

لم يرد بحر جهنم قلب الظهر العاكس بها وانعاش ما فعلها كما في آ من
 وعلى أصله أول على وزن فرس قلب الواو العاكس ككها وانعاش ما فعلها
 وعلى الز واين نظم الشاطي حث فال * فانداله من همزة هاء أصلها وود *
 فال بعض الساس من واو اندلا * ومضاف الى الصمير از ارجع الى التي (واصحاه)
 ماخر عصف على آله وهو جمع صبح جمع صاحب كرك وراك ومحرم
 على صبح وصبحان كمناع وشان ثم على الصبحان من صبح الرسول صلى الله
 تعالى عليه وسلم وحده او خدمه واحلف في نصيره وهم عند وفاته عليه
 الصلاة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام
 لقوله عليه السلام اصحابي كانوا يحومونهم احديهم كذا في حاشية المصول
 (المأدين) صفة الآك والاصحاب على سبيل البدل اوس باب الحذف والتعسير
 للابهام الشئ منه تقديره وعلى آله المؤدين واصحابه المؤدين حذف الوصف
 الاول احصارا او داهيا الى الاجال والفصل والانهاهم والتفسير الادب من
 ادب انا روع وكرم وهو دهمان ادب العنص وان الدرس اما ادب النفس
 فلاز الآك والاصحاب كانوا مؤدين ما ياب منه عليه الصلاة والسلام
 وادب منه اتخلق بخلق العراة وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 كما قال الله تعالى لك لعلي خلق عظيم وهو خلق العراة الكريم واما ادب
 الدرس فلاز التي عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عليه السلام
 في آباء وعظمه الاهل بلغ ما لولي ما ليلع الشاهد العايب والاصحاب
 كانوا يلغون الكتاب والاحكام كما بلغ التي عليه السلام الملم (بانه) جمع
 ادب يعي احدوا السراعة والكرم منه عليه السلام فعلوا الكتاب والاحكام
 لمن تقدمهم كما بلغ التي عليه السلام لهم وفي ذكر الادب راعه انتم هلال لان
 التحوصم من الادب (وبعد) الواو اسنائة وبعد طرف من الطروري
 المكايه اسعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مي على النسم لما تقرر
 في موضع تقديره وبعد من العراة من الحمد لوليه والصلاة على بيته وآله
 والعامل فيها اما المفردة لان ما قبل بعد مبطنة اما بدل عليه الفاء في قوله فهمه
 اولانها مفردة في نظم الكلام بطريق تعريض الواو عنها بعد حذف اما
 على له لاسع من الاحتماع حث يقل واما بعد لوجود معنى الفعل في اماليها
 عنه ورايحة الفعل كافية في عمل العرف لكونه معمولا صغعا حث يعمل فيه
 كل عامل (فهذه) اسارة الى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب ساء على
 احرير الدياحه عن تنويه فكون الاشارة حثد حسة او اشارة الى ما في الدهي
 ساء على تقديمها عليه فكون الاشارة حثد دهي وفي بحثي عظم اي هذه

الامور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه
 الاجمال وأورد اسم الإشارة لبيانها واسم الإشارة ربما يستعمل في الامور المعقولة
 وان كان وضعها للامور المصورة في مرأى الخاطب اما لكمال اتيان هذه
 المعاني حتى صارت لكمال علم بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الإشارة
 اليها واما إشارة الى فطنة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى صارت المعاني عنده
 كالمبصرات واستحق ان يشار به الى المعقول بالإشارة الحسية وفي ذلك مبالغة
 في حث الطالب على تحصيل المعاني الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ (فوائد)
 خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم اوباه او مال يقال افاد
 يفيد اذا ثبت فغني فوائد ثوابت يعني امور ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل (وافية)
 من وفي الشيء اذا تم بني مثل رمى يرمى وفياعلى وزن فعل فغني وافية كثيرة تامة
 لانقصان فيها واللام في (لحل) متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق
 والتضمنين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالامنه وعلى هذا
 معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثاني ان يكون
 الاصل زائدا والمضمن قائما مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل
 والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية قوله
 حل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره حل
 هذه الفوائد الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وباه رد والمراد ههنا
 الايضاح والبيان اى لا يوضح (مشكلات الكافية) وبيانها مشكلات جمع
 مشكلة من اشكل اذا اشبه الكافية اسم كتاب لابن الحاجب (للعامة) صفة
 الكافية في تقدير الكافية له من حيث التأليف احوال منها وهي مضاف اليه
 للمشكلات وهي مفعول به للمصدر ليكون مبينا للمفعول بالواسطة يعني يجوز الحال
 من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز
 ان تقول حل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم
 حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا فن اراد تحقيق المرام فليطالع
 العصام (المشتهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا
 كما يقال لفلان فضيلة اشتهر بها الناس صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة
 كناية نسبة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغشاءه عن الوصف بالفضائل
 تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح (في المشارق)
 متعلق بالمشتهر ويبان محل الاشتهار (والمغرب) عطف عليه واتما جمعهما
 اما لفظا فلرعاية السمع واما معنى فلا اعتبار بمشرق كل يوم ومغرب كل يوم
 لان لكل يوم وليله مشرقا ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره واتما ثني في قوله

تسأل رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء
لانهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار
الجنس يعني جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عصف يسان لقوله
المشهور من شاخ الشيخ شيخا وشيخة وشيخوخة من ظهر فيه منه اى علامته
او من خسين او من احدى وخسين الى آخر عمره اول اثنين هذا على حقيقة
وقد يضاف على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت لرجل اى وصفته
بالشيخ وز لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف لشيخ
(بر الحجاب) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا لسلطان زمانه
(تسميه) من التبجيل يقال عمه السيف من باب ضرب ونصر جملة في غمده
فهو مغمود وتعنه الله برحمته عمده بهسا كذا في الصحاح وفيه استعارة تسمية
اشبه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية
ايضا للشبه لمد كور في تفسير وتحيية وهي اثبات ما يلزم المشبه من التمد
للمشبه (الله بغيره) متعلق بقوة تعمد اى ستره الله بغيره ورحمته كما ستر
لشيء النفس بالثوب لفاخر (وسكنه) اى امكن الله الشيخ يوم القيامة
(مبحوحة) باباء الموحدة من تحت وبعده جاء مهجلة وبعده باباء ايضا وبعده
ووجاه كذلك على وزن فعولة الشيء لوسط لافراط ولا تصرف منصوب
على لطفية (جله) بكسر الجيم جمع جنة ويافتح لقب والمراد ههنا
الاول وهي في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر والتخل سميت بهما لاشتغالها
على الاشجار والتخل يعني اسكنه الله وسط جناته (نظمتها) النظم الجمع يقال
نظمت للؤلؤنى جمعه في لسلك اى جمعت القوائد الوفية (اى ملك) متعلق
بالنظم والملك الحيط (التقرير) يعني قراره والمراد ههنا اما هذا المعنى
او المعنى العرفي وهو التوقف بالنسبة حسب مقتضيه للعقل والمقام وعلى التقديرين
نكون الاضافة من قيل اضافة لمشبه الى المتشبه اى جمعت لقوائد التي هي
المعاني يعني الفاظها في تقرير وتوقف الذي هو كالحرز في لسلك وجه لشيء
كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والالتئام وقيل لتقرير جعل
الشيء في قراره او الجملة على الاقرار والجل على الشاق بلغ في مدح الكتاب (وسمط)
عطف على لسلك وهو ايضا بكسر السين المهملة لسلك مادام فيه الحرز
(التحرير) وهو لتقويم والاضافة فيه من قيل بلبن الماء اى جمعتهما في تقرير
الذي هو كالسلك الذي فيه الحرز والتحرير الذي هو كالسمط الذي فيه المؤل
وفيه تدرج وترقى من الأدنى الى الأعلى (الولد) متعلق بنظمهما الولد المولود
(العزيز) قيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الدكا والتفضل فوصف به

في قوة وصفه بالذكاء والفضل فكانه قال لاصبي الموضوع بالذكاء ولنضل
 (ضياء الدين) هذا المقبة عطف بيان او بدل منه وانما هو الاول (يوسف) اسمه
 عطف بيان (حفظه) ي يوسف (الله عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم
 جمع موحدة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول (الالهام والتأسف) كلاهما
 بمعنى واحد هو الغصة ولكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف
 اشد الحزن كذا في الصحاح يعني حفظه لله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون
 حزينا في الدنيا والاخرة (وسميها) اي سميت لفوائد التي نظمها عطف
 على نظمها والسمية تنعدي الى المفعولين بنفسها نحو سميت ابني زيد او تنعدي
 الى الثاني بالباء نحو سميت ابني يزيد وههنا من القسم الثاني (بالفوائد الضيائية)
 وهذان قيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية
 وانما في بالفوائد لتكون موصوفة لها ولتكون اللقب اشهر من العلم في اكثر
 الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فبشر بان هذا
 المؤلف يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الزبوب فالتفاوت تنسب اليها وقيل
 المقصود الاصل في التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني النسبة اليه والا
 فالنسبة الى الاول والمقصود الاصل ههنا الجزء الاول لان المصنف كانه وصفه
 بالضياء كما وصفه بالغة كما في قولك عبد مناف يقال فيه عدي لانما في وفي ابن
 الزبير يبري وفي امرئ القيس قيس قوله (لانه) علة للجمله التي هي قوله
 نظمها اي لان الولد العن برضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا الجمع والتأليف
 عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسره واما
 ورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخراج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام
 من قبيل الابهتات والتفسير وهو والغوان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على
 الاولى فلا يصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج الفقرتين
 عن المساواة تدبر (كك العلة الغائبة) وهي ما تقدم في التصور واما في الوجود
 وههنا في الحقيقة العلة الغائبة تعلم يوسف عند الكتاب المؤلف وهو في الواقع
 مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما في نفس يوسف فهي مقدمة فيها
 فلم يصح ان تكون علة غائبة فلذا قال كالعلة الغائبة على طريق التشبيه لاعلى
 طريق التحقيق ويجوز ان تكون علة غائبة على طريق التحقيق لكن يحذف
 المضاف في جانب الاسم اي لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائبة
 على ان تكون المكاف زائدة مثل قوله تعالى لبس كتمه شيء فلم يصح قول
 من قال ولو قال لان تعلمه العلة الغائبة لصح وانضم وكفي في النسبة لما عرفت
 واعلم ان العالم اربع علة لهم العلة الفعالية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب

والعلة المادية وهي ههنا القاذرة هذا الكتاب وكلالة وتراكيبه وغيرها
والعلة المصورة وهي ههنا جرم هذا الكتاب على أي وجه كان والعلة
الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (تفعه) أي يوسف
أي أينفعه (الله) لأن الملقى انوقع موقع الدعاء يكون بمعنى الأمر وأورد
بالمضي لتناول وإظهار الحرص وإبراز غير الواقع مرة للواقع وللأحرز
عن صورة الأمر (بها) أي بالضمان سابق أن المقصود ههنا الوصف
(وسائر) معنوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سائر سائر
من باب فتح يفتح ومصدره مؤور وصفته سائر السور بقية ما كل أو شرب
ومعناه الباقي ويحيى أيضاً بمعنى الجميع والسائر ههنا بالمضي الثاني يكون للمعولة
نفع وهو يوسف لأنه يكرر الدعاء في حقه أولاً بالضمير العائد له وثانياً بالمعطف
يعني يكون من باب عطف العلم على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه
ومضاف إلى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من ابتدأ في كل شيء يقال له في ابتدأه
مبتدئ فيكون من الفاعل العموم ولذا قال الشرح رجه الله (من أصحاب
التحصيل) أحرز عن كونه من أصحاب الحرف والصايع لأن هذا المقطع يعني
لفظ أصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الأعلى من يطلب العلم واشتغل به
(وما توفيق) مصدر مضاف إلى يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الأسباب
موافقة للسلوك والمعنى وما أكوني موافقاً يعني فما يكون أسبابي موافقة لمسيراتي
بشيء من الأشياء (الآيات) معونة (الله تعالى) إلهي وتوفيقه فالاستثناء مفرغ
وقبل هو استعانة بالأقدام على الشيء فينشد يكون المصدر مبنياً للفاعل والمعنى
وما أكوني أو ما أكون مستعداً على الأقدام بشيء من الآيات (التي توفيقه الله تعالى)
وقبل جعل الله أفعال عباده موافقة لما يحب ويرضاه والمعنى وما أكون أفعالاً
موافقة لما يحب ويرضاه الإله وقبل هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق والمعنى
وما يكون تدبير موافقاً لتقدير الحق إلا آخره كما قيل العبد يدبر والله يقدر
وقبل هو الأمر المقرب إلى العادة الدنية والكرامة السرمدية ومن أراد
تحقيق معنى التوفيق في الآداة والاستقامة فليعلم قواعد الأعراب التي للشيخ
زائد (وهو حسي) والوالو الحال والجملة حال أي حسي وكافي في جميع معاني
ومراتبي (ونعم) السواو للمعطف (الوكيل) فاعله أما معطوف على حسي
عطف بجملة على مفرد والخصوص الضمير المرفوع المقسم مثل زيد نعم لرحل
كذا في المظلول أو على حسي عطف بجملة على جملة والخصوص مخذوف
تقديره وهو نعم الوكيل الله مثل قوله تعالى نعم العبد أي نعم العبد أيوب عليه
السلام وعلى تقديرين يكون عطف الإنشاء على الأخبار بينهما كمال

الاعتقاد فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف اما على الاول فيقال اللفظ
 ان كان اخباريا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح
 عطفه واما في الثاني فيقال وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف
 عليه من حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره
 ان المصنف لم يكتب في اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلاة على نبيه وخالف
 السلف فيها لانهم كتبوها فاجاب عنه منبها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر)
 من التصدير (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مرت بريد هذا وسأتي تفصيله
 (بحمد الله) متعلق بقوله لم يصدر (بان جعله) متعلق به ايضا اي جعل
 المصنف الحمد لله (جزأ) مفعوله الثاني (منها) الجار والمجرور صفة الجزأ
 والضمير البارز راجع الى الرسالة اي بان جعل المصنف الحمد لله جزأ من الرسالة
 كتبها لان الجزئية لا تكون الا بالكتاب لا قولاً ولا قلباً لانه لبس من شان المصنف
 ان لا يصدرها بالحمد القولي ولا بالحمد القلبي فعدم التصدير بالحمد القولي
 او القولي او القلبي حين الشروع في شيء من الاشياء لبس من شان العاقل فضلاً
 عن المصنف الفاضل (هضماً) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واطهار
 التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر
 وسأتي له زيادة تفصيل اللام في قوله (لنفسه) متعلق به ولك ان تقول انه
 لما صدر رسالته بالسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهر الصفات
 الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضم نفسه وهضم النفس من اتى بما يكاد ان يوقعه
 في الإعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك
 الصلاة على النبي عليه السلام الباء في قوله (بتخييل) متعلق بقوله هضماً وهو
 القاء الشيء في الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعني بالقاء المصنف هذا المعنى
 اي نقصان كتابه في نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه لبس) من الافعال
 الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة
 خبران وهي مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اي لبس هذا الكتاب من حيث انه
 كتابي ومؤلفي مثل مؤلفات السلف وهو يوزن الخلف بتقنين السابق الصالح
 من حيث صغر جرمه وعلم اشتماله على المسائل والقواعد والأمثال والشواهد
 (حتى يصدره) تفرغ لعلم كونه كتابه ككتبهم (على سندها) بتقنين الطريق
 اي على طريقتها من البسملة والحمدلة والتبصية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب
 دخل مقدر وهو علم العمل بالجديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على
 الوجه المذكور وهو يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اي من
 عدم التصدير بالحمد (علم الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم (به) اي بالحمد (مطلقاً)

لا قولاً ولا قسماً ولا كسواً ولا دملاً (حتى يكون كله) هذا (متركه) أي ترك الحمد
 كسا ودملاً (نضع) ويدخل تحت قوله عليه تسلام كل امرئ ما لم يبدأ
 فيه بالحمد لله فهو قسع وفي رواية وهو أحسن (لحوار أيساه) أي المصنف
 (بحمد الله) قولاً ودملاً (من غير أن يحمله حرأً من كله) بأن يقول الحمد لله وغيره
 بما يدل على تعظيم الله تعالى بقله وبماه ولكن لم يحمله حرأً من كله ههنا لعدم
 وهذا أولى والى (وبدأ) الموالاة لئلا يفسى معنى حوار عن سؤال مقدر تقديره
 كان وطعته من اشتغال أولاً في تحوير شغل معريف لأعراب ولما وما
 ينشئ عليهما إلا أن المصنف بدأ في هذا الكتاب ما هو حلال وطبقته من تعريف
 الكلمة ولكلام فاحأه عنه قوله وبدأ (تعريف الكلمة ولكلام) يعني كل
 من دأب المصنف أن يذكر وأقل الشروع في المقصود من علم النحو الكلمة
 ولكلام لكونهما موضوعي العلم يعني أن الكلمة ذات موصوفة بالأعراب وأثناء
 حيث يقل هذه الكلمة معرفة وبكسنة وهما صفتها كإن الذات مقدم على
 الصفة كذلك ههنا فالعلم يعرف الموصوف لم يعرف الصفة (لأنه) أي المصنف
 (يبحث في هذا الكتاب) أي الكتاب المسمى بالكفاية (عن أحوالهما) أي الكلمة
 ولكلام يعني الأعراب ولما والاعتراض وعدمه وسير ذلك وأنا كالم امرئ
 كذلك (مسي لم يعرف) مسي للمفعول أي الكلمة والكلام من تعريف أن يريد
 بالمعرفة المعرفة بالحد أو من المعرفة أن يريد بها المعرفة بالذات وإياها كالم معرفة
 الأحوال متوقفة على معرفة الدواب فإن تمت وتمت والأول ولذا قسم معرفة
 الدواب (كيف يبحث عن أحوالهما) يعني على أي حال وعلى أي وصف يريد
 للبحث عن أحوال لذات مادام لذات لم يعرف (وعلم الكلمة على الكلام) مع أن
 المقصود إلهام شوق عند المصنف على التركيب الذي هو الكلام لأن المصنف
 أحد في تعريف العرب التركيب حيث قال العرب المركب فالأصل تعديهم
 الكلام على الكلمة إلا أنه قدمها على الكلام (لكون أحوالها) أي أفراد الكلمة
 (حرأً من أفراد الكلام) من جملة أفراد الكلام مثلاً قولك زيد قائم ومن أفراد الكلمة
 مثلاً قولك زيد قائم ولا شك أن زيد قائم فزيد قائم فزيد قائم فزيد قائم
 من أفراد الكلام تأمل (ومعهم من حرأً من معيهم) أي يكلام ههنا مراد
 عن صف شئ على معقول عاملي وحد وهو الكون وال معيهم قولك زيد قائم
 شخص معين وذات متصف بالقيام ومعهم زيد هو شخص معين ومعهم معيهم
 قائم ذات متصف بالقيام ولا شك أن قولك شخص معين أو ذات متصف بالقيام
 حرث من قولك شخص معين وذات معين بالقيام والحرث من علم على الكل طمأ
 وقلم الأول على الثاني وصفاً لئلا يفسى الوضوح الطام تأمل طمأ (الكلمة) (قيل)

هي والكلام مشتقان) الاشتقاق رذا الكلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى
 والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق في المشتق منه واشتقاق ضرب
 من الضرب والاشتقاق ثلاثة اضرب بين في موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما
 هذا الاشتقاق فبعد المعنى المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة
 حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك كذا في الرضى (من الكلام)
 الكائن (بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلام) بن باب الضرب
 يقال كلم بكلم كلبا زيادة التاء في الاول والالف في الثاني وتحريك العين فيهما (وهو)
 الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للآثر الذي حصل
 في الجروح بسبب الجرح يقال كلمة اذا جرحه وفي الحديث زملوهم بكلوهم
 ودماهم وللأم في قوله (تأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهم)
 اى الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه
 (في النفوس) يعنى نفوس السامعين فرحا وبساطا ان كانا طبيين وغما وانقباضا
 ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعنى كآثره في نفوس الجرحين وغما وانقباضا
 وفرحا وبساطا تأمل واستدل على ان لكلم بالسكون يعنى الجرح بقول الشاعر
 وتال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجهل جمع جاهل فأنه على ابن ابي
 طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء
 في كلامه المجز القديم بقوله والشعراء يابعهم الغاؤون واذا كان الشاعر متبوع
 لغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على رضى الله تعالى عنه
 هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه نشأ
 من علم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (بأثرتهما) اى الكلمة والكلام
 (في النفوس) اى نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع
 جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا ومؤديا الى الموت ولا يتعلق به بقرينة
 الالتيام لان ما كان سببا له وتعلق به الموت لا يلتئم (الاستان لها الالتيام) جمع سن
 بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمي سنا
 لقصوره كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا
 عوف بسلام الجلسن (ولا يلتئم ما) موصولة او موصوفة صلتها اوصفتها قوله
 (جرح) بحذف العائد المفعول اى جرحه مثل قوله تعالى * هذا الذى بعث
 اى بعثه الله (السان) من فوع على الله فاعل جرح وهو اللغزة ان اريد به معنى
 مجازى بعلاقة المصدرية والا فهو الجراحة يعنى العضو المخصوص والمراد
 ههنا المصراع الثاني حيث قال ولا يلتئم ما جرح اللسان مقام ما لفظه او مقام ما
 كلمة وثيقة قرينة من الكلم بتسكين اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان يتحريكه

فقد يكون حاله فقال ليلاه بالواو الاستيفاء (والكلم بكسر الهمزة) الجرد عن
 النساء (جنس لاجمع) بلبيل نصفه على كليم لأن المفرد يصغر لاجمع وقال الرضي
 وليس الجرد عن النساء من هذا النوع جمعا لذى النساء بل هو جنس وحده ان يقع
 على الغليل ولكن كسر اللام ولكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الاعلى ما فوق
 الاثنين انتهى قوله (كثرو غمرة) تنظير بمعنى كان ثم ارجس لاجمع وغمرة بالنساء
 واحدة كذلك الكلم جنس لاجمع ومع النساء واحد قوله (لبيل) متعلق بالفعل
 المقدر تقديره علم ذلك اي كون الكلم بالكسر جنسا لاجما لبيل (قوله تعالى اليه)
 اي الى جناب قدسه ومحل عرشه (يصعد) انا فانا (الكلم الطيب) اي العمل
 الصالح من الذكر والسليح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم
 مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان جمعا لما جاز تو صيغه لان كل جمع سوى جمع
 المذكر السالم مؤنث على ما سباني والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لاجمع
 لأن الصفة انا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث اوصيف الجماعة واجب وبوقوعه
 غير الاحد عشر فان تميزه مفرد منصوب لم سباني تفصيله (وقيل هو جمع)
 فأنه صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يسأل ما
 فوق العشرة بلا قرينة وما دونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما
 دونها بلا قرينة وما فوقها مع القرينة (حيث لا يقع) على شئ من الاشياء (الا
 على الثلاثة) وما فوقها كما لجمع حيث لا يقع الاعليه وما فوقه (فصاعنا) الفاء
 العطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلاثة
 فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهى ولما قال هؤلاء
 بجمعية الكلم واعترض عليهم بالاذية المذكورة اجاب الشارح عن طريقهم بقوله
 (والكلم الغيب ما اول بعض الكلم) يعني ما اول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه
 مقاسه والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر
 صفة له والتصغير والتخفيف ممنوع لانه امرهين لا يبدل على اصل مقنن (واللام فيها)
 اي في الكلمة (الجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام
 الاستعراق ولام العهد الخارجي ولام العهد الذهني اما الاول فما يبدل على نفس
 الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعني هذا الجنس خير من ذلك
 الجنس والغرس خير من الحمار واما الثاني فما يبدل على استعراق الاخر اذ بحيث لا يشذ
 فرد منها نحو ان الانسان لبي خسر واما الثالث فما يبدل على المعهود في الخارج
 نحو جاني رجل واكرمه واصكرمت الرجل واما الرابع فما يبدل على المعهود
 في الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في الخارج
 وههنا اللام من القسم الاول يعني ما يبدل على الماهية لا يغير لان الحد انما يبدل

لبيان ماهية الشيء (والتناء للوحدة) فيناقضان لدلالة الجنس على الكثرة
 المناقضة للوحدة قوله (ولا منافاة بينهما) أي بين كون اللام للجنس والتناء
 للوحدة جواب سؤال مقدر وهو أن الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له
 فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما وحاصل
 الجواب أن الوحدة ثلاثة أنواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية
 كالإنسان والوحدة الفردية أو الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا
 الوحدة الجنسية لا النوعية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافاة
 (بلواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس) المراد بالانصاف الوصف
 سواء كان وصفا لغويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس
 أو وصفا نحويا نحو الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافاة
 لما انصف أحدهما بالآخر (ويمكن) إشارا بإيراد الإمكان إلى ضعفه لا إلى كونه
 اللام الداخلة في المعارف لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لأن التعريف
 يكون للجنس (حجلا) أي اللام (على العهد الخارجي) بإرادة الكلمة المكونة
 على السنة النحاة) وأما جعلها على العهد الذهني فيوجب جهالة المحمود
 الآن يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك أمر عسير وأما جعلها على الاستعراق
 فلا يمكن أصلا (لفظ) (اللفظ) في الأصل مصدر فعلة كضرب (في اللغة
 الرمي) (لأنه) (يقال) في اللغة (أكلت التمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة
 ولذا فسره الشارح بقوله (أي رميتها) أي النواة وإنما صرح بقوله أي
 رميتها دفعا لما يتوهم أن المقصود الرمي من الفهم فقط مع أن الرمي بغير الفهم
 يستعمل فيه اللفظ أيضا حيث قاله لفظت الرمي الدقيق لأن الأكل في قوله
 أكلت لما كان مخصوصا بالفهم توهم أن الرمي المترتب عليه أيضا مخصوص به
 ولم يكن اللفظ بمعنى الرمي مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على أنه بمعنى الرمي
 مطلقا ولدفعه فسره بقوله أي رميتها مطلقا وفي الاصطلاح صوت يعتمد
 على الخرج من حرف فصاعدا (ثم) أي بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي
 والاستدلال عليه بما يقال (نقل في عرف النحاة) أي في اصطلاحهم (ابتداء)
 منصوب على الظرفية أي قبل جعله بمعنى المشغول كما في المعطوف يعني حين
 كونه بأقربا على المضمرية إلى ما يلفظ به الإنسان يقال إلى ما يلفظ به الإنسان
 لفظ (أو بعد) معطوف على قوله ابتداء (جعله) أي جعل اللفظ (بمعنى
 الملفوظ كالحلق بمعنى المخلوق) وفي الرضى ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد
 ههنا كالقول بمعنى المقول كما يقال الدينار ضرب الأمير أي مضروبه انتهى
 وإنما اعتبر هذا الأول ليكون من قبيل نقل العام إلى الخاص لأن مناسبة العام

الى الخالص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه حيث فيكون
 من قبيل نقل العلم الى العلم لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ
 اي لفظ الانسان فالمناسبة لادق ملازمة وعلى الثاني المعنى الكلمة ملفوظة
 اي ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعي موصوفا قوله
 (ل) تتفق بقوله ثم نقل (ما) موصولة (تلفظ به) الضمير راجع اليها
 (الانسان) فاعمل يعني يقال الى ما يتلفظه الانسان ملفوظ (حقيقة) اي
 يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون غيرا ونصوبا على المصدرية اي تلفظا
 حقيقيا والخبرية اي حقيقة مكان (او حكما) معطوف على حقيقة وهذا
 التوجيه اولى تأمل (مفعلا) منصوب على انه خبر مقدم لكان اي كان
 ما يتلفظه الانسان مفعلا (او موضوعا) المشهور في كلام النحاة مفعلا كان
 او مستعملا واتعايدل عنه لان المفعول مالم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل
 وكان المراد بالمستعمل ما يمكن استعماله وبالمفعول مالم يمكن استعماله وبعدها
 ما ذكره الشارح رحمه الله هو الاول لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل
 (مفردا) مكان ما يتلفظه الانسان (او مريكا) مثال (اللفظ الحقيقي)
 حال كونه موضوعا مفردا في الاسم (كزيد) الفعلية (ضرب) ولم ينكر
 الحرف والركب اكتشاه ذكرهما كن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر
 وغير ذلك من المركب الانساني وغيره (و) مثال اللفظ (الحكمي كالنوى)
 وهو ما كان مستكنا في الفعل ولصفة سواء كان جارا كما (في يجوز يضرب)
 وزيد ضارب (او) وجوبا نحو (اضرب) امرا او متكلما وحده وتضرب
 مخاطبا قوله (اذابس) تعليل لعدم ككون النوى لفظا حقيقيا (من مقولة
 الحرف) يعني ان اللفظ الحقيقي مقبول بالحرف اي ملفوظ به فيكون اسما لفظا
 وفعللا وحرفا بحسب التركيب والنوى ليس مقبولا بالحرف يعني غير ملفوظ به
 فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون
 لفظا حقيقيا (اصلا) اي قطعيا يعني قطع علم كونه من مقولة احدهما
 قطع (ولم يوضع له) للنوى (اللفظ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام
 اللفظ مجرأة على ذلك اللفظ الموضوع له لاعلى للنوى قوله واتعا خبرا وجواب
 دخل مقدرة قولك ولم يوضع له لفظا غير مسلم لان لفظ هو موضوع
 للنوى في قولك زيد ضرب ولفظان للنوى في قولك اضرب فاجاب عنه
 بقوله (واتعا خبرا باستعارة لفظ المنفصل له) يعني استعمال الضمير المرفوع
 المنفصل للنوى مجازا من (نحوه) المنسوي في زيد ضرب وانت للنوى
 في اضرب (واجروا الحكم اللفظ عليه) اي على ذلك المنوى من كونه مستندا اليه

ومؤكد ومعطوقا عليه الى غير ذلك (فكان) ذلك المنوي (لفظا حكما)
 لاجراء الاحكام اللفظية (لاحقيقة والمحدوف) من الفعل والمبتدأ والخبر
 وغير ذلك مما لا اوجيه جوارا او وجوبا سماويا او قياسا (لفظا حقيقة) يعنى
 داخل تحت اللفظ الحقيقى لان اللفظ كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا
 (لانه) اى لان المحدوف كذلك (وقد يتلفظه الانسان في بعض الاحيان)
 يعنى عند اظهار المحدوف وعند التعليم سواء كان محدوفا جوارا او وجوبا
 كما يقال في نحو الهلال اى هذا الهلال وفى نحو سقيا اى سقاك الله سقيا وفى
 وان احده من المشركين استجارك اى وان استجارك احدا لا ية الى غير ذلك
 (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفس قائم بذاته تعالى وكلام لفظي دال
 عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب
 ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخل في اللفظ لانه
 مخلوق واما الثانى فهو مكتوب في مصاحفنا باشكل الكتابة وصور الحروف
 محفوظة في قلوبنا بالفاظه المخيلة مقروبا لانتساب حروفه المنقوطة المسموعة
 مسموع بآذاننا غير ان فيها اى في المصاحف والقابوب والانسنة والآذان
 بل هو معنى قديم قائم بذات تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ
 بالنظم الخيل ويكتب بنقوش واشكال موضوعات للحروف الدالة عليه كما يقال
 النار جوهر يحرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا
 وحرفا فمن اراد تحقيق الحقايق فليطالع الشرح الذى على المقائد وما عاله
 الشارح رحمه الله من القسم الثانى فليأمل (داخله فيه) اى فى اللفظ (اذهى)
 اى الكلمات اللفظية المكتوبة في المصاحف (بما يتلفظه الانسان) لانها
 مكتوبة في مصاحفنا مقروبة لانتساب محفوظة في قلوبنا فتكون ماضوطة (وعلى
 هذا القياس) بمجروور صفة هذا اى على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة)
 لان الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات اشعوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون
 داخله في اللفظ كالفسائله (و لجن) وهى كاللائكة كقول من صاح على حرب
 ابن امية فانت من صيخته * وقبر حرب بمكان كفر * وليس قرب قبر حرب قبر *
 فتكون كلمات الجن ايضا داخله في اللفظ واخا صل ان للانسان والملائكة والجن
 منساوية في الحدوث ولا احتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم في الدخول
 في اللفظ منساوية (والدوال الاويع وهى) مبتدأ والمجموع من حيث المجموع
 يجبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل
 بين ارض زيد وارض عمرو مثلا (ولعقد) جمع عقدة وهى الخبل الذى يعقد
 فى الاصبع ليكون تذكرة لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد

جمع نصبة يسكون الصادر وضم السون ما وضع لمعرفة الطريق اما في الماء
 او غيره (والاشارات) جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد او غيرها للالتباه
 ومنه وغيرهما (غير داخل في اللفظ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا
 وغيره وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخل في اللفظ (فلا حاجة الى قيد
 يخرجها) الى الدوال الاربع لان ما لم يكن داخل في شيء لا يحتاج الى الاخراج
 لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثلها مثل شرب القارة عند ركوب السلطان
 ليدل على ركوبه قوله (واتما قال لفظ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان
 المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث شرط وهما الخبر مذكر ومع
 كون المبتدأ مؤنثا فالحاب عنه بقوله واتما قال لفظ (ولم يقل لفظه) بالهاء الدالة
 على الوحدة (لانه) اي المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو قصدتها وادخل
 التسليم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعباد الله علما
 لانه ليس بلفظة واحدة على ما سيجي بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة
 (غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لا تحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ
 اذا كان خبرا وان اراد به معنى السفة (لعلم الاشتقاق) في قوله لفظ لانه
 مصدر (مع كون اللفظ اخصر) من اللفظة وما يستنبع اخصر مما يستنبع
 اللفظة ويكون المفرد احتمالا للاحتمالين بل للاحتتمالات الثلاثة في الاعراب والمعنى
 ايضا فنذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى
 ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة
 بشروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة
 في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسمها (وضع)
 معنى للمفعول تأنيده ما استتر فيه فالجمل في محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع)
 تخصيص شيء بشيء فالصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخله على
 المقصور عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ في الالفاظ وبالي الثاني المعنى يعني
 تعيين اللفظ بلزاه المعنى واتما عبر بالشئ ليعم غير اللفظ (حيث) اي في مكان (معي)
 اطلق بمعنى للمفعول الشئ الاول فهم منه اي من اطلاق الشئ الاول الشئ الثاني
 كما في الالفاظ بغير قرينة (واحسن) معنى للمفعول المراد باحسن البصر ليحسن
 مقابله مع اطلق لان الحواس الظاهرة خمسة حسن بصرو حسن شم وحس
 سمع وحس ذوق وحس لمس (الشئ الاول فهم منه) اي من احساس الشئ
 الاول (الشئ الثاني) بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الاربع قوله اطلق
 او احس تنازعا في قوله الشئ الاول واعمل الثاني عند البصرية والاول عند
 الكيفية وسأني تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظي ثلاثة انواع ومنع جنسي

كالحيوان فإنه وضع لقولك جسم تام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعي
 كالانسان فإنه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصي كزيد فإنه وضع للحيوان
 الناطق مع التشخيص او لشخص معين (قبل) يعني اعترض على تعريف
 الوضع فإنه غير جامع لانه (يخرج عنه) اي عن تعريفه (وضع الحرف) فلا يكون
 جامعا (حيث لا يفهم معناه) اي معنى الحرف (متى اطلق) اي متى تلفظ
 لانه لا يفهم مثلا ابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك (بل)
 يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمته) مثل ان يضم اليه
 المتعلق والمتعلق نحو سرت الى البصرة فإنه لا يفهم الابتداء من لفظة من
 وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة (واجيب عنه) اي عن هذا الاعتراض
 (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشيء (اطلاقا صحيحا)
 لان الشيء اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شيء ذكر مطلقا
 فكماله ان يكون صحيحا يفهم منه الشيء الثاني (واطلاق الحرف بلا ضم ضميمته
 غير صحيح ولا يبعد ان يقال) في جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق اللفاظ
 ان يستعملها) اي يستعمل تلك اللفاظ (اهل اللسان) اي الذين وصفوا
 بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (في محاوراتهم) اي في مخاطباتهم العرفية
 (وبيان مقاصدهم) يعني بيان ما في ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة
 لمقتضيات الاحوال (فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف
 في تصحيحه ليكون جامعاً حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله
 اطلاقا صحيحا وقال المحشي بحجج القول ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اي عن
 قول الشارح رحمه الله ولا يبعد بان يقال لم يعتبر المحجب الاول ايضا قيداً زائداً
 بل اكتفى فيه بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيته الى هنا كلامه والصواب
 ان يقال المراد يفهم المعنى عند الاطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم
 اجزاء لا تفصيلاً وعند سماع الحرف يفهم معناه اجزاء لا فيتم التعريف فليكن
 وضع الحرف خارجاً عنه والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى
 الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلاً من غير ضميمته (لمعنى) مقصوده واللام
 متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحاً وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعني
 المعنى ما يوضح به القصد (ما يقصد) منى للمفعول (شيء) متعلق يقصد
 (فهو) اي المعنى لغة (اما مفعول) من عنى يعني مثل رمي يرمى (اسم مكان)
 واسم زمان يكون (بمعنى القصد) بالكسري يعني مكان او زمان قصد فيه شيء
 ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم تنقل الى
 المقصود (او مصدر ممي بمعنى المفعول) يعني لفظة مصدر ممي الا انه نقل منه

وجعل المعنى المفعول (أو حذف معنى اسم مفعول كرمي) يعني أن مرياً
 اسم مفعول من غير فعل كذلك معنى اسم مفعول من غير فعل أصله معيوى كرمي
 اجمعت الواو والياء والساني ما كي لا حريم اعطيت لسوا ويا ثم ادغم الياء في الواو
 ثم كسر ما قبل الياء لسا فصار معنى شلشد كرمي ثم حذف بحدف ياء الأولى
 اكسها بالكسرة فصار معنى كصرت ثم جعل كسرة الواو فتحة وقلت الياء
 لسا زياته اشخص لان الفتحة آتت من الكسرة والالف آتت من الياء فاجتمع
 سا كان الالف والسوى حذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مري
 وهذا اقرب الوجوه معنى اندها لما مل هذا الوجه اول الوجوه قوله ولما
 كان جواب وحل مقدر بعده ان ذكر المعنى ههنا انه ملائمة لان الوضع
 سلم المعنى لانه محقق شيء شيء الأول هو الدال ولشأن المعنى
 المستلزم فكان المعنى داخل في الوضع فذكره بعده ليكون مستدركا فكان
 على المصنفان يقول لعله وضع لمفرد مكان المعنى مفرد فاحاب عنه الواو
 الاستيفاء بقوله (ولما كان المعنى ما حوبا في الوضع) يعني داخل فيه لما عرفت
 ان الوضع تخصص شيء شيء والساني هو المعنى لانه ولا اللفظ للمعنى
 لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع سلم
 المعنى وانا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وداعية حارة (فذكر
 المعنى بعده) اي بعد ذكر الوضع (مبي على تحريمه) اي على امتناع المعنى
 (عنه) اي عن الوضع يعني يتراجع عن المعنى الذي كان أحسنا في الوضع
 معنى آخر مسألة فيجعل ذلك المعنى متعلفا له كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد
 وقوله لهم من فلان صديق حليم وفي المصنوع التجريد ان يتراجع من امر ذي
 صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مالم يكمل فيه حتى كانه بلغ من الانصاف
 تلك الصفة الى حيث يصح ان مرع عنه موصوف آخر تلك الصفة من اراد
 بحقيقة فليرجع اليه (فشرح به) اي بسيد الوضع (المتممات) جمع متممة
 وهي لفظ لا يعرف له معنى مثلا دير ودير (والاعط الدالة بالفتح) مثل اح
 بالحاء المعجمة فله يدل بالفتح على الوجه لا بالوضع وكذلك اح بالحاء المعجمة
 فله يدل على السعال بالفتح ايضا وان نفس اللفظ لا يقتضي ذلك بل بلا حصة
 حال الصيغة فانها مقصودة لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا
 المعنى والآفة (ادلم يتعلق بها) اي باليملان والاعط الدالة (وصريح
 وتخصص اصلا) وكذلك الاعط الدالة متعلق كاللفظ اسموع من وراء
 اخبار فله يدل عملا على وجود اللفظ وراءه (ونيت حروف التجب) تعني
 الهاء واخيم وتتصروهي الحروف التي تكون على حرف واحد مثل في و

وض (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة
 كال واربعة مثل افعال ودحرج وخسة مثل جعمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا
 ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا في الثلاثي والرباعي وبعضه اسما في الاقسام
 الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمر ورباعيا
 نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جعمرش وبعضه حرفا تاما فيحصل من
 هذه الاقسام كلام اسنادى او غيره لاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجاء
 ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلية في الوضع لانه يصدق
 عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لابازاء
 المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
 لابازاء المعنى) لما عرفت آنفا فان قلت اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال
 ناش مما سبق واسارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة
 لفظا وضع لمعنى (فان قلت) ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض
 اللفاظ بازاء لفظ آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو
 لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع
 بازاء لفظته من (فكيف) اى فعلى اى حال واى وصف (يصدق عليه)
 اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على
 المصنف ان يقول لفظ وضع لشيء مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وما
 وضع لمعنى لان الشيء عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا
 (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى
 ما يكون مقصودا من اللفظ ومراادا (وهو) اى ما يكون مقصودا ومراادا منه
 وما يتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم
 مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا وعن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن
 الحرف لفظ من فيكون زيدا وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف
 (او غيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل
 ضرب فان المراد بالمعنى القائم بالفاظل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا
 لافرادها فمانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لما سبق
 في السؤال الاول لاق منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذا كان
 المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت نوقش
 في هذا السؤال بانه ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه
 واجيب عنه بانه انما قدم ليكون منسباً جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع
 الفصل بينهما ولا يمتحن عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

ويجعل بمعنى المفعول (أو تخفف معنى اسم مفعول كرمي) يعني ان مرسيا
 اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل اصله معنوي كرموي
 اجتمعت ثلوث اليا واليا والسابق ما كن لاجرم انقلبت السواو ياء ثم ادغم الياء في الياء
 ثم كسر ما قبل الياء السلي فصار معنى بالشديد كرمي ثم خفف بحذف الياء الاولى
 اكشفه بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء
 الفاز زيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع
 ساكنان الالف والنون فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرعي
 وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها فلما بل هذا الوجه اول الوجوه قوله ولما
 كان حوالب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع
 يستلزم المعنى لانه تخصيص شيء بشيء فالشيء الاول هو المال والثاني المعنى
 المدلول فكان المعنى داخلا في الوضع فذكره بعده ليكون مستدركا فكأن
 على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو
 الاسيافية بقوله (ولما كان المعنى مأخوفا في الوضع) يعني داخلا فيه لما عرفت
 ان الوضع تخصيص شيء بشيء والشيء الثاني هو المعنى لا غير ولان اللفظ الذي
 لا يكون له معنى لا يشارك عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم
 المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر
 المعنى بعده) اي بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريد) اي على انتزاع المعنى
 (عنه) اي عن الوضع يعني ينتزع عن المعنى الذي كان مأخوفا في الوضع
 معنى آخر مباعدة فيجعل ذلك المعنى متعلقا بكفوله تعالى لهم فيها دار الخلد
 وقولهم لي من فلان صديق حميم وفي المطول التجريد ان ينتزع من امر ذي
 صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مباعدة لكمال فيه حتى كانه يبلغ من الانصاف
 بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد
 تحقيقه فليرجع اليه (فتخرج به) اي بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة
 وهي لفظ لا يعرف له معنى مثلا ديز وبير (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ
 بالحاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذلك اح بالياء المهملة
 فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضي ذلك بل بلا حطة
 حال الطبيعة فانها مقضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا
 المعنى والاقصد (اذ لم يتعلق بها) اي بالمهملات والالفاظ الدالة (وضيح
 وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة باللفظ كلفظ السموع من وراء
 الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللفظ وراءه (وبقيت حروف الهجاء) بفتح
 الهاء والجيم والقصر وهي الحروف التي تكون على حرف واحد مثل في ون

وص (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان مكن وثلاثة
كالى واربعة مثل افعل ودرج وخمسة مثل جحمرش فيكون ثانيا وثلاثيا
ورباعيا وخاسيا فيكون بعضه فعلا فى الثلاثى والرباعى وبعضه اسما فى الاقسام
الاربعة لان الاسم يكون ثانيا كذا ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمر وارباعيا
نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا نأمل فيحصل من
هذه الاقسام كلام اسنادى او غيره لاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجاء
ويلاحظ من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلية فى الوضع لانه يصدق
عليها ان يقال تخصصبب شئ وان لم يكن فيها تخصصبب شئ بشئ (لابازاء
المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لابازاء المعنى) لما عرفت آنفا فان قلت اورد هذا السؤال بالفاء ايذا بان السؤال
ناش مما سبق واسارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره انا كانت الكلمة
لفظا وضع لمعنى (فان قلت) ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض
الالفاظ بازاء لفظ آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو
لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع
بازاء لفظه من (فكيف) اى فعلى اى حال واى وصف (يصدق عليه)
اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على
المصنف ان يقول لفظ وضع لشيء مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وما
وضع لمعنى لان الشيء عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا
(قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى
ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى ما يكون مقصودا ومرادا منه
وما يتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم
مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا وعن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن
الحرف لفظ من فيكون زيدا وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف
(او غيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل
ضرب فان المراد بالمعنى القائم باللفظ وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا
لافرادها فمانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لما سبق
فى السؤال الاول لاق منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذا كان
المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت نوقش
فى هذا السؤال بانه ليس فى محله لان محله فى الحقيقة قوله مفردا قدم عليه
واجب عنه بانه انما قدم ليكون منشأ جواب السؤال الاول كما قلنا ولتلايق
الفصل بينهما ولا يفتى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

صفة نفي على ما هو في خبره وأما ما كان صفة لشيء على خلاف معنى
 الصفه في رتبة حيث قد وضع لشيء مفرد معنى تأمل (فموضع بعض
 الحكماء لثبوت يؤوله انقطاع المركبة كقوله الخ) قد لخصه في موضع يؤوله
 لفظ المركب وهو قوله في مقام قوله (ولكنه) قد استعملت وصفت يؤوله
 لفظ مركب كاشاين المذكورين وكذا الكلام في الاضافة فيها مفردة للشيء
 وصفت يؤوله لفظ مركب وهو علام يؤوله في مقام فتنوعه ذلك من تركبات
 (فكش يكون) ذلك البعض (موضوعا مفرد) فكان على التفتان يقول
 لشيء وضع لشيء بلا قيد الافراد فيدخل حيث فيه ما وضع لشيء سواء كان
 ذلك للشيء مفردا ام مركبا (فما هذه التفتان) في الاضافة لمركبة لشيء قد
 وضع يؤوله البعض لكلمات المفردة (وان كانت) هذه التفتان يؤوله لفظ
 (بالمفرد) الجبر ويجوز خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالمفرد وبتلك
 حال وهذه التفتان مبدأ وقوله (مركبة) خبره وتلحق هذه التفتان حال
 كونها مقسمة الى معاني موضوعات مركبة لسبب جزم لفظها على
 جزء لشيء (لكنها) في ان هذه التفتان (بالمفرد) الى التفتان الموضوعات
 يؤولها مفردة فيصق عليها التفتان وضع لشيء مفرد وتوصل اليها
 معان مفردة لئلا يؤول جزء لفظ على جزء لشيء والتفتان مركبة على معنى وقد
 (اجيب) يجب حواصلي لواقعة من اراد فيرجع اليها (عن الامكنين)
 الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض التفتان يؤوله بعض آخر فكيف الخ
 والاشكال الثاني وهو انه قد وضع بعض الحكماء لثبوت يؤوله التفتان المركبة
 الى آخره (بل) في الحال (ليس هيما) في في بعض تعرّفه لكلمة بالانقطاع
 كقوله السؤال الاول والحكماء كيف اسأل اشأى وقيل في قيامين تتصل
 للتعلم في مقام الحكم وهذا ليس يتألف لتعلم تأمل (نقد) اسم ليس
 (وضع) صفة اللفظ (بلا لفظ آخر مفرد) يؤوله على السؤال الاول (كان
 لומר كذا) يؤوله على السؤال الثاني (بل) ما لفظ وضع (بلا مفهوم كلي
 (اقرأه) في افراد المفهوم الكلي (اللفظ كلفظ الاسم) قد ينفذ الاسم
 موضوع المفهوم كلي وهو ما دل على معنى في تسعة مقترن باحد الترتيب
 متساو وغيره (والعمل) عن لفظ العمل موضوع المفهوم كلي وهو ما دل على
 معنى في تسعة مقترن باحد الترتيب الثلاثة واقرأه هذا المفهوم اللفظ مثل ضرب
 وضرب واضرب او ادل على حسن مقترن بالزمان واقرأه هذا المفهوم
 ايضا اللفظ (والخرق) فان لفظ الخرق موضوع المفهوم كلي وهو ما دل على
 معنى في خمسة واقرأه هذا المفهوم اللفظ مثل من وعن يؤوله ذلك علما كان

او غيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلي وهو ما تضمن كلمتين
 بالاسناد واقراده هذا المفهوم للفاظ (ولا يخفى عليك) ايها مخاطب المتصف
 الذي كان حاله التميز (ان هذا الحكم) اي الجواب بان ههنا لفظا موضوعا
 بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر اراجعة الى اللفاظ
 مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اراد به لفظ مفرد
 او مركب نحو الذي قلت فيما قلت زيدا وزيدا قائم واسماء حروف التهجى
 واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك اللفاظ مخصوصة مثل زيد هو
 (او مركبة) مثل زيد قائم وهي جملة اسمية (فان الوضع فيها) اي تلك
 الضمائر (وان كان عاما) يعني حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب
 تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه
 وانا موضوع للتكلم فتكون الفاظ عامة واتما قال وان كان عاما يعني قيده بالحال
 المفيدة للعموم اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء
 حروف التهجى والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (لكن
 الموضوع له) يعني الان الموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص) فان هو مثلا
 مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فينبذ يكون
 المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اي في مقام رجوع الضمير الى
 الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة (مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة)
 بل الموضوع له في الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعني
 المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم
 مفعول من افراد (وهو) اي قوله مفرد (اما مجرور) لفظا وواقع (على انه
 مصنف للمعنى) على انه وصف بمجال هو صوفه اي بمجال قائمة به مثل قولك مررت
 برجل حسن اذا لم يكن حال الرجل وصفته على ماسيا في حقيقة (ومعناه)
 اي معنى المفرد (حينئذ) اي حين كونه صفة للمعنى (ما) اي مفرد (لا يدل
 جزؤه لفظه على جزئه) اي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد
 فان جزؤه لفظية ثلاثة اراى والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع الشخص
 وهو ايضا ثلاثة ومعلوم ان اراى لا يدل على الحيوان والياء على الناطق والدال
 على الشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع
 الشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) اي في هذا التوصيف اوفى الاعراب
 متعلق بقوله يوهى (انه يوهى ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
 والتركيب) يعني يوهى هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب
 قبل وضع اللفظ لانه يتم بوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه

(ليس الامر بكذاك) يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد
 والتركيب بل موضع اللفظ بلاه المعنى اولاً ثم سطر ان دل حرف اللفظ على حرة
 المعنى فذلك المعنى قد انصف بالتركيب وان لم يدل حرف اللفظ على حرة معناه
 فذلك يكون مصعاً بالافراد (فان انصف المعنى بالافراد او التركيب انما هو
 بعد الوضع) كما قلنا انما تأمل ولا تعمل وانما كان في هذا الوصف حصول
 الانهال المذكور (فيسمى ان يركب) مسمى للمفعول لان التركيب قديمي متعينا
 يقال اركب ريد الامر (فيه) اى دفع الانهال (يجوز) اى يتكلم بالبحر
 يقال يجوز ريد تكلم بالبحر واتحور ههما ان يجعل الافراد وصفا للمعنى فصل
 وضع اللفظ بلاه محاراً بالبحر انما هو بعد الوضع حقيقة (كما يركب في مثل
 من قل قتيلاً) اى في قوله عليه السلام يوم يدر وقت القتال تحريصاً للمؤمنين
 عليه وللعمل بقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال وال من قل
 قتيلاً فيه مله الاستشهاد في قوله قتيلاً يعنى به محاراً له به بقتل باعتباره
 ما يؤل الله ويسمى هذا محاراً اولاً ومحاراً مرسلًا ومثل قوله تعالى اى اراى
 اعصر حراً (او مرفوع) لفظاً (على له صفة للفظ) على خلاف مقتضى
 الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اى
 معنى للفظ المفرد (حيث) اى حين كونه مرفوعاً على له صفة للفظ (ما)
 اى لفظ (لا يدل حرؤه) اى حرة ذلك اللفظ (على حرة معناه) اى معنى
 اللفظ فكون حيث اللفظ وصفاً الوصف الاول حجة فعلية والوصف الثاني
 ليس بحجة بل مفرد (ولاند حيث) اى حين ان يكون اللفظ وصفاً (من)
 بيان بكنة) اى بيان الب والعلامة من التكلم به ليع لا يفسر به ان يحلو
 احبارة هذه الخصوصية عن بكنة وشد (في ايراد) متعلق بالبيان قوله
 في ايراد مصدر معنالى مفعول مضاف الى احدهما وهو قوله (احدى الوصفين)
 والاخر قوله (حجة فعلية) والفاعل متروك تقديره في ايراد المصنف احد
 الوصفين حجة فعلية (و) الوصف (الآخر مفرداً) هدا من ذلك عطف
 اسمين على مفعول عامل واحد يعاطف واخذ والخالف انه يمكن ان يراد الوصفان
 بالافراد حيث يقال اعط موضوع معنى مفرد على ما هو الاصل لان الاصل
 في الوصف الافراد ويمكن ان يراد بالجملة الفعلية الماصوثة حيث يقال لفظ
 وضع لمعنى افراد وان كان على خلاف الاصل (وكان الكنة منه)
 اى في ايراد المذكور (التيسر) بالصيغة (على تقدم الوضع على
 الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتي) مسمى للمفعول (ه) الجواز

والمجرور نائبه (بصفة المضى) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله
 المضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) وانما قدم صيغة الاولى لانه
 لو قدم الثانية لاهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه
 يشمل ان يكون صفة للمعنى على ما هو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ما هو
 خلافه لتذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم الافراد
 لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشى
 والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر
 اختار صيغة الفعل والاصل في الافراد اختياره فيما لا معمول له سوى ما استكن
 فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفرد اورده بما الاستينافيه لان رسم الخط
 لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فزال هذا التوهم بقوله واما نصبه
 (وان لم يساعد رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان
 رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف
 وههنا كذلك الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط
 مساعدا للنصب (فعلى انه حال) الفاء جواب اما الجار والمجرور خبر للبتداء الذى
 دخلت اما عليه (من المستكن في وضع) فحينئذ يكون ميبه الهية الفاعل فيوافق
 رفعه في كونه صفة للفظ لان الحال في حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى)
 ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال
 عليه على ما سبق لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال
 على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى
 (مفعول بواسطة اللام) جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهية الفاعل
 او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال
 فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان
 المجرور بحر فاجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد
 على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته
 لعامله زمانيا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون
 حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان (وان كان) الواو للحال
 (مقدم على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدم والمعنى ان الوضع
 حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولقطة مقدم على ذات
 الافراد ولقطة (لكنه) اى الا ان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) اى الافراد
 خبر ان (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد
 يعنى ان زمانيهما متحدين بحيث لا تفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة

في الزمان (كأن لصحة الحالة) إذ لا دخل للعبة الذاتية ولا يتفاوت بها الحال
 وحاصل الجواب أن تعلم الوضع على الأفراد بالذات لا بالزمان وهو لا يتناقض
 المقارنة بالزمان فيصح أن يكون حالاً فيقتضيه توافق كونه حالاً من المعنى لأن يكون
 صفة له المسبق أن الحال في حكم الصفة (وقيد الأفراد) سواء كان مجرداً أو وصفاً
 للمعنى أو مرفوعاً أو وصف للفظ أو منصوباً حالاً من ضمير الشيء حال
 منه أيضاً (لأخراج المركبات مطلقاً) أي حال كون تلك المركبات مطلقاً غير
 مقيدة بالكلامية وغيرها ولذلك قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) في تأويل
 المصدر مبتدأ مؤخر أي كونهما (كلامية) مثل زيد قائم وقلم زيد (أو غير كلامية)
 تفسير للاطلاق كأي المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) أي بقيد الأفراد
 (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما بعد كلمة واحدة لشدة امتزاج
 أحدهما بالآخر سواء كان الجزؤ الأول منه حرفاً (مثل الرجل) والجزء الثاني منه
 حرفاً (و) مثل (قائمة وبصري وامثالها) أي أمثال الرجل وقائمة وبصري (عما)
 بيان لقوله وامثالها (مثل جزؤ اللفظ منه) التفسير المجزؤ يرجع إلى ما في قوله على ما يدل
 (على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) أي إلا أن المذكور من الأمثال وهي
 الرجل وغيره التصغير يرجع إلى المثل في قوله مثل الرجل وإلى الأمثال باعتبار المذكور
 (بعد) قبل معنى للقول تأنيهاً ما سكن فيدبرجع إلى اسم لكن يدعي بعد ذلك المذكور
 (لشدة الامتزاج) أي لشدة امتزاج أحدهما بالآخر (لفظة واحدة) منصوب
 على أنه مفعول ثان لقوله بعد لأن العدد قد يتعدى إلى مفعولين يقال عدد الأعظم
 مائة (وبعرب) تلك الأمثال عطف على يعد فتذكير التصغير باعتبار المذكور
 (بأعراب واحد) الأنسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة أن يجعل واحداً
 مضافاً إليه لأعراب لأصفه وإن يدعو ما قبله من قوله مع له بعرب بأعراب
 فيكون المعنى له أعراب مجموع اللفظين بأعراب لفظ واحد كذلك في المحشى
 واجب أن أعراب مثل أرجل على ضرب من المساحة لأجرائه مجرى الكلمة
 الواحدة (وبقي) عطف على فيخرج (مثل عبد الله) حال كونه (علماً)
 المراد كل تركيب أصنافي سواء كانت أضافته معنوية مثل عبد الله أو لفظية مثل
 ضارب زيد جعل علماً (داخلاً) حال بعد حال (فيه) أي في تعريف الكلمة
 (مع أنه) أي مثل عبد الله علماً (مغرب بأعرابين) وهو ظاهر واجب عند ابن
 الأعرابين كأنه في الأصل الذي هو المضاف والمضاف إليه وفي حال العلية
 صار كلمة واحدة وبقياً على ما كان عليه يعني إذا جعل علماً كان مجموعاً مستمراً
 واحداً تحقيقاً باعتبار المعنى لأن مسماه لا يندرك بأحد جزئية ولأن جزءه لنفسه
 لا يدل على جزء معناه واسمين تقدير باعتبار اللفظ لأنه في اللفظ يعتبر له غلام زيد

(ولا يخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة اوضحهما من كان بعيدا
 الادراك سريع الفهم (العارف بالغرض من) تدوين (علم النحو) يعني ان
 المقصود الاصلى من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب
 والبناء يعني ليعرف اى كلمة عربية واى كلمة مبنية وغيرهما فالانصب لن يجعل
 اللفظان المعربان باعرابين ككتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان
 المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما (انه) اى الحال
 والشان (لو كان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس) يعنى لو كان مثل الرجل
 داخلا فيه وعبد الله علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انصب وما) اى
 الذى (اورده صاحب المفصل) وهومن فى علم النحو للفاضل العلاء صاحب
 الكشف (فى تعريف الكلمة) متعلق باورده (حيث قال هى اللفظة الدالة
 على معنى مفرد بالوضع) وهى جنس تحت انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف
 (فقل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف
 يعنى جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيه صح دخول الفاء فى جوابه على
 ما سياتى تحقيقه (عبد الله علما خرج عنه) اى عن تعريف المصنف بقوله اللفظة
 (فانه لا يقال له لفظة واحدة) لان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارها
 ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار الوصف الاضافى وقد قال العلامة
 الرمخشى ومن اصفى الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومركب
 فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جمعا اسما واحدا نحو
 معدى كرب او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرى القيس والكنى حيث
 جعل المركب الاضافى اسمين (وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعدل لشد الامتراج
 لفظة واحدة داخل فيه) اى فى تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة
 لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارها (فاخرجه) مثل قائمة وبصرى (بقيد
 الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هى اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه
 ليس بمفرد لدلالة جزء لفظة على جزء معناه (ولو لم يخرجها) مثل قائمة (بتركه)
 اى بترك قيد الافراد (الكان) التعريف (انصب كما عرفت) فى قوله ولا يخفى
 على الفطن الخ وذك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل
 قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة لانه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة (واعلم)
 جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة
 الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذها فاجاب عنه
 بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعنى ان ذكر الوضع يعنى عن ذكر الدلالة
 فلما ذكر الوضع فى تعريف المصنف او لا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام

الوضع الدلالة حتى لو ذكر تكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب في الكلام
لا سيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقي لا العقلي
فافهم (لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) والوضع كما سبق
تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فعمل من
هذا انهما لم توجد بدوثة كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثاني
يعني لا يوجد بدوثة بلا عكس يعني ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدوثة
كالحيوان (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعني متى وجد الوضع في شيء
وحدث الدلالة فيه ايضا لماسبق آتفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع
اخص وهو يستلزم الاعم يعني ذكر الاخص يعني عن ذكر الاعم ويكتفي بذكر
الاخص (٥) بعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة اولا (لما جازى ذكر الدلالة) ثانيا
ليكون التعريف اخصر واوضح (كما وضع في هذا الكتاب) الى التسمي بالكافية قوله
(لكنها) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان الدلالة (لا تستلزم
الوضع) لماسبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون
الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لا يمكن ان تكون) اي ان توجد
الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ دين) وانما قال لفظ دين لثلاثتهم لانه
دال على وجود الالفاظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشي اختصارا لفظا مهمل التمثيل
وقبده بالسمع من وراء الجدار لانه يحضر فهم اللفظ بسماع دين ودلالة اللفظ
لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ
معنى فيكون حينئذ اللفظ دلالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كحال ظهور
ولو كان الالفاظ مرثيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة
او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (السموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعني
من خلف الحجاب فذكر الجدار مجازا للتمثيل (على وجود الالفاظ) متعلق بالدلالة
فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا السموع لفظ ولا يلائم لفظا بل بالعقل ان لهذا
اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية (وان نكون الدلالة) عطف
على قوله ان نكون (بالسمع) يعني نكون الدلالة على المقصود بطبع الالفاظ
(كدلالة لفظ اح) اذ تلفظ به (وعلى وجه الصدر يعني صدر الالفاظ) هي في
صدوره قوله اح بفتح الهجمة وسكون الحاء المهمل اوضحها يدل على وجه الصدر
ولما فتحها وسكون الحاء المعجمة يدل على مطلق الوجود في الصدر وغيره وبضمها
يدل على السرور كذا في شرح العصل اذا كانت الدلالة اعم فذكر الاعم لا يستلزم
الاخص بل لابد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع) لما عرفت

انهما لا تستلزم (كما في الفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا
 التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تسميها فقال (وهي) (اي الكلمة)
 الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها
 او يكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى (اسم وفعل وحرف)
 (اي منقسمة) انقسام الكل الى جزئياته كاتقسام الحيوان الى الانسان والفرس
 والابل يعني ان الحكم قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك
 الحيوان انسان لانقسام الكل الى الاجزاء وفي الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة
 هذه الثلاثة معاً لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف
 قلت انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمه الشيء الى اجزائه كما تقول السكجيين
 خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمه الى جزئياته نحو الحيوان
 انسان وفرس وابل وتريد ما يدخل تحت كل كدخول الانسان في الحيوان
 والفعل في الكلمة ويصح كون الكل خبراً عنه كالعكس نحو الانسان حيوان
 والحيوان انسان الى هنا كلامه وقلم الاسم على اخويه لحصول الكلام من
 نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل في الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل
 على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه فهو ضرب زيد
 بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف قوله
 (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام في (لانها) متعلق بمفهوم الكل وان
 الكلام حصريه (اي الكلمة لما كانت) لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها المناضي
 لفظاً او معنى وجوابه ايضاً كذلك اوجله اسمية مقرونة باذا المفاجأة اوسع
 الفاء وربما كان ماضياً مع الفاء وقد يكون مضارعاً (موضوعه لمعنى) لما فهم
 من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهي) الفاء جواب لما كونها اجلة
 اسمية (اما) (من صفتها) (ان تدل) فيكون ان تدل في تأويل المصدر
 مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة وفي الرضى اعلم
 ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان
 سألها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي
 دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح الفاضل
 اختار الثاني لان الفعل المصدر بان المصدرية مؤل بالمصدر فيكون كالصدر
 في ان يكون مبتدأ وناعلاً ومفعولاً ومضافاً اليه (على معنى) (كأن) (في نفسها)
 الخار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى وايه اشار الشارح بقوله كأن (اي
 في نفس الكلمة) اي في ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازاً
 (والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل) اي ان تكون الكلمة دالة (عليه) على المعنى

للمعنى (معها) بمعنى ما فيها أو أثر لها (من غير حاجة) بمعنى ما لا يحتاج
 في الدلالة على ذلك المعنى (إلى الصمم كذا أخرى لها) بمعنى من غير أن يأتى كذا
 أخرى لهذه الكلمة واسمائه هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل أن يكون
 معناه في الدلالة على ذلك المعنى (استعلاء) أى المعنى (بالعمومية) بمعنى
 لكونه معطلا في لغتهم عن الكلمة الدالة عليه حيث يحتاج في القسم فيها
 إلى كذا أخرى كما بين الكلمة لاستعلاء في الدلالة عليه إلى كذا أخرى (أو) (من
 صحتها) (لا) (تدل) عصب على أن يدل وما كل المصروف في حكم
 المصروف عليه أورد هذا الكلام على ما كان في المصروف عليه (على معنى)
 كأن (في معيالي) من صحتها (أن يدل) لأن العصب يدل أن كل
 المصروف عليه مما يكون للمصروف مساوئ أو صرابة التي يكون أشتاتا
 (على معنى يحتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه) أى على المعنى (إلى الصمم
 كذا أخرى لها) بمعنى إلى أمانه كذا أخرى لهذه الكلمة واسمائه هذه
 الكلمة من تلك الكلمة (لأنه يكون تلك الكلمة معطاة في الدلالة على
 المعنى وعدم (استعلاء) بمعنى وحسن كون المعنى معطلا (بالعمومية) بمعنى
 في الإيهام عن الكلمة (وسى) (تخصى تلك) أى كون الكلمة معطاة
 في الدلالة أو غير معطاة فيها واستعلاء المعنى بالعمومية وحسن استعلاء فيها
 (في بيان حد اسم القسم) (أشأن) أورد القسم حيث جعله موصوفاً لقوله
 السابق بمرمى كونه معطاة للكلمة (وهو) أى القسم السابق ما لا يدل على معنى
 كأن في بعضها (أخرى) الجزء مسأله لأنه دون ما كذا أو ما كذا فكله
 قبله ما لا أول وما أشأن فعل القسم انتهى كذا ولعمم الأول كذا وإنما قصد
 في الدليل أن كان آخره في الدعوى لأن الحرف في اللغة لأصرف فذكره في
 النحل في طرف وفي الفصل في طرف آخر ولائاً لأشروع في بيان من يعرف
 يكون أول ولعمم القسم فيه وأما في القسم دون قسمه القسم ولذا آخره ليدل
 ولا تعدى ولعمم معتم على التوحوش والكان في لوجود شرف كذا في المعنى
 مسأله كأن (كن وى ما معاً) كتمان ولكن (محمداً) في الدلالة على دلالة
 كل واحد منهما (على معهما) أعنى أن معنى من (أشأن) (أو) (أر معى
 إلى) (الاسم) (إلى) الصمم (كذا أخرى) لئلا تكون تلك الكلمة معطاة
 في الدلالة على المعنى تحت لولم يكن الصمم لم يعهم معاً وأما في
 كاتبة (كالصورة والكوفة) بمعنى كالصمم لصورة أى من وكوفته إلى
 الكاشش في قولك صر من لصورته إلى الكوفة وتسمى هذا القسم

القسم الذي لا يدل على معنى في نفسها اي في نفس القسم فالتأنيث باعتبار
 الكلمة بل يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول
 ثان بقوله وانما سمي (لان الحرف في اللغة) اي معناه اللغوي (الطرف) والجانب
 يقال زيد في حرف اي في طرف وجانب (وهو في طرف اي في جانب) يعنى
 شبه القسم الثاني بمعنى الحرف في الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به
 للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولك رأيت اسدا
 في الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة
 لجانب (الاسم والعقل حيث يقعان) اي يقع كل واحد منهما (عمدة)
 ومقصودا (في الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى
 الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه بل انما
 يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اي الحرف
 (لا يقع مسندا ولا مسندا اليه) لان الحرف ليس له دلالة الاستقلال ولا يفهم
 معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كاستعرف) في حد الاسم
 ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الامسندا فقط والحرف
 اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (و) القسم (الاول) من قسمي
 الكلمة (وهو) اي القسم الاول (ما) اي كلمة (تدل على معنى) كائن (في نفسها)
 اي في نفس مادل (اما) (من صفتها) اي صفة القسم الاول فالتأنيث
 باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يفترن) مبتدأ مؤخر والجملة خبر
 الاول مؤل بحذف المضاف اما من جانب الاول او من جانب الثاني لما سبق
 او بتأويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اي معناه يشير الى
 ان الرجاء الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب (المدلول عليه بنفسها في الفهم)
 اي فهم المعنى للمدلول عليه (عنها) اي عن القسم الاول (باحد الازمنة
 الثلاثة) جمع زمن كمثل وامثلة الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد
 يكون بالهاء وسيأتى تحقيقه في بحث اسماء العدد وفي الهندى المراد بالاقتران
 الاقتران الوصفي فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا
 مما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيئات وصده ونحو زيد صار
 الآن او غدا او امسى مما اقترن بالمعارض اعني بالازمنة الثلاثة (الماضي والحال
 والمستقبل) الحال ما انت فيه في زمان التكلم والماضي ما تقدم عليه والمستقبل
 ما تأخر عنه (اي حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها)
 عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا) اي كما يفهم ذلك المعنى
 (مقارنا) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) لذلك المعنى لا قبله ولا بعده

بل الشرط ان يفهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (من
صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) (لا) (يقترن ذلك المعنى المدلول
عليه بنفسها فى الفهم عنها) اى من القسم الاول (مع احد الازمنة الثلاثة)
الحال والاستقبال والماضى (القسم) (الشاقي) (وهو) اى القسم الشاقي
(ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) فى نفس مادل يعنى الكلمة
اونفس القسم الشاقي يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
(غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو)
ما اخوذ من السمو بكسر السين اوضمها عند البصريين من سما يسمى مثل
غرا يغرو سما على وزن قوا حذف الواو احتياطا ونقل سكون الميم الى
السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فيجىء
بالهمزة ليكن الابتداء بها فصلا اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السمو
(العلو) لانه لان العرب يقول كل ما علاك فهو سماك واتسمى هذا القسم من
اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) (الفعل
والحرف) فالخاصل ان هذا القسم شبه بالمعنى الذى هو العلو فاستير لفظ الاسم
لهذا القسم كما فى الحرف (جث يترك منه) اى من هذا القسم (وحده)
حال من الضمير المجزور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب
(دون اخويه) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت
وستعرف (وقيل) هو ما اخوذ من الوسم (من وسم يسم سمه ووسما مثل
وعد يعد عده ووعدا هكنا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة
اذ جعل لها علامة واتسمى هذا القسم الاسم (لانه علامة على سماء) واصله
عدهم وسم حذف الواو تبع الفعلة فجىء بهمزة ليكن الابتداء بها (و) (القسم)
(الاول) (وهو ما) اى كلمة تدل على معنى فى نفسها (اى فى نفس مادل اوقى
نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة)
(الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل
او القسم الاول (الفعل اللغوى وهو المصدر) والمصدر ههنا مضاف الى فاعلة
وناصبت مفعوله وهو من قيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال مثل هذا عند
ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة
حصر على اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائرى
البنى والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة وحصر استقرائى وهو الذى
لم يوجد مع الاستقراء والتبعية قسم آخر كحصر الاضافة المنفوية فى الانواع
الثلاثة اللامية والبيانية والفرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجمل الجساعل

كاتحصار خلق الانسان في العناصر الاربعة وكاتحصار الكل في اجزائه (وقد علم)
 الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعني قديتين وقد علم فحينئذ
 يكون من تنازع الفاعلين وسجي لهذا زيادة تحقيق واعتراضية بين الكلمة والكلام
 لغلافة الجزئية بينهما المدح الدليل المذكور او رغبيا للطالين اولئيد من ظن
 ان هذا احصر بدون تعريف الاقسام ولغظ قدما للتقريب والتحقيق وقد جرت
 العادة باستعمال العلم في الكلليات والمعرفة في الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد
 بكلمة (بذلك) اضله في اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن هالتي للتشبيه ولهذا
 يجمع بينهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع المضمرة على خلاف
 مقتضى الظاهر والقياس وقد علمه واختار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر
 لزيادة التمكن في الذهن واختار كلمة البعد مقام هذا للتعظيم كما في قوله تعالى الم ذلك
 الكتاب (اي بوجه حصر الكلمة) اي بدليل انحصار الكلمة (في اقسام الثلاثة)
 التي هي الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم يسم فاعله (كل واحد) كائن
 (منها) لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (اي من تلك
 الاقسام) المذكورة (وذلك) اي كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة
 فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقا بكلمة (به) اي بوجه احصر اي بدليل
 انحصار الكلمة في اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها في محل
 الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم بدليل انحصار الكلمة
 في اقسامها (ان الحرف كلمة) بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على
 معنى) (كائن) (في نفسها) بقرينة اولا (بل يحتاج) في الدلالة على المعنى
 (الى انضمام كلمة اخرى) يعني الى اعانة كلمة اخرى في الدلالة على المعنى ايها
 (وكان) (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما معني نوعا منها (تدل على معنى)
 كائن (في نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن في نفسها (لكنه)
 اي لا ان المعنى المذكور عاينه (مقترن) في الفهم (باحدا لازمة الثلاثة) وضعا
 بقرينة قوله والاول ان يقترب باحدا لازمة الثلاثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة
 كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على
 معنى الخ (غير مقترن) اما مجردا وعلى انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه
 حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو غير مقترن وضعا
 (باحدا لازمة الثلاثة) اذ لم يدل دليل احصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة
 كلمة (فالكلمة) جنس تحتها الواع كما ان الحيوان جنس تحتها انواع (مشتراك بين
 هذه الاقسام الثلاثة) كما انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوي الارواح اذا كانت
 الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض

ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منهما لانه اوردته بكلمة قد المفسدة
 للتحقيق وبالله المشرق باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقول مصدرا
 بلقاء للقيمة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب الترتيب لللف (فالخرف) كلمة
 تدل على معنى الالة (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (يعلم الاستقلال في الدلالة)
 على معنى في نفسها بمعنى ان الحرف مشترك لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الالة
 امتاز عنهما بكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل يدل
 على معنى في غيره كالسر والبصرة في قولك سرت من البصرة وان لفظة من
 تدل على ابتداء للغاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه في كونه كلمة
 تدل على معنى الالة ممتاز عن الحرف (بالاستقلال) يعني ان الفعل امتاز عن الحرف
 بكونه مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و)
 ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعني ان الفعل مشترك للاسم وحده في كونه
 مستقلا في الدلالة على المعنى الالة امتاز عنه بكون المعنى المدلول عايد في نفسها
 في الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلاثة (والاسم) ايضا مشترك
 في كونه كلمة تدل على المعنى الالة (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) في الدلالة على
 المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (يعلم
 الاقتران) يعني ان الاسم مشترك للفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه
 بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن في الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعلم)
 بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة ولما تاز كل واحد منهما
 عن اخويه بفضل الخصوص له (لكل واحد منهما حد معرف) بكسرها
 الممهدة صفة للحد (جامع لافراد) اي لافراد المعرفة بانفتح لكونه جنسا مشتركا
 (مانع عن دخول غيرها) اي غير الافراد (فيه) اي في الحد لوجود فصل
 مخصوص لكل واحد منهما بمرزاة عايداه (وليس المراد) اي مراد المصنف
 (بالحد ههنا) في قوله وعلم بذلك حد كل واحد منهما (الا يعرف الجامع) لافراد
 (المانع) عن دخول غيرها فيه يعني عند الابهاء وليس معنى الحد الا ذلك لان
 الحد في اللغة للمع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من السلب وفي عرف
 وهو ما بين هيئة الشيء يعني الحد قول دال على ما فيه تحدد الكلمة ههنا لانه
 دل على ما هيته وكذا غيره (والله در المصنف) المصنف الى الفاعل مبتدا
 والجملة جلة يمدح بها بكثرة الخير وسياق له زينة تحقيق والمراد به ههنا متفق
 المصنف على المتعلمين والصالحين حيث لم يعمل في التعليم وتاليف جانب الذي
 ولا نفسي ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد وراعى غيره بل راعى الجوانب
 الثلاثة حيث اشار الى حدودها اي الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (في ضمن)

دليل الحصر (رعاية جانب الذكي لان الذكي بالاشارة يفهم ماهو المشار اليه وما
 هو المقصود لان المقصود شديان حصر الكلمة فيها وفي ضمنه حصل بالاشارة حد
 كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلل الدال على اليقين وبكلمة
 البعد (عليها) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها في ضمن دليل الحصر
 (بقوله) وقد علم بذلك (رعاية جانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه
 يليقظ بالثبوت ويدرك مانه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اى بحدود الاقسام
 المذكورة (فما) اى في المقام والمحل الذي يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة
 والكلام وذلك المحل هو اذ بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال في اول
 بحث الاسم الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باخذ الازمنة الثلاثة وكذا
 في الفعل والحرف رعاية لجانب الغبي لان الغبي لغباوة لم يفهم من الكلام ماهو
 المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له للافعال الثلاثة
 الاشارة والتثنية والتصريح (على تفاوت مراتب الطبائع) وفي بعض النسخ
 الطبائع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثاني جمع طبع كرجل
 وزجال الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة
 مثله وفي اللغة كلاهما في معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما عموم
 وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه ما يكون عبداً الحركة مطلقا سواء كان
 لها شعور كحركة الحيوان اولا كحركة الافلاك والاشجار كذا قيل والمراد ههنا
 العقول من باب ذكر المحل واردة الحال فعنى مراتب الطبائع تفاوت العقول لان
 العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار في قوله تعالى
 انما يتذكر اولوا الالباب يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة
 بحدود محققا وبعضهم لا يفهم لقصور ما في طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتثنية
 وبعضهم لكمال غباوة لا يفهم بالتثنية بعد الاشارة ولكنه يليقظ بالتصريح
 والتفصيل لانه كالتأتم الاصم لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض
 ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة
 الجزئية والكلمة بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبارا بعد باب فقال (الكلام)
 اللام فيه للجنس كما ان اللام في الكلمة للجنس ويقال مثل هذا اللام لام الجنس ولا م
 الحقيقة ولا م الطبيعة فكذا في الهواوي (في اللغة ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب
 او لا ولذا قال (قليا) حينئذ يكون زيدا وضرب اوان في الاسم والفعل والحرف
 كلاما (كان او كثيرا) لغة (وفي اصطلاح النحاة) عطف على قوله في اللغة
 باعادة الجار (ما تضمن) آثر تضمن على تركب لان التضمن اخصر لاستغنائه عن
 صلة من لانه لو قال تركب لاحتاج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا

حقيقة دون تركيب (أي لفظ نصي) اشار به الى ان لفظ مأموصوفة كانه خبر
والتكير في الخبر اصل ولان التكير في التعريفات انسب لكونه جنسيا (كثنتين
حقيقة) مثل زيد قائم او قائم زيد (او حكما) الاول حكما والثانية حقيقة مثل
جاء في فحمل وديز مقلوب زيد والعكس مثل زيد قائم ابوا وزياديه قائم والاقسام
ثلاثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاول وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له
مثال تأمل ولا تكس من العاقلين وفي الهندي الاول ترك دون تضمن لمقابلة
التركيب الافراد في تعريفها وايضا تركب اخصر لصحة الاستكفاء عن
الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ما تركب بالاسناد بخلاف نصي انتهى كلامه
اقول ان ما قاله المصنف هو الاول لان المقابلة في التعريفات والحدود غير لازمة
وايضا الترك وان كان اخصر قال الا انه حيث يكون غير جامع لا افراد
الكلام لحروح الكلام الذي استكن فيه فاعله سواء كان جارا مثل زيد ضرب
او واجبا مثل اضرب وغير ذلك (اي تكون كل واحدة منهما) من الكلمتين
حقيقة او حكما (في ضمنه) والضمير المجرور راجع الى الموصول اذا كان الكلام
في الاصطلاح مائتضمن كلمتين بالاسناد توهم ان النصي اسم فاعل هو لفظ
زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فالتحدا فليزم
التحيز والتعريق بينهما فقال بالغاء التفصيلية المشعرة للتحيز والتعريق بينهما
(فالتضمن اسم فاعل) واعما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص
صورة الطعية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجم (هو المجموع) فقيط يعني
مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون
هذا المجموع متصفا بالكسر (والتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين
يعني هو المدفوع والمسند اليه فقط لا يتجوعهما يعني زيد وحده هو المتضمن)
بالفتح او قائم فقط في ضمن زيد قائم حكما ان الحيوان والباطن متضمن يعني
احدهما وحده ومجموع الحيوان الباطن متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل
ولا تكس من العاقلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اي
اتحاد الصن والضمن بل تضمن كل بالكل جزء (بالاسناد) (اي تضمنا
حاصلا بسبب اسناد احدي الكلمتين) حقيقة او حكما (الى الاخرى) بشر
الى ان البناء متعلق بقوله تضمن يتضمن معنى الحصول والي انهما النسبية وان
اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيل معنى احدي الكلمتين بالكلمة
الاخرى مثل قائم زيد فان معنى الكلمة الاولى القياس وهو انما يقوم بريد وكذلك
زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاجزاء لانه
انما يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والظلي والانسائي وفي الرضي المراد

بالاسناد الاسناد في الحال كافي قولك قام زيد وزيد قائم والاصل بل يشمل الاسناد
 الذي في الكلام الاثنائي نحو بعثت وانت والطلبي هل انت قائم وليتك اولئك
 قائم وكذا ان نحو اضرب وليضرب وفي المتكلم كاضرب وتضرب وتضرب الى
 هذا كلامه والاسناد في الالف الاضافة من المسند من باب دخل وهو
 ما اسند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن صراف وهو الناقصة المحكمة
 الخلق وفي الاصطلاح نسبة احدى الكلمتين سواء كانت الاولى او الثانية
 مثل قائم زيد وزيد قائم حقيقة او حكما الى الكلمة الاخرى بحيث
 متعلق بالنسبة يفيد من افاد يفيد ان كان بمعنى غلم يتعدى الى المفعولين
 يعني يفيد تلك النسبة مخاطب فائدة تامة وان كان بمعنى استفاد يتعدى
 الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد مخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك
 الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ
 (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها
 لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء
 متعلق بقوله (خرجت) الفاعل (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما
 المهملات فلانه لم يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها معنى شرط وفيها
 لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت
 بصيغة التثنية في قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير
 الكلامية) سواء كانت اضافة (مثل غلام زيد) توصيفية مثل (رجل
 فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او متراجية مثل بعلبك اوصوتية مثل
 سبويه ودرستويه (وبقيد المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف
 (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعليه فاعله مذكور مثل
 ضرب زيد او مؤثما مثل ضربت هند او اسمية مثل زيد قائم والقائم
 زيد وانثائية مثل امرئ مثل اضرب ونها مثل لا تضرب فان كل
 واحد منهما أى من الاخر والنهي او من قوله اضرب ولا تضرب تتضمن
 كلمتين احدهما ملقوطة بمعنى الاولى كلمة حقيقة والاخرى والثانية
 معنوية كلمة حكما وينتهي الى بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة
 والاخرى كلمة حكما اسنادا يعني نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث
 يفيد مخاطب فائدة تامة فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن
 كلفين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق
 المحدود ايضا على ذلك الشئ قوله وحيث كانت الكلمتان تعليل مقدم
 لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعني قوله وحيث الى آخره وقوله الاتي

وان الاخبار الى آخره (اعلم من ان تكونا) اى الكلمتان (كلتين حقيقة او حكما دخل
 في التعريف) قدم من ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اذ يعرف ان يكون
 كلاهما كلتين حقيقة او على العكس والاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما
 او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية مثل
 (زيد ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل (زيد قام ابوه او) حكمية مثل
 زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سأتى فى حكم الفعل
 المضارع فتكون فى حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم
 ابوه ويجوز ان يكون للشال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ
 يجوز فيه الامر ان احدهما ان يكون قائم مبدأ لاعتماده على المبدأ وابوه فاعله
 سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخر او على كلا
 التقديرين تكون الجملة الاسمية من فوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذى قبلها
 وسأتى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جزا الامر ان (فان
 الاختصار) جمع خبر كقوس وافرأس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها
 مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم
 الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القياس فقط والاب مضاف اليه
 تعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به للعرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان
 قيام وصف زيد اولسيه (ودخل فيه) اى فى الكلام او تعريف الكلام
 الذى جزؤه الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا كما دخل ما كانت
 الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل وديرة لوب
 زيد مع ان المسد اليه فيهما) اى فى هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة)
 حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسد اليه فيهما (فى حكم هذا المثالين)
 فان المقصود منه هذا واللفظ للتعين اى لفظ جسق مهمل ولفظ ديرة لوب
 زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسدا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة
 (اعلم ان كلام المصنف) يعنى ان القول الذى يصدق ان يصدق عليه الكلام
 الاصطلاحي عند المصنف وهو ما تضمنت كلتين بالاسناد (ظاهر فى ان) الفعل
 مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (مثل ضربت زيدا قائما) المذ فى قوله
 (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال فى تعريفه
 لفظ تضمن كلتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق
 عليه انه لفظ تضمن كلتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط
 مع ان الكلام فى هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات
 وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعنى بخلاف ما يصح

ان يطابق عليه كلام عند صاحب المفصل (حيث قال) في تعريف (الكلام هو المركب) حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعل كان سواء جوازا او خوبا (من كلمتين) حقيقة او حكما (استندت احديهما) اى احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الآخرى) فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقبده بأن يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (قائه) اى هذا التعريف (صريح في ان الكلام) المصطلح (هو ضرب) يعنى الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرهما (خارجة عنه) اى عن الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعنى بعد علمك سابق الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل ان صاحب المفصل قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب الباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالتزادف بين التحوين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) التزادف الاتحاد فى المعنى دون اللفظ من ردف كالعود والجلوس ولبث واسد يعنى التزادف هو ما يصح ان يطلق احدهما اللغظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اى مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اى يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى الى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه (فانه) اى المصنف (قد اكتفى في تعريف الكلام) الجاز والمجرد في قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالمعنى فان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته وانفسره واذا فسره بقوله (ولم يقبده) اى الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضا (ومن جعله) اى من جعل الكلام من المعرفين (اخص من الجملة قبده) اى قيد الاسناد (به) اى بكونه مقصودا لذاته (لحينئذ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الحيزية) قبدها الحيزية لان الانشائية على ما سيجي لاتعم خبرا ولاوصفا ولاحالا (الواقعة اخبارا) كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لا التى اننى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة ومقام مقامها يكون فى محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى فى باب

حسبنا في هذه المواضع تكون في محل الصب لان ما قامت هي مقامه منصوب
 (او اوصافا) فهي في هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والصب
 والجمل كون الاسناد في هذه المواضع مقصودا لغيره يعني الاسناد فيها مقصودا
 لصاحبه فتكون فيها ربطة وتعلق بما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا
 احتيجت الى الربط من الصير وغيره وكذا الجملة التي وقعت صلة للموصول حيث
 كانت متعلقة به وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصودا
 لغيره (بخلاف الكلام) لانه لا يقع في هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا
 لذاته فلا يقتضي الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (في بعض
 الحواشي) وهي جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح زائدة الايضاح وجل
 بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اي مراد المصنف بالاسناد المأخوذ
 في تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه (مقصود ذاته فقط) على ان
 يكون اللام فيه للعهد (وحيث) اي حين كون المراد هكذا (يكون الكلام)
 المصطلح (عند المصنف ايضا) اي كما كان احصى عدد من جعله اخص من الجملة
 فيثبت يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جاة من غير عكس
 (اخص من الجملة) وفي الرضي الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد
 الاصلى سواء كان مقصود ذاته او لا كالجملة التي هي خبر المبدأ وسائر ما ذكر
 من الجملة والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصود ذاته فكل كلام جملة
 ولا ينعكس انتهى (ولايتاني) (اي لا يحصل) من الحصول لاس التحصيل هذا
 تفسير باللازم لان الابان يلزم الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملتزم واردة
 اللازم (ذلك) اي الكلام لغة واصطلاحا هذا التفسير هو المناسب المقام وحده على
 التضمن او الاسناد بعيد عن المرام كذا في حاشية العصم لانه قيل فيه اي ما تضمن
 او التضمن او الاسناد الاصلى اي لا يتحصل الكلام في ضمن شئ من الاشياء الا في
 ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الطرفين والمظروف لان الطرفين خاص
 والمظروف عام والاطهر الانسب بالمقام ان يجعل في معنى من اي لا يتحصل
 الكلام الا من هذين القسمين (الافى) نعمين (اشمين) بحذف المضاف (احدهما
 مسند والاخر مسند اليه) اذ لايتاني الكلام من كل اسمين لانه لايتاني من اسمي
 الفعل مثل زيد وبه ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسندا والاخر
 مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وذلك لانه لم يصح جعل
 احدهما على الآخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلا بد من ان يكون
 احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ليصح الجمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح
 احدهما مسندا والاخر مسند اليه ومراد المصنف ليس الايهكذا الا انه لم يقيد

اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئية التقسيم وهو ظاهر ولا يخفى على من له أدنى تأمل (أوفي) (ضمن) عطف على قوله في اسمين أو ههنا منفصلة حقيقية يعني مائة الجمع والخلو كقولك أما زوج أوفرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقسيم (مسند اليه) (وفعل) (مسند) لانه لا يتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لا يتأتى من اسم وفعل (و) وقع (في بعض النسخ أوفي فعل واسم) مكان قوله في اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيانم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه في الذكركوله فان التركيب تعليل لمفهوم الكلام وهو ان المصنف ان يتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كما في تقسيم الكلمة (فان التركيب الثنائي) منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثي الى الثلاثة والرابعي الى الاربعة كذا في شرح الشافية (العقلى) يعني بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف (يرتقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين في الثلاثة اذا لم يراع الترتيب (ثلاثة) مستأ متخفص بالوصف وهو قوله (منها) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) يدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا ان لم يراع الترتيب لانه ان روى فينتهي الى تسعة اقسام لا تقسم كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبد الله قوله (ومن الذين) خبر مقدم وجواب لما سأل في ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المؤلة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مستأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن الذين الواضح الغير الخفى (ان الكلام) المصطلح (لا يحصل بدون اسناد) لان الاسناد مأخوذ في تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ في تعريفه (لا بد له) اى للاسناد (من مسند ومسند اليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد مخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبي لا يحصل الا بين متبنيين وهما المسند والمسند اليه كما ان الإضافة امر نسبي لا يحصل الا بين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لا يتحققان) ولا يحصلان في شئ من الاشياء (الا في اسمين) اجد هما مسند والاخر مسند اليه (أوفي اسم) مسند اليه (وفعل) مسند والكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما

لا يوجد ان الا في اسمين اوفى فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مستدوسند
اليه وفعل واسم مستدوسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف
على ذلك الشيء ولما بين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى السند
والسند اليه وهما لا يوجدان الا في اسمين اوفى فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام
بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها تولد ههنا
سؤال وهو ان يقال فقال القسمين قد علم قلنا الاقسام الاربعة الباقية فاجاب
عنه بلما الاستيفاء بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس
واحد ففعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم
وحرف (ففي الحرف والحرف كلاهما) اي السند والسند اليه لقباء جواب اما
والجار والمجرور متعلق بقوله (مفقود ان) تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف
والحرف فتقدم الظرف للتعليق وعلى من تقدم ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك
لان فقد السند والسند اليه معا متحصر ومخصوص لتكوين الحرف والحرف
لا يصير لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه فضلا عن ان يكون مستدوسندا اليه
لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى في نفسه (وفي الفعل والفعل وفي الفعل
والحرف المسد اليه مفقود) اما في الفعل والعرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل
على معنى في نفسه يعني ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مستدوسندا اليه
واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به
ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مستندا دائما ولا يكون مستندا اليه ابدا
فلا يوجد السند اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت
(وفي الاسم والحرف احدهما) اي السند والسند اليه (مفقود فان الاسم
ان كان مستندا) يعني ان كان صالحا ان يكون مستندا بان يكون فيه معنى
نسبي نحو التسماء (فالسند اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لا يكون مستندا
ولامستدا اليه والاسم المستد من حيث انه مستد لا يكون مستندا اليه (وان كان
الاسم مستدا اليه) يعني ان كان الاسم صالحا ان يكون مستدا اليه بان يكون
دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبي لا تحقيقا ولا تأويلا نحو الحاصل وان
زيدا وازيد (فالسند مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام في
الاقسام الاربعة فتخصر الكلام على القسمين الاولين (ونحو يازيد) جيواب
عن سؤال وارد على قول المصنف ولا يثنى ذلك الخ يعني ان نحو يازيد كلام
اصطلاحي باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف السداء والاسم
النسبي فلا يتم الحصر لانه قد توجد الكلام في الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله
ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه (بتقدير

ادعوزيدا فليس الحرف والاسم المتساوي في شئ من الكلام بل الكلام ليس
 الالفعل والفعل المتقدرين فلذا قال الشارح (فلم يكن) نحو يازيد (من تركيب
 الحرف والاسم) كما ذهب اليه المبرد (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب
 الفعل) المتقدر (والاسم الذي هو المنوي في ادعو) المتقدر وسأ في له زيادة تحقيق
 ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة وبند عليها ايضا
 ولما كان الكلام كلياً للكلمة لما سبق اوردته عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام
 الثلاثة على ترتيب الالف والنشر فقال (الاسم) معرباً بلام العهد الخارجي
 لان المنكر اذا اعيد معرباً يكون الثاني عين الاول غالباً ولم يعطفه على ماسبق
 مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الابطال وليكون باباً وفصلاً بعد فصل
 وفي الرضى لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بمحذو
 واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حداً مضرباً ولا المقصود
 منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتبيين فقط الى هنا كلامه (مادل) انما اورد
 لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل
 من ككون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اي
 كلمة دلت) (على معنى) (كأن في نفسه) (اي في نفس مادل) يعني ان
 الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والاتوقف معرفة المعرفة على معرفة
 المعرفة ويلزم الدور وذا باطل (يعني الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى
 مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة
 ما عبارة عن الكلمة والضمير في دل وفي نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها
 وهي مؤنثة فيجب تأنيث الضمير في الموضعين ليطابق مرجعه لان قطاب في
 الضمير والمرجع في الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير
 الضمير في الموضعين (بناء) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل بمبالغة
 او بان يكون المستند بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعني مضروبه
 اي مبني (على لفظ الموصول) لان لفظة ما التي في التعريفات يجوز ان تكون
 موصوفة او موصولة وشارف في التفسير الى الاول وهنا الى الثاني (قال المصنف
 في الايضاح شرح المفضل) فيه رد على الرضى حيث قال بعد نقل كلام
 المصنف بأسره وفيه نظرو بين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه
 في الايضاح قيده به احترازاً عن غيره (الضمير في مادل على معنى في نفسه)
 يعني الضمير المجزور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فيثبت ان يكون الضمير
 موافقاً لمرجعه في التذكير اذا المعنى مذكر ايضاً (اي مادل على معنى) كأن
 (باعتباره) اي المعنى قوله (في نفسه) متعلق باعتباره اي في نفس المعنى

(وبالمنظر) عطف على قوله باعتباره (البدن) أي إلى المعنى (في نفسه) لا باعتبار
 امر خارج عنه (أي لا يدل على معنى ككائن باعتبار امر خارج عن المعنى
 فالغيب أو الجبروت راجعة إلى المعنى مثل كون الغيب في نفسه يرجع إلى المعنى كائن
 (بمعنى قولك الدار) أي هذه الدار (في نفسها) أي باعتبارها في نفسها يعني
 في ذاتها بأن تكون معمورة وجميع ما يحتاج إليه موجودا فيها (حكمها) أي
 قيمتها (كذا) أي القدرهم مثلا قوله الدار مبتدأ في نفسها صفتها حكمها
 مستدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع حبه خبر المبتدأ الأول
 (أي لا) أي ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) أي باعتبار كونها
 في وسط الدار أو كونها قرية من الجامع أو كون جيرانها صلحاء أو كونها
 قرية من الجامع أو غير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار ما وجد في ذاتها
 وما قام بها (ولذلك) أي لما قاله المصنف في الإيضاح أول كون الصمير المجرور
 في نفسه راجعا إلى المعنى أول كون الاسم مادل على معنى كائن أي في نفس مادل
 اللام متعلق بقوله (فيل الحرف مادل على معنى) كائن (في غيره) أي حاصل
 في غيره (أي غير المعنى أو غير مادل إلى الحرف على معنى حاصل) (باعتبار متعلقه
 يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة في قولك سرت من البصرة لأن
 من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل في السير باعتبار الحال والبصرة
 باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) أي باعتبار المعنى (في نفسه)
 أي نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) أي كلام المصنف
 في الإيضاح (ومحصوله) أي تحصل كلام المصنف في الإيضاح ونسجته
 (ما ذكره بعض المحققين) وهو السبب الترتيب في حاشية المطول (حيث قال)
 ذلك الفاضل المحقق (كما أن) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر مبتدأ
 محذوف أيضا تقديره وهذا أي كون المعنى في نفسه وفي غيره كائن كما كان لفظة ما
 زائدة والكاف للتشبيه والمشبّه مدخولها والمشبّه الكلام المرتب عليه من
 كون المعنى في نفسه وفي غيره ولا يبق إلى الذهن أن المشبه قوله كذلك كما هو
 المبتدأ بل هو أيضا من تنمة الأول (أن في الخارج) المراد به ما هو المحسوس
 والمشاهد يعني كان في الحس والمشاهدة شتا (موجودا قائما بذاته) كالجواهر
 وهوشى موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالأجسام ثابت والأجسام والأشجار
 أو مجردا كالنفوس فإنه يصح أن يحكم عليه كإفعال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا
 الشجر ثابت ويصح أيضا أن يحكمه كإفعال هذا الجسم حمر وذلك شجر (و)
 شتا (موجودا قائما بغيره) كالأعراض والعرض هوشى موجود قائم بغيره
 كالسود والبياض وغيرهما من الألوان فإنها لا تقوم بانفسها وإنما تقوم بمحاذاتها

فإن السواد مثلاً من حيث أنه عرض قائم بغيره لا يصح أن يحكم عليه وبه فإن قيل العرفن يصح أن يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح أيضاً أن يحكم به كقولك هذا سواد وهذا باض قلنا ذلك إنما يصح من حيث وجوده لا من حيث القرينية والخاص ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوماً عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما وكذا الدال على ذلك المعنى أيضاً (كذلك) أي كما ان الموجود اثنائي قسمان موجود قائم بنفسه أي بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (في الذهن) قسمان (معقول) خبر مبتدأ محذوف أي (هو) أي ماهو في الذهن هو أي ذلك المعقول في الذهن (مدرک) اسم مفعول من ادرك أي معلوم (قصد) أي خال كونه مقصوداً (ملحوظ) خبر بعد خبر لقوله (وهو في ذاته) لاني ذات غيره (يضلح) أي ذلك المعقول المذكور قصد الملحوظ في ذاته (لان يحكم عليه) لان يحكم به (ه) كالأعيان الغائبة عن الحس البصري اذا لاحظها العقل قصداً وبالذات تكون مدركة قصداً ملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلها تمساح حيوان يحرك فكذلك الاعلى عند المضع ويصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن في النيل (و) في الذهن (معقول هو) أي ذلك المعقول (مدرک) أي معلوم (تبعاً) يعني من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوماً تبعاً لذلك الغير (وألك) عطف على قوله مدرک معنى يكون ذلك المدرک بالتبع آلة وسبب (ملاحظة غيره) يعني للملاحظة الغير الذي يكون ذلك المدرک تبعاً لآله ويكون ذلك الغير مجزأه فيكون المعقول الذهني ايضاً قسمين قد سبق مره فيكون اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمعقول الذهني المدرک قصد الملحوظ في ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهني المدرک تبعاً الذي يكون آلة للملاحظة غيره (فلا يصلح لشيء منهما) أي من المحكوم عليه وبه تأمل ولا تكن من الغافلين تحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعاً للافلاك وجعلها آلة للملاحظة إنما يصح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرک قصداً واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين كالموجود الخارجي اراد ان يوضحه بإيراد مثال له فقال بالفاء التي تعيد التفصيل (فالابتداء) الفاء التفصيل والايضاح بين المعنيين الأخيرين (مثلاً) منصوت على المصدرية أي يمثل مثلاً من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين أو على الحالة أي حال كونه مثلاً (اذا لاحظته) أي لاحظ معني الابتداء باعتبار

المنطوق (الفعل) وهو الأولية (قصدا) أي حال كون معنى الابتداء مقصودا
 من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لأن الحال فيه معنى الظرفية
 لأن قولك جاني زيد راكبا وقت الركوب ولهذه المسببة عطف عليه والجار
 فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) أي معنى الابتداء المحفوظ قصدا وبالذات
 (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (في ذاته) أي ذات لفظ
 الابتداء يعني يفهم للمعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة إلى شيء آخر
 يلاحظه كذلك في محذاته لاقى حذيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية
 (ولزمه) عطف على قوله كان أي لم تكن المفهوم بالاستقلال المحفوظ في حد
 ذاته (تعل متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ما أضيف إليه لفظ الابتداء
 مثل ابتداء الكتاب أو ابتداء القراءة أو غير ذلك (اجالا) نصب على التمييز
 من النسبة الأساسية (وتبع) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج والجار
 والمجرور في قوله (من غير حاجة إلى ذكره) أي ذكر ذلك المتعلق في فهم معنى
 الابتداء عنه متعلق بقوله تعل يعني لم نذكر المعنى المفهوم باستقلال تعل
 ما أضيف هو إليه من غير احتياج إلى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله في الدلالة على
 المعنى المقصود منه (وهو) أي المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء المحفوظ
 في ذاته حال كونه ملاسبا (بهذا الاعتبار) أي اعتبار ملاحظة العقل معنى
 الابتداء قصدا وبالذات (ملول لفظ الابتداء فقط) يعني ذلك المعنى لا يفهم
 من لفظ الابتداء الاقصدا وبالذات فحينئذ (فلا حاجة في الدلالة) أي في دلالته لفظ
 الابتداء عليه (عليه) أي على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (إلى ضم كلمة أخرى
 إليه) أي لفظ الابتداء (لتدل) اللام متعلق بالمعنى ملوبا عنه التي بالمفهومية
 والفاعل المستكن فيه راجع إلى الضم أو إلى الكلمة باعتبار الانضمام في ليدل تأمل
 (على متعلقه وهذا) أي ما دلنا من أنه إذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا
 وبالذات كان ذلك المعنى المحفوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) أي
 بقول النحاة (أن للاسم والفعل) أي لكل واحد منهما (معنى كاشفا في نفس
 الكلمة الدالة عليه) أي في نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك
 المعنى يعني أن العقل إذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا
 بالمفهومية فحينئذ يصلح لأن يحكم عليه أن كان ذلك الاسم مما يدل على الذات
 مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لأن يحكم به أن كان مما يدل على النسبة والحدث
 مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم وإذا لاحظ العقل أيضا معنى الفعل قصدا وبالذات
 كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح لأن يحكم به
 فقط لأن الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لأن يكون محكوما عليه فلا

كانت دلالة على الحث والنسبة لم يصلح لأن يكون محكوما عليه أبدا فيكون
مسندا دائما على ما سبق له زيادة تحقيق (و) أما (إذا لاحظته) أي مفهوم
لفظ الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو) أي مفهوم لفظ الابتداء (حالة)
بين السير والبصرة مثلا) يعني من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها
والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجعله) أي جعل العقل مفهوم لفظ
الابتداء (آلة) ووسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعّل ومضاف إلى المفعول
وهو قوله (حالتهم) أي حال السير والبصرة يعني وجعله آلة ووسيلة لتعريف
أن السير حال ومبتدأ منها وهي محل ومكان له (كان) أي مفهوم الابتداء بهذا
الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج في استقلال
المفهومية من لفظ الابتداء إلى انضمام السير والبصرة إليه ليكون معناه بانضمامها
إليه مستقلا بالمفهومية (و) حيث لا يصلح أن يكون محكوما عليه وبه لعدم
كونه مستقلا في الدلالة على معناه (ولا يمكن) عطف على قوله يصلح (أن يتعقل)
مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع إلى مفهوم الابتداء والجملة فاعل
يمكن أي لا يمكن أن يتعقل مفهوم لفظ الابتداء بشئ من الأشياء (الأبد كمرتبطه
بخصوصه) أي الأبد كمرتبط بخصوص له كالسير والبصرة (ولا زائدة لأن أكد
النفي (أن يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع
إلى ذلك المفهوم أي ولا يمكن أيضا أن يدل على ذلك المفهوم بشئ من الأشياء
(الابض كدالة على متعلقة) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى
أيضا مستقلا بالمفهومية (والخاص) أي حاصل الفرق بين لفظ الابتداء
وبين لفظ من (أن لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي) مستقل بنفسه في المفهومية
يصلح لأن يكون محكوما عليه ومحكوما به كما أن لفظه الحيوان موضوع لمعنى كلي
مستقل بنفسه فيهما يصلح لاحدهما (و) أما (لفظة من) فهي (موضوعة)
لمعنى جزئي من ذلك المعنى الكلي الموضوع عليه لفظ الحيوان وكما أن لفظ
رجل موضوع لمعنى جزئي من موضوع الإنسان ولذا قال الشارح (لكل واحد
من جزئياته) أي جزئيات المعنى الكلي الموضوع له لفظ الابتداء (الخصوصية)
صفة للجزئيات (المتعلقة) صفة بعد صفة لها قوله (من حيث) متعلق بقوله
المتعلقة (أنها) أي تلك الجزئيات (حالات) يعني كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها)
أي لمتعلقاتها نفسها يعني أن كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث أن كل
واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعني أن كل واحد
منها رابط (لتعرف أحوالها) أي أحوال المتعلقات (وذلك المعنى الكلي) أي
الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن أن يتعقل قصدا) أي حال كونه مقصودا

من لفظة الابتداء مستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه
(وبلاحظة) عطف على يفعل الى ذلك المعنى الكلي (في حد ذاته) يعني في حد
نفس لفظة الابتداء لاني غيره (فحينئذ يستقل) ذلك للمعنى الكلي المتعقل قصدا
للمحفوظ في نفسه (بالمفهومية) من لفظة الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى
اليه (وبصريح) تلك المعنى (لان يكون محكوما عليه) فهو الابتداء واقع وثابت
(و) يصلح ايضا لان يكون محكوما (هـ) كفذلك هذا هو الابتداء (واما تلك
الجزئيات) الموصوع الكل واحد منهما لفظة من (فلاستقلال بالمفهومية) من
لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها (و) حينئذ
(لا تصلح) يعني تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها) محكوما (بها) لما
عرفت غير مرة (اذ لابد في كل واحد منهما) الى من المحكوم عليه ومن المحكوم به
(ان يكون معاه) مستقلا بالمفهومية (لمحوطا قصدا) وبلاذات وقوله (ليمكن)
عنه لقوله اذ لابد لكل واحد الى آخره (ان نعبر) مبنى للمفعول (التبعية) ثابته
(يند) اي بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اي غير ذلك الكل في الضمير الى
يرجعان الى كل في قوله اذ لابد في كل واحد الى آخره يعني ان كان ذلك الكل مستندا اليه
فغيره يكون مستندا وان كان مستندا فيكون ذلك الغير مستندا اليه فحينئذ
تحصل التسمية بينهما (بل تلك الجزئيات) التي كانت لفظة من موضوعا لكل
واحد منهما (لا تستقل) مبنى للمفعول ثابته ما استكى فيه (الابد كمتعلقاتها)
فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون التعقل
مقصودا بالذات ومحوطا في الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (الات) ورابطة
(للاحاطة احوالها) اي احوال المتعلقات (وهذا) اي ملاحظه العقل من
مفهوم الابتداء من حيث هو آلة بين السبر والبصرة وجعله آلة لتعريف
حالهما (هو المراد بقولهم) اي بقول النحاة (ان الحرق كلمة تدل على معنى)
حاصل (في غيرها) يعني ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل في نفسها بل
انما تدل على معنى في غيرها كالسبر والبصرة يعني تدل على ان ابتداء السبر من
البصرة حيث كان السبر حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اي التحققي
الساكن في ارباع الضمير المجزوء في نفسه الى المعنى والى لفظة مائل والمراد من
هذا ان لا فرق بينهما في المال وانما الفرق بينهما في التوجيه فقط (علما ان
المراد بكونه المعنى في نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجزوء الى المعنى
(استقلاله بالمفهومية) يعني ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا في ذاته
(و) ان المراد (بكونه المعنى في نفس الكلمة) بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول
الذي هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) الى الكلمة (عليه) اي المعنى بنفسها (من)

غير حاجته الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك
الكلمة مستقلة في الدلالة بحيث لا يحتاج الى معاونته كلمة اخرى (لاستقلاله) اى
المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر
والتوجيه لا في المأل والواقع لان ما لهما واحد (فرجع) مبتدأ (كيونته للمعنى
في نفسه) على التفسير الثاني (وكيونه المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه) على
التفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
(وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه
محكما عليه وبه ولا فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما
الموصوفة واخرى الى المعنى ويسان ان لا فرق بينهما في المأل وهو الاستقلال
بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا في التوجيه اوردهنا بيان ما هو الاول
والاخر منها فقال بالفاء المعقودة للتفصيل (ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه)
الضمير مبتدأ المجرور صفة في نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفته في هذا الكتاب
صفة لقوله في نفسه تقديره والضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب
(يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة او) الموصوفة
(التي هي عبارة عن الكلمة) كما في التفسير الاول فيمنه يكون تذكير ذلك
الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف
رعاية لطاب اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال
رجوع الضمير المجرور في نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون)
تعليل الحكم بالظهور والرجوع او للاختمال لان سبب صحة المعنى على تقدير
وقوع المحتمل (على طبق ماسبق) اى يكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا
لما سبق (في وجهه الحصر) في ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها
اما ان تدل على معنى في نفسها قوله (من كيونه المعنى في نفس الكلمة) بيان لما في
قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (تليها)
تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعنيين) احدهما ان يكون
في نفس مادل والثاني ان يكون في نفس المعنى كما سبق بتحقيقه (ولكن) استدراك
من الاحتمالين اى الا ان (عبارة المفصل) التي في تعريف الاسم وهي قوله الاسم
مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهرة في المعنى الاخير)
وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر في المعنى الاول (وهو) اى المعنى الاخير
(ارجاع الضمير) الذي في نفسه (الى المعنى اعلم مسبوقتها) تعليل لظهور
العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقتها راجع اليها والباء في قوله (بما يدل)
متعلق بقوله مسبوقتها (على اعتبار كيونه المعنى في نفس الكلمة) اشار الى

ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصر الى المعنى الاول المتنازع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا نذر ضميرين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حالاً للابعد كذا قاله المحشي (ولهذا) لئلا يكون عبارة الفصل غير مسبوقة بميل على اعتبار كونه للمعنى في نفس الكلمة (جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى) اى شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وعلى سبيل التحقيق) وهو ان المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لا يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) فلم عليه مع ان حقه التأخير لكونه طرفاً لمواضع المحصر لان الظهور محصر بما سبق (انه لا يتخلل حد الاسم جمعا) يعنى لا يتفصل تعريف الاسم بانه لم يكن يتبعاً لافراجه لكون بعض الاسماء خارجاً عنه كما سيجي (ولا) يتخلل (حد الحرف معاً) بل لم يكن مانعاً لاضماره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لا يتخلل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على ضوال جاء في زيد الحسن الوجه (مثل فوق) فان معاً وهو الصاحب وضعا مستقلاً بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فضاء وضعا معاً وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد المعنى (وقدام وخلف) منتهياً (الى غير ذلك) المذكور من ذات وغير ذلك قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة في حد ذاتها) اى في حد ذاتها فتكون تلك الاسماء داخلة في تعريف فيكون تعريف جامعاً لافراجه وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعاً عن دخول اعيانه فيه الا انه (زمها) تعقل متعلقاً بها) وهى ما اضيفت هي اليه مثل ذوالالهم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذوالالهم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير تلك (اجبالاً) نصب على التمييز من نسبة الزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعاً) عطف على قوله اجبالاً يعنى كما ان مفهوم التبعاء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته وزمته تعقل متعلقه اجبالاً وتبعاً من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدلالاً من قوله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جسرت الغادة) اى لما جرت غادة العرب واستمرت (ياستعملها)

اى استعمال كل واحد من تلك الاسماء (فى مفهوماتها) اى فى مفهوم كل
 واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة
 لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كاعمال والمال وغيرهما وهذا
 فى لفظ ذى فاته لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس
 وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقا له (لانه) اى الاستعمال فى مفهوماتها
 مضافة الى متعلقات مخصوصة (الفرض من وضعها) اى وضع كل واحد
 منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها
 (لفهم هذه الخصوميات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف
 اى ليفهم السامع المتعلق الخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا)
 اى لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى
 لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع
 لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على
 معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعاني (معتبرة فى جدانفسها)
 اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة
 (فى حد غيرها فاذا هي) هذه الاسماء (داخلة فى حد الاسم) و (لا) تكون
 داخلة (فى) حد (الحرف) حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعما
 فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاختياره فلم يلزم
 ان يتخلل حد الاسم جمعا ولاحد الحرف منعما (ولما كان الفعل دالا على معنى)
 كائن (فى نفسه) حال كونه دلالة (باعتبار معناه) اى معنى الفعل
 (التضمنى اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابق غير مقترن
 باحد الازمنة والالزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشيء مقترنا بنفسه وراى
 بالمعنى ما يشمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل فى حد الاسم الفعل اقول الدلالة
 اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على
 الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان وتضمن كدلالة الانسان على الحيوان
 الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث او الزمان فى ضمن الحدث
 والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبتها الى
 فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا) وضعما (مع احد الازمنة) لثلاثة
 فى لقسم من لفظ الفعل (اخرجه) جواب لما اى اخرج المصنف الفعل (بقوله)
 (غير مقترنا باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير مقترنا مع احد) يشير الى ان الباء فى قوله باحد
 بمعنى المصاحبة كما فى قولك اشتريت القرس بشرجهما اى مع سرجهما (الازمنة) جمع قالة
 على وزن الامثلة (الثلاثة) صفة الازمنة لتورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا

ان لم يدسح موصوفه ن كان جعاقى لافرد يعنى ان كان مفردة مذكرا
 ويردد ذكر كما يماثري فيه لان لازمة مع زمانون كل مؤنثا يورد مؤنثا
 نحو: **ت** لولة للثلاث وكذا قوله قبل: **م** مخزها عيهم مع ليل ومثلية
ايلم (في لثهم) منه في بقوله مقترن ي في تفهم المعنى المطلوب عيه
 بالاستقلال (عن لفظ ل ل عبه) ي على المعنى (فيو) ي قوله غير مقترن
 بالجر (صفة بعد صفة) لان لصفة الاولى قوله في نفسه وهذه هي لثلية
 فكون من قبل ل تعدد اصفة مل: **م** في زيد لعالم لفصل (لثني فلفظة
 الاولى) لسا مع بقوله (خرج الحرف) يعنى قوله في نفسه لان الحرف يدل
 على معنى في غيره اوفى عنه (عن حد الاسم وبها) لصفة (لثلية) خرج عن حد
 الاسم (لفعل) بضال لفعل ون دل على معنى في نفسه الان ذلك المعنى
 مقترن باحد الازمة قم حد الاسم جمعا ومعنا (والمراد بعلم الاقترن) المقهور
 من قوله غير مقترن (ن يكون) لاقتزان (بحسب اوضاع الاولى) ونساقده
 بالاول لان في بعض الاسماء وضعين كاحكام الافعال لان كل واحد منها وضع
 اول المصدر وثانيا وضع الفعل مثلا ان صد وضع اول المصدر وثانيا لاسكت
 والمراد ههنا بعلم الاقترن هو علم الاقترن بالوضع الاول لانه حيث يدل
 على معنى في نفسه غير مقترن باحدهما للوضع الثاني لانه حيث يدل على معنى
 في نفسه مقترن باحدهما قبل لم يكن في بقوله بحسب اوضاع وقبده بالاول لانه
 لا يتفق في دخال: **م** لاء الاقفل واخراج الاقفل التسلية عن الزمان (قد دخل
 فيه) ي في حد الاسم (اسماء الاقفل لان جميعها ما منقولة) عن شيء الان
 بهضما منقول (عن المصادر الاصلية) اي عما يكون مصدر في اصل وضعه
 (سواء كان لثني فيه صريحا) ي سواه مكان ثل ذلك اليه عن صريحا
 بل يكون في صل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وحمل اسم فعل ولكن بعد
 لتضغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو في الاصل مصدر اورد اروا الا انه
 صغر بحذف زوائده ويقال له تضغير الترخيم بمعنى رفق اروا فابرجوز ان يكون
 تضغير رويد ي رفق وحيث لا يكون بحذف رويد وفي الرضي ي على
 ثلاثة قسما اولها المصدر وهو اصل السابقين نحو رويد زيد بالاضافة الى
 المفعول كصوب الراب ولثاني ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة
 المصدر نحو سر سيار وينا ي مردودا وه لا نحو سر رويدا اي مردودا
 ولثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقل المصدر مقام
 الفعل ولا يقدر لفظ قبله نحو رويد زيدا الى ههنا كلامه (ذاته) ي رويد
 (فدينعمل) ي قبلا (مصدر) يعنى اروا مضافا مثل رويد زيد كضرب

الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضاعفا (ايضا)
 اي كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها (غير صريح) يعني يكون على
 وزن المصدر ولكن لا يكون في الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيهات)
 لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازا تسمية باسم ما يوزنه نحو قوفاة مصدر
 قوفى (بانه وان لم يستعمل مصدر) في استعمال العرب ولا في استعمال غيرهم
 (الا انه) يكون (على وزن قوفاة مصدر قوفى) يقوفى قوفاة وقيفاة اي صاح
 يصيح يقال الدجاجة تقوفى حين تلتقي بيضتها اي تصبح من فرحها وسرورها
 قوفاة وقيفاة على وزن فعل فعلة وفلا لا وكانه في الاصل هيهة قابت لسان
 التحركة لفا (وعن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا) يعني اما بعضها منقول
 عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماله ثم نقل منه
 وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمي المصدر باسم مدلول المنقول اليه
 اولا (نحو صه وهه) بمعنى اسكت واكفف (و) اما بعضها (عن الظرف) مثل
 امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن التجار والمجروور نحو امامك زيدا) فان
 امامك كان في الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم
 فعل ونصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون
 للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر مما يؤذيكَ من بين يديكَ كالحية
 ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذروا تقدم
 وعلى هذا يكون نصب زيد بترفع الخافض كما رويد اسم لامهل (وعليك زيدا)
 فيه نشر على ترتيب الف فان عليك في الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل
 اسم فعل وهو لزم بكسر الهمزة اخر من لزم يانم من باب علم وجعل نصب زيد
 قريضة لهذا النقل (فليس لشيء منها دلالة) بحسب الوضع الاول على معنى
 مقترن (باحد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه
 بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة حين يفهم من لفظ
 رويد والثاني وهو هيهات فلانه في الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها
 حين يفهم وايما لثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول)
 وذخير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه في الاصل ظرف مكان
 مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان
 لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها
 الدلالة على المعنى المصدرى المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عند)
 اي عن حد الاسم (الافعال النسخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اي عن
 الاقتتان بالزمان يعني باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرهما

فأبينا في أصل الموضوع دالة على المعنى المقترن بالزمان لأنها انسلخت عنها دلالة
 على مطلق القرب وافعل المدح والقم لأنها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان
 الماضي لأنها انسلخت عنه لقصد الدول في المدح والقم ولكون المدح والقم
 مطلقا بحيث لا يقتضي بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتراعا معناها) اي معنى
 الافعال تسلطه عن الزمان (١٤) اي بالزمان (بحسب أصل الموضوع) ولكن انسلخ
 عنها الزمان لمرض من الاغراض (وخرج) معضوف على خرج او على دخل
 (عنه) اي عن حد علم للفعل (المضارع) ثلاثيا اوبانيا او غيرهما (ايضا)
 كما خرج عنه الافعال السلطنة عن الزمان (فانه) اي للمضارع (على تقدير)
 متعلق بقوله يدل الذي هو خبران (اشراك بين الحال والاستقبال) فيدلالة
 ال الاختلاف فيه لان في المضارع ثلاثة اقوال اشتركت بين الزمانين ما لم تكن
 قرينة مخصوص وان يكون حقيقة في الاستقبال وبحرا في الحال بعلاقة الجزئية
 ون يكون حقيقة في الاستقبال بعلاقة الجزئية (يدل) اي المضارع (على)
 معنى مقترن بجملة (زمان معينين) وهما الحال والمستقبل (من الزمنة الثلاثة)
 واذل المضارع على معنى في نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد
 معين ايضا في ضمنها) يعني فدل على معنى في نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين
 هما الحال والمستقبل (ذات مدح) معنى للمفعول اي لا يمنع لان المدح للمع
 قدحه في متع (في الدلالة على معين الدلالة) تأنيده (على ما) اي على المعنى الذي
 هو (سواء) اي غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والمستقبال معا وغيره واحد
 منهما غير معين اي لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى في نفسه مقترن باحد
 ذين الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ثالث من قوله لا يتقدم على
 آخره وهو انه لا يتقدم في الدلالة على معين الدلالة على ما سواء وهل يتقدم
 في ارادة الزمان المعين ارادة ما سواء فاجاب عنه بطريق التسليم (بقدرح)
 في ارادة المعين ارادة ما سواء) مسو له كان معنى اوزمانا يعني حين يراد بكلمة معنى
 معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقترن بالزمان المعين لا يراد
 غيره للتأنيص ان التمس في الارادة وهو غير جائز (واي) نظري مكث لا لاخير مقم
 لمسيحي (للدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالتعريف يعني بين الدلالة
 والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة بالمعتقد معنى صفة المعتقد والارادة صفة قائمة
 بالتكلم يعني صفة التكلم واذا اراد انكم بالمعتقد معنى او اقتران زمان لا ينبغي له ان يراد
 بملك التفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر كما يكون فيه تيسر
 بعض المعاني ببعض وهو لا يجوز واذل لفظ على معنى او اقتران زمان يحسنه
 ان يدل على غيره او اقترن تأمل وانصف ولا مال جهلك (ولفرغ) المصنف

(من بيان حد الاسم اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ
والعنى (ليفيد) اى يعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفته به) اى
بالاسم لان الشئ اذا عرفت اولاً ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفته به
(فقال) (ومن خواصه) اما مبتدأ على تأويله بالعوض اى بعض خواصه لان من
فيه للتبعض او خبر مقلّم (منها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة)
متعلق بقوله منها على وزن يبعة (جمع الكثرة على كثرتهما) اى على كون الخواص
كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشر اى ما
لانهاية له (و) منها ايضا (عن التبعية) اى بكلمة من التى تقيد معنى التبعض
فى مدخولها وافادة ان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ما ذكره) اى
ما ذكره المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى)
اى الخواص (جمع خاصة) كنوا صيرجع ناصرة (وخلصة الشئ ما يختص به)
اى بالشئ (ولا يوجد فى غيره) اى الخواص (اما شاملة لجميع افراد ماهى
خاصة له) ويقال لها عرض لازم لانه يتمتع انفكاكه عن الماهية (كالكتاب بالقوة
بالانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت
فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افرادها (او) هى (غير شاملة) لجميع افرادها
هى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يتمتع
انفكاكه عن الماهية (كالكتاب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل
لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افرادها وتسمى هذه بنوعيهما
خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم ترسم بانها كلي يقال على
ما تحت حقيقة واحدة قولاً عرضياً لذاتياً وهذه الخواص المذكورة ههنا من
قبيل الثانى لان اللام لا يوجد فى جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام
الشخصية ونحوهما وكذا الخبر لانه لا يدخل المبتدات من الاسم وغير المتصرف
ونحوهما وكذا التثوين حيث لا يدخل غير المتصرف وما عرف باللام او بالتداء
ونحوهما وقس على هذا غيرهما (فن خواصه) الاسم (دخول) اما مبتدأ او خبر
مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اى لام التعريف) لكون اللام شايعة
فى هذا التقسيم فيما بينهم بحيث يتصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا
يوثقه (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان)
قوله (شاملاً للميم) الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم)
على لغة حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف
كاللام حيث قال ابن ابراهيم صيام فى المنقر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا
حرف التعريف عندهم (ليس من ابراهيم صيام فى المنقر) ليطابق الجواب

السؤال وقيل لم يصدره صلى الله تعالى عليه وسلم في غير هذا الحديث (لكنه)
 اى الان المصنف (لم يتعرض له) نى لدخول مثل هذا اليم (لعمد ثم يتولا)
 اى لان دخول اللام (خسر) وللاكتفاء بذكر الاصل عن لفرع لان اللام
 اصل في التعريف ودخول لفرع في الاصل كثير شائع (وفي اختياره) اى المصنف
 (بلام) فقط ولم يضم الالف له حيث يقول دخول الالف واللام كمال لبعض
 (شارة الى ان مختار عده مذهب له سبويه) لانه في حرف تعريف ثلاثة
 مذهب واختار مذهب المصنف مذهب سبويه لانه مقتدى في هذا الفن
 ومذهبه يكون قوى لمذهب (من ان بيان لما في قوله مذهب له) (د)
 التعريف) يعنى آلة التعريف وحرفه (هى نلام وحدها) يعنى دل كونهما
 مفردة مستقلة في تعريف جيب لا يشاركها شئ من الحروف وانما اختلف
 اللام لانها للتخصيص وصما وهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم
 المرفوع در ما ابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
 بالساكن) لان اللام زيدت اولها كة ولم تحرك وان كان الاصل في الكلمات
 الموضوعية على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم القيل ولو حرك
 بالفتح لالتبس باللام الابتدائية وبالكسر لالتبس باللام الجارية فزيدت همزة
 لوصل لانها كثيرة اما تراد عند لزوم الابتداء بالساكن ليتمكن الابتداء به وقال
 المحشى ونصر مذهب سبويه بان تعريف يقضى التذكير ودليله حرف ساكن
 فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) بن احمد استاذ سبويه
 (فقد ذهب الى انها) اى حرف لتعريف كلة (ال كهل) يعنى كان هل مع الحرفين
 مفتوح الاول ساكن الآخر حرف استفهام كذلك ال معهما ايضا حرف تعريف
 لانه لما رأى في جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتابة درجا
 وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف
 الرواثة ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب الى
 انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر ان الاصل في الكلمات
 الموضوعية على حرف واحد الحركة وفتحة لم كانت اخف اختيرت (وحدها)
 لانه لما رأى انها كثيرة اما استعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني كما يستعملهم
 ولدا وغيرهما قل هى تكون للتعريف وحدها (زيدت للام) بعدها (للفرق
 بينها وبين همزة الاستفهام) والباء ايضا في مثل ارجل واختل اللام وباعية
 المذهبين لاخيرين فانها فيهما للتبريق وحدها او جزء وهما زادت
 لثبوت التعريف (ونما اخص دخول حرف التعريف) على مذهب ثلاثة
 (بالاسم لانه) اى حرف لتعريف موضوع (لتعين معنى مستقلة ما في سبويه)

يدل عليه للفظ مطابقة) وذلك المعنى لا يوجد الا في لاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفي ارضي لكونها موضوعا لتعريف لذات المدلول عيهما مطابقة في نفس المدلول (والحرف لا يدل على معنى مستقل) بل يدل على معنى في غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى مستقل بانه موصوفه لانه (يدل عليه ضمينا لا مطابقة) فلا يدخل عيهما حرف لا انتفاء للشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط (وهذه الخاصة) عنى حرف التعريف (ليست شاملة لجسمه افر الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر) انواعها (وسمى بالاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج الى تعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اى غير الضمائر (كموصولات) كالذى والى وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مقاربا كالكتاب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقى (الخواص الخمس المذكورة ههنا) اى فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلاثة وقسم اللام منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالاعمال فكله مما يدخل فى الاول فقال (و) (منها دخول) (الجر) يريد ان قوله الجر معطوف على المدلول يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن المحو بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى حقوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص ودخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجرزم اثر حرف الجرزم فى الفعل المضارع فى الاسم (المجروبه) اى بحرف الجر (لفظا او) فى المجروبه (تقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا وتقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كافى لاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول حرف الجر لفظا) نحو مرت بزيد (وتقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام زيد (يختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره لذى هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع (لافضاء) اى لا اتصال (معنى الفعل الى الاسم) كما سيأتى ان حرف الجر

اصطلاحاً ما وضع لأفضاء الفعل أو مضافاً إلى ما يليه (فنبينى أن يدخل الاسم)
بمعنى أن يكون من خواصه (ليقصي) أى لموصل (معنى الفعل اليه) أى إلى
الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لأن الشئ مالم يناسب للشئ ولم يكن
من خواصه لم يفسد أن يفضى إليه غيره (وأما الأضافة اللفظية) جواب عن
سؤل مقدر وهو أن المضاف إليه فى الأضافة اللفظية مجرد والجر حاصل
فيه مع أن حرف الجر غير مذكور فيه لاعتقلا وهو ظاهر ولا تقديراً لمسايق
أن حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فنبينى أن يكون
الفعل مضافاً إليه بهل يكون الجر موحوا بدون حرف الجر فلا يكون الجر مطلقاً
مختصاً بالاسم بل قد يوجد فى الفعل أيضاً ما جاب عنه بقوله وأما الأضافة
اللفظية (فهى فرع المعنوية) بناء على أن اللفظية تبعد التخصيص فقط
والمعنوية تبعد التعريف والتخفيف معاً والتخصيص والتخفيف فتكون
اللفظية من حيث الأداة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه لأنه محتاج
ليه فثبت أن كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم
لزم زيادة الفرع على الأصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح (فنبينى أن لا يختلف)
الفرع وهو اللفظية (الأصل) وهو المعنوية والخالفه لا تكون إلا (بأن
يختص) الفرع (بما يخالف ما يختص به الأصل) والموصول الأول عبارة
عن الفعل وفسره الشارح بقوله (أضئ الفعل) والموصول الثانى عبارة عن
الاسم والخالفه تكون بأن تختص الأضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم
(أوريد) عطف على يختلف الأول أى فنبينى أن لا يزيد الفرع (عليه)
أى على الأصل وذلك لا يكون إلا (بأن يعم الاسم والفعل) أى بأن يوجد
الفرع فى الاسم والفعل يجوز أن يعطف على يختص الأول أى فنبينى
أن لا يخالف الأصل بأن يريد عليه بل يعم الاسم والفعل أعلم أن هذا السؤال
والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام
المصنف فى بحث الأضافة وأما أنا فكان حرف الجر مقدراً فيها على ما فهم
من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لأن الجر فيها
يكون بتقدير حرف الجر أيضاً (و) (متها) أى من خواص الاسم (دخول)
(التسوية) (بأقسامه) (الحمية) (التسوية التزم) فيكون الاستثناء متصلاً
لأنه فى كل موضع تام فيه نصب المستثنى (وسيجئ فى آخر الكتاب) أى كتاب
الحكاية (تعريفه) أى تعريف التسوية وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر
لأننا كبد الفعل (ويطابق أقسامه) وأقسامه خمسة الأول تنوين التمكن يعنى
يدل على إمكانية الاسم فى الأسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون خصراً مثل

زيد ورجل وضارب والثاني تنوين التشكيك وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
 يعني يكثرون ما دخل عليه غير معين فحوصه بالتنوين فعناه اسكت سكوتا ما
 وقاما واما اذا كان منه غير تنوين فعناه اسكت السكوت الآن والثالث تنوين
 العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعني يحذف المضاف اليه
 ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر
 السالم يعني ما يدخل الجمع المؤنث السالم المقابلة ذلك النون نحو مسلمات
 والخامس تنوين التزم وهو ما يلحق أو آخر الايات والمصاريع لتحسين الانشاد
 وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجهه) متعلق
 بقوله سيجي (يفتھر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بارفع لانه فاعله
 (وهو) اي علة (اختصاص ماعدا تنوين) بالنصب (الترتم به) اي بالاسم
 والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين
 وعدا بمعنى غير الا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه سيأتي تحقيقه
 والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين التزم بالاسم (وجهة
 عدم اختصاص تنوين التزم به) اي بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه
 اللفظية شرع في تعداد بعض خواصه المعنوية فقال (و) (منها) اي
 ومن تلك الخواص (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع
 على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى
 المفعول (وهو) اي الاسناد اليه (بارفع عطفت) خبر بعد خبر او الجار والمجرور
 حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدأ او خبرا (لا) يكون بالجر معطوفا
 (على مدخوله) اما على السلام لكونه اصلا وعلى التنوين لكونه قريبا (لان
 المتبادر من الدخول) امامعناه الحقيقي وهو (الذكر في الاول) يعني ان يكون
 مذكورا في اول الكلمة كاللام (او) فعناه المجازي وهو (الحقوق في الآخر)
 وهو ان يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجاء والتنوين (وكلاهما) يعني الذكر
 في الاول والحقوق في الآخر (متبينان) يعني لا يوجدان (في الاسناد) فلا يكون
 معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون
 مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لاني الاول ولا في الآخر (وكذا) خبر مبتدأ
 محذوف اي وكذا الحال يعني كما ان الاسناد اليه بارفع عطفت على الدخول كذا
 الحال (في الاضافة) وهي ايضا بارفع عطفت على الاسناد اليه بارفع او على
 الدخول لانه ليس فيها ايضا ما ذكر في الاول ولا الحقوق في الآخر (وارادته) اي
 بالاسناد اليه (كون الشيء مستد اليه) يعني همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشي
 الرجل اي صار ذا ماشية (واتما اختص هذا المعنى) اي كونه مستد اليه (بالاسم

(لأن الفعل) عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر في أن واحد ويكون متجددا دائما
 وهذه (وصح لأن يكون مسدا لها) منصوب على الطريقة في الأزمان
 كلها (فقط) لفاء جراء شرط محذوف وقط بسني على السكون اسم من
 عمله الأفعال بمعنى أنه أي إذا كان وضع الفعل لأن يكون لها مستدا فأنه
 على أن يكون مسدا إليه (فوجعل مسدا إليه) لا يخلو أمان يكون مسدا
 أيضا حيث يلزم أن يكون مسدا ومستدا إليه في حالة واحدة وتأخير جاز واما
 أن لا يكون مسدا إليه يكون مسدا إليه فقط حيث (يلزم خلاف وضعه) وهو
 أيضا غير جاز ولا ن مسدا إليه لابد وأن يكون دالا على الذات تحقيقا أو لا
 ولعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليهما لتحقيقا ولا نأولا فلا يكون
 مسدا إليه أصلا بل يجب أن يكون مسدا لها لكونه دالا على معنى في نفسه
 وأما قدم الاستدال لكونه محذوف في الكلام (و) (مها) أي من خواصه المعنوية
 (الاضافة) سبق اعراضها (يكون لشيء مضانا) سبق تفسيره أيضا (تقدير)
 متعلق بقوله مضاد (حرف الجر) لا يكون لشيء مضادا (بد كره) أي بد كحرف الجر
 لفظا) أي حال كون الحرف ملفوظا (ووجه اختصاصها بالاسم) أي عامة كون
 الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوزنها من التعريف) بيان للوازنها
 من كون المضاف معرفة أنه كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد ومحصل
 تخفيف المضاف أيضا بخفى توينه (وتخصيص) أي كون المضاف خاصا بعد
 أن كان عاما حين كون المضاف إليه مكرة نحو غلام رجل وتخفيف حاصل فيه
 أيضا (والتخفيف) أي كون التخفيف حاصل بالاضافة فقط أما في جانب
 المضاف فقط نحو صار زيد وأما في جانب المضاف إليه فقط نحو الحسن الوجه
 وأما في جانب المضاف والمضاف إليه جميعا نحو حسن الوجه (به) أي بالاسم
 متعلق بقوله اختصاص لوزنها (لأن لفعل نكرة لا يدل على معنى في نفسه)
 لا يقبل شيئا منها لكونها عرضا وهو لا من أوصاف الذوات والحرف لا يدل
 على معنى في نفسه (وإنما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضانا) مع أنها محتالة
 لأن يفسر بكون شيء مضانا إليه أيضا لأن الفعل أو الجملة (يعني الجملة الفعلية
 أي اختلف في أن المضاف إليه أذ وقع الفعل موقعا على أن يكون فيه مضانا إليه
 الفعل أو الجملة الفعلية مع اتفاقهم في أن المضاف إليه هو الجملة الاسمية تأنيها
 إذا ضيف إليها لأن الاضافة من خواص الاسم (فقد سمع) أي الفعل أو الجملة
 (مضانا إليه) فلا يكون المضاف إليه من خواص الاسم بل وجه في الاسم والفعل
 أو الجملة فلزم الاحتراز عنه وأما فسرنا ما هكنا (ك) (وقع) أي قوله تعالى يوم تنفع
 لصادقين صدقهم وقوله فعل يوم تنفع في الصور يوم يقوم زيد ويوم قسم

زيد (وقد يقال) شار بكلمة قد المعينة للتفصيل اذا دخلت على المضارع الى
ضعف ملغنى على هذه الدعوى من حل قول المصنف على المعنى الشامل لكون
الشيء مضافا او مضافا اليه فانه بعيد جدا (هذه) أى احد الامرين من لفعل او
الجملة كائن (بأول المصدر أى يوم نفع الصادقين) أى به ويل اضافة لمفعول
(بالاضافة) حيث (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة
بكون الشيء مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين يوم نفع
الصادقين والاضافة (تختص بالاسم ولما قيدناه) أى قوا كما كون الشيء مضافا
بقوا (بتقدير حرف الجر لثلاثا ينقض ذلك بقوا ما مررت بزيد) وانا ما ربيد
(ان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا)
أى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون
الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل
ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع
فى تقسيمه فقال (وهو) (أى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف والى ان
الخبر متعدد بالعطف والى انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى
او عجمى (معرب ومبنى) قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون المعرب
اصلا ونما المحصر الاسم فى القسمين (لانه) أى الاسم (لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره) باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع
غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمرو (والاول) أى المركب
مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) أى المبنى الذى هو الاصل فى البناء وهو
ثلاثة عند البصرية الماضى والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبهه فكان
ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشبها له او غير مشباهه وقسم يكون
مركبا غير مشباهه وقسم يكون مركبا ولكنه مشباهه والقسم الثالث مع الاول
مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعنى المركب الذى
لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب) وحده كما قد تافى لقسم الثانى (وما عده) أى القسم
الذى هو غير هذا القسم (اعنى غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشبها له
نحو هذا وهؤلاء او غير مشباهه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى
الاصل) كما هو القسم الثالث (مبنى) فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب
كما قد تافى لثلاثة فالحصر عقلى لما مر انه اذا دار بين النى والاثبات يكون عذليا ولما فرغ
من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم المعرب لانه اصل
لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لا يظهر الا فيه فقال
(والمعرب) القاء للتفسيرية (الذى هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه

العهد الخارج لا يجلس لأن المكرانا عي سمع فليكون الثاني عين الاول فيكون
 إشارة بلالام الى المكر السابق كقولك جاني رجل واكرمت الرجل والمكرم ليس
 الا لرجل الجاني قوله فالعرب مبتدأ (المركب) خبره اشارة اليه الشارح بقوله
 (اي الاسم الذي ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب
 صفة تقتضي موصوفاً والى ان اللام لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم
 المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظاً وفعل ماضٍ مبنى للمفعول
 معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله) اي يوجد
 في التركيب الذي فيه عامله سواء كان العامل لقلب او مصوباً (فيدخل فيه)
 اي في التصريف ما كان مركباً مع غيره سواء كان متابهاً للمبنى الاصل او لا مثل
 (زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (في قولك زيد قائم وقائم هؤلاء) لان كل واحد
 منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذي في الاول هو العامل للمعنى وفي
 الثاني العامل اللفظي (بمخلاف ما ليس بمركب اصلاً) اي قط عاقلة ليس بمركب
 لان التركيب شرط لان يكون الاسم معرباً (من الاسماء) بيان لمساقي قوله ما ليس
 (المعدونة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماً حروفاً الهجاء
 وسواء كانت معدونة بلا عطف (نحو الب يائنا) او بالعطف نحو الب ويا
 وتا وتا موقوفاً او لا وغير اسماءها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او غير عطف
 (نحو زيد عمرو وبكر) موقوفاً او لا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ما هو
 مركب مع غيره لكن لا) يتركب تركيباً يتحقق معه عامله) سواء كان ما اضيف اليه
 معرباً (ككلام في غلام زيد) او مبنياً مثل غلامك (فان جميع ذلك) اي جميع
 المذكور من الاسماء المعدونة يسميها والاسماء التي لم يتحقق معها عاملها (من
 قبيل المبنيات عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل في كون الاسم
 عربياً وفي تلك الاسماء لم يوجد لان في تقسيم الاول انتفى عن اصل وفي الثاني تحقق
 العامل معه ومع هذا الاصل في الكلمات المستعملة على طريق الافراد والبناء
 لانتهاء موجب الاعراب وهو المعاني المتضمنة له (الذي لم يشبه) صفة المركب
 لان الموصول مع الصلة معربة مساوية لتعريف بنى اللام) اي لم يناسب (تفسير
 باللائم لان علم المشابهة يستلزم عدم المناسبة) مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
 وصف المناسبة بالمؤثرة احترازاً عن غير المصروف فانه مناسب للفعل لمساكني
 الا ان من سببه لم يؤثر في منع الاعراب وانما يؤثر في منع الجر والتثنية لكون
 هذه للمناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر في معه (مبنى الاصل) بالصواب لانه مفعول
 المشابهة ومضاف الى غير معصولة كضارع مصدر ولذا جعلت اضافته معنوية
 (اي المبنى الذي هو الاصل في البناء فالاضافة يلية) يعني اضافة المبنى الى الاصل

وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بانية لما قبلنا آنفا والاضافة
البانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح
ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذي هو الاصل (وهو) اى المبنى
الاصل ثلاثة (الماضى) واثمانى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة وبني
على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهة الاسم فى وقوعه صفة للنكرة
وعلى القمحة للحقة ولكونها اضافة السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان
الامر باللام معرب مجزوم واثمانى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه
الاصل فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما فى الماضى (والحروف) سواء كانت
عامة او لوانما بنت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها
المعانى الثلاثة (وبهذا القيد) اى بقيد نفي المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل
هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان مر كباتركيب يتحقق معه عاملة (لكونه) اى لكون
هؤلاء فيه (مشابهة للمبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة
الحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة
الى المشار اليه (كيايى فى بابه) اى فى باب المبنى او فى باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف
التركيب فى تعريف العرب وقبده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المصنف خالف
الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه وليبان هذا الخلاف قال منبها (واعلم
ان صاحب الكشف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل الاسماء المعدودة
الغير المركبة) سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمر و بكر او مركبة
لكن لا بتركيب يتحقق معه عاملة كعلام زيد وعلام بكر وعلام عمرو (العارية
عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى
اطلق الاعراب عليها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه
والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حرركات الاعراب والتون ونوع
يحتز عن الجر والتون كاحدومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان
اختلاف العوامل لا يكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث
اخذ التركيب فى تعريفه وما لم يكن من كلام يكن معربا عنه (وليس النزاع)
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان
الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع (فى المعرب الذى هو اسم
مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى
المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى (لا يحصل) بشئ من
الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا او تقديرا (بعد
التركيب) اى بعد ما تركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد

بالفعل (بلى) لتزاع (أما هو في السرب اصملاحاً) يعني هل يقال زيد
 مثلاً قبل التركيب بعامله معرب أم لا فعد صاحب الكشف يقال له ذلك
 اصطلاحاً وعد المصنف لا يقال (ما عثر لعلامة) أي لصاحب الكشف يعني
 اكتفى في تحقيق المعرب بكونه صالحاً لوجود الأعراب فيه سواء وجد بالفعل
 مثل قام زيد ولم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (بجرد الصلاحية
 لا بتحقيق) اللام متعلق بالصلاحية لا بالتعبد (لأعراب بعد التركيب)
 ولهذا لم يأخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل تركيب عده معرباً
 لصلاحية استحقاق الأعراب بعده بخلاف المصنف وإن عده يكون معرباً
 بعده لاقبله وإن لم يمر عليه الأعراب بالفعل (وهو) أي ما عتبه العلامة
 (الظاهر من كلام الأمام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) أي مع كونه
 صالحاً للأعراب يعني لم يكن مثابها المبنى الأصل (حصول الاستحقاق)
 يعني حصول استحقاق الأعراب (بالفعل) وذلك لا يكون إلا بعد التركيب
 (ولهذا) أي لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف
 (أخذ لتركيب في تعريفه) أي في تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب
 الذي إلى آخره (وأما وجود الأعراب) بعد التركيب في لكلمة (بالفعل) مثل ياني
 زيد باربع ورأيت زينا بالصب ومررت زيد بالجر (في كسوف) متعلق بالوجود
 (الاسم معرباً) يعني أن وجود الأعراب بعد التركيب على الاسم للمعرب يعني
 أجرى عليه بالفعل كما صور ذلك بكون الاسم معرباً أو لا لم يكن معرباً وإن كان
 مركباً مع عامله (فلم يعتبر أحد) فيه من الفحول (ولذلك) أي لكون وجود
 الأعراب في لاسم المعرب بالفعل بعد التركيب في كونه معرباً غير معتبر عند أحد
 (يقال لم تعرب لكلمة بعد التركيب) أي لم يوجد أعراب فيها ولم يمر
 عليها بالفعل مثل جاء في زيد بالوقف ورأيت زيد ومررت زيد بالوقف
 (وهي معربة) أي حال كونها معربة بالأصطلاح الأولى أن يكون هذه الجملة
 من تنه المقول ولما ورد ههنا سؤال وهو أن لمصنف في تعريفه لمعرب خالف
 الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به واختالفه للجمهور من غير الخطأ أجب
 الشارح بقوله (وفا عدل المصنف) أي عرض لأن لا مدول إذا قصدت بمن
 يكون بمعنى (لأعراض (ع) أي عن التعريف الذي (هو الجمهور عند
 الجمهور من) بيان لما في قوله عما (أن المعرب) عندهم (ما اختلف آخره
 باختلاف العواميل) الداخلة عليه في أصله بأن يعمل البعض منها خلاف
 ما يعمل البعض الآخر منها وبين سبب العدول وعنده بقوله (لأن الغرض)
 يعني المقصود الأصلي (من تدوين علم النحو) وتأليفه (أن يعرف به) أي

يعلم النحو (أحوال أو آخر الكلام) من حيث الاعراب ولبناء ولا نصراف
 وعدمه وكون اعرابه بالحركة أو بالحرف وذلك الاعراب اما تام أو ناقص ولبناء
 اما لازم أو عارض الى غير ذلك من الاحول في النوعين التي وقعت (في التركيب)
 العربي (من) الموصول مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتبع)
 ان يتبع من باب التفعّل (لغة العرب) بان كان عريبا وتعلم اصطلاحاتهم
 من آتائه وجداده وفروعهم او من قبيته (ولم يعرف) عطف على لم يتبع
 (احكامها بالسمع منهم) اي من العرب بان كان يحكي الاله وقع فيهم واختلف
 بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصاحتهم وبلغائهم فصار من
 جنسهم (ان لعارف باحكامها) اي احكام او آخر الكلام في التركيب او احكام
 لغة العرب (كذلك) اي يتبع لغتهم او بالسمع منهم (مستغن) اي يرى
 (عن) تعلم (تعلم النحو) حيث لا يحتاج اليه حصول مقصوده بالتبع او بالسمع
 (ولا فائدة له) اي لذلك الشخص العارف معتدا بها لانه يكون تحصيل الحاصل
 وهذا لا يحصل (في معرفة اصطلاحاتهم) اي اصطلاحات النحاة او العرب
 (المقصود من معرفة العرب) اي من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا
 الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبني
 للمفعول (انه) اي المغرب (بما يختلف آخره في كلامهم) ان مع اسمها وخبرها
 في محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله يعرف (ليجعل آخره مختلفا)
 باختلاف العوامل (فيطبق كلامهم) اي كلام العرب لانه انما يستعمل
 في كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (معرفة ذات
 المغرب) مقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره (اي على معرفة وصفه وهو
 اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المغرب ذات والاختلاف صفة والذات
 مقدم على الصفة طبعاً فناسب ان يقدم ذات المغرب وضعاً بان يعرف اولاً
 بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع للظن (فكان معرفته) اي معرفة
 المغرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة معرفة ذات المغرب
 اي فوكان معرفة ذات المغرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعني ماصلة
 بمعرفة هذا الوصف (وتعرف به) عطف على تفسير وهو من عطف
 شتيين على معمولي عائل واحد يعاطف واحد لان قوله وتعرف به معطوف
 على قوله معرفته الضمير للمغرب وقوله به عطف على قوله معرفة باعادة الجار
 والمعنى ولو كان وتعريف المغرب حاصل بهذا الاختلاف (وجب) جواب
 لو (ان يعرف) المغرب (اولاً) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعني قبل
 ان يعرف ذاته بتفسير ما عرفه الجمهور به (بانه) اي المغرب (بما يختلف آخره)

باختلاف المواضع (يعرف) منى للمفعول (له) أي العرب (ما يختلف آخره)
 وإن مع اسمها وخبرها في محل الرفع على أنها قائمة مقام الفاعل يعرف (فإنه
 تنقسم الشيء على تعدد المراد بالشيء ههنا وصف العرب وما يختص به
 وهو الاختلاف المذكور وبالقياس ذات العرب فتقدير الكلام فإنهم تقدم
 المصنف على العرب يعني يلزم تعلم معرفة مصنفه على معرفة ذاته وهذا يمنع
 فلم أن يعرف ذات العرب أولاً بين مصنفه ولذا قال الشارح (فيبقى
 أن يعرف) المرفوع وسين فانه (أولاً) أي قبل أن يعرف له مما يختلف آخره
 (بغير ما عرف به) الجار متعلق بقوله أن يعرف (الجمهور ويجعل) عطف
 على يعرف منى للمفعول أيضاً أي ويبقى أيضاً أن يجعل (ما عرف قومه من جملة
 أحكامه) لأن أحكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة أحكام (كما فعله المصنف)
 ليعيد زيادة معرفة به كما فعله في الاسم حيث عرفه أولاً ثم بين بعض خواصه
 من اللطيفة والعموية (وحكمه) (أي من جملة أحكام العرب) يشبه إلى أن
 الاختلاف المذكور حكم من أحكامه وخاصة من خواصه وليس بمجموع
 أحكامه (وأما المرتبة عليه) إشارة إلى أن المراد بالحكم الأمر المترتب على
 صفة الأعراب وإشارة أيضاً بالتفسير الأول أي أن إضافة الحكم إلى الصمد
 للجنس للاستعراق فيقول للمعنى إلى أنه بعض حكمه (من حيث هو معرب)
 يعني ليس حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الأعراب (أن يختلف آخره)
 (أي بالحرف الذي هو آخر العرب ذاتاً) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف
 إلى الآخرين من حيث الذات أو على المصدرية بخلاف المضائق أي الاختلاف
 ذات الجمل (بأن يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة)
 نصب على التفسير من نسبة التبديل إلى الحرف أي من حيث الحقيقة أو على
 المصدرية أي بتبدل حقيقة وهو تبدل ذات الحرف مثل ما تأتي أياه فإن حرف
 الأعراب فيه هو الواو في نصب يتبدل إلى الألف مثل ما تأتي أياه وفي الجمل
 يتبدل الألف إلى الياء مثل مررت بآيه فانظر أن الحرف في الرفع الواو فينبدل
 ذاته في النصب إلى الألف وهو أيضاً يتبدل بذاته في حالة الجز إلى الياء (أو حكماً)
 أعربه مثل أعراب حقيقة لا عطف عليه والتبديل الحكمي في التثنية والجمع
 المذكور السالم لأن في التثنية يتبدل الحرف من الرفع إلى الجز حقيقة لأن حالة
 الرفع بالالف وحالة الجز بالياء ومنها إلى النصب يتبدل حكماً لأن حالة النصب
 بالياء أيضاً إلا أنه في حكم الألف لا يصح وفي الجمع المذكور السالم حالة الرفع
 بالواو وحالة الجز بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو إلى الياء وإلى النصب يتبدل
 حكماً لأن الياء فيها أيضاً في حكم الألف (أنا كان أعربه) أي العرب (بالحروف)

اوصفة عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة
 اخرى حقيقة او حكما) اعرابهما كاعراب اخويهما في القسم الاول (اذا كان
 اعرابه بالجر مكات) والتبدل الحقيقي في الاول ان يتبدل صفة الفاعلية
 ورفعه ايضا التي في قولنا جاءني زيد الى صفة المفعولية ونصبه في حالة النصب
 مثل رأيت زيدا وهي الى صفة الاضافة وجره في حالة الجر مثل مررت بزيد
 والحكمي مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه
 الى النصب حكما لان الكسرة فيه في حكم الفتحة وفي غير المنصرف لانه يتبدل
 فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه في حكم
 الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (اي بسبب اختلاف العوامل
 الداخلة عليه) اي على المغرب (في العمل) متعلق باختلاف العوامل يعني اختلاف
 العوامل لا يكون الا في العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله
 (بان يعمل بعض منها) اي من العوامل (خلاف ما يعمل البعض الاخر منها) يعني
 بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض اخر منها الجر كما تقول
 جاءني زيد ورأيت زيدا وممررت بزيد (وانما خصصنا اختلافهما) اي اختلاف
 العوامل (بكونه) اي لكون الاختلاف واقعا (في العمل) مع انه مذكور في كلام
 المصنف مطلقا غير مقيد (لئلا يتقضى) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا مضروب
 واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور) جمع
 صورة اي في هذه الامثلة (يختلف بالاسمية) يعني العامل في زيد في المثال الاخير اسم
 يعني ضارب (والفعلية) وفي المثال الثاني العامل فيه فعل اعني ضربت (والحرفية)
 وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعني ان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل
 سوفيه نشر على خلاف اللف (مع ان آخر المغرب) الذي في هذه الصور وهو
 زيد (لم يختلف باختلافهما) وفي بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما
 صحيحان واختلاف العوامل مع علم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيده بقوله
 في العمل (لفظا او تقديرا) تفصيل لاختلاف الاخرى اختلافا ملفوظا او مقدر
 او اختلاف العوامل اي سواء كانت ملفوظة او مقدر (نصب على التمييز) من نسبة
 الاختلاف الى الآخر والتمييز من النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا (اي ويختلف
 لفظ آخره او تقديره) بارفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بارفع لانه
 فاعل ومثله قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اي اشتعل شيب الرأس واما بمعنى
 المفعول كقوله تعالى وجفنا الارض عيونا اي جفونا الارض (او) نصب (على
 المصدرية) بخلاف مضاف (اي يختلف اختلاف) لفظ (او) اختلاف (تقدير)
 ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه ويقال للمثل هذا عند ارباب المعاني

ايجاز الخلف والقول يعني النصب على التمييز اولى لعدم التزام الخلف فيه
 ولان فيه اجالا وتفصيلا وانها ما وتغيرا وهو اوقع في النفس بخلاف الثاني
 (والاختلاف لفظا) ابا بالحركة (كقافي قولك جاني زيد ورأيت زيدا ومررت
 بريد) واما بالحرف نحو جاني ابوه ورأيت اياه ومررت بآيه (وتقديره) وهو
 بالحركة المقصورة (كقافي قولك جاني فتي ورأيت فتي ومررت بفتي فان اصله فتي)
 بالرفع والتثنية (وفتيا) بالنصب والتثنية (وفتي) بالجر والتثنية (قلت الباء
 اللفظ) لان الباء اذا شربت وانفتح ما قبلها قلت اللفظا فاجتمع ما كان الالف
 والتثنية تحذف الالف التي هي متصلة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب
 تقديره) لكون محل الاعراب الذي هو الباء مقدرا واما بالحرف المقصورة مثل
 جاني ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابي العباس (والاختلاف اللفظي
 والاختلاف التقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشترنا اليه) اي
 التعميم في بيان الاختلاف عند قوله فاننا اوصفنا وفسرنا بما لاح اليها فارجع اليه
 التلا يشق (بغير النصرف) بمثل قولنا رأيت احدا ومررت باحدا (بالفتحة
 في حالة النصب والجر (و) بالثنية والجمع المذكر السالم (في قولنا رأيت مسلمين
 ومررت بمسلمين) حال كونهما (مثنى) يعني يفتح ما قبل الباء فيهما للثنية الاولى حالة
 النصب والثاني حالة الجر (او) حال كونهما (بمجموعا) يعني بكسر ما قبلها للجمع
 المذكر السالم الاولى حالة النصب والثاني حالة الجر (فانه) اي الشأن (فناختلاف)
 مثنى للفاعل (العوامل) اجمع ههنا لما فوق الواحد (فيه) اي في المذكور
 من القولين يعني غير النصرف والمثنى والمجموع (ولا اختلاف في آخر احد
 حقيقة) نصب على التمييز لان الآخر فيهما مفتوح (يل) الاختلاف (حكما)
 فان فتحة احد بعد النصب حقيقة لانها (علامة النصب) تلك الفتحة
 (بعد الجار علامة الجر) لانها في حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة
 فتكون الفتحة في حكم الجر ولهذا يكون في حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا
 (وكذلك الحال في الثانية والجمع) فان الباء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة
 لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد
 النصب علامة النصب لان الباء فيه في حكم الالف لان نصب ما كان اعرله
 بالحروف بالالف فيكون الباء في حالة النصب في حكم الالف لكونها بدلا منها
 (فان آخر المعرب في هذه الصور) المذكورة (يختلف بالاختلاف العوامل حكما
 لاحقيقة) فندخل بمثل هذا المعرب في الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا
 السؤال نشأ من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعني انا كان حكم المعرب هكذا فان
 الخ صدره بالفاء كانه جواب شرط معتز كما قررنا لك (لا يتحقق الاختلاف لاني

آخر المغرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد (ولا في العوامل
ايضا) يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذالم يوجد اختلاف فهمالم يوجد الاختلاف
ايضا في آخر المغرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن
بشرط ان يكون الاختلاف في العمل (اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة الغير
المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية
يعني اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللقضي او المعنوي في اول الامر من غير
ان يترك قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرفع جاني زيد وتسكت
عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوي مثل زيد
قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) اي على ذلك المغرب ابتداء (الاعراب) كما
صدر ذلك (بل) يتحقق ويوجد (هناك) اي في تركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول
العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبني فلما دخل عليه العامل صار
معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوه (قلت) في جوابه (هذا) اي
حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام المغرب والاختلاف)
اي اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعني غير هذا الحكم (فلولم يدخل
احد الحكمين) المتغايرين (في الآخر فلا فساد فيه) اي في عدم الدخول لان
الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا فساد
في عدم دخول بعضها (فان للمغرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذا المذكور
ههنا ليس الاحكام واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اي حدوث الاعراب
بدخول العامل (ايضا) اي كالاحكام الكثيرة (من هذا القيل) اي من جملة
الاحكام التي لم تذكر ههنا (غاية الامر) اي حاصل الجواب (ان هذا الحكم)
وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لا يكون من خواصه الشاملة)
اي من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شيء منها الادخل فيها
حتى يزاد لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الاحكام من جملة احكامها
كما اشار اليه الشارح بقوله (اي من جملة احكامه) بايراد من التبعية ولم افرغ
من تعريف المحل شرع في تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب المغرب
لمناسبة الحالية والمحلية (ما) (اي حركة او حرف) اشار به الى ان لفظة ما
موصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اي آخر المغرب من حيث
هو مغرب ذاتا او صفة) قد سبق اعرايها وتفصيلهما (به) اي بتلك الحركة
او الحرف به اولا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اي بتلك
الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم

الموصوفة لانها الانسب في امتزاج اللحن بالشرح ولان الاصل في الخبر التذكير
 اول كونه جنسا (وحين يراد) معنى للمفعول من اراد يريد (بما الموصولة المحركة
 والحرف لا يراد) معنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفي بعض النسخ لا يراد معنى
 للفاعل من اراد يراد ان لا يراد السؤال (العلل والمقتضى) لانه يقتضيه حين
 ارادة معنى غيره ولا لا يجوز ان يراد بلفظ معنيين في حالة واحدة وحين اراد
 بلفظ ما الحركة لوان الحرف لا يراد غيرهما (ولو اقيمت على عمومها) بان فسرتم
 بقوله اي شيء فيقتضي ان يكون الشيء عاما حيث يشمل الحركة والحرف والعامل
 والمقتضى (خرجا) اي العلة والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله) لان الياء
 فيه السبب والياء السببية ما يكون مدخولها شيئا كما فيما نحن فيه لان الحركة
 او الحرف سبب للاختلاف (فان للتباين من السبب القريب) خبر ان اي حاله
 نوع تأثير في السبب لا تأثير تلم (والعامل والمقتضى) اي مقتضى الاعراب وهو
 المعاني الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الاله (من الاسباب البعيدة)
 اهم ان سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة او الحروف والبعيد
 وهو مقتضى الاعراب يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة والابتداء وهو العامل
 سؤالا كان لغتيا او مضمونا وانا اطلق السبب يراد به القريب لان اقرب احسن
 ملازمة وتعلقا من غيره (ويقيد المحبة خرجت حركة) ما اضيف اليه المتكلم
 (خو غلامى ودارى) وثوبى وغيرها (لانه) اي ما اضيف اليها (معرب على
 اختيار المصنف) وهو الاصح لان قبله ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تسندى
 ومعنى واعرابه على ومتوسط بينهما معنى ليس بمعرب ولا معنى وهذا اضعف
 المذاهب (لكن) اي الان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب فيه) لغتيا
 اضيف الى تلك اليد وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من
 حيث انه معرب) اذ لو كان كذلك لم يكن حاصله قبل العامل (بل) الاختلاف
 فيه ليس الا (من حيث انه ما قبل يه المتكلم) فان للعلام مثلا قبل الاضافة الى يه
 المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لسكون الاسم معربا عند
 المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ما كان خروجا بالكسرة دون غيرها لمما سببه اليه
 ولانها اصل في تحريك الساكن لانه انما هو افتح يلزم ما نزل او تغير الياء وقبل
 هذه الكسرة بناية لانها حصلت قبل العامل كالتفتحة في اللام والتفتحة في العين
 فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اي بقوله ما اختلف
 آخره به (تم حسب الاعراب) اي نعره حال كونه (جعا) اي جامع افراد
 (ومعنا) اي ما نصاب عن دخول غيره فيه (لكن) اي الان (للمصنف اراد
 ان يبينه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهي تمييز بعض المعاني

عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او ناف
او مستفهم فلم تميز المعاني بعضها عن بعض ولما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب
من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جزم مع رفع احسن يعلم انه
مستفهم فيميز بعض المعاني عن بعض (فضم اليه) اي العذر (قوله ليدل
على المعاني المعنوية عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهي التمييز (وكانه
اراد هذا المعنى) اي التنبية على فائدة وضع الاعراب (حيث قال) في شرح
هذا الكتاب (بس هذا) يعني قوله ليدل على المعاني المعنوية عليه (من تمام
الحسد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن العذر)
اي مراده هذا المعنى الذي ذكر لا كونه خارجا عن العدويين وحده كونه خارجا
عنه بان قال (واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحسد) يعني يكون اللام
متعلقا بفعل خارج عنه لا بفعل الذي يكون داخلا في الحسد وهو اختلف
(يعني) المراد بالامر الخارج عنه الذي يكون اللام متعلقا به قوله (وضع
الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من فحوى الكلام)
اي من معناه ثم علل النبي بقوله (فانه) اي تعلقه بقوله وضع (بعيد عن الفهم
غاية البعد) لانه لا ينظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا وقوله غاية البعد
منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم في غاية البعد
(فاللام فيه) اي في قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف آخره يعني) المعنى
اختلف آخره (ليدل) (الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال
عليه اختلف على منوال قوله تعالى اعد لوا هو اقرب للتقوى فرجع هذا
لقرب المرجع (او مابة الاختلاف) وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير
راجع الى الموضوع مثل الاسم مادل محلي معنى فرجع هذا بكونه اصلا في الاختلاف
وسبيله (على المعاني) جمع معنى المراد بها ههنا ما فسر السارح بقوله
(يعني) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة) (المعنوية) بالجر (على صيغة
اسم الفاعل) صفة المعاني فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معاني العرب
وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل
منها يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ
في المعاني انسب فلذا ذهب السارح اليه (عليه) (اي على المعرب) متعلق
بالمعنوية بناء (على تضمين مثل معنى الورد او الاسيلاء) التضمين يحتمل
امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمين حالا تقديره ليدل على المعاني
المعنوية حال كونها واردة ومستولية على المعرب والشأن ان يكون الاصل زائدا
والمضمين اصلا تقديره ليدل على المعاني الواردة والمستولية عليه وبين معناها

للعبارة بقوله (يقال اعتزروا الشيء) من الافعال (وتعاوروه) من التفاعيل
 (اذا تناولوه اى اخذته) اى اخذ ذلك الشيء (جاعة واحدة منها) فرد
 واحد من الجماعة وهو يدل البعض من الكل (بعد واحدة) يعنى بعد اخذ
 فرد واحد وفرع منه وفي الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة
 * بالفارسية دست بدست كرفتن جبرى (على سبيل المساواة) متعلق بقوله
 اخذته واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثاني تابعا عن الواحد الاول
 (والبدلية) اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لاعلى سبيل الاجتماع
 فاذا تناولت المعاني المتضمنة للاعراب) اى تعاقبت (على المغرب) اى على
 محل واحد وهو الاسم المغرب حال كونها (متعاقبة متناوبة غير متجمعة) في محل
 واحد هذه احوال مترادفة او متداخلة على ما سيحكي (لتضادها) اى لكون المعاني
 متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية
 والاضافة والثانية تعارض اخوها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون
 مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه
 ولا واعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما (فينبغي
 ان تكون علاماتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعاني (كذلك)
 اى ينبغي ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على
 حسب السمي (فوقع بينهما) اى بسبب المعاني المختلفة اصلا (اختلاف
 في آخر المغرب) لان الاختلاف السبب يقتضى اختلاف السبب (فوضع اصل
 الاعراب) على آخر المغرب واصل الاعراب ما يكون بالحرركات واذا وضع
 اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويسمى
 عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف (للدلالة على تلك المعاني) اى يكون
 دالا عليها لانها معاني خفية تستدعي علام طاهرة يستدل عليها لان الخفي
 يقتضى علامة طاهرة تعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ايضا
 (بحسب يختلف به) اى باصل الاعراب (آخر المغرب لاختلاف تلك المعاني)
 اللام للتوقيت اى وضع اصل الاعراب وفرعه بما كان يختلف بذلك الاصل
 والفرع آخر المغرب عند اختلاف المعاني الثلاثة وانما جعل الاعراب
 اصلا كان او فرعا (في آخر الاسم المغرب) مع ان الاول اولى بان يكون
 محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون اسبق فهو احق واولى
 او الاوسط اولى به لان خير الامور اوسا طها ولانه يكون احق لانه لم يكن فيه
 افراط وتفریط كما في طريقه اعلم ان الاخر اما ان يكون حقيقته كما في الاعراب
 الحركة وهو لا يكون الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما في الاعراب

بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر
 في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما نبأ عن المسمى
 (والاعراب) يدل (على صفة) يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولاشك
 ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالباً اما مخصوصة للموصوف
 كما في التكرات او موصوفة له كما في المعارف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد
 ما خصصه او اوضحه (فالانسب ان يكون الدال وهو الاعراب عليها) اي على
 الصفة (ايضاً) اي كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخراً عن الدال
 عليه) اي على الموصوف ليكون الدال موافقاً للدلول (وهو) اي الاعراب
 لغة (مأخوذ من اعرابه اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات
 الدالة على المعاني به مجازاً بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اي المسمى به
 حركة او حرفاً (يوضح المعاني الثلاثة) الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية
 للاعراب) لانها معان خفية تقتضي علاماً ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا
 الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربيت) من باب علم (معدته)
 بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهي
 للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعني اذا تغيرت
 فيكون عرب بمعنى فسد فريد عليها الهمة بالنقل الى باب الافعال فصار اعراب
 بمعنى ازل فساد المعدة ولذا قال الشارح (على تقدير ان تكون الهمة)
 في اعراب (للسلب فيكون معناه) اي معنى الاعراب في اللغة (ازالة الفساد سمي)
 الواحد من العلامات الثلاث الدالة على المعاني الثلاثة (به) اي بالاعراب
 بعلاقة التشبيه (لانه) اي ما سمي بالاعراب (يزيل فساد اتباس بعض
 المعاني ببعض آخر) (وانواعه) (اي انواع اعراب الاسم) لا مطلق انواع
 الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع
 الاعراب مطلقاً اربعة رفع والنصب والجر والجرم يحصر الاستقراء فاشترك
 الاسم والفعل في الرفع والرفع والنصب واقترا في الجر والجرم فاعطى الاول للاول
 والثاني للثاني ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجرم خفيف والفعل
 ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجرم الخفيف للفعل الثقيل فرقا
 بينهما وتعدالا (لثلاثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على
 الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجه التقديم الربط على الحكم مثل
 قولك السكجيين خل وعسل وماء وانما انحصرت في الثلاثة لان المعاني
 المقتضية للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلاثة ايضاً ليكون الدال
 على قدر الدلول والالزم الاشتراك اذا كان الدال اقل او الترادف اذا كان اكثر

فينبغي ان تكون الاتواع ثلاثة (رفع) سمي رفعاً لان الرفع في اللمة الارتفاع
 الارتفاع الشفة السفلى عند التلقظ به ورفعة مرتبة بين احويه (ونصب)
 سمي به لان النصب في اللمة الانتصاب لا تنصب للثنتين على حالهما عند
 التلقظ به لانه ينصب للرفعة من غير احتياج اليها في الكلام (وحر) سمي به
 لان عامله يحرك الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات الاعرابية)
 التي هي الضمة في جاني زيد والفتحة في رأيت وزيدا والكسرة في مررت يريد
 (والحروف الاعرابية) التي هي لوان في ابوك والالف في ابك والياء في ايك
 (ولا تطلق) لاحقة ولا بجزا (على الحركات البنائية اصلاً) اي قطعاً سواء
 كانت في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة)
 مع الناء في كلهما (ماثما مستعملة في الحركات البنائية) مثل حيث وإن وجير
 وزول (غالباً) تستعمل ايضاً (في الحركات الاعرابية على قلة) (واما هذه
 الاسماء التي تكون بلا ناء في الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل
 في غيرها سواء كانت في الاواخر او في الهندي ونما قال ههنا واو اع
 وفي المبنيات القاب لان كل واحد من ارفع وتصب والجر على نوع من المعاني
 فلما كانت الملولات انواعاً كانت الدوال عليها ايضاً انواعاً بخلاف القاب البناء
 لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء
 الى هنا كلامه (فارفع) الناء للتفسير ولتفصيل اورد به باللام اشارة الى انه نوع
 من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت) اي علامة الرفع
 مائلاً يثبت باعتبار الخبر كافي الاعراب بالحركات (او حرفاً) كافي الاعراب بالحروف
 (عم الفاعلية) اورد به بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان
 كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعل لكونه اخصراً وادل على المقصود (اي علامة
 كون الشيء) اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولنا العجني ان ضربت
 (فاعلاً) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه العمى وهو العلامة وان الياء في قوله
 الفاعلية مصدرية (حقيقة) تميز او مصوب على انه صفة اي داعلاً حقيقياً
 (او حكماً) عطف على حقيقة على التوجيهين (يشمل) اللام فيه متعلق بانتميم
 اي واما عمنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة
 او حكماً لشمول قوله علم الفاعلية المرفوعات (المحققات بالفاعل) لان الرفع حقيقة
 في الفاعل لكونه اصلاً في المرفوعات وباعداً منها ملحق به (ايضاً) كما يشمل
 الفاعل اصلاً (كالنساء والخبر وغيرهما) كخبر باب ان وخبر لاني الجلس
 واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذي هو من انواع اعراب الاسم
 (حركة كانت) اي علامة النصب كالاعراب بالحركات (او حرفاً) كالاعراب

بالحروف (علم المفعولية) (اي علامة كون الشيء) اي الاسم وانما قال كون الشيء
 ليشمل مثله رأيت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (او حكما ليشمل)
 المنصوبات (الحركات) السبعة (بها) في كونها فضلة كالحال والتمييز والمبشئي
 المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لالتبينة وخبر وادلا
 المجازية (والجر) الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كانت) اي
 علامة الجر (او حرفا) (علم الاضافة) (اي علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل
 انجني اشتهار لك عالم اي علامة كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما
 ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية لاعدن وجودهما اما الحقيقي
 فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحروف الجار الغير الزائد واما
 الحكمي فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد (واذا
 كانت الاضافة بنفسها) اي بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتاج)
 اما مبني للفاعل فاعله ما استكن فيه راجع الي المصنف او مبني للمفعول وقوله (الى
 الحاق ياء مصدرية) مفعول ما لم يسم فاعله (اليها) اي الى الاضافة (كما) اخنيج
 الى الحاقها الى اخويها حتى لو اخلق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر
 واحتمال ان يكون الياء للنسبة امن بعيد لكونها في اخويها مصدرية كما اخنيج
 الى الحاقها (في الفاعلية والمفعولية) لكون صفة كل واحد منهما غير مصدر
 (وانما اختص الرفع بالفاعل) وبالحق به (و) اختص (النصب بالمفعول)
 وبالحق به دون العكس فرقا بينهما وتعدلا (لان الرفع ثقل) لاجتياجه
 في التلغذ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهو اقل الحروف (والفاعل
 قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ما هو الاصل في العمل والمختصة
 اي اعتبار قليلة وهي خمسة (فاعطي الثقل) الذي هو الرفع (القليل) الذي هو
 الخفيف للتبادل ومناسبة الرفع الفاعل في القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة
 وهي جزء الالف واخوالسكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقل (لانها خمسة
 في الفعل المتعدي واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة لانها فرعا
 المتعدي وهو الاصل ولحققتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطي الخفيف) الذي
 هو النصب (للكثير) الغي هو المفاعيل ومناسبة النصب المفعول في الضعف
 (ولما لم يبق للمضاف اليه علامة) لما عرفت ان العلامات ثلاث والمعاني ايضا ثلاثة
 فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة في كل منهما وبقى علامة الجر للمضاف
 اليه (غير الجر جعل الجر علامة) اي للمضاف اليه لانه لما كان المضاف اليه
 متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثاني كثير لانه خمسة
 وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة

اعطى الجذر المضائق اليه فلا يقطن ان اعطاء الجذر اليه ضروري (العلل) احتاج
الى بيته لاحتياج العرب لاعتبار العامل في مفهومه ولذكروه في حكم المنسرب اذا
تأخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقضى للاعراب
والمراد به هنا عامل الاسم لامضيق العامل لان البحث في الاسم والعامل المطلق
ما وجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان الفعل
او سميا (كان) تلك العامل لللفظي او قياسيا او موضوعيا (ملبه) لطلبه للشيئية
متعلق بقوله (يتقوم) (اي يحصل بيده) لا بغيره تفسيره بالانتم لان التعميم يلزمه
الحصول (المعنى المقضى) اسم فاعل (ثي) يحصل (معنى) يريد ان السلام
للعهد الذهني وهو في قوة التكره ولذا فسره بالتكره وبه بقوله (من المعاني)
الثلاثة (المفردة) اي المستولة والواردة (على العرب المقضية) صفة المعاني
(للاعراب) ليكون علامة دلالة عليها لما سبق انها معاني خفية تستدعي علامة
ظاهرة يستدل بها عليها (فني) قولك (جاني زيد) الفاء للتفسير والايضاح
والجار طرف مع متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء اي فلفظ جاء المعنى
هو في قولك جاني زيد عامل في زيد (اذبه) اي بيده (حصل) لا بغيره (معنى
الفاعلية في زيد) وهو المجيء القائم بزيد فيكون زيد به جانيا (فجعل ارفع) ثني
كان علم الفاعلية (علامة لها) اي لمعنى الفاعلية الحاصلة في زيد تعرف بها
لان الامور المنوية تعرف بعلا مانها (وفي) قولك (رأيت زيدا رأيت) اي
لفظ رأيت الذي في قولك رأيت زيدا (عائل) في زيدا (اذبه) حصل معنى
المفعولية في زيدا (وهو كونه مرييا) فجعل النصب) الذي كان علم للمفعولية
(علامة لها) اي لمعنى للمفعولية يعرف تلك المعنى بها لان الشيء يعرف بعلامته
(و) في قولك (مررت بريد البهاء) الذي في قولك مررت بزيد (عائل) في زيد
(اذبه) اي باباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد مروي به (في زيد فجعل
الجذر) الذي كان علم الاضافة (علامة لها) اي لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة
دالة عليها لانها خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المتضمن اراد
ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات
الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاث وتارة يتركب من الحركات الثلاثة وتارة
بالكسرة ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة ممرع في سلك
هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها
والاصل فيه استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عند فقال مصدرا بلغة
(المفرد المنصرف) (ثي) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذي لم يكن
مثنى) اي ثنية (ولا جعلا) لان المفرد يقابل للمثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه

اذا كان متني او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف في التثنية وبعض الجمع واما
 بالحركات ولكن يكون ناقصا كما في الجمع المؤنث السالم اذا كان مفردا غير منصرف
 يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كريد ورجل)
 او مشتق مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اي كالمفرد المنصرف (الجمع
 المكسر المنصرف) (اي الجمع الذي لم يكن بناء الواحد فيه) اي في ذلك الجمع
 (سالم) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان
 اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولا غير
 منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه
 بالحركات الا انه ناقص اذا ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) او مع
 زيادة ونقصان (وكطالبة) جمع طالب كاصرو ونصرة (فالاعراب في هذين
 القسمين) اعني في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون
 البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التسامة (من وجهين
 أحدهما) اي احد الوجهين (ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات) لكونها
 اخف (والاعراب فيهما) اي في هذين الوجهين (بالحركة) كما سيأتي (والثاني) انه
 (اذا كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان
 يكون) الاعراب فيهما (بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (في الاحوال
 الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفي كل ذي حق حقه ولا يكون على النقصان
 (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اي في هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما
 مر (في الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفي كل ذي حق حقه ولم يتم ناقصا
 وليكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الانواع (فالاعراب فيهما)
 فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك (بالضمة)
 الجار والجر و خبر المبتدأ (رفعا) (اي حالة الرفع) اي حاله كونه مر فوعا (والفتحة
 نصبا) من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم
 مجرورا و اجازة المصنف مثل قولك في الدار زيد والحجرة عمرو (اي حاله النصب)
 اي حال كونه منصوبا (والكسرة جرا) اما معطوف على قوله بالضمة رفعا
 لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا (اي حالة الجر) اي حال
 كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على
 النظر فيه) اي على انه مفعول فيه لم يتعلق الظرف (بتقدير مضاف) وهو قوله
 حاله (ويحتمل النصب على الحالية) اي ويحتمل ان يكون منصوبا على حال
 من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق اي حال كونه مر فوعا او منصوبا
 او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) رفع رفعا ونصب

نصباً وجراً والجملة حال بتقدير قد أو الصبر وحده. والعامل في الحال على
 كلا التقديرين معنى الفعل المنبسط من الطرف المستقر (فالقسم الأول)
 وهو المفرد المصرف (مثل جاني زيد) بالصيغة حالة الرفع (ورأيت زيدا)
 بالفتحة حالة النصب (ومررت برید) بالكسرة حالة الجر ونحو جاني ورجل
 ورأيت رجلاً ومررت برجل (و) القسم (الثاني) هو الجمع المكسر المصرف
 (مثل جاني رجال وطلبة ورأيت رجالاً وطلبة ومررت برجال وطلبة) والناسي
 من الثلاثة التي تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط وهو شئ واحد
 (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لأنه أوضح لأن معرفة خبر المصرف
 محتاج إلى التطويل ولأن إعرابه لازم له بخلاف غير المصرف فإنه يزول عنه
 إعرابه ولأن النصب السامع للجر كثير ولأنه جزء من غير المصرف لأنه واحد
 وغير المصرف متعدد لأنه يكون مفرداً وجمعاً (وهو) أي جمع المؤنث السالم
 ههنا المراد به (ما) أي جمع (يكون بالالف والهاء) سواء كان واحداً مؤنثاً
 نحو مسلمات في مسلمة وضاربان في ضاربة أو مذكراً نحو مجلات في مجلات
 ومرفوعات في مرفوع وسواء كان واحداً صفة مثل مسلمات وضاربان أو غير
 صفة مثل زينات ومجلات (احتزبه) أي بالسالم (عن) الجمع (المكسر)
 إذ يصح أن يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح أن يطلق
 عليه السالم (فانه قد علم) حاله أو سيعلم وعن جمع المذكر السالم بقوله فانه
 سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) أي حالة الرفع أو حال كونه مرفوعاً أو رفع
 رفعا) والكسرة) (نصباً) أي حالة النصب (جراً) أي حالة الجر ويجوز
 فيهما الوجهان الأخيران أيضاً (فان النصب فيه) أي في جمع المؤنث السالم
 (تابع للجر) ولهذا كان إعرابه بالحركات الساقصة لكون الصفت متروكاً فيه
 (أجراً) مفعول له لقوله تابع (الفرع) الذي هو الجمع المؤنث السالم (على
 وتيرة) من وتيرة وتيرة من باب ضرب يضرب هي الطريقة التي على طريقة
 (الأصل الذي هو الجمع المذكر السالم) لأن المذكر أصل مفرداً كان أو جمعاً
 والمؤنث فرع له مفرداً كان أو جمعاً (فان النصب فيه) أي في الجمع المنكسر
 السالم (تابع للجر كما سيجي ذكره) أي وجه تبعية وحل الفرع عليه وإن
 لم توجد العلة المتضمنة تبعية النصب الجر في الجمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم
 زيادة مرتبة الفرع على الأصل لأن الأول مع كونه فرعاً أعرب بالحركة التي
 هي الأصل في الأعراب والناسي مع كونه أصلاً أعرب بالحروف التي هي الفسح
 فيه وإذا لم يحمل نصبه على الجر كما حل في فرع الناسي بل جعل بالفتحة نصباً
 كان الفرع مخالف الأصل من وجهين فيلزم زيادة المرتبة (مثل جاني مسلمات)

وز ينبت بالضم زفعا (ومررت بمسلمات) وز ينبت بالكسرة جرا أصلا (ورأيت
 مسلمات) وز ينبت بالكسرة نصباً لكن تبعاً والثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة
 نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد إلا أنه يكون مغسدا
 أو جها مكسرا وهو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة) خبره (رفعا) (والفتحة)
 (نصبا) أي حالة النصب (وجرا) أي حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان
 سبقا (فالجر فيه) أي في غير المنصرف متروك لأنه (تابع للنصب) فيكون أعرابه
 بالحركات الناقصة ليكون الجر متروكا (كما سذكروا) أي وجهه لأنه لما ترك جره
 لشيء الفعل باعتبار الفرعتين حل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (نحو
 جاني أجد) رفعا (ورأيت أجد) نصبا (ومررت بأجد) كذلك (جرا)
 ولما فرغ من بيان ما هو الأصل في الأعراب وهو أن يكون بالحركة سواء كان
 الأعراب فيه تاما أو ناقصا شرع في بيان ما هو الفرع فيه وهو أيضا ثلاثة
 أقسام الأول ما استوفى الحروف الثلاثة الواو والالف والياء وهي الأسماء الستة
 لكن بشرط أفرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة إلى غيراء المتكلم
 على ما سيذكر فتعال (واخوك وأبوك وحوك) (بكسر الكاف) لأن الكاف
 تكسر في المؤنث لكونهن أسفل في الحكم والخالقة والوطئ ونقصان العقل
 والميراث وغيرها فتناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن أسفل من الذكر
 (لأن ألم) في النسبة (قريب المرأة من جانب زوجها) لأم من جانبها كإيه
 وابنه وبنته وأخيه وأخته وغيرها ذكورا وإناثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف)
 ألم (إلا إليها) ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث (وهوك) (والهين)
 في اللغة (الشئ المنكر) صفة الشئ اسم مفعول من أنكر (الذي يستهجن)
 مبني للمفعول أي يستفح أي يكون قبيحا ومكرها (ذكروا) نائبه وهو ثلاثة
 أما في الذات (كالعورة) من الرجل والمرأة (و) أما في (الصفات الذميمة)
 أي المذمومة كالسوء والعداوة لغير الله والبلاهة وغيرها (و) أما في (الأفعال
 القبيحة) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها (وهذه الأسماء الأربعة
 منقوصات) ولكن لا مطلقا بل (واوية) لأن أصل كل واحد أخو وأبو
 وجو وهنود دليل تشبيهه على أخوان وإخوان وجوان وهنوان وتصفيره على
 أخيو وأيو وهنيو لأن التثنية والتصغير ترد الشئ إلى أصله أنه واوي أو يائي
 فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف إلى آخره وأبوجم
 وهن وإذا أضيف كل واحد منها ما غيراء المتكلم عاد المحذوف فصارا أعرابا
 (وفوك) (وهو أحوط) لكن لا مطلقا بل (واوي لأمه هاء إذا أصله فوه)
 بسكون الواو مثل حول بدليل أخواه لأن الجمع يرد الشئ إلى أصله حذفت

الالهة نسيا كما حذف الواو في البواقي وقلبت الواو ميما وجوفا في حال الايراد
 وسيا في تفصيله ولذا اضيف الى غير الاله عاد للقلوب الى اصله ويقال فوك
 (وفو مال) وكذا مثله وجمعه ونأينه (وهو ليف مقرون) وهو ما كان
 عينه ولاه حرفي علة لكن نسيا يكونان (بالواو) يعني في عينه واو وفي لامه
 واو اخرى مثل شور (اد اصله نوو) وحذفت العين يعني الواو الاولى كراهة
 اجتماع الواوين وقبل حذف اللام يعني الواو التلية وهذا هو الاصح لان
 اللام محل التعير ولا تباع اخواته حتى نو مثل يلوم وانا اضيف لم يعد
 المحذوف لوجوب الحذف ولاه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقضى
 التخفيف يقال نو مال ساكن الواو تخفيفا فصم الذال في حالة ارفع لاجل الواو
 وبقي على حاله في حالة النصب لاجل الالف وكسر في حالة الجر لاجل الياء
 (وانما اضيف نو الى الاسم الطاهر) مختلفا لاختواته (دون الكاف) يعني
 كانه ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت في ان يكون اعرابها
 بالحروف (لامه) اي نو (لا يضاف) الى شي* (الا الى اسماء الاجناس) كالذل
 والعلم والصغير مطلقا لبس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سياتي ان وضعه
 لان يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لا بهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس
 صفة لشيء ولم يتيسر لهم ذلك حيث لا يقال جاني رجل مال وضعوا نو
 و اضافوه اليه فقالوا جاني رجل نو مال ولاجل هذه العلة كان ذولا يضاف الى
 اليه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ
 بحذف المضائق والى ان الحكم لبس على خصوصيات هذه الاسماء بل على
 مطلقها يعني يكون اعرابها بالحروف سواء اضيفت الى الكاف او الياء
 او الاسم الطاهر (بالواو) خبر (رفعا) اي حالة ارفع (والالف) (نصبا)
 اي حالة النصب (والياء) (جرا) اي حالة الجر فاستوفى كل ذي حق حقه
 (ولكن لا) يكون هذا الاعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال
 كونها مكبرة) اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير (انصغرا) اي معرفة
 بالحركات يعني بالضمعة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم
 الصحيح وان لم تكن صحيحة في نفسها كليلو وطي (نحو جاني اخيك) بالضمعة
 رفعا اصله اخوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء انا اجتماعا في كلمة واحدة
 وكانت الاول منهما ساكنة قلبت الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى
 التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس
 واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل مامر
 (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (وموحدلة) عطفت على مكبرة اي يكون

اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذالشي)
 منها (والجموع) صحيحا او مكسرا (منها معرب باعراب التثنية) يعني
 بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا نحو
 جاءني اخوك ورأيت اخويك ومررت باخويك (و) باعراب (الجمع) ان كان
 صحيحا يكون اعرابه بالواو رفعاً نحو جاءني ابوه والياء المكسور ما قبلها نصبا
 وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ايين ومررت بايين وان كان مكسرا
 يكون اعرابه بالحركات بالضممة رفعاً والقحمة نصبا والكسرة جراً نحو جاءني
 اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة (وانما لم يصرح) المصنف (بهذين
 القيدين) مع انها قيدان لازمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت
 مكبرة وموحدة ولكون استعمالها مصغرة او تثنية اوجعا اقل والاقل لاحكم له
 ولان تثنيها وجمعها صحيحا ومكسرا يعلم من اعراب المثني والجمع الصحيح والمكسر
 فلا حاجة الى ذكره ههنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة او مكبرة
 (لانها) اي لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة ولكن لم تكن مضافة
 اصلا) يعني لا الى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذواتها
 لا تقطع عنها (فاعرابها) حيثئذ (بالحركات) يعني بالضممة رفعاً والقحمة نصبا
 والكسرة جراً لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ
 فينبغي ان يكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة
 (الى غير ياء المتكلم) (لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فعالها) عند الاضافة
 الى الياء (شكل سائر الاسماء المضافة اليها) اي الى الياء يعني اذا اضيفت هذه
 الاسماء غير ذواتها الى ياء المتكلم تكون معرفة بالحركة تقديرها عند المصنف لانها
 حيثئذ تكون من باب غلامى وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حيثئذ
 اعرابها محلا (ولم يكتف في هذا الشرط) اي في الاضافة الى غير ياء المتكلم
 (بالمثال) كما امكن في القيد الاولين به اعني في حال كونها مكبرة وموحدة
 (ثلاثا يتوهم اشتراط اضافتها) اي اشتراط اضافة الاسماء الستة غير ذواتها
 (بكونها) اي اضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يعني اذا اكتفى في هذا
 الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا
 باضافتها الى الكاف يعني اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا
 فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا
 اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك التبر ضميرا او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخوزيد
 واخوزيد (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اي الاسماء الستة (بالحروف)
 متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المثني والجموع على حدة بالحروف (لانهم)

الى اثنته او العرب (لما جعلوا اعراب للشيء وجع المذكر السالم بالحرروف)
 احتزبه عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابيهما لا يكون
 بالحرروف الا بالحركة ناقصا او تاما (اردوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد
 ايضا) اى كالشيء والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحرروف (لئلا يكون
 بينهما) اى بين المثنى والجمع المذكر اى للتلايق بسبب كون اعرابيهما بالحرروف
 بينهما (وبين الآحاد) جمع احدى كقرس وافرأس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى
 انا جعل اعراب جميع الآحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرومها بالحرروف
 ناقصا وتاما والحال جعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحرروف فيكون بين
 الاصل الذى هو الآحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع لواحد
 بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجتنبة وقررة تامة يعنى يكون احدهما اجسما
 للآخر وهذا غير جائز فلم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحرروف ليكون نونية
 لهما وليقع في ذهن الطالب الفقه للاعراب بالحرروف فيهما (وتما اختاروا اسماء
 سنة) مع ان المقصود يحصل باقل منهما او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى
 والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المثنى ثلاثة الزفع والنصب والجر
 وان استوى الاختيار في الحروف باعتبار العمل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع
 الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان تلك الاستواء يوجد فيه ايضا
 (فيجعلوا) اى فوضعوا (في مقابلة) ككل اعراب اسماء) فصارت الاسماء بهذا
 الاعتبار ستة وقال الحشى لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقر من
 ان يقال العرب بالحرروف في الفرع والمحقق به سنة للمثنى وكلا وثان والجمع
 واولو وعشرون فيجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل اقرب ما ذكره
 المشرع لان لقياس الى المحل اول من القياس الى الفرع والمحقق به (واتما اختاروا
 هذه الاسماء الستة) لان يكون في مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها
 (لشابهتها للمثنى) اى لمسابة هذه الاسماء الستة للمثنى دون غيرها (في كون
 معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبشة) اى مستلزمة (للتعدد) يعنى يستلزم
 كل واحد منها ذاتا آخر كالآخ للآخ والاسلان والجم للزوج وكذا غيرها من
 ان فوي يستلزم اسم الجنس والهن الشيء المذكر المستجيب ذكره وانهم يستلزم
 الشقين (ولو جود خوف) هذه الامة مع الامة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء
 للاعراب بالحرروف من بين الآحاد والوجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان
 الابن والولد والوالد والتم والقريب الى غير ذلك مبني على التبعيد لانها وان كانت
 كذلك لكن ليس في اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح
 للاعراب في اواخرها) وذلك الحرف في الاربعة الاولى لام الكلمة التي حذف

حال الأفراد وكذا في ذوق الاصحح وأما في فم فعين الفعل لان اللام حذفت منه
 نسباً الا ان معتمد الرضى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان
 الأعراب لا يكون من اصل الكلمة (حين الأعراب) أي وقت وجود الأعراب
 فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سماواً) لقياساً دون حال غير الأعراب لكن
 بشرط الاضافة الى غير الباء فتشبه ذلك الحروف الأعراب في الطريان والتغير
 فيتعوى المشابهة لكونها من جهتين (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الانحياز)
 بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوف فجاء عجز وهو آخر الشيء أي المحذوفة
 الاواخر (كيدوم) فان اصلهما دمو بالواو ويدي بالياء حذفت اللام نسباً بقي
 دم ويد (لا تلم اسمع) مبنى للمفعول (فيها) أي في الاسماء المحذوفة الاواخر غير
 الاسماء الستة (من العرب عادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند
 الأعراب) سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم اولى غيرها ومقطوعة عن الاضافة
 حيث يكون اعرابها بالحركة في كل الاحوال (و) الثاني من الاقسام الثلاثة التي
 كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان
 اعرابه بالحروف ناقصاً فاستوى فيه نصبه وجره في حرف (الشيء) (وما لحق)
 من لحق (به) (و) (هو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا
 واختلف في الف كلاله في الاصل واوكمصو فقلت الف لتحركها وانفتاح
 ما قبلها اوياء كرجى قلت كذلك والا كزور على الاول لكونها مكتوبة بالالف
 لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الفاً كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء
 كارجى للفرق بين الالفين (ولم يدكره) يعني لم يذكر كلتا مع انه ملحق به ايضاً
 (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع
 لا شراً كهنا في الحكم والتاء في كلتا بدل من الالف في كلا والالف للتأنيث كالف
 حيلي لان علامة التأنيث يجب ان تكون في الآخر (مضافاً) أي حال كون كلا
 او كلتا مضافاً) أي كل واحد منهما مضافاً (الى مضمراً) لا الى مظهر سواء كان
 المضمراً غائباً او مخاطباً او متكلماً مثل كلاهما وكلاهما وكلاهما بشرط ان يكون الضمير
 مثنى اوف معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأنيثاً للمثنى فهو جئنا كلانا
 جئتما كلا كما وجئنا الزيدان كلاهما ويستعمل ايضاً بلا تأنيث نحو كلاهما
 جئنا وكلانا جئنا (واتفاق بذلك) أي بقوله مضافاً ولم يطلقه (لان كلا
 باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس في آخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة
 الجمع ايضاً وهو ظاهر فيكون لفظه مفرداً (وباعتبار معناه مثنى) لان معناه
 تكرار الواو جدي يعني اثنان (فلفظه يقتضي الأعراب بالحركات) لانه اسم مفرد
 منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن في آخره الف

مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرها بالحركة لان الالف
 لا تقبل الحركة (ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف) لما سبق ايضا في معناه معنى
 التثنية فيكون اعرله مثل اعرابها يدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة
 على المعنى (فروى فيه) اي قلتم ان يرمى في كلا (كلا الاعتبارين) اي اعتبار
 اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذي حق حقه فلا يلقوا احدهما (فانما اضيف)
 كلا وكلا (الى المظهر) اي الى الاسم للمظهر (الذي هو الاصل) لعلم احتياجه
 الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى
 بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لانفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر
 مني ومعرفه (روى جانب لفظه) اي لفظ كلا (لذي هو الاصل) لكونه مفردا
 وهو اصل (واعرب) اي كلا او كلا (بالحركات التي هي الاصل) في الاعراب
 لكونهما اخسرا واخف يكون الاصل مع الاصل (لكن) اي الا انه (يكون
 حركته) الاعرابية (تقديرية) حيث لا يمكن ان تجعل لفظه (لان آخره ثقف)
 لا تقبل الحركة ومع هذا (نقط) سواء اضيف او لا اما الثاني فظاهر ولما الاول
 قلنا لا يضاف الا الى المعرفة باللام للمني فنسقط (بالثقل) لانه كثير) فانتع ظهور
 الاعراب في لفظه فيكون اعرله بالحركة تقديرها في الاحوال الثلاث (مثل جاني
 كلا لرحلين ورأيت كلا لرحلين ومررت بكلا لرحلين) وانما اضيف الى المضمر ثلثي
 هو الفرع) لما سبق (روى جانب معناه لذي هو الفرع) لما سبق ايضا (واعرب
 بالحروف التي هي الفرع) لتولدها من الحركات وكونها اقل منها ليكون الفرع
 مع الفرع (نحو جاني كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما كيانا
 نحو جاني الزيدان كلاهما ولما الى المتبدأ ان كان التأكيد في الاستناد مثل
 الزيد ان جاء في كلاهما (ورأيت) الزيدني (كلبيهما ومررت با) الزيدني
 (كلبيهما فنلك) اي لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف
 وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات او لكون اضافة كلا الى المضمر شرطا
 لان يكون اعرابها بالحروف (فقد كون اعرابها بالحروف بكونه) منفي
 بخوله قيد (مضافا الى مضمر) احتراز عن اضافته الى مظهر لانه حيث
 يكون اعرله بالحركة لما سبق (و) ثانيهما (اثنتان) (وكذا) اي كالي انسان
 ملحق بالثني (اثنتان) بالثمة في اوله مؤنثان يملونها لكونهما مؤنثان
 كان كلنا مؤنث كلا (فان هذه اللفظة) اي اثنتين واثنين (وان كانت)
 للوصل (مفردة) اذ لم يثبت للفرد ثن واثنتان ثم زيادة الالف والياء
 والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون او الياء والنون من اصل الكلمة مثل
 ذات وذات وتذان وتلذين (لكن صورتهما صورة التثنية) مثل اثنان وثلثان

وبنات وبنين وبنين وبنين (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرر الواحد لان
معنى التثنية تكرر الواحد (فالخت بها) اى بالتثنية فاختت حكمها
في الاعراب لان مشابهتها التثنية في الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها
مثل اعرابها (بالالف) (رفعاً) اى في حالة الرفع (ولياء) الساكنة (المفتوح
ما قبلها) صفة جرت على غير من هي له مثل قولك هند جئت وشاحها وبنات
قيد به احتراراً عن الياء المكسورة ما قبلها فانها علامة في الجمع على حد التثنية
(نصباً وجراً) اى في حالة النصب والجر الا انها في الثاني اصالة وفي الاول
تبعا وجلا (كما سيحكي) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التي اعرابها
بالحروف مارفعة واو ونصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد
علم حاله (السالم) صفة الجمع لا المكسرة فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به)
ههنا (ما يسمى به اصطلاحاً) سواء وجد شرطه فجمع او لا بل جمع هذا الجمع
من غير وجود شرطه وشرطه على ماسياتى ان كان اسماً فذكر علم يعقل وان
كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون افعال فعلاء ولا فعلان فعلى ولا يستوى
فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للبالغة (وهو) اى ماسى به
اصطلاحاً (الجمع بالواو والنون او بالياء والنون) سواء كان مفرداً مؤنثاً او
مذكراً سالماً او مغيراً (فيدخل فيه) اى في الجمع (نحو سنين) جمع سنة مغيراً
اوله (وارضين) جمع ارض (مما لم يكن واحده مذكر الكن) اى الا انه (يجمع
بالواو والنون) او بالياء والنون وقال الهندي وما هو على صيغته فيكون من باب
حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين في سنة وبنين
في ثبة وقلين في قلة انتهى (و) (ما الحق) مبنى للمفعول (به) نائبه (وهو)
اى ما الحق به اثنان احدهما (اولوا) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون
دليلاً على ضمها وثلاثاً يلتبس بالي الجار في النصب والجر (جمع ذولاً) يكون
جمعاً (عن لفظة) بل من غير لفظة (سماعاً) لان جمعه من لفظة قياساً ذوون
مثل رضون (و) ثانيهما (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت
ههنا المثل والنظير ولذا قال الشيراز (اى نظائرها) اى نظائراً عشرون
فاستعمال الاخت في المثل والنظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى (السمع)
صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفي بعض
النسخ وهي بالتأنيث منتهيا (الى تسعين) فقد خيل الغاية في المنيا كالمرافق
لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون
وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفي ارضى انما افرد اولوا وعشرون
واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحق به واو

ونون او لمعنون دلالة على ما فوق الاثنين وليس لولوا وعشرون كذلك لان
 اولوا موضوع للجمع السلامة وليس له مفرد اذ لم يأت اول في المفرد الى هنا
 كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واو
 كذلك قيل للواو في الواو في معرض التغير لانه يتغير والتغير لا اعتبار له وقسم
 اولوا على عشرون لانها ادخل في الجمع منه لانها مفردا وان لم يكن من لفظها
 (وليس عشرون جمع عشرة وثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) هي
 لو كان عشرون جمع عشرة (الصحيح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح
 اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) هي ثلاثين
 (ثلاثة مقادير لعشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير لواحد (و)
 الصحيح ايضا (اطلاق ثلاثين على تسعة) ولم يصح اطلاقه على ثلاث
 مراتب العشرة (لانه) هي التسعة (ثلاثة مقادير الثلاثة) واقل ما يطلق
 عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد
 من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك للقول
 عليه ثلاثة مقادير لواحد (وعلى هذا القياس) هي على قبيل عشرين
 وثلاثين في عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (الباقى) هي
 العقود السابقة وهي اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع لاربعة
 ولا تسعون ليس جمع تسعة ولا يصح اطلاق اربعون على احدى عشرة ثلاثة
 مقادير لاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك
 (وايضاً) اي كان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة لتسعة
 المذكورة كذلك (هذه الانقضا) هي العقود الخمسة من الاعداد (مثل) هي
 كل واحد منها (على معان معينة) يعني على معنى معين بلا زيادة ولتفصيل
 (ولا يعين في المجموع) اي ليس في الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان ذلك
 او كسرا مذكرا او مؤنثا وقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بتعريف فيه
 من هذا ان هذه العقود ليست جوتا بل يكون صورتها صورة الجمع وبغض
 معنى الجمع المحقق به واعربت بغيره كما لعق انسان بشئيه واعرب باعرابها
 (بلاوا) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (وقفا) هي في حالة
 ارفع (والياء) (نصباً وحراً) هي في حالة النصب والجر (وتسا جعل اعراب
 المثني مع ملحقة) اعني كلا وكلتا واثنان واثنان وثلاث (و) جعل ايضا
 اعراب (المجمع) المذكر السالم (مع ملحقة) وهي اولوا وعشرون واخواتها
 (بالحروف) اي انما جعل اعراب كل واحد منهما بالاعرف (لانها مفرد
 الواحد) اي لان التثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه (والجمع) ايضا

فرع عند مرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو انه قوله فرع
 الواحد اصله فرع ان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (في آخرهما
 حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك
 الحرف (علامة الثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء
 (فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما
 (اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب الثنية والجمع (فرعا لعرابه) اى
 اعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد
 ينبغي ان يكون اعرابهما فرعاً لعرابه لتكمل الفرعة وتم المناسبة (لان
 الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات) فى الحقة لان الحركة اخف من
 الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للناسبة المذكورة (و)
 قد (كان حروف الاعراب ثلاثة) لا غير لانه لما كانت الحركة ثلاثة الضمة
 والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب
 ثلاثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء هذا
 هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على
 الكسرة فى الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب الثنى والجمع (ستة) لان
 لكل واحد رفعاً ونصباً وجرّاً او الجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز ان تعطف
 ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (ثلاثة)
 اما رفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض وأما مبتدأ بتقدير منها اى ثلاثة
 منها كما ان (الثنى) وهو الاصولى الرفع والنصب والجر (وثلاثة) منها
 كائن (الجمع) رفعاً ونصباً وجرّاً فانقض الحروف على المحال (فلو جعل
 اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلاثة) يعنى لو جعل رفع الثنى والجمع معا
 بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) اى التباس
 احدهما بالآخر لانه اذا قيل جاءنى الزيدون مثلاً لا يعلم ان الجائى اثنان
 او جماعة وذا غير جائز (ولو خص الثنى بهما) يعنى لو اعطيت هذه الحروف
 للثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لا يأخذ الا ما هو الاقوى على وجه التمام
 فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبق المجموع بلا اعراب)
 لانه لم يجد حرفاً يأخذ (ولو خص المجموع بهما) يعنى لو اعطيت هذه الحروف
 للمجموع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكر العقلاء والاشرف انما يأخذ
 ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جرّاً
 (لبقى الثنى بلا اعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للثنى
 حرف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التسوية والتقسيم ليقع كل بما وقع

في قسمته (فوزعت) الحروف الثلاثة ثلثا بلزم الالتباس او الحصوص (عليهما)
 اي على الثني والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع في الثني) يعني اعطوا
 الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحين وتقل
 الثني لمسومه (لانه) اي الالف (الضمير المرفوع للثنية في الفعل نحو يضربان
 وضربا) قدم المضارع لكونه في صدد الاعراب فقبس الاسم عليه فجعل الالف
 علامة الرفع في ثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو
 علامة الرفع في المجموع) لان الواو حرف ثقل لتولده من الضميتين والجمع
 خفيف لاختصاصه بـ **كسور** العفلا. و (لانه) اي الواو (الضمير المرفوع
 للمجموع في الفعل نحو يضربون وضربا) حمل الاسم عليه وجعل الواو
 علامة الرفع في جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال
 الاربعة وهي نصبهما وجرهما والحرف الباقي الياء (وجعلوا اعرابهما) اي
 الثني والجمع (بالياء حال الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التي هي الجر ولان
 الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع الالتباس (وفرقوا بينهما)
 لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء في الثنية لحقة الفتحة وكثرة الثنية) بالنسبة الى
 الجمع (وكسروه) اي ما قبل الياء (في المجموع لنقل الكسرة وقوله المجموع)
 بالقياس الى الثنية ولما سبق ان الثنية اكثر في الاستعمال والجمع اقل فيه ولمنع
 الغضبة للتعادل بينهما (وجعلوا الصب على الجر) اي جعلوا نصب كل واحد
 منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما كاعراب جرهما (لاعلى الرفع)
 يعني لم يجعلوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب في الثني بالالف
 وفي الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة في الكلام ومقصودا (للمناسبة
 النصب الجر) المناسبة مصدر جار لقاعله ونائب لمفعوله (الوقوع) اي في
 وقوع (كل منهما) اي من النصب والجر اي ما فيه احدهما (فضلة في الكلام)
 ولانه اشبه في المحل ولشاكلته كل واحد منهما في الكتابة والكتابة نحو رايتك
 ومردت بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التي هي الاصل
 فيه لما سبق (والعرف) الذي هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب ما
 اختلف آخره وازاد بلفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالضمه رفعها
 والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرغ ايضا من (بيان
 مواضعهما) اي مواضع الاعراب بالجر ومواضع الاعراب بالحروف (المتخلفة)
 لما مر ان الاعراب بالحركة ثلاثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث وما ترك فيه
 النصب وما ترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلاثة ما وجد فيه
 الحروف الثلاثة وما ترك فيه الالف وما ترك فيه الواو (شرع) جواب لما (في بيان

مواضع الأعراب اللفظي والتقديرى (الذين) مثنى صفة لهما (أشير إلى تقسيم)
 أى تقسيم الأعراب (إليهما) أى إلى اللفظي والتقديرى (فيما سبق) فى بيان حكم
 العرب حيث قال وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لقننا أوتقديرا (ولما
 كان التقديرى) أشار به إلى وجه تقديم التقديرى مع أن اللفظي لكونه الأصل أحق
 بالتقديم ويكون أيضا التشرع موافقا للآل إلا أن الأعراب التقديرى لكونه (أقل)
 والأقل يكون كالجوز وهو من تقدم على الكل (أشار إليه) أى بين الأعراب التقديرى
 (أولا) أى قبل أن يبين الأعراب اللفظي (ثم) أى بعد بيان التقديرى (ببين أن
 اللفظي ما عداه فقال) (التقدير) معرفا بلام العهد الخرجى (أى تقدير الأعراب)
 فاللام تبنى غناء الإضافية فى الإشارة إلى المعهود أو عوض عن المضاف إليه
 فالأول مذهب البصرية والثانى مذهب الكوفية والاعتماد إنما هو على الأول
 (فيما) (أى فى الاسم العرب) فيه إشارة إلى ترجيح جعل ما موصولة على كونها
 موصوفة بالتبادر لكون إشارة إلى العرب لكون البحث فيه (الذى) (تعذر)
 (الأعراب) بقرينة المقام (فيه) قدره لأن الصلة لابتدائها من مائد واختيار حذف
 العا بدأولى من تقدير مضاف أى تعذر إعرابه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه
 مقامه فاستتر فى الفعل لأن حذف الفضلة أسروا هون من حذف العدة (أى
 امتنع ظهوره فى لفظه) لأن التعذر يلزمه امتناع الظهور أى فى الاسم العرب الذى
 امتنع ظهور الأعراب فى لفظه (وذلك) أى تقدير الأعراب لأجل امتناع ظهوره
 فى لفظ الاسم العرب واقع (إذا لم يكن الحرف الذى هو محل الأعراب) وهو
 الحرف الآخر (قابلا للحركة الإعرابية) بل للحركة مطلقة وذلك على قسمين
 الأول يقال له باب عصا (كفى الاسم العرب بالحركة الذى) الموصول مع صلته
 صفة بعد صفة الاسم (فى آخره الف) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول
 (مقصورة) صفة الألف سواء كانت الألف للتأنيث مثل حبلى وبشرى أو منقابة
 عن واو أو ياء مثل عصا ورجى أو ما يشبهه مثل جرى (وسواء كانت) الألف
 (موصودة فى اللفظ) كالف التأنيث والألف المقلوبة (كالعصا) والرجى المرف
 (بلام التعريف) أو مخدوفة بالتقاء الساكنين (كعصا) ورجى وفتى (بالتسوين)
 فى الكل (فإن الألف المقصورة) قيدها بها لأنها إذا كانت ممدودة يكون إعرابها
 بالحركات لفظا أصلية كانت كقراء أو مبدولة كعمراء ورداء وكساء (فى الصورتين)
 أى فى صورة كون الألف مخدوفة فيها كعصا أو مذكورة كالعصا (غير قابلة
 للحركة مطلقا) فتحة كانت أو ضمة أو كسرة إعرابية كانت أو بناءية لأن الألف
 لو أولت تحريكها خرجت عن جواهرها وانقلب حرفا آخر يعنى همزة
 فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا وإذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الأعراب لفظا

فيكون اعرابه تقدير بالان الاصل اذا تعذر عمل بالرفع (و) الثاني باب غلامى
مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الباسم ولنا
قال الشارح (كما في الاسم للمعرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح او الملقى به
كما ينبغي (المضاف الى ياء التكلم نحو) (غلامى) ودارى ودلوى وظئى اخره
عن باب عصا لابس في كونه معربا بخلاف احد واما باب غلامى ففيه خلاف
ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف
لانه عدم من قسم المعرب للمقدر اعرابه وهو الحق ليدل اعرابه في نحو غلامه
وغلامك ومن ابراهيم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هنا كلامه
(ما) اى السان (لما) اشتقل ما اى حرفا كان (قبل ياء التكلم) كالليم مثلا
(بالكسرة) حين اضيف الاسم المعرب الى الياء (للمسانة) اى ليناسب حركة الياء
يان يكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه
بمقتضى العامل وحدها على الاعراب مشتقلا بحركة لازمة وهى لكسرة ولعامل
انما يعمل انا وجد المحل وارغا غير مشتق بحركة ويكون الاسم صالحا للاعراب
(امتنع ان تدخل عليه) اى على ما قبل الياء المشتعل بالكسرة اللازمة لاجلها
(حركة اخرى) والحال له لانه منها (بعد دخوله) اى بعد دخول العامل
(موافقة) بالرفع صفة ملركة او بالصب حال منها نكرة مخصصة (لها) اى
الكسرة في حال كون العامل جارا (او مخالفة) عطف على موافقة في حال كونه
واقفا او انصبا لان في الاول يلزم اجتناع الكسرين كسرة لعامل وكسرة البناء
لان الكسرة قبل دخول العامل بشائية وفي الثاني يلزم اجتناع الضمة مع الكسرة
او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن ان تجعل هذه الحركة اعرالا لانها
مقتضى الباء وهى مقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثر العامل والازم ان يكون
العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلامة مخصوصة بمحالة الجر
فقط (فما ذهب اليه بعض) تكبيره لتخفيف كلمة لا يعتد بقوله ولذا لم يصرح باسمه
(من ان) يان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اى الاسم المعرب بالحركة لفظا اذا
اضيف الى البناء (في حالة الجر لفظي) خبر ان (غير مرضي) خبر المبتدأ عند
المصنف لان الكسرة التى قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء بعده يجب
ان تكون اعرابية ويشهدا مساقاة لان البناء لا تكون اعرابية وبالعكس ولان تلك
الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثره لانه يكون تحصيل
العامل ولذا قال (مطلقا) اى في الاحوال الثلاث لا في الحالتين فقط الرفع
والصب (يعنى كون الاعراب تقدير يا في هذين النوعين) اى في باب عصا وباب
غلامى (من الاسم المعرب انما هو) اى لابس الاعراب التقديرى الا (في جميع)

الاحوال) يعنى في حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر احوال
 من الضمير المستكن (بمعناها) اى يعض الاحوال بان كان باب غلامى في حال
 الرفع والنصب تقدير يا لافى حال الجر قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا
 بالثانى الا ان الشارح عم الاطلاق اليهما مناسبة الاشتراك في حال كون اعرابهما
 تقدير يا للتعذر لانه لاخلاف لاحد في كون الاعراب تقدير يا في باب عصا في جميع
 الاحوال لان آخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة
 (او استنقل) مبنى للفاعل (عطف على قوله تعذراى تقدير الاعراب فيما تعذراو)
 تقدير الاعراب ايضا (في الاسم) المغرب ولم يقيد بالحركة لان تقدير الاعراب
 للاستئصال يجرى في الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
 مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيد ايضا بالمغرب لان فهمه لان البحث في كون
 الاسم معربا او كتفاء بما ذكره في قسميه (الذى استنقل ظهور الاعراب في لفظه)
 اى لفظ الاسم المغرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستئصال واقع (اذا كان
 محل الاعراب) وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية)
 لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمة ليس
 بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه لفظا او تقديرا (ولكن) اى الا
 انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (في اللفظ) اى لفظ الاسم المغرب (ثقبلا
 على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع في جاني قاضى
 واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو مررت بقاضى لكون ما قبل اللام مكسورا
 وهذا القسم ايضا شتان احدهما الاسم المنقوص بالواو والياء المكسور ما قبلهما
 يعنى ما استنقل فيه الرفع والجر وهو (كافى الاسم) المغرب (الذى في آخره ياء)
 حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز (مكسورة ما) اى الحرف الذى
 قبلها سواء كانت (تلك الياء) محذوفة بالقاء الساكنين (وسواء كان ذلك
 الاسم مفردا (كقاض) (او) جمعا مكسرا مثل جوار ودواع (غير محذوفة)
 كما اذا كان الاسم معرفا باللام (كالقاضى) والجوارى والدواعى (رفعوا وجر)
 (اى في حالتى الرفع) فيجوز انى قاض والقاضى (والجر) نحو مررت بقاض
 وبالقاضى (لا) اى لا يكون الاعراب فيه تقديرا (في حالة النصب) نحو
 رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى * اجيبوا داعى الله (لاستئصال
 الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين
 عليهما مع ثقل ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية
 بينهما وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما

بمجانسة فلا جتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرفها وكسرة
 ما قبلها لان الشيء اذا كسر ينقل ولذا اسكوا عين جعفر ثلاثين الى اربع
 حركات (دون الفتحة) يعني ان الفتحة لكونها جعقة وحزنة الالف لا يكون
 ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب في حال النصب في ذلك الاسم
 لفظيا لا تقديرية (و) الثاني كل جمع مذكر سالم احتما كان او صفة مضافا الى
 الياء فرفع وحده مقدر لا نصبه وجره (نحو مسلمي) عطف على قوله
 (كعاض) بعادة الجار لكن لا يبعد بل يحسنه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان
 اعزله تقدير يا بالحروف في الاحوال الثلاث او في حال الرفع فقط كما في التثنية
 انا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابك وكذا الاسماء الستة على ما
 سيأتي وقال المحشي يعني ان عرض المصنف بتكثير الامثلة في هذا التقسيم
 بيان انه قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لاسيما في الاقسام
 المستثناة فلا يرد انه يني اقسام من المستثقل لم يذكرها انتهى (يعني تقدير
 الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة) رفعا وحرا لاصبا لما مر
 (وقد يكون في الاعراب بالحروف) مطلقا في الاسماء الستة اذا اضيفت الى
 اسم اوله ساكن يكون اعزها بالحروف تقدير في الاحوال الثلاث او رفعا فقط
 وذلك في الجمع المذكر السالم انا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمي) او في التثنية
 وقد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اي تقدير الاعراب للتعذر
 (مخصص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد في الاعراب بالحروف اصلا لان حروف
 الاعراب لا تكون الاساكنة وتقدر الاعراب للتعذر انما يكون انما لم يقبل محل
 الاعراب الحركية لكونه الفاسوا كانت من نفس الكلمة او لا وما قبل ياء المتكلم
 فتناوبا (رفعا) نصب على الطرفة واليه اشار الشارح بقوله (يعني تقدير
 الاعراب) للاستثقال (في نحو مسلمي) في الجمع المذكر السالم انا اضيف
 الى ياء المتكلم (اتما هو) اي لا يكون فيها الا (في حالة الرفع فقط دون) حال
 (النصب والجر) لما سبق في ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء
 او لا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظيا وانحصر تقدير الاعراب فيه في حال
 الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءني مسلمي) فان اصله مسلموي
 يسقوط الون) اي نون الجمع اذا اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو
 والون في الرفع (بالاضافة ما جتمع الواو) التي هي علامة الرفع (والياء) التي
 هي حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعد
 للاندغام (ما قبلت الواو) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغم
 الياء في الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم

لان الادغام اخف من فكه (وكسرها) اى حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة
 التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلي بكسر الميم بحصل
 التخفيف من جهات ثلاث. قابت الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسرها ما قبلهما
 لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم يبق
 علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ) لاندقية ولا حكمة فثبت ان الواو التي
 هي علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا) لتكون العلامة
 فيه مقدرة (بمخلاف حالتي النصب والجر) مثل رأيت مسلمي ومررت
 بمسلمي لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لا يخرج الياء) المدغمة (عن
 حقيقةها) اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظيا (فان الياء المدغمة
 ايضا) اى كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء او كما ان الياء المدغم فيها ياء (ياء)
 لان المدغم فيه حرفان في اللفظ وان كانا حرفا واحدا في الكتابة لان الاعتبار
 للملفوظ فيكون حروف اعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا
 (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلاثة) الرفع والنصب
 والجر كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذي في اوله همزة وصل
 قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا في ساكنا ولذا قال السارح
 (في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم) الا ان المصنف
 لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمي واذ ذكر مسلمي على وجه التمثيل بان قال
 نحو مسلمي ولم يقل ومسلمي مع انه اخصر (قالة) اى الشأن (لما سقط حروف
 الاعراب) الواو والالف والياء (عن اللفظ بالبقاء الساكنين) الحروف واللام
 في القوم لان همزة الوصل تسقط في الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب)
 يعنى حروف الاعراب (لفظيا) لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار)
 الاعراب (تقديريا) لتكون حروف الاعراب مقدرة للاستئصال فان قلت
 تقدير الاعراب للاستئصال مسلم في الرفع والجر لكون الواو والياء يتحملا الحركة
 ولكن ينقل على اللسان واما في النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب لبس
 الالتمسذر لان الالف مادام الف لا يقبل الحركة قلت لان الالف فيه كانت واو
 لان اصله حال اعوايه رأيت ابو القوم فقلت الف لتحركهما وانفتاح ما قبلها
 (واللفظي) (اى الاعراب المتلفظه) الجار والجرور في به نائب الفاعل
 والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول
 كما نشق بمعنى الخلق فنقنا واعلاما بان هذا التفسير يجري في الاول ايضا
 اى الاعراب المقدر به كما ان ذلك التفسير يجري ههنا اى لفظ الاعراب بحذف
 الياء (فيما عداه) (يعنى فيما) اى الاسم المعرب الذي (عدا ما ذكر)

أي هو غير الاسم العرب الذي ذكر من قبل يريد أن ضمير ماعده واجمع إلى قسمي
 للتقديرى للتقديرى المستقل باعتبار ما ذكر والقياس فيما عداهما بصيغة التثنية
 حتى يرجع الضمير إلى القسمين (مما عذر فيه الأعراب أو استعمل فيه ولم يذكر)
 المصنف (في تفصيل العرب) بل في تفصيل الأعراب (المصرف) مرتين
 بقوله فالمفرد للمصرف والجمع المكسر للمصرف (و) ذكر أيضا فيه (غير
 المصرف) مرة واحدة بقوله غير المصرف بالضم والفتحة (وكان غير المصرف
 أقل) لأنه فرع المصنف ولأنه يحتاج إلى سببين أو إلى سبب واحد قائم
 مقامهما (من المصرف) لأنه أصل لأن الأصل في الاسم العرب المصرف
 لعدم احتياجه إلى شيء (وبعرفته) أي بعرف غير المصرف وبيله (يعرف
 المصرف) لأن غير المصرف إذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون
 ماعده منصرفا (على قياس الأعراب التقديرى واللفظي) حيث بين أولا
 أقسام الأعراب التقديرى لكونها قابلة فاعلم أن ماعده لفظي ولذا قال واللفظي
 فيما عدا (عرف غير المصنف) واكتفى بعرفته (ولم يقل في آخر البحث
 والمصرف فيما عدا كما قال في نظيره واللفظي فيما عدا لأشعار عنوان غير
 المصرف وهو ما فيه علة أو واحدة منها تقوم مقامهما بلان المصرف ماعده
 بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه أولا (فقال) (غير المصرف)
 مبتدأ لكون التركيب الإضافي علما لهذا النوع مثل عبدالله علما (ما) خبر
 مبتدأ (اسم معرب) جعل موصوفة لأنها خبر الأصل فيه التذكير ولأن
 هذا تعريف غير المصرف والتذكير فيه أنسب لأنه أدل على الجنس ولم يبين
 كونه موصولة لموضوع امره لأنه قد مر غير مرة ووصف الاسم بقوله
 معرب لكون البحث فيه ولأن علم الانصراف والانصراف وصفان له لا غير
 لأن المبنى لكونه مبنيا لا يوصف بأحدهما (فيه) أي في الاسم العرب (علتان)
 مرفوع على أنه فاعل الظرف لأن الظرف أنا أعتمد على أحد الأشياء الستة المبتدأ
 والموصوف والموصول ودى الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفي يعمل
 في الظاهر بعده وثاقا نحو زيد في الدار أباه ومررت برجل في كه كتاب وجاني
 الذي على كتفه سيف وجاء في زيد عليه جبة وشيء أوفى الدار زيد وما
 في الدار عمرو وسأني (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لا مطلقا بل (باجتماعهما)
 أي بسبب اجتماع أنفسهما (واستجماع شرائطهما) التي سبب كرها لأن في تأثير
 كل علة شرطا سوى العلة (فيه) متعلق بقوله تؤثران أي في الاسم العرب (أثرا)
 هو منع الجري والتأثير عنده (سببي ذكره) أي ذكر الأمر وهو قوله وحكمه أن لا كسر
 ولا تنوين (من) بيان لقوله علة أن فتكون صفة أي علة أن كالتثنية من (علل)

(تسع) الشكبر ههنا في مقام العهد اذا تسع معهودة فيما بينهم لكنه اوردها به
للتفخيم (او) (علة) (واحدة) ككائنة (منها) (اي من تلك) (العلل) (التسع)
(تقوم) (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكالها لان الشئ اذا قوى وكل يلبق ان
يقوم مقام الشئ بل مقام الاشياء (مقامهما) منصوب على الظرفية (اي
في مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم
(تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدھا تأثيرهما) اي تأثير العلتين وفي
هذا الاشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر
فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر
ان يؤثر في الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بالضمماها
اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار
المصنف الى الاولين بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله ما فيه علة
واحدة منها تقوم مقامهما تأمل ونصف (وهي) مبتدأ (اي العلل التسع) فيه
اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع ما في هذين البيتين من الامور
التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لاكل واحدة
منها) لان كل واحدة منها علة لا علة (حتى يقال) فيه رد على الهندي حيث
قال وهي راجعة الى العلة لا الى العلة لان كل واحدة منها علة لا علة (لا يصح
الحكم) بقوله عدل ووصف الى آخره (على لعل التسع) اذا كانت هي راجعة
الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور) التسعة حاصلة هذا اي قوله وهي
عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فيجئ ان يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد
الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق وانواعه رفع ونصب وحر
ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكجيين خل وعسل وماء لا
من تقسيم الكل الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع)
(عدل) لقد بلغ بشكرا الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب عدل
ما لا كل عدل وهو العدل الذي لا يكون علة البناء اي يكون سببا لبناء المعلوم
وذلك السبب وصف ما وهب الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحينئذ
كان المناسب تكبيرهم ايضا لانه لم يساعده النظم فا احسن ما قاله بعض
الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (ووصف وتأنيث ومعرفة * ونجسة
ثم جمع ثم تركيب) (والعدول) الواو للاستئناف يعني هذا جواب لسؤال مقدر
تقديره لم اعرض الناظم عن الواو في عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف
بالواو كما في العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (في عطف
هاتين العلتين من الواو الى ثم) لبس الا (لمجرد المحافظة على الوزن الشعري)

يعني الواحى بالواو بدل ثم لكان المصراع الثاني انقص من المصراع الاول لان هذا
 البحر بسيط فالمصراع الاول مستقطن فاعلم مرتين فلا بد ان يكون الشئ كذلك
 فلم ان يحى ثم بدل الواو حتى لا يكون الثاني انقص من الاول (لاشئ آخر) فلفظ لا
 ههنا عاطفة وشئ آخر اما مرقوع معطوف على الحبر وهو قوله ليجرد لانه في محل
 الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله ليجرد
 لانه مجرور باللام تقديره لاشئ آخر وقال المحشى العصام كلمة ثم للتراخي في الزمان
 وقد تسعرا للتراخي في الرتبة وهما كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله
 وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وبما بعده فكلمة ثم
 في العتين لهذه الكنة الجليلة انتهى فتكون المسدح في الاولى من الادنى الى
 الاعلى وفي الثانية للتزل من الاعلى الى الادنى فيكون في العدول فالتدان الان
 الشارح لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن (والنون
 زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول قريب) (فقوله زائدة منصوب
 على انه حال) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة العلم على ما فصره
 الشارح ولكونها ذا حال اوردها باللام المقيمة للتعريف دون غيرها (اذ المعنى
 وتمنع النون) من الاسم العرب (الصرف) مفعول تمع اى يجعله غير منصرف
 (حال كونها زائدة وقوله الف) بارفع لانه (فاعل لعرف اعنى) بقوله (من)
 قبلها) لان الجار والمجرور طرف ايضا لاعتدائه على دى الحال وهو النون لانه
 حال بعد حال فتكون الجملة الطرفية حال (او) قوله الف (مبتدأ) لتخصصه
 بتقديم الخبر الطرف عليه مثل قولك في الدار رجل (خبره الف طرف المتقدم)
 عليه والجملة الاسمية حال من الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجي ان الجملة
 الاسمية انا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولا يخفى انه لا يفهم من
 هذا التوجيه) على الاول والثاني (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بزيادة
 (مع انها ايضا) اى كالنون (زائدة) لا يمكن معنى الكلام حيث شئت وتمنع النون
 من الاسم العرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت
 خير به لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل صكون الالف
 زائدة كالنون (يعبر) معنى للمفعول من التعير (عنهما) اى عن الالف والنون معا
 (بالالف والنون) متعلق بيعبر (الراثنين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا
 لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بازياة فان قلت
 فليكن هذا من باب التعليل كما يقال لاني التائيت في جراء وصحراء الف التائيت
 مع ان الالف التائيت الهرة المقلوقة عنها والالف الاولى زائدة وكأنهم ينسبون الشمس
 والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما قلت لوصفهم في جميع المواد

الالف والنون بهما يشعربان الالف ايضا زائدة ولولم تكن زائدة لكان الالف مادة
 الالف والنون الزائدة كما يقال الف التائيت بالافراد واذا لم يرد علم انها زائدة لا
 اصلية (ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذى الحال لما سيجي في انه
 يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب البصريين
 (والظرف) اعني من قبلها ظرفا لقوا (متعلقا) هذا من باب عطف شئين على
 معمول عامل واحد بعاطف واحد اى ولو جعل الظرف اللغو متعلقا بالزيادة
 (واريد بزيادة الالف قبل النون اشترا كهما في وصف الزيادة) لان جعل الالف
 فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون اذا اشترا كهما فيها لانها صارت صفة
 لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف)
 عطف على قوله اشترا كهما (عليها) متعلق بالتقدم اى على النون (في هذا
 الوصف) اى في وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير
 البارز الى النون اذ تقدم الالف عليها في وصف الزيادة (لفهم) جواب لومبني
 للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المجرور اى حال كونهما مجتمعين
 في الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصف لاحدهما وقامت بالآخر يعنى صارت
 وصفالهما معالا لاحدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت)
 خبره اى مثله لقولك او يشبهه قولك (جاءني زيدرا كما من قبله اخوه فانه) اى
 هذا القول (يدل) وصف (على اشترا كهما) اى اشتراك زيدواخيه (في وصف
 الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشترا كهما (في) وصف (هذا الوصف)
 اى في وصف الركوب كما قلنا آنفا (وقوله) اى قوله من نظم العلل التسع في هذين
 البيتين (وهذا القول تقرب يعنى ان ذكر العلل) التسع فيه اشارة الى ان القول
 يعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة
 ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر
 عن السباق والسباق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للعلل التسع (الى
 الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا
 المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او
 المذكور وهو انظر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اى الحكم لان القول اذا
 تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور
 التسعة) اى الحكم بكل واحد من العدة والوصف والتأيت الى آخرها (علة)
 لان يكون الاسم غير منصرف خبران في قوله قول بان (تقريب) خبر لقوله او القول
 اى حكم مجازى بعلاقة الجزئية (لاتحقيق) اى لاحكم حقيقي هذا المعنى على تقدير
 ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان

كل واحد (اذالة) للوجبة عدم الصرف (في الحقيقة) ونفس الامر (اشان
 منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى العلة الموجبة كون الاسم
 غير منصرف في الحقيقة اشان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها
 فضم اليها اخرى لمقتضان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية
 في منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم
 وبني الحكم على الاعم الاغلب وقال العلة في الحقيقة اشان (او القول) اى الحكم
 (بانها) اى العلة الموجبة لمع الصرف (تسع) خبران (تقريب) خبر البتة
 وهو القول (لها الى الصواب) اى جعلها قريبة الى ما هو الحق من المذاهب
 الثلاثة لان فيها ثلاثة مذاهب (لان في عددها خلافا) بين التمام (فقال
 بعضهم انها) اى الامور المقتضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم
 للمصنف عددها في البتين كذلك (وقال بعضهم انها اثنتان) غالباً لان العلة
 المنزومة (عدم الصرف غالباً اثنتان) (وقال بعضهم) وهو صاحب اللباب (انها
 احدى عشرة) من حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه الى التباين
 صكارطى علما ومراعاة الاصل في نحو اجر وعطشان اذا ذكر بعد العلمية فصارت
 احدى عشرة (لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من
 المذاهب الثلاثة) لان خير الامور اوساطها حيث لا افراط فيه ولا تفریط
 وما يكون كذلك يكون اقوى وبالقول اخرى واول (ثم) اى بعد تعريف
 غير المنصرف وتعداد علة واسبابه على القول المختار (انه) اى المصنف (ذكر
 امثلة العلة المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى استنباط
 كما هو دأبه (على ترتيب ذكرها في البتين) ليكون انشراح على ترتيب اللفظ
 وهذا اقوى في الضبط واسهل في اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون
 صالحاً لان يكون مثالا لعلة اخرى (فقال) (مثل عمرو) مبتدأ (مثال للفعل)
 خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون
 تكراراً وكذلك البواقي لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى
 مثل مساجد الله لا يصلح ان يصحكون مثالا لا للجمع فقط (و) مثل (اجر)
 (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبر ههنا لما قلنا (و) مثل
 (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظي (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة)
 وفيه اشارة الى التأنيث المعنوي (وفي ايراد) خبر مقدم والمصدر مضاف
 الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اى وفي ايراد المصنف (زينب
 مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعلل الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة
 بعد طلحة) اى بعد ايراده طلحة مثالا للتأنيث اللفظي (استارة) مبتدأ مؤخر

(الى قسمي التانيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية في قسمي التانيث (اللفظي)
 بدل من القسمين (و) التانيث (المعنوي) او خبر مبتدأ محذوف (و) مثل
 (ابراهيم) (مثال للجمعة) ودمثل (مساجد) (مثال للجمع) (و) مثل
 (معدى كرب) لمشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب) (و)
 مثل (عمران) (مثال للالف والنون) المزيدين في العلم وفي لصفة نحو
 سكران (و) مثل (احد) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير
 المنصرف وبيان اسبليه على وجه يتضمن ماهو الصواب فيها ووضحها بالامثلة
 شرع في بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهي التخفيف بحذف الجر
 والتثوين فقال (وحكمه) متبدأ (اي حكم غير المنصرف والاثر المرتب)
 اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة
 الترتيب لان هذا الحكم اعني ان لا كسر ولانثوين مرتب على وجود العلتين
 او الواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند
 والاسناد (عليه) اي على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين واحدة
 تقوم مقامهما) اي من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث
 وجود علة واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان لغير المنصرف
 احكاما آخر لكن لامن هذه الحيثية (ن) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير
 الشأن محذوف لزوما كما في قوله تعالى وآخر دعوايهم ان الحمد لله رب العالمين
 سيجي تفصيله (لا) لنفي الجنس (كسر) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان
 مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا فصل مبنى على ما ينصب به (فيه) اي في غير
 المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لالنفي الجنس يحذف كثيرا
 مثل لا اله الا الله والجملة خبر ان وهي مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقسم الكسر
 اشارة الى ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة
 لا بالتبع للتثوين ولم يقل ان لاجر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر
 من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذي في باحد عمل الجر لامحالة (ولانثوين)
 عطف على الكسر وفيه خمسة اوجه لان التبرئة اذا كررت بالعطف وولى
 كل واحد منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه
 والاصح المختار الفتح اي البناء فيهما على ما سيجي وذلك اي عدم الكسر
 فيه والتثوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهما او حكمه
 ان لا كسرفيه ولانثوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان كل علة)
 من العلل التسع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع في الاسم) المعرب (عتسان)
 منها (وعلة) واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اي في ذلك الاسم

(فرعيتان) حقيقة اذا كان فيه علتان منها اوحكما اذا كان فيه علتة واحدة
تقوم مقاميهما (فنبه) تلك الاسم (لفعل) اعلم ان مشابهة الاسم للفعل
ثلاثة انواع اقوالها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعنى
الاسم معنى الفعل كما في اسبلة الافعال فينبغي ان ينظر الى اصل الفعل الذي
هو البناء ويعطى عمله له لماله كان نفس للفعل فاخذ حكمه من حيث البناء
والعمل في مثلته وعمل كذلك واسطها ان يوافق الاسم الفعل في تركيب الحروف
الاصلية وبشابهة في شيء من المعنى كالمشتقات والمصدر فإخذ عمل الافعال
التي كان هو في معانيها ان كانت متعديّة فتعد وان كانت لازمة فلازم
ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقهر ان تؤثر في البناء
لضعفها فآثرت في العمل فقط وادناها ان لا يشبه الاسم الفعل لفظيا ولا ينضم
ايضا معناه فلا تكون المشابهة الامن وجه بعيد وهو كونه فرعاً لاصل بوجود
شيء فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا لعمل
لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن آثرت في منع بعض خواصه وهو
الجر والتنوين فقل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين (من حيث ان له)
اي للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اي بالقياس اليه بحيث يكون الاسم
اصلاً والفعل فرعاً له (احديهما) اي احدي الفرعيتين (افتقاره) اي احتياج
الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات
فأتمه بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل
(واخرهما) اي اخرى الفرعيتين (استنفاؤه من المصدر) لان المصدر لكونه
جنساً يتفرع منه غيره كالذهب فله جنس يتفرع منه اشياء ولله لا يبنى ولا يجمع
ولا يذكر ولا يثبت فينبغي ان يكون اصلاً والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة
وامثلة مفردة ايضاً حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وثنية
وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعاً والفرع لبدله من اصل قصار المصدر
اصلاً له لمساواة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم يشتمل على الفرعيتين
حقيقة او حكماً مشابهة للفعل (فقد مع منه) اي من الاسم المشابهة (له الاعراب
المختص) اظهر الفاسدة المشابهة (بالاسم وهو الجذر) لما مر لكونه اثر
حرف الجر لفظاً او تقديرًا كان مختصاً بالاسم فمع منه بسبب المشابهة لان ارفع
والنصب يوحدان في الفعل والاسم على السواء على ما سياتي واما الجر فمختص
بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتعادلا (و) منع مسد (التنوين
الذي هو علامة التمكن) اي علامة نالته على امكانية الاسم في الاسمية وتقرره
حيث لم يشبهه مبنى الاصل حتى يبنى وقبل المراد من قوله علامة التمكن اي علامة

اعراب غير المنصرف فتح منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان
المراد بالتمكين التنوين الذي حلى التفسير الاول (واتمادنا) في بيان علة قوله
وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (ان لكل علة) من العلل التسع سواء كانت
ناقصة لا تؤثر وحدها او اتمة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول
(فرع المعدول عند) لبقاء الاسم المعدول عند على حالته الاصلية (والوصف
فرع الموصوف) يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل
في العوارض ان يكون فروعا لمعرضاتها وهو ظاهر (والثانيث) لفظيا كان
او معنويا (فرع التذكير) في كونه مجردا عن زيادة التاء في الاعم الاغلب ولذا
علل اصابة المذكر وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) في المذكر (قائم) مجردا
عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة)
فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث
فرع المذكر في التخليق ايضا وهو ظاهر ايضا (والتعريف) بانواعه (فرع
التشكيك) لان الاسم وضع اولانكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او بالاضافة
او بغير ذلك واعرضه يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا
قال السارح (لانك تقول رجل) بالتشكيك لانه اصل اعدم احتياجه الى شئ
(ثم) زيد اللام عليه وتقول (الرجل) وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف
(والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذا الاصل في كل كلام) عربيا او عجميا
(ان لا يخالطه لسان آخر) اى ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخالطه
لسان عجمي وان كان عجميا ان لا يخالطه لسان عربي فتكون العربية اذا كان
في كلام العجم فرعاه (والجمع فرع الواحد) لانك تقول رجلا رجلا رجال
فيكون الجمع فرع الواحد بمرتين (والتركيب فرع الافراد) لانك تقول بعلى بك
ثم تركب احدهما بالآخر للحقة فتقول بعلىك (والالف والنون) سواء كانا
في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الائدتان) لانهما من حروف
الزوائد وحروفها اليوم تنسأ (فرع ما زيد) بالافراد لكونهما سببا واحدا
اى الف والنون وفي بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار
اللفظ وفي بعضها زيدا تلك الصيغة والثانيث باعتبار كونهما حرفين (عليه)
الضمير المجرور البارز راجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشئ الذي زيد
الف والنون على ذلك الشئ مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر
ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن
الاسم لان اصل كل نوع) من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع آخر) مثلا الاصل في نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم

والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع
 عاريا لا يكون وزنه (واذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعني فى نوع الاسم (هنا
 الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) الوزن الموجود فى نوع الاسم
 (فرع الوزن الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضا له ودخل على الاصل
 يكون فرعاه فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعاه
 والعكس كذلك (يجوز) (اى لا يمنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب
 والامتناع على ما يحى فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا جازا لم يجب
 ولم يمنع سلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب ههنا
 المراد للمعنى الاخير ولذا فصره الشارح بقوله اى لا يمنع لاسلب الوجوب لان
 الصرف قد يجب فى الصرورة كالنكار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا)
 مثل انكار الوزن عند علم الصرف (او غير ضرورى) كراية القافية بلا انكار
 الوزن عند عدمه ايضا (صرفه) اى جعله فى حكم المصروف بالداخل الكسر
 والتنوين (المتوعين من غير المصروف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على
 علتين او علة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المصروف متعلق بالداخل
 لاجله منصرا حقيقة) تميز (فان غير المصروف عند المصنف با) اى
 اسم معرب (فيه علتان) من علل تسع (او) علة (واحدة تقوم مقامهما
 ويادخل الكسر) متعلق بقوله لا يلزم (والتنوين عليه لا يلزم خلوا الاسم عنهما)
 لان لكسر والتنوين لا يزيلان شيئا مما دل عليه فكيف يزيلان العلتين او العلة
 الواحدة وانما قال عند المصنف غير المصروف كذا لان عند غيره غير المصروف
 ما لا يدخله الجر والتنوين فيدخلهما يكون منصرا علة تلك الغير لا تنفى
 شرطه دوقبل المراد بالصرف فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو
 للعلم لان الصرف فى اللغة المسع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى)
 وهو فى الاصطلاح ما دخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى
 حكمه) وحيث يكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المصروف
 بالداخل الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (الضرورة)
 (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عرض عن المصنف اليه لان
 الصرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم المعرب الصرف بعلم
 احتياجه الى قيد زائد وغير المصروف يحتاج الى العلتين اولى الواحدة قيل
 ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن
 الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث
 والتصغير (او رعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى لضرورة رعاية قافية

الشعر (قوله) أي الحال والشان (أنا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما)
 نصب حتى الترفيد ونظما ماضية له أي في كثير من الزمان متعلق بقوله
 (يتم من منع صرفه) أي من كونه غير منصرف (انكار) الشعر وهو نقصان
 حركة أو حرف في الجور (يخرجه) أي يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن)
 فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لحفظ وزن الشعر لأن رعايته ووزنه واجب
 ورعايته غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب أول (أي)
 يقع من منع صرفه (ازحاف) وهو تغيير اجزاء الجور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرج
 عنه ولكن يخرج عن السلامة فيستدحيز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسه
 كما في ثلث أصب (أما الأول) أي أما مثال غير المنصرف الذي يقع من منع صرفه
 انكار يخرج الشعر عن الوزن (فكقولها) أي قول فاطمة رضي الله عنها في ربة
 النبي عليه الصلاة والسلام حين قبره ركنه وقبضت قبضة من ترته عليه الصلاة
 والسلام فوضعتها على اتقبها فشممتها فكت وقالت رضي الله تعالى عنها
 ﴿مَاذَا عَلَى مَنْ شِمَ رَبَّةٌ أَحَدًا نَبِيٌّ إِنْ لَا يَشِمُ مَدَى الزَّمَانِ غَوَالِبًا﴾

مدى الزمان امتداده وغوالبا جمع غالبه كنواصر في ناصرة بالقارسية خوشبوى
 المعنى ما الذى أو اى شئ على من شِمَ ربة لحدان لا يشم امتداد الزمان أنواع
 الغالبية والاستغهام للانكار والمعنى لم يقع شئ عليه كذا في الحاشية (صبت) مبنى
 للمفعول بالذات (على) متعلق به (مصاب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع
 مصيبة وهى النازلة من المكروهات يقال صاب اذا نزل من باب قال وجعسه
 مصائب واجتمعت العرب على التهمة في الجمع واصلها الواو لانه يجمع ايضا على
 مصاوب وهو الاصل كذا في الصحاح اى زلت على نوازل (لوانها) اى لوان
 تلك النوازل (صبت) اى زلت (على الايام) الدورية بنور الشمس وضياؤها (صرن)
 ماض معلوم جمع المؤنث وفاضله راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام (للبالبا)
 والقه للاطلاقي بضم طة تلك المصائب امليتها على نور الشمس وكونها ما نفع
 انما تيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضسعة
 فصارت الايام قبل غروب الشمس لبالبا يعنى لولم يجعل مصائب في حكم المنصرف
 بالتحال التشويش بل لومنع تشد التشوين وجعل غير منصرف لكان المصراع
 الأول ناقضا عن المصراع الثانى بحرف لان التشوين يعد حرفا عند الشعراء
 لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستعمل فى ثلاث فقرات فلا بد
 ان يكون الأول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن (وأما الثانى) اى اما مثال غير
 المنصرف الذى وقع من منع صرفه ازحاف يخرج عن السلاسه بوزن الظرافة
 لشدنا ومعنى (فكقولها) اى كقول من مدح امامنا الاعظم (اعد) امر من اعاد

بعد من باب الافعال على وزن اكرم اصله اعوذة من عيبه وفي اعدى كرر
 (ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان عزم
 الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكتبته ابو حنيفة (لا) متعلق بقوله اعدى
 كرر ذكر نعمان لسا (ان) بكسر ان كانت الجملة استيفائية بمعنى جولا السؤال
 مقدر نشأ من الامر بالاعانة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف
 اللام لان حرف الجر يحذف من اذن كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد لله
 اى لان المساجد وقوله تعالى افسرب عكم المذكور صفحا ان كنتم قوما اى لان
 كنتم في قوم (ذكره) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الصمير للفصل على ما سيجي
 (المسك) اى كالمسك وبين الشاعر وجه الشيء بقوله (ما كررته بتضوع) اى
 تنشر رايحه يقال ضاع من باب قال لى تحرك وتنشرت رايحته وتضوع ايضا
 وتضبع مثله كذا في الصحاح لان المسك اذا حرك تنشر رايحته كذلك الامام
 الاعظم اذا كررت ماقية الجملة وخصاله الجملة ينشر منها المسائل التي هي
 اعز من المسك والتنشيط في الراححة والتلذذ لاقى العرة لكون الامام ومبائله اعز
 من المسك (قوله) اى الشان (لو) جعل نعمان عبدا منصرف وسع منه الجر
 والتنوين و(فتح نون نعمان) في موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن)
 ولا ينكسر لان بحره فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يقع فيه) اى في الوزن (زحاف)
 اى تغيير في الحركة (مخرجه) اى للوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج
 عن الوزن (سلامة الطبع) فانه لو كسروا نون يدعم التنوين في لام ثالثة لانه يلزم حينئذ
 اجتماع للتثنية والاول ساكن والثاني منحر لانه التنوين تون ساكنة فيزول
 النقل الذي حصل من اجتماع التثنية فتحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون
 وادغم حصلت السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول ومخالف للقياس
 ايضا اما لو فتح بلا تنوين فلا يدعم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون
 مقترحة بلا تنوين ومع هذا هما في كلمتين فلم يزل النقل ولم تحصل السلاسة لان
 حصواها مبنى على زوال النقل بالادغام (ان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس
 بضروري) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وبما لم يخل به لم يكن ضروريا (فكيف
 يشمله) اى الزحاف (قوله للصورة) حتى يدخل في عموم قوله للضرورة فيفسر
 (قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا ما كُنَّ الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض
 الاظهار ههنا في مقام الاضمار لانه في مقام ان يقال اذا لم يكن عبدا لايانم الانبياس
 في الصمير لانه لم يعلم ان الصمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض لانه
 على العكس واطهر احترازا عنه (ضروري عند الشعراء) فههنا يمكن الاحتراز
 عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه باخزال الكسر وتنوين

عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما في قوله) أي في قول من مدح النبي عليه السلام (سلام) مبتدأ لأنه متخصص
بالنسبة إلى المتكلم مثل سلام عليك أي سلامي أي سلام من قبلي أي التنزيه من كل
آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشبهة (على خير) أصله أخير لأنه اسم تفضيل
حذفت الهمزة للتخفيف بالإضافة إلى (الانام) وهو يفرد اللفظ بمجموع المعنى
(وسيد) عطف على خير عطف تفسير أصله سيود على وزن فاعيل فادغم أي
مقتداهم الجبر والمجرور خبر (خبيب) بدل من خير بدل الكل للندرج من الأدنى
إلى الأعلى فاعيل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل والاول اولى مضاف إلى (الهدا العالمين
محمد) عطف بيان له (بشير) فاعيل بمعنى فاعل للمبالغة أي مبشر للمؤمنين بالمعفرة
والرحمة في دار الجنان مبالغة في التبشير خبر مقسم (نذير) وهو أيضا فاعيل بمعنى
فاعل للمبالغة أي منذر للكافرين ونحوك أياهم بالخلود في النار والعاصين
بالعذاب والسيخط مبالغة فيه خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف
(هاشمي) أي منسوب إلى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفعيل
للتكثير والتكثير في الفعل مثل غلق زيد الأبواب والتكثير هنا في التعليق
لأنه مكرم عند الله وأهل سمواته وأهل أرضه بل عند كل الخلائق ويجوز
أن يكون التكثير في الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف إذا شفق
يعني شفق على أمته وبابه ضرب (رؤف) وهو أيضا فعول بمعنى فاعل
من رؤف بابه قطع أي ذوالعطف والرأفة يعني ذوالشفقة بمبالغة والمحبة لمن
أبعده كما قال جل ذكره في نظمته الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه كلها
أخبار متعددة بغير عطف (من) موصول من فروع محلا على أنه مبتدأ (يسمي)
فعل مضارع مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع إلى الموصول (باحمد)
مفعوله الثاني لأنه قد يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجارة وقد يحذف
أصاحا قال في التهذيب يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد (فانه) أي الحال
والشان (لوقال) الشاعر (باحمد) بفتح الدال في موضع الجر على أنه غير
المنصرف (لا يخل بالوزن) أي لا يكون في الوزن خلل يجعل أحده في هذا البيت
غير المنصرف لأن وزنه مستقيم لأنه فعولن مقاعيلن مرتين (ولكن يخل بالقافية
فإن شرف الروي) وهو بفتح الراء وكسر الواو في اللغة التمام وههنا المراد منه
الحرف الذي تكرر في آخر الأبيات ليكون ذلك البيت تاما به (في سائر الأبيات
الدال المكسورة) أي الدال المتحركة بالكسرة كما في البيت السابق ففي هذا
البيت لو لم يكسر لاختلفت القافية فجعل قبوله باحدا في حكم المنصرف
بإدخال الكسر عليه (أول التناسب) عطف على قوله للضرورة بإعادة الجار

واتم اعاده اشارة الى ان التناصب مستقل غير داخل في الضرورة ولبه اشار
 الناحج بقوله (اي يجوز صرف غير المتصرف) اي لا يمنع ولا يجب جعل
 غير المتصرف في حكم المتصرف بانخال الكسر والتثنية عليه والجواز ههنا
 سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المتصرف منصرا للتناصب لا يمنع
 ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناصب يسهل)
 اي بين غير المتصرف (وبين المتصرف لان رعاية التناصب بين الكلمات امر
 مهم) اسم فاعل من اهم اي لزم اذ يقال امر مهم اي لزم (عندهم) اي
 عند العرب سواء كان في التركيب قوله تعالى نه هو يدي وبعبء بضم الياء
 في الاول وقياس القبح لانه من بدأ مثل قرأ وفي الشعر كما في قوله
 (يا لوالا فترح شبت مجذالك طبعه) فترح طبعه جبة وقبصا (عنه)
 فاتي باطبعوا مكان خبطوا لماسبة طبعه ون اختلفا سما وفلا وفي الحاشية
 ولذا صار السجع من محسات الاعلام ومنزل هائي التي ومراي مع ان
 اللغة امر أي منه في تغزل الله يدي وبعبء للغة المشهورة يدي وروى
 ان بعض اللفهاء قال لكتابة اكتب يا حار فان ارك قد جاؤا فقال الكاتب
 يا يدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناصب لي هنا كلامه
 (وان لم يصل) اي ككون رعاية التناصب بين الكلمات امر اهمه لم يصل
 (لي حد للضرورة) ولم يثل مثالا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناصب
 لفته لان الكثير لكثرة لاحتياج الى التثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة لبيان
 وقبل لما كان امر التناصب ابعده انظر لان غير المتصرف اصلي كلي فالصرف قد
 يادني شي مما يستبعد ويقترب مثل له باو في كلام بقوله (مثل سلا سلا
 واغلا لا) (حيث صرف) فيه (سلا سلا) ودخل التثنية عليه (التناصب
 المتصرف الذي يليه) (عني) بالمتصرف (اغلا لا) فانه مصروف ذلبي فيه
 سبب من الاسباب السبعة المعبرة واما سلا سلا فمصرف غير متصرف للمجموعة فانه
 كساجد واساور (فقوله سلا سلا واغلا لا) مثل مجموع غير المتصرف الذي
 صرف) وهو سلا سلا (ولمتصرف) عطف على غير المتصرف (الذي صرف
 غير المتصرف لتناصبه) اي لتناصب غير المتصرف المتصرف والالكان الانب
 ان يقول المصنف سلا سلا فقط وفي الحاشية اراد بقوله وسلا لا الخ لان ذكر
 اغلا لا ليس براندلان المقصود تمثيل للمجموع وقال ايضا والاظهر ان التقدير
 كصرف سلا سلا في هذا التركيب اي في تركيب قوله سلا سلا واغلا لا ولما فرغ
 من بيان حكم غير المتصرف وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذي يقوم مقام
 السنين فقال (وما يقوم مقامهما) (اي العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان

لفظة ما موصولة فتكون اشارة الى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله
او واحدة لان الموصول في حكم لام التعريف (التي تقوم مقام علتين من العلل
السبع علتان مكررتان) حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف
او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولي ليكون اولا اجالا ثم تفضيلا
(قامت كل واحدة منهما) اي من تلك علتين لقوتها وكالهما حتى اثرت
بأثير علتين لما سبق ان الشيء اذ اقوى يقوم مقام الشبثين بل مقام الاشياء
(مقام علتين) ضعيفتين (انكرهما) اي لتكرر كل واحدة منهما (احديهما) اي
احدى علتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لامطلقا
بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسأني في تفسير صيغة منتهى الجموع
ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قياس الجمع الاقصى مقام سبين وقوته
لكونه لا نظير له في الآحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سبين
لكونه نهاية جمع انكسري اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع
ولهذا سمي بالاقصى كذا في الرضي والى الثاني اشار الشارح بقوله البالغ الى
صيغة منتهى الجموع (فانه) اي الشأن (قد تكرر فيه) اي في هذا الجمع
(الجمعية حقيقة) نصب على انه تمييز او على المصدرية اي تكرارا حقيقيا
(كاكالب) لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة
اخرى على اكالب فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو في اللغة الحرص يقال
فلان كلب اي حريص وسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا
طرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال
اساورة مع انشاء ايضا ومثل مثالين اجدهما من جنس الحيوانات والاخر من
الجمادات (واناعيم) وهي جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو
المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالب لان
النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لا توجد في غيرها حيث يؤكل لحمها وشرب
لبنها وبرك ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعض عظامها وهذا
المعنى لا يوجد في غيرها من الاموال (واراغيف) جمع ارغفة جمع رغيف ولم يثقل له
من التجدات لقلته او اكتفاء بما سبق (او حكما) عطف على حقيقة يعني
لا تكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة لانه لا وزن ما تكرر فيه الجمعية
اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اي
الجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة (في عدد الحروف والحركات والسكنات
كساجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصاييح) جمع مصباح
فانه اسم آلة فوزنه مفعول ومفعول كقراص ومقتاح ومخلب ومخترم وهو موازن
لاناعيم في الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التي تكرر فيها الجمعية

تحقيقا صار كنه تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) أي ثلثة العنتين
المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام عنتين لتكررها (الثانيث لكن
لا مطلقا) أي الاله لا يكون الثانيث قائما مقام السبين حال كونه مطلقا (بل)
لا تقوم الا (في بعض اقسامه) لان اقسام الثانيث اثنان باعتبار العلامة
واحدتهما التاء وهي الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وقائنة ومقدرة
مثل زينب وقدم وبار ونار وهي لا تقوم مقام السبين ولا تكون سببا واحدا
ايضا وان كانت اصلا لا بشرط العلية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت
هي عليه وثانيهما الالف وهي لا تقدر بل يجب ان تكون ملفوظة و (هو)
أي ذلك البعض (الفا الثانيث) اصله الفان سقط التون بالاضافة (المقصورة)
صفة الالف ولم يثن لكونهما سببا واحدا ولان الف الثانيث المقصورة واحدة
لا تميز (والمسدودة) عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان المدودة
لف الثانيث الهمة المقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث
لا تدخل لهما في الثانيث والالف المدودة ايضا واحدة لا حبر ولذا وصفهما
بصفة الافراد ولما توهم من عطف المدودة على المقصورة بالواو التي وضعت
لمطلق الجمع وان كانا متدين ان كلاهما علة لغير انصرف لا واحدة منهما فبهره
دفعنا لذلك التوهم بقوله (أي كل واحدة منهما) يعني ان المدودة تكون سببا
مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لان مجموعهما سبب واحد
كما توهم (كحلي) مثال للالف المقصورة (وحجرا) مثال للالف المدودة
(لانهما) أي لان التي الثانيث المدودة والمقصورة (لازمان) أي لزم كل
واحدة منهما (الكلمة) التي لحقت هي بها (وضعا) أي لزوما وضعا لا عرضيا
كما الثانيث لا تتعارفانها) أي لانك كل واحدة منهما بما دخلت عليه هذه
الفقرة تفسير لمعنى الزوم (اصلا) يعني ايدا مستترا فيكون منصوبا على
الظرفية (فلا يقال في حلي) أي فيما لحقت الف الثانيث المقصورة به (جبل)
بحدفها يعني لا يقال فيما مؤثته جبل في مذكرة جبل لا يلبس له مذكرة لانه وصف
لمن في بطنه جبل ظاهر (ولا) يقال ايضا فيما لحقت الف الثانيث المدودة به مثل
(حجرا) في مذكرة (حجر) محذف الف الثانيث لان مدكره اجر لاخر فعلم
انهما لازمان للكلمة بحيث لا تنفك كل واحدة منهما عنها في وقت (فجعل ازومها
للكلمة) أي زوم كل واحدة منهما للكلمة التي دخل عليها (بمثلة ثانيث آخر
فصار الثانيث فيهما مكررا) ذاتا ووصفا يعني صار ذاتهما ثانيثا ووصفهما
ثانيثا آخر وهذا معنى تكرر الثانيث والحاصل ان الف الثانيث لم تكن موضوعة
للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للثانيث فقط والفرق بينهما حاصل

بنفس الصيغة لأن صيغة المذكر احر وصيغة المؤنث حراء وهذا ايضا دليل
على لزومها للكلمة (بخلاف التاء) التي هي للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة)
التي دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت) للتأنيث
حال كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لأن نفس الصيغة لم تفرق بينهما لأن
صيغة قائم تشمل المذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان
المجرد المذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع
والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السبين ولم يؤثر وحده الا بشرط
العلمية فلو عرض الزوم لعارض له) بعد الحقوق (كالعلمية مثلا) يعنى مثل ان
يكون عينا (لم يقو قوة الزوم الوضعي) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث
الوضعي لكونه في الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السبين ولما فرغ من بيان
حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلة التي تقوم مقام السبين
اراد ان يفصل العلة المذكورة في البيتين اجالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو
دأبه مصدر بالفاء التفصيلية ومعرفا بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف
والشعر فقال (والعدل) قدمه في كلا الموضعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف
البواق وهو في اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفي الاصطلاح
ما عرّفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول)
كالخلق بمعنى الخلق والضرب بمعنى المضروب (اى يكون اسم معدولا)
(مخروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل
لانه لا يسمى عدلا ولان البحث في الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه
اشارة الى المصدر ايضا يعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم
لايمحى له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى
عن صورته التي يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوي (والقاعدة) اى الاصطلاح
والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على
ذلك الصورة وقال في الحاشية فسر الصيغة بالصورة لأن الصيغة قد تطلق
على الكلمة باعتبار ما عرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي انتهى
(ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر
موضوعه بآراء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر
مشتق منه والاصل في الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضافة
الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت
المشتقات كلها) عن حد العدل لأن المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان
المشتقات معدولة عن مصادرها والباء في قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت

المشتقات كلها عن تعريف المعدل بسبب إضافة الصيغة إلى ضمير يرجع إلى الاسم
 (ولا) يحنى أيضا (أن المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغته الأصلية أن تكون
 المادة) إلى الحروف الأصلية التي ركبت الصيغة المعدول عنها منها (باقية)
 في المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية في المعدول لم يعلم انه معدول عنها
 لان بقاء المادة تكون قرينة المعدول بل المتبادر انه غير معدول ولله اسم برأسه
 (والتغير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع في الصورة فقط) كرباع عدل
 عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون
 المادة باقية وح ان يكون التغير في الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق
 المعدل فوجب ان يقع التغير في الصورة (فلا يتحقق) حد المعدل (بما) أي بكلمة
 (حذف منه) أي من تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الألقاب)
 بالجر لانه مضاف إليه مثل قولك مررت بهذا الحصة الوحيدة وكذا محذوفة
 الأوائل مثل عدة ومفقه وكذا محذوفة الاواسط كقول ومبيع فانه لا يقال لكل
 واحد منها معدول عن أصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يدوم) فان
 أصلها يدى ودمو مثل رضى وعصو حذف اللام منها فبقى يدوم مثل رضى
 وعصا (فان المادة) أي الحروف الأصلية (لبست باقية فيهما) أي في يد ودم
 فلا يقال ان بنا وندا معدولان عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية
 غير موجودة فيهما (و) لا يحنى ايضا (ان خروجه) أي خروج الاسم (عن
 صيغته الأصلية يستلزم) أي يقتضي ذلك الخروج (دحواله) أي دخول الاسم
 المعدول (في صيغة أخرى) أي في صيغة غير الصيغة الأولى (أي معايرة للأولى)
 أي للصيغة الأولى التي هي الصيغة المعدول عنها في الوزن والهيئة كما مر من
 الأمثلة لانه اذا لم يكن معايرة لها تكون الثانية عين الأولى فلم يؤخذ الشرط
 وهو ان تكون المادة باقية والتغير يكون في الصورة فقط (ولا يعد ان تغير
 معايرتها لها) أي معايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (في كونها)
 أي كون الصيغة الثانية المعدولة للصيغة المعدول عنها (غير داخلية تحت أصل وقاعدة كما كانت
 الصيغة الأولى) وهي الصيغة المعدولة عنها (داخلية تحتها) أي تحت أصل
 وقاعدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه) أي عن حد المعدول (المعبران القياسية)
 أي الاسماء التي غيرت قياسا كما وآل ومقول وعدة والثنية والجمع والمصغر
 والنسب وغيرهما مما يكون تغييرها قياسا لانه داخلية تحت أصل وقاعدة (واما
 المعبران الشاذة) أي الاسماء التي تغيرت سببا اقل قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس
 وايب والمصغرات الشاذة ككريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع
 التاء والسوولت الشاذة مثل بصري بالكسرة في الاول لاني بصرة وبسوى

في بادية وثلاثي ورباعي (فلا نسلم انها) اي المغيرات الشاذة (مخرجة عن
 صفتها الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلية
 تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس
 (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (واييب) جمع ناب وهو السن (من المجموع
 الشاذة) يان لهما وصفة لهما لان من اليانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له
 مثل جاءني رجل من بني تميم (ليس مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبران وهي
 ايضا معهما خبران في قوله فان الظاهر (عما) اي عن الجمع الذي (هو القياس
 فيهما) لان القياس في الاجوف الثلاثي المجرد ان يجمع على افعال الخفة فيكون
 القياس فيهما ايضا ان يجمع على هذا الوزن (اعني اقواسا وايبا) لاعلى افعال
 الثقل الضمة على الواو والياء في البناء الممتد وان كان ما قبلها ساكنا (بل انما
 جمع القوس والناب ابتداء) يعني في اول الوهلة (على اقوس وايب) حال كون
 كل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق الى الضمة على الواو
 والياء تكون ثقيلة في الجمع مع انه ينفسه ثقيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع
 (ان يعتبر) مبني للمفعول (جمعهما) اي جمع القوس والناب (اولا) اي قبل
 ان يجمع على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ما هو القياس فيهما
 وهو (اقواس وايب واخراج) عطف على قوله جمعهما اي من غير ان يعتبر
 ايضا اخراج (اقوس وايب عنهما) اي عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك
 لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ما خالفهما يكون
 شاذا ولما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انها ليسا بمعدولين (وقال
 بعض الشارحين قد جوز بعضهم) اي بعض المصنفين والمعرفين (تعريف
 الشيء) اي شيء كان (عما) اي بتعريف (هو اعم منه) اي من المعرف بحيث
 يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اي من
 التعريف (تبيغيره) اي الشيء المعرف المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض
 ما عده) لاعن كله كما اذا قلت في تعريف الفعل مثلا اذا اردت تمييزه عن بعض
 ما عده الفعل ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء
 وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول
 الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا
 التعريف (ههنا) اي في هذا البحث (تميز العدل عن سائر العلل) التي شاركتها
 في العلوية (لا عن كل ما عده) سواء كان ما عده اياه او لا (فحيث حصل بتعريفه)
 اي بتعريف العدل (هذا التمييز) اي تميز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل
 (لا بأس بكونه) اي بان يكون تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيه ما لا يكون

علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذا خرجت بنم
المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه (فحينئذ) اى حين كونه المقصود
من هذا التعريف غير المعدل عن سائر العلل وحين كونه المقصود حاصل
ايضا من هذا التعريف (للاجابة في استخراج هذا التعريف) اى تعريف العلة
(الى ارتكاب تلك التكاليفات) الثلاثة تكلف تفار صيغة المصدر لصيغة
الاشتقاق وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتقدير انما يكون في الصورة فقط
وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها في صيغة اخرى مغايرة
للالاول اما في الوزن واما في الدخول تحت اصل وقاعدة فمدخول تلك
المحتزمات لا يضر لانها ليست من العلة السبع ولما فرغ من بيان فوائد القبول
اراد ان يبين سبب العمل في الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منبها (واعلم
اننا لم قطعنا) اى جرما علما قطعيا (انهم) اى النحاة (لما وجدوا ثلاث
وثلاث واجر وجع وعمر) وامثالها (غير منصرف) في كلام العرب واستعمالهم
(و) الخال انهم (لم يجدوا فيها) اى في هذه الامثلة او عطف على مدخول
لما اى ولما لم يجدوا فيها (سيأطعمها) يقتضى علم انصرفها من الاسباب
الثمة (غير الوصفية) في الاربعة الاول (او) غير (العلية) في الاخير والوصفية
او العلية وحدها لم تؤثر في منع الصرف لكون اجتماع السببين او تكرر واحد
منها شرطا وهما لبا كذلك و(احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر)
غير الوصفية او العلية من الاسباب الثمة لما سبق ان الاسم المنصرف لا يكون
غير منصرف الا ان يكون فيه ميان منها او تكرر واحد منها لكون الصرف
اصلا فيه (ولم يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على
الاول والثاني على الثاني بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على
معمول عامل واحد بحرف واحد فيكون من نواع لما اى ولم يصلح (للاعتبار)
اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب السبعة (الا العبدل) لانه ليس
فيها جمع مقدر ولا تأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا تركيا ولا نجمة ولا وزن الفعل
ولا الالف والتون ولم تختص العلية مع الوصف فاشتق اعتبار غير المعدل لان
انتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء للمقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر النحاة المعدل
في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للمعدل وسبب آخر (لا انهم) عطف
على قوله انهم اى لان النحاة (نبهوا) من التنبيه (للمدل فيما عدا عمر)
اى في مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل يعلم ان هذه الامثلة مشتركة في اعتبار
المعدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ما عدا عمر (غير
منصرف للمعدل وسبب آخر) وهو الوصفية ولما حال عمر فتكون حصة

(ولكن) استدراك من قوله اعتبروه اى اعتبروا العدل في هذه الامثلة الا انه
(لابد في اعتبار العدل) مطلقا سواء كان في هذه الامثلة اولا (من امرين)
يعنى في اعتبار العدل مطلقا بشرطان (احدهما) اى احدهما الامرين (وجود
الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار
العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه
(وثانيهما) اى ثاني الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن
ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للعدل
(اذ لا يتحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج)
لما سبق ان وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل مالم يعتبر الاخراج (ففي بعض
تلك الامثلة) اعنى ما عدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيبين
الشارح ذلك الدليل في عقب كل مثال يعنى يوجد في ذلك البعض دليل سوى
منع صرفه (يدل على وجود الاصل المعدول عنه) على ان الاصل المعدول
عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت (بلا شك)
ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا اى محققا ولهذا القسم يقال
العدل التحقيقي لتحقق اصله والعدل عنه ايضا (وفي بعضها) اى بعض
تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع
الصرف) والاسم لا يكون غير منصرف بعللة واحدة في كلامهم وذلك البعض
مثل عمر وزفر (يفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لتلك البعض
(اصل لتحقق العدل) اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض
(عن ذلك الاصل) اى عن الاصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج
عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعللة واحدة في كلامهم وذلك غير جائز
لان البعللة الواحدة لم تؤثر في منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدر
ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدر ولهذا قال الشارح (فانقسام
العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل (التقديرى) حتى صار العدل
قسمين (انما هو) اى ليس ذلك انقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا
او مقدر) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك
كان العدل محققا ايضا بلا شك واذا كان مقدر كان العدل مقدر لان الفرع
يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق
او المقدر نظرا الى الامر الثانى (لتحقق) يعنى يقع (العدل فلا دليل عليه
الامنع الصرف) لان الاصل في اعتبار العدل ليس الا وجود تلك الامثلة
غير منصرفه بعللة واحدة في كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى

التحقيق وتفسيرى باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المصنف (تحقيقاً)
 (معناه) اى معنى هذا القول لاعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصليه
 خروجا كائناً (عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف)
 وهذا بيان لحاصل المعنى والافاعرابه على الحلية من الصيغة اى حال كونها
 محققة وثابت المصدر الواقع حالاً من المؤنث لبس بلارم لعدم ضمير فيه كذا
 قيل او معنى محققاً صفة تخرج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من
 تفسير شارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققاً اذا كان الاصل محققاً (كثلاث)
 اى خروجاً كائناً كخروج او خروجاً مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدأ
 محذوف اى مثاله مثل ثلاث (ومثلث) وزيتهما فاعل ومفعول عدلاً عن ثلاثة
 ثلاثة مكرراً (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثلث
 (ان فى معانيهما) اى فى معنى كل واحد منهما (تكراراً دون لفظهما) اى ليس
 فى لفظ كل منهما تكراراً بل التكرار ليس الا فى معانيهما لانه اذا قبل جاتى القوم
 ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجاتين ثلاثة مرة
 وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخرى مرة اخرى الى ان ينتهى القوم فعم ان الجاتين
 هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (له) اى الشأن والحال (اذا كان
 المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضاً) اى كما ان المعنى (مكرراً) لان اللفظ يتبع المعنى
 لان مقصود المعانى والالفاظ قولاً لها ودلالة عليها فعد افراد المعنى يلزم
 افراد اللفظ وغند تكرره يلزم تكرره (كافى) قولك (جاى فى القوم ثلاثة ثلاثة)
 حال من القوم مؤل بلفظ واحد والمشتق ايضاً وان صح ان يقع ما دل على
 هيئة حال احد المصنف اى مفصلاً بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت
 العبارة عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد عليهما
 جعباً (فعل) من هذا التقرير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث
 ومثلث (لفظ مكرر وهو) قولك (ثلاثة ثلاثة) وقد عدك ثلاث ومثلث
 عن هذا الاصل تخفيفاً فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلاثة ثلاثة مع ان معانيهما
 واحد وفى الرضى ومثلث انا وحدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما
 تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقصود عليه فى غير لفظ
 العدد مكرراً على الاطراد فى كلام العرب فحقرأت جزأ جزأ وابصترت
 للعراق بلنا بلنا فكان القياس فى باب العدد ايضاً التكرير عملاً بالاستفراغ
 فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظاً حكم بان اصله لفظ مكرراً الى هنا كلامه (وكذا)
 اى كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (فى ايجاد وموحد)
 عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وشئاً وشئى) عن اثنين اثنين وثلاث

ومثلت منتهيا (الى رباع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانها قطعاً
ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا ويجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى *ولأنكوا
اموالهم الى اموالكم* اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد في ان هذه الامثلة
غير منصرفة لورود النص فيها صريحاً مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث
ورباع * واحد وموحد قياساً عليها لكونهما معدولين عن واحد واحد للذين
هما اصل في العدد (وفيما) اى في الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعده هذه
الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا (الى عشا ومعشر) المعدول كل
واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة في المغيا (خلاف) مبتدأ
مؤخر في انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة
لان السبب الذى يوجب فيهما دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيهما ولان
الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة
لكون الاصل في الاسم الصرف (والصواب) اى الحق من المذهبين (بجيثها)
اى تكون غير منصرفة لما قلنا (والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث) اى
السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتهما) اى اشباههما من السباق
والسياق يعنى من احاد الى معشر عند سبويه (العدل) الحقيقى (والوصف)
اللازمة (لان الوصفية العرضية التى كانت في ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى
حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد
من غير ملاحظة معنى الموصف فيه فلا وصف فيه في اصل الوضع ويدل عليه
اضافته الى المعدول نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت
بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض
فهو عارض (صارت) اى الوصفية (اصلبة في ثلاث ومثلث) لان
المعدول لم يوضع الا لوصف ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل
عليه قولك جاءني رجال ثلاث ولا يقال جاءني ثلاث رجال والحال ان وضع
المعدول غير وضع المعدول عند فتناير اوضاعه (لاعتبارها فيما وضعه) اى لكون
الوصفية معتبرة في المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلثه (واخر)
عطف على ثلاث او مثلث بضم الهمزة وفتح الحاء المعجمة (جمع اخرى) صفة
اخرى اخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤث) بالجر صفة لاخرى مضاف
الى (آخر) لذي هو مفرد مذكر على وزن احر قلبت الهمزة الفاء (واخر اسم
التفصيل) كافضل يشهادة التعريف حيث جرى له مفرد وثنية وجمع ومذكر
ومؤث كاسم التفضيل (لان معناه) اى معنى آخر (في الاصل) اى اصل الوضع
يعنى معناه اللغوي (اشد تأخراً) تمييز يعنى ان معنى قولك جاءني زيد ورجل آخر

اشياء أخر من زيد في معنى من المعاني (ثم نقل) من معناه اللغوي (ال معنى غير)
 يعني الى المعنى المجازي وهو الثاني بفرقة السؤال تحققة كما ان قيل لزيد في النار
 فيقال آخر اى ليس فيها وتقديرا لان في اسم التفضيل ايضا معنى النسبي لان
 الوصف الزائد في المفضل منى باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن
 كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المسألة نقل الى معنى غير فغنى قولك
 جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس
 المذكور فلا يقال جاءني رجل وجار آخر وامرأة أخرى كذا في الرضى (وقيل
 اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به
 اما (باللام) اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون
 اللام فيه للمعهد (او الاضافة) اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او كلفة
 من) يعني او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع
 المستعمل باحدهما اختيارا في اللفظ (وحيث لم يستعمل آخر واحد منها) اى من
 هذه الثلاثة (عامة معدول من احدها) اى من المستعمل لاحدها اختصارا في اللفظ
 (فقال بعضهم انه) اى آخر (معدول ع) اى عن الآخر الذي (فيه اللام اى عن
 الآخر) لتوافق المعدول والمعدول عنه في اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما في الهيئة
 موجود ههنا لان ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولا يلزم ان يكون المعدول
 معرفة كما في اسم لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرفة باللام يعني الاسم لكون
 معاه حيث بنى لتسميه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك
 لعدم بقاء معنى التفضيل فيما عرفت انه نقل الى معنى غير واصلوا احتمله (وقال
 بعضهم انه) اى آخر (معدول عما ذكر معه من) اى عن اسم التفضيل الذي هو
 اسم استعمل بمن التفضيلية (اى عن آخر من) لانه الاصل في الاستعمال لكون
 معنى التفضيل فيه اظهر وأوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مغربا
 وان كان الموصوف شي اوجعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الانعام يكون
 بمعنى الجماعة لكون كلا ما في الجمع لان اخرج فلا يعدل الا ان الجمع لا للفرد
 ولا للمثنى (واعلم ان يذهب احد) منى للفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور
 في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعني لم يذهب احد ان يكون آخر معدولا
 عما استعمل بالاضافة نحو آخر زيد وآخر الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول
 ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين والبناء والاضافة)
 بالتنوين (أخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها مسمى مثل الاضافة
 الاولى يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يخلو اما ان يوجب
 التنوين في المضاف لكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وما دام

(نحو حيثئذ) اصله حين اذا كان كذا فعذف كان كذا وعوض عنه تنوين
الذكر ونون وكتب متصلا بالحين فقل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء
المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف (وقبل) لان اصله
قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لماسيحي (و) اما ان يوجب
ان يلبد تركيب اضافي مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني
عين المضاف والمضاف اليه في الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف
في الاول نحو (ياتيم تيم عدي) فان اصله ياتيم عدي فلما حذف المضاف اليه
وجب ان يليه تركيب اضافي فقبل ياتيم تيم عدي لما ذكر وسيجيء ومثله يازيد
زيد اليملان (وليس في آخر المعدول شيء من ذلك) اي التنوين او البناء
او الاضافة الاخرى (فتعين ان يكون) يعني آخر (معدولا عن احد الامرين)
اما عطف اللام او عماذ كرمعه من التفضيلية على سبيل منع الخلو او الجمع (وجع)
على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لاصالته (جمع)
بالجر صفة له مضاف الى (جعاء) بالمد كجعاء (مؤث) بالجر صفة جعاء
مضاف الى (اجع) الذي هو مذكر افعال (وكذلك) اي مثل جمع في عدم
الانصراف خبر مقدم (كنع) مبتدأ مؤخر (وبتع وبضع وقياس فعلاء) الذي
مذكوره (افعل ان كانت) اي صيغة افعال (صفة ان تجمع) تلك الصفة (على
فعل) بضم الفاء وسكون العين لتمييز افعال الصفة عن افعال التفضيل لانه جمع
بالواو والنون بالمد كروبالالف والتاء في المؤث لشرفه لان هذا الجمع اشرف
الجمع ولو جمع افعال الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس
لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر
والمؤث في افعال الصفة واحدا اختصارا للقصور هذه الصيغة عن افعال
التفضيل (كجعاء على جروان كانت) ماي صيغة افعال (اسمان تجمع على
فعال) في التكثير بفتح اللام وكسرها مثل اجلد واصبع واحرص تجمع على
اجادل واصابع واحارص (او فعلا وان) بالالف والتاء في الصحيح لان الالف
التأنيث اذا وقعت في الاسم يجمع جمع الصحيح المؤث مثل جباريات في جباري
(كججعاء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤث افعال مثل عذراء
وجبراء وورقاء يجمع (على صحاري) والاصل فيه صحاري على وزن هياريع لان
ما قبل الف التكسير في الجمع الاقصى يكون مكسورا كاساور واناعيم فانقلب الالف
يا اسكونهسا وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا لان الهمزة اذا وقعت بعد
حرف المد قلب يمينه للمجانسة كقرورة وخطية واقبس فصار صحاري
بالشد زيد وهذا قليل الاستعمال لاستئصال الباء المشددة في آخر الجمع الاقصى

فمخفف بخفف الياء الاولى فصل صحرارى مثل اساور ثم ففتحت الراء وقلبت الياء الفا
 فحصر كها وانفتح ما قبلها لان ياء الحقة لان الفتحة والالف انفتح من الكسرة
 والياء فصار صحرارى مثل جدارى (او صحر اوات) كما ذكرنا (فاصلها) الى اصل
 جمع (الما جمع) كحمران كانت وصفا (او جاعى او جع اوات) ان كانت اسما
 فوجه المعدول عنه (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها) الى من هذه الاصول
 الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السبين) المقتضين منع صرف جمع (فيها)
 العدل التحققي لكون الاصل محققا (و) السبب (الآخر الصفة الاصلية وان
 صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعمالها (في باب التأكيد اسما) لان
 فعلا افضل لا يكون الاوصاف الاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة في منع
 الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم او غير زائلة
 بغلبة الاسمية مثل اجر واصغر (وفي اجمع واخواته) وهى اكثف وابتع وابتصع
 الظرف متعلق بما قبله تقديره (احد السبين) في اجمع واخواته (وزن الفعل و)
 السبب (الآخر الصفة الاصلية) واما في جمعها واخواته فلها الثابت القائلان
 مقام السبين واما اورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كافى في التمثيل
 كافي العمل التقديرى لانه لا يخلو اما ان يكون الوصف باقيا او الاول الاول
 والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا او لا وما يكون النقل فيه محققا فهو التالى والثانى
 اى ما يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دارين ان يكون باقيا على
 وصفيته او منتولا الى الاسمية كافي باب التأكيد (وعلى ما ذكرناه) متعلق بقوله
 لا يرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة
 او اشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلامهما على
 خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة
 وبعضها معدولة (لا يرد الجموع الشاذة) اى لا ينقض ما قلنا بهما (كاتب
 واقوس فانه لم يعبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وايب (عما) اى عن الجمع
 الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجوبا (كاياب واقواس) لان سبب
 الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس بوجود في الجموع الشاذة
 (كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما (لانه هو القياس فيهما) (و)
 الحال (انه لو اعتبر جمعها او اعلى ايب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ
 في هذه الجمعية) اى في ان يجمع ثاب على ايب واقوس على اقواس لكونه على
 ما هو القياس لما سبق (ولا قاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم
 المعدول قاعدة قياسية (لانه من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ما خالفها
 من الاسماء المعدولة شاذ فتكون الاسماء المعدولة على قيمتين شاذة وغير

شاذة ولاشي من الاسماء المعدولة شاذ (فن اين يحكم فيهما بالشذوذ) هذا
 جواب لوجوبه ان اي فن اي مكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس
 وائب شاذ اولما لم يعتبر اخرجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف
 حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اي من عدم اعتبار الاخبار عما هو
 القياس فيكون السبب الذي هو عدم الصرف غير موجود (بين) اي ظهر
 (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم الخارج
 عما هو الاصل فيه باعتبار الاخبار عنه لوجود سبب الاعتبار الذي هو عدم
 الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخرجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه
 بل كان اولاه على خلاف القياس (او تقديرا) عطف على تحقيقا (اي) العدل
 خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا كاشاعا عن اصل مقدر مفروض) فيه
 اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدروا الى انه بمعنى الغرض ولذا وصفه بقوله
 مفروض (يكون الداعي) والسبب (الى تقديره) اي تقدير الاصل (وفرضه)
 عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لا غير) لانها اني الجنس
 وغير مبني على الضم اشبهه بالقياسات على ما سيجي اي لا غير منع الصرف من
 دليل موجود فيه يعني ليس فيه دليل الامنع الصرف فقط (كغيره) وكذلك
 زفر فانهما اي عمرو زفر (لما وجد غير منصرفين) في استعمال العرب بالعادة
 الواحدة وهي العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود
 سببين فيه اوسبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اي في كل واحد
 من عمرو زفر (سبب ظاهر) من الاسباب السبعة (الا العلمية) وحدها وهي
 وحدها الامنع الصرف (اعتبر فيهما العدل) لوجود فيهما سببان العلمية
 والعدل ولا يكونا مخالفين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غير فيهما لانه ليس فيهما
 تأنيث ولا عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها فانحصر الاعتبار في العدل (ولما توقف
 اعتبار العدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن
 اعتباره فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اي لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر
 يدل (على وجوده) كما في الامثلة السابقة في العدل الحقيقي (غير منع الصرف)
 يرفع صفة دليل (قدرة) وفرض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعني
 كان الواضع قصد التسمية اولا بعامر وزافر لانهما لما كانا من الاجناس
 خاف اللبس (عدل عنهما الى عمرو زفر) لان عمرو موجود في الاجناس
 فمكانه سماء اولا بعامر ثم عدل عنه الى عمرو وسمياه به اختصارا في اللفظ وزفر
 وان وجد في الاجناس كما في قوله يا بني النذالة في النوافل ازفر الا انه لما كان
 نادرا جعل كائن لم يكن فيخيل كان عمر ادخل في الباب لانه لم يوجد في الاجناس

فقط (و) (مثل) (باب قطلم) عطف على عمر وقضلم اسم امرأة من العرب
 كحذام (للمدولة عن قاطمة) كان حذام معدولة عن حانصة (وراد)
 المصنف (بابها) أي بذكر الباب (كل ما) أي كل لفظ (هو) أي كان (على)
 وزن (فعال) والاقال وقطام بالجر حال كونه (علما للاعيان) أي علما
 موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملايسا (من غير نوات
 الراء) يعني لبس في آخره راء بحضار وطمار والكاشة (في) (لغة) (تخميم)
 (فانهم) أي بني تخميم ويجوز أن يرجع إلى النحاة أي ما ن النحاة (اعتبروا العدل)
 أي اخراج نحو قطلم عن قاطمة (في هذا الباب) أي باب قطلم يعني في فعال
 لئلي تكون على الاعيان المؤنثة (جلاله) مفعول له لقوله اعتبروا لئلي لكونهم
 حاملين هذا الباب (على) فعال التي كانت (ذوات الراء في الاعلام المؤنثة
 مثل حضار) في حواشي الهدي اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة
 والبصرة أو النجبان أو أخرج من الأبل (وطمار) بالفتح. ولكسر المكان المرتفع
 وفي بعض النسخ وبارقي القاموس ارض بين اليمن ودمان يدين وقيل طمار
 بالكسر والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع إليه الإنسان ثم يرى منه
 (فانهما) أي حضار وطمار (مبينان) على الكسر ولم يبنيا على السكون مع
 له الأصل في البناء ثلاثين اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو طمر
 ولا على الفتح مع له أخف وأيضاً خوا السكون لأنه جئذ يلزم اجتماع الفتحان
 وهو قيل أيضاً فبنيا على الكسر لأنه لبس فيه محذور (وليس فيهما) نفي
 يوجب البناء أو غيره (الاميان) من الأسباب السبعة المقضية مع الصرف
 (العلية) بدل من قوله سبان (والتأنيث) عطف على العلية (واليسان)
 لا يوجبان البناء أي لا يوجبان بناء ما وجد فيه أحدهما أو كلاهما لأنهما
 ليسا من الأسباب المقضية البناء فالمرجح البناء في هذا الباب المشابهة لفعل التي
 كان بمعنى الأمر نحو نزل وزك في العدل والوزن (فاعتبر فيهما العدل) ولم يكتف
 بالمشابهة في الوزن لئلا يرد مثل محاسب وحليم وكلام وسلام وغيرها ذنبا
 معربة لأن المشابهة في الوزن لأنهما أحدهما لم تؤثر في منع الأعراب الذي هو
 الأصل في الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما
 العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر العدل (فيما) أي في فعال الذي (عداهما)
 أي مثل حضار وطمار (ما) بيان لما في قوله فيما أي من باب فعال الذي (جعلوه)
 أي بنوا تخميم (مع راعين منصرف أيضاً) أي كما اعتبروا العدل في باب حضار
 (جلا) مفعول له لقوله اعتبر أي لكون محمولا (على نظائره) أي على أشباهه
 اللواتي هي ذوات الراء (مع عدم الاحتياج إليه) أي لاعتبار العدل فيه

(التحقق سبين) اى لوجود سبين من الاسباب الثلاثة (منع الصرف العلية
والثانيث) المعنوى مع وجود شرط تختم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة
وسيجئ (فاعتبار العدل فيه) اى فى باب قطام (انما هو) اى لبس الحمل
(على نظائره) اى على اشباهه (لا) اى لبس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب
منع الصرف) وهو العلية والثانيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل
سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله (ولهذا) اى ولاجل ان اعتبار
العدل فيه لبس الحمل على نظائره لا غير (يقال ذكر باب قطام) المصدر
مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب (ههنا) اى
فى بحث العدل التقديرى (لبس فى محله) لان محله سياتى فى باب اسماء الافعال
(لان الكلام) اى البحث (فيما) اى فى الاسم العرب الذى وجد غير منصرف
بالعية وحدها (قدر فيه) اى فى ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع
الصرف) وهو العدل لافيد قدر فيه العدل حلا على نظائره (وانما قال)
اى المصنف (فى بنى تميم) احتراز عن لغة الحجاز (لان الحجازيين يبنونه) اى
يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب
قطام مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا (بما نحن فيه) اى من البحث الذى كان
ذكر نافية وهو كون العدل تقديرى (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على
ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان
الاقلين منهم) اى من بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) يعنى
جعلوا باب قطام سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان
الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر
فى دواع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى (فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها)
اى فى ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء) لما عرفت ان سبب البناء العدل
والوزن (وحل) بالجر عطف على اعتبار العدل اى لا حاجة ايضا الى حل
(ما عداها عليها) اى حل فعال التى لم تكن من ذوات الراء على فعال التى
كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلاثة
اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى يعنى الفعل كترال عدلا ووزنا فلم يكن
بما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف العلية والثانيث المعنوى فلا حاجة فيه
الى اعدل وفى قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى لاسم وان لم يكن ذوات الراء
فهو معرب غير منصرف العلية والثانيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يتنج
اليه الحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف
(الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران

كالوحد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يفسوم بالوصف
 والصفة بالوصف وقال عصام الدين لم يعرف للمصنف في هذا الباب الا
 العدل لان غيره امام معروف في هذا الكتاب في محله واما مستثن عن البيان لشهرته
 فيسليين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف
 الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو يكون الاسم ذا اعلى ذات
 مبهمه مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب
 الوضع) وسواء بقيت على الوصفة (مثل اجر) او جعلت اسما برأسها من
 غير اعتبار الوصفة كاسود ورقم على ماسيا في (فاته) اى مثل اجر (موضوع
 الذات ما) وله نقطة ماصفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل بان
 مبهمه وصفة معينة (اخلت) مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك
 الذات (مع بعض صفاتها التي هي الجزئية) في اجر والموصول مع الصلة
 صفة للبعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض ايامه
 (و) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان
 الوضع لم يكن وضعه للوصفية بل اتعا وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية
 بالاستعمال (مثل اربع في) قولك (مررت بنسوة) بكسر النون وضمة
 والنساء والنسوة جمع امرأة لامن لفظها وتصغير نسوة نية (اربع) بالجر
 والتسوية (فاته) اى فان اربع (موضوع) اسما (لرنية معينة) هي ما بين
 اثلاثة والخمسة كأنة (من مراتب العدد) التي هي من واحد الى مائة ومنها
 الى ألف ومنها الى غير نهائية (فلا وصفية فيه) اى في اربع (بحسب
 الوضع) لانه اسم من الاسماء التي كانت في مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد
 وعمر (بل قد تعرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كما في المثال
 المذكور) الذي اوردته الشارح (فاته) اى اربع (لما جرى) مبنى للمفعول (فيه
 على النسوة) في قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفاتها وبين به ما هو
 المراد منها كما ان الصفة تبين ما هو المراد من الموصوف (التي هي من قبيل
 المعدودات) وصفه بها دفعا لتوهم النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم
 انها لم تعد لان العدد لا يكون معدودا (لا الأعداد) اى ليست تلك النسوة من
 قبيل الأعداد وهو ظاهر (ثم) جوابا (ان مضافا) اى معنى قوله مررت بنسوة
 اربع او معنى اجراء الأربع على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالأربعة) ليكون
 الأربع دالة على معنى في متبوعه وهو الأربعة (وهذا) اى معنى مررت بنسوة
 موصوفة بالأربعة (معنى وصفي عرضي) اى عرض (له) اى لا اربع بعد الوضع
 اسما (في الاستعمال) اى بسبب استعماله واجراءه على النسوة التي تكون معدودة

(لا) وصف (اصلي) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الاسماء
 فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسمان
 اصلي وعرضي احتيج الى ان ايهما معتبر في السببية لمنع الصرف فقال الشارح
 مينا (فالمعتبر في سببية منع الصرف) اي في ان يكون سببها (هو الوصف الاصلي)
 لا غير (لاصلاته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر في الاحكام والقواعد والامثلة
 والشواهد (لا) الوصف (العرضي) يعني لا يكون الوصف العارض سببا
 (لعرضته) اي لكونه عارضا والعارض في حكم العلم فلا يؤثر في القواعد
 والاحكام (فلذلك) اي لاجل ان الاعتبار في السببية الوصف الاصلي لاصلاته لا
 العرضي لعرضته (قال المصنف) اي بين ما هو الاعتبار في السببية فاللام في قوله
 فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (اي شرط الوصف) المعداد من اسباب
 منع الصرف (في سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف)
 اي كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اي الوصف (وصفا) (في الاصل)
 وبالجملة خبر مبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذي هو الوصف (الذي
 هو الوضع) الذي هو الوصف خبر لا وما وهما ولو حكما كثلث ومثلث او تفديرا
 كجمع (بان يكون وضعه على الوصفية) والباء متعلق بقوله الوضع (لان
 تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع في الاستعمال)
 لما عرفت ان الاعتبار في السببية هو الوصف الاصلي (سواء بقى) الوصف (على
 الوصفية الاصلية) ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل انجر (اوزالت) الوصفية
 الاصلية (عنه) بان نقل عنها الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا
 الاسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض
 الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) اي الوصف الاصلي
 وفسره المضرة بقوله (بان يخرج) اي يخرج الغلبة الوصف الاصلي (عن سببية
 منع الصرف) اي عن ان يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعل فلا تضره
 (اي غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المغير باللام مضاف الى الفاعل بناء على
 ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة)
 اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما في اصل الوضع
 ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال في احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح
 (اختصاصه ببعض افراد) الباء داخله على المقصور عليه يعني مكان اللفظ
 في الاصل عاما لانه يدل على ذات مبهمه ثم اشتهر استعماله في بعض الافراد
 الدالة هي عليه في الاصل وغلب فيه (بحسب الاحتياج) ذلك اللفظ (في الدلالة
 عليه) اي على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية او غيرها واما الدلالة على المعنى

الوصفي الذي كان قد وضع اللفظه عاما فيحتاج اليها كان عباس رضي الله
 تعالى عنه فله يقع على واحد من بني العباس ثم صار اشهر في ابنه عبد الله بحيث
 لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابناءه وكذا النجم والثريا وليث
 والكتاب على ما سأتى (كان اسود كان موضوعا) عاما (لكل ماله فيه سواد)
 اي كان قد وضع وصفا عاما لكل شيء انصف بوصف السواد من نبي روح
 او جلاله لا يقال شيء اسودا لتنصفه (ثم) بعد الوضع العام للتنصفه (كثر
 استعماله في الحية السوداء) وهي فرد من الافراد التي وضع اسود لها قال
 عليه السلام اقلوا الاسودين الحية والابتر (بحيث) متعلق بكثرة (لا يحتاج) اي
 الحية السوداء (في الفهم منه) اي انهماها من لفظ اسود اذا ذكر اولاً لا يحتاج
 انت في فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (اي قرينة) دالة على ان
 المراد منه الحية السوداء من موصوف او غيره اذ عنت به تلك الحية بخلاف
 سائر السواد فله لابد لكل منها انا قصد به من غير قرينة موصوف مثل لبل
 اسود او رجل اسود او من الرجال (فلذلك) (اي المذكور) اللام متعلق بـ (تفعلين
 اللذين هما صرف ولتضع وعلة لهما والشار اليه لما كان شيء فصره الشارح
 بقوله المذكور لتضع الاشارة بالمفرد دفعا لما ارد ان الاشارة لا تصح لكون المشار اليه
 متني واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط اصالة الوصفية)
 في كون الوصف سببا لمع الصرف (وعلم مصرعة العلية) اي غلبة الاسمية على
 الوصفية الاصلية يعني اذا كان الوصف اصلا لا يصوره زواله بالغلبة الاسمية
 حيث يكون غير مصرف بقيت وصفية او زالت (صرف) (لعدم اصالة
 الوصفية) نظرا الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للعبد (في) (قولهم)
 (مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سيدين الوصفية ووزن الفعل لعلم كون الوصفية
 فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل في الاسم
 (وامتنع) (من الصرف) يعني صار غير مصرف ككلماته غير مصرف قل
 التسمية (لعم مصرعة العلية) نظرا الى الامر الثاني (اسود) وهو في اصل الوضع
 وصف لكل شيء سوادا لم يعرف (وارقم) وهو في اصل الوضع وصف بمعنى
 ذي رقة ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حيث) اي لانها
 (صارا اسمين للحية الاول) بل من ضمير صار اربل البعض يعني صار الاول وهو
 اسود اسما (الحية السوداء) وهي الحية العنقبة السوداء بالعنقبة ما رسيه
 روك او ما رسيه تر (و) صار (الثاني) اسما (الحية التي فيها سواد وبياض) وهي
 الحية التي تكون سودا او يكون عليها غط بياض او يكون عليها غط سواد وبياض
 او تكون مختلطة بهما وجهها ارقم وعليه قوله وايك ايك والعجاء انها اسمها

من سموم الاراقم (وادهم) وهو في اصل وضعه بمعنى ذى الدهمة اى السواد
 (حيث صار اسما) (للقيد) (من الحديد لما فيه) اى في الحديد (من الدهمة)
 بيان لما (اعنى السواد) تفسير للدهمة وهى السواد يقال فرس ادهم وناقته دهما اى
 اسود وسوداء وفي قوله تعالى مدهامتان اى سوداوان والحديد الاسود (فان هذه
 الاسماء) اى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اى عن كونها وصفا
 بمعنى ذى سواد وذى رقم وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها
 اى الا ان هذه الاسماء) (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة
 (لم يهجر) مبنى المفعول (استعمالها) بارفع نائب الفاعل والجملة خبران
 في قوله فان قوله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حال
 كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعها لم يمنع
 استعمال كل واحد منها (في معانيها الاصلية ايضا) اى كالم يمنع استعمالها
 في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت في نوع من
 انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حيث
 سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حيث فيها اسود وبياض ومعنى ادهم قيد فيه
 دهمة اى سواد وانت خير ان في معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية
 (فالمانع من الصرف في هذه الاسماء) حين كونها مستعملة في معانيها الاسمية
 (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا معتبرا (ووزن الفعل واما هذه الاسماء
 عند استعمالها في معانيها الاصلية) يعنى عند كونها مستعملة في المعنى الوصفى
 لكل واحد منها (فلا اشكال في منع صرفها) لانها اذا كانت متمتعة من الصرف
 وجعلت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسما
 من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها متمتعة من الصرف عند كونها
 اوصافا ومستعملة في المعنى الوصفى يكون بالطريق الاول لان السبب اذا اثر
 عند زواله فعند وجوده يكون اشد تأثرا (لوزن الفعل والوصف في الاصل) الذى
 هو الوضع (والحال) الذى هو الاستعمال لانها حيث وصف اصلا واستعمالا
 (وضعف) عطف على صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف (منع
 افعى) من الصرف حيث صار (اسما) (للحبة) الخبيثة الشديدة السم بناء
 (على زعم) مثلث الفاء ساكن العين الظن ويستعمل في الباطن والمراد ههنا
 المعنى الاول (وصفية فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث) يعنى توهم
 انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة في الخبث يقال فعوة السم
 شدة فيكون افعى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فمع من الصرف لهذا
 على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع (و)

(كذلك) أي كما ضعف مع أفعى من الصرف حين كونه اسما ضعفا (منع)
 (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (للصقر) بناء (على زعم وصيغة) لتوهم
 اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعني توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة
 الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى نفي جدل قوي وخصوصة
 فمع من الصرف على الضعف واما صرفه فقصوى لانه لم يتحقق وصفه
 والصرف اصل في الاسم فالصرف (و) ضعف منع (اخيل) من الصرف
 حيث صار اسما (للطائر) (أي لطائر ذي خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو
 القطعة في الجسد كالعبدان جمع عود بناء (على زعم وصفه) لتوهم اشتقاقه
 من الخال) معنى اخيل ذي خال ثم جعل اسما لطائر ذي خيلان ولما كان فيه
 معنى الوصفة صعبة كان مع صرفه بعد الثقل ضعيفا ايضا لان الضعيف
 لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف في هذه
 الاسماء) بعد الثقل (عدم الجرم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق
 كل واحد منهما مما اشتق ثابت وهما وما ثبت بلوهم لا يعتبر فكاهما لم توضع
 في الاصل اوصافا منهما مما اشتق (فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية) وهي
 في أفعى نفي حث وفي اجدل ذو قوة وفي اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا
 في الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعني لم يقصد الاسماء المعاني
 الوصفية في اصل الوصف (ولا في الحال) ولم يقصد ايضا المعاني الوصفية
 في الاستعمال حيث استعملت اسما للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعاني
 الوصفية في اصل الوضع فضلها لانه لم يثبت واما الثاني وهو انه لم يقصد بها
 تلك المعاني في الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد
 اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعني معنى الخيل والقوة
 والحال وان كانت في نفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفا وضعفا
 واستعمالا فالصرف مطلقا وفي الرضى واما ان نقول صرفت هذه الكلمات
 وبحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافعى
 وان كانت في نفسها حيثه واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان لان
 اذا قلت مثلا لغيت اجدا لفصاء هذا المجلس من الطير من غير ان تقصد معنى
 القوة كما نقول رأيت عقبا من غير ان تقصد معنى الوصف وهو الشدة وان
 كان أقوى من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصل في الاسم) المغرب ولم يقصد
 لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق له لا يحتاج الى مزيد بخلاف غير
 المصرف فانه يحتاج الى سبين او سبب قائم مقامهما والمحتاج الى سبب يكون
 اصلا (النأيت) للمعذود من اسباب منع الصرف (اللفظي) قيدته لتقابل

المعنوي ولا تقابل بالتاء لكونها مشتركة فيهما (الحاصل) قيد به ايضا ليكون
 متعلقا به (بالتاء) (لابالالف) يعنى لا يكون التأنيث اللفظي حاصلا بالالف
 (قوله) اى فان التأنيث اللفظي الحاصل بالالف بمدودة او مقصورة (لا شرط له)
 في منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى
 الشرط لكونه تأنيثا وضعيا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ
 ثان (في سببية منع الصرف) اى في كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف
 (العلمية) اى ان يكون علما خبر المبتدأ الثاني والثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول
 (اى علمية الاسم المؤنث) سواء مذكرا حقيقيا كحكمة او مؤنثا حقيقيا كغرة
 اولا هذا ولذا كغرة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر بدونها (ايصير
 التأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء ما دام علما لزمه التاء (لان الاعلام
 محفوظة عن الصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها في الترخيم
 وفي ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جى بها
 للفرق بين المذكر والمؤنث فلم نلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها
 وضعت للتأنيث لا غير فلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة
 في آخر الاسم مقنونا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط
 مثل طلحة او جرة من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية) لها (وضع
 ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع
 اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعش فهو عائش وعائشة
 وهو في الجنس ايس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقط وضعته ثانيا معها
 وصارت التاء كلام الكلمة في هذا التوضع فلزمت الكلمة وضعا لكن وضعا
 ثانيا (و) (التأنيث) (المعنوي) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظي
 الا انه قدر الموصوف ههنا ابيان ماهو المراد وهو كونه معنويا والصفة هنالك
 كونها مفهومة من قوله من التاء والتأنيث المعنوي ما يكون التاء فيه مقدرا
 سواء كان حقيقيا كهند وزيب او غير حقيقي كلب ومصر (كذلك) (اى
 كالتأنيث اللفظي) الحاصل (بالتاء في اشتراط العلمية) اى في كون العلمية
 شرطا في سببية منع الصرف (فيه) اى في منع الصرف (الا ان بينهما) اى
 بين الشرطين (فرقا) يعنى يبين ان تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظي
 وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوي (فانها) اى العلمية (في التأنيث
 اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) يعنى ان هذا التأنيث اذا جعل علما
 يجب منع صرفه من غير احتياج الى شيء آخر (و) ان العلمية (في) التأنيث
 (المعنوي شرط لجوازه) يعنى ان التأنيث المعنوي اذا جعل علما لم يجب منع صرفه

بل يحتاج في وجوبه الى شيء آخر (ولابد في وجوبه) اى في وجوب منع صرفه
 (من شرط آخر) يعنى غير العلمية معها والفرق ان التآنيث اللفظي يثبت له
 علامة ظاهرة دالة على تحققه وهى التاء الملقوطة فيكون قوماً ما كتنى فيه
 بالعلمية وحدها واما المعنوى فللم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفاً لم تكف
 فيه العلمية فضم اليها شيء آخر ليتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شيء
 آخر يتقوى به والحاصل ان التآنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التآنيث
 اللفظي بالالف بضمها لكونه لازماً للكلمة لا يتفك عنها وهو في آن واحد
 يقوم مقام السبين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واسطه وهو اللفظي
 بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث يتفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا
 ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه ا كتنى بهما ولم يخرج الى غيرها وادنى وهو
 المعنوى لكونه امرامعنوياً ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه
 بل لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجية عنه احتاج في السببية الى شئين العلميتين
 واحداً الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع الصرف)
 تأمل ولا تأل جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اى الى الشرط (بقوله)
 (وشرط تحتم تأثيره) (اى شرط وجوب تأثير التآنيث للمعنوى في منع الصرف)
 متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعنى انصمام احدها الى العلمية لانها
 لا تؤثر وحدها بدون العلمية وفي قوله احد الامور اشارة الى ان اوهيها مانعة
 الجمع او الخلوعنى يقال لهما مفصلة حقيقة مثل قولك العدد اما زوج او فرد
 (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف او يدل من احد الامور يدل البعض من الكل
 (على الثلاثة) (اى زيادة حروف الكلمة) التى تكون غير منصرفة بالتآنيث
 المعنوى والعلمية والتثنية عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة احرف) متعلق
 بزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التى تكون رابعة (مبني زيب) (او)
 محرك) يعنى ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائداً على اثلاثة فشرط تحتم
 تأثيره تحريك (الحرف) (الاولى) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف
 ليكون موصوفاً للاوسط لانه صفة يقتضى موصوفاً فلا بد من تقديره (من)
 حروفها الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع اسامى مسدداً لتاء (مثل)
 سفر) (او الجمجمة) يعنى ان لم توجد الزيادة على ثلاثة او تحرك الاوسط فشرط
 تحتم تأثيره الجمجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدها مقام السكون
 بقى سببان ولكن يتعين ههنا ذلك الجمجمة لان المقام يقتضى هذا (مثل ما)
 وحوز واتما (اشترط) بعد شرط العلمية (في وجوب تأثير التآنيث المعنوى
 احد الامور الثلاثة) يعنى اشترط وجود احدها وجوباً بعد ان تكون العلمية

شرطاً ايضاً لان العلية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (لتخرج الكلمة) التي
 تكون غير منصرفة (بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة) متعلق بقوله لتخرج
 (التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السبين) اللذين يقتضيان بثقلهما
 ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثياً ساكن الاوسط
 لم يكن ثقبلاً باجتماع السبين فيه (فتراحم) الخفة (تأثيره) الذي هو ان
 لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه (وثقل الاولين) الزيادة على الثلاثة
 او تحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنياً على السهولة كان
 الاصل فيه ان يكون ثلاثياً ساكن الاوسط لانه لابد من حرف يتدأ به وحرف
 يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان
 متحرك الاوسط او رباعياً كان ثقبلاً واثقل لان ما خالف الاصل شانه كذلك
 (وكذا) اي كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل (الحجمة) ظاهراً (لان لسان العجم
 ثقل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه
 من غيرهم يكون ثقبلاً عليهم لاسيما لسان العجم (فهند يحوز صرفه) (نظراً
 الى انتفاء شرط تحتم تأثير التانيث المعنوي اعني احد امور الثلاثة) وان وجد
 فيه العلية والتانيث المعنوي (ويحوز علم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل
 في استواء الطرفين (نظراً الى) مجرد (وجود السبين فيه) وقد جمعتهما
 الشاعر في قوله * لم تتلفح بفضل ميرزا دعد * ولم تسق دعد في الغلب *
 لان الاول منصرف والثاني غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرة حقيقة
 او مؤنثة حقيقة اولاً هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرف سادسدها
 فهو كمنزلة يكون غير منصرف على كل حال (وسقر) سميت به مؤنثة حقيقة
 كقدم اسم امرأة او غير حقيق كسقر (علما) اي حال كونها علماً (لطيفة من
 طبقات النار) الطبقة والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مرتبها والسموات
 طبقات اي بعضها فوق بعض (وماه وجور) حال كونهما (علمين بلبلتين) اشار
 بذكر البلبلتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل
 البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع ومالم يسمع ثبني على
 شبهة المتكلم وههنا يجب ان يؤل بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث
 (بمتنع) قوله وزينب مبتدأ والباقي عطوف عليها ومتنع خبره وهذا الكلام
 دعد في المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمر وبكر قائم او من قبيل حذف
 الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره في المعطوف (صرفها) اي صرف كل
 واحد منها فيه اشارة الى ان استاد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلي

بعلاقة المعلية والتظاهر ان قوله صرفها مرفوع على انه فاعل لقوله يمنع
 (اما زنب) مبتدأ بعطف المضارع اي اما علم صرف ذنب (فالعلمية والتأنيث
 للمعنوي) يعني فلو جرد السبب الذي هو التأنيث المعنوي والشرط الجائر الذي
 هو كونه علما (مع شرط تختم تأثيره) يعني مع وجود الشرط الواجب (وهو
 الزيادة على الثلاثة) اي الزيادة على ثلاثة احرف (واما) علم صرف (صرف
 فالعلمية والتأنيث المعنوي) يعني فلو جرد السبب الذي هو التأنيث والشرط
 الجائر الذي هو كونه علما (مع شرط تختم تأثيره) اي مع وجود الشرط الواجب
 المقصي منع الصرف (وهو تحريك الحرف) (الاولى) (واما) علم صرف (ما
 وجود فالعلمية والتأنيث المعنوي) اي فلو جرد السبب الذي هو التأنيث المعنوي
 والشرط الجائر ايضا الذي هو كونه علما (مع شرط تختم تأثيره) اي مع وجود
 الشرط المؤثر (وهو الجملة) فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا او لا صرف
 لا غير كسوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فتلك الصرف لا غير لان
 الجملة وان لم تكن سيا في الثلاثي الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السبيبة
 لا يصر عن تقوية سبين آخرين حتى يصير الاسم بها منتهى المع (فان سمي به)
 (اي بالموث المعنوي) لان الموث اللفظي قد سبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل
 لقوله سمي (فشرطه) (في سبيبة منع الصرف) اي في كونه سيا منع الصرف
 (الزيادة على الثلاثة) اي على ثلاثة احرف فقط فلا يفيده تحريك الاوسط ولا
 الجملة لضعف امر التأنيث في الاصل لسبب تقدير علامته فيقول ذلك التأنيث
 بسبب كونه علما للمذكر لان الضعف يؤول باذن شيء فيكون الساكن الاوسط
 والتحرك الاوسط سواء لان الجمع على المذكر فلا تكون التاء مقيدة كنسوح ولوط
 الا اذا كان فيه حرف رابع فيحيث يكون غير مصرف (لان الحرف الرابع
 في حكم تاء التأنيث) لانها تكون دابة ايضا (فان مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر
 مثلها فتكون التاء مقيدة (فقدم) (وهو موث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي)
 وهو كونه آلة المشي يقال لها بالعارسية باي (اناسمي به) اي بقدم (رجل) بعلاقة
 الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشي تسمية باسم آله (منصرف) (لان التأنيث
 الاصل) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية) اي بكونه علما (للمذكر من غير
 ان يقوم شيء مقامه) لعدم الزيادة على الثلاثة فتدفع التأنيث لفظا ومعنى وحكما
 (والعلمية وحدها لاتعم) الاسم (من الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو)
 اي لفظ عقرب (موث معنوي) يعني ان التأنيث فيه وامثاله يكون في معناه لآتي
 لفظه (سماعي) يعني علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجنسي) وهو
 ان يكون اسم دابة ذى ذنب في رأسه سم بالعارسية كزدم و (اناسمي به رجل)

بعلاقة كونه موصوفاً بصفةها وهي الايذاء والايلام (ممتنع) صرفها لانه
 وان زال التأنيث المعنوي بعلمته (للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة
 بكونه علماً للمذكر (فالخرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤثراً حكماً لانه وان لم يكن فيه
 تأنيث لفظاً ولا معنى الا ان فيه تأنيثاً حكماً وهو الخرف الرابع القائم مقام التأنيث يعلم
 ذلك اي ان لا يكون حرف يقوم بمقام التأنيث في نحو عقرب (ولو كان فيه حرف قائم مقام
 (بديل ان) اذا صغر نحو قدم ظهرت التأنيث المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام
 تلك التأنيث لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع التأنيث والنون وذاغير جائز
 (كما يقتضيه قاعدة التصغير) وهو ان يضم اول الاسم الممكن ويفتح ثانياً ويزاد
 بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الاربعة ووزنه في الثلاثي فاعيل كقيلس
 في فاس وفي الرباعي فاعيل كذريهم في درهم وفي الزائد فاعيل كدينير في دينار
 (فيقال) (في تصغير قدم قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) في تصغيره
 (عقير) بكسر الراء لان ما بعدهاء التصغير لا يكون الامكسورا لانه لو فتح يلزم
 وقوع الياء بين المفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (من غير
 اظهار التأنيث المقدرة) لان الخرف الرابع قائم مقامه وفي المفصل وتاء التأنيث
 لا يخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابداً في التصغير والمقدرة
 تثبت في كل ثلاثي الا ما شذ من نحو عريس وعريب في عرس وعرب ولا تثبت
 في الرباعي الا ما شذ من نحو قديمة في قدام وورثة في وراء انتهى وانما قال
 الشارح في الموضوعين باعتبار معناه الجنسي احترازاً عن معناه العلمي لان باعتباره
 لا يكون علماً الاخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلاً يكون علماً لاشخاص
 شتى باعتبار معناه الجنسي لا العلمي (فيعرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه) يعني
 جعل غير منصرف (للعاية والتأنيث الحكمي) لما سبق (المعرفة) المعدودة
 من اسباب منع الصرف) اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف
 التعريف لا ذات المعرفة لان الذات من حيث انه ذات لا يكون سبباً والسبب
 لا يكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك وههنا
 كذلك لان التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل
 المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة
 ههنا لكون الشعر موافقاً للفظ وهي مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان (اي شرط
 تأثيرها في منع الصرف) (ان تكون) (المعرفة) (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثاني
 وهو مع خبره خبر للاول (اي ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب
 لانه خبر تكون وهو العلم يعني ان تكون علماً لا غير (من جنس التعريف) لان جنس
 التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون البناء) في قوله علمية

(مصدرية او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفة (حاصلة
 فى متخذه) اى فى متخذه العلم لان الجنس اما يوجد فى ضمن انواعه كالكلمة توجد
 فى انواعها وكالحبوان يوجد ايضا فى انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا
 كما قال اهل المعقول العلم اما يوجد فى ضمن الخاص والافراد بشه (على ان تكون
 اياها) فى قوله علمية (للنسة) كما نعى وقبى (واتما جعلت) المعرفة فى كونها
 سببا لمع الصرف (مشروطة بالعلمية) دون المعارف والحال ان المعرفة عند
 المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطلقة (وللبهجمات) يعنى واسماء
 الاشارة والموصولات (لا توجد الا فى ضمن المبيات) يعنى ان المضمرات واسماء
 الاشارات والموصولات من انواع المبيات (ومنع الصرف) والصرف (من
 احكام المعربات) فينبهنا منقاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطيا
 للمعرفة لان ما يكون خاصا لى نوع لا يكون شرطيا للسبب الذى وجد فى النوع
 الاخر فانقبا (والتعريف بلام او الاضافة) انا كانت معنوية (يجعل) كل
 واحد منهما (غير المصرف منصرا او فى حكم المصرف) يعنى ان اللام
 اذا دخل على غير المصرف يجعله مصرا لانه لما كان من خواص الاسم يزول
 بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير المصرف
 اذا اضيف يكون مصرا دون المضاف اليه يعنى ان غير المتصرف اذا صار
 مضافا اليه لا يصير مصرا بل يبقى على حاله كما اذا دخل حرف الجر لان الاضافة
 لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل فى المضاف دون المضاف اليه
 لانها لم تؤثر شيئا فيه كما فى المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما سيجي) تفصيله
 فى آخر البحث (فلا يتصور كونه) اى ان يكون تعريف بلام او بالاضافة
 (مينا لمع الصرف) لان ما يكون مينا لى زوال منع الصرف لا يكون مينا لوجوده
 وهو ظاهر والتعريف بقاء يجعله مينا (فم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون
 شرطيا (التعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كما فى اخوانه (واتما جعل)
 المصنف (المعرفة مينا) من اسباب مع الصرف او جعل (العلمية شرطيا) اى
 شرطيا لتأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية مينا) حتى لم يحتاج الى الشرط
 لان العلمية حينئذ تكون مينا وشرطا وحدها فيكون الكلام اخصر (كما جعل
 البعض) وهو جاز الله العلامة فاستثنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف لتكثير
 اظهر من فرعية العلمية له) اى لتكثير لان فرعية التعريف لتكثير بلا واسطة
 وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هى فرع لتكثير ولا يخفى
 ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة ويكون هذا الباب مثل سائر
 الاسباب فى كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة

فاسب التكرار ايضا في الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل
 ويكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يخص بالشرط (العجمية)
 المعدودة من اسباب منع الصرف (وهي كون اللفظ) مطلقا سواء كان غيره
 منصرف او منصرفا (بما وضعه غير العرب) لان العجم غير العرب فكذلك
 موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (وانما ثيرها)
 اي لتاثير العجمة وكونها سببا (في منع الصرف) اي لمنع (شرطان) لان
 العجمة لما كانت امر اخفا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له
 علامة ظاهرة كانه يث اللفظي او علامة مقدرة كانه يث المعنوي لم تؤثر
 في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية
 الا انها لما كانت اخفى من الا يث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل
 اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشتراط فيه احد الامور الثلاثة
 حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشتراط فيها احد الامرين غير العلمية
 (شرطها) (الاول) (ان تكون) اي العجمة (عامة) (اي) ان يكون
 اللفظي العجمي (منسوبة) اي نسوبا (الى العلم) ليتحقق عجميتها (في)
 (اللغة) (العجمية) قدر اللغة لان العجمة صفة والباء في (بان تكون)
 العجمة تتعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (في ضمن العلم) الذي
 (في العجم) لاني ضمن النكرة سواء كانت في العجم او في العرب (حقيقة) بان
 وضعه العجم اولا علما من غير ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع اولا علما
 وجعل علما لئلا يلحقه من غير ان يكون اسم جنس (او) ان تكون العجمة متحققة موجودة
 في ضمن العلم في العجم (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان يثقه) اي الاسم العجمي
 الذي هو تكرر في لعجم العرب من لغة العجم الى العلمية (من غير تصرف فيه قبل النقل
 اي يجعل ذلك الاسم العجم علما من غير تغييره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة
 وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل يثقه على امثله التي كان عليها في العجم
 ويجعله علما (كقولون فانه كان في العجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعني كان يطاق
 في العجم على كل ما كان جديدا (ثم سمي به احد رودة) جمع راوكتشاة جمع ناح
 (لقراء) يعني جمعا لقبلا قبل التصرف لروى نافع الذي هو مام لقراء واسمه
 عيسى (بلسودة قراءة) اي لكون قراءة تيك الروى جادة (قبل ان يتصرف
 فيه) العرب فكأنه كان لفظا قالون (عليها في العجم) لان عدم التصرف فيه
 دل على انه علم في العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفي الرضي
 وللان ان لا يستعمل في كلام العرب الا مع العامة سواء كان قبل استعماله فيه
 ايضا علما كابراهيم اولا كقولون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راوية عيسى

بلونة قرانه انتهى فعمل ان لشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف
 فيه (وانما جعلت) العلوية (شرطا) لتأثير الجملة حقيقة اوحكما (للا يتصرف
 فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم) اي في الفاظهم التي وضعوها من
 الامانة والخال اللام والشون والحنف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية
 فلا تعتبر فيه وان وجدت العلوية بعد ذلك (فتضعف فيه) اي في ذلك الاسم
 الاتجسي (الجملة فلا تصلح) تلك الجملة ان تكون (مبالمع الصرف) لانفساء
 الشرط وهو ان يكون علما في الهم حقيقة اوحكما وفي الرضى وبقى الاسم بعد
 ذلك قابلا لاسار تصرفاتهم في كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان
 الصاري يريل حكم المطرو عليه فيقول الاعراب وباء النسبة وباء التصغير
 ويخفف ما يستعمل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان
 وآذربيجلن في كركان وآذربايجان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعلى هذا) اي فعلى
 ان العلوية شرط في الجملة (لوسمى بمثل الجلم) رجل يعني لوجعل نحو لجلم
 علما لرجل (لا يتبع صرفه) يعني لا يكون غير مصرف (لعدم علمته في العجمة)
 يعني لعدم كونه علما في الهم حقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل
 النقل الى العلم حيث كان اصله في لغة الهم لكلام بالكاف الفارسية ثم قال
 العرب لجلم بتبديل الكاف بالجيم والمعنى على كلا اللسانين واحدا لانه اسم لما يلج
 في قم الفرس اي يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها الثاني احد الامرين)
 فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الاوسط) من حروفها
 الثلاثة (اوزيانية) اي ان تكون حروفها زائدة (على ثلاثة) (اي ثلاثة
 احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف لمراعاة كافي التانيث
 للمفروق واما عند سيويه واكثر المحققين فتحرك الاوسط لتأثيره في العجمة
 تلك منصرف عندهم لان الثلاثي خفيف ووضع كلام الهم على الطول فكان
 الثلاثي ليس منه واتما اشترط احد الامرين (للتعارض الخفة احد السيين)
 فتزاحم تأثيره فيكون منصرفا (فوح مصرف) (هذا) اي قوله نوح منصرف
 الى قوله ابراهيم منع اي مجموع هذا القول (تفريع بالنظر الى الشرط الثاني)
 اي بيان لقائده وهي انصراف نحو نوح (فانصراف) نحو (نوح اتباهو
 لانفساء الشرط الثاني) يتسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما في الهم
 موجود فيه لان نوحا علم في الهم (وهذا) اي انصراف نحو نوح نظر الى انفساء
 الشرط الثاني (اختيار المصنف) وكذا عند سيويه واما الزحشرى فقد
 جعل الاتجسي الثلاثي الساكن الاوسط جازا صرفه وتركه نظرا الى حسود
 المثلين مع ترجيح الصرف كافي التانيث المفروق (لان الجملة سبب ضعف

(لأنه) أي لأن العجمة فالتذكير باعتبار السبب (أمر معنوي) وهو كون الكلمة
لبست من أوضاع العرب وليس له علامة لغوية ولا مقدرة فكانت في غاية
الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الأوسط) فلم يصر فيها لما مر
أن الاسم إذا كان ثلاثياً ساكن الأوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو
الاضعف (وأما التأنيث المعنوي فإنه له علامة مقدرة) وهي التاء (تظهر في
بعض التصرفات) وهي التصغير وإرجاع الضمير وإسناد الفعل إليه والأخبار
عنه بالمشق وغير ذلك (فله) أي للتأنيث المعنوي (نوع قوة) يعني أن التأنيث
المعنوي أقوى من العجمة لما قلنا (لجواز أن يعتبر مع سكون) الحرف (الأوسط)
في الثلاثي (وإن لا يعتبر معه) ولذا قال المصنف فيما سبق فلهذا يجوز صرفه ولم يقل
فهذا منصرف وقال ههنا فتوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث
المعنوي والعجمة عنده (فإن قلت قد اعتبرت) مبنى للمفعول (العجمة) بارتفاع نائبه
(في ماء وجوز) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الأوسط فيما سبق)
أي في بيان شرط التأنيث المعنوي بقوله وشرط تحتم تأثيره أحد الأمور الثلاثة
إلى آخر ما فصل هنالك حيث جعل ماء وجوز اسمي بلدين غير منصرف وحكم به
حتى لو لم تكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت
العجمة معتبرة فيهما مع سكون الأوسط (فلم تعتبر) العجمة (ههنا) حتى يجعل
نحو نوح غير منصرف أي يجعل نحو هندا كما ذهب إليه العلامة الزمخشري
(ولنا) في جوابه (اعتبارها) أي العجمة (فيما سبق) أي في وجوب تأثير التأنيث
المعنوي (إنما هو لتقوية سببين آخرين) هما التأنيث المعنوي وشرطها العلمية
هذان من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر من باب حذف المضاف أي لتقوية
أحد سببين آخرين الذي هو التأنيث المعنوي لأن العلمية مستغنية عن التقوية
لأن تكون العجمة مستقلة فتؤثر مع سكون الأوسط (لئلا يقام سكون الأوسط
أحدهما) أي أحد السببين لأن الاسم إذا كان ثلاثياً يكون خفيفاً وإذا كان أوسطه
ساكناً يكون أخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه وإذا اعتبرت
العجمة فيه يكون أثقل فيقتضى التخفيف بإسقاط الجر والتنوين منه يجعله
غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التأنيث المعنوي
فيما سبق (اعتبار) بارتفاع فاعل ولا يلزم ومضاف إلى (سببها بالاستقلال)
ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشر) (وهو اسم حصن) كان (بديار بكر)
وفي الرضى ويجوز أن يقال إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبقعة والقلعة
لأن تقول أنه لا يستعمل إلا مذكراً فلا يرجع إليه الضمير المذكور لكن ذلك مما

لم يثبت فالتكليف هو ذلك لانه اسم ابي نوح عليه السلام انتهى فانوس
 وفي الحاشية قصة ايران بين برده وكنجه واما كان قابس اعتبار الجمعة فيه
 قطعا لا محتمل اعتبارا لما ثبت انتمى والمصنف لم يحكم بالجمعة - هـ - حصر
 اوله بنف تأييده بل منه وحمله مثلا بالجمعة فلا تنقش في المثال ولانه يصلح
 مثلا للمثال له وان كان ثابته فيه ايضا (وبراهيم) وكذا ابراهيم وبرايم
 (ممنوع) (مردمها) يعني ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط لثنى فيهما)
 مع وجود لب الذي هو الجمعة والشرط الاول الذي هو ان يكون الاسم
 علماني للجم حقيقة او حكما (ان في شتر تحرك) الحرف (الاول) وهو
 طاهر (وفي ابراهيم ازالة على اللام) فيبقى ان يكونا غير منصرفين لوجود
 السبب الذي هو الجمعة والشرطان اللذان هما العلوية في الجمع وتحرك
 الاوسط ازالة على ثلاثة احرف (ونما خص بالتعريف بالشرط الثاني) لى
 ونارين للصنف دائمة لشرط ثنائى ولم يبين دائمة لشرط الاول بان يقول
 فلجام مع صرف لانه ليس فيه علة في الجمع (ان غرضه) وقصوده ههنا
 (اتيه على ما هو الحق) ولصواب (عنده من انصراف) التلاقي الساكن
 لاوسه (نحو نوح) وعدم انصراف التلاقي المتحرك الاوسط نحو شتر (ولهذا)
 لى لكون غرضه التثنية على ما هو الصواب (قسم انصرفه) اى انصراف نحو
 نوح (مع انه) اى انصراف نحو نوح (متفرع على تنفاه لشرط الثاني والاول)
 للتثنية (تقديم ما هو متفرع على وجوده) على ما هو متفرع على عدمه بان يقول فشرط
 وبرايم ممنوع فزوج منصرف (كما ينبغي) وحجه وهو ان لوجود شرف من
 اعدم ولا شرف يقسم وكذلك ما تفرع على لوجود لذى هو شرف يكون مقبها
 وقيل صرح تفرع للشرط الثاني دون الاول لان فيه رد على الخلف وقدم فرع
 لانتفاء على فرع لوجود لتقسم لعدم على لوجود ولان فيه رد على الخلف كما
 قبل في شتر ايضا رد على الخلف بل على الخلف الاقوى وله وجه (وعلم ان
 هذه التثنية عليهم لصلاه والسلام كما هي ممتنعة من انصرف) هي كاية غير
 منصرفه للعلوية والجمعة (الاسنة) ايضا منصرفه (مجد وصاح وشعب
 وهو بل كونها) لى لكون هذه الاربعة (عريضة) ولم يكن فيها من الاسباب الاسباب
 واحد وهي ثنائية وهي وحدها لم تؤثر في مع الصرف فصرفت (فزوج ولو
 خفتيها) يعني وان وجد فيهما سببان للعلوية والجمعة الا انه لم يوجد فيهما
 لشرط الذي يجب تأثير الجمعة وهو تحريك الاوسط ازالة على الثلاثة صار
 منصرفين لان الاصل في اسم انصرف (وقيل ان هود كسوح) يعني انصرف

هود لثقلته لالكونه عربيا (لان سبويه قرنه معه) يعني ذكر هود اقربا مع نوح
 لان النبي يذكركم حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن
 هودا بنوح حيث ذكره بعده لاشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب
 (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تحت ما قيل فيكون من كلام الغائل وان يكون
 من كلام السارح اى يؤيد ما قيل (ما يقال من ان العرب) بيان ما يقال (من ولد
 اسمعيل) والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل
 الرحمن اللذين هما وضعالسان العرب فكان اسمعيل ابالعرب لانه الاصل في الوضع
 (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسمعيل اوقيل اولاده اى الانبياء الذين جاوا قبل
 اسمعيل اوقيل اولاده (فليس بعربي) اى ليس اعربا فكان ابراهيم واسمعيل
 وغيرهما عجميا (وهود قبل اسمعيل فيما ذكر) من التواريخ والقصص (فكان)
 هود (كنوح) فانصرف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة
 (الجمع) المعداد من اسباب منع الصرف (وهو سب) واحد (قائم مقام سبين)
 لما ذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سبين) بان
 يؤثر وحده تأثيرهما (صيغة) على وزن ديمد خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر
 المبتدأ الاول ومضاف الى (منتهى الجموع) التى هى جوع التكسير والمنتهى مصدر
 ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهى) اى الصيغة التى كانت نهاية الجموع
 المكسرة (الصيغة التى كان اولها) اى الحرف الاول والثاني منها (مفتوحا وثالثها)
 اى وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد
 الالف حرفان) اولهما مكسور اما ادغم اولهما فى الآخر مثل دواب وشواب
 واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعال (او) كان بعد الالف (ثلاثة
 احرف) اولها مكسور (واوسطها ساكن) كناعيم ومصايح على وزن فعاليل
 لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ما سبأ فى هذا بيان للصيغة
 واما قوله (وهى التى) بيان لانهما الجموع تكسيرا (لا تجمع) مبنى للمفعول نائبه
 ما استكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جوع
 تغير بناء واحد (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء ججع اول فانتهى
 تكسيرا كاساور واناعيم اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصايح (ولهذا)
 اى تكون هذه الصيغة صيغة لا يجمع ججع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى
 تكسيرا المعيرة للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة منتهى الجموع) قوله
 (لانها) اى لان هذه الصيغة تعادل لانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون
 غير المتكرر (جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب على التمييز كاساور
 واناعيم (فانتهى تكسيرا المعيرة للصيغة) بحيث لم يجمع ججع التكسير مرة اخرى

فقد تم الجمع واستقر واصلح لأن يكون سيا يقوم مقام سين لأن الجمع سين
 وقتئذ كانه سين آخر (ولما جمع السلامة) سواء كان جعاً مذكراً أو مؤنثاً اسم
 اوصفة وهو ما خلق آخر مفردة ولو نون أو ياء وتون أو القوتنا (فانه لا يغير الصيغة)
 أي صيغة مفردة كانه يلحق تلك الحروف آخر المفرد لا تصغير صيغة المفرد عن
 الهيئة التي كان المفرد عليها (فيحذف النون يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة)
 ولذا لم يكن شرطاً ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كما يجمع الممنوع جمع
 أين) جمع بين (على إيمانين) بلولوثون أو بلباء والون (وصواب جمع
 صاحبة على صوابات) وهذا الجمع لم يمنع أن يكون إيمان وصواب غير منصرف
 فانه إذا قيل إيمان وصواب يكون غير منصرف وإذا قيل إيمانون وصوابات
 يكون منصرف لوجود الشرط في الأول لا الثاني (ولما اشترطت) متى للمفعول
 أي صيغة منتهى الجموع في أن يكون الجمع سيا قائماً مقام السين (تكون صيغة
 مصونة) محفوظة (عن قبول التغير) لما عرفت أن جمع المكسر يغير السلامة
 (فتؤثر) فتصلح لأن تكون سيا يقوم مقام السين لأن الجمعية لما كانت عارضة
 والتكثير أيضاً يغير الصيغة لا تصلح أن تؤثر في مع انصرف فضلاً عن التقييم مقام
 السين ولما إذا انتهى التكثير للمغير فقدت الجمعية واستقرت صيغتها واصلحت
 للتقييم مقامهما (بغيرها) أي باللازمة والغير بمعنى التقى والمعنى بلا هاء بل لا بهاء
 كما في قولك كنت بغير مال أي بلا مال وهو خبر بعد خبر لقوله شرطه أي ملابس
 وكان اوصنة لقوله صيغته أي صيغة منتهى الجموع اللازمة بغيرها لوجه حال
 منها أي ملازمة بغيرها (منقلة) بالجر صفة هاء (عن تاء التانيث حالة الوقف)
 يقال لها الله المربوطة أو المدة إذا وقفت عليها تصير هاء وإذا لم تقف تكون
 تاء وتبقى على حالها (والراء عطف) على مقدرة تقديره المراد بهما أن تكون
 منقلة عن تاء التانيث حالة الوقف أو المدا والفرق بينهما أن إطلاق الهاء
 عليها في الأول على حقيقة باعتبار أنصافها يوصف الانقلاب وفي الثاني على
 مجازية باعتبار الأولية (بها) فيه لمطابقة تعرف بالتأنيث (تاء التانيث باعتبار
 ما يدل عليه حالة الوقف) إذا كان الأمر كذلك (فليرد) من ورد يرد وروا
 (نحو قوله جمع داره) لأن داره لصفة لا يجمع على قولها بل على وأعين
 بالسوا وتون أو بلباء والون ولقاره الحاذقة ويقال لبغل وأخمار داره
 بين الفروسة بالفارسية خوشرو وفي الصحاح القاره الحاذقة بللشي وقد قرء
 من باب حرف قال الزهري قوله تعني دارهين أي حانقين والقاره من قللس
 الملح الحسن ومن الدواب إني البروق الجوهري ويقال للبردون والبغل
 وأخمار داره بين الفروسة وجمعه فرته وقره مثل حبة ونخب ويزول انتهى

مختصرا (وانما اشترط كونها بغيرها لانها) اى لان الجمعية (لو كانت مع هاء
كانت على زنة المفردات) وفى الرضى انما شرط فى هذه الصيغة ان تكون بغيرها
اجتازا عن الملائكة لان النساء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية
وعلاية فتكسر من قوة جمعته فلا تقوى ان تقوم مقام سيدين الى هنا كلامه
(كفرانته) وصياقته فانها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة)
فيد نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بها لثلاثتهم الجمعية منهما (فيدخل
فى قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى
ان تقوم مقام السيدين على ما قلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما
لكونه لا نظيره فى الآحاد (ولاحاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على
المصنف ان يخرج نحو مدائني من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرانته
منه بقوله بغيرها فاجاب عنه بقوله ولا حاجة (الى اخراج نحو مدائني) منسوب
الى مدائن علم بلدة كما ان انصارى وفرائضى منسوب الى انصار وفرائضى الاول علم
للحكمانى المدنى والثانى علم العلم بين الميراث (فانه) اى مدائني اومدائن (مفرد محض)
لما قلنا ان الثانى علم بلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا لا) زائدة (فى الحال)
متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وياء النسبة لا تلحق الجمع وفى المفضل لان
الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا فى المال) لان المراد منه العلمية او النسبة لا الجمعية
(وانما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقامه وبابه دخل ومنه المدينة
وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام
مدنى والى مدائني كسرى مدائني كذا فى الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرانته
فانها جمع فرزني او فرزاني بكسر الهمزة) وهو العالم الذى هو ذو فزون من
العلم (فعلم مما سبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغيرها (ان صيغة منتهى
الجموع على قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما ما يكون بغيرها) اى الصيغة
التي لا تكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما ما يكون بهاء) اى الصيغة التي تكون
مع تاء التأنيث لان النني يستلزم الإيجاب الاول ما يستفاد من النني صريحا والثاني
ما يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النني يدل على وجود النني لانه لو لم يكن موجودا
لما نني (فاما ما) اى الجمع الذى (يكون بغيرها فممتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع
غير منصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية
وشرط تأثيرها الذى هو صيغة منتهى الجموع بغيرها فامتنع من الصرف
(كمساجد) اى مثاله مثل مساجد او كأن كمساجد او مبتدأ على ان يكون الكاف
بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فخير مبتدأ محذوف
اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذى وقع (بعد الفه حرفان) (ومضايح) (مثال لما)

اى للجمع الذى وقع (بعد الفة ثلاثة احرف اوسطها ساكن) (واما) ما يكون
 به المنصرف لعدم وجود شرطه الذى هو ان يكون بغيرها لان وجودها بسبب
 لانما يثربه بدون وجود الشرط مثل (فرازة) (وامثالها) جعله من باب حذف
 المبعوف مثل سرايل تقيم الحراى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على
 فرازة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (عما) اى من المجموع التى (هى على
 صفة منتهى المجموع) الا انها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطاً فى تأثيره
 (منصرف) (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى هو الجمعية لمسا
 قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كوبها) اى كون الجمعية
 (بلاها) (وحضاجر علما) وفى بعض النسخ قوله علما بارفع فحينئذ يكون اما صفة
 لحضاجر او حيز مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض (للضجيع)
 متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للضجيع غير منصرف الخ (جواب
 عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو
 للاسما فى (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للضجيع)
 لا علم شخص للضجيع (يطلق على الواحد) اصله وحقيقة (و) يطلق على
 (الكثير) لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده
 (فان اسامة علم جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية
 فيه) اى فى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى
 تكون سببا (و) الحال ان (صفة منتهى المجموع ليست من اسباب منع
 المنصرف) وانما السبب الجمعية وقد مات بسبب كونه علم جنس (بل هى)
 اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لا يؤثر اذ لم يوجد السبب
 (فينبغى ان يكون) حضاجر علما للضجيع (منصرفا) لعدم وجود السبب
 (لكنه) اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استعمارة (وتقدير الجواب ان
 حضاجر حال كونه علما للضجيع) قوله علما حال من المبتدأ صريح به ان مالك
 وأشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضجيع واما نصبه
 بتقدير اعنى فصيح جدا لان المقام لا يقتضى المدح او الذم او الترجيح حتى ينصب
 على المدح او الذم او الترجيح وفى نصه فى هذا المقام قيل وقال فلا تطول الكلام
 بذكر المقال (غير منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لا يكون
 غير منصرف (للجمعية الحالية) لانه ليس جمعا فى الحال لما عرفت انه علم جنس
 يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا توجد فيه الجمعية (بل) عنهم
 صرفة ليس الا (للجمعية الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا بتقدير ان كان
 زائدا مثل اسود اسمها للجمعية (لانه) اى لان حضاجر (مقبول عن الجمع)

فيكون علما منقولاً (فانه كان في الاصل) اى في اصل استعماله (جمع حصر)
على وزن مظهر مكسور الفاء ومفتوح ما بعده (يعنى عظيم البطن) انساناً
كان او غير يقال بالفارسية شكهم بزرگ فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن
(سمى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يبادر الى السذهب الا
الضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (في عظم) مصدر يوزن غيب (بطنها)
اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كان كل فرد منها) اى من جنس
الضبع (جاعة من هذا الجنس) يعنى سمي حضاجر واحداً من افراد الضبع
شارة الى ان واحداً منها قائم مقام الجماعة الذى كان بطن كل واحد منهم
عظيماً في العظم والاكل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر في منع الصرف) اى منع
صرف حضاجر حال كونه علماً لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية)
الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب
الذى هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة متبهي الجموع بغير هاء فعلى هذا
الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون في الحال كما جرد ومصابيح وان يكون
في الاصل لاني الحال كحضاجر علماً للضبع (فان قلت) هذا السؤال ناسأ
من التفرع المذكور بقوله فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى اذا كان
المعتبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية) يعنى يجوز ان يوجد فيه علمان اخريان من غير اعتبار ذلك
الجمعية فيمتنع من الصرف بسببها (فان فيه العلمية) لانه علم (ولأنه)
المعنوى مع تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هي اثنى الضبعان)
فيكون حينئذ علماً للمؤث المعنوى كزئب والضبعان بكسر الضاد على وزن
العلمان المذكور من جنس الضبع والجمع ضبا عين كسر جان وسرا حين فمثلة
منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه
تكلف (قلنا علميته) غير مؤثرة لانها علم جنس فالمعتبر في منع الصرف ما يكون
علم شخص (والا) اى لو كانت العلمية مؤثرة كاسماء الاعلام (لكان) حضاجر
(بعد النكير منصرفاً) كالاسماء التي فيها علمية مؤثرة لماسياً في ولبس كذلك
لانها تمتنع من الصرف علماً كانت ولا مع ان علميتها ليست علم شخص (ولأنه)
فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (علم جنس للضبع مذكراً كان او مؤنثاً)
كما ان اسما علم جنس للاسم مذكراً كان او مؤنثاً فتأنيثه محتمل فلا يجوز
ان يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير
منصرف في استعمالهم بلا علة فيه وكان من خصها بالاشي فهم من كلام
اهل اللغة حيث قالوا هي مؤنثة ومراهم انها مؤنثة سماعية (وانما اكتفى

المصنف (في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول) أي بقوله
 وحضاجر علما للضع غير منصرف لانه مقول عن الجمع فعمد ان الجمع للمقول
 يكون متبعا في منع الصرف ولا يصرفه النقل ~~كما~~ الصفة (ولم يقل) للمصنف
 (الجمع شرطه) صبغة منتهى الجوع بغيرها (ان يكون في الاصل) سواء
 بقي على جمعته ولم ينقل اولا (كما حال في الوصف) الوصف شرطه في مسيئته
 لمع الصرف ان يكون في الاصل فلا تضربه غلبة الاسمية (لئلا يتوهم ان الجمعية
 كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقين
 او نقلت (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا في حكم
 الاسم فلا يؤثر في شيء كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا
 فهو معتبر في علي وصفته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه
 عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فلا احتراز عنه قال شرطه ان
 تكون وصفا في الاصل (وليس الامر كذلك) يعني ولا عرض في الجمع مطلقا
 سواء كان سدا قائما مقام السدين اولا (اذ لا يتصور العروض في الجمعية) لان
 واضع الانقاط قد وضع الجمع جعلا والثنى مثنى والواحد واحد لانه وضع
 الجمع مفردا ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد
 الموضع واذنا قال شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون
 عارضة فلزم الاكتفاء في التنبيه على ان الجمعية الأصلية قد تكون معتبرة بهذا
 القول حيث لا يصرفها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم
 حيث صار اسمين للجهة على ما سبق وفي ارضي ان الجمع الاقصى اذا سمي به
 لا ينصرف عند المصنف لان الاعتبار فيه غنائه ان يكون في الاصل كافي للوصف
 فلا يصرفه زوال الجمعية بالعلمية امر وض الزوال الى هنا كلامه (وسراويل)
 على وزن اناصيم الالهلبس يجمع يقال له بالفارسية شلوار (جواب عن سؤال مقدس)
 نشأ من قوله وحضاجر علما للضع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعني
 من جعل الجمعية اسم لان تكون في الحال وفي الاصل (تقديره) أي تقدير السؤال
 (ان يقال قد تعصبت) بالخطاب من نفسي مثل ما تفعل أي تخلصت يقال تفصي
 عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل
 لان حضاجر علما كان منشا لورود السؤال بسراويل (عن الاشكال) بكسر
 الهمزة (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر)
 متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فيبقى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف
 (يجمع الجمع) الذي هو قائم مقام السدين الباء فيه متعلق بقوله تعصبت
 (اعلم من ان يكون في الحال او في الاصل) يعني تخلصت عن ذلك لسؤال

يجمعك الجمع بالياء على حاله حيث لم يندل الى شئ كاساور واناعيم او متقولاً الى الاسمية
اسارة الى ان لم يندل لا يضره (فما تقول في سراويل) يعني فاجوابك في سراويل
(فانه اسم جنس) كاسد ونمر حيث (يطلق على الواحد والكثير) (الحال
له (لا جمية فيه) لانه لو كان فيه الجمية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة
(في الحال) لانه ليس يجمع حالاً لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضاً
(في الاصل) لانه ليس يجمع في اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن
لا يجمع الصرف بدون الجمية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون
سراويل منصرفاً (ماجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف) مبني للمفعول
(في صرفه) نائبه (ومنه) بالجر عطف على صرفه (منه) اي من الصرف
يعني اختلف الثمجة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لماسياني
وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل في الاسم المعرب
(فهو) اي سراويل (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبني للمفعول اي
اذا فعل غير منصرف (وهو) اي عدم صرفه (الاكثر) اي اكثر من صرفه
والجمله اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (في موارد الاستعمال)
اي في المواضع التي استعمل سراويل فيها يعني ان استعمال سراويل غير
منصرف اكثر من استعماله منصرفاً واذا كان الامر كذلك (في رده الاشكال)
المدكور في سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها السائل
(فقد قبل) جواب لاداهي مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل
(في النفس) والتخلص (عنه) اي عن الاشكال الواردة على قاعدة الجمع
وهذا الجيب هو سيبويه ولذا قدمه وفي الرضى فعند سيبويه وتبعه ابو علي
على انه اسم اعجمي مفرد عرب ~~ك~~ كما عرب كما عرب الآخر لكنه اشبه من
كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو قناديل فعمل على ما شابهه فتح الصرف
ولم ينسج الآخر بخففة لان جميع ما وازنه ليس ممنوعاً من الصرف الا ترى الى
نحو اكلب وانجر انتهى (انه) (اسم) (اعجمي) يعني انه اسم قد وضعه العجم
وليس بعربي الا انه عرب بالياء واوا لانه كان في العجم سراويل وقد قرئ
به قوله تعالى سراويلهم من قطران (ليس يجمع لافي الحال) لانه يطلق على
الواحد (ولا في الاصل) لانه لم يكن في اصل وضعه جها ثم نقل عنه وجعل اسماً
كخضاجر ولانه اذا لم يكن عريساً فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمية لاحالا
ولا اصلاً (لكنه) اي الا انه (حز) مبني للمفعول عند سيبويه (في منع الصرف)
اي في كونه ممنوعاً من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اي على
ما يوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماده على

الموصول للتقدير أي على ما يوزنه سراويل ويشاركه في الوزن (من المجموع)
 بلان لما (لعمري كما عيم ومصاييح) وقنابل (فانه) أي سراويل (في حكمها)
 أي في حكم المجموع العربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطابق
 على الكبروان كان الاطلاق على سبيل البديل فكان في حكم ما يوزنه فكما أن
 حكم ما يوزنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان
 المشبه بالشيء يأخذ حكم ما شابهه (فهو) أي سراويل (وان لم يكن من قبيل
 الجمع) يعني وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) أي الا انه (من قبيله حكمه)
 يعني الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شبه الجمع الحقيقي في الوزن والمعنى على
 ما قلنا صار كما جمع لان المشبه بالشيء يكون في حكمه (والجمعية) التي قامت ففهم
 السبين (على هذا التقدير) أي على هذا الجواب (اعم من ان تكون حقيقة) كما لاور
 وانا عيم (او حكمية) كسراويل وقوله (فبناء هذا الجواب) دفع لما ورد في بعض
 الشروح من انه يريد اسباب منع الصرف على السعة ويكون منها الحمل على
 الموازن كما قال في الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون
 عشر شيئا على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التي هي السبب
 الواحد أي الحقيقي والحكمي كان الجواب محض جرمي على تعميمها الى الحال
 والاصل (لا على زيادة سبب آخر على الاسباب السعة) كما ظن (وهو) أي السبب
 الرائد عليها (الحمل على الموازن) حتى زاد الاسباب على السعة فتصير عشرة
 فيكون لتفصيل مخالف للاجمال لان الحمل على الموازن ليس مقدودا في اسباب
 منع الصرف عند احد حتى بعد سببها هنا ايضا (وقيل) فانه المبرد (هو اسم)
 (عربي) يعني انه مما وضعه العرب لان الحمى هو سرييل بالباء الموحدة كما في قوله
 تعالى سراويلهم قبلوا ويكون عربيا الا انه (ليس بجمع تحقيقا) نصب على التثنية
 او على المصدرية أي جمعا محققا (لانه اسم جنس) ككسر ونخل (ينطلق على
 الواحد والكثير) ولانه مفرد وضعا ولا يلبس فيه شيء من علامات الجمع صحيحا
 او كسرا بازاء او الفصان فكل مفردا محضا (لكنه) أي الا انه (جمع
 سرولة) أي قطعة خرقه (تقديرا) نصب على التثنية (وقرأ) عطف تفسيره
 (فانه لما وجد غير منصرف) في استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن
 قاعدة فهم) أي ومن قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التي هي السبب
 وهذا الوزن شرط في أثريها (لم يمنع) مبنى السفعول (الصرف) أي من الصرف
 فكانت لقاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبنى للمفعول من
 التقدير (حفظا) مفعول به (لهذه القاعدة) يعني لتكون القاعدة بصوت
 ومحافظة حيث لا تكون مخالفة لاستعمالهم (انه) أي سراويل (جمع سراويل)

وان مع اسمها وخبرها في محل ارفع على انه مفعول مالم بسم فاعله لقوله قدر
(فكله سمي كل قطعة من السراويل) الشتمل على القطع (سروالة ثم جعت
سروالة) بناء على اجتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروالة
بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع نقديا وفرضا لتحقيق الاطلاق
على الواحد لانه لو كان جمعا لتحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على
الشيء فكيف يطلق على الواحد (وانا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف
ومبنى للمفعول (اي سراويل) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في
موارد الاستعمال (لعدم تحقق) اي لعدم كون (جمينه) التي هي السبب في كون
مثل هذا الوزن غير منصرف تحققة في سراويل (تحقيقا) نصب على التمييز
(و) الحال ان (الاصل في الاسماء) العربية (الصرف) اي دخول الجر والتنوين
لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف
فانه محتاج الى سببين اوالى سبب قائم مقامهما ومالم يحتاج الى شيء يكون اصلا
فينبغي ان يكون الاصل في الاسم المعرب الصرف (فلا اشكال) لفظ لان في المجلس
والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالنقص به) اي بسراويل
(على قاعدة الجمع) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك
القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير متحقق
فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (ليحتاج) مبنى
للمفعول (الى النقص عنه) اي عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب
سبويه او المبرد وقال الخشبي العصام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركيبه
من قبيل قوله فاذا جائتهم الحسنة قالوا انسا هذه وان نصبهم واقعا على اعلى
درجات البلاغة لكنه راعى الخطاب الذي هو متعم النحو واقتصر على المعنى
(ونحو جوار) مبتدأ (اي كل جمع) يشير الى ان الحكم الاتي لبس مخصوصا بل
يعلم له ولثله (منقوص) جمع (على) وزن (فواعل) لانه لا يبي منه فعاليل (يايا كان)
ذلك الجمع المنقوص (او اويا كالجوارى والدواعى) فيه نشر على ترتيب اللف
لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل رام والجمع
المتكسر منه جازون كرامون والمكسر منه جوار كرام واذا عرفت باللام تعاد الياء
نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعائل غرادعوا مثل غروا
فهو دواع كرام وغاروا والجمع المتكسر منه دواعون تنازون والمكسر منه دواع كغوا
واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعوا ثم غلبت ياء تنظر فيها وانكسار ما قبلها
فيقال الدواعى فالاول ناقص يائي والثاني واوي (رفعا وجرا) (اي في حالتي الرفع
والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو يحذف المضاف (كقاص) خبر (اي)

حكمه) أي حكم مثل جواريايا كان أو ووايا (حكم قاض) أي حكم جمعه حكم
 مفسره (بحسب الصورة) واتوجه يعني الاعلال لأن الممراد بالصورة الاعلال
 ولذا فسر هبقوله (ق حذف الياءه) أي عن مثل جوار (واضال لتنوين عليه)
 هذا وجه التشبيه يعني كأن الياء تحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين وبمعوض
 للتنوين عنها كذلك الحال في مثل جوار لكن لا مطلقا بل في حالة الرفع والجر من
 غير فرق بينهما (نقول جاتني جوار) في حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار)
 في حالة الجر بالتنوين (كما نقول) في التشبيه (جاتني قاض) رفعا بالتنوين (ومررت
 بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار ووايا كان أو يايا (في حالة النصب) متعلق
 بقوله متحركة (أي ذالسا) فيه (متحركة) في حالة النصب (مفتوحة) خذ النصب
 على الياء لكونه جرعا لالف بلا تنوين واما في نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا
 لكن مع التنوين فيم توجد المشابهة في حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرأ
 احترازا عنه (نحو رأيت جواريا) بفتح الياء بلا تنوين كما نقول رأيت اساورا إذا كان
 الامر كذلك (فلا اشكال) لفظ لاهمها النفي الجنس واشكال اسمها مبنى على
 الفتح لما سألني وخبرها قوله (في حالة النصب) وقوله (لأن الاسم غير منصرف)
 متعلق بالجر لاجله أي اذا كانت الياء في جوار متحركة مفتوحة في حالة النصب
 بلا تنوين فلا اشكال واقع في حالة النصب لكون الاسم غير منصرف للجمعية
 التي هي سبب قائم مقام السببين ملابسا (مع صيغة منتهى الجموع) بغيرها يعني
 لوجود سبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تأنيده وهو صيغة
 منتهى الجموع بغيرها فيكون في حالة النصب غير منصرف بلا خلاف (بخلاف
 حالتي الرفع والجر لانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه أي وقع الاختلاف
 بين النحاة في انه في حالة الرفع والجر غير منصرف أو منصرف لفوات الشرط وبقاء
 الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) أي الزجاج ومن تابعه (أي أن الاسم)
 الذي على قواعد (منصرف) بعد الاعلال زوال شرط المستلزم منع صرفه
 بالاعلال لأن زوال الشرط يستلزم زوال للشروط فلا يؤثر السبب وحده
 بلا شرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لا المعوض (لأن الاعلال المتعلق
 بجوهر الكلمة) يعني أن الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فيا يتعلق
 بذاتها (مقدم على منع الصرف) لأن الاعلال سببه الموجه له قوى وهو
 الاستقلال الطاهر المحسوس (الذي هو من احوال الكلمة) ووصافها فيتعلق
 بها (بعدماتها) لأن سبب منع الصرف وهي المشابهة بالفعل ضعيف لأنها
 مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا أطلق بوصف
 الكلمة فابتلى بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما أن الذات مقدمة على الصفة

ألكو نها أصلا والوصف عارضا (فأصل جوار في قولك جاثني جوار جوارى
 بالضم) يعني بضم الياء (والتثوين بناء) نصب على أنه مفعول له أو مفعول
 مطلق أي بني بناء (على أن الأصل في الاسم) العرب مطلقا (الصرف)
 أي أن يكون منصرفا لعدم احتياجه إلى سبب وشرط (فبني) مبنى للمفعول
 (الاعلال) نائبه (على ما هو الأصل) أي على القاعدة المقررة في علم الصرف
 وهي أن الياء إذا انكسر ما قبلها وهي مضمومة منونة تشقل عليها الحركة
 والتثوين لاسيما في الجمع الممتد (ثم) أي بعد ما علمت أن أصل جوار في قولك
 جاثني جوار جوارى بالضم والتثوين (اسقطت) شروع في بيان بناء الاعلال
 وكيفيته مبنى للمفعول (الضمة) نائبه (لثقل) أي لما قلنا أن الضمة تشقل على
 الياء المكسورة ما قبلها فاجتمع ساكنان الياء والتثوين (و) اسقطت (الياء)
 أيضا (للدفع التقاء الساكنين فصار جوار) بعد الاعلام (على وزن سلام
 وكلام) فاشبه بالجمع المفرد لفظا فحصل في قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقو
 أن تقوم مقام السمين (فلم يبق) فخرج جوار بعد الاعلال (على صيغة منتهى
 الجموع) لسقوطه عن أوزان أقصى الجموع الذي هو الشرط والسبب وحده
 لا يؤثر وإن كان موجودا (فهو بعد الاعلال أيضا) أي كما كان قبل الاعلال
 منصرفا (منصرف والتثوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك)
 أي كما أن التثوين قبل الاعلال كان للصرف (ونذهب بعضهم) وهو سببوية
 والتحليل (إلى أنه) أي نحو جوار (بعد الاعلال غير المنصرف) كما كان قبل الاعلال
 غير منصرف ليكون السبب الذي هو الجمعية والشرط الذي هو صيغة منتهى
 الجموع بغيرها، موجودين فيه قبل الاعلال وإذا وجد السبب والشرط ينبغي
 أن يكون غير المنصرف لثلاثين أهدارهما وبعد الاعلال أيضا غير منصرف
 (لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع) يعني لوجود السبب الذي هو
 الجمعية والشرط أيضا فينبغي أن يكون غير منصرف أيضا (لأن المحذوف) الذي
 لم يكن نسبيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون (بمثلة المقدر)
 في ملاحظة العقل والأعراب (ولهذا) أي لأجل أن المحذوف ثابت تقدير الأعراب
 (لا يجرى) من جرى يجرى أي لا يتصور (الأعراب) ولا يقع ههنا (على الرأ) التي
 كانت آخر بعد الخلف بل لا يجرى الأعلى الياء المقدرة فيكون تقدير أولها لم يكن المحذوف
 بمثلة المقدر لما جرى الأعراب عليه ولو وقع على ما هو الآخر كيدوم (والتثوين فيه)
 أي في نحو جوار رفاعا جوارا (تثوين العوض) لا (الصرف) فإنه لما اسقطت التثوين (الصرف)
 لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التثوين) يعني
 الذي هو حاصل في اللفظ أما التعويض عن الياء فلتناسبة كون التثوين حرا أيضا

ولماسبة الثبوت مرة والحذف اخرى واما عن الحركة فمصلحة العروض يعنى
 كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر في الهمزة ففسر
 بعضهم قول سيبويه والحليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله
 جوارى بالتنوين ثم جوارى يحد فيها ثم جوارى يحذف الحركة للاستئصال
 ثم جوارى يحذف الياء لاستئصال الياء المكسورة ما قبلها في غير الصرف الثقل
 بسبب الفرعية وانما البديل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء
 الساقطة في الرجوع اذ ينزح اجتماع الساكنين لورجعت وفسر السراى وهو
 الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف
 لما ذكرنا تحذف الياء للساكنين ثم وحده الاعلال صبغة منتهى المجموع حاصلة
 تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا تحذف تنوين الصرف لعدم الصرف
 ثم خافوا رجوع الياء لزال الساكنين في غير المصرف المستقل لقطا لكونه
 مقوصا ومعنى بالفرعية فموضع التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا
 القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى في حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ
 (بلا تاوت) اى يلا فرق بين العلتين لاشتراكهما في علته وهى الاستئصال (و)
 وقع (في لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسائى وابوزيد وعيسى
 ابن عمرو (اثبات الياء) يرفع لانه ماعل فعل محذوف (في حالة الجر) بلا تنوين
 بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كما في حالة النصب)
 يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) في حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح
 الياء بلا تنوين (كما تقول) حالة النصب (رايت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين
 فيكون نحو جوارى في حالة الجر خبير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة)
 مستأ واورد (على تقديم مع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان منعقفا
 بجوهر الكلمة الا انه لو وقع ههنا في الآخر استوى مع الصرف في الوقوع
 في الآخر لان منع الصرف وهو علم الجز والتنوين انما يكون في الآخر فقدم
 مع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال ناف لها
 والمثبت لشرفه مقدم على الشائى (فانه حينئذ) اى حين تقديم مع الصرف على
 الاعلال (تكون الياء مفتوحة في حالة الجر) لاق جر غير منع الصرف انما يكون
 بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد
 ما يوجب الاعلال كما في حالة النصب (ما وقع فيه) اى لم يقع في مثل جوار
 في حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع في حالة النصب (واما)
 بناء هذه اللغة (في حالة الرفع فاصل جوارى) فيها (جوارى) مثل ضوارب
 (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم

الصرف (أخذت الضمة للنقل) لان الضم ثقيل على الباء لعدم الجنسية
 ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوض عنها)
 اى عن الضمة (التنوين) لما سبق فاجتمع ساكنان لياء والتنوين (فسقطت
 الباء لالتقاء الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر
 والتنوين اوتقول فسقطت الباء اكتفاء بالكسرة قبلها كما فى قوله تعالى يوم
 يدعوا الداع والكبير المتعالي ثم عوض عن الباء اوعن حركتها التنوين لان الباء
 اذا سقطت فى المفرد فسقطت فى الجمع الممتد اولى لان الجمع اثقل من المفرد
 (وعلى هذه اللغة) اى التى كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال
 (لا اعلال) فى مثل جوار (الافى حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت
 انه لا مقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة)
 وهى التى كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان الاعلال فى الحائنين)
 حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) المعلوم من اسباب
 منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيورة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة)
 بالنصب لانها خبر لقوله صيورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة
 للتأكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله
 صيورة اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط
 من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناءؤه لازما زم نفسه لان
 غير المنصرف لا يكون الا فى العربيات فلا يرد (نحو النجم وبصرى) حال
 كونهما (علمين) لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف
 فلم يوجد الشرط وهو عدم كونه احدهما حرفا (شرطه) اى شرط
 التركيب فى سببية منع الصرف (العلمية) اى يكون علما (لا من) التركيب
 لكونه عارضا يقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تداخلان فى موضع
 العلم فإما من من حذف احديهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها
 لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما مر ان العلمية وضع ثان والكلمة التى
 وضع عليها ينبغى ان تكون مصونة لا تقبل الزوال (فيحصل له) اى للتركيب
 حيث كان علما (قوة) لانه ما مؤن من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اى بتلك
 القوة (فى منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان لا يكون) التركيب
 (بالاضافة) اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة (لان الاضافة
 تخرج المضاف) الذى كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف اولى
 حكمه) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمر
 وعثمان يكون منصرا فافى حكمه على ما سيجي (فكيف تؤثر) الاضافة

(في المضاف اليه) اى في الاسم الذى اضيف الى المصرق (ما يضافه) اى
لبس لها ان يؤثر في الاسم المصرق اذا اضيف علم المصرق بمن ما يكون
سببا لزال شئ لا يكون سببا لحصوله (اعنى مع المصرق) تفسير لقوله ما في
ما يضافه (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة
(بأسناد) يعنى لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادى في الاصل اوفى الحال (لان الاعلام
المشتقة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعنى لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا
جفل علما يكون مبنيا حقيقيا بعد جاعة منهم المصنف ومبنا حكما بعد جاعة
فلا يكون مما نحن فيه لان المصرق ومنه لا يكون الا فى العرب وانما جى لان الجملة
لا توصف بالأعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية
تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذرجا تأبط
تفعل لقب ثابت بن جابر التهمى سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان
معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى ما يكون آلة وسببا للشرا فلا يراه
احد لان هذا من عانة من يريد شرا وخرج الشرا راده فقيل ان هو فقد اجيب
قد تأبط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اى صغيراتها وشاب
يشب اى ايض سميت به لانها كانت كذلك وذرجى ذرير مثل قرير
يذرو ذر الخ والحب فرق وياه رد وذرجا اسم رجل كان يذو الحب اى
ينشروه (فانها) اى الاعلام المذكورة (باقية في حال العلمية على ما) اى حال
(كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اى على الحال (قبل العلمية) من السبب
والرفع وغيرهما ولم تعبر عن الحال التى كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى
الامثال (وان التسمية بها) اى بالجملة المشتقة على الاسناد (انما هي) مبنية
(للدلائلها) خبر اى ليست التسمية بها الا لدلالة الجملة (على خصصة
غربية) كافى تأبط شرا وان التسمية به ليدل على القصة التى هي اخذ سيفه
وجعله تحت ابطه وخروجه لشراراده وكذا الحال في غيره (فلو نظرق) اى
عرض (اليها) اى الى تلك الجملة (التغير) فاعل تطرق يقال تطرق له اذا
صار طر يقاله يعنى اذا صار تغير بعض احوالها طر يقالها بان لم يكن حالها بص
التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان تفوت تلك الدلالة) اى الدلالة على
القصة الغربية فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكلما تها التى كانت
قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات بعد العلمية
فكيف يتصور فيها اى فلا يمكن ان يجرى في تلك الجملة منع المصرق الذى
هو من احكام المعربات) لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى في نوع آخر
ولا يؤثر كاللام في الاسم وقد في الفعل لان العرب نوع من الاسم والمبنى نوع

آخر منه ووصف اختص باحدهما لا يتعدى الى الآخر ولا يسرى اليه (فان قلت كان واجباً على المصنف) في بيان قيود التركيب ان لا يقتصر على ما ذكر منها بل يجب عليه (ان يقول وان لا يكون الجزؤ الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف) يعني ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا باسناد ولا صوتي ولا تعدادي حتى تكون القيود الخمسة اربعة منها تكون نفيًا وواحد إثباتًا فتكون جنسًا مذكورة بأسرها ولا بد منها (ليخرج) التركيب الذي الجزء الثاني منه صوتاً (مثل سبويه) شيئاً في تفصيل قول سبويه (ونقطويه) بكسر النون وقمتها وسكون الفاء وآخره تاء طاء مهملة وهو معروف ووجه صوت شيئاً في تفصيله في باب الاصوات ركب هذان الاسمان وجعلنا علماً للشخص (و) الجزء الثاني منه تضمن حرف العطف مثل (خسة عشر وستة عشر) وغيرهما من الاعداد التي تضمن منها الجزء الثاني حرف العطف وسياً في وجه تركيبها وتضمن الثاني حرف العطف في باب المركبات (علمين) حال اما من الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتهارهما علماً واما من المتأخرين باعتبار انهما قسمان (قلنا) في جوابه (كأنه) اي كان المصنف (اكتفى في ذلك) اي في عدم اخذ القيد من الاخيرين حيث لم يذكرهما (بما ذكره فيما بعد) اي بعد المعربات في بحث المبنيات (انهما) اي ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعني ان المصنف ذكر صريحاً في بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التي تضمن الجزء الثاني منها حرف العطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصاراً (واما الاعلام المستمرة على الاسناد فلم يذكر) المصنف (بناءها) اي حال كونها مبنية (اصلاً) اي قطعاً لاصريها ولا ضمناً ولا إشارة ولا دلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها ليعلم انها تكون مبنية (فلذلك) اي اعلم ذكر بناؤها اصلاً (احتاج) المصنف ههنا (الى اخرجتها) فاخرجها بقوله وان لا يكون التركيب باسناد (مثل بعلبك) (فانه علم بلدة) بالشام (مركب) ركباً امراً جيا بس بينهما اضافة ولا اسناد (من بعل وهو اسم صنم) كان يقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى * اتدعون بعلاً وتذرون احسن الخالقين * ويقال للزوج بعل ايضاً لكون المرأة تابعة لامره يدل عليه قوله تعالى * هذا بعل شيخة * اي زوجي (وبك) بفتح الباء وتسد يد المكاف من بك بك اي ازدحم وبابه ردوك عنقه اي دفعه سمي مكة شرفها الله بكثرة لادقها اعتناق الجبارة حيث لم يقدروا على التسلط عليها كاصحاب القيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التي جعل بعلبك علماً لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك (وجعلنا) اي البعل واليك (اسماً)

واحد) البلدة التي كانا فيها (من غير ان يصدق) مبنى المفعول (بشيء ما نسبة
 اضافية) لان الاول فيه ليس يضاف الى الثاني (اولانية) لانهما
 يتبدأ والآخر خبرا (اوتيهما) من الاسباب المانعة لمع الصرف لانهما الثاني
 منه صوابا ولا تنضم الى حرف العطف فليس فيه التركيب المتراخي وهو ليس
 بمائع لمع الصرف (الالف والسون) (المعدودان من اسباب منع الصرف)
 وفي الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والون وسائر الاسباب
 فلما اخصه بالوصف بها قلت للشرط للالف والون اختصاص لا لفظ لهما
 بخلاف بظايرهما فاحتاج هنا الى التنبه على الخصوص المستفاد من لام الفيد
 بون سائر الموضوع او لما كان لذكر ههنا محالنا لما ذكره في مقام عدل الاسباب
 لصروته لتعتراني بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا لهذا وبخلافه صورة
 البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام الى هذا كلامه وليفقد
 ان الفيد ههنا معبر في سائر الاسباب السابقة واللاحقة كما قيدنا في كل سبب من
 الاسباب السابقة (تسميان) اي الالف والون عدل الكوفيين (من يبتين لانهما
 من الحروف الزوائد) وهي الحروف التي يجمعها قوله هويت السمان في قول
 الشاعر هويت السمان قشيتي * وقد كنت قلما هويت لسمان * اولانهما
 من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا تكونان اصليتين فيها وثلاثي ارجح وانسب
 بالمقلم (وتسميان مضارعين) عدل البصريين (ايضا) اي كما تسميان من يبتين
 عدل الكوفيين (لمضارعتهما) اي لمشابهة الالف والون (لاني التائيث) لمعدونة
 والمقصورة (في منع دخول تاء التائيث عليهما) يعني كما ان تاء التائيث تتحرك
 لا تدخل على الاسم الذي فيه الف التائيث لامتناع لتي التائيث كذلك
 لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والون لامتناع لتي ياديتي في آخر
 الكلمة فتعقد المشابهة حتى لو دخلت تاء عليهما امتنع المشابهة فيصرف
 ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (وللحاجه خلاف في ان يمينتهما لمع الصرف)
 اي كون الالف والون سيبا لمع لصراف (اما كونهما من يبتين وفرعيتهما
 للمزيد عليهما) يعني ان سيبتهما كونهما متصفين بصفة الزيادة وكونهما
 ايضا فرعيتين على ما زيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما سيبتهما
 لاني التائيث) وفرعيتهما لما شابهاه وهذا هو مذهب البصريين (وارايجح)
 من القولين هو القول الثاني) الذي هو مذهب البصريين قيل لا يملوكان كونهما
 من يبتين وفرعيتين على ما زيدتا عليهما واحدا لكان هاشمي وبصري عمدا
 وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل
 ضاربان في حالة ارفع غير منصرف للصفة والالف والون المرتبتين وليس

كذلك ولا ينشترط انتفاء فعلانية على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد
هذا المقام (انهما) (ان كانا) اى ان كان الالف والنون (فى اسم)
(يعنى به) اى بالاسم فى هذه المواضع (ما) اى اسم (يقابل الصفة) يعنى لم يكن
ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لاما يقابل الفعل والحرف كما فى قوله وهى اسم
وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله اوصفة على قوله اسم بالالف والمقيدة لاحد
الآخرين ولان المعطوف يغير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف)
وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان لا يخلو (اما ان لا يدل على ذات ما
لو حظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمر او على ذات
غير معينة اوقائمة بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم
والجهل والطول والقصر (او يدل على ذات ما) لو حظ معها صفة منها (كاحمر)
واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن
وشديد فان كل واحد منهما يدل على ذات ما لو حظ معها صفة هى الجمرة
والضاربة والمضروبة (فالاول) اى مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة
منها (يسمى اسما) لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثاني) اى ما يدل
على ذات ما لو حظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل
اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا
فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم
والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى فى نفسه غير
مقترن باحد الزمنية لانه اذا كان كذلك لاحتاج الى قوله اوصفة لدخوله تحت
قوله ان كانا فى اسم مع انه لم يضح لان شرط كونهما فى الاسم بخالف لشرط
كونهما فى الصفة فلم ان يبين شرط كونهما فى الاسم وشرط كونهما فى الوصف
فتبين ان كانا فى اسم فشرطه كذا وان كانا فى صفة فشرطه كذا يعلم شرط كل
واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اى شرط الالف والنون فى منهما) من الاسم
(الصرف) وسيبينها لمنعه منه (وافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه
مثنى والضمير يجب ان يكون مضافا له فى الافراد واخويه والتذكير وضده
لتكرره بانه (باعتبار انهما سبب واحد) يعنى انهما وان تعددا لفظا لكنهما
شئ واحد سببا فرأى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير فى الاول وافرده
فى الثاني رعاية للاول والثاني (او شرط ذلك الاسم) اى اسم الذى فيه الالف
والنون (فى امتناعه من الصرف) فالاولى اولى لمطابقة الضميرين المرفوع
والمنزول فى المرجع وان طابق الضمير مرجعه فى الافراد ههنا ولان الشرط
يكون شرطا للالف والنون وفى الثاني يكون شرطا للاسم الذى فيه الالف

والنون فكان الاول اولى (العلية) خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم
 جزم الشرط وهو مع جزمه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف
 والنون (تحقيقا) معقول له الشرط اى فقد شرطت العلية في سببية الالف
 والنون لتكون محققة ومقررة (للزوم زيادتهما) على القول الاول لانه اما كان
 علمازم الالف والنون للكلمة وتحقق الزوم (اوليتع التاء) عطفت على الزوم
 اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلية محققة ومؤكدة لامتناع
 دخولها عليهما (فيتحقق) اى فيتا كد (شبههما لانى التا يث) على القول
 الثانى لانهما شبههما لانى التا يث في امتناع قبل العلم وانما حمل تلك الاسم
 علما ناكنت المشابهة وتحققت وتلك الاسم اما سكور الفاء (كمران) واما
 مفتوحة كشمبان واما مصمومة كغيان مع سكون ما بعده في الكل واما مشوح
 الفاء وما بعده ايضا كرمضان (او) الالف والنون (ان كانا) (في صفة) وفي
 لعصام جعله من عطفت شرط وجزا على شرط وجزا بحرف واحد وهو
 من قبيل العطف على معقول عامل واحد بحرف واحد ولا كتم في جوازه
 واما لعطف بكلمة او فلا تشبه على التا في بين الشرطين انتهى (فانتفاء فعلا نه)
 (اى ان كان الالف والنون في صفة شرطه) اى شرط الالف والنون في معهما
 من الاسم الصرف فاقراد الصير باعتبار ما سبق او شرط تلك الوصف في امتناعه
 منه (انتفاء فعلا نه يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التا يث) ينتحركة (عليه)
 اى على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد وعلى الصفة التى
 فيها الالف والنون والتذكير باعتبار الوصف (لن يبقى مشابهتهما لانى التا يث
 على حالهما) كما هو مذهب البصريين (ولهذا) اى ليكون انتفاء دخول تاء التا يث
 شرطا (انصرف) اى صار مصروفا (عربان مع انه صفة) وفيه الالف والنون
 (لان مؤنثة عربانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة واعلم ان الالف والنون
 في الصفة لا تكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يحى مؤنثها فعلى لا تكون الامتنوح
 الفاء مثل عطشان التى يحى مؤنثها فعلا نه يكون معصوم الفاء غلبشوع عربان
 وسعنان ويحى مقروح الفاء ايضا مثل نعمان بخلاف الاسم وله يحى مثل الفاء
 على ما سبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والنون في معهما من الصرف
 او شرط تلك الصفة في امتناعهما منه (وجود فعلى) والاول اعنى انتفاء
 فعلا نه اول لانه مقصود لذاته وما وجود فعلى فليس مقصودا هما بل يكون
 المقطوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلا نه وما يكون مقصودا لثانته يكون
 اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون مؤنثه فعلا نه) لانه لا يكون
 شئ واحد نا يثنان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بـ التاء فوجود

فعلى يستأنف انتفاء فعلانه (فتبقى مشابهتهما لآلئ التأنيت على حالها) كما هو
 مذهب البصريين (ومن ثم) وهي للإشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال
 الشارح (أى ومن أجل المخالفة فى الشرط) أى شرط تأثير الالف والنون
 فى الصفة (اختلف) مبنى للمفعول (فى رجس) النظر بالرفع لأنه نائبه
 (فى أنه منصرف) بدل من قوله فى رجس بدل الكل (أو غير منصرف فانه)
 أى الشأن (لبس له) أى لرجان (مؤنث) ولا مذكر ولم يذكره لكونه فى صدد
 المؤنث (لا) زائدة لتأكيده التاني الذى فى لبس (رجى) بدل من قوله مؤنث
 أى لبس له رضى بالالف المقصورة (ولا رجائه) بالناء (لأنه) أى لأن رجان
 (صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا) زائدة (على مذكر) بدل من
 قوله غيره أى لا يطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا (على مؤنث) لأن
 معناه الذى وسعت رجسته كل شئ من الانس والجن وغيرهما فيكون
 فى المعنى المبالغ فى الرحمة وهذا المعنى لا يوجد فى غيره ولذا لا يطلق على غيره
 (فعلى) الفاء للتفصيل والجاء متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط
 انتفاء فعلانه) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانه
 لوجود الشرط على مذهبه لأنه لم يحى رجائه (وعلى مذهب من شرط وجود
 فعلى) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعلى
 لأنه لم يوجد الشرط على مذهبه لأنه لم يحى فعلى للمعرفة (دون سكران)
 (فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين) يعنى لا انتفاء
 فعلانه على المذهب الاول (فان مؤنثه يحى سكرى) ووجود فعلى على
 المذهب الثانى (فان مؤنثه) يحى سكرى (لا سكرانه) يقال رجل سكران
 وامرأة سكرى (و) (دون) (ندمان) (فانه لا خلاف) لاحد (فى صرفه)
 يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه
 (لا انتفاء الشرط) الموجب منع صرف ما فيه الالف والنون من الصفة (على
 المذهبين لأن مؤنثه ندمانه) بالناء (لأنه) بالالف المقصورة يقال رجل
 ندمان وامرأة ندمانة (هذه) أى كون انصرف ندمان متفقا عليه لا انتفاء
 الشرط على المذهبين أو كون مؤنثه ندمانه لأنهم (إذا كان ندمان بمعنى النديم)
 وهو المعاصر يقال نادى على الشراب فهو نديم وجعه ندام كعطاش (وما)
 ندمان (إذا كان بمعنى الناسم) من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان أى
 نادم على ما فعل أو ما لم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط
 على المذهبين (لأن مؤنثه ندى لا ندمانة) يقال رجل ندمان وامرأة ندى
 وجعه ندامى مثل سكرى (وزن الفعل) المحدود من اسباب منع الصرف

(وهو كون الاسم على وزن يفع) مبنى للمفعول من عدي بعد (من أوزان الفعل)
 ووزنه كثيرة يعني أن يوجد وزن الفعل في نوع الاسم امامقولا نحو شمر
 وزيد واما موضوعا اسما نحو احر وبعلة للناقاة القوية ويعمل للجمل القوى
 (وهذا النسب لا يكتفي في) تأثير (سببية منع الصرف) لانه لو كنى لكان مثل
 يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جل وفس اذا جعل علما كان
 غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعم ان مجرد الوزن لا يكتفي (بل)
 (شرطه) اي شرط وزن الفعل (فيها) اي في مبنية منع الصرف (احد
 الامرين) على سبيل منع الخلول اجمع مثل استعمل وافتعل واتفعل وغيرها من
 الاوزان التي تختص بالافعال (اما) (ان يختص) ذلك الوزن (في اللغة العربية)
 (بالفعل) (يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الامتقولا من) نوع (الفعل) الى
 نوع الاسم بان يكون علما (كشمر) بشديد العين (على صبغة الفعل الماضي
 المعلوم) او المجعول مأخوذ (من التثنية) فانه يختص بالفعل وهو المروء حادا
 او مختالا والغارسية دامن درميان زدن وكذر ككردن والماسب يعلم الفرس
 ان يكون مقولا من معنى المروء حادا لان الفرس في الحاسة في المشي (فانه) اي
 شمر (فعل من هذه الصيغة) اي من كونه ماضيا معلوما من التثنية (ويجعل علما
 لفرس) قبل ذلك الفرس انما لا يحتاج الا ان الشارح لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه
 (وكذلك) اي كما ان شمر جعل علما لفرس كذلك (بذر) بالذال المججمة
 والراء المهملة اسراف كردن ثم جعل علما (لماء) قيل لبذر كثير الماء وكان
 يمكنه بما سببه الكثرة (وعثر) بالياء المثناة والراء المهملة لغزيرين ثم جعل علما
 (لموضع) ماء سعة اي ذات كبرة لكثرة العشار فيه (وتخضم) بالحاء والضاد
 المجتمعتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل بالاضريس او ملئ الفم بالسأ كول
 ثم جعل علما (لرجل) ا كول وقيل اسم عرين عمرو من بني عسيم ثم غلب على تلك
 القبيلة لكثرة اكلهم هذه في الاصل (افعال نقلت) اي نقل كل واحد منها
 من الفعلية (الى التثنية) يعني جعلت علما لما سميت هي به (واما نحو تفهم) مبتدأ
 حال كونه (اسما الصبغ) بكسر الصاد المهملة ومعنى آخره عين معجمة اسم
 لما يصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو الغنم) بالترى بقسام (وشم)
 حال كونه (علما لموضع بالشام) اي لموضع يارض الشام وقيل اسم مدينة المقدس
 بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالقاء جواب اما مبتدأ ثان (من
 الاسماء) خبره وهو وخبره خبر المبتدأ الاول (الجمجمة المتقولة) منها (الى
 العربية) وجعلت علما لما جعلت له انما كان الامر كذلك (فلا يقدح) مبنى
 للمفعول (في ذلك) اي في كونها غير منصرفه (الاختصاص بالفعل) اي

لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن وإذا سميت تكون غير منصرفة العلمية ووزن الفعل لان الجملة التكررة غير مؤثرة في منفع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر واتما اورد مثالين اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين امامن المزيادات كشمير معلوما ويجهول ولذا قدمه وامامن الثلاثي كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيلا لآناً كيدا (اذا جعل علما الشخص) مدين ليوحد فيه سبيلان العلمية ووزن الفعل (فانه) اي ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اي كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واتماقيدنا) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول) ولم نعمل باطلاقة (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) لوجوده في الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع الصرف) اي ان يسكون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه (الا بعض النحاة) لان هذا الوزن غالب في الفعل والغلبة يدل على الاختصاص ولم يقبله المصنف بل اوردته على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ما ذهب اليه هذا البعض (او يكون) عطف على يختص يعني او ان يكون هذا الوزن (غير مختص به) اي بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعني يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اي الا انه (يكون) (في اوله) (اي في اول وزن الفعل) فيه اشارة الى ان الضمير المجزور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا في الظاهر (او) يكون (في اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجح قرب المرجع (زيادة) بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اي زيادة حرف) اشارة الى ان التنوين محو عن المضاف اليه فيكون من باب حرد قطيعة (او حرف زائد) فيه اشارة ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حروف اتين) متعلق بالتفسير وبيان لهما الى زيادة حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهي اربع الالف والتاء والياء والنون (كر يادته) (اي مثل زيادة حرف) من حروف اتين في اول الفعل (او حرف زائد) منها (في اول الفعل) (غير قابل) (اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل تتبع مثله ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادة (غير قابل) كما

يجوز ان يقال بل تتبع ابراهيم حنيفا (النساء) يعني لا يكون مؤنثه بالنساء بل بالالف
 (لانه) الى الشان (يخرج للوزن) الى وزن الفعل (بزيادة هذه التاء) فيه
 (لاختصاصها) الى لمكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التأنيث المتحركة
 لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لانه خفيف والسا كية مختصة بالفعل على ما سألني
 تحفة في بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق يخرج فيكون من اوزان الاسم
 فلا يمكن ان يكون سيبا فينبغي ان يكون عدم قبول التاء شرطيا (ولو قال) المصنف
 (غير قابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غير قابل يعني حال كون عدم
 القبول قياسا (بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذي استمع) وزن الفعل (من
 الصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياسا بالاعتبار الذي هو الوصف
 الذي استمع لاجله اسود من الصرف لا يملك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتباره
 كونه اسما حيث يقال في المذكر اسود وفي المؤنث اسودة الاتي ليس بالاعتبار
 المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) الى على المصنف (اربع انا سميت به
 رجلا) فان اربع عند التسمية غير مصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة
 الاله ليس بقياس (فان حقوق التاء به) الى اربع قبل التسمية (لند كبر فلا يكون)
 حقوق التاء به (قياسا) وهوان يكون حقوقها للتأنيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود
 فان مجيئ التاء) الى حقوقها (في اسودة) حيث صار اسما (الحية الانثى) لا يقال
 اسود اذا كان ما سمي به من الحية ذكر او اسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار
 الوصف الاصل) لانه حينئذ لا يدخله التاء لان مؤنثه بالالف المدودة مثل
 سوداء لا اسودة (الذي يمتنع) نحو اسود (لاجله من الصرف) حيث يكون غير
 مصرف للوصف الحالي والوزن (بل) مجيئ التاء وحقوقها ليس الا (باعتبار
 العلية الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد
 من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب الوضع فان حقوق التاء في اربع ليس
 بحسب الوضع بل باعتبار اوله بالجماعة وعن الثاني بان هذا الحقوق لا يضر
 لانه عارض بسبب العلية والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء بالالف المدودة
 فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيد المذكور (ومن ثمه) (ان) وس اجل
 استراط عدم قبول التاء) اومن اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع
 اجر) (عن الصرف) يعني جعل غير مصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود
 الزيادة المذكورة) وهي الهمزة في اوله من حروف اتين لان اجر مشتق من الهمزة
 بزيادة الهمزة في اوله (مع عدم قبول التاء) في مؤنثه لان مؤنثه نجي بالالف المدودة
 مثل جراء (وانصرف يعمل) يعني جعل مصروفا وان كان في اوله الزيادة
 المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء في اوله لانه يقبل مؤنثه التاء

المتحركة (لقبول التاء) المصدر جار لفاعله ونائب لمفعوله (لمجيء بعمله) لانه
 يقبل هذا جنس يعمل وهذه ناقة. بعمله (للتأقية القوية على العمل والسير) وله
 فرع من بيان اسباب التسعة وشرائطها تفصيلا لشرع في بيان العلمية اذا ازيلت
 ينصرف فقتال (وما فيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف
 موقوف عليها وذلك ثلاثة اسباب لا غير كعمرو زفر واحد وشرط لا غير
 كعمروان وعثمان وشرط وسبب معا في المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح
 جعلها قسمين (اي كل اسم غير منصرف) ليكون البحث فيه (ليكون فيه علمية
 مؤثرة في منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اي بان يكون سببا فقط
 كافي العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (او مع شرطية) اي بان يكون
 شرطا (لسبب آخر) كافي الاقسام الاربعة التي هي الالف والتثنية في اسم
 والتركيب والعجمة والتأنيث لفظيا كان او معنويا (واحتز) المصنف (بذلك)
 اي بقوله مؤثرة (عما) اي عن العلمية التي (تجامع التي التأنيث) ممدودة او مقصورة
 (او) عن العلمية التي تجامع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما) اي من
 التي التأنيث وصيغة منتهى الجموع (كافي في منع الصرف) عن الاسم لما مر انهما
 سببان قويان يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها فوجود العلمية
 فيهما يكون كالعدم فلا تكون مؤثرة ولذا قال الشارح (لأن تأثيره) اي في كل واحد
 (للعلمية) (اذا نكر) مبنى للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اي اذا جعل ذلك الاسم
 في حكم النكرة (بان يؤل العلم بواحد من الجماعة السمتة به) اي بالجماعة التي سمي
 كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمي شخص زيد وشخص آخره والمراد بالجماعة
 ههنا معناها اللغوي وهو ما فوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كما يكون
 مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد في قولك (هذان زيد)
 فان لفظ زيد نكرة اريد به السمي به قرية كونه خبرا لان التكرير اصل في الخبر
 (ورأيت زيدا آخر) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا باخر (فانه)
 اي فان الحال (اريد به السمي زيد) وبما يجب ان يعلم ان المراد بالتكرير ههنا
 التكرير حكما لانه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هي في الحقيقة ما وضع لشيء
 لا بعينه لاما اريد به غير معين مجازا ونحو لثله هذا اشتراك اتفاق (او يجعل)
 عطف على يؤل اي اذا نكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه)
 بارفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اي صاحب العلم (به) اي
 بالوصف (نحو قولهم) اي قول اهل الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون
 في الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما
 اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفه ودخله الجر والتثنية

وموسى في الاصل علم لذات شريعة متصفة باحقاق الحق وإبطال الساطل فكان
 خير منصرف للعلمية والعجيبة ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صؤنكرة
 فانصرف ولذا قال الشارح (اي لكل مبطل محق) وهذا من قبيل ذكر الاسم
 واداءه وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذ انكر والشرط مع جزائه في محل
 الرفع خير المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة (لما) دليل للصرف اذ انكر اي
 للدليل (بين) فعل ماضٍ مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما في لما (اي لدليل
 يظهر) ظهورا يساحين (بين) مبنى للمفعول (اسباب) منع الصرف وشراؤها
 فيما سبق) اي في تمسك كل واحد منهما (من انها) بيان ما في قوله لما (اي العلمية)
 اي من العلمية التي هي شرط اوسبب (لتجتماع) اي لتجتماع حال كونها (مؤثرة
 الا) الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ما سياتي اي من ان العلمية لا تجتمع مع
 سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا (ما) اي لتجتماع السبب الذي
 (هي) (اي العلمية) (شرط فيه) اي في تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطا فيه
 لم يؤثر لم تعتبر بسببته (وذلك) اي كون العلمية شرطا واقعا (في) الاسباب الاربعة
 التي هي (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا ومعنى) اي حال كون التاء التأنيث لفظيا
 بان تكون تاء ملفوظة او معروبا بان يكون التأنيث في معناه كما قال المصنف فيما سبق
 التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعوية كذلك (والعجيبة) كما قال ايضا العجيبة
 شرطها ان تكون علمية في العجيبة (والتركيب) كما قال التركيب شرطه ان يكون
 علما (والالف والسون المزدنين) كما قال الف والسون ان كانا في اسم فشرطه
 العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) في تأثير سببته
 (بالعلمية) اي بان يكون علما حتى لو لم يكن علما يؤثر (الاعل والوزن الفعل) (استثناء
 مما سبق من الاستثناء الاول) اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم تعدد
 الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد
 مثل قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فكان
 المضروب زيدا وعمرا (اي لتجتماع) العلمية سببا (غير ما هي شرط فيه الاعل
 ووزن الفعل) والعلمية تجتمع الاسباب الستة ولكن تجتمع الاربعة حال كونها شرطا
 فيها والاثنين بلا شرط (والعلمية تجتمعهما) اي تجتمع العدل ووزن الفعل حال
 كونها (مؤثرة) معهما حيث كانت سببا محضتا (كما) تجتمع العدل (في عمرو وزفرو) ووزن
 الفعل في (احد) وشرطه وضرب (وليس شرط فيهما) اي حال كون العلمية غير
 مشروطة في تأثيرهما وسببتهما (كما لم تجتمع) للعدل (في ثلاث) ومثلث
 واخر وجع فيه (و) مع ان وزن الفعل (في احمر) واسود وارتق لانها لو كانت

شرطاً لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء
 المشروط ولو لم يكن سبباً محضاً لما كان الاولان العدل ووزن الفعل بسبب محض
 (وهما) اى العدل ووزن الفعل (متضادان) جواب عن سؤال مقدر وهو
 ان يقال اذا لم تكن العلية شرطاً فيهما فيجوز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن
 الفعل والعلية مثل اصبحت بالكسر علماً على ما سياتى واذا نكرت زالت ولم تزول
 لانها البست بشرط فيها حيث لم يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
 صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السيين العدل ووزن الفعل
 فاجاب عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتابع
 منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل
 ثلاث ومفعول نحو مثل وفعل نحو اخر وعرف وزجر وفعل نحو سحر وفعل
 نحو امس وفعال مثل قطام (وليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة
 قوله منها صفة لشيء وقوله من اوزان الفعل خبر لبس (المعتبرة) صفة الاوزان
 (فى منع الصرف) عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازاً عن نحو سحر فانه وان كان
 على وزن ضرب الاله لبس من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك (فلا يكون)
 (اى لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (شئ معها)
 اى مع العلية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ عام لمجموع هذين الشئين
 فالمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه
 من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندي من انه غير
 صحيح (من الامر) بيان لشيء (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن
 الفعل مرة وانفردا هما اخرى (بين مجموع) هذين الشئين العدل ووزن
 الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده (الا احدهما)
 يعنى الان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحد والعدل وحده كغير
 (للمجموع ههنا) يعنى لا يوجد معها كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله
 وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كلياً (فاذا نكر) اى اذا جعل نكرة الاسم
 (الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلية) سواء كان فيه اثنان منها خال كون
 العلمية فيه شرطاً ولا كعمراً واجدوا براهم وعمران او ثلاثة كما هو جور فى اسمى
 بلدين او اربعة او غيرها نحو اذر باييجان (بقي) ذلك الاسم الغير المنصرف
 (بالسبب) فيه اى (لم يبق فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه
 العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يؤثر فى منع
 الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله ببق
 يعنى فى السبب الذى (هى) اى العلية (شروط فيه) اى فى سببته وتأثيره

(من الأسباب الأربعة المذكورة) وهي الجملة والتأنيث بلقاء لفظاً أو معنى
والتركيب والالف والتون لما مر أن العلية شرط فيها وإذا زالت زال تأثيرها
وإن لم تزل دولتها لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لأنه قد اتفق
بالتركيب (أحد السببين الذي) صفة أحد (هو العلية بدانها) ووصفها
(و) اتفق أيضاً (السبب الآخر) لكن لاذله بل وصفه وهو التأثير (المشروط
بالعلة من حيث هو) أي السبب (وصف سببي) لأن انتفاء الشرط وهو
العلية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعني تأثيره (فريق)
بعد انتفاء العلية المستلزمة انتفاء ما جعلت هي شرطاً له (فيه) أي في الاسم
الغير المنصرف الذي أحد أسبابه العلية (سبب من حيث هو سبب) فالمنصرف
(أو) بقي ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيما) أي في السبب الذي (هي)
أي العلية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بأن
لما في قوله فيما ووزن الفعل مثل عمر واحد إذا كرر كل واحد منهما يقي كل مع سبب
واحد وهو العدل في الأول (ووزن الفعل) في الثاني لأن العلية إذا لم تكسر
شرطاً فيهما لم يلزم انتفاؤهما وانصرفا لأن الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب
الواحد الغير القائم مقام السببين مع أن الأصل في الاسم الصرف (هذا) أي
خذ هذا الأمر الذي هو أناسر الاسم الذي أحد أسبابه العلية بقي بلا سبب
أومع سبب واحد (وقد قيل) أي اعتراض لأن القول إذا تعدى يعلل يكون
بمعنى الاعتراض (على قوله) أي قول المصنف (وهما متضادان) بأن يقال
(إن اصمت) بقطع الهمة ووصلها (بكسرتين) أي بكسر الهمة والعين
التي هي الميم حال كونها (علماً للمقارنة) أي الصحراء بالفارسية يابلن
كما في قول الشاعر * مثل سلوقة باتسولت بها * بوحش اصمت في أصلها
أود (من أوزان الفعل) خبر أن فانه في وزن اضرب (مع وجود العدل فيه)
أي في قول اصمت (قله) أي فإن قول اصمت (أمر من صمت يصمت)
من باب نصر ينصر (وقياسه أن يمي بضمتين) لأنه إذا كان عين المضارع
مضموماً يمي بهمة الوصل في أمر ذلك الباب مضموماً اتباعاً لعين المضارع
ولأنه إذا فتحت يلبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب وإذا كسرت
يلزم الخروج من الكسرة إلى الصمت وكلاهما غير جائز فلم يمتضم الهمة
احترازاً عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علماً للمقارنة (علم له) أي اصمت
(معدول عنه) أي اصمت بضمتين لأنه لما حشي اصمت بكسرتين على غير القياس
علم أنه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (أن هذا)
أي كون اصمت بكسرتين على غير القياس علم له معدول عن اصمت بضمتين

او عدم نجي اصبت بضمين من صحت بصمت بضم العين من باب دخول (امر)
 غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين من غير اعتبار نقله من اصمت بضمين
 (ايضا) اي كما ورد اصمت بضمين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين
 (وان لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم
 العين (فالاوزان التي تحقق) وثبت (فيها العدل تحقيقا كان) العدل (او تقديرا
 لم تجامع) تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا
 وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وقال المحشي ونحن نقول اصمت علم للمفاضة
 سميت بلفظ اصمت بضمين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه
 بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين
 غلط لا معدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفاضة المخوفة لا لمطلقها
 وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت
 بضمين امر غير متحقق للعلامة المذكورة (قد عرفت فيما قلتم) يعني في بحث
 العدل في قوله لكن لا بد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار
 اخر اوجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود الاصل محقق لا يكفي في اعتبار
 العدل الحقيقي) وفي التقدير ايضا لانه اذا لم يمكن وجود الاصل في التحقيق
 مع ان اصله موجود محقق ففي التقدير عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر
 لا محقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اي العدل لكون ذلك الاسم
 غير منصرف في الاستعمال بالعلامة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة)
 المعدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا او تقديرا لان الاصل اذا وجد
 ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اي في قوله اصمت بكسرتين
 علما للمفاضة (لا يقتضيه) اي لا يقتضي منع صرف اصمت بكسرتين العدل
 وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سببين في اصمت) يقتضيان منع صرفه
 (وراء العدل) اي غير العدل (وههنا) اي السببان اللذان يقتضيان منع صرفه
 وراء العدل (العلية والثابت) المعنوي مع وجود تختم تأثيره وهو الزيادة على
 الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشم وضرب لان افعال امر مختص به
 (ثم) اي بعد بيان ان مافيه عملية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع
 سبب واحد (له) اي المصنف (اشار الى استثناء مثل اجر علما اذا نكر من
 هذه القاعدة) اي القاعدة التي بينها المصنف وهي قوله ومافيه عملية مؤثرة
 اذا نكر صرف بناء على قول سببويه بقوله (وظائف سببويه) من كعب من
 سبب فارسي وهو القناع وويه وهو صوت لقب امام الحجة عمرو بن عثمان الشيرازي
 وانما لقب به لا ينشأ رايحه كما ينشأ رايحة القناع (الاخفش) مشتق

من الخفش يقتضين صغر العين وضعف في البصر يقال رجل اخفش اذا كان
 في بصره ضعف وقد يكون الخفش عنة وهو الذي يصير الشيء بالميل ولا يصير
 في عيم ولا يصير في يوم صباح كذا في النحاح وسبب تلقيبه معروف
 الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعني من يكون مكنا بابي
 الحسن لان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاد سيويه والمتوسف
 ابو الحسن سعيد بن معد تليذ سيويه والمفسر ابو الحسن علي بن سليمان
 تليذ المبرد (تليذ سيويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن التليذ مصدر لمذ من
 باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن تعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم
 ادنى حالا وازل من المعلم (ولما كان) ردلما اوردته الهنسي حيث قال الاول
 رفع الاخفش لان سيويه استاده ونسب المخالفة اليه غير ملائم لزيته (قول
 التليذ) اي ما قاله وهو انصرف نحو اجر بعد التذكير (اظهر) من قول سيويه
 لان الاصل في الاسم المرب الصرف (مع موافقته) اي مع ان ما قاله الاخفش
 موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدتين) ماقى لما هو قوله وما فيه غلبة
 مؤثرة اذا نكر صرف لثانته بلا سبب ومع سبب واحد (جعله) اي جعل للمصنف
 قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهو سيويه حيث جعل
 سيويه فاعلا لخلفه علما بما هو الاصل في الفاعل وهو الاول (وان كان) جعل
 قول التليذ اصلا واسندا للمخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه جعل الفرع
 والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعاً وباعوا هذا عكس المعقول (عليها) بفعولها
 (على ذلك) اي على كون قول التليذ اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق والبلغ
 قد يعدل عن مقتضى الظاهر لكثرة دلالة اذا كان القصد اظهار الحق لا باس به
 من الجليتين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتليذ جيها لاسيما في عبارات
 الفقهاء (في) (انصرف) متعاقب يخالف (نحو اجر علما) اي في كونه متصرفا
 (اذا نكر) اي اذا جعل بكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيويه الى عدم انصرافه
 والاخفش الى انصرافه لما سيجي (ولما) بضم واو (كل) (ما) اي وصف
 (كان معنى الوصفية فيه) اي في تلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل اجر
 اوزالت عنه وجعل اسم جنس مثل لسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعني قبل
 ان يتقل من الوصفية ويجعل علما للشخص (ظاهرا غير خفي) يعني يوضع معنى
 الوصفية ويستعمل فيها ايضا ولن زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر
 (فدخل فيه) اي في هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وربان هما
 يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفي (ويخرج عنه) اي عن اجر او عما كان
 معنى الوصفية فيه ظاهر البس مخفي (افعل التأكيد) اي افعل الذي استعمل

في التأكيدي يعني صار من الفاظ التأكيدي المعنوي (نحو اجمع) واسكتع وابضع
 فان هذه الالفاظ في الاصل موضوعية لمعنى وصفي وهو الجمعية ولذا كانت غير
 منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة في معنى التأكيدي لانها لما كانت
 بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اي فان نحو اجمع (منصرف
 عند التذكير) يعني ان نحو اجمع اذا استعمل في معنى الوصفية يكون غير منصرف
 للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق
 سببويه والاختصاص واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اي
 باتفاقهما (الضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اي في نحو اجمع (قبل
 العلمية) اي قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو
 الانصراف (وكذلك) اي كما يخرج عنه افعال التأكيدي يخرج عنه ايضا (افعل
 التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بافعال التفضيل المجرد عنها ما يكون
 مستعملا من التفضيلية لانها تكون مقدرة غير ملحوظة مثل الله اكبر اي الله
 اكبر من كل شيء لاما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان او لا
 لما سيجي ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسري يعني انصرف لان
 وجود لازم الشيء يستلزم وجوده (فانه بعد التذكير منصرف بالاتفاق) وان
 كان غير منصرف حال التذكير او لا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (الضعف معنى
 الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التمس بافعال الا اذا سمي الذي لا وصفية فيه
 كافعل وابدع ولا يكون لما فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل في الاسم
 الصرف (حتى صار افعال التفضيل) حين تجرد عنها (اسما) مضملا عند
 معنى الوصفية فينبغي ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعني وان كان افعال
 التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعني يكون غير منصرف
 بعد التذكير ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه بسبب)
 كونه مستعملا (بمن التفضيلية) لانه اذا اتصل افعال بمن فقد تغير عن افعال الاسمي
 الذي لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو الوصف فيكون غير
 منصرف في الاحوال كلها للوزن والوصف او الوزن والعلم (اعتبارا للوصفية
 الاصلية) متعلق بالاعتبار (اي انما خالف سببويه الاختصاص) في انصراف
 نحو اخرج علما اذا نكر لاجل اعتباره اي اعتبار سببويه الوصفية الاصلية
 المصدر جار لفاعله ونائب لمفعوله وفي هذه التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله
 اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون
 مصدرا او فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود وههنا كذلك (بعد
 التذكير) ظرف لاعتبار فانه لما زالت العلمية المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية

للمخصوص والوصفية للعموم (التكثير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائدة
 بالعلمية (اعتبرها) أي فاعتبر ميبوه الوصفية لزوال المانع (وجعله) أي نحو
 آخر (غير منصرف للوصفية الأصلية وسبب آخر كون الفعل) في نحو آخر
 (والألف والنون المزدتين) في نحو سكران يعني أن في نحو آخر ثلاثة أحوال
 حال التكثير أو لافاته غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية
 ناسبا فاته أيضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التكثير ثانيا بعد العلمية
 فاته غير منصرف عند سببويه للوزن والوصف الأصلي وأما عند الاختصاص
 فنصرف على ما سبأ في (فإن قلت كان) مخففة من أن المفتوحة المشددة واسمها
 ضمير الشأن المحذوف وجوابه أي كانه (لامانع من اعتبار الوصفية الأصلية) بعد
 التكثير هذا هو المشبه (لإباحت على اعتبارها) هذا هو المنبه تقديره فإن قلت
 لإباحت ههنا بعد التكثير على اعتبار الوصفية لأن الأصل في الاسم المنصرف كانه
 لامانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (أيضا) أي كالأمانع من اعتبارها فلم اعتبرها
 أي فلم اعتبر ميبوه الوصفية الأصلية الزائدة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف
 للوزن والوصف الأصلي (ونذهب إلى ما هو خلاف الأصل) في الاسم للمعرب
 (اعني) بما هو خلاف الأصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مرة لأن الأصل في الاسم
 المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الأصل (قبيل) يعني أجب
 (الباعث على اعتبارها) أي على اعتبار ميبوه الصفة الأصلية في نحو آخر
 بعد التكثير فالصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف (استماع اسود وارقم)
 من الصرف اسمين للحية وأدهم اسما لتقيد (مع زوال الوصفية عنهما) أي عن
 اسود وارقم (حيثئذ) أي حين كونتهما اسمين لهما يعني قاس ميبوه اعتبار
 الوصفية في نحو آخر بعد التكثير على اعتبارها في اسود وارقم اسمين للحية لزوال
 الوصفية في كلا اسمين (وفي بحث) أي في هذا الجواب نظر (لأن الوصفية)
 الأصلية هي سبب (لم زل عنهما) أي عن اسود وارقم (بالكلية) لأن الوصفية
 انما تزول عنهما بالكلية انا جعل اسود اسما للحية الجرأة وارقم انا جعل اسما للحية
 السوداء وليس كذلك (بل يبق فيهما) بعد التسمية (ثابتة) أي رابحة (من
 الوصفية) الأصلية التي وضع اسود وارقم لها (لأن اسود اسم للحية السوداء) وهي
 نوع مما وضع له اسود لما سبق أن اسود موضوع لكل ما فيه السوداء فيدخل فيه
 الحية السوداء يعني جنسها فيكون اسم الجنس من الاجناس التي وضع اسود لها
 (وارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض) وهي نوع مما وضع له ارقم لأن ارقم
 وضع لكل ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التي وضع ارقم لها
 (وفيها) أي في سواد وارقم اللذين هما اسمان للحية (شمة) أي رابحة (من الوصفية)

فلا يلزم من اعتبار الوصفية الأصلية فيهما) أى فى اسود وارقم بعدد الاسمية
(اعتبارها) أى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احر بعد التكرير)
وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم اسمين للحية
غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) أى لان الوصفية التى فى احر
(قد زالت) بالعلمية (عنه بالكيفية) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها جيب بان
هذا اذا جعل علم التغير الذات الخصوصية وهى الذات الموصوفة بالجمرة اما اذا جعل
علم تلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تنزل بالكيفية بل المتبادر لبس الان يجعل علما
لذات متصفة بالجمرة بعلاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على ماسبق فامكن
اعتبارها فى نحو احر بعد التكرير كما يمكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح (واما
الاخفش فذهب الى انه) أى ان نحو احر (منصرف) بعد التكرير (فان الوصفية)
فى نحو احر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لا يجتمعان فى كلمة واحدة لما
سببى (و) ان (العلمية) قد زالت (بالتكرير) وهو ظاهر (واذا نزل لا يعتبر من
غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم العرب السرف واجيب
عنه بان الساقط لما منع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) أى
نحو احر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتكرير (السبب
واحد وهو وزن الفعل) فى احر (او الالف والنون) فى سكر ان والسبب
الواحد لا يمنع عن الاسم السرف مالم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه
سبب واحد غير مكرر يتم ايل الى جانب الاصل وهو الصرف الى جانب الفرع
وهو علم الصرف فيؤخذ به الاصل لاصالته فانصرف (وهذا القول) أى
قول الاخفش (اظهر) من قول سببويه قد سبق وجه الاظهرية وقال الخشنى
والحق مع سببويه واعتزف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافا
فى نحو احر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر
سببويه الوصف الاصلى) فى نحو احر (بعد التكرير) اشار الشارح بهذا الى
ان قول المصنف ولا يلزمه جواب السؤال ورد من قبل الاخفش السببويه
على ان يكون الواو فيه للاستيف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية
لان الزائل لما منع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك لما منع (لزمه) أى لزم سببويه
(ان يعتبره) أى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية) يعنى عند قيام
المانع وهو العلمية (ايضا) أى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم من
الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سببويه نحو حاتم غير
منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز
ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات

الوصف يجوز ان يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عند (فاجاب
المصنف عنه) اى عن هذا لزوم من جانب سبويه (بقوله) (ولا يلزمه)
من الالتزام اول لزوم المناسب لقول الشارح لزمه الشاى (اى ولا يلزم سبويه
من اعتباره اى اعتبار سبويه الوصفية الاصلية) الرائدة بالعلمية (بعد ان تكبر
فى مثل اجر علما) (باب حاتم) بارفع لانه فاعل ولا يلزمه يعنى فرق بين
باب حاتم وباب اجر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود
فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجود الاميل الى اعتبار المنوع وغير
موجود فى باب اجر بل زائل بالتذكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر المنوع
واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل
علم) تسمية للباب لان هذا الحكم ليس يختص بحاتم (كان الاصل وصفا)
بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة
تكمين وكريم وغيرها كما كان فى الاصل صفة ثم جعل علما (مع بقاء العلمية)
المانعة للوقف (بان اعتبر) سبويه متعلق بقوله ولا يلزمه (فيه) اى فى باب
حاتم ايضا) اى كما اعتبرها فى باب اجر (الوصفية الاصلية وحكم) سبويه
(بمع صرفه) اى صرف باب حاتم (للعلمية والوصفية الاصلية) يعنى يجعل
باب حاتم (ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى (لا يلزم) تعليل
لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا لامن الزم على ما لا يخفى اى لعلته وما مانع
يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اى على تقدير ان يكون باب
حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بيان ما فى لما (يعنى) المراد من
المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص) اى لشخص متعين بخصوص
بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد (ولو وصف للعموم) يعنى ان الوصف
عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير بخصوص بواحد مثلا ان اجر عام لكل
ما فيه الجرة ذى روح لوجود او انسان او غيره غير مختص بجنس ونوع وشخص
وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد (فى حكم واحد) متعلق بالاعتبار والظاهر
ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو)
اى الحكم (منع صرف لفظ واحد) حيث جعل الواحدة صفة للفظ واعتبار
المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير
منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلا يلزم سبويه من اعتبار الوصفية
فى باب اجر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بخلاف ما) مصدرية
(اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بارفع
لانه نابه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو

وزن الفعل (كما) اعتبرت (في اسود وارقم) اسمين للحمية فانه لا مانع من اعتبارها
لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت
زائلة اولامثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة)
الموجودة حيث لم تكن زائلة (والعلمية لا بين الوصفية الاصلية لزائلة والعلمية)
مثل حاتم علما لان الزائلا لا يكون مضادا للثابت (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول
(الوصفية الاصلية) الزائلة (او العلمية في منع صرف مثل حاتم) متعلق باعتبرت
(لا يلزم اجتماع المتضادين) في باب حاتم لان الوصف في الاصل والعلم في الحال
لا يجتمعان اصلا فالستحيل اجتماع الضدين لا اعتبارهما (قلنا تقدير احد
الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله في حكم الموجود (بعد زواله مع ضد آخر)
اى مع ضده (في حكم واحد) اى في منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك
التقدير (من قبيل اجتماع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدرا والاخر
موجود الا يلزم اجتماع الضدين (لكنه شبه به) الا انه يشبه اجتماعهما
(فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغي للعاقل
ان يتحرز عن كلام غير مستحسن كما يتحرز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم
المعرب الذى فيه سيبان من الاسباب او واحد مكرر يمنع منه الجر والتثوين
اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه في بعض الاحوال وان كان التثوين يمنع في جميع
الاحوال فقال (وجميع الباب) (اى جميع باب غير المنصرف) سواء كان علم
الانصراف بوجود سيبين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة اولا (باللام)
متعلق بقوله ينجر قدم عليه ثلاثا الى الجار ان (اى بدخول لام التعريف عليه)
اى على الاسم الغير المنصرف اشار بالتفسير في الموضعين الى كون اللام للعهد
الخارجى (او الاضافة) (اى اضافة الاسم) الغير المنصرف (الى غيره)
(ينجر) (اى يصير ذلك الاسم الغير المنصرف (مجروزا) (بالكسر)
متعلق بـ ينجر (اى بصورة الكسر) لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل
الانجراره فلا بد من حذف مضاف او تجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة
الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين
ويطلق على احواله الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بالتاء
لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاجر وعمر كم (او تقدير) مثل بالحلبى
وحلبى النساء (وانما لم يكتب) المصنف في بيان هذه القاعدة (بقوله ينجر)
لان معناه على ما صير مجروزا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان
انجرار غير المنصرف بالفتح ولما كتبه لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح او الكسر
مع ان المقصود هو الثاني ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود (ولا) اى

ولم يكتمف ايضا (بان يقول يكسر) اختصارا (لان الكسر يضلتي على الحركات النسيائية ايضا) كما يضل على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله يكسر لتوهم ان غير المصروف حال دخول اللام عليه لو اضاف قد يكون ميبا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى في هذه الحالة (وللتحفة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره او حالة دخول اللام عليه (منصرف او غير منصرف فمهم) اى فبعض التحفة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم في هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العتبات فيه بعد هذه الحالة او زالتا بعد او بقيت احديهما وزالت الاخرى (لان عدم انصرافه) لما كان فيه ميبان او ميبا يكرر (كما كان لما بهته الفعل) في الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه للنسيائية) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف للفعل (يدخل ما هو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها (اعني اللام او الاضافة) على ما سبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشيء فيه يدل على تحققه (فراجع) هذا الاسم (الى اصله الذي هو المنصرف فدخله الكسر) اى الجوزوال المانع من دخولها وهو المشابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لا يجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع تعريفه ما دخله والتنوين لتكثيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والاعتراج والتنوين دليل الاتصال والافتراق فين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم ذهب الى انه) في هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى في الاحوال الثلاثة التي مرت آنفا (والممنوع من غير منصرف) لاجل وجود العتبتين او العلة المذكورة فيه (بالامثلة هو التنوين) لان التنوين لا يدخل لفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثلي قوله تعالى لم يكن للذين كفروا ومثل قولك قل الحق ونضربين فكان التنوين مقصودا بالجمع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (اتصله بعبارة التنوين) لاشتراكهما في الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان يعنى اى مكان (ضعفت) فيه (مشابهة) اى مشابهة غير المنصرف (للفعل) بدخول ما هو من خواص الاسم (لم تؤثر) اى المشابهة (الاتى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالجمع فسقط (دون تابعه الذي هو الكسر) لان الشيء اذا ضعف فمحصر تأثيره فيما هو

المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعفت (الى حاله) لعدم المؤثر في سقوطه فبقى على حاله الاولى (وسقوطه) اي وسقوط التنوين من ذلك الاسم في هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اي لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف في هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيةين او الواحدة المكررة باقية قسم واما اذا زالتا معا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيةتين مع) دخول (اللام او الاضافة) يعني ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل اجر وجرأ ومساجد ومصاييح وثلاث ومثلث وغيرهما من العلل التي يجوز جمعها مع اللام او الاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا او غير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اي زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما باحديهما (او زالت احديهما) اي احدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق (وبيان ذلك) اي وبيان المذهب الثالث (ان العلية تزول بدخول اللام) لما سبق ان اللام وضع تعريف ما دخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة بآى طريق كان (والاضافة) لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سبأ في (فان كانت العلية شرطا للسبب الاخر) كفاي الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق (زالنا) اي العلتان (معا) باللام او الاضافة لان العلية زالت باللام او الاضافة وزالت ايضا بزوالها السبب الذي جعلت هي شرطه فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لاسم غير مرة (كفاي ابراهيم) وطلحة وزينب وبعليك وعمران (وان لم تكن) العلية (شرطا) له بل اثرت فيه بلا شرط (كفاي اجد) وشمز وزفر وعمر (زالت احديهما) فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين (ولم يكن هناك) اي في الاسم الغير المنصرف (علية) بل كان غير منصرف بدون العلية امام سببين (كفاي اجر) وثلاث وجع (بقيت العلتان على حالهما) واما مع سبب واحد كحمراء واساور وانايم فكان الاسم في هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين او علة واحدة مكررة فنع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا)

القول انساب) من القولين الاولين (بما عرف به المصنف غير المنصرف) وهو ما فيه علسان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف في هذه الحالة منصرف او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله بغير بالعكس ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجالا وتفصيلا شرع في بيان محلي الاعراب وهي ثلاثة فقال * المرفوعات * قدمها على اخويها لان المرفوع هو العمدة في الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهي الصيغة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما قرعان من الصيغة وهي الاصل واتماق بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فانزال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونه على ان المعرف جنس المرفوع لاتوعه تدبر وجمع الفاعل ههنا وفي الجرورات على حقيقة وفي المصوبات مستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هو اما استعمل الخ او خبرها محذوف تقديره المرفوعات ما ذكره اى من انواع محال الاعراب او انها موقوفة لا تحل لها منه وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره هي (لا المرفوعة) وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لان موصوفه الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعي موصوفا (وهو) اى اسم (مذكر لا يعقل) لان العقل لا يكون الاقوى العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن (ويجمع) مبنى للمفعول (هذا الجمع) مصوب برفع الحافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع (مطرذا) تمييز عن نسبة الجمع الى الصفة فتم ليكون قريبا لعامله وتيسرها على ان التمييز عن النسبة بتوسطين المتبيين وان كان في تقديره على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على وزن علة لاعلى وزن ديمة (المذكر الذي لا يعقل) لان غير الفاعل لقصوره جاز مجرى المؤنث (كالصافات) جمع صافن وهو من الخيل الذي يقوم على طرف الحافر من يدا او رجل او يضع الثلاث الاخرى على الارض لغاية جوده وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا يكاد يوجد الا في العرب الخيل (الذكور) على وزن فاعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا كقرن وقرن (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان او اناثا (وجمال) جمع جمل وهو الذكور من الابل (سجلات) جمع سجل على وزن قمار بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود في الابل يدل عليه قوله (اى ضخومات) جمع ضخم بالضاد والحاء المعجمتين وهو الغليظ (وكاليل الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجيل

الراسخات والبيوت المنهذعات الى غير ذلك (هو) (اي المرفوع الدال عليه
 المرفوعات) لان المفرد داخل في الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل اعدلوا
 هو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار
 الخبر اعني ما على عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير تقديره
 وانما فسره هكذا لان الخ (انما يكون للمساهمة) وهي والحقيقة والجنس بمعنى
 واحد وهي لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان
 (للالافراد) كزيد ورجل (ما اشتمل) (اي اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ما موصوفة
 لان التوصيف بالجملة يناسب التكثير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان
 الموصول معرفة وكون ما موصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف
 لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول (على علم الفاعلية) (اي علامة كون
 الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم
 في اللغة العلامة (وهي الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى
 وهي ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ما هو الاقوى (والواو)
 وهي ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة في التثنية لاجل انها
 كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفية صارت علامة له فيها وثابت عن
 الضمة (والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اي يكون
 اعرابها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او تقديرا) كذلك (او محلا) كذلك
 نحو جاءني هذا في محل الضمة وهذان في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وفيه
 اي في قوله او محلا رد على الهندي حيث قال والاعراب المحلى لا يشتمل عليه
 اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيًا يكون اعرابه
 محلا لا غير (ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه في محل)
 اي في مكان من الرفع او انصب او اجر (لو كان ثمة) اي في ذلك المكان (معرب)
 اي اسم معرب (لكان) ذلك الاسم (مرفوعا) مثل جاءني هذا فانه لو وقع فيه
 اسم معرب لكان مرفوعا (لفظا) مثل جاءني زيد (او تقديرا) مثل جاءني فشي
 فاذا كان الامر كذلك (فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى) منصوب
 لفظا بعدا لانه فعل ماض وفاعله يستتر فيه راجع الى ما يبعث الرفع المحلى
 وهو الرفع لفظا او تقديرا (وهو) اي المصنف (يبحث مثلاً) منصوب اما
 على المصدرية تقديره يمثل مثلاً والجملة حال من فاعل يبحث او على الحالية
 بمعنى مثلاً (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا
 كان) ظرف لبحث (مضمرا متصلا) والمضمير مطلقا لا يكون الا مبتدئا
 واعراب المبني انما يكون في محله (كاسم) في بحث وجوب التقديم والتأخير
 ولا فرغ من تعريف المرفوع شرع في بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه

فقال (فنه) الفاعل المتعصب ومن للتبعيض (اي من المرفوع) يرجعه توافق
الضميرين المرفوع البارز والمجرور في المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع
(او ما اشتمل على علم الفاعلية) يرجع هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المسكن
والمجرور في المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع
(الفاعل) مبتدأ وقوله فنه خبر مقدم او خبر وقوله فنه مبتدأ لان من للتبعيض
تقديره فبعضه الفاعل وهذا اول لكون الاصل في المبتدأ التقديم على ما سأتى (واتما
قدمه لافصال المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل)
لان الفعل هو الاصل في العمل والاستناد والاخبار لاتعلم وضد وحدوثه يحتاج
دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظي يعرف باللفظ والقلب
كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل
اللفظي ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لانه يعرف
بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لا ينسخ بالتواضع ولانه اشد في باب التركيب حيث
لا يجوز حذفه الا بدسئس منه (وقيل اصل المرفوعات المبتدأ المتعلق) اي غالبا
لانه يجب تأخيرها في بعض الموضع لامر عارض وسجي "تفصيله (على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقديم) وسأتى وجهه (بخلاف الفاعل) فثنا الفاعل
وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل
لفظي وهو الفعل الذي هو الاقوى في العمل لما سبق (زم تأخيرها عنه ولما لا يلبس
بالمبتدأ انا قسم (ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان ما ولا مثل زيد
ابوك في تاويل مريك (ومشتق) مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام
متعددة في تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لا يحكم عليه الا بحكم واحد
وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشيء تزيد قوته
(بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمتق) لان الفاعل من صدر عنه
الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شيء فكيف يحكم به واتما حكمه
على المبتدأ بتاويل وههنا الحكم لا يقبل التاويل (وهو) (اي الفاعل) (ما)
(اي اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التمييز (او حكما)
عطف على قوله حقيقة واللام (في ليدخل) متعلق بالتعظيم اي واتما عمنا
الاسم المفهوم من قوله ما بمقتضى المقام الى الحقيقي والحكمي (فيه) اي في الاسم
(مثل قولهم اعجني ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان في حكم المصدر
في كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او مضافا اليه اي اعجني ضربت زيدا (استند
اليه الفعل) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو
بعث وهل ضربت زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاستناد (لا بالتبعية)

واللام (في ليخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ (في جميع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات) والمجرورات غير التوابع) يدل من قوله وكذا بدل الكل والباء في قوله (بقريضة) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون غير التوابع بقريضة (ذكر التوابع بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل (اى ما يشبهه) لان المصدر العامل في حكم الفعل (في العمل) او وجه الشبه لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لا يدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليناول) اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبني ضرب زيد عمرا (واسم الفعل) مثل رويد زيدا وهيهات الامر (واسم التفضيل) وسيأتى تفصيله (والظرف) مثل زيد في كفه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند احوال عن الفعل بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضى المثبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة او مقدرة وسيأتى (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل البدل (عليه) (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحتزبه) اى بقوله وقدم عليه (عن نحو زيد في زيد ضرب) اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل يعنى خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال والاصل وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فزال هذا بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد تقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره والسلام في قوله (ليخرج) متعلق بالتقديم (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببي مثل من رت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت على غير من هي له (نحو كريم) خبر مقدم لامبتدأ لانه نكرة لانها لا تكون مبتدأ الا بوجه التخصيص وسيأتى تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته في محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخيره هو الاصل للشويق السامع الى المبتدأ مثل * ثلاثة تجلو عن القلب الحزن * الماء والخضراء والوجه الحسن (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالفاء

جواب شرط محذوف تقديره اما كان المراد وهكذا فان قلت (قد يجب تقديمه)
 عليه انما كان مبتدأ منكرة والخبر ظرفا) ليتخصص به الكرة لان تقديم الخبر
 الظرف يتخصص الكرة وسبأني تحقيقه (نحو في الدار رجل قلت المراد) بالتقديم
 (ويجب تقديم نوعه) اي نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافرده (وليس نوع
 الخبر ما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور
 (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فله يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم
 فرد لما سبق (على جهة قيامه به) (اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل
 او شبهه به) اي الاسم يشير الى ان الجار طرف مستقر مع متعلقه صفة المصدر
 محذوف لا اسند والى ان الجملة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرقه
 والمضمر المجزوء في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز
 ان يعمل الجار والمجزوء اعني على طريقة حال من ضمير قدم اي مشتمل على
 طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم)
 اي تلك علامتها (او على ما في حكمها) اي ذلك من لوازمها لان القيام
 بثبوت وجود الامر وانصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة
 المعلوم او ما في حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد
 لانه لا يبيح مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال
 لما في حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان
 في حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون
 المجهول لانه يسند الى نائبه (واحتراز بهذا القيد) اي بقوله على جهة قيامه به
 (عن مفعول مالم يسم فاعله) اي عن فعل او شبه فعل لم يسند الى فاعله بل
 الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد في ضرب زيد على صيغة
 المجهول) لاهل صيغة المعلوم (فلا احتياج الى هذا القيد) اي لا قيد المذكور
 انما هو على مذهب من لم يحصله (اي نائب الفاعل) (داخلا في الفاعل
 كالمصنف مثلا واما على مذهب الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد
 تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم ثلاثا يتوالى بين طرفي الشرط والجواب
 مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اي مفعول مالم يسم فاعله (داخلا
 فيه) اي في الفاعل (كصاحب الفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المستند اليه
 من فعل او شبهه مقدما عليه ابنا ومعه الشيخ عبدالقاهر واكثر البصريين حيث
 جعلوه فاعلا فلا يحتز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان
 لا يقيد به) وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال في اصطلاح النحاة فاعل
 ولا وليس خلافا معنويا ففند المصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل)

اما هو فروع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه
 مفعول به لفعل تقديره امثل (مثل) (زيد) اتي به ليصرح ما به المقصود من المثال
 وبين (في) (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد اي الكائن فيه (فهذا) اي هذا
 القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصرح فيه (و) (مثل ابوه في) (زيد قائم
 ابوه) وانما اتي بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لا يعمل بدون
 الاعتماد وسبأ في تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنسه لبس
 بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقدما عليه ولو قال زيد
 قائم ابواه او اباه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختيار الافراد اختصارا ولان
 المناقشة في المثال لبست من دأب المحصلين (والاصل) (في الفاعل) لما فرغ
 من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو
 في اللغة ما يبنى عليه الشيء وفي العرف قاعدة كلية تنضم ما تحتها من
 الجزئيات والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله اي ما ينبغي الى آخره قيل ولو قال
 والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح واحسن مراعاة الاشتقاق
 يعني مطابقة الاولى وان يليه اجيب بان الاولوية تحتل ان تكون عارضة
 لا بحسب الاصل ولبس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره (اي
 ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه
 ويجب السوى والا (ان يلي الفعل) (المسند اليه) اشير الى ان اللام في الفعل
 للعهد الخارجي مثل جاءني رجل واكرمت الرجل (اي يكون بعده من غير
 ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته) اي معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولي
 لان معناه القرب يقال وليه قربه يعني يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما
 كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل
 (لانه) اي الفاعل (كاجزأ من الفعل) حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل
 الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل الجزئية (ويدل على ذلك) اي
 كونه كالجزم منه عند العرب لتلك اى لشدة (اسكان اللام في ضربت) اي في الفعل
 الذي اتصل به الضمير البارز المرفوع التحرك لانه اورده على سبيل التثيل وقوله
 (لانه لدفع توالي اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو) ظرف للتوالي (بمثلة كلمة
 واحدة) لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعي لانه لما استقل
 يكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستئصال وجب اسكان
 احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ما هو بمثلته كالمثال المذكور (فلذلك)
 الفاء للتفريع اي لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل الولي واللام تعليل ومتعلق
 بالفعلين اعني جاز وانتع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد

(الاصل الذي يفتضى تقديم الفاعل على ما ترمعمولات الفعل) سواء كانت اصولا
 كالفاعل الخمسة او فروعا كالحققت السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب
 على له مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير
 مضاف مرفوع محلا على له فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله
 (لنفسم) تعليل للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع
 الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا (رتبة)
 منصوب على التمييز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا
 اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاختصار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا بل)
 يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انه مبنى على السكون والفاء
 جواب شرط محذوف يعنى اذا كان الزوم لفظا فانه عن الزوم رتبة
 (وذلك) اى لزوم الاختصار قبل الذكر لفظا فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه
 لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بارفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه
 مفعولا (لتاخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة)
 تميزان عن نسبة التأخر (فلزم الاختصار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى
 الاختصار المذكور (غير جائز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيجى تفصيله
 قوله (خلافه) منصوب على له مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى
 (للاخفش) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان
 لا الجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد التون كنية الامام ابى الفتح
 عثمان بن جنى ونقل عن سيويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة
 (وسندهما) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر جزى ربه)
 وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق
 للعرف من حواله ارجع المسى الى ربه لان الرب هو المبدأ للرحل فاذا انضم
 للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للبدل تقديره بدلا عنى
 وثانيا (عدى بن حاتم جزاه) منصوب بترع الحافض اى كبراه وهو مصدر
 مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس
 او حقيقتهما وجرأوها القتل هذرا (العاويان) جمع عاوى وهو الصباح يقال
 عوى الكلب يعوى من باب رعى رعى صاح وهو ما ليس بكلب صيد ولا حرث
 ولاه نفع الا العواء او روى العاويان جمع العاوى بالذال المهملة وهو العدو
 والاول البق بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك واباب مثلثي قبل المقصود
 منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا غفلت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره
 اياه وربما يجبل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي (واجيب عنه) اى عن

سندھما (بان هذا) ای قول الشاعر (للضرورة) ای للضرورة وزن الشعر
أدلو قيل جرى هندی بن حاتم عن ربه لا ختل الوزن ولو وقوع الفصل الكثير
بين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جواز في سعة الكلام) والاضمار
المذكور ليس بموجود فيه (وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى
المصدر الذي يدل عليه الفعل) مثل اعدلوا هو اقرب وقد مر تحقيقه ومثل
قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذي دل عليه
الفعل اعني صدق (ای جرى رب الجزاء) فحينئذ لا يكون فيه محذور ويكون
الرب بمعنى صاحب ای صاحب الجزاء قوله (واذا اتنى الاعراب) شروع
فيما يعرض للفاعل ويخرج منه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على
المفعول بعد ان كان جائزا للتأخير فيه (الذال) السلام في الاعراب للعهد
الخارجي (على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول) البناء في قوله (بالوضع)
متعلق بالذال لان المراد بهما الدلالة الوضعية لا غير (لفظا) منصوب على التمييز
عن نسبة الفعل الى الفاعل واحتراز عن التقدير ای اتنى لفظ الاعراب
لاتقديره (فيهما) (ای في الفاعل المتقدم ذكره) مرفوع (صريحا) تمييز
من قوله فنه الفاعل (وفي ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحا لان
في التمييز معنى الطريقية (والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة) لاصريحا لانه
لم يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (ای الامر الدال
عليهما بالوضع) لان القرينة ما يكون علامة على الشيء من غير وضع (اذ لم يعهد)
مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى للمفعول ايضا نائب لقوله لم يعهد والجاز
حينئذ في قوله (على ما وضع) متعلق بقوله ان يطلق (بازاء شيء) قوله (انه)
الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبر ان (عليه) الضمير راجع
الى الشيء نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل
المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه)
يعني ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندي حيث قال
وكان يكفي اي المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذا الاعراب من القرائن
الهمم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى
قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس اوقال والاضح
ان يقول اذا خيف اللبس يكفي لما عرفت قوله (اذا القرينة شاملة له) تعليل
لكون الاعراب مستغنى عنه لالعدم الوجود كما هو المتبادر (وهي) اي القرينة
(اما اللفظية) اي تكون معروفة باللفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كاء
التأنيث (محوضرت موسى حيلي او معنونة) يعني تعرف بملاحظة العقل

من غير مبدل اللفظ فيها مثل استخلف للرخصي المصطفى عليه السلام و (نحو)
اكل الكثيري يحيى لان احدهما لم يصلح للفاعل (او كان) معضوف على
الشرط (الفاعل) (مضمر متصلا) (بالفعل) او شبهه (بارزا) بدل من الخبر
بذل البعض (كضربت زيدا او سكنا كزيدا ضربت خلاصه وسواء كان المفعول
اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضرا متفصلا مثل ما ضربت الا انك او متصلا
كضربتك والباء في قوله (بشرط) متعلق بالجزء المندرج تحديده وحب تقديم
الفاعل على المفعول بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفاعل) فيه رد على
صاحب الرواية حيث قال وما ذكره بشكل بطل قوله زيدا ضربت وللآدم في قوله
(السلام) متعلق بالشرط (بالتقص) اي ما ذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا
ضربت) يعني بمثل تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان او مضرا متفصلا
مثل انك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا
لم يلتفت اليه للمصنف (او وقع مفعوله) (اي مفعول الفاعل) معضوف على
احد الشرطين الاول لاصلته والثاني لقربه (بعد الا) طرف لوقع والباء
في قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اي كلمة الا بينهما اي بين
الفاعل والمفعول (في صورة التقديم والآخر) يعني في صورة التقديم الفاعل
وتأخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجي قريبا (نحو ما ضربت زيدا الاعرا)
(او) (بعد) (معناها) اي معنى الا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها (نحو)
انما ضربت زيدا اعرا) (وجب تقديمه) جزم قوله اتنى او كان او وقع او بعد
معناها واياما كان جزم الباقية محذوف اما كونه جزءا الاول فلا صالته
وتقدمه واما الثاني فلقرينه (اي تقديم الفاعل على المفعول في جمع هذه
الصور) الرابع والجار في قوله (اما في صورة) متعلق بمحذوف واما التفصيل
تقديمه اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة (انتفاء الاعراب فيهما)
اي الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية
كانت او معنوية (فلتحرز عن الالتباس) يعني لو لم يجب تقديمه عليه فيهما
لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا والثاني لجواز تأخيره
ايضا قلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلما جاء الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى
فاعله وناسب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة
اخرى بين اجزاء كلمة (واما في صورة) وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما في صورتى التقديم والتأخير فثلاثا يتقلب المحصر المطلوب) يعني انحصار
الفاعل والمفعول (فان المفهوم من قوله ما ضربت زيدا الاعرا) يعني

في صورة تقديم الفاعل أو تأخير المفعول وتوسط الإثنينهما (انحصار ضاربية
 زيد في عمرو) لأن الأصل في الانحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله (مع)
 متعلق بالخبر أي مصاحبا وملا بسامع (جواز أن يكون عمرو مضروبا بشخص
 آخر) يعني أن الانحصار في الفاعل دون المفعول يعني ليس زيد ضاربا بالآخر
 إلا عمرو وأما مضروبية عمرو في زيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ما ضرب
 عمرا إلا زيد) يعني في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما
 (انحصار مضروبية عمرو في زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز
 أن يكون زيد ضاربا بالشخص الآخر) يعني يصح أن يكون زيد ضاربا بالآخر عمرو
 أيضا لعدم الحصر فيه (فلو انقلب أحدهما بالآخر) بتقديم المفعول على الفاعل
 في الصورة الأولى وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية (انقلب الحصر
 المطلوب) لأن تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى لأن المعنى مستفاد من التركيب
 فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الأولى والمفعول على الفاعل
 في الصورة الثانية لثلاثين قلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما (وإنما قلنا
 بشرط توسطهما) أي إلا (بينهما) أي بين الفاعل والمفعول (في صورتين التقديم
 والتأخير لأنه) أي الحال والشأن (لوقدم المفعول على الفاعل) في الصورة
 الأولى حال كونه تقديم المفعول مصاحبا (مع الأفعال) في مثاله (ما ضرب
 العمر زيد) لحصل فيه معنيين الظاهر وغير الظاهر ففصل الشارح هذين
 المعنيين فقال (فالظاهر أن معناه) أي معنى هذا القول (انحصار ضاربية
 زيد في عمرو) يعني انحصار صفة الفاعل في المفعول (إذا حصر) أي المحصورة
 (اتساه فمما يلي إلا) سواء قدم أو أخر (فلا ينقلب الحصر المطلوب) يعني لا يتغير
 المعنى الأول لأن تغييره إنما يكون إذا قدم المفعول بدون الأوههنا قدم المفعول
 مع إلا (فلا يجب تقديم الفاعل) لأنه إذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف
 ما كان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر
 المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على
 الفاعل قليل الدور (لأنه من قبيح قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها) لأن
 الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند إلى زيد لا مطلقا فلا بد من تقديم
 الفاعل لتمام تلك الصفة لأن تمامها لا يكون إلا بالفاعل (وإنما قلنا الظاهر
 أن معناه كذا) أي انحصار ضاربية زيد في عمرو (لاحتمال أن يكون معناه) أي
 معنى ما ضرب العمر زيد هكذا نحو (ما ضرب أحدا أحد العمر زيد) وهذا
 المعنى ظاهر لأن استثناء شئين بأداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند
 الأكثرين لضعف الأداة إذا الأصل فيها الأوهي حرف فلا يستثنى بها شيان

لأعلى وحده البذل ولاعلى غيره (فيقيد) هذا المعنى الغير المتأخر (اختصار
 صفة كل منهما) أي من الفاعل والمفعول (في الآخر) يعني يقيد باختصار
 ضاربية الفاعل في المفعول ومضروبية المفعول في الفاعل (وهو) أي هذا المعنى
 (أيضا) مصدر آمن يفيض أيضا بمعنى يرجع منصوب على المصدرية بفعل
 واجب الحذف ساعا مثل سقيا والمعنى يرجع هذا المعنى إلى الأول رجوعا
 والجملة حال (خلاف المقصود) لأن المقصود اختصار صفة أحدهما في الآخر
 وهو على الاحتمال وبالتقدير المتصوّر الآن لا ضارب الأزيد ولا مضروب
 الأعمرو فضارية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذلك
 وهو عين خلاف المقصود (وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقسوع المفعول
 بعد معنى الإلان الحصر ههنا في الجزء الأخير) كما أن الحصر في الأفعال يليها
 وما يليها لا يكون الإجراء أخيرا حقيقة أو حكما فكذلك هنا لأن معنى تأخر ضرب
 زيد عما ضرب زيد الأعمرا (فلو أخرج الفاعل قلب للمعنى) كما تقلب في الأ
 حال كونها متوسطة بينهما (قطاء) أما منصوب على التخيير أو على الحالة
 بمعنى مقنونا أو على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان
 الأحوال التي توجب تقديم الفاعل على المفعول بهمان كان الأصل فيه التقديم
 وجواز التأخير شرع في بيان الأحوال التي توجب تأخيره بعد الأصل المذكور
 فقال (وأنا أنصل به) (أي بالفاعل) (تخير المفعول) يعني تخيير يرجع إلى
 المفعول (نحو ضربت زيدا) بالصب (فلامه) برفع (لوقوع) عطف على
 الشرط وهو قوله وأنا أنصل (أي بالفاعل) (بمد) ظرف وقع ومضاف إلى
 (ال) (المتوسطة بينهما) أي بين المفعول والفاعل (في صورة التقديم ولتأخير)
 أي صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الأفعال (نحو ما ضرب
 عمر الأزيد) بتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط الأفعال (وقائمة هذا القيد)
 أي قيد المتوسطة بينهما (مثل ما عرفت) أي الذي عرفت (ألفا) ألفا أنا رجوع
 منصوب على الضرفية أي مثل الذي عرفت في القسم السابق أي في صورة تقديم
 الفاعل على المفعول إذا وقع مفعوله بعد الأ أو معانها (أو) (وقع الفاعل بعد)
 (معناها) (أي معنى الأخواتما ضرب عمر الأزيد) وقائمة هذا القيد مثل ما عرفت ألفا
 (أو أنصل مفعوله) أي مفعول الفاعل أو الفعل والاضافة لأن ملابسة والبذل في
 قوله (بأن يكون) متعلق بقوله أنصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) (أي
 الفاعل) (غير) (تصليبه) أي سواء كان ضميرا منفصلا مثل ما ضرب به أنا
 أو ظاهرا (مثل ضربك زيد) أو ضربه أو ضربتي زيد وقوله (وجب تأخير) أي
 تأخير الفاعل جزاء أقوله وأنا أنصل وجزاء الصور الثلاث الآخر محذوف

اختصارا وجزاء لقوله او اتصل مفعوله يعني للصور الاخيرة لعلم الفصل
 بينهما وجزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن في قوله (عن
 المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (في جميع هذه الصور) الاربعه متعلق بالجزاء
 (اما) وحسب تأخير الفاعل والمفعول (في صورة اتصال ضمير المفعول به)
 يعني في الصورة الاولى وقوله (لثلاث) خبر لمبتدأ محذوف وجواب لاما (يلزم
 الاختصار قبل المذكور لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغي ان يجوز عند الاختصار
 وان جنى كما تقدم (واما) وحسب تأخير عنه (في صورة وقوعه) اى الفاعل
 (بعد الاول) بعد (معناها) يعني في الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلثلاث) متعلق
 بالضمير المطالب سبق تفسيره آنفا فان مضروبة ما قبل المحصورة فيما بعدها
 والمضاربية محتسبة فلوقدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها الجاء
 المحذور المذكور في القسم الاول وسكذا الحال في معناها (واما في صورة كون
 المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به) يعني في الصورة الاخيرة (فلثلاثة)
 مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط)
 منصوب لانه مفعول المتأناة ومضاف الى (الفاعل) الغير المتصل وقوله (ينسب)
 ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (وبين
 الفعل) المتصل به يعني يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفعليا
 منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا
 اى ~~يكون~~ المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف
 (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعني يكون كلاهما ضميرين متصلين به
 (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل)
 لكونه عمدة ومحتسجا اليه في الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه ما يكون
 عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) او ضربته او
 ضربتي وما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال عامله
 ذكر او حذف فاجاز او واجبا منه بفقد التقليلية مع اراد مسيطرة المضارع على قلة
 حذف الفعل وكثرة ذكره فقال (وقد) للتقليل (محذف) مبنى للمفعول
 (الفعل) نائية (الراجع للفاعل) يشير الى ان السلام في قوله الفعل للعهد
 الحارثي واللام في قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام قرينة لان
 قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلوة للولك الشمس اى وقت
 طلوعها (قرينة) (دالة صفة كاشفة) لان القرينة هي العلامة على الشيء
 وهي دالة على الحذف (على تعيين المحذوق) لانه لا يحذف شيء من الاشياء
 الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا (جوازا) منصوب

على المصدرية والمصوب عليهما ما كان صفة لمصدر مخذوف يدل على هذا قوله
 (اي حذفاً جازئاً) وقوله (في) ظرف جواز اي معنى متعلقاً به (مثل) (قولك)
 كره على وجه التمثيل (زيد) يدل من القول يدل البعض والرفع محكي (اي فيما
 كان جواباً للسؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام في قوله (لمن) متعلق
 بالقول الذي هو في قولك ومن موصولة و (قال) جملة مع فاعله جملة فعلية صلته
 (من) استفهامية مبتدأ هو (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره
 جملة اسمية في محل الصب مفعول قال (سائلاً) يريد به ان من في قوله من قام
 استفهامية (عن يقوم به القيام) اذا كان الامر كذلك يعني اذا كان الحذف
 ههنا جواز الاوجوباً (فيحسوز) لان المضارع مثبت انا وقع حرثه الشرط
 بـ (وزعمه القائلون تركه) مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى
 ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بناء الخطأ (زيد)
 مفعول ان تقول والرفع محكي والباء في قوله (يحذف) متعلق بقوله ان تقول
 (قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بنكره) قوله (وانما قدر الفعل
 دون الخبر) اي هذا القول رد على الرضي حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ
 لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضاً السؤال عن القائم لاهن
 الفعل وادهم تقديم السؤال عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك
 لمطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن
 الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد التنفوي بتكرز الاستناد
 فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ
 فعل والفعل لابد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر
 جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل (بل بذكره فاعله) ويحذف فعله (يوجب
 حذف احد جزئيهما) وهذا من باب عطف شئين على معنوي عامل واحد
 بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمول معمولها معطوف
 معمولها تامل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيهما (والثقل
 في الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفي فيه بادنى ما يمكن والواو
 في قوله (و) (كذا) للمصنف بحث لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك
 بقرينة صكوته جواباً للسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جواباً لسؤال مقدر
 وليست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل جوازاً) اي حذفاً جازئاً (فيما
 كان جواباً لسؤال مقدر) كما يحذف الفعل حذفاً جازئاً فيما كان جواباً لسؤال
 محقق والجار في قوله (في نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار في قوله
 (في مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اي في قوله الكائن في مرثية بالتخفيف

على وزن مجندة مصدر من رثى يرثى مثل رمى يرمى وتشديد البناء خطأ بالفارسية
 برمر ده ستايش کردن (يريد بن نهشل) يرثيه أخوه ضرار بن نهشل لانه كان
 انهشل ابنان ضرار ويزيد فثا يزيدي ورثى عليه أخوه ضرار (ايك) على
 وزن ليرم وقوله على في قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حال اوصفة أي
 حال كونه كائن على البناء اوالكائن (يزيد) هو (مر فوع على انه) أي يزيد
 (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (أي عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا
 عجز وذلل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) أي قوله ضارع (فاعل الفعل
 المحذوف) جواز وقوله (أي يكيه ضارع) تفسير للفعل الرفع له من يكي يكي
 والباء في قوله (بقربنة السؤال المقدر) متعلق بقوله المحذوف (وهو) السؤال
 المقدر قوله (من يكيه) أي يكي عليه أي على يزيد فاجيب بقوله ضارع أي
 يكي ضارع عليه (واما قول الشاعر) حال كونه كائنا (على رواية ليك يزيد)
 الكائن او كائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله
 البناء للفاعل (فليس أي قوله هذا) (مما) أي الذي (نحن فيه) حتى يكون
 ضارع فاعل يكي المذكور لا المقدر واللام في قوله (لخصومة) (متعلق بضارع)
 وان لم يعتمد على شيء قبله من الاشياء الستة التي هي الموصول والموصوف والمبتدأ
 وذو الحال وحرف النفي وحرف الاستفهام كونه بشرط عند البصريين لعملة لان
 الجار والمجرور يكفيه رابحة من الفعل لكونه معمولاً ضعيفاً (أي يكيه من يدل
 ويحجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان الاسم الفاعل
 العامل في حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف
 في قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجمع لان الجنس
 يشمل الافراد وان كان على شيل البدل واللام في قوله (لانه) تعليل لكون البكاء
 مخصوصاً بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص (كان
 ظهيرا) فاعل بمعنى الفاعل للبانة (البحر) جمع عاجز كالورثة جمع وارث
 (الاذلاء) على وزن الاولياء (جمع ذليل وآخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان
 الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء
 لان المصراع الاول اقام كونه شجاعاً والثاني سخيّاً (ومختبط) عطف على قوله
 ضارع (مما تطيح الطوايح) (والمختبط) بالخاء العجمة (السائل من غير وسيلة)
 أي الذي يأتيك المعروف من غير سبب يقال اختبطني فلان اذا اخذ منك شيئاً
 بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا بسقط ورقها (والاطاحة
 الاهلاك) يقال اطاحة اهلكه (والطوايح) بمعنى الطيحات (جمع مطيحة)
 حذف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايغ فهو يافع من طاح يطوح مثل قال

يقول وقبل طاح يسبح واوى حال كون الطوايح جمع مطيحة واقبا (على
غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلوايح جمع ملتحة)
وهو الفعل من اليل (وما يتعلق بقوله مختبها) وتعلقه بيكيه المقدر بما ياباه سليقة
الشعر لانه لما بين سبب الضراعة وهي البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء
باسب ان يبين سبب الاحتياط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوصل به اليه
(وما) في قوله بما (مصدرية) تعرف بالتبأمل (يعني ويكيه ايضا) اى كايكيه
ضارع (من بآل من غير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله
وتائب لمفعوله (المهلكات ماله) وقوله (وما يتوصل به الى تحصيل المال) وهو
آلات الحرف والصنائع وغيرهما من كونه ميا التحصيل المدل للخطوف على المفعول
وهو قوله ماله وقوله (لا) على لقوله ويكيه ايضا الى آخره (كان) اى يريد
(معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول
الثاني للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ
دون شئ ولبار في قوله (فـ يروسيه) متعلق بقوله السائلين (و) قوله
(قد يحذف) الواو للعطف (الفعل) الرفع للقبا على لقريته دالة على تعيينه
(وجوبا) (اى حذف واجب) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوارا
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه على ما ساق في الجار في قوله (في بئل) متعلق
يحذف مثل (قوله تعالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بالفلسفة
اكرهى اركا قران بناء طلب دارد از نويس بناده تو ويرانا كه شنوى كلام
الله را (اى في كل موضع) تفسير لقوله في مثل قوله لان ذكره على وجه التمثيل
(حذف فيه) اى في ذلك الموضع (المفعول) الرفع للفاعل (ثم في رفع الابهام
الماضى من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والقرض منه لى من الابهام
اولا ثم التفسير ثانيا احداث وقع في النفوس لذلك البهم لان النفوس تشوق اذا
سمعت البهم الى العلم بالمقصود منه فيكون علماء اعز والذا اذا تسابق بعد الطلب
اعز من التساق بلائع وايضا في ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا تو كيده
انس في ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر
بالشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرهما اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكن
فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام اتا نشأ من الحذف لم يخرج الى المفسر (بل
صار) اى فامن شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة
معينة لالتأني وهو قسمان ابا مفدا او غير مفدا الاول مثل قوله ولا فضل
فيها للشيعة والبيى وصبر الفتى لولا لقاء شعوبه والناس في قوله واعلم عام
اليوم والامس قبله ولكننى من علم ما في غد عني وان لم يكن الزائد معينا فانه

يكون تطويلا كقول الشاعر * وقدت الاديم لاهشبه * والتي قولها كذابا ومينا *
وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كائن (بخلاف المفسر
الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من
معناه اللغوى او الاصطلاحي (فانه) اى الحال والشان (يجوز الجمع بينه) اى المفسر
بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم
تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كقولك جاء فى رجل اى
زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بني آدم بلغ مبلغ الشهرة
لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ماهو المراد منه فقبيل اى زيدا
وفى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بمسافرته
وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال اى مات او انتقل
(فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها) اى
فى الآية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف
وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى وجوبا) اى حذف واجبا
(وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرفع لاحد (استجارك الاول) صفة
(المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثانى) صفة المفسر بالكسر
(وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء
مؤداه (مغن عنه) لافادته ما افاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله
(ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل
حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف ولو جعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه
بالصفة لان من فى قوله من المشركين يمانية ومن اليبانية لو كان ما قبلها نكرة
تكون صفة له وههنا كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى * ولعبد مؤمن
خير من مشرك * حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز
(ان يكون احده مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على
الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم
لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون ما دخله ناديا
ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم
لا تميل على الذات فقط واذ ارفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا
على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لا بد له من الفعل) ليدخل عليه ولما
بين حذف الفعل وحده جواز او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما
يحذفان معا بقرينة ايضا فقال (وقد يحذفان) (اى الفعل والفاعل) لا الفعل
وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله (معا)

حال مؤكدة لان المبة استقيمت من صيغة التثنية ما كدها به يعنى يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحيين فى الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف فى الزمان والمكان لازم الصب ويلزم اضافتهما ان ذكر احدا المتصاحيين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منونا منصوبا على الطرفية نحو جئنا معا وقيل اتصل به على الحالية انتهى مختصرا و اشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير مفرد فى الحذف لان حذف الفاعل وحده جوارا وجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ مسده والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بقوله يحذفان فى مثل (نعم) حال كونه (جوابا) (لمن قال اقام زيد) (اى نعم قام زيد) فحذفت الجملة الفعلية) وهى قام زيد بفرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية بقدر بعد نعم جملة فعلية كما مثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدور بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم فى مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فنقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) والجار فى قوله (بفرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (ما) اى شئ او الشئ الذى (يؤدى مؤداه) اى مؤدى المحذوف (فى مقامه) اى مقام المحذوف (كالمفسر) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى مؤداه ويعنى عنه حتى لود كر كلاهما يكون الثانى حشا كما سبق والنساء فى قوله (فيلزم) ترميع لقوله لعدم قيام ما يؤدى الخ يعنى حتى يلزم (فى الكلام) يعنى فى الجواب لود كر مع نعم (استدراك) بسبب ذكر المحذوف يعنى لود كر المحذوف كما يقال فى جواره مثل نعم زيد بد كر قيام زيد مع نعم لم يلزم شئ من كونه حشا او تطويلا كما يلزم فى الآية (وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قائم) لنا كذا الاستناد فيصلح جوابا للسائل المتعدد واللام فى قوله (ليكون) دالة للتقدير (الجواب مطابقة للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقة الجواب السؤال امر مهم عددهم (فى كونه) اى الجواب (جملة فعلية) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لما نحن فيه لا بما فى صدر حذف الفعل والفاعل معا لافى حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لامن حذف

الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع في بحث المرفوعات وان كان يجري في المنصوبات
 والمجزورات ايضا لان التنازع في المرفوعات اكثر منه في المنصوبات وكذلك
 في المجزورات لان المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم والمنصوب
 مخصوص بالتعدي والمجور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع في المرفوعات
 فقال (واذا تنازع الفعلان) شرط اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد
 وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع واردة السبب وهو القصد والارادة
 لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شيء لم يحصل التنازع فكما في قوله تعالى
 اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الآية اي اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب
 القيام وجواب اذا ههنا محذوف اي حاز اعمال كل منهما وقوله فقد لا يحصل
 ان يكون جراء له ولا قوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب عطف العام
 على الخاص اي انا لعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغي ان
 يختص العاملان بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما
 على كلا المذهبين اذ لا يضم في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر
 (اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا) كاسم الفاعل (نحوز يد معكم وعما)
 والصفة المشبهة نحو (زيد كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد
 منصور ومغفور ابوه والاسم المنصوب نحو زيد قرشي وهاشمي اخوه (واقصر
 على الفعل) حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه لا يجري فيهما
 ايضا (لاصالته في الفعل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسا له عليه
 والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل الافعال
 (مع ان التنازع قديع في اكثر من الفعلين) مثل ضربت وآهنت واكرمت زيدا
 وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب
 التنازع وهو اثنان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل
 (ظاهرا) (اي اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة يقتضي موصوفا وهو الاسم
 ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اي اذا تنازع الفعلان
 في اسم ظاهر يعني اذا كان تنازعهما فيه (واقعا) (بعدهما) لان بعد ههنا
 ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجري الا فيما وقع
 (اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيد ضربت
 واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت (والمتوسط بينهما) كذلك معمول
 (الفعل الاول) فيرد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما لاحاجة اليه
 لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجزورا نحو زيد ضربت
 واكرمت وبك قت وقعدت (اذهو يستحقه قبل وجود الثاني) اي اذا الاول

يستحق لأن يكون عاملا فيه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لأن
 للفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع ويعد وجوده أيضا لا يمكن أن
 يتنازع فيما اخذ الفعل الأول قبل وجوده (فلا يكون فيه) أي في المتقدم
 والنشوط للفعل الثاني (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى تنازعهما) أي الفعلين
 (فيه) أنها بحسب المعنى يتوجهان إليه (أي الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله
 (ويصح) معطف على قوله يتوجهان (أن يكون هو) أي الاسم الظاهر
 (مع وقوعه في ذلك الموضع) الذي كان بعد الفعلين (معمولا) خبر أن يكون
 واللام في (لكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البديل) لأنها
 جميعا لأن المعمول الواحد لا يكون معمولا لاسميتين ومعنى التنازع أمر أن أحدهما
 من جانب العامل والآخر من جانب المعمول أما من جانب العامل توجهه اليد
 للعمل فيه وأما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على
 سبيل البديل (فحينئذ) أي حين كون معنى التنازع هذين الأمرين (لا ينصو
 تنازعهما في الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل الأول أو بالفعل الثاني (لأن
 الضمير المتصل الواقع بعدهما) مرفوعا كان أو منصوبا (يكون متصلا بالفعل
 الثاني) لا عبر (وهو) أي الضمير المتصل بالفعل الثاني حال كونه مصاحبا (مع
 كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولا للفعل الأول كما لا يخفى
 لأن المتصل يجب اتصاله بعامله أو بمما هو كثره ولا يتصل بعامل آخر لما سبق
 ولأن المتصل بعامل لا يمكن أن يتصل بعامل آخر (وأما الضمير المفصل الواقع
 بعدهما) أي بعد الفعلين أن كان مرفوعا (نحو ما ضرب وما أكرم إلخا فبفسه)
 النساء جواب أما والضمير المحرور يرجع إلى الضمير المذكور (تنازع لكن لا يمكن
 قطعه) أي قطع التنازع يعني اجزأؤه والتنازع من باب تعاقل فليأمل (بما هو
 طريق القطع عندهم) أي النجاة (وهو) أي طريق القطع (اضمار الفاعل)
 إذا اقتضاه (في) الفعل (الأول عند البصريين) لأنهم اختاروا أعمال
 الفعل الثاني لقربه ولعدم الفعل بين العامل والمعمول بإجبي ولورود الاستعمال
 عليه على ما سيجي وقوله (وفي) الفعل (الثاني) معطوف على قوله في الأول
 بإعادة الجار إشارة إلى أن هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند
 الكوفيين) لأنهم اختاروا أعمال الفعل الأول لكونه أسبق على ما سيجي أيضا
 قوله (لأنه) تعليل لقوله لا يمكن قطعه (لا يمكن اختصاره) أي الضمير المفصل
 حال كونه مصاحبا (مع الالائه حرف لا يصح اختصاره) لأن الاختصار مخصوص
 بالاسم فقط (ولا) يمكن اختصاره أيضا (بدونه) بدون (الافساد المعنى لأنه)
 أي الاختصار بدون (الافساد المعنى لأنه) (يقيد في الفعل عن الفاعل) أي الفعل الأول عند

البصرية او الفعل الثاني عند الكوفية (والمقصود) اي مقصود المتكلم وغيره
 (اسمائه) اي اثبات الفعل الاول والثاني (له) اي للضمير المنفصل الذي هو الفاعل
 بطريق الحصر والاضمار بدون الامناف له (ومراد المصنف بالتنازع ههنا)
 اي في هذا الباب (ما) اي تنازع (يكون طريق قطعه) اي طريق اجرائه
 (اضمار الفاعل) في الفعل الاول والثاني (فهذا) اي لمكون مراد
 المصنف به ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خاصه) اي التنازع
 (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة
 التي هي مذهب الكسائي والقراء وغيرهما (التنازع الواقع في الضمير المنفصل)
 ان كان مر فوعا الفاء في (فعلي) جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قد
 عليه مع انه ظرف لغو للمصدر لان حذف الفاعل لا يجوز الا عنده (مذهب
 الكسائي يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور سابقا (على مذهب القراء)
 سبق يساه (في عملان) اي الفعلان (معا) اي حال كونهما مصاحبين في العمل
 يعني يعمل كلاهما فيه اذ روى عنه تشارك الرافعين على ما سيجي (واما على
 مذهب غيرهما) اي غير الكسائي والقراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
 عندهم الاضمار) فقط (وهو) اي الاضمار (ممتنع لما هرفت) آتفا وانما قلنا
 في الموضوعين ان كان مر فوعا فقيدناه بقولنا مر فوعا لان الضمير ان كان منصوبا
 منفصلا نحو ما ضرب وما اكرم الاياك جاز ان يجري فيه التنازع بالحذف لانه
 ان عملت الفعل الثاني على مذهب البصريين حذف المفعول من الاول ان استغنى
 عنه وكذا ان عملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مر فوعا منفصلا حيث
 لا يجوز حذفه الا عند الكسائي (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان كان الجراء محذوفا
 كما سبق او ما يأتي اوجزاية ان سكنت الجملة جزاية او اعتراضية ان كانت
 اعتراضية والجراء قوله فان عملت ان كان قوله فيختار بالواو وعلى التسخ
 المشهورة والمقوله فيختار على بعض التسخ (اي تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم
 يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تعالى اعدلوا
 هو اقرب الآية كما سبق الجار في قوله (في الفاعلية) مع متعلقه خبر يكون وانما
 قال في الفاعلية بالياء المصدرية او السببية ولم يقل في الفاعل مع له اخضر ليكون
 انتم من الفاعل الحقيقي والحكمي مثل ما لم يسم فاعله الجار في قوله (بان يقتضي)
 متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اي الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر)
 الواقع بعدهما مفعول ان يقتضي (فاعلا له) اي لكل واحد من الفعلين (فيكونان)
 اي الفعلان (منفذين في اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية)
 والفاعل منزول اي اقتضاء الفعلين ايلها (مثل ضربني واكرمني زيدو) زيد

شريف وطريف ابوه (و) (فتكون تارعهما) اى الفعلين (فى المفعولة)
 فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولة معطوف على قوله فى الفاعلية واعلم ان
 فى المفعولة ولم يقل فى المفعول ليكون اعم من ما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى
 تكون بلا واسطة او حكما كما هو مفعول بالواسطة وقد مر تعلق الباء فى قوله (بان)
 يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر (المتلذذ فيه) (مفعولا له) اى لكل
 واحد من الفعلين (فتكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر
 مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولة) والفاعل متروك اى فى اقتضاءهما
 اياها (مثل ضربت واكرمت زيدا) وزيد معط ومكرم بكر (و) قد يكون
 تارعهما (فى الفاعلية والمفعولة) (وذلك) اى كون التنازع فيها جميعا
 (يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تارعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا
 قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضى
 احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والاخر مفعولا له وهذا قسم آخر (احدهما
 ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما
 (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران
 يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما (فتكونان) اى
 الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر
 ومفعولية اسم ظاهر آخر (بمثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا) اى هذا
 القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان القسم فى كل
 قسمه مقيد بالوحدة فكذلك التنازع من حيث له قسم واحد يكون فى الفاعلية
 ومن حيث له قسم واحد آخر يكون فى المفعولة وهذا ليس قسما واحدا آخر
 حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون
 قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على ارضى حيث قال اعلم
 ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب
 ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولة وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولة معا
 يعلم وجهه بالأملى فى عبارة لشارح (واثنيهما) اى ثابتي الوجهين (ان يقتضى
 احدا الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (والاخر مفعولية
 ذلك الاسم الظاهر) بحال كونه ملابسا (بعينه) اى بين الاول لا بغيره يعنى ان
 يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضى احدهما ان يكون فاعلا له
 والاخر مفعولا له سواء كان مقتضى للفاعل الفعل الاول او الثانى (ولاشك
 فى اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان مقتضى
 ليس الا الفعلين (فى هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس عليا ان نعتيها (وهذا)

أى اختلاف اقتضاء الفعلين (وهو القسم الثالث) لا غير (المقابل) للقسمين
 (الاولين) لان فى القسم الاول الاقتضاء فى القاعلية فقط وفى القسم الثانى
 فى المفعولية لا غير فيكونان متفقين فيه أى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف
 الاقتضاء كما عرفت فيكونان معا بلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله)
 (مختلفين) (لتخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على المقصور
 لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك وتخصك بالعبادة
 والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة تماز من بين الصور قوله (يعنى) الخ
 تفسير المال المعنى (يكون تمازع الفعلين واقعا فى القاعلية والمفعولية حال كون
 الفعلين) يشير الى ان قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يخل المعنى وههنا كذلك تقديره وقد يكون
 الفعلان متمازعين فى القاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم
 حنيفا * حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا (فى الاقتضاء) متعلق بقوله
 مختلفين وبه ايضا على ثلاثة اشياء حالية مختلفة وذى الحال والعامل وهو
 معنى الفعل المستفاد من الضمير ارجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عامله
 معنويا مستنبطا من فحوى الكلام على ما سيجئ (وذلك) أى تخصيص هذه
 الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين نذكر (لا يتصور)
 أى لا يتعلل اولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشئ فى العقل
 فى وقت من الاوقات (الاذا كان) أى الوقت كون (الاسم الظاهر المتنازع فيه)
 يعنى الواقع ابعدهما (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا
 القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما لم يورد
 مثالا للقسم الثالث) كما اورد للقسمين الاولين (لانه) أى الحال والشان (اذا اخذ
 فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تمازع الفعلين فى القاعلية فكانا متفقين
 فى الاقتضاء (وفعل من المثال الاخر) الذى كان فيه تمازع الفعلين فى المفعولية
 واتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تبين
 من القسمين الاولين ولذا لم يورد حتى لا يكرر بعض الاقسام ولا حالته الى فهم
 المتعلمين (وذلك) أى حصول مثال القسم الثالث عند اخذ المذكور (يتصور)
 أى يتعقل (على وجوده كثيرة) لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول
 فى اللفظ والمعنى اولا والاو اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاو فاعلا (مثل
 ضربت زيدا واكرمى واكرمى زيدا) وبالعكس يعنى ان يقتضى
 الثانى فاعلا والاو مفعولا مثل ضربت وضربى زيدا واكرمى واكرمى زيدا
 وهذا اربعة اقسام والثالث اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا

(مثل اكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا) او على العكس يعني
 ان يقتضي الفعل الثاني فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت
 واكرمتني زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالجمل مائة اقسام ولا تقسام
 هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (وغیر ذلك) المذكور (فما يكون الاسم
 العاشر المتنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جزائية او تفصيلية بين
 الفريقين (الهاء) جمع ناجي اصله نحوه على وزن فعلة قلبت الواو الفاء فتحركها
 وانتساح ما قبلها ثم ضم اولها يعني التون ليعتدل طرفاه يعني طرف فائه ولامه
 في القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو فتاة او تقول ان فعلة بضم الفاء وزن
 محض بالفعل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه لم
 ينسب يقتضي موصوفا (اعمال) منصوب يختار على تعيين معنى التجميع
 لان الاختيار لازم والمعنى فيرجعوا الهاء البصريون اعمال (الفعل) (الثاني)
 (لفسره) فهو على اخذه اقدر وزعم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود
 الاستعمال على ذلك في القرآن المجز وكلام الفصحى والاستقراء دل ايضا على
 ان الاعمال الثاني اكثر في كلامهم فالاول ان يستدبه دون الابدع وايضا لو اعمل
 الفعل الاول في صورة العطف لفصل بين العاقل ومعموله بايجبي من غير ضرورة
 ولعطفه على شيء وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا في الرضي حال
 كونهم مصاحين (مع تجوز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف
 تقديره مع تجوزهم (اعمال الفعل الاول) لانه فعل اصل في العمل ولا مانع منه
 فان كان ابعد (و) (يختار الهاء) (الكوفيون الاول) (اي اعمال الفعل
 الاول) هذا من باب عطف شئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد
 حال كونهم مصاحين (مع تجوز اعمال) الفعل (الثاني) سبق تنسيبه
 (لسبقه وللاحتراز عن الاختار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثاني
 كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى تلك المطلوب اقدم من احتياج
 الثاني اليه فهو اولي باعطاء المطلوب اليه (فان اعلمت) بناء الخطاب الفاء
 جزائية او تفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين (الفعل) (الثاني) حال
 كون هذا الاعمال كائنا (كما) اي مثل ما وهي زائدة (هو) اي اعمال الفعل
 الثاني (مذهب البصريين ويدأيه) اي بيان مذهبهم (لان مذهب المختار
 الاكثر اخبار مترادفة استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب
 في مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم ويكون الشرح موافقا لما
 (اضمرت) بناء الخطاب ايضا (الفاعل) بالصبي لانه مفعول به (في) (الفعل)
 (الاول) (انا اقتضي الفاعل) ظرف للاختار (لجواز الاختار قبل الذكر)

في العدة) في باب التنازع لأمطلقا لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر
 في العدة ملاسا (بشرط التفسير) أي بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا
 مفسرا للمضمر الذي في الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كانه لم يلزم الاضمار
 قبل الذكر نظرا لالا مفسرين المفسر (وللزم التكرار بالذكر) يعني اذا اظهر
 الاسم المظهر في الفعل الاول يلزم تكراره وهو في العبارة قبيح وان كان فيه
 فائدة ما (وامتناع الحذف) أي حذف العدة من غير اقامة شيء مقامه حال
 كون الفاعل المفعول في الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر)
 (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام في قوله الظاهر للعهد الخارجي
 في قوله ظاهرا (أي على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلاق
 بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل مترول تقديره
 على موافقة الاسم الضمر في الفعل الاول الا للظاهر الواقع بعدهما (افرادا
 وتثنية وجعا وتذكرا وتثنية) منصوب على التمييز من النسبة الاضافية واللام
 في قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة في هذه الابور (مرجع الضمير والضمير
 يجب ان يكون موافقا لمرجعه فيها) لان الرجوع هو عين المرجع واذا كان
 كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز ان يرجع لعدم التوافق الواجب
 (دون الحذف) ظرف ضمير متعلقه منصوب على الحالية من ضمير
 ضمير الفاعل في الفعل الاول حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل
 الاول فارضا منه (لانه أي الحال والشان) لا يجوز حذف الفاعل) مطلقا
 سواء كان الحذف في باب التنازع او لاقى وقت من الاوقات (الا اذا سدد) الا
 وقت سدد (شيء مسدد) أي الا اذا قام شيء مقامه فينبذ يجوز حذفه
 لئلا يجتمع النائب والمنوب (خلاف الكسائي) أي خالف الكسائي خلافا
 للجمهور فان المخالف لهم هو الكسائي لا غير (قائه) أي الكسائي (لا يضر الفاعل)
 في الفعل الاول يعني لا يجوز الاضمار فيه (بل يحذفه) أي الفاعل (تمحزرا)
 مفعول له الحذف (عن الاضمار قبل الذكر) ولو اضمرفيه وللزم التكرار بالذكر
 لو اظهر والا ضمار قبل الذكر والتكرار بالاطهار كلاهما خلاف الاصل (ويظهر
 اثر الخلاف) أي فائدة بين البصريين والكسائي لابن البصريين والكوفيين
 عند كون الاسم الظاهر تثنية (ونحو ضرباني واكرمني الزيدان) باضمار
 الفاعل في الاول (عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان) بحذفه (عند
 الكسائي) اوجعا مثل ضربوني واكرمني الزيدون عندهم وضربني واكرمني
 الزيدون عنده او مفردا مثل ضربتني واكرممتني هندا عندهم وضربني
 واكرممتني هندا عنده (وجاز) الواو للابتداء او دعهذه الجملة ههنا أيان خلاف

لغراء (أي أعمال الفعل الثاني) يشير إلى أن الضمير المكنن فيه يرجع إلى الأفعال
الذال عليه قوله اعلمت حال كون هذا الأفعال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله وتاصب لمفعوله (خلافا للغراء) أي
خالف لغراء للجمهور وخلافا في تيجور أعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل
الاول الفاعل (فانه) أي الغراء (لا يجوز) من التجوز لأن الجواز فانه لازم
(أعمال الفعل الثاني عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) أي لحال وتلثان
(يلزم) الجار في قوله (على تقدير أعمال الثاني) مع متعلقه المحذوف في محل
الصب على الحلية من قوله (الاضمار قبل الذكر) أو من قوله حذف الفاعل
قدم الحال ههنا على صاحب مع أن التأخير هو الأصل للتخصيص لأن لزوم
الاضمار أو الحذف إنما يكون على تقدير أعمال الفعل الثاني لأن تقديم ما حقه
التأخير قد يكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور أو حذف الفاعل) معضوف
على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل منتهى لما عرفت كما هو مذهب الكسائي
بل يجب) هذه الجملة الفعلية معذوفة على الحلية لا يجوز تقديره فانه يجب
(عنه) أي عند الغراء (أعمال الفعل الاول) لذا اقتضى للفعل لانه اذا لم يجب
الانتماء يلزم أحد المحذورين وهو حتى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا أو مفعولا
ففصل هذا المعنى بقوله (فإن اقتضى الثاني) مرفوع تقديره فانه فاعل
(الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لم يزم الاضمار قبل
لذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لأن مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخر
لفظا لكنه مقدم ورتبة الاضمار قبل لذكر لفظا لرتبة جاز (وان أقصى) لمفعول
الثاني (للمفعول حذفته) لكونه فضلة في الكلام ولتلايل الأضمار قبل لذكر
في الفضلة لفظا لانه وان كان جازا لكنه يورث الكراهة في الكلام نحو ضربني
وضربت زيدا (أو اضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لرتبة بحسب
الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولتلايلهم أن مفعول الفعل الثاني مختلف للاسم
الظاهر نحو ضربني وضربت زيدا رفع زيد (تقول ضربني وأكرماني الزيدان)
أو ضربني وأكرموني الزيدون ولا يلزم حينئذ أي حين الاضمار في اقتضاء
الفعل الثاني الفاعل أو المحذوف أو الاضمار في اقتضاء للمفعول (محذور) لا
الاضمار قبل لذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف الفاعل من
غير إمامة شيء مقامه كما هو مذهب الكسائي بل اللازم حينئذ الاضمار قبل لذكر
لفظا لرتبة أو حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور (وقيل روى عنه)
ي عن الغراء (تشارك الراقمين) أي جعل الراقمين الراقمين شريكين في
رفع اسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعد ههنا

(واضمارة) عطف على الشريك اي اضمار فاعل الفعل الاول يعني ايراده
 متبجرا منفصلا (بعد لظاهر) اي بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل انشائي
 ان اعلمته يعني ايراده بعده لثلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما) هو
 (في صورة تأخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل
 الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كأن كان آه يعني اضمار فاعل الفعل الاول
 حين يكون الفعل الثاني يقتضي مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (فعل
 ضربين واكرمى زيد هو) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر للشريك (وضربى
 واكرمى زيد هو) هذا مثال لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهي قوله
 وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اي عن الفراء (وحذفت المفعول في)
 (الفعل) (الاول) يعني اذا اتممت الفعل الثاني وطلب الفعل الاول
 المفعول الواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائي بخلاف
 الفاعل (تحرزا) مفعول له المحذوف (عن التكرار) اي تكرار الاسم الظاهر
 حتى (لنذكر) مفعول الفعل الاول ظاهرا لم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر)
 لفظا ورتبة (في الفضلة) ولو كان الاسم مقسرا بالاسم الظاهر (لواضم)
 وما غير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله
 وحذفت آه وهو جزاء مقدم عليه عند من يجوز تقديم الجزاء على الشرط
 مثل ضربت واكرمى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمى زيد (والا) عطف
 على قوله ان استغنى عنه اشار الشارح بقوله (اي وان لم يستغن عنه) مبنى
 للمفعول وعنه ثابت بل لم يذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب
 ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول
 الحقيقي لان المعلوم في مثل علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى
 الاول اي علمت قيام زيد (اظهرت) بناء الخطاب جزاء لقوله والالائه
 شرط (اي المفعول) في الفعل الاول (تحو حسبتى) بناء الخطاب على انه
 فاعل للفعل وباء المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثاني (وحسبت)
 بناء المتكلم اريدا منطلقا) تنازعا في المنطلق الآخر واعمل الفعل الثاني فيه
 واظهر المفعول الثاني بالفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف (لانه لا يجوز
 حذف احد مفعولى باب حسبت) لثلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها لان
 يعرف الشئ بصفة فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة
 في حذف الثاني وان يعرف الصفة بدون الموصوف في حذف الاول وكلاهما
 خلاف الوضع (و) لم يضر ايضا لانه لا يجوز اضماره لثلا يلزم الاضمار قبل
 الذكر لفظا ورتبة (في الفضلة) وهو غير جائز لماسم غير مرة ولما بين ما هو

مختار البصريين من افعال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اختيار
 فاعل الفعل الاول موافقا للتظاهر وخلاف الفرل ايضا عند اقتضاه الفعل الاول
 لتفعل لولد ان يبين ما هو مختار الكوفيين من افعال الفعل الاول فقال
 (وان اعملت) (الفعل) (الاول) في الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون
 الاعمال كائنا (كما هو) مذهب (مختار الكوفيين) (اضمرت الشاعل في) (الفعل
 (الساقي) على وفق الاسم الظاهر ولم يتعبد به هنا مع له لازم ايضا كتفاء بما سبق
 واحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد
 والثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والتصغير يجب ان يوافق مرجعه
 فيها (لواقتضاه) يعنى لواقتضى الفعل الثاني الفاعل (نحو ضربي واكرمى
 زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه
 راجع الى الاسم الظاهر لتقدم رتبة وان تأخر لفتقا قوله (انا جعت) بناء
 الخطاب شرط (زيد افاعل ضربي) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل
 لفظ ضربي او غيره (واضمرت في اكرمى) يعنى في الفعل الثاني (ضميرا راجعا
 الى زيد) اى الى الاسم الظاهر (لتقدم رتبة فلا يحذف فيه) اى في هذا العمل
 جواب الشرط (حينئذ) اى حين اعمل الفعل الاول فيه واضمرت في الفعل الثاني
 راجعا اليه قوله (لا حذف الفاعل عطف تفسير لقوله فلا محذور ويان له
 (ولا الاختار قبل الذ كر لفتقا ورتبة بل لفتقا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر
 من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا
 لفتقا وفا لا يمنع (و) (اضمرت) (المفعول) يريد ان قوله والمفعول معطوف
 على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل (في) (الفعل) (الثاني) متعلق بقوله
 اضمرت المقدر (لواقتضاه) اى لواقتضى الفعل الثاني المفعول (على) (المذهب)
 (المتخير) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث
 يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقوله من قال الاولى على الاستعمال المختار فكله
 لو ادب بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما
 يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذف) اى المفعول
 من الفعل الثاني (وان جاز حذفه) لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف
 كثيرا (للايتروهم ان المفعول للفعل الثاني مقابرا) للاسم (الظاهر) يعنى لو حذف
 مفعول الفعل الثاني لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم
 الظاهر فيكون هذا المثل من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او محذوف
 فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (فيكون الضمير) اى مفعول الفعل
 الثاني (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفتقا

لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم على ما يضمن في الفعل الثاني فيلزم
 الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة وذلك جائز مثاله كأن (كما تقول ضربني واكرمه
 زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله (الان يمنع مانع) مسثنى من الحذف
 والاضمار جميعا اي اضمرت على المذهب المختار وحذفه على غيره في وقت من
 الاوقات الاوقات ان يمنع مانع (من الاضمار) اي اضمار مفعول الفعل الثاني (كما
 هو القول المختار ومن الحذف) اي حذفه (كما هو القول الغير المختار) اذا كان
 الامر كذلك اي اذا كان مانع من الاضمار او الحذف (فقطهر) (المفعول) اي
 مفعول الفعل الثاني لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار
 (فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف لاسبيل الا الى الاظهار) لان المقصود من
 التنازع التخفيف والتيسير في الكلام واليسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم
 الاضمار واذا امتنع فلا سبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن اليسر يكتفي
 بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثاني (نحو حسبي) فعل ومفعول (وحسبتهما)
 فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله (منطلقين الزيدان)
 فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعمل)
 فيه (حسبي بفعل الزيدان فاعلا له ومطلقا مفعولا له واضر) مبنى للمفعول
 (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب الثاني (في حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة
 وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (واظهر)
 مبنى للمفعول (المفعول الثاني) يعني اورد مظهرا (وهو) اي المفعول الثاني قوله
 (منطلقين) واللام في قوله (مانع) تعليل الاظهار يعني مانع من الحذف والاضمار
 (وهو) اي المانع (انه) اي الحال والشان (لواضمر) المفعول الثاني (مفردا)
 ليطابق المرجع وهو المنطق التنازع فيه كما يقال في حسبتهما اياه (خالف)
 المفعول الثاني (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثاني (ولواضمر)
 المفعول الثاني (مثنى) منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به اذ هما في
 الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف المرجع وهو
 قوله منطلقا) اي الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا
 فلما امتنع الحذف لما مر في بيان ما اختار البصريون والاضمار ايضا وجب الاظهار
 اذ لا طريق الى غيره (ولا يخفى انه) اي الحال والشان (لا يتصور التنازع في هذه
 الصورة) اي في صورة توجه فيها احد الفاعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله
 الاول مثنى والاخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما
 سبق انهما بحسب المعنى ان يتوجه الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو
 مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى

ليس بموجود في هذه الصورة يعرف بالتأني في وقت من الاوقات (الاذا لاحظت)
 ابتداء الخطاب يعني الوقت ملاحظتك (المفعول الثاني استناد الاعلى انصاف ذات ما
 بالانطلاق من غير ملاحظة تشبيهه وافراده والا) اي واذا لم تلاحظ المفعول
 الثاني هكذا بل لاحظت تشبيهه وافراده (والظاهر لاتزاع بين الفعلين في المفعول
 الثاني وانما خالف في الظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر
 لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتشبيه والجمع من العوارض
 فلا اعتبارا بها في التنازع (لان) لفعل (الاول يقتضي مفعولا مفردا ولكن مفعوله
 الاول كذلك وهو يا المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت غير مرة
 (و) الفعل (الثاني مفعول متني) هذا من باب عطف اسمين على معمول عامل
 واحد بمطاف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجي لان مفعوله الاول متني وهو الضمير
 المتصل به (فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع وقوعه في ذلك الموضع لا يصح
 ان يكون معمول لكل منهما على سبيل الدل فلم يوجد شرط التنازع (فلا تنزع)
 ولما فرغ من احكام التنازع وبين احوال الفرقين اراد ان يبين احكام معرفته
 وتغيره عما يتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من
 كان بصيرا (الفرق بينهما) اي بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون
 منه فقال (ولما استدل الكوفيون) جواب لما قوله واجب عنده الخ (على اولوية)
 متعلق باستدل (اعمال الفاعل الاول) اي على كون اعمال لفعل الاول هو الاول
 والمختار لكونه اسبق الطائفتين وعدم الاضرار قبل الذكر (بقول امرئ القيس)
 الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من اقصى شعراء العرب ومن يجوز الاستدلال
 بقوله هو قوله (ولو ان ما سعى لادنى معبشة كفا في ولم اطلب قليل من المال)
 وشرع في بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اي الكوفيون (قد توجه
 لفعلان اعني كفا في ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اي الاسم لواحد في قوله
 (قليل من المال فاقضى) الفعل (الاول رفعه) اي رفع الاسم للظاهر (بالفعلية)
 اي بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الثاني نصبه) وهذا ايضا من باب
 عطف اسمين على معمول عامل واحد بمطاف واحد (بالمفعولية) اي بان يكون
 ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين في الاقتضاء لان الفعل الاول اقضي
 فاعلا والثاني مفعولا (وامرئ القيس الذي هو اقصى الشعراء العرب اعمل الاول)
 حيث اورد قليل باز رفع بلا ضرورة لان اول عمل الثاني ونصب قليلا به لم يتكرر
 عليه الوزن ولا شير مع انه لم يمتد منه شيء غير مختار وهو حذف المفعول من الثاني وفيه
 دليل على ان اعمال الاول مختار اذ العاقل لا يختار احدا الامر من مع زوم مكروه له في
 ذلك الامر المختار له دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن

على الآخر (فلولم يكن اعمال الاول لما اختاره) لان الفصح لا يختار الاما هو
 الا فصح والاقوى فعلم به ان الاعمال الفعل الاول هو المختار وقوله (اذلا قائل) تعليل
 لقوله فلولم يكن الخ (بتساوي الاعمالين) يعني اعمال الفعل الاول والاعمال الفعل
 الثاني لان الفعل الثاني يقتضي خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربني واكرمت
 زيد فكيف يجوز لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذلا قائل الخ سلبا كليا (فاجاب
 المصنف عنه) اي عند استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كونه
 المصنف كائنا (من طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ
 القيس كفاي ولم اطلب قليل من المال لبس منه) هذه جملة في محل الرفع خبره (اي
 لبس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اي تنازع الفعلين يعني قال المصنف
 ان ما استدللتم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس لبس من
 باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الاول يعني ان هذا لقول لم يكن منه
 فكيف يدل على الاولوية فما استدللتم به مخالف لما ادعيتهم ومن الواجب ان يوافق
 الدليل الدعوى (لفساد المعنى) اي معنى قول امرئ القيس (على تقدير) متعلق
 بالفساد توجه كل من كفاي ولم اطلب الى قليل من المال (يعني على تقدير ان يجعل
 هذا القول من باب التنازع واعمل لفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثاني على
 القول الذي المختار قوله (لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو
 الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ اولي تنازع الفعلين تأمل وناصب
 لمفعوله وهو قوله (عدم السعي لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعي قوله (وانتفاء)
 معطوف على قوله عدم السعي ومضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال)
 قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعي لاصالته
 (طلبه) اي طلب قائل هذا البيت (المنافي) صفة للطلب (لكل) واحد
 (منهما) اي من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو واطلب
 منفي والمنفي منافي للثبوت (وذلك) يعني الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل
 مدخوله مثبت شرطا كان) المدخول (او جزاء معطوفا على احدهما)
 من الشرط والجزاء يعني يكون معطوفا على الشرط او الجزاء (منفيا) مفعول
 تارة لقوله يجعل وهذا الجمل لا يكون الاوصفا لغويا نحو لو كان لي مال لحجبت
 لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لوفاء تنفيا بعد دخولها
 يعني لم يكن لي مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لي حج (والمنفي من ذلك) اي
 من الشرط والجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف
 اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد يعني ان كانا معنيين قبل دخولها
 وجب ثبوتهما بعده لان في النفي اثبات فحول لم ترزني لم اكرمك فزيارة والاكرام

كما قبل دخولها متعين وبعده صارامثبتين يعني قد زدتني فأكرمك وإن كان
 أحدهما مثبتا والآخر منقيبا وجب ثبوت المتني وثبت التثنية سواء كان المسبق
 شرطاً والمثبت جزءاً نحو لو لم تشمتني لا كرمك ولكن شمتني فلم أكرمك والعكس
 نحو لو شمتني لم أكرمك ولكن ما شمتني فقد أكرمك (فعلى هذا) أي على تقدير
 أن قول آخرى القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغي أن يكون
 مفعول لم اطلب محذوفاً) الجار في قوله فعلى متعلق بقوله أن يكون بتقدير ينبغي
 أن يكون مفعول لم اطلب محذوفاً عنى هذا الجواب (أي ولم اطلب العز والمجد
 كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال الرضي والأظهر أن مفعول لم اطلب محذوف
 كما في قوله تعالى يقبض ويبسط أي له القبض والبسط وكذا ههنا أي ولو كان
 سعيي لقليل من المال المتني ما وجدته منه ولم يكن مني طلب ولكني اسعى للحصول
 بمجد مؤثر أي مدخر لنفسى اولعقي يرجع اليه عند التفاضل إلى هنا كلامه
 (أي قوله ولكني اسعى) استدراك من البيت الأول وجه الاستدراك أنه لما توهم
 أن سعيه ليس لجرد ادنى عبث بل له وللجمد استدراك بجعله لجرد الحمد واللام
 في قوله (لجمد) متعلق بالسعي والمجد الكرم والنجف من مجد وصكرم (مؤثر)
 من أثر إذا ثبت والأثر في الأصل شجر معوج من الطرفين والواحدة أثلة والجمع
 أثلاث والثالث اتخاذ أصل كذا في المحاج فيكون معنى المؤثر المؤصل بمعنى
 مجيد مؤثر كرم مؤصل ونجت ثابت نكرة لأرادة التعظيم أي بمجد عظيم (وقد
 يدرك) استيفاء يأتي لاحال لأن الاحال قبل اعلاله والمقصود من هذا البيت
 الدعاء والتعدينا فيه لأن الدعاء المطلق أفصح وأولى واللام في (المجد للمؤثر)
 للمجد الخارج من موصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك (امشال) من فروع تقديرها
 لانه فاعله جمع مثل يقتضين الشبه والكفو (وحيث) أي حين يكون مفعول
 لم اطلب محذوفاً أو حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى
 وجعل مفعول لم اطلب محذوفاً (يستقيم المعنى) أي معنى البيت (يعنى) تفسير
 ليكون مفعول لم اطلب محذوفاً ولم يكن البيت من باب (أنا لا اسعى لأدنى عبث
 ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الأصل الثابت واسعى له) وقال
 شارح الباب يقول لو أن سعيي للأكل واشرب يكفيني ما غشيت من المال القليل
 ولم اطلب المالك ولكن سعيي لأجل مجد ندى أصل والاحال أن هذا المجد المؤثر
 أي المؤصل الثابت قد أدركه امشال من لبناء المملوك واشرف القوم إلى هنا
 كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من أن يكون الأصل فيه
 الول ومن وجوب التقديم في بعض وتأخير في بعض وأدرج فيه بحث التنازع
 أراد أن يبين احوال الفاعل الحكمي فقال (مفعول) مبشداً (ما لم يسم)

مبنى للمفعول (فاعله) نائبه (اى مفعول فعل اوشبه فعل لم يذ كر فاعله) يريد
 ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها
 ههنا اكتفاء بما سبق في تعريف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم قوله
 لم يذ كر تفسير باللائم لان للتسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما لم يفصله
 عن الفاعل) من الفصل لامن التفصيل (تدبر ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه
 الى ما رجع ضمير قوله عنه سابقا (كما فصل المبتدأ منه حيث قال) في اول
 بحث الحقائق (ومنها المبتدأ) اللام في (لشدة) تعليل لقوله وانما لم يفصله
 ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء في قوله (بالفاعل) متعلق بالاتصال
 لقيامه مقامه واشتراكه معه في الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله
 عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى سماه) اى مفعول مالم يسم
 فاعله (بعض النحاة) كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر واكثر البصرية
 (فاعلا) لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل
 لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يخطط الافراد مثل قولك كل
 زمان ما كول لان من المعلوم ان كل افراده ما كولة واذا اضيف الى المعرفة يخطط
 الاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الزمان ما كول كذب لان كل اجزائه غير ما كولة
 فإم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوى
 يعنى ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقسم عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا
 اثبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لا ثبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن
 في الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول)
 يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل
 من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان
 يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (للايسة كونه) اى الفاعل (فاعلا للفعل
 متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملايسة مثل كوكب
 الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح
 اذا حدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من
 اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا في الهوايد وفي حاشية المطول
 المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول
 الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) اى
 بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيدي للضمير
 المستتر وانما كده لثلايتهم ابناء الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول)
 (مقامه) (اى مقام الفاعل) يضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من

الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن
 مفعول كايين في موضعه يعني اقيم المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
 كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه الى الفاعل (وشرطه) (اي شرط مفعول
 مالم يسم فاعله) الجار في قوله (في حذف فاعله) متعلق بالشرط اي حذف
 فاعل ذلك المفعول والاضافة للملازمة او اعل الفعل فالإضافة على الحقيقة
 (واقامته) اي اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقاسه) اي مقام الفاعل قوله
 (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اي عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا)
 واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا
 الشرط بل لا يمكن وانما يقيد المصنف ليكون لفعل اصلا في العمل والاسناد
 واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناصبة (تغير) ببنى للمفعول من التعبير (صيغة للفعل
 مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل (الى فعل) (اي الى الماضي المجهول) اراد به
 ان فعل علم لجس الماضي المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية
 كضرب على ما سبق تحقيقه وفي الهندى هذا من باب ذكر العلم واردة صفتها
 المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اي لكل يبطل تحقق وان هذا
 انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اي نحو فعل مثل قوله تعالى
 تفكيكم الحر حيث حذف ليدل لان لوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا
 وفي محشى العصام فالاول انه مذكور بطريق التثنية لا التخصيص فيكون في معنى
 فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف ورده هذه الاقوال جعله الشارح
 علما للماضي المجهول (او يفعل) وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد
 ويشكر واشار اليه الشارح بقوله (اي الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك
 (فيما لو) كل واحد من قول ويفعل (مثل افعل واستفعل ويفعل ويستفعل)
 وهذا انشعر على ترتيب اللف (وعيرهما) اي هذه الافعال من الماضي والمضارع
 (من الافعال المجهولة) وفي بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يعمد بل هو
 اول للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالبيع اسم مفعول
 قوله (فيها) ثابت عند البصرية فان اب الاول ممكن فيه او محذوف وعند
 الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تأمل
 ولا يمكن من التنازع ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا
 اراد ان يبين ان المضاعف لما لا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجا الى مفعول
 من المضاعف يقع موقعه فقال (ولا يقع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية
 وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عطفة (موقع الفاعل) منصوب
 على الطرية (المفعول الثاني) الكائن (من) (مفعول) (باب علمت) لم يرتبه

افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند
 ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال لقلوب او لا فذكر علمت اتفاقا اول كونه اكثر
 وقوعا (لانه) اي المفعول الثاني (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) لكونهما
 في الاصل مبتدأ وخبر واسناد الخبر الى المبتدأ لا يكون الا تاما وبدخول العامل
 اللفظي عليهما لم يتغير اسنادهما من التام الى النقصان بل هو كما كان (واواسند
 الفعل اليه) اي الى المفعول الثاني قوله (ولا يكون اسناده الا تاما) حال من الفعل
 لان الفعل اصل في الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اي كون المفعول الثاني
 (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل
 مسندا اليه (مع) اي في حالة الواحدة وهو كونه نائب فاعل الفعل قوله (مع)
 متعلق بقوله لزم اي لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين منع كون
 كل من الاسنادين اي اسناد المفعول الثاني الى الاول واسناد الفعل الى الثاني (تاما)
 هذا لزوم كائن (بمخلاف) قولك (نحو اعجبني ضرب) بالتثوين وهو الاصل
 لان عمل المصدر منونا اولى وقوى او بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة
 لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو في المعنى مرفوع ولذا يكون
 صفة مرفوعة تقول عجب من دق القصار بالاضافة الى دق بارفع (لان احد
 الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر للملم يكن مشتقا ويكون بنفسه
 فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحتاج الى الفاعل فلم يكن
 اسناده الى فاعله حين اسناده تاما كاسم الفاعل وفي قوله بمخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا
 اشارة الى رد قول الرضي حيث قال وفيه نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا
 اليه الى شيء آخر في حالة واحدة لا يضر مثل اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجبني مسند
 الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى
 شيئين كعلام في قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شيء واسند
 ذلك لشيء الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم لدور الى هنا كلامه ولا يخفى
 وجهه على من له ذوق سليم (ولا يقع) (المفعول) (الثالث من) (مفاعيل)
 (باب اعلمت) موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى
 عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني او الاول بمخلاف اعلمت زيدا بهذا
 ذاهبه وقال الرضي وقيام ثاني مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثها
 كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى للزوم من كونه (اذ حكمه) اي حكم المفعول
 لثالث منها (من حكم) اي حكم (المفعول الثاني من باب علمت) لان المفعول
 الثالث يزيد اياه سرقة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من باب علمت
 المفعول الثالث السبب اعلمت فياخذ حكمه (في كونه مسندا) الى المفعول بتفسير

الاول اسنادا تاما يعني كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول تاما فلم يغير ذلك
 الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لاياب اعلمت (والمفعول له) حال كونه (بلا لام) اما
 معطوف على قوله المفعول الثاني فبكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا
 المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اي نصب المفعول له
 لفظا او تقديرا (فيه) اي في المفعول له (مشعر) اي يكون النصب قرينة
 وعلامة (بالعلية) اي بكونه علة للفعل العامل فيه (فلواستد) الفعل (اليه) اي
 الى المفعول له (فان النصب والاشعار) ايضا اما قوت النصب فظاهرا لانه يكون
 حين اسد الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما قوت الاشعار فلان
 النصب كان سببا له فبقوات السبب يتنى المسبب اذا كان له سبب واحد وهما
 كذلك وهذا (بخلاف ما) اي المفعول له (انا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث
 يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبحه بالبيان للمفعول قوله له قائم
 مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام
 بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأنيب)
 قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضي حيث قال كل
 مجرور ليس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئت
 للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلاعرض لا يفعل لكونه عبثا انتهى
 كلامه وزد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول معه)
 معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين (كذلك) (اي كل) واحد
 (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر
 لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى ان المفعول الثاني
 والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اي) كائن (كالمفعول لثاني) والمفعول
 (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشم على ترتيب اللف قوله (في انهما) اي
 المفعول له والمفعول معه (لا يقعان موقع الفاعل) متعلق بالنشبة وهو وجه الشبه
 لان للنشبة اربعة اركان المشبه وهو المفعولان ذكرهما المصنف بقوله
 والمفعول له والمفعول معه والنشبة وهو المشار اليه بقوله كذلك يعني المفعول
 الثاني والمفعول الثالث من البابين وحرف النشبة وهو الكاف في قوله كذلك
 ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله في انهما الخ والعرض منه الاستواء في الحكم
 وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك
 حال من احدهما لانه فاعل اي لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل
 حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اي كالمفعولين من البابين (اما) علم وقوع
 (المفعول له) بلا لام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فانا اقيم

مقامه فان النصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول معه) موقعه ايضا
(فلانه) اى الحال والشان (لا يجوز اقامته) اى اقامة المفعول معه (مقام الفاعل) قوله
(معه) متعلق بالاقامة (الواو التي) هي (اصلها العطف) لان الواو لاموضوعة
للعطف فاستعمالها في غيره خلاف الاصل (وهي) اى الواو دليل الانفصال
اى انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت المفصل بين المعطوفين
وتفيد تغايرهما (والفاعل كالجزء) بمقابله لفظا او معنى اذا كان ضميرا متصلا
ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فينبهنا منافية لان مقتضى الواو انفصال ومقتضى
الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية فلا يجوز ان يقوم المفعول معه مقام الفاعل
معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضا (بدون الواو) انه لم يعرف حيثئذ اى حين اقامته
مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشرع للمعية
والمصاحبة ونفواتها يقرب الدليل والاشعار كما في المفعول به وما فرغ من تعريف
المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه وما يجوز وقوعه موقعه اجالا وما
لا يجوز تفصيلا شرع الى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت
المفاعيل التي يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال (واذا وجد المفعول به)
يعنى بلا واسطة (في الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود
مصاحبا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غيره (التي يجوز وقوعها موقع
الفاعل) وهي خمسة على ما فهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان
وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة او غيرها وسأيت تفصيله والجار
والمحور (تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتعين
التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره
ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين حيث
ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به
مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه اسند لالا
بالقراءة الشاذة لولا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن
بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمحور
موقعه بقوله ولو ولدت فقيرة جرو **ك**لب * لبست بذلك الجر والكلاب
(لشدة شبهه به) اى شبه المفعول به (بالفاعل في توقف) مصدر مضاف الى
الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان
الفعل المتعدي كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده
اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب
مثلا) قد سبق اعراب مثلا الكاف فى (ك) زائدة (انه لا يمكن تعقله بلاضارب)

لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تعقله
 بدون من يقوم به (كذلك) كما ان الحال في لضرب هكذا كذلك (لا يمكن
 تعقله بلا مضروب) لان لضرب لصادر من الفاعل اذا لم يكن مضروب لا يمكن
 صدوره ايضا من الفاعل واستويا في احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل
 تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفوا وعديلا له (بخلاف سائر المفاعيل) التي
 يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل
 بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان
 ومكان وتأكيدهما ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذي هو الله الواحد
 الخالق والمفعول به الذي هو العالم وما فيه والمبين ان المتعين للوقوع موقع لفاعل
 من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت في الكلام
 اوردت الالهام المتعين له زيادة الايضاح فقال (تقول ضرب) بالنساء للمفعول
 (زيد) (باقامة المفعول به) الذي هو زيد (مقام الفاعل) الذي حذف
 (يوم الجمعة) (ظرف زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل يسان
 زمنه (امام الامر) بفتح لامه (ظرف من الظروف السكانية) يعنى منصوب
 على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لمكانه واما ما كان يكسرها فهو اس لم يثبت
 ويقضى (ضربا شديدا) (مفعول مطلق النوع) ونوعيته (باعتبار الصفة)
 وهي الشدة باعتبار الذات اذ لو كان كذلك ل قيل ضربة بكسر الصاد وهذا
 يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان
 المصدر المطلق) لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصوص) يعنى يشترط
 في المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون مجرد التأكيده اذ لا يثبت عنه
 ينفى ان يكون مثله ويغيد ما لم يغيد لفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجوز
 لان ضرب مستغنى عنه لدلالة على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب
 الفلاني ولذلك قال المصنف ضربا شديدا (اذ لا فائدة فيه) ان في اقامة المفعول
 المطلق للتأكيده مقامه (لدلالة لفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق
 الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامر
 لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام
 مقام الفاعل لعدم لفائدة في اقامة لدلالة لفعل عليهما ولهذا الكثرة اوردتهما
 المصنف بترتيب الاضافة ولم يورد هيا بأكبر مع كونهما خصر ولم يبين الشارح
 فائدة الاضافة فيهما كما بين فائدة الوصف في لمفعول المطلق لان هاتهما من
 بيان الفساد في المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد في الاخير من الامور القيد
 بشر فائدة القيود والاخر يعنى عن بيانها تأمل ولا تغفل في دارة جوار مجرور

(شبيه بالمفاعيل) لمكونه فضلة في الكلام مثلها (اقم مقام الفاعل) خبر
 بعد خبر حال كونه (مثلا) اي مثل المفاعيل في قيامها مقام الفاعل (فتعين
 زيد) على ان يكون زيدا فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول
 الشارح (اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد
 لانه لا يبيح للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا الابعاد الجارية كقولك
 جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في داره (فالجميع) مبتدأ والفاء جواب
 الشرط اللام عوض عن مضاف اليه اشارة اليه الشارح بقوله (اي جميع ماسوى
 المفعول به) (سواء) خبره اي مستوية في اقامة كل واحد منها مقام الفاعل
 لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفي الرضى تساوت
 لوقوع في النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجواز والمجوز
 منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم التلذين لانها مفعولان بلا واسطة
 كالمفعول به (مكن الزمان اقدم لكونه جبرا منهوم الفعل وبعضهم المفعول المطابق
 لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم
 واهتمامه بذكره اعني وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لان مقصوده الى هنا
 كلامه (في جواز وقوعه اموثم الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) (الكاثر)
 (من باب اعطيت) اراد بالسبب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اي
 الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول (تعرف لغيرية بعدم صحة جعل المفعول
 الثاني على الاول (اولى) (بان يقام مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثاني)
 وان جاز اقامة الثاني مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضي تفضيل احد الشبهين
 على الآخر بعده استوائهما في اصل الفعل واللام في قوله (لان) تعليل للاولوية
 فيه اي المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اي بالقياس (لى) (المفعول
 الثاني لانه) ايم المفعول الاول (عاط اي اخذ) فكان المفعول الاول حسين كون
 الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه اخذ واما
 المفعول الثاني فهو لفظا ومعنى لانه منصوب وما خوذ فاذا بني الفعل
 للمفعول فالانصب ان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى)
 بالبناء للمفعول (زيد) بامائه مقام لفاعل ادرهما مع جواز اعطى درهم زيدا)
 بامائه المفعول الثاني مقام لفاعل لانه لا يقياس فيه (وذلك) اي جواز وقوع
 المفعول الثاني موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاول والانصب
 وقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اي الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول
 الثاني مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم في قوله (واما عند

(عنده) طرف متعلق بأقامة قسم عليها فلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء
يعنى ههنا من التلبس (فيجب) الفاعل جوابا ما (أقامة للمفعول الاول)
دون الثاني يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثاني مقام الفاعل عند التلبس (نحو اعطى
زيد عمرا) انلو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم
مقام الفاعل وهو لاخذ الاول للمفعول الثاني وقائم مقامه ايضا وهو لما خوذ لصحة
ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولازلة هذا التلبس وجب اقامة المفعول
الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقي والحكمى شرع في بيان
المختلف به فقال (ومها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اول ما سبق
والجمله عطف على قوله فنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل
لاشتراكه بالفاعل في كونه مسدا اليه (والخبر) مه طوف على المبتدأ وانما جعل
الخبر ايضا مسدا لمسبة الفاعل في كونه جرأ ثانيا للجمله وقدم المبتدأ على سائر
الملحقات مع ان الاول تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق اتصال المرفوعات عند
البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم
الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (في بعض النسخ ومنه)
بالضمير المذكر (يعنى ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوعات المبتدأ والخبر) فيه
نشر على ترتيب الملف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (في فصل واحد) حيث قال
ومها المبتدأ والخبر (التلازم الواقع بينهما) ادلائه لكل مبتدأ من خير وكذا
مكل خبر لا بد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من ضمير
الممكن في قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسدا اليه والخبر
مسدا واما اذا كان المبتدأ مسدا كما في القسم الثاني من المبتدأ فلا حاجة له
الى الخبر لانه يتم بقاؤه فلا تلازم حيثئذ (واشتركا في العائل للمعنى)
في الاصح على ما سأتى ولاشتركا احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ
يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد في الخبر الى المبتدأ
اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (فالمبتدأ)
الفصل للتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) (لفظا
او تقديرًا) واللام في قوله (ليساؤل) متعلق بالتعظيم كما سبق (نحو وان تصوموا)
اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظيا لكنه اسم تقدير
تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو سمع بالمعنى خير من ان تراه وقوله تعالى
سوا عليهم ياتذرتهم عند من قال ياتذرتهم مبتدأ لنا ويلها يا الاسم اى سماعتك
واتذارتك (المجرد) صفة الاسم (عن العوامل اللفظية) (اى الذى لم يوجد
فيه حامل لفظي اصلا) اى قطعاً فحيث يكون قوله اصلاً منصوياً على

الهندية يرد به ان التجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقبل ان يـ
 لنزول امكانه منزلة الوجود وفي الهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود
 وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فى الركبة وسبحان
 الذى منفر جسم العوض ومكبر جسم الفيل (واحتزبه) اى بقوله المجرد
 عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل لفظى) لان الاسم يشمله
 (كاسمى ان وكان) قوله (وكانه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو
 انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطاً فى كون الاسم مبتداً فلم لم يجر
 قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتداً ودرهم خبره بحسب منطوقه
 مع انه مجرود بحرف الجزر اللفظى فاجاب عنه بقوله (وكانه) (اراد بالعامل
 اللفظى ما) اى عامل (تكون مؤثراً فى المعنى) وفى قولك بحسبك انما يؤثر
 فى اللفظ لا فى المعنى فكانه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة فى المعنى
 فلا يرد عليه مثل هذا (لتلا يخرج عنه) اى عن تعريف المبتداً (مثل
 بحسبك درهم) (مسنداً اليه) قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسنداً
 اذ هو حال معتمد على صاحبه (واحتزبه) اى بقوله مسنداً اليه (عن الخبر)
 فانه مسند به لامسند اليه (وثانى قسمى المبتداً) اى ثانى قسمى ما يطلق عليه
 المبتداً لان المبتداً مشترك لفظى بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا
 القسم فانهما) اى الخبر والقسم الثانى (لا يكونان الامسدين) (او الصفة)
 عطف على قوله الاسم وكلمة اول تقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو
 الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلول الجمع وفى الرضى
 علم ان المبتداً اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد لان
 الحدين للماهية بجمع اجزاؤها فاذا اختلف شبثان فى الماهية لم يكن
 اجتماعهما فى حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا تكون او مانعة الجمع ايضا
 قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت) مع اسمها فى تأويل المصدر مبتداً اى سواء
 كونها (مشتقة) كذا فى حاشية المطول كاسم الفاعل (مثل ضارب او) اسم
 المفعول مثل (مضروب او) الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اى
 مجرى الصفة المشتقة (كقريشى) فى تصغير قرش على وزن فرس اذا لحقه ياء
 النسبة تجذف ياء التصغير على قلته وهو دابة فى بحر الهند تعبت بالسنن ولا نطاق
 الا بالبار ونوكل ولا نوكل وتعلو ولا تعلو قسمي بها ولذا لنضرب كانه لتعوقه
 وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبله كذا فى الهوايدى (الواقعة)
 صفة الصفة هذا هو حد المبتداً الثانى (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف
 النفي) (كالا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب

حذف المصروف واذكر الالف على سبيل التثيل لكونه اصلا في الاستفهام (كهل
 وما ومن و) روى (عن سبويه جواز الابتداء بهما) يعني جواز كون للصفة
 المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا (نفي) يعني من غير اعتماد على شيء ولكن
 جواز وقوعها مبتدأ (بلانفي ولا استفهام كأن) (مع فتح والاختفاء يرى ذلك)
 يعني جواز الابتداء بهما من غير اعتماد (حنا وعليه) أي على رأى الاختفاء
 فقط لان عنده أي سبويه يكون الجواز على فتح والشاعر الفصح لا يختار ما
 هو الفصح (نحو فخير نحن عند الساس منكم) معناه «بل فارسية بهترما نزد آسمان
 از شما» (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فتخفف بال حذف كما خفف ايش في أي شيء
 (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) أي فاعل اسم التفضيل
 من غير اعتماد (ولو جعل خير خبرا) مقسما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ
 (الفصل) مبني للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل)
 الذي هو خير (و) بين (معموله الذي هو من بابجي) متعلق بقوله لفصل
 وهو أي الاجبي قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لمسلم يكن
 بينهما الجزئية لفظا أو معنى كالفاعل كانا اجنبيين (بمخلاف ما لو كان) نحن
 (فاعله لكونه) أي لكون الفاعل (كالجن) لما سبق ان الفاعل جزء من علمه
 وفي محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون للفاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا
 في مسئلة الكمل فعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمحذوف
 تقديره فخير منكم نحن عند الساس فلما حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هذا
 كلامه وانما رفع الابهام بالشئ من الحذف مثل قوله تعالى وان احد
 من المشركين استجارك وورد عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسئلة الكمل
 الظاهر الحقيقي لا الحكمي وههنا اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن
 في قوله الواقعة وعامل فيه (الظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا
 غير مستكن سواء كان ظاهرا أو معصرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيد ان اقام
 هما فان قوله هما فاعل لهما مع انه مضمير ولنا قال السارح (او ما يجري مجراه)
 أي يجري الظاهر (وهو) أي ايجاز مجراه (الضمير التفضيل) واتما قلنا هكذا
 (للايخرج عنه) أي عن هذا القسم (نحو قوله تعالى اراعب است عن آلهي) فان
 قوله استمر فروع محلا براغب والالزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب
 ومعموله وهو عن آلهي بابجي وهو ثابت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما
 اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجيبا وفي قوله او ما يجري مجراه رد على
 الهندي حيث قال رافعة لظاهر غير مستر فلا يرد قولك اقام انتما (واحتزبه)
 أي بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) أي عما لا يرفع اسما ظاهرا (اقامان از يدان)

اوقائون الزيدون لان اقامان راقم ضمير راجع الى الزيدان) واقائون كذلك
 (ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يخرج ثبوتها) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدهما
 الضمير المستكن في الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثل) مبتدأ
 (زيد قائم) مثال خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثل الكائن (من المبتدأ) لانه
 يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل التنظيمية حال كونه مسندا اليه
 واذا صدق الخد على شئ صدق المحدود ايضا (وما قائم) بالتثنية (الزيدان)
 او قائم الزيدون مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي (واقائم) بالتثنية ايضا
 (الزيدان) واقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام) (اورد
 المصنف الامثلة على ترتيب اللف فان طابقت) (اي الصفة الواقعة بعد حرف
 النفي والاف الاستفهام) انه على ان ضمير طابقت لبس على ظاهره اذ لو كان كذلك
 لزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة لظاهرا مران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام
 الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعي الى
 ما اتى به المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ما ذكره المصنف لان المذكور
 سابقا للصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه (اسما)
 (مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام
 وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا
 ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعنى ان
 طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (فحوماقائم زيد واقائم عمرو
 واحترزه) اى بقوله مفردا (عما) اى عن الصفة (اذا طابقت) الضمير يرجع
 الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو اقامان الزيدان) وما قائمان اى
 الزيدان (او مجموعا نحو اقامون الزيدون) وما قائمون الزيدون (فانها) اى
 الصفة المذكورة (حينئذ) اى حين طابقت مثنى او مجموعا (خبر لبس) اى لبس
 تلك الصفة (الا) خبر او التذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تحفيضا وانما يحذف
 في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا لبس الا لان معناه
 ما ضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد لبس الا يعنى الفاعل لبس الا واحدا
 كذا في المفصل النحوي (جاز الامر ان) جزاء الشرط (كون الصفة مبتدأ)
 بدل من قوله الامر ان بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما
 كون الصفة الخ (وما بعدها فاعلها) من باب عطف شئين على معمولى عامل
 واحد قوله (يسد) مبنى للعلوم حال (مسدا خبر) منصوب على الظرفية وكون
 ما بعدها مبتدأ (معطوف على ما قبله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين
 فيه ايضا) (والصفة خبرا مقدما عليه) اى على الاسم هذا ايضا من باب العطف

المذكور (فهى) اى فى الموضع الذى عطاقت الصفة فيه اسما مفردا يجرها
 قوله فهى خبر مقدم (ثلاث صور) متداً عند البصرية وهذه تصورات
 بحسب الوجود واما بحسب التقسيم للعقلية فهى اربع صور (احدها) مصابغة
 الصفة اسما متنى ومجموعا لغيرها نحو (اقامان الزيدان) واثمون نزيهون
 (وبعين) يعنى وجرها (حيث) اى حين مطابقت الصفة متنى او مجموعا كاشلين
 المذكور (ان يكون الزيدان) او الزيدون (متداً فاشيان) واثمون (حسب)
 مقدما عليه) لانه لا يجوز ان تكون الصفة متداً والاسم الواقع بعدها فاعلا لها
 سداً مسدداً الخبر للسبق انه يلزم حيث تمدد الفاعل بحسب الظاهر وتبينها
 ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها متنى او مجموعا) يعنى ان الصفة
 لم تطابق نحو (اقام الزيدان) او الزيدون (وبعين) وجرها ايضا (حيث) اى
 حين تكون الصفة مفردا والاسم المذكور متنى او مجموعا (ان يكون) الاسم
 المذكور يعنى (الزيدان) والزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه (اقاماً مقدم الخبر)
 لانه لا يجوز ان يكون الاسم متداً والصفة خبراً مقدماً عليه لعدم المطابقة لان
 الخبر اذا كان مشتقاً لم يستوفيه التذكير والتأنيث يجب مطابقتها للبند
 (وبالتسوية) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقام زيد) واثمون
 هـ (و) حيث (يجوز فيه الامر ان) المذكور ان سابقا (كما عرفت) انفسا
 واثمونا فهى اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة للتساوية
 يعنى ان تكون الصفة متنى او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقامان
 واثمون زيدوهى غير جائزة لانه لا يمكن ان تكون الصفة متداً وتلك الاسم فاعلا
 لها سداً مسدداً خبراً للسبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفرداً متداً
 والصفة خبراً مقدماً عليه لانه لا يجوز ان متنى الخبر او يجمع عند كون المتداً مفرداً
 ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فهى ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ
 من تقسيم البند الى قسمين وتعريف قسميه وأوضحهما بالامثلة وبين ما هو
 المختار بليان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر هو) خبير الفصل لان الخبر
 معروف باللام (المجرد) اى هو الاسم المجرد (عن العوارض العقلية) قد سبق
 تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله لان متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا
 بقولنا اى هو الاسم الخ (لان الكلام) اى كلاماً ومحت (فى مر فوجات الاسم)
 فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسماً كان او فعلاً بل انما يكون تعريف الخبر الاسمى
 ولان ذكر الاسم فى تعريف البند يكون قرينة دالة على ان الاسم مفرد فهى
 ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لا يكون الا فى الاسم انما كان الامر كذلك

(فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعني على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبراً مثل زيد يضرب فله واقع موقع ضارب لانه (في) تقدير زيد يضارب او لم يكن نحو (يضرب زيد) فله في تقدير ضارب زيد (انه) اي يضرب يعني المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المستند به المغاير للصفة المذكورة) يعني لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اي ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسماً لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجرداً عنها مستنداً به مغايراً لها (المستند به) صفة بعد صفة للاسم المقدور والبناء اما للاستعانة كما في مكتبت بالقلم واللينبية (اي ما يوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل في المسند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان وان الضمير المجزوء راجع الى الموصول لان الالف واللام في الاسم الفاعل والمفعول موصول على ما سياتي وقال المحشي هصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والبناء للسببية اي الاسم الذي اسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد المعنى الى هنا كلامه اقول من كون البناء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقي ما قاله الشارح تأمل (واحتز به) اي بقوله المستند به (عن القسم الاول من المبتدأ لانه) اي القسم الاول من المبتدأ وان ~~يمكن~~ اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية لكنه (مسند اليه لا مستند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند في تعريف الخبر (المغاير) صفة بعد صفة له ايضا (للاصفة) متعلق بالمغاير (المذكورة) صفة الصفة اي (في) تعريف المبتدأ متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة الخ اي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي واللف الاستفهام رافعة لظاهر (واحتز به) اي بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثاني من المبتدأ) لانه وان كان اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرًا بحرف النفي واللف الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبراً حتى لو لم يعتمد جعل خبراً فانهم اخراجه عن تعريف الخبر ففصل المغاير للصفة المذكورة احترازاً عنه (و) جار (لك) او جاز لك (ان تقول المراد بقوله المستند به) المذكورة في التعريف (المستند به الى المبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر كثران في الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الاخر كما تقول مررت في معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد قرينة حاله او مقالية (او تجعل) معطوف على قوله تقول في قولك ولك ان تقول (البناء في) المسند (به بمعنى الى) لان

معنى البناء الا لصاق والملصق ينتهي بالملصق به ويمكن حده كقولك يزيداء
فان البناء التصق بزيد وانتهى كذلك المصيا ينتهي بالنصاية ونتم كما في قولك
اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهي عند الرأس وتم ولهذه المناسبة
استعير البناء ههنا لمعنى الانتهاء (والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ) هذا من
قيل العطف المذكور وقد مر مرارا فاعمل هذا التوجيه الاخير ان القاسم مقام
الفاعل في السند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثاني فهو كالتوجيه
الاول الذي ذكره الشارح قال المحشي الاقرب ان راد المسند الى المجرد ويجعل
الضمير راجعا الى المجرد والاول جعل انباء للملابسة اي المجرد المسند للملابس
بالمجرد اذا الفعل ملابس بالفعول للعامل للقطي اياها المجرد بقوله (وعلى التقديرين)
اي تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل لياء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به)
اي بقوله المسند به (القسم الثاني من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حيث الاسناد
الى المبتدأ بحيث لا يخلو ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير
للصفة الخ احتراز عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة
المذكورة تأكيذا) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا تصرفا محالة
ولمين المبتدأ والخبر وانما كان من المحققات بالفاعل في الرفع يعنى الصفة والواو
والالف وحيث لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل في العامل ايراد ان يبين
العامل فيهما مبينا بقوله (وعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء) لاصير
عند المذهب النصور اي تجريد مصدره مضاف الى المفعول وهو (الاسم
والعامل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد عن العوامل
للفظية) اي عن عامل لفظي يؤثر في معناه وللان في قوله (للسند) فعل مبني
للمفعول متعلق بالتجريد اي الاسم اي شئ كما في القسم الثاني من المبتدأ فان
قولك قائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون لقيام المحض مسندا الى
زيد فلا يرد ان القائم مسند اليه ايضا اذا كان عاملا لفظيا لانه لا يسند اليه
لقيام المحض (او يسند) مبني للمفعول (ليه) اي الى الاسم (شئ) نائبه كما
في القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية
للسند الى ذلك الاسم لقيام المحض وان كان عاملا لفظيا لا يكون القيام فقد
مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيد قائم ان السند فيه هو القيام المؤكد لانفيل
فقط (فمعنى الابتداء) هو التجريد (عامل في المبتدأ) والخبر رافع لهما عند
البصريين لاقتضاه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضي الاسناد وهو
يقتضي السند والمسند اليه فالجريد يقتضي السند والمسند اليه بالواسطة فانما
اقتضاهما على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والابازم الترجيح بلا مرجح

وهذا لا يجوز قوله (واما عند غيرهم) اي عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو
 قوله عامل في الموضوعين قدم عليه لما سبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء
 عامل في المبتدأ) لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقسم عليه في الاغلب
 ولذلك يحمل فيه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم
 في الجملة الاسمية ومقدما غالبا (عامل في الخبر) فعامل المبتدأ هو الابتداء اعني
 الخبر يد فكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه مبتدأ لفظيا هكذا قالوا ولكن
 هذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ في الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شانه
 العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما في القسم الاول فلما قلنا واما القسم الثاني
 فلان المبتدأ وان كان عاملا في الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا يعمل له
 فيه بل عامله الابتداء ليس الا لانه مؤل مثلان قولك اقام الزيدان مؤل بقولنا
 الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من
 القسم الاول فيكون المبتدأ اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التمييز
 بالتكرير يشعران ما قالوا ضعيف كان التعبير بالبعض يفيد الضعف (كل واحد
 من المبتدأ والخبر عامل في الآخر) يعني قالوا ان المبتدأ عامل في الخبر لكونه
 مبتدأ والخبر لكونه امرا انسيبا عامل في المبتدأ وهذا ليس الادورا مصرحا وهو
 باطل بانفاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لا يعمل فيه والمعمول
 عاملا الذي عمل فاعل وهذا غير جائز تأمل ولا تكن من الغافلين (وعلى هذا) اي
 على ما قاله الآخرون الجار متعلق بقوله (لا يكونان) تقديره ولا يكونان اي
 المبتدأ والخبر (مجردين عن العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه
 للتخصيص لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بما قاله الآخرون لا غير واما
 على ما قاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوي عنده
 واما عند البصريين فعاملهما معنوي ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتدأ
 والخبر شرع في بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال (واصل
 المبتدأ) قد سبق ان معنى الاصل في اللغة ما ينشأ عليه شيء واما معناه الاصطلاحي
 هو هنا ما قاله الشارح بقوله (اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ مقدما عليه اذا لم يمنع
 مانع) من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان
 المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لما منع كون المبتدأ نكرة على ما سيجيء له زيادة تحقيق
 (التقديم) (على الخبر لفظيا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية
 فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم
 ذلك وانما قال لفظا لانه قدم تقديرا وان كان مؤخر لفظا (لان المبتدأ ذات)
 يعني دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم او زيد المنطلق او تأويلا مثل المنطلق

زيد فانه في تأويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها)
تحقيقا وتاويلا لما مر آتيا (والذات مقدمة على احوالها) طبعاً فقسم الذات
ومضاعيلها طبق الطبع والوضع ولذا كان الاصل في المبتدأ التقديم لفظاً قوله (ومن
ثم) متعلق بالفعلين الاثنين اعني الجوارز والامتاع الا انه قسم عليهم ما للتخصيص
لان جوارز القول الاول وامتاع الثاني مختص بان يكون الاصل في المبتدأ التقديم
لا غير وبما له لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثم ينفع البناء المثلثة والميم
المشدية وبعد ها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل
للاشارة الى المعنى محلاً (اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم) على الخبر
(لفظاً) لا تقدير لانه في التقدير مقسم (جار) (قواهم) اي قول العرب لان
لعرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم مجزأ رجاع ضمير الجمع اليه والتمحاض
في دارة زيد) بتقديم الخبر على المبتدأ (مع كونه الضمير) المجزأ في دارة
(عائداً) وراجعاً (الذي لما آخر) صفة زيد لفظاً لتقدمه (رتبة) نصب على
التمييز (الاصالة التقديم) اي تقديم المبتدأ (وامتاع) عطاف على جاز (قواهم)
(صاحبها في الدار) مقبداً (بعود الضمير) الجوز في قوله صاحبها (الى الدار)
واحترازه عن عوده الى شيء مقدر قبله بالقرينة الحالية كما تقول هذه الجارية
صاحبها في الدار لانه لا يجوز هذا التركيب وفي قول الشاعر بعود الضمير الى الدار
اياء الى ان قول المصنف امتاع صاحبها في الدار تبرع على المفهوم من قوله
واصل المبتدأ التقديم (وهو) اي الدار والتذكير باعتبار لفظه (في خبر الخبر)
وتما قال في خبر الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل عبد البصرية واسم الفاعل
عبد الكوفة كما سيجي (الذي اصله التأخير) لما عرفت سابقاً (فيلزم عود الضمير
الى الدار المتأخر لفظاً) وهو ظاهر (ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة
المبتدأ كما سبق (وهو) اي عود الضمير الى الدار المتأخر لفظاً ورتبة (غير جائز)
بل يجب ان يقال في الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدأ لما يأتى انه اذا كان
في حاب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يمكن
تقديم ذلك الجزء وحده بتقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار المنوع كافي قوله على
التمرة مثلهما زيدا (وقد يكون المبتدأ نكرة) اورده بكلمة قد المقتبة للتقليل
انما دخلت على المضارع ايئنا الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لان الشيء اذا
لم يكن معلوماً لا يصح ان يحكم عليه وانما جاء في الجملة الفعلية تذكير الفاعل مثل قام
رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتدأ التعريف
قال الشاعر مقبداً بالخال (وان كان الاصل فيه) اي في المبتدأ (ان يكون مرفقة)
لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال صفة فكذلك آتاك وان لم تأني كذلك

في الضميمة (لان للمعرفة معنى معيناً) وضاعاً (و) الحال ان (المطلوب المبهم
 الكثير الوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه (في الكلام)
 اي في كلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر معين من (الامور المعينة)
 لان الحكم يقتضي محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا
 لم ان يكون المبتدأ معرفة لزوماً اكثر لا يكون المحكوم عليه معلوماً معيناً فيكون
 الحكم على معين (ولكنه) اي الا ان المبتدأ (لا يقع) اي لا يكون (نكرة) لما عرفت
 ان المبتدأ يكون معرفة او نكرة مخصصة (على الاطلاق) اي سواء كانت
 مخصصة او غير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ
 معرفة او نكرة مخصصة بوجه مالا نه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد
 معرفته ولا يصح قبلها (بل) يقع المبتدأ نكرة (اذا تخصصت) (تلك النكرة)
 اذ هنا ظرف محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى
 والليل اذا يسر وقولك آيتك اذا اجر البسر اي آيتك وقت احراره فالمعنى وقد
 يكون المبتدأ نكرة وقت تخصص تلك النكرة (بوجه ما) اعلم ان ما الاسمية تستعمل
 على ستة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بفرد نحو مررت
 بما معجبك او جملة (كقوله) ربما نكره النفوس من الامر * له فرجة تحل
 العقاب * وشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
 وصفية نحو اضربه ضرباً ما وثامة بمعنى شيء منكراً ومعرفاً نحو ان تبسدا
 الصدقات فعمامي وما ههنا صفة لما قبلها واذا قال الشارح (من وجوه
 التخصيص) بيان لكون ماصفة (اذا بالتخصيص يقل اشتراكها) فان النكرة
 وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة فيصح ان تقع
 مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رابحة التعريف وهي اي وجوه التخصيص على ما ذكره
 المصنف ستة اعمدها ان تخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عند النحاة
 عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثلاً رجل فهو يعلم كل فرد من افراد الرجال
 سواء كان عالماً او جاهلاً واذا قلت رجل عالم فقد قلته وخصصته بفرد من افراد
 العالم لخروج الجاهل من ذكر العموم (مثل) قوله تعالى (ولعبد) اللام للابتداء
 تدخل على الجملة الاسمية لئلا يكد لها والعبد في اللغة ما من شأنه العبادة والانقياد
 سواء انقاد بالفعل اولا فلما وصف بقوله (مؤمن) خرج من الانقياد له وقلت
 الشركاء فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ وقوله (خير من مشرك) خبره
 (فان العبد) لما قلنا (متاويل للمؤمن والكافر) اي من امن ومن لم يؤمن (وحبث
 وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب
 من المعرفة (فجاء مبتدأ) حال كونه مرفوعاً لفظاً (وخبر خبره) هذا من باب

عطف الاسمين على معمول عامل واحد بعاطف واحد واثنان من وجوه
التخصيص يعلم المتكلم يعني ان المتكلم يعلم ان احدا كاشا في الدار الا انه لا يعلم ان
ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فبالعلم ان ذلك الاحد من
الجنس ويقال لكل هذا التخصيص بالعلم (و) (مثل قولك) (ارجل) مبتدأ
لتخصيصه بالعلم كأن (في الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل (فان
المتكلم) الذي تافظ وتكلم (بهذا الكلام) اي بقولك ارجل في الدار لم امرأة
(يعلم ان احدهما) من الرجل والمرأة (في الدار) لان الهمة الاستفهامية مع علم
المتصلة انما تعمل فيما يعلم المتكلم احد المسئلين عنهما الا انه لا يقدر على تعيين
لعدم جزمه به (فبال مخاطب عن تعيينه) اي تعيين الخطاب ذلك المسؤل عنه
فيؤذن المتكلم بما اراده (فكذلك قال) المتكلم بهذا الكلام (اي) مبتدأ لتخصيصه
بقوله (من الامرين) لان من اليتية انا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها
(للعلم) وصف سبي مثل قولك هند حائل وشاحها (مكون) مرفوع به
نائب الفاعل لقوله للعلوم (احدهما) مضاف اليه والصير راجع الى الامرين
(في الدار) متعلق بالكون (كأن فيها) خبره فكان هذا المثال من قبيل
التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم طاهرا (فكل
واحد منهما) اي من الرجل والمرأة يعني ايها كان مقدما (تخصيص بهذه
الصفة) اي الصفة القائمة بالمتكلم من له يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا
معناها للنوى وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لانت الحوى ولذا قلت الصفة
القائمة بالمتكلم وهي علمه بكون احدهما في الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفي
الدار خبره) وهذا ايضا من قبيل عطف شئين على معمول عامل واحد في المثال
الذي كور ارجل مقدم فجعل مبتدأ وفي الدار خبره حتى لو قسم المرأة وقيل امرأة في الدار
بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلامعنى لقول من قال بالظاهر جعل
ضميره الى كل واحد منهما لكنه مراد رجل كما يوضح عنه قوله وفي الدار خبره
وللقول من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة
او حكما فان المعطوف على المتدأ مبتدأ حكما بل المراد ما قسم من التلفظ رجلا
كان او امرأة تأمل وانصف وما يخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه
يصح ان يقال رجل وامرأة في جوابه لتخصيصه بعلم الخطاب بثبوت في الدار
تعبا من غير احتمال والتك ان تقع الكرة في حيز النقي والاستفهام مثل هل احد
خير منك (و) (مثل قولك) (ما احد خير منك) (فان الكرة) يعني قوله احد
(فيه) اي في قولك وفي بعض النسخ فيها اي في هذه الصورة (وقعت في حيز
النقي) الخير بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناجية حيز اي سباق

انني بحيث لو لم تكن تلك النكرة معمولة له لم تكن من هذا القيسل (فانادت) تلك
 النكرة (عموم الافراد وشمولها) يعني شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق
 افراد لم يدخل تحت العموم (فتعنت وتخصصت) عطف تفسير واما قال اولا
 فتعنت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النقي كما يستغرق الازمان كلها
 يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكون ذلك
 المنفي امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح (فانه لا تعدد
 في جميع الافراد بل هو) اي جميع الافراد (امر واحد) لان العام من حيث
 انه عام لا تعدد فيه كالانسان مثلا فالعنى ما فرد من الافراد خير منك او ما جميع
 الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب
 بكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اي كان النكرة اذا وقعت في خير
 النقي نعم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك (كل نكرة) مبتدأ (وقعت في الاثبات)
 يعني وقعت في كلام مثبت (قصد بها العموم) هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو
 قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه يومئذ ناصرة على تقدير ان يتعلق
 قوله يومئذ بقوله ناصرة (نحو ثمرة خير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر
 رضي الله تعالى عنه يعين فدية الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه
 ان الجنائي يقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان ثمرة او غيرها والمسراد
 مقدار ثمرة ومن غيرها قوله عليه السلام تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله
 عليه السلام اولم ولو بشاة ووقوع النكرة في الاثبات كثير في المبتدأ قليل في الفاعل
 نحو علمت نفس ما قدمت واما في خبر النقي فبستوى المبتدأ والفاعل ونحوهما كذا
 قاله المحشي والرابع المبتدأ الذي كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى ويدخل
 من المستكن لفظا بدل الكل ثم قدم وجعل مبتدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم)
 (شر اهر ذانايب) واهره افعده من الحرب لانه كان في الاصل مؤخرا على انه
 فاعل معنى وجعل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ (للتخصيص) اي ذلك الاسم (عما
 يتخصص به الفاعل لشبهه به) اي شبه ذلك الاسم بالفاعل (اذ يستعمل هذا
 القول (في موضع ما اهر ذانايب الاشر) يعني يستعمل في موضع يكون شرفه فاعلا
 مقصورا عليه الفعل لان هذا كلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا
 عرفنا اولادنا كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص (وما) اي المعنى الذي
 يتخصص به الفاعل قبل ذكره) اي قبل ان يذكر الفاعل (هو) اي ذلك المعنى
 (صحته كونه) اي الفاعل (بمحكما عليه بما اسند اليه) اي بالفعل المسند الى
 الفاعل (فالك اذا قلت قام) مثلا يعني اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى فاعل سواء
 كان لازما او متعديا (علم) مبنى للفعول اي حصل العلم القطعي للسامع قبل

ذكر ما يستدل به (منه) أي من قولك قام (إن ما لا يذكر بعد) أي بعد ذلك الفعل
 أو بعد قولك قام (أمر يصح أن يحكم عليه بلفظ) يعني أمر دال على الذات
 بحيث يصح أن يستدل القام إليه (فأنت قلت) يعني إذا ذكرت بعده (رجل فهو) أي
 قولك رجل بعده (في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بلفظ) واعلم أن
 للمهر للكلب (من مهر إذا أعرله وجر منه ولهم يرصوت للمكلب دون
 صاحبه من قلة صبره على البرد يقال مهر بهرايل كسر والمعنى أن الذي أمر
 للكلب (بالباح للمضاد) في خلقه وجبلته من حيث للمكلب يعني من غير مقارنة
 شيء إليه (قد يكون) ذلك الباسح (خيرا كما أنا كان) الأهرار للكلب بالباسح
 للمضاد وقت (يجي حبيب مثلا) أي صديق صاحبه لانه حينئذ يهر انقشاض
 لانه يراه غير اجبي (وقد يكون) ذلك الباسح أيضا (شرا كما أنا كان) وقت
 (يجي عدو) لصاحبه حيث يراه اجبيا لا مضرا به وتأمله فيكون الأهرار
 بالباسح للمضاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند مجي صديقه وما يكون شرا
 عند مجي عدوه (ولما) المهرله (بباسح غير مضاد) صفة باسح لا يكون إلا بالتعظيم
 شيء إليه ومقارنته (بنشأ به) مبني للمفعول صفة بعد صفة للباسح ولما
 وصفه لانه انما لم ينشأ به يكون من القسم الأول لأن الكلب لا يتخلو عن
 باسح سواء كان معانا أو غير معانا (يكون شرا لآخر) فيكون قسمين أحدهما
 فقط (فعل الأول) أي على أن يكون الباسح منقسما الى قسمين خيرا وشرا
 (يصح القصر) أي قصر الأهرار على الشر (بالتبعية الى الخير) فيكون قصرا
 اضافيا ويكون ايضا من قبيل قصر الصفة على الموصوف (بغضه) حينئذ
 (شر لآخر) فثابت (فكون صفة لأهراره مقصورة على الشر) وعلى
 الثاني لا يصح القصر لانه حينئذ لا يحتمل أن يكون خيرا حتى يصح القصر
 بالتبعية إليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالتبعية الى تلك الوصف
 (فيصكون المعنى شر عظيم لاحقها هرفا تاب) وقد يجعل الشئ للتعظيم
 مثل قوله تعالى وإن يكذبوك فقد كذب رسل إلى رسل عظام ولكن الأول أنسب
 بحال هذا العلم أي علم المهور والثاني يعلم المعاني فلا تغفل والتأني لا يكون لتخصيص
 بتأني تخصص به الفاعل إذا استعمل في باسح معناه ولما إذا استعمل في باسح غير معناه
 ينشأ به والتأني لتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) أي قولهم شر لآخر فتاب
 (مثل يضرب) مبني للمفعول (رجل قوي) بلي وجهه مكان (أذكره العجز
 في حادثة) يعني عجز عن دفعها مع به رجل قوي لا يضربه ولا يعجزه شيء
 فتصحیح هذا القول لأن يكون مبتدأ تأني احتياج إليه باعتبار أصل التركيب وأما
 باعتبار معناه التمثيل والتركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخامس

التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظهروفا فيه
 ويكون ايضا عماله افاد تقديمه التخصيص (و) (مثل قولك) (في الدار)
 الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين و (رجل) مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف
 لاشتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة
 على ما سيجي (لتخصيصه بتقديم الخبر) عليه يعني به الخبر الظرف على ان يكون
 اللام فيه للعهد الخارجي ولا وجه لقول من قال ولا ينبغي ان الاول ان يقول
 لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه
 لا يفيد التخصيص اذ لا يصح ان يقال قائم رجل لما في الظرف من الاطاعة والشمول
 وغير ذلك بخلاف غيره (لانه اذا قيل في الدار هم) اي حصل للسامع العلم
 القطعي (ان ما) اي السدى (يذكر بعده) الى بعد قوله في الدار (موصوف)
 بصحة استقراره في الدار) يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده ذات يصح ان توصف
 بكونه فكذا قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كما ان فيها
 (فهو) اي هذا القول (في قوة التخصيص بالصفة) وان كان من قيل التخصيص
 بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السادس التخصيص
 بالنسبة الى المتكلم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) (سلام)
 مبتدأ نكرة مخصصة (عليك) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
 (لتخصيصه) اي لتخصيص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعني بالقياس الى
 من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذا صله سلمت سلاما)
 لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف
 الفاعل) الناصب له مع فاعله يعني حذف الجملة الفعلية جواز القرينة حالية
 او غيرها لقصد الاختصار (وعديل) من النصب (الى الرفع) يعني غير اعرابه
 بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعلها من فوعا مبتدأ وان كان نكرة
 لتخصيصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد الدوام والاستمرار) يعني
 لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها
 مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر غالباً تدل على
 الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل
 عرض لا يثبت له زمانا قليلا فكيف يدوم فهمي تدل على الحدوث والتجديد
 (فكانه قال) المتكلم (سلامي) بالاضافة اليه (اي سلام من قبلي) يشير الى
 ان الاضافة مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله
 تعالى لا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر
 من قيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم

بان الكثرة يجب ان يختص حتى تقع مبتدأ خبثه يكون قوله قال بعض
 المحققين منهم اخ عديلاه واما اشارة الى ما ذكره في تفسير قوله سلام عليك
 والقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بالكثرة يجب ان يختص بوجه ما
 تقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) لتعارف فيما بينهم
 بين لائحة (وقال بعض المحققين منهم هذا) مبتدأ ومضاف الى وجه الاخبار
 عن الكثرة) بمعنى سب ان يصح للاخبار عن الكثرة واسمه (مبنى على الفاشنة
 الجار والمحرور خبثه) يعني ان كان في الاخبار عن الكثرة عامة يصح جعلها مبتدأ
 بلا تكلف شي قبل لا تأتي من كالم لائحة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره
 تلك البعض لانهم لما رأوا ان المبني لا تأتي قوته بالتأثيرين متبعض من الحكم
 على الكثرة وبين غيره منصوبا عنه فلما اختلف عنها الفاشنة ليكون على بصيرة
 ما في الحكم على الكثرة واحاصل ان ما ذكره لائحة مبنى على المبني لتأني
 قوته بالتأثيرين الفاشنة وغيرها وما ذكره تلك لبعض المحققين مبنى على العلم
 الذي تأتي قوته بالتأثيرين شيئا ولكل وجهه تأمل (فاعلى ما ذكره) عطف
 على الخبر مائة الجار (من التخصيصات) بيان لما في قوله على ما ذكره (مبنى
 نحاس) مبنى للمفعول (في توجيهها) الى هذه التخصيصات (اي المتضمنة
 من ذلك بالكثرة) وفي وصف قهوركك وعلى هذا قوله (الواجبة)
 سنة كاشفة لها فانه يجري مجرى التفسير لان الوهم في لائحة المتبعض (فعلى
 هذا) اى على ما دل بعض المحققين (يجوز ان يقال كوكب) مبتدأ من غير
 تخصيص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وقد فعل وفعل مع واسله
 في محل ارفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على التفسير اى كوكب منه
 في هذه الساعة وخمس انكسفت وقرتغف الليلة وغيرها (حصول الفاشنة)
 لان التفاضل للكوكب ما كان تدرجا اوضحا على بعض دون بعض التاجيل مبتدأ
 من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاء فيحصل الفاشنة (ولا يجوز ان يقال
 رجل قائم لعمد) اى لعدم حصول الفاشنة في رجل مبتدأ بلا تخصيص
 وقائم خبر المكون فينضم لرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اى ما دل بعض
 المحققين (قرب الى الصواب) المشهور وجهه وهو حصول الفاشنة ووجه
 الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ تاضرة على تقدير ان تشرق منطلق
 بقوله تاضرة ولما على تقدير ان يكون صفة لتوجوه فيكون من قبيل التخصيص
 بالصفة وهل من من دون يومئذ تاضرة غير ذلك مما لا يعلم ولا يحصى
 وارجعها الى التخصيصات المذكورة تكلف البحث وجهه على لفظين وتافرع
 من بيان الخبر المفرد شرع في بيان ان يكون الخبر جهة تافرع (ولا كان الخبر انصرف

بقوله المجرى المستند به المغاير للصنعة المذكورة (فيما سبق) في تعريفه (مختصا
 بالخبر المفرد) بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) أي ليكون الخبر المعروف
 فيما سبق (فسمما من الاسم) والاسم من حيث أنه اسم لا يكون جملة الاستناد
 فيه غير تامة (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت أوفعلية (داخلة فيه) أي
 في الخبر المعروف لكونه مفردا (أراد أن يشير) أي أن يبين (إلى أن خبر المبتدأ
 قد يقع) يعني قد يكون (جملة) اعلم أن الأصل في الخبر الأفراد لكونه اخصر
 ولكون الطرفين متفقين في الأفراد إلا أنه قد يكون جملة على خلاف الأصل
 من الجملة التي أهمها محل من الأعراب وخصروها في سبع الخبر والحال والمفعول
 والمضاف إليه في قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء وإذا والتابع لمفرد والجمع لها
 محل من الأعراب (أيضا) يعني كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال)
 جاعلا كلامه مثبلا لما يكون الخبر جملة (والخبر قد يكون جملة) فعلية ومشيروا
 بكلمة قد التقليل وبصححة التجدد إلى أن الأصل في الخبر الأفراد لكونه ظرفا
 في الكلام ولما سبق أيضا (اسمية) قدمها لكون البحث في الاسم ولكون الاسم
 أصلا في الإفادة والأعراب (مثل زيد) مبتدأ أول (أبوه) مبتدأ ثان (قام) خبر
 المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول (و) جملة (فعلية) سواء كان
 فعلها ماضيا مثل (زيد) مبتدأ أول (قام) فعل ماض (أبوه) فاعله والفعل مع
 فاعله في محل الرفع لأنه خبر المبتدأ أو مضافا مثل زيد يقوم أبوه أو أمرا أو نهيا
 ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وإن كان مؤلا مثل زيدنا ضربه أي مقول في حقه اضربه
 ومستحق لأن يؤمر بالضرب ومثل زيد لا تضربه (ولم يذكر الظرفية لأنها
 راجعة إلى الفعلية) لأنها مؤلفة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما سيحكي
 في قوله وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مؤل بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلا وجه لقول
 من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل إلى الظرف ولذا استترفيه ما كان
 فاعل الفعل وللقوله ولك أن تقول لم يذكرها لأنها سبقت غير مرة بل متصل
 بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا السارح لأنها لا تخرج عنها
 لأن الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية يعني
 إذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وإن كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية
 فالخاصل أن الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية لما سبق من أنه خص الكلام
 فيهما (وإذا كان الخبر جملة) لما عرفت والجملة مستقلة (بنفسها) لا شتمالها على
 الاسناد الشتمل على المسند والمسند إليه (لا تقتضي الارتباط بغيرها) لا فادتها
 واردة تامة يشير إلى أن الفاء في قوله (فلا بد) جزاء الشرط محذوف ولفظة لا
 هي التي لثني الجنس ويد مبنى على القتح في محل النصب اسمه (في الجملة الواقعة

خبراً عن المبتدأ (من عائد) الجار والمجرور في محل الرفع خبر تقديره لا يلبث أصل
 من عائد أي لا يخلو ولا فراق (يربطه) أي يربط ذلك لعائد تلك الجملة بالمبتدأ
 ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذي يربطها به
 (أما ضمير) ما دل على المبتدأ سواء كان محذوفاً مثل زيد أو مفعولاً مثل زيد
 ضربه أو موصولة به أو مضافاً إليه (كما في المثالين المذكورين) في المتن (أو غيره)
 أي غير ضمير (كاللام) أي كلام المجلس التي تدخل على فاعل فعل المدح والنم
 فان فاعلهما إما المحلى بلام المجلس أو المضاف أو المضاف إليه الكائن (في نعم
 الرجل زيد) على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ وما قبله أعني فعل المدح
 والنم خبره فان السائل لما كان محلى بلام المجلس وهو يشمل كل فرد من أفراد
 جاز أن يربط الجملة لتلك الفرد وهو المخصوص لتعميم المجلس ذلك الفرد وإما
 على تقدير أن يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد
 فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (وضع المظهر موضع الضمير) زيادة التكرار
 في ذهن السامع وتقرره فيه لأن إعادة لفظ الشيء تفسي عن ضميره ويكون قائماً
 مقامه فيما يؤتى مؤنثاً (نحو أخاقة) مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند
 سبويه وخبر مفعول عند غيره (أخاقة) خبر أو مبتدأ على اختلاف المنهين
 والجملة خبر المبتدأ الأول تقديره أخاقة ما هي أي شيء هي ووضع المظهر موضع
 الضمير جاز في مقام التعظيم مطلقاً (وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ) يعني أن يكون
 فيه مثل الشأن زيد قائم ومقول عمر وقاعدة لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسيره
 استثنى عن الزائدة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج إلى أية
 الزائدة (نحو قل هو الله أحد) (وقد يحذف) مني المفعول (العائد) أنا كان
 ضميراً غير فاعله لأنه أنا كان فاعلاً لا يحذف لكونه عمدة في الكلام ومقصوداً
 وإما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع
 الضمير لكنه نفوت منع الحذف لو حذف وكذا اللام إذا لوحذف لا ينساق الظاهر
 إلا إلى الضمير فلا يجوز حذف غيره (لقسم قرينة) أي وقت قيام قرينة حالبة
 أو مقابلة دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو تفسيرية دوازده
 شتر بار * ونقصه أن السكر اثنا عشر وسقا والسوق ستون صاعاً والساع
 أربعة أمداد والمد المن (يسين) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره
 خبر المبتدأ الأول (درهما) ضمير قائم بتون الجمع (والسمن) يقع السمن المهملة
 وسكون الميم وهو ما يخرج من السمن مبتدأ (منوان) ثنية مبتدأ ثان (بدرهم)
 الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول (أي الكرنية)
 الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فلزم تقديمه على عامله الظرف وهو

جائز في الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل او شبهه او حال من المبتدأ الثاني
 لان المبتدأ في حكم الفاعل لكونه منسندا اليه البر الكرحال كونه من البر كائن بشتين
 درهمين (ونون منه) الجار والمجرور فيه صفة لقوله نون فيكون من قبيل
 التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه حذف (بقريضة ان يبيع البر والسمن
 لا يسعر غيرهما) يعني حذف العائد في هذين المثالين بقريضة حاله التسعير نون
 بيان كردن يعني ان يبيع البريين قيمته لاقية غيره وبائع السمن ايضا بيان قيمته
 وقال الرضي حذفه قياس عند الكل في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن
 التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثاني فيها جزءا من المبتدأ
 الاول الى هنا كلامه (وما وقع ظرفا) (اي الخبر الذي) جعل ماموصولة اشارة
 الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او) ظرف (مكان)
 نحو زيد عندك (او جارا ومجرورا) فانه جار مجرى الظرف لاحتمال وجه الى الفعل
 او معناه احتياج الظرف اليه ولنا سبب له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور
 لكونه بمعناه ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا قال المحشي الظرف عندهم اسم
 ان ظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون
 فيطلقونه على ما يعم الجميع فالشارح جرى عن التسامح الاخير لقباً ثمة التعميم
 الى هنا كلامه (فالاكثر) مبتدأ الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع
 ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى
 الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما سياتي (من النحاة) وهم البصريون
 كاثنون اووا فيقولون على (انه) قدر الجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان
 وان قياسا كثيرا (اي الخبر الواقع ظرفا) ظرف زمان او ظرف مكان او جارا
 ومجرورا (مقدر) (اي مؤل) هذا تفسير باللائم لان التقدير يلزمه التأويل اذا المقدر
 مؤل لا محالة وليضح تعديته بالباء (بجملة) كائنة (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل
 يحتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة) ومن ثم
 ان الظرف يفيد شجره من غير ذكر الفعل في الصلة لان الصلة يجب ان تكون جملة
 واذا اذاد فيها يفيد ايضا في غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف
 لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر
 حذفاً لازماً واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصاراً ومجازاً ولذا
 انتقل الضمير الى الظرف (بخلاف ما اذا قدره) بخلاف الظرف الذي قدر (فيه)
 اسم الفاعل) او اسم المفعول او غيرهما من المشتقات غير الفعلية (كما هو مذهب
 الاقل وهم الكوفيون فانه) اي الظرف (حينئذ) اي حين قدر فيه اسم الفاعل
 او غيره (يصير مفردا) لان اسم الفاعل لما كان شبيهاً بالخالي عن الضمير مثل

(هو رجل وانتدجل والارجل وهو ضارب ولت ضارب والاضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لا محالة مفردا) (وجه الاكثر) يعنى البصريين في ان الظرف مقدر بجملة يتقدر للنفل فيه (ان للظرف لنبه منه من متعلق) يتفتح اللام تكونه في الاصل جارا وبحرورا (اعل فيه) اى يعمل فيه (والاصل في العمل هو النفل) فقط لتكونه حدثا قائما بالغير (واذا وجب التقدير) اى تقدير متعلق يعمل فيه (فالاصل) اى تقدير ما هو الاصل في العمل (اولى) وليق وايضا للقباس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى البارز يلو على الظرفية وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم ولتعلق فى للموضعين فعل لا غير لان الصلة يجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) فى ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل وانحوه (انه) اى الظرف (خبر والاصل فى الخبر الافراد) ليتفق الركنان فى كونها مفردين ولان المفرد اسرع قبولا من الجملة فى اربط واجب بان اتفاق الركنين اما تحقيقا وتاويلا وفى الجملة وان لم يتفقا تحققتا لكنها يتفقا تاويلا ولان خبر الجملة اقوى لتأكيد وقدر فى قوله ولما كان الخبر المعروف فيما سبق محصا بالمفرد (ثم) اى بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر (ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر اى لفظا لما سبق (وبما تأخيره) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اى الا ان التقديم على الخبر لفظا (قديم لا مرء ارض) يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه المصنف) لى الى ذلك الامر العارض (بقوله) (واذا كان المبتدأ) هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر (مشتلا على ما) موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثانى (له صدر الكلام) فاعل الظرف لوجود شرط عله فى الاسم الطاهر وهو الاعتماد على احد اشياء السنة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية او الاسمية صفة ما وصلته (اى على معنى وجب له) اى لتلك المعنى (صدر الكلام) وهو معنى ينعى الكلام (كالاستفهام) والتثنية ولترجى لآخر تلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع (فانه حينئذ يجب تقديمه) اى تقديم الاستفهام او المبتدأ الشخص معنى الاستفهام (حققا لصدارة) وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر فى الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قائم فان للمضاف لثمة اتصاله بالمضاف اليه جعل لا يجر له كلمة واحدة مستحقة لصدور وكذا المبتدأ المتردد مرة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذى باننى فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضميرا للشان مثل هو زيدا قائم فانه لا يهمل قبل التفسير فلو اخر عن الخبر لكان الابهمل المقصود وكذا ما يجب

نحو ما حسن زيدا فانه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ
 الذى دخل عليه لام الابتداء فحوزيد منطلق لاختصاصها بابتداء الكلام
 او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم فى نحو قوله نعم الرجل زيد فقدر فى مركزه
 الاصلى اى هوزيدا وكان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا وجب
 تقديره فقدر فى مركزه الاصلى كقولك فى جواب من قال عندك زيد اى زيد عندك
 كذا قاله السيد عبدالله (مثل من ابوك) وكم اخوتك (فان من) فى محل الرفع لانه
 مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم
 فى اول الامر ان الكلام اى نوع من انواعه ولانه غير الكلام من الاخبار الى
 الانشاء والمغير قبل المغير (فان معناه) اى معنى من ابوك (اهذا ابوك ام ذاك)
 او اريد ابوك ام عمر واوضحيهما فاختصر منه فاقم لفظه من مقام اهذا فتضمن معنى
 الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اى كون من مبتدأ
 وابوك خبره (مذهب سيبويه) لانه يخبر عنده بالمعرفة عن النكرة متضمنة استفهاما
 او نكرة هى افعال التفضيل مقدم خبره والجملة لصفة لما قبله نحو مرت برجل
 افضل منه ابوه والمثال المتفق عليه فى هذا المقام نحو من قام وما جاء بك وايهم
 قام ومن قام قت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة)
 بالاضافة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه
 الامتناع فى المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب (ومن
 خبره الواجب تقديمه) بارفع لانه فاعل (على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام)
 فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وفى الرضى وانما كان
 الشرط وغيره بما يغير معنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجرى
 بعدما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالمغير او مغير
 المسمى بعده من الكلام فينشوش لذلك ذهنه الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة
 الشوش (او كانا) عطف على كان (اى المبتدأ والخبر) (معرقتين) احتراز عن
 كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لا يجوز
 الاخبار بالمعرفة عن النكرة (منساويين فى التعريف) نحو انا ابو النجم وشعري
 شعري ونحو انت انت وهو هو وانا انا ومقام المدح (او غير منساويين ولا قرينة
 على كون احدهما) المقدم او المؤخر (مبتدأ والاخر) منهما (خبرا) وهذا
 من باب عطف شبهتين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة
 دالة على المراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا مراد تشبيه الثانى
 بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابي حنيفة ومثله قول ابى تمام (يلت)
 لعاب الافاعي القاتلات لعابه* وارى الجنى اشارته ايدعوا سلا

والمراد ههنا ايضا قوله تشييد الثاني بالاول فيكون التقديم لعابه كطباب الافاعي
 القلائد ومثله ايضا قوله * بنونا بنوا لبناشاي بنوا لبناشاي كتبونا ومناشاي بنوهن
 لبناشاي الرجال الاباعد * فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناشاي بنواشاي بانهم بمنزلة
 الابناشاي لا الاخبار عن الابناشاي بانهم بمنزلة ابناشاي (بحوزيد المطلق) او المطلق
 زيد اي الشخص الذي له الانطلاق المسمى يريد فهذا مثال لكونهما غير
 متساويين في التعريف لان العلم اعرف لما سيجي * ولم يغل للمساويين في التعريف
 لدوره (او) (كانا) اي المتدأ والخبر (متساويين) في التخصيص سواء كانا
 متساويين (في اصل التخصيص لاني قدروه) يعني متغاوتين في قدره يعني تكون جهة
 التخصيص في احدهما على قدر جهته في الآخر فان ذلك خير مراد (حتى
 لو قيل علام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص
 من المتدأ وكقولك ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (ايضا)
 اي كما يجب تقديمه انا ككانا متساويين في قدر التخصيص وهو التخصيص
 بالعمول مثاله (مثل) قولك (افضل منك افضل مني) وهما متساويان في
 التخصيص بالعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والافكون الثاني اخص
 واتماح تقديم المتدأ على الخبر في هذين النوعين (دفعا للاشياء) وعملا
 بالاصل لان الاصل في المتدأ التقديم فاذا ازم الاشياء يعمل بالاصل لانه هو
 المرجع قوله دفعنا بالدال لبراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون
 في الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل (او كان الخبر فعلا) (اي
 المتدأ) اي يصح المتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل او ناكدا لفاعله او ناكدا
 للمتدأ مثل اتاقت وانا سمعت في حاجتك قوله فعلا (احترز عما) اي عن الخبر
 الذي (لا يكون فعلا) بل يكون اسبب (كافي قولك زيد قائم ابوه فانه لا يجب
 فيه تقديم المتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل يجوز تأخير
 ايضا ولما قال الشارح مفعلا (لجواز ان يقال قام ابوه زيد) لجواز الاضمار قبل
 الذكر لفظا لارتبة (لعدم الالتباس) يعني التباس المتدأ بالفاعل لعدم تعدد
 الفاعل والبالا ناكدا ايضا وهو طاهر (مثل زيلفام) (وجب تقديمه) جواب
 لقوله واذا كان المتدأ آه اول قوله او كان الخبر فعلا على ما سبق (اي تقديم
 المتدأ على الخبر في هذه الصور) الاربعة وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا
 بعد الاومضاهما نحو وما محمد الا رسول واتماست قائم (اما) وجوب تقديم المتدأ على
 الخبر (في الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وقمح الواو جمع اولي (فما ذكرنا)
 من وجوب الصدارة في الصورة الاولى ودفع الالتباس في الصورتين الاخيرتين
 فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو

المبتدأ (ولها) وجوب التقديم (في الصورة الأخيرة فلتا يلتبس المبتدأ بالفاعل)
 لو آخر (إذا كان الفاعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه اذا) آخر
 المبتدأ على الخبر (قبل قام زيد التلبس المبتدأ بالفاعل) يعني لم يعلم ان زيدا
 فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر
 عنه والكلام جملتان يعني جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه
 لازالة هذا الالتباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل في قوله فلتا يلتبس
 المبتدأ بالفاعل يعني فلتا يلتبس المبتدأ بالبدل (عن الفاعل اذا كان)
 الفاعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (او مجسوعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل
 في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعني آخر المبتدأ في هذين المثالين وقيل (قاما
 الزيدان وقاموا الزيدون) يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
 بدل الكل من الكل مع انه غير مراد (فالتلبس المبتدأ به) اي بالبدل عن الفاعل
 (او بالفاعل على هذا التقدير) اي قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اي كما التلبس
 المبتدأ بالفاعل في نحو قام زيد بناء (على قول من يجوز كون الالف) يعني الف التثنية
 (والواو) اي واو الجمع (حرفا دالا على ثنية الفاعل وجمعه) لاضمير فاعل
 للفعل فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء في ضربت هند) فانها حرف
 دال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر
 وكا لو او في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا
 وفي الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول * ولما فرغ من بيان
 الاحوال التي توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع في بيان
 الاحوال التي توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال (واذا
 تضمن) اي اذا كان مشتملا فتغير العبارة التي كانت في المبتدأ لتتغير فيها المكن
 الاشتغال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام ولا يلزم (الخبر
 المفرد) (اي الذي ليس بجملة) لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والجمع
 وعلى ما يقابل المضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير
 (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة او غير جملة) (ما)
 موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعدد (له صدر الكلام) فاعل
 الظرف او مبتدأ خبره الظرف (اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام)
 وغيره مما يقتضى صدر الكلام (مثل اين زيد) فغناء في الدار زيد ام في السوق
 (فزيد) حرف فروع لغضا لانه (مبتدأ) عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد
 على احد الاشياء الستة في عمل الظرف في الاسم الظاهر واما عند الكوفيين
 فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون ممانح في لان الجملة

الظرفية لا محل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظروف المكانيه مبنى على
الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح (اسم متعفن للاستفهام
خبره وهو) اى لفظ اين (ظرف) كما قلنا لانه لا بد له من متعلق عامل فيه (فان قدر
بفعل) لكونه اصلا في العمل والفعل لا بد له من فاعل (كان) (الظرف المقدر
بلفعل المحتاج الى الفاعل) الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة) فيكون تلك الجملة
خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المتعنى صدر الكلام (وان قدر باسم الفاعل
كان) اى الظرف المذكور (مفردا حقيقة وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل
لا يكون جملة (وعلى) كلا (التقديرين) اى تقدير الفاعل وتقدير اسم الفاعل
(لبس) الخبر (بجملة صورة) وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق
الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة (واحتزبه) اى بقيد الافراد او بقوله المفرد
عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام (عن نحو زيد بن ابوه) فزيد
مبتدأ واين اسم متعنى للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وهو مع خبره
المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب حينئذ تقديم
الخبر لان ابوه ان كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام في صدر جملة فلا يحتاج
الى تقديمه لان ما يقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل هو عليها
يجب ان لا يتقدم عليه احد ركبي هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان كان
ابوه فاعله فقد وقع في صدر ما هو كالجملة فاخذ حكمها في علم الاحتياج الى
التقديم (اذ لا يطل بنا خبره) اى بنا خبر تلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام
لتصدره في جلته) وجملة ما ينسب لما ذكرنا (او كان) (الخبر) الباء في قوله
(بتقديمه) اى الخبر متعلق (مصحح له) احتزبه عن ان يكون الخبر متأيلا خبره
مصحح الكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ بنا خبره حتى
لو قسم وقبل قام زيد وجب كونه فاعلا له (اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ) لامن
حيث انه اسم (فتقديمه يصح وقوعه مبتدأ) اى لكونه تقديم الخبر الظرف
مصحح له وذلك الظرف اما مذكور (نحو في الدار رجل) اى محذوف كقولك
رجل في جواب من قال من عندك اى عندي رجل واحتزبه بقيد الصحيح عن مثل
رجل عالم في الدار فان التقديم لبس بواجب فيه لان تقديمه لبس صحيح بل الصحيح
فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجل مسمى عنده (وان) قوله (في الدار خبر)
مقدم (تخصيص المبتدأ بتقديمه) كما عرفت فيما سبق في وجوه تخصيص المبتدأ
الكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل بما هو الاصل
في الخبر و (اخر لبقى المبتدأ غير تخصصه) بوجه ما ونا غير جائز لما عرفت
يحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قيل تخصيص الصفة والخبر

محذوفه بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة
مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور (او) (كان) (متعلقه) (بكسر اللام) فان
فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبر القطع وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر
في الحقيقة استقرا واستقر لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان
كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد
ههنا الثاني اي جزء الخبر يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر (اي
كان المتعلق الخبر) اي جزؤه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اي
الخبر (تبعية يمنع معها) اي مع تلك التبعية (تقديمه) اي تقديم ذلك التابع (على
الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس
بخبر ولا جزؤه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل
اولى واحرى ولان الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله الذي هو متعلق بالخبر
الذي هو متوكل الا ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذي هو تعلق الجزء بالكل
(ضمير) (كائن) (في) (جانب) (المبتدأ) بان كان الضمير مضافا اليه له (راجع
الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر (اذ لو اخر) الخبر عملا بما هو
الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (ومعنى) حتى لو قيل مثلها
زيدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه (مثل
على التمرة مثلها زيدا) كناية عن كثرة زيد خلط بالتمر (فقوله مثلها اي مثل
التمر) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة في قوله
على التمرة ولذا قال الشارح (وفيه) اي في قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف اليه
(راجع لمتعلق الخبر) بكسر اللام اي لجزء الخبر (وهو) اي ذلك المتعلق
(التمر بدون اطار لان الخبر وهو) مجموع (قوله على التمرة) يعني الجار والمجرور
كلاهما في محل الرفع على الخبرية (والتمر متعلق به) اي بالخبر وهو الكل (مثل
تعلق الجزء بالكل) يعني كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر
وهو الكل (او) (كان) (خبرا عن ان) (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة لان
المكسورة لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد
فينبغي منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالشال المذكور في المتن او غير
ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذي ينبغي بعد ان المفتوحة
لان الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها
المؤالة) صفة بعد صفة لان (بالمفرد مبتدأ) ففعول لقوله الواقعة لان الوقوع
يتعدى نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ
اذ لو اخر الخبر على ما هو الاصل لالتبس المفتوحة بالمكسورة لان ربما يظن

انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد ينشأ انه متعلق بخبر
 ان المكسورة واذا تقدم حرفا نه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد
 الخبر ان المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جلة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف
 المفتوحة فانها ما في خبرها في تقدير المفرد كما سبق (اذ في تأخير) اى في تأخير
 الخبر عما جازما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء التباس اى
 خوف الالتباس (ان المفتوحة به) ان (المكسورة في التلغظ) يعنى لم يعلم السامع
 ان التكلم تلفظ بالفتحة اوبالكسرة (لا مكان الذهول) اى لا يمكن ان يكون غافلا
 (عن الفتحة) بل التباس عنده ان التلغظ بالفتحة اوبالكسرة (لحقا لها) اى
 الفتحة (اوفى الكتابة) مصدر كتب صك الخطابة مصدر خطب معطوف على
 قوله في التلغظ باعادة الجار فيه لان للمعطوف على المهيض المجزور يجوز اعادة
 الجار فيه ولا يؤخر يعنى لو اخر الخبر اعنى قوله عندي عنلا بما هو الاصل وكتب
 لك قائم عندي احتل انها المكسورة وعندي ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام
 جلة اسمية مؤكدة وحدها وانها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي
 خبرها فالقدير قيامك كائن عندي والكلام جلة اسمية بلانا كيد فله فاع هذا
 الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندي لك قائم) او غيره مثل
 حق لك قائم (وجب تقديمه) (اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور)
 الاربع (لما ذكرنا) حلة كل واحدة منها في خبرها فليرجع اليها (وقد يتعدد
 الخبر) لانه حكم والحكم على شئ يجوز تعدده (من غير تعدد الخبر عنه) فده
 فيحتمل للتقليل في قد فان تعدد الخبر متى تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم
 وعرفا عدا (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعنى فرائدا على الاثنين الى ان
 ينتهى (وذلك التعدد اما) ان تكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعنى ان يكون
 لفظ الخبر الثاني غير لفظا للخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما
 في محل واحد (جيبا) اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونها
 مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اى
 ان تعدد الذى بحسب اللفظ والمعنى جيبا (على وجهين) احدهما ان يستعمل
 (بالعسف) بان الثاني معطوف على الاول (مثل زيد عالم وعاقل) وليس قولك
 هما عالم وبهل من هذا القيل لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد
 وهما الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر عن شئ
 بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل (و) الثاني ان يستعمل (بغير العسف
 مثل زيد عالم عاقل) وفي ارضي لان الاخبار المتعددة فيه اما ان يكون متضادة
 اولا فالاول كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعلى لما يريد في كل

واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه (و) الثاني (اما بحسب
 اللفظ فقط) هطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس ما تعدد لفظا
 دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائم لانها بمعنى واحد والثاني تأكيد
 للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا يحصل
 معنى واحد ايضا بان يكون الثاني تأكيدا للاول مثل قولك زيد جائع (نحو هذا
 حلوهامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذا المعنى
 في جميع اجزائه حلالة وفيها كلها حوضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه
 وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل
 الشارح بقوله (فانهما في الحقيقة خبر واحد اى من) بضم الميم وتشديد الزاى
 العجمة اى جامع بين الحلالة والحوضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما
 لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلوهامض وهذا حامض فيكون بيان
 حلوية هذا وحامضية ذلك ولكون هذا غير مراد قال هذا حلوهامض مزج بينهما
 الكيفية المتوسطة بينهما (وفي هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى
 (ترك العطف) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد
 فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر بعض
 النحاة) وهو ابو على (الى صورة التعدد وجوز العطف) بالواو لانها الجمع المطلق
 وفي الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف
 مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع
 وكذا كل ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ
 اذا المعنى في جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلوهامض وقد سبق واما
 اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحوهما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان
 المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل الى هنا كلامه (ولا يدان يقال
 مراد المصنف) يعنى توجيه عبارته الباء في قوله (بتعدد الخبر) متعلق بقوله مراد
 المصنف في قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى (يكون بغير عطف
 لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لافى) تعدد (الخبر) على ما سبق (ولافى) تعدد
 (المبتدأ) مثل زيد عمرو وبكر قائم يعنى كل واحد منهم او زيد قائم وعمرو وبكر
 (ولافى) تعدد (غيرهما) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد
 وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف
 بين في هذا الكتاب ما فيه خفاء ويوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان
 (وايضا) اى كيان المتعدد بالعطف لا خفاء فيه لافى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما
 كذلك (المتعدد بالعطف) سواء كان فى الخبر او فى المبتدأ او غيرهما (ليس بخبر)

ومبتدأ (بل) انما (هو من توابعه) اى من توابع الخبر او المبتدأ او غيرهما لان
 المصطف بالحروف من جملة التوابع على ما سيجئ (ولهذا) اى ليكون مراد
 المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الحفاء فى التعدد بالعطف (اورد)
 المصنف (فى المثال) لتعدد الخبر (الخبر المتعدد) مفعول اورد (بغير عطف
 ولو جعل التعدد) المفهوم من وقد يتعدد الخبر (٢٤٦) من ان يكون بغير عطف
 كما هو الظاهر من العبارة ويعطف (فالاقتصار) اى اقتصار المصنف فى التمثيل
 (عليه) اى على ايراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله فالاقتصار مبتدأ لذلك
 الجار والجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لاني الخبر
 ولا فى المبتدأ ولا غيرهما الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالنا مل
 اى لا يكون التعدد بالعطف لا خفاء فيه الى آخره (وقد يتضمن المبتدأ معنى
 الشرط) اى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر
 ايذا نالما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط اعلم
 ان الفاء تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فخطى ولا تحذف
 الا للضرورة نحو واما القتال لا قتال لنيكم فى مكان فلا قتال او لا ضمير القول
 كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم * اى فيقال لهم اكفرتم وندخل
 جوازا فى خبر المبتدأ الذى كور ههنا كذا فى الرضى (وهو) اى معنى الشرط
 (سببية الاول للثاني) اى يكون الاول سببا للثاني نحو الذى يأتني فله درهم
 لان اتيه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأتني لا يستحقه قطعا كما فى قولك
 ان جئتني فاك درهم (او للحكمه) يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثاني عليه
 وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى وما بكم من نعمة
 فمن الله مع ان الاول ليس بسبب للثاني بل الاول سبب والثاني سبب لان استقرار
 النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل
 كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها
 من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها
 من عند الله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فحينئذ
 لا احتياج الى قوله او للحكم به (فلا يرد عليه) اى على قوله وقد يتضمن المبتدأ
 معنى الشرط (نحو) قوله تعالى (وما) اى نعمة استقرت (يكم) حال كونكم
 منكربن اوجاهلين معطيها (من نعمة) بيان لما للوصوفة (فمن الله) يعنى سبب
 للحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لان
 نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تنحصر مستقرة لا محالة (فيشبه المبتدأ الشرط)
 لتضمنه معناه (فى سببته) اى سببية المبتدأ (للمخبر سببية الشرط للجزاء) كذلك

المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجاء قصدها لان السببية لازم للشرط لانه
لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم بقاء الفائدة دون
قصدها فاذا افتقرا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزمه في الجراء ولذا قال
المصنف (فيصح دخول الفاء في الخبر) (ويصح عدم دخوله) اي الفاء
(فيه) اي الخبر قوله (انقرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) تعليل لقوله
فيصح دخول الفاء في الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره
قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعني ويصح عدم دخول
الفاء في الخبر نظرا الى علم تأصل المبتدأ في السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد
الدلالة على السببية (واما اذ قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ) يعني اذا
قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اي
في الخبر اذنا لما قصد من الدلالة (واما اذا لم يقصد) دلالة المبتدأ على معنى
السببية في لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء (فليجب دخول الفاء فيه
بل يجب عدمه) اي عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من
اللفظ (وذلك) (اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط) اي الذي يكون سببا للخبر
او المحكوم به فيصح دخول الفاء فيه شيان (اما الاسم) اي احدهما الاسم
(الموصول بفعل) اي اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل
باقيا على معناه او غير الشرط فانه لا يكون الامستقبلا في المعنى او مضارعا ويدخل
في قوله الموصول السلام الموصولة نحو الزانية والرائي الآية لان صلاتها لا تكون
الا فعلا في صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ما سيجي (او ظرف) عطف
على قوله بفعل (اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او) جملة (ظرفية مؤولة
بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان الموصوف الكائن
مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة لان الشرط لا يقع ظرفا فلولم يذكره لجلس
الفعل على الفعل الصريح فلم يتساوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجري
مجراه على ما عرفت سابقا (ههنا) اي في موضع الصلة للموصول الذي وقع
مبتدأ متضمنا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره اذ صحة الدخول فيه
كون الصلة فعلا او مؤلا به لينا كد مشابهته الشرط (بالانفاسق) من الكوفيين
لان عندهم الظرف كان مؤلا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة له
فقول عندهم بالفعل كما كان مؤلا به عند البصريين مطلقا فيكون مؤلا بالفعل
بالنفاق لفريقين اذا كان صلة له (وانما اشترط) سببي للمفعول (ان يكون صلته
فعلا او ظرفا مؤلا بالفعل) يعني شرط ان يكون صلته جملة فعلية او جملة
ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل (لينا كد مشابهته) اي مشابهة المبتدأ

(الشرط) لان المتبدأ لكونه متصفا معنى الشرط كان مشابهه ولم يكن كان
موصولا صلته فعل او ظرف مؤل بالفعل تأكد مشابهته (لان الشرط
لا يكون الافعلا) وفي ارضي والاعل في الموصول الذي تدخل في حيزه العاء
ان يكون عاما وصلته مستقلة كما في اسماء الشرط وفعله نحو من تصرب اضرب
وقلبكون خاصة وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين هتوا المؤمنين الآية لان
الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون
خاصا صلته مستقلة كقوله تعالى قل ان الموت للذي نعرون منه الآية ادلا يريد
كل موت ادرب موت حرمة الشخص بآلهاء ذلك النوع يكون باقتل بلشيف مثلا
ولاقاء نوع آخر منه فالعني هذه المدة التي نعرون منها تلاقكم وجاز دخول
العاء في حيز المتبدأ هها وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع
المضاف بعد الموصول المذكور وهو يعنى المستقل لعمدة معنى الشرط كقوله
الذي اتاني فله درهم (وفي حكم الاسم الموصول المذكور) اي الموصول الذي
ذكر من قبل وهو الموصول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اي الاسم
الذي وصف بالموصول المذكور (او) اشاق (الكرة) العامة (الموصوفة
بهما) (باحدهما) اي الكرة التي وصفت باحدهما محذوف المضاف وهو كشير
فلا وجه لقول من قال فالاول به ما قرأ الصمير اي بفعل او لظرف (وفي حكمها)
اي حكم الكرة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اي تلك الكرة
لان المضاف عاليه باحد حكم المضاف اليه (مثل الذي يأتي) (هذا مثال للاسم
الموصول بفعل اي الموصول الذي حملت صلته جملة فعلية استغالية ومثال
الاسم الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين
هتوا المؤمنين الآية (او) (الذي) (في النار) (هذا مثال للاسم الموصول
بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل نصف عبارة على عبارة
(فله درهم) انفاء جواب للمتبدأ الذي تضمن معنى لشرط والخيار والمحذور
خير منكم ودرهم متبدأ والجملة خبر لاحدهما اي للمتبدأ الاول او الثاني على
سبيل التبدل او الاول وخبر لاسي محذوف او خبر لثاني وخبر الاول محذوف
(واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور كقوله تعالى قل ان الموت
الذي نعرون منه فانه ملا فيكم) الآية فان الملاقة لازمة للعرار وكذا في قوله
تعالى وما يكمن من نعمتي الله فكيف تكون النعمة منه تعالى لازم لخصولها
معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل ولذا مثال الاسم
الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجري مجراه فقولك رجل الذي
امامك اوفى الدار فهو حبيبك (و) (مثل) (كل رجل يأمنني) (هذا)

اى مثل كل رجل يأتيني (مثال للاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتدأ مضاف
 الى رجل ويأتيني فعل وفاعل والجملة في محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل
 لما كان له حكم ماضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق
 كان مبتدأ موصوفاً بالفعل متضمناً لمعنى الشرط فله درهم (او) (كل رجل) امامك
 او (في الدار) (هذا مثال للاسم الموصوف بظرف) او ما يجري مجراه (فله درهم)
 الفاء جواب الشرط والجار والمجرور في محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ
 مؤخر وفاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتدأ
 المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشى فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف
 لان الوصف انما يكون لماضيف اليه كل لالكل قلت المراد بالموصوف الموصوف
 معنى لالفظاً او الكل المحيط لافراد الموصوف معنى الى هنا كلامه لان كلاهما يأخذ
 دائماً حكم ماضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
 باحدهما) اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف (فقولك كل غلام
 رجل يأتيني) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام
 رجل امامك (او في الدار) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف
 (فله درهم) (قد سبق تفسيره وقد يجيئ صفتها ايضاً ماضياً مستقبلاً المعنى نحو
 كل رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا
 ان كان مضافاً الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم
 وعند سبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز
 زيادتها في جميع خبر المبتدأ كذا في الرضى ولما فرغ من بيان ما يقتضى دخول
 الفاء على خبر المبتدأ شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون في منعه
 اختلاف فقال (وليت) مبتدأ (ولعل) عطف عليه قوله (من الحروف
 المشبهة بالفعل) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف
 المشبهة بالفعل مختص بهما لالكونهما من التواسخ (اذا دخلا) اى ليت ولعل
 (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اى على المبتدأ المتضمن معنى
 الشرط (مانعان) خبر مبتدأ محذوف تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتدأ
 الاول (عن دخوله عليه) اى عن دخول الفاء على الخبر (لان صحة دخوله
 عليه انما ممكنات) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل هو
 (المبتدأ والخبر) وناسب للمفعول وهو (الشرط والجزاء) فيه نشر على ترتيب
 اللف يعنى لمساواة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء في ترتيبه عليه
 (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (زيلا) لان تلك المشابهة اى
 مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى بهما (لانهما) اى ليت ولعل

وينقله (الى الانشائية) يعني ان الكلام للتضمن
 ر: اعليه خبر محتمل الصدق ولكنك قلنا لا
 ١٠٠ اما مثال وجعله مخصوصا بالانشاء قرئت المشابهة المذكورة
 منع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت حيا لدخولها عليه فبزول السبب
 بزول السبب لا محالة اذا كان له سبب واحد او لشرط ولجزم من قيل الاخبار
 اى الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد الجزاء فليكون امر امثل قولك
 ان جالك زيد فانضربه مع له مؤل بقولك ان جالك فانت مأثور بضربه وشا
 قوله تعالى * ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون
 الذين يأمرون بالحق من الناس فيضربهم بعذاب اليم * اى فانت مأثور حال
 او ما لا يتضربهم بعذاب اليم الى غير ذلك (ونلك التبع) اى منع دخول الفاء
 عليه (انما هو) كائن (بالانفاق) اى هذا التبع مخصوص بهما بحيث لا ينسأل
 غيرهما (من الحق) متعلق بالانفاق (فلا يقال ليت) الذى يأتينى املت النى
 فى البار فله درهم (ولعل لنى يأتينى او) لعل لنى (فى البار فله درهم) بالقاء
 بل انما يقال يحذفها مثل ليت لنى يأتينى له درهم بدون لقاء لما عرفت وقس عليه
 غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفى السهيل المتع من حيث التبع
 والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل (فان قيل) منشا هذا السؤال من كون المتع
 بالانفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المتع مخصوصا بهما فان قيل
 (باب كان) يعنى لافعال النقصه باسمها (وباب عمت) يعنى افعال القلوب
 يحجبها (ايضا) يعنى كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه (مانعان
 بالانفاق) من النعارة (فأوجه تخصيص ليت ولعل) بالتبع ولم يذكر هذين
 البابين ايضا (قبل تخصيصهما ببيان الانفاق) الباء داخله على المقصور (انما
 هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامضلفا) يعنى لا من بين خواصل المبتدأ والخبر
 حتى يرد هذا السؤال ومع هذا الوقال فى مكان ليت ولعل مانعان بالانفاق وتنعمة
 الواضع اللغويين من الحروف المشبهة لكان افيهوا بعد من المشبهة
 (وأوجه ذلك التخصيص الاهتم ببيان الانفاق الواقع فيهما) اى فى ليت ولعل
 وحده الاهتمل انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المتع مخصوصا بهما دون سائر
 الموانع من نواضع المبتدأ والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المتع (والحق) ماض
 مبنى للفاعل (بعضهم) فاعله اى اسحق بعض الحق فى منع من دخول الفاء
 على الخبر بليت ولعل (قبل هو) اى البعض الملحق (سيويه) قال المصنف
 اتباعا للبعد القاهر ان هذا الملحق هو سيويه خلافا للاخفش وتتل العبدى
 وابوالقاسم وابن يعش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه مع ان هو سيويه خلافا

للاختصاص وقيل وانما قال والحق بعضهم اورد بهما ولم يعين لانه لم يتعين عند
 المصنف من الحق (ان المكسورة) قيدها بالمكسورة احترازاً عن المفتوحة
 لماسياتى (بهما) اى بليت ولعل اى الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت
 ولعل (فى المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان ان المكسورة للتحقيق ولكون
 ما دخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لا يتأتى الا فى المشكوك
 ومحتاج ايضا الى ما ترتب عليه وهو الجراء ولان الشرط لا يدخل عليه ان للتأني
 بين التحقيق والتعليق فكذلك ما فى معنى الشرط (والاصح انها) اى ان
 المكسورة (لا تمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانه لا يخرج الكلام عن
 الخبرية) وتنقله (الى الانشائية) بل يبنى الكلام على ما كان عليه قبل وثو كده وما
 ذكره من التعليل غير مسلم لوروده فى الكلام المجزى وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده)
 اى يؤيد ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وما اتوا)
 عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صلة له ايضا لان المعطوف فى حكم
 المعطوف عليه (وهم كفار) الواو المحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال
 كونهم كافرين وثابتين على الكفر (فلن يقبل) وفى حل الفاء على الزيادة او
 التعليل وحذف الخبر بعد لا ينفى وتركها فى بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين
 آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم * لا يوجب كون ان المكسورة مانعة لان
 دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفى بعضها دخلت ايذاً لتضمن
 المبتدأ معنى الشرط وفى بعضها تركت ايذاً بان دخولها ليس بواجب تأمل
 (فان قيل قد اخطى بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل)
 كما اخطى البعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فا) استفهاسية بمعنى اى شئ
 مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سبويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر
 فى قوله اهـذا زيد ام ذاك (وجه) مر فوع لانه اما خبر او مبتدأ على اختلاف
 القولين ومضاف الى (تخصيص ان المكسورة بالاخلاق) الباء داخلة على
 المقصور فالعنى اى شئ يوجب ويقتضى تخصيص الاخلاق بان المكسورة
 مع ان ان المفتوحة ولكن قد اخطا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق
 بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان
 ولكن بهما فيدخلان تحت الاخلاق ايضا (قيل بعضهم الذى الحق ان بهما
 هو سبويه فاعتد) اصله اعتد فادغم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر
 (بقوله) لكونه امام النحوى ومقتضى فى هذا الفن (وذكره) اعتماده عليه
 (ولم يعتد) اى ولم يعتبر (بقول من سواه) اى بقول من كان غير سبويه لكونه
 من التابعين وراجلانى هذا الفن (فلم يذكره) لعلم اعتماده اياه لان غير المعتد

كالاسم (مع ان كلا قولين) وهما الحق شيويه ان يهما والحق البعض ان
 ولكن يهما (لا يباعدهما الى لا يوافقهما ولا يكون ليلالهما) (القرآن) المعجز
 (وكلام الفصحى فايل) الفاء للتفسير والتفصيل وما موصولة او موصوفة ويشل
 صلتها او صلتها (على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق)
 خبر لقوله فايل فام يدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذا جواز
 حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المنصوب ليس بواجب
 كما سبق (وما ييل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اي ما ييل على
 عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب
 عام لكل من جاهد في سبيل الله وان في (انما) حرف من الحروف المشبهة بالفعل
 وفتح لكونها مفعولة ولقظ ما موصولة بمعنى الذي ييل عليه قوله من شيء لان
 من فيه البيان لابنه من المبين و(عظم) صلتها بحذف العائد لامفعول والعائد
 المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى اهذه الذي بعث الله رسولا الى اهذه
 الذي بعث الله رسولا وقوله (من شيء) يان له الماسبق والمعنى ان الذي عظموه
 حال كونه من شيء يعني من مال يعني ان المال الذي اخذتموه من ايدي الكفار
 (وان الله خسه) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا الله جار
 ومجرور خبر مقدم للميانى خسه منصوب فته اسم ان وهو واحد الخمسة وان
 مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد خبر لان وهي مع اسمها وخبرها في محل نصب
 قائمة مقام مفعول علمت يعني فاعضوا ابتداء وجه الله خسه ما عظموه لمصارفه
 المذكورة (و) ما ييل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر (قول الشاعر
 فوالله) الفاء لترتيب هذا الكلام لما قلناه من المفارقة والعداوة وتقضية والواو
 للقسم (ما) تانية (فارقكم) فعل وفاعل ومفعول (قليل) منصوب على
 الحالية من الفاعل من القلى وهو البعض كما في قوله تعالى اني لعنكم من النسلين
 اي من البغضين و(لكم) مطلق به (ولكن ما بقصى فسوف يكون) ولم يكن
 حرف من تلك الحروف ايضا وما موصولة او موصوفة ويقضى فعل مبنى للمفعول
 صلتها او صلتها اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقيق معنى الوقوع
 والشئ ويكون تامة في محل ارفع على انه خبر والمعنى ولكن الذي او شيئا يندر
 ههنا فيقع لاحتماله (وقد يحذف المبتدأ) لانها لا تركز في الكلام فلا يحذف
 الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قيل المصنف (لقيام قرينة) (لنقضية) كقولك
 انما ركب البعير وطلبيحان اي والبعير وطلبيحان حذف لقرينة لفظية وهي المضاف
 اليه (او عقلية) كالتشال المذكور في المتن (جوازاً) (اي حذفاً جازاً لا واجباً
 وقد يجب حذفه) اي حذف المبتدأ (انا قطع العت يرفع) اي كان الخبر

في الاصل نعمنا لشيء ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف
 (نحو الحمد لله اهل الحمد) ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير
 ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك (اي هواهل الحمد) ولم يذكره
 لقائه لانه لا يعم البعض وعلايه يكون المبتدأ ركا وهو ليس بسيد لان الركنية
 لاتنافي وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك
 ركن وقد يجب حذفه قبل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن قوي اصل في الكلام
 نحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو اي الله تعالى على تقدير حذف
 الخبر اي هواهل الحمد وكذا غيره (وانما يجب حذفه) عند وجود الشرط
 المذكور وهو القطع (لبعم) مبني للمفعول (انه) اي الخبر (كان في الاصل
 صفة) لشيء مرفوع او ضده (فقط) عن النعت فجعل مرفوعا (لقصد
 المدح) اي لقصد مدح الموصوف (او النعم) اي لقصد نعمة (او غير ذلك)
 اي غير المدح والنعم كالترحم (فلو ظهر المبتدأ) ولم يحذف وجوبا سواء حذف
 جوازا او لم يحذف (لم يبين ذلك) اي لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان
 الصفة غالبا اما للتخصيص او للتوضيح وان جئت للمدح والذم الا ان المبتدأ
 اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصده المدح او غيره بناء على
 كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اي حذف المبتدأ (ايضا) اي كما يجب
 حذفه اذا قطع النعت بالرفع (عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره) اي
 تقدير هذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) يعني عند من قال ان مخصوص افعال
 المدح والنعم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدس لانه
 اذا قبل نعم الرجل فقط سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اي
 هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره
 قدمت عليه الشؤيق السامع للمبتدأ لانه لما قبل نعم الرجل تشوق السامع الى
 ما ذكر بعده وهو المدح المختص فليس من حذف المبتدأ في شيء وقيل
 يتعين ههنا كون مخصوص مبتدأ وما قبله خبره (كقول المستهل) في القاموس
 استهل الصبي اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض استعير
 للبصر الهلال الرفع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال * ماه ديدن
 وبالك زدن كلاهما مستقيم (اي المبتدأ المحذوف جوازا) بقرينة الجار والمجرور
 لان الكاف ان كان حرف جر لا بد له من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء
 قدر فعلا او اسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر
 مثالا للقام (مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل) بحذف المضاف اليه
 وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (المبصر) بكسر الراء

من ابصر لان الاستهلال استعير للإبصار بقرينة رؤية (الهلال الرافع صوته)
 لفطر سروره بآرؤية المختصة له (عند البصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول
 متروكة أى ابصار المبصر لها لال اولى المفعول والفاعل متروكة أى ابصار
 الهلال المبصر يرفع والاوى هو الاوى (الهلال والله) (أى هذا الهلال
 والله) الا ان المبتدأ حذف جوازاً (بقرينة الحاشية) لان مثل هذا الكلام
 انما يقال عند توجيه الإبصار الى مطلع الهلال فى سبيل من الناس الى رؤيته ورفع
 صوته فيجوز الاحتمال بذكر الهلال عن ان يقول هذا لوهو لانه قد علم انه
 يعيرون ما يعنى فكان الحذف هو الافصح لامرين الاعتماد ولما يله يشترط
 الهلال وفى الحاشية يقال الى ثلاث لال حلال وبعدة القمر كذا قبل لكن
 فى القاموس الهلال غرة لقمر فى ليلتين الى ثلاث ولربع واوسع وليلتين من آخر
 الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفى غير ذلك قر وشار الى المراد بالسهل
 وهذا القول أى قول السهل الهلال والله ليس من باب حذف الخبر (حاشي
 كونه كاشاً) (بتقدير الهلال هنا) فيكون الهلال مبتدأ واسم الإشارة بعده
 خبره (لان مقصود السهل) أى مقصود من رأى الهلال واداء اعلام
 المستهلين الغير المبصرين (نعين شئى بالإشارة) بان يقول ها اى شئى محسوس
 ابصره (والحكم) (أى يحكم عليه) أى على ما عينه بالإشارة (بتهليل ليلته)
 لا يعين شئى وبتهليلة والحكم عليه بالإشارة فيقول الهلال هنا لان مثل هذا
 لا يكون الا عند الاشياء عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا أى شئى منها
 الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هنا (ليوجه اليه) أى الى ما عينه بالإشارة
 وحكم عليه بالتهليلة أى الى جايته (الساطرون) التفسير المبصرون (وروى
 كابرله) ويكون اسوة فى الرؤية وهذا ليس الا يجعل اسم الإشارة مبتدأ والهلال
 خبراً (واتساقى بالقسم) مع انه ليس له دخل فى حذف الخبر (جرباً على عادة
 المستهلين غالباً) فيكون القسم خارجاً عنخرج العادة وحيث ان كون هذا المراد
 مخصوصاً برؤية ما ينكر لان استلوه بهامن بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية
 من مظان الاتكارة كما ينقسم ثلاثاً (وللايتوهم نصب الهلال عند الوقف)
 انما الغالب فيما هو آخر الكلام الوقف عليه وانا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب
 فيكون مفعولاً به مخذولاً عليه الصب له بقرينة الحاشية يعنى ابصرت الهلال فلا يكون
 مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتدأ مخذوف بتاك القرينة فيكون مثلاً لما نحن فيه
 واختار لقذا القسم على خبره جرباً على عادتهم وللايتوهم عليه (و) (فيحذف) (الخبر
 جوازاً) ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكوراً ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط
 ان يكون الخبر مذكوراً (أى حذفاً جازاً لقلم قرينة) لانه لا يحذف ذى الكونه

ركا (من غير اقامة شيء مقامه) لانه لو اقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه
 واجبا لا جبا (كما سيجي) (مثل) (الخبر المحذوف جوازا) كائن او واقع (في قولك)
 (خرجت فاذا السبع) يعني واقع بعد اذا المفاجأة اذا كان الخبر عاما يحذف كثيرا
 واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود الشيء بغنة فتغنى
 عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء
 الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما قام مقامه (فان
 تقديره على المذهب الاصح كانه عليه صاحب الباب) حيث قال ومن حذف
 الخبر جوازا لقيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) واما هذا القول
 على المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها انه طرف مكان خبر
 عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا طرف مكان خبر مقسم عن السبع اى
 مكان خروجى السبع وما ذهب اليه لا يعطد في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك
 ممكن خروجى السبع بالباب في تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه طرف
 زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة
 لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت
 فوقت خروجى وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى
 السبع واقف فثبت يكون اذا طرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته
 ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها
 فقبل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية التي المراد بهالزوم ما بعدها
 لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاول وقال المازني هي
 زائدة وهذا ليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقبل هي للعطف جلا على المعنى
 اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون اذا طرف زمان)
 متعلق (لخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا (غير سادسة) اى غير قائم
 مقامه بحيث يفهم انه لا يفتقد معنى الوقوف وقضيه ولا يغنى عنه تأمل (اى في وقت خروجى السبع
 واقف) فالتقدير فالسبع واقف في وقت خروجى قسم لكون الخروج سببا لمفاجأة السبع
 الواقف والسبب يجب ان يكون مقدما على المسبب (و) قد يحذف الخبر ايضا
 (لقيام قرينه) (وجوبا) (اى حذفوا واجبا) (فيما التزم) مبنى للمفعول يقال الزمته
 الشيء وهو التزمه قبل ملازمته (اى في التركيب الذي التزم منه) اى من هذا التركيب
 وهو من قبيل اكرمه وتقدير منه اقبس من تقدير فيه فضمير الموصول المحذوف
 وجعل ما موصولة ههنا اقبس من جعلها موصوفة او مصدرية تأمل (في موضعه)
 (اى في موضع الخبر) المحذوف وجوبا (خيرة) نائب لقوله التزم (اى غير الخبر)

والجور ان واجعان الى الخبر يعني فيجب حذف الخبر في موضع يكون قبسه مع
 القرينة لدالة على تعيين الخبر المتقدم بين سائر الاخبار لنظ سادس ذلك
 الخبر (وذلك) في حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غيره كما في (في أربعة
 ابواب) على ما ذكره المصنف (بالاشارة) يعني اكتفى في كل المثال كما اكتفى في وقوع
 لشكرا لمخصصة مبتدأ (اولها) اي اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذي)
 وقع (بعد) كلمة (لولا) الامتناعية (مثل لولا زيد لكان كذا) (اي لولا زيد
 موجود) مهما الوقع ما وقع وكان في قوله لكان تامد بمعنى وقع وكذا فاعنه وزيد
 سدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة حالية عن لمعان الى المبتدأ
 ولا بد منه في الاعل كما في قوله لولا على لهلك عمر رضي الله تعالى عنهما
 (لان لولا) موضوعا (لامتناع الشيء) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو المبتدأ
 لواقع بعدها كما ن وجود على رضي الله تعالى عنه في المثال المذكور صار مينا
 لعلم هلاك عمر رضي الله تعالى عنه يعني لامتناعه واصله ارتباطا للثنتين على
 معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاول (فتدل) كلمة لولا راضعا
 (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم في موضع الخبر) غيره وهو
 (جواب لولا فيجب حذفه) اي حذف خبر لحصول شرطى الحذف وجوبا
 احدهما القرينة الدالة على الخبر للمعية وهي لفظة لولا لما سبق اليها موضوعا
 (مثل على امتناع الشيء لوجود غيره قلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها
 موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر ولك في اللفظ السادس
 الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقلم قرينة) دالة على الخبر المحذوف
 وهي لولا (والتزام قائم مقامه) اي الخبر لبيان شرطى الحذف وجوبا (هنا)
 اي وجوب حذف خبر المبتدأ الذي بعد لولا لوجود شرط الحذف كما في
 (انما كان الخبر عاملا) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (ولما اذا
 كان الخبر) اي خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء
 حذف جوازا او لم يحذف اصلا (كما في قوله) اي قول الشاعر (ولولا الشعر يا معلم
 يرزى) اي نالغه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا ما فيه ثم او
 فصح او غير ذلك مما يستلزم ثم صاحبه والدخول في قوله والشعراء تبعهم لغاوين
 وقوله بالشعراء متعلق بيزري وشراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما يخشى الله
 من عباده العلماء الذين هم ورثوا الاتباع وقال خير البشر عملا امي كايدها بنى امرايل
 فقم للمصرا لان الاذراء اتما بالحق بهم من اذرى يزى خيره واجب بان يزى
 حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس يخبر لى ولولا الشعر كما في حال
 كونه يزى بالعلماء لان يزى وان صلح للغيرية الا لما قدرنا الخبر فلا تخزم الناعمة

(لكنك اليوم اشعر من ليد) اى لكتك في زمان غالباً في تأليفه واشتغالى على ذلك الشاعر ولكن الازراء يمنعني منه (هذا) اى ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتداً محذوفاً خبره (على مذهب البصريين) كما عرفته مفصلاً (وقال الكسائي الاسم الذى بعدها) ليس بمبتداً بل مرفوع على انه (بفعل مقدر) اى محذوف وجوباً كما في قوله لولا ذات سوار لطمتني وذلك انها في الاصل لووهى من لوازم الافعال دخلت على لا فصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما في قوله لو لم تستنى لا كرمك وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجباً من غير مفسر لافى الحال ولا فى المال (لولا وحذف) فحذف الفعل وجوباً للدلالة لولا عليه فبقى لولا زيد بارفع على انه فاعل فعل محذوف وجوباً (وقال الفراء) كلمة (لولا وهى الرافعة للاسم الذى) وقع (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون الاعمال فيه الابتداء او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا بد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسند اولاً مسنداً اليه والاسم الذى بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولاً لفاعل لفظي هو لولا دون الخبر لانه حينئذ معمول بفاعل معنوي وقد سبق العاقل فى المسند اليه هو الفاعل المعنوي لا غير (وثانياً) اى ثانياً الابواب الاربعة (كل مبتداً كان) فى الاصل (مصدراً صورة) مثل ضربى (اى بتأويله) اى او كان مؤثلاً بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤثلاً به (منسوباً) صفة لقوله مصدراً اول قوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (او المفعول) وحده بان يضاف اليه (او كليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى او بالعكس قالوا ضافه فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتداً (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حال) مفردة اوجله ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جلة اسمية (او كان) المبتداً فى الاصل (اسم تفضيل مضافاً الى ذلك المصدر) صورة او مؤثلاً منسوباً الى احدهما او اليها (وذلك مثل نهابى راجلاً) مثال لما كان مصدراً صورة منسوباً الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائماً اذا كان زيداً مفعولاً به) لانه يحتمل ان يكون فاعلاً حينئذ يكون المثال مكرراً قيده لرفع هذا الابهام مثال لما كان مصدراً صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط (ومثل ضربى زيداً قائماً) حال من المفعول او من الفاعل (او قائمين) حال منهما مثال لما كان مصدراً صورة منسوباً اليهما ومثال ما كان المفعول فيه مضافاً اليه والفاعل مرفوعاً مثلاً

ضرب عمرو زيدا قائما او قائمين ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان تعبير اجلا
وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) او قائمين هذه امثلة ما يكون
قائما ويل المصدر (واكثر ضربى السوق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا اختلط
(واخطب ما يكون الامير قائما فذهب) التحاة (البصريون الى ان تعذيبه)
اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة دعاني حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد
حاصل انا كان قائما (ضربى زيدا حاصل انا كان قائما) هذا التقدير اذا
كان قائما حالا من زيد واما انا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا
حاصل انا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كان
قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (خذف) المتعلق وهو (حاصل)
وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا
وههنا وجوبا لبد الحال مسده (لمحوزيد عندك) تقديره زيد حصل او
حاصل عندك خذف المتعلق لدلالة الطرف عليه فاقم هو مقامه (فبقى) بعد
حذف المتعلق قوله (اذا كان) قائما كما بقى عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف
اذاع شرطه العامل في الحال) انا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط الا انه سمي
مدخولها شرطا لربح معنى الشرط فيها وتكون اذاعه للاستمرار كما في قوله
نعالي اذا قبل لهم لا تقسوا وفى قوله تعالى وانا ما غضبهم يغفرون ومثله كثير
يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخلى هو عليه العامل في الحال لان العامل
في الحال هو العامل في نفي الحال وهو الضمير المستكن في ذلك الفعل (واقم
الحال) مصوبا (مقام الطرف) القائم مقام خبره هو المتعلق (لان نفي الحال
معنى الظرفية) اذ معنى جانى زيد راكبا جاني زيد وقت الركوب ومعنى قولك
ايتك والجيش قائم ايتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة قيمت الحال مقامه
(فالحال قائم مقام الطرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام الشيء يكون قائما
مقام ذلك الشيء بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر لا بالاصل بل بالواسطة
لما قلنا) قال الرضى) لشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو
ضربى زيدا حاصل انا كان قائما (ما قبل قبله وفيه) اى في هذا التقدير (تكلفات
كثيرة من حذف) بيان لتكلفات الكثرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت)
حذف اذا مع جعلتها المضاف اليها (في غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط
مع جعلتها غير جائز من غير اقامة شيء مقامه كالاشياء الست وههنا لبس كثرت
(ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل في الافعال الناقصة
وما يكون معسولا من الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر
ولذا اخرج الى القرينة وقيل الحال مقام الطرف وهذا وان لم يكن تكلفا يكونه

كثير الاستعمال الا انه لا ينضم الى ما هو تكلف صار تكلفا ووصف
 التكلفات بالكثرة اما الكونها ثلاثة لان ما نكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف
 اذا مع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما
 لكونها اربعة لوعده حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما الثلاثي توهم كون
 تكلفات كثيرة فان قيل لم لا تكون كان المقدرة ناقصة وقائما خيرا قبل لان مثل
 هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة بحيث لم يسمع
 تعريفه مع كثرته فلو كان خبرا كان لجاز تعريفه في شيء ولم يسمع مع طول الاستقراء
 فعلم من هذا ان كان تاما وقائما حال لان التنكير شرط في الحال على ما سبق في
 (والذي يظهر لي) هذا ايضا من كلام الرضي الى قوله وثالثها (ان تقديره)
 اسم ان اي تقدير البصريين هذا المثال (بمخوضي زيد بلاسه) من حيث
 وقوع الضرب عليه حال كونه قائما اذا اردت بناء الخطاب (الحال من
 المفعول وضرب زيد بلاسه) من حيث كونه صادرا مني حال كوني قائما
 اذا كان (الحال حالا) (من الفاعل) وضرب زيد بلاسه قائم اذا كان الحال
 حالا من الفاعل والمفعول كليهما جميعا (اولى) خبران وهي مع اسمها وخبرها
 في محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذي صلته جملة يظهر لي ولم يدخل
 الفاء لانه جاز لا واجب لما سبق يعني التوجيه الذي يظهر لي بما ذكر اولي من
 توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذي
 هو ذوالحال) في المثالين الضمير الغائب في الاول والتكلم في الثاني لان المفعول
 لكونه فضلة ومستغنى عنه في الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه
 حيث قال والعايد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يسط الرزق لمن يشاء
 اي لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فبي) بعد الحذف (ضرب زيد
 بلاسه) قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة الدالة عليه ومع كونه
 فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة في الكلام
 ومجتمعا اليه (نقول) عند حذفه (الذي ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما
 حالا من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذ لا بد فيها من عائد (اي
 الذي) (ضربته) قائما زيد (ثم حذف) الفعل الذي هو (بلاسه) مع فاعله
 بقرينة المزوم الذي هو ضرب لان الضرب يلزمه الملازمة (الذي هو خبر المبتدأ)
 يعني الفعل الذي هو بلاسه مع فاعله المستكن فيه في محل الرفع لانه خبر المبتدأ
 (وهو العامل في الحال) لما سبق ان العامل في الحال هو العامل في ذى الحال
 ولا ينبغي عليك ان الخبر يحذف جوازا ووجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا
 قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقاسمه) لان المفعول كثير اما

ضرب عمرو زيدا قائما او قائمين ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ذهب ارجلا
وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) او قائمين هذه امثلة ما يكون
قائما ويل المصدر (واكثر ضربى السوق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا اختلط
(واخطب ما يكون الاميرة قائما فذهب) التخصا (البصريون الى ان تقديره)
اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة دعابى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد
حاصل اذا كان قائما (وضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا
كان قائما حال من زيد واما انا كان حال من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا
حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كان
قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (حذف) المتعلق وهو (حاصل)
وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا
وههنا وجوبا بالد حال مده (فحسوزيد عندك) تقديره زيد حصل او
حاصل عندك حذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقم هو مقامه (فبقي) بعد
حذف المتعلق قوله (اذا كان) قائما كما بقي عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف
اذاع شرطه العامل فى الحال) اذاهذه ظرفية حالية عن معنى الشرط الا انه سمي
مدخولها شرطا لراحة معنى الشرط فيها وتكون اذاهذه للاستمرار كما فى قوله
تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا فى قوله تعالى واذا ما غضبوهم بغفرون ومثله كثير
يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخلى هو عليه العامل فى الحال لان العامل
فى الحال هو العامل فى نفس الحال وهو الضمير المتكهن فى ذلك الفعل (واقم
الحال) منصوبا (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهو المتعلق (لان فى الحال
معنى الظرفية) اذ معنى جائى زيد راكبا جائى زيد وقت الركوب ومعنى قولك
اتيتك والجيش قائم ايتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة قيمت الحال مقامه
(فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام الذى يكون قائما
مقام ذلك الشئ بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر لا بالاصل بل بالواسطة
لما قلنا قال الرضى) لشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو
ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (ما قيل فيه وفيه) اى فى هذا التقدير (تكلفات
كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت)
حذف اذا مع جعلتها المضاف اليها (فى غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط
مع جعلتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالا شياء الستة وههنا البس كذلك
(ومن العبدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة
وما يكون معمولا هن بالاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر
ولذا احبب الى القرينة وقيل الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه

كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ما هو تكلف صار تكلفا ووصف
التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ما تكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف
اذاع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الفرف واما
لكونها اربعة لوعده حذف اذا واحدا وما اضيف اليها تأتيا واما لثلاثتهم كون
تكلفات كثيرة فان قيل لم لا تكون كان المقدره ناقصة وقائما خيرا قيل لان مثل
هذا المنصوب المضبوط بالاضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة بحيث لم يسمع
تعريفه مع كثرته فلو كان خبر كان لجاز تعريفه في شيء واسمع مع طول الاستقراء
فعلم من هذا ان كان تاما وقائما حال لان التكرير شرط في الحال على ما سبق في
(والذي يظهر لي) هذا ايضا من كلام الرضي الى قوله وثالثها (ان تقديره)
اسم ان اي تقدير البصريين هذا المثال (بحو ضرب في زيد بلا بس) من حيث
وقوع الضرب عليه حال كونه قائما اذا اردت بناء الخطاب (الحال من
المفعول وضرب في زيد بلا بس) من حيث كونه صادرا مني حال كوني قائما
اذا كان (الحال حالا (من الفاعل) وضرب في زيد بلا بس) قائم اذا كان الحال
حالا من الفاعل والمفعول كليهما جيعا (اولى) خبران وهي مع اسمها وخبرها
في محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذي صلته جملة يظهر لي ولم يدخل
النساء لانه جائز لا واجب لما سبق يعني التوجيه الذي يظهر لي بما ذكر اولي من
توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذي
هو ذوالحال) في المثالين الضمير الغائب في الاول والمتكلم في الثاني لان المفعول
لكونه فضلة ومستغنى عنه في الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه
حيث قال والعايد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يسط الرزق لمن يشاء
اي لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فقي) بعد الحذف (ضرب في زيد)
بلا بس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة الدالة عليه ومع كونه
فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة في الكلام
ومحتاجا اليه (نقول) عند حذفه (الذي ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما
حالا من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذ لابد فيها من عائد (اي
الذي (ضربته) قائما زيد (ثم حذف) الفعل الذي هو (بلا بس) مع فاعله
بقرينة الملزوم الذي هو ضرب في لان الضرب يلزمه الملابس (الذي هو خبر المبتدأ)
يعني الفعل الذي هو بلا بس مع فاعله المستكن فيه في محل الرفع لانه خبر المبتدأ
(وهو العامل في الحال) لما سبق ان العامل في الحال هو العامل في ذى الحال
ولا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا ووجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا
قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المعمول كثير اما

يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل ف ضرب الرقاب (كما تقول راشدا مهديا)
يحذف العامل في نفي الحال المحذوف بقرينة الحالية (اي سر) امر من سار
يسير مثل باع يبيع بع (راشدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال اوصفة
راشدا يبي تحقيقه في بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعلي هذا)
اي على كون التقدير هكذا او كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية (يكونون)
اي البصريون (مستريحين) اي متخلصين (من تلك التكاليف البعيدة) لتي
ذكرت في تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير
اولى لانه لم يحذف فيه شيء الا بالقياس (وقال الكوفيون تقديره) اي المثال
المذكور ضربني زيدا قائما حاصل) يعني ذهبوا الى ان الحال حال من معمول
المصدر لفظيا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر
بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح (يجعل قائما) اي الحال (من متعلقات
المبتدأ) لامن متعلقات الخبر والباء في قوله يجعل متعلق بقال واجابهم الشارح
من طرف البصريين بقوله (ويلزمهم) اي الكوفيين (حذف الخبر) وجوبا
(من غير سدس) مله) يعني من غير اقامة شيء مقامه لان الحال مقدم على الخبر
المحذوف فلا يصلح ان يقوم مقامه لان المتعقد لا يقدر ان يقوم مقام المتأخر عنه
(وتقييد المبتدأ) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومته) بانه يعني يلزم
الكوفيون ايضا من هذا التقدير تقييد بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ
والمقصود منه العموم والتعديف فيه (ببليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لان
الجنس المعروف اذا استعمل بلا قرينة بخصوص يعم جميع ما يقع عليه دفعا
للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومته لانه لو استعمل
الجنس ولم تكن قرينة بخصوص لاستغرق نحو السوم ينقض الوضوء ولكونه
مستغرقا جازا استثناء بعض اليوم عنه والتركيب يابس والماء بازد فالعنى حيث
كل ضرب واقع مني على زيد في حال القيام حاصل وهو مراد (ونذهب الانخس
الى ان الخبر الذي سدت الحال محله) اي الخبر الذي تأب الحال منابه وقامت
مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل او المفعول فيكون الخبر
المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المفعول (اي ضربني زيدا ضربه
قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان الحال حالا من الفاعل
فتقديره ضربني زيدا اضربني قائما وضربني زيدا قائمين فحذف
الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من
قبيل حذف المصدر العامل وانفاء معموله وهو ممتنع عندهم لان المصدر مؤل
بان مع الفعل فيكون المصدر جزأ منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول

مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ان درسته واسار البعض الى ضعف
 مقاله (الى ان هذا المبتدأ لا خبر له) لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع
 مع الاستقراء (لكونه) اى المصدر ههنا (بمعنى الفعل) وكما لا يحتاج الفعل الى
 الخبر لا يحتاج ما في معناه اليه (اذ المعنى) اى فى معنى ضررى زيدا قائما (ما اضرب
 زيدا الا) حال كونه او حال كونى (قائما) واجب بان هذا القول ايضا غير
 مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه
 قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها ولو لم يحذف اضرب زيدا
 بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يحذف ان يكون بمعنى الفعل (وثالثها)
 اى ثالث الابواب الاربعة (كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون
 الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناهما (وعطف عليه) اى على
 ذلك الخبر (شئ) يصح ان يكون مصحوبا بالخبر (بالواو التى بمعنى مع) (و)
 (ذلك) اى مثال القسم الثالث (مثل) (كل رجل وضعته) بارفع عطفت
 على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة
 سميت به لانك اذا اعتنت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم شبهوا
 صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا تقنى (اى كل رجل مقرون مع ضيعته) اى
 هو مقرون بضيعة وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمر (وهذا الخبر
 واجب حذفه) لحصول الامر من الدلالة على خصوصية الخبر لما فى الواو
 من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف فى موضع الخبر ولذا
 علمه الشارح بقوله (لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون) لكونها بمعنى مع
 فتكون الواو قرينة حذفه (واقم المعطوف) الذى هو قوله وضيعته باعتبار
 معناها الاصلى (فى موضعه) اى فى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان
 معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب
 عن الخبر ويشغل مكانه (ورابعها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ)
 فى الجملة القسمية متعين للقسم يعنى (يكون) ذلك المبتدأ (مقسما به) اى ما
 يقسم به يعنى يكون من الالفاظ التى تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك (وخبره)
 اى خبر ذلك المبتدأ لفظ (القسم) (و) (ذلك) اى مثاله (مثل لعمرك)
 وهو من الالفاظ التى يقسم بها مثل لفظة الله (لا فعلن كذا) اللام جواب
 القسم لانه يجاب باللام مثل تالله لا يكذب اصنافكم (اى لعمرك وبقاؤك)
 وذالك مبتدأ (قسمي) خبره (اى ما اقسام به) ليصح الحمل لانه لا يصح حمل
 القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمي (ولا شك ان لعمرك يدل على
 القسم المحذوف) لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولان تعيينه للقسم دال

على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف
 (وجواب القسم) وهو قوله لافذه من كذا (فأتم مقام الخبر) لأن المتأخر
 يقوم مقام المنقلم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام ما يقوم مقامه
 (فيجب حذفه ولعمري) بالفتح (ولعمري) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو
 البقاء (ولا يستعمل مع السلام) في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء
 (الا المفتوح لأن القسم موضع التخفيف) أي لائق للتخفيف (لكثرة استعماله)
 وما كثر استعماله يستحق التخفيف ولا شك ان الفتحة اخف ولما فرغ من بيان
 ما هو ملحق بالفاعل وعامله معوى شرع في بيان ما هو ملحق به وعامله لفظي
 فقال (خبران واخواتها) وتما الحق بالفاعل لكونه جراً تأييداً في الجملة (أي من)
 جملة (المرفوعات) نبه على ان ذكر خبران ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس
 الا أنه من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة
 متألفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه ولم يقل ومنها خبران كما قال ومنها المبتدأ
 والخبر قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغيره الاصح (خبران
 واخواتها أي اشباهها) وليس هذا وضعا نحو ما بل هو استعمال للغة قال
 الله تعالى كلمة خلقت امة لغت اختها (من الحروف الخمسة الباقية وهي) أي
 تلك الحروف مبتدأ (ان وكان وليت ولعل ولكن) المجموع من حيث المجموع
 خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيره (وهو) أي خبران (مرفوع بهذه
 الحروف) أي كل واحد من هذه الحروف السبعة (لا ابتداء) كما هو مذهب
 الكوفيين لأن الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف
 لأن الحروف لضعفها في العمل لا تغدر ان تعمل في اسمين (على المذهب الاصح)
 وهو مذهب البصريين وهو أولى لأن اقتضاءها الجزئين على السواء فالأولى
 ان تعمل فيهما ولا سيما ان مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدي وقال
 في المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالحروف لانه اسبه الفعل في لزوم الاسماء
 والماضي منه في بناءه على التثنية والتعدي منه فالخلق منصوبه ومرفوعه بالفعل
 والفاعل وزل قولك ان زيدا اخوك مائة ضرب زيدا اخوك انتهى (لأنها
 لما شبهت) هذه الحروف (الفعل) في لزومها الاسماء (المتعدي) في احتياجها
 الى الاسمين (لما سمي) في بحث الحروف (عملت رفعا ونصبا) يعني نصب الاسم
 ورفع الخبر (مثله) أي كالفعل المتعدي يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يرفع
 ان رفع على النصب كما ان الاصل في الفعل ترفع الرفع كما سبق تنبيهها بمرعية العمل
 على فرعية العامل يعني لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا (هو) ضمير
 الفصل لأن الخبر اذا كان معرفا باللام يوثق بضمير الفصل مثل زيد هو القائم

ولا يكون له حظ من الاعراب وقبل مبتدأ ثان (اي خبران واخواتها) (المسند)
 خبر الاول والثاني وهو مع خبره خبر لاول (الى شيء آخر) ولم يقل الى اسم ان
 يدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه اوقام ابوه فان المسند فيهما مسند الى فاعله
 ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان (بعد دخول) (احد) (هذه الحروف) زاد
 لفظ الاحد لانه بظاهره يقيد دخول هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك لانه
 الامر قوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مر فوعا الادخل عليه احدها
 (عليهما) اي على المسند وشي آخر (فقوله المسند) جنس (شامل لخبر المبتدأ) المراد
 بالمبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لالثاني خبره مسند اليه فليس بشامل له
 (وخبر كان) واخواتها (وخبر لا التي) تكون (لنفي الجنس وغيرها) كخبر ما ولا
 المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل في قوله المسند
 (و) الجار في (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه الحروف خرج
 جميعها) اي جميع اخبار هذه الاقسام (عنه) اي عن التعريف سوى خبر هذه
 الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف) عليها (ورودها) يعني دخول هذه
 الحروف (عليها الاثر) اي لاعطاء (اثرها) وهو العمل (فيهما) اي في المسند
 وشي آخر (لفظا ومعنى) على سبيل منع اخلو لا الجمع اما لفظا فبالعمل واما معنى
 فبالسحاب معانيها الى معانيهما من التأكيد والتشبيه وغيرهما فان تأكيد
 الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف وفيه
 رد على الرضي حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان حسن في قولك ان
 رجلا حسن شلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل الخبر
 مجموع الجملة الفعلية (فلا ينتقض التعريف) اي تعريف خبران (بمثل يقوم)
 اي بفعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان في قولنا ان زيدا
 يقوم ابوه فلن يقوم ههنا) اي في هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسناده الى
 ابوه ليس) اي لفظ يقوم (بما يدخل عليه) اي قسم الخبر الذي يدخل عليه
 (ان بهذا المعنى) اي لاي اثرها فيها لفظا ومعنى (بل انما دخل) ان (على
 جملة) فعلية هي جملة (يقوم ابوه) اي لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد وجملة
 يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم انه هو
 المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبران والحال انه كذا
 صدق المحدود والعكس اذا كان الامر كذلك (فلا يحتاج) مبنى
 للمفعول (الى ان يحجب عنه) اي عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند)
 المذكور في التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف) ويقوم في المثال المذكور
 ليس بمسند الى اسم ان بل مسند الى متعلقة وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به

(ويلاحظ) عطف على قوله يجب ان يكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه
اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى قبله اي حتى يلزم فلا وحمل قول
من قال على التقدير الاول ولاختفاء في هجته واللائق ان يقول على انه يلزم (منه)
اي من هذا الجواب (استدرك) اي زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف)
لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة
لانها ليست بمنسوبة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار
كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف
فيكون مستدركا قال المحشي ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد
دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله
المسند فالغاية في تأخيرها حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (والا)
ان يجب عنه اي عن انتفاض التعريف بمثله عطف على قوله ان يجب باعادة
الجار واللايتوهم عطف على قوله ويلزم اي فلا يحتاج ايضا ان يجب عن انتفاض
التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور في التعريف (الاسم المسند)
بتقدير الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل ومسند
(فيحتاج) اي حتى يحتاج (الى تأويل) الجملة بالاسم (حيث يكون خبرها) اي خبر
الحروف المشبهة بالفعل (جلة) يعني جلة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع الى
اسمها (مثل ان زيدا يقوم) او الى ميبه مثل ان زيدا يقوم لوه (فانه) اي يقوم
(مؤل بقائم) فيكون الاسم المسند اعم من الاسم الحقيقي والاسم الحكمي وقال
المحشي ويمكن ان يقال لاحاجة الى التأويل لان الخبر بالجملة مبين بقوله وامره كاسم
خبر المبتدأ اي كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد
(مثل) قائم في (ان زيدا قائم) به بالمثل على ان المراد بخبران واخواتها واحدا وان
المراد بدخول هذه الحروف بدخول احد هذه الحروف كما به السارح عليه فيما سبق
بقوله اي دخول احد هذه الخ (فانه) اي لفظ قائم هو (المسند بعد دخول احد
هذه الحروف) فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنى قوله
هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا
ان ذلك الاسناد زال وانتسج بدخول احد هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند
بعده لان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول (وامره) اي حاله وشانه (كاسم
خبر المبتدأ) (اي حكمه) اي حكم خبران واخواتها (لحكم خبر المبتدأ) لانه
في الاصل خبر المبتدأ قبل دخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (في اقسامه)
اي اقسام خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعني كما يكون خبر
المبتدأ مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا

قائم (وجملة) يعني يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية افعلية مثل ان زيدا قام
 ابوه وابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة)
 مثل ان زيدا هو القسام كما تقول زيد هو القائم (وفي احكامه) اي احكام خبر المبتدأ
 (من كونه واحدا ومتعددا) يعني كما ان خبر المبتدأ يكون واحدا ومتعددا كذلك
 يكون خبرها واحدا ومتعددا لقلب او معنى بالعطف وبدونه مثل زيد ان زيدا
 عالم فاضل او قاضل او معني فقط مثل ان هذا حلوا حاض (ومثبتا ومحدوفا)
 على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان الموجبان للحنف
 مثل ان ضربني زيدا قائما ومثل ان زيدا وضعته وغيرهما من المواضع التي يجب
 حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال
 ان لولا زيد لكان كذا ولا يقال ان اعمر كذا لافعلن كذا وهو ظاهر وفي كونه
 مشتقا وجامدا وفي شرائطه (من انه اذا كان) الخبر جملة (فلا بد من عائد)
 ير بطها به المراد بالعائد ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعني الكلام
 الذي يجوز دخولها عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال
 المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان الحاقه
 ما الحاقه (ولا يحنف) العائد اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لا يجوز
 حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعني الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر
 الكريستين وان السمن منوان بدرهم (والمراد ان امره كامره) يعني ان المراد
 من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) خبر المبتدأ (خبرا) لباب ان يعني ان خبر
 هذا الباب مشارك لخبر المبتدأ في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبر الباب ان
 (لوجود شرائطه) اي شرائط كونه خبرا له (واتقاء موانعه) عطف على
 لوجود يعني بانتفاء موانع كونه خبرا له يعني لا يوجد مانع لان يكون خبرا له اذا كان
 الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اي من تشبيه امر خبر ان بامر خبر المبتدأ
 (ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان) قوله يصح
 مع فاعله في محل الرفع خبر لان في قوله ان كل ما وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع
 ايضا فاعل لا يلزم (حتى يرد) من ورد يرد من باب ضرب (انه) اي الحال والشان
 (يجوز ان يقال ان زيد ومن ابوك) يعني يجوز ان يقع الظرف المستقر خبر
 للمبتدأ مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس
 على ما سبق ايضا (ولا يجوز ان يقال ان ان زيدا وان من اباك) يعني لا يجوز
 ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود
 المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان
 لبطلت الصدارة (الا في تقديمه) (عليه) اي تقديم الخبر على المبتدأ يعني امره

كامر خبر المبتدأ في جميع الأوصاف التي هذه الصفة حيث يمتزجان فيها جوازاً
 وامتناعاً حيث جاز تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يميز تقديم خبرين على اسمها لأن
 فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المصوب اظهاراً لا تحطاً رتبة الفرع
 عن رتبة الأصل وهو يغتور يجوز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الأصل (أي
 ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه) لأن الامتناع من الموجب يكون منقياً
 كما تقول جاني القسم الازيدا يعني انزيدا لم يحمى (لأنه لا يجوز تقديمه) أي
 تقديم خبرين (على الاسم) أي على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ غالباً
 لأن المبتدأ اذا كان متصلاً للموجب له صدور الكلام او كما معرفتين او متباينين
 او كان الخبر فعلاً لم يميز تقديم الخبر عليه لما سبق فافتراقاً) وذلك أي وجوب
 تقديم الاسم على الخبر في باب ان بخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير
 اذا لم يمنع مانع أو الفرق بين خبر بهما في التقديم جوازاً وامتناعاً واقع وثابت (لأن
 هذه الحروف فروع) جع فرع كقرون جمع قرن وهو التبع يعني توابع داخله
 (على الفعل في العمل) أي في عمل الصب والرفع مثله سبق منه اجالا وبأني
 تفصيله (فأريد ان يكون عملها فرعياً) لعمل الفعل (ايضاً) يعني كما ان فوائدها
 فروع لتأكيده الفرعية وليكون عملها موافقاً لفوائدها (والعمل الفرعي للفعل ان
 يتقدم المصوب على المرفوع) مثل ضرب عمرا زيد للزوم كون الفعل من اول
 الامر واقصا على المفعول قبل تنمذ لأن الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو هنا مؤخر
 (و) لعمل (الأصلي له ان يتقدم المرفوع على المصوب) لأن الأصل في الفاعل
 اذا لم يمنع مانع منه ان يلى الفعل المستدليه واذنا قدم المرفوع على المصوب يكون
 عملاً بالأصل (فلما عملت) هذه الحروف (لعمل الفرعي لم يتصرف في معموليها)
 بمعنى في اسميها وخبرها (بتقديم ثانيهما) أي تأتي للمعمولين وهو الخبر (على)
 المعمول (الاول) وهو الاسم يعني وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انهما
 كانا في الأصل مبتدأ وخبراً وقد جاز التقديم والتأخير فيهما للمسيحي (كما يتصرف
 في معمول الفعل) المتعنى بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع منهما (لقصائدها)
 في العمل (عن درجة الفعل) لأنه الأصل في العمل وهي مشابهته به لتعمل
 عمله فتكون فرعاً له فيه (الا انا كان) (الخبر) (ظرفاً) أي ظرف زمان او مكان
 او جارا ومحسوراً (أي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه) في جميع الاوقات
 (الا انا كان) (الخبر) (ظرفاً) أي الاوقت كونه ظرفاً فيجوز تقديم الخبر على الاسم
 لأن الامتناع من المتنى يكون مثلاً قولك ما جاني القسم الازيدا أي الا جاني
 زيد (فان حكمه) أي حكم خبرين (انا) بالتأخير لانه ظرف زمان أي حين
 كون الخبر ظرفاً متعلق بقوله حكمه (حكمه) أي حكم خبر المبتدأ (في جوازاً)

التقديم اذا كان الاسم معرفة) يعني كان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره
الظرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه
الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه (نحو قوله تعالى ان الياناباهم)
وان في الدار زيدا (وفي وجوبه) اي وجوب التقديم (اذا كان المبتدأ نكرة)
ليخصص على ما سبق يعني يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذا كان الاسم
نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطب ايلاعة ومحسنات الفاظ
فتعجب الناس من بيانها وبلاغتهما (ان من البيان لسحرا) يعني ان بعض
البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب اوفي العجز عن الاتيان بمثله وهذا النوع
ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر
حكيمه) اي كلام نافع يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمته الشعراء من
المواعظ والامثال التي يذنبع الناس بها ولثناء على الله ورسوله والصيحة للمسلمين
وما اشبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح
وتشبيه فاسد كذا قاله ابن مالك شارح المصابيح (وذلك) اي جواز تقديم الخبر
عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع (لتوسعهم) اي
التحاة (في الظروف ما لا يتوسع) مبني للمفعول (في غيرها) اي غير الظروف اي
لتجوز التحاة في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شيء من المحادثات لا بد
وان يكون في زمان او مكان فصار كل شيء منها كقرينه ولم يكن اجنبيا منه فدخل
حيث لا يدخل غيره كالبحار حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرها واجرى الجار
والجور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل
او معناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان الظروف اختلاط بالسميات فان
كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يستعمل عليه فكان
ظرف الشيء بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما (خبرلا) (الكائنة) قدر متعلق
الظرف معرفة باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة
لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهو قوله خبرلا وهو نادرا لان الحال اما البيان
هيئة الفاعل او المفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان
جائزا وشايعا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهو غير جائز لما سبق
فلوجه لقول من قال والمشهور في امثاله تقدير النكرة (لنني الجنس) (اي لنني
صفته) اي صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف (اذلا رجل قائم مثلا)
وارد وملفوظ (لنني القيام) والاثبات وهو الصفة والحكم (من الرجل لا)
وارد (لنني الرجل نفسه) لان النبي انما يرد على الاوصاف والاحكام دون

الاصلان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالخروق لان لا حرق في اجس في محله بها
 حدوان التي هي من الخروق المشبهة بالفعل من حيث انها تفيضها لان لا شيء
 وان لا يثبت ولا تميز لا سمعوا بها وفي رضى وحدها لانه لا تميز لان التميز لان التميز لان
 في اني لكونها في اجس كما ان التميز في الايات لانها لا كيد في عينها يكون
 الجمل جمل التفيض على التفيض انتهى قيل ان لا تميز كيدك وان كنتك فحيث
 يكون الجمل عليها جمل التفيض على التفيض فكما ان ان تصب اسم ووقع الخبر
 كنتك همتك تصب اسم عدم وجود شرطه ووقع الخبر مشبهتها لان المشابهة
 بالفعل فتكون لانه مشابهة بالفعل بالواسطة متيق ان المشابهة للمشابهة بلشي
 مشابهة لذلك الشيء (هو) اي خبر لاهته (مستند) (الشيء آخر) سواء كان
 المستند الي اسمها لولا (هذا) اي المستند جس (مثل الخبر المتبادر وخبر
 واخواتها) (خبر بل) (كان) (خبر (غيرها) اي غير هذه المذكورين كخبر ما
 ولا المشبهتين بلش لكون كل واحد منها متساوي شي آخر (بعد دخولها
 (اي بعد دخول لا) هذه (مخرج به) اي يتبدل العمية (ما في الاخير) كلها
 لانها وان كانت متساوية لانها متساوية بعد دخول كل واحد من تلك العوامل
 لا بعد دخول لاهته فكذلك مخرجه به (والمراد بدخولها) اي دخول لاهته
 ههنا (ما عرفت في خبر ان) من ان المراد بدخول ايراث اثرها المتقاسم الوصف
 على سبيل منع التحول لا الجمع اذا كان الامر كذلك (فلا بد ونحوه يصر في لا رجل
 يضرب ابوه) بان يقال لا يصدق على يصر مستدالي شي آخر بعد دخول
 لاهته ولا يصدق خبر لانه لفتة لا ما دخلت على يصر وحده بهذا المعنى
 بل انما دخلت على جلة هي يصر ابوه فلو ثبت اثرها لهما (فحولا غلام رجل)
 منصوب له اسم لا وجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا
 او مشبهه ووقعا يسمها بالافضل وهما كذلك (خريف) خبره (واتما عدل)
 المصنف في التمثيل (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اي ذلك
 المثال المشهور فيهم (قولهم) اي لقول النحاة (لا رجل) وهو مني على التفتح
 لما سمعني ومنصوب محلا على له اسمها (في ثمار) الجار والمجرور في محل ارفع
 على له خبرها (لا حتم حذف الخبر فيه) لكون خبرها محذوف كثيرا
 (وحمل في الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال نسا على ان خبر لاهته
 مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بني تميم فاحاصل ان المثال
 الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه
 للايضاح فحتمه ان يستحق عن الايضاح (بخلاف ما نكره للمصنف من
 المثال (لان غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا ووقعا بعد لا

بلا فصل (ولا يجوز ارتفاع صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة
 الموصوف في الاعراب شرط سوله ~~صكانت~~ صفة له وقائمة به الاعلى ما سيجي
 بناء (على ماهو الظاهر) واتما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته جلا على الخيل
 ولكنه غير ظاهر يعني رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال
 الظاهر في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية هذا القدر يكفي لوضوح المثال
 وحسنه (فيها) (اي في الدار) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة
 حكما مثل ضمير الشأن او القصة في قولك هو زيد قائم وهي هند قائمة (خبر بعد
 خبر) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لا ظرف ظرف) (بأن
 يكون في متعلقه) وظرفا لغوا والخبر واحدا (ولا حال) من الضمير المستكن
 في الخبر ويكون حينئذ ظرفا مستقرا فالمعنى حينئذ لا غلام رجل ظرف ظرف حال
 صكوته في الدار فيكون الظرفا مقيدة بكونها في الدار لان الحال قيد لعامله
 (لان الظرفا) المفهومة من قوله ظرف (تقييد بالظرف) على التقدير
 الاول (ونحوه) على التقدير الثاني اي الظرف لان الحال في معنى الظرف لان
 الظرفا اذا وجدت في احد وجد مطلقا من غير تقييدها بشئ من المكان وغيره
 لانها جبلية كالكرم والجود وضدهما (واتما اتى) المصنف (به) اي بالخبر بعد
 الخبر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد كاف في المثال
 فلم اورد ههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه فاجاب عنه الشارح بقوله واتما
 اتى به (ثلاثا يلزم الكذب بنى ظرافة كل غلام رجل) لانه كثير ايا يكون غلام
 رجل ظرفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي
 نعم فيكون كذا اذ الكذب اخبارا على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام
 نفي الخبرين معان عن الاسم لاني كل واحد منهما كعكس كقولك هذا حلوهامض
 كما سبق (وليكون شاملا لنوع خبرها الظرف) بدل البعض من قوله لنسوي
 (وغيره) اي غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدا ايضا فانه احوج الى
 الايضاح ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها (وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان
 واخوانها اذا كان ظرفا جوازا ووجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت وانحطت
 مرتبتها عن مرتبة اصلها (ويحذف) (خبر لا هذه) اي لا التي لنفي الجنس لكن
 بشرط ان يكون الاسم مذكورا والا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة
 ثلاثا يلزم الاجحاف (حذفا) (كثيرا) فيكون منصوبا على المصدرية اوزما نا
 كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام
 شئ مقامه (اذا كان الخبر عاما) اي بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة
 (كالوجود والحاصل) واتما حذف (الدلالة التي عليه) فتكون لفظة لا قرينة

للفنية عليه لان التقى يقتضى متفيا وللم تكن قرينة خصوص بتصرف التقى
الى العلم وهو انما لم تكن مذكورا لفظا ليعلم انه محذوف (تحو لاله الا الله) ولا سيف
الانوار الفقار ولا فتى الاهلى (اى لا اله موجود الا الله) وفي المقاليد قوله نوالفقار
يدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يحى بعد علم الجملة ولا سيف
ليس بجملة فلا يد من تقديم الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف فى الوجود
ومعناه لم يوجد سيف الانوار الفقار وعلى هذا كلمة كماله هامة اى لاله فى الوجود
الا الله انتهى وذو الفقار يفتح الفاء اسم سيف كان للتى صلى الله تعالى عليه
وسلم اهده اليه ملك الاسكندرية مع بفسلة يسمى ذلول وجارية تسمى مارية
القبضية لم ابراهيم رضى الله تعالى عنه فاعطاه عليها رضى الله تعالى عنه وقيل
اهده اليه الجاشى وقيل ازل عليه عليه السلام من السماء (وتواتيم لايتبونه)
من الابيات لامن الثبوت لانه لازم (اى لا ينظرون الخبيرى للفظ) اى لا يلقطونه
الا ان يكون طرفا لتوسمهم فيه ما لا يتوسع فى غيره (لان الحذف واجب عندهم)
اى عند بنى تميم (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لايتبونه هكذا
اى لا ينظرونه او المراد به (انهم) اى ان بنى تميم (لايتبونه) (اصلا) اى ابياتا
قطعا بمعنى (لا لفظا ولا تقدير) فلا يكون خبرا لابياتا عندهم (فيقولون معنى
قولهم) اى قول العرب (لا اهل ولا مال اى اتقى الاهل) اتقى (المال) ايضا
فيكون جيتذ لفظا لامن اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم القفص لم يكن
على مثل هذه الصيغة ولا يفتى بان نصب الاسم بعد هائل على فساد هذا القول
اى قول بنى تميم ولم يلتفت الخارج الى ترذيف لانه يجوز ان تكون لاناية اتقى
كناية باناب اذهو فى قوله وهذا ايضا ليس بمتحسر (فلا يحتاج الى تقدير الخبر
وعلى التقديرين) اى على تقدير مكنون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير
ان لا يكون لها خبر اصلا (محملون ما يرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل او للمفعول
(فى مثل لارجل قائم على المصفة) متعلق بقوله يحملون اى يحملون ما يكون
خبرا عند المجازية على ان يكون صفة الاسم لازما حلا على محله البعد وهو
ترفع بالابتدائية (دون الحسب) يعنى لا يحملونه على الخبر لانه يثبت فى لبتهم
لاعلام رجل قائم برفع قائم حلا على المحل (اسم ما ولا المشبهين) بالفتح من
الشبيه (بليس) وهو المشبه به (فى معنى التقى والدخول على المبتدأ والخبر) هذا
وجه تشبيه يعنى كما ان ليس موضوعة للتى وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا
كل واحدة منهما موضوعة للتى وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما
ان ما لتى وتنى الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والكرة ودخول
ليسا على الخبر وان لا تكون الا لتى والدخول على المبتدأ والخبر والدخول

على النكرة ولا تكون لثني الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها
ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) أي لأجل هذه المشابهة (يعملان)
أي يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من
المشابهة فائدة لهما (هو المسند إليه) (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لأنه مسند إليه
المراد من المبتدأ القسم الأول لأن الثاني مسند لا مسند إليه (و) شامل أيضا
(لكل مسند إليه) من اسم أن وأخواتها واسم لثني الجنس واسم كان (بعيد
دخولهما) أي بعد دخول أحدهما (خرج به) أي بهذا القول (غير اسم
ما ولا) المشبهتين بلبس (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما يمنعك
عن القبول ومعنى الدخول مر في باب أن من المراد بالدخول إيراد الأثر إلى الاسم
والخبر لفظا أو معنى (يرد) عليك مثل (أبوه في مثل ما زيد أبوه قائم) من أنه يصدق
على أبوه أنه المسند إليه بعد دخول ما ولا يصدق أن يقال له اسم ما (مثل ما
زيد قائما) قد يكون اسم ما وخبرها معرفتين أو نكرتين أو الأول معرفة والثاني
نكرة دون العكس لأنه لا يجوز أن يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما
وما رجل قاعدا وما زيد هو الظريف (ولا رجل أفضل منك) ولا يكون اسمها
وخبرها الانكرتين لا غير (وانما أتى) في تمثيل لا (بالنكرة بعدلا) ولم يأت بالمعرفة
لما كلة ما في المثال لأنه أتى بعدها بالمعرفة (لأن) لفظة (للا تعمل إلا في النكرات)
جمع نكرة وفي بعض النسخ بالأفراد ولأن كان كانت ههنا مشبهة بلبس
إلا أنه يراعى أصلها وهونى الجنس وذلك لا يكون إلا في النكرة وكذلك ههنا
لا تعمل إلا في النكرة اعتبارا لأصلها ولضعفها في المشابهة بلبس أيضا (بمخلاف ما
فإنها تعمل في المعرفة والنكرة) لقوة مشابهتها بلبس لما عرفت ولأنها
لا تكون في الأصل لثني الجنس حتى يراعى أصلها فيختص عملها بالنكرة كلا وتوهم
الخصوص بالعمل في المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو في لاشاذ الاختصاص
السنود بلا لأن عمل ما لا يمكن شاذا كالم يتبادر إلى الفهم الخصوص بل المتبادر
أن يكون عمل ما ما شاملا للمعرفة والنكرة (هذا) أي عمل ما ولا للمشابهة بلبس
(لغة أهل الحجاز) ومذهب البصريين لأنهم أخذوا بهذه اللغة والحجاز بالخاء
المهملة والجيم بعده وفي آخره زاي معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى (واما بنوا
تميم فلا يشنون لهما العمل) لأن هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه به
لأن لبس فعل غير متصرف حيث لبس له مجهول ولا مضارع ولا غيرهما
فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا عن أن تستتبعه في العمل
(ويقولون) أي بنوا تميم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر (بعد
دخولهما أي دخول أحدهما) (مر فوعان بالابتداء كما كانا) أي الاسم والخبر

مر فوعين (قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رحل
افضل منك بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا احدهم
(وعلى لغة اهل الخبز ورد) اى نزل (القرآن) الفصيح المجز (نحو ما هذا بشرا)
وما هن امهاتهم واذا عمل ما فى الثاني عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية
فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح فى كون ما عاملة واما لا تنفس على ما
عدهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بلبس ولما فرغ من بيان عملهما
وسيه ايضا اراد ان يبين الفرق بين عمليهما فقال (وهو) (اى عمل لبس)
المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بلبس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون
قرينة وقبل المفهوم اضافته الاسم الى ما ولا وهذا بعبه والاول قريب والمتوسط
متوسط (فى لا) متعلق بقوله شاذ قسم عليه المحصر لان الشذوذ مخصوص
بعملها ولما قال الشارح (دون ما) اى دون عمل ما لانه لبس بشاذ (شاذ) (اى
قليل) اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تكبره ايضا لان التكبر يكون للتفليل
كقول الحريرى على المال حين قيل له ما اعطيت لك اعطيت شئ اى شئ قليل
لا يعاين به (لغضاض مشابهة لابليس لان لبس لى الحال و) لفظ (لابس)
كذلك لانها ليست لى الحال (فانه لى مطلقا) بل لى الاستقبال وقصان
المشابهة به توجب نقصان العمل (بخلاف ما فانه) اى لفظ ما (ايضا) اى كلبس
(لى الحال) كان لبس لى الحال فى مثل ما زيد قائما كذلك ما لى الحال واذا كان
عمل لاشاذا قليلا لقصان مشابهتها بلبس للعلة المذكورة (فبقصر) مبنى
للمفعول (عمل لاعلى مورد السماع) اى على موضع ورد فيه سماع وهو الكرة وقاما
على عمل لالى لى الجنس (كقوله) اى قول الشاعر فى مثال عمل لافى الكرة (من
صدعن نيرانها) من اسم شرط صد فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع
الى من بمعنى اعرض وتكل لان الصدود اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض
ومعاه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه اتوار ونيران
انقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كفا فى الصحاح والضمير للحرب لانه
مؤث والمراد ههنا شدائدها وآلامها بعلاقة التشبيه (فانا ابن قيس لابراج)
الفاء جزاء الشرط انا مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بلبس والبراح من برح
الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض وتكل عن نيران الحرب وشدائدها
وآلامها وعجز عن اقدام عليها فانا ابن المعروف بالشجاعة لانزال لى عنها
ولا يعجز عندي ولا اعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان اياه هكذا فانه كذلك
* عاقبت كرك زاده كرك شود * وپچه ملازما شود (اى لابراج لى) يريد
ان خبر لافى البيت محذوف اى لبس لى اعراض وعجز (ولا يجوز ان يكون)

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لاهذه لم لا يجوز ان يكون لنفي الجنس والخبر
 محذوف وبإرجاع معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه في حيز النفي ولا يجوز النسيان
 لضرورة الشعر ولا النصب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون لا
 هذه (لنفي الجنس لانه اذا كان) لاهذه (لنفي الجنس) يلزم التكرار بعدها ليطابق
 الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر جوابا عن سؤال محقق او مقدر والسؤال
 لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل في الدار ام امرأة فيجاب لارجل في الدار وامرأة
 (لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر) لما ذكرنا (ولا تكرار في البيت) وهو ظاهر
 فوجب ان تحمل لاهذه على لبس فيكون بإرجاع بارفع اسمها وخبرها محذوف
 كما فسره الشارح (اعلم ان المراد باللسن او المسند اليه في هذه التعريفات)
 المذكورة سواء كان عاملها معنويا او لفظيا (ما يكون مسندا او مسندا اليه
 بالاصالة لا بالتبعية) ليخرج توابعها عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد ما يكون
 بالاصالة (بقريته ذكر التوابع) يعني ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فيما
 بعد) مبني على الضم اى في الموضع الذي يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات
 والمنصوبات والمجرورات (فلا ينقص) تعريف كل واحد منهما (بالتوابع
 ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا ومحققا واصل المرفوعات الفاعل
 المسبق والمحقق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان وخبر لانفي الجنس واسم
 ما ولا المشبهتين بلبس (شرح في) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا
 (وقدمها) في البيان (على المجرورات) مع ان كل واحد منهما فضلة يقع
 بعد تمام الكلام (لكثرة) المتضمنة لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات
 حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينظر لمعرفة اقسامها اتوقف
 ايضاح كثير مما سمع في المرفوعات عليها ولكون بعضها تأكيد الفعل العامل
 في الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعللة له وبعضها مصاحب للفاعل بل
 الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه الى المجرورات (ولحقه
 النصب) وثقل الكسرة لان الطبيعة تنفر عن الثقل وتميل الى الخفيف فيتمضي
 تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل (فقال) (المنصوبات) هو ما اشتمل على علم
 المفعولية (قد بين شرحه) اى شرح هذا الكلام (بما ذكر في المرفوعات)
 من ان المنصوبات جزم المنصوب لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل
 تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا
 ان المنصوبات ههنا استعيرت بمعنى الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع الى
 المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لا للافراد والمراد بالاشتمال
 ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا (والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقيا) نصب على التثنية كالمفاعيل الخمسة (لو حكما)
 كالحققات السبعة (وهي) أي تلك العلامة (أربع) لأنها إما بالحركة أو بالحرف
 والأول إما بالفتحة أو بالكسرة والثاني إما بالالف أو الياء قصارت أربعة (الفتحة
 والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت
 (مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لأن نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و)
 رأيت (الياء) مثال لما يكون بالالف لأن الأسماء الستة إذا اضيفت إلى غير ياء
 المتكلم يكون نصبها بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لأن نصب المثنى
 والجمع المذكور السالم بالياء المكسورة أو المفتوحة ما قبلها ولما فرغ من تعريف
 ماهية المصوب مطلقا شرع في تعريف أنواعها وتفصيل أحوالها إلا أنه
 قدم المفاعيل لأنها أصل المصوبات كإثبات المفاعل أصل المرفوعات وقسم أيضا
 للمفعول المطلق لأنه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه لأن ما فعله
 الفاعل قام به لأن الضرب يقوم بالضارب وبفعله وكذا غيره فقال (فقد)
 الفاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعض أما مبتدأ بتأويل البعض أي فبعضه
 أو خبر مقدم لكن الأول أولى لأن الأصل في المبتدأ التعميم (أي من المصوب)
 ترجح هذا التفسيرين فحق الضميرين المرفوع والجور في المرجع (أو بما اشتمل
 على علم المفعولية) يرجعه قرب المرجع (المفعول) أما خبر أو مبتدأ بناء على
 الوجهين في قوله فقه (المطلق) (اسمى به) معنى وصف المفعول بالمطلق
 (لهجة المطلق صيغة) على وزن ديمة لأعلى وزن عنه (المفعول عليه) أي
 ما فعله فاعل الفعل لغة وأما اصطلاحا فلا فرق بينهما في صحة إطلاقه على
 كل واحد منهما (من غير تقييده) متعلق بالإطلاق (بالياء أو في أو اللام أو مع)
 لأن الضرب مفعول الضارب ولما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول
 الضارب بل ما يتعلق به الضرب (بمخالف المفاعيل الأربعة الباقية) التي هي
 المفعول به والمفعول فيه زمانا أو مكانا أو المفعول له أو المفعول معه (فانه) أي
 الشأن (لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها) أي على كل واحد منها لغة
 لأن كل واحد منهما ليس بمفعول الفاعل بل ما يتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع
 الفعل وعلته له ومقارن لفاعل الفعل 'ومفعول له' (لا بعد تقييدها) أي أذ بعد
 تقييد كل واحد منهما (بواحد منهما) أي من تلك الحروف حينئذ يصح إطلاق
 المفعول على كل واحد منهما (فيقول) فيها (المفعول به أو فيه أو معه)
 على سبيل مع الخلو والجمع (وهو) (أي المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم
 ما) أي معنى (فعله واعل فعل) صفة أو صولة (والمراد بفعل الفاعل إياه)
 المصدر ههنا مضائق إلى فاعله ونائب لمفعوله وهو راجع إلى المعنى (فيأمر به)

اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل (ببحث) اى بمكان (يصح اساده) اى
 اسناد الفعل ونسبته (اليه) اى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا
 اياه كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه
 فى الجملة اولا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه
 مثل مات زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثير فيه قطعاً (لا)
 ان المراد بفاعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل (مؤثرا فيه) اى فى الفعل
 (موجدا اياه) اى الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر اولم يؤثر فان المؤثر
 فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد عليه)
 اى هذا التعريف اى على قول المصنف اسم فعله فاعل فعل (مثل مات)
 زيد (موتا وجسم) من باب ظرف (جسامة) على وزن ظرافة لاعلى وزن
 دراية (وشرف) من باب ظرف ايضا (شرفا) على وزن طلبا فان هذه الافعال
 وامثالها يصح اسنادها الى ما قامت هى به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم بزيد
 وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه مثل
 مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل
 بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور (واتماز يلفظ غلط الاسم) يعنى زاد المصنف
 فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم مافعله ولم يقل مافعله بدون لفظ الاسم (لان
 مافعله الفاعل هو المعنى) القائم به وهو الضرب فى ضرب ضربا والموت فى مات
 موتا وهو ليس باللفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون المفعول
 المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف (و)
 قول المصنف مافعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) اى فى هذا القول (المصادر
 كلها) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المرفوع وغيره (مذكور) بالجر لانه
 (صفة للفعل هو) اى الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة)
 نصب على التمييز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيق والحكمى او على انه
 صفة لقوله مذكورا حقيقا (كما اذا كان) الفعل (مذكورا بعينه) اى بلفظه
 (نحو ضرب ضربا) ومات موتا وجسم جهامة (او حكما) عطف على حقيقة
 (كما اذا كان) الفعل (مقدرا) اى محذوفا سواء كان جوازا (نحو ضرب الرقاب)
 اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم
 فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وايتب منابه مضافا الى المفعول ضمنا الى
 التاكيد لاختصار والتعبير به عن القتل اشعارا به يبنى ان يكون يضرب الرقبه
 حيث امكن وتصويره باشنع صورة كذا قاله البيضاوى او جوبا سماعا او قياسا على
 ما سيحكي امثلتها (او اسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالخاصل ان الفعل

المدكور يشمل الفعل للمفوز والمقدر والاسم للمفوز لان المراد من الفعل
المدكور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع المتبادر لكن لا مطلق
الاسم بل اسم يكون (فيه معنى الفعل) لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل
في قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا)
اولا زما نحو ذاهب ذهابا فيرد على الهندى حيث قال يرد عليه نحو ضارب
ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكورا (المصادر التى لم يذكر فعلها لا اى
لا يكون مذكورا) (حقيقة ولا حكما) فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق
لان كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع
على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا لاحقيقة
وهو ظاهر ولا حكما لان الضرب فى المثال المدكور مبتدأ وكذا العجبنى الضرب
واستحسن العرب (بمعناه) (صفة تائية للفعل) والصمير راجع الى الاسم
اى فاعل فعل مذكور كأن (بمعنى الاسم وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان
الفعل) (العامل فى المفعول المطلق) (كأن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له فى المعنى
(فان معنى الاسم) (الذى هو الحدث) (جزء معناه) اى معنى الفعل الذى هو
الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو
الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل
(بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مشتمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به
(اشتعال الكل) اى كاشتعال الكل (على الجزئ) يعنى كما ان السكجيين يشتمل
على اجزائه من العسل وغيره (فخرج به) اى بقوله بمعناه (مثل تأديس) يعنى
المفعول له الذى قام بفاعل الفعل (فى قولك ضربته تأديسا) وقعت عن الحرب
جينا (فانه) اى المفعول له او مثل تأديسا (وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور)
فان التأديس قام بالتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجين بحيث يصح اسماؤه
اليه لا ينفصل ادبته وجنت (لكنه ليس) المفعول او مثل تأديسا (فما يشتمل عليه
معنى الفعل) لان التأديس او الجين ليس جزءا لمعنى الفعل الذى هو ضربت
وقعت حتى يشتمله بل التأديس والجين عملة للضرب والقعود (وكذلك) اى
كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرج به) اى بقوله بمعناه (مثل
كراهتى) اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل المدكور (فى قولك كرهت)
من باب علم (كراهتى فان للكرهية) فى هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد
الاعتبارين (صكونها بحيث) اى ان تكون الكراهية بما كان قامت بفاعل
الفعل المدكور) واستدل اليه (و) الحال انه قد (اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ
(منها فعل استد اليه) اى الفاعل القائم به فيكون المصدر مؤكدا للفعل

والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولا شك ان معنى المذكور مشتمل عليها حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الخبيثة فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل (وثانيهما) اى ثاني الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المسند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حينئذ بموقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت) الكراهة (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة) اى باعتبار ان تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقاً منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها (فهى) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) لصدق تعريفه عليها (مثل كرهت كراهة واذا ذكرت بعده) الكراهة بعده اى بعد الفعل (بالاعتبار الثاني) اى باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار ان تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما في قولك كرهت كراهتي) يعنى كرهت واستقيحت الامر المكروه الصادر عني (فهى) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ بموقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقيح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لامفعول مطلق) لانهم يكن الفعل مستملاً عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مستملاً عليه) اشتمال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثاني حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملائمة به (وقوع الفعل) المتعدى (على المفعول به) في قولك ضربت زيدا وملائمة به في قولك علمت زيدا ونصرته (فخرج) قوله كرهت كراهتي (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثاني (عن الحد) اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل في حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثاني مفعول به وما بين ما هو المراد ليس الا القرينة (وانطبق الحد على المحدود جامعا) لافراذه (وما نعا) عن دخول غيره فيه ولمافرغ من تعريف المفعول المطلق لشرع في تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون) (اى المفعول المطلق) (للتأكيد) اى اننا كيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه في الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربيا ولما ذكر بعده ضربيا فذكره قبل احدثت ضربيا ضربيا (ان لم يكن في مفهومه) اى في معنى المفعول المطلق (زيادة على ما يفهم من الفعل) بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون

عين المؤكد كما قررناه (و) يكون (السوع) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه (والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل (مثل جلست جلوسا) فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس فيكون المصريح وهو الجلوس المذكورنا كيدا للمفهوم وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال (للتأكد) كما قلنا (و) جلست (جلسة) كائنة (بكسر الجيم) مثال (للتوع) فان جلسة بكسر هاء تدل على الجلوس المفهوم من جلست وتوعه لان الجلوس ينوع الى التربع والنورك وغيرهما (و) جلست (جلسة) كائنة (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال (للعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب اللف (فالاول) (اى السدى) يعنى المفعول المطلق السدى يكون (للتأكد) (لايشي ولايجمع) مبيان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد في كل الاحوال (لانه دال على الماهية) والحقيقة (الغراء) اسم مفعول من باب التفعيل اى الحالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى شئ واحد لاشبهان ولاشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لايشي ولايجمع ومع هذا اذاثنى او جمع يكون فى مفعومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتأكد (وللتثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية تستلزم الاثنية والجمع يستلزم الزيادة عليها (فلا يقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين) بصيغة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت (الاذا قصده) اى الاوقت قصد (النوع او العدد) بالمفعول المطلق للتأكد لانه اذا قصد الواحد النوع الواحد او اعدده افراد واذا قصده الاثنية ثنى واذا قصده الجمعية جمع لان المفرد لا يدل على المثنى والمجموع ولانه حينئذ خرج من صكوته دالا على الماهية (بمخلاف اخويه) (الذين هما) يكون احدهما (للتوع) (الآخر) (للعدد) فانه يجوز ثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنية وجعه اذا قصد الجمعية (فخرجت جلستين) مثنى (او) جلست (جلستان) جما (بكسر الجيم) للتوع فى المثنى والمجموع (او فتحها) لاعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا وما يوافق فى المعنى فقط قليلا لمخالفة الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق) (بغير لفظه) (اى) يكون المفعول المطلق (متفارا للفظ فعله) العامل فيه

لكن على قوله لان الاصل فيه ان يكون موافقاً له في لفظه ايضاً وهذا يدفع توهم
 ان كونه للتأكيدي يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيدي لفظي وهو لا يكون
 بغير لفظه (اما) ان يكون مغايراً للفظ فعله (بحسب المادة) اي الحروف الاصلية
 التي ركب منها (مثل قعدت جلوساً) وجلست قعوداً فان المادة مغايرة في الفعل
 والمفعول المطلق وهو ظاهر وباليهما ايضاً مغايران لان القعود من باب دخل والجلوس
 من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما واوردهما مثلاً لرأسه لزيادة الايضاح
 وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصاً بما بعد الاضطجاع والجلوس
 بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان
 احدهما يستعمل في مقام الآخر واوردهما مثلاً ومع هذا المناقشة في المثال ليست
 من دأب المصنفين فكيف من الفاضلين (واما) ان يكون مغايرة له (بحسب الباب
 نحو انبت الله نباتاً حسناً) لان الاول من باب الافعال والثاني من باب دخل مع انها
 متوافقتان في الحروف الاصلية (وسبويه) يشترط الموافقة في المادة ولا يجوز
 المغايرة فيها (يقدره عاصلاً من يابه) فيما خالف الباب والمادة (اي قعدت
 وجلست جلوساً وابنته الله فبنت) ما انبت الله (نباتاً) عطف ههنا بالفاء وثمة بالواو
 لان الجلوس والقعود متحدان في المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة
 للمعية والنبات لازم الاتيان واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فناسب ان يعطف
 بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج
 ولما كان الاصل في العامل في المفعول المطلق ان يكون مذكوراً لكونه عاملاً وركناً
 من الكلام وحذفه مخالف الاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال
 (وقد يحذف الفعل) (النائب للمفعول المطلق) يشير الى ان السلام في قوله
 الفعل للعهد الخارجي (لقيام قرينة) اي وقت قيام قرينة وعلامة تدل على
 الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف (جوازاً)
 اي حذفاً جازاً يعني كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضاً (كقولك
 لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اي قدمت)
 بالخطاب (قد وما خير مقدم) فمحذوف قدمت بالقرينة الحالية وقد وما ايضاً
 للاختصار فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمي كالقدوم بالفارسية خوش آدمي
 (فخير اسم تفضيل) محذوف اخير على ما سأتى في يابه (ومصدر يته) اي كون
 مصدراً مفعولاً مطلقاً (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف
 اذا كانت قائمية به (او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف) اسم
 التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه متمم له يعني من التشكيك والتعريف
 والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم

الموصوف على الصفة واما من قيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف
 فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا
 الصفة مع الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازا يعني وقد حذف السائب له
 ايضا القيل قرينة وجوبا (اي حذف واجبا) (سماعا) (اي سماعيا) فيه
 اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية المحذوف المقدر اى حذف واجبا سماعا
 (موقوف على السماع) من العرب لانه (لا قاعدة له) اى الحذف الفعل السائب له
 وجوبا (يعرف) الحذف (بها) اذا وجدت تلك القاعدة والحذف السماعي
 ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغيره فمثال الاول (نحو سقيا) (اي
 سقيا الله سقيا) اى احسن الله احسانا (ورعيا) (اي رعا الله رعييا) اى
 حاك الله حاكيا (و) مثال الثاني (خية) (اي خاب) فلان (خية) مأخوذ
 (من خاب الرجل خية) اى من خاب يخيب مثل باع يبيع (انهم يسل) اى
 لم يصل من نال ينال مثلا باع يبيع يباع وهو الوصول (ما طلبه) بالفارسية
 زبان كرده شود (وحدعا) (اي جدع) منى للمفعول (جدعا والجدع)
 يلجيم والجدال والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف
 والاذن والشفة ولبد) او قطع الاثنين منها او الثلاثة او كلها ولذا عطف
 بالواو دون او المقصود دعاء عليه بالذل وتقييع الحال كما زاد القطع زاد التقييع
 واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال وفي ارضي كلمة او بديل
 الواو وهو الموافق للغة (و) مثال الثالث (جدا) (اي جنت) من باب علم
 (جدا) بالفارسية ستايش كردهم (وشكرا) (اي شكرت) من باب دخل
 (شكرا) بالفارسية ستايش كردهم بمقابله نعمة (وعجبا) (اي عجت) من
 باب ضرب (عجبا) على وزن غلب (قله) اى الشان (لم يوجد في كلامهم)
 اى في كلام العرب (استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر) مع مصادرهما
 ولا قاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانهم يوجد في كلام من يعتمد عليه نثر ونظم
 ان يقال سقى سقيا ولا رعى رعيا ولا عيرهما (وهذا) اى علم وجد ان استعمال
 هذه الافعال مع مصادرهما حين الاستعمال (معنى وجوب الحذف) اى حذف
 الفعل السائب له (سماعا قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون
 بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالبلد يكون بمعنى الحكم لا يقال قال به وحكم به
 (عليه) اى على هذا التعليل بانهم (قد قالوا جنت الله جدا وشكرته شكرا
 وعجبت عجبا) واستعملوا الافعال مع مصادرهما فلم يصح ذلك التعليل حيث
 وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم بان ذلك) اى الاستعمال (لبس من كلام
 الصحابة) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (و)

اجاب: بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما (اي للمفعول المطلق السدى
 استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فحذفوه
 بحذف فاعله وجوبا واما ما لم يستعمل بها فلم تكن هذه المرتبة فخفف بحذفه
 جوازا وجاز ذكره ايضا نحو جدا او جدت جدا (نحو جدا وشكره
 وعجباله) وسبقاه ورعياه وخيبة له وجدعاه (و) (قد يحذف) فيه اشارة الى
 ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف في حكم المعطوف عليه (الفعل
 الناصب للمفعول المطلق حذف واجبا) (قياسا) (اي حذف قياسا) فيه
 اشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله حذف واجبا قياسا والقياس ما (يعلم)
 مبنى للمفعول اي يوضع (له ضابط كلى) منطبق على جميع جزئياته كقولك
 في تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان (يحذف
 الفعل) الناصب له (معه) اي مع وجود الضابط الكلى (لوما) اي وجوبا
 كما اورد المصنف في الصور المذكورة ههنا (في مواضع) به بصيغة جمع الكثرة
 على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفه
 بها اشارة الى ان المواضع جملة (منها) خبر مقدم او مبتدأ بتأويل البعض اي
 بعضها (اي من هذه المواضع) اي المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول
 المطلق فيها قياسا (موضع) (ما وقع) قدر المضاف ليصح الجمل بقوله منها
 او بقوله ما وقع (اي مفعول مطلق) اشار الى ان ما موصوفة وهو المناسب
 في القواعد والقياسات (وقع) (مثبتا) اسم مفعول من اثبت (اريد اثباته)
 فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قبيل قوله عليه السلام من قتل قتيلا (لانتفيه
 فانه) اي الشان (لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه) اي حذف فعله
 الناصب له لان النفي يقتضي نفيها والمذكور وهو السير يصلح ان يكون نفيها ولان
 حرف النفي يكون عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما
 قال الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازا اي
 ما زيد يسير سيرا (بعد نفي) متعلق بقوله وقع (داخل) اشار بهذا القيد الى
 ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره في قوله او معنى نفي
 وهذا المعنى هو الاول لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا
 كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيل
 والقال (على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا
 ما كان زيدا لاسير او ما بعدك الاسير يريد على انه منعول مطلق كذا في الرضى
 (لا يكون) (المفعول المطلق) (خبر عنه) اي عن ذلك الاسم سواء كان
 ذلك الاسم مبتدأ او معمولا للعامل اللفظي كما نقلنا مثاله عن الرضى (او) وقع

شيئا (بعد) (معنى نفي داخل على اسم لا يكون) (المفعول المطلق) (خبرا
 عنه) (اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه اى الشأن (لودخل) حرف
 النفي (على فعل نحو ما سرت) بالخطاب او التكلم (الاسيرا) او معنى النفي عليه
 (و) نحو (انما سرت) باحدهما (سيرا لا يكون) ذلك المثال (منه) اى من
 حذف الفعل الساصبه له فى شئ لاجوازا ولا وجوبا لان الفعل المذكور ينصب
 ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير للعامل (وانما وصف) المصنف
 (الاسم) السنى دخل عليه النفي او معناه (بان لا يكون المفعول المطلق خبرا
 عنه لانه اى الشأن (لو كان) المفعول المطلق (خبرا عنه) لصحة الجمل عليه
 (نحو ما سيري الاسير شديد) وانما سيري سير كثير وهذا يجوز ان يكون
 سيري مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الجمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف
 بالمشق وهو يؤيد خبرته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا على خبرية)
 لان منصوبا على انه مفعول مطلق بناء على انه فعل العامل فيه محذوف وجوبا او
 جوازا (او وقع) عطف على وقع اى منها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق)
 (مكررا) (اى) وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب الخبر
 (لا يصلح وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبرا عنه) اكتفى المصنف
 عن هذه القبول بما سبق فلا يراد ما هو المتبادر من ظاهره (فلا يد عليه) اى
 على قوله او وقع مكررا (نحو) قوله تعالى (دكت) بالبنى للمفعول (الارض)
 اى زلزلت الارض (دكا دكا) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف
 فعله الساصبه له لاجوازا ولا وجوبا لانهم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى
 خبرا لا يصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن
 الشاى ليس تأكيذا للاول على ما هو الظاهر بل ظرف الفعل الاله حذف الظرف
 للمضاف واتصبا المضاف اليه اتصبا فالمعنى دكت الارض دكا بعدد اى
 زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال واللال (وانما جمع)
 المصنف (بين الضابطتين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكررا كما فصل
 فى الصورة الآتية (لاشرا كهما فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبرا الاولين
 (لا يكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) وجمع الضابطتين ظاهر ولذا لم يبين
 الشارح ووجه الجمع فيهما (نحو ما انت الاسيرا) فسيما مفعول مطلق وقع
 شيئا بعد نفي وهو لفظ ما داخل على اسم وهوانت لا يكون لفظ سيرا خبرا عنه
 لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت سيرا لا يجوز او بالغة مثل زيد عدل فصب
 بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه (اى) ما انت (الاتسير سيرا) (وما انت الاسير
 البريد) (اى) ما انت الا (سير سير البريد) وهو معرب دم يربله وهو اسم بمعنى

استرسيام لان علامته قطع الذنب ثم صار الاسما بمعنى بك (هذان) اى نحو ما انت
الاسيرا وما انت الاسير البريد كلاهما (مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي) داخل على
اسم لا يكون خبرا عنه (وانما اورد) المصنف (مثالين) لهذه الصورة مع ان المثال
الواحد كاف لا يوضح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان
يورد مثالين لقاعدة واحدة (تنبيهها) على ثلاثة فوائد (على ان الاسم) الذى
هو المفعول المطلق (الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة) كما فى المثال
الاول والثاني (او) ينقسم (الى ما هو فعل المبتدأ او الى ما يشبه فعله) لان المفعول
المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ وقائم به وفى الثاني يشبه فعل المبتدأ وهو
سيره فيكون المفعول المطلق مشبها به وليس فعل المبتدأ ولا قائما به (او)
ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف) كالمثال الثاني وان يكون للتأكيد
والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لا يصح امشاء السير
المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثاني فانه يجوز تقدير عامله
قبل الا كما يجوز تقديره بعدها (وانما انت سيرا) هذا (اى تسير سيرا مثال لما وقع
مثبتا بعد معنى نفي) اى انما تسير سيرا وانما انت تسير البريد (وزيد سيرا سيرا)
(اى زيد يسير سيرا سيرا) يراد بثل هذا التكثير فى الفعل لانه يقال مثل هذا
الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير لان السير الثانى ليس
تأكيدا كما فى قوله تعالى * اذا دكت الارض دكا * لانه يمان لكثرة الزلزلة
لا تحقيقها وتقررهما والمراد ههنا كثرة السير من زيد لا تحقيقه هذا (مثال لما وقع
مكررا) فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه (ومنها) (اى ومن
المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف
والضمير المجرور راجع الى المواضع و(ما وقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع)
(تفصيلا) ويسان وتفسيرا (لاثر) اى لقاعدة (مضمون جملة) وما هو المقصود
منها (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالتقدم
للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم (والمراد) ههنا (بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل
فاذهب فاما ما شيا بعد واما ركوبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول)
كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق اى فيما اذا كان مناط الفائدة
النسبة الايقاعية (و) المراد (بآثره) اى بآثر المضمون (الغرض المطلوب منه)
اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون وفى الرضى ويعنى بآثر ذلك المضمون
فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماء اثر لان الغرض من الشيء يحصل
بعد حصول ذلك الشيء كالآثر الذى يكون بعد المؤثر (و) المراد (بتفصيل الاثر

بيان انواعه المختلفة المحتملة) وتماوجب الحذف حيثئذ لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم وما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتعين تلك الاغراض الى افعالها الناصبة لها اي فلما صح ذلك وتكررت تلك الفاعلة استقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعاً للثقل (نحو) (قوله تعالى) حتى اذا انخسوا هم (فشدوا الوثاق) بالفتح والكسر ما يشبه من جبل وغيره (فاما ما بعد) (اي بعد شد الوثاق) (واما فداء) بكسر الفاء وفتحها اي بعد شد الوثاق (فقوله شدوا الوثاق جملة) فعلة طلبية (مضمونها) مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شد الوثاق والقرض المطلوب من شد الوثاق) يعني الفائدة المقصودة منه (اما المن) بفتح الميم وتشديد النون مصدر من يمن منّا مثل يمد مدّاً من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شيء بمقابلته بالفارسية كس را رها كرين مجرّجيز (واما الفداء) مصدر قدي يغدي مثل رمي يرمي من الباب الثاني على وزن صرافا الاطلاق باخذ شيء في مقابلته بالفارسية كس را رها كرين مجرّجيز واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل في شد الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (فنصل الله تعالى) وبين (هذا القرض المطلوب) من هذه الجملة باما التفصيلية والثناء التعقيبية (بقول فاما ما بعد وما فداء اي اما تمنون منّا) اي اما تطلقون ما شدتم الوثاق عليه اطلاقاً بلا شيء فتسالون به ثواب الاعناق (بعد شد) الوثاق (واما تفدون فداء) واما تطلقونهم اطلاقاً باخذ شيء منهم فتتفعون به في حوائجكم هذا في الانشائية واما في الخبرية فتقولك زيد يكتب فاما قرأه بعد واما يبعثه وزيد يشتري طعاماً فاما اكلا بعد واما يبعثه ونحو ذلك (ومنها) (اي من تلك المواضع) اي من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما وقع) (اي موضع مفعول مطلق وقع فيه) (للنشية) (اي لان يشبه) مبنى للمفعول (به) اي بالمفعول المطلق (امر آخر) يعني ان المفعول المطلق يكون مشبهاً به لامر آخر (واحتزبه) المصنف (به) اي بقوله للنشية (عن نحو زيد) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك في الدار رجل (صوت حسن) فصور بالرفع اما بل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والثاني مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لصيرورته مع صفته بمثله شيء واحد واجاز الرضي جعله توكيداً قطعياً فلم يكن مفعولاً مطلقاً حتى ينصب فيحذف عامه اما جوازاً واما وحيواً (لانه) اي لان قوله صوت حسن (المبقع) ههنا (للنشية) (علاجاً) والعلاج مصدر عاج (اي حال كونه) اي يكون علاجاً لدلائله على الهيئة

والاعبلي فعل من افعال الجوارح) وهي جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة
والجارحة هي العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل
سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف
(به) اي بقوله علاجا (عن نحو زيد زهد زهد الصالح) وعلم الفقهاء فان
الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد شبه زيد
الصالح الا انه ليس علاجا (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل
بلا حظ من القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون
مر فوعا على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا
وما فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اي اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير
الفعل فيه (بعد جلة) ظرف وقوع (واحترز) المصنف (به) اي بقوله بعد جلة
(عن نحو صوت زيد صوت حجار) فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا
مثل صان يصون صوتا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه
علاجا لانه لم يقع بعد جلة فيكون مبتدأ وخبرا (مستملة) (تلك الجملة) صفة
(على اسم) متعلق بمشتملة (كائن) بمعناه (اي بمعنى المفعول المطلق واحتزبه)
اي بقوله مشتملة على اسم بمعناه (عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حجار)
فصوت حجار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جلة وهي له صوت الا ان هذه
الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حجار مر فوع على
انه بدل ادعائي من المبتدأ فكأنه قيل فاذا له صوت حجار (و) مشتملة تلك الجملة
ايضا (على صاحبه) (اي على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذي اشتملته
تلك الجملة قوله (اي الذي قام به معناه) تفسير لقوله صاحبه (واحتزبه) اي
بقوله وصاحبه (عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حجار) فصوت حجار
مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جلة وهي به صوت مشتملة على اسم بمعناه
وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه
على الجالبة لدلالتها على الهيئة ورفعه على انه بدل او عطف ببيان اوصفة
بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط
اسد الجملة السابقة مسد المحذوف لا شتمالها على اسم بمعناه وصاحبه (نحو
مررت بزيد فاذا له صوت صوت حجار) (اي يصوت صوت حجار) والجملة
المحذوفة حال مشتق (من صات الشيء صوتا) من باب دخل مثل صان يصون
صوتا (بمعنى صوت يصوت تصويتا) من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت
تصويتا لان في كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قال الصوت اسم
اقم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاسموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه

مصدرا واما الصوت بمصدره تعالى (قصور جوار مصدر) كما قاله
 الصحاح مصداق الى الفاعل (وقع للشيد) لان صوت زيد في هذا السال شهده
 فكان هو مشهاده (علما) لان تصوب من اجمار مصدر من احدى الخواارج
 وهي العم والسارفة (بعد جله هي) اي تلك الجملة (قوله له صوت) لان
 قوله له خبر مقدم وصوت متبدا مثل قولك في الدار رجل والسدأ مع خبر مجله
 اسمية (وهي) اي هذه الجملة (مشتمة) يعني اشتتلت (على اسم) كاش (يعني
 المفعول المطلق وهو) اي ذلك الاسم المشتتل عليه (صوب) لان صوتي معي
 الاسم النسي هو مفعول مطلق (ومشتمة) تلك الجملة ايضا (على صاحبك
 الاسم وهو) اي الصاحب (الصغير المجزوي له) لرجوعه الى ربه فوجدت
 الشروط باسرها فوح حدف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومعينة
 هذه (و) (مخوهرت به فانه) (صراح صراح التكلي) فصراح بصم تصاد
 وفصح اراء المهملين وفي آخره جاء مخممة مصدر على وزن مؤن من باب علم وحيث
 لاحاطة الى قوله الى باب التعليل وقبل اسم تعي المصدر فحدثي صراح الى قوله ايده
 الى يصرح صراح لتكلي وهي امرأ مات ولدها) لان اسكلي للمعدي يقتل
 تكلمته انه ما لكسر الى فقدته وفي الحديث تكلمك لذك وامرأ تكلمه وتكلي ولله
 علم وانما ورد مثلي اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مصفا الى نسي روح سواء كل
 من غير دوى القول كالل الاول اومه مخوهرت ربه فانه في ذلك بالبحر
 حب لتعليل وكاسق ومصفا الى الكرة او المعرفة كالل الاول وثاني (وسها)
 (اي من تلك المواضع) اي اللوصع التي يجب حذف ص للمفعول المطلق فيها
 قياسا (ما وقع) (اي موقع مفعول مطلق وقع) (مفعول جلة) اي مصدرها
 المصاف الى الفاعل او للمفعول (لا تحمل لها) فلا تقي الجس وتختل اسم مفعول
 من احتمل مبي على الفتح اسم لا اولها (اي لهذه الجملة) صفة محتمل و(ع) (اي غير
 للمفعول المطلق) حيرة لا والجملة صفة جلة لم لا محتمل ثانيا لهذه الجملة
 غير المفعول المطلق وقيل صية مصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الطرف
 اي لا احتمال غير المفعول المطلق ثانيا لهذه الجملة وانما وجب الحذف ليلامة
 الجملة المقدمة عن فعله وثا ديتها معناه وفيها ما هو دال وهو اليه التكلم
 (مفعوله) خبر مقدم (على) حال من دأعل الطرف المتكر فيه اتراسع الى
 الالف (الف درهم) متبدا وهذه الجملة للتصمة للمفعول للمطلق الغير المحتمل
 غيره (اعتزما) (اي اعترفت) ما اعلى من الالف (اعتزما) وهو باعارية
 اقرار كرددن يجير * وهما اقرار كرددن بهرا درهم (واعترافا مصدر)
 من باب الاعمال (وقع مضمون جلة وهي قوله) اي قول المصنف (له على

الف درهم لان مضمونه) اى مضمون قوله له على الف درهم (الاعتراف) بالف درهم لاخير لان المرء مؤاخذ باقراره وقد اقر بالف (ولا محتمل لها غيره) فاصلها له على الف درهم اعرفت بذلك الاف اعترافا لحذف الفعل مع فاعله وجوبها لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا محمد رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا (ويسمى) بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع (المفعول المطلق) الذى وجب حذف عامله قياسا (تأكيدا لنفسه) وذاته (اى نفس المفعول المطلق) وذاته هذا مبنى على جعل المؤكد والمؤكد دون اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمونه يعنى ان مفهوم الاعتراف أكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا وفى الرضى فاعترفا يؤكده الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اى لان الاعتراف (انما يؤكده نفسه وذاته) لانه يؤكده مضمون الجملة التى هى عين الاعتراف (لا) يؤكد (اخر ايقاره) اى يقايره نفسه وذاته (ولو كان) يؤكده نفسه (بالاعتبار) اى باعتبار جعل الاعتراف المؤكد مملوفا حكميا وباعتبار جعل الاعتراف المؤكد مضمونا حكميا ليتوافقا فيؤكد المملووظ المملووظ والمضمون المضمون تأمل (ومنها) اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما) (اى موضع مفعول مطلق) (وقع مضمون جملة) كائن (لها) (اى لهذه الجملة (محتمل غيره) بالرفع نائب فاعله لقوله محتمل (اى غير المفعول المطلق) (نحو زيد قائم حقا) (اى حق) قياسا زيد (حقا) والجملة بيان تفسير له مأخوذ (من حق يحق) مثل فريفر من باب ضرب (اذا ثبت ووجب) لان الحق فى اللغة الشبوت وفى الشرع الوجوب (حقا مصدر) من حق يحق (وقع مضمون جملة وهى) اى تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قياسا زيد (ولها) اى لهذه الجملة (محتمل غيره لانها) خبر (تحتمل الصدق) وهو ما يوافق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يوافق مثل السماء فوقنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما يوافق الواقع مثل كون السماء فوقنا مطابق له (والباطل) وهو ما لا يوافق الواقع ولا هو الواقع (ويسمى) (هذا النوع من المفعول المطلق) (تأكيدا لغيره) (لانه) اى لان المفعول المطلق (من حيث هو منصوب على بلغة المصدر) وهو قوله (يؤكد نفسه) والجملة خبر ان (من حيث هو محتمل الجملة) وهى زيد قائم فصار المؤكد منصوبا ومصرحا والمؤكد مضمونا ومحتملا والمحتمل بنفس النصوص فكان هذا النوع تأكيدا لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالقاء التفسيرية (فالمؤكد) حال كونه (اسم مفعول) يعنى المحتمل بجملة زيد قائم (من حيث

اعتبار وصف الاحتمال فيه) لى في المؤكد اسم مفعول يعني لكونه محتملا
بشيء زيدا ثم وموصوفا بوصف الاحتمال (يعاير) خبر لقوله بالمؤكد (المؤكد)
حال لكونه اسم فاعل من حيث له) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه
بأنه المصدر) والحاصل ان الحق اسم مفعول محتمل الجملة للمعرفة ان الجملة
لكونها خيرا تحتمل الحق ولباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق
لأنه اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح به انما هو المحتمل
ون اتخذ مرارا فكل هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد لغيره مطلق
لغيره باعتبار الوصف لان وصف واحد هما الاحتمال ووصف الآخر التخصيص
ولأنه تأكيد باعتبار المراد مهما واحدا وهو الحقيقة ويسمى تأكيذا باعتبار
لما هو قول لغيره باعتبار الوصف تأمل ولا نال جهلك (ومحتمل ان يكون
المراد من قوله ويسمى تأكيد لغيره) انه ما كيد لاجل غيره) بناء على ان اللام
في قوله لغيره علة لتأكيده بخلاف المضاف لاصلة له كاني لتوجيه الاول (ليدفع)
لغيره ويقرر هو المقتضود وليداسمى تأكيذا لكن اورد عليه قوات حسن
التعليل وأشار له دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغي ان يكون المراد
بالأ كيد نفسه انه تأكيد لاجل نفسه) وذلك على ان يكون اللام ايضا للتعليل
(ليكرر) للمفعول المطلق (ويقرر حتى يحسن التسايل) اى مقابلة هذا
النوع النوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل في هذا التوجيه وفي التوجيه الاول
صالة فيهما حتى تقابلتهما في كلا التوجيهين (ومنها) اى من المواضع التي
وجب حذف نائب للمفعول المطلق فيها قياسا (ما) لى موضع مفعول مطلق
(وقع مثني) اى (وقع على صيغة الثنية) وصورتهما يعني بالياء الساكنة
المتوحد ما قبلها (وان لم يكن للثنية) يعني وان لم يكن المراد من تلك الصيغة
الثنية (بل) المراد منها (للتكرار والتكثير) وانما اورد بصيغة الثنية دون
الجمع لكون الثنية مضرة واكثر استعمالا دون الجمع فاسب ان تكون صيغتهما
مستعملة في التكثير والتكرار ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو قوله
ي تناول الامر دولين اى افعلاه مداولة بعد مداولة وهذا يك اى اسمع اسرعا
بعد اسراع وهيججيت سى كف كفا بعد كف وحنانك اى تحن تحن تحن بعد تحن
هذه اللفظ مصادره لم تستعمل الا للتكرار والتكثير ومضافة الى فاعلها كما
في رضى اولي المفعول كاشلين المذكورى في المتن ولذا قال الشارح (ولابد
في تميم هذه لقاعدة من قيد الاضافة) لان الاستعمال ورد هكذا (لى) ومنها
ما وقع مثني مضافا الى الفاعل والمفعول اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل
الا بصفة لى حبهما ترك للمصنف قيد الاضافة اعتمادا بل عرف اذ يعرف قربة

قوية فيما بينهم (اللايرد) على هذه المساعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر
 منكرين) بان يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صيغة التثنية
 النكرية وانكر كثير ولم يحذف فغله الناصب له لا يجوز ان لا ويجوب بل هو مذكور
 لفظا (اي) ارجع لبصر (رجعا مكررا كثيرا) متتابعا (وفي جعل المثال) وهو
 ايك وسعديك (من تشبه) اي من تقيم (التعريف لاختارة هذا القيد) اي قيد
 الاضافة يعني في اكتفاء المصنف في هذا القيد بالمثل حيث اورد مضافا (تكلف)
 ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا
 ان يراد بالاضافة الاستفادة من المثال بنفسه الاضافة ولذا تكلف آخر اذا الشايع
 تمام التعريف بجميع قبوده بدون المثال ثم يورد المثال لا يوضح التعريف فان هذه
 بعض القيود في المثال ليس من دأب العرفين (مثل ليك) (اصله الب) وهو فعل
 مضارع معلوم متكلم وحده من الب ياب من باب الافعال (كالبابين اي اقيم)
 معنى الب (سكنتك) يسيرا ويسيرا (وامتثال امرك) اي ما امرتني به ليلالونها را
 (ولا ارجح) اي لا زول (عن مكان) اي عن مكان السكنة ومكان الامتثال بالامر
 كما تبين في موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لا نهاية لها
 (متتابعة) اي متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينهما هذا المعنى لبابين
 (حذف الفعل) مع فاعله وجوبا في كلام المحيب قيل ليتفرغ الخاطب وهو
 الامر عند سماع الثانية فاما سرعة اولية تفرغ الماء لسماع الماء موبه
 والاول البق بمقام رعاية الادب (واقيم المصدر) وهو البابين (مقامه) اي مقام
 الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كما في قوله تعالى فضررب
 الرقاب (ورد) المصدر (الى السلائي يحذف زوائده) واريد بالجمع ههنا ما فوق
 الزوائد لان الزوائد في البابين اثنان الهجرة والالف لان الزوائد لكونه زائدا
 يقل السدق (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام من المفعول اتساءا فصار
 الضمير المتصل منفصلا فصار لبين اياه (واضيف المصدر اليه) اي الى
 المفعول (فصار) المفعول المطلق بعد هذه الاحوال (ليك) كل ذلك للعبارة
 السابقة آتفا (ويجوز ان يكون ليك مأخوذا من لب بالمكان) فلا يارب معنى الب
 يعني بمعنى اقام به في القياس البام كلب وعنه ليك (فلا يكون) ليك سينشد
 (محذوف الزائد) لانه ليس فيه زوائد فتحذف اصله الب لك اي من حذف الفعل
 من كلام المحيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساءا واضيف
 المصدر اليه فصار ليك ومعنى كلا التوجيهين واحد (و) (على هذا القياس)
 (سعديك) الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانهم يحذفون لا يارب معنى اسعد
 كما يارب يعني الب (اي اسعدك) اسعدين يعني اسعدك (اسعادا بعد اسعادا)

(تسمى اعينك) لعانة كثيرة متتالية خذق العمل مع قاعه فاعلم ان قلب الصبي للتحصيل
 مفصلا قصار ايك اسعديس تقدم المصدر قصار اسعدين اليك تختفك الزوائد
 قصار سعين اليك واضيف المصدر الى المفعول قصار بعد هذه الاحوال سعين
 (الان اسعد) استعمله من قوله وعلى هذا القياس سعينك يعني ان سعينك مثل
 ليك في جميع الاحوال لما في حالين في ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد
 لانه لم يحكي سعين ثلاثا يعني اسعد كما جاء لب يعني لب وفي انه لا يكون محذوف
 اللام لانه (تسمى بنفسه) ولا يحتاج الى شيء يعني به (بخلق الالف فانه) لا يرم
 (تسمى باللام) ولنه اعلم (للمفعول به) ذكره بعد للمفعول المطلق لانه اقوى
 المفاعل لما فيه ولما يقم مسلم المفاعل اذا حذف دون ما رها وسمى به لانه وقع
 لفعل به كما في ضربت زيدا او تعلق به كما في خلق الله العالم والصغير في به يرجع
 الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل (هو) اي المفعول به
 (ما وقع) (اي اسم وقع) (عليه فعل الفاعل) اي ما تعلق به فعل الفاعل اما
 حيا محو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعصيت زيدا فلهما وما
 ضربت زيدا (ولم يذكره) اي لم يذكر للصف الاسم ههنا لم يقل اسم ما راكنا
 مفعول له (عاسق) اي يذكره (في للمفعول المطلق) اختصارا او لعنهورل
 للمفعول به من اقبل الاسم (وللراذ يوقع فعل الفاعل عليه) في قوله ما وقع عليه
 فعل الفاعل (تعلقه) اي تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف) من الفعل
 والمفعول (قائهم) اي دل ارباب اللمعة (يقولون في) قولك (ضربت زيدا
 ان الصرب وقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا يقولون
 في) قولك (مررت بزيد ان المرور وقع عليه) اي على زيد لكوة بلا واسطة
 حرف حر (يل) يقولون ان المرور (متبس به) ومتعلق به وملتصق به (فخرج به)
 اي بقوله (الفاعل للآلة البقية) للمفعول فيه للمفعول له المفعول معه (فانه)
 اي الثاني (لا يقال) عدد ارباب اللمعة (في واحد منها ان افعل) الصادر عن
 الفاعل (وقع عليه) كما قالوا في المفعول به (يل) ان تلك الفعل وقع (فيه) نحو
 في المفعول فيه من الصرب مثلا في قولك ضربت يوم الجمعة واقع في يوم الجمعة
 فيكون يوم الجمعة ضروفا له ومحل التحل الافعال فيه كما تحل الاسباب في محلها (لو)
 واقع (له) في المفعول له من الصرب مثلا في قولك ضربت زيدا تأديا واقع
 لاجل التأديب (او) واقع (معه) في المفعول معه من الاستواء في قولك استوى
 له واخبة واقع ومصاحف الخبة فلا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه
 لما عرفت فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (للمفعول لتعلق بما معهم
 من مابرة) اي للمفعول به (لفعل الفاعل) لان للمفعول به مقار له فعل فاعل فلان

المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان
 الضرب ليس عين زيد بل غيره (فان المفعول المطلق عين فعله) العامل فيه
 لفظا ومعنى مثل ضرب ضربا ومات موتا او معنى مثل جلس قعودا او قعد جلوسا
 واما المفعول به فغايره لفظا ومعنى مثل ضربت زيد او خلق الله العالم ونحوهما
 (والمراد بفعل الفاعل) ههنا (ما) اى فعل (اعتبر) بالبناء للمفعول (استاده الى
 ماهو فاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ماهو فاعل (حكما) كقولك
 اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه
 عا ط اى آخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه فكانه
 قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تأمل (فخرج به) اى بقوله الفعل الفاعل
 وما هو المراد منه (مثل زيد) فى قولك (ضرب زيد) يعنى خرج به مفعول
 مالم يسم فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظيا حقيقة وحكما (على صبغة
 المجهول فانه لم يعتبر استاده) اى استاد ضرب فى ضرب زيد (الى فاعله) لا
 حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه
 الفعل خرج عن كونه مفعولا به وصار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى
 الآخر كما فى اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حينئذ
 درهم مفعول به (ولاشكل) تعريف المفعول به (بمثل) اى بالمفعول الثانى فى باب
 اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اى الثانى (يصدق على درهما انه وقع
 عليه) يعنى تعلق بقوله درهما فى هذا المثال (فعل الفاعل الحكمى) صفة
 الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له (استاد) بارفع نائب الفاعل لقوله المعتبر
 (الفعل اليه) اى الفاعل (فان مفعول مالم يسم فاعله) فى باب اعطيت وفى باب
 اعلمت (فى حكم الفاعل) لما عرفت انه فى الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا بنى له
 الفعل كان فى حكم الفاعل وكان استاد الفعل اليه معتبرا (وبما ذكرنا) من تعميم
 لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى او الحكمى بقوله حقيقة
 او حكما والبناء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) فى التعريف لانه
 لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدة وهى التعميم
 اليهما لان مالم يذكر لم يقبل التعميم (فلا يرداه لوقال) المصنف فى التعريف
 المفعول به (ما وقع عليه الفعل) بدون ذكر الفاعل (لكان اخصر) فيه رد على
 الهندى حيث قال لافائدة فى قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر
 انتهى الا انه لم تكن الفائدة او فروق ذكر الفاعل فائدة التعميم (نحو ضربت
 زيدا) (فان زيدا) فى هذا المثال (قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر) بينهما
 (فعل اعتبر استاده الى الفاعل) الحقيقى (الذى هو ضمير المتكلم) او المخاطب

فهو مفعول به والاصل في المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول
وحق المعمول ان يتأخر عن العامل (و) لكن (قديم) (المفعول به) على
خلاف الاصل لسكنة وعلة (على الفعل) (العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة
فيه وخص الفعل بالذكر لاصلته واذا جاز تقديمه على ما هو الاصل في العمل
بجواز على ما هو الفرع فيه اولى (لقوة الفعل في العمل) لما سبق (في عمل) الفعل
وتحويه (فيه) اى في المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على
خلاف الاصل (ومتأخرا عنه) على ما هو الاصل احوال ككون الفعل متقدما
عليه او متأخرا عنه والاول اولى و(اما) ان يتقدم عليه تقدما (جسوازا) اى
جائزا تخصيصا يعنى ليكون مخصوصا ومختصا فيه (مثل الله اعبد) و(ياك نعبد
فان تقديمه ههنا تخصيص العبادته (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب اتنى واما
وجوبا) اى تقدما واجبا (في) اى في المفعول به الذى (تضمن معنى الاستفهام
و) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من ضربت) بشد
الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا ضربت
ام تترأ في محل الصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا تبطل الصدارة
(ومن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ازيدا في محل السب
على انه مفعول به لاله وجب تقديمه للصدارة (تكرم) فعل الشرط (بكرمك)
جراؤه وكذا ما صيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت
فاكرمه (وهذا) اى تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جواز او وجوب او افع
(اذالم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه)
اى المفعول به (في حين) بتثنية الياء المشاة من تحت وازاء للجمعة اى تحت (ان)
المصدرية (نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية (تكف) فعل مضارع
مخاطب في تأويل المصدر مبتدا (لما لك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز
تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل في تأويل المصدر ومفعول
المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في العمل معناه بالفارسية ازيك است تو منع كنى
زيانت راء والاصل في العمل العامل في المفعول به ان يكون منكسورا لكوبة
عاملا وجزأ من الكلام (و) قد (محذف الفعل) على خلاف الاصل على قلة
اختصارا (العامل) يشير الى ان اللام للعهد الجارحى (في المفعول به) لكون
البحث فيه (لقيام) اى وقت وجود (قريئة) علامة (مقالية احوالية) دالة
على تعيين المحذوف (جوازا نحو) قولك (زيدا) بالنصب لانه مفعول للفعل
المحذوف جوازا (لن) اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة (قال) صلة
(من) اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ما سبق آتيا

(اضرب) مضارع متكلم وحده (اي) قال المجيب (اضرب زيداً حذف الفعل)
وهو اضرب مع فاعله جوازاً (للقريئة المقابلة) الدالة عليه (التي هي السؤال)
بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهي اسم للمدينة التي فيها البيت
الطرام (للتوجه) اللام متعلق بالقول ايضاً الى الذي يريد الذهاب او الذي
قد ذهب (اليها) اي تريد بحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام مقام الاستفهام
بالتوجه (مكة حذف الفعل) وهو تريد (للقريئة الحالية) التي هي نهيه
او ذهابه اليها (و) قد يحذف الفعل العامل في المفعول به (وجوبا) اي حذفاً
واجباً (في اربعة) ابواب وفي بعض النسخ في اربعة (مواضع) وهو الظاهر
من تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اي ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة
دون ما عداها (لبس المحصر) لانه لبس في كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيد
الاتفاق الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر لانه لبس من الفاظ الحصر على ما بين
في موضعه (لوجوب الحذف) يعني حذف الفعل (في باب الاعراء) مثل اخاك اخاك
اي الزم (والمنصوب على المدح) مثل الحمد لله اهل الحمد اي اعني او امدح اهل
الحمد (او الهم) مثل مررت بزيد الفاسق اي اذم (او الترحم نحو اخاك اي الزم)
مثل مررت بزيد الفقير اي ارحم (بل) ذكر هذه المواضع الاربعة (لكثرة مباحثها)
اي مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب) الاربعة
لان القليل لقلته لا يقتضي البحث عنه الموضع (الاول) (من تلك المواضع
الاربعة) يعني التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها (سماعي)
يعني حذف الفعل الناصب له فيه سماعي بحيث لا يكون له ضابط كلي يعرف به
علة وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعاً (اي مقصور على
السماع) من العرب (لا يتجاوز) مبني للمفعول اي حذفه (عن امثلة) جمع مثال
(محدودة) اي معينة (مسموعة) صفة بعد صفة لا مثله (بان يقاس) متعلق
بقوله لا يتجاوز (عليها) اي على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة اخرى) اي
لا يقاس على المثال الذي سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه
كما حذف في المقاس عليه بل يكون الحذف مخصوصاً على ما سمع (نحو امرأ)
بفتح الراء لان عينه وخمين ايما كلاًهما تابعا للامهما في الحركات الثلاث
(ونفسه) (اي اترك) امر من ترك يترك (امراً ونفسه) ان الواو للعطف يكون
لازم معناه بالفارسية كرنديان مردوان كلن بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضاً
كوتاه كن نودست آزدن اين مردواره از بخت كردن اين مردزد شام دادن
* وفي الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد واللسان عنه فعلى
الاول الواو للعطف وعلى المصاحبة انتهى وقيل المعنى اما الهجر عنه

أوترك الاتهام منه أوترك إصلاح امره (واتهموا خيركم) (أي اتهموا عس
 النثلث) أي عن القول بالثلاث أي عن قولكم أن الله ثالث ثلاثة وتويعوا إلى الله
 عن مقالكم هذه (واقصدوا خيركم) أي ما ينفعكم في الدين والنساء والآخرة ومن
 اتبعكم (وهو) أي ما هو خيركم (التوحيد) وقولوا إنما الله واحد عن صميم
 قلبكم وخلوص اعتقادكم (واهلا وسهلا) (أي آتيت اهلا) والاهل اما
 مصدر من اهل يأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف مخذوف هو المفعول به
 وأشار إليه الشارح بقوله (أي) أتيت (مكثنا ما هو لا أي معمورا لا خرابا)
 يعني لم يكن المكان لذى أتيت خرابا واسم بمعنى القريب ذي الرحم وأشار إليه
 (أو) أتيت (اهلا) ذا قرابة (لا اجاب) يعني لم يكن الذي أتيت اجيبا لك
 فعاه حيثن بالفارسية آمدى نوخو يشارا وه آمدى يكانكارا والمعنى الاول
 انسب لقوله سهلا فعاه حيثن بها آمدى نوجاي زيا (ووطئت) (الوطي)
 مثال واوى ومهموز اللام وضع القلم (سهلا من البلاد) لامن البساط والسهل
 قبض الجبل معناه رمى نوجاي نرم ونهى پای بروى (لا حرنا) بفتح الحاء
 المهجلة وسكون الراء النجمة ما غلط من الارض جاي درشت پای نهى بجاي
 نرم نه بجاي درشت وهله وجوب الخنف في هذه الصورة كثرة الاستعمال (و)
 (الموضع) (الثاني) (من تلك المواضع الاربعة) يعني التي يجب حذف الفعل
 العامل في المفعول به فيها (المسند وهو المطلوب) أي الشخص الذي طلب
 (اقباله) (أي توجهه اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرالك (أو) توجهه
 (بقلبه كما اذا ناديت مقبلا) بكسر الباء اسم فاعل (هليك بوجهه) قبل
 الداء لا يقبله واذا ناديت يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا (حقيقة) أي اقبالا
 حقيقيا (مثل يازيد) فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط
 (او حكما) عطف على حقيقة (مثل باسماء) كما في قوله تعالى باسماء اقلعي
 (وإاجبال) كما في قوله تعالى إاجبال او بن (وإارض) كما في قوله تعالى إارض إلمي
 ماك مما يستحيل منه الاقبال من ذي روح وجاد (فانها) أي فان الاسماء التي
 استحتمل نثارها (نزلت) معنى للمفعول (اولا) أي قبل ادخال حرف الداء عليها
 وجعلها منادى (مترلة من له صلاحية الداء) وهو ذو الروح الذي له عقل
 وبصيرة يعني ان ما يستحيل نثاره شبه بمن له صلاحية الداء في التأثير والانقياد
 فاستعير حرف الداء الذي كان حقه ان يدخل على من صلح للداء للمشبّه الذي
 استحتمل نثاره (ثم ادخل) بالبناء للمفعول (عليه) أي على ذلك المشبه (حرف
 الداء وقصدناؤها) وجعل منادى حكما (فهى) أي هذه الاسماء (في حكم
 من يطلب اقباله) أي توجهه اليك بوجهه وقلبه أو بقلبه فقط ومنه نثاره تعالى

انتزعه عن الاقبال (بمخالف المنسوب) يعنى المنسوب يخالف المنادى الذى نزل
 منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل فى حكم المنادى وقصد
 نداؤه (لانه) اى المنسوب (النتيجع عليه) سياتى معنى المنسوب والنتيجع عليه
 لغة واصطلاحاً (ادخل) بالبناء للمفعول عليه (حرف النداء) والجملة خبر
 بعد خبر اوصفة لقوله النتيجع عليه على منوال ولقد اسر على اللثيم يسبنى (لمجرد)
 اظهار (النتيجع لانتزيلة) اى لتزليل المنسوب (منزلة المنادى وقصد) بالجر
 عطف على تزيله (ندائه) فلم يكن منادى لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكماً لعدم
 التزليل (فخرج) المنسوب (بهذا القيد) اى بقيد المطاوب اقباله حقيقة
 او حكماً (عن التعريف المنادى) لانه لا يطلب اقباله لاحقيقة ولا حكماً (ولهذا)
 اى لمخروجه عن تعريفه (افرد المصنف احكامه) اى احكام المنسوب (بالذكر
 فيما بعد وفيه) اى فى اخراج المنسوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله
 وادخال امثال ياسماء وبارئس ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى
 (تحكم) اوفى عدم ادخال المنسوب بتعميم هذا القول وادخال امثال ياسماء ويا ارض
 ويا جبال (فان المنسوب ايضا) اى كالمنادى الحكمى او كما ان مثل ياسماء منادى
 (كما قال بعضهم) وهو الجزولى (منادى مطلوب اقباله) لكن لا مطلقاً بل
 (حكماً على وجه النتيجع) اى على طريق النتيجع والتوجع (فاذا قلت يا شمسده)
 حال كونه مندوباً (فكانك تناديه وتقول له تعالى) بتعميم اللام امر من تعالى
 يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الاء للوقوف لان جزم الناقص ووقعه بسقوط
 لام الفعل (فانى مشتاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى
 فيناديه فكذا هذا (فالاولى) والانسب (ادخاله تحت المنادى) ولم يخرج عن
 تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانياً (كما فعله صاحب المفصل) وهو العلامة
 الرنخشى لان المنسوب عنده منادى حكماً على وجه النتيجع كما قال فى المفصل
 فى بحث الاعراب المنسوب باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله الى
 ان قال او مندوباً كقولك يا زيدا (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اى
 كصاحب المفصل والجزولى (انه داخل فى المنادى) حكماً واجيب بان وجه
 اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف
 النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة واجيب بوجه آخر
 بان المنسوب باب واسع ~~مكتفى~~ كثير الدوزان على الستة فاستبعد المصنف جعله
 مجازاً ملحقاً بالحقيقة بخلاف ما هده فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل
 باب على حدة (بمخرف) متعلق بالمطلوب (نائب) صفة حرف (مناب
 ادهو) نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة)

يسان الحرف (وهي) أي تلك الحروف (يا و ا و هـ و ي و ا و هـ و ي) الحكم فيها
أزبط مذكور لك المسكتين حل وعمل وما وقد حرر غير مرة (واحتد)
المصنف (به) أي بقوله محرف نائب مباد يدعو (عن محو لفضل) امر عائب
من الاقوال (ريد) وأعله فإريدا في هذا المثال هو المطلوب أماله أي توجهه
بوجهه وقلة أو بقله الآية ليس أقاله مطلوب ما محرف نائب مباد يدعو بل
بصيغة الامر وكذا قولك لريد أفل قوله (لغطا أو تقدرا) (تفصيل للطلب)
يعني صفة للمصدر المفعول من المطلوب (أي) هو المطلوب أماله محرف كذا
(طلبا لغطا) ولطلب للعطي لا يكون إلا (بأن تكون آلة الطلب) وهي
أحد حروف الداء (لغطية) أي ملحوظة (محو ياريد أو) طبا (تقدير يا)
ولطلب التقدير لا يكون إلا (بأن يكون آله) أي آلة الطلب (تقديرية)
أي معدرة مخدوفة من اللام لا من الة (محو يوسف) أي يا يوسف (أمر ص)
أمر من الأعراس (عن هذا) وصححي لهدار يادة محقق (و) تفصل (اليانة)
المعهمومة من قوله نائب مباد يدعو (أي) هو المطلوب أقاله محرف نائب
مباد يدعو (يانة لغطة) أي ملحوظة وذلك لا يكون إلا (بأن يكون) الحرف
(النائب) مباد يدعو (ملحوظا أو) يانة (تقديرية) وذلك لا يكون إلا (بأن
يكون) الحرف (النائب) مقدرا في المثالين المذكورين (و) تفصل (المسادي)
في قوله ولتاتي المسادي أي مادي ملحوظا أو مادي مقدرا (و) مثال (المسادي
الملحوظ مثل ياريد و) مثال المسادي (المقدر مثل الايا مسحدوا أي الايا موم
مسحدوا) وسأني لهدار يادة تفصل وهذا لوحده بعد الوحد وللوحده الأول
أقر بها ولتاتي كأول في المثال لأن الآلة ولتاتي واحد وهو حرف الداء
لأنه آلة لتداء ونائب مباد لفعل (واختص المسادي) لغطا أو قدرا أو محلا
(بعد سبويه) ومن تعد (على أنه مفعول به) للفعل المحذوف وجوبا (وإيا صه)
أي وإيا المسادي (الفعل المقدر) لأن الفعل لكونه قوي في الفعل يفعل سواء
كان مذكورا أمضا أو مقدر فكون الفعل له لا تحرف لأنه عند وجود الموصي
لا يتقدرا أن يفعل الضعيف أضعفه فكل اتصاله بالفعل المقدر (وإيا صه) أي
وأصل ياريد (ادعور يا) وتماثل بالكون محظا من أول الامر ولتاتي يكون
محررا وأدعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفي تفصل ذلك دقلت بإعدائه
فكذلك قلت ياريد أو أعني أعدائه ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار لا
مدهسهي (فحذف لفعل) لئلا يصحبه (حذف لازما) واحدا (لكثرة استعماله)
أي استعماله مثل هذا الكلام ولكثرة تغني المعنى فحذفه محذوف فعلة
لئلا يصح له وجوبا لأنه إذا حذف حو را يد كفي بعض الاستعمالات فلا يكون

التخفيف مطردا (ولدلالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان
الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو ادعوا واريد اواعنى (واقادته
فأدته) عطف تفسير اى افادة حرف النداء فأدته الفعل الناصب له وفأدته
الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء
لسنده مسد الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل
وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل مقام
مقامه ورد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر
فى النية كالمفوض لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له لبس الا اذا كان مقدرا
فالعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا (وقال ابو على)
الفارسي (فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما
ذهب اليه المصنف (ان يا واخواته اسماء الافعال) تنصب المنادى على المفعولية
كما تنصب اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل زويد زيدا وهازيدا وعليك زيدا
ومنع بان اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى
على حرف واحد وان قال الرضى فيه ما قال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب
المبرد ومذهب ابى على (لا يكون) المنادى (من هذا الباب اى مما تنصب المفعول به)
فيه (بعامل واجب الحذف) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور
لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل
عند ابى على (وعلى المذاهب) الثلاثة مذهب سبويه والمبرد وابى على (كلها
مثل يازيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة) من المسند والمسند اليه على
مذاهب كلها (فعند سبويه جزأ الجملة) اصله جزآن سقطتون التثنية
بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديره لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبانك يدل
عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير الجزآن (مقدران) خبر لقوله
جزأ الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة مجزئتها
مقدرة فلا يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئها (وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا
قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اى
المسند اليه (مقدر) فيكون الحرف عنده احد جزئها والمنادى لبس بجملة
ولا احد جزئها ايضا (وعند ابى على احد جزئها اسم الفعل) وهو حرف النداء
(و) الجزء (الاخر ضمير مستتر فيه) اى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل
الاستنار كاسماء الافعال فيكون جزأ الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما
يعنى المسند ملفوظ والاخر يعنى المسند اليه مستتر فيه فالمنادى لبس احد جزئها

ايضا والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عند المصنف ولذا
 جعل المادى مما انصب بهما على الحذف واليه ذهب العلامة الرخشى
 ايضا كما نقلت ذلك سابقا تأمل والله اعلم (وينبئ) بالنساء للمفعول ونائبه ما استكن
 فيه (اى) يجب ان ينبئ (المادى) لانه يجوز لانه ظاهر الحال فى المسائل
 لا الجواز فى السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب وهو جرد
 الشرط على تقدير جواز تقديم الجراء على الشرط والا فالجاء محذوف (قسم)
 المصنف (بيان النساء والخصص والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها
 اول وانسب بالمقام لان البحث فى بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل
 عليه (لقلتها) اى لقلة كل واحد منها بحيث يضاف لقلتها الثلاثة لتساوى
 مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المصنوع والمفروض
 والمفتوح (بالسبة) وقياس (الى النصب) واقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف
 وشبهه والكرة (وطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما)
 كما مر فى الاعراب التديري واللفظي (على ما يرفع) معنى للمفعول ونائبه ما استكن
 فيه راجع الى المادى (به) والضمير المحرور راجع الى الموصول (اى) ينبئ المادى
 (على الصفة) اذا كان بالحركة لفظا مثل ياربى ويا رجل او تقديره مثل يا حبل
 ويا فتى (او) ينبئ على (الالف) فى المثني مثل ياربىان ويا رجلان (او) ينبئ
 على (الواو) فى الجمع المذكر السالم مثل ياربىون ويا مسلمون وهذا لا يكونان الا
 مبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت (التي يرفع بها المادى) وللموصول مع الصلة
 صفة لاحد الثلاثة على سبيل البديل (فى غير صورة النداء) يعنى وما يرفع بالصفة اذا
 لم يكن مادى مبني على الصفة اذا كان مادى وما يرفع بالالف والواو بلاضافة اذا
 لم يكن مادى مبني على الف والواو اذا كان مادى قوله فى غير صورة النداء اما قبل
 النداء فيكون حيثئذ اسناد يرفع الى المادى باعتبار ما يؤتى اليه من قبيل من قتل قتيل
 واما بعده فيكون ح التعبير عن المستند اليه بالمادى باعتبار ما كان مثل وآتوا اليه
 اموالهم (او الفعل) عطف على التفسير بحسب المعنى كقوله قيل الفعل اعني يرفع
 مسند الى ضمير مسكن فيه راجع الى المادى او الفعل (مسند الى الجار والمجرور
 اعني به) فيكون مفعول ما لم يسم واعله الجار والمجرور (ولا ضمير فيه) اى فى يرفع ح
 لا يلائم تعدد الفاعل بلا عطف (وارجاع الضمير) المسكن فى يرفع على التقدير
 الاول لانه لا يلائم فيه ضمير (الى الاسم) لانه لا يلائم اى على ما يرفع به الاسم
 لكونه فى بحث الاسم (ضمير ملائم لسوق الكلام) فى محله لان قرينة الحصوص
 التى هى مقام المادى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التى هى بحث
 الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المادى هو الاول لانه يناسب السوق (اذا كان)

(اى المنادى) (مفردا) (اى لا يكون) المنادى (مضافا) مثل يا عبدا لله
(ولا) يكون ايضا (شبه مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) اى شبه المضاف
(كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه) كالانضمام من زيد الى خيرا فان
معنى خيرا لا يتم الا بانضمامه اليه (معرفة) خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان
الافراد والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية او النداء لان
احد المعارف المضمرات واحدها المبهمات فهما مبنيان بانفسهما والمبنى لا يبنى
واحدهما المعروف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سبق
وصرح بالتعريف الاضافى بقوله مضافا فبنى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء
(قبل النداء) اى قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم البناء العارضى
(او بعده) اى بعد دخول حرف النداء (وانما يبنى) بالبناء للمفعول المنادى (المفرد
المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (او وقوعه) اى لوقوع المنادى (موقع
الكاف الاسمية) التى فى ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعو والمنادى
قائم مقام الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك (المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية) فى ذلك وياك اما المشابهة لها لفظا فظاهر واما معنى فلان
كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطوف على وقوعه اى
ولكون المنادى المفرد المعرفة (مثلها) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا
وتعريفا) اى فى كون كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور
من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه مثلها فى الافراد والتعريف واقع وثابت
(لان يازيد) كما قلنا (بمنزلة ادعوك وهذه الكاف) اعنى كاف ادعوك
(ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابه
لكاف ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف
ذلك فى الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فى البناء لانه
حرف فبنى كاف ادعوك لمشابهته له وبنى المنادى ايضا لمشابهته مشابهه فكان
المنادى مشابها للكاف ذلك بالواسطة لان مشابهة الشيء لشيء مشابه لذلك
الشيء اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما يبنى على الحركة حقيقة او حكما
لعروض بناءه وعلى الضم فرق بين حركة المنادى العرب نحو يا قوم ويا قومنا
وحركة المبنى نحو يا قوم بالضم كما عملوا فى نحو ذلك ومن قبلك وقبل واما المضاف
والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفا
واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى (وانما قلنا ذلك) يعنى وانما قلنا
ان المنادى مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم تكتف ببيان مشابهته
لكاف ادعوك (لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل) اللذين هما اصل

في البناء فيكون الثاني مشابهاً لهما وصل فيه وإن كانت بالواسطة فيني (ولا يني)
 الثاني (لما شبهته الاسم للمني) الثاني هو الكاف في ادعوك لأن الاسم ليس
 باصل في البناء والالكان كالأستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج لتقدير
 وذلك مبعد جداً (مثل يازيد ويا رجل) هذا (مثلاً لما) أي للمناسي
 المنى (هو مني على الضم) يلاتون ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول الشاعر
 سلام الله يلمطر عليها * وليس عليك يلمطر السلام
 (اولهما) وهو زيد (معرفة) بكونه علماً (قيل انشاء وثانيهما) وهو رجل
 (معرفة بعد النداء) بل بالنداء لانه صكان قبل دخول حرف الاء عليه نكرة
 فعرف بدخول الحرف لقصد تعريته (ويا زيدان) (هذا مثال للمني على ألف)
 (ويا زيدون) (هذا مثال للمني على الواو) ليكون وقعها بالالف والواو
 (ومختص) بالبناء المفعول بالهاء والضاد المجمعين فيه تأني (أي وتجنس
 المناسي) لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام فيكون معرباً فجنس
 لما لفظاً او تقديرأ ولا يستلزم الا يكلمة بالكونها اصلاً من بين حروف الاء
 ولهذا يتنب بهما دون غيرها ولا يكون مستغنياً الا المفرد للفرقة بين الضائق
 الى العلم لانه لا يتصل بيا رجل في يارجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يتصل ايضا باخير
 من زيد في ياخيراً من زيد (بلام الاستعانة) (أي بلام تدخله) أي الثاني
 (وقت الاستعانة به) الاضافة لاذني ملايسة (وهي) أي هذه اللام (لام
 التخصيص) لالام التعليل والاضمير (ادخلت) بالبناء المفعول (على المشتقات)
 أي على من اردت القوت منه (دالة) مفعول له للدخال أي لتدل اللام (على
 اة) أي المشتقات (مخصوص من بين امثاله) واشباهه في الصلاحية للقوت
 (لبناء) لانه داخله على المقصور أي لتدل اللام على ان البناء وظب القوت
 مخصوص من بين امثاله في الصلاحية له بالتمتد ولهذا اختيرت اللام للافضال
 على المشتقات من بين الحروف (نحو يازيد) فزيد مناسي مشتقات ادخل
 عليه اللام والمشتقات له محذوف أي يازيد لمعلوم ولان الاستعانة متعلق
 بالفعل المحذوف وهو ادعوا وادعوا وادعوا في المنعنى بنفسه بعد اخذ
 الا انها لا ترد الا في احد المواضع الثلاثة الاستعانة والتعجب والتوبيخ
 ومعناه يلقا رمية مخصوص كرم ترا أي زيد يتقوتن ويحاضر شئت ازيب
 أنكه يقر بل درس توأين ضعيفاً (واما فتمت) هذه اللام مع ان القيل ان
 اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو زيد لأن لكسر اصل ولوافق حركتها
 عملها (للايتيسر بالتمتد لانه انا حذف المشتقات) يعني اما كان كسر هذه
 اللام قياساً مطرداً يلزم القيل المشتقات بالتمتد لانه كان كسر اللام فيه

قياس مطرد ايضا عند حذف المستغاث (نحويا للظلم) اى يقوم للظالم
يعنى ادعواكم لهذا الضعيف لتتظروا فيه وتعينوا اليه (قائه لولم يفتح لام الاستغاثة)
فى المستغاث بل ~~ص~~ كسر بناء على ما هو القياس (لم يعلم ان) لفظ (المظالم
فى هذا المثال) اى فى نحويا للظالم (مستغاث او مستغاث له) منع ان المظالم
فى هذا المثال مستغاث له يبين لان المظالم يستغاث له فكيف يستغاث منه
لانه اذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غير وانما اورده
مثالا لانه اذا زعم فتح اللام فيالمبس فيه فتحة فقيما فيه اولى (ولم يعكس) بالبناء
للمعسول (الامر) اى ولم يفتح اللام فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان
العمل بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود من الاستغاثة هو المستغاث
(لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا) التى يفتح
لام الجر معها تحوّل (لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء
والواو واللام الابتداء وهزمة الاستفهام ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة
والكثرة على ما هو موضوع على الحذف ففتح لام الاستغاثة فى المستغاث ايضا
قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير) فبقى
على القياس وهو كسرها اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بناء الخطاب
(على) (النادى) (المستغاث) باعادة لام الاستغاثة فى المعطوف و (بغير يا) فيه
(نحويا زيد ونعم وكسرت) لام الاستغاثة (فى المعطوف) عملا بما هو الاصل
فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق و (لان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث) لان المعطوف فى حكم
المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا
(وان عطفت) انت (مع) (اعادة يا) ايضا (فلا بد من فتح لام) الاستغاثة
فى (المعطوف ايضا) اى كالا بد من فتح اللام فى المعطوف عليه لانه لما اعيد
لام الاستغاثة وحرف النداء فى المعطوف صار كأنه لم يكن معطوفا بل منادى
مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فاعطف لم يصح ان يكون
قرينه (نحويا زيد والعمر) فكأنه قال اولا بالعمر و فلزم الفتح (وانما اعرب
المنادى) اذا كان مفردا معرفة ولم يبين مع ان علة البناء وهى الافراد والتعريف
والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغاثة) واما اذا كان مضافا
مثل يا لعبد الله فكذلك (لان علة بناءه) وهى الافراد والتعريف والخطاب
(كانت) تلك العلة (مشابهة الحرف) وهو حرف الخطاب فى ذلك (واللام
الجاره من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا
مختص بالاسم (فدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف) وان كانت العلة

موجودة لانها ضعيفة والضعيف لا يؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء (فأعرب)
المادى المستثنى (على ما هو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب فانجر
يدخل الجار لفنسا وتقديرا (قبل) يعنى اعترض على قول المصنف ويخفف
بلام الاستثناء بانه غير جامع لانه (قد يخفف المادى) وقد ههنا للتخفيف
كما فى قوله تعالى قد يعلم ما اتم (بلام التعجب والتعديد) اى بلام يدخل للمادى
وقت التعجب اى التعجب المادى من المادى وتهديده وتخويفه اياه (ايضا)
اى كما يخفف بلام الاستثناء (فسلام التعجب نحويا للماء) فكانك ابصرت ماء
فى مكان لا يرجى ولا يظن وجوده فيه فانجيك فتناديه وتقول تعالى فانك عجيب
الشان لا يعرفك كل احد (وباللهواهى) جمع داهية وهى المصيبة العظيمة
(ولام التهديد نحويا لزيد) فى مقام تخويف المادى المادى ولذا قال الشارح
(لاقتلك) لتكون قرينة على ان يالزيد للتهديد وفى الهندى فالاول يذكر
عند العبور على ماء عظيم فى موضع لا يظن وجوده فيه والثانى يستعمل عند
زول نواب المهر وشنايه انتهى (فلم اهل المصنف ذكرهما) ولم يذكرهما
(وكيف يصدق) الاستفهام للانكار يعنى لا يصح (قوله فيما بعد وينصب
ماسواهما كليا) لان الصير فيما سواهما يرجع الى المادى المفرد المعرفة والمادى
المستثنى باللام والمستثنى بالالف حينئذ لم يكن ماسواهما كذا منصوبا لانه
ينجو بلامى التعجب والتهديد مع انها داخلان فى سواهما (واجب) عن
هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستثناء) يعنى
يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستثناء وان كان مجازا (كان) حرف
من الحروف المشبهة بالفعل (المهدد) حال كونه (اسم فاعل) من هدد
(يستث) اى يطلب الصوت والعون (بالمهدد) اى من المهدد حال كونه
(اسم مفعول) فينايه (ليحضر) المهدد اسم مفعول (فبتنقم) المهدد اسم فاعل
(منه) اى فأتخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول (ويستريح) المهدد (من الملم
خصومته) فاستثناء المهدد بالكسر بلام الاستثناء من المهدد بالفتح فى دفع
الخصومة عن نفسه وطلب الإحاطة كما ان المستغنى يستغنى من المستغنى لدفع
الخصومة والظلم من المستغنى له فاستريح (وكان التعجب) اسم فاعل (يستغنى)
اى يطلب الصوت (بالتعجب منه) اى من التعجب منه اسم مفعول فينايه
(ليحضر فيفضي) ويزيل التعجب (منه) اى من نفسه (التعجب ويخلص)
ويتفرغ (منه) اى من التعجب ويكون فارغ البال واحال فعل منه ان لام
التعجب ولام التهديد لام الاستثناء فيكون الكلام المصنف بيا معا ولم ينقض
بقول من قال قد يخفف المادى بلا التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب

ماسواهما كلبا (واجب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذاكره
 المصنف فى الايضاح) شرح المفضل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المنادى
 فى قولهم يالماء ويا للدواهى) محذوف لانسيا (لبس) المنادى الداخلى عليه
 لام التعجب (الماء ولا الدواهى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد)
 من قولهم يالماء ويا للدواهى نحو (ياقوم اوباهؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب
 على وزن علم يعلم اى تعجبوا (الماء) الذى فى مكان لا يربى وجوده فيه (و) تعجبوا
 (للدواهى) المتابع بعضها اثر بعض التى لا يظن وجود واحدة منها فى دار
 الاسلام المحفوظة من الآلام التى هى دار السلام (ولا يخفى عليك) ايها الطالب
 المبصر (ان القول) والحكم (بمحذوف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما يلى
 حرف النداء كقولهم ياللبهينة بالكسر اى يا قوم احصروا اللبهينة وشاهدوها
 (فذاهر) لان كسر اللام فيما يلى حرف النداء دليل قوى على ان المنادى محذوف
 لان اللام فى المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه لبس بمنادى بل
 المنادى محذوف (واما) القول بان المنادى محذوف (على تقدير فتحها فشكل
 لا تنفء ما يقتضى فتحها) وهو كون المنادى قائما مقام الكاف التى يفتح اللام
 معها (حينئذ) اى حين كون المنادى محذوفا (كما هو الظاهر مما سبق) فلا يستقيم
 هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به التعجب الاول فان قلت لا ينحصر
 المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع
 ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا
 فلا يصح تأمل وانصف ولم آل بهذا (ويفتح) بالبناء للمفعول (اى يبنى
 المنادى على الفتح) وجوبا (للاحاق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى
 اقم الصلاة لادولك الشمس اى وقت طلوعها اى لاحاق (اى) وقت الاحاق
 (الف الاستثناء) اى وقت لحوق الفها (بآخرة) اى بآخر المنادى (لاقتضاء
 الالف) فى كونها الفاو باقية على تلك الهيئة (فتح ما قبلها) اى يكون الحرف
 الذى كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يخلو اما ان يكون مضموما
 او مكسورا فالاول يستلزم قلبها واو او مثل قول فى قال والثانى ياء مثل بيع فى باع
 فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا (وللام) (فيه) اشارة الى ان لانسى الجنس
 ولا م اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقيد به كاقيل بل اتفاقى
 لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (حينئذ) اى حين الحاق الالف (لان
 اللام يقتضى الجر) اى جر ما دخلت هى عليه (والالف) يقتضى (الفتح) اى
 فتح ما دخلت هى عليه (فبين اثريهما) يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف
 وهو الفتح (تساق) بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تثنى بضم الفاء

والياء مخذوف الياء فصار الرفع فيه تقدير يا لان الجر والفتح لا يجتمعان في محل
 واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اى بين المؤثرين اللام والالف وانما ذال فلا يحسن
 لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغانة نحو يا زيدا ولكن يلفو احدهما لعدم
 ظهور اثره (مثل يا زيدا) (بالحاق الهاء به) اى بالمادى (لوقفت) (وينصب)
 بالبناء للمفعول (ماسواهما) اى يبقى المادى على نصب كان له قبل ان يكون
 مادى فلا يرد ان نصب المادى تحصيل الحاصل وقد لا يحصل (اى ينصب
 للمفعولية ما) اى مادى (سوى) اى غير (المادى المفرد المعرفة والمادى
 المتبنيات سواء مكان (مع اللام او) مع (الالف لفظيا) تفصيل للنصب
 نصبا لفظيا مثل يا عبد الله (او تقديرا) اى نصبا تقدير يا مثل يا ابا العباس
 (ان كان) المنادى (معربا) يعنى ان مكان المادى مما يمكن ان يكون معربا
 (قبل دخول حرق الداء) عليه وان كان مبني قبل دخوله فهو مبني على ما
 كان (لان علة النصب) اى لان العلة المستلزمة لنصب المادى مطلقة (وهي)
 اى تلك العلة (المفعولية) اى كون المنادى مفعولا به (متحققة) موجودة (فيه)
 اى في المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولا مستغنا باللام والالف (وما غيره مغير
 عن حاله) مانافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل وخبر المنصوب راجع الى
 الموصول الذى في قوله فماسواهما ومغير فاعل غير والمراد بالحل ههنا نصب
 والمغير في المادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناءه والمستغنا
 اللام لانها تقتضى الجر وفي المستغنا به الالف لانها تقتضى القمع وليس فيما
 سواهما شئ منها قمتى على ما كان قبل كونه منادى من نصب لفظيا وتقديرا
 (وما سوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانشاء الافراد فقط
 او بانشاء التعريف فقط او بانشاءهما معا والاول امان يكون مضافا او شبهه
 فالقسم الى اربعة (اما ما لا يكون مفردا بان يكون) المادى فيه (مضافا او شبه
 مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما ما لا يكون مفردا ولكن
 لا يكون) للمادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما ما لا يكون مفردا ولا
 معرفة) وهو القسم الرابع (والقسم الاول وهو) اى القسم الاول (ما لا يكون)
 المادى فيه (مفردا لكونه مضافا) يعنى ما ينتق فيسه الافراد فقط لانه مضاف
 معرفة سواء كان علما (مثل يا عبد الله) اى غير علم مثل يا عبد الله (والقسم الثانى)
 (و) (هو) اى القسم الثانى (ما لا يكون) المادى فيه (مفردا) يعنى ما ينتق
 فيه الافراد فقط (لكونه شبه مضاف مثل) (يا طالع ارجلا) وهو اما معصوم
 الاول مثل يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا طالع ارجلا واما معطوف عليه
 عطوف التمسق نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعند معين واما نفت

هو جبهة نحو با حليا لا يعجل او ظرف نحو * الا يا نخلة من ذات عرق * عليك
ورحة الله والسلام * فان قلت كيف عمل طالع امع علم الاعتماد وهو شرط في علمه
قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على
الموصوف لان التقدير يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا (و) (القسم الثالث و
هينو) اى القسم الثالث (ما يكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اى الاله
(لا يكون معرفة) بل يكون نكرة اعلم قصد التعيين (مثل) (يارجلا) (مقولا)
(لتعريف معين) اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف النداء لا يستلزم التعيين
مالم يقصد (اى لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر
(وهذا) اى قوله لغير معين (توقيت انصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت
يعنى بيان الوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لاتقيده)
على ان يكون الظرف حالا او حال قيد لعامله فيكون قيد انصب لان ما يكون
قيد للعامل يكون قيد للعمل ايضا (لانه) اى لان المنادى المفرد النكرة (اذا كان
منصوبا لا يحتمل المعين) حتى يحتاج الى التقييد مع الة نكرة (والقسم الرابع) من
الاقسام الاربعة (وهو ما لا يكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا
معرفة) لانه ليس فيه شئ من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل يا حسنا
وجهنه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف
مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه (ظريفا) صفة له
ايضا فى الحقيقة وفى الظاهر صفة حسنا وانما وصفه به ليكون المثال نصا فى كونه
نكرة لم يصدق به معين (ولم يورد المصنف لهذا القسم) اى القسم الرابع
(مثالا) كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى كل قسم بمثاله كما هو دأ به فى بعض
القواعد (ان حيث اتضح انتفاء كل من القيدى) الافراد والتعريف (بمثال)
يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال
مثل يارجلا لغير معين (سهل) من باب ظرف اى صار يسيرا (تصور انتفاءهما)
اى انتفاء القيدى بمثال واحد (معافلا حاجة الى ايراد) وايتان (مثال له) اى
للقسم الرابع (على انفراده) مستغلا (مع ان المثال الثانى) وهو ما لا يكون مفردا
لكونه شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله با طالعا جبلا غير معين) بالرفع
لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما يمكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر
المتبادر لانه فى تقدير انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا كما سبق (وهذه العبارة) اعنى
عبارة با طالعا جبلا (انهم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم
الثانى (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا
للقسم الرابع (فأمثلة الاقسام الاربعة) (باسرها) اى يجمعها (مذكورة)

في الكل (وهذه الأمثلة كلها مثال لما سوى المتعانت) بالالف والمتعانت
 باللام (أيضا) أي كما كانت أمثلة لما سوى المتعانت المفردة المعرفة فإن عبد الله
 ليس بمتعانت باللام ولا بالالف وكذا طالع أجلا ورجلا لمعين (فلا حاجة
 إلى إيراد) وإتيان (مثال له) أي لما سوى المتعانت (على حدة) واستقلال
 وما فرغ من أنواع المتعانت وأحواله شرع في بيان أحوال تابعه فقال (وتوابع
 المتعانت) سيجيء معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في بحثهما (المبنى) صفة المتعانت
 (على ما يرفع به) المتعانت متعلق بالمبنى وفيه إشارة إلى أن اللام قبل العهد اختار
 لأنه لا يجري الحكم إلا في في المتعانت بالالف وإن كان مبنيا بل يحمل
 (على لفظه فقط) لأنه يقال يازيدا وعمرا أو عمرو (المفردة) بارفع صفة التوابع
 (حقيقة أو حكما) تفصيل للأفراد يعني يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بأن
 لا يكون مضافا ولا شبهة أصلا أو مفردا حكما بأن يكون مضافا بالإضافة
 اللفظية فله وإن كان مضافا لكنه مفرد حكما على ما سأتى (وإنما قيد) المصنف
 (المتعانت بكونه مبنيا) ولم يبق على إطلاقه احترازا عن توابع المتعانت المعربة
 سواء كانت مفردة أولا (لأن توابع المتعانت المعربة تابعة للفظه فقط) لأن
 المعربة ليس له الاحال لفظه وهو الصب لفظا وتقديرا فتابعه يتبعه فيه ولما
 المبنى فله حال لأن حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو الصب فيحتسب في تابعه
 الوجهان أرفع حالا على لفظه والصب حالا على محله (وقيدنا) نحو
 (المبنى بكونه) أي بأن يكون بناؤه (على ما يرفع به) ولم يبق على إطلاقه احترازا
 عن المبنى على الفتح (لأن توابع) للمتعانت بالالف لا يجوز فيها
 أي في تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيها الصب (نحو يازيدا وعمرا)
 بالصب في عمرا سواء جلا على لفظه أو محله (لا) يقال يازيدا وعمرو برفع
 (لأن المتبوع) وهو يزيد (مبنى على الفتح) يعني وإن كان في المتعانت بالالف
 محلا لأن الإيهام بيان لأن حال لفظه الفتح وحال محله الصب وهما سواء
 وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب الصب في تابعه كما وجب في تابع المتعانت
 المعربة (وقيد) المصنف (التوابع) ههنا (بكونها) يعني بأن يكون مفردة
 لأنها لو لم تكن (التوابع) مفردة لاحتقيقة ولا حكما كانت تلك التوابع (مضافة
 بالإضافة المعنوية) نحو يازيد ذالمال ويازيد نفسه ويازيد وعبد الله (وحيدنا)
 أي حين كانت تلك التوابع مضافة بالإضافة المعنوية (لا يجوز فيها) أي في تلك
 التوابع (الانصب) لفظا وتقديرا لأن المتعانت إذا كان مضافا يجب نصبه
 فتوابعه إذا كانت مضافة تكون أولى بالنصب ولأن الأصل في توابع المتعانت
 أن تكون تابعة لما هو الأصل في متبوعها ولأن تابع المتعانت إنما يتبعه في لفظه إذا

كان مشله في الافراد وذاتيات في الاضافة (وانما جعلنا نحن) المفردة اعم من
 ان تكون (يعني المفردة مفردة حقيقة) اى حقيقة (بان لا يكون) التابع
 (مضافا معنويا ولا مضافا لفظيا ولا شبه مضاف) مثل يازيد العالم لان
 العالم مفرد حقيقى ليس بمضاف ولا شبهه (او حكما) اى مفردة حكيمه (بان
 يكون) التابع (مضافا لفظيا او شبهها بالمضاف فانهما) اى الحالة والقصة (لما اشغفت
 فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى المشبه به (الاضافة المعنوية)
 لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه به لا يضاف بالاضافة المعنوية
 فاشغفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظي والمشبه به المضاف
 (فى حكم المفرد ايد خسل) تعليل لقوله وانما جعلنا (فيهما) اى فى تلك التوابع
 (المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما) اى لان المضاف
 بالاضافة اللفظية والمشبه به (كالتوابع المفردة) حقيقة لا اضافة فيها اصلا
 (فى جواز الرفع) فيه جلا على اللفظ (و) جواز (النصب) فيه جلا على
 المحل لانه لما كان اضافتها كلا اضافة جاز فيها الوجهان كما جاز فى المفرد الحقيقى
 المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا المضاف
 بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم
 المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو
 يازيد الحسن الوجه) بالرفع جلا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب
 جلا على المحل فى الاضافة اللفظية (ويازيد الحسن) بالرفع جلا على اللفظ
 (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و) يازيد (الحسن وجهه) بالنصب جلا على
 المحل فى المشبه بالمضاف (ولما لم يجر الحكم) لما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى
 الشرط بمعنى حين وقت لدخولها على الماضى لم يجر من جرى يجرى كرمى
 يرمى سقط الباء علامة المجرم الحكم فاعل لم يجر (الآتى) على وزن القاضى
 صفة للمحكم وهو الرفع جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل (فى التوابع كلها)
 وهى خمسة الصفة والعطف والتأكىد والبدل وصف اليان (بل) يجرى
 (فى بعضها) وهو النعت وبعض العطف وعطف اليان والتأكىد قيل فى كله
 وقيل فى بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض العطف وبعض التأكىد (ولم يجر
 فيما هو بار فيه مطلقا بل لا بد فى بعضها من قيد) وذلك البعض العطف
 (فصل) المصنف (التوابع الجارية) لانه وصف سببى للتوابع (هذا الحكم)
 بالرفع لانه فاعل لتوابع الجارية (فيهما) اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى
 التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف اليان والتأكىد فى رواية (وصرح)
 عطف على فصل (بالقيد) وهو المتمتع دخول باعليه (فيما هو محتاج اليه)

الى الابد وهو العطف بالحروف (فقال) عطف على فصل او صرح
 (من التأكيدي) (اي) التأكيدي (المعنى) قيل (لان التأكيدي اللفظي حكمه
 في الاعم) (الاغلب حكم الاول) اي حكم التأكيدي بانفتح (اعرابا وثناء) نصب
 على التمييز يعني ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاءني زيد
 زيدون كان المؤكد مبنيا كان للمؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت او ابلان الثاني
 عين الاول لفظا ومعنى (نحو يا زيد زيد) بالبناء على الصم فيهما لانه لما كان
 الثاني عين الاول كان حرف الداء باشر الثاني كما باشر الاول فكانه قيل يا زيد
 يا زيد (وقد يجوز اعرابه) اي ويجوز على قلة ان يكون التأكيدي اللفظي معربا لان
 الاحراب اصل والبناء عارض لا يسرى من التأكيدي (رفعا) نصب على التمييز
 او على المصدرية او الحالية جلا على لفظه نحو يا زيد زيد بالنسبة في الاول وازرع
 في الثاني (ونصبا) عطف على رفعا جلا على محله نحو يا زيد زيدا بالضم والنصب
 في الاول والثاني (وكأن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (اختصارا) عند
 المصنف ذلك) اي الاحراب نصبا ورفعا (ولذلك) اي لكون الاختصار عند
 الاعراب رفعا ونصبا طلق التأكيدي كما طلق الصفة وعطف اليان (لم يند
 التأكيدي بالمعنى) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ (والصفة) (مطلقا)
 سواء كانت مشتقة او لا وسواء كانت وصفا لمن قامت هي به او لا فيه رد على
 الاصمعي حيث لم يميز وصف المتأدي المفرد المعرفة لشبهه بالضمير واول نصيب
 العالم ورفعه في يا زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان
 التأويل في وصف المتأدي المستجاب (وعطف اليان) (كذلك) اي مثل
 الصفة يكون مطلقا مشتقا وعينه (والمعطوف) (بحرف) (المشعر) بالجر
 صفة المعطوف الا انه وصف سبي (دخول يا) بارفع فاعل المتع مثل مررت
 رجل حسن وجهه (عليه) اي على المعطوف بحرف (يعني) المراد بشيؤه
 المعطوف بحرف الخ المعطوف (المعرف باللام) لا مطلق المعطوف لان الحكم
 الاتي لا يجري في المعطوف مطلقا ولم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام
 مع انه اخصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه ولجرح
 عنه نحو يا محمد والله لتعين الزرع فيه (بخلاف البديل) مطلقا (والمعطوف)
 بحرف (الغير المتع) دخول يا عليه فان حكمهما) حينئذ (غير حكمهما كما سيحيي)
 (زرع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المتأدي (جلا) اي حال كونها
 محمولة اول كونها محمولة (على لفظه) اي على لفظ المتأدي المبني المفرد المعرفة
 (الظاهر) صفة اللفظ انا كان مبنيا على الضم لفظا مثل يا زيد العاقل (او)
 لفظه (المقدر) اذا كان مبنيا على الصم تقدير نحو يا في العاقل (لان بناء المتأدي)

المفرد المعرفة (عرضي) غير اصل (فبشبهه) من حيث العروض لا عراب
 الاسم (العرب) يعني كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب الفاعل كذلك
 البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيحوز ان يكون تابعه)
 اي تابع المنادى المفرد المعرفة (تابع الفاعل) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرب
 في قولك بجاء في زيد العالم تابع اللفظ فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة
 عطاف على ترفع (حسلا) (على محله) اي محله المنادى المفرد المعرفة (لان
 حق توابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا وسواء كان منادى او غيره
 (ان يكون تابعا لمحله) لانه الاصل وثر العامل ليس الا فيه (وهو) اي المنادى
 المفرد المعرفة (ههنا) اي حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية) اي
 بكونه مفعول لانه لافعل محذوف وجوبا فاذا كان من شأن التابع الجملة فالحمل على
 ما هو الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والالبق (نحو يا تميم) بالبناء على الضم
 لانه تعرف بالبناء مثل ياربزل (اجتهون) يارفع حسلا على لغته (و) يا تميم
 (اجتهين) بالنصب حسلا على محله وتيمم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم
 قبيلة ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (في التأكيذ) المعنوي (و) نحو يا زيد زيد
 زيدا في التأكيذ اللفظي على ما هو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة اتي
 واسطار سطر سطر * اقاتل يا نصر نصر نصرا (مثل يا زيد العاقل) يارفع
 حسلا على اللفظ (و) يا زيد (العاقل) بالنصب حسلا على المحل (في الصفة واقتصر)
 المصنف (على مثالها) اي على ايراد مثال لها حيث لم يورد مثالا لماعداها بما يجوز
 الوجهان فيه تأكيذ المراد على الاصمعي و(لانها اكثر) فائدة واستعمالا (واشهر)
 مما عداها هل ماسياتي ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان اجري الاعرابان
 على المعطوف عليه فقط مثل ياريد العاقل والعاقل والمعطوف المذكوران اجريا
 على المعطوف فقط فتوزيد والعاقل والعاقل وائنا كيد بنا ويل حمل الوصف
 عليه فحينئذ تكون الامثلة باسرها مذكورة (ويا غلام) بالبناء على الضم
 لكونه مفردا معرفة بانداء (بشر) يارفع حسلا على لغته (و) يا غلام (بشرا)
 بالنصب حسلا على محله (في عطف البيان وياريد واخارث واخارث) وياريد
 واخارث مثل قوله تعالى يا حبيب اوبي معه والطير (في المعطوف بحرف المتع
 دخول يا عليه) في ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وذلك في ايراد رفعه واولا
 ونصبه رئيسا حيث قال في اللف ترفع وتنصب (واخارث) (ابن احمد وهو استاذ
 سيبويه) امام النحو واخارث هو الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شانه لم يقدم
 مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشف وهو اعلى مكانا
 من سيبويه (في المعطوف) متعلق بمختار قدم عليه المختصر حيث لا اختلاف

ينهض في غيره من التوابع الجائز فيهما، الوجهان بل اتفاقا على اختيار نصب
 فيها لأن جهة ترجيح الرفع وهو كونه ثانى في الحقيقة متفق وجهة ترجيح
 النصب وهو كون تابع للشيء تابعا لمحلّه قائم وما يقوم جهته يكون أول فصيد أول
 بالاتفاق وأما المعطوف فلنكون حرف العطف قائما مقام العامل لكون المعطوف
 مستقلا غير تابع ولكن المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصارت محلا
 للترافع لعدم ترجيح أحد الجانبين (بحرف المتع دخول يا عليه) (يختار الرفع)
 أي يرجح الرفع على النصب ولكن الاختيار يعني الترجيح تعدي ههنا (مع تجوز
 النصب) المصدر متعلق أي للفعول أي مع تحسور أخيل النصب في تلك
 المعطوف لأن الاختيار يستعمل في تجوز الجانبين وترجيح أحدهما على الآخر
 (لأن المعطوف بحرف) على الثاني (في الحقيقة ثانى مستقل) لنباية حرف
 له عطف مناسب حرف النداء كان المعطوف على الفاعل في قولك جاءني زيد
 وعمر في الحقيقة فاعل مستقل (فيبقى أن يكون) المعطوف على الثاني للشيء
 (على حالة جارية عليه) أي على المعطوف وتلك الحالة بثبوته (على تقدير مباشرة
 حرف النداء) أي على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهي)
 أي تلك الحالة على تلك التقدير (الصفة أو ما يقوم مقامها) يعني لنباية على الصفة
 كما في نحو يا زيد وعمر أو ألاف كما في نحو يا زيد وعمران أو الووا كما في نحو يا زيد
 وعمران (ولكن) أي الآلة (لما لم يشره حرف النداء) أي الآلة لما لم يدخله
 حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله (جعلت تلك الحالة) أي البناء على
 الصفة أو ألاف أو الووا (لغريبا) لكون الاسم أصلا فيه ولا مانع فيه (فصارت)
 تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا ما على الصفة أو على ألاف
 أو الووا مثل يا زيد والحارث والحارثان والحارثون وفي الرضى فرفع أولى تسبها
 على استقلاله معنى مثل يا أيها النرجس انتهى (وابو عمرو) (ابن عملا) بالنقص
 (النحو القاري) وهو امام الفراء والنحو (المقسم) صفة أبو عمرو (على الخليل)
 عصر أو زمانا لثبوت (يختار فيه) أي في المعطوف المذكور (النصب) أي يرجح
 النصب ههنا من عطف معمولين على معمول عامل واحد أمل (مع تجوز الرفع)
 أي مع تجوز أبي عمرو في المعطوف المذكور الرفع لما سبق (قوله) أي الثاني (لما المتع
 فيه) أي في المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) أي كان داخل على
 المعطوف عليه (بواسطة اللام) أي يكون اللام فيه مانعا من تقديره كما له مانع
 من دخوله (لأن يكون) تلك المعطوف (ثانى مستقلا) بل كان مقابلا للثاني
 فاستبعد أن يعمل حركته حركته ما يشره حرف النداء (قوله حكم النتيجة
 وتابع الشيء) مطلقا (تابع لمحلّه) لما عرفت (ومحلّه) ههنا (النصب) بالنفعولية

فإذا كان حكمه التبعية وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحله ههنا وان لم يجب
 لغرض البناء فلا اقل من ان يكون اولى والبق قبل مذهب ابي عمرو اولى لقراءة
 اكثر القراء يا جبال اوبي معه الطير ينصب والطيير (وابو العباس) (المبرد)
 (ان كان) (المعطوف المذكور) (كالحسن) (بفتح الحاء والسين المهملتين والنون
 في آخره) (اي كاسم الحسن) (اي كاسم كان في الاصل) علمنا ثم عرف باللام لتأكيد
 معنى التعريف فيه ولذا جاز نزع اللام عنه (في جواز نزع اللام عنه) اي عن ذلك
 الاسم يعني كما جاز نزع اللام عن اسم الجنس وثباته كذلك يجوز نزع اللام وثباته
 مثل الحارث وحارث الخليل وخبيل (فكا خليل) (اي قابو العباس) (المبرد
 (مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الغاء الجزائية والجملة
 جراء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله *يضحك عن كالبرد المنظم* ويجوز
 ان تكون جارة اي قابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول
 لوضوح الثاني واشتماره (في اختيار رفعه) يعني في كون المختار عند رفعه (لامكان
 جعله) اي جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بترع اللام عنه) فكان له حكم
 الاستقلال فينبغي ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء
 من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة
 اللام ظاهرا كانت اعزبا رفعا (والا) عطف على قوله ان كان على عكسه
 يعني ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا وبالعكس (اي
 وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه) يعني وان
 لم يجوز نزع اللام عنه بل كان اللام كعض حروف الكلمة لانه لم يصير علما الاعم
 اللام وذلك اما في الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد
 والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والثلثاء (و) اما في الصفة (كالصق)
 حيث جعل اسما لبلدة اصابتها الصاعقة فيلزم اللام (فكا ب عمرو) (اي قابو
 العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب) اي في كون النصب مختارا عنده (لاستناع
 جعله) اي جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه
 فله حكم التبعية والاصل في توابع المبنى ان يكون تابعة لمحله ومحله ههنا النصب
 بالمفعولية فالعطف عليه هو الاول والمختار (والمضافة) بارفع (عطف على)
 قوله (المفردة) ههنا من قبيل عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل
 في الصفة هو العامل في الموصوف ههنا سبويه فيكون العامل ههنا العامل
 المعنوي ولذا قال الشارح (اي وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة)
 بارفع صفة التوابع (بالاضافة الحقيقية) اي المعنوية لان المضاف بالاضافة
 اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت (تنصب) وخوذا بالبناء للمفعول كما ينصب

المسادي اذا كان مضاماً بالاضافة الحقيقية او اللفظية اوشبه مضاق (لانها) اي لان التوليع المضافة بالاضافة الحقيقية (اذا وقعت) يعني اذا كانت (مسادى) بنفسها (تنصب) لما سبق (فصبها اذا وقعت) اي انا كانت (توابع اولى) لان التنصب اصل في المسادى وتوابعه ولا مانع منه و (لان حرق الداء لا ياشهرها) وحرف الداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيها والاصل في المسادى الصب لكونه مفعولاً به له صل مخفوف وجوبا (مثل ياتيم كلهم) بالصب ويا زيد منه (في التاكيد ويازيد دالمال) ويازيد مصارع المصرو ويازيد كريم البلد (في الصفة ويا رجل اباعده) ويازيد عبد الله (في عطف اليان ولايحي) المعطوف بحرف المتنع دخول باعليه حال كونه مضاقاً لان اللام يمنع دخولها على المضاق بالاضافة الحقيقية) لما سبأ في ان المضاق بالاضافة الحقيقية يشترط تجريده عن التعريف مطلقاً لما قلنا ان التجريد هـ شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح كما مثل في الاقسام الثلاثة (والبدل) باواعده (والمعطوف غير ما) بل يرفع صفة او بدل (ذكر) مني للمفعول (اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام (وهو) اي المعطوف الذي ذكر من قبل هذا المعطوف (المتنع دخول باعليه) يعني المعطوف المعروف بلام التعريف (فغيره) اي هذا المعطوف هو (المعطوف الذي لا يمتنع دخول باعليه) يعني المعطوف الذي كان مجزأ عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمر واو نكرة مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف معطوف عليه و (حكمه) مبتدأ ثان والضمير في حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال الشارح (اي حكم كل واحد منهما) بمحذوف المضاق (حكم المسادى) اي حكم المسادى منصوب بترع الحافظ مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اي واختار من قومه خير المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (المستقل) فسر الاستقلال بقوله (الذي ياشره حرف الداء) يعني الذي دخل عليه حرق الداء (ونلك) اي كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذي جرد عن حرف التعريف مثل حكم المسادى الذي دخل عليه حرف الداء واقع وثابت (لان البدل هو المقصود) من الكلام (بالذكر والاول) يعني للبدل منه (كانتوطئة) والبساط (لذكره) اي لذكر البدل فكان حرف الداء لداخل على البدل منه كان داخلاً على البدل فصار البدل لهذا كالمسادي المستقل (والمعطوف المخصوص) يعني المجرد عن حرف التعريف (مسادى مستقل) برأيه (في الحقيقة) بحيث كان كأنه لم يكن معطوفاً لقيام حرف المعطف مقام حرف الداء لان قولنا يا زيد وعمر

بمثلة يازيد يا عمرو (و) الحال انه (لا مانع من دخول حرف النداء عليه) كلام
التعريف (فيكون حرف النداء مقدرا فيه) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى
مستقلا (مطلقا) (اي حال كون كل) واحد (منهما) اي من البدل والمعطوف
المجرد عنه (مطلقا في هذا الحكم) اي في كونه كالمنادى المستقل (غير مقيد بحال)
دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بها والتكثير
وشرح السارح الاطلاق بقوله (اي سواء كانا) اي البدل والمعطوف المنصوص
(مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين) او المبدل منه والبدل
والمعطوف عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور في الشرح او مضافين
مثل يا عبد الله عبد الرحمن ويا عبد الله وعبد الرحمن او الاول مفرد والثاني
مضاف فيهما ومثالهما مذكور في الشرح ايضا او الاول مضاف والثاني مفرد
مثل يا عبد الله زيد او زيد فيكون الثاني مبنيا وان كان المتبوع معربا او مضارعين
له فهو يا خيرا من زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا او الاول مفرد والثاني مضارع له
ومثالهما مذكور في الشرح او الاول مضارع له والثاني مفرد نحو يا خيرا من
زيد وعمرو ويا خيرا من زيد وعمرو فيكون التابع مبنيا وان كان المتبوع معربا
او نكرتين ومثالهما مذكور فيه او مضافين مثل يا غلام رجل غلام امرأة او غلام
امرأة او الاول مفرد والثاني اما مضاف او شبهه او العكس قوله مطلقا يشتمل
هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام مقام ان يكون
المتبوع مبنيا (فالبدل) اي فامثلة البدل (مثل يازيد بشر) وهو بدل الكل
لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد ولا يكون بدل الغلط
مثال لكون البدل مفردا فبنى كائني المبدل منه (ويا زيد يا عمرو) فيكون ايضا
بدل الكل مثال للمضاف فينصب (ويا زيد طالعا جبلا) مثال للمضارع له
وهو يدل الكل ايضا (ويا زيد رجلا صالحا) مثال للكرة وهو ايضا بدل
الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا بدل الكرة من المعرفة فالتفت واجب
او حسن على ما سيأتي وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا في ذيل كل
مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعني امثلة المعطوف
(مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويا زيد ويا عمرو ويا زيد ويا
جبلا ويا زيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يتج اليه لجزء المشاكلة
لان في العطف لا يشترط ما يشترط في البدل ولما فرغ من بيان احوال التوابع
شرع في بيان بعض احوال المتبوع من اختصار فتحه ولكن له شروط اربعة
ان يكون المنادى حملا وان يكون موضوعا بان وان يكون الابن متصلا به وان يكون
الابن مضافا الى كل آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى

وأشار الى الشرط الأول بقوله (والعلم) (أي العلم المتأدي المبنى على الضم)
 لا على الالف ولا على الواو حتى لو بني على أحدهما لم يكن اختياراً للفتح (أما
 كونه) أي كون العلم (متأدي فلان الكلام فيه) أي في كونه العلم متأدي (وأما
 كونه مبني على الضم) مع أن البناء يشمل البناء على الالف والواو (فلا يفهم)
 بالبناء للمفعول أي فلهذا تفهم (من اختيار) بيان لما (فتحة) المفهوم من قوله
 يختار فتحة (المبنى) صفة الاختيار من أياً أي أعلم أي المعلم المخبر (عن جواز
 ضمه) إذا وجدت هذه الشروط لأن الاختيار ترجيح أحد الجانبين على الآخر
 يستحق بهما على ما سبق (فإن جواز الصفة لا يكون) ولا يوجد (التي) للمأدي
 (المبنى على الضم) فإن العلم لا يضاف ولا يكون مضاراً به ولا يكون مكرراً
 والمستثناة باللام لا يفتح وبالف لا يختار فتحة بل يجب فتحة جواز الضم
 لا غير ولا يكون في اللتي والقي الجمع على حده ضم فاختياراً للفتح بين جواز الضم
 لا غير والي الثاني بقوله (الموصوف) صفة العلم (بأن) حال كونه الذين
 (يجردا عن البناء أو) حال كونه (ملحقين بهما) أي بالتأدي من غير تغيير هيئة
 الذين لأنه لا يجوز الفتح في باهدين عمرو وليس أيضاً مصغرين ولينة ومثاهما
 ومجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة (أعني لينة) مثل باهدين
 لينة عمرو وبازيد بن عمرو إلى الثالث بقوله (بلا تخلل واسفة) وقاسمة (بين
 الذين) أو الينة (موصوفة) كما مثلاً (كما هو المتبادر إلى الفهم) لأن الصفة
 والموصوف لما اتحد في المعنى امتنع أن يقع فصل بينهما (فيخرج منه) أي
 عن هذا الحكم (مثل) قولك (بازيد الضريف) بازع أو شصب جلا على
 اللفظ أو المعنى (أين عمرو) بل شصب لأنه تابع مضاف فإنه لا يقع الماتى في مثله
 بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهي مقتضية للتخفيف وإلى الرابع بقوله
 (مضافاً) (إلى حال كونه ذلك الذين) أو الينة (مضافاً) يشير إلى أن مضافاً
 حال من الجرو في قوله يابن (إلى علم آخر) سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر
 مثل بازيد بن عمرو أو للمؤنث نحو باهدين لينة زيد أو الأول مذكر والثاني مؤنث فعو
 بازيد بن هند أو بالعكس نحو باهدين لينة زيد فالأقسام أربعة (فكل علم يكون
 كذلك) أي موصوفاً بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) أي البناء على الضم
 سواء كان المضاف إليه على اللفظ الموصوف نحو باهدين محمد أو لا كما في الينة
 السابقة (لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المرفقة على ما يرفع به) وما يرفع به
 ههنا الضم فينبى عليه (لكن) (يختار) بالبناء للمفعول لكونه يرجح (فتحة)
 أي فتح ذلك المتأدي على الصفة فينبى على الفتح (لكثرة وقوع) يعني استعمال
 (المأدي الجامع لهذه الصفات) يعني الشروط الأربع (والكثرة) أي كثرة

الاستعمال منه (مناسبة للتخفيف) لأن الشيء إذا كثر استعماله يقضى تخفيف
 اللفاظ (فتخففوا بالفتح) يعني تبديل صمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة
 (التي هي حركته) اي حركة المنادي (الاصلية لكونه مفعولا به) لفعل محذوف
 وجوبا وفي الرضي فتخففوه لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته
 الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى (واذا نودي) بالبناء للمفعول الاسم
 (المعرف بالسلام) اي بلام التعريف (اذا اريدناؤه) اي اذا قصد نداؤه هذا
 من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب او من قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان
 الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي اذا اردتم القيام
 الى الصلوة (قبيل) مثلا عند دناؤه المراد من قوله مثلا ان هذا الكلام مذکور
 على سبيل التمثيل لا التخصيص (يا ايها الرجل) مثل يا ايها النبي ويا ايها الناس وغير
 ذلك (بتوسط اي مع هاء التثنية بين حرف النداء) التي هي يا (والمنادي المعروف
 باللام) الذي هو الرجل وهذا العلم مختص بكلمة يالانها اصل في هذا الباب
 فيتوسع فيها الا يرى انها تستعمل في التثنية خاصة والاستغاثة وتكون محذوفة
 دون غيرها لانه لا يقال ايا اوها او ايها الرجل وكذا غيره (تحرزا) مفعول له
 لتوسط (عن اجتماع التي التعريف) احدهما حرف النداء والاخر حرف
 التعريف في محل واحد (بلافاصلة) بينهما فيضيع احدهما فيكون في الكلام
 حرف بلا فائدة وفي الرضي لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام
 بشيء طلبوا اسميهما غير ذال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة
 عليها الى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه
 الى تخصيصه الذي هو ذو اللام فوجدوا الاسم المنتصف بالصفة المذكورة ايا
 بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصوصة نحو اي رجل واسم الاشارة
 الى هنا كلامه (ويا هذا الرجل) (بتوسط هذا) بينهما للعادة المذكورة (ويا اي
 هذا الرجل) (بتوسط الامرين) اي وهذا بينهما (معا) وفي هذا الجمع زيادة
 التشويق الى المقصود بالنداء بمزيد تعريف فتكون الوسائط ثلاثا اثنتان
 بالانفراد والثلاثة بالاجتماع والفرق بين ايهما وهذا ان ايهما لا يكون مقصودا بالنداء
 اصلا متحصلا للتوسط والخالص له وهذا يحتمل الامرين فلماذا قم ايهما
 (والتزموا) كانه جواب سؤال مقدر وهوانه اذا كان صفة للمنادي المبني على الضم
 فلم يميز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز في يازيد الظريف وهو لما سبق من
 القاعدة المستمرة (يعني العرب) لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل
 يعني جمهور النخاة (رفع لرجل) (مثلا) اي اسم الجنس الواقع صفة لاي اول هذا
 (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للمنادي المضموم (و) كان (حقها جواز الوجهين

الرفع) بالجربل من الوجهين أو الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي الأول
(والنصب كما مر) في بازيد العاقل (لأنه) (أي الرجل مثلا) يعني اسم الجنس الواقع
صفة لأي أولهنا (هو المقصود) الأصلي (بالباء) وما بينهما وسائل كافي
البدل (ولتزموا رفعه) تنبيها على أنه مقصود بالبداية من منادى مستقل وحقه
الباء على ما يرفع به فرفع (لتكون حركته الأعرابية) وهي الرفع (موافقة
الحركة) أي لحركته (البائية) وهي الصمة (التي هي علامة المنادى) المفرد
المعرفة لأنه إذا كان منبيا يبنى على الصم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا
إذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للصم (قتل) عطف على قوله تكون
أي قتل حركته الأعرابية الموافقة لحركته البائية (على أنه هو المقصود
بالباء) وما قبله وسائل فقط واما الصريف في قولك يازيد الفطريف فليس
بمقصود بالبداية بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جئت للإيضاح ولذا
لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) أي قوله
ولتزموا رفع الرجل أو صفة لأي المنادى أو اسم الإشارة المنادى (بمترلة المستثنى
من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى) المبني على الصم المفرد (ولهذا)
أي لكون هذا بمترلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هناك) أي في بيان جواز
الوجهين في صفة المفرد (ما) أي لفتنا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى
(عن تلك القاعنة) والاسم المبهم اثنان أي واسم الإشارة كما استثنى صاحب
المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغي أن يقول المصنف
أيضا وتوابع المنادى المبني على الاسم المبهم الاله لم يذكره وأخره زيادة البحث
فيه (وتوابعه) هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الأول أي إذا كان
هو المقصود بالبداية كان كالمنادى المبني على الضم فالوجه فيه أن يجوز في توابعه
المفردة ما جاز في توابع المنادى المبني على الضم من الرفع والنصب (بالحرف عطف
على) قوله (الرجل) الذي هو مضاف إليه (أي ولتزموا) أيضا (رفع توابع
الرجل) مثلا (مضافة) كانت تلك التوابع (أو مفردة) كما التزم رفع توابعه إذا لم يكن
منادى مطلقا فتحوجان في الرجل العالم وذو المال (نحو يا أيها) أو يا أي هذا (الرجل
الفطريف ويا أيها) أو يا هذا (الرجل ذو المال) فالواجب الرفع لا غير
(لأنها) أي لأن هذه التوابع (توابع) (منادى) (معرب) واحد والعرب
لا محل له وليس له الارتفاع (وجواز الوجهين) في التوابع المفردة ليس مطلقا بل
(أنما يكون في توابع المنادى المبني) على الضم إذا كانت مفردة لأن له محلين
أحدهما البناء على الضم والثاني النصب على المفعولية لتعمل واجب الحذف
وقد سبق تفصيله (وقالوا) العرب هذا بمترلة الاستثناء من قوله وإذا نودي

المعرف باللام قيل بأحدى الوسائط الثلاث الالفاظ الله (بناء) مفعول مطلق
لفعل محذوف جواز اى بين هذا القول بناء (على قاعدة تجوز اجتماع حرف
النداء مع اللام وهى) اى تلك القاعدة (اجتماع امرين) فى لفظ واحد فاذا اجتمعا
يجوز نداء المعرف باللام من غير توسط (احدهما) اى احدا الامرين (كون
اللام عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هى عليه فلا يجمع بين اللام
وبين ما عوض عنه الاقبلا (وثانيهما) اى ثانى الامرين (لرؤيها للكلمة) اى
لرؤم اللام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها (بالله)
(لان اصله الاله) معرفا باللام واصله على وزن فعال من أله يألوه مثل فتح يفتح
ثم عرف باللام فصار الاله (حذفت الهزة) الاصلية التى هى فى اله على ما بين
فى علم الصرف (وعوضت اللام عنها) اى عن الهزة المحذوفة وثابت هى
منابها (ولست) للام الكلمة (العلمية) وليأتها عن الحرف الاصلى بحيث
لا تنفك عن الكلمة (فلا يقال فى سعة الكلام) يعنى بلا ضرورة شعرية (لاه)
بلا لام لانه لا يجوز حذف العوض مع المعوض وقد يقال فى غيرها يعنى فى ضرورة
الشعر نحو يستمعها لاهه الكبار يضم الكاف والتخفيف بمعنى كبير مثل طول
وطويل وفى الرضى والاكثر فى بالله قطع الهزة للايدان من اول الامر انهما
خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا آخر الكلمة حتى لا يستكر اجتماع يامع
اللام ثم الكلام (ولم يجمع هذا ان الامر ان) التعويض والزوم (فى موضع آخر)
بلى اختص لفظ الاله باجتماعهما (اختص) بالبناء للفاعل (هذا الاسم بذلك
الجواز) البناء داخل على المقصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز اجتماع
حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله تعالى يعنى لم يدخل حرف
النداء من جملة ما فيه اللام الالفة الله (ولهذا) اى للامر المذكور (قال)
المصنف (خاصة) وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعاقبة اى
خص خصوصا لا متناع التوسط هنا لان ياستلزم العدد ولفظ هاء التثنية
والله تعالى مرة عنهما وهو موضوع للاشارة الحسية وهو متعال عن ان يكون
محسوسا فى الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام الالفة الله فى باب النداء
قطع همزة لانها فى سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بىاب النداء
واختصاص ذاته بكلمة يامن بين حروف النداء لانه تعالى لا ينادى بغيرها سمعا
ونادا ولا توسط المبهم من اى اوهذا لا ضمتلال معنى التعريف بالعلمية بقينا
(واما مثل التيم والصعق) والبيت وغيرها مما فيه اللام الالفة يعنى (وان كانت
اللام لازمة فيه) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام فجم وصعق
(لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هى عليه

(واما اللام) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) أى فى اللام (عوضا عن لهما) لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا (لان اصله اللام) ثم عرف باللام فصار اللام فعل ما فعل فى الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقاس تاس) بل باللام (فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقل) بلا توسط المبهم (ما يتبعهم وما تاس) بل لا يقال الا بتوسط المبهم قوله (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جرى) وهو مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة فى) كلمة (لنى) لان اصله فى ثم عرف باللام فصارت لنى وهى كلمة من الموصولات ولللام لازمة لانه لا يقال فى لنى فى اسم اشارة الى اسم موصول (فى قوله * من اجلك با لنى تحت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عني) والجارى فى من اجبت متعلق بفعل محذوف أى هلكت من اجلك بكسر الكاف با التى قبل حذف ههنا المسمى للعلم به واشتهاره لان الداء خفية مع انه خاطبها بقوله من اجلك ولا يخفى عن سماع احد والموصول مع صفة صفة لها فكأنه قال يا سلمى وبالى التى تحت بكسر التاء لكونه خطايا الموت من نيم يتبدل الياء الثالثة من تحت أى رقت قلبى وجذبتك وميتك اليك والواو فى موت الحال منه أى بخيلة خبره والجملة حال من فاعل تحت بالوصل أى بالوصل واللقاء عني أى الى أى والحال بك بخيلة بالوصل واللقاء الى معناه بالفراسة من هلاك شمع ازيحت عشق نوى أن كسى كه قلب مرا ملايم وجذب كرى وحالا توخى بى دروصل من (لان لامها) أى لام التى (ليست عوضا عن) حرق (محذوف) مما دخلت هي عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) أى للكلمة التى حيث لا يقال فى سعة الكلام فى لم قلنا (حكموا عليه) أى على قول الشاعر (بلشونذ) لان ما خاف القياس يكون شافا والجواب عنه لما قلنا والجارى فى قوله وفى اللامان متعلق بقوله حكموا (فى قوله) أى فى قول الشاعر (فيا الغلامان اللذان فرا) تنبيه فرصة للموصول وهو مع صفة الغلامان واجب محذوف التوسط للاختصار تقديره فيا ايها الغلامان بقرينة القرار لان القرار المنفرد يحتاج الى التبيه وان كان غالبا آخره (اياكما ان تكباني شرا) وفى رواية اياكما نفعياني شرا (لانفعاء الامرين) التعويض وللزوم (كليهما حكموا بانه) أى بان هذا القول (أشد) بل بال المهلة اسم تفضيل وتلقاهم بل بال المحممة كانهن توساوى لتفضيل بصيغة اشد من الشدولم ينو من الشدو لانه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل (شدونا) تميز يعنى هذا القول اشد شذونا لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه (ولك) (أى وبذلك) لار للام شعر للجوز وعلى الوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين من يصلح له تعميما وههنا

كذلك على ما بين في موضعه (في مثل ياتيم عدي) (اي في) كل (تركيب
تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) لاحقيقة (وولي) اي وقع عقيب (الثاني)
بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للثل ويسان ان الحكم الاتي لبس
مخصوصا بهذا التركيب بل يجري فيه وفي مثله ومنه قوله يا زيد زيد اليعملات
(في الاول) متعلق بمازاي جاز لك في الاسم الاول في مثل هذا التركيب (الضم)
اي البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب) لكونه منادى مضافا
اما الى عدي المحذوف او المذكور (و) جاز لك (في الثاني) اي في الاسم الثاني
(النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال
بمعنى انته يعني وجاز لك في الاسم في الثاني النصب فانه عن جواز الضم فيه فانه
لم يجرز والفاء جواب شرط اي ان كان الامر كذلك فانه عن جواز الضم فيه
وفي الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما الضم)
اي اما جواز البناء على الضم (في) الاسم (الاول فلا نه منادى) لدخول
حرف النداء عليه (مفرد) لانه لبس بمضاف ولا شبهه (معرفة) اما قبل النداء
او بعده (كما هو الظاهر) فحقه ان يبنى على ما رفع به (واما) جواز (النصب)
فيه (فبني على انه منادى مضاف الى عدي) بالتثوين (المذكور) صفة عدي
يعني مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما امر ان المنادى اذا كان
مضافا ينصب (وتيم) بالتثوين (الثاني) صفته (تأكيد لفظي) والتأكيد
اللفظي في الاصل حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بناءية
فكما ان الاول محذوف التثوين للاضافة فكذا الثاني مع انه لبس بمضاف
(فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل لثلا يلزم بقاء
الثاني بلا مضاف اليه ولا تثوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به
بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثاني كانه
هو الاول فمكانه قال ياتيم عدي بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه
او) على انه (مضاف الى عدي) بالتثوين (المحذوف) صفة (بقريضة المذكور)
في التركيب الثاني لان السابغ ان يحذف اما بقى دون اللاحق لان اللاحق
مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما احتار سيبويه الاول
احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثاني احترازا عن الفصل الظاهر بين
المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة فهو موليها (والسيرانى اجاز الفتح)
في الاول (مكان النصب) وكان المصنف اشار الى رده بمحصر الاحتمال في الضم
والنصب بناء (على أن يكون) الاول (في الاصل ياتيم بالضم تيم عدي)
بالنصب فيه (ففتح) يعني فبني على الفتح (اتباعا للنصب الثاني كما في) قولك

(يأتي في عمرو) لأنه كان يلزم في الأصل مينا على الضم لكونه ماضي مفردا معرفة
ففتح على الفتح لبا على الصب أي لأن الذين منصوب لأنه تابع مضاف فيكون
في تيم الأول ثلاث أحوال السند على الصم ولتصب لكونه مضافا والبناء على
الفتح ابتداء (وتعين الصب في) تيم (الثاني لأنه) أي لأن تيم الثاني (أما
تابع) بالتشوي (مضاف) صفة تابع على تقدير أن يكون تيم الأول مينا على
الصم أو على الفتح فيكون الثاني من توابع للماضي المبني المضاف فيصب (أو
تابع) بلا تنوين يل (مضاف) إلى مضاف المضاف إليه وهذا على تقدير
أن يكون تيم الأول ماضي مضافا إلى عدى المذكور والمخدوف فيكون تيم الثاني
تابعاً للماضي المضاف المنصوب فيصب على كلا التقديرين بلا شك (وتعالم
اليتيم تيم عدى لا بالانكسار - لا يلقبكم في سورة عمر) في تعاموس لا بال لكم
ولا بالكم ولا بك ولا بلك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللغة خبر انتهى
قال الجوهري هو مدح أي لك شجاع ما جدد مستعن عن الأب أي عن المرقى وقال
الازهرى له شتم لاشتم فوقه والمعنى لك لست بآن رشدة أشهر لالتقي الجنس
والباليات ألف مثل لا إلهة منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عه
ابن الحاجب ومخدوف عند غيره وسأني تفصيله بليقكم فعل مضارع مفرد
مذكر مؤكد بالنون الثقلبة من أتى بليق من الإلقاء والضمير عبارة عن المخاطبين
وهي تيم عدى أي لا يوقعنكم سورة على وزن سورة المكروه وكل ما هو فيج
وعمر بارفع فاعل لا يلقكم (وليت جرير) الشاعر قاله خصا بئني تيم
ونصيحة لهم (حين أراد عمر النبي) أي المنسوب إلى بني تيم (الشاعر) صفة
عمر (أن يهجو) من هجما يهجو مثل غزا يغزو وغزوا والهجو القدح ولقد
(فقال جرير خطأ بالنبي تيم) ونصيحة لهم (لأنكوا عمر) مفعول لأنكوا
(على أن يهجو) يعني لا تكونوا ساكنين حين أراد عمر الشاعر النبي أن يهجو
وأنه عن هجو أي (فليلقكم) بالثعبان المقدرة لأنه جوف الهوى مثل
قوله تعالى ولا تعذوا فيه فيحل عليكم أي فأن يلقكم ويوقعكم (سورة أي
مكروه) وبليدة تصل إليكم (من قبلي) وجاني (يعني) للراد من المكروه وبليدة
من قبل جرير (مهاجاة إليهم) والمهاجاة مصدر من المفاعلة والأصل فيه
مهاجاة قلبت الياء الفاعل تحركها وفتح ما قبلها جارا لفاعله وناسب لمفعوله
الراجع إلى بني تيم والمعنى لا يوقعكم عمر في مكروه وبليدة شديدة من قبلي لأجل
تعرضه لهجو (و) (الماضي) مبتدأ (المضاف) صفته (إلى ياء المتكلم يجوز
فيه) أي في قولك الماضي (وجوه أربعة) خبره (فتح البناء) يدل من وجوه يدل
البعض أو خبر مبتدأ مخدوف أي أحدها والأول أول (مثل) (بأغلام) بفتح

الباء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها
 الحركة وحال تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له لثلاث
 الابتداء بالساكن والاصل في الحركة الفتح لحقته وثقل اخويه على ما وضع على
 حرف واحد (و) (سكونها) عطف على فتح الباء والضمير للباء قبل لانه الاصل
 لان الباء حنية والاصل في البناء السكون والثقل التركيب بالاضافة ولا يلزم
 الابتداء بالساكن (مثل) (ياغلامى) بسكونها (و) (اسقاط الباء) عطف
 على سكونها القربة او على فتح الباء لكونها اصلا (اكتفاء بالكسرة) علامة للاسقاط
 لان الباء لما كانت متولدة عن الكسرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على
 الباء اذا حذفت لمناسبة التولد (اذا كان قبلها كسرة) يعنى اذا كان حركة
 الحرف الذى قبل الباء كسرة لتدل الكسرة على الباء (احتراز عن نحو يا فتى)
 ويا عصا يفتح الباء بلا حذفها اذ لا يقال يافتا بحذف الباء لعدم القرينة
 ولا باسكانها ايضا لثلاث يلزم اجتماع الساكنين قوله اذا كان ما قبلها كسرة كما هو
 شرط الثالث شرط الثانى ايضا لانه لا يجوز اسكان الباء في مثل يافتا على
 ما سبأ فى قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملقى به الى ياء المتكلم الى ان قال
 فان كان فى آخره الف ثبت الى ان قال والياء مفتوحة فى الصور الثلاث (مثل)
 (ياغلام) بكسر الميم وحذف الباء (و) (قبلها) اى قلب الباء (الفا)
 عطف على اسقاط الباء او على فتح الباء لاعلى سكونها يعرف بالتأمل (مثل)
 (ياغلاما) بالالف هذا متفرع عن القسم الاول لان اصله ياغلامى بكسر
 الميم وفتح الباء فحذف يفتح الميم وقلب الباء الفا (وهذان الوجهان) اعنى
 اسقاط الباء وقلبها الفا (ويشعان غالباً فى النداء) واما الوجهان الاولان فيقعان
 فى النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) ومحل
 (التخفيف لان المقصود) اى لان المقصود المنادى بالنداء لا النداء فقط بل
 (غيره) اى غير النداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من النداء
 بسرعة ليتخلص) المتكلم (منه) اى من النداء (ويتوجه الى) ما هو (المقصود)
 والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهى وغير ذلك مما ينتنى على النداء
 (فتخفف ياغلامى بوجهين حذف الباء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء
 الكسرة دليلا عليه) اى على الباء فى الوجه الثالث (وقلب الباء) عطف
 على حذف الباء (الفا) فى الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الباء
 والكسرة) فيه نشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر نداء من الباء (وهما
 اى هذان الوجهان وان كانا) الوصل (واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم
 لكن لا يقعان) اى لا يكون هذان الوجهان واقعين (فى كل منادى كذلك)

اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمساوى واشارة الى ما فسرناه (بل) يقعان (فيما) اى فى المساوى الذى (غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر) المساوى (بها) اى بتلك الاضافة (لتدل الشهرة) والغلبة (على الياء المغيرة) اسم مفعول من غلب (بالحذف) فى الوجه الاول (او القلب) لئلا يفسد فى الوجه الثانى (فلا يقال) ياعدوى بفتح الياء وسكونها (ياعدوى) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (وياعدوا) يتبدل الكسرة فتحمة وقلب الياء القابل يجب ان يقال ياعدوى بالفتح او الاسكان لان العدوى لم تغلب ولم تشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لا يضيف عدوه الى نفسه غالبا (وقدجا) حال كونه (شاذا) فى المساوى) الذى غلب عليه اضافته الى الياء (ياغلام) فاعل جا باعتبار المثل (بالفتح) اى بفتح الميم (اكتفا) بالفتحة عن الالف لان الفتحة تكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التولد بينهما وانما كان شاذا لكثرة التمييز ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء مغيرة بلا دليل وانما ازاحصول التخفيف وانما فتح يابنى فى بابنا فلبس شاذا كما شاذ ياغلام لاجتماع اليائين (و) (يكون المساوى للمضاف الى ياء المتكلم) (بها) (كأنه يجوز ان يكون غيرها) وقد جعل قوله بالها متعلقا بكون المقدر فتكون هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالها عطفا على محذوف اى بلاها وبهاها فيكون فى حيز الجواز اشهر والجواز لبس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالها فى حيز الجواز اولى والاولى ما ذكره الشارح فى هذه الوجوه) الاربعة (كلها) (وقفا) (اى فى حالة الوقف) نصب على الظرفية باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (ياغلاميه) بالفتح وياغلاميه بالاسكان (وياغلاميه وياغلامه) بالحذف (وياغلاماه) بالقلب وياغلامه بالفتح والحذف وان كان شاذا (فرقا بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل الى ما بعدها بلا فاصلة لا يأتى بهاها واذا كانت تقطع عما بعدها يأتى بهاها فيكون وجودها على القطع وعدمها دليلا على الوصل (وقالوا) (اى العرب فى محاوراتهم) جمع محاوراة اى فى مصاحباتهم العريقة حين اضافة الاب والام الى ياء المتكلم (بابى ويا احمى) بنا (على الوجوه الاربعة) المذكورة فى ياغلامى (كسائر) اى كباقي (ماضيف الى ياء المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيهما كما فى باقى المساوى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها القابلاها فى الوصل ومعهاها فى الوقف فيكون فى كل منهما ثمانية اوجه (مع وجوه اخرى) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة) صفة وجوه بعد صفة (عليها) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية (لكثرة استعمال

ندائها في كلامهم) لان الانسان يكثر نداءه لايسه وانه وكثرة النداء تقتضي
 كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه يتسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه
 (كما اشار) المصنف (اليها) اي الوجوه الاخر الزائدة عليها (بقوله) عطفاً
 على الوجوه الاول (ويا ابت ويا امت) (اي قالوا) في نداء الاب والام بطريق
 آخر (يا ابت) مكان يا ابني (ويا امت) مكان يا امي (ايضا) اي قالوا الوجوه
 الاول (بابدال الناء) المثناة من فوق (بالياء) المثناة من تحت والباقي بالياء
 بمعنى من اي يجعل الناء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفي الحاشية الباء صلة
 الابدال وانما تدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس
 كما زعم انتهى وفي الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت الناء لانها تدل في بعض
 المواضع على التخييم بمثل علامة ونسابة والاب والام مظننا التخييم ولكن عند
 الوقف تقلب هاء لكونها للتأنيث وقال الكوفيون الناء للتأنيث والياء مقدرة
 بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابني ويا امي انتهى وانما طولت لكونها
 عوضا عن الياء كياء بنت واخت عوضت عن الواو (فتحاو كسرا) (اي حال
 كون الناء) المبدلة (مفتوحة على وقف حركة الياء) فيه اشارة ان قوله فتحا
 وكسرا حال ما اول بالمشق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اي
 قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الناء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان الناء
 ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يا ابت ويا امت يا ابني ويا امي بفتح الياء والميم
 في يا ابت وامت بعد الابدال الخفيفة (او) حال كون الناء المبدلة (مكسورة) وهو
 اكثر استعمالا (للمناسبة) الكثرة (الياء) التي هي الاصل وهذا بناء على ان الناء
 مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لا بد لها من حرف ساكن فخررت بالكسرة
 للمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحه الخفيفة ايضا (وقد جاء الضم) اي البناء على
 الضم (ايضا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نحو يا ابت ويا امت) بالبناء على
 الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء
 على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل
 (لانجر اندجمرى) المنادى (المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يصف
 فجري بجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المصنف حيث
 قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) اي لقلة استعماله لنقل الضمة على اناء
 وان كانت مبدلة (و) (قالوا) اي العرب ايضا في نداء الاب او الام بطريق
 آخر (يا ابت ويا امتا) (بالالف) اي بالخلق (الف) (بعد الناء) فيه اشارة الى ان قوله
 بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال الناء بالياء اي قالوا في نداء
 الاب والام يا ابت ويا امت بابدال الياء بالالف اي قالوا يا ابت ويا امتا بالخلق

الألف بعد التاء ولا تنظر الى ما قبلها (جعا بين العوضين) التاء والألف لانه
 يجوز ان يكون لشيء عوضان فكما قالوا بتعويض التاء وحدها يابى ويا مت
 وتعويض الألف وحدها يابا ويا اما قالوا بتعويضهما معا يابنا ويا متنا
 (دون ليا) اى ياء المتكلم (فما قالوا يابى ويا متى) كما قالوا يابا، والألف اوباليا
 وتاء، والألف (احترازا عن الجمع بين العوض والمعووض منه فانه) اى فان هذا
 الجمع غير جائز لانه لا اعتبار للعوض عد وجود الاصل كما لا يجمع بين الخمس
 والجمعة وبين الشمس والقمر (و) (مالوا) اى العرب عند نداء ابن الام وابن الم
 اعاد قالوا اشارة الى ان قوله حكما خاصا لا يوجد فى غيره الا شانا (يا ابن ام
 ويا بن عم خاصة) اى خص هذا القول بهما خصوصا (هذا الاختصاص
 بالنظر الى الام والعم) يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمسمى والمضاف
 الى الياء الام والعم (اى لا يقال يا ابن اخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الألف (و)
 لا يقل (يا بن خال) بالفتح ايضا (بل يقال يا بن اخى ويا بن خالى) على الوجوه
 الاربع المذكورة بالياء وبلاهاء (لا) اى لیس هذا الاختصاص (بالنظر الى
 الابن) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء (ايضا) كما ان هذا الاختصاص
 بالنظر الى الام والعم (وانهم يقولون) عند نداء بنت الام المضافة الى الياء (يا بنت
 ام) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند نداء بنت العم المضاف الى الياء (يا بنت
 عم) بالفتح ايضا (على الوجوه الاربع) مع زيادة وجه خامس عليها وهو
 الاكتفاء بالفتحة عند حذف الألف من غير شذوذ قوليا مثل (مثل ياب يا غلامى)
 فقالوا) اى العرب (يا ابن اى ويا بن عمى بفتح الياء) فيهما مثل غلامى (و)
 قالوا ايضا يا ابن اى ويا ابن عمى (يسكونها) اى الياء فيهما مثل يا غلامى
 يسكونها (و) قالوا ايضا (يا ابن ام ويا ابن عمى بحذف الباء والاكتفاء بالكسرة)
 فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا بن عم يا بنال الياء للغا)
 وتبدل الكسرة فتحة مثل يا غلاما (وقالوا) اى العرب ايضا (بزيادة وجه آخر)
 على هذه الوجوه الاربعه والحال انه قد (شد) اى قد كان شانا (فى) المسمى (المضاف
 الى ياء المتكلم) (يا ابن ام ويا بن عمى) (بحذف الألف) المقلوبة عن الياء (والاكتفاء
 بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه
 لهجة توجد فى الالفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهى
 حرف الباء والمسمى والمضاف اليه المسمى وياء المتكلم كلمة واحدة (وتقل)
 بكسر التاء الثلاثة وفتح اللغاف مصدر على وزن صفر مضاف الى الفاعل وهو
 التضعيف) وهذه اللمة مخصوصة بهذا اللفظ لان تقل التضعيف لا يوجد
 الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه اللمل الثلاث يشترط لجواز حذف الألف اكتفاء

بالتحفة قبوله في تخفيفه أكثر من تخفيف باغلام بزيادة هذا الوجه الخامس
على الوجوه الأربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر
من حذفها في نحو باغلام (ولما كان من خصائص النداء وما يتعلق به أصالة
(الترخيم) لأن الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما مر أن النداء ليس بمقصود بل
غيره والنداء وسية لما هو المقصود فالنغير يناسب النغير ولأن النداء انما يكون
لأمر مهم فالمنداد يؤذن بالتخيم إذا الأمر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث
رثبات الكلمة بل يجب أن يوثق بسرعة (شرح في سبيله) أي في الترخيم ليستكمل
أحوال المنداد (فقال) (وترخيم المنداد) الإضافة ظرفية يدل عليه عطف
قوله وفي غيره أو مضاف إلى المفعول والفاعل متروك أي وترخيم المنداد (جائز)
(أي واقع) وثابت يعني أن الجواز ههنا وقوعي (في سعة الكلام) يعني أن الترخيم
مقيد بأن يكون في الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة (من غير ضرورة)
والجار أن متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت إليه) أي إلى الترخيم
واقضته (فإن دعت إليه ضرورة) وقضت ضرورة الترخيم (ف) ترخيم
المنداد حيث وقع (بالطريق الأولى) فالترخيم في المنداد واقع سواء دعت
إليه ضرورة أولا (و) (هو) أي الترخيم (في غيره) (أي غير المنداد واقع)
وثابت (ضرورة) (أي لضرورة) يشير إلى أن نصب ضرورة على أنه مفعول له
للقوع (شعرية داعية إليه) أي إلى الترخيم كقول الشاعر
* ديارية أذى تساعفنا * ولا يرى مثلها حارب ولا تخيم *

(لأن سعة الكلام) (وهو) (أي) الترخيم في اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله
في القاموس رخم الكلام ككرم ونسر لأنه سهل فهو رخم والجارية إذا صارت
سهلة المنطق فهي رحيمة ورخيم ومنه الترخيم في الأسماء لأنه تسهيل المنطق
وتخفيفه و (ترخيم المنداد) (حذف) مصدر ترك فاعله ومفعوله (في آخره)
(أي في آخر المنداد) أي حذف شيء من المنداد (تخفيفا) علة للحذف ولذا
قال السارح (أي لجرد التخفيف لآلة أخرى) مثل تجاوز ساكنين وإضافة
وغيرهما (مقتضية) موجبة (إلى الحذف المستلزم للتخفيف) وفي الرضى يعنون
بالحذف التخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والافكل
حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون أيضا حذف بلا علة وحذف الاحتياط
مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا كلامه (فعلى هذا)
أي تقدير أن يكون الضمير المرفوع راجعا إلى ترخيم المنداد والضمير المجزوء
راجعا إلى المنداد (يكون ذلك التعريف) أي تعريف الترخيم وهو حذف
في آخره تخفيفا (مخصوصا) أي خاصا (بترخيم المنداد) ولا يشمل غيره (ويعلم

(منه) أى من تعريف ترخيم المسمى (ترخيم غير المسمى) بالرفع نائب الفاعل
 لقوله (بالمقايسة) أى بلمقاس على ترخيم المسمى بمعنى إذا كان ترخيم المسمى
 حذفاً فى آخره تخفيفاً يكون ترخيم غير المسمى حذفاً فى آخره تخفيفاً (ويمكن
 حمله) أى حل ذلك لتعريف (على تعريف الترخيم مطلقاً) سواء كان المرخم
 مسمى أولاً (بإرجاع) إليه متعلق بالحل أو بالامكان (الصغير المرفوع إلى
 الترخيم مطلقاً) لرجوع (الصغير المجزوء إلى الاسم) مطلقاً والمعنى وهو أى
 الترخيم مطلقاً سواء كان واقعاً فى المسمى أولاً حذف فى آخره أى آخر الاسم
 مطلقاً سواء كان ذلك الاسم مسمى أولاً ولكنه غير ملائم لسوق الكلام لأن
 سوق الكلام لترخيم المسمى أصالة وغيره تبعاً لأن الخصوص أولى من العموم
 لكن التفسير الأول أنسب بالمقام والثانى أفيد بلرمل (وشرطه) (أى شرط
 ترخيم المسمى على التقدير الأول) أى على تقدير كون التعريف مخصوصاً
 لترخيم المسمى (أو شرط الترخيم إذا كان واقعاً فى المسمى على التقدير الثانى)
 أى على تقدير كون التعريف عاماً لترخيم المسمى وغيره لأن ترخيم غير المسمى
 لا مشروط فيه لكونه ضرورة وأما ترخيم المسمى أن كان فى سعة الكلام فيحتاج
 إلى الشرط لكون الحذف خلاف المعقول وإن كان فى الضرورة الداعية إليه
 فلا يحتاج أيضاً لكونه ضرورياً (أمور أربعة ثلاثة منها علمية) على ما وقع
 فى أكثر النسخ وأما على بعضها فأمور خمسة أربعة منها علمية لأن فى بعضها
 يكون ولا نسوباً (وهى) أى الأمور العلمية أحدها (أن لا يكون) المسمى الذى
 أريد ترخيمه (مضافاً) (حقيقة) أى إضافة حقيقة (أو حكماً) أى إضافة حكمية
 كأن يكون مضافاً بالإضافة اللفظية أو شبه مضاف إذا كان الأمر كذلك
 (فبدخل فيه) أى فى قوله مضافاً المسمى (المشبه به) لمسمى (المضاف)
 والمسمى المضاف بالإضافة اللفظية (أيضاً إذ لا يمكن الحذف) أى الترخيم
 (من الأول) أى من المضاف حقيقة أو حكماً (لأنه) أى لأن الأول المسمى هو
 المضاف (لبس فى آخر أجزاء المسمى نظراً إلى المعنى) وإذا رخم يلزم أن يكون
 الترخيم فى وسط الكلمة وهو لبس من شأن الترخيم لأنه حذف فى آخره
 لأن المسمى فى يا غلام زيد ويا صاحب عمر والمضاف المخصوص وهو لا يستفاد
 بدون ذكر المضاف إليه (ولا) يمكن الحذف والترخيم أيضاً (من الثانى) يعنى
 من المضاف إليه (لأنه) أى لأن الثانى الذى هو المضاف إليه (لبس فى آخر
 أجزاءه نظراً إلى اللفظ) لأن المضاف مبهمل فى الدلالة على معناه وإن كانت
 الإضافة معنوية وإذا رخم منه يلزم أن يقع الترخيم فى غير المسمى بلا ضرورة
 داعية إليه وإنما عمت لما عرفت (فامتنع الترخيم فيها بالكلمة) أى فى المضاف

نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا
شرطا عدما (و) الثاني (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخييمه
سواء كان مضافا حقيقة او حكما اولا (لا) زائدة لتأكيد النفي
(بجرورا) صفة مستغنا يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستغنا بجرورا (باللام)
سواء كان مضافا مثل يا لعبد الله اولا مثل يا زيدا (لعدم ظهور اثر حرف النداء
فيه من النصب) بيان الاثر اذا كان مضافا ومضارعا له او نكرة (او البناء) اذا
كان مفسر داء معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترقيم واقعا فى غير المنادى من
غير ضرورة داعية اليه وهذا لا يجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اى على
المنادى المستغاث مطلقا (الترقيم الذى هو من خصائص المنادى) لما قلنا
ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب
او البناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على بجرورا اى لا يكون ذلك
المنادى ايضا مستغنا مبينا على الفتح (بزيادة الالف) اى الف الاستغائية
فى آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغائية
فى آخره (تنافي الحذف) اى الترقيم والترخيم يتنافى الزيادة فتعارضها فامتنع
الترخيم فيه (ولم يذكر) المصنف (المندوب) مع انه من الشروط العدمية ايضا
لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تنافي الترخيم لا يرخم (لانه) اى لان
المندوب (غير داخل فى المنادى عنده) اى عند المصنف على ما سبق حتى
لا يحتاج الى اخرجه ههنا (وما) مبتدأ (وقم) صلته (فى بعض النسخ) من قوله
(ولا مندوبا فكانه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكان حرف
من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المنصل به اسمه (من نصرف الناسخين)
خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الناسخين الطلبة
المتعلمون يعنى ان قوله ولا مندوبا لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المصنف
بل الحقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر
وهو) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولا مندوبا (ان الاغلب) والاكثر
(فيه) اى فى المنسوب (زيادة الالف) او البناء والواو بدلا من الالف (فى آخره
لمد المصوت) المطلوب فى النسبة (اظهارا للتفجيم) او اعلاما للنأسف كما فى
المستغاث بالالف زيدا الالف لزيادة الاستغائية واظهارا لها (فلا يناسبه) اى
فلا يناسب المنسوب (الترخيم) المستلزم الحذف المتنافى للزيادة كما مر فى عدم
ترخيم المستغاث بالالف (للتخفيف) اى لجرد التخفيف لا لغرض آخر (و)
الثالث من الشروط العدمية (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخييمه
(جاءه) يعنى عنما منقولا من الجملة مثل تأبط شر او ذرى حبا وشاب قرنا بها على ما مر

(لأن الجملة) المفعولة أي الفعلية (عكسية) أي مفعولة (بها لها) قبل الفعلية
(فلا تسمى) أي فلا تقبل التعبير من زيادة ونقصان على ما سبق تخفيفه في بحث
غير المصروف فتحت الشروط الخمسة بلسرها (والشرط الأربع) وهو الشرط
الوجودي (أحد الأمرين الوجوديين) يعني أحدهما كاف في جواز الترقيم بعد
كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنهنية (و) (هو) أي أحدهما (أن)
(يكون) (المسألة) الذي أريد ترجيحه بعد أن لا يكون مضادا أو مستغنا أو جلة
(أما علم) قبل الداء لأنه إذا لم يكن علما بل كان معرفة بشيء مثل يارجل لا يرخم
وإن وجد شرط الترقيم علما لمسألة أي (زائدا على ثلاثة أحرف) لأنه إذا كان
ثلاثيا سواء كان متحركا أو وسطا أو لا مثل ياعمر ولا يرخم أيضا وإن وجدت
تلك الشروط هذا عند البصريين وأما عند الكوفيين فيجوز ترقيم الثلاثي المتحرك
الوسط مثل ياعمر وبعضهم يجوز ترقيم الثلاثي وإن كان ساكن الوسط
فيقول يازي في يازيد لكونه علما (لأن الفعلية تسمى بالترخيم لكثرة داء
العلم) والكثرة تقتضي التخفيف (مع لونه) قوله (لشهرته) علة الجملة الآتية (يكون
فيها) موصول (إني) مني للمفعول وأبدي ما استكن فيه راجع إلى الموصول (منه)
أي من المسألة والجملة صلته والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله (دليل) وهو
مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع له (على ما) موصولة (إني) أي حذف مبني
للمفعول ونائب ما استكن فيه راجع إلى الموصول والمعنى بعد أكثر داء العلم والعلمية
تسمى بالتخفيف بالترخيم أن لسان أن يكون في الحروف الباقية من المسألة
المرخم دليل أي علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته أي لاشتهاره
بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لأن نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف
الأربعة يكون الساقى منه دليلا على المحذوف (ولزيادة) عطف بزيادة الجارة
على قوله لأن الفعلية أي زيادة حرف المسألة (على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف
(لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم) الذي أريد ترجيحه (عن أقل ابنية) جمع بناء
الاسم (العرب) أي عن أقل بناء وهو ثلاثة أحرف لما سبق أن اللفظ يحتاج
إلى حرف يتدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى حرف آخر يفصل بينهما
قلزم هذا أن يكون أقل بناء على ثلاثة أحرف (بلاغة موجبة) للمحذوف لأنه إذا
كان به لغة موجبة يجوز نقصه كافي عصا ورجي ويدوم لأن المحذوف بلاغة
الموجبة كالتأنيث (وأما) يعني إذا لم يكن علما موصوفا بزيادة على الثلاثة
والشرط أن يكون (اسما متبسا) (بناء التأنيث) المتحركة نحو سارة وثمة قلزم
يرخم (وإن لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثانيا
كثبة أو ثلاثيا كظلمة وسلمة أو غيرها كضباعة آله أنا وقف على المرخم منه

يوقف مع الهاء فيقال في يالسلح يا طلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق في نحو
 بد في قبل التفريق يا منبها (لان وضع الناء) التي هي للتأنيث (على الزوال) لانها
 ليست من نفس الكلمة الداخلة هي عليها (فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط
 فكيف) استنهام انكارى يعنى فلم لا يكفيه ادنى مقتضى للسقوط (اذا وقع) الناء
 العارض (موقعا) هو لام الكلمة (يكترفيه) اى في ذلك الموقع (سقوط الحرف
 الاصلى) المراد بالموقع الذى يكترفيه سقوط الحرف الاصلى ما هو آخر المنادى
 والهاء واقع في آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلى يسقط من آخره بالترخيم
 فسقوط الحرف العارضى به وهو التاء يكون اول (ولم يالوا) اى العرب بالفارسية
 يال ندارد عربان (يقساء فتخوثة) كروه جاهدة (وشاة) كوسفند (بعد الترخيم)
 اى بعد ترخيم ذى الناء الذى كان وضعه (على حرفين) متعلق بالبقاء (لان بقاءه)
 اى بقاء فتخوثة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اى على حرفين والكاف متعلق
 بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (بل) حرف اضراب و (مع الناء)
 متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اى كما كان بل ناء مع الترخيم ناقصا والمعنى بل
 فتخوثة (كان ناقصا عن ثلاثة احرف) مع الناء ككما كان ناقصا عنها
 بدون الناء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيها بل النقص انما لم
 عن الواضع (اذ الناء كلمة اخرى برأسها) اى بذاتها وضعت للتأنيث لكونها
 امترجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاضراب (ولا يرخم) بالبناء
 للمفعول (لغير ضرورة) شرعية داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل
 (لم يستوف) مضارع مبنى للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمل (الشروط
 المذكورة) الاربعة ثلاثة منها عدمية وفصلت وواحد منها وجودى وقتين
 (الاما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالبناء فلم يكن
 عليها ولا اسما ملتبسا بقاء التأنيث فالشرط الوجودى عدمى وان الشرط
 عدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا (ومع
 شذونه فالوجود) والسبب (في ترخيمه) بدون شرط (كثرة استعماله منادى)
 والكثرة تقتضى التخفيف فتحذف بالترخيم لمجر دكونه منادى (ولما فرغ) المصنف
 (من بيان شرائط الترخيم) هدا ووجودا (شرع في بيان كيفية المحذوف) اى
 في بيان مقدار ما يحذف عن المنادى (بسيه) والمحذوف بسيه ثلاثة اقسام
 حرفان او كلمة برأسها اى حرف واحد (فتمال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية
 (فان كان في آخره) (اى في آخر المنادى) الذى اريد ترخيمه (زيادتان) اى
 حرفان زائدتان (كائنتان) (في حكم) (الزيادة) (الواحدة) اى في حكم زيادة
 حرف واحد (في انهما زيدتا معا) يعنى دفعة واحدة بحيث لا تأتى احدهما

معرفة عن صاحبها بل زادتهما يكون واحد لمعنى واحد (واحدية) أى
 معرفة فى حكم أرباب الواحد عما يكون زادتهما معرفة بل يكون احدهما
 معرفة (عن) صاحبتهما وان يكون لثانى لمعنى آخر غير ما زلله الاول (عن
 ثمانية ومرحمة فان السا والنون ههنا) أى فى الاول وللمنة (ربنا) لمعنى
 (اولا) أى قبل زاده لسانه (ثم زيد ماء التأنيث) لمعنى آخر وهو التأنيث
 فلم يكن زادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت لسانه لثلاثين اربع
 فصارت عدد زاده لنا لان ما قبل ماء التأنيث يكون مصححا لنا وانما زيدت
 لسانه لذلك تكسر ما قبلها ثم زيدت لنا للتأنيث فصارت ثمانية فتكون حشدا ما
 قبل لسانه مكسورا وما قبل لسانه مفتوحا وان اصل مر حاء مر ح شل شعب ثم
 زيدت الالف ولون للتوسعة فى الاء فصارت مر حان مل سفعان ثم زيدت
 الاء للتأنيث (فم محذوف) للرحيم (مبها الا انه حر) بمعنى الا لسانه لكونهما
 اسمين متساويين ماء التأنيث مل شة وساء (كاسماء) (انما حملهما فعلا) يكون
 مثالا للمتحس فم مأخوذة (من الرواغة) مصدر من وسم وسمه وسمه على طرف
 تصرف طرافة لاس وسم وسمه مل وعد بعد عدله لان مصدره صفة وهي
 الكى (اى الحس) تصم الخاء ويكون السين للمهملتين بالفارسية حوب واسم
 الصاعل وسم (كاهو مذهب مسويه) اصله وسم قلت الواو همزة ثلاثية
 الفاء واوا فصارت اسم تعني الهمة ثم زيدت الالف والهمزة فى آخره لتوسعة
 فصارت اسما مل خبرا "وخرأ" (لا) يكون مما تحس فم انما حملهما (افعالا)
 جمع فعل واسما "جمع اسم على ما هو مذهب سيرة) اى غير مسويه فاصله جند
 سمون مل قومى سموي سمون مثل عمرو وعرو ثم جمع فصارت اسما "ومل فعل وافعل
 ثم قلت الواو ما" لو وقعها فى الطرف بعد الف رائدة فصارت اسمى ثم ابدلت الواو
 همزة لو وقعها بعد الف رائدة كلفا "فصارت اسما" فحشد يكون فى آخره
 حرف صحيح اصلى فل منه رائدة ولدا ول الشارح (لا يمكن حشد) اى حين
 كونه جمع اسم كافعال جمع فعل (من باب عمار) اى من باب ما يكون فى آخره
 حرف صحيح اصلى فله منه رائدة وليكون مذهب مسويه كان محسارا (ومروان)
 تعني لون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالصل فم مروان ثم زيدت الالف
 ولون مل شعب وشعبان وبحور كسر النون ويكون شة مروان الحمر
 الذى يورى به السار والوجهان محملا ثم سمي به رجل (او) (كان فى آخره)
 اى فى آخر المسامى الذى اردت رحيمه (حرف صحيح) فم اشارة الى ان قوله
 حرف صحيح قطعا على قوله زيادان بكلمة "وقل ابراهه حرا" لكلمة ان
 الشرطه وانما عطف هذه القاعدة على الاول فل الاراد المذكور لا محذور

في الجزاء واشترأ كهما فيه ولأن النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه
 لانهما يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثاني في نحو بصرى
 ويصدق الثاني دون الاول في نحو منصور (اي صحيح اصلي لتبادره) اي لمسارعة
 الاصل (الى الذهن) اي الى ذهن السامع عند سماع الصيغة (لان الغالب
 في الحرف الصحيح الاصل) يعني ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل
 والتبديل وانما قال الغالب لان الحرف الصحيح قديكون زائدا لان الصيغة لا تمنع
 الزيادة وامثلته كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاصل (فيخرج منه) اي من هذا
 القسم (نحو سعادة) لان التاء منه وان كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصبع
 بل زيد فيه للتأنيث (لانه لا يحدف منه التاء) يعني لا يرخم من نحو سعادة الا التاء
 لكونه اسما ملتبسا بتاء التأنيث سواء كان علما او لا والسعادة والسعلاء بكسر
 السين المهملة فيهما القول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجعه
 يحيى على سعال يفتح السين والعين (وهو) اي الحرف الصحيح بعد ان يكون اصيلا
 (اعني من ان يكون حقيقة) كنصور ومسكين وعمار (او حكما فبشمل) قوله
 حرف صحيح (مثل مرمى ومدعو) فان الواو والياء الواقعتين في الآخر اذا كان
 ما قبلهما ساكنا يكونان في حكم الصحيح كدلو وطبي على ما سبق في تفصيله. ولذا
 علله الشارح بقوله (فان الحرف الاخير منهما) اي من قوله مرمى ومدعو الياء
 في الاول والواو في الثاني (في حكم) الحرف (الصحيح في الاصل) لما قلنا انهما (قبله)
 اي قبل ذلك الحرف (مدة) بارفع لانه فاعل الفاعل لا يعتمد على الموصوف
 كقولك مررت برجل في كنه كتاب (اي الف او واو او ياء ساكنة) اي ساكن
 كل واحد منهما (حركة) مبتدا (ما قبلها من جنسها) خبره يعني ان تكون
 الالف ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كعمار والياء ساكنة حركة ما قبلها كسرة
 مسكين والواو ايضا ساكنة حركة ما قبلها ضمة كنصور واخترز بقوله عن
 نحو دلو وطبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مدلغدم كونهما ساكنين
 واخترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو رحيل في تصغير رحل
 بالحاء المهملة وسنور فان الياء والواو لا تسميان مدتين لعدم حركة ما قبلهما
 من جنسهما (والمراد بهما) اي بالمدة (المدة الزائدة) يعني الالف والواو والياء
 الزائدة (لتبادرها) اي لمسارعة الزيادة (الى الذهن) اي الى ذهن السامع حين
 سماع المدة (لغلبتها) اي لغلبة الزيادة في حرف المد (وكثرتها) عطاف تفسير
 (فيخرج منه) اي من القسم الثاني (نحو مختار) ومنقاد فان حرف المد الذي
 فيهما ليس زائدا في الاول الميم والتاء وفي الثاني الميم والنون والالف فيهما منقلبة
 عن الياء والواو الاصليتين لان الاصل فيهما خير وقود ثم تقبل الياء بالافتعال

والاكتفاء بزيادة الهيرة والهاء او الهيرة واللون (فانه لا يحذف) بسبب
 الترخيم (منه) اى من مختار ادا رخم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه من
 القسم الذى يندى به المصنف بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد (وهو) (اى
 والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله منه) (اكثر من اربعة احرف) يشير
 الى الجملة الاسمية حال بقوا والصغير من الصغير المجزوء فى آخره اى آخر المسادى
 والحال من المضاف اليه جاز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح
 المعنى وههنا كذلك لانه اذا قبل فى المسادى مقام فى آخر المسادى يصح وان كان
 المسادى يتأويل وهذا مثل قوله تعالى واتبع ملا ابراهيم حينما فانه يصح ان يقال
 اتبع ابراهيم حينما (من الحروف كنصور) مثال لكون المدة (الرائدة) واوا (وسكن)
 مثال لما يكون باء (وعمار) مثال لمدة (الرائدة) الفا فان الحرف الاخير فيها حرف
 صحيح اصلى وهو الراء واللون وما قبله منه زائدة وهى الواو والياء والالف قوله
 (ثلاثا يلزم) تمليل لكون ما قبله الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين)
 بالتزخيم (منه) اى من هذا القسم (علم) واصل يلزم (بقائه) اى بقاء المسادى
 (على اقل ابنة العرب) متعلق ببقاء لانه اذا لم يشترط الكتوة على الاربع
 وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المسادى باقيا على اقل ابنة العرب وهى
 ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد)
 اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة (فى قوله زيادان فى حكم الواحدة) بان
 يقال فان كان فى آخره زيادان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة ثلاثا يلزم
 من حذف حرفين علم بقاءه على اقل الابنة (لان نحوثيون) جمع ثبة بضم التاء
 المثناة بالفارسية كروه اركوسفند (وقلون) جمع قلة بالواو واللون فيهما بعيد
 حذف التاء بكسر الغاف وفتحها والقلبة الحشبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان
 بحشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركي حلتك وفى الفصل وذوالهاء من المحذوف
 الجوز يجمع بالواو واللون مغيرا اوله كسون وقلون وغير مغير كشيون وقلون
 انتهى (يرخم) مبنى للمفعول (يحذف ياتيه) وهى الواو واللون لانهما زيدا
 معا فكانتا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ
 فى الثاني لزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم
 على اقل ابنة اولا (لان بقاء كلمة قيد) اى فى نحو قلون وثيون (على حرفين)
 بعد الترخيم (ليس للتزخيم) حتى يلزم بقاء العرب على اقل الابنة بلا علة موجبة
 بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة (حذفنا) بالبناء
 للمفعول جزاء الشرطين (اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين) الاول والثاني
 بالتزخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان

في آخره ز يادنان في حكم الزيادة الواحدة (فلما كانتا) أي فعلة كونهما (في حكم)
 الزيادة (الواحدة فكما زيدتا معا) حين الزيادة (حذفنا معا) عند الحذف
 لا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الريقين ولأنه لما كانتا في حكم الزيادة
 الواحدة كانتا كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة
 لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حكما (وأما) حذف الحرفين الأخيرين
 (في) القسم (الثاني) وهو ما في آخر حرف صحيح قبله مدة وهو أكثر من أربعة
 (فلأنه لما حذف) الحرف (الأخير مع صحته وإصالته) أي مع كونه صحيحا أصليا
 من نشأته أن لا يحذف بلا علة موجبة (حذفت المدة الزائدة) أي وجب حذف
 المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لئلا يرد) من ويرد مثل وعد يعد (المثل)
 بفتح الميم والياء المثلية (الساير) صفة المثل أي المشهور بين العرب والمثل
 المشهور قولهم (صلت على الأسد وبات عن النقد) صلت بضم الصاد المهملة
 والخطاب أصله صولت بفتح الصاد والواو فأعل كما بين في علم الصرف
 ومصدره صولة وهي الجملة والجرأة والأسد معروف وبات بضم الباء الموحدة
 والخطاب بولاً وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وإرادة السبب لأن الخوف
 سبب للتبول النقد في الصراخ بفتح النون والقاف نوع ازكوسفتد كوتاه
 دست وبأي زشت روى يعنى صغار الغنم يعنى أقدمت على حذف الحرف
 الصحيح المشبه بالأسد وأعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه
 بالغنم الضعيف ولأن الحرف الصحيح الأصلي إذا حذف بالترخيم فالحرف
 الضعيف الزائد يكون أولى بالحذف بالترخيم (وإن كان) المنادى الذي أريد
 ترخيمه (مركبا) ولما نشأ من إطلاق قوله مركبا أنه يشمل المضاف والمشبه به
 والجملة لأنها من أنواع التركيب دفعه الشارح بقوله (ويعلم) بالياء للمفعول
 (من بيان شرائط الترخيم) أي أن المراد بالتركيب ههنا أن (لا يكون مضافا)
 ولا مشبها به (ولاجلته) يعني أن لا يكون تركيبا إضافيا ولا مشبها به ولا إسناديا
 بل المراد به أن يكون تركيبا امتزاجيا (مثل بعلبك أو) تعداديا مثل (خسة
 عشر) حال كونهما (عظيمين) (حذف الاسم الأخير) بالترخيم كما يحذف الحرف
 الأخير (فيقال في) ترخيم (بعلبك) علما (يا بعل) بحذف الاسم الأخير وهو
 بك (وفي) ترخيم (خسة عشر) علما (يا خسة) بحذف الاسم الأخير
 أيضا وهو عشر (لتزله) أي لمشابهة الاسم الأخير (مترلة تاء التأنيث في كون
 كل واحد منهما) أي من الاسم الأخير وتاء التأنيث (كلمة على حدة) صفة
 كلمة أي كلمة مستقلة يعني فكما أن أثناء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم
 الأخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم

يحدق وحده (صارت) هـ لكلمة وذلك الاسم (عزلة الجزة) مقلبه
 (ولكن) الساسى لئى اريد ترجيمه (غير تلك) (المذكور من اقسام
 الثلاثة) كونها ثلاثة باعتبار الشرع والعمالة لا باعتبار الجزة مـ باعتبار
 وسمي لا اقسام كايضا سابقا (حرف واحد) (اي يحدق حرف واحد)
 وهل انحصرت في المصارع مع معنى احواله للمصنف لئى كلمة العامة وانها لا تنجز
 في الجزة بعينه وانما لم يجعل التقدير فقد حذق حرف واحد اقوى
 قد بين الشارح في العامة حيث عدها بالمصارع لان المصنف في معنى
 يندى ولانه اشار الى ان المحذوق ههنا قتل واختار لمصنفه التي تقيد بقله
 وهى المصارع ولم احبها ايضا لان قدر ما نسب بالمصنف ما ذكره الشارح
 (لحصول العامة المقصودة) من الترجيم يحدق حرف واحد وهى التحفيف
 (وعند موجب حذف الاكثر) يعنى اكثر من حرف واحد موجب حذف
 الاكثر الشروط المذكورة في الاقسام الثلاثة (نحو ما حار وما مال في الحارث
 وما مال) فيه شر على ترتيب الحذف ههنا حرف واحد وهو لـ
 والكاف لحصول التحفيف المقصود بالترجيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك
 كفى الاقسام فقسام الترجيم باختار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزة
 ثلاثة وذم من يار اقسام الترجيم محلا ومندا اشرع في ان المحذوق
 اما في حكم اثبات واما حذف ليا ميا فقل (وهو) (هى الساسى المرحم)
 (في حكم) (للساسى) (الباب) (بجمع احزانه) وحروفه مع ان الحذف
 لانه موجه وما يكون في حكم الثبوت ما لا يكون له موجه والمحذوق
 بالترجيم في حكم ما ثبت لكن الشارح اذ مر على الاول بقرينة في حكم اثبات
 لان الثبوت في السابق اول منه في المحذوق (ففى الحرف الذى صار آخر الكلمة)
 اى الساسى المرحم (بعد الترجيم على) مطلق يعنى (ما كان) تلك الحرف
 (عليه) الصيغة المجزورة راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث
 السم والكسر والفتح والسكون (قله) اى قبل الترجيم ان كان ذلك الحرف
 معموما قبل الترجيم يعنى على الصم بعده بال فى ليل وان كان مكسورا يبق
 على الكسر نحو ما حار في حارث وان كان مفتوحا يبق على الفتح نحو ما مر في مرول
 وان ساكنا على السكون نحو ما حوق في حمود (على) (استعملان) (الاكثر فيقال)
 اى اما كان الامر كذلك فيقال او يصف على التهمة الآسية السابقة مؤنة
 بالفعلة كانه قيل يعمل المحذوق ثانيا فيقال (في يمارث) (ياحار) بترجيم
 حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (يكسر لراه) حال كونه باقيا (على ما
 كان) يمارث عليه (قل للترجيم) لكون المحذوق كاثبات (و) يقال (في ياثوب)

(ياثمو) (بواو مطرفة) اى بوقسوع الواو فى الطرف (بعد ضمة) مع انه لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره واوساكنة ما قبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقسوع الواو المذكورة فى الطرف بعد الترقيم كما يلزم وقوعها قبله (و) يقال (فى با كروان) (يا كرو) (بواو مطرفة منحركة) وقعت (بعد الفتحة) مع انه لم يوجد فى كلامهم ايضا واووا متحرك كان الاقلت الفاء العلة المذكورة ولم يذكر المصنف ولا الشارح المنادى الذى يبق آخره بعد الترقيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر فى الاستعمال منه وما هو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو يا قتب بالضم فى يا قتبيل ويا لب بالضم فى يا لبيل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او اقل (وقد يجعل) (قد التقليل) ويجعل مبنى للمفعول (اى يجعل المنادى المخرج على الاستعمال الاقل) لمقابلة ما هو الاكثر استعمالا (اسما) مفعول ثان (برأسه) الجار والمجرور صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا (كانه) لم يحذف منه شئ لاجرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد (فيكون له فى بناءه) اى فى كونه مبنيا (واعلا لا) اى كونه معتلا (وتصححه) لئلا يوجد فى الكلام اسم متمكن آخره واوساكنة قبلها ضمة (حكم نفسه) اى حكم الحروف الباقية بعد الترقيم (لا حكم الاصل) لان المحذوف بالترقيم لما جعل كان لم يكن صاد ذلك كانه لم يحذف منه شئ فكان كانه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى التثنية صحح وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة امثلة فقال (فيقال) الفاء ههنا كالفاء فى فيقول (يا حار) فى يا حارث (بالضم) اى بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له فى بناءه حكم نفسه (كانه اسم مفرد) لبس بمضاف ولا شبهة (معرفة) لبس بكرة (برأسه) اى مستقل كان حروفه عند الوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يازيد (فيضم) اى فيبنى على الضم (ويأثمى) فى ياثمو هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه (لانه لما جعل ثمو) بعد الترقيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا (صارت الواو طرفا) اى وقعت الواو الساكنة فى الطرف (بعد الضمة) اذا كان كذلك (فلا جرم) لانه فى الجنس وجرم يقتضى الجيم والراء المهملة اسمها قلبت ياء خبرها (وكسر ما قبلها) لتسلم الياء فصارت ثى (كادل فى ادلو) جسع دلوا واخق فى اخقو (ويا كرا) فى كروان هذا مثال لما يكون له فى إعلاله حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على خلاف الالف (لانه لما جعل كرو) بعد الترقيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا كانه لم يحذف منه شئ يعنى كانه ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الإعلال وهو) اى مانع الإعلال (وقوع البساكن بعد الواو) لانه اذا ساكن الحرف الذى

بعد حرف الهمزة لا يمل حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوى ويشوى وههنا
لما حذف الالف والون نيا منسيا وجعل كانه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة
وما قبلها مفتوحا (فقلت الواو بالفتح تحركها وانتقاس ما قبلها) على ما بين في علم
الصرف وقيل يا كرا بقلب (وقد استعملوا) كلمة قد ههنا للتقليل وان دخلت على
الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة الداء يعنى بلخاصة في المدوب اقل منه
في الداء لان استعمال يافى الداء اكثر لكونها موضوعة للداء كما ان كلمة والدية
وفي الخاصة لا وجه لابراد المدوب في اثناء مباحث المادى والفصل به بين مباحثه
فالاولى ان يؤخر عن بحث المادى برتبة الى هنا كلامه اقول اورد المصنف المدوب
في اثناء المادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيهها على ان المدوب داخل
في المادى عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوع للداء مستعملة فيه حتى لا يفتزل
المدوب عن المادى في نحو يلازيد ويا عبد الله الا بالترتبة ولهذا الامتزاج
ادرجه في بحث المادى (يعنى العرب) (صيغة الداء) (يعنى بلخاصة)
ولم يقل وقد استعمل يافى المدوب مع انه اختصر من قوله وقد استعملوا صيغة
الداء واطهر لان كلمة يا معكسورة ظاهرا تنبيهها على ان صيغة الداء اعزث
للمدوب (في المدوب) لانه علة لقوله يا خاصة يعنى اختص استعمال
المدوب بها ولم يتجاوز الى غيرها من حرف الداء (لانه لا يدخل عليه
سواها) يعنى لا يستعمل في المدوب غير كلمة يافى حروفه (لكونها اشهر صيغتها)
جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا في هذه الحروف والبقية متفرعة عليها اما
يازة ياءة او الفعلان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلمة يا (اول)
والبق (بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المادى) الا ترى انها مستعملة
في الاستثناء والتعجب والدية دون غيرها وفي التاني لان كل ماضى يدخله معنى
من المعانى كالاستثناء والتعجب والدية دون غيرها وفي التهي لان كل ماضى
يدخله معنى من المعانى كالاستثناء والتعجب والدية لا يستعمل فيه الاحرف
الداء المشهور يعنى يادون اخوانها لانها ادما فتصرفت ودخلت في جميع
اتواعه انتهى (والمدوب) اسم مفعول وبه نصر (في الالة مبتدئى عليه
احد) يقال تلب المبتدئى عليه (ويعد) من العد اى يحصى (مجانسه) جمع
الحسن يضم الحاء ويكون السين ضد الفصح وقد حسن الشيء حسنا وزجل
حسن وامرأة حسناء وهم حسنة كذا في الصحاح (ليعلم) من اعلم وفاعله المادب
الباسى (الناس) بالصب مفعول ليعلم (ان مودة) اى موت هذا المبتدئى المراد
بالمبتدئ ههنا معناه المصدري لا الاسمي (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة
للخلق لان حياته نعمة عظيمة وكان الناس يتفنون منه في امور دينهم ودنياهم

فوته بآية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها منقول ثان ايعلم قوله (اي عذروه) بالبناء
 للفعل من عذر يذر وبه مشرب يقال عذره قبل عذره واهذر اي بين عذره
 علة لقوله ايعلم (في البكاء) اي ايقبلوا عذره في بكائه ولم يميزوه (ويشار بمكوه)
 ويكنون شركاء معه في البكاء و(في التفتيح عليه) التفتيح من فتح يفتح كقطع
 يقطع يقال فتمت المسببة او جمعت جمعتها فتفتيحها وتفتح له توجع عليه كذا
 في الصحاح (و) المندوب (في الاصطلاح) (هو التفتيح عليه) اي الذي تفتح
 عليه اي لا يحله (وجودا) فصب على التمييز (او عدما) فيسرد على الرضى بحيث
 قال وقد تدخل المصنفة باحد قسمي المندوب وهو التفتيح منه واحترناه وواو يلاء
 وواو ياء لان النسبة في هذه الامثلة تدب على عدم التفتيح عليه (يبا اووا) الباء
 للامساك صلة للمفتوح عليه وفي تقديم يا إشارة الى استعمالها بالاصالة لا بالتبع
 او كما ان استعمال وافيه كذلك الما ذكر انهما هي الاصل في حروف النداء فاستعملت
 في المنادى المندوب وغيره بالاصالة (فالتفتيح عليه عدما ما يفتيح على عدمه) اي
 اللفظ الذي يفتيح به على عدم المندوب اي على كونه معدوما وميتا عند السادب
 حيث شاهد موته او حذر جنسازته ويكي عليه بقوله يا يزيدا ويا عمره ويقول
 ميتا وسرت معدوما (كالميت الذي يكي عليه السادب ويعد محاسنه) ويتفتيح عليه
 (والتفتيح عليه وجودا ما يفتيح على وجوده) اي اللفظ الذي يفتيح به على وجود
 المندوب (عند فقد) النادب (التفتيح عليه عدما) حيث لم يشاهد السادب موته
 ولم يضر ايضا جنسازته بل انما وصل اليه خبر موته بان مات المندوب في البلدة التي
 لم يكن فيها السادب ووصل اليه خبر موته (كالمصيبة) وهي البلاء والشدة والامر
 المكروه وجهها مصائب (والحسرة) الندامة والغصة لفوت شيء يقال حسرت
 على الشيء حسرة فهو وحسرا ختم على فوته كذا في الصحاح (والويل) وهو
 العذاب (اللاحقة) صفة للاثانة (للائدب لفقد الميت) اي لحقت هذه المذكورات
 لئسادب عند فقد الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اي حد المندوب وهو
 قوله التفتيح عليه ياء اووا (شامل لقسمي المندوب) اي القسم الذي يفتيح على
 عدم المندوب والقسم الذي يفتيح على وجوده (مثل يا يزيدا ويا عمره) مثال
 لفقد عدما (ومثل يا عمره ويا مصيبة) مثال لفقد وجودا (واختص)
 بالبناء للمفعول (المندوب) (بوا) حال كون المندوب (ممتازا) ومتفردا (به) اي
 باختصاص كلمة ويا المندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفي الحاشية
 يعني ان ثاني قوله بوا بالاختصاص بتعيين معنى الامتياز وليس صلة الاختصاص
 لان الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى المقصور عليه انتهى (لعدم
 دخولها عليه) اي لعدم دخول واعلى المنادى لاتفاق الجهور على ان حروف النداء

الداء خمسة ولم يعدوا كلمة وانها واتفاقهم حجة قاطعة (بمخلاف) نغمة
 (بإفاته مشترك بينهما) أي بين دخوله على المسائي وبين دخوله على المدوب
 كما عرفت سابقا (وحكمه) (أي حكم المدوب) أي حاله وشأته (في الاعراب)
 أي في كونه معربا منصوبا (وليه) أي في كونه مبنيا إما على الضم أو الالف أو
 الواو مثل وزيد ووزيدان ووازيدون (حكم المسائي) (أي مثل حكمه) أي
 حكم المسائي وحاله وشأته فيه إشارة إلى أنه إما من قبيل حذف المضاف وإقامة
 المضاف إليه مقامه وإما من قبيل أن يكون نصبه بترفع الخافض (يعني إذا وقع
 المدوب) في موضع (على صورة قسم واحد من أقسام المسائي) وإقامته
 أربعة أن يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه وبكرة (فحكمه) أي حال
 المدوب وشأته (في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المسائي كما إذا كان)
 المسائي (مفردا معرفة يضم) يعني يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو
 مثل بازيد وبزيدان وبزيدون كذلك المدوب إذا كان مفردا معرفة يبنى
 على ما يرفع به على الضمة مثل وازيد والالف وبزيدان والواو وبزيدون
 (وإذا كان) المسائي (مضافا أو شبهه) ينصب كذلك المدوب إذا كان
 مضافا أو شبهه ينصب مثل واعبد الله وواظنا جبالا وواظن حفر بئر
 زمزما وواظن قلع باب خيبر وكذا توابع المسائي على التفصيل
 المذكور وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الدبة ولا شراكهما في معنى
 الخصوص فكان في حكم المسائي وكذا توابعه في حكم توابع المسائي (ولا يلزم
 من ذلك) أي من التشبيه المذكور وهو حكمه في الاعراب والبناء حكم المسائي
 (جواز) فاعل لا يلزم (وقوعه) أي وقوع المدوب (على صورة جميع أقسام
 المسائي) وإقسامه كما عرفت أربعة يعني أن ينقسم المدوب أربعة أقسام كالمسائي
 لأنه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء أن يكون مثله في جميع أقسامه تطابق العل
 بالتعل (لبرد) أي حتى يرد (له) أي أن المدوب (لا يقع) أي لا يكون (نكرة)
 إذا تشرى شرط في المدوب (لأنه لا ينصب) مثنى للمفعول (إلا) الاسم (المعروف)
 أي الاسم الذي اشتهر المدوب قبل موته به ليعذروه في الدبة ويشاركوه في التمجيد
 عليه (و) (جاز) (لك) فيه رد على الأدلسي حيث قال ويجب مع ثلاثين
 بالمسائي (زيادة الالف) أي زيادتك ألف الدبة (في آخره) أي في آخر المدوب
 المد الصوت المطاوب في الدبة لأن زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى (فإن
 خفت) أنت التعيير بأخذ في إشارتين الأصل في الزيادة للمد المذكور الالف
 للدوام المدية فيها ولا تنفك عنها الكون المدية عالها بخلاف الواو وإليه انما
 تكونان حرفي مد إذا كانتا ساكتين وحركة ما قبلهما من جنسهما (الليس

بفتح اللام وسكون الياء الموحدة الالتباس وباليضم يبرأ من يركفن يقال لبس
 الثوب يلبسه لبسا والبسه الباسا وافتح الاشياء كذا في الصحاح ونصبه بفتح
 الحاء من لان الحشوف لازم اى فان خفت من اللبس (اى التباس ذلك اللفظ)
 اى لفظ المندوب (عند زيادتك الالف) اى الف الندية (بغير ماى) اى بغير ذلك
 اللفظ (عدلت) انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس
 وقصصدت (الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب
 في الندية ولذا وصفه الشارح بقوله (بجائز طرقة آخر المندوب من كسرة)
 بيان للحركة (اوضحة) لان لكسرة الباء والضممة الواو وهما اذا سكنتا وكان
 ما قبلهما مكسورا او مضموما يكونان حرفى مد كما ذكرناه غير مرة والمراد
 بالآخر ههنا الآخر حكما وذلك يكون في المندوب المضاف الى كاف الخطاب
 المؤنث مفردا او جمعا بناء على تمثيل المصنف بهما او ضمير الغائب جمع المذكر
 (كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) (قلت) بالخطاب ايضا
 عند الندية (واغلا مكيه) ببدال الالف ياء (لا) تقول (واغلا مكاه لالتباسه
 بنديبة غلام) رجل (مخاطب) لان الكاف في واغلامك اذا كان خطا بالمؤنث
 يكسر والبد كرى يفتح كما سبق فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطا
 بالمؤنث كسرت فاذا زيد الالف للندبة يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف
 لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الباء فرارا من الالتباس
 (واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر الباء الموحدة لانه جمع
 مخاطب (قلت) انت (واغلا مكوه) ببدال الالف واوا (اذالميم) اى ميم
 الجمع (اصلاها الضم) لانها في الاصل تتحرك بالضم فاسكنت ولانها من حروف
 الشدة وهى انما تحصل بضم السفتين غالباً فتاسب الميم الواو فعدل عن الالف
 الى الواو (لا) تقول (واغلا مكاه لالتباسه بنديبة غلام مخاطبين) بفتح الباء
 الموحدة لانه ثنية مخاطب وللاحتراز عن الجمع المذموم السالم وصفه بقوله
 (اثنين) يعنى اذا اريد الف الندية تحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فقبل
 واغلامكاه لا يعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان
 آخر المندوب ضمة (و) (جاء) (لك زيادة الهاء) ايضا يقال لهبها هاء السكت
 (اى الحاقها) بحذف المضاف (بهذه المسدات) الثلاث الواو والياء والالف
 وبعضهم يوجبها مع الالف في يادون واللا يلبس المندوب بالمضاف المضاف
 الى ياء المتكلم المطلوبة الفسا نحو يا غلاما (فى) (حال) (الوقف) لاقى حال
 الوصل ظرف لجازا المقدرا والمضاف المحذوف (ليانها) اى لبيان هذه المدات
 بكما هو الاسم الالف لخطاؤها واذا جئت بعد ها بهاء ساكنة تثبت وتظهر كال

الظهور (ولا يتنب) بالنسبة للمفعول (من قسم المندوب المتجمع عليه هنا)
 قيده به لقريته قوله الا المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه
 يشترط التعريف في التجميع عليه وجودا بل لا يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
 بدون تعريف لان الاصل في الدبة التجميع عليه عندما ولغا يشترط فيه التعريف
 دون التجميع عليه وجودا وفي الرضى واما التجميع مد ما لك تقول ويا مصيبتاه
 وليست بعروفة انتهى (الا) (الاسم) (المعروف) (الذي اشتهر المندوب)
 بين الناس في حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال
 المصنف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالنسبة
 للمفعول (السائب) اى ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اى باشتهاره بينهم
 (في نمبته) متعلق بقوله ليعذر (والتجميع عليه) عطف على نمبته اى ليعذر
 السائب في تجميعه على المندوب وشاركوه فيه اذنا كان الامر كذلك (فلا يقال
 وارجلاه) على وجه الدبة والتجميع ولا يقال ايضا وامرأاه اذ لم يشتهر بهذا
 اللفظ اى بلفظ رجل بين الناس (مندوب خاص) يعنى بين الناس ان يقال
 شخص من رجل بحيث صار علمه فاذا اطلق رجل وثب وقيل وارجلاه
 (انتقل الذهني) اى ذهني السامعين (اليه) الى ذلك الشخص لان المراد بقوله
 الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس في حال حياته كيف ما كان وفي ارضي
 ونعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال
 واهتداء من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز نمبته سواء
 كان تعريفه قبل الدبة وبحرف الدبة وتقول وامرأه قلع باب خبيثه وامن حفر
 يترزمراه لاشتهارهما انتهى (ويعرف) بالنسبة للمفعول وثابته ما استكن فيه
 راجع الى مندوب خاص (به) اى بهذا اللفظ والجمله عطف على جمله انتقل
 اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقوله وارجلاه (ليعذر السائب) اى
 ليقبل عذره (بالدبة) والتجميع (عليه) (وامتنع) هذه مسأله ابتدائية لبيان
 ان الخلق الف الدبة بصفة المندوب ممتنع ويجوز ان تعطف على جمله ولا يدب
 الا المعروف ولا يجوز ان تعطف على قوله لا يقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون
 منفرعة لقوله ولا يتنب (الخلق الالف) اى الف الدبة (بصفة المندوب)
 اى باخر صفة (بل يجب ان تلحق بالوصوف) يعنى بل يجب الخلقها باخر
 الموصوف (مثل واذا الطويل) بالخلق الف الدبة وهما السكت باخر المندوب
 والموصوف وبين وجه امتناع الاطلاق بقوله (لان اتصال الموصوف بالصفة)
 والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه)
 والمضاف اليه بالمضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (يجب به) اى بالمضاف اليه

(لتمام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف الا يرى انها تقيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص في المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما اذنت التخفيف او التعريف او التخصيص (فهو) اى المضاف اليه (كالجزء منه) اى من المضاف فكأننا ككلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (قوله جئ بها) اى بالصفة (بعد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمم لا (للتخصيص) كما في التكرات (او التوضيح) كما في المعارف غالباً فتكون الصفة اجنبية عن الموصوف المندوب فلم يجز الحاق الالف الا بآخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا بآخر المندوب والمندوب لبس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء جئ بصفة او لا (فهذا) اى للفرق بين ما كان المندوب مضافا وبين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب (نحو يا امير المؤمنين) والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامير فلو لحقت الالف بالمضاف لاتفصل من المضاف اليه مع انها كلمة واحدة الحقها بالمضاف اليه مع انه لبس بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما قول حبرمان وان لم تكن ملكة الاحب فقط (ولم يجز) الحاقها بآخر صفة المندوب (مثل وازيد الطويله خلافا لـيونس) اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف هو يونس لا الجمهور ويجوز ان تسند مخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها الى الجملة (قوله) اى يونس (يجوز) من التجوز (الحاق الالف) اى الف الندبة (باخر الصفة) اى بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وازيد الطويله كما يجوز اتفاقا وامير المؤمنين (فان اتصال الموصوف بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (في اللفظ) يعنى وان كان الاتصال اللفظي بينهما (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شئ من المضاف كما تنوين ونونى التثنية والجمع على حدهما (من الاتصال) اللفظي الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا انما ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظي بينهما اتم من الاتصال اللفظي بين الصفة والموصوف (الا له) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالانصاف اتم في التركيب التوصيفى والاضافى لكن الاتمية في التركيب الاضافى في اللفظ وفى التركيب التوصيفى في المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظى فجزوا الحاق الالف بآخر المضاف اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظى او المعنوى

فيحوز المذهبها في آخر الصفة كما جوزه في آخر المصنف اليه (لأنها) لا تأخذ
 لا تأخذ الموصوف مع الصفة (بالذات) يعني يصدق أحدهما على ما يصدق
 عليه الآخر (فإن الضويل) في قولك وزيد الضويل (هو زيد لا غير)
 يعني إن الضويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فأخذنا من جهة
 المعنى ومن جهة الأعراب أيضا وغيرهما على ما يأتي في بحث العت (بخلق
 للمصنف وللصنف ليه) سواء كانت أضافه حقيقية أو غيرها (فأتهما
 متساويان في الذات) حيث لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر
 فإن ذات زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب وإن كان
 يصدق في بعض السور مثل خاتم قنعة وحسن الوجه الآله اعتباري تأمل
 وفي الأعراب أيضا وغيره من الأحوال التي جرت بين الصفة والموصوف (وحكي)
 ميني الفاعل (يونس) بارفع فاعل (إن رجلا ضاع له قنصان) ثنية قنص
 بفتح تصاق والدال المهملة وهو ظرف صغير يكنى ما فيه من الماء لواحد قنص
 وجمعه أقصاح كذا في الصحاح وفيه تفصيل (فقل) عندئذيهما (واجبجتني
 الشاميته) والجمجمة بضم الجيمين وسكون اليم الأولى وفتح الثانية وبعد
 الثانية ناء الوصلة (القدح) من الخشب ويقال أيضا لغضم الرأس المشتل على
 الدماغ ويقال لقيل من العرب كذا في الصحاح لكن المراد ههنا الأول وأصله
 واجبجتني فلما أمبقا لي يا مالككم تنصب وسقط لمن يلاضافه فاذ غم ياء
 الأعراب في ياء الأضافة فصار واجبجتني السوبتين إلى الشلم لكونيهما
 معمولتين فيهما أو مجموعتين منها والشلم اسم بلدة مشهورة وثما يقال لها شلم
 لكونها في شمال القبلة وكأه مخفف من الشمال (وبجوز) (لقيام قرينة) أي
 أي وقت وجود علامة يدل على أن يا مخنوفة (حنق حرف لنداء) وهي يا ففقط
 لأنه لا يجوز حذف غيرها لكونها أصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لأنها
 تستعمل في المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لأنه يستعمل أما
 في القريب فقط كالهجرة وأما في البعيد لأغیر مثل يا وهيا يوفى للمتوسط خب
 كأي ويجوز فيها الذكر وأخفف (الا) (أنا كان) حرف النداء يعني يا خامة
 (مقارنا) (مع اسم الجنس) يعني فاخلأ عليه (يعني) المصنف (به) أي اسم
 الجنس (ما كان نكرة) سواء كان ذلك الاسم مضافا لكلام رجل أو غيره كسلام
 ورجل وفيه ود على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لأن
 غلام رجل اسم جنس مع أنه لا يصح دخولها عليه (قيل) دخول حرف (لنداء)
 عليه (سواء تعرف) أي صار ما دخل عليه حرف النداء مفرقة (بالنداء) أي
 بدخول حرف النداء لقصد تعريفه (كأرجل) ورجل لكونه مقصودا بلسانه

صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبنى على الضم لكونه منادى مفردا
معرفة (او لم يتعرف) اى لم يصير معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب
تعريف ما دخل عليه مالم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبنى على ما كان فلا يكون
معرفة فينصب (مثل يارجلا) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل
يا غلام رجل او مضافا له مثل يا طالعا جبلا (لان نداءه) اى لان نداء اسم
الجنس (لم يكن كثر نداء العلم) يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه يكون
كثيرا لان الانسان لا ينادى الا من يعرف باسمه العلم او بكنيته او بلقبه غالباً
ولا ينادى باسم جنسه الا نادرا (فلو حذف منه) اى من قولك يارجل او يارجلا
(حرف النداء) وقيل رجل اورجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبه ضرب
(الذهن) اى ذهن السامع او ذهن المنادى (الى له) اى الى ان سم الجنس الذى
حذف حرف النداء منه مثل رجل فى يارجل اورجلا فى يارجلا (منادى) حتى
يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (اى والا) اذا كان مقارنا (مع اسم
الاشارة) يعنى الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف
(لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس فى الابهام) فلو حذف حرف النداء
منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا هذا ويا هذان ويا هؤلاء فاذا قيل هذا
وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحداهلته نودى اليه او اشير اليه (و) الا اذا
كان مقارنا مع المنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف
(والمندوب) سواء كان مندوبا بواو او بيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف
النسبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت
وتطويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب فى الاستغاثه ليلحقه المستغاث
سرعا لان المستغاث اذا مد صوته فيهما يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثه
فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا فى الندبة لئىسمعه من هو قريب منه
وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصلى من الندبة الدعاء بالخير
للمندوب (والحذف) اى حذف حرف النداء والندبة (ينافيه) اى يمنع مد الصوت
لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفى الزيادة فيجب ذكر حرف
النداء او النسبة فيهما فلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة
اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبنى على هذا) اى على ما
استثنى (من المعارف) حال من قوله العلم وما عطف عليه لان من البيانى اذا كان
ما قبله معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبها اختصاصا لانه لو لم يقدم
يلزم ذكر الحال فيجب كل ذى حال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذو الحال
معرفة يجوز تقديم الحال عليه (اتى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) بازفع

لانه فاعل سوله كان مضاعفا او متفردا مثل يا عبيد الله ويلزيد (سوله كان) حذف
حرف النداء مقارنا (مع بدل شيء) (من حرف النداء) المحذوف ليكون كالمعوض
عنه (كلفظة الله) لذا جعل متادى ثم حذف حرف النداء (قوله) اى الشان
(لا يحذف منه) اى من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شيء (الا مقارنا مع)
لبدال الليم المشددة منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله يا الله
حذف حرف النداء لان جنى ما فيه اللام ان يتوصل الى ثلثه يلى وبسم الاشارة
على ما سبق الاله لما حذفت لتوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكثرة ثلثها
لم يحذف الحرف الامع البديل لئلا يكون اجماعا وتماعوض فى آخره تبركا باسمه
تعالى وتغليظا لثبته وتما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها لهذا
مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الغراء اصله يا الله انما باخبر فتحذف
يحذف النبرة وحرف النداء والضمير المتصل من انما فبقى لليم المشددة فكُتب
بلفظة الله فقيل اللهم وليس بوجه لانه تقول يا اللهم يا اللهم وقد يرد ما
آخره قال وما عليك ان تقولى كذا * سمعت اوصليت يا الله ما اردت علينا
شيئا مسلما (او تعبير بديل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه عبرانى
وقيل عربى والاصل يؤسف من آسف يؤسف من الافعال الا انه غير من
الكسرة الى النصب كما غيبت الاعلام المقولة (اعرض) امر من الاعراض (عن
هذا) للقول ولا تذكروه واكنه فانت محق صادق (يا يوسف) فحذف حرف
النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة لى) ولىه عطف
على العلم اى فبقى من ثلث المعارف لفظة لى ولىه لكن لام ضلقاتيل (الناوصف)
كل واحد منهما (بنى اللام نحو) (ايها الرجل) وايتهما العير (اي يا ايها الرجل)
ويا ايها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فيجوز ان مثل
هذا التركيب اولى لثقله وهو ظعر (او) اننا وصف (بالتوصوف بنى اللام نحو
ايها الرجل) وايتهنه المرأة (اي يا ايها الرجل) وايتهنه المرأة فالخلف
ههنا اولى من الاولين لظول الكلام برباية هذا وهبه لانه كلما زاد اللفظ زاد
ثقله (فلا يجوز الحذف) اى حذف حرف النداء من لى واية والا (من ايها)
وايتهنه (من غير ان يتصف) لى واية و(هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات
(بنى اللام) مثل ايها الرجل وايتهنه المرأة وايها الرجل وايتهنه المرأة لان هذا
اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء
وكذا هذه واذا وصف بنى اللام صار معرفة وكذا لى واية اسم جنس واذا
وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف لى واية وهذا وهذا بنى اللام لذا
اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) يرفع عطف اما على لفظة لى

او على العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى المعرفة
 اى معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف
 باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضا فدخل فى المعارف
 التى يجوز حذف حرف النداء منها (فحوغلامى افعلى كذا) ونحو غلام زيد
 افعلى كذا وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام
 النداء (و) بقی (الموصولات) ايضا لانها من المعارف (نحو من) موصول
 منادى حذف حرف النداء منه لا يزال حرف (محسنا) صلته فسادا او لافدا
 بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان
 الدعاء بالاحسان يقتضى ساقية النداء (واما المضمرات فشذوذاتها) وان كانت
 من المعارف بل كانت اعرفها لان العاقل الصالح لا ينادى نفسه فخرج ضمير
 المتكلم وفى المخاطب تجمع علامتا لخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضى
 ساقية المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يحز وما يكون
 نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه (نحو يا انت ويا اياك) ويا اياى او
 يا هو او يا انا او يا نحن (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا
 لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) اصبح بفتح الهمزة امر من
 الاصباح (اى صريحا) فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة
 للصيرورة والدخول فى الشيء اى ادخل فى الصباح كفى قولك اصبح الرجل وقوله
 صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (يا ليل حذف حرف النداء)
 وهو يا (من الليل مع لانه اسم جنس) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذها)
 مخالفا للقياس (قالت) اى هذا القول (امرأة امرئ القيس) حسين زفت اليه
 وذلك لانه كان قد ارتضع كلبه فى طفولته فكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب
 فلما أصبحت اخذت منه الطلاق قيل هى ام جندب وسألها عن ذلك فقالت
 انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الازاقة كناية عن كثرة تومه وقلة وطئه
 (حين صكرهته) متعلق بقالته وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشيء وقيل
 يستعمله المغموم قياسا لورده (و) شذا ايضا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء
 وهو بالفارسية باز خريدن خود بنحشيدن همه جيز شمابا يعنى هبه كردن بما
 (مخوق) (اى يا مخوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد مخوق (شخص وقع
 فى النيل غلى) رجل (نائم مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن السليكة
 (فخلقه) بكسر التون لانه من باب علم اى فشرع وقصد ان يخلفه (فقال افتد
 مخوق) فقال له سليك الليل طويلا وانت مقمر ثم ضغطة سليك فضرط
 من ضغطته فقال له سليك اضربا وانت الاعلى اى اتضرط وان تريد

تنقضي فاعدا على صدرى (حذف حرف الداء من المحروق) بترشدة اللام
 (مع انه اسم جنس) والقياس ان لا يحذف حرف السدء (شذوذا) تميز لان ما
 خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يصرب للخرىص على تخلص النفس من
 الورطة الشديدة قياسا على مودده (و) شذ ايضا حذفها (فى اطرقي) امر
 من الاطراق وهو طأ طأة الرأس يقال بالفارسية خاموش بودن وحشم در پیش
 افکندن وسرفرو کردن (كرا) (اي يا كروان) على وزن نروان طائر طويل
 العنق والرجل والمعار قبل يقال له بالتركى بالفتح كذا فى الدستور وقيل يقال له
 بالفارسية كذلك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الزاء وكراوى وقيل الجرارى
 وهو المراد ههنا (و) يحتمل ان يكون الثانى (فيه) اى فى اطرقي كرا اوفى كرا
 من اطرقي كرا (شذوذ ان حذف حرف الداء من اسم الجنس) بدل من شذوذ ان
 بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واعربه كالاول لان ترخيم ما
 لم يكن علم مخصوص بنى التاء التحركة للتأنيث لانه فى ترخيم العلم ليس بشرط وفيه
 شذوذ آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لانهما من
 قوله وقد يجعل اسما برأسه لان ما يكون قليلا يكون شاذا اولان جعله اسما برأسه
 لا يكون شاذا عند الشارح لان كون الشئ قليلا لا يوجب شذوذه (قيل
 هي) اى هذه العارة اى اطرقي ~~كرا~~ (رقبة) وهى بصم الزاء المهملة
 وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت داء وافسون يحى جمعه رقى يقال رقى
 اذا سبها فهو راقى اى دافع وبه ضرب (يصبون) اى يصيدون العرب (بها)
 اى بهذه الرقبة والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرقي) ~~كرا~~ اطرقي
 كرا ان العلم) وهى طير يدكر ويؤنث والعام اسم جنس مثل حمام وحمامة
 وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يعرف بالتأمل
 (فى القرى) خبران بضم القاف وفتح الزاء جمع قرية والقياس فى جمعها قراء
~~كفطية~~ كفطية ونباه والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جعلت على ذلك مثل ذروة
 وذرى ولجة ولحى كذا فى الصحاح آخرها فإرى هنا كرى (فيسكن) عن
 الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقبة اما لا صقاه اليها او لكمال حقاقتها
 (ويطرق) رأسه امتثالا لامرهم (حتى يصاد) اى فيصاد بان يلقى عليه ثوب
 او شبك او غيرها ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو شرف منه قياسا لمورده
 (والمعنى ان العلم الذى هو اكبر منك) جسما واعصر ضبطا او صيدا (قد اصطيد
 وحل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها واكل (فلا تخلى) من
 التخلية اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية پس خالى كذا متبى غنى شوى تو واما
 بالبناء للفاعل معناه پس خلاص غنى شوى تو از دست ما (ايضا) كالم بخل العلم

ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه منه وما لا يجوز
 اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا منها بقلته فقال (وقد يحذف) قد
 للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلا
 من الكلام على قلة (المنادى) سواء كان مبنيا ومعربا (لقيام قرينة جوازا)
 اي حذفها جائزا (نحو الا يا سجدوا) (بتخفيف الا) بفتح الهمزة واللام بناء (على
 انه حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما والاوها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل
 المخاطب عن شئ مما يلحق التكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ماسيا في
 (و) لفظ (يا حرف من حروف النداء اي يا قوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة
 واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قتل ولذا كتبت في اوامير همزة الوصل
 ابتداء ودرجا (والقرينة) الدلالة على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول)
 كسرة (يا على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لا يتنادى
 الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص
 حروفه به ولان النداء لا يكون الا للميل على الذات والفعل عرض لبقاء له
 فكيف يتنادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الالاء) اي لان قوله الا
 يسجدوا حيثئذ (لبس من هذا الباب) اي من باب حذف المنادى جوازا (فان
 ان) بفتح الهمزة وسكون النون التي هي مدغمة في لالان اصله ان لا (ناصبة
 للفعل المضارع) لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهي اربعة ان
 لن كي اذن على ماسيا في (ادغمت نونها) اي نون ان الناصبة (في لام لا) بعد
 قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام في لعن
 اصله لعن فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبني للفاعل ولذا
 تكتب الياء متصلة بسين سجدوا بلا همزة (سقط نونه) اي نون الجمع (بالنصب)
 اي بحرف النصب وهو ان المدغمة في اللام وفي تفسير القاضى اي قصدهم لان
 لا يسجدوا اوزين لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اعالمهم اولا يهتدون الى
 ان لا يسجدوا وقرأ الكسافي ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه وبالنداء
 ومناداه يحذف اي الا يا قوم اسجدوا كقوله * الا يا سمع حتى تغطك غطسة *
 فقلت سمعا فاعططى واصبى انتهى (و) الموضع (الثالث) (اي من تلك)
 بيانية (المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها)
 (ما) (اي مفعول) اطلقه ولم يقيد بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة
 يجري في المفعول فيه ايضا كاسيا في بحثه (اضمر) بالنساء للمفعول (اي قدر)
 كذلك هذا تفسير للازم لان الاضمار يلزم التقدير (عامله) (الناصب له) فالإضافة
 عهدية والجملة صفة ما الموصوفة (على شريطة التفسير) (الشريطة) فعيلة

كالذبيحة والطبيعة (والشرط) كلاهما (واحد) يعني كلاهما اسم لا مفعول
لكن الاول اسم بالفعل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما بذبت والطبيعة
اسم لما نطقت بالفعل والثاني اسم من غير فعل كالضرب والقتل (واضافتها الى
التفسير ياتية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة الباتية ان يصح حل احدهما
على الآخر مثل هذا خاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا (اي اختر) اي قدر
(عامله) الناصب له (بناء) اما مفعول مطلق حذف فاعله العامل فيه اي جنى
الاختار بناء او اختر اختارا مبينا او مفعول له والقول على الترتيب (على شرط هو)
اي ذلك الشرط (تفسيره اي تفسير العامل) اي ان يكون العامل الناصب له مفسرا
بالفتح (بما بعده) اي بفعل واقع بعناء المفعول به (واتموا وح حذفه) اي حذف
الفعل الناصب له (حينئذ) اي حين كونه مفسرا اي بما بعده (احترازنا) مفعول له
لوجب (عن الجمع بين التفسير والتفسير) واتموا حذف الفعل المفسر بالفتح
لأن المفسر بالكسر مع ان حذف الثاني هو الاول حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف
الاعتماد ليكون اولا في الكلام لاجال وابهم وتاليا تفصيل وتفسير وذلك لانه
اوقع في ذهنه وامكن في النفس اذا التفت بعد الطلب اعز من التساق بلا طلب
كذا اماره العلامة التفتت في مفعوله فتحكم الناصب ههنا تحكم ارفع في قوله
نعالى وان احده من الشريكين استبحارك (وهو) (اي ما اختر بامله) الناصب له
(على شريطة التفسير) (كل اسم) معرفة كان او نكرة (بعد فعل) بارفع
لانه فاعل الفرف لاعتماده على الموصوف لان الفرف مع فاعله جلة ظرفية
في محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعنى سواء كان متعنيا بنفسه
او غيره وسواء كان مبيا للفاعل او المفعول (او شبهه) المراد به اسم الفاعل
واسم المفعول المتعنى بنفسه او بغيره (واحتذيه) اي بقوله فعل او شبهه
(عن) اسم لم يقع بعده فعل او شبهه (مخوزيد لبوك) فان زينا فيه اسم
لكس لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) للمصنف (به) اي
بقوله بعده (ان يلبس الفعل) يعني ان يقع الفعل (او شبهه) حال كون الفعل
او شبهه (متصلا به) اي بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء
ولذا قال بعده ولم يقل ان يلبس حتى لو دل ان يلبس لم يصح قوله زينا عمرو ضربه
ولا زينا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح (يل) يريد به (ان يكون الفعل
او شبهه جزءا من الكلام التي وقع بعده) اي بعد الاسم ليدخل فيه (مخوزيدنا
عمرو ضربه) تقديره عمرو ضربه زينا عمرو ضربه لان اتحاد فاعل الفعل للمفسر
والمفسر واجب فيتبين ان يتدر الجملة التي فيها الفعل المفسر لتحديد فاعلهما
وهذا في الفعل (وزينا انت ضاربه) تقديره انت ضارب زينا انت ضاربه

او تضرب بناء الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل في حكم المضارع لاخذ العمل منه وهذا شبه الفعل (مشتغل) بازفع لانه صفة فعل اوشبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح (اي ذلك الفعل اوشبهه) كذلك (عنه) متعلق بالاستغفال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغ عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال وينع جعل الاستغفال بمعنى الاعراض تعلق الجبر والساني به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمين والتأخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تغفل (اي عن العمل في ذلك الاسم) اي الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا (بضميره) (اي بالعمل) اي بعمل ذلك الفعل اوشبهه (في ضميره) اي في ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكن عاملا في ضميره او متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيره مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل يرجع (او متعلقه) بكسر اللام عطف على ضميره (اي) يعمل ذلك الفعل اوشبهه (في متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او يفتح اللام) اي يعمل احدهما في (متعلق ضميره) اي ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحشي عصام بان يكون مضافا اليه مفعول الفعل المنسرح فحوز زيدا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله فحوز زيدا ضربت عمرا وغلامه او مفعولا لصفة مفعوله اولصلته نحو زيد اضرب رجلا اهانة او زيدا ضربت الذي اهانة او مفعولا لصفة المعطوف على مفعوله اولصلته وعلى هذا فقص انتهى ونعم ما قال (وحاصله) اي حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا كل واحد منهما (بالعمل) اي بعمله (في ضمير ذلك الاسم) اي في ضمير راجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اي متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل اوشبهه (فارغا) ومعرضا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال (لان المشتغل بشئ لا يشتغل باخر ولذا قال (لا بسبب آخر حيث) (الوساط) مبني للمفعول من التسليط (بجبرد رفع ذلك الاشتغال) لانه ما دلم مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع (عليه) (اي على ذلك الاسم) يعني لو اعمل برفع الاشتغال عن العمل في الضمير او المتعلق في ذلك الاسم (هو) (اي احد الامرين الفعل اوشبهه بعينه) مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضاربه (او مناسبة) عطف على الضمير المستكن في سلط بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا بعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى امكن انت (اي ما يناسبه) اي او فعل يناسب الفعل المنفصل الاصاب وفيه اشارة الى ان الاسم الفاعل في معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على الموضوع والمقتر والمنااسبة اما (بالترادف) مثل مررت

زيدا به (أو المزموم) أمثل زيدا ضربت خلاصه وحلت عليه وسيجي معنى
 التوافق والمزوم (لنصبه) جواب لو (أي نصب أحد هذين الأمرين) النصب
 أو شبهه (الاسم بالمفعولية) أي على أن يكون الاسم مفعولا به فبما شارة اللام
 المتكررة راجع إلى الفعل أو شبهه ولما رز إلى الاسم والمفعول به الذي يصدق
 عليه هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم ما ضم عابه على شريطة
 التفسير (كما هو الظاهر للتبادر) من قيود المتن لأن التبادر من البعثة لأن الول
 ليس بشرط بل الشرط أن يكون أحدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به
 أو لا ومن الاشتغال عنه بضميره أو متعلقه ما فسروا ومن التسلط أن يكون
 مجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المثابة المناسب بالتوافق أو المزموم ومن
 النصب نصب أحد الأمرين الاسم بالمفعولية فقله كل اسم يعلو فعل أو شبهه
 جنس (فبقيد الاشتغال بضميره أو متعلقه) فالباء في قوله فيقيد متعلق بقوله
 (خرج) أي خرج بهذا القيد عن التعريف (فمخو زيدا ضربت) فإنه ليس
 من هذا الباب لأن عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر بعد الاشتغال المذكور (وبقيد)
 من (الفراغ) والأعراض (عن العمل فيه) أي عن عمل كل واحد من الفعل
 أو شبهه في ذلك الاسم والباء في (تجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل أي عن
 أن يكون عمله فيه مجرد اشتغاله به لا بغيره (خرج) أي خرج أيضا بهذا القيد
 (نحو زيد ضربته) فإن ضربته وإن كان مشتغلا بالعمل في ضمير زيد إلا أن مجرد
 الاشتغال لا يكون مانعا عن العمل في زيد بل انضم إليه رفعه بالابتدائية فيكون
 مانعا للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فإن المانع من عمل ضربته في زيد) وتسلط
 عليه (ليس مجرد اشتغاله بضميره) أي بضمير زيد بل انضم إليه معنى الابتدائية
 (فإن عمل معنى الابتدائية فيه) أي في زيد (ورفعه) بالنصب لأنه معطوف على
 اسم إن وهو عمل معنى الابتدائية عطف تفسير (أي) أي فإن رفع معنى الابتدائية
 يعني العامل المعنوي زيدا (أيضا) أي كان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع
 من العمل فيه كما في زيدا ضربته (مانع من ذلك) أي من العمل في زيد ففي هذا
 المثال اجتمع مانعان للاشتغال والعامل المعنوي وفي زيدا ضربته المانع مجرد
 الاشتغال لا غير (وبقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر
 كان) وإن كان مما ضم عامله على شريطة التفسير (في نحو زيدا كنت أياه)
 فإن زيدا فيه وإن كان من هذا الباب لا تقدره فكنت زيدا كنت أياه لأنه
 للممكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لأن النصب حقيقة
 في المفعول ويقرب منه المقام أيضا وكونه من هذا الباب يعا بالمتأنيب كما مر في ترجيم
 غير الثاني أقول دخول أول لأن النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

اوحكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله ايضا
 من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لكن المقام
 والبحث يابا لكونه في المفعول به (وههنا) اى المستفاد من هذا التعريف (صور)
 بضم الصاد المهملية وفتح الواو جمع صورة وهى المثال يقال صورة تصوير اى
 مثله وتصورت الشئ توهمت صورته فتصورلى والتصا وير التماثل (اربع)
 يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط
 بمرادفه (احديهما) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه
 بضميره ولوسلط عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمير)
 مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه والثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه
 بضميره ولوسلط مناسبه بالترادف (اشتغاله) اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا
 مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (بالترادف
 والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره (اشتغاله) اى اشتغال
 الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر
 (باللزم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والاربعة منها) المفهومة من
 قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولوسلط مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر
 (بالمعلق) مع تقدير تسليط ما يناسب باللزوم (ولايتصور) بالنسبة للمفعول جواب
 عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلاثة اقسام تسليط بعينه
 و بمرادفه وببلازمه حتى صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما
 يقابله اعنى الفعل المشتغل بالمعلق ثلاثة اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه
 و بمرادفه وببلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالضمير وثلاث
 منها للمعلق فاجاب عنه بقوله ولايتصور (حينئذ) اى حين اشتغال الفعل
 بالمعلق (الاقدير) نأيه (تسليط الفعل المناسب باللزوم) لانه لا يمكن تسليط
 الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير
 ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف
 لان ذلك يكون بالمرور المتعدي بالباء ولانه ليس لضرب غلام زيد رديف
 فيقدر فأتى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمعلق
 فبقى قسم واحد منه وهو التسليط ببلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة
 زيد غالبا ولذا صارت الصور اربعا (ولذا) اى ولعلم التصور المذكور (اورد
 المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل
 المشتغل (بالضمير باقامته الثلاثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط
 ببلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالمعلق والاحسن

في ترتيبها) أي في ترتيب الأمثلة الأربعة (حيث) أي حين كون ثلاثة منها
 مشتقة بالضمير وواحد منها مشتقا بالتعلق (تأخير مثال) لفعل (المشتقل
 بالتعلق) عن أمثلة الفعل المشتقل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما اجنبي لان
 الاشتغال بالتعلق صار كأنه اجنبي عنهما (كما لا يحق وجهه) أي وجه الاحسن
 في الترتيب وفي محشي عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل
 المشتقل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص أمثلة
 المشتقل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وما فعل المصنف ايضا وجهان
 حسان الاول عدم الفصل بين الأفعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حيث
 عليه والثاني تقديم المصطلح بنفسه ثم المصطلح بمرادفه ثم المصطلح باللازم الا انه قدم
 في هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى ونعم ما قال لان المقول من التعلقات
 سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن في الترتيب جمع الأفعال المعروفة على
 الترتيب في السلب بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لتأنيده
 الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الأربع على الترتيب
 المستحسن فمثال (نحو زيد اضربته) مبتدأ (مثال الفعل) خبره (المشتقل
 بالضمير) المتصل به الزاجع الذي مضافا (مع تقدير تسليطه بعينه) لا يك
 اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محذور كافي الصور الثلاث الاخر ونحو زيد
 انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيدا (و) نحو (زيدا مررت به) وانت
 مارة (مثال الفعل المشتقل بالضمير) المجرور العائد الذي مضافا (مع تقدير
 تسليط ما يناسبه بالتزادف) التزادف تفادير اللفظ مع اتحاد المعنى كيث واسد
 وحبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت)
 لان المار بالشئ مجاوز له فيكون المرووف معنى المجاوزة فكأن مترادفين (و) نحو
 (زيدا ضربت غلامه) وزيدا انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتقل
 بالتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه بالزوم وسأ في ولم يقل ههنا مع
 تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سبقول في قوله (و) نحو (زيدا حبست عليه) لان
 العبارة فيهما واحدة فيكون الثاني تفسير الاول واختصارا ايضا (مثال الفعل
 المشتقل بالضمير) مضافا (مع تقدير تسليط ما يناسبه بالزوم فان حبس الشئ
 على الشئ) يعني فان حبس الشئ لاجل الشئ لان على ههنا بمعنى اللام التغليب
 (يلزمه ملا بسته) الضمير راجع الى الشيء الاول (للمحبوس عليه) لانه لا يحبس
 احد بمجرم احد بدون تعلقه بقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى كأن يكون رفيقا له
 او مستكنا او جاسوسا او غير ذلك يعني فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد يؤخذ
 بتعلقه به ومناسبته له كذا كرنا ولما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة

التفسير والاستشهاد بالأمثلة على الصور الأربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون
ابلاغ في الايضاح فقال (ينصب) بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (في هذه الأمثلة)
اي في كل واحد منها (بفعل) متعلق ينصب (مضمر) مقدر (يفسره ما بعده)
اي يفسر ويبين الفعل المضمر الذي وقع بعد الاسم المذكور (اي ضربت) تفسير
الفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله (يعني الفعل المفسر) بالفتح (الناصب)
صفة بعد صفة للفعل (زيد) متعلق بالناصب الذي كان (في) قولك (زيدا
ضربت) ضربته ضربت خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة
ضربت (فان الاصل فيه) اي في قولك زيدا ضربت (ضربت زيدا ضربته)
لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضي عاملا ناصبا والفعل الذي وقع بعده لم يقدر
ان ينصبه لاستغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب كالثاني بقى بلا عامل ناصب له
فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اي قدر (ضربت الاول)
الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اي لكون الفعل
الذي يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثاني
خشوا (اعني) بقوله مفسره ضربت الثاني بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار
اللفظ مفعول اعني (و) (على هذا القياس) الذي جرى في زيدا ضربته الجار
والجور خبر مقدم والقياس صفة هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتدأ اي قوله
جاوزت المقدر في قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به
لما قلنا (فانه) اي وان جاوزت (مفسر) بفتح السين (بما) اي بفعل (يرادفه)
يعني يكون رديفاله (اعني) بما يرادفه (مررت به) (واهنت) عطف على جاوزت
بقصر الهمة لان اصله اهونت من الاهانة وهي التحقير والاذلال يقال اهانة
احقره واذله لا من الابهان وهو الاضعاف يقال اوهنته اضعفه ومنه قوله تعالى
وان اوهنت البيوت لبيت العنكبوت فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه
(فانه) اي اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اي بفعل (يستلزمه) اي بفعل يستلزم
الاهانة (اعني) بما يستلزم اهانة (ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده غالباً لان بعض الاحبة الصادقين في المحبة يؤذون غلمان اصداقاً لهم
بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صوتاً لرضهم ولذا قلت غالباً لانه لا يوجد
صديق كذلك الا نادراً بل لا يوجد اصلاً ولذا لم يقيد الشارح (ولا بست)
عطف على اهنت من لابس بلايس فالاصل ايضا فيه لابست زيدا حبست
عليه لما مر (فانه) اي لابست (مفسر) بفتحها (بما يستلزمه) اي بفعل يستلزم
الملابسة والتعلق (اعني) بما يستلزمه (حبست عليه) لما فرغ من تعريف
ما اضمر عاملاً على شريطة التفسير واليضاح بالأمثلة وبيان الفعل المفسر

الناصب له ارادتيان انقسامه الى خمسة اقسام ولزاد الشارح ايضا التصريح
 بتلك الاقسام للمعونة صنف اقل (ثم) اي بعد تعريف ولايضاح بالامثلة
 وبين الناصب لها (ان الاسم الواقع في مقام الاختيار) للمفاتيح يتبع الميم والقلم
 المجمعة جمع المظنة يقال مظنة الشيء موضع يقطن فيه وجوده اسم مكان من قطن
 يقطن مثل رديرد اي في موضع قطن في باي النظر انه من قيل الاختيار (على
 شريطة التخيير) وان لم يكن منه في الواقع ونفس الامر (اما) للتدوين والتقسيم
 (المختار) خبران (او الواجب) عطف على المختار (فيه) اي في الاسم الواقع
 في تلك المفاتيح متعلق بشيئي الفعل على سبيل التارة (الرفع) بارفع لانه
 فاعل لشيئي الفعل ايضا على سبيل التارة (او نصب) عطف على ارفع
 فتدريده اما المختار فيه ارفع او نصب او الواجب فيه ارفع او نصب والاقسام
 اربعة (او يستوي) عطف لما على الواجب او على المختار لكونها في حكم
 الفعل لان اسم الفاعل واسم المفعول لاندخل عليهما الالف وتلك استوي
 جميع الازمنة فيصح العطف (فيه) اي في تلك الاسم (الامر ان) ارفع ونصب
 (والى هذه الصور الخمس اشار المصنف) وقضايا (فقال) (او يختار)
 قسم ما يختار فيه ارفع مع ان الاول بالقلم ان يقيم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب
 فيه النصب ثم وثم الى ان تنتهي الاقسام لان جعل ما هو بعد من الثاني اهم منه
 وما شانه الاهتمل يكون بالتقديم لهم (في الاسم المذكور) اي في الاسم الواقع
 في مقام الاختيار على شريطة التفسير لا في الاسم الذي بعده فعل او شبهه الخ
 لان في نحو ذلك الاسم لا يجوز الانصب (الرفع) اي ان يكون مرفوعا (باب ثمانية)
 (اي بكونه مبتدأ) فيه اشارة الى ان المصدر يعني المفعول كالحق يعني المخلوق
 وليس المراد به تعاميل المعنوي لانه يقال حيثذا البتة واما قال حيثذا البتة
 لثلاثتهم لان افعله فعل كان ناصبه انا نصب فعل ويكون اشارة الى وجه اختيار
 ارفع ايضا (لان تجرده) اي كونه تلك الاسم مجردا (عن العوامل العقلية
 الصحيحة) رفعه بالابتداء اي بكونه مبتدأ لسلامته من تكلف تفسيره (وارجح)
 مبني للمفعول وشاربه الى ان الضرف متعلق بمختار اي ويكون رفعه محتملا
 ومموجما ومختارا (عد علم قرينة خلافه) (اي قرينة ترجح خلاف الرفع) يعني
 المراد بخلاف الرفع (النصب) يعني اذا لم توجد قرينة ترجح انصب ترجح الرفع
 بسلامة من الخلق فيكون مختارا او على قوله ومختار بقوله (لان قرينتي النجدة
 فيهما) اي في الرفع والنصب يعني نجدة قرينة ارفع وهي تجرده عن العوامل
 العقلية وصحة قرينة النصب وهي وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم
 المذكور (مشاويثان لان وجود ماله صلاحية التفسير) بعد الاسم المذكور

(قرينة مصححة للنصب) والقرينة المصححة للنصب هي الامور الآتية في قوله
ويختار النصب الخ (فخى لم ترجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه
فاعل (اخرى) صفة قرينة يعنى اذا لم ترجح النصب قرينة غير قرينة الصحة
من الامور المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) نائبة (اسلامته من الحذف)
لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه
والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح آه جراء الشرط
(نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد في هذا المثال عن العوامل اللفظية يصح
رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصح نصبه بالمفعولية
فالقرينتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شئ من الامور المرجحة له
يكون الرفع مختارا لسلامته من الحذف فالقرينتان وان تساوتا في الصحة الا ان
قرينة الرفع اقوى لما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (او عند وجود) (القرينة
المرجحة من الجانبين) يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة
اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرحجة للرفع) (اقوى
منها) (اى من القرينة المرحجة للنصب) يعنى القرينتان من الجانبين وان تساوتا
في الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى
(كاما) بفتح الهمة (الداخلية على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع في مكان
الاضمار على شريطة التفسير حال كونهما مصاحبة (مع غير الطلب) لم يقل
مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اى بشرط ان لا يكون
الفعل المشتغل عنه) اى عن الاسم المذكور (طلبا) اى فعلا يكون فيه معنى
الطلب كالامر والنهى والثناء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه مختارا
بل المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمه فالعطف على)
الجملة (الفعلية) قرينة (ترجح النصب) يعنى وجود ماله صلاحية لتفسير يصح
النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب
زيد لرعاية التناسب بين الجملتين في كونها فاعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية
يصح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القرينتان
المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهى) اى قرينة الرفع (اقوى) من
قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ) لتضمنها
معنى الابتداء تقتضى ان يليها المبتدأ غالبا على ما بين في الضوء وغيره قوله
(بخلاف) متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة
(الاسمية) الغير المصدرة باما (على) الجملة (الفعلية) فانه اى فان عطف
الجملة الاسمية الغير المصدرة باما (كثير الوقوع في كلامهم) وليس باكثر واما

حذف الجملۃ الاسمية المصدرۃ یا ما علی الجملۃ الفعلیۃ اکثر وقوعا فی محکماتهم
 وعطف الجملۃ الفعلیۃ علی الجملۃ للفعلیۃ بدون اما اکثر وقوعا فیہ ومع اما اکثر
 فكله اما هي المرجحة للرفع (مع انها) ای مع كونها مرفوعة للرفع وهي مؤيدة
 بالسلامة من الحذف ايضا ای كما كانت مرفوعة للرفع (واتما قال) المصنف
 (مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو) لغبت القسوم و (اما زينا
 فاضربه) واما عرافلاتهنه واما بکراجره الله خيرا (فان المختار) فی الاسم
 المذكور (حيث ان) ای حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (وهو
 التصب) ای نصب الاسم المذكور (فان الرفع) ای رفع ذلك الاسم (تنفيضي
 وقوع الطلب) ای الجملۃ الظليۃ (خبر وهو) ای وقوع الجملۃ الظليۃ خبرا
 (لا يجوز) بحال من الاحوال لان ما يكون خبرا يجب ان يكون موجوبا قبل
 الاخبار والانشاء لكونه اثباتا ما سيجد لم يكن موجوبا قبله ولم يكن موجودا
 قبل الاخبار لا يجوز ان يكون خبرا (الابتاويل) ومع هذا اذا اول فاعلم
 هو المؤول والانشاء يكون مقولا له مثلا اذا قلت اما زيد فاضربه فقول
 بقوله فقول فی حقه اضربه فالحبر هو مقول ای مستحق لان يؤمر بالضرب
 فلا احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه اخر ايسر منه وهو الصب
 (و) مثل (اما مع غير الطلب) فی اختيار رفع الاسم الواقع بعدها (اذا) (الواقع
 علی الاسم المذكور) ای اذا الواقع الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع
 وفي اما بالدخول للتفتن فی العبارة الكائنة (للمفاجأة) وسيجي تفصيل
 المفاجأة فی بحث الظروف (فی كونه من اقرب القرائن) يعنى كان اما قرينة
 قوية مرفوعة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة قوية مرفوعة له (مثل خرجت
 فانا زيد يضربه عمرو) فان تجرد زيد عن العوامل الفعلية قرينة صحيحة
 لرفعها بالابتداء وجود ماله صاحبة التفسير بعد قرينة صحيحة لتصبه والعطف
 علی الفعلية قرينة مرفوعة للصب واما المفاجأة قرينة مرفوعة للرفع وهي
 اقوى لانها لا تدخل الاعلى الجملۃ الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف
 (فان المختار فيه) ای فی الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة
 (للمفاجأة) لا تدخل الاعلى الجملۃ الاسمية غالبا لان الجملۃ الاسمية للدوام والثبات
 والمفاجأة انما تكون للغاردون المارولانها ثوب مناب الغاء الجزائية والفاء الجزائية
 واجبة فی الاسمية وما يتوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون
 مختارا (وما وقع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المصنف قال ههنا وبخار
 بعد اذا المفاجأة الرفع وفي بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فبازم التناقض
 بين قوله مع انها واحدا فاجاب عنه بقوله وما وقع (فی بحث الظروف من ان اذا)

الكائنة (للمعاجاة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فالمراد
 يلزومها) أي لزوم الجملة الاسمية بعدها (غلبة) وكثرة (وقوعها بعدها) يعني
 أن المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا تناقض) بينهما لأن المراد
 بالمختار ههنا أيضا الغلبة والكثرة لأن ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقبل
 المراد باللزوم بمعنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها مسئلتني منه بقرينة
 ذكره ههنا فالعني ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاختيار على شريطة التفسير
 ليستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع في بيان كون
 النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (في الاسم المذكور) أي في الاسم الواقع
 في مطلق الاختيار على شريطة التفسير (بالعطف) (أي بسبب عطف الجملة
 التي هو) أي اسم المذكور واقعا (قبلها) (على جملة فعلية) (متقدمة) صفة
 للجملة بعد صفة للإيضاح لأن العطف يستلزم التقدم (للتناسب) (أي لرعاية
 التناسب) أي المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التي الاسم المذكور فيها (والجملة
 المعطوف عليها) الجار والمجرور نائب لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع
 إلى الموصوف وهو الجملة (في كونها) متعلق بالتناسب (فعليتين) لأنه إذا كان
 الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة
 عليها لأنها فعلية أيضا (نحو خرجت فريد القيتة) بنصب زيدا تقديره
 خرجت فليت زيدا لقيتة وكذا يختار النصب في نحو مرت برجل ضارب
 عمرا وهذا بقية العطف على ما يشابه الفعل (و) يختار النصب أيضا في الاسم
 المذكور إذا وقع (بعد حرف النفي) (يعني) ليس المراد منه ما يتبادر إلى الفهم
 بل المراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر (مثل ما ولا وان) بكسر الهجمة
 لأن هذه الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وان اتم الأبشر وتدخل
 على الفعل أيضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ما تضرب ولكن
 دخوله على الفعل أكثر لأن النفي يقتضي منقيا والفعل لكونه عرضا أولى بالنفي
 والمنفي من الاسم أما الوجود أو غير ذلك مما يكون عاما أو خاصا (وليس) لفظ (لم
 وماوان من هذه الجملة) أي من حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها
 مع أنها من جملة حروف النفي (أدعى عاملة في) الفعل (المضارع) ومنحصر
 عملها فيه دون الثلاثة الأولى لأنها لا تعمل في الماضي أيضا (ولا يقدر) بالنسبة
 للمفعول (مفعولها) وجوبا وجوازا (لضعفها في العمل) حتى انحصرت في الفعل
 المضارع حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لم زيد تضرب ولا عمرا
 تكرمه ولأن بكرة تقتضيه بحذف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لأنها من لوازم
 الفعل لفظا سيما دون الثلاثة الأولى لأنها من دواخل الفعل كثيرا فبحاز تقدير

الفعل فيها جوازاً أو وجوباً (نحو ما زيدا ضربته) في تقدير ما ضربت زيدا
ضربه (ولا زيدا ضربته ولا عمراً) في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمراً
وإنما أتى بقوله ولا عمراً في لا لأنها في الأصل لشيء الجنس فيقتضي أن تدخل عليه
فإنما دخلت على المعرفة أو الفعل الماضي لزم التكرار جبراً لما فات مما اقتضته
وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق ولا صلى (وان زيدا ضربته) في تقدير
أن ضربت زيدا ضربته يعني ما ضربت زيدا ضربته (الأناميا) الاستثناء
مصرف إلى الأمثلة الثلاثة حذف من الأولين الثلاث لم يتكرر ويجوز
أن يختص بالآخر فقط لا يكون قرينة إلى أن ههنا لشيء على قول من قال لا بد
في كون أن لشيء من قرينة الأول هو الأول لأنها لا يحتاج في كونها لشيء إلى
القرينة (و) يختار السبب أيضاً في الاسم المذكور أنا كان واقعا بعد (حرف
الاستفهام) وهي الهمة وهل (نحو ما زيدا ضربته) في تقدير ما ضربت زيدا
ضربه لأن الاستفهام عن الفعل أول منه عن الاسم لأن الفعل عرض لا يتقرر
فلا استفهام عما لا يتقرر يكون أولى (وإنما قال) المصنف (حرف الاستفهام)
احترازاً عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام (لأنه يختار أرفع فيما) أي الاسم
الذي (يتضمن) معنى (الاستفهام مثل من أكرمه) وما صنعناه وإيهم نكرمه
وعبر ذلك لما مر في زيداً ضربته (ولم يقل) المصنف (همة الاستفهام
ليشمل) الاسم الواقع بعدهل (مثل زيداً ضربته) في تقدير هل ضربت زيدا
ضربه (فإنه) أي فإن هذا المثال (يجوز أن استعجبه التحية) يعني وإن عد
أنحاء مثل هذا المثال فيجاء يعني حذف الفعل بعدهل بعد أن يكون في حيرة
فعل لأنهم استعجبوا نصبه (لاقتضاء هل لفتن الفعل) يعني الدخول على
لفظه أنا كان في حيرة فعل ولم يقع بدخوله على الاسم ولذا أخرج ههنا بقاؤه
بتقدير الفعل بل لا بد من دخوله عليه وإذا لم يكن في حيرة فعل يقع بدخوله
على الاسم مثل هل زيد قائم (لأنه) أي لأن هل (بمعنى قد) التحقبة (في الأصل)
يعني في أصل وضعه كقوله تعالى هل أتى على الإنسان حيناً أي قسماً (فلا يكتفي
فيه) أي في هل (بتقدير الفصل) كما لا يكتفي تقديره في قد لأن حرف قد لا بد له من
متعلق مذكور لفتنا كحرف العطف لا بد له من معطوف مذكور كذلك
ما في معناه بل أولى أن لا يتقرر لأنها فرع قد ولكن جاز على قوله لأن المنذر
كالمذكور تأمل (و) يختار السبب أيضاً في الاسم المذكور أنا كان واقعا (بعد
إذا الشرطية) أي للتوبة إلى الشرطيات عما لها فيه وصفها بالشرطية
احترازاً عن إذا للمقابلة على ما مر أنه يختار أرفع فيه بعدها (البدلية) على المجازاة
في الزمان (وفي أرضي) والأكثر عند سيويه والأخفش كون ما بعدها فعلاً أما

ظاهر نحو اذا جاء زيد او مقدر نحو اذا السماء انشقت فقول المصنف واذا
 الشرطية على مذهبهما (وانما اختير بعدها الفعل) لان الشرط بالفعل اولى
 ولم يجب الفعل لانها ليست عريضة في الشرط كان ولولا ظاهرة في تضمن معناه
 كمن ومتى عنده انتهى فاختر الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية
 (نحو اذا عبد الله تلقاه) من لقيه يلقاه ادركه وبله علم (فاكرمه) امر من
 الاكرام في تقدير اذا تلقى عبد الله تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب في الاسم
 المذكور (اذا كان واقعا بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة في المكان) لافي الزمان
 لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كلمات الشرط اقل من استعمال اذا
 فانها تدخل على الاسمية التي جرائها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
 اما اذا كتبت بمناسخ حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم التضمنة معنى الشرط
 نحو متى نحو حيث زيدا تجده فاكرمه في تقدير حيث اي في اي مكان تجد زيدا
 تجده فاكرمه (وفي) (ما قبل) (الامر والنهي) عطف على قوله بعد حرف
 النفي او على قوله بالعطف اي ويختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر
 والنهي (يعني موضع وقوع الاسم المذكور) اي ما ضمير عامله على شريطة
 النفس ومكانه اذا كان (قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه) مثال لما وقع قبل
 الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه (ولا زيدا لا تضربه) مثال لما وقع قبل
 النهي في تقدير لا تضرب زيدا لا تضربه (وانما اختير) بالنسبة للمفعول اي وانما
 جعل مختارا (في هذه المواضع) الست هذا بيان لوجه باعتبار النصب في الاسم
 المذكور في هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية
 لا يكون وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولهذا فسر
 السارح المواضع بقوله (اي بعد حرف الاستفهام) وهي الهمزة وهل (و)
 بعد حرف (النفي) وهي ما ولا (و) ان وبعد (اذا الشرطية) بعد (حيث
 وما قبل الامر) (و) ما قبل (النهي النصب) بارفع لانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
 اختير (في الاسم المذكور) في احد هذه المواضع الست (اذ هي) (اي هذه
 المواضع) (مواقع الفعل) (اي مواضع وقوع الفعل فيها) اي في هذه المواضع
 الست (اكثر) لان النفي والاستفهام في الغالب يلحظان الافعال دون الذوات
 لان المنفي والمسؤول عنه في الغالب يكون عرضا خيرا قاروا كذا الشرط الذي
 قضينه اذا وحيث مع عدم كونهما خبرا عنه واختير ايضا في ما قبل الامر
 والنهي لئلا يلزم وقوع الامر والنهي عن يقين لما عرفت ان الامر والنهي فيما
 فيه معنى الانشاء لا يكون خبرا الا بتأويل بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند
 وجود التأويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور يحذف الفعل وجوبا

(فان نصب) مني المفعول (الاسم المذكور) اي اذا جعل منصوبا (وقع فيها)
اي في المواضع المذكورة (الفاعل تقديره) فيكون عملا بالاكثرة (والا) اي وان
لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فلا) اي فلا يقع الفعل فيها تقديره ولا نقننا
لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالفاعل المعنوي فلا يصحكون عملا
بالاكثرة بل يكون عملا بالقليل الغير المختار فيبقى ان ينصب الاسم المذكور فيها
ليكون عملا بالاكثرة المختار (و) (كذلك) اي كما اختير النصب في الاسم المذكور
في الصور المذكورة كذلك (يختار النصب في الاسم المذكور) (عند خرف ليس
المفسر) بكسر السين هذا التركيب فيه تنابع الاضافات الا ان المصدر الاول
وهو الحوق مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثاني وهو اللبس مضاف
الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة (اي) وقت خورك (التباسا) اي فعل
(هو مفسر) بكسر السين (في حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لكن لا)
يكون التباسا (من حيث هو) اي ذلك الفعل (مفسر في هذه الحالة) اي
حالة النصب حيث لا التباس فيه حينئذ لان التركيب الواحد لا يشمل التفسير
الصفة معا على ماسا في في هذه الصحيفة (بل) ليس التباسا الا (من حيث
هو خبر في حال الرفع) فاطلاق للمفسر عليه في حال الرفع مع انه ليس بمفسر
في هذه الحالة مجاز اول او كوني لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا
في حال النصب (بالصفة) متعلق بقوله ليس المفسر (فلا يعلم) بالبناء للمفعول
(له) اي ان ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور) لان اسم المذكور حينئذ اما
مبتدأ او اسم لفاعل يقتضي الخبر (في حال الرفع) اي رفع الاسم المذكور (مع
موافقته) اي موافقة كون ذلك الفعل خبرا في هذه الحالة (للمعنى المقصود)
من التركيب ومطابقا له (او صفة) عطف على قوله خبر (له) اي فلا يعلم ان
ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعني قوله تعالى بقدر في قوله
تعالى انا كل شيء بقدر الآية (مع مخالفتها) اي مع كون الفعل المفسر صفة للاسم
المذكور مخالفا (للمعنى المقصود) من التركيب فلدفع الالتباس اختير النصب
في الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل السامع له لان المقصود
من الآية الاتية مثلا ان يكون خلقا خبرا ويقدر حالا من الضمير البارز وهو
المفعول في خلقها فالعنى على هذا انا كل شيء هو مخلوق لما حال كونه ملابسا
بقدر اي بقضائنا ويقدر اذ يدخل حينئذ في عموم شيء افعال العباد ايضا لانها
مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفيد على تقدير ان يكون خلقها
صفة لشيء ويقدر خبرا فالعنى حينئذ انا كل شيء مخلوق لما بالذات وبلا واسطة
العباد لان كل مخلوق لشيء حينئذ اضيف الى انه تعالى كما ان يقدر اي بتقديرنا

وقضائنا فتخرجت حينئذ افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعني والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقته وارادته فلان يكون فعله وعمله الاختياري او الاضطراري بتقدير الله وخلقته وارادته اول (فالالتباس) يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة او الخبر في حال الرفع (انما) اي ليس الا (هو بين خبرية ذات ما) اي بين كون ذات الفعل الذي (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفيته) اي وبين كون ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني الالتباس ليس الا في حال الرفع (لا يذنب) اي لا التباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف التفسير) حالة النصب (وبين الصفة) اي وبين كونه صفة في تلك الحالة يعني لا التباس في حالة النصب (فان التركيب) الواحد (لا يمتثلها) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبره ايضا (معا) اي في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يمتثل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يمتثل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيريا فالالتباس انما هو في حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (انا كل شيء خلقناه بقدر) ومثل قولك كل رجل اكرمه لصديق وكل رجل اهنته لعدولته لورفع كل في هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصدقة والعداوة علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصدقة والعداوة خبرا له لفات المعنى المقصود ولو نصب لايانم هذا المعنى فاختر النصب حذرا عن الالتباس (ينصب) البناء للمفعول (كل) في قوله تعالى (على الاضمار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر (ولو رفع) صكل فيه (بالابتداء) اي بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر وهو (خلقناه خبرا له) اي له مبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا للنصب) اي لنصب صكل (في اداء) المعنى (المقصود لكن) اي الاله (خيف لسه) اي التباس خلقناه (بالصفة) اي بكونه صفة لشيء (لا احتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا) للمبتدأ (وهو) اي كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له (خلاف) المعنى (المقصود) فينبغي ان يكون النصب محذرا عن الالتباس وليكون نصا في المعنى المقصود فيثبت كون خبر ان جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الآية (الحكم على شيء بانه) اي بان كل شيء (مخلوق لنا) اي مخلوق يخلق الله لخالق غيره (بقدر)

أى حال يكون ذلك المخلوق بتقديره وإرادته ومثبثاً (أ) إن المقصود منها
 (الحكم على كل شئ* مخلوق لانه بقدر) يعنى ليس المقصود من هذه الآية أن
 كل ما هو مخلوق لانه بالذات لا بواسطة العيريل هو مخلوق بقولنا كمن من غير
 توسط العباد اتفقوا أى بتقديرنا وإرادتنا (عنه) أى هذا الحكم (يوهم كون)
 أى يكون (بعض الأشياء الموجودة) كالأفعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق
 لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وتلك أم العلم قدرته على خلقها وأما العلم علمدها
 والأول يستلزم الجزم والثاني الجهل تعالى الله عنهما علواً كبيراً لقوله إن الله
 على كل شئ قدير وإن الله بكل شئ عليم ولا خالق الا هو على ما سبق تحفيظه
 (كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية) كالضرب والمشي والحيطة
 وغيرها مما يكون فيه إرادتهم الجبرية (للعباد) لا لهم يقولون إن العبد خالق
 لفعله الاختيارى كالمقدر ارى القدر فيكون خلافاً لهم ويلزمهم تعدد الأكهنة
 إذ حيث يكون كل واحد اليها فيكون مافضل لقوله تعالى * إنما الله اله واحد
 ولقوله تعالى * واعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الآيات الدالة على وحدانيته
 تعالى وصرفوا لما نفعه عليها لإجاء الصحابة والتابعين الذين هم أهل السنة والدين
 (ويستوى الأمران) (أى الرفع) بدل من الأمر أن بدل البعض أو خبر مبتدأ
 محذوف والاول اولى (والصب) أى فى الاسم الذى وقع فى مكان الاضمار على
 شرطية التفسير من غير ترجيح لان الجسليين على الآخر (فإنتم كنتم) أى لمن
 أراد أن يتكلم بهذا الكلام (أن يختار كل واحد منهما) أى من الرفع والصب
 (بلا تساوت) بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح أحدهما على الآخر (فى مثل زيد
 قام وعمر الكرمته) أى فى مثال أورده سبويه (أى عنده) أى عند زيد متعلق
 بالفعل المحذوف (أوفى داره) عطف على عنه (ونحو ذلك والا) أى وإن
 لم يكن قوله عنه أوفى داره أو نحو ذلك مما يقتضى ضميراً الزيد مقدراً فى هذا
 التركيب (فلا يصح العطف) أى عطف جملة وأكرمت عمراً (على الصعوى)
 وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفى المعطوف
 عليه ضمير يرجع الى المبتدأ وإذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير لا يكون
 المعطوف فى حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير) الواجب فى المعطوف عليه
 فى المعطوف وقد عرفت فيما سبق أن الضمير لازم فى الخبر إذا كان جملة فان قلت
 فيجئ شذ لا يصح كونه مما يستوى فيه الأمر أن لترجيح الرفع باستثائه عن تقدير
 قلت إذا كان المقصود من هذا الكلام إكرام عمر وعنده فلا بد من تقديره على
 تقدير الرفع أيضاً وإنما سكنت عنه المصنف اعتماداً على علم السامع أنه لابد للخبر
 إذا كان جملة من ضميره فينبغى أن يكون الأمر أن أرفع والصب متساويين

(اى يستوى الامر ان) هذا تفسير لقوله ويستوى الامر ان يعنى ان استواء الامر ان
 فى الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال المذكور بل يجرى فيه (وفيما اذا عطف)
 اى فى تركيب اذا عطف فيه (الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة)
 متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين اى جملة اسمية
 خبرها) اى خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح
 رفعه) اى رفع الاسم المذكور (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه
 الجملة على الجملة الاسمية المناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية
 (و) يصح (نصبه) اى نصب الاسم المذكور (بتقدير الفعل) الناصب له
 قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسر له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة
 الفعلية لان الفعل لا بد له من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان)
 لا ترجح لاحدهما على الآخر (لحصول التناسب فيهما) اى فى رفع الاسم المذكور
 وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفى نصبه وجعلها فعلية
 او عطفها على الفعلية (فى الرفع) اى فى رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون)
 الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل وهو خبره (فتعطف) بالبناء المفعول
 اى هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التى هى جملة زيد قام واتما سميت
 كبرى لاشتغالها على الجملتين الاسمية والفعلية التى هى خبر الاسمية (وهى)
 جملة (اسمية ايضا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه ليناسب المعطوف
 والمعطوف عليه فى كونهما اسمين (وفى النصب) اى فى نصب الاسم المذكور
 (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء المفعول
 اى هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى) وهى (اى الجملة الصغرى وهى المعطوف
 عليها واتما سميت صغرى لاشتغالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها
 من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب
 المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستوى الامر ان
 فى المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الخذف مر جملة
 الرفع) اى رفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى
 الامر ان حتى يكون المتكلم مخيرا فى اختيار ايهما شاء قلنا نعم السلامة من الخذف
 مر جملة الرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن (هى) اى السلامة من
 الخذف معارضة اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (بقرب المعطوف عليه)
 يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهى جملة قام قريبا واذا
 رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف عليه اولى
 من بعده وان كان فيه سلامة من الخذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه

الامر ان لان سلم الترجيح في الجملة بنى الترجيح في الامر (فان قلت) لان اسم
 ان السلامة من الخلف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم
 المذكورة (لا تساوت في القرب والبعد) اى في قرب المعطوف عليه على تقدير
 النصب وبعده على تقدير الرفع (بينهما) اى بين الصورتين (ان) الجملة (الكبرى)
 وهى جملة زيد قام (ايضا) اى كما ان الصغرى (قريضة) من القرب ولذا فسر
 بقوله (غير مفصلة عنهما) اى من الجملة المعطوفة عليها ان جملة وعمر اكرمته
 متصلة بجملة زيد قام فاستويا في القرب فبقي السؤال الاول على حاله وهو ان
 السلامة من الخلف مرجعة للرفع (قلنا هذا) اى عدم التفاوت في القرب
 والبعد بينهما اتما هو (باعتبار المنتهى) يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة
 الاولى اعنى جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبدأ)
 اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا يتبدأ من قوله قام (فالصغرى) وهى
 جملة قام (اقرب) فيكون المعطوف عليه حينئذ قريبا فحينئذ لم يتبق المعارضة
 المذكورة سالمة فيستوى الامر ان الرفع والنصب في الاسم المذكور فالمتكلم
 ان يختار ايها شاء (ويجب النصب) يجب (اى نصب الاسم المذكور) اى
 الاسم الواقع في مطلق الاختيار على شريطة التفسير اذا كان واقعا (بعد حرف
 الشرط) او ما ضمن معناه مثل متى زيدا تجده فأكرمه او ايزيدا تجده فأكرمه
 او حتما زيدا تلقاه فأكرمه وغير ذلك ولم يذكره المصنف ولا الشارح ايضا
 اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله (والمراد به) اى
 بحرف الشرط (ههنا) اى في هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا
 انما كان واقعا بعد حرف الشرط حرمانا وهما (ان ولو فان) كلمة (اما وان كانت
 من حروف الشرط) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال
 حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اننا ما فانها عنده من حروف
 الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اثنان ان ولو (فحكمهما) اى حكم
 كلمة اما (ما سبق من اختيار الرفع) بيان لما اى من كون رفع الاسم المذكور
 الواقع بعدها مختارا (مع غير الطلب) يعنى انما كان الفعل المفسر غير طلب
 (واختيار النصب) وكون نصبه مختارا (مع الطلب) انما كان ذلك طلبا فهى
 مستثناة ههنا فكانه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال
 الاسم بعدها قد علم (و) (كنا) اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد
 حرف الشرط غير اما كذلك (يجب النصب) اى نصب الاسم المذكور الواقع
 (بعد) (حرف التحضيض) حرف التحضيض اربعة (وهو هلا والا) بالتحديد
 فيهما الا عند الحليل فى الاوهى مخففة عنده على ما سياتى (ولو لا ولو ما واجب

(النصب) من النصب الاسم المذكور في كذا واقعا (بعدهما) أي بعد حرفي
 شرط والتخفيض (لوجوب دخولهما) أي دخول هذين التوحيين من الحروف
 (على الفعل لفتنا) أي حال كونه مفتوحا (او مقديرا) أي حال كونه مقدرا متويا
 والمركب بالفعل ههنا فتنا او مقديرا الفعل التعمي لانه مطلق الفعل لا يخفى على من له
 رأى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل لفتنا او مقديرا اما حروف التخفيض
 فلان التخفيض وهو التحريض والحث من حرصه أي حرصه لا يكون الا في
 يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دائما
 على الثبات والاستقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما
 لا يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله اذا انها اذا دخلت على الماضي
 تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التخفيض على ما ذلت الا انها
 تستعمل كثيرا في يوم الخطاب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل
 فكانها من حيث المعنى للتخفيض على ما ذلت واذا دخلت على المضارع فهي
 للتخفيض يعني الحث على الفعل والطلب له والمضارع اما فتنا او تأولا فتحو
 لولا تستغرون الله ولولا اخرتني الى اجل قريب واما حروف الشرط فلان الشرط
 العلامة والسبب يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتني
 اكرمك حيث جعلت مجيء المتخاطب علامة لا كرايمك اياه فهذا لا يوجد الا
 في الفعل واهذا اختصت هذه الحروف بالفعل (فتحو) مبتدأ قولك (ان زيدا
 ضربته ضربه) في تقدير ان ضربت زيدا ضربه ضربه (مثال) خبره
 شرط الشرط (وقولك ان زيدا ضربته) في تقدير ان اضرب زيدا ضربه
 (مثال حرف التخفيض) وهذا الشرط على ترتيب اللف وما فرغ من بيان كون
 النصب في الاسم المذكور مختارا او ارفع فيه ايضا واسنوء الامرين فيه وكون
 النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون ارفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب
 ارفع فيه لانه اذا وجب ارفع لم يكن من مقادير الاختيار على شريطة التفسير فقال
 (وليس مثل ان يذهب) بالبناء للمفعول (به) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل
 (منه) الجار والمجرور في محل النصب لانه خبر ليس أي كل تركيب ظن في بادئ
 النظر له مما اضمر عامله على شريطة التفسير واختار النصب فيه وبعد التعمق
 يعلم انه ليس منه) أي من باب الاختيار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) أي في هذا
 المثال (وان كان) للوصل (ينشئ) مبنى للمفعول (في بادئ النظر) بادئ من بنا
 الامر أي ظاهر من باب سماعي في ظاهر النظر ومن همزه جعله من بدأ ومعناه اول
 النظر وكلها ههنا على ان (له) أي هذا المثال (مما اضمر عامله على شريطة
 التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل ينشئ (والختار) عطوف على مثل

انه اى ولفظ المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (النصب) بلرفع لانه نائب
فاعل لقوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف
الاستفهام) وهو الهمة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف
الاستفهام يختار فيه النصب ههنا كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان
يفلن فى بابى النظر الخ يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام
الوصول الى ما هو المراد منه اويان ما هو المقصود وايضا حه يقال تعمق النظر
فى كلامه اذا قلته اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه (انه) اى
مثل ازيد ذهب به (لبس منه) اى من باب الاختصار على شريطة التفسير (فانه
وان صدق) للوصل (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك
بالمثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب به (متنقل عنه بضميره) اى فارغ عن العمل
فيه العمل فى ضميره وهو قوله به هذا يان قوله فان زيدا وان كان فى بابى النظر
انه الخ (لكنه لبس بحيث) اى لبس زيد بكان (لوسط عليه) اى على زيد
(هو) اى الفعل بعينه وهو ذهب به (اوناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول
(النصبه) اى لصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه اوناسبه الذى هو اذهب
هذا يان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه لبس منه (لان ذهب به لا يعمل
النصب) لان معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه واحتمال ان المراد
منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل
المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لا يعمل النصب كذلك (مناسبه) لا يعمل
ايضا (اعنى اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدي بالبناء يناسب الذهاب
معلوما او مجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يحز فيه تسليط الفعل المتعدي
بعينه ولا مناسبة الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما اختر
عاهه على شريطة التفسير لانه (لا يتخصص المناسب) اى ما يناسب ذهب به
(فى اذهب) بالبناء للمفعول (واذا لم يتخصص) فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى
غير اذهب (بنصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلبس) فعل
مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدي بالبناء يلزمه الملازمة (واذهب)
حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى
بالبناء يلزمه الذهاب سواء كان معلوما او مجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير
الماسب لتقدير اذهب به (ازيدا يلبسه الذهاب به) فيكون الفعل الناصب
ازيد يلبس المقدور تقديره ايلابس الذهاب زيدا ذهب به (او) ازيدا (يلابس)
احد بالذهب به) تقديره ايلابس احد زيدا اذهب به (او) ازيدا (انذهب)
احد) فيكون الفعل الناصب له حينئذ اذهب بالبناء لفاعل تقديره اذهب احد

زيد اذهب به حينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح
قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه
فقد صح تسليط ما يناسبه بالزوم (قلنا المراد بالناسب) في قوله او مناسبه لبس
الناسب مطلقا بل (ما يرافق الفعل المذكور) المفسر (او يلازمه) اى يلازم
الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) اى بشرط ان يكون
فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا في هذا الباب حتى
لو لم يتحد لا يكون مناسباً له (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما
ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيما يرافقه
ويلازمه الذهاب او احد وفي الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد في المسند
اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسباً له لفقدان الشرط وهو الاتحاد
فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا
الباب للعلة المذكورة (فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى
جواب لشرط محذوف (اى رفع زيد في المثال المذكور) وهو ازيد ذهب به
(واجب بالابتداء) اى بكونه مبتدأ ومعمولا بالفاعل المعنوي (ونصبه) اى نصب
زيد في ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا
لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب فالاولى في التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية
غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تأمل (فلبس) المثال المذكور
(من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط الفعل المذكور
بعينه ولا ما يناسبه بالترا دف او الزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (بما) اى من
القسم الذي (يختار فيه) اى في ذلك القسم (النصب) اى نصب الاسم المذكور
لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما اضمر عامله على شريطة
التفسير قد عرفت ان هذا المثال لبس منه فينبغي ان يكون رفعه واجبا بالابتداء
(وكذا) (اى مثل ازيد ذهب به) في عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه
بالابتداء مانع (قوله تعالى) (كل شئ فعلوه) قوله وكذا خبر مقدم وقوله
تعالى مبتدأ وقوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
الا انه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه
يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شئ (في الزبر) فيكون في الزبر متعلقا بفعلوا
والزبر بضمين جمع زبور كرسل ورسول وهو المكتوب وهو فاعل بمعنى المفعول
كحلو بضمين المحلو ب (اى في صحائف أعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى
الكتاب وشئ كتب عليه وجعلها صحائف وصحف كذا في الصحاح (فهو)

انه اى وينقل المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (النصب) بارفع لانه نائب
 ماعل لقوله المختار (لوقوع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف
 الاستفهام) وهو الجهره لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور انا وقع بعد حرف
 الاستفهام يختار فيه النصب ههنا كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان
 ينقل فى بابى النظر اى يعنى الاتاه (يفظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام
 الوصول الى ما هو المراد منه اويان ما هو المقصود وايضا حه يقال تعمق النظر
 فى كلامه اذا تمه اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه (انه) اى
 مثل ازيد ذهب به (لبس منه) اى من باب الاختصار على شريضة التفسير (فانه
 وان صدق) للوصول (عليه) اى على تلك المثال (انه) اى ان زيدا فى تلك
 بالمثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب به (متنقل عنه بغيره) اى فارغ عن العمل
 فيه العمل فى غيره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان فى بابى النظر
 انه اخ (لكنه ليس ببحث) اى ليس زيدا بكان (لوسط عليه) اى على زيد
 (هو) اى الفعل بعينه وهو ذهب به (اوناسبه) وهو اذهب بلبائه للمفعول
 (لنصبه) اى نصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه اوناسبه الذى هو اذهب
 هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه لبس منه (لان ذهب به لا يعمل
 النصب) لان معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب بنفسه واحتمال ان المراد
 منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل
 المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لا يعمل النصب كذلك (مناسبه) لا يعمل
 ايضا (اعنى اذهب) بلبائه للمفعول لان الذهاب المتعنى بالبناء يناسب الانهاب
 معلوما او مجهولا (وان قلت) ان هذا المثال اذا لم يحز فيه تليط الفعل المفسر
 بعينه ولا مناسبة الذى هو اذهب بلبائه للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما اختر
 عادله على شريضة التفسير لانه (لا ينحصر المناسب) اى ما يناسب ذهب به
 (فى اذهب) بلبائه للمفعول (واذا لم ينحصر) فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى
 غير اذهب (بنصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلبس) فعل
 مضارع معلوم من لا يلبس لان الذهاب المتعنى بالبناء يلزمه الملازمة (او اذهب)
 حال كونه كائنا (على صيغة) الفعل للماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعنى
 بالبناء يلزمه الانهاب سواء كان معلوما او مجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير
 المناسب لتقدير اذهب به (ازيدا يلبسه الذهاب به) فيكون الفعل الساصب
 لزيد يلبس المقدور تقديره ايلابس الذهاب زيدا ذهب به (او) ازيدا (يلبسه
 احد بالذهب به) تقديره ايلابس احد زيدا اذهب به (او) ازيدا (اذهب
 احد) فيكون الفعل الساصب له حيث اذهب بالبناء لفاعل تقديره اذهب احد

زيد اذهب به حينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح
قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه
فقد صح تسليط ما يناسبه بالزوم (قلنا المراد بالمناسب) في قوله او مناسبه لبس
المناسب مطلقا بل (ما يردق الفعل المذكور) المفسر (او يلازمه) اى يلازم
الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) اى بشرط ان يكون
فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا في هذا الباب حتى
لو لم يتحد لا يكون مناسبا له (فالاتحاد) اى كون فاعل الفعلين متحدا (فيما
ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيما يرا دقه
ويلازمه الذهاب اواحد وفي الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد في المسند
اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبا له لفقدان الشرط وهو الاتحاد
فيما اسند اليه (واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا
الباب للعلة المذكورة (فارفع) يشير الى ان القاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى
جواب لشرط محذوف (اى رفع زيد في المثال المذكور) وهو ازيد ذهب به
(واجب بالابتداء) اى بكونه مبتدأ ومعمولا بالفاعل المعنوي (ونصبه) اى نصب
زيد في ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا
لم يكن له مفسر لم يحجز تقدير الناصب فالاولى في التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية
غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لتلايق الفصل تأمل (فلبس) المثال المذكور
(من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط الفعل المذكور
بعينه ولا ما يناسبه بالترا دق او الزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (بما) اى من
القسم الذي (يختار فيه) اى في ذلك القسم (النصب) اى نصب الاسم المذكور
لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما اضرعاده على شريطة
التفسير قد عرفت ان هذا المثال لبس منه فينبغي ان يكون رفعه واجبا بالابتداء
(وكذا) (اى مثل ازيد ذهب به) في عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه
بالابتداء لما منع (قوله تعالى) (كل شئ فعلوه) قوله وكذا خبر مقدم وقوله
تعالى مبتدأ وقوله كل شئ يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
الا انه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على تقدير التسليط لانه
يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شئ (في الزبر) فيكون في الزبر متعلقا بفعلوا
والزبر بضمين جمع زبور كرسل ورسول وهو المكتوب وهو فعول بمعنى المفعول
كحلو بمعنى المحلو (اى في صحائف أعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهى
الكتاب وشئ كتب عليه وجعلها صحائف وصحف كذا في الصحاح (فهو)

اى قوله تعالى **كل شئ** فعلوه في الزبر (لبس من يلب الاصنام على شريعة
 التفسير لانه لو جعل منه) اى من هذا الباب وقرئ **ينصب كل** (لصار التقدير)
 اى تقدير قوله تعالى **كل شئ** فعلوه في الزبر (فعلوا) اى الساس او الخلاق
 (كل شئ) من خير او شر من اعمالهم (في الزبر) يعنى اوقع السلس **كل شئ**
 من الخير او الشر في صحايف اعمالهم (فقوله في الزبر ان كان) طرفا لموا (متعلقا
 بفعلوا) المقدر **الباصب كل شئ** (فسد المعنى) اى معنى هذا القول فينبذ يكون
 للمعنى على ما سبق اوقع الخلائق يعنى كل واحد منهم كل شئ من الخير او الشر
 في صحايف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح (لان صحايف اعمالهم ليست محلا
 لفعلهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحايف محل لافعال الملائكة وهم
 الكرام الكاتبون (لانهم) اى لان الخلائق (لم يوقعوا فيها) اى في تلك الصحايف
 فعلا) لا خيرا ولا شرا ولا قليلا ولا كثيرا (بل الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير
 وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية خوش بوى وخوش سرشت (الكاتبون)
 وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى وان عليكم
 لحافظين **كراما كاتبين** (اوقعوا فيها) اى في الصحايف (كتابة اعمالهم
 وافعالهم) اى افعال العباد (وان كان) قوله تعالى في الزبر طرفا مستقرا مع
 متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشي) بناء على قبوز الفصل بين الصفة
 والموصوف (مع انه) اى كون الزبر صفة شئ (خلاف ظاهر الآية) المكرمة
 لان الظاهر ان يكون طرفا مستقرا مع متعلقه المقدر في محل الرفع على انه خير
 المبتدأ ومع هذا يقع الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وان كان جارا
 (فان المعنى المقصود) من الآية (اذ المقصود) منها على ما قلنا ان يكون كل شئ
 مبتدأ وجله فعلوه صفة لشي وفي الزبر طرف مستقر في محل الرفع خبرا له فالمعنى
 على هذا (ان كل شئ هو مفعول لهم) اى للعباد (كائن) وثابت (في الزبر) اى
 في صحايف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها) اى في تلك الصحايف
 فينبذ بصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها ايضا وقوله (موافقا) اما
 حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه
 موافقا واما من التخيير المستكن في قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم
 كائن في الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير
 مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير او شر قليل او كثير مستطور يعنى معلوم
 لا يشذ منه شئ من علما (لا) المقصود منها (ان كل شئ كائن) بالزبر
 صفة شئ (في صحايف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم
 لم يوقعوا فيها شيئا ولا يتقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الانتفاع فانما كان

الامر كذلك (فارفع) يعني كل شيء (لازم) وواجب (على ان يكون كل شيء
 مبتدأ) معمول للعامل المعنوي (والجمله الفعلية) بعده وهي فعلوه في محل الجر
 (صفة لشيء) وهذا من قبيل عطف شئين على معمولي عامل واحد وهو
 ان يكون بعاطف واحد وهو جاز اتفاقا على ماسيا في (و) على ان يكون (الجار
 والمجرور) في قوله في الزبر (في محل الرفع) بناء (على انه) اي ان الجار والمجرور
 في قوله في الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اي تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور
 (كل شيء) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثاني والجمله
 الاسمية في محل الجر صفة لشيء (ثابت) خبر للمبتدأ الاول (في الزبر) متعلق
 بقوله ثابت (ببحث) متعلق ايضا بقوله ثابت (لا يغادر) مبنى للمفعول اي لا يترك
 من الشيء الذي هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعني كسيرة وقليله خيره
 وشرة فيكون موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله (واعلم) تنبيه
 على ان قول المصنف ونحو الزانية والزاني الآية جواب عن سؤال مقدر وهو
 انه قد سبق (ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المستقل عنه
 بضميره او متعلقه) اي الفاعل عن العمل فيه بالعمل في ضميره او متعلقه (امرا)
 نحو زيد اضربه (او نهيا) نحو زيد لا تضربه (فالتخيار فيه) اي في ذلك
 الاسم (النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل
 على ماسبق (والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
 الآية داخل) خبر ان وهي مع اسميها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه
 القاعدة) اي قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصديق تعريفه وكل
 اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسلط عليه هو او مناسبة
 لنصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امرا وان كان
 مصدرا بالقضاء (مع ان القراء جمع قارئ من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر
 وبابه فتح) اتفقوا فيه اي في هذا القول (على الرفع) اي على رفع الاسم
 المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة
 رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الافى رواية
 شاذة عن بعضهم) هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يعاب به اذا كان الامر كذلك
 (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب واتفاق القراء المأخوذ
 من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اي ذهبوا الى بيان الحيلة (لاخر اوجه)
 اي لخراج قوله تعالى الزانية والزاني الآية (عن القاعدة المذكورة) وهي
 ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار)
 في الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر

أو الهمي فالتخاريفه الصب فالرفع جائز غير مختار (فاشار المصنف الى ما انحلتوا)
 الى الماحجه التحية حيلة (لاخرجه عنها) اى لخراج قوله تعالى الزانية
 والزاني الآية عن القاعدة المذكورة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار
 ولا تكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو ان اثنان احدهما مذهب اليه
 المبرد وثانيهما مذهب اليه سيبويه (فقال) (ونحو الزانية والزاني) اى كل
 موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون
 ذلك الاسم صفة مصدرة باللام لانه اذا لم يكن كذلك لا يجزى فيه ما ذهبوا اليه
 من التحمل (فاجلدوا) امر حاضر من جلد يجلدون بابه ضرب يقال جلده
 ضربه (كل واحد منهما) اى من الزاني والزانية يعنى المزنى بهما والزاني اتفاهر
 عنهما الزانية لمساكلة ما بعدها اولاطاعتها لمن زنى بها صارت كانهما
 فعلت كذا الفعل فعبر عنها بازانية قوله ونحو مبتدأ و (الفاء) مبتدأ ثان
 (فيه) اى فى نحو الزانية (مرتبطة) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع
 خبره خبر للمبتدأ الاول (معنى الشرط) يعنى الفاء ههنا ربط الجراء بالشرط
 الاستفادة من الالف واللام فى الزانية والزاني جعل الباء متعلقا بازانية بقرينة
 الشرط لان الجراء مرتبطة به فتكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فخرج
 هذا القول وامسأله عن التعريف بقوله مشتتل عند بضميره او متعلقه فاستمع
 السليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما اخر عامه
 على شريطة النفسير (لكون الالف والسلام) الكائنة فى الزانية والزاني
 (مبتدأ) لان الالف واللام من الموصولات على ماسيا فى الالة لمسابهة للام
 الحرفية لفظا استكر هوا دخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى
 الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لا غير على ماسيا فى تحقيقه (موصولا)
 صفة مبتدأ (فيه) اى فى المبتدأ (معنى الشرط) لما سبق ان المبتدأ اذا كان
 موصولا صلته فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذى هو
 صلته) اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا معنى
 الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت من نفسها بازنى والذى
 زنى بهاتى والذى فعل ذلك الفعل فحينئذ يكون الزنى سيدا للجراء وهو الجسد
 ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدوا (كالجاء) مثل قولك الذى يأتيك
 فاكرمه اى فستحق لا كرامك (والفاء الداخلة عليه) اى على خبر المبتدأ
 (مرتبطة بالشرط) يعنى جئت لربط الجراء بالشرط (لدلالة) اى لدلالة
 الفاء (على سببته) اى على سببية الشرط (الجراء) لان الفاء وضعت لسببية
 ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجراء يعلم ان الشرط سبب للجراء حتى

لولا تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك الذي يأتي فيه درهم حيث دخلت على
قوله له درهم للدلالة على ان الايمان سبب له حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم
(ومثل هذا الفاء) اي النشاء الذي وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما (لا يعمل
ما في حيزه فيما قبله) لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع
معمول ما بعدها اي معمول الفعل الذي بعدها فيما قبلها لانه يتعكس الامر اي
يكون شئ مما قبلها من ذيول ما بعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده) اي بعد الفاء (على ما) اي على اسم وقع (قبله) اي قبل
الفاء مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع ليكون حرف الفاء مانعاً كان
قوله تعالى الزانية والزاني خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله لوسلط عليه
هو او مناسبه على ما سبق (فتعين فيه الرفع) اي فوجب في ذلك الاسم الرفع
بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه
خبراً وان كان بالثأ ويل ولذا لم يعيد المصنف الجملة الواقعة خبراً بالخبرية
حيث قال والخبر قديكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام
ابوه وهو التوجيه اقوى لعدم احتياجه الى الاختار ولذا قدم المصنف ولكون
الآية فيه جملة واحدة (و) (ر الآية) (جلتان) (مستقلتان) المراد
بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا
فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبنية للاولى ومفسرة لها (عند سبويه)
(اذا الزانية مبتدأ) عنده (محذوف المضاف) واقيم المضاف اليه مقامة مثل
جاء ربك ليصح حل الخبر على المبتدأ (والزاني عطف عليه) بالواو وعطف
مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جوازاً بالقرينة
الحالية (اي حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزاني فيما) موصولة (يتلى)
مبنى للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتهما اي واقع وثابت في القرآن الذي يتلى
ويقرأ (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الضم
لكن ههنا استعير زمان احوال بعلاقة النظر فيه اي الا ان متعلقه يتلى او بعد
قوله الزانية والزاني وذلك الحكم قوله فاجلدوا اي فاضربوا ايها الحكم كل
واحد من الزانية والزاني مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا جملة) من الفعل
والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) في الجملة الاولى (والفاء) في قوله فاجلدوا
(عنده) اي عند سبويه (ايضا) اي كما انها للسببية عند المبرد (للسببية) يعني
جواب شرط (اي) مقدر (ان ثبت زناهما) شرعا وذلك باربعة شهداء
يشهدون بالزنى في اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين
وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطى بتكاح صحيح (فاجلدوا)

وقيل (الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الأولى لتكون
 الثانية بيان للحكم للمعود في الأولى (أو) الفاء ههنا (للتفسير) أي لتفسير
 تلك الحكم وهذا أظهر (وجزاء الجملة) وهي قوله تعالى « فاجلدوا كل واحد
 منهما الآية لأن المراد بالجزاء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمستند إليه
 وجزاء الجملة وهو قوله اجلدوا (لا يعمل في جزء جملة أخرى) لأن جملة اجلدوا
 كل واحد الآية لتكونها مستقلة لا يعمل جزء الجملة المتقدمة التي هي قوله ارتبوا
 والزيتي (فيمسح السليط) أي تليط الفعل الواقع بعد الاسم المنصوب
 بعينه أو مناسبه على الاسم المذكور (فلا يدخل) هذا القول على كلا التوجيهين
 (في الضابطة) أي في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون
 التعريف صادقا عليه (فتعين الرفع) أي فوجب رفع الاسم المذكور على أن يكون
 مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه أو على أن يكون الفاعل
 واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا جزاء له في معنى
 الخبر على مذهب المبرد (والا) عطف على توجيه المبرد أو على توجيه سيبويه
 ولذا قال الشارح (أي وإن لم يكن الفاء) في قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط
 كما هو مذهب المبرد) (أو لم تكن الآية جلتين) مستقلتين على ما هو مذهب
 سيبويه (أيضا) أي كما لم يكن الفاء بمعنى الشرط (فهى) أي هذه الآية (تكون
 داخلة تحت الضابطة) لصديق التعريف عليها لا يصلق على قوله ارتبوا
 صكل اسم بعده فعل متقل عنه بضميره أو متعلقه بحيث لو ملط عليه هو
 أو مناسبه لصبه وإذا كانت داخلة تحتها (فالتختر) (فيها) أي في هذه الآية
 (النصب) لتكون الاسم المذكور واقعا قبل الأمر لما عرفت سابقا لأنه إذا كان
 واقعا قبل الأمر والهي يتخلل فيد النصب (واختيار للنصب) فيها (باطل)
 لكونه متخللا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون متخللا لما اتفقوا عليه يكون
 باطلا لما سبق (الاتفاق القراء على الرفع) أي رفع الاسم المذكور في الآية فإذا كان
 الأمر كذلك (فلا بد من جعل الفاء) التي في قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى
 الشرط) كما هو مذهب المبرد (أو جعل الآية جلتين) مستقلتين كما هو مذهب
 سيبويه (ليعين الرفع) أي رفع الاسم المذكور فيهما فيكون موافقا لما اتفق عليه
 القراء وقيل في معنى قوله والآله معطوف على مقدر في الأقسام الثلاثة بمعنى ليس
 التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والآله وإن لم يكن كل واحد منها من
 هذا الباب فالتختر في الاسم الواقع في كل منهما النصب أما اختيار النصب في الأولى
 والثالث فلو قوعه بعد حرف الاستفهام أو قبل الأمر وإما في الثاني فالاتساق
 بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت في ذيل كل واحد منها فتعين الرفع

فيها لما عرفت ايضا فيه (الرابع) اى رابع الاربعة لارباع الثلاثة يعنى انه
 باعتبار الحال لابعثا والتصيير لما سياتى (من تلك المواضع التى وجب حذف
 الفعل ناصب المفعول به فيها) (التحذير) اى ما فيه التحذير سمي اللفظ
 التحذير فى نحو اياك والاسد منع انه لبس بتحذير بل هو آلة المبالغة حتى كأنه صار
 نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وانما وجب حذف الفعل) الناصب للمفعول به
 (فيه) اى فى هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لو ذكر لغات وقت التحذير
 لانه مثل هذا اتما يقال عند مشاركة الهلاك وشدة الخوف او القصد الفراغ
 بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام (وهو) اى التحذير (فى اللغة تخويف
 شئ) المصدر مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال للشئ الاول المحذر والشئ
 الثانى المحذر منه (وتبعده عنه) اى تبعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ
 عن الشئ اذا خوفته وبعده عنه (و) هو (فى اصطلاح النحاة) وعرفهم
 (معمول) (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل
 بالمفعولية) وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول
 فى هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على
 المحل انتهى يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثرا لعامل (بتقدير
 اتق) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان
 يقدر فيه فعل ناصب له مثل اتق او بعد اوتحذرا (اى حذر) مبنى للمفعول
 (ذلك المعمول) وبعد (تحذيرا) اوتبعدها فيكون قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا)
 مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب له جواز ابقريته النصب لان
 المنصوب لا بد له من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذورا (او ذكر بالبناء
 للمفعول تأبئه ما استكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا) (فيكون) قوله تحذيرا
 على هذا (مفعولا) اى ~~ذلك~~ لان يكون محذرا حذف فعله الناصب ايضا
 (مما بعده) متعلق بقوله تحذيرا (اى) مما يكون ذلك المعمول محذرا من الشئ
 الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك
 والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد او بالجار والمجرور مثل
 اياك من الاسد (او ذكر) بالبناء للمفعول (التحذير منه) بالرفع لانه قائم مقام
 المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله التحذير والضمير
 راجع الى الالف والسلام لكونه يعنى الذى اى الذى حذر منه (مكررا) حال من
 قوله التحذير منه على ان يكون الثانى تأكيدا للنقيا للاول قوله ذكر حال كونه (على
 صيغة) الماضى (المجهول) كما قلنا (عطف على حذر او ذكر المقدر) بالجر صفة
 لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يبين اى على حذف المقدر او ذكر المقدر وقبل

مصدر منصوب عطوف على تحذيرا كما به قل اولد كر المحذرمه مكررا اذ يتكرر
المحذرمه للمبالغة في التحذير يصيب الوقف ويعني من ذكر العامل انتهى هذا
انما يصح على الوجه الثاني ما استعاد من قوله اولد كر المحذرمه مكررا الى
ذكر ذلك المفعول لد كر المحذرمه مكررا واما على الوجه الاول فيكون التعدير
حذرد لك المفعول لد كر المحذرمه مكررا وهذا لا يصح لان المفعول ههما ليس
تحدريل محذرمه (فان قلت فعلى هذا) اي على ان يكون ذكر المحذرمه
معطوفا على حذرد اود كر المعذر (لاند من صميم) راجع الى المفعول (في المعطوف
مسئل ان يقول اود كر هذه المحذرمه او يقول اود كر اي المفعول مكررا (كما)
كل صميرا راجعا الى المفعول (في المعطوف عليه) وهو الصمير المستكن في احد
العينين لان صفة الشيء اوحده معطوفا عليهما اذ كان جله فلا بد من صمير
فمقول المصنف اود كر المحذرمه جله معطوفة على جله اخرى هي ذكر
وحدف المعذر الذي هو صفة لقوله مفعول فلا بد من صمير في المعطوف لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه على ما سألني تحفصه (قلنا نعم) لاند في
المعطوف من صمير كما في المعطوف عليه (لكنه) اي الا انه حولف (وصح
في المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذرمه (موضع المعذر) على خلاف
مقتضى الظاهر لان مصماء الصمير (اذتقدرك الكلام) اي كلام المصنف (او مفعول
اي اسم عمل فله الصب) تنذير اني ذكر ذلك المفعول (مكررا) لان المعطوف
فانم مقام المعطوف عليه (لانه وضع) المظهر في المعطوف وهو المحذرمه
موضع الصمير العائد الى المفعول (في المعطوف عليه) في قوله تعالى الحمد
ما الخافه (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بله) اي لان الصمير في المعطوف
محذرمه لا محذر) كما في المعطوف عليه يعني لو اصر كما في المعطوف عليه يرجع
الى المفعول فيكون في القسم الثاني ايضا محذرا مع انه في القسم الثاني محذرمه
واينم اقسام التحذير (مل ايلك والاسد واليك وان تحذف) وفي الحاشية
تكرار المثال على ان الاسل في هذا القسم من التحذير انا صمير محاطا
قدحني منكمما نحو اياي والشرع غير اني بصفة الحكاية على ما ذهب اليه
سنيوه وفتيكون اسما طاهرا مصافا الى مخاطب محور اسك والسف والعائب
هو الشاد السادر مثل قولهم اذ ابلغ الرجل السنين وياه وابلك الشواب اتسهي
واعمالا الالط الحامل لان هذا محذر والتحذير انما يكون في مخاطب
وقيكون في المسكلم لان الانسان تحذير منه وشدي العائب لان تحذير العائب
لا يمكن الا بتثليل منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذرمه
في هذا القسم اسما او فعلا (هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعاهما)

أى معنى المثال الأول على التسمين أما أن يكون المحذر مقدا على المحذر منه
 (بعد نفسك) بتوسط النفس والقياس أن يقال بعدك الآية فصل الضمير
 وتوسط النفس المضاف إليه حذرا من اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشيء
 واحد وهو غير جائز في غير أفعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا
 لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف أيضا فانتقل الضمير المتصل به
 أيضا منفصلا فقبل أياك (عن الأسد) أما أن يكون مؤخرا نحو بعد (الأسد
 عن نفسك) جىء بالنفس ههنا أيضا وإن لم يحتاج إليه لأنه يجوز أن يقال بعد
 الأسد عنك للمشاكلة (و) كذا قوله (بعد نفسك عن الأرب) الحذف
 بفتح الحاء وسكون الذال الجعتمين الرمي بالخصي يقال خذفت الحصى أى
 رميتها من بين أصابعي ويجوز في الأول الإهمال أيضا لأنه يقال خذفه بالعصا
 رما بها كذا في الصحاح لكن الأول أخص لأنه رمي بالأصابع وأنسب بالمقام
 تأمل قال عمر رضي الله تعالى عنه أياى وأن تحذف أحدكم الأرب وهو بفتح الهمزة
 وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية خر كوش وإنما قال هذا
 حال كونهم محرمين أوانه إذا رمي بما لا يكون جارحا ومات لا يحمل أكله وقيد
 الأرب وقع اتفاقا لأن غيره من الحيوانات كذلك (وهو) أى الحذف في اللغة
 (ضربه) أى ضرب الأرب (بالعصا) وبعد حذف الأرب عن نفسك وعلى
 كلا التقديرين (أى تقدير تقديم النفس أو تقديم الأسد في الموضعين) (المحذر منه
 هو الأسد) في المثال الأول (والحذف) في المثال الثانى سواء قلم أو أخرج
 والمحذر هو النفس فيهما (فإن المراد من تبعيد الأسد) في قوله بعد الأسد عن
 نفسك (و) تبعيد (الحذف) في قوله بعد حذف الأرب (عن نفسك تحذيرها)
 أى تحذير النفس وتخويفها (منهما) من الأسد والحذف (لا) المراد
 (تحذيرهما) أى تحذير الأسد والحذف (منها) أى من النفس لأن التحذير
 والتخويف لا يكونان إلا فيأله روح وعقل والحذف مما لا روح له والأسد مما لا عقل له
 (و) مثل (الطريق الطريق) والحية الحية (مثل لسانى نوعيه) أى نوعى
 التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا الآية إذا ثنى وكرر لم حذف عامله
 وإن أفرد فلا لأن التكرار يعنى عن ذكر العامل ولذا أظهر العامل لا يثنى
 المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع في جميع الطرق أما ظاهرا
 مفردا كالمثال المذكور وأما مضمرًا مخاطبة ومتكلما مثل أياك أياك وإياى
 إياى وإياه إياه وأما مضمرًا نحو رأسك بأسك ورأسى ورأسى ورأسه
 (ولا يثنى عليك) أيها الطالب المنصف (أن تقدير اتق في أول النوعين)
 من التحذير (غير صحيح لأنه لا يقال اتقيت زيدا من الأسد) بل يقال اتقيت من

زيد وتبرأت منه وعند تخوفه منه يقال بعدت زيدا من الأسد ونحوه عند
 لان الاتقاء لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه (فينبغي ان يقدر فيه) اى فى اول
 الوبهين (مثل بعد) امر من التباعد (او فتح) امر من التحية لانه يقال بعدت
 زيدا من الاسد ونحوه منه فينبغي ان يقدر فيه بعد او فتح لمحضه ولا يقدر اتي
 لعدم صحته لما عرفت له يقال اتبعت زيدا (وتقدر بعد فى مثال النوع الثانى
 غير مناسب) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه لا يقال بعد الطريق
 او بعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى
 السارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية (لان المعنى) اى فى معنى قولك الطريق
 الطريق (على الاتقاء) اى على اتقاء المخاطب (من الطريق لانه على تباعد) اى
 على تباعد المار السالك فى الطريق (عنه) حتى يقدر فيه بعد (فالعواب)
 اى ما هو الاول والاخر (ان يقال) اى ان يقول المصنف فى تعريفه (معمول
 بتقدير اتي او بعد او نحوهما) لكون اشملا واجيب عنه بان هذا من باب حذف
 المضائق واقامة المضائق اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتي او من باب
 حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتي ونحوه فينبغي ان التعريف ويشمل
 سكل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد وفتح واتق وغيرها (فيقدر) بالباء
 للمفعول (مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول) مثل اياك والاسد وياك وان
 تخذف وغيرهما مما يصلح ان يكون مثالا له (و) يقدر ايضا مثل بعد (فى بعض
 افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك) فالنفس ههنا هو المحذر منه بل مطلقا
 لقوله تعالى وما يرى نفسى ان النفس لامارة بالسوء وقوله عليه السلام اعنى
 عدوك نفسك التى بين جنحيك (فان المعنى) اى معنى نفسك نفسك (بعد نفسك
 مما يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى من جملة ما يؤذيك وبما يان لكون
 النفس من الاشياء التى تؤذى المخاطب وتؤلمه لا متعلق بقوله كما هو الظاهر
 لانه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس
 محذرا منه (كالاسد ونحوه) غشيل لقولك مما يؤذيك (ويقدر مثل اتي فى بعضها)
 اى فى بعض افراد النوع الثانى (كالمثال المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق
 الطريق لانه فى معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء المؤذية التى تكون
 فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وراة الحال (قبل)
 اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد وياك وان تخذف (لفظ الاسد
 فى اياك والاسد) ولفظ ان تخذف فى اياك وان تخذف (خارج عن الوبهين)
 اى من نوعي التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير فى الاول ما يكون
 محذرا وفى الثانى ما يكون محذرا منه (فينبغي ان لا يكون) لفظ الاسد (تحذيرا)

لأن ما يكون خارجا من التوضيح لا يكون منهما (لبس كذلك فاته) أي فان لفظ
 الاسد (ايضا) أي كما ان لفظ اياك (تحذير) لأن التحذير في القسم الاول لا يكون
 الا بالتحذير منه والتحذر ولفظ الاسد هو التحذير منه فيكون داخل في النوع الاول
 (واجب عنه بانه) أي بان لفظ الاسد (تابع التحذير) لانه من قبيل ذكر المعطوف
 وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان في الاصل اياك من الاسد وياك من
 ان تحذف فتحذف التحذير منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر
 فيكون قوله والاسد محذرا منه وان ~~صكان~~ معطوفا (والتوابع) أي توابع
 التحذير وتوابع كل متبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود هو
 المحذر او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ لم يخرج التوابع عن حدود
 المتبوعات (بدليل ذكرها) أي ذكر المصنف التوابع (فيما بعد) لانها لو كانت
 داخلية في هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم
 انها ليست بداخلة فيها (وتقول) انت (في قسمي النوع الاول) وهما اياك
 والاسد وياك وان تحذف بعبارة اخصر في التقدير وان كانت اطلب في الظاهر
 لكن الاول ابلغ لأن فيه تكرار التحذير لانه يذكر محذوفا ويذكر كورا ولاجل هذا
 ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف
 المعطوف عليه وهما ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لأن المقام
 لا يسمع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما (اياك من الاسد) بالقصر
 على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقصر على
 ذكر المعطوف (و) تقول ايضا في المثال الثاني من النوع الاول اياك (من ان
 تحذف) بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان
 تحذف) بالعكس يعني بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر
 في الظاهر وان كان اطلب في التقدير (وتقول) (في المثال الاخير) من النوع
 الاول زيادة المبالغة في التحذير بعبارة اخصر من الثاني (اياك ان تحذف بتقدير من)
 الجارة (أي اياك من ان تحذف) فالسبب في تغيران جاز فيه الوجهان كونه مع الواو
 وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس
 ان يجوز فيه الوجه الرابع والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع
 الواو وسكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز
 فيه ايضا الوجه الرابع ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف وفي الاول حذف
 الجار والعاطف فبقى في الاول وجهان وفي الثاني ثلاثة اوجه (لأن حذف
 حرف الجر من ان) المتخففة (ولن) المشددة بفتح الهمزة فيهما (قياس) لأن
 ان مخففة ومشددة بحرف موصول مطوية بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها

في أوّل اسم فلما طال لقلنا ما هو اسم واحد في الحقيقة اجازوا فيه التعفيف
 قياسا بحذف حرف الجر (ولا نقول) (في المثال الاول) من النوع الاول (ايك
 الاسد) كما تقول في المثال الثاني ايك ان تحذف (لا متاع تقدير من) الجارة في الاسم
 الصريح حيث لم يحذف حرف الجر منه قياسا واما (وشنونه) اي لشنوذ
 تقدير من (مع غير ان وان) واما قول الشاعر * وايك ايك المرء فانه * الى السر
 راء والشرجاب * بتقدير من اي ايك ايك من المرء وهو الشك فشاننا ولام ضرورة
 اي فمحمول على الضرورة (فان قلت) قولك ايك الاسد اذا لم يكن بتقدير من
 لامتناعه (فليكن بتقدير العاطف) فيكون ايك الاسد في تقدير ايك والاسد
 حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز في الثاني وجوه ثلاثة (قلنا حذف العاطف
 في هذا الباب اشد شنونا) من حذف الجار فيه ايضا ومطلقا (لان حذف
 حرف الجر) مطلقا سواء كان في هذا الباب او غيره (قياس) يعني شايع كثير
 (مع ان وان) مثل قوله تعالى انضرب حكم الذكّر صفحا ان كسم لي لان كسم
 وقوله تعالى وان المساجد لله الاية اي ولان المساجد ومثل قولك امانت مطلقا
 انطلقت اي لان كنت ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لما ان ذكره اذا قرئ
 بانفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (في غيرهما) اي في غير ان وان مثل قوله تعالى
 واختار موسى قومه اي من قومه وقولك الله لا فعلن بالجر اي بالله لا فعلن
 (واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا) فكان شنونه اشد كما قال ابو علي
 في قوله تعالى ولا على الذين اذنا ما نوك لتحملهم قلت لي وقلت ولما قرع من يمان
 المفصول به وبعض احواله شرع في يمان المفعول فيه وبعض احواله فقال
 (للمفعول فيه) اي الذي فعل فيه او الذي فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف
 اي منه بقرينة قوله فيه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدأ محذوف
 اي هذا باب المفعول فيه ولكن لا قرينة له او موقوف لا اعراب له او مبتدأ والخلة
 بعده خبره وهذا اول لعم ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل
 الافعال تشبيهه بالاولى التي فعل الاشياء فيها (هو) مبتدأ اي المفعول فيه
 (ما) اسم ما ولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والتسارع
 ايضا اكتفى بذكره في المفعول به لقوله اي اسم ما وقع (فعل) بليغته المفعول
 (فيه) المجرور راجع الى الموصول (فعل) بارفع نائبه (اي حدث اشار به الى ان
 المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر يعني الحدث وفي الصحاح الفعل بانفتح
 مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم به واوجنا اليهم فعل الخيرات والفعل بلكسر
 اسم والجمع الفعل مثل قدح وقداح انتهى (مذكور) صفة فعل (نفسا) نصب
 على التمييز او على المصدرية اي ذكرنا نفسا كائنا (في ضمن الفعل المفقوط

مثل صحت يوم الجمعة (أو) في ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك
 متى خرجت أي خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعله التامب له جوازا
 أو وجوبا على ماسياتي في آخر هذا البحث (أو شبهه) بالجر عطف على الفعل
 أي مذكور تضمننا في ضمن شبه الفعل (كذلك) أي يكون ما شبه الفعل ملفوظا
 أو مقدرًا مثل أنا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى أنت صائم أي
 أنا صائم يوم الجمعة (أو مطابقة) عطف على تضمننا أي مذكور مطابقة (إذا كان
 العامل) في المفعول فيه (مصدرا) مثل اجتنبني ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل
 يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) أي فقول المصنف (ما فعل فيه) جنس (شامل
 لأسماء الزمان) كالיום والليل والشهر والحول وغيرها (و) أسماء المكان (مثل
 أمام وخلف وفوق وتحت ونحوها) كلها (أي كل من أسماء الزمان والمكان
 سواء كانت مشتقة أولا) (فإنه) أي الشأن (لا يخلو زمان) من الأزمنة (أو مكان)
 من الأماكن (عن أن يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) أي في محال واحد منهما
 ولو قال فيه لكان أصوب (فعل) نائبه يعني لا يخلو زمان من الأزمنة أو مكان
 من الأماكن عن فعل يحدث في كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذي فعل)
 يعني حدث ووجد (فيهما) أي في كل واحد منهما اللفظا أو التقديرا (أولا) يذكر
 الفعل الذي حدث ووجد في كل واحد منهما اللفظا أو التقديرا بل لا يلتفت إليه
 أصلا (وقوله مذکور) يخرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه) أي يخرج بقوله مذکور
 عن تعريف المفعول فيه الغرض الذي لم يذكر الفعل الذي فعل فيه اللفظا
 ولا التقديرا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الإمام أفضل
 ثم يمينه أفضل أو نحو قولك المكان الذي دفن فيه النبي عليه السلام أفضل البقاع
 إلى غير ذلك (فإنه وإن) للوصول (كان) يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم
 طيب (فعل فيه فعل لا محالة) لفظة لالتقي الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف
 أي لا محالة فيه أي لا شك في أن يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) أي إلا أن ذلك
 الفعل (ليس بمذكور) اللفظا ولا التقديرا أما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر
 وأما تقديره فلا لأنه لما ارتفع اليوم في الأول بالابتدائية والثاني بالخبرية وكان العامل
 فيها العامل المنعوى لم يبق الاحتياج إلى تقدير العامل فلم يقدر أيضا (لكن)
 استدراك من قوله يخرج منه ما لا يذكر فعل فعل فيه (بقي مثل) قولك
 (شهدت يوم الجمعة داخلا) حال من فاعل بقي (فيه) أي في تعريف المفعول
 فيه (فإن يوم الجمعة يصدق) بالبناء للقبيل من الصديق وبإيه نصر (عليه)
 أي على يوم الجمعة (لأنه ما فعل فيه فعل مذکور) تضمننا في ضمن الفعل الملفوظ
 وهو شهدت يعني يصدق عليه التعريف ومع هذا أنه ليس بمفعول فيه يعني

لا يصدق عليه المرفق لانه مفعول به لامفعول فيه مثل قوله تعالى فن شهد منكم
الشهر فليحصه ومعناه حيثذ بالفارسية حاضر شدم روز جمعه را باين معنى كه
مقارن شدم روز جمعه را باين معنى كدعالم شدم روز جمعه را همچنان مكفنه
شود كه حاضر شدم باز جمعه را (فان شهود يوم الجمعة) وحضوره (لا يكون
الا يوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك
لان يوم الجمعة في المثال المذكور مفعول به لامفعول فيه على ما قلنا آنفا فليكن
التعريف مانعا لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه (فلو اعتبر) بالبناء للمفعول
(في التعريف قيد الحبيثة) باز رفع نائبه (اي المفعول فيه ماقفل فيه فعمل مذكور
من حيث انه فعل مذكور) هذا اعتبر سارقيد الحبيثة (لخرج) جواب بلو (مثل
هذا المثال) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه)
اي من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا لاهباره (فان ذكر يوم
الجمعة فيه) اي في المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اي في ذلك المثال
(فعمل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود
(بل) ذكر (من حيث انه وقع عليه) اي على يوم الجمعة (فعمل مذكور) فيكون
يوم الجمعة في ذلك المثال مفعولا به لامفعول فيه فيكون التعريف مانعا من
دخول غيره فيه (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المصنف (انه) اي الشأن
(علي تقدير اعتبار قيد الحبيثة) في التعريف فيه تنابع الامتناعات مثل قوله
جاءه حرجى حومة الجندل (لا حاجة الى قوله) اي قول المصنف (مذكور)
في التعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لا حاجة فتقديره
ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى قول المصنف مذكور في التعريف بناء على
تقدير اعتبار الى آخره فانه يكون نكسرا او لانه اذا ذكر قوله مذكور
في الحبيثة يكون قرينه على انه مذكور في التعريف ايضا واجيب عنه بأنه ليس
قبدا مخرجا لشيء بل لاعلم بيان ملول الفعل فيه ومن يبايضاحه تأمل (الزيادة
تصور المرفق) استثناء من قوله لا حاجة الى آخره اي لا تكون الحاجة اليه الا
زيادة الخ وقوله تصور مصدر بمعنى الصورة وقوله للمعرف بفتح اراء مصدر
سمى من التعريف لان المصدر المحي واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان
من الزيات على الثلاث يأتي على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما
صرح به في علم الصرف فيكون المعنى الا زيادة صورة التعريف (وقوله)
مبتدا (من زمان او مكان) (بيان) خبره (لما) في قوله ماقفل فيه فعل (الموصولة
او الموصوفة) فيه اشارة الى ان لفظة ما يجوز ان تكون موصولة وموصوفة والاول
اولى ولذا قدمه والى ان من مائية ومن الياينة اذا كان ماقبلها معرفة تكون

حالا وإذا كان نكرة تكون صفة فهينما على الأول حال من ضمير الموصول فيكون
 حاله أيضا لأن الحال من ضمير شيء هو حال منه وعلى الثاني صفة بعد صفة
 (إشارة) نصب على أنه مفعول له لقوله بيان يعني وإنما جعل قوله من زمان
 أو مكان بيانا لكون إشارة (إلى قسمي المفعول فسد) وهما ظرف الزمان وظرف
 المكان وتفسيرا لهما (تفهيدا لبيان حكم كل واحد منهما) أي من ظرف الزمان
 وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير في وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما
 إلى المبهم المحدود وبين النصب بتقدير في وعدمه باظهار في بقوله (وهو
 أي المفعول فيه ضربان) عند المصنف وأما عند الجمهور فواحد ليس إلا وهو
 المنصوب بتقدير في أحدهما (ما يظهر فيه في وهو مجرور بهما) كقولك سرت
 في يوم الجمعة فيكون السير واقعا في وقت من أوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما
 (ما يقدر) مبنى للمفعول (فيه في) ضمير راجع إلى الموصول في محل الرفع على أنه
 نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) أي ما يقدر فيه في (منصوب بتقديرها) أي
 بتقدير في كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير أيضا واقعا في وقت
 من أوقات يوم الجمعة إلا أنه حذف منه في اختصارا في اللفظ (وهذا) أي كون
 المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في (خلاف اصطلاح
 القوم) أي النحاة وأما عبر عنهم بالقوم تليها على أن المختار عند الشارح مذهب
 إليه المصنف لأنه كما أن اليوم في قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحمل له
 كذلك في قولك سرت في يوم الجمعة ظرف له ومحمل أيضا فلا وجه لاطلاق
 المفعول فيه على الأول دون الثاني (فإنهم) أي القوم (لا يطلقون المفعول
 فيه) على شيء من الأشياء (الأعلى المنصوب بتقدير في) ولذا قالوا شرطه
 أي شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير في أن يكون منصوبا بتقدير في فيكون
 المفعول فيه عندهم ضمما واحدا وهو المنصوب بتقدير في (وأما المجرور بهما)
 أي وأما الظرف ينجر بلفظة في مثل سرت في يوم الجمعة وصلت في المسجد
 (فهو) أي المجرور بهما مفعول به عندهم (بواسطة حرف الجر) كما أن
 المجرور بالباء في قولك مررت بزيد وبين وإلى في قولك سرت من البصرة إلى
 الكوفة مفعول به (لا مفعول فيه وخالفهم) أي خالف القوم (المصنف حيث
 جعل المجرور بهما) أي بلفظة في (أيضا) أي كما جعل المنصوب بتقدير في مفعولا
 فيه (مفعولا فيه) وظني أن مذهب إليه المصنف هو الحق لأن تعريف المفعول
 فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير في يصدق أيضا على المجرور بهما ولأنه
 كما يكون المنصوب ظرفا للمفعول كذلك المجرور بهما يكون ظرفا له وإذا صدق
 الحذف صدق المحدود أيضا لأن صدق الحذف على الشيء يستلزم صدق المحدود

على ذلك الشيء فيصح إطلاق المفعول فيه على المجرور بهما كما يصح إطلاقه
على المصوب (ولذلك) أي ولا جيل أن المجرور في مفعول فيه عنده أيضا
(قال) المصنف (وشرط نصبه) ولم يقل وشرطه كما قال القوم (أي شرط
نصب المفعول فيه) أي شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ (تقدير
في) خبره أي أن تكون لفظة في مقدرة في النية يعني أن تكون محتوفة في اللفظ
ومقدرة في النية لأنها لم تكن مقدرة في النية أيضا يكون اسما محضا ويخرج
عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى العامل (الذات لفظية بها يوجب
الجر) يعني لأن كون حرف في ملفوظة يستلزم جر ما دخلت عليه أما القضا
أو تقدير أو محلا وإذا اردت نصبه يجب أن يقدري (وظروف) جمع ظرف مثل
قرون وقرن مضى فالإضافة إلى (الزمان) إضافة الدال إلى اللول فالإضافة لازمة
وقيل إضافة العام إلى الخاص مثل باب ساج وخاتم قصة فالإضافة حينئذ
بإينية (كلها) بالرفع تأكيد للظروف للقيده بقيد الإضافة (مبهم) بالنصب
خبر مقدم لكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان مالم يعتبره حد ونهاية
كالحين والوقت والزمان (أو محدودا) فالحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية
كالיום والليل والشهر والحول وغير ذلك (هنا) أي ظروف الزمان من قبل
تقبل كعلم (ذلك) (أي تقدير في لأن) الزمان (المبهم منها) أي من ظروف
الزمان (جزء مفهوم الفعل) لأن مفهوم الفعل أشان الحدث والزمان (فيصح
انصافه) أي فيصح أن ينصبه الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر)
أي كما أن المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتعين الفعل
إلى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه فكذلك يتعين
إلى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه أيضا
والشيء لا يحتاج إلى الوسطة للعمل في جزئه (و) الزمان (المحدود منها)
أي من ظروف الزمان (محمول عليه أي) قد جيل (على) الزمان (المبهم)
الذي هو جزء مفهوم الفعل فيصح أن ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح أن
ينصب الزمان المبهم لكنه إنما ينصب بالجملة والتبع (لا شرا كهما) أي لكون
الزمان المبهم أو الزمان المحدود مشتركين (في الزمانية) وكونهما جزء مفهوم
الفعل في نفس الزمان وامتياز أحدهما عن الآخر ليس إلا بالصفة لأن صفة
أحدهما الإبهام وصفة الآخر التحديد أي كونه محدودا (نحو صمت دهر)
مثال للزمان المبهم والذهر الزمان وجعه دهور وقيل التبدل وقيل الدهر متكررا
(وافشرت اليوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان أن كان) (المكان)
يشير إلى أن الضمير في كان راجع إلى المضاف إليه وهو المكان والألوجب

التآنيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثاني
 او النوع الثاني اوبان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير اوبان التآنيث
 الظروف غير حقيقى لكونه بتأويل الجماعة (منهما) مثل بعد وفوق وتحت
 وغير ذلك (قبل ذلك) (اى) قبل المكان المبهم (تقدير فى) او النصب
 بتقدير فى (جلا) بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك اى لمحموليته
 (على الزمان المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل (لاشتراكهما) اى لكون
 الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (فى الابهام)
 اى فى كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل
 المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب
 الثانى اصاله لكونه جزء مفهومه والاول تبعاً لاشتراكه معه فى الابهام (نحو
 جلست يمينك) وامامك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل
 يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست (والا)
 عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اى وان لم يكن) ظرف المكان
 مبهجاً بل يكون) المكان (محدوداً) (فلا يقبل تقدير فى) اى الانتصاب
 بتقدير فى بل لا بد فيه من ذكر فى (اذالم يكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه
 ليس جزء مفهومه (و) لم يكن ايضاً (جلا على الزمان المبهم) الذى هو
 جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضاً جلا على المكان المبهم وان اتحد ذاتا لان
 انتصاب المكان المبهم لم يكن اصاله بل تبعاً جلا على الزمان المبهم فالجمل
 عليه يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما)
 اى لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود (ذاتاً وصفة) لان ذات الاول
 الزمان والثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود فلم يوجد وجه الحمل
 فلم يصح جلا واذالم يصح جلا بنى على حاله الاصلى وهو كون الواسطة مذكرة
 (نحو جلست فى المسجد) باظهار لفظ فى فعل من هذا التفصيل ان الظروف
 اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير
 فى اصاله لكونه جزء مفهوم الفعل والثانى والثالث ينتصبان بتقديرها لكن
 تبعاً وجلا لكون الاول مشتركاً للزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل فى الذات
 والثانى فى الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركاً
 له فى الذات ولا فى الصفة فكان اجنبياً عن كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يحز
 تقديرها فيه فوجب اظهارها (وفسرى) بالبناء للمفعول من التفسير (المبهم)
 نأى به فى اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب
 المتقدمين وعدم اتخاذه مذهبنا اشارة الى ضعفه لان اللابق بالمقام ان يفسر

بما يتناول الكل ويستثنى عن تكلف جعل البعض صلى البعض الى قبل
 (المبهم من المكان) بيان المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل في مسماه
 كالجبهات الست فان فوقاً مثلاً يطاق على المكان باعتبار جهة العلوى وهي
 لا تدخل في المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يبدل ويصير تحتاً
 اذا علا الشئ فليس عليه وقيل ما سمي مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية
 الشئ اما ما مثلاً بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجبهات الست وعند ولدى
 ووسط بالسكون ونحو تلك والوقت يعنى المحدود ما لبس كذلك كالدار والمسجد
 والبيت (بالجبهات) جمع جهة وهي الجباب (الست) بلا تاء التأنيث للوث
 لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء (وهي) اى الجبهات الست (امام
 وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد اربط مثل قولك السكتيين
 خل وعسل وماء فالخصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكل الى
 الجزئيات (وما فى معاهها) وفى معنى امام وقدم وفى معنى خلف بعد ووراء وفى معنى
 شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلاً) قد سبق اعراب مثلاً (يتناول
 جميع ما يقابل وجهه) اى وجه زيد (الى انقطاع الارض) يعنى يجوز ان يطلق
 على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله
 وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحت يتناول جميع
 ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجبهات الست
 (مبهما والمالم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجبهات الست
 (بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية) بالجر
 صفة الظروف (الجار) بالجر ايضا صفة بعد صفة لهاولم يؤث لكون قوله
 (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ما سيجي
 (قال) جواب لما الى المصنف (وحل) مبنى للمفعول (عليه) (اى على المبهم)
 من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجبهات الست)
 متعلق بالمفسر (عند) فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم بسم فاعله الجمل ومفعاه
 الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تليث الفاء والاصح للكسر وهو لازم
 النصب وينجز لفعلنا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى قل كل من عند الله
 (ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر
 عندك وفيما يحضر فى جزائك وان كان غائباً عنك ولا يقال للمال لدى زيد الا
 فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الآن
 (وشبههما) بالرفع عطفاً على قوله عند ولدى اى وحل على ذلك المبهم
 ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند

لان تحت الشيء عنده (وسوى) يقال المال سوى زيد اى مكانه لان سوى بمعنى
 المكان كما سيجي (لايهما مهما) (اى لايهما عند ولدى) اى لكونهما مبهمين
 كالجبهات الست فجاز تقدير فييهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه
 لا يقال المال في عند زيد ولا في لدى زيد واماني الجبهات الست فيجوز لانه يجوز
 ان يقال صليت في امامك وفي يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك
 (ولم يذكر) المصنف (وجه حمل شبههما) اى شبه عند ولدى (عليه) اى
 على ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم المشبه حكم المشبه به لان
 المشبه غالباً يكون في حكم المشبه به ويشارك في علته ايضاً فذكر علة المشبه به
 يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالباً وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعاً
 الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله
 راجعاً الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه وعلى
 التقديرين وجه حمل الجميع المذكور انتهى (و) وقع (في بعض النسخ) اى نسخ
 المكافئة (لايهما مهما) مقام لايهما مهما بصيغة التأنيث مقام التأنيث (كاهو)
 راجع الى الموصول (الظاهر) ليكون وجه الحمل المذكور في المحولات كلها
 لان الظاهر حينئذ يكون الضمير راجعاً الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع
 الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون حينئذ علة للتفسير والحمل (وكذا)
 اى كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى وشبههما (حمل) ايضاً (على المبهم
 من المكان) المفسر بالجبهات الست (لفظ مكان) وما معناه كالمقام والموضع
 والجلوس اذا كان الفعل موافقاً له في افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت
 مكانك (وان كان) المكان (معيناً) بالاضافة لانه لا يستعمل الامضافاً (فمحو
 بدلت مكانك) ومقامك وموضعك وجلستك لان في الجلوس معنى الاستقرار
 فلا يقال كتبت المحفوظ مكان كذا بل في مكان كذا (الكثرة) اى لكثرة لفظ
 مكان (في الاستعمال مثل) كثرة (الجبهات الست) فيه (لايهما مهما) اى لايهما
 لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال
 ويجوز ان يكون الابهام ايضاً لان الكثرة تورث الابهام (و) (كذا) اى كما
 حملت الاشارة الاولى كذلك (حمل عليه) اى على المبهم من المكان (ما) اى المكان
 المحدود الذي وقع (بعد دخلت) وما يقارنه من نحو زلت وسكنت وفي الرضى
 واعلم ان دخلت وسكنت وزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هي
 عليه مبهماً كان اولاً نحو دخلت الدار وزلت انسان وسكنت الغرفة لكثرة
 استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم
 ايضاً وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سببويه انتهى (وان كان معيناً)

(نحو دخلت الدار) (فان الدار) مكان محدود معين لا بد فيه من لفظة في الا
انه حذف منه لفظة في اسما (لكثرة) (في الاستعمال) اي لكثرة استعمال هذا
المثال اولكون استعمال للدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة في الاستعمال
تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (لا لايها مه) لما قلنا ان ما بعد دخلت معين (على
الاصح) متعلق بقوله حل (اي) حلا واقعا (على للذهب الاصح) اي القول
الاصح لان المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان هكذا اي قوله (فانه
ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) لانه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق كالا
يتعقل الضرب بدون المضروب وفي الرضي قال الجرومي ان دخلت متعلوما
بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول
لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في لانه يقال دخلت في الامر
ولا يقال دخلت الامر ولانه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة في والمفعول به
نما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يجي على وزن
فعل وما يجي مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج
(والاصل استعماله) اي استعمال دخلت (بحرف الجر) يعني بلفظة في ويقال
دخلت في الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة
حرف الجر اعني في (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله
وهذا) اي كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محل تأمل
فان الفعل) مطلقا (لا يطلب المفعول فيه الا بعد علم معناه) وتام معناه ان كان لازما
بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا وصمت يوم
الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت
زيدا في مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك (ولاشك ان معنى الدخول لا يتم بدون
الدار) يعني لا يتم بفاعله بل لا بد له من مدخول كما ان الضرب في قولك ضربت
زيدا لا يتم بدون زيد (وبعد تمام معناه بهما) اي بعد تمام معنى الدخول بالدار
(يطلب المفعول فيه) كما ان معنى الضرب بعد ما تم زيد يطلب المفعول فيه
فيكون الدخول حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كما في قولك ضربت زيدا
لان الضرب متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله
كما ان معنى الجلوس في قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس
فيكون لازما والدار مفعولا فيه (كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني)
في المحلة الفلانية (والظاهر انه) اي الدار في هذا المثال (مفعول به) كزيد
في قولك ضربت زيدا في البلد الفلاني في المحلة الفلانية فانه مفعول به (لا
مفعول فيه وما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) اي كون ما بعد دخلت مفعولا به

لادفعولا فيسه (ان كل فعل) لازما كان او متعديا (ينسب) مبنى للمفعول والجملة
صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدائر مثلا لانه يقال بهذا الفعل
فعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة
اعنى جملة (يصح خبران وان مع اسمها في تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندى
انك منطلق (الى مكان) متعلق ينسب (شامل) بالجر صفة مكان (له) اى
للمكان الخاص الذى وقع فيه (ولغيره) اى ولغير ذلك المكان (فانه اذا قلت
ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد) فالمكان الخاص ههنا لفعلك
هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار مكانا
خاصا له والمكان العام البلد الذى جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها
وكون الدار جزءا منه (يصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذى وقع فيه
و (تقول ضربت زيدا فى الدار) و صليت الصلاة فى المسجد (كذلك) اى مثل
هذا (يصح ان) تنسبه الى المكان العام و (تقول ضربت زيدا فى البلد) و صليت
الصلاة فى المدينة الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك
فى الحقيقة فى الدار وفى الثانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل
يجعلون اصابعهم فى آذانهم (وفعل الدخول) فى قولك دخلت الدار (بالنسبة
الى الدار لبس كذلك) اى لبس كنسية الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى
مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل لبس الا كنسبة الضرب الى زيد لان
من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم
فكذلك الدار الداخل فى البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول
دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لامفعول فيه (فانه
فان اقال الداخل فى البلد) الا ن (دخلت الدار) يصح و (لا يصح ان يقول
دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الا ن الدخول فى البلد لانه الا ن فى البلد والدخول
انما يكون بعد الخروج المفروض ان يكون فى البلد ويدخل فى الدار (كنسبة
الدخول الى الدار) فى قولك دخلت الدار (لبست كنسبة الافعال الى امكتها
التي فعلت) تلك الافعال (فيها) يعنى كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل
نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك
الدار مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لا يلزم
من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالخارج من الدار من قبل
ان يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت
من البلد وكالصائم فى قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة
ولا يصح ان يقول صمت الشهر او السنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه

لامفعول به الى غير ذلك (وقيل مضاه) اى معنى قول المصنف على الاصح (على استعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح) كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نسبها مع في صحيح نحو سرت في يوم الجمعة وجلس في امامك وسرت في وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى استعمال دخلت (بدون) لفظة (في) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة في للاختصار وايدأنا بانها زلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفي قوله اشارة الى ان الاصل في اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجوبا في الطرفين مع زيادة في موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود في زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (وتقل عن سبويه ان استعماله) يعنى استعمال دخلت (ينى شأن) لان ما خالف الاصح يكون شاذا عند الفعول دون العحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بنى يكون مفعولا فيه عند المصنف لما سبق (وينصب) بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) (بعامل مضمر) اى محذوف جوازا (بلا شريطة التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيد فسر العامل الناصب له على ما سبق اما في رتبة مقالية (نحو يوم الجمعة في جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (متى سرت) انت (اى سرت) انا يوم الجمعة (فان يوم الجمعة مفعول فيه) حذف فعله الناصب له جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت او جازية كقولك لم اراد ان يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولم اراد ان يخرج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة (و) ينصب المفعول فيه ايضا (بعامل مضمر) اى محذوف (على شريطة التفسير) وجواب حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اعني عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر للفعل الاول ثلاثا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثاني لكونه اول اجالا وثانيا تقصيلا (وانتفصلي فيه) اى في كون المفعول فيه منصوبا بعامل مضمر على شريطة التفسير (بعينه) اى موافقا لما سبق من غير فرق (كما مر في المفعول به) ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله في المفعول به من اختيار ارفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار سار النصب في نحو انا يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين في نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبدالله ويوم السبت سافر فيه عمرو وجوب النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبد الله (المفعول له) قد سبق اعراه اى الذى فعل لاجله (هو) اى المفعول له في اصطلاح النحاة (ما) اى اسم ما

(فعل) مبني للمفعول (لأجله) الضمير راجع إلى الموصول (أي لقصد
تحصيله) أي تحصيل المفعول له كما في ضربت تاديا (وأسبب وجوده)
كما في قدمت عن الحرب جينا يعني أثارا كان كالمثال الأول فإن التأديب أثر الضرب
وذائمه أو مؤثرا كما في المثال الثاني فإن الجبن سبب ومؤثر للعود عن الحرب فقوله
ما فعل جنس شامل للمفعول له وغيره (وخرج به) أي بقوله لأجله (سائر المفاعيل)
أي باقي المفاعيل (كما فعل مثلا أو بده أو فيه أو معه) يعني المفعول المطلق
أو المفعول به أو المفعول فيه أو المفعول معه فإن في كل واحد منها ما فعل لأجله
بل مثلا أو فعل به أو فعل فيه أو فعل معه (فعل) بارتفاع نائبه (أي حدث)
وفيه إشارة إلى أن المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر كما ذكر (مذكور)
بارفع صفة الفعل (أي ملفوظ حقيقة) كالمثالين المذكورين (أو حكما)
كما تحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقرينة مقابلة كالمثال المذكور
في الشرح أو حالية كما إذا قلت تاديا لمن أراد أن يضرب غلامه أي اتضربه
تاديا أو أريد أن تضربه تاديا ولم يحدد عن الحرب جينا يعني أقدمت عنها
جينا) فلا يخرج عند ما كان فعله مقدرا) يعني إذا كان كذلك فلا يخرج عن
تعريف المفعول له الذي قدر فعله الناصب له جوازا لأن المقدر في حكم المذكور
أما بالقرينة المقابلة (كما إذا قلت) أنت مجيبا للسائل (تاديا في جواب من قال)
سائلا لك (لم ضربت زيدا) أو بالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون
التعريف جامعا (فقوله) أي فقول المصنف (مذكور) احترازه مما لم يذكر
فعله لاحقيقة ولا حكما (مثل أعجبت التأديب) وأعجبت عن التأديب أو أعجبت
تأديك أو أعجبت عن تأديك وغير ذلك فإنه فعل لقصد تحصيله لا محالة فعل
من الضرب وغيره مما يقدر التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقيقة ولا حكما
وفي الرضى فإن التأديب فعل له الضرب إلا أنك لم تذكره لالغظا ولا تقديره انتهى
(فإن قلت كيف يصح الاحترازه) أي بقوله المذكور (عنه) أي عن مثل
أعجبت التأديب (وهو أي الفعل الذي فعل لأجله) أي لقصد تحصيله (مذكور
في الجلالة) أي في بعض الأمثلة (كما في) قولك (ضربت زيدا) لأن ذكر الفعل
الذي فعل لأجله في هذا المثال يؤذن بذكره في مثل أعجبت التأديب فيكون هذا
المثال من قبيل ما ذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور (قلنا المراد) من قوله
مذكور (مذكور معه) كالمثال الذي أورده السائل وأما المثال الذي احترازه
فإن ذكر الفعل معه فأنفذ السؤال (فإن قلت هو) أي الفعل الذي فعل لأجله
(مذكور معه) أي مع المفعول له كما (في) قولك (ضربت زيدا تاديا) وكون
الفعل مذكورا معه في هذا المثال يؤذن أن يكون مذكورا في ذلك المثال فيكون

الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الأول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه)
 أى مع المفعول له (فى التركيب الذى هو) للمفعول له (فيه) بمعنى أن يكون
 الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال انتم كور
 لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لالغظا ولا تقديره فاندفع ايضا السؤال
 المذكور (ويرد جثث) أى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب
 الذى هو فيه (فخوايجنى التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) أى لفصده
 تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع انتم يكن
 مفعولا له والتأديب بارفع فاعل العجبنى (اللهم) جرت العادة باستعمال هذا
 اللفظ فيما أى فى الجواب الذى فى ثبوت ضعف وكاه يستعان فى إثباته من الله تعالى
 كذا فى حاشية المطول (الا ان يراد به معه) أى يذكر الفعل الذى فعله
 لاجله مع المفعول له (يراده) بارفع خبر لقوله ان يراد لانه مستأى يعنى المراد به ذكر
 الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) أى المفعول له (للعمل فيه) أى ليكون
 ل عاملا فيه وشجوز ان يكون اراده مرفوعا على له قائم مقام الفاعل لقوله
 ان يراد فعلى هذا أى على تقدير ان يكون المراد بالذكر المذكور معه للعمل فيه يحصل
 المرام والمفعول له اما ان يكون عنه وغرضا يعنى اثر الفعل (مثل ضربته تأييده)
 لان التأديب عنه غايصة للفعل واثله مثل متدا وقوله (مثال) خبر (لما فعل)
 أى المفعول له الذى فعل (لقصده تحصيله فعل وهو) أى تلك الفعل (الضرب)
 الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويرتب
 عليه) فيكون اثره وغرضا كما ان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل
 بالاكسور ويرتب عليه فيكون اثره (و) اما ان يكون هله له فقط مثل (فعلت
 من الحرب جثا) لان الجثين عنه للقعود وليس بغرض واثله بشل مؤزله وفى
 الحاشية اشارة الى ان المفعول له فيكون عنه صرفه وقد يكون عنه من وجه ومطلوبا
 من وجه وقسم الثانى لتمامهم لدفعه انتهى (مثال لما فعل) أى للمفعول له الذى
 فعل (بسبب وجوده فعل وهو) أى تلك الفعل (القعود فان القعود انما وقع
 من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود
 (والقائل) أى الذى قال (يكون المفعول له معمولا) من معمولات الفعل (مستقلا)
 فى كونه معمولا له (غير داخل فى المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة
 ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه معه
 معمولات مستقلة له وانهذا جعل المقاميل خمسة (يختلف) (خلافًا) فيه
 اشارة الى ان نصب خلافا بناء على له مفعول مطلق والى المخالفة منسبة
 الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى استأداها

الى الزجاج وجعل النخاعة اصلا ولذا قال في الحاشية والاظهر ان يقدر يخالف
 الزجاج هذا القول خلافا لان قول النخاعة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى
 (ظاهرا) وانما قال ظاهر الآية بعد التأويل الآتي ليس لاحد خلاف في انه مفعول
 مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله
 حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لا مفعول مطلق صارت
 خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا فائدة لقول من قال لافائدة لقوله ظاهرا
 (للازجاج) فعال من زج زج اما الكونه صانعا للزجاج واما الكونه بايعة كما يقال
 قدار لصانع القدر وليايعة وكذا خفاف ويزاز (فانه) (اي المفعول له) (عنده)
 (اي عند الزجاج) (مصدر) اي مفعول مطلق لا مفعول له ولو قال فانه عنده
 مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله)
 العامل فيه مثل قعدت جلوسا (فالغني عنده) اي عند الزجاج (في المثالين
 المذكورين) في المتن وهما ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جنباً على وجهين
 اما بتقدير الفعل من جنسه وبياه وجعل الفعل العامل فيه الا ان متعلقا بذلك
 الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وجبت في القعود عن الحرب جنباً و) اما
 بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب له مضاف الى ما جعل مفعولا له عند
 الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربه ضرب تأديبا) هذه الاضافة
 من قبيل اضافة السبب الى السبب او من قبيل اضافة المعلوم الى العلة (وقعدت
 قعودا جين) هذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى السبب لان الجنب سبب
 للقعود عن الحرب (ورث) سبني للمفعول من رد يرد وبياه قال (قول الزجاج) اي
 مقوله وهو ان المفعول له مفعول مطلق لا مفعول مستعمل (بان) متعلق برد (صححة
 تأويل نوع بنوع) آخر (لا تدخله في حقيقته) يعني بان يكون تأويل المفعول له
 بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صححا لا يخرج المفعول له
 عن حقيقته ونوعه حتى يدخله في نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى
 بالمفعول المطلق بالتأويل ويكون اقسام المفاعيل اربعة (الايرى) قوله الا
 كلمة تنبيه يؤتى بها في مقام الاستدلال تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع
 ديني للمفعول ان كان من بنه غائبا ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا فحينئذ يكون بالتاء
 المنقوطة بنقطتين من فوق (ان صححة تأويل الحال بالنظر) سواء كان الحال
 مفردا او جملة نحو اتيتك والجلس قائم اي هذا الوقت واقعة وثابتة (من حيث
 ان معنى) قولك (جاءني زيد راكبا) جاءني زيد وقت الركوب) قوله (من غير
 ان تخرجها عن حقيقته) مال من الضمير المستكن في الجبر يعني صححة تأويل
 الحال مفردة او جملة بالنظر وفي واقعة وثابتة حال كون تلك الصححة غير مخرجة

الخلل عن حقيقتها ونوعها يعني لا يقللها بل طرف قبل ثأويل وصكنا صحة
 بأويل فطرف بالخلل لا يخرج عن حقيقته ونوعه مثل جاني زيد وقت التطعيم
 أي جاني زيد حال كوني معهما (وشرط) متدا مضاف إلى (نصبه) (أي شرط
 التصليب المفعول له إشارة إلى أن التضمير المجزوء واجب إلى المفعول له وإلى أن
 المصوب زل مرتلة باللازم وأضيف إلى تفاعل أي وشرط كون المفعول له منصوبا
 لفظا أو تقديرًا (لا شرط كون الاسم) متعلقا (مفعولا له) فالمفعول له عند
 المصنف أيضا يعني كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه التام وهذا
 أيضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه التام مفعولا له فقط
 (فالسنن) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمان
 اللبن كعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب نصر لند بأسمن فهو
 طعام مسمون وسمين أيضا ويقال لباعه سمان كذا في الصحاح وما يستخرج من
 الجبومات والبنات يقال له دهن (والأكرم) من أكرم (في قولك جئت لك للسنن
 ولا كرامك الزائر) والمختصة في قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زينا أمس
 مجزوا باللام في الصكل (عنده) أي عند المصنف (مفعول له بناء على
 ما يدل عليه حقه) وحده على ما سبق ما قبل لأجله فعل مذكور وهو ما قبل
 النجى لقصد تحصيل التام أو لسبب وجود المختصة فيكون كل واحد مفعولا له
 (وهذا) أي ما قاله المصنف ههنا وهو قوله شرط نصبه (كما قال في المفعول فيه
 أن شرط نصبه تقدير في وهذا) أي ما قاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير
 التام (خلاف اصطلاح القوم) فإنهم لا يطلقون المفعول له الأعلى للمصوب
 بتقدير التام وأما المجزوء بهما فهو ومفعول به بواسطة حرف الجر وهو التام
 لفظا مفعول له ولذا قالوا وشرطه أي شرط كون الاسم مفعولا له بتقدير التام
 وخالفهم المصنف حيث جعل المجزوء بهما مفعولا له أيضا وهو الحق لما سبق
 في المفعول فيه (تقدير التام) أي أن تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من
 حيث العمل اذ لو كان مرادًا لما صح نصبه كما في الأضافة التي بمعنى التام وأن التام
 زاد فيها وانما قدر التفهم العلية من نفس المفعول له لأن التام (لأنها) أي التام
 (اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) أي جر ما دخلت عليه وفهم العلية من التام
 لأن نفس الصيغة (وخص التام بالذكر) الباء ههنا إذ دخل على المفعول إلى
 واقتصر المصنف على التام ولم يذكر غيرها بما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير
 التام وغيرها بما يفيد العلية (لأنها) أي لأن التام (الغالب) أي غالب الاستعمال
 (في تهليلات الأفعال) لأن أحد معانيها التي وضعت اللام لها التعليل فكانها عمل
 في هذا الباب وما يكون أصلا يكون استعماله أوضح بخلاف غيرها فإنه وإن احتمل

في التعليل لكنه يثبت عن اللام ويجاز عنها كما ان ان وان اصل في الحروف
 النواصب والجوازم حتى جاز اظهرهما وتقديرهما دون غيرهما على ما سمع
 (فلا يقدر غيرها) اي غير اللام (من من) بكسر الميم (او الباء) الجارة للالصاق
 (او في مع انهما) اي مع ان كلا من هذه الحروف (من) دواخل المفعول له كقوله تعالى
 خاشعا) مفعول ثان لرأيت والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل اي
 متواضعا لان الخشوع التواضع اوسا كما طعننا مثل قوله تعالى وترى الارض
 خاشعة اي ساكنة مطمئنة لامر الله (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع
 القوم اي تفرقوا وبالفارسية يراكنده شدن مفعول ثان ايضا لرأيت (من
 خشية الله) علة للتصدع عن الجارة اي رأيت ذلك الجبل خاشعا اي متقادا
 لامر الله متصدعا اي متفرقا لحوفه من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول له
 بمن الجارة (وقوله تعالى فبطل من الذين هادوا حرمنا وفي الرضى والباء السببية
 ههنا كاللام يعني علة للتحريم اي حرمنا على بني اسرائيل طيبات احلت اي اشياء
 كانت حلالا لهم وهي كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظم صدر عنهم
 على ما بين في كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله
 عليه السلام ان امرأة دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت في ضمير
 القصة المقدر اي انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان
 اي عملت عملا يكون سببا لدخول النار (في هرة اي لاجلها) اي لاجله هرة
 امسكتها وجبستها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الارض
 فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذي يبنى (ولما كان تقدير اللام
 في قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اي اللام (من اللفظ و
 عن (إبقائها في النية) لاعن حذفها نسيانها بان تحذف في اللفظ والنية معا
 لانه لو كان كذلك لما قبل شرط ونصبه تقدير اللام (و) الحال انه (كان الاصل)
 في تعليلات الافعال (إبقائها) اي اللام (في اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل
 والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا لاستفاد ما وضع هو له من لفظه لا
 من غيره كما كان الاصل إبقائها (في النية) اذا كان كذلك (فلا حاجة في إبقائها
 في النية الى الشرط) لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط
 لكونه مستعملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اي الى الشرط (انما تكون في حذفها)
 اي اللام (من اللفظ) لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى
 الشرط ليكون الشرط اي ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه (ولهذا) اي
 لكون التقدير عبارة عن الحذف (قال) (وانما يجوز حذفها) اي اللام بوضع
 المظهر موضع المضمير قيل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد المحذوف والتقدير

وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ والبقاء في الية معكما قال به
 الشارح والحنف ترك في اللفظ والية معا وفي قوله يجوز اشارة الى ان تقدير
 اللام عند وجود الشروط المذكورة بأسرها جائز لا واجب لان وجود الشرط
 لا يوجب وجود الشروط كالوضوء للصلاة (ولم يكتف) المصنف في التعبير
 بل رجاء ضمير الفاعل (المستكن في يجوز) الى تقدير اللام (ولم يقل وانما يجوز
 لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحنف وقيل ولم يقل وانما يجوز اكفاء بالضمير
 راجع الى التقدير تنبيها على مقصودة من بيان شرط الحنف اذ لو اضم
 لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى (في يجوز
 حذفها) اي حنف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كيجوز ذكرها)
 عند وجودها وشروطها ثلاثة احدها ما ذكره بقوله (اذا كان) (المفعول به)
 (فعلا) اي بالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو مادة السلف لان قوله فعلا
 يعني عند لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور تلك المعنى حاملا
 للشخص على الفعل فقوله فعلا (احتلزه عما) اي عن الشيء الذي دخل
 عليه اللام (اذا كان) ذلك الشيء (عينا) قائما بذاته لا معنى قائما بغيره فان للام
 اذا كان ما دخل عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفصل
 عليه فيكون اجنبيا فلزم الواسطة وهي اللام (نحو جئتك للسن) فان المعنى
 وان كان باعنا السجى في الظاهر وعلة له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت
 المجيء فلزم اللام وثانيها ما ذكره بقوله (لفاعل الفعل المعلوم) بفتح اللام الاول
 والجار متعلق بقوله فعلا (اي اتحد فاعله) اي المفعول له (وفاعل عامله) اي
 عامل المفعول له يعني يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشيء واحد حيث يكون
 فاعلهما شخصا واحدا كقيام بالضرب والتأديب بالنكاح في قولك ضربته
 تأديبا وكذا الجبن والعود في قولك قدمت عن الحرب جبا فاعان بالنكاح وهذا
 (احتلزه عما اذا كان فعلا لغيره) اي عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون
 فاعل الفعل العامل في المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم
 اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك
 فيكون اجنبيا فلزم اللام (نحو جئتك لمجيئك الي) فان المجيء الاول قائم بالنكاح
 والثاني بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثانيها ما ذكره بقوله (ومقارنانه) (اي
 للفعل المذكور) اي للفعل الذي اتحد فاعله وفاعل المفعول له (في الوجود)
 لان الاصل في التعليات ان تشارك الية للمفعول اي لما جعلت علة له وذلك
 (بان يتحد زمان وجودهما) اي وجود الفعل والمفعول له بعنى يكون زمان
 المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت

الفصل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاضتك زيدا امس (نحو)
 وضربته تأديسا اذ زمان الضرب الصادر عن المتكلم (والتأديب) الصادر
 عنه ايضا (واحد) وهو زمان الماضي لان الحدث المعلن ههنا تفسير للحدث
 المعلن فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركان فيه بل هما في الحقيقة حدث
 واحد لان المعنى ادبته بالضرب والتأديب هو التأديب كذا في الرضي (اذ لا مغايرة
 بينهما) اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الا بالاعتبار) بان اعتبار زمان
 الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد في الواقع والحقيقة (اويكون)
 عطف على ان يتحد اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود احد
 من الفعل او المفعول له (بعضا من زمان وجود الآخر) بان يكون زمان احدهما
 شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان زمان الشامل زمان المفعول له (نحو)
 قعدت عن الحرب جينا فان زمان الفعل العامل في المفعول له (اعني القعود)
 الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعني الجين) القائم بالمتكلم ايضا لان
 زمان وجود الجين فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان الثاني جزء من
 الزمان الاول والجين بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجين بضمين لغة
 فيها وبعضهم يقول جين وجبة بالضم والشديد وقد جين الرجل بجين بالضم
 جينا فهو جبان وجين ايضا من باب ظرف وامرأه جبان وجين كذا في الصحاح
 (و) زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصليح بين الفريقين فان زمان
 المفعول له اعني ايقاع الصليح بينهما (بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب)
 لان زمان ايقاع الصليح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلا في اثنا
 وجزأ من اجزائه (واحتراز) المصنف (بذلك القيد) اى بالقيد الثالث وهو
 قوله ومقارناته في الوجود (عما) اى عن المفعول له الذي (اذا لم يكن) اى
 زمان وجوده (مقارناته) اى زمان وجود الفعل (في الوجود) بان يكون زمان
 وجود الفعل حالا وزمان وجود المفعول له ماضيا (نحو اكرمتك اليوم لوعدي
 بذلك) اى بالاكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان
 فعلا لقاعل الفعل المعلن به الا انه لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور
 لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقتزنا (وانما اشترط
 بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لا تتصلبه باللام (لانه) اى لان
 المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (يشبه
 المصدر) اى المفعول المطلق الذي لم يجتمع في نصبه الى الواسطة (فيتعلق)
 المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به) يعنى
 فكما يشمل الفعل على مصدره لشكونه جزأ من مفهومه فينصبه بلا واسطة

كذلك يستعمل على المفعول به الذى وجدت هذه الشرائط فيه فينصب
 من غير واسطة ايضا وفي الرضى لان على الافعال كثيرا ما تسمى جامعة لهذه
 الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة في الفعلية والترض ان يكون هناك
 ما يمل على اللام المقدرة المنبذة للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى
 (بغلاف ما اذا اختل) من الاختلال (شيء منها) اى بخلاف المفعول به الذى
 لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه
 عن كونه في ضمن الفعل فلا يجوز اتصليه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه
 (المفعول معه) قد سبق اعرضه (اى الذى فعل) مثنى للمفعول (بمصاحبة)
 الجار والمجرور في محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى
 الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام في قوله المفعول موصولة متلتها
 المفعول معه على ما سيجي وبلى في قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة (الفاعل)
 الذى قام به الفعل العامل في المفعول معه (مصاحبا له) اى للمفعول معه
 (في صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل مثل استوى الماء والخشب فان الاستواء
 مصاحب للخشب حين استدل الى الماء (او المفعول) عطف على قوله الفاعل اى
 او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه (في وقوع الفعل عليه) اى على
 المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله
 وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (فقوله معه) منصوب لفظا
 للربم ظرفية الاله مرفوعة تقديرها على له (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول
 كما قلنا آنفا (استند) بالبناء للمفعول (اليه) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديرها
 قوله (المفعول كما استند) المفعول (الى الجار والمجرور) قوله (المفعول به) (المفعول
 فيه) (المفعول له) والضمير المجرور في لكل (راجع الى) الالف واللام لكون
 الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى اوتى (واعتذر)
 بالبناء للمفعول اى بين العذر (عن نصبه) اعنى عن نصب معه مع كونه مفعول
 مالم يسم فاعله لقوله المفعول مالم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه
 مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اى بالقاعدة التى ثبتها (بعض
 النحاة من اسناد الفعل) بيان لما في قوله بمعنى يعنى جوزه بعض النحاة اسناد الفعل
 او شبهه سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (الى لازم النصب) اى الى النظر
 الذى يجب نصبه على الظرفية (وترصده) بالجر عطف على اسناد الفعل
 والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن ترك لازم النصب وبقائه (منصوبا جريا)
 اى يكون جاريا وروقا (على ما هو عليه في الاكثر) اى على الحالة التى يكون
 ذلك النظر واقعا عليها في اكثر الاستعمال وهى النصب على ظرفية (والله)

اى الى ما يجوز به بعض النحاة وابنته (ذهب) بالنساء للمفعول وثابته قوله
 البه (فى قوله تعالى لقد تقطع) التقطع التفرق وبالفارسية برا كنده شذن
 (يتكم) حال كون هذا القول جاريا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع
 يعنى رفع يتكم فليس مما نحن فيه (و) ذكر (فى بعض الحواشي ان هذا الراى)
 اى هذا التوجيه يعنى اسناد الفعل الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف)
 اى مقبول حسن (جدا) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل
 واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لجن ما هو محط الضائدة وهو ما لم
 نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل وظلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع
 الى المصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر ثابتا
 مناب الفاعل وفى حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر
 واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا
 انتهى (وقيل الوجه) فيه (ان يجعل) قوله المفعول معه (من قبيل) قوله
 (وقد حيل) ماض مبني للمفعول مثل قبل يقال حال الشيء بين وبينه يحول
 حولا اى حيز وبابه قال كذا فى الصحاح (بين الغير) بالفتح الجار الوحشى
 والاهلى ايضا والاشى هيرة (والزوان) بفتحين الوثب يقال ترالذكر على الاشى
 يزوزاء بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عداى وقع الخيلولة بين الجار نفسه
 وبين زوجه على الاشى (فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه) اى فى هذا القول (الضمير)
 المستكن (الراجع الى مصدره) اى مصدر الفعل (اى حيل الخيلولة لان) لفظة
 (بين الزوم طرفيه) اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية (لايقام مقام الفاعل)
 اى لايجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا قيم
 مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة
 واحدة وهو ممتمنع (فعلى هذا) اى على الوجه الذى قيل (معناه) اى معنى قوله
 المفعول معه (الذى فعل فعل بمصاحبه) بناء (على ان يكون مفعول ما لم يسم
 فاعله) لقوله المفعول معه ضميرا (مستكنا فيه راجعا الى مصدره) الذى هو الفعل
 (و) يكون (الضمير المجزور) فى معناه راجعا (الى وصول) وهو الالف واللام
 فى قوله المفعول (مذكور) خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدأ محذوف تقديره
 هو والجملة استئناف (بعد الواو) ظرف للذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو
 استتار فيكون خبر محذوف (عن المذكور) اى الذى ذكر (بعد غيره) اى ضمير
 الواو (كالقائه) ثم وحتى والبناء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا
 انها المالم تكن اصلا فيهما لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه (لمصاحبة مفعول فعل)
 لازما كان الفعل او متعديا لخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو

للمصاحبة والمعية لكن ما بعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر ولنخرج
 المعلوم بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل
 جاءني زيد وعرفوا ان المقصود منه الجمعية في المجيء سواء جاء أمسا او تفرقا
 (اللام) في قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعني اللام ههنا للتعليل كقولك
 ضربت زيدا لتأديب ابي لاجل التأديب (اي يكون ذكره) اي ذكر مفعول
 معه (بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى
 المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (وافادة
 ايها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور الى الواو المصوب الى المصاحبة
 اي ولجل اداة الواو للمصاحبة للمذكورة لتكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع
 (سواء) خبر مقدم (كان ذلك المفعول) اي المفعول الذي كان المفعول معه
 مصاحبه (فاعلا) للفعل العامل في المفعول معه ولما كان في تأويل المصدر
 متدا (نحو استوى الماء والخشب) اي في العلو اي وصل الماء الى الخشب ومارا
 مساويا لهما بحيث لم تكن الخشب ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشب ههنا
 مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقفا فوقتا يوما قيوما وقت زيادته فيكون
 فيها لكل يوم حد حتى ينتهي الى الحد الذي يتم لزيد الماء فيه والمفعول معه
 ههنا وهو الخشب ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء
 في الاستواء على ما ذكرنا (و) سواء كان ذلك المفعول (مفعولا) لذلك الفعل
 (نحو كفك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيد اذكر بعد الواو
 لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الخاطب في كفاية درهم واحد لهما على سبيل
 الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اي الفعل العامل في المفعول معه (لفظا)
 (اي لفظيا) يعني منوبا الى اللفظ يعني ملفوظا (كالثاني المذكورين) الذين
 ذكرهما الشارح في تعميم معمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما
 (او معنى) (اي معنويا) مستبطا من غوى الكلام من غير التصريح به او تسليمه
 (نحو مالك وزيدا) لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة
 لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال
 مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوي وهو الكلف فيما صرح من الفعل
 (اي ما نضع وزيدا) وما تلابس وزيدا وغيرهما (والمراد بمصاحبة) اي
 المفعول معه (لمعمول الفعل) فاعلا كان معمول او مفعولا لفظيا كان الفعل
 او معنويا (مشاركته) اي المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اي للمعمول
 الفاعل او للمفعول (في ذلك الفعل) يعني يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو
 شريكا للمفعول في فعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر

ولا ينفصل يعنى يكونان (في زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا)
 فان المفعول معه فيه شريك للتكلم الذى هو الفاعل في السير في وقت واحد وقع
 سيرهما معا يعنى حين وقع السير من التكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا
 وبالعكس (او) مشاركته له في ذلك الفعل (في مكان واحد نحو لوزكت) الرواية
 بناءً على ان لا يثبت الاستطاب ولا التكلم مبنى للمفعول (الناقة) نائبه (وفصيلها) اى مع
 فصيلها في مكان واحد (لرضعها) جواب لوى رضع الفصيل الناقة والمفعول
 معه فيه كان شريكاً للمفعول الفعل وهو الناقة في ذلك الفعل يعنى في الترك يعنى
 لواءيت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك ولا بناء
 في مكان واحد لم يقدر ان يرضعها ففى هذا المثال يكونان شريكين في الزمان
 ايضا لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في الزمان دون العكس الا ان
 المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبي بالغارسية
 شير خورده ~~مكودك~~ يعنى بحة شيراز شير ماد رخود خور دشه (فلا ينفصل)
 تعريف المفعول معه (بالذكور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع المطلق
 لا الاشتراك في الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاء في زيد وعمر) ورأيت
 زيدا وعمر واومرت يزيد وعمر (فانها) اى الواو في هذه الامثلة (لا تبدل الاعلى
 المشاركة) اى مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (في اصل الفعل) يعنى في المجي
 والروية المرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجيئان في زمان
 واحد لان المراد اجتماعهما في المجيئ سواء يجيئان في زمان واحد ولا وكذلك
 غيره يعنى يحتمل ان يكونا مصاحبين في المجيئ في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله
 من احدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احتزبه
 عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى
 المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعنى عمل النصب مثلها وقال
 الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه
 وافادت فائدة نحو استوى الماء وصاحب الخشبة والاختفص نصبه نصب
 الطرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكلى تعسف وتكلف لا يخفى على من
 له ذوق سليم (ان العامل في المفعول معه) يعنى الناصب له (الفعل) المقدم
 سواء كان لازماً او متعدياً فيما كان ملفوظاً (او معناه) اى العامل الناصب له معنى
 الفعل فيما كان امره معنواً مستنبطاً من مخوى الكلام (بتوسط الواو التى بمعنى
 مع) يعنى تكون الواو واسطة بين العامل والمفعول كما ان اداة الاستثناء واسطة
 بينهما (وانما وضعوا) اى النحاة والعرب لانه مفرد اللفظ بمجموع المعنى كالقوم
 لان الواضعين في الحقيقة العرب والنحاة يتقنون كلامهم (الواو موضع مع)

اما العطف (لكونها) الواو (اخصر) منها لاختصار مطلوب في الكلام واما معنى
 فلا ستدامة للمصاحبة (واصلها) اى اصل الواو (ولو العطف) التى فيها معنى
 الجمع (لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يجر نعلم المفعول معه على ما صاحبه ولا
 على عامه) كالم يجر نعلم المعطوف على ما عطف عليه وعلى عامه ايضا لعدم
 تقدم التابع على المتبوع (فاسب معنى المعية لهما) وفي الرضى قالوا لا يتقدم
 المفعول معه على ما عمل في صاحبه انما كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والخشبة
 استوى للماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والخشبة للماء بخلاف سائر المعامل
 حيث يجوز تعديها على عواملها ولما بين اجبالا ان عامل المفعول معه يكون
 لفظيا ومعويا بقوله (لفظا ومعيا) اراد ان يفصل كل واحد منهما باملا التشر
 على ترتيب اللف فقل مصدرا كلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام
 ايضا سوقي وتقصيل لبيان ان للذ كور بعد الواو في اى مقام تقصد لذكره بعدها
 المصاحبه جوارا او جوبا (اى واحد) يشير الى ان لفظا كان ههنا تامة لا يحتاج
 الى الخبر فينبذ يكون قوله لفظا منصوبا على التخيير او على الحالية بمعنى ملفوظا
 ويجوز ان يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة
 سلبا للمقام اكتفى الشارح به في التفسير (الفعل) الذى قصد مصاحبة المفعول
 معه لمعموله ولذا قال الشارح (اى ما يدل على الحدث) يريد به الفعل النعوى وهو
 الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحي (قيم) ذلك (الفعل) الاصطلاحي
 (واسمى الفاعل) مثل انا سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا
 (والصفة المشبهة) مثل انا طرف وبكرا (وعيرها) اى غير هذه المذكورات
 كالمصدر مثل اعجبنى سير زيد وعرا (لفظا) اى من حيث اللفظ او حال كونه
 ملفوظا وان كان ما يدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو لالحال اى وقد جاز
 او للعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (العطف) اى
 جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمولي الفعل ولم يتنع ذلك
 العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى سلب
 ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن احد
 الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينقض)
 هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعرا الوجوب العطف) بقرينة المعطوف
 عليه (فيه) اى في هذا المثال لان اللعبة والمصاحبة في الضرب في مكان واحد
 او زمان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف (عالمو جهان) جواب الشرط
 (اى العطف) اى جعل الواو للعطف فينبذ يكون ما بعدها معطوفا على
 ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف (والسبب على المفعولية) اى نصب

ما بعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا للمعمول الفعل (جاثران) انما مانع من
 واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اسلا والفعل بالاصل هو الاولى عند
 التعارض (نحو جئت انا وزيدا) وجئت اليوم وزيدا وفيه خلاف فيبد
 القاهر حيث جعل العطف ههنا متعينا لان الفصل وان كان قائما مقام التأكي
 الا انه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اى رفع وزيد (على العطف) اى بقاء
 على ان يكون مفعولا على الضمير المرفوع المتصل لكان التأكي بالمنفصل
 (وزيدا) (بالنصب على المفعولية) اى على ان يكون مفعولا معه لمصاحبة
 معمول فعل في زمان واحد (والا) عطف على قوله جاز اى وان كان ما يدل
 على الحدث لفتنا (لم يجر العطف) ما بعد الواو على ما قبلها (بل يمتنع)
 العطف لمانع (تعيين النصب) اى نصب ما بعدها على انه مفعول معه حيث
 لا وجه سواء وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فيثبت يكون المراد
 بالتعيين التعيين الاستحسانى وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل
 بلا تأكي بالمنفصل وبالفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيصح لامتنع على
 ما سبق (مثل جئت وزيدا) فتعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول
 معه (فان العطف) اى عطف زيد على الضمير المرفوع المتصل (فيه) اى
 في المثال المذكور (بمتنع لعدم الفاصلة) بينهما يعنى (لا) توجد الفاصلة
 التى تكون (بأكي) الضمير المرفوع المتصل (ب) الضمير المرفوع (المنفصل
 ولا تفسير) كالفصل بينهما بالطرف او غيره (وان كان) اى وحده (الفعل)
 اى ما يدل على الحدث سواء كان فعلا ام صطلا حيا او غيره كما سبق (معنى) تميز
 احوال او خبر كان على تقدير كونها ناقصة (اى امرامعنويا مستنبطا من
 اللفظ) من غير تصريح به ولا تقديره وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين
 لانه اى ان يكون فى اللفظ مشعربه قوى اولا فالاول نحو مالك وزيدا لان الجار
 والمجرور متعلق بالفعل او بما فى معناه نحو ماشائك لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو
 بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل والثانى اعنى الذى لا يكون فى اللفظ مشع
 بالاعمال قوى نحو مانت وزيدا فههنا العطف اولا بلا خلاف وان قصد لعدام
 الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستغماية الى ههنا كلامه (وجاز)
 هو كالاول فى التوجيه الا انه ههنا سلب العام (اى لم يمتنع) (العطف) اى
 عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان تكون للعطف المصاحبة (تعين) جواب
 الشرط وقبله استبر (العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها (جث)
 اى لانه (لا يمتنع) الكلام (على عمل العاقل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه
 آخر) غير الحمل على عمل العاقل المعنوى (وهو) اى الوجه الاخر (العطف)

يعني انا جعل الواو للمصاحفة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول معه
يلزم الجمل على عمل العامل المعنوي واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها
على ما قبلها يلزم الجمل على العامل اللفظي فتعين هذا لكون العامل اللفظي
اقوى من المعنوي وعهد وجدان المعنوي لا تأثير للضعيف ولا معنى للفعل
غير بالغ درجة الفعل فلا ينصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاول ولذا
قال الرضي يجوز العطف فيه بلا تكلف (نحو ما يريد وعمر ووالا) عطف على
جاز (اي وان) كان الفعل امرا منصوبا مستبطا من اللفظ ولكن (لم يجر
العطف) اي عطف ما بعدها على ما قبلها (بل امتنع) العطف (تعين
النصب) لي جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل
المعنوي (حيث) اي لانه (لا وجه سواء) اي سوى النصب لانه اذا تعذر
الفعل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالفعل بما هو الادنى وهو النصب
على انه مفعول معه (نحو مالك وزينا وما شئت وعمر) انما اورد مثالين مع انه
يكتفي بايضاح ما هو المراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يتفادى وجود مع
حرف الاستفهام والجار والجرور كافي المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم
كافي المثال الثاني (فانه امتنع العطف) اي عطف ما بعد الواو على الضمير الجرور
(فيها) اي في المثالين المذكورين وانما لهما لان العطف (على الضمير الجرور)
سواء كان مجرورا بحرف الجر كالشال الاول او بالاضافة كافي المثال الثاني
(بلا إعادة الجار) في المعطوف حرفا كان او اسما (غير جار) لما سمي وههنا
لم يعد (ولم يجر) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يجر العطف على الضمير
الجرور فلم يجر العطف على الاسم وهو الشأن ليكون عملا بما هو الاقوى وهو
لعطف والعمل بالادنى لا يجوز اعداد امتناع العمل بالاقوى باني وجهه كان
وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستيفائية بقوله ولم يجر
(عطف عمرا على الشأن) كالم يجر على الضمير الجرور لانه خلاق المعنى اذا
المعنى حينئذ ما شئت ونفس عمرو فيكون السؤال عن الشأن المخاطب وذان عمرو
والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شأنهما لان مثل هذا الكلام انما يعمل
في هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا هله الشارح بقوله (اذا السؤال عن شأنهما
لا عن شأن احدهما ونفس الآخر) يعني مراد المتكلم السؤال عن وصفهما
لان السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو لانه لو عطف عمرو على الشأن يكون
السؤال عن شأن المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال
للمسبق آنفا وقال المحشي ويجوز لعطف على الضمير يجعل الكلام من باب حذف
المضاف والتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شأنهما او على الشأن

فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل
 قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شأنهما لان المعنى يكون حينئذ
 وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذان التقديران
 بالاستغناء من اعمال العامل المعنوي انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران
 وان كانا جائزين لانهما لا يخلو عن تكلف (وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه
 الامثلة) الواردة لتعين العطف او تعين النصب يشير الى ان اللام التعيلية
 متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص
 بالآخرى (لان المعنى) اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك (ما صنعت)
 (وما يماثله) مثل يلبس بالباء التحتانية او الفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف
 او الاكتفاء به والعمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المتعلم (فمعنى ما شئت وزيدا)
 قولك (ما صنعت وزيدا) بالثناء المثناة من فوق في هذا التفصيل نشر على
 خلاف اللف (ومعنى مالك وزيدا) ايضا اى كالمثال الاول قولك (ما صنعت
 وزيدا) بالثناء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال
 على الخطاب فيكون التفسير دالا على الخطاب لان المفسر عين المفسر (ومعنى
 ما زيدا وعمرو) قولك (ما صنعت زيد وعمرو) بالياء المثناة من تحت لان المجرور
 ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك (الحال) من حال
 الشئ يحول اى انقلب سمى هذا القسم بهما لانقلابه وتحويله غالبا (لما فرغ
 من المسامحة) الخمسة (شروع في المحققات) اى في بيان ما يلحق (بهما) وانما
 اُلحق الحال بهما من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا
 شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر المحققات بهما لانها تبين هيئة
 الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا (وهو) اى الحال
 لان الحال يذكر ويؤنث (ما) اى شئ مفردا كان او جملة وان جعلت لفظة ما
 اعم من الاسم الحقيقي او الحكيمى وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة
 كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فله وجه (يبين هيئة الفاعل) اى وصفه
 حال صدوره الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حال زيد
 ووصفه عند صدور المجئ عنه وهو راكوب فيكون قوله راكبا مبينا لوصف الركوب
 عند كون المجئ صادرا عنه (او) هيئة (المفعول به) حال وقوع الفعل عليه
 فمجرد ايت زيدا فارسا (اى من حيث هو فاعل) يصدر عنه الفعل
 (او مفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كأهو الظاهر) قوله ما يبين جنس
 شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز) فان التمييز
 وان كان مبينا الا انه يبين الذات لا الصفة فسواء كانت الذات مذكورة

او مقدره محو رطل زينا و طاب زيد تعا و سياتي (و باضافتها) اى اضافة الهيئته
 (الى الفاعل او للمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او للمفعول به كصفة
 المتدأ) والخبر او غيرهما فانها وان كانت سببه الهيئته الا ان تلك الهيئته
 ليست هيئة الفاعل او للمفعول به (فهو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم
 او ان زيد العالم اخوك او ان احاك زيد العالم او كان زيد العالم اباك او غير ذلك
 (وبقيد الجيئة) اى يقوله من حيث هو فاعل او مفعول به (يخرج صفة
 الفاعل) مثل جاءنى زيد العالم (او) صفة (المفعول به) سوله كان بلا واسطة
 محو رأيت زيدا العالم او بالواسطة فهو مررت زيد العالم (فانها) اى صفة كل
 منها (تدل على هيئة الفاعل او للمفعول به مطلقا) اى سواء صدر عنه الجيئة
 او لا وسواء وقع عليه الفعل الاول كل واحد من الفاعل او للمفعول به موصوف
 بالعالم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او للمفعول به (من حيث
 هو) (لفاعل) (او) (المفعول به) (مفعول به وهذا التزيد) اى التزيد المفهوم من كلمة
 او (على سبيل منع الخلو) يعنى ان الحال لا يتخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة
 للمفعول (لا) يكون هذا التزيد على سبيل (الجمع) بحيث يمتنع ان يجمع الحال
 بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج منه)
 اى عن التعريف (مثل ضرب زيد عمرا و كعبين) فالاولى الجمع بينهما لانه
 اخصر ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا اولقيت زيدا راكبا
 راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد
 منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هذا مصعدا منخدره لقيت هذا
 منخدره مصعدا فهذا اول لان الفصل الواحد اول من العصيلين وان لم يكن
 فالاولى جعل كل حال يجب صاحبه نحو لقيت منخدر راكبا مصعدا و يجبوز
 على منصف جعل حال المفعول يجيبه و أخير حال لفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا
 منخدره والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاول فيكون الاول الثانى
 والثانى الاول ووصل اول من فصلين وفى الهمدى مثل لقيت مصعبا منخدره
 على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على ما قلت (لفظا) تمييز
 الفاعل او للمفعول او حال منهما او خبر لكان المقدر والاحير ذهب الشارح
 حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (او للمفعول به) الذى
 وقع الحال منه لفضاى لفظيا) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا
 وبالفاعل اللفظى والمعوى اللفظى لا يكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل
 او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام وخطوقه) يعنى لا يكون الفاعل فاعلا ولا
 المفعول مفعولا الا ان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او للمفعول به

ملفوظا او منطوقا لا غير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك
(من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن الكلام كما اعتبر في الفاعل المعنوي
في قوله هذا زيد را حكايا والمفعول المعنوي فيه ايضا وسيأتى تحقيقه (يفهم)
ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من فحوى الكلام) فحوى القول معناه يقال
عرفت ذلك في فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا وعمودا وفي الحديث من
اكل في فحوى ارض لم يضر ماؤها يعنى البصل كذا في الصحاح (سواء كانا) اى
الفاعل او المفعول (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله ضرب زيد عمرا را كين
(او حكما) كما سيجئ من الامثلة (او معنى) معطوف على لفظا (اى) كان الفاعل
او المفعول به (معنويا) وهما لا يكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من فحوى الكلام) بحيث (لا) يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ
الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل)
الذى في تعريف الحال (والمفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون
كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة او حكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا
حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية
الثاني فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى من الامثلة (فيدخل فيه) اى في تعريف
الحال (الحال من المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (في معنى الفاعل)
لمصاحبة اياه في مسدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا كما ومثل ماشاك قائما
فان قائما حال من الفاعل معنى اذ لمعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء
والخشب اى مقرونة (او) لكون المفعول معه في معنى (المفعول به) لمصاحبة
اياه في وقوع الفعل عليه مثل كفالك وزيدا مقيما درهم (وكذا المفعول المطلق)
يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف
نوى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه في معنى المفعول به (مثل ضربت الضرب
شديدا) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله
جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حال كونه كثيرا (فانه) اى مثل
ضربت الضرب شديدا (بمعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به
وشديدا حالا منه (وكذا) لى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول
المطلق فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال من المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب
الحال فاعلا او مفعولا يصح حذفه (اى حذف المضاف الذى هو فاعل او
مفعول (وقام المضاف اليه) الذى هو ذو الحال (مقامه) اى مقام المضاف

(فككته) أي المضاف اليه الذي هو ذو الحال بعد حذف المضاف وإقامته مقامه (الفاعل أو المفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف أو مجرورين بلغة لا نهسا لم يكونا صاحبي الحال لانهما لم يكونا عاملين ولا مفعولين حقيقة أو حكما تدبر (محو بل تتبع ملة ابراهيم حيفا) أي محلا فان حيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل تتبع ملة ابراهيم حيفا (وتحقوا بحب احكم انما كل لم اخيه ميسا فان ميسا) حال من اخيه وهو مضاف اليه لقوله لم اخيه الذي هو منصوب لانه مفعول ان يا كل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا وامثال كون المضاف فاعلا فقولك تتبع ملة ابراهيم حيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لم اخيه ميسا برفع لم على انما نائب الفاعل لقوله ان يؤكل (فائدة يصح ان يقول) بحذف ملة وإقامة ابراهيم مقامها (بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع ملة ابراهيم) فككته حال من المفعول به (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف والإقامة (ان يا كل اخاه مقام ان يا كل لم اخيه او كان المضاف) الذي اضيف الى ذي الحال (فاعلا او مفعولا وهو) أي المضاف الذي هو فاعل او مفعول (جزء المضاف اليه) الذي هو ذو الحال (فكان الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف) فككته حال من الفاعل او المفعول لكونه جزءا منه (وان لم يصح قيامه) أي المضاف اليه (مقامه) أي المضاف لان جرد الشيء لا يقوم مقامه بعضا او كلا (كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع) أي محكوم عليهم بالقطع (مصبيين) أي داخلين في الصبح من اصبح الرجل اذا دخل في الصباح فحينئذ تكون نامة لا تحتاج الى خبر منصوب (فقوله مصبيين حال من هؤلاء) المضاف اليه دابر فككته وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف الذي هو جزء المضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه) أي الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول بل الراجع اليه ما استكن فيه (جزؤه) أي جزء هؤلاء (فان دابر الشيء اصله) فككته قال يقطع دابر هؤلاء أي يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين في الصبح (والدابر مفعول مالم يصم فاعله باعتبار ان الضمير المستكن في المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يصم فاعله فتحكم المرجع حكمكم اراجع فانما كان فاعلا ليكون المرجع كذلك واذا كان تابعا فيكون المرجع ايضا كذلك فصار (كأنه حال من المفعول ما لم يصم فاعله) وقيل حال من الضمير في مقطوع وجعه مع ان صياجه مفرد ومطلقة الحال صاحبه شرط في الامور المهمة الافراد والتخية والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى لان دابر هؤلاء في معنى تدبر هؤلاء (ولو قرئ)

تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل) الذي هو من ابواب الخماسي
(او يبين على صيغة المضارع المجعول من باب التفعّل) الذي هو من ابواب
الزايحي المزيّد فيه على الثلاثي (ويجعل الجار) الذي (في) قوله (به متعلقه)
اي ياخذ الفعلين على كلا القرائتين والضمير المجرور راجع الى الموصول الذي
عبر عنه بقوله ما (بالمفعول) يعني لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل
متعلقا باحد الفعلين السابقين (دخل فيه) اي في تعريف الحال (الحال من
المفعول معه و) الحال من (المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل)
الذي ذكر في التعريف الى الفاعل الحقيقي او الحكمي (و) الى تعميم
(المفعول) ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقبدا يصح اطلاقه
على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق
يوجد في الافراد ولا يصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا
من انه لا يقع الحال عنهما (الادخول ما وقع حالا من المضاف اليه)
فاذا احتيج الى التعميم لدخول مثل هذه الحال يكوّن التفسير الاول هو
الاولى والا ليقول يكوّن التعميم في الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول
اولى بذكر (مثل ضريت زيدا قائما) فان كانت قرينة حالية او معالية
تعين صاحب الحال جاز ان يجعله لما قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تكن
وان كان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى بجنب صاحبها لزالة اللبس
نحو قلت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق
في مثله ان يقول اقوم او يقوم لاقاما للبس الا اذا هم السامع من القائم منهما
وقيل انت محير بجملة حالا من ايها شئت (هذا مثال اللفظي الملقوظ حقيقة)
تمييز عن نسبة المفعول الى نائبه (فان فاعلية تاء المتكلم) يعني كونها فاعلة للفعل
(ومفعولية زيد) اي كونه مفعولا للفعل (ائما هي) اي ما كل واحدة من الفاعلية
والمفعولية الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج)
تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج في الكلام
(عنه) اي عن الكلام (وهما) الفاعل والمفعول (ملفوظان) في هذا الكلام
(حقيقة) اي ملفوظا حقيقيا يريد انه يصح ان يجعل قائما حالا من ايها شئت
اي من الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلط والجمع لان قائما مفردا لا يكون حالا
منهما لكن الاولى ان يجعل حالا من زيد اذا لم تكن قرينة ليكون الحال يجب
صاحبه وهو الاصل كذا في الرضي وقد سبق ايضا (و) مثل (زيد في الدار
قائما) (مثال اللفظي الملقوظ حكما) نصب على التمييز (فان فاعلية الضمير
المستكن في الظرف) اي كونه فاعلا له وهو المشتغل عن عامه بعد حذفه

للاختصار لان تقديره زيد حصل في الدار فاما لان الطرف الواقع خبرا مقدر
 بوجهه بعد الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير في الطرف يعني
 انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هي) لبست تلك الناعية الا (باعتبار
 لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن لفظ الكلام
 ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكنه جارا او وجبا (ملفوظ
 حكما) اى يكون في حكم التثنية لما سبق في قوله ولللفظ اما تحقيق او حكمي
 لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وتلحاذا وارجعا الى الاسم
 وغير ذلك مما يبدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما (وهذا زيد فاما
 الصاهره اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون فوالحال اسم الاشارة لاتصاله به
 يعنى يصح ان يجعل مثلا للفاعل المعنوي اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه
 في معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون فاما حالا من الفاعل المعنوي
 (مثال) للمفعول (المعنوي لان مفعولية زيد) اى كونه مفعولا (ليس باعتبار
 لفظ هذا الكلام ومنطوقه) لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدا وخبر وجلسه
 جولة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول (بل) المفعولية ليس الا باعتبار معنى
 الاشارة والتنبيه (المفهومين من لفظ هذا) لان للتنبيه مفهوم من كلمة الهاء
 الموضوع للتنبيه والاشارة مفهومة من لفظ الاشارة (ولاشك انهما) اى معنى
 الاشارة والتنبيه (لبا تمامه قصد انتكاح الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المنتكح
 (في نظم الكلام اشير اوابه وبصير زديده) اى بما قدر في ضم الكلام (مفعولا
 افقيا) لامعويا لانه انا كان قصد المنتكح هكذا يجعل زيدا منصوبا باللفظ
 ويقول هذا زيدا فاما ويجعل نصبه دليلا لما قصده (بل مفعولية) بل كون
 زيد مفعولا (انما هي) يعنى لا تكون تلك المفعولية الا (باعتبار معنى اشير اوابه
 الحارح) صفة الخي (من منطوق الكلام المتعبر) صفة بعد صفة للمعنى (لصحة
 وقوع القائم حالا) يعنى انما يعتبر ذلك للمعنى لان يصح ان يكون فاما حالا لان
 العامل في الحال الفعل او شبهه او معناه على ما يأتى والاولون مقفونان ههنا
 لانه ليس فعل او شبهه واذا لم يعتبر لثنت وهو معنى الفعل لم يصح وقوع
 فاما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وثالثا لخل (فهى) اى مفعولية
 زيد في المثال المذكور (معنوية للفضية) لما عرفت (وعاد لهما) مبتدا خبره
 قوله (الفعل) وما عطف عليه (اى عامل الحال) لان الحال مؤنث باعتبار
 صفة وزد كرا باعتبار لفظه (اما) الفعل اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة
 حقيقة يعنى تكون مع الجمع واخلو وان شبهه انما يعمل فيها انما يوجد الفعل
 لفتسا او تقديره انه اصل في الفعل وقوى اعضاؤه معنى الفعل لا يعمل فيها

ايضا الا ان لم يوجد (واحد منهما لفظا او تقديرا) (الملفوظ) يعني يكون الفعل
 العامل فيها ملفوظا حقيقة (او المقدر) يعني يكون ملفوظا او تقديرا بان يكون
 محذوفا جنوازا او وجوبا كما سيأتي (فحوضرت زيدا قائما) هذا مثال الفعل
 ملفوظا حقيقة (وزيد في الدار قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديره
 ان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل الفعل واذا لم تقدر
 فالاصل هو الاولى ولذا قال الشارح (ان كان الظرف مقدر بالفعل) بناء على
 كونه اصلا في العمل (او شبهه) اي ما يشبه الفعل (وهو ما يعمل عمل الفعل)
 يعني الرفع والنصب (وهو من تركيبه) اي من تركيب الفعل اي يكون مشتركا
 في مادة جروقه كضرب وضارب ومضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما
 (نحو زيد ذاهب راكبا) في مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب
 غلامه مكان ضرب زيد غلامه قائما (و) سواء كان ملفوظا تحقيقا كالشالين
 المذكورين او تقديره مثل (زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدر باسم
 الفاعل) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما
 سبق (وكاسم المفعول) اعاد الجار لثلاثتهم عطفه على قوله باسم الفاعل
 سواء كان تحقيقا (نحو زيد مضروب قائما) او ملفوظا تقديره نحو زيد في الدار
 جالسا ان كان الظرف مقدر باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت
 (نحو زيد حسن ضاحكا) في تقدير حسن زيد في الدار ضاحكا والمصدر نحو
 اجبني ضرب زيد قائما وهذا ان عني الفعل وشبهه يعملان في الحال متقدما مثل
 راكبا ضرب زيد ومتأخر لقوة عملهما غير المصدر فانه لا يعمل متقدما الحال
 عليه لما سيبيء والثالث اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه
 لضعفه (او معناه) (المستنبط) اي المفهوم (من فحوى الكلام) اي من معنى
 الكلام (من غير التصريح به) اي بالعامل (او تقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون
 اما الفعل او شبهه ولا يكون معناه (كالاشارة او التنبية) المفهومين من حرف
 التنبية واسم الاشارة (في نحو هذا زيد قائما) في قوله وهذا زيد قائما
 (وكالداء والتني) مثل لبث (والترجي) كلعل (والشبهة) نحو كأن وانما خص
 وهذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تنقيد معاني الافعال
 المحققة غير التأكيدي بما ذكرنا فيصح ان يكون واحد منها مقيدا بحاله باعتبار
 تلك المعاني بخلاف الثلاثة الاخر فانهما لمجرد تأكيد النسبة والاستدراك
 فلا يصح تقييدها بالحال وقال المحشي ولا عمل لكل ما يستنبط منه معنى الفعل
 فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط منه ابل العمل سماعي وفي الرضى
 فالاولى احوالة ذلك على استعمالهم وان لا يعمل (في نحو يا زيد قائما) ويا رجل

تقيما وباربا معما بشرط اى يكون المسابى معرفة سواء كان معرفة قبل
 ابتداء او تعرف به او بالاضافة او شبهة لان التعريف اولكرة المخصوصة
 شرط في نفي الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عدنا مقيما ولعله) ولعلك
 وعمل زيدا (في الدار قائما وكانه) وكالك وكان زيدا (امد صائلا) مائها
 لعممها معاني الافعال تعمل في احوال الا انها لاتقدم عليها الفعلة في العمل
 لمسبق فان قيل لم لا يكون العمل في الحال حبرها اذا كان غير جامد اجيب بان
 المراد تقييد النفي مثلا لا ينفي ويختلف للمعنى في لئني صحيحا راجع الى اهلى
 (وشرطها) (اى شرط الحال) هذا البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا
 فيها التذكير وجوزوا ايقاع المعرفة حال لا نهى في الاصل خبر وكما يجوز في الخبر
 التعريف والتذكير يجوز فيها ايضا الان التذكير اصل عندهم ايضا (ان تكون)
 الحال (نكرة) (لان الكرة اصل) لكونها مجردة من العوارض والتعريف
 لا يكون الا بتقدير ائد على الكرة (والعرض) من الحال (وهو) اى العرض
 مها (تقييد المحدث التسوب) سواء كانت نسبة المحدث اسادية كقاي قولك
 جاني زيد راجبا او ايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا او اضافية نحو مررت بريد
 جالسا (الى صاحبها يحصل) اى العرض (بها) اى بالكرة (والتعريف)
 لكونه من العوارض والعارض كالمعوم (زائد على العرض) والرائد لا يقدر
 وفي ارضى والاولى ان يبين الشيء اولاهم يبين المحدث التسوب له ثم يبين قيد
 ذلك المحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون) (صاحبها) اى من قام الحال به
 سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (معرفة) (لانه) اى لان صاحب
 الحال (محمكوم عليه في المعنى) لان الحال وصاحبه في المعنى مبتدأ وخبر
 فكان قولك جاءني زيد راجبا زيد راجب وقت المجئ ورأيت زيدا قاريا
 زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اى في صاحب الحال
 (التعريف) اى ان يكون معرفة لمصح الحكم عليه بالحال في المعنى (قالسا)
 يرجع الى تعريف صاحبها لالى تكثيرها لان للتكثير واجب فيها لا غالب
 (اى ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع موادها) اى امثلة الحال
 (بل) اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة (في غالب موادها اى
 اكثرها) يعنى اكثر امثلة الحال لا كلها (وبين ذلك) اى اشتراط ان يكون
 صاحب الحال معرفة في غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) متشعبة (على
 قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة محضية او يكون نكرة مخصصة
 ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اى بلام او تركيب (يكون ذوالحال
 فيه) اى في ثلث الكلام او التركيب (كرة موصوفة) لان الكرة لما كانت موصوفة

افادت التخصيص لان الوصف في التكررات للتخصيص وصلت لان تكون
 ذالحال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاني رجل من بني نعيم) ومن فيه
 يسامية ومن البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون له صفة (فارسا) اي يكون ذو
 الحال فيه نكرة (او مغنية غناء المعرفة) اي نكرة مغنية فائدة التعريف
 (لاستقرارها) اي لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لا يشذ فرد منها فيحذف
 تكون في حكم المعرفة (نحو قوله تعالى فيها) اي في ليلة البراءة التي تكون في نصف
 شعبان (يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا) اي يميز ويبين كل شيء على مقتضى
 الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جانبنا فتكون النكرة مستغرقة لافرادها لان
 لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة
 (ان جعلت امرا حالاً من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن
 في الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون حينئذ ذوالحال
 معرفة ومثل قول الشاعر * لا يركب اخذ الى الاحجام * مخوفا يوم الوغى لحام *
 فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة في حيز
 الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة فنعم
 ايضا جميع الافراد (نحو هل اتاك رجل راكبا او) واقعة (بعدا) لان توجيه
 هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الاتي بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او
 واقعة بعدا لوقائما مقام فاعل قوله مقدما على سبيل التنازع (نقصا) منصوب
 على انه مفعول مطلق تقديره نقص نقصا والجملة صفة الا (لاني) متعلق بالنقص
 لان النكرة لوقوعها في حيز النفي استغرقت وتعينت لما سبق (نحو ما جاني رجل
 لارا كبا او مقدما) عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون
 ذوالحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذي الحال بتخصص
 ذوالحال لما سبق (نحو جاني راكبا رجل وثائهما) اي ثاني القسمين (ما يكون
 ذوالحال فيه غير هذه الامور) يعني الامور الخمسة ويكون ذوالحال في غيرها
 معرفة (وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لا غير (ووقوع
 الحال في هذا القسم) اي في القسم الثاني مشروط بكون صاحبها) اي صاحب
 الحال (معرفة فقوله غالبا قيد لا شرط كون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة)
 يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لا مستوعبا (لا قيد) لكون
 صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصل في التعريف (حتى
 يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة بالمنية) صفة للغالبية (عن تخلفه) اي
 تخلف كون صاحبها معرفة (في بعض المواد) كالصورة في القسم الاول (تأني
 الشرطية) يعني اذا كان قوله غالبا قيد لكون صاحبها معرفة يكون منافيا

للشرط لأن شرط كون صاحبها معرفة بعضي أن يكون صاحبها في جميع
المواد معرفة لأن الشرط يجب أن يسرع المشروط وكون صاحبها معرفة
عالمنا ثانياً الشرط لأن العالمية منته عن التحلف يعني شر أن لا يصح كون
صاحبها معرفة بل قد يكون مكررة مخصصة كالمثله السابقة في القسم الأول
وأن كان هذا للشرط فلا يلزم هذا المحذور لأنه يكون الشرط هو العال
(وإنما) عطف على يقال (أن تصرف الكلام) أي أن يخرج للكلام وهو
قوله وصاحبها معرفة عالمنا (عن طاهره) أن تعصف صاحبها على الأمم
ومعرفة (بالنصب على احسن ويكون هذا العصف من قبل عطف معمولين
على معمولين عامل واحد وعطف واحد ويكون عصف مفرد على مفرد) ويجعل
قوله وصاحبها معرفة مبدأً وحرماً قد نشر على ريباً (معطوفاً) من
قبل بعدد المفعول الثاني أو يكون بدلاً منه وحالاً فيكون حشده عطف جله
(على) جملة هي (قوله وشرطها أن يكون مكررة) ولما بين أن التكبير
شرط في إحالة العرف على ما يعرف الخال في بعض المواد ساق الشرطية
فأجاب عنه بالواو الإنشائية بقوله (وارسلها العرك) أقول الخال المعرفة لما
مصدراً وغير مصدر والأول أما عرفت باللام مثل قول الشاعر أو عرفت بالاضافة
مخووم ربه وحده والثاني مخووم رب بهم الجم العمة (وكقوله عليه السلام
ذهب الصالحون أسلاماً الأول فالأول أي مرسل كذا في الرصي وقيل
الخال المعرفة ثان ومعرفة باللام بالاضافة أو رد مالا موقوفاً بالأول من
شعر لسد ولثاني مما ساق في المحاورات وروى أوردها العرك (ولم يدها)
بالدال المخمصة ونعمه دال مهملة من دانه سوده طرده وذاد الأصل من باب
دال ساقها وطردها كذا في الصحاح (ولم يشعق) من اشعق يقال اشعق عليه
اشعق منه أصلهما واحد ولا يعمل شعن وقال أبو ذر مد شعن واشعق بمعنى
واحد وإنكره أهل اللغة كذا في أيضاً الاشعاق الخوف أي لم يحب (على
بعض النحال) النعص بالصاد المهملة والعين بالخمسة المفتوحة من بعض
الرحل بعضا أي لم يتم مراده وقيل بمعنى مراد نام بأرسد وشرب ثمام ماشى
كذا في حاشية العصام (الث للسد) وهو من شعراء الإسلام (يصف جبار
الوحش) وهو الدكر منه (والأنت) جمع أنت وهو الأنتى منه أو أو أمان العطف
فيكون معطوفاً على المفعول وأما عني مع فيكون معطوفاً معه (يعول) أي ليلد
وتمثل أن يكون ساء الخطاب لبيان ملوثة (وارسل جبار الوحش لأنت) لأنه
قد ر على مسطهم بحث بمعني عن الراجح حواء من مافيه إلهي (وكان)
كلمة التثنية لا كلمة كان جواب عن سؤال مقرر تنبيهه أن الأرسل يقتضي سبق

القيد وههنا لم يكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه
 لم يوجد الا في بنى آدم فاجاب عنه بقوله (وكان المراد بالارسال البعث او التخلية)
 يعني خالي كدردن زان يعني مراجم ناشدن حمار وحش مرا اين راه آب از خوردن
 والمراد هو انساني ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها
 (بين المرسل) بفتح السين وهو الاتن (وما يريد) اي حمار الوحش او المرسل
 بانفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعني جاي آب
 خوردن (اي ارسلها) يعني ارسل حمار الوحش الاتن حال كونها (معتركة)
 متراحة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك اي لم يمنع حمار الوحش الاتن عن
 الاعتراك والتراجم (ولم يشفق اي لم يخف على نفص الدخال) يقال نفص البعير
 اذا لم يتم شربه ولذا فسر الشارح بقوله (اي) لم يخف ذلك الحمار (على انه
 لم يتم شرب بعضها) اي بعض الاتن (الماء بالداخل) اي بالمراحة والاعتراك
 (والداخل) بكسر الدال المهملة وبعده خاء مججمة على وزن صراف (هو)
 اي الدخال في اللغة (ان يشرب البعير) ماءه (ثم يرد) مضارع مجهول من ريدرد
 مثل مديند (من العطش) بفتح العين والطاء المهملتين ماحول الحوض والشرب
 من مبارك الابل اي المناخ يعني جاي اشتر (الى الحوض) متعلق يشرب
 يعني ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك البعير (بين
 بعيرين عطشانين) لم يمكن ان يشربا ماء (لشرب) ذلك البعير المردود
 المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) اي من الحوض او من الماء (ما عساه
 لم يكون يشرب منه) يعني لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل
 المراد) هذا جواب دخل مقدر وهو ان الدخال لم يوجد الا في الحيوان الذي
 يكون في ايدي الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال فاجاب
 عنه بقوله ولعل المراد (به) اي بالداخل (ههنا ليس الانفس متداخل) بالذكور
 صفة جرت على غير من هي له (بعضها) مرفوع فاعل متداخل (في بعض
 آخر) متعلق به يعني ليس المراد بالداخل ههنا معناه الحقيقي بل المراد به معناه
 المجازي الذي هو متداخل بعض النفوس في بعض (او) اجاب عنه ايضا بان
 (المعنى على نفص مثل نفص الدخال) يعني ان المعنى على حذف المضاف من
 المشبه به واقامة المشبه مقامه يعني لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما
 خاف الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء وداخلة بين بعيرين عطشانين ليم
 شربه (و) مثل (مررت به وحده) مصدر وحده وحده مثل وعد
 يعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبالإضافة الى الضمير صار معرفة
 لان اضافة المصدر معنوية (ونحوه) بازفع عطف على مقدر يعني ونحو

ارسلها (مثل فعلته) بناء احتساب (بجهلك) بفتح الجيم ومنها الاجتهاد وقال
 القراء بفتح المتعة وبالضم المتعة وكلاهما جائزان ههنا تأمل وكري منسفا
 (متأولا) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه لى ونحو ارسلها كما قلنا آنفا
 التأول التظلم يعنى طلب مال الشئ بصرفه عن الظاهر (بتكره) متعلق بقوله
 متأولا (فلا يرد) مبنى للفعل من ويريد (تقضا) منصوب على الحال من الفاعل اى
 لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اى الحال (تكره)
 وتأويلها) اى الحال المعرفة (على وجهين) على ما ذكره الشارح (احدهما)
 احد الوجهين (انها) اى الاحوال المعرفة (مصادر) اى كل واحد منها
 مصدر (لافعال محذوفة) اى لفعل محذوف وجوبا سمعا وقال ابو على ان هذه
 المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها للفاعل
 فيها وجوبا (اى تعترك الاراك وتغرد وحده) اشارة الى ان العراك مصدر من عرك
 يعرك من ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما
 معه بل لولستعمل لاستعمال المزيد فيه (اى انفراد وتجتهد جهدا) من
 اجتهد اجتهدنا (فهذه الجملة) جع جملة (الفعلية) وهى تعترك وتغرد
 وتجتهد (وقعت احوالا) اى وقعت كل واحد منها حالا بضمير وحده لمسيحي
 ان المضارع المبتدأ انا وقع حالا يكتفى فيه الضمير وحده ولا يجوز الواو (وهذه
 المصادر) يعنى العراك وحده وجهلك (منصوبة على المصدرية) يعنى على
 انها مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشري وتما حيت
 احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل او اللائب باسم الموب ويقال
 مجاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواملها المحذوفة (وثانيهما) اى ثانى
 الوجهين (انها) اى هذه المصادر (معارف) باللام فى الاول والاضافة
 فى الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف ما دخل عليه (موضوعه مواضع
 الكرات) فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مأولة
 بالمشق لتكون فى صورة الاتفاق (اى) ارسلها (متركة) متراجعة (و)
 مررت به (متفردا) فعلته (بجتهاد الصورة) اى صورة كل واحدة منها (وان
 كانت معرفة) باللام او الاضافة (فهى) اى صورة كل واحد منها (تكره)
 ليكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين الجنسية لا العهدية لان كلا من
 اللام او الاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس لا بحالة (كما ان) المضاف الى
 المعرفة بالاضافة التفظية مثل زيد ضارب عمرو (حسن الوجه فى صورة
 لمعرفة تكونه) مضافا اليها ظاهرا (وهى) اى الصفة المضافة (فى المعنى
 تكره) لكونها حكم الاتصال لانه فى تقدير زيد ضارب عمرا وحسن وجهه

بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجهية لجزايانه في الاحوال
المعرفة كلها سواء كانت مصادر اولا وعدم ارتكاب الحذف والمجان ولجريان
الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول (فان كان صاحبها)
(اي صاحب الحال) سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (نكرة)
(محصنة) احتراز عما اذا لم يكن نكرة محصنة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه
مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا قد سبق (لم تكن فيها) اي في تلك النكرة
(شائبة تخصب) اي لم يكن في النكرة شيء يفيد التخصيص (بما سوى التقديم)
اي سوى تقديم الحال على صاحبها (ولم تكن الحال مشتركة بينهما) اي بين
النكرة (وبين المعرفة) كما اذا كان ذوالحال متعددا احدهما نكرة والاخر معرفة
(مثل جاءني رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال
الجملة لا يجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا (وجب تقديمها) (اي تقديم
الحال على صاحبها النكرة) سواء كان فاعلا او مفعولا (لتخصص النكرة
بتقديمها) يعني لتنفيذ النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف
فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فتقديم الخبر الظرف يتخصص
المتبداً النكرة كذلك ذوالحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (لانها)
اي ذوالحال والحال (في المعنى مبتدأ وخبر) لان معنى قولك جاءني زيد راكبا
اي زيد راكب وقت المجيء (ولئلا يلتبس) اي الحال من النكرة (بالصفة في حالة
النصب) اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال لا وصف لان
الصفة لكونها من التوابع لا تتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على
صاحبه معرفة كان او نكرة لكونه في المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على
المحكوم عليه (في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لا يعلم ان الضرب وقع
على المفعول في آن ملابسة الركوب فيكون حالا لان الحال مالم يتقرر او بعد لزومه
وتقرره فيكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم
علم ان الضرب واقع على رجلا في آن ملابسته الركوب به يعني قبل تقرره
(ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (في سائر المواضع وان لم يلتبس) وهي
حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذوالحال نكرة
يعني قدمت الحال في سائر المواضع على ذى الحال النكرة حال كونه غير ملتبس
بالصفة اذا لم يتقدم (طرد الباب) والاطراف معتبر في كثير من المواضع كحذف
الواو في تعدد البناء الفوقانية تبعاً لعدد الباء التحتية وحذف الهمزة في بكرم تبعاً
لنفس المتكلم وجده نحو اكرم (ولا تتقدم) (اي الحال فيما عدا) فعل ماض من
عدا يعدو وعدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب

الى في تركيب جملته (مثل) منصوب لانه مقول به له (زيد) انما كسر ووافعه
 اي بمعنى لا يتقدم الحال (على العامل المعنوي) في حيزهما التركيب فان العامل قيد
 معنوي مستند من حيز الشبه قدم احوال عليه بمعنى يجوز تقسيم احوال على
 العامل المعنوي في تركيب دل على حشرين غير متخيرين بالغاوة اي بان يتناقض زيد
 ككسر وان الشبه دل على ان فيه حقا واثما بالشبه الا انها غير معلومين
 محققين حقة لقوله حشرين بعد حقيقة بل يتعلق بكل منهما حال لا يتعلق
 بالآخر فانه يجب ان يمتنع كل حث صاحبه ان يلبسوا بزم التقسيم على العامل
 الضعيف وفي ارضي الا ان كاف الشبه لا مغل في نسبتها على التحسين معين
 بل تدل بها على حشرين متعلقين لان معنى زيد كسر وان ذلك حلة يشتركان
 فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحلة ما هي فغير مصرح بها في اللفظ
 الى هنا كلامه قليلا في حاجي بحال ووضعت الشبه وبحال اخرى ووضعت
 يجب للشبه ولهذا قسم الحال الاولى على علمها المعنوي لتكون يجب
 صاحبها (قد عرفت فيما قبل) متى على الضم لانه من الجهات الست وهي
 الفاعل ما مضى هي اليه وتوى تكون مبنية على الضم على ما سيحكي (العامل
 المعنوي) وهو المخط من غوى الكلام من غير التصريح به والتفسير (و) عرفت
 فيما قبل (ان ما هو مقدر بالفعل) عند البصريين (او يسم الفاعل) حذ
 لتكوفين (مثل انصرف) مثل امل وخلف وفوق وشبه ما سوله كان حرف
 زمان او مكان (وما يشبه) اي انصرف في احتياجه الى المتعلق وكونه فضا
 وبحال بالفعل (عنى) بقوله وما يشبهه (الجار والتجوز) مثل زيد في السار
 (خارج عنه) اي عن العامل المعنوي لان له مل فيهما امل مصرح او مقدر
 (داخل في الفعل) انا كان متعلقه فعلا (او) داخل في (شبهه) اي شبه الفعل
 انا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) الى على ما عرفت فيمنسب
 العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل لو الاسم خارج عن العامل المعنوي ودخل
 في احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لا يتقسم قسم عليه ليكون قريبا الى ما يسمع اليه
 (معنى الكلام) اي معنى ولا يتقسم احوال على العامل المعنوي (ان الحال لا يتقسم
 على العامل المعنوي لانه) اي اتفق النحاة عليه اتفاقا او انصوب بترع الخافض
 منه الى يتفق النحاة (بخلاف انصرف) خبر مبتدأ محذوف عن علم تقسيم
 الحال على هذا العامل باتفاقهم متبني بخلاف انصرف (اي بخلاف ما اذا كان
 العامل) في احوال (خروفا لوشبهه) حيث لا يكون علم تقسيم احوال عليه اتفاقا
 (فان فيه) اي في علم تقدمها عليه (خلاقا) يدل سيوية وانفجس (قيويه)
 بالفتة التفسيرية (لا يجوز) الى لا يجوز تقسيم احوال على عامله انصرف (اسلا)

ايضا اى مطلقا اى سواء تقدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او المظروف
نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظر الى ضعف الظرف في العمل)
لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شيء لا يكون مثله ولانه غير مشتق
ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوز الاخفش) مخالفا
لسبويه لكن لا يجوز الا (بشرط تعلم المبتدأ على الحال) لانه لما تأخر الحال
عن المبتدأ الذي صاحبه راجع اليه فكانه تأخر الحال عن عامله الذي هو
عامل في صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لنيابته
عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء
الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد فزيد فيه فاعل الظرف
عندهم وعند البصريين وسبويه مبتدأ ولان الظرف لا يعمل في الظاهر
عندهم بلا اعتماد (نحو زيد قائما في الدار) فاما مع تأخر المبتدأ عن
الحال فانه اى الاخفش حيثئذ (وافق سبويه في المنع) اى في منع تقدم
الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد في الدار قائما
او مقدا ما عليه نحو في الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك العامل
سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد في الدار) او مقدا ما مثل
(ولا قائما في الدار زيد اتفاقا) لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند
الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان تابعا عنه ويجوز اتفاقا مثل
في الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله
ان الحال لا يتقدم اى فعلى هذا يحتمل (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور
سابقا (ان الحال وان كان مشابهة للظرف) الواو للحال وان للوصل والجملة
حال يعنى ان الحال حال كونه مشابهة للظرف (لما فيه) اى في الحال (من معنى
الظرفية) بيان ما في قوله لما وهو تعليل لمساواة الحال للظرف (الا) بمعنى لكن
بينهما اى بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على
عامله المعنوي) يعنى اذا كان العامل في الظرف معنويا مستنبطا من نحوى الكلام
يجوز تقديمه على عامله الفعل اوشبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة
عندك في تقدير زيد عندك يوم الجمعة اوقبله كقوله تعالى كل يوم هو في شأن
في تقدير هو اى الله تعالى في شأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل واردة الجزء
يعنى في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك اكل يوم لك ثوب في مكان لك
ثوب كل يوم (لتوسعهم) اى النجاة (في الظرف) اعموم حاجنة المخلوقات اليه
وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال (والحال لا تقدم عليه) اى على عاملها المعنوي
لما عرفت (هذا) اى يكون هذا الكلام على الاحتمالية كائن (اذا لم يكن الظرف

داخل في العامل المعنوي) بل داخل في الفعل اوشبهه كما سبق (واما اذا جعلته
 الى الظرف (داخل في العامل المعنوي) حتى يكون العامل في الحال الفعل المفظوظ
 اوشبهه المفظوظ ايضا او معني الفعل فيكون العامل فيها الفعل المفظوظ
 اوشبهه كذلك او معناه (كما) اي شيء (هو الظاهر) فقط (من كلامهم) اي من
 كلام النحاة لان العامل مستفاد من قوله ايضا فيكون الظرف من جملة العامل
 المعنوي (والمراد هو الاحتمال الثاني) وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
 بخلاف الحال (لا غير) لان اللايق حيث استثنوا من العامل المعنوي ويقول
 ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الا للظرف فانه يتقدم قبل من هذا ان الحال
 يتقدم على عامله الفعل اوشبهه مفظوظا كان او مقدرا ولم يفرغ من بيان تقدم
 الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتصيلا شرع في بيان تقدم الحال
 على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي)
 ويستخدم على غيره من الفعل وشبهه (كذلك) تأكيد لقوله كما لا يتقدم (لا)
 (يتقدم) (على) (نفي الحال) (النجور) ويتقدم على نفي الحال المرفوع او
 المنصوب جوارزا او وجوبا لانه كتحديد الجار على اللبث السابق انهما في المعنى
 مبتدأ وخبر فاخذا حكميهما (سواء كان مجرورا بالاضافة او مجرور الجر)
 لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالانعم (وان كان) نفي الحال
 (مجرور بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم
 حنيفا ولا كالذين اتوا في الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اي باتفاق
 البصريين والكوفيين (نحو جاتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك) اي
 عدم تقدم الحال على نفي الحال المجرور بالاضافة وقع (لان الحال تابع لانه
 عرض غير متقرر لا يقوم الا بصاحبه (و فرغ لنفي الحال) في الوجود لان اذا
 الحال يوجد اولاً ثم الحال يصدر منه ويقوم به (والمضائق له لا يتقدم على
 المضائق) لقيامه مقام ما لا يتقدم على المضائق وهو اتسوي بالون وفي التهني
 لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقسوع للتابع
 حيث لا يجوز وقوع المتبوع (فلا يتقدم تابعا ايضا) انتهى (وان كان) نفي الحال
 (مجرور بمجرور الجرفيه) اي تقديم الحال على صاحبه المجرور به (خلاف)
 بين البصريين والكوفيين (فيديوه و لكن البصرية) عطف العلم على
 الخاص لكون المخصوص مقصودا في هذا الفن لكونه اماما فيه (ينعون عديتها)
 اي تقديم الحال (عليه) اي على نفي الحال المجرور بالحرف (لعله المذكورة)
 في عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة قد عرفتها فلا نفيها
 (وهو) اي منع عديتها عليه (اختار عند المصنف فليهذا) اي لكونه هو المختار

عند المصنف (قال على الاصح) متعلق بقوله ولا يتقدم للغة المذكورة
سابقا (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين
(الجواز) اى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (استدلا لا بقوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) اى وما ارسلناك لشيء من الاشياء الا ارسلناك
للناس حال كونهم مجتمعين فى قسومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين
كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعنى
على ما ذهبوا به بالفارسية فرستاديم تراى محمد از براى آدميان مكر در حالى
و بودن آدميان همه يعنى از براى همه آدميان فرستاديم (ولعل الفرق بين
حرف الجر والاضافة) حيث جاز الكوفيون وبعض البصريين تقديمها على
صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور
بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معد) اسم فاعل من عدى يعدى
من باب التفعيل حذف ياءه (للفعل يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به
كالهمزة والتضعيف) يعنى كان الهمزة اذا زيدت فى اول الفعل والتضعيف
فى عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا او كان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى
بزيادة الهمزة فى اوله والتضعيف فى عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك
حروف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديا اليه فكانه اى حرف
الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل
وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر فى الفعل شيئا لانها ليست من
تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانهما من خواص الاسم فكانت اجنبية عن
الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت على
معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة بهند)
بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكانت قلت اذهبت راكبة هندا)
بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جاز التقديم على ذى الحال المنصوب
فى هذا المثال كذلك جاز فيما يشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا
بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم
على ذى الحال المنصوب فكذلك ههنا (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو
الهندي والزجاج (عن هذا الاستدلال) اى عن استدلال الكوفيين على تقديم
الحال على ذى الحال المجرور بهذه الآية (بجعل) متعلق بقوله واجاب (كافة)
حالا من الكاف المتصل بالفعل مبنيا هيئة المفعول به (والثناء) فى كافة (للبالغة)
فى الزجر والمنع والتبليغ والحث لالتأنيث كاء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك
يا محمد لاسبابي من الاشياء الاحال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك
والمعاصي مجدا فيه وصائغا على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (و) اجاب

(بعضهم) وهو الكشاف (بجعلها) متعلق ايضا بلباب اى يجعل كافة (صفة لمصدر) مخوف تخيذ يكون كافة منصوبا على المصدرية لاعلى الخلية فيكون المصدر للتأكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا كافة اى رسالة كافة ما نعمة للناس عن الشرك والمعاصي وحانة لهم على طلب الثواب او نامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محشي الضوء (بجعلها) اى يجعل كافة (مصدرا) على وزن اسم الفاعل (كالكاذبة والمعاقبة) اما بالقضاء او بالنافي فيكون كافة منصوبا على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لشي لا تكف الناس وتختمهم واللام في قوله للناس متعلقة بهما على الاجوبة الثلاثة فنكون ظرفا لهما (والكل) اى كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتعسف) اما كون الاول تكلفا فلان تاء المباعدة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكرها البعض في غير فصال وفعل ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافعية غير سبيل لانه بتقدير موصوف واما كون الثاني تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جيعا كذا قاله عضلم الدين (وكل مادل على هيئة) (اى صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المنسبة (او جامدا) يستفاد منه معنى قائم بالغير (صح ان يقع ذلك الدال على الهيئة) (حالا) (من غير ان يأول الجامد) للدال على الهيئة بالمشق ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اى المراد من ايراد الحال (بيان الهيئة) اى الصفة التى عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اى المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصل به) اى بالجامد كما هو حاصل بالمشق فاذا استويا فى المقصود استويا ايضا فى وقوعهما حالا من غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المصنف وهو تجوير وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقا وغيره من غير تأويل غير المشتق بالمشق (رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقا لان الحال فى المعنى خبرا وصفة وهما مشتقان اوفى معنى المشتق وكذا ما فى حكمهما (وتكلفوا فى تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (و) (مع هذا) اى مع تجوير وقسوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الغلب فى الحال الاشتقاق) اى ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال فى المعنى خبرا وصفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق يأول به لتكون اقسام الحال متفقة (مثل) (يسرا ووطيان قولهم) اى قول العرب (هكذا يسرا) بضم الباء وسكون السين واحدة بسرة مثل فعل وفيلة يعنى هو بما يفرق بينه وبين واحده بالتاء (وهو) اى البسر ما بين

فيه حموضة على وزن فعولة الفارسية ترش (اطيب) اسم تفضيل (منه
 رطباً) (وهو ما فيه خلالة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسراً انفع الى الصكر
 نفعاً منه اي من نفسه حال كونه رطباً او التمره ست مراب اولها طلع والثانية
 خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلع بفتح الباء الموحدة واللام وآخره جاء مهملة
 والرابعة بسراً والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى
 هذه نافذة الله لكم آية الآية (فهما) اي بسراً ورطباً (مع كونهما جامدين)
 يعني غير مشتقين لانهما اسمان جامدان والاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس
 والثاني على وزن صبرد (حالان) لان كل واحد منهما حال مع كونه اسماً غير
 مشتق (لانهما) اي لدلالة الاول (على صفة البسرية) وهي الموضوعة
 (و) الثاني على صفة (الرطبية) وهي الخلالة الصرفة واذا كانا الين على
 الهيئة القائمة مع ذي الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل البسر
 بالمبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازاً عقلياً بعلاقة
 العقلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل مبسر بالكسر واذا اطلق على
 عاملها يكون اطلاقاً مجازاً لا حقيقة وعلى الثاني يكون حقيقة لانه بالفتح يكون
 صفة ما عليها (و) لا حاجة ايضاً الى تأويل (الرطب بالرطب) بكسر
 الطاء وفتحها الاول مأخوذ (من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسراً) اريد
 بالف افعال ههنا للصيرورة مثل اسنى الرجل اي صار ذا ماشية والاسناد حقيقة
 فيكون النخل مبسراً بالكسر وما عليه مبسراً بالفتح (و) الثاني مشتق من
 (ارطب اذا صار ما عليه رطباً) فهذا كالاول في الاسناد والكسر والفتح قال
 الرضي وهو الحق اي ما دل على هيئة يصح ان يقع حاله هو الحق سواء كان مشتقاً
 او غيره فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام مقام هذه
 العبادة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق
 اذا وقع غير المشتق حالاً (والعامل في رطباً) يعني في الحال الثاني (اطيب)
 لانه اسم التفضيل وهو من جهة ما يشبه الفعل لان العامل في الحال الفعل واذا
 لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (باتفاق النحاة) اي العامل
 في الحال الثاني اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاستخدامهم
 (و) العامل (في بسراً ايضاً) يعني الحال اسم التفضيل كما انه العامل في الثاني
 (عند المحققين وتقدم بسراً) يعني الحال الاول (على اسم التفضيل مع ضعفه
 في العمل) لانه لا يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفاً فيه تشبيهاً
 للحال بالنظر في تقديم الفلرف عليه جائز وكذا هذا القوة اسم التفضيل لكونه
 شبه الفعل والمشبّه يأخذ بحكم المشبه به وهو جواز التقديم (لانه اذا تعلق بشئ

واحد) وهو ههنا المشار اليه بهذا يعني التمر (حالان) احديهما السرية
والاخرى الرطبية (باعتبارين) متعلق بتعلق (مختلفين) اذا حال الاولى
تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار
المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الآخر (بأنهم) جولي اذا
(ان يلى كل منهما) اي من الحالتين (متعلق) اي ما قطع به يعني صاحبه فيكون
اللام في متعلقه مفتوحة (والسرية) يعني الحال الاولى فيه (تعلقت بالمشار اليه
بهنا) يعني جعلت حاله وسببها للهيئة القائمة به (من حيث له) اي
المشار اليه (مفضل وهذه الحيثية) اي كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن)
الواو للحال وان للوصل (معتبرة فيه) اي في المشار اليه به وبالجملة حال يعني
وهذه الحيثية حال كونه غير معتبرة في المشار اليه به (الا) انها كانت معتبرة
(بعد امتحاره) اي المشار اليه (في الطيب) يعني الابد ان يكون ضمير طيب
المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه مفضلا بخلاف
ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكنا
للمرجع (لكنه) اي الا ان الشأن (لما كان الضمير) مطلقا سواء كان المراد به
الضمير في الطيب او في غيره (بالتبعية الى المظهر) مطلقا ايضا (كالمعدم)
والمراد بالضمير ايضا المستكن لا الضمير البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون
كالنظير في كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون
كالنظير بل يكون كالمعدم (انضم المظهر) الذي هو اسم الاشارة (مقسامه)
اي مقام الضمير الذي في الطيب كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة
(واوجبا ان يلية) اي الحال تلك المظهر لكون الحال يجب صاحبه حكما
لان صاحبه حقيقة للضمير في اسم التفضيل (والرطوبة) المفهومة من قوله
رطبا التي هي الحال الثانية في المثال المذكور (تعلقت به) اي بالمشار اليه بهذا
يعني جعلت حاله وسببها للهيئة القائمة به ايضا لكن (من حيث له) اي المشار اليه
(مفضل عليه) باعتبار ان ضمير منه راجع اليه ولذا قال الشارح (وهو)
اي المفضل عليه (ضمير منه) لانه يرجع اليه (فيجب ان يلية) اي الحال ضمير
منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالمعدم كالمستكن بل
كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يلية الحال كما يجب ان يلى المظهر لكون
الحال يجب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قسم الحال الاولى على
عاملة الضعيف وان كان حقه التأخير (قال الرضي واما الضمير المستكن) الراجع
الى لفظة هذا (في اقل) يعني في اسم التفضيل الذي هو اطلب (قائه) اي الضمير
المستكن فيه (وان كان) الواو للحال وان للوصل وبالجملة حال قد سبق غير
مرة (مفضلا) في الحقيقة (لكنه) اي الا ان ذلك الضمير (المالم يظهر) اي

لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما كان كالعلم (والمعندوم ليس بشئ)
 فصار المفضل اسم الإشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه (ومع هذا)
 اى مع كون الضمير المستكن فى افعال كالعلم (فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع)
 ان اللوصل والفعل مبنى للمفعول (زيد احسن قائما منه قاعدا) ليكون كل من الحالين
 يجنب صاحبه الالة قد وقع فصل بالاجنبى وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل
 ومعموله وهو منه ولذا قال فلا ارى بأسا حيث قيد الرؤية بالباس المفيد للكرهه
 قلنا لما لم يميز كل واحد من الحدين عن الآخر فى افعال باداة التشبيه وغيرهما يبدل
 على حدثن حتى يجعل منصوب كل واحد بحجبه التزم ان يكون منصوب كل حدث
 يجنب صاحبه المصرح به فقيل زيد راكبا افضل من عمرو اجلا وان كان مقدما
 على اسم التفضيل (وذهب بعضهم) وهو ابو على واتباعه (الى ان العامل فى بسرا)
 يعنى فى الحال الاولى لان الخلاف فيها (اسم الإشارة) يعنى العامل فى تلك الحال معنى
 الفعل المستنبط من اسم الإشارة لانه لا يجوز ان يكون افعال التفضيل عاملا فيه لضعفه
 فى العمل فلا يتقدم معموله عليه (اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا) اى كون
 العامل فى الحال الاولى اسم الإشارة يعنى ان الفعل (ليس بصحيح) لانه لا يلزم تفريق
 العامل فى الحالين وهذا وان كان جائزا لانه يستلزم الكراهه وتفضيل الشئ على
 نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا فى بسرا
 لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطية مفضلا ومفضلا عليه فى حالة واحدة وهذا
 باطل (لانه يمكن ان يكون المشار اليه) بهذا (التمر اليابس) فيلزم حينئذ تقييد
 الإشارة يعنى المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود
 الإشارة مطلقا (فلا تنقيد الإشارة) يعنى فلا يصح تقييدها (بحال البسرية)
 لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الإشارة عاملا فى بسرا تنقيدت الإشارة بحال
 البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الاحال البسرية
 وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا
 فى غير حالة البسرية حتى تكون الإشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل
 فيه اسم التفضيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم) والمعنى
 يصح ان يقع اسم موقع اسم الإشارة (لا يصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم
 اى لا يصح اعماله ذلك فى المحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه
 لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع الخلو والجمع
 (فحوتمسرا نخلتى بسرا اطيب منه رطبا) باقامة تمر نخلتى مقام اسم الإشارة
 ومثل زيد را جبلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ عن
 معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل

في الحال في المثال المذكور في المتن اقل ولما فرغ من بيان الحال المفردة
 على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل في الخبر الافراد شرع
 في بيان الحال الجملة على ما هو الفرع فقال (وتكون) (اي الحال) (جملة)
 (للالتماس) اي الجملة (على الهيئة) اي للصفة (كالمفردات) يعني كما ان
 الاحوال المفردة تدل على الهيئة المحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك
 الهيئة فتقع حال مثلها وفي الرضى يجوز كون الحال جملة وان مضمون الحال
 قبله عامله ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد (فيصح
 ان وقعت) اي الجملة (حالا مثلها) يعني كما يصح ان يقع مفرد حاد وان الحال
 حكم معنى لما سبق غير مرة والاحكام تكون بالفرد والجملة كما في خبر المبتدأ (ولكن)
 يعني الالة (يجوز ان تكون الجملة الحالية) (خبرية) (متمثلة للصدق والكذب)
 يعني الاصل في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عن يعقل وعن ليس
 من شدة الكذب ويحتمل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملها (لان الحال)
 في المعنى (بمرتلة الخبر عن ذى الحال) للزم المطابقة بينها في الافراد واخويه
 والنذير ومنه وزوم الضمير الى ذى الحال للربط وكونه مستندا الى صاحب
 اما بلا واسطة او بها كالخبر (واجراؤها عليه) اي جعل الحال حالاً منه (في قوة
 الحكم بها عليه والجملة الانشائية) التي لا تبين لها الا الآن (لا يصح ان يحكم بها
 على شيء) وان كان فاعلا لانها لا تبين لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع
 ثبوته في نفسه وهي لا تبين لها في نفسها فكيف ثبت غيرها فلا يصح ان تقع
 حالاً من شيء كما لا يصح ان تقع خبراً عنه (ولما كانت الجملة مستقلة في الاداة)
 لا شتمالها على الاساد المتصى المتداليه والسند وانما كانت كذلك (لا تنقضي
 ارتباطها) مع تعلق (بغيرها) لان المستقل في الاداة لا يقتضي التعلق بغيره
 ويكتفى بنفسه (والحال مرتبطة بغيرها) لكونها عرضاً غير قائم بنفسه ولان
 المقصود بالحال تخصيص وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود
 لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها (فاذا
 وقعت الجملة) الخبرية التي من شأنه ان تكون صادقة ومتمثلة للكذب (حالا
 لئلا لها) اي لتلك الجملة لكونها مستقلة في الاداة (من رابطة تربطها الى صاحبها)
 حيث لا تكون اجبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال (وهي) اي الرابطة
 ههنا اثنان (الضمير والواو) واما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال تبي
 فضلة بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى فضل ربط قصده الجملة التي
 اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع المتعلق
 ليؤذن من اول الامر بان الجملة لم يبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث

صارت من جملة توابعه ولو احقه (والجملة الخبرية) الحالية (الاسمية) ان بدئت
باسم لفظا او تقدير (و فعلية) ان بدئت بفعل موضوع الخبر (و تلك) الفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا (بان بدئت بفعل مضارع اريداثاته (او) يكون
فعلها (مضارعا منغيا) بان يكون مضارعا اريد نفيه (او) ان يكون فعلها
(ماضيا مثبتا او ماضيا منغيا فهذه) الاقسام المذكورة (خمس جل) جمع جملة
ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها تفصيلا وبيان الرابط
ايضا فقال بالغاء التفسيرية والتفصيلية (والاسمية) قدمها لكونها اشدا احتياجا
الى زيادة الرابط لدلائلها على الدوام والثبات وكون البحث في الاسم ولما نسبتها
بالحال المفردة لان المفردة لبست الاسماء بخلاف الفعلية (اي الجملة الاسمية
الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة تستدعي موصوفا
(ملتبسة) (بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معا) حال مؤكدة للمجار والمجرور
اذا المعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اى حال كونهما
متصاحبين في الارتباط لا الاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة (اقوة الاسمية
في الاستقلال) لتركبها من الاسمين وخارجة عن اصل اخل وهو الانتقال وعدم
التقرر (فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة ايضا) لان الشئ اذا كان
قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما
قبله ملوعا ووصكرا وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون
متكلما (مخوجت وانارا كبه او) مخاطبا نحو (جئت وانت راكب او) ضائبا
مثل (جاءني زيد وهو راكب) ويحتمل ان يكون المبتدأ مؤخر او الخبر مقدما
حينئذ يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو
وحدها) اى حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير (لانها
تدل على الربط في اول الامر) لان الواو تؤذن في اول الامر بان الجملة مرتبطة
بما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع في اول الكلام ولانها للجمع
المطلق في اصل التوضع (فأكتفى) مبنى للمفعول (بها) اى بالواو منفردة (مثل
قوله عليه الصلاة والسلام كنت نبيا) اى اعطى لى النبوة (وآدم بين الماء والطين)
اى حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب
مع ان سوق الكلام يقتضى هذا ذهابا الى مجاز اولى مثل انى ازانى اعصر نجرا واعلم
ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لمكن
اجتماعهما اولى احتياطا في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركبها من
اسمين مقتضيين الدوام والثبات فيكون الربط ايضا في غاية القوة ليتطابقا
(وهذا اى الربط) في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها) كما في النوع
الثاني (او) ملتبس (بها) اى بالواو مصاحبة (مع الضمير) بلا انفراد احدهما

عن الآخر كما في النوع الأول (اتما يكون في الحال المتقلة) لتغير المنقرة لانها
تجسد ها وانفصالها اقتضت ان تصدر بالواو للموضوعة للجمع ليعلم من اول
الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة (وان في الحال للمؤكد) يعني ان
الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة (فلا يجوز) فيها (الواو) الجسارية
في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعني عدم جواز الواو في الجملة الاسمية
الحالية منحصرا بالجملة الحالية المؤكدة منها (تقول) بناءا لطب (هو الحق
لا شك فيه) ونحو قوله تعالى الم تلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه (وتلك) اي
عدم جواز الواو في الحال للمؤكد واقع (لان الواو) لكونها في الاصل للعطف
وهو دليل التغير (لا تدخل بين المؤكد والمؤكد) بانفتح والكسر مطلقا يعني
سواء كانا في الحال او في غيرها (لشدة الاتصال) والامتراج (بينهما) لان الثاني
عين الاول ونفسه فتحذف الفاصل بينهما كتحذف بين العصا وعانها (او) الجملة
الاسمية مثبتة (بالضمير وحده) اي حال كونه منفردا في الربط (على ضعف)
متعلق بقوله لو بالضمير (لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء) اي في ابتداء الكلام
بل فيمتنع في الاول وحينئذ يدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع في الاوسط
بل فيمتنع في الآخر (فلا يدل على الربط في اول الامر) ولهذين الوجهين قيل
ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم الضعف اطرادا لاسباب (نحو كنه فوه
البي) ان جمعته حالا من ضمير الفاعل فالربط ضمير المتكلم في قوله الى في وان
جمعته من ضمير المفعول فالربط ضمير الضائب في قوله فوه ونحو قوله رجع
عوده على يده وقول الشاعر «ولو لا جنان الليل ما لب عامر» الى جمع سر ياله
لم يمزق «فلا بد من الواو على الاصح» فالضمير اما في الاول وهو ثلاثة اقسام
باعتبار انواع الضمير نحو حثت انا راكب وحثت انت راكب وجاء زيد هو
راكب واما في الآخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو حثت راكب انا وحثت راكب
انت وجاء زيد راكب هو واما في الاوسط وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت
عودي على يده ورجعت عودك على يده ورجع زيد عوده على يده والجملة تسعة
اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لاشراكه بالواو في دلالة في الاول الامر على
الربط والثاني اضعفها بعد الربط لكونه في الآخر وانثالث متوسط بينهما
فجميع اقسام الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسميا (و) الفعل (المضارع المثبت)
(اي الجملة الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن يشترط
فيها خلوها عن حرف الاستقبال ككاليين ولن ونحوهما لتتضمن الحال
والاستقبال (ملتبسة) (بالضمير وحده) اي منفردا ولما قوله قت واجبك وقوله
ولما خشيت اطافيرهم «نحوت وارهمهم ما كنا في تقدير ولنا احبك واما لوهمهم

وإذا كان المضارع مصدرا بقيد فیدخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤذونني وقد
 تعلمون الآية (لمشابهته) أي المضارع المثبت (لنظما) في الحركات والسكنات
 وعدد حروفه (ومعنى يعنى في الحدوث والتجدد) (لاسم الفاعل المستغنى) إذا
 وقع حالا (عن الواو) اكتفاء بالضمير وحده لأن الاعراب اللفظي أو التقديرى
 في الحال المفردة يعنى عن الواو (نحو جأنى زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم
 ثلاثة أقسام باعتبار أنواع الضمير نحو جأنى زيد يسرع وجئت تسرع وجئت
 اسرع (وما سواهما) (أي ماسوى) الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية
 بأقسامها وأنواعها (و) (الجملة الفعلية المشتملة على المضارع المثبت) الواقعة
 حالا بالضمير وحده (من الجمل) جمع جملة يسان لما فى قوله وما سوى (المشتملة)
 صفة الجمل (على) الجمل الثلاث (المضارع المنقضى أو الماضى المثبت أو الماضى
 المنسقى) ملتبس (بالواو والضمير) (معا) أي مصاحبين في الربط من غير انفرد
 أحدهما فيه (أو) ملتبس (بأحدهما) يعنى بالواو وحده أو بالضمير وحده من غير
 ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها أي استقلال واحد من الأنواع
 الثلاثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا مثبتا ومنفيا (كالاسمية)
 يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالها
 كما مر فالمضارع المنقضى باعتبار أنواعها وكأنها مع الواو والضمير معا أو بأحدهما
 فقط سبعة أقسام وكذلك واحد من الماضى المثبت والماضى المنقضى سبعة أقسام
 فالجموع أحد وعشرون فجميع الجملة الفعلية الحالية أربعة وعشرون
 وإذا ختمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء
 كانت اسمية أو فعلية سبعة وثلاثين قسما تدبر ولا تكن من الغافلين وكن من
 المنصفين (مثال المضارع المنقضى) بأقسامه الثلاثة (نحو جأنى زيد وما يتكلم غلامه)
 بالواو والضمير معا (أوجأنى زيد ما يتكلم غلامه) بالضمير وحده (أوجأنى
 زيد وما يتكلم عمرو بالواو وحده (و) مثال (الماضى المثبت) بأقسامه الثلاثة
 أيضا (نحو جأنى زيد وقد خرج غلامه) بالواو والضمير معا (أوجأنى زيد وقد
 خرج غلامه) بالضمير وحده (أوجأنى زيد وقد خرج عمرو) ومثال (الماضى
 المنقضى) الواقع حالا بأقسامه الثلاثة أيضا (نحو جأنى زيد وما خرج غلامه)
 بالواو والضمير (أوجأنى زيد ما خرج غلامه) بالضمير وحده (أوجأنى زيد
 وما خرج عمرو) بالواو وحده اعلم أن اجتماع الواو وقد والضمير أكثر من الانفرد
 أو الاثنين في الماضى المثبت وفي البواقى اجتماع الواو والضمير أكثر من انفرد
 أحدهما كذا في الرضى وما فرغ من بيان أحوال التي تكون جملة اسمية وفعلية
 وبيان ما احتاجت هي إليه من الربط شرع في بيان ما يحتاج الماضى المثبت إليه

اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقدير اهد البصريين
 فقال (ولا بد في الماضي المثبت) الواقع حالا (لا المتي) وانه لا يشترط فيه دخول
 قد عليه اذا وقع حالا لان التي يستمر من حين الانشأ الى حين صدور الفعل عن
 الفاعل او وقوعه على المفعول السني هو حامل في الحال فيقارن زمان الحال
 زمان الفعل فاذا قلت مثلا ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا لان التي يستوعب
 الزمان ما لم يكن ضده فيقال زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا
 الى دخول قد المقربة عليه (من) دخول لفظه (قد) (المقربة) صفة
 قد (زمان الماضي) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول للمقربة (الى) زمان (الحال)
 وهو ان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الجار متعلق بقوله
 المقربة (لغة) تميز عن السبة التي في شبه الفعل لان لفظه قدر موضوعة
 لتقريب زمان الماضي الى زمان الحال مثل جاني زيد قد ركب فان لفظه قد
 دخلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور الجي عن زيد فيقارن الركوب
 الجي فيكونان في زمان واحد (على الماضي) متعلق بالدخول (المثبت الواقع
 حالا ليدل) مجهول من دليل (بها) الصيرير يرجع الى لفظه قد والجار والتجوز
 في محل الرفع لانه نائبه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اي زمان الماضي
 المثبت الواقع (حالا الى زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من نى
 الحال) انا كان ذوالحال فاصلا (او) زمان (وقوعه عليه) اي وقوع الفعل
 على نى الحال انا كان ذوالحال مفعولاه (تجوزا) اي دلالة تجوزا ودلالة
 تجوزية يعنى دلالة لفظه قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه
 الدلالة جرة من معناها الدعوى لكونه مطلقا (لان التبادر من الماضي المثبت
 اذا وقع حالا ان مضيه) اي معنى الماضي المثبت الواقع حالا (انما هو بالسبة) اي
 بالقياس (الى زمان العامل) في ذلك الحال مثلا ان مضى زمان الركوب في قولك
 جاني زيد قد ركب بالقياس الى زمان الجي العامل فيه يعنى ان زمان الركوب
 سابق على زمان الجي فينهم منه ان الجي بلا ركوب وليس كذلك بل الجي
 ليس الامع الركوب (فلا بد من) دخول (قد) عليه (حتى تقربه) اي لفظه
 قد زمان الركوب (اليه) اي الى زمان الجي (فيقارنه) اي يقارن زمان الحال
 زمان العامل فيه فتتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا
 من العامل زمانا مقرونا به بدخول قد عليه (وهذا) اي كون قد لازمة في الماضي
 المثبت الواقع حالا متبس (بخلاف منذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون دخول
 قد) على الماضي المثبت اذا وقع حالا اي لا يوجبونها (ظاهرة ولا مقدرة) بل
 يقعونها حالا بغير قيد كما يقعون الماضي المتي حالا بغيرها حكما عند البصريين

لان الفعل بنفسه دال على الخدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان
 العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقول المصنف ولا بد لا بقول السارح اى
 لفظة قد ظاهرة (فى اللفظ) بان تكون ملفوظة داخلية على ما وقع حالا نحو
 جاءنى زيد قد ركب غلامه (بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب
 عمرو) او كانت لفظة قد (مقدرة) (منوية) بان تكون محذوفة فى اللفظ
 ملحوظة فى النية لان المقدر المنوى كالملفوظ من غير فرق (نحو قوله تعالى
 او جاءكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم) فجملة حصرت
 صدورهم حال من فاعل جاؤكم وهو الضمير البارز المعبر عنه
 بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اى جاؤكم الكفار حال كون
 صدورهم حصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب المحصر فيكون من قيل
 ذكر المسبب واردة السبب والمراد من الصدور المعقول مجازا بعلاقة المحبة ومعناه
 بالفارسية آمدند ايشانها شمارا در حال آنكه تنك بود دلهاى آن جاعلى ومثله
 قوله تعالى هذه بضاعتنا ردت اى قدرت (وهذا) اى كون الماضى المثبت
 حالا بقدم مقبلا ملتبس (بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما) اى سيبويه
 والمبرد لا يجوز ان حذف قد سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة نسيبا منسيا لان
 قد حرف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر لان يكون
 مذكورا لفظا وههنا ليس بمذكور (فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم
 بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة) اى قوما حصرت صدورهم
 فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف (فتكون الجملة هى
 قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه
 ولما لم يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف (وهو) اى الموصوف المحذوف
 (الحال) بتأويله بالمستحق فيكون المعنى حينئذ او جاؤكم حال كونهم (مجتمعين
 منحصرة قلوبهم والمبرد) يأول (يجعله) اى جعل قوله (جملة دعائية) يعنى
 دعاء عليهم (وانما لم يشترط ذلك) اى دخول قد (فى) الماضى (النسبى) اذا وقع
 حالا (لاستمرار النى) من وقت الانتهاء (بلا قاطع) يعنى بلا مناقض وهو الايجاب
 لان النى يستوعب الا زمان فيشمل (النى) زمان الفعل اى زمان العامل فى الحال
 فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون تظويلا بلا فائدة فيه
 ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الحال وما هو الفرع فيه شرع فى بيان حذف
 عامله جوازا ووجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو
 هذا الهلال ينشق (ويجوز حذف العامل) بلام الجلس ليشمل العوامل الثلاثة
 (فى اسئال) سواء كان مقردا او جملة (لقيام قرينة) دالة على حذفه وتعيينه

(حالية) يعني حال صاحب الحال ووصفه (كقولك للشارع) (أي الشارع في السفر تولى انتهى له) أي السفر يريد بالتفسير الأول عمله الحقيقي وبالثاني ماله التجازي بمعلقة السبية لأن السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وأرادة السبب أو بمعلقة الأولية (واشدا مهنيا) (أي سر) أمر من سار غير مثل باع يبيع متطوعا لا لثقله الساكنين ثم حنف جواز (واشدا مهنيا بقرينة حال المخاطب) وهو اشروع وتولتهى والمراد بواشدا أنراشد بنفسه مهما لم يكن المهنى أنراشد بكون الهداية (وقوله مهنيا لما سقاه راشدا) كانه مهنى له ففترت له الهداية في صاحب الحال قال صل أن يكون وصفه ألا أن الصبر لما لم يوصف حملت الهداية وصفا لما قبله وهو ارشد (نوحا يصطال) فكانت الهداية لم تحصل الاعمال سيرت فثبت لما حال مترددة يعني متباعدة فيكون فوالحال والفاعل في كليهما واحدا ولما تماخذه وهي عبارة عن أن يكون الفعل الثاني حالا من الضمير المسمى في الأول فيكون صاحبه مالم يكن في الأول وللعلل أيضا الحال الأول فيكون العامل في الأول محدثا وفي الثاني مذكورا وعلى الترتيب الأول فعامل كليهما محذوف (أي لنيل قرينة) (مقالة كقولك راكبا لمن) التام متعلق بالقول (يقول كيف جئت) أي على أي حال ووصف جئت (أي جئت راكبا) ثم حنف الفعل (قرينة السؤال) المحقق وهو قوله كيف جئت (ومنه) أي من حنف عامل أجل بقرينة السؤال المحقق (قوله فعلى المحجب الإنسان أن لا يجمع عنفانه) جمع عظم أي يضن أو يعجز لأن شئ من جملة العلم فيكون مجازا عن العلم بمعلقة الجزئية الإنسان له أي الشأن أن لا يجمع عنفانه المتمركة فصارت راكبا (يلى) حرق ايجاب محضة بإيجاب الثاني (قادرين) حال وعاملها محذوف جواز بقرينة السؤال المحقق وهو قوله بحسب الإنسان (أي يلى يجمعها قادرين) أي فم إليها الجاهل يجمع تلك العظم المتمركة فتأثرت وصارت ترايا حال صكونا قادرين على جمعها وأحيائها وتعذيبها وما ذلك على أنه يعجز أو التبعير عن الواحد بلغة الجمع فعصيا بأقامة الواحد مقام الجمع معارف ليلعاء في التكلم وما يبعده كما فيما نحن فيه نفي الخطأ ولا النية كذا في الهولاء (ويجب) (حنف العامل) لنيل قرينة (في) (بعض الأحوال) (للوكة) لأن كلاهما يتفق قوله تعالى شهدته له لاله الا هو إلى قوله قائما بانقسط فإن قائما حال مؤكدة مع أن عاملها لم يحذف وهو شهد فعلم أن وجوب حنف العامل في بعضها لا في كلها (وهي) (أي الحال المؤكدة مطلقا) أي سواء حنف عاملها أولا وسواء كان حنف العامل واجبا أو جازا (هي) (الحال المؤكدة مطلقا) (لتي لا متعلق عن صاحبها ما دام موجودا)

لان الحال حينئذ هي الهيئة الطبيعية في ذى الحال يعنى الخلقية وهي لا تقبل
 الانتقال مادام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا ولذا تفهم من ذى الحال عند
 ذكره قبل ذكر الحال ولذا السرج جعلت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها تقبل
 الزوال الا انه نادر (بخلاف) الحال (المتنقلة) لانها تنتقل عن صاحبها حال
 كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت متنقلة (و)
 الحال (المتنقلة قيد للعامل) لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
 اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل في الحال فيكون قيده (بخلاف)
 الحال (المؤكد) لان الغرض منها بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون
 التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون تأكيدا (مثل زيد ابوك عطوفا) وانما
 وجب حذف العامل لان في الابوة ما يشعر بالعطف لتضمن الابوة العطوفية
 فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان
 مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وجوبا روبا للاختصار (فان
 العطوفية لا تنتقل عن الاب) يعنى ترجح الاب لابنته لا ينتقل منه مادام الاب والابن
 حيين واذا كان الابن ميتا فكذلك لا تنتقل منه (في غالب الامر) وان كانت
 متنقلة في بعض الازمان او من بعض الاشخاص (اي احقه) مقتضى الظاهر
 في التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثله على الاستقبال لا على
 الماضي (بفتح الهجمة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثي من باب ضرب
 مثل فريفر حق يحق (اوضمهما) اي اوضم الهجمة بناء على انه مضارع متكلم
 وحده ايضا الا انه رباعي من باب الافعال من احق يحق مثل اصر يصر الاول
 مأخوذ (من حقت الامر بمعنى تحققت وصرت منه) اي من الامر (على يقين)
 يعنى لم يبق لي شبهة حيث حصل لي علم اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال
 ميبنا لهيئة المفعول لكونه حاله (او) الثاني مأخوذ (من احققت الامر بهذا
 المعنى) السابق حال كونه ملابسا (بعينه) يعنى حيث لا فرق بينهما بمعنى تحققت
 وصرت منه على يقين ولم يبق لي فيه شبهة (او بمعنى اثبتته) يعنى الاول بمعنى
 اثبتته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه التجازي بعلاقة
 السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تبعية (اي تحققت
 ابوة لك وصرت منها) اي من كونه ابالك (على يقين او اثبتتها) من اثبت فعل
 مضارع متكلم وحده اي اثبت ابوته لك (كذلك) اي تحققت ابوته لك وصرت
 منها على يقين بحيث لم يبق لي شبهة (عطوفا) اي حال كون الاب لك شقيقا
 وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال ميبنا للمفعول وقد سبق (وقال صاحب
 المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكي (احق التقديرات) التي يجوز ان تقدر

في هذا المثال (عندى ان يقدر) قوله (يعنى) فعل مضارع معلوم من حتى يعنى
 مثل رى يرى من باب ضرب الى يعىل ويشفق ويرحم ويترحم فحوزيد ابوك
 يعنى (عصوفا) وعلى هذا تكون الحذف لبيان هيئة الفاعل لانها حان منه لان
 الفعل للمقدر وهو يعنى لازم فاعله ما سكن فيه وهو فوالخالف وانما عين العامل
 المحذوف في هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير
 مروى عن سيويه يعنى تقديرا حقه وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل
 في الحذف خبر الجملة لتأويله بالنسبة فزيد ابوك في معنى زيد مسمى بليك اقول هذا
 التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح زيد مريك لان في الالف معنى شريطة
 وما ذهب اليه المصنف مذهب سيويه وهو الخلق لجريته في قوله تعالى وهو الخلق
 مصدقا لما معهم وفي مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو وشجاعا لانه لا يقال مثله لانهم
 اشتهر بالخصلة التي دلت الحال عليها كاستهوار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة
 فصار الخبر مضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل فيحذف وجوبا
 اختصارا او اعتيادا لما تضمنه الخبر كذا في الرضى ولما فرغ من بيان حذف العامل
 في الحال جواز او وجوبا شرع في بيان شرط الحذف الا ان الحذف جواز للمخرج
 الى الشرط لجواز ذكره اولا كغناء القرينة اولا لان الحذف جواز الامر سهل
 اكتفى ببيان شرط وجوب الحذف فقال (وشرطها) (اي شرط وجوب
 حذف عاملها) قدر الحذف والاضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله (ان
 تكون مفعلة) لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لاشترط الحال (اي
 مؤكدة) هذا تغريب باللائم لان التقدير المذكور مرة بعد مرة او جعل الشيء في قراره
 قبله التأكد (لمضمون الجملة) وهو مصدر مضى الى الفاعل مثل ابوه زيد
 والى المفعول (احترزه عما يؤكد بعض اجرائها) اي اجزاء الجملة (كعامل) اي
 كما يؤكد للعامل النفي (في قوله تعالى انا ارسلناك للناس) لان كونه عليه الصلاة
 والسلام رسولا اي مرسلا ففهم من قوله ارسلنا لان الارسل لا يكون بدون المرسل
 بانفتح كما لا يكون بدون المرسل بالكسر لاسيما وقد تعلق بالمفعول وهو كاف اختطاب
 فأكد بقوله (رسولا) فهو حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيده للارسل
 (فانه لا يجب حذفه) بل لا يحذف أصلا (اسميا) (احترزه عما انا كانت فعلية
 فانه لا يجب حذف عاملها) فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية
 لا يحذف عاملها بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين واشمس
 والتمروا التجوم معخرات بامرء ومثله يقال حتى جأيا وتم قائما واقعد قاعدا
 (كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالفساد) اي قائما بالفساد (حال
 مؤكدة من فاعل شهيد) في قوله تعالى شهد الله الآية لان التمسك بالفساد

اى بالعدل يفهم من الجملة التى هى شهد الله فاكنت بقوله قائما بالقسط (ولابد
 ههنا) اى فى وجوب حذف عامل الحال المؤكدة (من قيد آخر) غير القيدتين
 الاولين (وهو) اى ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التى تكون
 الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) اى من ان يكون تركب الجملة الاسمية المؤكدة
 مضمونها بالحال من اسمين (لا يصلحان) اى لا يصلح كل واحد منهما (للعمل فيها)
 اى فى الحال بان لا يكون المسند فيها فعلا ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل
 فى الحال مطلقا اى سواء كان مؤكدا او لا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن
 (والا) اى وان لم يجب ذلك القيد (لما كان عاملها) اى عامل الحال المؤكدة
 (مذكورا) لفظا (فكيف يكون حذفه) اى حذف ذلك العامل (واجبا او جائزا)
 لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف (نحو الله شاهد قائما بالقسط) وفى
 بعض النسخ وكان المصنف اكنى عن هذا القيد بالمثال اقول لم يأخذ المصنف
 هذا القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه لان الجملة اذا ركبت
 من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه وما فرغ
 من بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع فى بيان التمييز وذكره بعد
 الحال لانهما يشتركان فى البيان الا ان التمييز لبيان الذات المذكورة او مقدرة
 والحال لبيان الصفة ولان بعض ما يكون تمييزا حال مثل طاب زيد فارسا
 فقال (التمييز) يأتين ويمحور حذف احدهما اختصارا فى اللفظ تفعليل من
 ميرت الشئ اذا فصلته عن غيره بامر يختص به والمراد به ههنا المميز بالكسر
 على معنى ان ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويمحور القبح على معنى ان المتكلم يميز
 هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة كون صاحب
 هذا الكلام ميمرا كقوله تعالى والقرآن الحكيم لان الحكيم صاحبه وعلى الثانى
 حقيقة اما مبتداً حذف خبره او خبر محذوف المبتداً اى من الملحقات او هذا
 بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما رفع خبر مبتداً محذوف اى هو (ما)
 (اى الاسم الذى) يريد ان ما عوصولة بمعنى الذى لان الموصوف من جملة المعارف
 ولو كان موصوفا لنفسه بالذكرة ويمحور ان تكون موصوفة ايضا الا ان السارح
 اقتصر على الاول (يرفع الابهام) صلة ما اوصفته (واحتزبه) اى بقوله يرفع
 الابهام (عن البديل) باقتسامه الاربعة (فان المبدل منه فى حكم التخصيص) اى
 فى حكم الازالة من السمين فى المعنى (فهو) اى البديل ليس (يرفع الابهام عن
 شئ) لانه ليس فى شئ ابهام حتى يرفعه (بل هو) اى البديل (ترك مبهم)
 وهو المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك مبهم
 (وارادة معين) وهو البديل بآلة يراد ويقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى

مقصودا (المستقر) اسم فاعل من استقر ولذا قيل (اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له) في اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لا يكون الا في المعنى الذي وضع له عشرين وهو المعدودات لانه اذا قيل هذه عشرين لم يعلم انه من أي جنس من المعدودات واذا قيل درهمان علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث انه موضوع له) قوله (فان المستقر) هاء لقوله اي الثابت آه (وان كان بحسب اللغة) اي الجار والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لان الخبر معروف باللام (الثابت) خبر كان والجملة خبران والواو زينة لنا كبد الصوق اي فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوي هو الثابت (مطلقا) اي حال كون ذلك المعنى مطلقا اي سواء كان ذلك المعنى وضعيا او استعماليا (لكن) اي الا ان (للاطلاق) اي المذكور غير مقيد (منصرف الى الكامل) لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمال (وهو) اي الكامل الابهام (الوضعي) لا الابهام الاستعمال (واحترازه) اي بقوله المستقر (عن) الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعيا بل تولد من تعدد الموضوع له (فهو رأيت عينا جارية فان قوله جارية) صفة (يرفع ابهام قوله عينا) الذي لم يكن فيها وضعيا بل استعمالا (لكنه) اي الابهام في عينا (غير مستقر بحسب الوضع) اذ لا ابهام فيه وضعيا (بل نشأ) اي تولد منه وحصل (في الاستعمال) يعني استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعني ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه اومن مواضع اخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام للسامع ان المستعمل في اي معناه استعمل لاجل الاشتراك العارضى فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضى لا الوضعي كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعي (وكذا) اي كارتفاع الاحترازه الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) اي بقوله المستقر (الاحتراز عن اوصاف مبهمات) يعني عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا وضعيا لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف (فهو هذا الرجل) وهذه المرأة (فان) لفظ (هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي) وهو المشار اليه يعني ما يصلح للاشارة بهذا لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم الا بشرط استعماله (اي استعمال هذا) في جزئياته اي جزئيات المفهوم الكلي كالحيوان الساطق وهو موضوع لمفهوم كلي وهو الانسان بشرط استعماله في جزئياته يعني في زيد وعمر ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلي وهو المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله في جزئياته وهو ههنا ما اشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا

الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك (أو) موضوع (لكل جزئي منه)
 أي من المفهوم الكلي فإنه موضوع في هذه الأمثلة للرجل وموضوع للغلام
 بوضع آخر وللفرس بوضع آخر إلى غير ذلك (ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي)
 من حيث أنه مفهوم كلي لأنه من حيث هو هو لا إبهام فيه لأنه واحد وهو المشار إليه
 كما أن الإنسان نوع واحد لا غير (ولا) إبهام أيضا (في واحد واحد من
 جزئياته) أي جزئيات المفهوم الكلي الموضوع له كالرجل والغلام وغيرهما
 (بل الإبهام إنما نشأ له) أي للفظ هذا (من تعدد الموضوع له) على الثاني أي
 على أنه موضوع لكل جزئي (أو) الإبهام إنما نشأ له من تعدد (المستعمل فيه)
 على الأول أي على أنه موضوع لمفهوم كلي فحينئذ يكون ما يستعمل فيه متعددا
 فحصل الإبهام من تعدد الموضوع له فتوصيفه أي توصيف اسم الإشارة (بالرجل)
 أي جعله موصوفا بالمعرف باللام (يرفع هذا الإبهام) يعني الإبهام الحاصل
 من تعدد المستعمل فيه بناء على الأول أو الموضوع له بناء على الثاني (لا) يرفع
 (الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث أنه موضوع له) لأنه لا إبهام فيه من
 حيث الوضع كما عرفت سابقا حتى يرفع لأن الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود
 (وكذا) أي كما احتزبه عن نحو رأيت عينا جارية وعن صفة المبهمة كذلك
 (يفعل الاحتراز به عن عطف البيان) الذي هو (في مثل قولك) أقسم بالله
 (أبو حفص عمر) وفي عكسه في قولك جاءني يعقوب أبو يوسف (فإن كل
 واحد من أبي حفص وعمر موضوع لشخص معين) يعني قد وضع كل واحد
 منهما لذات معينة (لا إبهام فيه) كما أن إباحيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع
 لشخص معين وكذلك يعقوب وأبو يوسف إلا أن الأول في الأول كنية وفي الثاني علم
 اصطلاحى وإن الثاني في الأول علم اصطلاحى وفي الثاني كنية كذلك أبو حفص
 كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحى له
 فلا إبهام فيهما لا وضعاً ولا استعمالاً لأنه لا تعدد في الموضوع له (لكن) أي
 إلا أنه (لما كان عمر اشتهر) من أبي حفص لاشتهاره رضى الله تعالى عنه بالعلم
 دون الكنية (زال بذكره) أي بذكر عمر بعد ذكر أبي حفص (الخطأ الواقع
 في أبي حفص لعدم الاشتهار) يعني زال الخطأ الناشئ من كونه غير مشهور
 مثل اشتهار عمر (لا) يزول (الإبهام الوضعي) بذكر عمر إذ ليس فيه إبهام
 وضعاً ولا استعمالاً حتى يرفع بل الإبهام لو كان مانساً الأمن علم الامتتهار والفرق
 بين هذه الثلاثة أن الإبهام في القسم الأول إنما نشأ في الاستعمال باعتبار الموضوع له
 فقط وفي الثاني إنما نشأ فيه أيضاً باعتبار تعدد الموضوع له أو المستعمل
 وفي الثالث إنما نشأ من هدم الاشتهار فافهم (عن ذات) متعلق بقوله يرفع

(لا) يرفع الابهام (عن وصف) وفي تحثي فرق بين التعت والخال وخير
 بان وضع الاولان ليسان ثبوت وصف في شيء فكل واحد منهما يرفع الابهام
 عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم ويلزمه من يجنس
 هو رجل عاقل ايمان صفة لعقل في رجل ورطل زيتا ليدان ان ارطل كان
 في الزيت الى هـ كلامه (واحتزبه) يعني لاحتز المصنف بقوله عن ذات
 (عن التعت والخال ماقيما) اي التعت والخل (يرفعان) اي يرفع كل واحد
 منهما (الابهام المستقر للوقع) يعني الابهام لتأنيث (في الوصف) مثلا ان
 رجلا في قولك بهني رجل يمتثل ان يكون موصوفا بالعالم والجاهل فوقع
 الابهام في وصفه فلما قلت جاءني رجل عالم زال الابهام الموقوع في الوصف
 (لا) يرفع كل واحد منهما الابهام للوقع (في الذات) فان كل واحد منهما وصف
 وهو لا يبين الا ما في الذات وقام بهما وهو لوصف ايضا والمميز لما كان دالا على
 الذات بين نفس الذات وهو للمميز بالفتح (وتحقق ذلك) اشارة الى ان التمييز
 هو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات ولي انما يرفع الابهام المستقر عن الوصف
 لا يكون تمييزا اي تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات وثقت
 والخال يرفعان الابهام للمستقر ايضا لكن عن الوصف (ان لو اوسع) اي
 واضع اللفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون اللام المهمتين
 (مثلا لوصف من) بفتح الميم وتشديد اللون وهو مائة وستون درهما ورطل
 مائة وثلاثون درهما (فلا شك ان الموضوع له) اي ان المعنى الذي وضع الرطل به
 (معنى معين) وهو نصف من (عمير عما هو اقل) اي عن المعنى الذي هو الاقل
 (من النصف) اي من نصف المن (كأربع) اي كربع المن وخمسة وسدس
 (و) ذلك المعنى متميز (عما هو اكثر منه) اي من نصف المن (مكن ومين) فتعين
 ان المعنى الذي وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين (ولا يابهم
 فيه) اي في معنى الرطل انه نصف المن (الامن حيث داهه اي جنسه) اي
 جنس الموضوع له يعني ليس فيه ابهام الذي هو الموازن (فانه لا يعلم) مبني
 للمفعول (منه) اي من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اي يقتضي
 الموضوع اذا قيل عدى رطل (انه) اي المراد من الرطل كائن (من جنس العمل
 او الخلل او غيرهما) من الموازنات فحصل ابهام في ذاته وجنسه (ونما) عطف
 على قوله الامن حيث يعني ولا ابهام فيه اي في الرطل الا (من حيث وصفه)
 وهو ان يكون الرطل نصف المن او ربعه (فانه) اي الخلل والشان (اذيعام)
 مبني للمفعول (منه بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او على رطل (انه)
 اي ذلك الرطل (بقادى او مكي) يعني لنا قبل لفلان رطل لم يبع له براد

الرطل المنسوب الى بغداد اوالى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته
 وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام
 الوصفي) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى
 لاي قول (بصفة او حال) يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذوى الحال
 تابعا له لتبين ما هو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفي الثابت فيه (فيقال)
 انلان (رطل بغدادى) اومكى او يقال اشترت هذا الرطل ببغداد يا اومكيا
 (واذا اريد رفع ابهام الذاتى) اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس
 (قبل زينا) قال الشارح فى الاول اتبع وههنا قيل اشارة من الاول الامر الى ان
 الاول من التوابع وان الثانى من الذوات (فزينا) فى قولك رطل زينا (يرفع
 الابهام المستقر عن الذات) والجنس (لانعت والحال) عطف على قوله فزينا
 لانه موضوع مبتدأ ونصبه محكى لاعلى الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله
 (فانهما) ينعده (يرفعان الابهام عن الوصف) لما عرفت (مذكورة او مقدرة)
 بالجر فيهما (صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز) على سبيل منع الحلو
 او الجمع (فا) لذات (المذكورة) ما تم باحد المتسمات الاربعه اما بالتكوين (مشتق
 رطل زينا) واما بنون التثنية فتشتمون ان سنا واما بنون الجمع مثل عشرون
 درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زينا (و) الذات (المقدرة) ما قدر
 فى الجملة او ما ضاهاها او الاضافة على ما سبأنى (نحو طاب زيد نفسا) فنفسا
 تميز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة طاب زيد (فانه فى قوة قولنا طاب شئ
 منسوب الى زيد) وذلك الشئ غير معلوم (ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ
 المقدر فيه) اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدر فيه ما فسر بالتمييز لان
 نسبة الطيب الى زيد لم تعلم أمن جهة النفس ام جهة العلم او غيرهما فاذا قيل
 نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم
 من هذا ان الشئ المقدر ما جعل تمييزا او الالم يصح تفسيره به ولم يكن تمييزا عنه
 لان التمييز ما يميز الشئ المقدر (فالاول) الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجى
 اشار اليه الشارح بقوله (اى القسم الاول من التمييز) اى (وهو) اى القسم
 الاول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه) (عن مفرد) المفرد يقابل
 الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والجمع والمرا دبه ههنا ما يقابل
 الجملة وشبهها لا غير (يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها) وفى بعض النسخ وهو
 اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضاف)
 معطوف على الموصول يعنى به المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بالشرط
 ان يكون الابهام فى المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجمله منه القسم الثانى

تأمل وانصف (مقدار) على وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد هو) أي المقدار
 (ما يقدر به الشيء) يعني بمقايير كل شيء (أي يعرف به) أي بذلك المقدار (قدره)
 أي قدر الشيء (وبين) مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل والوزن والذراع
 والمقياس (غاليا) (أي) فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار (في غالب المواد)
 أي في غالب الامثلة (واكثرها أي رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول (مطلقا)
 أي حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه في المفرد المقدار أو في الجملة أو غيرها
 (بمحقق) الجملة خبر المبتدأ أي يوجد ويحصل (في ضمن هذا ارفع الحاصل)
 وهو الرفع عن مفرد مقدار (في أكثر المسواد وذلك) أي تتحقق رفع الابهام
 المطلق في ضمن الرفع المذكور في أكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه)
 في المفرد للمقدار (أكثر) من كون الابهام في غير المقدار والجملة لان المقدار
 كثيرا ما يستعمل بالتثنية أو بتثنية الجمع أو بالجمع أو بالاضافة وما أكثر استعماله
 بأحد هذه الاربع يكون إبهامه أكثر لان التثنية والتثنية والجمع
 بدل من التثنية والبدل يأخذ حكم البدل منه غاليا والاضافة ههنا أيضا
 للتثنية (و) المفرد (المقدار) (أما) (بمحقق) يعني موجود (في) (ضمن)
 (عدد) هذا من طرفية الجزء في الكل وقيل من قبيل طريقة الحاصل في العلم
 وكلاهما واحد (فحو عشرون درهما) مثل لثمن بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة
 لانها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع (وسأني) ذكر غير العدد
 (وبيانه) وتبسيط العدد اما واجب الجبر وهو من ثلاثة الى عشرة ومائة والالف
 وثنيتها وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
 سواء كان مفردا أو مؤنثا أو ما بينهما (في باب اسماء العدد) (واما في) (ضمن)
 (غيره) عطف على قوله في ضمن العدد (أي) والمفرد المقدار اما تتحقق في ضمن
 (غير العدد كالوزن) وهو اما تام بالتثنية (فحو رطل ريتا) (فان ارطل) قد
 سبق له (نصف المن) وقد سبق ايضا معنى المن ورطل (و) اما تام بنون
 التثنية (نحو) (موان) ثنية مبنى بالتصغير مرادف من فتح والتشديد الا ان
 الاول افتح للتخفيف (سما) بفتح السين المهملة وسكون اليم وهو ما يخرج
 من السهم (و) (كالكيل) مفعول على قوله كالوزن بإعادة الجار واما إعادة
 لكونه جنسا آخر وإشارة لنقائيل المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون بالتثنية
 فحو قفيز برا واما بنون اشية (نحو) (قفيز ان برا) البر بضم الموحدة
 وتشديد الزاء المهملة بالفارسية كدم (و) (كالذراع) معطوف اما على
 الكيل واما على كالوزن وإعادة الجار أيضا إشارة الى تعابير المعطوفين وهو
 بكسر الذال المحجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وبعدها ألف على وزن قرام

ما يذرع به وهو ايضا اما تام بالتزوين (نحو زراع ثوبا) واما بسون التثنية نحو
ذراعان ثوبا (كالمقياس) وهو كالاولين في العطف واعادة الجار وهذا القسم
تام بالاضافة وهو ان يكون مفردا مضافا (نحو) (على الثمرة مثلها زيدا) واما
مثنى مضافا نحو على الثمرة مثلها زيدا وهو بالزاي المججمة مضمومة بعدها باء
موحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره لبس في هذه
الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه
وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان
للاكثر حكم الكل لان كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو تام بالاضافة
(في هذه الصور) المذكورة بالا مثلة (هو المقدرات) في اكثرها والمقياس في
بعضها (لان قولك عندي عشرون درهما) في العدد وتمام بنون الجمع (ورطل
زيتا) في الوزن وتمام بالتزوين (وذراع ثوبا) في الذراع وتمام بالتزوين ايضا
(وعلى الثمرة مثلها زيدا) في المقياس وتمام بالاضافة (المراد) مبتدأ (بها)
اي بكل واحد منها يعني بالاول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبران
في قوله لان قولك (و) بالثاني (الموزون) بالثالث (المذروع) بالاربع
المقبس لا غير) اي لا غيرها واذا كان المراد هؤلاء يحصل الابهام لاحتمال لان
المعدود مثلا لا يعلم من اي جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذ قيل درهما يزول
الابهام ويحصل المرام وكذا في غيره (وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة)
يعني ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يتحقق في ضمن غير العدد
امثلة ثلاثة وهي نحو رطل زيتا ونحو منوان سمناء ونحو على الثمرة مثلها زيدا
مع ان ما يقدر به الشيء يعرف به قدره ويبين خمسة لما سبق ولم يورد لكل واحد
منها مثالا حتى تكون امثلة خمسة للاثلاثة (لانه اي الحال والشان) (كان مطسح)
مصدر ميمي على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو (نظره) من باب فتح يقال
طسح بعصره اي ارتفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التبسيط)
بالنصب خبر كان (على بيان ما يتم به المفرد) المقدار لكون الابهام لا يحصل
في هذا القسم الا فيه وما يتم به المفرد المقدار غير العدد ثلاثة على ما بينه الشارح
(و) الاول (هو التزوين) لان التزوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها
(كقاي رطل زيتا) (و) الثاني (النون) يعني نون التثنية وهي لما كانت قائمة مقام
التزوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا (كقاي منوان سمناء)
الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائما مقام تزوين المضاف كان ايضاب
دليلا على تمام وانقطاع (كقاي على الثمرة مثلها زيدا ولهذا) اي لكون غاية
نظره التشبيه على البيان المذكور (لم يستوف) من الاستيعاء وهو الاتمام سقط

مأوّه بالحرم (اسم المصدر) ما راد لكل واحد مالا على حده واصحابها المسوق
 غير العدد اربعة ودمه حصة حصول معصوده والنسبة المذكور (وكرر)
 بعضها) اى بعض اسم المعادير وهو الوزن ما راد العنص (مما لاسم) بالسوى
 العنص الآخر مما لاسم سون النسبة ولو كان احدهما من غيره لكل احسن
 الا انه اورد ههما من حسن واحد لثنا كلمة (ومعنى علم) لاسم باحد المصنفات المربعة
 (ان يكون) ذلك الاسم (على حاله) وهى ان يكون الاسم مع احدهما اربعة
 (لا يمكن اضافة) اى اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الخلة (والاسم) السام
 باحد الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى يكون اضافة محالا (مع السوى ونوب
 النسبة والجمع) لان كل واحد منهما دليل علم الاسم ولعطفاه عما بعده (و)
 الاسم ايضا مستحيل الاضافة (مع الاضافة لان المضاف) مره (لا يضاف ثانيا)
 لان العرض من الاضافة التعريف او التخصص او التخصيف فاذا حصل العرض
 من الاضافة مالاضافة لم يبق الاحساس الى اضافة ذلك المضاف مالا حصول
 العرض المذكور لانه يلزم احد الامر من اما حصل الخاصل اوله اى الاضافة
 الاولى وكلاهما باطلان (فادام الاسم) اى الاسم المفرد المقدر (بأحد هذه
 الاشياء شابه ذلك الاسم (العقل اذ م بالفاعل وصار) الفعل (به) اى بالفاعل
 (كلانا ماما) فالاسم السام باحدها سابه العقل السام بفاعله فى كون كل منهما
 تاما (فسابه لغير الآتى بعده) اى بعد الاسم السام (المفعول لوقوعه) اى
 لوقوع التميز (بعد علم الاسم كما ان المفعول حقه) ون كان مقدما لعطفاه على
 العقل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه فضله فى الكلام والتميز سابه المفعول
 فى الوقوع بعد تمام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا
 كذلك التميز يقع بعد تمام الاسم (مقصود) اى التميز (ذلك الاسم السام) باحد
 لاشياء الاربعة الواقعة (فله) اى فى التميز فمأثبه هذا التشبه ان يصب
 الاسم السام التميز بعده كما يصب العقل السام بالفاعل المفعول (لشابهة) اى
 لمشابهة الاسم السام (الفعل السام بفاعله) فى كون كل واحد منهما تاما (وهذا
 الاسماء) يعنى السوى ونوب النسبة والجمع والاصافه (اعماق) كل واحد
 منها (مقام الفاعل) وسابها (لكونها) فى آخر الاسم السام كما ان الفاعل
 (عقب الفعل) يعنى كما ان الفاعل عقب الفعل ويقع بعده لافضل على ما هو
 الاصل فله كذلك احد هذه الاسماء يقع بعد الاسم لافضل (الارى ان لام
 التعريف الناحية على اول الاسم وان كان) ان للوصل (بمعناها السام) وكان
 وسم يشار على قوله الاسم على ما مر فى ما به والجملة حان اى حال كون الاسم
 تاما بها (فلا يضاف) لاسم (معها) الفاء بعده ليعنى علم الاسم (لا يصب

التمييز عنه) خبر ان في قوله الا ترى ان يعنى ان الاسم التام بلام التعريف لا ينصب
 التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا اذا كان ما يتم به المفرد يزول
 بدخول اللام كالشواين والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام للمسبق واما اذا
 كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كثنوي التثنية والجمع فينصب التمييز
 عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فيبقى المشابهة كما كانت فيقال
 عندي المنوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح في محل البيان عن البيان
 (فلا يقال عندي الراقد دخلا) ولا عندي الرطل زيشا ولا عندي المنى عسلا
 وفي القاموس الراقد الدن الكبير او الطويل الاسفل يصغى داخله بالقار وفي الاساس
 مكبال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول
 مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يصبغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخل
 (فيفرد) مبنى للمفعول (اي التمييز) المفرد ههنا ما يقابل الثني والتجموع
 والاضافة (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال اي حال كون
 (الاسم التام مثنى او مجمعا) يعنى لا يطابق التمييز ما انتصب عنه بل يكون
 مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا او مثنى او مجمعا (ان كان) (اي التمييز)
 الذي يجب افتراده (جنسا) قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله فيفرد ان كان
 يجوز تقديم الجزاء على الشرط او يكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيفرد والمعنى
 ان كان التمييز جنسا يفرد (وهو) اي الجنس (ما تشابه اجزاؤه) المتكررة
 والمتفرقة يعنى المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحد واذا انقسم تشابه اقسامه
 ويكون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع في مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم
 في امكنة شتى (ويقع) ذلك الجنس حال كونه (مجردا عن التاء) التي تدل على
 الوحدة كآء نمرة ونحلة فان ما كان مع التاء لا يقع على الكثير (على القليل) متعلق
 بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير في مكان واحدا وفي امكنة
 شتى (فلا حاجة الى ثنيته) اي الى جعل التمييز مثنى اذا كان الاسم التام مثنى
 نحو عندي رطلان خلا (جعه) اي لاحاجة ايضا الى جعل التمييز جمعا عند
 كون الضمير جمعا نحو عندي ارمطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية
 والجمع فيد زائد على المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار
 مطلوب في الكلام (كالماء والتمر والزيت والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون
 ضربا والتمر والزيت والخل واللبس الى غير ذلك من الاجناس التي تكون متشابهة
 الاجزاء (بخلاف رجل وفرس) فان كل واحد منهما لا تشابه اجزاؤه ولا يقع
 على الكثير سواء كان مجتمعا في مكان او في امكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا
 كان نكرة (الا ان يقصد) مبنى للمفعول (الاتواع) نائبه والاستثناء مفرغ اي

بفرد التمييز ولا يطابق الاسم التلم في الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه
 الاجزاء في جميع الاوقات الا وقت ان يقصد الاتواع فحينئذ يكون التمييز معالفا
 للاسم التلم فبني ان كان الاسم التلم شتى ويجمع ان كان جمعا (اي مافوق النوع
 الواحد) وفي الهندى وانما اکتني بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع والتثنية اول او المراد
 بالجمع الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد فيناول التثنية ايضا انتهى والشارح
 القاضل اختار الثانى (فيشمل) قوله الاتواع (الثنى ايضا) اى كما يشمل الجمع
 بصيغة يشمل الثنى بدلالته (لانه) اذا قصد بالجلس مافوق النوع الواحد (لا يمل
 لفظ الجلس عليها) اى على الاتواع يعنى على قصد من التثنية والجمع حال
 كون لفظ الجلس (مفردا) فاذا لم يمل (فلا بد من ان يبنى) عند قصد التوحيين
 (ويجمع) اذا قصد الاتواع (قيل) اى اعترض على هذا الاستثناء بان يقال
 (وفي تخصيص قصد الاتواع بالاستثناء) بقوله الان يقصد الاتواع الباء داخله
 على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الاتواع حيث لا يجاوز الى قصد
 المرات (نظر) اى في هذا التخصيص نظر فكان المصنف ان يقول الا
 ان يقصد الاتواع او المرات (لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين) يكسر
 الجيم (للسوع) وطاب زيد جلسات بالكسر (جاز ايضا ان يقال طاب زيد
 جلستين) و جلسات بفتح الجيم (للمدد) كما جاز ان تقول عشرين ضربات
 بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلاثون ضربات بالفتح للمدد (ويمكن ان
 يجاب عنه) اى من هذا الاعتراض (بان المراد) اى بان مراد المصنف بالاتواع
 حصص الجلس) اى ما يحتمل اليه الجلس لان الجلس يحتمل المرات كما يحتمل
 الاتواع فكانه قال الان يقصد حصص الجلس فهم هذا الجواب من قول
 المصنف ان كان جنسا (سواء كانت) تلك الحصص (بالخصوصيات الكلية)
 كما في الاتواع (او الشخصية) كما في المرات والاعداد فبدخل في الاستثناء المرات
 كما يدخل الاتواع (ويجمع) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى التمييز
 واليه اشار الشارح بقوله (اى ويورد التمييز على مافوق الواحد) فيشمل الثنى
 ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى (جوازا) تمييز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان
 لا يراد الجمع (حيث لم يقصده الواحد) نائب لا يقصد مبنى للمفعول (في غيره)
 (اى في غير الجنس) يعنى ان لم يكن التمييز جنسا بحيث تشابه اجزاؤه طابق
 ما قصد مفردا كان او شتى او مجموعا بقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجلا
 كذا فى الرضى (نحو عندي عدل) يكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف
 الحمل ثوبا لان الثوب لیس جنسا بحيث تشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد
 يرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندي عدل (ثوبين او) ضد قصد الجمعية

يجمع نحو عندى عدل (اثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال ثاب يثوب
 اذا رجع سميت العروض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى
 الرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف
 والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتمييز والثانى بالتمييز يعنى بعدما
 علمت حكم المميز فاعلم انه (ان كان) (اى المفرد المقدر) اى فاعلم ان المفرد
 المقدار ينقسم من حيث التتم الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم والثانى ما كان
 (تاماً) (بتنوين او بنون التثنية) على سبيل منع الخلط والجمع فعلى هذا تكون
 كان ناقصة (او المعنى) عطوف على مقدار فالمعنى هذا او المعنى (ان وجد
 التمييز) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتمييز وعلى الاول للمفرد فيكون
 الجارحالا واليه اشار السارح بقوله (ملتبساً بتنوين المفرد او بالنون التى للتثنية)
 فالاول انسب للمقام فلذا قدمه ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعلة بقوله
 (فانه لما تم الاسم) المفرد (بهما) اى باحدهما اما بالتثنية او بنون التثنية لانه
 لا يجوز الجمع بينهما (افضى التمييز) هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه
 ابهام فلا يقتضى مثل زيد وزيدان (جازت الاضافة) جواب ان كان (اى)
 جازت (اضافة المفرد المقدار) التام باحدهما (الى التمييز) الى مميزة (اضافة
 بيانية) لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجي ان المضاف اليه اذا كان جنس
 المضاف تكون الاضافة بيانية مثل خاتم فضة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة
 (التنوين ونون التثنية) بسبب الاضافة لانها دليل الانفصال وهى دليل
 الاتصال فلا يجتمعان فبسطان عند الاضافة (جواز اشائعا) يعنى جوازا
 اضافة المفرد المقدار التام باحدهما شائع لانادر (كثيرا) يعنى جواز الاضافة
 كثير فى كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال (حصول
 الغرض) من ايراد التمييز (وهو) اى الغرض (رفع الابهام) الذى كان فى المفرد
 المقدار التام باحدهما (بذلك) متعلق بالحصول اى باضافة المفرد الى المميز
 وانما كبر باعتبار الحذف كما يحصل باعتبار النصب سلابسا (مع) زيادة (التخفيف)
 بحذف التنوين ونون التثنية (فمحور طل زيت) بالاضافة مكان رطل زيتا
 بالنصب (ومنوا سمن) بالاضافة ايضا مكان منوان سمن والاى لما كان تاما
 بالاضافة او بنون الجمع على سبيل منع الخلط بينه بقوله (ولا) معطوف على قوله
 او ان كان (اى وان لم يكن) المفرد المقدار تاما (بتنوين او بنون التثنية) وذلك
 بان يكون (المفرد المقدار تاما) (بتنوين الجمع او الاضافة) التى لا يتعرف
 المضاف بها لانه ان تعرف بها لا يقتضى التمييز لعدم احتياجه اليه مثل فسلام
 زيدا (فلا) (تميز الاضافة) اى الاضافة المفرد المقدار التام باحدهما شئ

من الأشياء (الابتداء في نون الجمع) أي بنون الجمع فإنه تجوز اضافته إلى
 ميمه وإن قل (نحو عشرون درهم) في عشرون درهما (أما) عدم جواز
 (في الاضافة) أي قيامه بالاضافة (فتلا يلزم اضافة المضاف) لأنه لا يتخلو
 أما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه ومع حذفه أما الأول فلأن الاضافة مع
 وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم إلى اسمين بلا حرف عطف وأما
 الثاني فلأنه ان اضيف مع حذف المضاف اليه فقد المعنى فلهذا ان ماتم
 بالاضافة لا تجوز اضافته (وأما) عدم الجواز (في ما) ثم (بنون الجمع)
 فلأنه لا يتخلو أما بقاء النون أو بحذفها أما الأول فلأنه لا تجوز اضافته مع بقاء
 النون لأنها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع الاضافة وأما الثاني (فلأنه
 جاز ان يضاف) ماتم بنون الجمع (إلى غير الميم) يعني إلى ما ليس ميمه (نحو عشرين)
 لأن المكاف فيه ليس ميمه له لأنه معرفة والتمييز يجب ان يكون نكرة (وعشرين
 رمضان) ان اريد عشرون يوما من رمضان واحد لا يجوز ان يكون رمضان
 ميمه له لأنه حينئذ يكون معرفة فيصلم ان يكون مثالا لما نحن فيه وأما ان اريد
 عشرون رمضان تاما باعتبار مضي عشرين سنة يكون غيرا فلا يكون مثالا
 لما نحن فيه ونظر الشاوخ إلى الأول ولهذا اورد مثالا (بالاتفاق) متعلق بخارج
 (لكثرة الحاجة اليه) أي لكثرة الاحتياج إلى ذكر غير الميم لأن الغير إما صاحب
 العشرين حقيقة كالناتل الأول أو حكما كالناتل الثاني (فلو اضيف ايضا) إلى
 كما اضيف إلى غير الميم (إلى الميم) لزم الالتباس في بعض الصور (أي التباس
 ما ليس ميمه بالميم) (لأنه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين إلى رمضان) وقبل
 عشر ورمضان بالاضافة (أنه) أي المتكلم بهذا الكلام (اراد عشرين رمضا)
 بلا اضافة فيكون رمضان غيرا فيكون المعنى بالفارسية يست رمضان ارسال
 يست ازهر سال يك رمضان در پست سال پست رمضان شود الا انه يجب
 ان يقان رمضا بالتوين للتكثير لأن التمييز يجب ان يكون منكرا (أو) أنه
 (اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يصح كون حينئذ رمضان تميزا بل
 اضيف العشرين إلى غير الميم مثل عشروك وسنوك فيكون المعنى بالفارسية
 يست روزی از يك رمضان شود (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (في غير صورة
 الالتباس ايضا) أي كما لا يضاف في صورة الالتباس (الا) انا اضيف ملا بها
 (على قلة ليكون البلب) أي باب ماتم بنون الجمع (اقرب إلى الاطراد) في عدم
 الاضافة اقول ههنا ثلاث صور احديهما جائزة بلا خلاف وهي ان يضاف إلى
 غير الميم نحو عشرينك وسنك كما مر وثانيهما جائزة على قلة وهي ان يضاف إلى
 الميم ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشر ودرهم وثالثها عدم الجواز للالتباس

وهي ما يصلح ان يكون تميزا او غير تميز مثل عشرون رمضان (وعن غير
مقدر) (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقدار عطف
(على عن مفرد مقدار) اى القسم (الاول) هو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة (كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار) غالبا (كذلك) تأكيد للتشبيه
وهو قوله كما يرفع آه (يرفعه) اى الابهام (عن مفرد غير مقدار) قليلا اى ما لا يعرف
قدر الشيء به ولا يبين (اى ما ليس بعدد) مثل عشرين (ولا وزن) مثل رطل
ومنوان (ولا ذراع) مثل ذراع ثوبا (ولا كيل) مثل قفزان وقفيز (ولامقياس)
مثل لى مثله عسلا وفى الرضى وغير المقدار كل فرع حصل له بالتوزيع اسم خاص
يليه اصله البيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديد
وباب ساجا وثوب خزا وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب
وقليل فضة لم يحز انتصاب الثانى على التميز الى هنا كلامه (نحو خاتم حديد)
(فان الخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يبين (مبهم
باعتبار الجنس) اى باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اى جنس اتخذ من
حديد او فضة او ذهب او غير ذلك (نام بالتوئين) ههنا سواء تم بها او بنون
الثنية مثل خاتمان او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كان او جمعا مثل خوانيم
فانه تام بالتوئين ايضا (فاقتضى تميزا) يرفع الابهام عنه لابهامه فقصه لما سبق
ان الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله والتميز الاتى بعده يشبه المفعول فانتصاب
التميز للتشبيه بالمفعول (والخفض) (اى خفض التميز) فيه اشارة الى ان اللام
فى الخفض عوض عن المضاف اليه او مفعن غناه (باضافة) متعلق بالخفض
(غير المقدار اليه) اى الى التميز (اكثر) من نصبه (استعمالا) اى انجرار التميز
الذى يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر فى الاستعمال من انتصابه
(لحصول الغرض) اى لحصول المقصود من التميز وهو رفع الابهام بالاضافة
ايضا لان الابهام يتفقد سواء كان التميز منصوبا او مجرورا ملابسا (مع) زيادة
(الحقة) على ذلك بسقوط التوئين والنون باضافة لما سبق انهما لا يجتمعان
(واقصور غير المقدار عن طلب التميز) لكونه غير مقدار ونما جعل انتصاب
التميز فى المقدرات اكثر (لان الاصل فى التبعيضات المقدار) لانها جعلت
معيارا لان يعرف المبهم بهما وضعيا فنصب التميز بعدها يكون نصيبا على انه مميز
والنصب اصل فى التميز بخلاف الجر فانه يحمل الاضافة (وغيرها) اى غير المقادير
(ليس هذه المثابة) اى بهذه المرتبة لانها لم يجعل معيارا لان يعرف المبهم بها
والابهام انما نشأ من الاستعمال فالتميز ليس فى الحقيقة تميزا فيكون الخفض
فى غير المقدار اولى انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم

الخفض في العدد من الثلاثة عشرة والمائة والالف وما ينفرع منها مع كونها
 من المقادير فانصاب التميز فيها يكون اولي وله قد للترم الجر قلنا لما ذكر
 استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف للتم الاضافة فيها ليحصل التخفيف
 على السدوم ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسيه المفرد المقدار وغيره
 ارد ان يبين القسم الثاني ويفصله فقال (والثاني) (اي القسم الثاني من التميز
 وأشار بقوله من التميز الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لان المكر اذا اعيد صريحا
 او ضمرا وما يكون الثاني عين الاول (وهو) اي القسم الثاني (ما يرفع الابهام عن
 ذات مقدرة كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة (يرفعه) اي يرفع
 القسم الثاني من التميز الابهام (عن نسبة) تامة او ناقصة اسنادية او اضافة
 او اضافية (كان الظاهر) اي كان مقتضى الظاهر (ان يقول) المصنف
 في تغيير هذا القسم والثاني (عن ذات مقدرة في نسبة في جملة) لان الابهام الذي
 يقتضي التميز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسم التميز للذات
 المقدرة لان النسبة (لكل) اي لان المصنف عدل عنه لانه (لما كان الابهام) الذي
 (في طرف النسبة) المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لان
 الابهام الذي يقتضي ليس الا للذات المقدرة والطرف هي بالنظر الى الحقيقة
 (يستلزم) حيث كان (الابهام فيها) اي في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع
 الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضي ابهاما حصل منهما والنسبة وابهام
 الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة (و) لما كان (يرفعه) اي
 رفع الابهام عن النسبة (يستلزم ارفع عنه) اي رفع الابهام عنها الطرف لان الابهام
 في النسبة لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذي هو الابهام
 في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذي هو الابهام في الطرف لان انتهاء اللازم يستلزم
 انتهاء الملزوم كالحرارة لا ارم فان الحرارة لازمة للار وابتغاء الحرارة من السار تنقضي
 السارية ايضا وكالبزودة للنج وغير ذلك (قال) جواب لما (عن نسبة مقتصر
 عليها) اي على النسبة يعني اخرج كلام على خلاف مقتضى الظاهر (تنبيهها)
 على ان يقال لكونه بمعنى اخرج (على ان مقابلة ما في هذا القسم) اي في القسم الثاني
 (المفرد المذكور في القسم الاول اتماعه) اي ليس تلك المقابلة لا (لجود النسبة)
 اي لجود كون الابهام في النسبة (لا غير) فان ابهام الذي يقتضي التميز في القسم
 الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسرى الى النسبة مثل عندى وطل
 زينا لان الابهام في الطل فقط وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا
 وفي القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا بل
 كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كان للابهام في النسبة فتقابلا ولاشعار

هذه المقابلة تقتصر على النسبة (في جملة) (أي) يرفع الازيهام عن ذات مقابلة
 في (نسبة كاشفة في جملة) اشارة الى ان النظم المستقر صفة النسبة (او ماضاهما
 اي ماضاهما) اي الذي شبه الجملة في كونه محتاجا الى ما سدد اليه (عطف
 على جملة) اي القسم الثاني يرفع الازيهام عن ذات مقابلة في نسبة كاشفة فيما يشبه
 الجملة (وهو) اي ما يشبه الجملة (اما اسم الفاعل فهو الحوض بمثل ماء) فالازيهام
 في نسبة الامثلة الى الضمير المستكن في بمثل لا في نسبته الى الحوض وكذا البيت
 مشتمل نارا (واما اسم المفعول فهو المروض مشجرة عيون) فمبني على تغيير عن نسبة
 الضمير الى ما سكتن فيه (او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها) فوجهها تغيير
 عن نسبة حسن الى ما سكتن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل با) فان ابا تغيير
 عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه ارجع الى زيد (او المصدر نحو احيى طيبه
 با) فان ابا تغيير عن نسبة الطيب الى الضمير البار الذي هو فاعل المصدر سواء كان
 في محل الرفع او في محل الجر (وكذلك) اي كما ان التغيير عن هذه الاشياء تغيير عما
 يشبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل) اي كل اسم او حرف استغنى عنه معنى
 الفعل اذا كان مبهما ينصب تغييره (نحو حبك زيد رجلا) اي يدكفك زيد رجلا
 ويلان زيد فارسا اي استغنى زيد فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل ولذلك
 صار مفعلا في قولك يدكفك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حبسك رجلا زيد
 بتدريج التغيير وعلمه بقوله لان حبسك زيد جملة وشبهها حبسك فالمثل به هو التغيير
 من حبسك لثمن حبسك كزيد ولما فرغ من بيان بعض محال التغيير في القسم لثاني اراد
 ان يوضح ذلك الى بعض بالمثال على ترتيب اللف فقال (نحو طاب زيد نفسا) هذا
 (مثال للجملة) لان طاب مع فاعله الذي هو زيد يكون جملة لان المثال (والتغيير) الذي
 هو نفس (فيه) اي في المثال المذكور (خاص بالمتنصب عنه) وهو زيد فالمراد
 بالنفس ايضا زيد لاضير نفسا تغيير عن الذات المقدرة التي هي الشيء المنسوب
 اليه طاب فاذا اظهرت صار زيد مضافا اليه للشيء مثل طاب شيء زيد فالشيء
 المنسوب اليه ما هو وزم تفسيره فسر قولنا نفسا فقيل طاب شيء زيد نفسا فحذف
 ذلك الشيء اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا (وزيد طيب با) هذا
 (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظة طيب صفة مشبهة وفاصلها مستكن فيها
 وهي مع فاعله لا تكون جملة فلو انما تشبهها (والتغيير) يعني ابا (فيه)
 اي في هذا المثال (يصلح ان يكون لما تنصب عنه) وهو هنا ما تنصب عنه زيد
 فيكون الاب زيد فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حينئذ نحو
 زيد ان ان روي كذا يدركت (و) يصلح ايضا ان يكون (لمعلقة) بفتح اللام
 اي معلق زيد يعني ابوه فيكون زيد معلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى

زيد مجازا بعلاقة الجزئية لأن الطيب في الحقيقة وصف الاب ويتجهم خوشر زيد
 ارازي روى كه از يد درست (وحيث) حله لقوله فهذان الخ (لا فرق في التمييز بين الجملة
 وما ضاهها) في كون الابهام في النسبة والتمييز يرفع الابهام عنها (فهذان
 المثالان) اعني طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا (في قوة اربعة امثلة) باعتبار ان ما هو
 تميز الاول يكون تميزا للثاني ايضا وما هو تميز للثاني يكون تميزا الاول حيث
 لا فرق بينهما (فكله قال) المصنف (طاب زيد نفسا ولما زيد طيب نفسا
 واما لقوله) (وابوة ودارا وعلما) (عطف على نفسا واما) اي عليهما (بحسب
 المعنى) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعني نفسا لكونه اصلا
 لان المثال الثاني معطوف على المثال الاول واما على المثال الثاني لقربه وهذا
 رد على الهندي حيث قال وخص مثال الفرع بذلك لئلا يستدل به على ذلك في الاصل
 (فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالآخر) كما قاله الهندي
 انا كان الامر كذلك (فهو) اي المصنف (بحسب الحقيقة) ونفس الامر
 (اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهها خمسة امثلة) يعني اورد
 المصنف للتمييز الواقع في الجملة خمسة امثلة وللتمييز الواقع في ما ضاهها خمسة
 امثلة ايضا ولما اورد له ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة شلين فكيف
 اورد ههنا لكل منها خمسة امثلة اراد التارخ رده والتمييز بين الامثلة حتى
 لا يكون فيها تكرار فقال (فالفلس عين) لانه قائم بنفسه (غير اضافي) لانه
 ليس من الامور الاضافية حيث يتعلق معناه باحتياج الى شيء خاص بالمنتصب
 عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافي) لان تعلق معناه لا يحتاج الى
 شيء (فهو) اي الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تميزا او باعتبار لفظه (متعلق)
 بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبه (بالمنتصب عنه) فيكون نسبة طاب
 الى زيد مجازا بعلاقة المالكية (والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافي) لان
 تعلق معناه يحتاج الى تعلق معنى آخر لان معنى الاب حيوان خلق من مائه
 حيوان آخر من نوعه (يحتمل لهما) اي يحتمل ان يكون بالمنتصب عنه
 ان يكون متعلقه ايضا امر متحققه (والابوة عرض اضافي) لانها لا تقوم
 بنفسها بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الاب لان معناها
 صفة تقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا
 (عرض) لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بذاته وهو العالم (غير اضافي) لان
 تعقل معناه لا يحتاج الى غيره لان معنى العلم الموضوع والاكتشاف (وكل) واحد
 (منهما) اي من الابوة والعلم (يتعلق بالمنتصب عنه) ويرفع الابهام عنه
 ويكون الاسناد الذي يد مجازا بعلاقة الجزئية والتأية لان كل واحد منهما صفة

تقتضي موصوفاً والمذكور اولى بالوصفية ولذا اختصا بالمنتصب عنه (اوفى
 اضافة) (عطف على قوله في جملة) لكونها اصلا في المعطوف عليه (او)
 عطف على قوله (ماضاهاها) لقربه باعادة الجار وانما اعاده لبعده المعطوف
 عايد وفصل ~~مكتير~~ بينهما (مثل العجني طيبة نفسا) فنفسا تميز عن النسبة
 الاضافية لان الضمير حيث يجب ان يكون مضافا اليه (وتركه) ولم يورده مع
 انه اورد سائر الامثلة (لانه) اي نفسا (اظهر التميزات) لانه عين غير اضافي خاص
 بالمنتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة (ولا خفاء به) اي فيه اي في كونه
 تميزا وهو لم يورد الاما في كونه ميمرا خفاء (واما وابوة ودارا وعلما) (اورد هذه
 الامثلة) ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون التميز الذي يرفع الابهام عن
 النسبة الاضافية (على وفق ما سبق) لثلاثتهم انها لا تجوز ان تكون تميزا
 عن هذه النسبة وتختص بالنسبة الاولى (وزاد عليه قوله) (والله دره فارسا)
 اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة (قيد الصفة بالمشتقة لانها قد
 لا تكون مشتقة كالابوة والعلم يعني ان الاصل في التميز ان يكون اسم جنس يدل
 على الذات او يقوم بهما ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات
 مذكورة او مقدرة فلا بد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت
 والدرهم وما في حكمهما كالابوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها
 على الذات (وايضا) اي كما انه اشارة الى كون التميز صفة مشتقة باعتبار دلالتها
 على الذات ايضا هو اشارة الى كون التميز صفة مشتقة (لما اورده صاحب
 المفصل) اي هذا القول وهو قوله لله دره فارسا (مثالا لتمييز المفرد) اي
 للتمييز عن المفرد بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اي في دره (مبهما)
 لعدم ان يكون له مرجع وتعلم بالتثوين المقدر في تقدير درشي (كضمير ربه)
 رجلا) فانه مبهم تام بالتثوين المقدر فانتصب التميز عنه (ويكون) عطف
 على ان يكون (فارسا تميزا) عنه (اي عن الضمير) اراد جواب لما اي اراد
 المصنف (ان يبدى على انه) اي فارسا (يصلح ان يكون تميزا عن نسبة)
 كما يصلح ان يكون تميزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه
 (معلوما معينا) بان عرف المقصود من الضمير رجوعه الى سابق معين كقولك
 جاني زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاولى لان الاصل في الضمير ان يكون معلوما
 معينا (والابهام) لا (يكون) الا (في نسبة الدر اليه) اي الى الضمير مثل
 العجني طيبة ابا (والدر في الاصل) اي في اللغة ما يزل من الضرع وهو (اللبن
 وفيه) اي في اللبن (تحير كثير للعرب) اعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش
 وغيره اما ان يدفع الجوع فقط هو العطش لا غير ولان معاشهم به فكان معظما

من هو يا عدهم (ما زيده الخير) هذا إشارة إلى المسألة بين المقول عنه
 وهو المبن والمنقول إليه وهو الخير وهي النعم واعلم أن لدر في الأصل معنى الادرار
 أى الارال يقال بالعارسية ربحن باراست ثم نقل منه إلى اللين لا يبرل ايضا
 ربحن شراست ثم نقل منه إلى الخير بعلاقة النعم (أى لله حيزه فارسا) وهما
 كناية عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله إليه تعالى قصدا
 للتحب لأن الله تعالى مشئى الخائف وكل شئ عظيم يريدون ان يحب مديسون
 الله تعالى ويصفونه الله معنى لله ذره فارسا ما انجب فعله كذا فى الرضى
 (والعارس اسم فاعل) على وزن فاعل (من العارسة بالفتح) أى تفتح الغشاء على
 وزن طرافة (مصدر فرس بالهم) من باب طرف (أى حلق) وبه صرب أى
 مهر وكسل ولكسرة فيه ايضا (بأمر الحسل) بالعارسية يك شاس دكار
 اسب يعنى اسب شاس يك أى كوى يعنى فعله يكون فى أمر الحسل من تفقه مرصه
 وعودته وقينه لله أى طمأن لرضى الله تعالى لالعرض ديوى (والعارسة بالكسر)
 أى بكسر الفاء من باب سهل (من الفرس) والادراك والانطال يقال تفرس
 اذا تفكر (ثم ان كان) اورد ثم هما إشارة إلى ان المعطوف يعاير المعطوف عليه
 لأن البحث ههنا كان على التميز من حيث انه يختص بالمتص عنه أو يحتملها
 أو يختص بالمتعلق ونحوه كالبحث عن الذات المقدرة فى جملة أو ما شابهها
 أو اوصافه (أى التميز بعد ما لم يكن نصا فى المتص عنه) أى بعد تميز لم يكن
 محصا لما انتص عنه كالفن قد الشرط بهذا العسد لدفع ما اورد عليه
 بالنفس فى قوله طاب زيد نعمنا فان التميز فيه اسم يصح حمله لما انتص
 عنه مع انه لا يصح حمله لثقله (اسما) (لاصفه) كالأبوة والعلم (يصح حمله)
 أى ذلك الاسم (لما انتص عنه) احتزبه عن الدار (والمراد بحمله له اطلاقه
 عليه) كالأب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد أب (وليعينه) أى بذلك الاسم
 (عنه) أى عما انتص كما عرما من قولنا زيد أب فله ثم طان اخدهما ان يكون
 اسما لا صفة والثانى صحة اطلاقه عامه والتعير عنه إلا ان يكون نسا
 فى المتص عنه (جار) حواصة الشرط (ان يكون) (ذلك التفسير تارة)
 منصوب على الظرفية أى فى مرة والجمع تارات وتير كسب ويحذف منه الساء
 يقال فعل تارة (أى للمتص عنه) كزيد فى طاب زيد يا هذا انتص عنه
 هو ما نسب إليه عامله وهو التثنية المقدرة وحمل زيد ما انتص عنه من باب
 الحار لأن التميز لم ينتص عنه إلا به كان سنا انتص عنه عما انتص عنه باعتبار
 نسبة الفعل إليه سمي متصا عنه مجازا كذا فى الهمذنى (بأن يكون) (الأب) (تميز)
 ومع الإلهام عنه (أى عن زيد) (و ١١ تارة أخرى) أى فى المرة الأخرى يكون

(متعلقه) بفتح اللام أى متعلق زيد وذلك المتعلق هو الأب فيكون زيد متعلقا
بالكسر له يعلم وذلك (بأن يكون) الأب (تميزا يرفع الإبهام عن متعلقه) فحينئذ
يكون الإسناد إلى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لأن الطبيب فى الحقيقة قائم بالأب
(وذلك) أى كون التميز تارة تميزا يرفع الإبهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة
عن متعلقه انما يعلم (بحسب القرائن والاحوال) يعنى ان دلت القرائن والاحوال
على ان نسبة الطبيب إلى زيد حقيقة يكون الأب تميزا عنه وان دلت على ان
نسبة الطبيب إليه مجازا بعلاقة الجزئية يكون تميزا عن متعلقه (مثل ابا فى طاب
زيد ابا فانه) أى الأب اسم (يصح ان يجعل عبارة عن زيد) بأن يقال زيد اب
(فجاز ان يكون) الأب (تارة) أى فى مرة واحدة (تميزا) يرفع الإبهام (عن زيد)
اوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (اذا اريد اسناد الطبيب
إلى زيد باعتبار أنه) أى زيد (ابوعرو) فحينئذ يكون اسناد الطبيب إلى زيد حقيقة
لأن الطبيب فى الحقيقة قائم به يترجم بقولنا دوستراست زيد زان روى كـه او
پدرست (وجاز ان يكون) الأب (تارة) فى مرة أخرى (تميزا) يرفع الإبهام (عن
متعلقه) باعتبار ان يكون الطبيب مسندا إلى متعلقه وهو (أى المتعلق) (ابوه)
فحينئذ يكون اسناد الطبيب إلى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة لأن
الابن جزء ابيه وان كان منفصلا ويترجم خوش است زيد ازان روى كه مرا
زيد پدرست (والا) عطف على قوله ان كان (أى وان لم يكن التميز بعد ما
لم يكن) التميز (نصا فى المنصب عنه) أى خاصا له لأنه ان كان خاصا له لا يجرى
الحكم الاتى عليه كالنفس فانه خاص له ولا يمتثل ان يكون متعلقا ولا ينصب له
(اسما) بالاصب لأنه خبر لقوله وان لم يكن (يصح جعله) صفة لقوله اسما
(لما انتصب عنه) لأن التميز حينئذ اما اسم لانصب جملة له كالدار والعلم وامام صفة
كالابوة (فهو) أى التميز على كلا التقديرين (متعلقه) أى المتعلق ما انتصب
عنه اللام ههنا مكشورة لأن الابوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق لما انتصب
عنه لأن الاولين وصفان لزيد ولوصف يقتضى موصوفا والاثالث ملكه لأنه
يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون
اسناد الطبيب إليه مجازا بعلاقة الخلية فى الاولين والمالكية فى الثالث (خاصة)
أى خصت هذه الامثلة للمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (مخو طاب زيد ابوة
وعلم ودارا فان هذه الاسماء) الدار والعلم والابوة (ليست نصا فى المنصب عنه)
لأنها ليست بذات المنصب عنه يعنى لا تبدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس
لما امر انها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاثنان وصف له والاثالث ملك له
(ولا يصح) ايضا (جعله) أى جعل كل واحد منها (له) أى لما انتصب عنه

بالتميز عنه بها) ان لا يقال زيد علم بل بـ لزيد فوعلم ولا يقال زيد ابوة بل يقال زيد
 منتصف بالابوة ولا يقال زيد دار بل يقال زيد فودار (فهى) اى هذه الامور
 مخصوصة (لشئ زيد وهو) اى ذلك المتعلق (الذات المقدرة) فى جملة طاب
 زيد (اعنى الشئ المنسوب الى زيد) المتمايزه فى الحقيقة والخارج نفسه طاب
 شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره ففسره بقوله ابوة
 وعلم ودارا (فبضابق) (اى التميز) مطلقا (فيهما) لى فى الصورتين (اى فيما)
 اى فى صورة (جاز ان يكون) التميز فيها تميزا (لما تنصب عنه سواء كان)
 التميز (نصا فيه) وخاصاله مثل طاب زيد نصا (او) كان التميز (محتلا)
 بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا محتلا (لنفسه) بفتح اللام
 كلاب فى نحو طاب زيد با (وفيا) اى فى صورة (تعين) ان يكون التميز خاصا
 فيها (لنفسه) بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار
 فى قولك طاب زيد ابوة وعلم ودارا (ما) موصولة او موصوفة (قصد) مبنى
 للفعول اى الذى قصد والموصول مع صلته فى محل نصب على انه مفعول بيطابق
 او ثبت قصد (من وحدة التميز) بيان لما (او ثبتته او جميته) اى ان كان
 المقصود الافراد يؤتى بالتمييز مفردا وان كان الشئ يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به
 (سواء كانت) لى كل واحدة من تلك الامور اعنى وحدة التميز وثبتته وجميته
 (لموافقة ما انتصب عنه) اعنى زيدا فى الامور الثلاثة الافراد والثنية والجمع
 (مثل طاب زيد) نقسا و (ابا) ابوة وعلم ودارا (و) طاب (الزيدان) نفسين
 و (ابوين) وعلمين وابوين ودارين (و) طاب (الزيدون) نفوسا و (آباء)
 وابوات وعلوما ودارا (اولمعى) عطف على قوله لموافقة بمحذوف المضاف اى
 سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه ولموافقة معنى كائن (فى نفسه)
 اى فى نفس التميز (مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اياه فقط) فيجربى باق
 الامثلة فيه ايضا للحجة الاستدناء فيما بعد (وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا
 وجداله) سواء كان الجد اب الاب او اب الام لان الجد باطلاقه يشمل كليهما
 (وطاب زيد آباء) جمع اب (اذا اردت ابا واجدادا له) المراد باجداد ما فوق
 الواحد من قبل الاب اومن قبل الام اومن قبلهما جميعا وكذلك سائر الالمنة من
 الابوة وغيرها سبى ما كان خاصا للتنصب عنه (فعلى كل من التقديرين) اى
 على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او معنى فى نفسه (اذا قصد وحدة التميز
 اورد) التميز (مفردا) ليطابق ما قصد اى المقصود (واذا قصد ثنيتها اورد)
 التميز (ثنية) واذا قصد جميته اورد جمعا (ليطابق المقصود فيهما) فان
 صبغة المفرد) وان كانت فصلح ان تطلق على المفرد الا انها (لا تصلح ان تطلق)

اى صبغة المفرد (على المثني) اذا قصد الثنية (والمجموع) اذا قصد الجمعية
 فلا بد ان يكون التميز مثنى اذا قصد الثنية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق
 التميز المقصود بصيغته (الا اذا كان) (التمييز) عن النسبة (جنسا) استثناء من
 عموم الاحوال فيطابق التميز فيهما ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون
 التميز جنسا لما سبق ان المراد من الجنس ما يشابه اجزاؤه (يقع) مجردا عن التاء
 (على القابل والكثير) كالعالم (فانه اذا قصد ثنيته) اى التميز (اوجعيته) اى
 التميز (لا يلزم) اى لا يجب (ان يثنى ذلك الجنس) ليطابق ما قصد (او يجمع)
 ذلك الجنس ايضا (بل يكفي ان يؤتى به) اى يؤتى بالتمييز حال كونه (مفرد
 لصحة اطلاقه) اى لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القليل)
 لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس يحتمل الكثير (فلا
 حاجة الى ثنيته) اى الى ان يكون التميز ثنية اذا اريد ثنيته سواء كان مع
 موافقة ما انتصب عنه او لمعنى في نفسه (وجعيته) اى الى ان يكون التميز جمعا
 اذا اريد جوعيته سواء كان ما انتصب عنه مفردا (نحو طاب زيد علما) (بصبغة
 الافراد مع كثرة علومه) (او) مثنى طاب (الزيدان علما) مع كثرة علومهما (او)
 جمعا نحو طاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم (الا ان يقصد) مبنى للمفعول
 استثناء من مقدار تقديره فيفرد التميز وان كان ما انتصب عنه مثنى او مجموعا اذا
 كان جنسا يقع على القليل والكثير في جميع الاوقات الا وقت قصد ما فوق النوع
 الواحد فيثنى التميز اذا قصد ثنيته ويجمع اذا قصد جوعيته (بالتمييز الذى
 هو الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه (الانواع) نأية المراد بالانواع ما فوق
 النوع الواحد على ما اشرنا اليه واليه اشار الشارح بقوله (من حيث امتيازاتها)
 اى الانواع (السوعية) اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء
 كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية (فانه لا بد حينئذ) اى
 حين قصد الانواع (من ثنيته) اى من جعل التميز مثنى (اوجعيته) اى من
 جمعه جمعا (نحو طاب الزيدان علما) (و) طاب (الزيدون علما) فيه نشر
 على ترتيب اللف (اذا اريدان متعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ما يتعلق به يعنى
 ما يكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدان والزيدون وفي بعض النسخ ان يتعلق
 الطيب بصبغة المصدر كانه وصف بالمصدر او على معنى المفعول (من كل)
 واحد (من الزيدان او الزيدان نوع آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى
 زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا
 آخر منه الى غير ذلك (فان صيغة المفرد) تعليل لقوله فانه لا بد الى آخره اى كون

بالجمية مفردا عند قصد الانواع (تفيد ذلك المعنى) لانه سود وهو ما فسوق
 النوع الواحد فلا بد من التثنية او الجمعية عند قصد الانواع (وان كان)
 عطف على قوله ثم ان كان في ارضي قسم قوله وان كان اسما يعني ان الصفة
 التي هي لا تنصب عنه وتعلقه كما جاء الاسم بل هي تسمى انما تنصب عنه فتند فيجب
 ان تطابقه ان ليس في الصلوات ما يقع على القليل والكثير حتى يكون جسا الى هنا
 كلامه (اي التميز) (صفة) (مشتقة) كاسم الفاعل واسم للمفعول
 والصفة المشبهة واسم المفعول (مثل الله دره فارسا) فالفارس اسم فاعل
 صار تميزا (او) صفة (ماولة بها) اي بالصفة يعني لا يكون التميز بحسب
 اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل (نحو كني زيد رجلا) فان رجلا اسم
 جنس باعتبار لفظه الاله لما كان تميزا اول بها (فان معناه) كني زيد
 (كلاما في ارجولة) يقع الاله او ضمنا وبأني (كانت) (الصفة) (صفة)
 اي مختصة (له) (اي لما انصب منه لا) تكون محتملة ولا مختصة (منه لقد)
 يقع للام (لان الصفة) لكونها عرضا لا تقوم بنفسها (تستدعي موسومة)
 تقوم هي به (فلذلك كور) وهو المنصب عنه (اولى بالوصفية) فتكون صفة له
 لان المذكور اذا كان ليق بالوصفية فلا ينصب موسوما آخر (فان قيل طاب
 زيد ولدا) يقول ولدا تميزا عن نية الطيب الى زيد حتى تكون تلك النسبة
 كنه حقيفة (كان الولد زيدا) لا تعلقه لما سبق ان الصفة تستدعي موسوما
 وانما كان المذكور لا يعلق ان يكون موسوما ثم يحتاج الى طاب غيره ليكون المولد
 صفة له (ولا يخل ان تكون) لصفة صفة (والله) بل تكون مخصوصة
 لزيد (بخلاف افسم) فانه لكونه اسما الاعلى لذل حيث لا يقتضي موسوما
 لا يكون خاصا بالنصب عنه بل يخل ان يكون له وتعلقه كما سبق (نحو ما)
 في طاب زيدا وزيد طيبا (او) (الو) في وطبقه (يعني مع والضيق)
 بكسر الطاء وسكون الباء (مصدرية) (المطابقة) واما نحو طبق بعثين
 فهو احوال نحو قوله تعالى لتركبن طبا عن طبق اي حال عن حال يوم القيامة
 وهو قول معد لصاحبته اعل الفعل الذي هو كانت مثل استوى للماء والخشب
 اي كانت الصفة) التي تكون تميزا (صفة) مختصة (له) اي ككنا تنصب
 عنه مع مطابقة (اي) اي مطابقة لصفة ما تنصب عنه (لومنا بتد لاهما)
 اي مطابقة ما تنصب عنه الصفة اشارة بانفسه الاول الى المصدر مضاف
 الى المفعول والفاعل محذوف وبالنسبة الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول
 محذوف وقسم الاول مع ان الثاني اول بتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة
 لموصوفها وهو ما تنصب عنه اول من عكس يعني مطابقة الموصوف لاهما

لان التابع يطابق المتبوع لا العكس (ولا يجوز ان يكون) المصدر الذي هو
 طبق (بمعنى اسم الفاعل) كالحلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل والضرب
 بمعنى الضارب (والواو) حيثئذ تكون (للعطف) اى لعطف الطبق (على
 خبر كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول
 هو الاول (اى كانت) الصفة (صفة) مختصة (له ومطابقة اياه) وحيثئذ
 يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لا غير (والمراد بالمطابقة
 فيهما) اى فى مطابقة احدهما بالآخر (الاتفاق) اى موافقة الصفة ما انتصب
 عنه فى احد الامور الخمسة (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث)
 الا فى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد فى كل تركيب منها اثنان لكونها
 على نوعين لا المطابقة فى الوصف النحوى وان كانت صفة لان المراد بالصفة
 ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو كانت كذلك لاتفتت فى الاعراب ايضا وليس
 كذلك لاذها ليست بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتكريم مع انها صفة
 قائمة به (لكونها) اى لكون الصفة التى هى التمييز (حاملة) اى مسندة
 (لضميره) اى لضمير ما انتصب عنه يعنى لكونها صفة قائمة به لان الوالدية
 مثلا قائمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره يجب ان تكون
 موافقة له فى الامور المذكورة والالم يكن الضمير موافقا لمرجعه مع انه يجب الموافقة
 (واحدة) عطف على الجزاء اعنى كانت (اى الصفة المذكورة) فى كل تمييز
 كذلك (الحال) (ايضا) كما كانت تمييزا وانما قال واحتملت لان كونها تمييزا
 هو الاول لما سيبيى (لاستقامة المعنى) اى معنى الكلام او معنى تلك الصفة (على
 الحال) اى على ان تكون حالامينة للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا
 اى من حيث انه) اى زيد (فارس) هذا تفسير على انها تمييز لان من البيانية
 لا تراد الا فى التمييز لان من بيانية والتمييز ايضا للبيان فتناسب البيان والاكثر
 على انها هى تمييز (او حال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون
 حالا وقال بعضهم هى حال اى ما يجبه فى حال فروسيته ورجح المصنف الاول
 حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المصحح
 بحال فروسية (لكن زيادة من فيها) اى فى تلك الصفة (نحو لله دره من
 فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقولهم عز) قول ماض فاعله مستكن فيه
 راجع الى من اريد وصفه بالعزة مثل عز فلان ومثل قولك قاله الله من شاعر
 (من قائل) والاصل فيه عز قائل لايم زيد فيه من البيانية لما سبق فقبل عز من
 قائل (يؤيد التمييز) قوله زيادة من مبتدأ يؤيده هذه الجملة خبره ان ترجح جانب
 التمييز وفيه اشارة الى ان السارج ايضا رجع جانب التمييز (لان من ترادى التمييز)

وصفها بازياة مع انها ههنا بيانية لانها عملا حاجة الى اتيانها بابل انما اتى بها
لنا كيد البيان لان التميز للبيان فلا يتا في هذا كونها بيانية واهذا زاد فيه
لا في الحال لما سبق ان من ههنا للبيان والتميز ايضا كذلك فاص ان زاد
في التميز اكد البيان كما زيدت في مميزة الخبرة الاستفهامية في قوله وكما اهلكنا
من قرية وكما من ملك وفي قول الشاعر

* وكما زدت عني من محامل حارث *

* وسورة ايلم حزن الى العظم *

والحل وان كان فيه بيان ايضا الا انه يبين الصفة لا الثبوت ولغظة من تبين
الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بني تميم فارسا ولا يقال مررت برجل
من ركب فلا تناسبها ولذا لا تاد في الحال (وايضا) اي كان زيادة من البيانية
ترجح التميز لا الحال (المقصود) من قوله طالب زيد فارسا (مدحه) اي مدح
زيد (بالفروسية) وهذا لا يحصل الا يجعل فارسا تميزا لان التميز عن النسبة
لا يكون الا بالمدح والحال لا يوثق به الاتقييد الفاعل به دون المدح (لحال الفروسية)
اي ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حينئذ مدحه مقيد بحال
الفروسية والقييد يتا في المدح (اذ قد يمدح) مبنى للفعول (حال الفروسية) اي
حين كونه موصوفا بها (بغيرها من الصفات) الدالة على المدح مثل زيد عالم
من حيث فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال
كونه راكبا لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم التميز اولا الى
قسمين الى ذات مذكورة او مقيدة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار
تمتامة الاربعة التنوين والون والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا الثاني
ثلاثة اقسام عن جملته وما شابهها وضافة بين ايضا احوالها وكون التميز
ايضا صفة مشتقة اراد ان يبين ان التميز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم
على عامله او لا يتقدم فقال (او لا يتقدم) (التميز) مطلقا (على عامله) مطلقا اما (اذا
كان) عامله (اسما تاما) كافي القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالاتفاق) يعني من غير خلاف
لاحد (فلا يقال عدى درهما عشرون) ولا درهما عدى عشرون (ولا) يقال ايضا
عدى (زيتا رطل) ولا زيتا عدى رطل غيره (لان عامله) الذي عمل فيه (حينئذ) اي
حين كونه اسما تاما باحد وكذا التتمات الاربعة (اسم) مع هذا (جامد) غير مشتق
(ضعيف العمل) لان العمل في الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابهة له
مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ما سبق (مشابهة ضعيفة كما
ذكرناه) وقد ذكر في القسم الاول من التميز ان المفرد التام باحد التتمات الاربعة
مشابه للفعل التام بفاعله والتميز الاتي بعده مشابه للفعول الاتي بعده الفاعل فص

المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفعل المفعول (فلا يقوى)
 المفرد التام باحدها (ان يعمل فيما قبله) اى فى التمييز الذى تقدمه فليس للتمييز
 ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان السامع فيه فعلا
 او شبهه كما فى القسم الثانى من التمييز ففى تقدمه عليه خلاف ولذا قال (والاصح)
 (اى اصح المذهب) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما
 ذكره المصنف ذهابا بالجمع الى ما فوق الواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف
 واللام يضمحل معنى الجمع (ان لا يتقدم) (التمييز) (على ما هو حاصل فيه)
 اى فى التمييز (من الفعل الصريح) مثل طاب فى طاب زيد فارسا (او الغير
 الصريح) كاسم الفاعل وغيره مما ذكره فيما سبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوى
 ليشمل قوله الفعل الفعل الاصطلاحي والغير الاصطلاحي لان الاختلاف كما كان
 فى الفعل الاصطلاحي كذلك كان فى غيره لافيه فقط فلا بد من التعميم والذى
 ذكر فى امتناع تقديم ما خبر مطلقا ان لغرض من التمييز البيان عن المبهم وذات يقتضى
 تأخير والتقديم بنا فى غرض ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا لئلا يمكن
 فى ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله
 (لكونه) اى التمييز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
 اياى طاب ابوه) اى ابو زيد الا انه زيل عنه لمبالغة والتأكيد اما الاول فلان
 كون الشيء مجسدا اولا منفصلا ثانيا ابلغ وواقع فى النفس واما الثانى فلانه
 بميزة تكرر الشيء مرتين الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فقول طاب زيد ايا لانه
 فرق بين قولك اشعل نار بينى وبين قولك اشعل يتي ناراً (او) لانه ليس فاعلا
 للفعل نفسه الا انه يكون (فاعلا للفعل اذا جعلته) اى جعلت الفعل العامل
 فيه (لازما) بنقله الى باب انكسر فيثبت يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وفخرنا)
 من التفجير (الارض عيوننا) لان التمييز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى وفخرنا
 عيوننا الان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا لاه اى انفجرت الارض عيوننا (اى
 انفجرت عيونها) وهى جمع عين وهى عين الماء اى ما ينبع من الارض اى شققنا
 الارض فسال عيوننا اى عيونها (او) انه (اذا جعلته) اى اذا جعلت الفعل العامل
 فيه (متعديا) يحذف زوائده لان يحذف الزائد يكون الفعل حرة لازما وتارة
 متعديا (نحو امتلاء) على وزن لفتل (الامتلاء) لان الماء ليس بفاعل للامتلاء
 نفسه لان الماء على الاناء والظاهر انه كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء الاناء
 فيكون الماء ممتلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء ماليا (الماء) اى ملاء الماء الاناء
 فانقسم التمييز عن النسبة ثلاثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه اوللازمه اول متعدبه
 فيكون التمييز فاعلا للفعل فى كلها (والفاعل لا يتقدم على الفعل) لئلا يلتبس

بالبند (وكذا ما هو بمعنى الفاعل) وهو التمييز فآخذ حكمه في عدم التقسيم
 (وهنا) أي في قوله امتلا' الأسماء لاقى مطلق التعليل يعني في جعل الفعل اللازم
 متعليا لأن يصير تمييزا فاعلا له (بحيث وهو) أي ذلك البحث (إن الماء) الذي
 كان تمييزا (في قولهم امتلا' الماء من حيث المعنى فاعلا) يجوز يعلaque
 المحلية مثل جرى السهم وسال الميراث وفي الحقيقة الجارية والسائل الماء وهنا
 كذلك مثل امتلا' ما الماء (لفعل المذكور) نفسه وهو امتلا' (من غير حاجة
 إلى جعله متعليا) بخلافه لأن الماء حينئذ فاعل مجازي فلا يجوز تقسيم
 الفاعل على الفعل مجازيا كما كان الفعل أوحقيقيا كذلك هنا يلزم جعل الامتلا'
 متعليا بخلاف روايته بخلاف المثال الثاني وهو فجرنا الأرض عيوننا لم يجعل
 لازما لا يكون التمييز فاعلا لا حقيقيا ولا مجازيا بابل يكون مفعولا وعمله بقوله (لأن
 التكميل) بهذا الكلام (لما قصدنا امتلا' إلى بعض متعلقات الأسماء) وهو ما
 يمكن أن يجعل فيها ويكون مفعولا بها (ولو) كان امتلا' إلى ذلك
 البعض (على سبيل التجوز) أي المجزأ بعلاقة المحلية (وقدره) أي قدر ذلك
 البعض عطف على قصد حيث استند الامتلا' إلى الفاعل الحقيقي وهو الماء وقيل
 امتلا' الأسماء (وقع الإبهام) جواب لقوله لما قصد وقدره لأن الإبهام ليس إذا
 من تقدير الفاعل المجزأ (فيه) أي في قوله امتلا' الأسماء حيث لم يعلم أن الأسماء من
 أي شيء امتلا' (لاجرم) لفظ لائق الجلس وحرم اسمه (ميزه) أي ميز التكميل
 ذلك الإبهام وبينه (بقوله ما) أي يجعل ماء تمييزا خبيرة أي لا شك يند بقوله
 ماء (فهو) أي قوله امتلا' الماء ماء (في معنى امتلا' ما الماء) فصار المسألة فيه
 فاعلا مجزأ كما في آيت الربيع البقل (والماء) في قولك امتلا' الماء ماء (فاعل
 معنى) وإن كان تمييزا صورة فلا يجوز تقديم فاعل المفعول كما لا يجوز تقسيم
 الفاعل المفعول فلا حاجة إلى حمل الامتلاء متعليا (ولذلك) أي كون الماء في قولك
 امتلا' ماء الماء فاعلا مجازيا وفي قولك امتلا' الماء ماء فاعلا معنويا (يعتقد)
 يعني حال كونه ملابسا بيمينه وثاته (مثل قولك ربح زيد) من باب علم (تجارة)
 فإن التجارة (فيه) (تمييز) عن نسبة الربح إلى زيد لفظا وفعال مجازي معنى (برفر
 الإبهام عن شيء) مقدر منسوب إلى زيد إذ تسميه ربح شيء (منسوب إلى زيد
 وهو) إلى الشيء المقدر المنسوب إليه (التجارة) يعني لما قبل ربح شيء منسوب إلى
 زيد فيه وقع الإبهام لا محنة ففسره بقوله تجارة فكأن الأصل فيه ربح تجارة زيد
 أيضا الإبهام ففسره أيضا بقوله تجارة فكأن الأصل فيه ربح تجارة زيد
 (فلفاعل) يعني فاعل ربح (في قصدك هو التجارة لازما وإن كان) وإن الوصل
 (استند الربح إليه) أي إلى زيد (حقيقة) أي استنادا حقيقيا (و) استاده (البها)

اى الى التجارة (مجازا) اى اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب الريح
 فكان اسناد الريح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكمما
 لا يتقدم الفاعل الحقيقي على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا
 فلا حاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التمييز فاعلا له لنفسه (وبهذا)
 اى بهذا الجواب وهو اسناد الريح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة
 فاعل مجازى بعلاقة السببية (يندفع ما) اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة
 وهى) اى تلك القاعدة (ان التمييز عن النسبة) المراد بها ههنا النسبة الاسنادية
 او الالقاعية لا الاضافة لان فى بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر
 الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذا كان تمييزا عن النسبة الاسنادية (فى المعنى
 او المفعول) اذا كان تمييزا عن النسبة الالقاعية (من) بيان لما فى قوله ما يورد
 (ان التمييز فى هذا المثال) اى فى مثال ربح زيد تجارة (وامثاله) جمع مثل مثل
 امثلا الاتاء ماء (لا فاعل ولا مفعول) لالفاظ ولا معنى (فلان تطرد تلك القاعدة)
 حيث لم تكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة
 كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا او مجازيا لانهما ذكر امطلقا والمطلق
 يقبل التعميم (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله (للمازنى
 والمبرد) متعلق به فالتقدير خالف المازنى والمبرد خلافا للجمهور والكسائى
 ايضا (فانهما) اى المازنى والمبرد (يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح)
 مثل طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظر الى قوة العامل) لان العامل
 اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذالم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح
 فظاهرا وما فى الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما فى حكم المضارع
 فى العمل فيعملان مقدما ومؤخرا كالفعل والقباس على الحال بجامع الاشتراك
 فى رفع الابهام الان الحال مبين الصفة والتمييز مبين الذات (بخلاف الصفة
 المشبهة والاسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل) حيث لا يجوز تقديم
 التمييز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه معنى الفعل (لضعفها
 فى العمل) وهذا بالاتفاق (ومتسكا) اى المازنى والمبرد (فى هذا التجويز) اى
 فى تجويز تقديم التمييز عن العوامل المذكورة (بقول الشاعر اتهجر سلمى) وفى
 رواية لبلى والتهجر المنع اى ائتمنع (بالفراق) متعلق بانهجر على تضمين معنى الرضى
 (حبيبها) مفعول اتهجر اى ائتمنع سلمى حبيبها راضية بافراقه عنها حيث
 لا تمنعه ولا ترضى ايضا بافراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من الافعال المقاربة
 والضمير المستكن فيها عاملها وهو ضمير الشأن (نفسا) تمييز عن نسبة الى سلمى
 (بالفراق) متعلق بتطيب و (تطيب) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب

والمعنى وما كاد الشان الى وما قرب نصب الى ترضى سلمى معسا الى نفس سلمى
 بافترق حشمتها اي لا تعرب عن سلمى ان ترضى بافتراقه وادع له عنها فكيف
 ترضى بالهجر ان شاء (على تقدير ما ثبت الصمير في نصب فاه حيثه) الى حين
 كون الصمير معه مؤثلا (يكون في كاد صمير لشان) كما قلنا (لذكيرة) اي لكون
 الصمير معه مذكرا الى وما كاد الشان نصب سلمى نسا بافتراق فعلم ولايجوز
 ان يكون عبرا عن ستة كاد الى الشان لعلم الانهام ههنا مع فساد للمعنى اذ المعنى
 حيثه وما كاد عن الشان وهو ظاهر انصار (ويعود صمير بظ) المستكن
 فيه (الى سلمى ويكون معا تبرا عن ستة نطبت ليهما) حال كونه (مقنعا
 عليه) اي على العمل (واما ساء) على تقدير تذكير الصمير الى على تقدير
 اعتبار تذكير الصمير للمستكن في يظبط ما يكتب باياه المقوطة معطين من
 تحت (صمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للمحب) ولا يكون صمير لشان
 لعدم تقدمه على حلة تصرفه (ومعا تميز عن ستة كاد اليه) اي الصمير
 المستكن فيه (اي وما كاد الحب معا يصب) الى وما كاد نفس الحبيب يظبط
 الى يرى بافتراق الى بافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اول وانسب فيكون معنى
 التثنية حيثه لا تهمع سلمى حبها راضة بافتراقه وانعزاله عنها بل
 تريد ان يكون معها آما تليل وطراف النهار وما تعرب عن الحبيب ايضا ان
 ترضى وتسبح بافتراقها عنه وانعزالها بل يكون مراده ان يكون معه لئلا يهراق
 ولا يسمع منه ان يعزل عنها طرفه عين (فلا تمسك) على جوار تقديم
 التمييز على عامله الفعل الصريح (حيثه) اي حين كون معا تميزا عن ستة
 كاد الى الصمير المستكن فيه لان العامل حيثه في التميز هو كاد وهو مقدم
 عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا التثنية لانه معارض مثله في المسع واما
 معارض دليلان في الاجازة والمسع كال الاصل المسع عملا بالاصل (وما قل)
 رد على الهندي ان العاقل هو (يتمثل ان يحمل التثنية على تقدير ما ينشأ) الى
 ما ثبت الصمير في نطبت (ايضا) الى كما كان على تقدير تذكيره (على
 هذا الوجه) اي على الوجه المذكور والجار في بان يكون متعلق بقوله ان
 يحصل (ما ثبت الصمير) للشكر في نطبت (الراجع الى الحبيب باعتبار
 نفس) اي يكون حيثه له مذكر ومعه مؤثلا (اذ المعنى) اي معنى الصراع
 لاني على هذا الوجه (وما كاد نفس الحب أعجب) بافتراق فيكون معا
 تميزا عن ستة كاد الى الصمير المستكن فيه كما كان في الوجه الثاني (فكأن
 ونفس غير فارح في المسك به) على حوار تقديم التمييز على الفعل الصريح
 اما كونه نكلا فارجاع الصمير المؤث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تعدد

فارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سبلي لان
المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذ التعسف في اللغة الخروج عن
الطريق الواضح واما كونه غير قاض في التمسك فانه يحتمل ان يكون تمييزا عن
نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو
الاولى لان التمييز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن متفقا في التذكير والتأنيث
والضمير في تطيب مؤنث والتمييز كذلك ولان تطيب اقوى في العمل من كاد
وان كان يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة كاد وهذا الخفي تأمل وكن من المنصفين
ولا تكن من المتعصين واما متمسكهما على جواز تقديم التمييز على اسمي الفاعل
والمفعول فبالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان
في حكم المضارع فهذه المناسبة قيسا على مطلق الفعل تأمل (المستثنى) وانما
ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك في الدلالة على الذات وانقسام كل منهما
الى الحقيقي والمجازي يعني كما ان التمييز حقيقة في الذات المذكورة ومجاز في الذات
المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز في المتصل والمنقطع واشتركا كهما ايضا
في عدم تقديمهما على عاملهما (اي ما يطلق) مبنى للمفعول (عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجي كما جوز ذلك
في الكلمة بارادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين) وما كان
معلومية (اي معلومية المستثنى او معلومية ما يطلق عليه لفظ المستثنى) بهذا
الوجه (اي بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة) (الغير
المتحاج الى التعريف) لكونه معروفا في اصطلاحهم (كافية في تقسيمه) اي في تقسيم
المستثنى الى المعرفة كما كانت كافية لان يكون الشيء مبتدأ تكون ايضا كافية
في تقسيمه فيه اشعار بانه يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا وواحد
اخواتها مخالف لما قبلها نفي او اثباتا (قسمه) اي المستثنى اولا الى قسمتين
وعرف كل واحد منهما (اي من القسمين لان ماهية كل واحد منهما مختلفة
ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد واحد لان الحديين للماهية بذكر جميع اجزائها
مطابقة او تضما والمختلفان فيها لا يتساو بان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد
كذا في ازضى (لان لكل واحد منهما) اي من القسمين (احكاما خاصة) اذ
احدهما مخرج والاخر غير مخرج (لا يمكن اجزاؤها) اي تلك الاجزاء (عليه)
اي على كل قسم (الابعد معرفته) اي الابعد ان يكون معلوما ومعروفا (فقال)
(متصل ومنقطع) من باب تعدد الخبر بالهطف وصدق المتضادين على واحد
نوعى او واحد جنسى في حالة واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغيث وعالم
وبهازل والحيوان انسان وفرن لانه في معنى بعض الانسان فقير وبعضه غني

وكذا غيره وإنما المستحيل الحمل على الواحد الشخصي سواء كان بالعطف أو
 بغيره مثل زيد عالم جاعل وقيل هذا من باب حل المنلول على المال (ماتصل)
 الفاء للتفسير والتفصيل فقدم في اللف والنشر لكونه أصلا في هذا الباب كما أن
 التميز عن المفرد أصل فيه أي المستثنى المتصل (هو المخرج) (أي الاسم الذي
 أخرج) فيه إشارة إلى أن الموصوف مقدر وإلى أن الالف واللام فيه موصولة
 سواء كان الباقي بعد الاستثناء أقل نحو لفلان على عشرة دراهم الأنسة أو أكثر
 نحو لفلان على عشرة دراهم الواحد أو مئاة أو مئاة لفلان على عشرة
 دراهم الأجمة (واحتزبه) أي بقوله المخرج (عن غير المخرج كجزيئات المستثنى
 المقطع) فأنها وإن وقعت بعد الواحدي أخواتها إلا أنها غير مخرجة (من
 متعدد) أي من شيء متعدد أي شيء ذي عدد (جزيئاته) برفع على أنه فاعل
 متعدد لاعتدائه على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات
 ظاهرا نحو جاءني القوم الأزيدا أو غير ظاهر (نحو ما جاءني أحد الأزيدا) برفع
 بدل من أحد والأزيدا بالصب على الاستثناء لأن لفظ الواحد وإن لم يكن متعددا
 ظاهرا إلا أنه مفرد لأنه نكرة وقع في خبر التي فعم الأفراد واستغرق فتعدد معنى
 لأن الكرة في خبر التي قيد الاستغراق لما سبق (واجزأؤه) عطف على
 جزيئاته أي من شيء متعدد اجزأؤه وإن لم يكن متعددا جزيئاته (مثل اشترت
 العبد إلا نصفه) فإن العبد وإن لم تعدد جزيئاته إلا أنه لما كان متعلقا بالاشتراء
 تعدد اجزأؤه لأنه يمكن أن يتعلق اشتراؤه بجميع اجزأؤه أو بعضها (سواء كان
 ذلك) الشيء (المتعدد) اجزأؤه أو جزيئاته (لفظا) (أي بلفظا) نحو جاءني
 القوم الأزيدا (أو تعدبرا) (أي مقدرا) نحو ما جاءني الأزيدا برفع لأنه إذا كان
 المستثنى واقعا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يربط المستثنى على
 حسب العوامل على ما سمعته (أي ما جاءني أحد الأزيدا) على البديل من أحد
 والأزيدا على الاستثناء منه (بالا) متعلق بقوله المخرج (غير الضغفة) لأنها إذا
 كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء (وأخواتها) أي أخوات الأ
 أي أشباهها وهي حروف الاستثناء وأدولته على معنى مبه يستثنى في الكلام سواء
 كان حرفا أو اسما أو فعلا وهي الأوعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا
 وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبه ويد بمعنى غير ولما في قوله تعالى لما عليها
 حافظه كذا قاله السيد بن علي (واحتزبه) أي بقوله بالا وأخواتها (عن)
 ما يخرج بحرف اله طف مثل لاق (نحو جاءني القوم لأزيدا) مثل لكن في نحو
 (ما جاءني القوم لكن زيد جاء) أو ولكن الاستدراك نحو جاءني القوم لكن
 زينا لم يحن (و) (المستثنى) (المنقطع) (هو) (المذكور) (أي الاسم الذي

ذكر (بعدها) (اي بعد الاول) (احدى) (اخواتها) (غير مخرج) (من)
 متعدد) اي من شئ متعدد جزئياته او اجزائه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع
 لعدم دخوله في قصد المتكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت
 اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لا حاجة الى
 الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج اولا
 فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن في الواقع داخلا وليقابل هذا التسمي
 القسم الاول (واحترازه) اي بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصل)
 فيكون قيدا احترازيا ايضا (فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد) في قصد
 المتكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصدق التعريف عليه (سواء كان) ذلك
 المستثنى الذي لم يكن داخلا (من جنسه) اي من جنس المستثنى منه سواء كان
 المستثنى منه ملفوظا فيه (كقولك جاءني القوم الازيدا) فان زيدا فيه مستثنى
 منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونه (مشيرا بالقوم) في قولك
 جاءني القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجي او العهد الذهني بقرينة المقام
 او غيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءني هذه الجماعة الخالية
 عن زيد الازيدا او مقدرا نحو ما جاءني الازيدا في تقدير ما جاءني القوم الازيدا
 بنصب زيدا فيهما (اولم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو جاءني
 القوم الاحبارا) فيجوز فيه ان يكون المستثنى منه سلفوظا او مقدرا ايضا ولما قسم
 المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة اراد ان يبين
 اعراجه وهو النصب لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب
 فيه واجبا الاله اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء
 في كلام موجب فقال (وهو) (اي المستثنى) مطلقا متصلا ومنقطعا بارادة
 ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز (حيث علم) مبنى للمفعول
 (اولا) منصوب على الظرفية (بوجه) وهو كون اللام فيه للعهد الخارجي
 واريد به اللفظ اي لفظ المستثنى (يصح تقسيمه) الى قسمين (كما عرفت) هناك
 (و) علم (ثانيا بما يفتن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان ما في قوله بما
 (تعريف قسميه) اي قسمي لفظ المستثنى وفي هذا الكلام صنعة الاستخدام
 ان اريد بالمستثنى لفظه وبالصغير معناه ولما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام
 (اعني) به (المذكور بعد الا و) (احدى) (لخواتها) اي اخوات الا (سواء كان)
 المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته او اجزائه (او) كان المستثنى (غير مخرج
 ولهذا) اي لكونه معلوما اولا بالوجه المذكور وثانيا بالنفطن من تعريف
 قسميه (لم يعرفه) اي لم يعرف المصنف المستثنى مطلقا (على حدة) كما هو دأبه

حيث عرف الكلمة اولاً ثم قسمها وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى
 ان تعريفه ممكن كما يشاء سابقاً (روما) اي طلباً (للاختصار) لانه ان عرف
 المشتق اولاً ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطالياً وان كان فيه فائقة (منسوب)
 سواء كان متصلاً او متقطعاً (وحوباً) غيراً ومنسوب على المصدرية اي نصباً
 واجبا بليل كونه فتما اي مقابلاً للمنسوب جواراً لكن لا يكون منصوباً وحوباً اذا
 بشرطين ذكرهما سابقاً لاجالا احدهما (اذا كان) المشتق (واقفاً) (بعد
 الا) (لا يكون) واقفاً (بعد غير وسوى وغيرهما) مثل سواء وحاشا في قول
 لانه اذا كان واقفاً بعدها لا يكون منصوباً لا وحوباً ولا جواراً بل لا يكون
 الا جواراً (غير الصفة) صفة الا (قيد به) اي بقوله غير الصفة (وان لم يكن
 الواقع بعد الالتي) تكون (للفصفة) بمعنى غير (داخلاً في المشتق للال ينهل)
 مبنى للمفعول (عنه) اي عن عدم دخول ما بعد الال للصفة في المشتق ويكون
 عنم دخوله مصرحاً فيه ودعلى الهندى حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج
 اليه اذ ما بعد الال للصفة ليس بمشتق فهو قيد وقوى لا احترازي وعلى
 الرضى ايضا حيث قال ولم يحتاج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المشتق وما
 كان بعد الال للصفة ليس بمشتق (في كلام) متعلق بما تعلق به قوله بعد الال
 وثانيهما اذا كان المشتق واقفاً في كلام (موجب) بفتح الجيم من اوجب (اي)
 في كلام (ليس بنق) فيه (ولانهى ولا استفهام) كما ولا والهمزة لان الاستفهام
 لما كان فيما جهل به في الاصل ويكون ايضا للانكار غالباً مكان بمرثلة ثني
 والهي في ان يكون مادخله غير موجب (مخو جاني القسم الازينا) ينصب
 زيد لانه وقع بعد الال في كلام موجب وهو ظاهر في نصب وحوباً على الاستثناء
 متصلاً او متقطعاً لانه يصلح ان يكون مثلاً لهما (واحترازيه) اي بقوله في كلام
 موجب بل بقوله موجب (عما) اي عن مشتق (اذ وقع في كلام غير موجب) بان
 يكون فيه نق او نهى او استفهام (لانه ليس حيثنذ) اي حين وقع في كلام غير
 موجب (واجب للنصب) بل يكون جازاً للنصب ويختار البذل او يعرب على
 حسب العوامل (على ما سيحي) كل في موضعه (ولا حاجة ههنا) اي فيما كان
 المشتق منصوباً وحوباً (الى قيد آخر) اي غير القيدتين الاولين بل يكفي في كونه
 منصوباً وحوباً ان يأتى بالان المذكوران سابقاً فيه رند على الهندى حيث قال والمراد
 موجب تام لئلا يرد قرأت الايوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاماً) بيان
 للقيد الآخر (بان يكون المشتق منه مذكوراً) لفظاً (فيه) اي في الكلام الموجب
 (ليخرج) تعاليل للمنى لالتي بمعنى يحتاج الى قيد آخر بان يقال في كلام موجب
 ليخرج عنه قولك (قرأت الايوم كذا فاته) اي يؤم كذا فيه (منسوب) وحوباً

(على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام
(لا على الاستثناء) اى ليس نصبه على ان يكون مستثنى (لان الكلام) اى كلام
المصنف تعليل لقوله ولا حاجة وكانه جواب عن اعتراض اى لان المقصود
ههنا (فى كونه) اى المستثنى (منصوبا مطلقا) اى سواء كان المستثنى منصوبا
على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية (لا فى كونه منصوبا
على الاستثناء) اى ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على
الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد آخر علم كون الكلام فى نصب المستثنى مطلقا
(بدليل) عطف (قوله او كان بعد عدا و خلا) وغيرهما مما يكون المستثنى بعده
منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان
واقعا بعدها وما يقع بعدها لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية
او على الظرفية (الا ان يقال) استثناء من قوله ولا حاجة ههنا الى قيد آخر
(الحاجة الى هذا القيد) وهو ان يكون المستثنى منه مذكورا او ان يكون الكلام
 تاما (انما هو لخراج مثل قرئ) على البناء للمفعول (الا يوم كذا فانه) اى يوم
 كذا (مرفوع وجوبا لمنصوب) مع انه واقع بعد الا فى كلام موجب فكان
 على ذلك القائل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ الا يوم كذا مكان
 قرأت الا يوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر
 المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام موجب ان يكون تاما ولذا اورده بالتكثير
 (والعامل فى نصب المستثنى اذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الاولذا قال
 (على الاستثناء) لاعلى غيره كالمفعولية والخبرية فان عامله حينئذ الفعل ليس الا
 عند البصرية) وقال المبرد والزجاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء بها ولكونها
 نائبة عن المستثنى وقال الكسائى هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد المحذوفة
 فنقد بجائى القوم الا زيدا جائى القوم الا ان زيدا لم يجئ وللهذا بين الشارح العامل
 فيه على المذهب المختار فقال (اما الفعل المتقدم) بتوسط الا كما ان ناصب
 المفعول معه على المذهب المختار الفعل المتقدم بواسطة الواو (او معنى الفعل
 المتقدم بتوسط الا) المستفاد من كلمة الا (لانه) اى لان المستثنى (شئ يتعلق
 بالفعل) المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الاتى (او معناه) اى معنى الفعل
 اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جائى القوم الا زيدا اى
 جائى القوم استثبت زيدا منهم يعنى اخرجه وصرفته عن حكم الجئى (تعلقا
 معنويا اذله) اى للمستثنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اى المستثنى منه (نسب اليه
 احدهما) من الفعل او معناه اما نسبته فى المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه
 واما فى المنقطع فان كان من جهته فكذلك لان فيه ابهام الجزئية والافعلاقة

الملكية وغيرها (و) الحال ان المستثنى (قد جاء بعد تمام الكلام) كما ان المفعول
يحيى بعد تمام الكلام (فشا به) بهذه الحنية (المفعول) في كونه فضلا عما
وبان المفعول معه خاصا في التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب للمفعول
(او متعديا) عطف على قوله بعد الاله مع تعلقه منصوب على انه خبر كان
(اي للمستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما) (على المستثنى منه)
واقعا بعد الا (سواء كان) المستثنى واقعا (في كلام موجب او غيره) اي او كان
واقعا في كلام غير موجب (نحو جاني الازيد القوم) مثال لما كان واقعا
في كلام موجب وقسم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول
على الفاعل وكان حقه ان يجيء بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول
ان يجيء بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن جواز
تقديمه لكثرة استعماله (وما جاني الازيدا احد) مثال لما يكون غير موجب
ويجب نصب المستثنى في هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على
الاستثناء يكون بدلا مما بعده وذا غير جائز (لامتناع تقديم البدل على المبدل منه)
لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد للتبوع فوجب ان يكون منصوبا
على الاستثناء ولم يعد كلمة كان في هذا القسم وفي قسم المقطع لان الثلاثة مشتركة
في وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء (او منقطعا) عطف
على قوله مقدما لقرينه او على قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله
(اي المستثنى منصوب ايضا) اي كما كان منصوبا في القسمين الاولين (وجوبا)
اي نصبا واجبا (اذا كان) المستثنى (منقطعا) واقعا (بعدا) سواء كان في كلام
موجب من جنس المستثنى منه مثل جاني القوم الازيدا كما سبق او لا من جنس
مثل جاني القوم الاحبارا وغير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ما جاني القوم
الازيدا او لا (نحو ما في الدار احدا الاحبارا) (في الاكثر) متعلق بقوله منصوب
المقدر الذي قدره الشارح او خبر مبتدأ محذوف اي ر نصب المستثنى في هذا
القسم واقع في الاكثر لاني الكل كما في القسمين الاولين (اي في اكثر اللغات) فيه
اشارة الى ان اللام عوض عن المعناني اليه كما في قوله الله الا كبر اي اكبر كل شيء
في قول (وهي) اي اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ماضيف اليه
فيكون مؤنثا لان المضاف اليه ههنا (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة
وقمع الجيم وآخره زلي معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها لكونها
محبزة عن الاعداء والمهاالك والحجر الملع (فانهم) اي اهل الحجاز (قبائل) جمع
قبيلة على وزن قبيلة وهي الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتي مثل
الروم والزنوج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تعالى وحشرنا عليهم كل شي قبلا

وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم أكثر من بعض والناسيون يكونون أكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (أوفي أكثر مذاهب النحاة فإن أكثرهم) أي أكثر النحاة (ذهبوا إلى اللغة الحجازية) لأنهم يوجبون نصبه مطلقا لأن بدل الغلط لم يوجد في الفصح من كلام العرب (فالمقطع مطلقا) أي سواء كان قبله اسم يصح حذفه أولا (منصوب عندهم) أي عند الحجازيين (أذلا يتصور) أي لا يمكن (فيه) أي في المستثنى المنقطع إذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الابدل الغلط وهو) أي بدل الغلط (لا يصدر) أي التلفظ به (الابطريق السهو والغفلة) أي الابطريق أن يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظه وغافلا عن مراده ومقصوده (والمستثنى المنقطع إنما يصدر) ممن يصدر عنه (بطريق الروية) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف (والفطانة) فتافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط أيضا إما عدم كونه بدل الكل فلا تغناء شرطه لأن شرطه أن يكون مدلول الثاني مدلول الأول مثل جاءني زيد أخوك وإما بدل البعض فلأن شرطه أيضا أن يكون الثاني جزء الأول ويكون مضافا إلى ضميره وإما بدل الاشتمال فلأن شرطه أن تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومندشوقة إلى ذلك المبدل وإما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين أن المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لأن انتفاء الأقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو البديل إذ لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والأفراد وإذا انتفت البديلية لزم أن يكون منصوبا على الاستثناء (وإما بنوا تميم فقد قسموا) المستثنى (المقطع إلى قسمين) لأنه لا يخلو إما أن يكون المستثنى منه اسما يصح حذفه وإقامة المستثنى مقامه أولا (أحدهما) أي أحد هذين القسمين (ما) أي مستثنى منقطع (فيكون قبله) أي قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) وإقامة المستثنى مقامه متعديا كان (نحو ما جاءني القوم الأحرار) ففي هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعني القوم وإقامة المستثنى مقامه يعني أحرارا المراد بالإقامة أن يكون قائما مقام الفاعل إذ يجوز أن يقال ما جاءني الأحرار وغير متعدد مثل ما جاءني الأزيد الأعرا (فههنا) أي في هذا القسم (يجوزون البديل) لأن المبدل منه في حكم التثنية في المعنى فيجوز حذفه وإثباته فيكون بدل الغلط لأنه يجوز في فصح الكلام نحو عندي نعيم بدر شمس (وإنما بهما) أي ثاني القسمين (ما) أي مستثنى (لا يكون قبله) أي قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب أن يكون مذكورا (فههنا) أي بنوا تميم (ههنا) أي في هذا القسم (يوافقون الحجازيين في إيجاب النصب) أي في أن يكون نصب المستثنى واجبا لأنه لا لم يمكن حذفه المستثنى منه جائزا ولا يمكن إقامة المستثنى مقامه

لم يوجد شرط البدل لمسبق ان شرطه ان يكون في حكم التخيصة ويكون
حذفه ونذكره سواء (كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله) لا اني اجتنس
وعاصم مبنى على الفتح اسمها منصوب بحالا اليوم منصوب على الضرفية متعلق
بالخبر المحذوف من امر الله متعلق بالاسم اى لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله
موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الامن رحم) من موصول ورحم صلته واليه
اشار الشارح بقوله (اى من رجة الله) وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل ما سكن
فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز
حذفه والمصنف يصرح به بقوله والعائد للمفعول يجوز حذفه (فن رجه
الله هو المرحوم المعصوم) لامن كان عاصمه الله لا محالة يكون معصوما
ومن رجه الله ايضا لا محالة يكون مرحوما (فلا يكون) للمعصوم (داخلا
في العاصم) لان العاصم فاعل ومن رجه الله مفعول والمعصوم ليس من جنس
العاصم لان المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعاً) فيكون من رجه
في محل نصب على الاستثناء وتحول ضارب اليوم الا زيدا في تقدير لا ضارب
موجود اليوم الا المصروب كما ان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم الا
المرحوم المعصوم ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضرب وقال
بعضهم لا عاصم اى لا معصوم والاستثناء حينئذ متصل وقال السيرافى المراد
بمن رحم الراحم اى الله اى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واعلم ان المستثنى
للمصوب على الاستثناء ثلاثة اوجه وجه الانحصار ان الاستثناء انا كان بالادق لا يخلو
اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا فان كان مقدما فهو القسم الثاني
وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما ان يكون من جنس المستثنى منه او لم يكن فان كان
من جنسه فهو القسم الاول والادق هو القسم الثالث (او كان بعد خلا وعدا)
نبيه باعادة لفظة كان على ان الموطوف يعاير للمعطوف عليه في انصب لان
نصب المستثنى في الاول على المفعولية او الخبرية وفي الثاني على الاستثناء وعلى
ان المستثنى واقع بعد الافعال في الاول وفي الثاني واقع بعد الحرف وهو الا (اى
المستثنى منصوب وجوبا) اى نصبا واجبا (ايضا) اى كما اذا كان واقعا بعد
الا (اذا كان بعد عدان عدا بعد وعدوا) مثل غزا يعزى وغزوا وبابه نصر
وهو متعد بنفسه في الاستثناء وغيره (اذا جاوز مثل جاني القوم عدا) اى جاوز
(زيدا او) والمستثنى منصوب وجوبا ايضا انا كان واقعا (بعد خلا)
اصله خلوا مثل غزوا وعدا ايضا اصليه عدو قلبت الواو الفاء تحركها واعتاش
ما قبلها (من خلا يخالو) مثل سما يسمو وبابه ايضا نصرا لانه لازم
في الاستثناء او غيره (نحو جاني القوم خلا زيدا) والاصل خلا من زيدا فله

متعد بمن ولذا قال الشارح (وهو) اى لفظ خلا ماضيا كان او مضارعا ولم ينسبه
 الشارح عليه لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه
 متعدبا يكون مضارعه كذلك (فى الاصل) اى استعماله فى الاستثناء وغيره
 (لنزم) الا انه قد (يتعدى الى المفعول) به (بمن) كما تتعدى الافعال اللازمة
 الى مفعولا تهما بالحروف الجارة (نحو) قول العرب اذا خربت الديار (خلت
 الديار) جـع دار (من الانيس) بفتح الهزرة وكسر النون فاعل بمعنى فاعل
 كـنصير بمعنى ناصر اى الساكن والمؤانس او كل ما يؤنس به ويقال وما فى الدار
 انيس اى احسد كذا فى الصحاح (وقد يتضمن) مبنى للمفعول اى خلا اذا اريد
 تعديته كقولهم اقول هذا وخلاك ذم (معنى جاوز) فيكون معنى قولك جاءنى
 القوم خلا زيدا جاوز زيدا (او) قد (يحذف) الجار الذى هو (من) ويوصل
 الفعل (الذى هو لفظ خلا الى المفعول به (فتهدى) الى المفعول به (بنفسه)
 فيكون المسثنى بعده مفعولا به ويقال المثل هذا العمل الحذف والايصال
 (والترمو) اى التزم التحاة (هذا التضييق) اى جعله بمعنى جاوز (او الحذف
 والايصال) وهو ان يحذف الجار المتعدى للفعل وحده اختصارا ويوصل
 الفعل بنفسه الى الجور ويجعل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل
 المتعدى المفعول به كقوله تعالى واختار موسى قومه مكان من قومه اى الترموا
 احسد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع (فى باب الاستثناء) يعنى اذا كان خلا
 واقعا فى الاستثناء (ليكون ما) اى المفعول الذى وقع (بعدها) منصوبا
 صريحا لان الجار والجور ايضا منصوب الا ان نصبه يحل لالفظي واما اذا
 التزم احسد الامرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع (فى صورة المسثنى
 بالا التى هى ام الباب) اى اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان ما بعدها
 منصوب وليكون شبه الا (وقاعلهما) اى فاعل عدا وخلا لانهما فعلا
 ماضيان لا بد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر
 الافعال الا ان هذا الاستكنان لازم فى باب الاستثناء لماسيجي (راجع) لانه لا بد له
 ايضا من مرجع لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب (اما الى المصدر الفعل
 المتقدم) كائنا ما كان مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى (اولى اسم الفاعل منه)
 اى من الفعل المتقدم (اولى بعضه مطلق من المسثنى منه) وعلى التقادير الثلاثة
 يكون المرجح مذكورا معنى اذ لا يجوز الرجوع الى بعض معين لانه لا يلزم من
 مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا
 فى الرضى وقيل ان الضمير الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب كما فى قوله
 تعالى علمت نفس اى كل نفس وقيل البعض يستعمل فى معنى الكل وارىده

ههنا هذا المعنى (والتقدير) اى فى كل واحد منهما على التاويلات الثلاثة
 (جائى القسم عدا يجيهم زيدا او خلا يجيهم زيدا) مثال لرجوع الصمير الى
 مصدر الفعل المتقدم (او) جاء فى القسم عدا (الجائى منهم زيدا) او خلا
 الجائى منهم زيدا مثال لكون الضمير واجعا الى اسم الفاعل منه (او) جائى
 القوم عدا (بعض منهم زيدا) اى صكلهم زيدا وخلا بعض منهم زيدا اى
 كلهم لما سبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقد فى المثالين الاخيرين منهم لكون
 ضميرا واجعا الى ذى الحال ربط الجملة الحالية به لما سبق ان الحال اذا كان جملة
 يلزم الضمير فيها (وهما) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهما (فى محل
 النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كفى المسئلة
 المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفة مثل جاء فى احد عدا او خلا زيدا
 وقبل لاموضع اسماء من الاعراب لقيام كل منهما مقام الاوى حرق لاجل ايهما
 منه وكذا ما قام مقامها وكان بدلا منها (ولم يظهر) من الظهور مبنى للفاعل
 او من الاظهار مبنى للمفعول (وبهما) اى مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا
 بالضمير وحده مع ان الماضى اذا وقع حالا يجوز فيه لو او ايضا لكون اشبه بالافتك
 الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يميز فيه لفظا (قد) ولا الواو اصلا مع ان
 الماضى الثبت اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية اما ظاهرة او مقدرة
 وهما لم يميز اظهارها بل يجب ان تكون مقدرة فيه خلافا لسيبويه والمبرد
 لما عرفت (ليكونا اشء) اى ليكون لكل منهما زيادة مشابهة (بالا) فى عدم
 الفصل بينهما وبين المستثنى منه (التي هى الاصل فى باب الاستثناء) لكونها
 موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع ايمره فاستعماله فيه
 يكون مجازا عن الاو بدلا منها للعلاقة ما (فى الاكثر) (اى النصب) اى نصب
 المستثنى (وبها) اى بكل واحد منهما (اتما هو فى اكثر الاستعمالات) فيه
 اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف ولما ان اللام فى قوله فى الاكثر
 عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص باداة الاستثناء بخلاف الا
 فان فى نصب المستثنى هالك خلافا (لانهما فعلا ماضيان كما عرفت)
 فيما سبقه والفعل الماضى ينصب ما بعده انا كان متعبا الا انه لا يجوز تقديمه
 وان كل من مفعولاه وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونهما فى معنى
 الا ولا يجوز تقديم المستثنى عليها اذ لا يقال جائى القوم زيد الا فكنا ما كان
 فى معاهاليم امر المناهضة بهما ولان فيهما معنى الحرفة ايضا ولذا قال (وقد
 اجيز الجبر) اى جبر المستثنى (وبها) اى بكل واحد منهما بناء على انهما حرفا
 جبر) وهذا مذهب الاخفش لان مبدويه انكر الجبر بعد الا ان فعل متعدي بفسه

(قال السيرا في لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما) أي بكل منهما وقال ايضا لم ارا احدا ذكر الجر ايضا بعد عدد الا اخفش فانه قرنهما في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما والسيرا في تبع في هذا سبويه وفي الاول الاخفش (الان النصب) أي نصب المستثنى (بهما) أي باحدهما (اكثرا) من الجر (وما عدا وما خلا) عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظه كان ههنا لاشتراكهما في نصب المستثنى على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظه ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثممه محتمل ولذا قال المصنف في الاكثر (أي المستثنى منصوب ايضا) أي كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا وخلا (وجوبا اذا كان) واقعا (بعد ما عدا وما خلا لان) لفظه (ما فيهما مصدرية) وحروفها ثلاثة ما وان (مختصة بالافعال) أي الاوليان تختصان بالافعال يعني تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر ولذا اختصا بها لان المصدر لا يوجد الا في الافعال نحو قوله تعالى وضائق عليهم الارض بما رحبت أي برحبها يستعها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سبويه وجوز غيره دخول ما في الجملة الاسمية نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية كذا في الرضى (نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وما فيهما اما حرفية وهي ثلاثة اما نافية وهي لا تصح ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما كافة وهي تلحق بالآخر دون الاول مثل قلما وطالما واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توجد الا فيها وههنا كذا كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهي ستة اقسام اما او موصولة موصوفة وههنا لبست باحديهما لعدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استفهامية او شرطية وهي ايضا لبست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة او صفة وعدم كونها احديهما ظاهر لوجوب كونهما في الآخر حقيقة او حكما فعين انها لا تكون اسمية لان انتفاء الاقسام باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد فتعين ان تكون بمصدرية تأمل وانصف ولم آل جهدا (تقديره) أي تقدير المثال الاول (جاءني القوم خلوزيد) بالاضافة الى المفعول (و) الثاني جاءني القوم (عد وعمرو) بالاضافة اليه ايضا (بالنصب) فيهما (على الظرفية) على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل (بتقدير مضاف أي) جاءني القوم (وقت خلوهم) الى خلوا الجائي منهم او بعض منهم او مطلق منهم (او) وقت (خلوا مجيئهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على ما سبق (او) جاءني القوم (وقت مجاوزتهم) أي مجاوزة الجائي منهم (او مجاوزة مجيئهم عمرا) على قياس ما سبق وهذا المعنى

الى النصب على الظرفية لمساواة بين المصدر والظرف في كونهما جزء الفعل
 ولما سبق في علنا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط (او على
 الحالية) عطف على قوله على الظرفية بإعادة الياء الى بالنصب على ان يكون
 كل واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا (بجعل المصدر) الى الذي هو
 خلو وعدو (بمعنى اسم الفاعل) لكون الاشتقاق في الحال شرطا عند غير
 المصنف السابق واما عنده فان مادل على الهمزة يصح ان يفسح حالا وههنا
 المصدر لما لم يبدل عاينها احتج الى التأويل بالاشتق عنده ايضا (اي جاؤا)
 الى جائي القوم (خاليا بعضهم) من زيد (او) خاليا (بجيشهم من زيد) او خاليا
 الجائي منهم من زيد (او) جائي القوم (بجيشاؤا بعضهم عرا) او بجاوزا (بجيشهم
 عرا) او بجاوزا الجائي منهم عرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل
 المتقدم لما ذكرنا في الموضوعين بناء على ظهوره قياسا لمسبق في خلا وعدا
 لا لكونه غير جائز (و) روى (عن الاخفش انه اجاز الجار) اي جوز جرمابعدهما
 (بهما) اي بكل واحد منهما بناء (على ان) لفظة (ما فيها زائدة) لتحسين
 اللفظ فقط ولم يذكر المصنف هذه الرواية كما ذكرها في خلا وعدا وبين
 الشارح وجه عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) اي هذا النقل عن الاخفش
 (ولم يثبت) من الثبوت اي لم يتحقق ثبوته (عند المصنف) اصلا (او) ثبت عنده الا
 انه (لم يعتبه) اي لم يعدد شيئا يعاين لان زيادة ما في الافعال لم تسمع اصلا في الاول
 ولا في الاخر واتما تراد بعد الاسماء مثل اذا ما وحتما وكيفما وغيرها وبعد الحروف
 ايضا فيما رجة وما خطيتا منهم وما قليل (ولهذا) اي لكل واحد من هذين
 الامرين (لم يقل) وما عدا وما خلا (في الاكثر) كما مال فيما سبق او كان بعد عدا
 وخلا في الاكثر لثبوت عدمه واعتداده به ايضا (و) (كذا) اي كما كان المشتق
 منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك (المشتق منصوب) اذا كان واقعا (بعد)
 (لبس) الا انه ثم منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبرية لان لبس
 من الافعال الناقصة الناصبة للخبر (فجوابي القوم لبس زيدا) اي لبس الجائي
 منهم او بعض منهم زيدا (و) كذا المشتق منصوب اذا كان واقعا (بعد)
 (لا يكون) لانه ايضا من الافعال التي تنصب الخبر فتصحب المشتق على انه خبرها
 (فجوابي اهلك لا يكون بشرا) اي لا يكون الجائي منهم او بعض منهم بشرا
 (وانما يكون النصب) اي نصب المشتق (واجبا) اذا كان واقعا (بعدهما) اي
 بعنبر ولا يكون (لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر) والمشتق للواقع
 بعدهما لا يكون الا خبرا لهما فينصب على الخبرية (وليزم) اي ويجب
 (اختار اسمها) اي اسم لبس ولا يكون اي جعله ضميرا مستكنا فيهما في باب

الاستثناء) يعنى اذا كانا اداة استثناء ليكونا اشبه بالا التى هى اصل فى هذا الباب
 لانه ذالم يكن الاضمار فيهما واجبا قديكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل
 بينهما وبين المستثنى فيقع النقصان فى المشابهة لانه يقع الفصل بين حرف
 الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم
 الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المتقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق
 (من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى
 فى الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاولان لانه لا يصح ان يقال جاءنى القوم
 لا يكون المجئ منهم زيدا وليس المجئ منهم زيدا اذ لا يقال المجئ زيدا الا ان يقال
 المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فيثبذ يصح (وهما) اى
 ليس ولا يكون (فى التركيب) مع اسمهما وخبرهما (فى محل النصب على الحالية)
 اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله او مفعوله
 بالضمير وحده لان الثانى مضارع منى والاول ماض منى وقد سبق ان الماضى
 والمضارع المنفيين يحوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف و اجاز
 الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او معرفا باللام الجنسية نحو جاءنى الرجل
 ليس اوليا يكون زيدا وجاءنى امرأة لا تكون فلانة و ليس فلانة ويلحقهما
 ما يلحق الافعال من ضمير و علامة تأنيث تقول ما رأيت رجلا لا يكونون زيدا
 و ليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى خلا وعدا كذا فى الرضى وكذا فى ما خلا وما عدا
 لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان فى فعليتهما
 خلافا حتى جاز الجزبها ولم يميز فيهما شئ سوى النصب ولما فرغ من بيان
 الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت مخصوصة به اولا وسواء كانت
 ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد ان يبين انها هل تتصرف اولا فقال
 (واعلم انه) اى الشأن (لا تستعمل هذه الافعال) اى الافعال الناصبة للمستثنى
 (الافى المستثنى المتصل الغير المفرغ) فاستعمالها فى الاستثناء مشروط بشرطين
 احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لا تستعمل فى المستثنى المنقطع والثانى
 ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لا يكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال
 افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية او ناقصة تقتضى مفعولا به او خبرا
 وذلك الفاعل المستكن فيها وخوبا لما عرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو
 كان تأويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول او الخبر يجب ان يكون
 من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل
 المستكن يقتضى مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولا يتصرف)
 مبنى للمفعول (فيها) ناسبة ايضا لتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهى

أفعال قوية في العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لها مضارع في الخمسة الأول
 ولا يكون للاربعة الأول منه وجع ولا يغير لا يكون الى ما يكون وما كان ولم يكن
 ولا الى مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثل لا تغير عما ضربت فكذا هذه
 و (لأنها) اي هذه الافعال (قائمة مقام الا) لانها الاصل في هذا الباب (وهي)
 نائمة عنها للمعرفة وهي اي كلمة الا لكونها حراما (يتصرف فيها) لان الحرف
 لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه وثانيا ضابها (و) الثاني من المواضع
 المذكورة ما كان الصب فيه جارا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه
 ولكن فيه شروط ان يكون بعد الاوان يكون متصلا وان يكون مؤخرًا عن
 المستثنى منه الشتمل عليه استفهام او نهى او نفي صريح او مألوف (بحوز فيه) (اي
 في المستثنى) اي المتصل لخرج المقطع والمقدم (النصب) اي نصب للمستثنى
 (على الاستثناء) (ومختار البديل) اي جعل المستثنى بدل البعض (من المستثنى منه)
 (فما بعد الا) بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بحوز وهو ظرف محاط
 بعد طرف محيط نحو قولك اسكن في هذه البلدة في محله كذا وصل
 في المسجد في مكان كذا اي في المستثنى الذي وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول
 من تلك الشروط او (حال من الضمير المجزوء) في قوله في فكون حينئذ كلمة ما
 في قوله فيما موصوفة وعبرة عن محل وقع بعد الاعلى ما فهم من تفسير الشارح
 (اي حال ككون المستثنى واقعا في محل) اي مكان (يكون) فلك المكان
 (متأخرًا عن الا) وعلى هذا المعنى لا يكون مما قيل من انه ظرف محاط وبعد
 ظرف محيط لان هذا المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى
 الظرف متعلقا بحوز فكان الطرف الاول عاما والثاني خاصا وقوله (هذا
 احتراز عما اذا كان) اي عن المستثنى الذي كان واقعا (بعد ما اردت الاستثناء)
 اي باق كلمات تعمل في الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا (مثل
 عداو ولا وغيرهما) من الافعال والاسماء التي تستعمل فيه (في كلام غير موجب)
 حال ايضا منه اي حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب وهذا ايضا من
 قيل انه ظرف محاط وبعد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة في محله كذا
 في بيت كذا وهذا هو الشرط الثاني من تلك الشروط و (احتراز به عما اذا وقع)
 اي عن مستثنى وقع (في كلام موجب فله) اي المستثنى الواقع فيه (منصوب
 وجوبا بكامر) تفصيله (و) (الحال له قد) (ذكر المستثنى منه) فيه اشارة
 الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة والى ان الماضي المثبت حال بلواو
 وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة
 (احتراز به عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعني عن الكلام الذي لم يكن المستثنى منه

فيه مذ صكورا (قائه) اى الشان (حينئذ) اى حين كون المستثنى منه غير
 مذكور فى الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اى على ما اقتضاه العامل
 من رفع او نصب او جر على ما سبأ (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ المتن
 بضم الزون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ما ينسخ منه
 (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه باو او (بغير واو) متعلق بما يتعلق به
 الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اى قوله ذكر
 المستثنى منه (صفة) بعد صفة (لو) قوله (كلام غير موجب) لكن بتقدير
 من غير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة النكرة يلزم الضمير
 الرجوع الى تلك النكرة الربط والاتكون اجنبية (اى فى كلام غير موجب ذكر
 فيه المستثنى منه) وقال المحشى عصام الدين الاوجه ان يجعل ايضا على هذه
 النسخة عاالاتوافق النسختان فى المعنى لانه لابد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه
 راجع الى المستثنى وذلك يكون مستندا اليه صفة جرت على غير من هى له
 فيجب الانفصال ويقال المستثنى هو منه الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية
 الموافقة بين الضمائر من الامور المهمة لاسيما فى التعريفات (ولم يشترط) دفع
 لما رده كما اشترط القيود الثلاثة فى جواب نصب المستثنى وكون البدل هو المختار
 يشترط ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقدما على المستثنى منه
 لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب نصب
 المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فعلم ان القيود المعتبرة
 خمسة فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط
 المصنف ههنا (ان لا يكون) المستثنى (منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه
 لان حكمهما قد علم فيما سبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله
 او مقدما على المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر (فاكتفى بذلك) اى بما ذكر فيما سبق
 ولم يأخذ بهما فى القيود (نحو ما فعلوه الاقليل) (بارفع) اى برفع قليل (على
 البدلية) اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى
 علامة الجمع (و) ما فعلوه (الاقليل) (بالنصب) اى بنصب قليلا (على
 الاستثناء) منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الاو وقع ايضا فى كلام غير
 موجب وقد ذكر للمستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز
 الامر ان الاستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البدل هو المختار لما سيجئ هذا مثال
 حالة الرفع (و) اما حالة الجر (نحو ما جرت باحد الازيد بالجر) (يعنى بجر
 زيد) (على البدلية) يعنى ان يكون بدل البعض من احد تقديره الامررت بزيد
 كما ان تقديره ما فعلوه الاقليل الإفعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل البدل منه

في البديل (والأزيدا بالنصب) أي بنصب زيدا (على الاستثناء) أي على
 أن يكون مستثنى من أحد (و) أما مثال حالة النصب فنحسو (ما رأيت) أي
 أبصرت لأن الرؤية ههنا ليست من أفعال القلوب (أحد الأزيدا بالنصب)
 يعني نصب زيدا لا ينحلو (أما) أن يكون (بطريق البديلية وهو) أي بطريق
 أن يكون بدلا (المختار أو) أن يكون (بطريق الاستثناء) أي بطريق أن
 يكون مستثنى (وهو جائز غير مختار) فالبدلية يجوز أن تعتبر في الأحوال الثلاثة
 ولما فرغ من بيان كون البديل مختارا أو أن بين وجهه وعلمه فقال (وإنما اختاروا
 البديل في هذه الصور) أي اتمازج التحاة البديل على الاستثناء عند وجود هذه
 الشروط المذكورة (لأن النصب على الاستثناء) أي نصب الاسم الواقع بعد الأ
 بناء على أن يكون مستثنى (أما هو) أي ليس الأ (بسبب التثنية) أي تثنية
 المستثنى (بالمفعول) في كون كل واحد منهما فضلة وخاصة بالمفعول معه
 في كونه معمولاً بواسطة الأ لأن المستثنى من المحققات بالمفعول (لا بالأصل)
 عطف على قوله بالمفعول أي لأن النصب فيه ليس بالأصل (و) لأن الأعراب
 فيه (بواسطة الأ) كما قبلنا (و) أما (أعراب البديل) من الرفع والنصب والجر
 فليس الأ (بالأصل) لما سبق أن لبديل يكون بكرة العامل (و) يكون أعرابه
 أيضا (بواسطة) ولا شك أن الأعراب بالأصل وبلا واسطة يكون أقوى
 من الأعراب الذي لا يكون الأ بالتثنية إلى لصيرور بواسطة فاعمل بالأقوى
 مهما أمكن يكون هو الأول ولذا اختير البديل ولعلم الخلاف في عامل البديل وأما
 في عامل المستثنى فالخلاف ثابت والثالث ما كان جاريا على أعرابه قبل دخول
 كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين التبعين أن المستثنى في القسم
 لسابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البديل والاستثناء وفي هذا القسم
 من كلام ناقص ولا يجوز فيه الوجه واحد (وبعرب) (أي المستثنى)
 (على حسب العوامل) الحسب بفتحين التقدير أي على قدرها فإن قدرها ثلاثة
 رافع ونائب وجار فالأعراب على قدرها يكون كتابة عن الأنواع الثلاثة منه (أي
 بما) أي بشئ من الرفع أو النصب أو الجر (بقتضيه) أي يطلبه (العامل)
 فيه إشارة إلى أن اللام في العوامل للجنس ولأم الجنس إذا دخل على الجمع يضمحل
 معنى الجمع ويراد به الجنس (من الرفع) بيان لقوله ما في قوله بما (والنصب والجر)
 المقصود أنه يرفع أن كان العامل يقتضي رفع نحو ما جاءني الأزيد ونصب أن كان
 يقتضي النصب ونحو أن كان يقتضي الجر نحو ما رأيت الأزيد أو ما مررت الأ
 بزيد لكن إنما يعرب على ما يقتضيه العامل بشرطين أحدهما (أنا) كان المستثنى منه
 في الكلام (غير مذكور) لأنه أنا كان المستثنى منه فيه مذكورا أما في كلام

موجب فيكون نصبه واجبا واما في كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البديل (ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ) الاصل في لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بانخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان السامع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني في الخاصة كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهنا داخله على المقصور لان الاسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى (لانه) اي الشان (فرغ) مبنى للمفعول من باب النفعيل (له) اي للمستثنى (العامل عن المستثنى منه) يعني عزل العامل عن العمل في المستثنى منه بحذفه ليعمل في المستثنى فقط (فالمراد بالمفرغ) ههنا (المفرغ له) بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ نفس العامل واما فرغ المفرغ له فهو المستثنى (كما يراد بالمشارك) اسم مفعول من اشترك (المشارك فيه) اي الذي وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكا (وهو) (اي والحال ان المستثنى واقع) (في فسير) (الكلام) (الموجب) فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله ويعرب الزاجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثاني (واشترط ذلك) اي كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب (ليفيد) اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اي ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا او سقيما لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعاً وقرينة الخصوص لجماعة من الناس من جعلتهم زيد متغيبه في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا في الكلام الموجب فينبغي ان يشترط غير الكلام الموجب (مثل ما ضربني الا زيد) والشرطان قد وجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد) لان معناه ما ضربني احد الا زيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة (بخلاف) ما اذا كان الكلام موجبا (نحو ضربني الا زيد) لما مر ان معناه ضربني كل احد الا زيدا فانه لم يضربني هو فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا (اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا) لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص (الا ان يستقيم المعنى) مستثنى من حقوى الكلام السابق اي لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الاوقات الا وقت استثناءه معنى ذلك الكلام فيحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف

انحرله في الكلام الموحى به قليل لعله وجود استعانة للمعنى واستعانة المعنى
 لا يوجد الا (باري يكون الحكم مما يصح ان يشئ) اما ان الشئ مبني لمعامل اوس
 اثبات مبني للمفعول (على سبيل العموم) فان يوجد ذلك في كل فرد ويوع التوابع
 واحدا (بحقوقك كل حوار) وعرفوه باله جسم بل حساس متحرك بالازادة
 (يحرك) من انحرليك (فكك الاسفل) وهو الخلق يطلق على الاعلى والاسفل
 ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام ادلا كما في قد بانساد
 ولدى المضمين وبه نصر وقطع (الاتمساح) والحكم متحرك الفك الاسفل
 عند المضغ على الحيوان حكم علم لانها موحدة كلية مسورة مثل كل انسان ناطق
 وهذا مال لما يصح ان يشئ فيه على سبيل العموم لا ما يحس فيه ويعلم منه مثل
 المشي السريع لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم واتمساح دالة توحيد في جمع
 الليل الا ان مدينة السوط وهى فوق مصر باثني عشر فرسخا ونحوها مثل ذلك
 فهذه المواضع لا يداخلها تمساح لان قد طلعت الفلاسفة المسمعون حجة منهم
 على اهل مصر لانهما كانت نصرهم غاية الصرر وخشا حاور التمساح هذا
 الموضع مات وتحول على ظهره يلعب به الصبيان كداني عجائب المخلوقات
 (او يكون هناك) اى في كلام (قرينة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد
 بالمشي منه) لئلا هو غير مدكور في الكلام لما مر ان اعراب المشي على ما يقتضيه
 العامل بشرط ان يكون المشي منه غير مدكور (بعض معن يدخل فيه المشي
 قطعاً) اى حرماً ملائكة نصب على التمييز (مثل قرأت الايام كذا) فان يوماً
 كذا مصوب على الطريقة مقرأت لانه لا يبعد ان يقرأ جمع الايام الا اليوم المعين
 (اى اوقعت القرأة) اى صدرت من القرأة (كل يوم) بحيث لم يترك يوم (الا
 يوم كذا) اى الايام الجمعة ملائكة وقع فيه لك (لظهوره) اى الشان (لا يريد
 المسكلم) بهذا الكلام (جمع ابام الدنيا) لانه يعلم حرماً ان يلبس في وسعه ذلك
 لان بعض ابامها قدمصى وهو غير مخلوق وبعضها قدمصى وهو وصى وبعضها
 ساقى وهو ليس عزاد لان جراد المسكلم ايقاع القرأة في الايام الماصية لا الآتية
 والحاصرة ويريد ايضا ان قرأتى مستمرة متصل بعض ابامها بعض تحت
 لم ينع بينها فصل وهذا المعنى لا يأتى في الايام الآتية (بل) لا يريد بكلامه هذا
 الا (ايام الاسبوع) نصب الهمزة وسكون السين المهمل جمع سبع نصب السين
 وسكون السين الموحدة من تحت واحد من سبع نصب السين وسكون السين يقال له
 ما قارسة ههه يعنى قرأت ايقاع كيم برهفته بك لكى لك روزان ههه قرأت
 ايقاع من كيم لاجع سبع نصب السين وسكون السين يعرف بالاسم (او) ابام
 (الشهر او مثل ذلك) ادنى منها مثل خمسة عشر يوماً او عشرين يوماً

وستة ايام او خمسة ايام او اكثر من الشهر مثل شهرين او ثلاثا شهرا او اربعين يوما
 او خمسين او ستة او اثنين او غير ذلك مما يمكن اعتباره (ولقائل) خبر مقدم
 (ان يقول) مبتدأ (كما لا يستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط
 لان لفظة ما تكون للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركبت مع الكاف تضمنت
 معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقيم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه في)
 الكلام (الموجب في بعض الصور) مثل ضربى الازيد وكذا حالة النصب والجر
 ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا
 المعنى دخول الفاء في قوله (فربما) بالتحفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت
 رب على الفعل (لا يستقيم المعنى) اى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه
 في غير) الكلام (الموجب في بعض الصور ايضا) اى كما لا يستقيم المعنى على
 تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب (نحو مامات الازيد) اذ يصح ان يقال
 مامات احد او مامات كل احد الازيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك
 (فينبغى ان يشترط في غير) الكلام (الموجب ايضا) اى كما اشترط في الموجب
 (استقامة المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغى ان يقول
 ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب وان يستقيم
 المعنى حتى تكون القيود ثلاثة (وايضا) اى كما ورد هذا السؤال يرد ايضا (لا يصح
 مثل قرأت الايوم كذا الا بعد تخصيص اليوم) المستثنى (بايام الاسبوع) انباء
 هنا دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع
 الايوم كذا (مثلا) قد سبق وجه انتصاب مثلا (فيحوز من هذا التخصيص في)
 نحو (ضربى الازيد) وذلك التخصيص يكون (بان يخصص المستثنى منه بكل
 واحد من الجماعة المخصوصين) يعنى يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة
 واحد فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة (اذا كان هناك) اى عند
 الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما
 يقول المضروب حال الشكاية ضربى الازيد فان حاله يدل على انه لايريد كل
 احد صامبل يريد من المحلة الثلاثية او من القرية او نحوهما فيكون التقدير
 ضربى كل واحد من محلة كذا الازيد او مقابلة كقول المضروب لمن قال له من
 ضربك من محلة كذا ضربى الازيد اى ضربى كل واحد من تلك المحلة الازيد
 اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) اى بين قوله ضربى الازيد
 حيث لا يجوز وين قوله قرأت الايوم كذا فيحوز (في كون كل واحدة منهما
 جائزة مع القرينة) الدالة على جوازهما (وغير جائزة بدونها) اى بدون القرينة
 الدالة على الجواز ايضا ما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه

بعض معين يدخل فيه المشتق قطعا جائز سواء كان الكلام موجبا او غير موجب
(واجب) عن الاعتراض الاول (بان المعتبر) في بناء الاحكام ونصب الدلائل
في هذا الفن (هو الغالب) يعني (والغالب في الإيجاب) يعني انا كان الكلام
موجبا (علم استقامة المعنى على العموم) أي على كون المشتق منه عاما لان الإيجاب
لا يقبل العموم ما لم تكن قرينة ولا يقتضي التكرار ولا يستوعب الأزمان (و)
الغالب (في التي عكسه) يعني الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير العموم المشتق
منه (لان اشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل
كالانسان لان الاجلس اربعة على ما بين في كتب المطلق الجنس الاسفل
كالانسان والجنس الوسيط كالحیوان والجنس الاوسط كالجم والجنس الاعلى
كالجوهر (في انتفاء) متعلق بالاشتراك (تعلق الفعل بها) أي تلك الافراد هي
لان كون جميع افراد الانسان مشتركة في تعلق الفعل بها تقيضا (ومخالفة)
عطف على اسم ان أي ولان مخالفة (واحد) أي فرد واحد (ايها) أي افراد
الجنس (في تلك) متعلق بالمخالفة أي في انتفاء تعلق الفعل بها (عما يكثر ويقل)
عطف تفسير خبر ان قوله عما يكثر مثل ما ضربني الازيد فانه تعلق الضرب
بكل احد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلاً ثبوتا يعني ان يكون
الفعل منفيا عن كل احد بحيث لم يثبت ويكون مثبتا على واحد معين هو زيد
كثير وغائب وهو ظاهر ومنه ايضا ما رأيت الازيد ومررت الازيد (واما
اشراكها) أي اشتراك جميع افراد الجنس (في تعلق الفعل بها) أي بتلك الافراد
ثبوتا (ومخالفة) عطف على الاشتراك (واحد) من تلك الافراد (ايها) أي
الافراد (في ذلك) أي تعلق الفعل (فما يقل) الفاء جواب اما واجار والمجرور
خبر (كما في المثال المذكور) في المتن من قوله قرأت الايوم كذا لان تعلق القراءة
فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراد كل واحد من حيث وقعت
فيه ولكن لم تعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (ويان الفرق) عطف على قوله
بان المعتبر بآلة الجار اشارة اليه جواب للاعتراض الثاني بقوله وايضا لا يصح آه
يعني واجب عن الاعتراض الثاني وهو قوله ايضا لا يصح آه بان الفرق (بين
قولك قرأت الايوم كذا) الذي ذكر في المتن مثل لاستقامة المعنى (و) بين قولك
(ضربني الازيد) الذي حكم بعدم صحته (لبن) أي للفرق بينهما شيئا من الاشياء
(الابنظهور قرينة دالة على) ان المشتق (بعض معين من المشتق منه مقطوع)
بالجر صفة مسببة لقوله بعض (دخوله) يرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير
المحذوف للموصوف مثل قولك جلدني زيد عالم ابوة أي دخول المشتق (فيه) أي في
المشتق منه (في الاول) متعلق بالظهور أي في المثال الاول وهو قرأت الايوم كذا

قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور آه خبرها لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا
 بل ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور
 قرينة اى لبس الا بعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من
 المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (في) المثال (الثاني) وهو قوله ضرب بنى الا
 زيد (فلو قام) اى وجد (في) المثال (الثاني) الذى هو ضرب بنى الا زيد
 (ايضا) اى كما وجدت قرينة في المثال الاول وجدت في المثال الثانى (قرينة
 ظاهرة الدلالة) مضاف اليه لقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة
 لفظية مثل حررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى (بعض معين) من
 المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للساكنى والمتظلم حيث يقول انى
 مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام العهد الخارجى
 بقرينة شكواه وظلمه بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح
 (اى القوم الداخلى فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخلى (فقلت)
 فى جواب ضرب بنى الا زيد اى ضرب بنى كل احد من القوم الداخلى فيهم زيد
 بحيث لم يبق منهم فرد لم يضرب بنى الا زيد فانه لم يضرب بنى (فالظاهر) بناء
 على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله فى جوله ضرب بنى الا زيد (ايضا)
 اى كما ان قوله قرأت اليوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال
 (مما يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر
 الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الا ان (الغالب) فى مثل هذا
 المثال (عدم وجد ان قرينة كذلك) اى قرينة معالفة تدل على ان المستثنى
 بعض معين معلوم دخوله فى المستثنى منه يقين (فى) الكلام (الموجب)
 والبناء على ما هو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالغالب فيه)
 اى فى كلام الموجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه
 والغالب فى الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم مستثنى منه ولذا اشترط
 فى الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو
 الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة المعنى فى الموجب شرط لان
 يكون المستثنى معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا
 الشرط فقال (ومن ثم) متعلق بقوله لم يحجز (اى ومن اجل ان) المستثنى
 (المفرغ) اى المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل الحذف والايسال (لا يكون)
 اى لا يوجد (فى) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب
 (الا ان يستقيم المعنى) اى لا يشترط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى
 المفرغ فى الموجب (لم يحجز) توسط الاين اسم الافعال الناقصة التى هى

مصدر يحرف شق وبين غيرها مع بناء العمل فيهما رفعا ونصبا (مثل مازال زيد الاعلى) ومبارح زيد الامقيما وما فتى عمرو الامسا فرا وما تفك زيد الاقاما (انعمنى) اى لان معنى (مازال) اى الفعل الذى فى اوله حرف النى (ثبت لان نى النى اثبت) لان زال واخواته معاه النى مثل امتنع وعلم ومات وغيرها وفى النى اثبات فيثبت لان معنى مامات زيد ثبت ويجد لانه اذا كان فى الكلام قيد يكون النى متوجها اليه واذا لم يوجد قيد قيد توجه الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما توجه النى ههنا الى النى ونهه الى اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى ما زال واخواته ثبت ودلم (فيكون لمعنى) اى معنى مازال زيد الاعلى (ثبت زيد دائما) اى حال كونه دائما ومستمرا (على جميع الصفات) سواء كانت متقابلة او غير متقابلة مذهبها (الاعلى صفة العلم فلا يستقيم هذا المعنى لانه محال لانه لا يمكن ان تجتمع الصفات كلها فى زيد لكونها متقابلة كالتعليم والجهود والحمة والسواد وغير ذلك (وقال الشارح الرضى) فى هذا المقام لتوجيهه ونحججه (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى منها العلم (على ما) اى على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون (عليها) الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول يتأويل الصفة وجلة ان يكون فاعل يمكن وهى صفة ما اوصلتها (مما لا يتناقض) بيان لما فى قوله على ما يمكن اى من الصفات التى لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها فى شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم) كما يقال مثلاً ثبت زيد قائما على جميع الصفات المثبتة فيها يعنى من الصفات التى لا استحالة فى اجتماعها فى محل واحد فى وقت واحد الاعلى صفة علم تنبيهها على كمال حقه وبلادته (ويحمل) عطف على يحمل اى او يمكن ان يحصل (ذلك) اى مثل مازال زيد الاعلى (على البالغة فى نى صفة علم عن زيد) اى بالغة فوق ان يقال فى زيد ان يجتمع جميع الصفات المتقابلة والمضاد بعضها البعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه (لانك قلت) الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل صرف لكل من يخاطبه كقوله تعالى ولو ترى انذوقوا على النار * فى قول اى ايها المخاطب (امكن ان يحصل فيه) اى فى زيد على ميل الفرض والتقدير (جميع الصفات) الغير المتقابلة والمتقابلة التى يستحيل اجتماعها فى محل واحد (الا صفة العلم) اى بالغة فوق ان يقال مثل هذا لكلام فى حقه لانه يمكن ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيلة الاجتماع ولا يمكن ان يوجد شئ فيه من العلم انتهى كلام الرضى ههنا (وعلى التقديرين) متعلق بقوله (يندرج) اى ويندرج يعنى ويدخل قوله مازال زيد الاعلى على التقديرين اى التقدير الاول والتقدير الثانى (فى صورة الامتقانة) اى استقامة المعنى

ولا يشئى) اى لا يكون خفيا (على المتفطن) اى المتفكر بحجوده عقله وهو
(انه) اى السنان (يمكن بمثل هذه التأويلات) اى بهذين التأويلين اللذين
اوردتهما الرضى وامثالهما وانما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى
انه لا ينحصر فى ما قبله الرضى بل يجوز ان ياول بتأويلات اخرى (ارجاع) بازفع
فاعل يمكن وهو خبران وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها فاعل قوله
ولا يشئى (جميع المواد الايجابية) اى جميع الامثلة التى تكون عوجبة غير سالبة
ولافى معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى
فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فىوجد المستثنى المفرغ فى كل
كلام سواء كان ذلك الكمال غير موجب او موجبا فلم يصح قول المصنف بل
قول النحاة فى هذا الموضع وهو غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجيه الاول
(مثلا فى قولك ضرب بنى الازيد المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك)
بيان من فيكون التقدير ضرب بنى كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الا
زيد فاستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره (او المقصود) عطف على قوله
المراد (منه) اى من قولك ضرب بنى الازيد بناء على التوجيه الثانى (المبالغة
فى غرلو) بضم القميين المججمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو
(المجتمعين) بمعنى الكثرة اى علة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم
(على ضربك) متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة
الى الباء دون الكاف فالصواب ههنا لئلا لان اول الكلام وهو ضرب بنى بالياء فيكون
التفسير مناسباً للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف انه لا يلزم ان تكون استقامة
المعنى شرطا فى غير الموجب واما فى الموجب فيجب ان يكون استقامة المعنى
شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام ولما بين اجتهالا فى القسم الثانى من
المسئنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد ان يفصل المواضع التى يتعذر فيها
البدل حذرا على لفظها بل يكون البدل حذرا على المحل عملا بالتخيار الا انه فصل
بينهما بالقسم الثالث من المسئنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة المعرب على
حسب العوالم وتكون الاقسام الثلاثة للمسئنى معمولة بلا فصل بينهما فقال
(واذا تعذر البدل) اى امتنع ان يجعل المسئنى بدلا (من حيث حذره) اى حذره
البدل هو المسئنى (على اللفظ) (اى على لفظ المسئنى نفسه) اى على اعرابه
المفروضة او المقدر (فعلى الموضع) (اى فيحمل) المسئنى البدل (على موضع
المسئنى منه) اى على محله (لا على لفظه) اى لا يحمل المسئنى على لفظ المسئنى منه
اى على اعرابه اللفظى او التقديرى لانه متعذر بل يحتمل على اعرابه المحلى
ويجعل بدلا منه (عملا بالتخيار) وهو ابدل بناء (على قدر الامكان) اى على

ما لم يكن وهو الاعراب المحلى لان اللفظي او التقديرى متعذر ولا ينصب على
 الاستثناء ليكون عملاً بغير المختار لان المختار مادام يكون ممكنًا لا يضر الى غير
 المختار وذلك التعذر في اربعة مواضع ذكرها المصنف بالامثلة لانه جعل
 القسمين المجزئين الاستغراقية والمجزوءة بالاء الزائدة قسمًا واحدًا ليكون الجمل
 فيها حرفًا زائدًا ويجعل الاقسام ثلاثة وورد لكل واحد منها مثالًا الاول
 ما اذا كان المبدل منه مجزوءًا عن الاستغراقية (مثل ما جاني من احد الازيد)
 فان لاحد حالين حال لفظه وحال محله والاول مجزوء عن والثاني مرفوع على
 انه فاعل جاء (فزيد بدل مرفوع) لفظًا (محمول على موضع احد) اى محمل احد
 لما قلنا ان محله رفع على انه فاعل جاء (لا مجزوء) لفظًا (محمول على لفظه)
 اى على لفظ احد لان المبدل من لفظه متعذر لما سيحيى (و) الثاني ما اذا كان
 المبدل منه فيه مبنيا لفظًا ومنصوبًا محلاً بان يلى لا التبرئة منكرة مفردًا او مضافًا او
 مشبهًا به (مثل) (لا احد فيها) (اى فى الدار) فان لاحد فى هذا المثال ثلاثة احوال
 حال لفظه وهو البناء على النسخ ومحله القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا
 ومحله البعيد وهو رفع بالابتداء والمراد بالحمل ههنا هو هذا المحل الثالث لان
 لفظه ومحله القريب فى التعذر بيان لما سياتى (الاعمرى) (فعمرو) فى هذا المثال يبدل
 مرفوع (محمول على محل احد) وهو المحل البعيد (لا) منصوب محمول (على
 لفظه) او محله القريب (و) الثالث ما اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين
 بليس (مثل) (ما ريد شئًا) فان لشئًا حالين حال لفظه وهو نصب بما ومحله
 وهو رفع بالابتداء (الشئ لا يعبا) مبنى للمفعول من عبا يعبا مثل قرأ بقرأ
 وبه قطع و (به) نائبه (اى لا يعتبه) مبنى للمفعول (شئ) بدل (مرفوع)
 محمول (على محل شئًا لانصوب) محمول (على لفظه) اى لفظ شئًا لان الحمل
 على لفظ متعذر (وقوله لا يعبا به ليس) موجود (فى كثير من النسخ) سبق
 تفسير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى
 يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشئ من نفسه وهو غير جائز ولانه يوافق
 اخواته اذ لا قيد فيها (وعلى ما وقع فى بعضها) اى بعض النسخ (فهو) مبتدأ
 (صفة شئ المستثنى) خبره وعلى متعلق بالخبر اى فقوله لا يعبا صفة الشئ
 المستثنى بناء على ما وقع فى بعضها (قبل) فى توجيهه (اتما وصفه به) مع انه
 لا حاجة اليه لما ذكرنا (لثلاث يلزم استثناء الشئ من نفسه) استثناء نفس الشئ
 بحيث لم يبق بعد التثنية محله شئ وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء
 ان يبق بعد التثنية شئ فى محله سواء كان أقل أو أكثر أو مساو لما سبق وههنا
 لم يبق شئ بعد التثنية اذ لا يصح ان يقال فلان على مائة الامانة واما اذا

وصف يكون الشيء مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام
 كما يقال ليس لفلان على مائة الأمانة جيدة (ولا يخفى أنه) أي الشأن (لنوجعل
 المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) أي المستثنى منه (صفة) مثل ان
 يكون عظيما او كريما او شريفا او غير ما من الصفات (غير الشبئية
 اولا) يزيد عليه صفة غير الشبئية حتى يكون له شبيهة فقط فيكون الشيء
 الاول بهذا الاعتبار ما (وخص المستثنى بما) أي بشيء (لا يزيد عليه
 غير الشبئية) فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخل في الشيء الاول
 لان الخاص يكون داخل في العام فيجوز استثناءه منه كافي قولك لفلان على
 مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة وردثة ومتوسطة وتكون عارية عنها
 الامانة وارت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار الاستثناء
 للمائة الثانية من الاولى (لكان) هذا الاعتبار (ادق) لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه
 الا اولو الباب (والطف) لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان
 ادق يكون اطف والاربع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة
 انما كيد غير الموجب مثل ما زيد اوليس زيدا وهل زيد بشيء الاشياء على ما فهم
 من الرضي ولما فرغ من تعداد الصور التي يتعذر البذل فيها من لفظ المبدل منه
 اراد ان يبين علتها على ان يكون الشر على ترتيب اللف ويبين الشارح ايضا
 ما يتعلق به حرف التعليل فقال (وانما تعذر البذل) جلا (على اللفظ) أي
 على اللفظ المستثنى منه (في الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهي ما كان
 المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعني بمن الاستغراقية (لان من الاستغراقية)
 قبس من الاستغراقية ليكون المثال مما لا زاد من فيه اتفاقا لأن من تراد في الأبيات
 عند الاخفش والكوفيين ايضا الا انها في الاستغراق (لاتراد) (اتفاقا) أي
 باتفاق النحاة (بعد الأبيات) (أي بعد ما صار الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة
 الفعل ههنا للصيرورة مثل قولك امشي الرجل أي صار ذا ماشية (لا تنقاص
 النفي) الذي هو في ما جاءني (بالا) لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها محالفا لما
 قبلها نفيًا وثباتا يعني ان كان ما قبلها منفيًا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا
 يكون منفيًا وههنا ما قبلها منفي فتكون لأبيات ما بعدها بنقض النفي الذي فيما
 قبلها وعلى قوله لاتراد بعد الأبيات يعني بين وجهه بقوله (لانها) أي لان من
 الاستغراقية تراد في الكلام الغير الموجب يعني النفي (انما كيد النفي) لان النفي
 يستوعب الأزمان والاستغراق ايضا يستوعب الأزمان فيصالح ان يكون من
 الاستغراقية انما كيد النفي المستغرق (ولانني) حاصل (بعد الانتقاص) أي
 بعد انتقاص النفي بالا حتى يؤكد بمن الاستغراقية (فلو ابدل) المستثنى (على
 اللفظ) أي جلا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر (وقيل ما جاءني من احد

(الزيد بالجاء) أي يحذف زيد جلا على لفظ أحد (لكن) هذا القول أي المستثنى
 (في قوة قولنا جاءني من زيد) لأن البديل يكون بتكرير العامل أي عامل المبدل منه
 والعامل في المبدل منه لفظه من فليزم تكرارها مع ما نه لفت به فيكون التقدير
 ما جاءني من زيد الأجاني من زيد (فليزم زيادة من في الآيات وذلك) أي
 زيادة من في الآيات (غير جائز) لما سبق أنها تترادف لنا كبد التثنية يعني يستغرق
 التثنية جميع أفراد المثنى مثلا إذا قلت ما بيني من رجل فقصه ما جاءني من واحد
 إلى أقصاه وأنا لم يكن نفي لم ترد لعدم الفائدة في زيادة نهي حتى لو زيدت تكون
 حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون جلا بالاختيار بقدر الامكان وأنا
 نعذر البديل جلا على لفظ المبدل منه (في الصورتين الأخيرتين) الأولى قوله
 ولا أحد فيها الأمر والثانية قوله ما زيد شيئا الا شيئا لا يعا به (لأنه) أي الشأن
 (لو ابدل المستثنى على اللفظ) أي جلا على لفظ المستثنى منه (وقبل) أي كيفية
 ابداله (لا أحد فيها الاعراب) أي ينصب عمرا جلا على لفظ أحد
 وقيل اما زيد شيئا الا شيئا ينصب جلا على لفظ شيئا (لأن فتحته) أي فتحه
 أحد وان كانت بنائية الا انها (شبيهة بالحركة الاعرابية) في حصولها
 بالعامل وكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ في الحركات الاعرابية نحو جاني
 زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ (لأنها) أي فتحته (حصلت بكسرة)
 فتكون عارضة اذا كان الأمر كذلك (فهو) أي تلك الفتحة في العروض
 والحصول (كانت حاصل بالعامل) فكما يحمل على النصب على ذلك
 لنصب كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلا بد حينئذ) أي حين كونه بدلا لا يحتمل
 على اللفظ أي على لفظ أحد (من تقدير لا) في المستثنى المحمول على لفظ أحد
 (حقبة) تميز من السبب الإضافية التي في تقدير لا يكون البديل بتكرير العامل
 (او حكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانما خطاب البرء على
 البديل (فمعمل) لفتحة لا (فيه) أي في البديل (هذا العمل) أي لانه ان حمل
 على لفظ أحد ونا غير جائز لأن المعرفة لا تأتي بعد لا لأن المعرفة لا تقع بعدها
 الأمر فوجه لفظا على البناء لو نصب ان حمل على محله القريب ونا ايضا غير
 جائز لأن لا لا تعمل في المعرفة لما سبق وذا لم يجز التقدير حقيقة او حكما تعذر
 الحمل على الفتحة او محله القريب لا تلوح لبي المعمول بلا عامل فوجب ان يحمل
 على محله البديل ليكون عملا بالاختيار بقدر الامكان (وكذا) أي كالحال في الاحمال
 في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لا نألو (نصير) (حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه)
 وهو الشيء الأول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب
 (لا بد حينئذ من تقدير ما) في المستثنى (كذلك) حقيقة او حكما (لعمل) لفتحة ما

(فيه) في المستثنى المحمول على انتزاع المستثنى منه وانها لم تقدر ان تعمل بعد
 الاهذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملاً
 بالانتزاع بقدر الامكان (وما ولا لاتقديران) هذامن قيل عطف معمولين على
 معمول واحد واحد بعاطف واحد الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر لكون
 المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر لكون
 كل منهما مستقلاً كانه غير تابع اما في المعطوف فلكون حرف العطف فاصلاً
 قائماً مقام العامل واما في البدل فلكونه بدلاً مقصوداً بالنسبة فكانها خرجا
 من حكم التبعية وفي سائر التوابع العامل في التوابع هو العامل في المتبوع بحكم
 الاستصحاب في سرية حكم العامل في المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان التأكيده
 عين المؤكد والصفة تخصص او توضيح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه
 ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع في الاكتفاء بعامل
 المتبوع وسرية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله (لاحقيقة اذا لم يكن
 البدل الابتكيري العامل) (فيه) وفي بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال
 والاصواب هو الاول يعرف بالتأمل والى المذهب الثاني بقوله (او حكما اذا اكتنى)
 مبنى للمفعول (بدخوله) اى بدخول العامل (على المبدل منه واعتبر) مبنى ايضا
 (سرية حكمه) اى حكم العامل (اليه) اى الى البدل ولما كان في هذا نوع ابهام
 لانه اذا اكتنى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرًا بينه بقوله (فانه) اى الاكتفاء
 بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السرية (في قوة التقدير) لان حكمه
 اذا كان ساريا فيه فكانه كان مقدرًا (حال كونهما) اى ما ولا (عاملتين)
 (في المستثنى المحمول على البدل) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال
 ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لقوله تقديران
 على تضمين معنى الجمل (بعده) (اى بعد اثبات يعنى بعد ما صار الكلام
 مثبتا لانتقاض النفي) الذى هو علة لعمليهما (بالا) لان الكلمة ربما
 تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا
 ليس كذلك (لانها) (اى ما ولا) (عملتا) في اسمهما وخبرهما (النفي)
 اى لاجل النفي فكان النفي سبب للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفي لم تعمل لانه
 مدار حملهما على ليس وان (و) الحال انه (قد انتقض النفي) الذى كان سببا
 لعمليهما ومدار الحمل (بالا) لما سبق انها اذا وقعت بعد النفي توجب اثبات
 ما بعدها فانتهى السبب والعلة وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتهى
 مدار الحمل ايضا (وحيث) اى ولما (تعذر في هاتين الصورتين) يعنى في لا
 احد فيهما الاعراض وفي ما زيد شبه الاشياء (البدل على اللفظ) اى حلا على

ما زيد الاقامتا علم امتناع لارجل الاحاضرا بطريق الاولى (لان عملها) اى
 عمل ما (فيه) نى فى الاسم والخبر وانما افردته لتكون ظهورا لعمل فيه (انما هو)
 اى العمل فيه (اللى و) الحال ان النى (قد انقضت بالا) فلا تعمل بعده فيجب
 الرفع فى قائم يعنى فيجب ان يقال ما زيد الاقامتا بازفع بالابتداء لبطلان عمل
 ما توسعة الاينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب
 على الاستثناء اوعلى المفعولية او الخبرية ومن كونه جائزا للنصب عليه والبدل هو
 المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا اما بالاضافة
 او بحرف الجر وقسم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لاخلاف فى خبره وهذا القسم
 هو القسم الرابع من المستثنى فقال (و) (المستثنى) (مخفوض) فيه اشارة
 الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء (اى)
 المستثنى (مجرور) وجوبا انا كان واقعا (بعد غيره) (بعد سوى) كائن
 (بكسر السين) للمهمل وهو الاشهر لكونه اخف (وخفيها) اى وضم السين
 ايضا وهو المشهور لكونه اقل (مع القصر) فيهما (و) (بعد سواء) (بفتح
 السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرهما) اى
 السين وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقلا الا انه فى سوى لم يكن ثقلا
 لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما انجر المستثنى
 انا كان واقعا بعد احسن هذه الادوات (لكونه) اى المستثنى (مضافا اليه)
 لانه لازم الاضافة (و) المستثنى مخفوض ايضا انا كان واقعا (بعد حاشا)
 اعاد بعد لكون قوله (فى الاكثر) مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ما سبق
 بلا اعادة بعد التوهم ان الجرا كثر فى الكل فاعاله دفعا لهذا التوهم كما اعاد
 كان فى قوله او كان بعد عدا وحاشا اشارة الى ان المستثنى منصوب على
 المفعولية لا على الاستثناء وانما انجر بعدها (لكونها حرف جر فى اكثر
 استعمالهم) وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته نحو حاشائى بلا تون الوقاية
 ولو كان فعلا لم يميز ذلك الا بالخاق النون لانه لا يقال رماى بل يقال رمانى
 فكان يلزم ان يقال حاشائى وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها ولو كان
 فعلا لصح دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعد المبرد تكون تارة فعلا
 متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجئ اللام بعدها نحو حاشا الله
 (واجاز بعضهم) اى جوز بعض النحاة (النصب) اى نصب المستثنى (ينها)
 اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه بعد او خلا يشاء (على انها) اى
 كلمة حاشا (فعل) ماض مبني للفاعل (متعد) بنفسه مثل عدا (فاعل معمر)
 اى ضمير مسكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا او معنى ولكنه

سابقين حكمنا لتيقن في القلوب (ومعناها) سواء كانت فعلا او حرفا (تبرئة
 المستثنى) المصدر مضاف الى الفاعل اذا كانت حرف جر او المفعول اذا كانت
 فعلا ويجوز ان يضاف المصدر الى ما يقوم مقام الفاعل (عما) اي عن الفعل
 الذي (نسب الى المستثنى منه) سواء كانت النسبة اليه استنادية (مخصوصا
 القسم عمرا حاشا زيدا بالنصب او حاشا زيدا بالجر اي تبرأ زيد من ضرب عمرو
 (اي براه) بالنسبة (الله) بازفع لانه فاعل (من ضرب عمرو) وايضا عنه نحو
 ضربت القوم حاشا زيدا اي تبرأت من ضرب زيد او حاشا زيدا اي تبرأت من
 ان يكون مضروبا (واعراب) كلمة (غير) المستعملة فيه (فبه) ولم تبين وان تضمنت
 معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر
 فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تنقيفا والاضافة لازمة فيها (اي في الاستثناء) وان
 كان معنى مجازيا (دون الصفة) وان كان استعمالا غير فيها معنى حقيقيا (اذ هو)
 اي خبر (حينئذ) اي حين اذ تكون مستعملة في الصفة تكون (باعراب موصوفة)
 الاشتراط المطابقة فيه نحو جاني رجل غير زيد (كاعراب المستثنى بالا) واعرابه
 النصب على الاستثناء حال كونه مقبسا (على التفصيل) (المذكور فيما سبق)
 لان كلمة غير اذا وقعت في القسم الاول الموجب التام او مقدا المستثنى على
 المستثنى منه او مقدا لما يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب بالا عليه
 واذا وقعت في القسم الثاني يجوز النصب عليه ويختار البديل كما كان حال
 المستثنى بالا فيه واذا وقعت في القسم الثالث تعرب على ما اقتضاه العامل من
 الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لا تخفى
 على التأمل الصادق واذا تعذر البديل على اللفظ يحصل على المحل عملا بالاختصار
 على قدر الامكان نحو ما جاني من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة (فكانه)
 اي واظن انه (لما اشجرت به) اي بغير (المستثنى للاضافة) اي لاضافة غير اليه لكونه
 اسما لازم الاضافة (انتقل اعرابه) اي اعراب المستثنى (اليه) اي الى غير يعني
 لما اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحقا للاعراب
 (وغير) (اي كلمة غير) مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه
 الشارح (في الاصل) اي في اصل وضعه (صفة) يعني دالة على معنى قائم بالتفسير
 وهو المغايرة (لذاتها) اي لكونها دالة (على ذات مبهمة) اي ذات موصوفة
 بها (باعتبار قيام معنى المغايرة بها) اي لكون الغير بمعنى المغايرة بمعنى مغايرة مجرورها
 لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه
 غير الوجه الذي خرجت به (فالاصل فيها ان تقع صفة) لما قبلها وان اضيفت
 الى المعرفة (كما تقول جاني رجل غير زيد) يعني مغايرة في الذات (واستعمالها)

ما زيد الاقاسم اعلم امتناع لارجل الاحاضرا بطريق الاول (لان عملها) اى
 على ما (فيه) نى فى الاسم والخبر وانما افرده لكون ظهور العمل فيه (انما هو)
 اى لعمل فيه (لشئ) احوال ان الشئ (قد انتقض بالا) فلا تعمل بعده فيجب
 الرفع فى قائم يعنى فيجب ان يقال ما زيد الاقاسم بارفع بالابتداء لبطلان عمل
 ما بنو سطر الايديها ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب
 على الاستثناء اوعلى المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو
 المختار ومن كونه معمولاً على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجزواً اما بالاضافة
 او بحرف الجر وقسم ما كان مجزواً بالاضافة لانه لاختلاف فى انجراره وهذا القسم
 هو القسم الرابع من المستثنى فقال (و) (المستثنى) (محفوظ) فيه اشارة
 الى ان قوله ومحفوظ معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء (اى)
 المستثنى (مجزو) وجوبا اذ كان واقعا (بعد غيره) بعد (سوى) كأن
 (بكسر السين) للمعاملة وهو الاشهر لكونه اخف (وضمها) اى وضم السين
 ايضا وهو المشهور لكونه ثقل (مع القصص) فيها (و) بعد (سواء) (بفتح
 السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اى
 السين وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقيل الا انه فى سوى لم يكن ثقيل
 لقلة حروفه وههنا انهم اليه طول اللفظ (مع المد) فيها وانما انجر المستثنى
 اذا كان واقعا بعد احدى هذه الادوات (لكونه) اى المستثنى (مضافا اليه)
 لانه لازم الاضافة (و) المستثنى محفوظ ايضا اذا كان واقعا (بعد حاشا)
 اعاد بعد لكون قوله (فى الاكثر) مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ما سبق
 بلا اعادة بعد التوهم ان الجرا اكثر فى الكل فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعاد
 كان فى قوله او كان بعد عدا وحاشا اشارة الى ان المستثنى منصوب على
 المفعولية لا على الاستثناء وانما انجر بعدها (لكونها حرف جر فى اكثر
 استعمالهم) وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته نحو حاشانى بلان الوفاية
 ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالخلق الون لانه لا يقال رماى بل يقال رمانى
 فكان يلزم ان يقال حاشانى وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها ولو كان
 فعلا لصح دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا
 متعديا وتارة بكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجئ اللام بعدها نحو حاشا الله
 (واجاز بعضهم) اى جوز بعض النحاة (النصب) اى نصب المستثنى (بها)
 اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوز وانصبه بعد او خلا بناء (على انهما) اى
 كلمة حاشا (فعل) ماض مبنى للفاعل (متعد) بنفسه مثل عدا (فاعل مضمر)
 اى ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا ومعنى ولكنه

اذلا بدلهما) حال كونها مستعملة (في الاستثناء من مستثنى منه متعدد) أي ذي
عدد اقلنا او تقديرا لكونها أصلا فيه فاشتراط ان يكون موصوفا متعددا
ليوافق حال الفرع حال الأصل الا انه لم يقدر الموصوف انخطاطا لرتبة الفرع
عن رتبة الأصل (فلا نقول في الصفة) سواء كان في كلام موجب (جاءني رجل
الازيد) او غير موجب نحو ما جاءني زيد الازيد كما لا نقول هكذا في الاستثناء
(والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظيا) امامكسرا معز بادة (كرجال) وافراس
او مع نقصان ككتب وزبرا ومجسما نحو مسلمون ومسلات (او) يكون جمعا
(تقديرا) والمراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في معنى الجمع (كقوم
ورهطو) نفر وانام والمتعدد اعم من (ان يكون مثني) فان المثني يكون موصوفا
بالا بمعنى غير ايضا قال الرضي لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه
كل اثنين اثنين ولبس المثني باثنين فيضطر في حل الا على الاستثناء فيصير
الى جعلها على غير (فيدخل فيه) أي في قوله لجمع ما اذا كانت الا فيه تابعة
لمثني (مثل جاءني رجلان الازيد) أي غير زيد ورأيت رجلين الازيدا
ومررت برجلين الازيد أي غير زيد (منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول
من نكر بالکسر وفي الصحاح وقد نكر بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما
وانكرو واستنكرو كله بمعنى (أي منكر) لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا
(لا يعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكور احتراز به عن المعرف باللام
(حيث) أي لانه امان (يراد به) أي باللام (الفهد) الخارجى او الذهني (او)
يراد به (الاستغراق فيعلم التناول) أي تناول المثني منه (قطعا) أي جزما وبقيا
(على تقدير الاستغراق) فيدخل المثني في المثني منه قطعا فيصح الاستثناء
المتصل فلا يضر الى اخراج الاعن معناها الحقيقي فلا يحتاج الى جعلها على غير
كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا الآية (و) يعلم التناول
قطعا (على تقدير ان يشار به) أي باللام (الى جماعة يكون زيد) المثني (منهم)
أي على تقدير ان يكون اللام للعهد كما نقول اشارة الى الجماعة التي يكون زيد
المثني من جلتهم جاءني القوم الازيدا فحينئذ السامع يحمل الا على ادسها
من الاستثناء فعلى كلا التقديرين (لا يتعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الا على
غير لانه لا يجوز الحمل عليها الا اذا اضطر وتعذر ان تكون مستعملة في معناها
الحقيقي وهو الاستثناء (او عدم التناول) عطفت على قوله التناول أي ويعلم أي عدم
تناول المثني منه الى المثني (قطعا) أي جزما وبقيا بناء (على تقدير
ان يشار به) أي باللام (الى جماعة لم يكن زيد) المثني (منهم) أي تقدير ان يكون
اللام الذي في المثني منه اشارة الى جماعة لم يكن المثني داخل فيهم بل

خارجا عنهم (فحينئذ لا يتعدى) المشئى (التقطع) فلا يجوز حمل الاعلى عليه
 لان العمل بالحقيقة اول عند جواز العمل بها ولم يذكر الشارع افاضل ان يكون
 اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فبإزالة المفرد
 والجنسية لا تكون الا فى المفرد لا الجمع فلم يوجد شرط ان يكون الا للصفة جلا
 على غير فلا تقول جاني الرجال الا يزيد على ان يكون اللام فيها للجنس كما لا
 تقول جاني رجل الا يزيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اعم من ان
 يكون متعددا لفظا او تقديرا وما دخل عليه لام الجنس لا يكون متعددا لالفتيا
 ولا تقديرا (غير محصور) بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان
 اما الجنس المتفرق) جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستراقبة عليه وقد
 علم حاله واما بوقوع الكرة فى سلق التي سوله كانت مفردة (نحو ما جاني رجل
 او) جمعا نحو ما جاني (رجال) او كانت مضافا اليها لكل نحو ما جاني كل
 رجل او كل رجال (واما بعض منه) اى من الجنس (معلوم العدد) وذلك
 لا يكون الا بتعبير عنه باسماء العدد (نحوه على عشرة دراهم او عشرون) او
 مائة او الف واما كان لا يتعدى الاستثناء (واما اشترط ان يكون) للمشئى منه
 (غير محصور لانه اذا كان) المشئى منه (محصورا على احد الوجهين) اى
 على ان يكون المشئى منه جنسا مستقرا لكونه معروفا باللام الاستراقبة
 او غيرها وعلى ان يكون المشئى منه بعضا منه معلوم العدد (وجب دخول
 ما بعد الاقيد) اى فى المشئى المحصور على احد الوجهين لان المقصود من
 المحصر ان يدخل فى المحصور افراده لانه لا يكون محصورا لم تكن افراده
 منحصرة فيه فيعلم دخول المشئى فى المشئى منه قطعا (فلا يتعدى الاستثناء)
 فلا يعدل عنه (نحو كل رجل الا زيدا جاني) او جاني كل رجل الا زيدا امثال
 الجنس المتفرق لان كل اذا اضيف الى الكسرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد
 منه لخارجا ولذا صح قولك كل زمان ما كؤل واذا كانت الافراد داخلية فى المشئى منه
 جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله) اى لفلان خبر مقدم
 (على) الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اى حال كونها لازمة على (عشرة)
 مبدأ (بالادريهما) هذا امثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (واقما بصار
 عند وجرد هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الاتباعية للجمع وان يكون الجمع
 متكرا غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة
 الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلا (الى حمل الاعلى خير) اى الى ان تكون الا
 محمولة على غير مستعملة فى الصفة مثلها على خلاف وضعها (لتعذر الاستثناء)
 الذى هو المعنى الموضوع لكلمة الا (عد وجودها) اى عند وجود الشرائط

المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله في المستثنى منه قطعاً والمنقطع يجب
عدم دخوله قطعاً والجمع المكسور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث
لا يجوز فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء
(فيضطر) السامع (الى حملها على غير) واستعمالها في الصفة وان كان معنى مجازياً
(وانما في صدر هذا الكلام) اى في قوله اذا كانت تابعة لجمع (ان الا لا تحتمل)
مبنى للمفعول (على غير في الصفة غالباً فقيدناه) اى فقيدنا هذا القول مع انه
مطلق (بقولنا غالباً) الفاء في قوله فقيدناه للتعقيب الرتبة لان مرتبة المفسر
بعد مرتبة المفسر (لانه) اى لان الشأن (قد يتعذر استثناء في المحصور) اى
في المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعاً (نحو جاءني مائة رجل
الازيد) اى غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء
لعدم دخول المستثنى فيه يقيين (وقد لا يتعذر) الاستثناء بل يصح (في غير
المحصور نحو جاءني رجال الا واحداً والارحلا) في المستثنى المتصل (والاجارا)
في المستثنى المنقطع (ولكن) الا انه (لما كان ذلك) اى تعذر الاستثناء في المحصور
وعدم تعذره في غيره (نادراً لم يلتفت المصنف اليه) اى الى القيد المذكور
(في بيان هذه القاعدة) اى في بيان حل الاعلى غير بل بى الكلام في بيانها على
الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء في المحصور لدخوله فيه قطعاً وتعذره
في غير المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثر ويغلب (نحو قوله تعالى)
في نبي تعدد الالهة (لو كان فيهما) (اى في السماء والارض) افرادهما باعتبار
الجنس اى في خلقهما والتصرف فيهما (الهة) اى اخر الهة اى لو كان
في السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقاً وایجاداً او اعداء وافاء وفي الارض
ايضاً آلهة اخرى متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والایجاد والاحياء
والامانة وغير ذلك (جمع اله) على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول عن اله اذا
عبد فغنى اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة (ولادلالة فيها)
اى في الهة (على عدد معين فتكون غير محصور) فان الحصر لما عرفت لا يكون الا
في الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلاً نكرة وقعت في سياق النفي لومسورة
بكلية كل اوفى بعض منه معلوم العدد وفي آلهة لا يكون شئ من ذلك فلا يوجد
فيها الحصر وان كانت متعددة (الآلهة) (اى غير الله) وقال نسبويه لا يجوز
ههنا الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا لم يجوز لعدم
الدخول يقيين ولا يجوز البديل ايضاً لان شرط البديل ان يكون الكلام غير
موجب ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي وايضاً انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء
واذا لم يجوز الاصل الذى هو الاستثناء فلا يجوز الخلف الذى هو البديل (لفسدنا)

الشذوذين (وصف كل دون المضاف إليه) لانه لو كان صفة للاخ لقبل الا
 بفردين بالجمل لان المطابقة بينهما في الاعراب شرط فلما قبل الا لفرقان
 بارفع علم انه صفة المضاف دون المضاف اليه (وللمشهور) في الاستعمال
 (وصف للمضاف إليه) كقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي لان الحى بالجمل
 صفة شيء (اذ هو المقصود من الكلام) لنفسه (كل) ليست الا للافادة
 الشمول (اي شمول المضاف اليه افراده اذا كان للمضاف اليه تكرة كقوله تعالى
 كل نفس ذائقة الموت) فقط وثانيهما (اي ثاني الشذوذين) (الفصل بالخير)
 وهو قوله مفارقة اخوه والفصل بلتقسيم ايضا (بين الصنفين) وهى الفرقان
 (والموصوف) وهو كل (وهو) اي الفصل بينهما (قليل) لان الصنفين
 والموصوف لما تكرر لثمة الشيء الواحد في الصدق وغيره لكون الصنفين عين
 للموصوف آيا ان يقع بينهما احسب ولكن لما تغاير في اللفظ جز الفصل بينهما
 باجنبي من هذا الوجه وان كان قليلا (واعراب سوى وسواء الصب على
 لظرفية) اي على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه لفعل المتقسم (اي
 بـ) مفعول له لقوله الصب احوال منه اي مبنيا (على طرفتيهما) لكون كل
 منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير في احدهما لفظا والاخر تقدير ايا ينصب
 لفظه مكان وفي الرضى وانما انصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان
 وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي متروكا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة
 مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذى كان في سوى
 فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه انتهى
 فقس عليه سواء لالتحادهما في المعنى (لأنك اذا قلت جاتني القوم سوى زيد
 اوسواء زيد) ولكن شرط بعضهم في وجوب 'ضافه اي المعارف فلا يجوز
 جاتني القوم سوى رجل اوسواء رجل وهو لظاهر من كلامهم ليكون معرفة
 بالاضافة اليها (فكذلك قلت) جاتني القوم (مكان زيد) حيث هو لم يجزى الا
 ان كل واحد منهما ههنا بمعنى غير لان معنى قولك جاتني القوم سوى اوسواء
 زيد غير زيد لانه ليس فيهما الا ن معنى الظرفية وقيل انها منصوبان على
 الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات المشرق واذا حذف موصوفاتهما
 بقيت هي على حالها (على الاصح) (اي بناء على المذهب الاصح) لان
 فيهما منزهين (و) الاصح (هو مذهب مبيوه فيهما عنده لازما) اصله
 لازمان سقطت النون بالاضافة آه (الظرفية) لما قلنا ان الصب فيهما على
 الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية
 (وعند الكوفيين تجوز خروجهما عن الظرفية) وان يجعل اسمين برأسهما

والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً) باقتضاء العوامل (كغير) اى كما يتصرف
 في غير رفعاً ونصباً وجراً على حسب العوامل (متمسكين بقول الشاعر) وهو
 سهيل بن شيبا اوله فلما صرح الشر وامسى وهو عربان * اى فلما ظهر الشر
 وكشف واستقر واشتد (ولم يبق سوى العدوان) سوى مرفوع تقدير اى انه
 فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعدو واعدوا مثله غفران اى
 ولم يبق غير العداوة (داهم) جواب لما هو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه
 يدنيه بالكسر من باب ضرب اذله واستبعده اصله ديتاهم مثل بيعنا فاعل مثله
 اى جازيتاهم (كما دانوا) اى كما فعلوا لا ازيد ولا انقص واجيب عنه بانه محمول
 على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة
 لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العداوة بل بقيت العداوة فقط لانه يجوز
 تقديره موصوف سوى كما جازى في غير (وزعم الاخفش ان سواء) بالمد (اذا اخرجوه)
 اى اذا اخرج الكوفيين سواء (عن الظرفية نصبوه ايضا) اى كما نصبوه حين
 كونه ظرفاً (استنكاراً رفعه) باعتبار اصله وانما خص الزعم في سواء بالمد ليكون
 نصبه لفظياً واذا رفع يكون ايضا لفظياً واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى
 ورفعه كذلك فم يظهر الاعراب فيه (فيقولون جاءنى سواءك) بالنصب وان
 كان فاعلاً لجاء (و) يقولون ايضا (في الدار سواءك) بالنصب وان كان
 فاعلاً للظرف لان عندهم يعمل الظرف في الفاعل الظاهر من غير اعتماد على
 شئ (ومثل هذا) اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ (في استنكار
 الرفع) اى في استنكار رفعه (فيما) اى في الظرف الذى يتعلق باستنكار (غلب
 انتصابه على الظرفية قوله تعالى) خبر مبتدأ مؤخر فقوله ومثل هذا خبره مقدم
 وهذا البق بالمعنى (لقد تقطع بينكم بالنصب) اى بنصب بينكم مع انه فاعل
 لقوله لقد قطع اى لقد تقطع وصلتمكم وانسابكم ومثله قوله ومنهم دون ذلك
 وتقول ايضا في فوق السداسى دون السباعى ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية
 والمحقات شرع في بيان المنصوبات المحقق عاملها وهو اربعة وقسم باب كان
 لانه فعل فاعل ظاهر اولذا ذكره في بحث الفعل ليكن لما كان في منصوبه قصور
 عن اسم المفعول لم يسم مفعولاً بل يشبه به في وقوعه بعد المرفوع غالباً كان
 المفعول يقع بعد الفاعل غالباً ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدي شبه ما عمل
 فيه بالمفعول فقال (خبر كان) وما يشق منه اما داخلة تحت كان اوفى قوله
 (واخوانها) اى اشباهها (وستعرفهم في قسم الفعل) اى ستقف على اخوات
 كان وتفصيلها في بحث الفعل (ان شاء الله تعالى) (هو) فصل او مبتدأ راجع
 الى خبر كان والجملة خبر (المستند) اى الذى اسند (بعد دخولها) (اى) بعد

ادخول كان وما يشق منها (او) بعد دخول (احدى اخواتها) يحذف
 لمضاف (والمراد بعبارة المسد دخولها) في الدخول كان (واحدة اخواتها
 (ان يكون اسمها) اي استند خبر كان او احى اخواتها لاسناد كان واخذ
 اخواتها كما ينال الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسماءه والتضمير راجع الى
 كان في الى اسم كان (وقعا) وثبتا (بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك
 ان ذلك) في العدية (انما يتصور) في لا يمكن ان توجد البعية الا (بعد تقرر
 الاسم والخبر) اي الا بعد ان يكون الاسم متعلقا بالخبر خبر الياس (فلاستند
 الوقوع) ثلثت (بين اجزاء الخبر) اذ كان الخبر جملة اسمية ووقعية (للقدم)
 اسم مفعول من قسم بالثبوت بارفع صفة بعد صفة بلاستند (على تقرر) في
 تقرر الخبر في قبل ان يكون خبر الكل او احى اخواتها (لا يكون) ذلك
 الاسناد (بعد دخولها) اي دخول كان (بل الا يكون) الا (قبلا) في قبل
 الدخول قيد ود على ارضي حيث قال ويدخل في امره في نحوة ثم في قولك
 كان زيد ابوه قائم مع له ليس بخبر كان ويصدق عليه له استند بعد دخول
 كان (فلا يتفنى تعريف) في تعريف خبر كان واخواتها (بمثل) في ما
 يس ان ما ليس باسم كان سواء كان قولا نحو (كان زيد يضرب ابوه)
 وكان زيد قائم ابوه (ولا بمثل) يعني او مماثل (كان زيد ابوه قائم بان يقال)
 متعلق بقوله فلا يتفنى ويبان لوجه التناقض وتسميه (يصدق على) الفعل
 تسمى هو (يضرِب و) اسم لدى هو قائم في هذين المثالين (العرف) بفتح زاء
 منه مصدر ميمي والمصدر تسمى من تزاد تسمى على وزن اسم المفعول منه في
 تعريف يعني يصدق على كل منهما له استند بعد دخول كان واخواتها
 (وليس) اي ليس يضرب وقائم (من افسد العرف) بفتح لامه ايضا اسم
 مفعول من التفعيل اي الذي عرف وهو خبر كان يعني لا يصدق عليه له خبر
 كان فارتفع مثل هذا ادعاء من يقول الشارح فلاستند لواقع بين اجزاء الخبر
 المقدم على تقرر لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان استند يضرب وقائم
 في ابوه كان موحدا قبل دخولها ولم ينفخ بخبرها (ويمكن ان يقال) وكذا
 جواب ثان (في جواب هذا التقصير) الذي اوردته ارضى (ان المراد بدخولها
 وزودها) ومثلا لوعا (للعلم) يعني ترفع الاسم ونصب الخبر (فيقولون) عليه
 كما سبقت الاشارة اليه يعني كايين (في خبر ان واخواتها) في المرفوعات وقد حقق
 هناك في اراده فيرجع اليه وههنا اماوردت على مجموع يضرب ابوه المستند الى
 زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ماورد في مثل كان زيد قائما فان قائما استند
 الى زيد بعد دخول كان لزال الاستند في الحاصل بالاعمال المصوى بدخول العمل

اللفظي (واخره) (اي امر خبر كان واخواتها) اي حاله وشانه) (كاسر خبر)
المبتدأ) اي كماله وشانه (في اقسامه) من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة
واحكامه) من كونه واحدا ومتعددا ومثبنا ومنفيا ومحدوفا ومذكورا (وشراؤه)
من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة (على ماسبق في بحث المبتدأ والخبر) ووجوب
تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة واخبر طرفا نحو كان في الدار رجل وجواز
تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان في الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة
سابقا (و) (لكنه) استدراك من التشبيه المفيد التوسية بينهما اويبان الفرق
بينهما ايضا (يتقدم) (خبر كان) على اسمها (حال كونه) اي كون الخبر
(معرفة) (حقيقة) تمييز مثل كان المنطلق زيد (او حكما) كالنكرة المخصصة
مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدأ معرفة او نكرة
فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها (لاختلاف اسمها وخبرها
في الاعراب) لانه في الاول رفع وفي الثاني نصب فتحصل الفرق بينهما سواء قدم
واخر (فلا يلتبس احدهما بالآخر) فيجوز التقديم والتأخير في الخبر حينئذ مع
ان الاصل والاولى هو الثاني لكونه مستندا (وذلك) اي جواز تقديم الخبر على
الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما واقع وثابت اذا كان الاعراب فيهما
(او في احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق المصنف لبس على ما ينبغي ولا بد
من تقييده (نحو كان المنطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما لفظيا) او كان هذا
زيد مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب اسم الاشارة فيه محلي
اللفظي ولا تقديري لان تخاف اعرابهما برفع والنصب رافع للبس فيجوز
التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر في بحث الفاعل وههنا
سنة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظي او تقديري او محلي فكان
ثلاثة اقسام ومعمول كان اسم وخبر اذا ضرب الإثنين في الثلاثة صار الحاصل
سنة اما اعرابهما لفظيا فنحو كان المنطلق زيدا والاول لفظي والثاني تقديري
نحو كان زيد الفتى او بالعكس نحو كان موسى العالم والاول لفظي والثاني محلي
او بالعكس نحو كان زيد هذا او كان هذا زيدا وفي هذه الاقسام الثلاثة يجوز
التقديم والتأخير لعدم الالتباس واما تقدير يان واما محليان واما الاول تقديري
والثاني محلي او بالعكس وفي هذه الثلاثة لا يجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على
الخبر لدفع الالتباس لانه اذا اتى الاعراب بلفظيا والقرينة وجب تقديم الاسم
لما سبق في الفاعل (بخلاف المبتدأ والخبر) لانه اذا كانا معرفتين او متساويتين
في التعريف اولا يجب تقديم المبتدأ على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا او غيره
لدفع الالتباس (فان الاعراب فيهما) اي في المبتدأ والخبر (لا يصلح للقرينة)

يعني للدلالة على ان احدهما متداً والآخر حبر (لاتقادهما فيه ل لا بد من قرية رافضة) اما ما راه او بالندال (للسن) وادالم توحد وحب ان يكون المعنى متداً والمؤخر حبر الهمزة قدم من الاسم واصفة بخوريد المطلق او المنسلق ريد الا ان يكون الاول هو الاول وهو طاهر لم له والاسليم (وكذا) أي كما ان تقديم المتداً على الحبر واجب (ادانتي الاعراب) اللغطي لامطلق الاعراب (في اسم كان وحبرها حبرها ولا فرقة) تدل على ان احدهما اسم والآخر حبر (هنك) أي عند اسماء الاعراب اللغطي فمحتاجين (لا يجوز تقديم الحبر على الاسم) ل يجب تقديم الاسم لما يملك آتيا (نحو كان الفى هذا) او كان الفى هنرى موسى او كان هذا ذاك (وقد يتحدى) حوار الكونه معانلا لوجوب حذفه في قوله ويجب الحذف (عامله) (أي عامل حبر كان وهو) أى عامل حبر كان لفظ (كل لا حبر كان واحواتها) يعني ان هذا الحذف ليس بحرى ويعم الى كان واحواتها بل يكون مخصوصا بكل فقط (لانه لا يندف من هذه الافعال) أى الادمال النافضة النافضة المحر (الاكل) فالتحصر الحذف فيها (واتما) احتصب لهذا الحذف (يعني اتما حذر هذا الحذف مخصوصا بكل من بين احواتها) (لكثرة اسمعاليها) نصرفا ولتحذفها على معان متعددة دون سائرهما فكانت أم الساب فيوسع في اسمعاليها بالحذف وغيره ولا ان دائرة الأصل اوسع في مثل (سعلق بقوله وقد يتحدى (الس) متداً اللام فه للحنس او الاسمران (تحريون) حبر (باعمالهم) سعلق بحبر لقوله تعالى اليوم تحرى كل نفس بما كسبت ولما قيل ولله اذ افعال بها يثابور وعلمها يعاقبون يعني افعال احبابة (ان حبرا فحبر وان شرا فشر) وفي الرضى واعلم له محور حذف كان مع اسمها بعدا او نحو لا تحلى وان راحلا ولو فارسا أى وان كسب ولو كمت ونحو راحل ولو را حلا وان راحلا تهى ومنه قوله عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصين أى ولو كان بالصين او ولو كنتم باصن وصدقوا ولو نطق بحرق وولم ولو نشاء (ونحو في ملها) (أى مثل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه حجة وهما كذلك (وهى) أى الصورة المدكورة (ان يتحنى بعد ان اسم ثم ما بعده اسم) يعنى ان يكون مركبة ومصدرة بحرى الشرط الذى هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدرا فالصيا الحرائية محور المرء معقول مما قبل ان سبعا فسف وان ححرا فححروا وححرا فححروا وكذا غيره (اربعة اوجه) بحسب القسمة العقلية على ما سار اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون حركا كان المحذوفة مع

اسمها جنوز بقرينة حرف الشرط لانهما تقتضي ان تدخل على الفعل ويكون
نصب مشعر به (ورفع الثاني) على ان يكون خبر مبتدا محذوف جنوزا بقرينة
كونه جزء الشرط وجزء لا يكون الاجمالة اسمية ايضا (وهو) اى نصب
الاول ورفع الثاني (قويهما) اى اقوى لوجوه الاربعه اذلة الحذف فيه وقوة
معنى ولكون الجملة الاسمية جزءا بعد الفاء اكثر وقوة من الفعلية وليكونه عملا
بانقياس اوهو حذف المبتدا (فتحوان خيرا فتحير اى ان كان عمله خيرا فحيزاؤه
خير) لان الجزاء مرتب على العمل في الخيرية لانه لايجرى بالشر في مقابله الخير
ومادرك بفضل العبد حذف كان واسمها ادلالة حرف الشرط لانه لايلزم
الافعال والمبتدا ايضا لانه حرف الفاء عليه لما قلنا انها اكثر في الجملة الاسمية
(ونصبهما) اى نصب الاسم الاول والثاني ايضا (فتحوان خيرا فتحير) بناء
(على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه لا بد للفاء
من قد في الماضي وقبل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الجزاء المحذف
كان مع اسمها من الشرط لما قلنا في الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيقا
ولتسابعة الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له ايضا لكون
الشرط والجزاء كالجملة الواحدة (ورفعهما) اى رفع الاسمين معا (فتحوان
خير فتحير اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خيرا) بناء على ان رفع الاول على انه
اسم كان المحذوف مع خبرها ورفع الثاني على انه خبر مبتدا محذوف الا انه ينبغي
ان يكون الضمير في جزاؤه راجعا الى العمل اى جزاء العمل لان الجزاء هو
العمل (وعكس) القسم (الاول) يعنى رفع الاول ونصب الثاني (فتحوان
خير فتحير اى ان كان في عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول
على انه اسم كان المحذوف مع خبرها ونصب الثاني على انه خبر كان المحذوف
مع اسمها وهذا القسم اصح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن
لوجوه وما يكون مقابلا لما هو احسن يكون اصح ولانه لا بد فيه من تقدير
عامل في الموضوعين فيلزم كثرة المحذوفات والمخالفة الاصل الذي هو
الوجه الاول في الموضوعين والوجه الثالث والثاني متوسطان لكون الحذف
فيهما قليلا والمخالفة الاصل فيهما في موضع واحد فقط لان الاول خالفه
في الجزاء فقط والثاني خالفه في الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربعه
في المعنى والاستعمال (وضعفها بحسب ثلثة الحذف وكثرته) يعنى ما يكون
المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول وما يكون المحذوف فيه كثيرا
يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين
المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لان فهمه مما سبق لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه ولذا ورد الحذف باللام وإنما وجب الحذف ههنا
لأنه لا يمنع العوض والعوض عنه لانه لا يحذف ههنا إلا بالعوض وتفرق بين
الحذفين من وجوه لانه في الأول جوازاً وفي الثاني وجوباً وفي الأول حذف كان
مع اسمها أو خبرها وفي الثاني حذف وحدها وفي الأول الحذف بلا عوض
وفي الثاني مع عوض ولذا وجب (أي يجب حذف عاقله) أي عامل خبر كان (يعني
كان) وحدها أيضاً بعد أن معوضا عنها (في مثل) أي فيما عوض عن كان بعد
حذفه كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياساً لاسماء (أما أنت منطلقاً انطلقت)
(أي لأن كنت منطلقاً انطلقت) وإنما صرح ههنا باصله دون القسم الأول
للاختلاف فيه دون الأول وتذيتها على أن المختار عنده ما ذهب إليه البصريون
وقال المحشي

ههنا داعين

كالمكسورة والتبني على أن اما هذه مفتوحة وإنما اختاره مع أن اما مكسورة
كالفتوحة في وجوب الحذف بعدها لأنها أكثر استعماً لاصرح به ابن مالك انتهى
(فاصل اما أنت) عند البصريين (لأن كنت) مصدراً باللام الجارة وهي متعاقبة
بقوله انطلقت (حذف اللام) الجارة جوازاً (قياساً) لأن حذف حرف الجر
من أن المصدرية وأن المشددة قياس فبقى بعده أن كنت (ثم حذف) لفظة
(كان) وحدها بدون الضمير من كنت (اختصاراً فانقلب الضمير المتصل) بكن
بعد حذفها (منفصلاً) لما سيجي أن حذف العامل وحده يوجب انفصال
الضمير مثل أبالك والشر) وزبت لفظة ما بعد أن في موضع كان) بعد حذفه
ليكون (عوضاً عنها) أي عن كان فصاران ما أنت (وادغمت النون) أي نون
أن بعد قلبها ميماً (في الميم) أي في ميم ما أقرب النون من الميم في المخرج (والبقي
الخبر) أي خبر كان (على حاله) منصوباً وكذا الاسم مرفوعاً بعامله المحذوف
فصار كأنه لم يحذف لأن المحذوف في اللفظ دون النية كالمذكور (فصار) ذلك
التركيب بعد هذا العمل (أما أنت منطلقاً انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر
كان لم يحذف كان (وهذا) العمل (على تقدير فتح الهجزة) في اما أنت (وأما على
تقدير كسرها) أي كسر الهجزة كما وعد الكوفيين (والتقدير) أي فاصل اما
أنت (إن كنت) بحرف الشرط لأن الهجزة فيها مكسورة (ومنطلقاً انطلقت
فعمل) أي للمفعول (به) نائبه قوله (ما عمل) مبنى أيضاً له (بالاول) نائبه يعني
افعل يا ثاني ما فعل في الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه وادغام
النون في الميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين
العملين في الموضعين (الحذف باللام) من الثاني (اذلا لم فيه) أي في الثاني

فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط في الثاني لم يغير معنى
 الدال على الماضي فيهما (واقصر) المصنف في بيان اصله (على الاول) اى
 على ان تكون الهمة مقبوحة ولم تعرض لبيان اصل ما تكون الهمة فيه مكسورة
 (لانه) اى لان الاول (اشهر) ولان الفتحة اخف (اسم ان) اورد باب ان عقيب
 باب كان لكونه مشابهة الفعل المتعدي مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه
 أكد واما لالتى لتنى الجنس وما ولا المشبهتان بلبس فتشابهة الاولى الفعل
 بالواسطة والاخرين له بالضعف لكونه غير متصرف وهو لبس (واخوانها)
 اى امثالها واشباهاها (وستعرفه في قسم الحرف) اى تعرف عن قريب ان
 واخوانها وانما انتصب اسم ان واخوانها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعدما
 يقتضى ما وراء المرفوع لاني كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقد مر تحقيقه
 في المرفوعات (هو) فصل او مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان
 (المسند اليه) اى الذى اسند اليه (بعد دخولها) (اى بعد دخول ان او احدى
 اخواتها) (مثل ان زيدا قائم) واعلم انه يجوز حذف خبرها كتحذف كان كقولهم
 ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا غيره كقوله تعالى ان الذين كفروا
 ويصدون عن سبيل الله الاية اى هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير
 الشأن في الضمروية او غيرها كقولك ان زيدا قائم في انه زيدا قائم وكقولك وليت
 دفعت لهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شأن الا ان
 حذفه في ضمير الشأن اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره (وبما عرفت) الباء
 فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان ما في قوله بما (او الدخول فيما
 سبق) في بحث خبر ان واخوانتها في المرفوعات وفي بحث خبر كان واخوانها
 في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها في المرفوعات صريحا بل ادرجه في الفاعل
 لكونها افعالا ولم يدرج الخبر في المفعول لانه لبس على رسمه وهو ان يكون فضلة
 في الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر (الندفع انتفاض هذا التعريف) اى تعريف
 اسم ان (ههنا) اى في المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتفاض تعريف خبر
 كان وخبر ان كل في محله وبحته (بمثل ابوه في) قولك (ان زيدا ابوه قائم)
 وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان
 واخوانها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخوانتها يعنى اندفع هذا بما عرفت
 (المنصوب بلا التى لتنى الجنس) اورده عقيب باب ان لكونه فرعاً لان لتنى
 الجنس مشابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقد مر على بيان خبرها ولا يكون عند
 متبوعه وفصل الاولى من فصلين قوله لتنى الجنس احتراز به عن التى بمعنى لبس
 والمراد بالمنصوب ان يكون منصوباً لفظاً او تقديرًا (اى لتنى صفة الجنس

وحكمه) يحذف المضاف لأن المتى بهما الصفة والحكم فإن المقصود في قولك
 لأغلام رجل ظريف أني ظرافة غلام الرجل فكذلك قلت لأظرافة لغلام
 الرجل فكان المتى بهما الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (وتسالم بقل)
 المنصف في هذا الموضع (اسم لالتق الجنس مع أنه أخصر) كما قال هو نفسه
 اسم إن وكان قال صاحب الباب ههنا اسم لالتق الجنس لقلة النصب في اسم لا
 هذه (لأنه ليس كله ولا أكثره من النصب) كمان اسم إن أكثره منها
 (فلا يصح جمعه) أي جعل اسمها (مطلقا) أي سواء وجد شرط نصبه أولا
 (من النصب) لا حقيقة) نصب على التمييز ولا زائدة لنا كبداية في قوله
 فلا يصح بأن يكون كله من النصب وهو ظاهر (ولاحظ) عطف على
 حقيقة بأن يكون أكثر من النصب كإتي باب إن وكان فيكون لا أكثر حكم
 الكل فيكون كله من النصب كإتي البابين (بل المنصوب منه أقل مما عدها)
 أي من غير المنصوب لأن ما دخلت هي عليه ثلاثة أقسام على ما سيأتي
 والنصب منها قسم واحد فيكون أقل (فلا بد من تمييز عنه بالمنصوب بها
 بخلاف ما عدها من النصب) بيان ما في ما عدها (فإن بعضها) أي بعض
 ما عدها فتأتي الضمير باعتبار المعنى (وان) للوصل (لم يكن كله) أي كل البعض
 (من النصب) لفظا أو تقديرا (لكن) أي إلا أن (أكثره منها) أي كما إذا
 كان منصوبا لفظا أو تقديرا وأما ما كان متبعا فليس بمنصوب لفظا ولا تقديرا
 فلم يعد من النصب فكان أكثرها منها (فاعطى) لا أكثر حكم الكل) وهو
 كونه منصوبا لفظا أو تقديرا (فيد) مبنى للمفعول (الكل منها) أي جعل كلها
 من النصب (تجوزا) يعني مجازا بعلاقة الجزئية وفي الرضى لأن كلامه
 في النصب وجب ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى
 انتهى فلا يعد المبنى من النصب (ولا يعد) تزييف لما سبق من أن غير المنصوب
 منها أقل والمنصوب في لالتق الجنس أقل (أن يقال اسم لأهل المنصوب بها
 لفظا) أو تقديرا (كالمضاف) نحو لأغلام رجل في الدار ولا توي رجل موجودان
 (وشبهه) بالجر عطف على المضاف أي وكسبه المضاف نحو لأخيرا من
 زيد جالس عندنا (أو محلا كما هو مبنى منه على الفتح) أي ما ينصب به نحو لارجل
 في الدار فإن رجلا وإن لم يكن منصوبا لفظا أو تقديرا إلا أنه منصوب محلا ولذا
 يجوز الحمل على محله نحو لارجل ظريفاً بانصب جلا على محله القريب ولو لم يعتبر
 الأعراب المحلى للمجاز الحمل عليه (وأما ما هو مر فوع) لفظا أو تقديرا أنا كان
 الواقع بعد لأهذه معرفة نحو لازيدا ومضافا إليها نحو لأغلام زيد أو وقع فصل
 بينهما وبين ذلك الاسم نحو لاقى الدار رجلا على ما يأتي (فليس أحتملها)

اى للاهذه (لعدم عملها) من النصب والبناء (فيه) اى فيما كان مرفوعا بعدها لان
 العدل فيه حينئذ لبس الالاعامل المعنوى فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه
 منصوب لفظا وتقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه حينئذ بان يقال اسم لاننى الجنس
 (هو المسند اليه بعد دخولها) (خرج به) اى بقوله بعد دخولها (مثل ابوه)
 اى ما كان مسندا اليه قبل دخول هذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقى على ما
 كان عليه ايضا (فى لاغلام رجل ابوه قائم) وفى لاغلام رجل قائم ابوه (لما
 عرفت) فيما سبق من معنى الدخول والبعديّة (وهذا القدر) اى مقدار ان يقال هو
 المسند اليه بعد دخولها (كان فى حد اسمها) كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث
 لم يحتاج الى قيد آخر (مطلقا) اى سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا
 (لكنه) اى الا ان المصنف (لما اراد) بيان (حد المنصوب) بها (منه) اى من
 اسمها مطلقا (زاد عليه) اى على هذا الحد (قوله) (يليهما) ليعين ما هو
 المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله
 يليها (اى يلى المسند اليه لفظة لا) يشير الى ان الضمير المستكن فى يليها راجع
 الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اى يقع) المسند اليه (بعدها) اى بعد
 لاهذه (بلا فاصلة) بينهما بشئ لان معنى الولي القرب الذى يكون بلا فصل
 والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله (نكرة) والثالث ان يكون (مضافا او مشبهها)
 (اى بالمعنى) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها تكون لاهذه ناصبة
 لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فى تعلقه) متعلق
 بقوله (او مشبهها) اى فى تعلق المضاف (بشئ هو) اى ذلك الشئ (من تمام معناه)
 اى يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لا يتم معناه ويكون
 ناقصا يعنى يشبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الشئ كما ان المضاف عاملا فى
 المضاف اليه وفى كونه الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف
 ويخصصه مثل لاخيرا من زيد ولاعشرين درهمنا لك (هذه) المذكورات من
 القيود الثلاثة التى هى الولي والتكبير والاضافة او شبهها (احوال مترادفة) اى
 متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور فى
 اليه) فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله المسند
 فتكون الاحوال مبنية هيئة التفاعل (او) الحال (الاولى) التى هى قوله يليها (منه)
 اى من ذلك الضمير لان الولي صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذى الحال الفاعل
 المستكن فى يليها وان وقع بينهما فصل (او) الحال (الاولى) (من الضمير المجرور فى)
 قوله (دخولها) الراجع لفظة لا ليكون الحال بحيث صاحبه وهذا اولى فيكون
 الراجع الى ذى الحال حينئذ ضمير المفعول لان الولي ليس وصفة للا وكلا المعنيين

وبعد فعملى الأول لعمالى فى الأحوال كلها المستدلية وعلى لثنى لعمالى
 فى الحال ودخولها لأن لعمالى فى الحال هو لعمالى فى نى الحال (وما يقى) نى
 والحال ان الباقيين حالان (من انضمير للرؤوع) للسكن (فى يلبها) الرابع
 الى نى الحال على التفسير الأول وحيث يكون الحالان الأخيران متداخلين لأن
 الحال اذا كان حالاً من الصمير للسكن فى الحال الأول يكون متداخلاً لثمة اند
 كما سبق ليكون الحال يجب صاحبه والعمالى حيث فىهما هو يلبها متداخلاً
 (مثل) مبتدأ مضاف (لأعلام وحلى) حنف خبره لأنه يحنف كثيراً وهذا
 المثال لما كثر (مثال) خبره (لما يلبها مكره مضافاً) وقمع (فى بعض نسخ)
 قوله (لأعلام وحلى طريف فيها) يعنى يذكر خبر لاهه (وقد عرفت) تفصيلاً
 (فى) بحث (لرؤوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا تفيد
 ثلاثاً لفظاً الكتاب (و) مثل (لأعشرين دهمالك) يذكر خبر على قلته
 لأن ذكر خبر لاهه قليل (مثل لما يلبها مكره مضافاً) سبق تخيره
 (وقولك) بناءً (على نسخ المشهورة) وهى ما يكون فيه حذف خبر لا
 هذه كثيراً من تحت الثلثين (كليهما) يشهر بهذا الكلام ان اخبر فى لثال الأول
 محذوف بقرينة كونه مذكورياً فى آثنى لأن الأخير المذكور فى لثنى يصلح ان يكون
 خبر لالأول ايضا فيكون تفسير الكلام لأعلام وحلى لك فلا ينبغي كونه
 البعض بل مراد الشارح بيان ان الأول على الاستعمال الأكثر ولثنى على
 الاستعمال الأقل تدبر وكن مصفاً ولما فرغ من بيان شروط ما يكون اسماً لا
 منصوباً راد ان بين كونه ميباً لآله قدم بيان السبب لكون الاعراب اصلاً
 ولأنه فى بحث العرب ايضا قتل (ما كان) (أى للسندلية) إشارة الى ان لثمة
 ايضا شروطاً ثلاثة ان على السندلية لفظاً لا وان يكون نكرة وان يكون مفعلاً
 غير مضاف ولا شبهه على ما فهم من بيان المصنف والشارح ايضا قوله ان
 يلبها الى آخره والاستعمال وفى قوله نى السندلية إشارة الى ان انضمير للسكن
 واجمع الى قوله السندلية فى التعريف لا الى قوله المنصوب لأنه لا يكون ميباً
 فلو رجع أبداً لا يستقيم لى ان السندلية (بعد دخولها) لى بعد دخول لث
 عليه (غير واقع على الأحوال المذكورة) لأنها شروط لكونه منصوباً (بل
 كان) السندلية بعد دخولها (مفعلاً) بانتهاء الشرط الأخير فقط (ولم يحنف
 الشرطان الأولان وهما الولى والتذكير) وهو (أى الشرط الأخير) كونه
 لى السندلية (مضافاً ومثيها) لأن المراد بالفردهتها ريس بمضاف
 ولا شبهه ما يصريح الشارح نفسه (أى يلبها نكرة غير مضاف ولا مثيها) به
 ويسبق تفسيرها لبيان اعرابها قوله (ليترتب عليها) لى على الشروط متعلق

عنه وم الكلام اى وانما فسرنا بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل
راجع الى المسند اليه لان المنصوب لا يبنى فاذا رجع اسم كان المستكن فيه الى
المسند اليه ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتيبا تاما (قوله) (فهو) اى
الاسم المسند اليه (مبنى على ما ينصب به) من الفتح او الالف او الياء او الكسر
لكن لا يبنى على الالف لان ما بالالف لا يكون الاضمافا نحو اياه فبقوله البناء
ثلاثة (فانه) اى المسند اليه (لو كان مفردا معرفة) ولم يكن بعد الافراد نكرة
(او) كان مفردا نكرة ولكن كان (مفصولا حكمه غير ذلك) لما سيجى (وقوله)
على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لاهذه عليه
يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان
عند وجود هذه الشرائط لا يكون منصوبا بل لا يكون الامينا والى ان ينصب
مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ما كان ينصب به المفرد (الفتح فى الواحد)
لان اعراب المفرد المنصرف بالحرركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لا رجل
فى الدار) او غير منصرف نحو لا حجر فى الدار (والكسر) عطف على الفتح
(فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر
عند الجمهور (بلا تنوين) لان التنوين لا يدخل المنيات سواء كان البناء عارضا
اولا لانه من خواص العربات (نحو لا مسلما فى الدار) والمازنى بفتح
بلا تنوين (والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى) اى فى اثنية (و) الياء (المكسور
ما قبلها فى جمع المذكر السالم) فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء
خلافه للبرد فان عنده لا يبنى المثنى ولا الجمع على حده لانه انون كالتنوين دليل
الاعراب (نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ويعنى) اى يريد المصنف (بالمفرد
مالبس بمضاف ولا مضارع له) لما سبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى
والجموع) على حده اذ لم يكونا مضافين فينيان كما ذكرنا (وانما بنى) اى
المسند اليه بعد دخول لاهذه عند وجود الشروط المذكورة (انضمته معنى
من) الاستغراقية وتسقط التنوين ايضا لانه للتمكن وهو من خواص العرب
(اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها) بلطابقة اللازمة بين السؤال والجواب
(لانه) اى لان قوله لا من رجل فى الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل
فى الدار حقيقة او تقديرا) وفرضنا (حذفت) لفظة من من الجواب فتضمن
معناها فبنى لان المبنى هو كل اسم ناسب معى الاصل وينتو اوجه المناسبة بستة
اوجه على ما سيجى (تحقيقا) تعليل المحذف يعنى ان حذف من من الجواب
المجرد التحفيف (وانما بنى) انتم لاهذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون
فرقا بين البناء الاصلى والبناء العارضى و (على ما ينصب به ليكون البناء) اى

بناءً (على الحركة) كالمتحقة في المفرد الواحد ولكسرة في الجمع للوث السالم
 (أوحرف) كالباء في التثنية والجمع للذكر السالم استحققتها الحركة في الأصل
 (قبل البناء) يعني ليكون اسم لاهذه مبنياً على حركة كالمتحقة ولكسرة أوحرف
 كالباء استحققتها الاسم قبل أن يكون اسم لاهذه لأن المفرد انصرف يستحق
 المتحقة في الصب والجمع للوث السالم للكسرة والتثنية والجمع على أحدهما
 إليه وانزمت البناء ينبغي أن يبنى على ما يستحقه في الأصل لتكون الحركات اليرائية
 والحروف البائية موافقة للأعرابية من حركة أوحرف (ولم يبن) مبنى للمفعول
 الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع) على ما سبق (لأن الإضافة) لما كانت
 من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تفرقا أو تخصيصاً أو تخفيفاً (ترجم) إلى
 الإضافة (جاء الاسم فيصير الاسم) أي اسم لاهذه (بها) أي بالإضافة
 (مثلاً) أي منسوجها (إلى ما يستحقه في الأصل) أعني الأعراب لأن الاسم
 مطلقاً أصل في الأعراب لوجود المعاني المقضية للأعراب الفاعلية والمفعولية
 والإضافة مع أن الأعراب ههنا مؤكدة بالإضافة التي هي من خواص الاسم
 ولأنه لا يكون المضاف مبنياً إلا نادراً نحو خبة عشر ولاه يلزم من البناء جعل
 ثلاثة أشياء واحداً وذلك متكرراً جداً فوجب أن يكون المضاف أومشبهه
 معاً عملاً بالأصل (وان كان) (أي السند إليه) عطف على قوله فإن كان
 مفرداً (بعد دخولها) أي بعد دخول لاهذه عليه مفرداً (معرفة) (بإتفاء)
 شرط التكرار لا بإتفاء الأفراد يعني مفرداً معرفة أومضافاً إليها (أو) كان
 السند إليه (مفصولاً عنه) انظر مرفوع محلاً على أنه مفعول مالم يسم
 فاعله (أي بين ذلك السند إليه) (وبين لا) عطف على الجور في يده بإعادة
 الجار في المدهطوف (بإتفاء شرط الاتصال) يعني يقع فصل بينهما لا بإتفاء
 تعريف ولما قال الشارح (على سبيل منع الخلط) أي لا يخلو من أن يكون
 السند إليه مفرداً معرفة أومفعولاً ويجوز أن يكون للمفصول مفرداً معرفة
 أيضاً (سواء كانا) أي المعرفة والمفصول ملايين (مع إتفاء شرط كونه)
 أي السند إليه (مضافاً أومشبهاً) يعني لا يكون المعرفة ولا المفصول مضافاً
 ولا مشبهاً به (أولاً) ينبغي هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافاً أومشبهاً به
 (وهي) أي هذه (أصو) (ستصور) جمع صورة بالتميم العقلة لأن السند إليه
 ما معرفة أو نكرة والأول إما مفرد أومضاف (نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
 ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو) بالجر عطف على زيد أي ولا غلام عمرو فهذه
 اثنتان (و) الثاني إما مفرد مفصول أومضاف مفعول نحو (لا في الدار
 رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر أيضاً فهذه أيضاً اثنتان

(و) الاول ايضا اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر فنسارت صور المعرفة اربعة اثنتان منها بلا فصل واثنان منها مع الفصل وصور النكرة اثنتان فقط وهما البسطة الامفصولتين فنصار المجموع ستا فالانساب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكانه اراد ان يكون صور المفصول اربعة وغيرها اثنتين ولذا قيل اربع منها في المفصول واثنان منها في المعرفة ولكل وجهة هو موليها (وجب) جواب الشرط (في جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب اي رفع الاسم الذي وقع فيها (على الابتداء) اي على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي (اما) وجوب الرفع على الابتداء (في المعرفة) مفردة كانت او مضافة مفصلة كانت او غير مفصلة يعني باقسامها الاربعة (فلا متناع) نفوذ (اثر لا النافية للجنس فيها) اي في هذه المعرفة فان شرط تأثير لا في مدخولها من النصب او البناء هو الجنس والاضافة والولي وذا غير موجود في المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثر في الجنس فوجب الرفع الابتداء لرجوعه الى اصله لكون لا هذه من دواخل المبتدأ (واما) وجوب الرفع بالابتداء (في المفصول) وهو في النكرة المفصلة وهذا التعليل يجري ايضا في المعرفة المفصلة (فلضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ما سبق في تأثيرها لمعرا بالاول بناء الولي فيما يوجد بالنصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها (والتكثير) (اي وجوب تكثير اسم لا) فيه اشارة الى ان قوله التكثير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (لكن) اي الا انه يكون التكثير (مطلقا) بحيث (لا) يجب ان يكون (بعينه) اي لا يشترط ان يكون الثاني عين الاول مثل ان تقول لازيد في الدار ولازيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكثير الشخصي مثل زيد وعمرو على ما سبق من الامثلة ولذا قيل المراد التكثير النوعي لا الشخصي (اما) وجوب التكثير (في المعرفة) مطلقا مفردة كانت او مضافة مفصلة او غير مفصلة (فليكون) التكثير (كالعوض عما في التكثير من معنى) بيان لما في قوله عما (في الاحاد) لان لا هذه موضوعة لنفي الاحاد وذا لا يكون الا في الاجناس واذا دخلت على المعرفة فان هذا المعنى لان في المعرفة نفي المفرد لانني الاحاد فنيغي حيث التكثير يكون عوضا عما فات اذ بالتكثير يوجد في الجملة نفي الاحاد لان في التكثير التعدد (واما) وجوب التكثير (في النكرة) المفصلة وان وجد فيها نفي الاحاد كما في صورة الولي (فليكون) هذا الكلام (مطابقا) اي اسؤال

حقيق او تقديرى (هو) اى هذا الكلام (جواب له من مثل) بان لما فى قوله
هو (قول السائل) تحقيقا او تقدير اوفرضا (فى الدار رجل ام امرأة) واجب
لا فى الدار رجل ولا امرأة فكرر فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان فيه
يجب تكرار (وهذا التعليل) اى المضايق بين السؤال والجواب (جار) على
ونن غدا اى يجرى (فى المعرفة) باقسامها الاربعة (انضا) اى كما هو جار
فى الكثرة فكله قبل زيد فى الدار ام عمرو فاجيب لازيد فى الدار ولا عمرو وكذا
غيره من الامثلة (وتحقيق قضية) برفع لانها خبر مبتدأ محذوف (اى هذه قضية)
حذف المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير لم اى هذه رمية
(ولا باحسن لها) الواو للحال واللقى الجنس وياحسن اسمها ولها جار ومجرور
والجمله حال من الخبر بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائما وامام فيهما معنى
الاشارة والقياس للفهومان من لفظة هذه (اى لهذه القضية) قبل هو قول
التحقيق رضى الله تعالى عنهم كانوا يقولونه عند القضاء ومعناه انحكم نحن وليس
على رضى الله تعالى عنه حاضرا ههنا اى هذه قضية لا قاضى لها مثل قوله عليه
السلام اقضاكم على وافر صكم زيد كنا سمعته (هذا) اى قول المصنف ونحو
قضية ولا باحسن لها متأول (جواب دخل مقدر) بان يكون الواو قيد للاسنياف
(على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير) بان يقال
هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم لا) وهو قوله باحسن
(فيه) اى فى هذا القول (معرفة لان باحسن كنية على رضى الله تعالى عنه)
وهى ما صدر بالاب او الام وهى من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية وتنب
وعلم شخص كلهما معارف فيكون قوله باحسن معرفة (و) الحال له (لا رفع
فيه ولا تكرير) فانتقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فنشأه واما عدم
الرفع فلا لورفع لقب ولا ابو حسن بالواو لان الاسماء الستة اذا ضيفت الى غير
ياء المتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق (بل هو) اى قوله باحسن (منصوب)
لان نصبها ايضا يكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف
(عنه) اى عن الدخلى المقدر (بانه) اى بان هذا القول (متأول) (بالكثرة)
فلا يرد نقضا على التعريف به غير جامع لخروجه مثل هذا القول عنه وذلك
لأنه (اى ولا مثل ابى حسن لها) فيكون من باب حذف المضاف واقامة لمضاف اليه
فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المرفق فيكون اسم لاهده حيثئذ من القسم
الشأنى حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصارت كانه مبني
على الالف التى هى اخت القمحة وحيثئذ قوله باحسن على تعريفه والمراد به

على رضى الله تعالى عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة تبحث في محتاج الى حكم عدل مثل
 على رضى الله تعالى عنه والحال انه لا مثل لها (او بتأويله بفصل) على وزن
 حيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق الفصل على على رضى الله
 تعالى عنه من قبيل رجل عدل لاشتهاره رضى الله تعالى عنه (بهذه الصفة) اى
 بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فصلا في الحكومات على ما قال النبي عليه
 السلام اقضاكم على رضى الله تعالى عنه (فكانه قبل) هذه قضية (لا فصل
 لها) فصار قوله ابا حسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا
 لكل فرعون موسى يعنى يكون من قبيل ذكر الاسم واردة الصفة المشتهر
 صاحب بها (ويقوى هذا التأويل) اى التأويل الثانى (ايراد حسن بحذف
 اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهاه لكنية بالرفع وانعريف اللامى يعنى ابو الحسن
 مثل ابو الخطاب لعمر رضى الله تعالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتكثير) لانه
 لو لم يكن للتكثير لما عرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام لبس الالتصاف
 التكثير وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتكثير ايضا مع كونه كنية له رضى الله
 عنه الا ان الظاهر ايراده باللام (وفى مثل لاحول ولا قوة الا بالله) الاحول القوة
 وبالحولة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقل فى تفسيره مرفوعا الى النبي عليه
 السلام لاحول ولا حول عن معصية الله تعالى الا بعصمته وعونه ولا قوة
 ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لاحول عن
 المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله تعالى او لارجوع لنا عن المعاصي
 ولا طاعة لنا على مشاق الدين مما امرنا الله تعالى (اى فيما كررت فيه) لنظ (لا)
 هذا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها بل تجرى فى كل
 موضع توجد فيه شروط ثلاثة ان يكون لفظا لامكرة وان يكون التكرار
 بالعطف وان يلى كلامهم ما نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت
 فيه لا والثانى بقوله (على سبيل العطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما نكرة
 لا فصل) بينهما ينهسا واما افراد تلك النكرة فستفاد ايضا من المثال (يجوز فيه)
 (خسة اوجه) (بحسب اللفظ) اى بحسب التلغظ (لا بحسب التوجيه) وبيان
 الحال (فانها) اى فان لوجوه فى هذه الصورة (يحسب التوجيه زيد) كفاي
 اشاء الوجوه تنقيدي يعنى من بيان الشارح فى اثباتها تنقيدا فانها على ما بينه تكون
 تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها فى الاول صارت خسة وفى الثانى زيدت
 (عليها) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبني والثانى معرب
 منصوب ولم يوجد عنهما وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثانى واما لا اول
 مبني والثانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مرفوع وبناء الثانى

والقياس ان تكون ستة ولسقط ما كان الاول فيه معربا منصوبا والثاني مائيا
 لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجوه بحسب اللفظ خمسة (الاول)
 من تلك الوجوه (فتحهما) اى فتح الاول والثاني يعنى بناءهما على الفتح (اى
 لاحول ولا قوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لافيهما)
 اى فى كل واحد منهما (لنى الجس) فيبنى اسمهما على الفتح كما هو انفردت كل
 واحدة منهما عن صاحبتهما (ولا قوة) مع ان لافيه لنى الجس واسمهما مبنى
 (عطف على لاحول عطف مفرد) بدل من قوله عطف بدل البعض (على
 مفرد) لان لاحول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة (و خبرها) اى خبر لاحول
 لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اى لاحول ولا قوة موجودا لا
 بالله) والخبر الظاهرى وهو قوله الا بالله وهو المستثنى المفرغ المعرب بأعراب
 المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف لافيه من متعلق هو فى الحقيقة
 خبر فيكون حيثئذ جملة واحدة فيكون فى قوة لاشئ له الا بالله (او عطف جملة
 على جملة) عطف على قوله مفرد (اى لاحول) موجود (الا بالله ولا قوة)
 موجودة (الا بالله حذف خبر الجملة الاولى استثناء عنه) اى عن خبر الجملة
 الاولى (بخبر) اى بقرينة كون خبر (الجملة الثانية مذكورا) واختص المحذف
 بالاول مع ان الاول ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابق قرينة لللاحق
 وليكون اولافيه اجال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذا اوقع فى النفس والتذ
 اذ المتشاق بعد الطلب اعز من المتساق يلانعب (و) (الثانى) من تلك الوجوه
 (فتح الاول) يعنى بناء الاول على الفتح (ونصب الثانى) (اى لاحول ولا قوة
 الا بالله اما فتح الاول) اى اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لا الاول لنى الجس)
 وحول اسم مفرد نكرة قدرلها فيبنى على الفتح (واما نصب لثانى فلان لا
 المية منية) يعنى زائمة (لنا كيد النى) لان المعطوف على المنى يكون مبنيا
 ايضا فيكون حرف النى فى المعطوف زائما واثباته التأ كيد لنى المستفاد
 اولا كما فى قولك ما جاني زيد ولا عمر ولانه اذا قيل وعمر ويدون لا استفاد علم
 مجئ عمر وايضا وزيد لافيه نصا (والثانى) وهو قوة (معطوف على الاول)
 الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه (فيكون) اى تلك الثانى (منصوبا
 جلا على لفظه) اوعلى محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو
 منصوب بلا محل بعيد وهو مر فوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب)
 قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية (ويجوز
 ان يقدرا لهما) اى للاسمين المعطوف احدهما على الآخر (خبر واحد) لان العامل
 فيه لا الاول وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا (ان يقدرا

لكل) واحد (منهما خبر على حدة) لأن الثاني وإن كان معطوفاً على الأول بحسب الظاهر إلا أنه يجوز أن يعمل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز في اسمها المبني ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جلتين بأن يكون عطف جملة على جملة وأما جملة واحدة بأن يكون عطف مفرد على مفرد لأنه يجوز أن يعطف اسمان على معسول عامل واحد بعاطف واحد قد ذكر غير مرة (و) (الثالث) (فتح الأول) يعني أن يكون الأول مبنيًا على الفتح لما سبق في الأول والثاني (ورفع الثاني) (أي لاحول) بالفتح (ولا قوة) بالرفع (إلا بالله) أما فتح الأول) أي أما كونه مبنيًا على الفتح (فلان لا الأول) (أي الجنس) وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغي أن تبنى على ما انتصب به وهو الفتح لوجود شرطه (وأما رفع الثاني) أي أما كونه مرفوعاً (فلان لا) الثانية (زائدة) أنا كيد النبي ما قلنا فيما سبق (والثاني) وهو قوة (معطوف على محل الأول) لأن لفظه ومحلّه القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما في الظاهر (لأنه) أي لأن الأول (مرفوع) في الأصل (بالابتداء) أي بالعامل المعنوي فإذا جاز الحمل فعلى الأصل هو الأول والأوجب (عطف) بدل من قوله معطوف أو تفسيره أو خبر مبتدأ محذوف أي هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لا يكون أولاً (بأن يقدر لهما خبر واحد) ويكتفى بكون الخبر خبراً للأول أي لاحول بوجود الإله ولا قوة مثل قولك في الإثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (أو عطف جملة على جملة) وذلك يكون (بأن يقدر لكل منهما) أي من الأول والثاني (خبر) واحد لأن لا الأول عامل لفظي يحتاج إلى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء احتاجت إلى خبر آخر مستقلاً فتكون جملة أخرى ولهذا كان الكلام جلتين عطف الثانية منهما على الأولى (و) (الرابع) من تلك الوجوه (رفعهما) أي رفع الاسمين معاً (بالابتداء) لأن النكرة وقعت في حيز النفي فنخصصت كافي قولك ما أحد خير منك على ما سبق (نحو لاحول ولا قوة) بالرفع على أن يكون كل منهما مبتدأ (إلا بالله لأنه) أي لأن هذا الكلام (جواب قولهم الغير الله) خبر مقدم (حول وقوة) مبتدأ مؤخر والثاني معطوف على الأول سواء كان هذا السؤال تحميلاً أو تقديراً (فجاء) الجواب (بالرفع فيهما) أي في حول وقوة (مطابقة) بالنصب لأنه مفعول له لأن المطابقة مصدر ويجوز أن يكون حالاً من فاعل جاء أي جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطبوعاً (للسؤال) أعرفت لهما مرفوعاً في السؤال ومطابقة الجواب في الأعراب وغيره من الأمور المهمة (ويجوز الأمران ههنا) أي في القسم الرابع (أيضاً)

اى كما جازا في الاقسام الاول اى امان بقدر لكل واحد منهما خبر على حدة
 نحو لا حول موجود الابله ولا قوة موجودة الابله فيكون الكلام جليتين او بقدر
 ايهما معا خبر واحد والكلام جلة واحدة وهذا هو الاول لانه عطف مفرد
 على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون تم في المتسابقة ولان تقليل
 الكلام اول (و) (الخامس) من الوجوه الخمسة (رفع الاول) يعنى ان يكون
 الاول مر فوجا بناء (على ان لا) هذه تكون (بمعنى ليس) مثل ما ولا تكون
 لى الجنس (على ضعف) رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى ليس لى الجنس
 كاش على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لقلة مشابهة لا
 ليس وهى تورث الضف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة كما فى ما فان
 كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتها لها (وفتح الباقى) اى يكون الباقى
 مبنيا على الفتح (نحو لا حول) بارفع (ولا قوة) بالبناء على الفتح (الابله
 بناء على ان يكون لا) فى اثنى (لى الجنس) وقوة بهاء مكررة مفردة قد وليتها
 فتكون مبنية على الفتح كما فى قولك لا رجل فى الدار (وضعف) مبنى
 للمفعول من التضعيف ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثى (وجه) مر فوج
 ضعف (رفع الاول) فى هذا القسم وهو ان يكون لافيه بمعنى ليس (بانه) متعلق
 بضعف (يجوز ان يكون رفعه) رفع الاول (لأنه) عمل لا اى تأثيرها فى
 مدخولها اعرابا وبناء (بالتكرير) اى بسبب ان يكون مادخلت هى عليه
 مكررا انتهى الكونها ضعيفة فى اعمل انا كر اسمها نعمل عن العمل فيه فيزجج
 على انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى لا يبع فيه ولا خلة ولا شفاعة
 ورفع لهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه فى المقام المعجز (لا كونها بمعنى ليس)
 يعنى ليس رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معروضة عن العمل
 بسبب التكرير (لان شرط صحة انماها التكرير) اى تكرير اسمها كما فى صورة الرفع
 فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافقت الاسمان
 فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكما فى قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وكما فى قوله تعالى
 لا يبع فيه ولا خلة اولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل) التكرير (ههنا)
 اى فى هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى فى صحة
 الاسماء بالتكوير (لتوافق الاسمين) الواقعين (بعدها فى الاعراب) قوله ولا دخل لا
 قبل لى الجنس دخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به وتوافق الجار
 والمجرود خبر لهما لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين
 بعدها فيه مدخل فى صحة الانشاء يعنى يصح البناء بمجرد التكرير سواء توافقت

الاسمان فيد اولاً وفي الرضى اعلم ان لا الاولى للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها
وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير ان لا يتوافق الاسمان
في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة
لنا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى لبس فانه
لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه (فهذا) اى
القسم الخامس او ما اجرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون لا
فيه فى الاول بمعنى لبس او على ان رفع الاول بناء على ان يكون لافيه بمعنى لبس متعين
(اعطف جملة على جملة) لان فى عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين
واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى اعطف المذكور لان الحاصل فى الاول
لا بمعنى لبس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر وفى الثانى لائى الجنس يقتضى
نصب الاسم او بناءه ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل لا يمكن العطف المذكور
فتعين العطف الاول (نحو لا حول) موجود (الاباللة ولا قوة) موجودة (الا
بالله والا) اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمال ان يكون عطف مفرد
على مفرد (يلزم ان يكون قوله الاباللة) يعنى الخبر المتعلق به قوله الاباللة
(منصوباً ومرفوعاً) فى حالة واحدة لان لا الاولى تقتضى ان يكون منصوباً
ولا الثانية ان يكون مرفوعاً فيكون معمولاً لعاملين مختلفين فى حالة واحدة وهذا
غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثانى) وهو
ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لاملغاة عن العمل (يمحتمل
ان يكون) هذا القول (من قبيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع
بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد والاباللة خبر الاول فيكون
جملة واحدة (او) ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم
وجهه مما سبق (كما لا يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثانى على المتأصل
الصادق (واذا دخلت الهمزة) الاستفهامية (على) لفظة (لا) (لتي)
تكون (لتي الجنس) لكون اليث فيها (لم تغير) مبنى للفاعل من غير من
التفعيل (العمل) مفعوله (اى عمل لا) يشير الى ان اللام للعهد (اى تأثيرها)
فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير وان هذا تفسير باللازم
العمل يلزمه لتأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وازادة اللازم (فى مدخولها)
اى فيما دخلت لاعليه من الاسم والخبر (اعوا) تمييز (وبناء) يعنى اذا كان
مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معرباً او مبنيّاً يكون ايضا بعده معرباً
فى الاول وسبباً فى الثانى (لأن العامل) لفظياً كان او معنوياً سبباً او قياسياً
رافعاً او ناصباً او جازاً (لا يتغير عمله) اى اثره فى مدخولها من الاعراب

والبناء، وغيرهما (بدخول كلمة الاستفهام) عليه لأنها لم تعد من العوامل
حتى تغير ما دخلت هي عليه وعدم تغير أثر لاقية أولى والزم بخلاف ما
إذا دخل الجار عليها نحو اذنتي بلا جرم وجدت بلا مال فإنه يتغير عمله
حينئذ وإنما خص الهمزة بالبيان لأنه لما تغير عليها بدخول الجار توهم أنه
يتغير بدخول الهمزة أيضا ولدفع هذا لتوهم خصه بالبيان (ومماها) (أي
معنى الهمزة الداخلة على لا التي لتنفى الجنس) أحد ثلاثة أشياء (اما) (الاستفهام)
(حقيقة) نصب على التخيير لأن الهمزة قد تدخل على شيء مجازا (فنقول ألا
رجل في الدار) من غير تغيير تأثيرها من ابتداء والاعراب في مدخولها حال كونك
(مستفهما) وقال المحكي النساخر أن الشارح به على أن مقصود المصنف
حصص المعنى في الثلاثة وقبل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها
دون ما عداها ألا لا خلاف فيها انتهى (و) (اما) (العرض) بكون الرأى
مجازا (نحو أنزل عدى) عارضا التزول عليه حيث لا يرجى تزوله وعدمه لأن
الجهولية بالشيء كما هو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمل لفظ أحد
المسيبين للمخبرين في السبب في الآخر (ولم يذكر سبويه أن حال الألف المستعمل
(في العرض كحالة قبل) دخول (الهمزة) لأنها إذا كانت عرضا تكون من
حروف الأفعال فلا يجوز دخولها على الأسماء لأن العرض لا يكون إلا في الأفعال
كما يقال لا تتزل (بل ذكر السيرافي) يعني ذكر السيرافي أن حال في العرض
كحالتها قبل دخول الهمزة (وتبعد الجرول) بالجيم المفتوحة والرأى المجهمة
للمضمومة (والمصنف) لأنها وإن كانت عرضا وكانت أيضا من دواخل
الأفعال إلا أنها باعتبار أصلها يجوز أن تدخل على الاسم مع أنه معنى مجازي
(ورد ذلك) أي ذكر السيرافي كون حالها في العرض كحالتها قبل دخول الهمزة
(الأندلسي) بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الدال المهيمنة منسوب إلى ابن أبي
اسم بلدة (وقال هنا) أي كون حالها فيه كحالتها الأولى (خطأ) بفتح الحاء
والطاء مع الفصر ضد الصواب يعني لبس بصواب (لأنها إذا كانت عرضا)
بدخول الهمزة عليها (كانت من حروف الأفعال) يعني من الحروف التي تقتضي
الأفعال لفظا أو تقديرا كحروف الشرط (مثل أن ولو وحروف التحضيض) مثل
هلا والاولا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضي الأفعال لفظا أو تقديرا ولا تدخل على
الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بعدها) أي بعد حروف العرض كما يجب
انتصابه بعد حرف الشرط والتحضيض لكن بشرط أن يكون بعد الاسم
فعل يفسر الفعل الناصب له (نحو الأزيدا تكرم) في تقدير الأتكرم الأزيد
تكرمه على ما سبق وأما إذا لم يقع بعدها فعل أو وقع ولكن لم يصبح أن يكون

مفسر له يكون حالهما كما قاله السيرافي ولا وجه لقول من قال في وجوب الانتصاب
بحث لجواز ان يكون بعد كلمة الا فعل لازم نحو الازيد يترجل الا ان يتكلف
ويقال اراد وجوب الانتصاب الاسم في الانتصار على شريطة لتفسير (و) (اما)
(التمني) (نحو الاماء اشربه حيث لا يربح ماء) قيد به لانه عند رجاء الوجود
يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون التمني لان ما لا يربح لا يستفهم اذ يقال
لا حد انطير على حقيقته فيحمل على التمني مجازا بجماع الطلب لان في التمني معنى
اطلب كما في الاستفهام وكما في قوله * لاسبيل الى خير فاشرب بها * الاسبيل الى
نصر بن حجاج * (واما قوله) يدل على محصلة تبيت الرجل جزاء الله خيرا
وفي الرضي روى الالفاء في الا التي للتمني نحو (الرجل جزاء الله خيرا) وروى الا
رجل بالجر اي الامن رجل (فهذه) اي كلمة الا في هذا البيت (عند الخليل) بن
احد الذي هو امام النحو (است لا) الداخل (بالنصب صفة سببية لكلمة لا)
عليها حرف الاستفهام (بارفع لانه فاعل) لقوله الداخل مثل قولك هند حامل
وشاحها (ولكنه) اي الالف (حرف موضوع للتخصيص) مستقلا (برأسه)
مثل الا وهلا وغيرهما (فكانه) اي فكان الشاعر (قال التروني) بضم التاء
من الملائكة اصله تروني فاعل يحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمي التاء
والراء ثم حلقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار تروني (رجلا) مفعول به (يعني
هلا تروني رجلا) جزاء الله خيرا ثم حذف الفعل انصب بقرينة قوله جزاء
لانه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لمسيبه وبقريته كلمة التخصيص لما
عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اي يكون الاحرفا برأسه من حروف
التخصيص والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (ونصب) رجل فيه
(ونون) وفي الرضي واعلم ان معناها اذ ادخلت في الماضي التوبيخ واللوم على
ترك الفعل واذا دخلت في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي اي في
المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك الفعل في الماضي الى هنا كلامه (وهي) كلمة الا
(عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام) يعني مركبة من همزة
الاستفهام والتمني الجلس فكانت (بمعنى التمني) مثل قولك اما اشربه (فكان
القياس) ان تبني النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها
فيقال (الرجل) بالفتح بلا تنوين لكونه جنسا (لكنه) اي الا انه (نون) اي
جعل رجل في قول الشاعر وهو الرجل جزاء الله منونا (لضرورة) وزن
(الشعر) لان وزنه في كل مضارع مفاعلتن مفاعلتن فعولن واذا لم يكن منونا يكون
الاول انقص بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء على ما سبق من قوله

• صبت على مصائب لوانها • صبت على الأيام صرن ليالبا •
 ولما فرغ من التصويب لاني لني الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا
 وبنينا ومرفوع شرع في بيان احوال توابعه من الصفة وغيرها البشوتى
 احواله فقال (ونعت) مبتدأ (الاسم لا) بحذف المضاف (البنى) بالجر لانه
 صفة الاسم واللام فيه للعهد اى الذى هو قسم من اقسام اسم لانه على ما عرفت
 ثلاثة (لانعت اسمها للعرب احتراز) به (عن نحو لا غلام رجل ظريفا) فله
 لا محالة معرب اما منصوب جلا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع
 جلا على محله لان الموصوف اذا كان معربا لا بد ان يكون الصفة ايضا معربة
 واما اذا كان مبينا فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبينا (الاول) (بارفع) اى هو بارفع
 (صفة للنعت) لا بالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم
 فكبرون القبول قيود له (اى لا) النعت (الثانى وما بعده) يعنى الثالث والرابع
 وغير ذلك (احتراز) به (عن) نعت انشائي (مثل لارجل ظريف) اما مبسنى
 على الفتح • وافقه لمنعوتها واما معرب رفعا ونصبا لما سيجي لانه نعت (كريم)
 بارفع او كرما بالنصب (فى الدار) خبر لها (مفردا) بالاصب لانه (حال من
 ضمير مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا اورده بالتذكير لان الحال
 لا بد ان يبين هيئة الفاعل والمفعول به وقدم عليه ليكون القبول متواليه بمجموعة
 بلا فصل واقع بينهما ولوجعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا
 اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال فى المعنى صفة (والعامل فيه
 مبنى) لما تقرر ان العامل فى الحال هو انا مل فى نى الحال (احتراز عن) النعت
 والمضارع (مثل) قولك (لارجل حسن الوجه) اول لارجل خيرا من زيد فانه
 لا يبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا ما سياتى (يليه) فعل مضارع معلوم (حال
 بعد حال) من ذلك الضمير ايضا وقيل لما سبق ولوجعل ايضا حالا من المبتدأ
 لكان اصوب لما قلنا اى بلى لعت الاول اسم لالبنى (اوصفة مفردا) اى بلى
 النعت الاول المفرد اسم لالبنى ما قلنا ان الحال فى المعنى صفة (احتراز به عن
 المفصول) اى عن النعت الذى وقع بينه وبين المنعوت فصل بشئ (نحو لا غلام
 فيهما ظريف) فله يجب الاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز اناء اصلا (وهنا ليقيد)
 يعنى قيد لوق (يعنى عن الاول) قبله لافقه بغير يف لمن له طاقه لان المعنى الاول
 ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولي كذلك فتزاد فليكون اجد هما معنيا عن
 الاخر لان لول اصطلاح ههنا ولذا نسب الاغصاء اليه مع ان الاول يعنى عند ايضا
 الا انه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيده (مبنى) خبر
 (على الفتح جلا على المنعوت) يعنى مبنى على التخييل كان المنعوت كذلك (لمكان

الاتحاد بينهما) في الصديق لان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت
 فالتحدا فيحيث اذا المبين لزم ان يكون الشيء الواحد مبنيًا ومعربًا (والانصال)
 ايضا لما عرفت انه من شرط اولي بحيث لا يجوز ان يقع بينهما فصل (وتوجه
 النفي اليه اي الى النعت حقيقة) تميز لان النفي في قولك لارجل ظريف قائم نفي
 القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لاعن مجرد الرجل الان البناء النعت اربع
 شرائط ان يكون نعت المبني بلا وان يكون النعت الاول وان يلى النعت المبني
 ولا يفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد النعت
 مع المنعوت فبسررى البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته اليه (والمبني
 في قوله) اي في قوله المصنف (ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة
 لا بالتبعية فانه) اي المبني بالاصالة هو (المذكور سابقا) في قوله فان كان مفردا
 فهو مبني بناء على اللام فيه للعهد الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به البناء
 بالاصالة لا بالتبعية (فلا يراد به) اي الشأن (اذا كرر المبني) الذى هو
 اسم لاهذه (وبنى) المكرر (على الفتح) كالاول لكونه تأكيذا (ثم جئ
 بنعت) وجعل نعتا لثاني بناء على ما هو الظاهر (لا يجوز بناؤه) اي بناء
 النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصلة في البناء (مثل لاماء ماء باردا)
 بالنصب خلا على اللفظ او المحل القريب او ارفع خلا على المحل البعيد (مع
 انه يصدق عليه) اي على قوله باردا (انه) اي البارد (نعت المبني الاول مفردا
 يليه) يعنى تصديق هذه الشروط المقتضية بناء النعت الموجودة هي فيه
 ولا يصح بناؤه (فان باردا) الذى هو (في هذا المثال نعت للتابع) يعنى الماء
 الثاني (لا المتبوع) يعنى الاول (كما هو الظاهر) من النعوت لثلاث يقع الفصل
 بينهما لان الماء الثاني وان كان تأكيذا للاول يكون فصلا اذا جعل نعتا للاول
 (ولو جعل) ذلك النعت (نعتا للمتبوع) على خلاف الظاهر (فليس) النعت
 (مما يليه) اي يلى النعت المنعوت (لتوسط التابع بينهما) يعنى لوجود الفصل
 بالماء الثاني بين النعت والمنعوت (ومعرب) سواء كان النعت مفردا او مضافا
 او مضارعا له ولى اول (لان الاصل في التوابع) كلها تبعيتها (لمتبوعاتها
 في الاعراب دون البناء) سواء كان المتبوع مبنيًا بناء لازما نحو جاءنى هؤلاء
 الكسرام بازفع او بناء عارضا نحو لا غلام ظريف بازفع او بالنصب الا انه يجوز
 البناء ههنا على الفتح لما عرفت او معربا نحو لا غلام رجس ظريف او ظريف
 لكون الاسم اصيلا في الاعراب والعمل بالاصل اولى (رفعا) منصوب على
 المصدرية او على نزع الحافض اي يرفع (خلا) اي لكونه محمولا (على محله

البعيد (اونصبا) عطف على رفعا (جلا) اى لكونه محمولا (على اللفتحة)
 اى لفظ اسم لا المبني وهو الفتح (او على محله القريب) وهو النصب بها (مثل
 لارجل) فانه اسمها المبني على الفتح (ظريف) وهو (بالفتح) يعنى مبنى على
 الفتح لوجود اشروط المقضية بنائه عليه (ظريف) معرب (بارفع) جلا
 على محله البعيد (وظريفا) معرب (بالنصب) جلا على اللفظ او على محله
 القريب او هذه الامثلة على ترتيب الف وهو صفة بديعية (والا) عطف
 على مقدر مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى ان كان نعت اسم لا
 هذه موجودا فيه هذه القيود والاشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا
 ونصبا والا اشار الشارح الى هذا بقوله (اى وان لم يكن النصب كذلك) اى وان
 لم يكن نعت اسم لانتصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل
 لاعلام رجل ظريف اولم يوجد الثاني بان لم يكن مفردا مثل لارجل حسن
 الوجه اولم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لارجل فى الدار ظريف
 والحاصل انه ان لم توجد الشروط الاربعة باسرها سوله وجد بعضها او لا
 (فالاعراب) (اى حكمه الاعراب) اى فعلم ذلك النعت ان يكون معربا
 لا غير قدر المبتدأ بفرينة حرف الجزاء (لا غير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معروفا
 باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمر الشجاع (رفعا جلا) سبق
 اعرابهما (على المحل البعيد) الذى هو الرفع (اونصبا جلا) عن اللفظ او على
 المحل القريب (وهما ظاهران (وقد حرت امثله) اى امثلة ككون النعت
 معربا لعدم وجود شرط البناء (فى بيان فوائد القيود) واذا اوردتها بعد قوله
 والا تأمل وكن على بصيرة (واعطف) اى عطف شئ (على لفظ اسم لا
 المبني) الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى محله البعيد على ما فهم
 من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لامبنا وان يكون
 المعطوف نكرة وان لا يكون لافيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط بقوله
 (اذا كان المعطوف نكرة) مثل لا غلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف
 (معطوفا بلا تكرر لافى المعطوف فانه) اى الحال والشان (اذا كان المعطوف
 معرفة) سواء كان علما مثل لا غلام لك وزيدا ومضافا مثل لا غلام لك وعبدالله
 (وجب رفعه) اى رفع المعطوف او معرفة باللام (نحو لا غلام لك والفرس)
 لانك لو نصبته جلا على اللفظ او على المحل كانت لفظته لاعاملة فى المعرفة
 وذلك محال لما عرفت انها لا تعمل الا فى النكرة المضافة او المشابهة (واذا كان لا مكررا
 فى المعطوف) مع افرادهما وتنكيرهما مثل لا رجل ولا امرأه (فعلمك) اى حكم
 هذا المعطوف (ماعم) فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق) من انه يكون فيه خمسة

اوجد من حيث اللفظ لانه ذكر وجه التمثيل لالحصر فيكون حكمه عاما شاملا
 لما وجد فيه شرطه وهوان تكون لامكررة بطريق العطف وولى كل واحدة منهما
 نكرة مفردة (بان يحمل) متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول وثابت ما استكن فيه
 راجع الى المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور (على اللفظ) (اى لفظ
 اسم لامبنى) صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة فتح شيد بالنصب فيجوز
 الحمل على اللفظ (ويحمل) المعطوف (منصوبا) عطف على يحمل (و) (بان
 يحمل) المعطوف عطف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع الفاصلة (على
 المحل) اى محل اسم لامبنى والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالاثناء
 (ويحمل) المعطوف (مرفوعا) (جائز) فالوجهان النصب جلا على اللفظ
 وارفح جلا على المحل البعيد جائزان على السوية الا ان الاول هو الاول لكونه ظاهرا
 وكون الثاني منفي (ولا يجوز فيه) اى فى هذا المعطوف (البناء) كما جاز فى الوصف
 لانتفاء صحيح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتذكير والولى
 وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعطف لانه بعد فاصلا فى عرفهم لما سيجئ وان جاز
 فى النداء نحو يا زيد وعمرو اضعف لاعتبار التأثير الا فيمليه او كان فى حكمه كافى للعت
 وههنا لم يله ولم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب (لمكان الفصل بالعطف)
 اى بواسطة العاطف فالناصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء
 مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف يغاير المعطوف عايه فلم يوجد الاتحاد ايضا
 (ولم يحمل) المعطوف (فى حكم المتصل) بان تكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق
 كافى عطف بعضها على بعض مثل قولك جاعنى زيد العالم والشاعر والديبر
 وكافى اسداء مثل يا زيد وعمرو لانه فى حكم يا عمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة
 (لمطنة الفصل) اى لان هذا محل ان يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المؤكدة)
 مثل لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعاة بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا
 الفطن فافتقا (ماذ المعطوف على المنى) مطلقا (يزاد فيه) اى فى المعطوف
 على المنى لفظة (لا كثيرا) اى زيادة كثيرة لتأكيد المنى (نحو لاحول ولا قوة)
 لان لالنائية زائدة فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا (مثل لا اب وابنا وابن)
 فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على اللفظ
 وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابنا وابن (فى قول الشاعر
 ولا اب وابنا مثل مروان وابنه) لافيه اننى الجنس ولا اب لكونه نكرة مفردة
 بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اى لا اب
 وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجودان ان كان عطف
 جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى جملتين اى

لا باب موجود وبسا وجود مثل مروان ولبسه بلسب حال من الصمير
 المستكن في الحبر فيه فسر على ترتيب اللف لان اللف يشبه مروان والاب
 لينة ويقال لئلا هذا الشبيه تشبه ملفوف وهو ان أتي بالشبهات ثم بالشبه بها
 كقول الشاعر «كان قلوب أعير طبا وباسا» لدى وكرها له اب واخشف ابالي
 (اذا هو بالجداردى وتأزرا) الجار متعلق بالانفعل بعده فتم المحصر الازدراء
 الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من رداً مهموز اللام بمعنى رجع ايضاً وتأزرد من
 ازرد مهموز الفاء وبعده زاي معجمة وبعده واء مهمله اذا قوى يقال تأزرد
 في الامر اذا قوى يعني لان مروان رجع الى الجدار وتأزرد فيه وتقوى والالف في تأزرد
 بلاشباع كاف اتا في قول الشاعر لا للثنية (واما سائر التوابع) اي باقيها من
 التأكد اللفظي والمعمى والبذل وعطف اليان (فلان نص عنهم فيها)
 يعني لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا بالعت ولعطف بالحرف (لكن) اي
 الاله (ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المادى) يعني بيني البذل والتأكد
 اللفظي انا كان كل منهما مكرة مفردة نحو لارجل صاحب ولا ماء باردا
 وانا كان مفرقة يجوز الوجهان الرفع واصب نحو لارجل صاحبك ولا ماء
 مائل وكذا التأكد المعمى نحو لارجل نفسه وكذا عطف اليان نحو لارجل
 ابو عبد الله (كذا) اي كما يكون حكمها حكم توابع المادى (ذكره الاندلسي)
 حيث قال اما البذل وعطف اليان والتأكد اللفظي فلان نص لهم فيها لكن
 ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكمها مع المادى المضموم ففي البذل
 يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب الى ها كلامه لان البذل
 في حكم تكرير العامل فكله قال لا صاحب لي ولما كبد اللفظي كلك لان
 المؤكد عين المؤكد لفظاً ومعنى فكله قال لا ماء في لا ماء باردا فيني البذل
 والتأكد اللفظي انا كان مفردا نكرة (ومثل لا باب ولا غلامي له) بلا فصل
 بينهما لانه اذا فصل نحو لا باب في الدار لك او لا غلامين فيهما لك لم يميز اثبات
 الالف في الاول ولا حذف التوزن في الثاني لانه ينبغي المشابهة بلاضاف حينئذ
 ولا اثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به (اي كل تركيب) المراد بالتركيب
 لامع اسمها وحبرها ولنا قال الشارح (يكون قيد) اي في ذلك التركيب
 (بعد اسم) لاني لقي الجلس لام الاضافة) سواء دخله الصمير غائبا او مخاطبا
 او متكلما او اسما طاهرا نحو لا ابا زعيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط
 ان يكون من الاسماء الستة غيرنى او مثنى او جمعا على حدة نحو لا اصرى له ولا
 مجبرى له (واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاعم) لاني اسم لاني لقي الجلس
 (احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (في نحو اب) فيه لشارة الى ان

المراد به بالاسماء الستة غير ذي فانه لا يقطع عن الاضافة على ماسيا في (و) من
 (حذف النون) اي نون المثني والجمع (من نحو غلامين) اراد به المثني والجمع على
 حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ لكثرة استعمالهما واما
 حذف النون فعلم لكل مثني وجمع على حدة حيث قال في المثني والجمع وفي الاب
 والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجران يعطى حكم الاضافة بحذف
 نوني المثني والجمع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لاغلامي لك ولا مسلمي لك
 ولا ابالة ولا اخاله فتكون معرفة اتفاقا فقوله مثل لا ابالة مبتدأ (جائز) خبراي
 يجوز في هذا اللفظ ان يستعمل بآيات الالف وحذف الون ويجعل معربا منصوبا
 (يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان) يبنى اسم لاعلى ما ينصب به لكونه
 نكرة مفردة وقعت بعدها بلا فصل و (يقال لا اب له) ولاخ له بالبناء على النسخ
 وكذا غيرهما من الاسماء الستة غير ذي (و) يقال (لاغلامين له) ولا مسلمين له
 مثني وجعما بالبناء على الياء (فيكون اسم لا) التي لني الجنس (فيهما) اي في مثل
 هذين التركيبين (مبنيا على ما ينصب به) الاسم وهو الفتح في الاول والياء
 في الثاني لوجود شرط البناء التي هي الافراد والتذكير والولي (و) يكون (الجار
 والمجرور) في مثل له في محل الرفع (خبرايها) للا التي لني الجنس والمعنى لا اب
 موجود لغلام الآن لانه قد مات فيكون المثني ثبوت جنس الاب له الآن ولا
 غلامين موجودان لفلان الآن فيكون ايضا المثني ثبوت جنس الغلامين له
 الآن (و) الحال انه (قد جاء) ملابس (على قلة) لكن الاولى حد الشذوذ لانه
 قد استعمله الفصحاء ايضا بآيات الالف (مثل لا ابالة و) حذف النون مثل
 (لاغلامي له) ولا مسلمي له وجعل معربا منصوبا (بزيادة الالف) متعلق بقوله
 جاء (في مل اب) ونحوه (وباسقاط النون في مثل لاغلامين) ولا مسلمين (كإني
 حال الاضافة) (يعني اذا ضيف نحو الاب او الغلامين او المسلمين الى النكرة يكون
 معربا منصوبا بآيات الالف وحذف النون نحو لا ابا رجل في الدار ولاغلامي
 رجل ظريفان لوجود شروط النصب التي هي الاضافة الى النكرة والولي
 (تشبيهها) مفعول له لقوله جائز اي اجيز ذلك تشبيهها او مفعول مطلق اي شبه
 تشبيهها والجملة حال والاول اوجه (له) الجار والمجرور متعلق بالتشبيه (اي) شبه
 (اسم لا) هذه التي (في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف) الى شيء (بالمضاف)
 متعلق بالتشبيه ايضا (واجراء لاحكام المضاف) بالنصب عطوف على قوله تشبيهها
 وبيان لقاعدة التشبيه يعني المقصود الاصل من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة
 (عليه) اي على اسم لاهذه (بآيات الالف) في البعض وحذف النون في البعض
 (فيكون) اسم لاحيئذ (معربا) منصوبا (وذلك التشبيه) اي تشبيه اسم لا

هذه في هذين التركيبين (انما هو) فيه اشارة الى ان اللام في قوله (لشاركنه)
 علة التشبيه ووجه الشبه يكون علة للتشبيه فكذلك زيد كالاسد
 في الشجاعة وهي علة لتشبيه زيد به (اي لمشاركة اسم لاجل ان يضاف باظهار
 اللام) متعلق بقوله يضاف اي لام الاضافة المقدرة (بشبه) اي بين المضاف
 (وبين ما يضاف اليه) (له) (اي للمضاف) بدون اظهارها يعني لمشاركة اسم لا
 في تركيب لا بااله ولا غلامي له للمضاف الذي وقع بعد لاني قولك لا باه ولا غلامي
 (في اصل معناه) اي في المعنى الاصلي (اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
 يعني الاضافة وهو) اي الاضافة (الاختصاص) فان ذلك كبر باعتبار الخبر او
 باعتبار المضاف اي معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك
 واصل ابك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف
 صار للمضاف معرفة فبقى ابوك تخصيص اصلي لكونه مضافا وتعريف حادث
 بالاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو في اصل معناه فكما كانت
 الالف في بابك ثبت في بابك فكما ان الاول معرب كذلك الثاني معرب كذا
 في الرضى (او المعنى) عطف على قوله اي اسم لاني تفسير قوله تشبيهه من حيث
 المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى (ان مثل لا باه ولا غلامي له جائز) بالاثبات
 الالف في الاول وحذف الون في الثاني على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر
 لا اب له بدون الالف ولا اعلامين له بآيات اون (تشبيهه اي مثل هذين
 لتركيبين) وهما قولك لا باه ولا غلامي له (حيث لا اضافة فيه) اي في مثل
 هذين التركيبين فاللام داخل على المشبه وصلة للتشبيه اي لكون مثل هذين
 التركيبين حيث لا اضافة فيه مشابهة (للمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة)
 يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازي وهو التركيب الذي فيه الاضافة بملاقة
 الجزئية لامعناه الحقيقي وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر في التفسير الاول
 فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعني شبه تركيب لا باه بتركيب
 لا باه رجل وتركيب لا غلامي له بتركيب لا غلامي رجل فثبت الالف وحذف
 الون كما ثبت وحذف في المشبه به (لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين
 لتغير المضاف فيهما اسم لا له اي لما يشتمل على الاضافة) اي لتركيب يكون اسم لا
 فيه مطلقا فيه مضافا (في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو) اي ذلك
 المعنى (الاختصاص) فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين الاختصاص
 والمشاركة فبدون المحشى لا فرق بين التوجيهين في المال وانما لفرقة في حل تركيب
 المصنف بالرجاع فمفسر مشاركته تارة الى الاسم لا المضاف باظهار اللام وبالرجاع
 فمفسر له الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع

عليه خصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين
وصمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه (الان بين الاختصاصين)
اى الاختصاص المفهوم من تركيب لا ابالة حيث لا اضافة فيه والاختصاص
المفهوم من تركيب يكون اسم لافيه مضافا (تفاوتا) يعنى فرقا (فان الاختصاص
المفهوم من التركيب لا اضافى اتم ما يفهم من غيره) اى من الاختصاص المفهوم
من تركيب لا يكون اسم لافيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد
لقيام المضاف اليه مقام التووين او النون من المضاف ولذا يكتب المضاف
من المضاف اليه التعريف او التخصيص فصار اخدهما جزءا الاخر بخلاف
لا اباله ولا غلامى له لان الثاني اجنبى من الاول والاختصاص اتم استفاد من اللام
حتى لو لم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص فى الاول اتم (ومن ثمة) قد
سبق تفسيره غير مرة (اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين) يعنى باثبات
الالف وحذف النون (انما هو للشبيه) اسم لا الذى هو (غير المضاف) باسم لا
الذى هو (لمضاف فى معنى الاختصاص) (لم يجز) (تركيب) يكون فيه بعد
اسم لهذه حرف من حروف الجر من غير اللام (لا بابيها) (اى فى الدار)
ولا رقبى عليها ولا غلامى بها (اعدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لان
المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفت المشاركة له فى اصل المعنى
فانتفاءها يستلزم انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى
شيء) اذا اضيف اليه (انما هو بانيوته له) اى يكون الاب اباله (وهذا الاختصاص)
اى المفهوم من اضافة الاب الى شيء (غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار)
لان الاب من حيث انه اب لا يكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة
اليها (فلا يصح اضافته الى الدار) واذا لم يصح اضافته اليها (فكيف يشبه
تركيب لا بابيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يعنى يصح اضافة الاب الى
الدار حتى يشبه مثل لا بابيها فثبت الالف كما ثبتت فى تركيب يضاف الاب
فيه اليها (المشاركة له) اى لمشاركة تركيب لا بابيها التركيب يضاف فيه الاب اليها
(فى اصل معناه) (وليس) (اى مثل هذين التركيبين) (بمضاف) على ان تكون
اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه امان
يبقى لا بلا خبر او تعمل هى فى المعرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما انه ليس
بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) بصفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة
بعد صفة للمعنى (بهى) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اى
بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى
المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لافيهما مضافا لما سأتى

(وهو) أى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نقى ثبوت جنس الاب) فى الاول
 (او) نقى ثبوت جنس (الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المحرور) وصفه به
 احترازا عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر
 الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما
 اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب
 ثابتا زيدا ولا جنس الغلامين ثابتا (وهذا المعنى) أى نقى ثبوت جنس الاب
 او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) أى على تقدير
 ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائفة (من وجهين اما
 اولاً) أى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الاول فنسب قوله
 اولاً على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين التركيبين
 (على تقدير الاضافة لآباءه ولاغلاميه) لما عرفت ان اللام فيها زائفة والزائد
 يحسوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا التركيب) لا يتم
 الابتداع خبر (لكلمة فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما
 اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله به يكون خبرا فيتم الكلام
 بدون التقدير (اى لا لآباءه موجود ولاغلاميه موجودان) فعلى هذا تكون لإعانة
 فى المعرفة وذا غير جائز (واما ثابتا) أى لما فساد المعنى على تقدير الاضافة فى
 الوجه الثالث (فلان المراد) من هذين التركيبين عدد علم الاضافة (نقى ثبوت
 جنس الاب او) نقى ثبوت جنس (الغلامين له) أى لمرجع الضمير لما عرفت
 ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمحرور خبرا لها
 (لا) ان المراد (نقى الوجود عن ثبوت آية المعلوم او) نفيه عن (غلاميه
 المعلومين) لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائفا يحسوز حذفه واذا حذف
 يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذى هو موجود فيعرف الاسم
 بالاضافة فيلزم نقى الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى
 لا يناسب وضعه لانهما ابني الجنس ومخالف القاعدة المذكورة وهى ان كان
 اسم لا معرفة وجب الرقع والتكرير (خلافا لسيبويه) قد سبق نصب قوله
 خلافا (والخليل) بن احمد اسناد سيبويه (ووجهوز النجاة) هذا من قبيل
 عطف العام على الخاص اهتماما بشأن الموقوف عليه وإشارة الى انه لكما به
 فى هذا الفن صار كانه ليس منهم (واما خص) المصنف (سيبويه بهذا
 الخلاف) الباء داخلة على المقصور مثل قولك تخصك بالعبادة لانها مختصة
 لله تعالى مع ان غيره مخالف ايضا (لانه المصلحة) والمقتضى (فيما بينهم)
 فخلافه خلافهم فذكره يعنى عن ذكرهم لانهم تبعوا كثيرا ما يكتفى بذكر

الاصل عن ذكر الشيع (اولان المقصود) من قول المصنف (بيان الخلاف)
 فيما به يحصل بذكر واحد من جعلتهم لاسيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم
 (لأئمة الخلفاء) لان ذكر جملة الخلفاء باسرتهم متعسفا كقبي بذكر من
 يعتمد بقوله (فذهب سبويه والخليل وجهور النحاة ان اسم لا) هذه (في مثل)
 هذا التركيب مضاف الى الضمير المجزوء (حقيقة) نصب على التمييز (باعتبار
 المعنى) متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفي الوجود عن ابيه المعلوم وعلاميه
 المعلومين فحينئذ يكون اسم لامعربة ولا يجب الرفع ولا التكرير لشبهه التكرير
 بصورة الفصل باللام (واحكام اللام) عطف على اعتبار المعنى والاحكام الادخال
 يقال احكم فرسه النهر اى ادخله (بين المضاف والمضاف اليه تأكيذا) عملة
 للاحكام (باللام المقدرة) لان الاضافة ههنا بمعنى اللام لما سيجئ ان المضاف اليه
 اذا لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا
 ان تدخل الاعلى المنكر بسبب اللام التى هى علامة فى الضمير لان المضاف يصير
 بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مضافا فتدخل لا
 حينئذ على المنكر بحسب الظاهر (وحكم المصنف بفساده لما عرفت)
 وفى الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسبويه وجهور النحاة ان هذا المذكور
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقول اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه
 بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تأكيذا لتلك
 اللام المقدرة كنيم الثانى فى قوله باتيم عدى وكان الفصل بينهما كلا فصل
 فقول لهم ما الذى حلهم فى هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المتحممة
 تؤكد دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجابوا بانهم قصدوا نصب هذا
 المضاف المعرف بلا من غير تكرير لتخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع
 تكرير لافصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس
 بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لانتهاى (ويحذف) (اسم لا) هذه
 اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتدأ (حذفا كثيرا)
 يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز ان ينصب على الظرفية
 اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة الاحيان (فى مثل لاعليك) اى فى تركيب
 ذكر فيه الخبر (اى بلا بأس عليك) لمن له خوف فتحذف الاسم بقرينة الحالية
 (و) لكن (لا يحذف) الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كما لا يحذف الخبر
 الامع وجود الاسم لفظا (لئلا يكون) الحذف (اجمعا) بكسر الهمزة والجمع
 المتقدمة وبعدها جاء مهملة ولفظ الاذهاب والتفويض ومنه اجماعه اى اذهبه
 كذا فى الصحاح اى لئلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا

ويحذف الخبر ايضا كثيرا فتبقى اللفظة بدون المعول وهو عين الاحجاف
فيحذف ذكر احدهما عند حذف الآخر استكان او خبرا ليكون المذكورة قرينة
لخبره (وقولهم) اى قول العرب (لا كزيد) اوردته ايذنا ياله يحتمل ان يكون
من قبل حذف الاسم وهو مناسب لل مقام او حذف الخبر لجوز حذفه ايضا
(ان جعلنا الكاف اسما) يعنى الاسم لان الكاف من الحروف اى تستعمل اسما
وحرفا (جازان يكون كزيد اسما) يعنى جاز ان يكون لكاف وحده منصوبا
محملا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اى خبر لا (محذوفا اى لامثله) اى
لامثل زيد (موجود) فحذف الخبر بقريضة لالتى لنى الجنس لان التنى يقتضى
مفيا او قريضة حالية (وجاز) ايضا (ان يكون) قولهم لا كزيد (خبرها
فيحذف يكون الاسم محذوفا بقريضة حالية راي لا يحدثل زيد) وهذا هو المناسب
للمقام فالانطب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره ليكون قريبا
بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مستندا
اليه حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اى الكاف في ذلك المثال (حرفا)
عملا باطاهر للتبادر (فالاسم) اى اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه
يجوز ان يكون مستندا ولا يجوز ان يكون مستندا اليه وان كان مع متعلقه (اى
لا احد كزيد) اى لا احد كائن كزيد (خبر ما ولا) اوردتهما في آخر الملحقات
لمشابهتهما فعلا غير متصرف وهوليس والاختلاف في كونهما عالميتين بخلاف
سائر الملحقات (المشبهتين) وصفهما بهما لبيان وجه علمهما لان سبب علمهما
عد من يقول به ليس لا المشابهة (في التنى) متعلق بالمشابهة (ولدخل على
الجملة الاسمية) قد سبق تحقيقه في آخر الرقوعات (بليس) متعلق
بالمشابهة والباء داخلية على المشبهه (هو) فصل المبتدأ (المستند) اى الاسم
حقيقة او حكما الذى اسند الى اسمها (بعد دخولهما) (اى دخول ما ولا) يعنى
بعد دخول واحد منهما (وهى) (اى خبرية خبر ما ولا لهما) متعلق بالخبرية
والصغير المجزور راجع اليهما اى كون الخبر الما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع
الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عالميتين عمل ليس ليعم الاسم
والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمية اسميهما) اى اسم ما ولا لهما) وتأكيد
باعتبار الخبر وان التأنيث امرهين في عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر
لكون علمهما فيه ظاهر او هو ظاهر (الفة) (حجازية) (وخض) المضاف
(الخبرية بالذكر) الباء داخلية على المقصور مع ان ما ولا عالان ايضا في الاسم
لان انما لهما في الاسم والخبر (وجمل) عطفت بغير لقوله انما لهما (اسمهما)
وخبرهما اسما وخبر لهما) فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما
والخبر خبر لهما (انما يظهر) من الظهور لا باعتبار الخبر لان الخبر منصوب

بهما لفظا او تقديرا غائبا فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه واما الاسم
 فرفع كما كان مرفوعا قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعلم انه
 مرفوع بهما اولاً واذا جعل الخبر منصوباً بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع
 بهما لان الحرف لا يعمل في جزء الجملة فقط بل يعمل في جزئها (فجعل الخبر
 خبراً لهما انما هو في لغة اهل الحجاز ومذهب البصريين (واما بنو تميم) وهو
 مذهب الكوفيين (فبحث لا يذهبون الى اعمالهما) لعدم اختصاصهما بقيل
 واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهتين لفعل غير متصرف ولان
 المقصود من وضعهما مجرد التثني لا العمل فحينئذ لا يجعلون الخبر (اي ماهو
 الخبر عند اهل الحجاز) ومذهب البصريين (خبراً) لهما (ولا الاسم) اي
 ولا يجعلون ماهو الاسم عندهم (اسماً لهما) بان يعمل فيهما الرفع والنصب
 كما كان عند اهل الحجاز بل هما) اي ما يقال لهما اسم وخبر عند اهل الحجاز
 (مبتدأ وخبر) عند بني تميم من غير ان يعمل فيهما بل المقصود منهما اني مضمون
 الجملة لا غير بناء (على ما كانا) اي الاسم والخبر (عليه قبل دخولهما عليهما)
 لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتداء وبعد الدخول ايضا
 يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير بدخولهما لبس
 الاحكامهما من الايجاب الى السلب ولما بين ان ما ولا تعملان في الاسم والخبر
 رفعاً ونصباً لمشابهتهما بلبس وعملهما لبس الا عند اهل الحجاز والبصريين
 واما عند بني تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابهها لبس اراد الشارع بيان ما
 هو الراجح والمختار من المذهبين فقال (ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها
 التنزيل) اي هي التي ازل عليها القرآن (قال الله تعالى ما هذا بشراً) وما
 فيه هي المشابهة بلبس وهذا في محل الرفع اسمها وبشرها منصوب لفظاً
 خبرها ولما عملت في بشرها عملت ايضا في هذا لانها سواء في عمل الرفع والنصب
 عند من يجوز عملهما (وما هن امهاتهم) جمع ام وهي الوالدة والجمع امات واصل
 لام امهة حذف الهاء والهاء حذفاً غير قياسي فبقي ام ولذا جمع على امهات
 والنص شاهد له وقيل الامهات للناس والامات للنساء كذا في الصحاح وهذا
 صريح في كون ما عاملة رفعاً ونصباً واما لا تقبض على ما لكونهما شريكتين
 في المشابهة بلبس ولما بين كون ما ولا عاملتين واما هو سبب لعملهما واما هو
 المختار فيه اراد ان بين ما يضل عملهما وهو ثلاثة اشياء فقال (واذا زيدت)
 لفظه (ان) بكسر الهمزة وسكون الزين المراد بها النافية لا الشرطية لان لها
 صدر الكلام (مع ما) اي بعد ما بلا فصل لان مع يجرى بمعنى بعد كقوله تعالى
 * ان مع العسر * اي بعد العسر لانه لا يكون مع العسر يسراً وانما يكون بعده

(نحو ما نزيد قائم قبل تمام اختصت) لفظة (ما بالذكي) بمنزلة ابها عن (لا لانها)
 ي لان كلمة ان (لا تزد مع لا) اي بعد لا (في استعمالهم وهي) اي كلمة ان بعد ما
 (زانة عبد البصريين) لتأكيد النفي لان ان وضعت للنفي كقوله تعالى ان عندكم
 من سلطان اي ما عندكم وقوله تعالى ان انتم الايثر اي ما انتم وما وضع
 لنفي اذا جئ بعد حرف النفي يكون للأكيد والايكون لغوا وتاغير جائر (ونافية)
 مؤكدة من غير ان تكون زائدة (عند الكوفيين) ولعلمهم يقولون هي نافية زيدة
 لا أكيد النفي والا فالتنفي اذا دخل على النفي افاد الإيجاب ويرد عليهم انما لانه
 لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى الامفصولا بينهما كما في قولك ان زيد للقائم
 كذا في الرضى (او انتفض النفي) الذي يكون علة وسيب استعمالهما (بالا) بتوسط
 كلمة الابين الاسم والخبر (نحو ما زيد الا قائم) ولا رجل الاحاضر (او تقدم الخبر)
 (على الاسم) اي نفس الخبر طرفا كان او غيره الا عند ابن عصفور فانه يجوز
 العمل بتقدير الخبر الطرف نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين
 واجيب بان المعنى فاما منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم الكرة بوقوعها في سياق
 النفي (نحو ما نائم زيد) ولا حاضر رجل (بطل العمل) جواب اذا زيدت (اي
 عمل) لفظة (ما) في الاسم والخبر اذا كان (مع كل واحد من هذه الامور الثلاثة)
 اي هي زيادة ان بعدها وتوسط الابين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا
 بطل العمل وجب رفع الاسم واختير بالابتداء لان الاسم لا يتخلو عن عامل مادام
 حركا تركيبا اسناديا وكذا يبطل عمل لامع كل واحد من الامرين الاخيرين لما
 عرفت ان تزد بعدها ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع
 (اما) بطلان عمل ما (اذا زيدت ان) بعدها (فلان) لفظة (ما عامل ضعيف)
 لكونه حرفا غير اصل في الفعل الا انه (عمل لشبهه) بفعل غير منصرف وهو
 (ليس) والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغير المنصرف مع انه مشابه
 بفعل منصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة فلما فصل بينهما وبين معمولها
 اي ولما وقع الفصل بينهما وبين ما عملت هي فيه باجبي وهو ان وان كان فيها
 معنى النفي (لم تعمل) لكون الولى شرطا فيها ولكراهة ابراز ان الباقية مع معرض
 العامل (واما) بطلان عملهما (اذا انتفض النفي) الذي هو علة وسبب لعملهما
 لما عرفت (بتوسط) كلمة (الا) بين الاسم والخبر (فلان عملها) في اسمهما
 وخبرهما (لحقى النفي فلما انتفض) ذلك النفي بتوسط الا بينهما (بطل العمل)
 اي عمل ما ولا في الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل
 وجب الرفع فيها بالابتداء لما قلنا من انه اذا اتى عمل العامل اللفظي في التركيب
 الاسنادي يظهر العامل المفعول لكونه منسوخا (واما) بطلان العمل

(اذا تقدم الخبر) على الاسم فيهما (فلتغير التركيب) الذي هو شرط في عملهما خطأ
 لزيادة الفرع عن رتبة الاصل واسعارا الفرعيتينهما (مع ضعفها في العمل) لما عرفت
 غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها
 سادس الخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حينئذ يكون من قبيل
 فان طابقت مفردا جاز الامر ان قد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات
 ومن ارادها فليرجع اليها (واذا عطف عليه) (اي على خبرها) اي اذا وقع
 عطف شئ على خبر ماسواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا
 ايضا لكن لا يكون خبرها الا منصوبا لان الباء لا تراد فيه (بموجب) (بكسر الجيم)
 من اوجب لان العاطف يوجب الحكم في المعطوف بنقض نفي المعطوف عليه
 فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المصنف بقوله بموجب انه من قبيل
 عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل
 ما زيد قائما لكن قاعد اي لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة
 على الجملة (اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي) اي بعاطف يفيد الايجاب الحكم
 المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بضده (وهو) اي العاطف
 الذي يفيد الايجاب اثبات (بل ولكن) لانهما وضعنا الاثبات بعد النفي يعني يفيد
 ان ايجاب الحكم في المعطوف بعد ان يكون المعطوف عليه منفيا (نحو ما زيد
 مقيما بل مسافرا وما عمرو قائما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن
 القعود لعمره (فالرفع) (اي فتحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ بقراءة الفسا
 لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لا غير) ايدان بارفع مخصوص
 بالمعطوف لجملة على الحمل لان الخبر اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعني لا يكون
 منصوبا عطفه على اللفظ (لكونهما) اي لكون بل ولكن (بمرتلة لا) الاستثنائية
 (في نقض النفي) يعني كما ان ما ولا لاتعملان فيما بعد الالاتقاض النفي الذي هو
 علة لعملهما بالاكذلك لاتعملان فيما بعد هذين العاطفين للاتقاض ذلك
 النفي ايضا بهما لان انتفاء حكم يستلزم انتفاء الحكم ولما فرغ من بيان
 المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ما هو شبه بها فقال (المجرورات هو)
 تبين شرحه بما بين في بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (ما اشتمل) (اي
 اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا
 وانما فسر لفظه اما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاوخر) جمع آخر
 صفة الحروف (التي هي محل الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفا بها ليخرج
 مثل عصا ورجي فلان الحرف الاخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحمل
 الاعراب اذ لو كانا محلا لما صار الاعراب فيهما تقديرا وتلك الحروف مثل

الندال في زيد والراء في عمرو (قوله) يقال الندال في زيد مرفوع لونه صوب او مجرور
لغة ولكن (لا يمتثلق عليها) اي على تلك الحروف (للمرفوعات والنصبوبات
والمجرورات اصطلاحا) بل انما يطلق احد هذه الاتواع الثلاثة اصطلاحا
على نفس الاسم (لانها) اي لان هذه الاتواع الثلاثة (اقسم الاسم) يعني
كوصاف لان الاسم يكون متصفا بها وما في الاواخر حروف وليست باسماء
فلا يلحق ان يتصف باوصاف الاسم (على علم المضاف اليه) (اي على علامة
المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه للفصوى وهو العلامة (من
حيث هو مضاف اليه يعني) ان الجبر لا يكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه
يعني لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالتفعل (وهو) اي علم للمضاف اليه (الجبر)
اراد بالجبر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدرى وهو ثلاثة واذا قال
لشرح (سواء كان) الجبر (بالكسرة) نحو غلام زيد (او بالفتحة) نحو غلام
احد (او بيا) كما في التثنية والجمع المذكور السالم والاسماء الستة المذكورة في اول
الكتاب (اقتنا او تقدير) فيضرب الاثنين في الثلاثة تصير الاقسام ستة يعني
ان الجبر اللفظي والتقديرى في الاقسام الثلاثة وقد سبقت اشارة الجبر اللفظي واما
امثلة الجبر التقديرى فكل غلام فتى وحبل وابى العباس ولم يذكر الجبر المحلى لانه
لا يكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مرت بهذا او يهذين
مثنى (واما قلنا) في تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه)
فقبله بفتح الحية (لان الجبر) مطلقا سواء كان بالكسرة او بالفتحة او بالياء لقولنا
او تقدير (اي بس) علامة لذات المضاف اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا
لا يكون علامة لاما وجد فيه معنى من المعاني المتضمنة له وذلك لا يكون الا من حيث
له متصف بلنا عليه او المفعولة او الاضافة فيكون الاعراب ايان وصته لالذاته
(بل لمحبة كونه مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه) اي هذا الاسم (وان كان) ان
للموصل وقد سبق اعرابها من ارا (مختصا بعر فته) اي بالمضاف اليه الذى عرفه
للمصنف وهو ان يعرف الاتي بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ (لكن المشتمل على
علامة اعم منه) اي من المضاف اليه الذى عرفه المصنف (ومعلوم شبه به) اي
اعم بشئ يشبه المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قبل
لجواز ان توجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ (فيدخل في تعريف الجبر)
وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالتحرف الزائد سواء
كان زيادته سماعا (مثل) قولك (يحبك درهم وكفى الله) انحصل فيه
حبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لنا كيد معنى
الكفاية فيهما او قاسا مثل ما جازى من احد وما زيد بقاءم اوليس زيد بقاءم

(وكذا) أي كما يدخل في تعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد دخل فيه
 أيضا (المضاف إليه بالاضافة اللفظية) لأن المضاف إليه فيها في الاصل اما
 منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجرد ليس بمقصود لأن المعنى على الاضافة
 فيجرده كالجروفي الرضي وعمل الجر ههنا المشابهة المضاف إليه الحقيقي تجرده
 عن التنوين او لنون لاجل الاضافة فما يشمل املا مة اربعة المضاف إليه
 بالاضافة الحقيقية والمضاف إليه بالاضافة اللفظية والمجورور بالحرف الاصل
 والمجورور بالحرف الزائد والمضاف إليه منها اثنان الاول ولثالث (وان لم يكن)
 أي ما دخل في تعريف الجرو من الثاني والرابع (داخلا في تعريفه) المضاف إليه
 (والمضاف إليه) اظهر في مقلم الضمار ولم يقل وهو كل اسم اشارة الى ان
 الثاني غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثاني الخصوص واما
 لأن مقام التعريف يقتضي زيادة تبين لمعروف اذا كان الثاني عين الاول على
 القاعدة المشهورة من ان المعروف اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول لاسيما
 المصنف خالف الجمهور في تعريف المضاف إليه لان المجورور بالحرف الاصل
 لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه
 عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجورور بالحرف الاصل (وهو)
 أي المضاف اليه (ههنا) أي في هذا التعريف (غيرما) أي غير المضاف اليه
 الذي (هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر
 بواسطة حرف الجر تقدير امر اذا وقبل المضاف اليه عندهم ما نسب اليه بالجار
 المقدر المؤثر فالاقسام الثلاثة لا تكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المصنف
 (في ذلك) أي في مخالفة الجمهور اوفي اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره
 (الى مذهب سيبويه) لما عرفت المختار عنده مذهب سيبويه (حيث اطلق)
 سيبويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد
 بحرف الجر غير الزائد لانه لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه
 عليه لان الجر على الاضافة والجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجورور بالزائد
 فليس بمجورور اصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة (ايضا) أي كما اطلق
 المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا (كل اسم) (حقيقة) كزيد
 في غلام زيد ومرفق زيد (لوحكما ليشمل) قوله كل اسم (الجميل) جمع جملة
 (التي يضاف اليها) أسماء الزمان فقلية كانت (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم)
 ويوم يقوم زيد ويوم قلم عمرو او اسمية نحو اذا خليفة عبد الملك (فانها) أي
 تلك الجملة (في حكم المصدر) لان الجملة من حيث هي جملة لا تكون مضافا اليها
 فيكون المضاف اليه مصدرها في حكم الاسم لكونها مأولة به أي يوم تقع

بالصادقين ويوم قدوم عمرو واذا خلافة عبد الملك (نسب) مبنى للمفعول (اليه) الى
 الاسم (شيء) وانما قال شيء ليعم الاسم والفعل وانما قال الشارح (اسما كان)
 الشيء المنسوب الى ذلك الاسم (نحو غلام) في غلام (زيداو) كان (فعلا نحو
 مررت) في مررت (زيد) او اسما ايضا نحو انا ما ز ي زيد (بواسطة حرف الجر)
 احتراز عما نسب اليه شيء لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول (لفظا)
 او قدرا) (اي ملفوظا كان ذلك الحرف) اي الحرف الذي صار واسطة وفيه
 اشارة الى ان انتصاب لفظا او قدرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذف
 مع اسمه كثير شائع وتقديرهم في مثل هذا اعطف لفظا كان قرينة دالة عليه
 اول ان ان لفظا او قدرا مصدران بمعنى المفعول (كافي) ما اذا كان المنسوب
 فعلا مثل (مررت زيد) او اسما نحو انا ما ز ي زيد (او قدرا) ولم يذهب الى كون
 كل منهما على الحالية لعدم تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون
 ذلك المقدر) (مرادا) يريد ان قوله مرادا حال من قوله تقدير لانه خبر كان
 المقدر والخبر في حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل فيه
 كان (من حيث العمل) لامن حيث المعنى اذ ليس المعنى فيها على ملاحظة
 معنى الحرف حتى يكون له معنى (بانقضاء اثره وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف
 لانه حصل في التركيب معنى حرف الجر قوي بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر
 و اشار الشارح الثاني بقوله من حيث العمل بانقضاء اثره وهو الجر وذلك الحرف
 اما اللام (مثل غلام زيدو) اما من نحو (خاتم فضة و) اما في نحو (ضرب
 اليوم) على ما سيحكي واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف
 الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما في الاضافة لم ينصب
 بل حذف نوبا نسبيا (بخلاف صمت يوم الجمعة) و ضربته ناديا (قائه) اي
 الحال والشان (وان نسب اليه) اي الى يوم الجمعة (الصيام) لوقوعه فيه وكونه
 محلا له (بالحرف المقدر وهو) لفظا (في) لانه كان في الاصل صمت في يوم
 الجمعة ولما اوههم هذا ان الصوم وقع في جزء منه حذف في دفعا لهذا الابهام
 وتعدى الفعل الى اليوم بنفسه فصار اليوم حينئذ معايا للصوم لمكانه اي
 لكن ذلك الحرف (غير مراد) لاللفظا ولا تقديرا (اذ لو اراد لانجر) اليوم (به)
 اي بالحرف لفظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما بنجر بل انتصب
 علم انه ليس بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان يبين
 المضاف اليه المتفق عليه فقال (فالتقدير) (ان تقدير الحرف) اي كون
 المضاف اليه منسوبا اليه بالحرف المقدر المراد (شرطه) اي شرط هذا التقدير
 (ان يكون المضاف) اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولى كقوله تعالى اتى اراى

اعصر خرا والايانم تقسم الشيء على شرطه وذا غير جائز (اسما) (اذلوكان
 المضاف ذملا لا بد من ان يتلفظ بالحرف) الذي صار واسطة لان الاضافة
 لما كانت من خواص الاسم جاز تقديم الحرف فيه فلزم في الفعل ذكر الحرف لان
 الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقديم والذكر كما في الاسم (نحو
 مررت بزيد) وكذا الاسم الذي فيه معنى الفعل نحو انا ما يزيد (بجرذا) (اي
 منسجما) يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب
 على المصنف ان يقول عن تنوينه في مقام تنوينه اوفى العبارة قلب اى مجردا هو
 عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كم رجله وضاربك وضاربه وضاربى
 وحواج بيت الله فان التنوين مقدر فيها وهو ظاهر (عنه) (تنوينه) بالرفع
 على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو
 عنه (او ما قام مقامه) اى مقام التنوين (من نونى الثانية والجمع) على حدهما
 بيان لقوله ما فى مقام (لاجلها) (علة الانسلاخ) (اي لاجل الاضافة) (لانها
 كالتقاء الساكنين وعلم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم
 حذف التنوين) (لان التنوين او النون) (اي نون الثانية والجمع على حدهما) (دليل
 تمام ما هي فيه) اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين او النون فيه لان التنوين
 انما وضع للانفصال والاقطاع وكذا ما قام مقامه (فلما ارادوا) اى النحاة (ان
 يبرزوا) من المبرز باليم والزناى المعجمة والجمع وهو الاختلاط اى اراد النحاة
 اختلاط (الكلمتين) واتصال احدهما بالآخرى (مرجا تكسب به) اى
 بسبب المزج والاختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف)
 اذا كانت الثانية معرفة (او التخصيص) اذا كانت نكرة فى الاضافة المعنوية (او
 التخفيف) وهذا ايضا يجرى فى المعنوية والاولان مخصوصان بها لان اولنوع
 الحلو اذ التخفيف لازم فى الكل الا ان التخفيف يوجد فى اللفظية ايضا لانه
 لما كان فى الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا فى التخفيف
 فى اللفظ فقط واما فى المعنوية فلما امتزجا امتزجا تاما اكسبت الاولى من الثانية
 التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما
 ايضا والايانم ان يكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صار كلمة واحدة
 لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزجا تاما او التخفيف
 فقط كما فى الاضافة اللفظية (حذفوا من) الكلمة (الاولى علامة تمام الكلمة)
 التنوين او النون لانه ان لم تحذف لزم ان يكون التنوين او النون فى الوسط ولفات
 الغرض المطلوب وهو التعريف او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون
 فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان تحذف العلامة (ونعموها بالثانية)

الى ونعوا لكلمة الاولى بالكلمة الثانية بامانتها مقام ماقت هي به لانه لما حذف
 ماقت هي به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى
 ومكملة لها (ثم) اى بعد ذلك المضاف اليه عدم المصنف ما هو وشرط
 تقدير الحرف (للتبادر) من تبادر تسارع اى المفهوم اولا (من هذا التعريف)
 اى تعريف المضاف اليه وهو له كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظنا
 او تقدير ا مرادا (نظرا) منصوب بترفع الحافض اى بان ينظر (لى كلام القوم)
 وفسر كلامهم ومرادهم بقوله (حيث لبسوا) اى لبس القوم (قائلين بتقدير
 حرف الجر فى الاضافة للفظية) لكون الاتصال فيها لفظيا والمعنى على انفصال
 وانما تعد التعريف ولا التخصيص كاللفظية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج
 الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظيا لكنه اما منصوب
 او مرفوع (له) اى ان هذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
 اللفظية) قوله المتبادر مبتدا وقوله له غير شامل خبره لا يلبس فى الاضافة
 للفظية حرف الجر لانه لفظيا ولا تقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه
 بحرف الجر لفظيا او تقدير ا مرادا (لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن)
 اى فى متن الكافية (والنصريح فى شرحه) اى شرح المصنف لهذا المتن
 (ان القسم) اى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الاقوى معنوية ولفظية بارجاع
 الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة المعنوية) الاضافة
 (اللفظية انما هو) اى لبس ذلك التقسيم الا (للاضافة بتقدير حرف الجر)
 فيفهم منه ان الاضافة للفظية ايضا بتقدير حرف الجر (لكنه) لمصنف (لم يبين
 تقدير حرف الجر فيها) كما بين تقديره فى الاضافة لله وية بقوله وهى اماه مثنى
 اللام او معنى من او معنى فى بشروط كل منها ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة
 وضرب اليوم للايضاح كما هو دأبه فى وضع القواعد والاصول (لاقى المتن) لفظة لا
 زائدة ولطرف متعلق بقوله لم يبين (ولا فى شرحه ولم ينقل عنه) اى عن
 المصنف (شئ فيه) اى لم ينقل عن المصنف فى تقدير حرف الجر فيها شئ يعنى
 صراحة واشارة (من سائر مصنفاته) اى من باقى الكتب المصنفة له فبقا امر
 الاضافة اللفظية فى حق تقدير الحرف مبهما ولكن المحشى عصام الدين قال
 المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظيا او تقدير اعم من التقدير حقيقة او حكما
 انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى المعنوية واللفظية
 (وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها) يعنى فى اضافة اسم الفاعل
 الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) يتعلق بتكلف والمصدر
 مضاف الى المفعول (لتقوية العمل) يعنى زيدت اللام لتقوية عمل الدال على كافي

ردف لكم لان الصفة ههنا متعددة فلا يحتاج الى الواسطة (اى ضارب زيد)
 لان المضاف اليه ليس جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك تكون الاضافة
 بمعنى اللام مثل غلام زيد (و) تكلف بعضهم بنفسها (في اضافتها) اى فى
 اضافة الصفة (الى فاعلها مثل) قولك (الحسن الوجه بتقدير من البيانية) متعلق
 بتكلف (فان ذكر الوجه) الذى هو (فى قولنا جاني زيد الحسن الوجه بمنزلة
 التمييز) فيكون الوجه مبنيا لموضع الحسن فتاسب من البيانية فتدخل لنا كيد
 البيان كما تراد في التمييز فى قولك لله دره من فارس وقال عز من قائل
 لنا كيدك ايضا (فان فى اسناد الحسن) فى قولك زيد الحسن (الى زيد) من
 قبل ذكر موضع الحسن (اليها ما فانه لا يعلم) منه (انه اى شئ منه) اى من زيد
 (حسن) يعنى لا يعلم من قولك زيد حسن انه اى عضو من اعضائه و اى وصف
 من اوصافه حسن فانم بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد (فاذا
 ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبين المراد (فكماله قال) زيد الحسن
 (من حيث الوجه) كفى قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون
 الاضافة ههنا بمعنى فى لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان
 محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى فى لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن
 حيث وجد فيه كما ان اليوم فى قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه
 فالمعنى الحسن موجود فى الوجه كما ان الضرب موجود فى اليوم فجاز ان تكون
 الاضافة بمعنى فى كما كانت فى ضرب اليوم (فان قلت هذا) اى كونه الحسن
 مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (فى الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن
 كان عاما شايعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صارا خاصا به
 وافادت الاضافة للتخصيص (فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تنفد)
 شيئا من الاشياء (الاتخفيف فى اللفظ) فقط وفى هذا المثال قد افادت الاضافة
 اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون
 فى الوجه وغيره كما ان الغلام فى قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام
 رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كاضافة الغلام الى
 الرجل (قلنا) لانسم ان ههنا فى الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص
 واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذى هو لوجه لان الفاعل مما يخصص لانه اذا
 قلت قام مثلا لم يعلم له من صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمر
 وغيرهما فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه فى قولك الحسن وجهه يخصص
 الصفة بكونها قائمة به (فلا يكون) التخصيص (بما نفهده الاضافة) لانه حاصل
 قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الا

التخفيف في اللفظ (في جانب المضاف اليه كما سيأتي (وهي) (اى الاضافة
تقدير حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير
شرطه ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تعالى اعللوا هو اقرب على ما سبق
غير مرة (مفعول) (اى منسوبة الى المعنى) اى معنى لفظ المضاف اعود اثرها اليه
من التعريف والتخصيص (لانها) اى لان هذه الاضافة (تقيد معنى
فى المضاف تعريف) بدل من معنى البعض من الكل (او تخصيصا) عطف على
تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سرابة المعنى الذى فى المضاف اليه الى المضاف
من التعريف والتخصيص لان كونه المضاف اليه معرفة او نكرة سرى الى
المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او خصوصا وهو معنى
المضاف ولذا نسب اليه (ولفظية) (اى منسوبة الى اللفظ) اى لفظ المضاف
او المضاف اليه او كليهما جبا سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى
ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال تخفيفية لافادتها التخفيف (فقط)
يعنى فاندتها منحصرة فى اللفظ (دون المعنى) يعنى لاتعبد شيئا زائدا على المعنى
الاول (لعدم سرابتها اليه) اى لا تسرى فاندتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال
فيها لما كان فى اللفظ انحصرت فاندتها فيه ايضا لان القائمة تكون على
قدر الاتصال لان الجراء على قدر العمل ولما قسمتها الى المعوية واللفظية اراد
ان يفصل كل واحدة منهما وبين انواعهما وشرائطهما وفوائدهما يفيد
زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالقاء المشعرة للتفصيل وتعريف
اللام للعهد الخارجى على سبيل ترتيب الف والشر (فالمفعولية) التى هى قسم
من الاضافة اى فالاضافة المعوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها
ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الجر فيها على الاصل (علامتها)
قدره ليصح الجمل بقوله (ان يكون) وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف
اى ذات ان يكون كما لا يخفى على من له قلب سليم (المضاف) (فيها) (غير صفة)
والصفة المفعولية ثلاث ولذا قال الشارح (كاسم الفاعل و) اسم (المفعول
والصفة المشبهة) يعنى لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلاثة (مضافة)
بالجر صفة الصفة (الى معمولها) (اى فاعلها) بدل البعض من معمولها (او مفعولها
قبل الاضافة) اى قبل اضافة الصفة كان فاعلا لها او مفعولا لها وذا اضيف
يصير مضافا اليه فحينئذ يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا
باعتبار الكونية مثل قوله تعالى وآتوا التامى اموالهم وهى على ضربين اما
ان يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح (سراب) لم يكن المضاف
فيها (صفة كلام) فى قولك كلام (زيد) او اما ان يكون المضاف صفة

مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث لم يكن فاعلها ولا مفعولها قبل
 الاضافة ولا بعدها وهو قول الشارح (او كان) المضاف (صفة) اسم فاعل
 او اسم المفعول او الصفة المشبهة (ولكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها ومفعولها
 بل لم يكن مضافة الا (الى غيره) اى غير معمول (كمصارع مصر) بالتنوين
 لانه اسم جنس وليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير
 معموله وهو المصر فانه ليس بمفعول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى فى
 لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم (وكرم البلد) والاضافة
 ايضا بمعنى فى لان الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة
 الى غير معمولها (واحتزبه) اى بقوله مضافة الى غير معمولها (عن) ان يكون
 المضاف صفة مضافة الى معمولها (نحو ضارب زيد) فانه فى الاصل ضارب
 زيد بالاصب على انه مفعول (و) عن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو
 (حسن الوجه) فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ما سيجئ لهما
 زيادة تحقيق (وهى) (اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقرار) ثلاثة اقسام فالحصر
 استقرارها لانها (اما بمعنى اللام) سميت لامية لان المضاف يصير مختصا بالمضاف اليه
 بالاضافة اليه فتناسب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام
 الاختصاصية لا التعليقية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك بخان
 انبار (فيما) (اى فى المضاف اليه) الذى هو (عدا جنس المضاف) بالانصب لانه
 مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول (وظرفه) عطف
 على جنس المضاف اى ظرف المضاف (اى لا يكون) المضاف اليه فى التركيب
 الاضافى (صادقا على المضاف) اى لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف
 (وغيره) عطف على المضاف يعنى ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير
 المضاف (ولا ظرفا له) اى ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون
 صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان) المضاف اليه الذى هو (زيد
 ليس جنس) المضاف الذى هو (الغلام) حال كونه (صادقا عليه وغيره)
 لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان
 الغلام رقيق وزيد حر (ولا ظرفه) لعدم الحمل فيه وهو ظاهر (فاضافة الغلام
 اليه) الى زيد (بمعنى اللام) يعنى يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اى
 غلام لزيد) (واما بمعنى من) (اليائية) سميت بيانية لان المضاف اليه فيها
 يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن اليائية ايضا تبين ان ما قبلها من اى
 جنس فتناسبا (فى جنس المضاف) يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه
 فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه (الصادق) بالجر صفة المضاف

كما هو المتبادر (عليه) أي على المضاف إلى في المضاف إليه الصادق على المضاف
 بمعنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) أي على غير المضاف (بشرط) متعلق
 بقوله الصادق (أن يكون المضاف أيضا) أي كالمضاف إليه (مأنفا) على
 للمضاف إليه (على غير المضاف إليه) يعني كما أن الفضة في قولك خاتم فضة
 صادقا على للمضاف الذي هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعني على ما لا يكون خاتم
 من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التي جعلت خاتما وعلى الخاتم الذي
 لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم
 وهذه الدراهم فضة (فيكون بينهما) أي بين المضاف والمضاف إليه في هذه
 الإضافات (عموم وخصوص من وجه) واعلم أن السبب أربع لانه إما أن لا يصدق
 أحد الشئين على ما يصدق عليه الآخر أو يصدق الأول الثاني كالإنسان
 والفرس والثاني لما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر أولا
 والأول المساوي كالإنسان والناطق والثاني إما أن يصدق أحدهما على
 كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس أولا والأول العموم والخصوص المطلق
 كالحيوان والإنسان فإن الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الإنسان
 بالعكس والثاني العموم والخصوص من وجه كالحيوان والأيض وههنا ثلاث
 صور الأولى ما يجتمعان في شئ كالحيوان والأيض في الحيوان الأبيض والثانية
 والثالثة ما يصدق أحدهما دون الآخر كالحيوان والأسود والجماد الأبيض
 الثباني والثالثي والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من
 وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فيه في مادة ويفترقان في مادتين كذا في علم
 الميراث فمن أراد تفصيله فليرجع إليه (وأما بمعنى في طرفه) (أي في طرف
 المضاف) أي فيما يكون المضاف إليه طرفا للمضاف ومحلله بأن يكون زمانا
 أو مكانا له سميت هذه الإضافة ظرفية لأن المضاف إليه طرفا للمضاف
 ومحلله (والحاصل) أي حاصل البيان في هذا المقام يعني أن يكون الإضافة
 المغنوية لامية وبيانية وظرفية (أن المضاف إليه) فيها لا يتخلو (أما بيان
 للمضاف) بأن لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر كالإنسان والفرس
 لما عرفت من السبب الأربع (وحينئذ) أي حين إذ يكون المضاف إليه بيان
 للمضاف على ما قلنا (أن كان) المضاف إليه (طرفا له) أي للمضاف بأن يكون
 زمانا أو مكانا باعتبار وقوعه فيه (فالإضافة بمعنى في) لما قلنا (والا) أي وإن
 لم يكن المضاف طرفا للمضاف إليه حين الثباني (فهو) أي بالإضافة (بمعنى
 اللام فحصل القسمان الأول والثالث اللامية وظرفية) (وأما مسأله) يعني

ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر بان كانا لفظين مترادفين (كليت واسد) وجنس ومنع (او اعم) عطف على مساوي يعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف (وغيره مطلقا) يعنى يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد و غيره والا احد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالافارسية يكسنبه (فلاضافة على التقديرين) اى على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا (بمتعة) لعدم لفائدة في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلب مررت بالاسد لم يحتاج الى ذكر اللبث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتاج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقوم يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان تكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت ما بينهما من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص يبين ما يلزم المكلف من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه معرفة النفس ماله وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة (وشجر الاراك) وهى جمع اراكه وهى فى الاصل شجرة مرة يتخذ منها المساوك لذي يستال به ينبت فى ديار العرب يجلب منها الى البلدان التى يسكن اهل الاسلام فيها لكون اسوله سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار او لا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيمون وشجر الزمان ومنه شجر الاراك (فلاضافة حينئذ) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كانه مبين للمضاف ولم يكن ايضا طرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذى يكون المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن طرفه قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف) بحيث يجوز ان يتخذ منه كالاشياء والفضة والباب والاساج (فلاضافة فيه) اى فى هذا القسم (بمعنى من) البانية لان المضاف اليه حينئذ يبين المضاف لكونه جنسه واصله فناسب من البانية لانها ايضا البيان فهذا القسم ثالث فصارت اقسام الاضافة المعنوية ثلاث اقسام (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه (فهى) اى الاضافة على هذا التقدير (ايضا) اى كان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون (بمعنى اللام) لان

المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان ميانا له وليس يضرب له فكلت
 معنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان ميانا للمضاف ولم يكن ايضا طرفا له
 يكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (ماضافة خاتم) الذي هو متفرع (الى)
 اصله الذي هو (فضة) في قولك خاتم فضة (بمعنى من) (اليانية لان الفضة
 اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا ضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى
 من اليانية (واضافة) اصل مثل (فضة الى) الفرع مثل (خاتم) تكون (بمعنى
 اللام) لانه ليس اصلا لها ولا طرفا انا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولما كان اضافة
 الخاتم الى الفضة كثيرا شاعرا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يأت له مثالا لانه
 كبير لم يحجج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع
 لان الاصل لا يتبع الفرع بل لفرع يتبع اصله اتي له مثالا فقال (كاي مثال) عند
 التامدح والتفاخر كما هو العادة بين الناس (فضة خاتم خير) بمعنى جيدة
 (من فضة خاتمي) او بالعكس نحو فضة خاتمي جيدة من فضة خاتمك باضافة
 الاصل الى الفرع وكما قول حليد سني جيد من حديد سفيك ولما كانت الاضافة
 المعنوية المقتضية الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر في قسمين منها
 ليانية والظرفية بحيث لم يحجج فيهما الى البيان وفي تقديره في قسم منها وهو
 للامية نوع خفاء اراد ان يبيده فقال منبها (واعلم) ايها الضال المصنف
 (انه) اي الحال ولشان (لا يلزم) اي لا يجب (فيما هو معنى السلام) اي
 في الاضافة اتي تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اي باللام قوله ان
 يصح فاعل يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف له
 بالمضاف وبني حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام للبيد للتخصيص
 ايل يكنى اداة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتوكل في اضافة لأم
 الى الخاص (يوم الاحد وعلم للفقهاء وشجر الاراك بمعنى اللام) الماعرف بليق
 (و) الحالة (لا يصح اظهار اللام فيه) اي في هذا القول لا تلزم استعمال يوم
 لاحد باظهار اللام كما يستعمل قولك علام زيد غلام زيد وبهذا الاصل) لذي
 هو عزم لزوم صحة اصرح باللام بل يكنى فيها اداة معنى الاختصاص (يرتفع
 الاشكال عن كثير من مواد الاضافة الامية) لانه اذا لم يجب اظهار اللام لا يرد
 الاشكال بنفسه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم للفقهاء لامية
 مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم الاحد وعلم للفقهاء (ولا يحتاج) مبنى
 لتفصيل (فيه) اي في مثل قولك يوم الاحد (ال) لتكلفات البيد) مثل
 ان يقول في يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى
 الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسمه

وخص به وفي علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزءاً منه
 فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك
 (كل رجل وكل واحد) يعنى ان لفظ الكل عام ويصير خاصاً بالاضافة الى ما يبعد
 اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص الرجل والواحد لان اضافة العام
 الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصاً به
 بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد ان يفرق بينها بالقلّة
 والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل في الاستعمال على منوال
 بيان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اى كون الاضافة بمعنى في) (قليل)
 (في استعمالهم) اى في استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلاً
 في قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا انصرف فاضافته اليه تكون مجزاً بعلاقة
 الزمانية فاضافة الشيء الى فاعله الحقيقي تكون اولى واما المضافة في اللامية
 فمختصه بالمضاف اليه ومملوك له وفي الياينية فتفرع منه فتكون الاضافة
 فيها حقيقة والعسل في الحقيقة في هذا الفن هو الاولى (وردها) اى ورداظرية
 (اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه
 مبين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصاً كغلام رجل (فان
 معنى) قولك (ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه)
 اى بسبب كون الضرب واقعاً في اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء اسهيل اى
 كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملازمة انها تسرع للتهى لاسباب
 الشياء عند طوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة للامور فصارت كان الكوكب
 مختص للمرأة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها (فان قلت فعلى هذا) اى على
 رد اكثر النحاة الاضافة الى النظرية الى الاضافة للامية (يمكن رد الاضافة) اى
 تكون (بمعنى من ايضا) اى كما يمكن رد الاضافة بمعنى في الى اللامية (الى الاضافة)
 التى تكون (بمعنى مثلام) فتكون الاضافة المعنوية قسمين واحداً فقط وهو
 كونها بمعنى اللام فتقليل الأقسام اولى لانه يكون مضبوط اسهل (للاختصاص
 الواقع بين المابين) يكسر لسان المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من
 بين المابين) لفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون
 فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كما ان لأم المضاف
 الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها (قلنا نعم)
 يمكن رد الاضافة التى بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص (لكن)
 اى الاله (لما كانت الاضافة بمعنى في) يعنى الاضافة الظرفية (قليلة) بالنسبة
 الى غيرها (ردوها) اى رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التى تكون

(يعني للام تايلا) تصب على العلية القوية ودوها (للاقسام) اي اقسام الاضافة
 لمضوية لان التالى سهل ضبطه وارنكب لتكثف فيما قل استعماله (واما
 للاضافة) التي تكون (بمعنى من) لياينة فهي كثيرة في كلامهم (اي كلام
 ثلثة او لعرب كما كانت للاضافة بمعنى الام كثيرة فيه (فالاولى بها) اي بالاضافة
 معنى من (ان تجعل قسما على حدة) اي برأس من غير ان تنضم الى الاضافة
 معنى للام لان ما كثر استعماله يلحق ان يجعل قسما برأسه ولانه يلزم ارتكاب
 بجاز كثير لان ارد يكون لثني ملاية وتلك بجاز وذا اردت هذه الاضافة
 ايضا يلزم ارتكاب التجزئ لمود شي ولما فرغ من بيان حكم للمضوية شرع
 في ايراد مثلها ذهبا الى الصفة البيعية التي هي كون اشترى ثوب الف
 لبة لمزمانية معرفة بها كما هو دأبه (نحو) مبتدأ (غلام زيد) (مثال) خبر
 للاضافة) التي تكون (بمعنى للام) لان المضاق اليه وهو زيد ليس جنس للمضاق
 وهو غلام ولا طرفه ايضا فكون لامية لان وجود للشرط يستلزم وجود
 للشرط (اي غلام) مخصوص (الزيد) او (نحو) ختم فضة (مثال للاضافة
 التي تكون (بمعنى من) لياينة لان المضاق اليه جنس المضاق بمعنى انه يصير
 الحمل عليه ويخذه منه (ختم) متخذ (من فضة) وموضوع منها (او) (نحو
 (ضرب البيم) (مثال للاضافة التي تكون بمعنى في) لان المضاق اليه طرف
 المضاق بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح (اي ضرب وقع في اليوم) فاضيق الى
 زمانه الشيء حل فيه وثنا كانت المضاق اليه كذلك تكون الاضافة طرفية بمعنى في
 ولما فرغ من تعريف الاضافة للمضوية وتعبيرها وايضا حياها لامة شرع
 في تعريف المقصود منها وهو اما المقضي وهو التخفيف ولكنكم يده عليه بوضوح
 لان للمضوية تعبد التخفيف ايضا ولما معنوى وهو قسما من تعريف المضاق
 وتخصيصه فقال (وتعبد) (اي الاضافة للمضوية) (تعريفا) (اي تعريف
 المضاق) فيه اشارة الى ان لتتوزع عروض عن المضاق ليد معنى فالتاليان
 يكون للمضاق معرفة بان يكاتب تعريفنا من المضاق اليه او يكون للمضاق
 في تعريفنا على حسب تعريف المضاق اليه على ما يأتي من له تحت ومضاجبا
 مع (للمضاق لية) (المعرفة) (لان هيئة التركيب) التي هي هيئة غلام
 زيد في الاضافة للمضوية) التي يكون للمضاق معرفة بمعناها فلا يرد للاضافة
 المضوية التي تعبد لتختص (موضوعا) ومعناها (للمضاق) على مطلوبة
 المضاق) لمراد تعريف المضاق اليه الى المضاق لكان اتصالا والمحتاج
 لان لفظ المضاق اليه لما اخرج بالمضاق حتى نزل منه معرفة اتين وجب
 ان يخرج بمعناه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة التعبد فيعرف المضاق

من المضاف اليه المعرفة (لان) عطف على قوله لان الهيئة اى لالان (نسبة
امر) غير معين (الى) امر (معين) كنسبة غلام الزيد في قولك غلام زيد
(تستلزم) اى توجب تلك النسبة (معلومية المنسوب ومعهوديته) اى كون المنسوب
معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف
(فان ذلك) اى نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية المنسوب (غير لازم
كما لا يتحقق) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جمع الامور المنسوبة الى المعين
وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع
وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفاعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم
تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الواضع (فان قلت قد
يقال جاءني غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير اشارة الى واحد معين) من
غلمان له مزيد اختصاص بزيد اما بكونه اعظم علمانه او اشهر او غلاما معهودا
بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه (فلان تكون
هيئة التركيب الاضافي موضوعا لمعلومية المضاف) ومعهوديته (قلنا ذلك)
اى ما يقال من نحو جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا
حتى لا تفيد الاضافة المعنوية: التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع
لكون هيئة التركيب الاضافي موضوعا لتعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يراحم الوضع
فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبره اى (كان للمعرف
باللام) يعنى ان اسم المعرف بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكارة (في اصل
الوضع لو اوجد معين) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم (ثم قد
يستعمل) اى المعرف باللام (بلاشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع
(كما في قوله) اى في قول الشاعر (ولقد) الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله
واللام في ولقد جواب القسم كما في قوله تعالى تالله لا كيدن (امر) فعل مضارع
متكلم وحده من مرير (على اللئيم) متعلق به واللئيم فعل بمعنى فاعل للمبالغة
من لام يلام مثل سأل يسأل وهو من كان في الاصل وشيخ النفس (يسبني)
عن سب يسب مثل مبيتد وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله اللئيم لانه في المعنى
كالكثرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثله قوله تعالى
كمثل الحمار يحمل اسفارا (وذلك) اى ما يقال من نحو جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى واحد معين (على خلاف وضعه) وما كان على خلاف الوضع
لا يعارض الوضع والفرق بين غلام زيد وغلام زيد ان الاول واحد من غلمانه
غير معين وهذا الايقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثاني الغلام المعين اذا كان له

علم كثيرة اذ ذلك اسلام العلوم لزيدان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا
 سواء كان زيد غنائم كثيرة او قولة (راس يجرى هذا الحكم) اى حكم لاداة
 هيئة التركيب الاضافى تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة جواب
 عن سؤال مقدر بقديره ان قولكم ان هيئة لتركيب الاضافى موضوع لافادة
 اضافة التعريف مع المضاف اليه المعرفة مقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها
 لا تعبد تعريف ولا تخصصا وان كان للمضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس
 يجرى هذا الحكم (فى نحو غير ومثل) وانما قال الشارح فى نحو اشعل ما هو به
 كشيء وشبهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المضاف هذه
 لكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبني الحكم على العال والاكثرا فان
 اضافتهما لا تعبد التعريف اى لا يعمل كل واحد منهما معرفة (وان كان
 مع المضاف اليه المعرفة) اى وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة
 النوعيهما فى الابهام لان مغايرة ذات زيد فى قولك جانبى زيد غير زيد ليست
 صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من فى الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا
 ثلثته فى قولك جانبى مثل زيد لا تخصص ذاتا وفى ارضى واعلم ان بعض الاسماء
 قد وعمل فيها التكبير بحيث لا يعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو
 عيرك ومثلك وكل ما كان هو عناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما
 وانما يعرف لان مغايرة مخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى وكل
 ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مما ثلثه لا تخصص ذاتا
 الا ان المثلية تكون من وجوه من السؤل والقصر والشباب والشب والسواد
 والعلم الى غير ذلك الى ههنا كلامه (الان يكون للمضاف اليه) اى الذى اراد
 اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولى (ضد واحد) كالسكون
 فانه ضد واحد وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يعرف) مبنى
 للقول اى ذلك الضد (بغيرته) اى بكونه غيرا لماضيف اليه غير لا يحصر
 الغير فيه (كقولك عليك) اسم من اسماء الافعال اى الزم (بالحركة) وداوم
 عليها ان البركة مع الحركة (غير السكون) فان الله لا يحب البطالين وعندهما الجبر
 صفة للحركة المعرفة باللام فعلم يعرفه بالاضافة الى السكون وقبل الحركة
 الخروج من القوة الى الفعل على التدرج والسكون ضد وقبل الحركة كومان
 فى آيين فى مكين والسكون كومان فى آيين فى مكان واحد (وكذلك) اى كما اذا
 كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه وكذلك (واذا كل
 للمضاف اليه مثل اشهر بثمانته فى شئ من الاشياء كالم) كاني حنيفة وان
 يوسف (اشجاعة) نحو على بن ابي طالب ومخالد بن الوليد (فقبله) اى

للشخص المشتهر في ذلك الشيء (جاء مثلك كان) مثل (معرفة) بالإضافة
 اليه كما اذا قيل لابي حنيفة رحمه الله اوعلى رضى الله عنه جاء مثلك اوشبهك
 (اذا قصد) بالمثل (الذى يماثل في لشيء الفلاني) يعنى في العلم او الشجاعة
 و (تفيد الاضافة المعنوية) (تخصيصا) (اى تخصيص المضاف) اى
 فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد ان كان عاما يقبل
 الخصوص مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (الكرة) لما سبق في افادتها
 التعريف مع المعرفة (نحو غلام رجل فان التخصيص) في عرف النحاة (تقابل
 الشركا ، ولا شك ان الغلام) الذى اريد اضافته (قبل اضافته الى رجل كان
 مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة) يعنى يصلح لان يكون مملوكا لفرد من
 افراد الانسان رجلا كان او امرأة غير مختص لواحد منها (فلما اضيف الى
 رجل كفولك غلام رجل وصار مملوكا له) خرج عنه غلام امرأة (لان ما
 يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة واحدة) (وقلت الشركاء فيه) اى
 في الغلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال
 من غير ان يتعين ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع في بيان شرطها الا انه
 اخره ليكون المقصود الاهم الفائدة فقال (وشرطها) (اى شرط الاضافة
 المعنوية) (ومبناها وما تتوقف عليه) (تجريد المضاف) اى ما اريد اضافته
 بالإضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اى تعريف
 ما اريد اضافته لا مطلقا بل (اذا كان معرفة) باى وجه كان والمراد ما يقبل
 التجريد ومن شأنه ان يضاف لان ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهجمات
 ليس من شأنه الاضافة ولا يضاف ايضا (من التعريف) الذى يصح تجريده
 كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف لئلا ناول الاعلام الشخصية (فان كان)
 ما اريد اضافته (ذا اللام) كالغلام او ذا النداء مثل يا رجل (حذف لامه)
 او حرف ندائه (وان كان علما) مثل زيد وعمرو (نكر) ذلك العلم اولا (بان
 يعمل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم) سبق تفسيره في آخر بحث
 غير المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا
 هنالك (وان لم يكن) ما اريد اضافته (معرفة) من المعارف التى يصح تجريدها
 بل كان نكرة (فلا حاجة) فيه (الى التجريد بل لا يمكن) التجريد لان الحال
 عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود (او المراد) عطف على
 مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته او المراد به
 والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل
 بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف اى وجوده مجردا وعاريا من التعريف

عدد الاضافة سوا كان (ما زيد اضافة (نكرة في عهد) كسلام (من غير)
 احتياج الى (تجريد او كان) ما زيد اضافة (معرفة جردت عن التعريف)
 عند الاضافة على احدى التوجيهين السابقين (وانما وجب التجريد) في الاضافة
 المعروفة ولم يضاف من غير تجريد (لان المعرفة) التي يجوز اضافتها بعد التجريد
 على قسمين اما ان يضاف الى المعرفة اولى النكرة لانهما (لواضيف الى النكرة)
 من غير تجريد مثل الاعلام رجل بالاضافة (ليكن) هذا العمل اي اضافة
 المعرفة الى النكرة (طلب الادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة
 (مع حصول الاعلى وهو التعريف) لان التعريف معين او التخصيص محض
 لايعين ولا شك ان للعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى فيج
 جدا التماس من شان اما قل ان يتبع نفسه في طلب الادنى مع وجود الاعلى
 عنه (و) لانها (لواضيفت المعرفة) على سبيل افترض مثل السلام زيد
 بالاضافة (ليكن) هذا ايضا (تحصيل الحاصل) وهو لا يتحصل وفي الرضى
 لان العرض من اضافة الى المعرفة تعريف للمضاف وهو حاصل في المعرفة
 فيكون تحصيل الحاصل ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه
 التخصيص معزبان وهى التعيين انتهى (فضيع الاضافة) على كلا التقديرين
 (حيث) اي لانها (لا تقيد تعريفا) اي تعريف المضاف مع المعرفة
 (ولا تخصيصا) اي تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان
 الحاصل لا يتحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تقيد التعريف ولا تخصيص
 لان شرط اداة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف له معرفة واداة
 التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد
 من التجريد (فان قيل لافرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) في الامتناع
 يعنى كما يمتنع الاول يمتنع اساقى ايضا لان العلة المذكورة فيهما سواء (في نحو
 التجمع ولزبا) نصفي زوى نايث زوان مثل علسان وعششى وزوان فزوة
 وهى الاجتماع واصل زبا زبا وابلت الواو وادغمت احدى البائين في الاخرى
 ثم عسرف باللام ثم جعل علما لتجوم بمجموعة (ولصق وابن عيسى) والابن
 بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعدائه بن عباس لانه اذا قيل
 قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما هكذا لا يسميان الى ان يفهم الا بانه بن عباس
 (في لزوم تعريف المعروف) منه اقوى لافرق (فلبا بهم) اي ما له لهم وشانهم
 (جوزوا هذا) اي جعل المعرفة علما (دون ذلك) ولم يجوزوا اضافة المرفق
 الى المعرفة او النكرة ولما فرق بينهما مع انهما في جعل المعرفة معرفة سواء (فيل
 لاننا ان في هذه الامثلة يعنى في التجمع والزبا والصق وابن عباس وانما هما

تعريف المعرفة (اي جعل المعرفة معرفة (بل فيها) اي في هذه الامثلة (زوال
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام) في الثلاثة (او الاضافة) في الاخير
(وحصول) عطف على زوال اي فيها حصول (تعريف آخر وهو التعريف
الحاصل (بالعلمية) لان العلمية وضع ثاب تزيل التعريف الحاصل قبلها (فانها)
اي فان هذه الامثلة (حين صارت اعلاما لم تبق فيها الاشارة الى معلوميتها
بالام او اضافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعاً ثانياً زالت مقتضى لوضع
الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعاً ثانياً ولم تقدر
ان تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع
التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية (فلا يلزم فيها تعريف المعرفة بل)
نما يلزم (بتعديل تعريف بتعريف آخر) يعني زال التعريف اللامي والااض في
وحصل بدله التعريف العلمي فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم ازالة تعريف
وافادة تعريف آخر كالواضح (وما اجازه) اي التركيب الذي فيه اضافة
لمعرف باللام اجازه (الكوفيون من) (تركيب) بيان لما في قوله وما (الثلاثة
الاثواب) حيث اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه معرف باللام من غير تجريد
(وشبهه) بالجر عطف على الثلاثة الاثواب (من العدد) (المعرف باللام
المضاف الى معدوده) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان
في المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وجيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان
المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته لا تعريفاً
مستعاراً من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان المعرفة من اي نوع
هو كذا في الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضاً
ولم يقل به احد (نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار) (ضعيف) (قياساً)
نصب على التمييز (واستعمالاً) (ضعفه) (قياساً) فلما ذكر من لزوم بيان
ما (تحصيل الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل
قبل الاضافة واذا اضيف التعريف يكون تحصيل الحاصل وذا
لا يحصل (واما) (ضعفه) (استعمالاً) فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام (من
ذي اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء) (قال ذو الرمة)
* ايام تربي سلمى سلام عليكما * هل الاذن الاتي مضين رواجع *
* وهل يرجع التسليم او يكشف المعنى * ثلاث الاثافي والديار بلا فاع *
(ثلاث الاثافي) جمع اثنىة بضم الهيمزة واحد من الاحجار الثلاثة التي يوضع
القدر عليها وضمها بالاثافي واصناف الثلاث الى الاثافي بعد التجريد (ولديار)
جمع كثرة والقناة ادور بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد

(اللاع) صفة لذي ارجع ملغ يعنى الساء اى الخلى والدار الخانات عن اما
 واتواع لسات ويسلم الخلو عنهما الخلو عن الانسان والحيوانات * وقول
 له ردى * مازال مدعيا من ادراوه * فسموا وادراك شجرة الاشارة
 او اما ما حاء في الحديث اى الخبر المفعول عن الى عليه السلام (من قوله عليه
 السلام) سار ما (ما ذل الدير) ما سافة الالف المعرف بالسلام الى معدونه
 بلا خبر يد والساء فيه سعلى بالفعل لحدوى حوارا اى تصدقوا (فعلى البدل)
 اى فمحمول على ان الذر اربل لمعص من لكل وامساذكر الالف للتحث على الخبر
 لشعره ذكر الدير بعده فلا منه دون الدرهم او على انه عطف بيان لانه
 بحرى بحرى العسير لانه لما قبل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ما هو منه
 يحمل الدير عطف بيان له (دون الاضافة) اى لا يحمل على ان الالف مضاف
 الى الدار بلا خبر يد كما ذهب الكوفون والالكان احبار سيرة الفصح وهذا
 ليس من شأن من بحر البلاغة شحنة من امواله صلوات الله عليه وعلى ارواحه
 و (الاضافة) (المصفة) (علاها) اى قرنتها شأن ان يكون المضاف
 مشعا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشى يعنى فاعله او مفعوله قبلها
 ثم تصالى الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما لم يكن الاضافة تسمية
 لا لعدم الشرط و اشار الى الاول بقوله (ان يكون) (المضاف) ما لا تلاقى محو
 بعلاقة لاوله (صفة) مشقة والمنطق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما الى
 فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى
 فاعلها (احمر) بهذا القول (عما) اى من المضاف لذي (ادالم يكن صفة) بل
 كان اسما محصا (محوعلام) فى قولك (علامريد) وحام قصد و اشار الى الثانى به
 (مضافة) صفة لصفة (الى معمولها) فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
 ما لا تلاقى محو بعلاقة لكوسة (احرار) بهذا القول (عما) اى من المضاف
 الذى (اداكاب) فالباءت ناعسا المعنى (مضافة الى غير معمولها) يعنى
 صفة مضافة الى الاحيى بحث لم يكن معمولا لهما فتشدد كون الاضافة معمولا
 لتمام شرط الاضافة اللعظة وهو الاضافة الى المفعول وان كان المضاف صفة
 مشقة (محو) مصارع فى قولك (مصارع مصر) كرم فى قولك (كرم
 البلد) فان المصر والبلد ليسا معمولين للصفة يعنى المفعول به او المفاعل وان
 كان كل واحد منهما معمولا به فالاضافة طردة فكون مضافا الى طرفه مثل
 صرب لوم (مثل صارب فى قولك (صارب ريد) هذا (من قبل اضافة اسم
 الفاعل الى مفعوله) لانه كان فى اصل صارب ريدا بالصب و ليسين ثم اضيف
 الى مفعوله للتخصيف (و) محو حسن فى قولك (حسن الوجه) هذا (من قبل

اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه في الاصل كان حسن وجهه بارفع
 ثم اضيف غاستكن الضمير المجرور في الصفة فصار حسن وجهه فعوض الالف
 واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فعصل التخفيف من الجانبين على
 ما سيحكي ونحو معصوم الدار في اسم المفعول ولم يمثل له المصنف ولا الشارح مع ان
 اضافته لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل (ولا تنقيد) (الاضافة
 اللفظية فائدة) من الفوائد (التخفيفا) (لا تعريفا) يعني لا تنقيد تعريف
 المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (ولا تخصيصا) يعني لا تنقيد ايضا
 تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ايسر الا التخفيف
 (لكونها في تقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه
 اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالجرور
 بالحرف الزائد واذافات فيها الاتصال المعنوي لم تنقيد شيئا من التعريف والتخصيص
 بل لا تنقيد الا تخفيفا (في اللفظ) (لا في المعنى) فيه اشارة الى فائدة الحصر اى لا تنقيد
 شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية لوفادتها (بان يسقط بعض المعاني عن
 ملا حظته العقل بازاء ما يسقط من اللفظ) كما في ضارب زيد يسقط من معنى
 ضارب شيء في مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد
 ولما سقط التنوين بالاضافة سقطت الشدة وبقي اصل الضرب وهذا لم يقل به
 احد (بل المعنى) في الاضافة اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل او المفعول
 قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغي ان يكون
 عمل الفعل مع الرفع والاصب فيها اولا ليظهر اثر المشابهة وفائدتها الا انه يطلب
 التخفيف اللفظي فلهمذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيها (والتخفيف
 اللفظي) في هذه الاضافة على ثلاثة اقسام على ما بينه الشارح وعلى ما يقتضيه
 الفعل (اما) ان يكون ذلك التخفيف (في لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز
 الى لفظ المضاف اليه ويكون (بمحذف لتنوين) اى تنوين المضاف (حقيقة)
 يعني لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة بشيء آخر بل انما يسقط بالاضافة
 (مثيل ضارب زيد او حكما) بان يكون ساقطا قبل الاضافة بجعله غير منصرف
 فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل حواج بيت الله) تعالى
 فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد واساور سقط
 التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين
 بالاضافة وكذا اجر كم (او بمحذف) عطيف على قوله بمحذف التنوين (تنوين
 التثنية والجمع) المذكر العالم عمل ضارب زيد وضاربوا زيدا (عطيف على
 قوله اما في لفظ المضاف اى اما ان تكون التخفيف (في لفظ المضاف اليه فقط)

بحيث لم يتجاوز الى المضاعف ويكون (بمخفف الضمير) الى الضمير المتصل بالفاعل
 الرجوع الى الموصوف (واستأذنه) يعني لا يحدفه قياسا بما يلى يجعله مستترا
 (في الصفة) لكونه ايضا للصفة بالموصوف حتى لو حذف قياسا لم يبق الضمير
 بلا رابطة فتعجز على ما سياتى تحقيقه (كالقائم للعلام كان اصله المقام غلامه)
 يرفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من
 غلامه) للتخفيف (واستر) عطف تقييد للمخفف (في المقام) لتلا محو عن
 الفاعل اذا اضيف لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل (واضيف المقام
 اليه) الى المقام (للتخفيف) الى كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف (في المضاعف
 اليه فقط) فصار المقام المقام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب
 المضاعف اليه (واما المضاعف والمضاعف اليه) عطف على لفظ المضاعف اليه
 روى المضاعف وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (معا) الى حال
 كونها ماصحين في حصول التخفيف غير مختص باحدهما (فحوز يندقام المقام
 اصله قائم) بانثوين (غلامه) يرفع لانه فاعله والضمير يرجع الى الموصوف
 وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذي هو غلامه بناء على العمل السابق
 (فالتخفيف في المضاعف) الذي هو قائم حاصل (بمخفف تنوين و) التخفيف
 في المضاعف اليه) الذي هو المقام حاصل (بمخفف الضمير) منه (واستأذنه)
 الى ينقل الضمير من المقام وجعله متكررا (في النسبة) لان المستتر اخف من
 البارز فحصل التخفيف فيهما معا وانفسان الاخيران لا يكونان الا في الموصوف
 اللازم لان المتعدي يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا السفل مثل ضارب زيد
 (ومن ثمه) (اي ومن جهة) واجل (وجوب اعادة الاضافة) هذا المتركب من
 قيل تابع الاضافات مثل قول الشاعر * حامة جرعى حومة الجندل امجعى عرومه
 قوله تعالى ذكر رجلك مثل هذا لا يخل بالفصاحة وقد وجد في نظم
 المعجز (المقلبة تخفيف) والمصدر وهو اعادة جاز انفاعه وتاسب لمفعوله
 (و) من جهة وجوب انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص) اختف
 في الامثلة الاربع في الجوز والامتناع فهذا استدلال من اثر الى المستور كما هو
 المتعارف في مثله (جوز) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة
 للكرة نظرا الى وجود التعريف وانتفاء اذنية التعريف مثل (مررت برجل
 حسن الوجه) يجر الحسن على انه صفة لرجل (ياضافة الصفة الى معمولها)
 فاعلمها لما عرفت (وجعلها صفة للكرة) يكون نصفها ايضا نكرة لانها بالاضافة
 لم تغد الانشغاف في اللفظ لكون المعنى على الانفصالي وكذا يكون جر المضاعف اليه
 غير اصلي لكونه مرفوعا في الاصل (من جهة) واجل (وانها) الى الاضافة

للفظية (لم نقصد) تلك الإضافات (تعريفا) أي تعريف المضاف إذا كان
 المضاف اليه معرفة (جاء هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب
 افادة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه
 ايضا (امتنع) (تركيب) يكون المضاف بالانضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة
 لعدم وجود المتابعة مع انها شرط مثل (مررت بزيد حسن الوجه) بغير الحسن
 على ان صفة زيدا المعرفة (فلوافادت) الانضافة اللفظية (تعريفا) أي تعريف
 المضاف إذا كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة)
 صفة للنكرة وهو فحين جاز لعدم المتابعة فيه تعريفا وتكثيرا لانه يكون المضاف
 حينئذ التركيب معرفة بالانضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاء) التركيب
 (الثاني لكون المعرفة اذن) أي حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة)
 لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالانضافة فتطابقا تعريفا فينبغي
 ان يجوز (والمراد) هذا جواب اسؤال مقدر اورده لهندي حيث قال فان
 قيل ثم اشار المحصر المذكور وجواز هذا الكلام ينتهي على عدم التعريف لاعلى
 المحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه
 بمذ وهو) أي المشار اليه بمذ (مجموع امور ثلاثة) لان كل واحد منهما (وجوب)
 بدل من امور بدل البعض (افادة الانضافة اللفظية التخفيف) بالنسب لانه
 مفعول (واتنشاء التعريف) عطف على وجوب (واتنشاء التخصيص يستلزم)
 أي المشار اليه بمذ والجملة خبران وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله
 والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا
 الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثاني) وهو قوله
 مررت بزيد حسن الوجه نظرا الى الامر الثاني (ولا يلزم من ذلك) أي من
 كون المشار اليه بمذ مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد
 من تلك الامور) الثلاثة التي هي وجوب افادة الانضافة اللفظية التخفيف واتنشاء
 افادة التعريف واتنشاء افادة التخصيص (دخيل) بارفع لانه اسم ان يكون
 (في ذلك الاستلزام) يعني في استلزام جواز التركيب الاول واتنشاء التركيب الثاني
 لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم
 امتناع الثاني انتفاء التعريف ولا يدخل لا انتفاء التخصيص في الجواز والامتناع
 حيث يجب وز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يجوز ان يكون) الاستلزام
 (باعتبار بعضهما) أي بعض تلك الامور لان الأكثر حكم الكل فيصح ان يكون
 المشار اليه بمذ مجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل في الاستلزام
 (فليرد) مبنى للمعلوم من يريد ورودا (انه لا يدخل في ذلك الاستلزام لا انتفاء

(التخصيص) لالتقي بالجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها في ذلك الاستلزام طرف
 مستقر خبرها أي لا دخل موجود في ذلك الاستلزام واللام في الانتفاء متعلق
 باسم لا مرفوع محلا على أنه فاعله تقديره لا دخل انتفاء التخصيص موجود
 وكان في ذلك الاستلزام مثل قولك لا ضرب رجل كائن في الدار وهي مع اسمها
 وخبرها خبران وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على أنها فاعل فلا يرد
 ولا يفهم لك أن تكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم آك جهنمك (و) (من جهة)
 واجل (انها) أي الاضافة اللفظية (تفيد تخفيفا) في اللفظ فقط فيه
 إشارة إلى أن قوله جاز وامتنع معنوف الأول على الأول والناتق على الثاني وأنه
 أيضا مما يدل على أن الاضافة اللفظية تفيد التخفيف في اللفظ فقط (جاز)
 (تركيب) يكون المضاف صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل (الضاربان)
 زيد و) (الحناو حه اوجعا على حده مثل (الضاربون زيد) والحناو حه
 (لحصول) المقصود من الاضافة اللفظية وهو (التخفيف) في اللفظ (بحدف
 الون) فيهما بالاضافة لما سيجيء (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف فيه صفة
 مفردة معرفة باللام والمضاف إليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علما أو لا مثل
 (الضارب زيد) والحسن وجه (لعدم) حصول (التخفيف) المقصود
 من الاضافة اللفظية (لأن توين الضارب) في هذا التركيب (انما سقط للالف
 واللام) أي لدخول لام التعريف عليه لأن اللام للتعريف والتثوين للتكثير
 فيستحيل اجتماعهما فإذا دخلت اللام يزول التثوين (للاضافة) لأن
 الساقط أولا لا يمكن سقوطه ثانيا وإذا اضيف لا يكون في الاضافة فائدة فنضع
 فوجب أن يمتنع اضافته (ولاشك أنه لا دخل في هذا التفرع) أي في جواز
 التركيب الأول وامتناع الثاني (لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص)
 كما لا دخل لانتفاء التخصيص وحده في التعريف الأول وهما لا دخل لانتفاءهما
 معا لأن المرفوع باللام لا يتصور تعريفه (بل يكفي فيه) أي في هذا التفرع
 (وجود التخفيف) في اللفظ (فقط) لأن التركيب الأول جائز والثاني ممتنع
 لحصول الحقة وعدها سواء اتقى التعريف أولا (وعلى هذا) أي على أنه
 لا دخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (كان الأنسب) (والأولى
 تقديم هذا التفرع) على التفرع الأول ويقول ومن ثم جاز الضارب زيد
 والضاربون زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع
 مررت زيد حسن الوجه لأن الأصل التفرع وهو التخفيف فقط كما ذكرنا
 وأصل التفرع الأول وهو إفادة التخفيف وانتفاء التعريف مع ما ذكرنا
 فتقديم التفرع على المصريح يكون أولى من تقديم التفرع على الضمير ولأن

ما نحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجب بان
الشيء مقدم على الالباب فالترتيب المذكور في الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف
(لكند) الا ان المصنف (اخره) اى هذا التفرع (لكثرة لواحقه) لئلا يلزم
الفصل بين الاحق والمحقق ولان الشيء اذا كثر البحث فيه يجب تأخير البحث فيه
(خلافا للفراء) اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا (فانه يجوز) تركيب
(الضارب زيد) استدلالا باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله (امالانه)
اى لان الفراء (توهم ان دخول لام التعريف) على الضارب فى الضارب زيد
(انما هو بعد الاضافة) ان بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيد
ثم اضيف اليه (فحصل التخفيف) جدا (بحذف التنوين) من المضاف (بسبب
الاضافة) فلم تكن الاضافة ضائعة (ثم عرف باللام) يعنى ذهب الى ان الاضافة
سابقة على دخول اللام التصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة
ضائعة بقاء وان كانت مقيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقاءها
لان دخول اللام كما يكون معارضا لفاء ثبوتها ابتداء يكون معارضا لبقاء واعتراض
على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر ان يقول دخول اللام لان
هذه اللام موصولة لاداة تعريف ودفع بان التعريف غير منافي لكونها
موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف (واجاب المصنف) نفسه (عنه)
اى من هذا الدليل (فى شرحه) على كافيته (بانه) اى بان هذا الدليل يعنى
تقديم الاضافة على اللام (غير مستقيم) بل سقيم لان القول بتأخر اللام
عن الاضافة (المتقدمة) صفة اللام (حسا) تمييز المراد بالحس حس البصر
واللفظ يعنى ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة)
متعلق بالمتقدمة (مجرد ادعاء) حيث لا دليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به
ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا
لان الاضافة فى الظاهر انما اتت بعد الحكم بنهاى التنوين بسبب اللام فكيف
ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهرا مرجح وفى اللام
وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهرا مرجح وهو كونه محسوسا وملفوظا ولان
لللام التحقيق ذات الاسم واصنافه التحقيق ما يعرضه وهو التخفيف وتحقيق
الذات سابق على محقق الصفات لتقدم الذات على صفة (واما لما وقع فى شعر
الاعشى) وهو اسم شاعر لم يصغر بالليل ويصغر بالتهيار ويقال له بالفارسية
شب كور (من قوله) نيران ماقى قوله لما (الواهب المائة الهجان وعندها فان
قوله وعندها بالجر معطوف على المائة) المجزوءة بكونها مضافا اليها قوله
واهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجزوء بلا إعادة

البطار مطلقاً جائز كثير (فصار المعنى باعتبار عطف عبدها) بالجزم (على
 المائة) لأن المعضوف في حكم المعضوف عليه (الواهب عبدها فهو) أي
 الواهب عليها يكون (من باب الضارب زيد) يعني في كون المضاف صفة
 معرفة معرفة باللام والمضاف إليه اسم مفرد (فكما لا يتبع ذلك) أي الواهب
 عبدها (حيث أتى به بعض البلغاء) حتى لو كان متمعاً لما جاز له ليبلغ وإن كان
 بواسطة (لا يتبع هذا) أي الضارب زيد (فأجاب المصنف) نفسه (عنه)
 أي عن استدلال القراء بما وقع في شعر الأعشى على جواز الضارب زيد (بقوله)
 (وضعت الواهب المائة النجبان وعبدها) الواهب اسم فاعل من وهب يهب
 مضاف إلى مفعوله مثل الضارب أرجل والمعنى النى يهب المائة (يعني) أن
 (هذا القول ضعيف) فيه إشارة إلى أن ضعف من المضعف لأن التضعيف
 كانه أيبه بالعض (لأنه في لفظة بحيث يستدل به) على أن
 القواعد لأن الضعيف لا يكون فصيحاً فكيف يقوى فيها حتى يستدل به
 (لما عرفت من امتناع) بيان لما (مثل الضارب زيد) أراد ياتل كل صفة
 مفردة معرفة باللام أضيف إلى العلم مثل المضروب عمرو (لعدم تضافته)
 المطلوبة إما في المضاف أو المضاف إليه وفيها جميعاً (في هذه الإضافات)
 وعدم المائة فيها ظاهر (ولا يخفى) عليك (أن في) أي في هذا الجواب (شوب
 مصادرة على المطلوب) يعني أن في هذا الجواب رابحة مرا جعة على المدعى
 والمصادرة جعل ادعوى جراً من الدليل أي جعل النتيجة جراً للقياس لأن
 ثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على إبطال دليل الخصم وهو
 شعر الأعشى وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب فتراجعاً (التيهم) هذا اعتذار
 منه عن الحكم بالضعف اعلم له أنه ما يستعمل في موضع القوة وتندرة ويقال
 متصلاً بالاستثناء في الأثر لئلا يفتقر الاسم واختصاصه الحاصل يبقى انكسار
 والوقع خلافه نحو جاني القوم اللههم إلا زيد اللههم لأننا أخذنا برب فإن كل ما
 الأول غير تام بل يحتاج إلى الاستثناء فهنا استثناء من أن يكون فيه شوب المصادرة
 (إلا أن يقال المراد به) أي بقوله وضعف (له) أي هذا لئلا
 في الاستدلال به) يعني أن هذا لئلا ضعيف في كونه دليلاً على جواز الضارب
 زيد لاني لفصاحة لا تقوى فيها فحينئذ لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب
 إلا أن لا نص فيه) أي في هذا لئلا (على الجرفاة) لم يصرح فيه أن عبدها
 بمرور معضوف على المائة حتى يصير به اسماً أعطف شواهب عبدها فيكون
 مثل الضارب زيد قائم بمحتمل (أصب) أي وعبدها (أعلى المحل) أي محلي
 المائة لأنها منصوبة محلاً لكونها مفعول لواهب وهذا التوجيه أولى لأن لأصل

في التوابع تبعيتها لمتبعاتها في محلها الا ترى انه لو وصف المائة لانتصب الوصف
(جلا على الحمل) مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب (او) جلا (على انه مفعول
معه) بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته بمفعول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه
(اولانه) عطف على قوله اذ لخص فيه فتكون علة اخرى للاستثناء (قد يتحمل)
مبنى للمفعول من التفعّل (في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه) مبنى
للمفعول ايضا من التفعّل والموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول مالم يسم
فاعله لقوله قد يتحمل ونائب الثاني ما استكن فيه للفصل بالعطف لان الشيء
اذا كان بعيدا عن العامل ينسأخ فيه (كما في رب شاة وسختلتها) وبازيد
والخارث ولا مذهب سيبويه هكذا (حيث جاز هذا التركيب) اي تركيب
رب شاة وسختلتها وبازيد والخارث (ولم يحز) ان يدخل رب وباء على المعطوف
(نحو رب سختلتها) وباء الخارث (بادخال رب) وباء (على سختلتها) والخارث
(بدون العطف) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضي ان تدخل على
النكرة لانها تقبل التقليل وضده علم ان السخلة تطلق على ولد الضأن والمعر
ذكر اكان اوائى الا انه صغيرة لانه يقال رب شاة وسختلتها بدرهم (والبيت
تسامي) اي بما ذكر قبله وما يذكر من المصراع الاول والثاني (الواهب المائة
الهمجان وعندها عودا يزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه) فيه اشارة الى ان المبتدأ
مخذوف اي من مدحه اشاعر بزيادة السخاء (الواهب المائة) اي الذي يهب
المائة ساعة فساعة يعني في كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعدد
ههنا ليس المحصر بل للكسرة فلا يمنع ان يكون ما وهبه اكثر من مائة او اقل
وفي الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد بمائة من الابل الحديثات الناتج
مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما توجد بخلاف مثل هذا العبد
الهمجان وعندها (اي البيض) جمع ايض يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث
مثل اجر وجر الا انه كسر الفاء لاجل الياء (من النوق) جمع نافقة بضم النون
وسكون الواو (يستوى فيه) اي في الهمجان (الجميع الواحد) كالفلك لانه اذا
كان وزنه على وزن جبال يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا كما ان
الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قتل يكون مفردا
(والهمجان صنف للابنة) باعتبار المعنى يعني على اعتبار معنى الجمعية فيها بناء على
عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء على مذهب
الجمهور فيقول بالاشتقاق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من
النوق (او بدل منها) بل الالك لانه ذكر المائة للحث على الخير والتكرار فيه
وللمدح بان ماله به كثير وهذا المعنى ليقى لان فيه زيادة مدح ليس في الاول (او)

من قبيل الثلاثة الاثواب) يعنى من قبيل اضافة العدد المعروف باللام الى معدوده
 بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا (كما هو مذهب
 المكوفين) حيث جوزوا اضافة العدد المعروف باللام الى معدوده بلا تجريد
 عنه (وعبدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية
 حقها كانه مملوكها (اى راعيها تشبيها له) للتشبه الراعى (بالعبد لقيامه)
 اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق
 خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المولى كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه بالراعى
 التشبه بعلاقة التشيد فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستعملا فى معناه
 المجازى وهو الراعى (او عبدها حقيقة) تميز (فحينئذ تكون اضافته) اى اضافة
 العبد الى المائة (لادنى ملازمة) اى لملازمة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا
 شائع فى كلام العرب مثل كوكب الحرقاء وحق طرفك وفى هذا زيادة مدح
 اذا المدح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط
 (وعوذا بالذال المججمة جمع عائد) كهود فى جمع هاء من عاد يعوذ وبها قال
 يقول (اى حبيبات التناج حال من المائة) فحينئذ يكون مينا لهية المفعول
 لان المائة مفعول الواهب وفى هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود
 قريبا يكون فى القلوب محبوبا وما هو محبوب فى القلوب تكون هبة اعمر
 فهبته تكون افضل (يزجى بالزى المججمة واليهم) حال كونه (على صيغة)
 المضارع (المعلوم المذكر) من زجى يزجى (اى يسوق) ويقال لزجى اى ساق
 والتراتجة ايضا السوق (وفاعله) السكتن فيه (ضمير لعبد) يعنى راجع الى
 العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المنبئ
 اذا وقع حالا يكتفى فيه بالضمير وحده لمبايق فكون مينا لهية المفعول لان
 العبد مفعول له بواسطة العطف سواء عطف على التثنية او على المحل
 او مفعول معه (واطفالها) اى اطفال المائة جمع طفل كقول وافعال وهو المولود
 وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية) اى على انها
 مفعول به لقوله يزجى وفى هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امه تكون اشق
 (او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعنى على انه مبنى للمفعول
 (واطفالها) فيه (مر فوع) لفظا بناء (على انه) اى اطفالها (مفعول ما لم يسم)
 فاعله) لقوله يزجى فحينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلال تقدير ين يكون
 قوله تخلفها طرف مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد علف المائة العجمان
 اطفالها او يساق خلف المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اى حقيقة كون
 الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب او مينا للمفعول وهو مر فوع (لا يتكشف)

اى لا تبين ولا توضح انما (الابعد معرفة حركة حرف الروى) الضمة او الفتحة
 وحرف الروى ما كرر فى كل بيت وهو ههنا قوله لها (من القصيدة) يعنى ان
 كان حرف الروى فى سائر الايانات مضموما فاعطاهما مرفوع فيكون الفعل
 مبنيا للمفعول وان كان فيهما مفتوحا فهى منصوبة فتحذف يكون الفعل مبنيا
 للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا يتكشف الحال ويتبين
 ويوضح المأل (واما) عطف على اما لانه توهمه عند شرح قوله خلافا للفراء
 (لانه) اى الفراء (تأمله) اى جواز الضارب زيد (على الضارب الرجل) حيث
 جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف فى الاضافة فكذلك تجوز اضافة
 الضارب الى زيد بدونها (و) قاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله
 (الضاربك) حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن
 فيه (فاجاب المصنف عنه) اى قاسه على الاول (بقوله) (واتما جاز الضارب
 الرجل) المراد ههنا اسم الفاعل المتعبدى المعروف باللام المضاف الى اسم الجنس
 المعروف به المضاف اليه ايضا يعنى كان القياس عدم جوازه اى علم جواز
 اضافة الضارب الرجل (لانتفاء التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية
 فى احد الجانبين (لرول التنوين باللام) وحصول التخفيف ههنا اما بحذف
 التنوين والتنوين قد يحذف باللام لان التنوين مع اللام لا يجتمعان لان التنوين
 للتذكير غالبا واللام للتعريف واما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر
 (لكنه) اى الاله (جاز) الاضافة فيه مع عدم التخفيف (جلا على) (والوجه)
 (المختار فى الحسن الوجه) يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس على
 نفسه بل لمكونه مجولا على غيره وقوله جلا مفعول له للفعل المذكور فى قوله
 واتما جاز (وهو) اى الوجه المختار فيه (جر الوجه بالاضافة) لحصول الخفة
 المطلوبة منها فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنة فى الصفة
 على ما هو مقتضى الظاهر (وفيه) اى فى قوله الحسن الوجه (وجهان آخران)
 اى غير الاضافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان او خبر مبتدأ محذوف اى
 احدهما رفعه (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح خلوا الصفة عن
 ضمير الموصوف (ونصبه) عطف على رفعه على التوجيهين (على التشبيه
 بالمفعول) لانها لازمة لاتصحب المفعول به الا ان الفاعل شبهة بالمفعول فنصب فقيه
 تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلوا الصفة عن الضمير فيكون
 احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز جعل ما هو كثير شائع عليه لان هو الاحسن
 يلحق لان يحمل عليه غيره (ووجه الجمل) اى وجه جمل الضارب الرجل على المختار
 فى الحسن الوجه (اشتراكها) اى اشتراك هذين التركيبين (فى كون المضاف

صفة والمضاف اليه جنسا معرفين بلالام) يحكي كون المضاف فيه ماصفة معرفة
بلالام والمضاف اليه جنسا معروفا بلالام وهذا الاشتراك يقتضي ان يأخذ التركيب
لأول حكم التركيب الثاني وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف (وهكذا
الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) ولما قال هكذا وان كان
قياس لفراء قوله الضارب زيد على قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه
لما لم تكن قصدا واصانة بل تبعا وحلا على الحسن الوجه لم يصح ان يكون
مقبلا عليه وانما كان جوازه مع القياس والقياس الى الاصل اولى ولهذا قال
الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين لضارب زيد الحسن الوجه (قياسه) اي
قياس الضارب زيد (عليه) اي على الحسن الوجه (قياس مع الثاني) اي
قياس بلاناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام
والجسية ايضا فصار القياس به كقياس الثعب يا و (والضاربك) (يعني
انما جاز الضاربك مع ان الناس علم جوازه لما عرفت) يعني لعدم التخفيف
(و) (كذا) (شبهه) اي شبه الضاربك (وهو) اي شبه المضاف اليه
المكلم نحو (الضاربك) والمضاف الى ضمير الثاني نحو (الضاربة وغيرهما)
من التثنية في لصفة والضمير معا اوقى احدهما فقط نحو الضارب باهما والضارب يا
والضارب يا كما والضارب يا والضارب يا والضاربك والضاربك والضاربك
والجمع في لصفة والضمير معا اوقى احدهما فقط وانتهت قوتهم من اعادة التثنية
(عين قال) متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله ولما جاز (اي
في قول من قال) قدر المضاف لان الجوز في لقول لا في القائل وقيل لا يظهر
ان يحمل في بمعنى عدل المناسبة انظر في اي عند من قال وهذا الوجه (يعني)
من قال (سيبويه واتباعه) يعني ان سيبويه قال ان الضارب في الضاربك وامثاله
مضاف والضمير مجرور مضاف اليه (نه) (اي الضارب في) قوتك (الضاربك)
وامثاله (مضاف) كما قلنا (دون من قال له) اي الضارب في الضاربك وامثاله
(غير مضاف) فقياس لفراء جيش الضارب زيد على الضاربك وامثاله
متروك عن اصله (والكافي منصوب المحل وعلى المفعول) لا يجرور المحل
على الاضافة (والثنون) فيه (معدوق لانصال الضمير) فان اتصال
الضمير يسقط الثنون كان المضاف اليه كذلك يسقط لان الثنون لان اتصال
(لا للاضافة) لانه ليس فيه اضافة حتى يسقط الثنون لاجلها ثم علل قوله
دون من قال بقوله (فانه) اي الضاربك عند من قال له ليس بمضاي بل لكافي
ضمير مفعول (لا يحتاج جوازه) اي جواز الضاربك وامثاله (الى حمل) لان
الضمير ضمير منصوب لا يجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رفع القياس لفراء

الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا فحاصله انه
 ليس بمضاف فكيف يحمل عليه **كما قلنا** (جلا) (اي المحمولية) فيه
 اشارة الى ان قوله جلا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل
 المقدر وهو اما جاز لوجود شرط نصبه اي لكونه محمولا (على ضاربك) في صحة
 الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها (فانخذ فاعل المفعول له والفعل المعلن به
 اعنى جاز) فان فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك
 وشبهه فان في نصب المفعول له ثلاثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا افاعلا
 للفعل المعلن به وان يكون مقارنا له في الوجود وهى ههنا باسرها موجودة وقال
 المحشى كانه غفل عن قوله جلا على المختار فاخر التأويل الى ههنا حتى ما قيل
 الانسان مشتق من الاسيان اقول اذا كان في الكلام شبهتان او شيان في التأويل
 والاجتياج اليه سواء فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق
 والمقدم لا يكون الا بالقرينة فتحقق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا
 ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اي اما جاز عند من قال كذا جلا انتهى وله
 وجه (وبيانه) اي بيان الجمل ووجهه (انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين)
 كضارب مفردا (و) اسماء (المفعولين) كضروب مفردا حال كون كل منهما
 مجردة عن اللام بمفعولا نهيا متعلق باوصالوا بحيث لم يكن بينهما فصل (و)
 قد (كانت) تلك المفعولات (مضمرات متصلات) يعنى كل واحد من هذه
 المفعولات ضمير متصل باحدهما (الترمو الاضافة) جواب اذا يعنى اوجبوا
 اضافة كل واحد من اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر (ولم ينظروا
 الى تحقيق التخفيف) يعنى لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمها
 فقالوا ضاربك) ومضروبك وضاربه وضاربه وغيروها مثنى ومجموعا لان
 سقوط النون في ضاربوك وضاربك وتسوين في ضاربك لرفضهم الجمع بينهما
 وبين المتصل لان التسوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
 تامة الاول فلا يجوز الجمع بينهما ويذه (وان لم يحصل التخفيف بالاضافة)
 في احد الجانبين (يل) التخفيف في جانب المضاف وانما حصل (بنفس اتصال
 الضمير) لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كافى لفعل مثل
 يضربك ثم اعتبرت الاضافة ليحصل كمال الامتراج لان المضاف والمضاف اليه
 في حكم الكلمة الواحدة وان كانت اضافة لفظية (ثم لما لم يعتبروا التخفيف
 في ضاربك) وشبهه اي حصول تقيف بالاضافة لعدم اسكانه لان الساقط
 اولا لا يمكن اسقاطه (وجوزون) اي وجوز اضاربك وشبهه (بدونه) اي من
 غير ان يحصل التخفيف (جلا الضاربك) وشبهه في كونه جائزا بدون

لتخفيف عليه) أي على ضاربك وبين وجه الجمل لأن الشيء لا يعمل على شيء
 ما لم يكن بينهما مناسبة بقوله (لأنهما) أي ضاربك والضاربك (من باب واحد
 حيث كان كل منهما) أي المضاف والمضاف إليه (أسماء فعلا) الظاهر أنه أراد
 لقوله اسماء فعلا على وزن فاعل سواء كان محلي باللام أو لم يكن (مضافا إلى ضمير
 متصل) وأراد أيضا بالضمير المتصل أن يكون ضميرا متصلا غائبا كان أو مخاطبا
 أو متكلما (مخذونا) صفة لقوله اسماء فعلا جرت على غير من هي له لأن الحذف
 ههنا حقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن أجرى عليه (تنوينه قبل
 الإضافة) لاتصال الضمير (للاضافة) يعني أن حذف التنوين من كل واحد
 منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة واشتركا في حذف التنوين
 لغير الإضافة مع اتحاد الجزئين يعني اشتراكا في كون المضاف في كل منهما اسما
 فاعلا والمضاف إليه ضميرا متصلا وهذا حل الضاربك وإشالته على ضاربك
 (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) أي على ضاربك لانه لم يجز أن يحصل على
 الضاربك لعدم كونه أصلا (لأنهما) أي الضارب زيد وضاربك (بأسان
 باب واحد) لأن المضاف في الأول لأصفة المعرفة باللام والمضاف إليه اسم
 ظاهر هو زيد مثلا وفي الثاني صفة مجردة عنه والمضاف إليه ضمير متصل بها
 فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة (والدليل على أن سقوط
 التنوين في ضاربك لاتصال الكاف) يعني لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا
 (للاضافة) يعني ليس سقوط التنوين في ضاربك لاضافة أصفة (أنهما)
 أي التنوين أنت الضمير باعتبار أنها حرف أولكة (لوا سقطت) مبنى للمفعول
 (للاضافة) يعني لو كان سقوطها لاضافة إلى الضمير (لكان) جواب لو
 وهي مع جوابها في محل الرفع خبران وهي مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل
 (ينبغي أن يتصور) مبنى للمفعول (ذلك) أي حصول التنوين ووجوده (أولا)
 منصوب على السرفية يعني قبل الإضافة (على وجه) متعلق بتصور (يكون
 لضمير) فيه مضمر افتصلا (منصوبا بالمفعولية) لاتصلا منصوبا بها (ثم
 أنضاف) الأصفة إلى الضمير ويحذف التنوين للاضافة (ويقال ضاربك)
 بالاضافة (كما يتصور) في الإضافة اللفظية أن يكون أولا منونا والمضاف إليه
 منصوبا بالمفعولية (مثل ضارب) بالتنوين (زيدا) بالنصب على المفعولية (ثم
 يضاف) أي ضارب الزيد مثلا ويقال ضارب زيد بالاضافة لحصول التخفيف
 بها (ولم يتصور ضاربك) يعني لم يرد ضاربك بالتنوين وأراد الضمير على
 صورة الانفصال لانه لما لم يرد في استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية
 أولا ثم الإضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون واجب لانه ان لم يكن كذلك

يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز
 مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعل انهما) انما سقطت لاتصال
 الكاف) مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والفاعل كذلك ولو قال لاتصال الضمير
 اكان اولي لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة
 وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لالاختصاص (للاضافة ولقائل) خبر
 مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لا يجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا
 دخل اللام الجار على ما الاستفهامية فرقا بينها وبين الشرطية مثل قوله تعالى
 فاسطرة بهم يرجع المرسلون وعم يسألون (ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك)
 لا ضاربك (المتفصل) حقيقة (بالتنوين) لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال
 كسائر موانعه (ثم) اي بعد ان يكون الاصل فيه هذا (لما الضيف) ضارب الى
 الكاف (حذف التنوين) اي تنوين ضارب للاضافة (وصار الضمير المتفصل
 متصلا) بعد الاضافة لاقبلها (فصار ضاربك) بالاضافة والاتصال (وحصل
 التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله
 لانه اخف من الانفصال (جدا) اي قطعاً وجزماً (ثم) بعدهذا (حل الضاربك)
 ان لم يحصل التخفيف فيه قطعاً من كلا الجانبين (عليه) اي على ضاربك
 (لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضم
 متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اي حذف تنوين كل منهما (قبل
 الاضافة) فاشترك في هذه الحالة فيصح الحمل لوجوب المناسبة (للاضافة)
 عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة
 اما في ضاربك فظاهر مما سبق واما في الضاربك فلاته لما حل عليه فكأنه كان
 منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اي
 على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك وضاربك من باب
 واحد فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه في الضارب زيد اسما ظاهرا واجيب
 عنه بانه لم يبد في الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها في تقدير
 الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائباً عنه فكما لم يوجد ضاربك
 بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين وحقيقة
 الانفصال لان الاتصال اصل في الضمائر التي وضعها للاختصار ومتى امكن العمل
 بالاصل فلا يصر الى الانفصال وههنا لم يوجد شيء مما يوجب الانفصال فبنى
 على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب اياك وما لم يوجد لم يتصور ولمافرغ من
 حل الامثلة المذكورة محلي الاجوبة عن استدالات القراء على جواز الضارب
 زيد شرع في انها تكون اسلوة الى القواعد منها على ما حل اولاً فقال (واعلم)

وليحصل لك علم بغيد اليقين (انا حلسا وقوله وضعف الواهب المائة المتجهان
 وعدها وقوله الضارب الرجل و) قوله (اضاربك حلا على نظيرهما) اي على
 نظير الاول من المختار في الحسن الوجه ونظير الثاني من قوله ضاربك (على
 الاجوبة) متعلق بقوله حلسا جمع جواب (عن استدالات) متعلق بالاجوبة
 (الفراء على جواز) متعلق باستدلالات (اضارب زيد) لما سبق من انه استدلال
 او على جوزه بشرع الاعشى وثانيا استدلال عليه بقوله الضارب الرجل وثالثا
 استدلال عليه بقوله الضاربك (من جانب المصنف) متعلق بالاجوبة كان المصنف
 اراد بإيراد هذه الامثلة الجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال كونها (على
 موافقة) اي موافقين (بعض الشارحين و) لكن جاز (لك ان تجعل كل واحدة
 منها) اي من تلك الامثلة (اشارة) مقول ثان (الى مسألة) متعلق بقوله اشارة
 (على حديثها) حال من الواحدة المضاف اليه لكل اي حال كون كل واحدة
 منها مستقلة في كونها مسألة واحدة (مناسبة) صفة لمسألة (للحكم بانتماع
 الضارب زيد) يعني تكون تلك المسألة مائة على امتناع ايضا (فغنى قوله
 وضعف الواهب المائة المتجهان وعدها) يعني معنى الضعف في هذا الشعر
 (انه) اي الشأن (ضعف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف الى ضمير
 المعطوف عليه (على) الاسم (المحلى به المضاف اليه صفة) بارفع لانه قائم مقسم
 فاعل قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هي له (مصدرة باللام) وانما
 ضعف (لانه يتوسط العطف بصير) ذلك الكلام (مثل لضارب زيد كما
 عرفت) من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمنع اضافته ويكون مثل هذا
 الكلام ضعيفا وانما لم يحكم عليه بالامتناع (كما حكم على الضارب زيدا) فيما سبق
 بل (حكم عليه) بالضعف (حيث قال وضعف) لانه قد يتجمل في المعطوف
 ما لا يتجمل في المعطوف عليه (يعني قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف
 عليه لانه لا يلزم من العطف على الشيء ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه
 في جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان في المعطوف وصف
 لا يجوز ان يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يا زيد والحارث وكما
 فيما نحن فيه (وحينئذ) اي حين كان اشارة الى مسألة على حدة (يدفع ما فيه)
 اي في قوله وضعف الواهب المائة الخ (من توهم) يسأل لما شاذة المصادرة على
 المطلوب على التقدير الاول) اي ظلي كونه جوابا عن استدلال الفراء على
 جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى تلزم المصادرة
 لانها انما نشأت من حله على الجواب عن استدلال الفراء به (وارجاع) عطف
 على قوله فغنى قوله وضعف الواهب الخ لاجتماعها الى مسألة ظاهرة لا يحتاج الى

لبيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى مسألة ظاهرة)
 يعني يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم يحصل
 التخفيف بالاضافة حلا على الحسن الوجود في المختار لاصلا ويجوز ايضا ان
 يضاف الوصف المعرف باللام الى الضمير دون التخفيف حلا على الصفة المجردة
 عن اللام المضاف الى الضمير (وتضمن) عطف على ان تجعل اى ولك ان تجعل لكل
 واحد من الثلاثة اشارة الى مسألة على حدة وتضمن في كل من المسئلتين الاخيرتين
 (الرد على القراء في الاستدلال بهما) لانه لما لم يمكن الاضافة فيهما الا بالحل
 لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
 ولما فرغ من بيان ما تجوز اضافته معنوية كانت اولفظية اراد ان يبين ما
 لا تجوز اضافته واجابة ما يرد عليه فقال (ولا يضاف موصوف الى صفته) اى الى
 صفته لانه لا يمكنه ان يغيره لانه كما لا تجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم بوجه حال كونه
 مصاحبا (مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى) اى بقاء المعنى الذى استفيد
 بالوصف التركيبى (بحاله لان لكل من هبتي التركيب الوصفى والاضافى) يعني
 لان الوصف التركيب الوصفى معنى ووصف التركيب الاضافى (معنى آخر) بحيث
 (لا يقوم احدهما مقام الآخر) يعني ان معنى التركيب الوصفى لا يقوم ولا يستفاد
 من التركيب الاضافى وبالعكس لان معنى التركيب الوصفى الاتحاد فى المعنى
 والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفاله او الخمسة اذا
 كان وصفا لسببه وان يكون الثانى تابعا للاول ومبين له ومعنى التركيب الاضافى
 ان يكون الثانى مغايرا للاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال
 بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى
 احدهما بالآخر فلا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفى (و) (لهذا
 المعنى بعينه) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف الى صفته من غير
 تفرقة (لا) (يضاف) (صفة الى موصوفها) للروم تقدم الصفة على موصوفها
 والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها
 فلا يقال مسجد الجامع باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع
 ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية (و) (لا) جرد
 قطيعة (باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيعة جرد ثم قدمت
 الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيعة
 جرد على التوضيف فيهما (خلافا للكويفية) حيث جوزوا اضافة الموصوف
 الى صفته والصفة الى موصوفها (فان مسجد الجامع) بالاضافة (عندهم بمعنى
 المسجد الجامع) بالتوضيف (وجرد قطيعة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيعة)

حكما وههنا ليس كذلك (والجامع) أي ما كان صفته (قائما) وهذا من قبيل
 حذف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد (مقاسمه) أي مقام ذلك
 المحذوف حال كونه (منفويا) أي مستقلا (عليه) لأن النائب منساب الشيء
 يؤدي مؤداه وينبغي عنه (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف
 (بمزالة الصفات الغالبة) لما انضيف الى موصوفها لأن الصفة اذا جعلت صفة
 لغير موصوفها بعلاقة تكون بمزالة الصفات الغالبة يعني تكون صفة بمجازية
 كالحكيم والعظيم حيث وقع صفة للقرآن في قوله تعالى يس والقرآن الحكيم
 والقرآن العظيم لأن الموصوف بالحكم والعظم في الحقيقة صاحب ذلك
 ههنا الموصوف بالجامع في الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسبيا نسبيا جعل وصفا
 للمسجد مجازا (فيضاف المسجد) الموصوف (اليه) أي الى الجامع بحذف
 اللام عنه فقبل قد انضيف الموصوف الى الصفة (فيذفع الايراد) المذكور
 (بوجود واحد وهو) أي ذلك الوجه (أن الجامع ليس صفة للمضاف) الذي
 هو المسجد في الحقيقة ولا مضافا اليه له والمضاف اليه والموصوف في الحقيقة هو
 المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس) أي القياس الذي اجري
 في المسجد الجامع (صلاة الاولى وبقلة الجمعاء) حيث (يتأول) التركيب الاول
 (بقوله صلاة الساعة الاولى) (و) الثاني بقوله (بقلة الجمعاء) هي واحد
 حب الحظيرة ونحوها كثره وقر الا انها بالكسر بنور الصحراء مما ليس بقوت
 للبشر وهذا حق لأن ما كان قوتا للبشر لشرفه استحق القبة لانها اشرف
 من الكسرة لكونها علوية وهي سفلية واكثر استعماله ايضا وانما وصفوها
 بالحقائق لانها ثبتت في مجازي السيول ومواطي الاقدام وما ثبت ههنا يكون
 سريع الزوال ولو كان لها ادراك ما ثبتت في الاراضي الخالية فانتهت الى غايتها
 (على الاحتمالين المذكورين) أي على احتمال ان يكون الموصوف مقدر في نظم
 الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة له فيذفع الايراد من وجهين
 وان يكون محذوفا نسبيا نسبيا فتكون الصفة صفة له بمجازية فيذفع الايراد
 بوجه واحد وقال الرضي ويجوز عندي ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى
 صفته من باب طور سبأ وذلك ان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي
 جانيا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والجمعاء بقلة مخصوصة فهي من
 الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذا
 الصفة الشتمية لفائدة التخصيص فتكون صلاة الاولى كصلاة الوتر وبقلة الجمعاء
 كبقلة الكزبرة وجانب الغربي بجانب اليمن الى ههنا كلامه ومن هذا يفهم انه
 اختار الاحتمال الثاني وقوله صلاة الساعة الاولى هي اول ساعة بعد زوال

الشمس بمعنى اول وقت الظهور او اول ساعة فرضت فيها الصلاة او اول ساعة
 ادبت الصلاة فيها بالجماعة (لكن) استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلاة
 الاولى على الاحتمالين اى الا ان (هذا التأويل) المراد به التأويل على الاحتمالين
 لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا (لا يتشى) اى لا يجرى
 (فى) المثال الاخير وهو قوله (جانب الغربى فانه) اى الشان (لاشك ان المقصود)
 من هذا التركيب (توصيف الجانب بالغربية) اى جعل الجانب موصوفاً بكونه
 منسوباً الى الغرب بالايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معروفاً باللام يحتمل
 ان يكون يميناً وضده وشرفاً وعكسه فالوصف بالغربية تبين ما هو المقصود
 وانضغ (لا توصيف) عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا
 توصيف (مكان هو) اى المكان (جاتبه بها) اى جانب المكان فالضمير ان
 راجع ان الى المكان لان المكان ههنا ليس بنسب اليه بل منسوب والنسب
 اليه ليس الا العروب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقبل مكان كما يقال مكى
 فى المنسوب الى مكة فالعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد
 بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب (اللهم الا ان يقال هناك) اى فى المواضع التى
 اعتبرت جانباً (مكان جزء) يكون مشمولاً (وكل) يكون شاملاً (فالمكان
 الذى اضيف اليه لجانب هو) اى لذلك المكان (جزء) وهو الموصوف
 (والاضافة) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء (يلية) لان بين المضاف
 والمضاف اليه عموماً وخصوصاً من وجه (والمكان الذى اعتبر الجانب بآتية اليه)
 اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى الموصول (الكل) فيكون جئنا
 من اضافة العلم الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب
 الى الغرب (فنسقيم المعنى) (و) (رد على الاعتراض الثانية وهى) اى تلك الفاعلة
 (قوله ولا) يضاف صفة الى موصوفها (مثل جرد) جمع اجرد مثل اجر جرد
 وفى الحاشية خرقة بي ريشه ان كهنى وفرسودكى (قطيفة) على وزن وطيفة
 وهى دنا ذى ريش (واخلاق) جمع خلق بكسر الهمزة يقال ثوب خلقى اى بال
 ثياب) جمع ثوب مثل دار ودار (فان اصلهما) اى اصل هذين التركيبين
 (قطيفة جرد) وجرده ههنا مصدر بمعنى المفعول لان الماسب الافراد
 لمناسبة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون
 فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهى كونها بلا ريش (وثياب اخلاق)
 لبيان معنى قائم بالثياب وهى كونها خلقة (ثم قسمت الصفة) فيها (على الموصوف
 واضيفت) اى الصفة (اليه) اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المقاد من التركيب
 الموصوف (واجب منه) اى عن هذا الايراد (بانه) اى بان مثل هذا (متأول)

يعني اول مثل هذا يجعله من باب اضافة اعلام الى الخاص بياناً وتخصيصاً لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا مأول (بانهم) اي بان النحاة اويان العرب (حذفوا قطيفة) يعني حذفوا الموصوف (من قولهم قطيفة جرد) حذفوا لازماً بحيث لم يلتفت اليه اصلاً (حتى صار) قوله جرد (كأنه اسم غير صفة) في انه يستعمل بدون الموصوف كرجل و فرس لان الصفات لكونها عرضاً دائماً بالغير لا بد لها من موصوف مذكور او تقدير يقوم هو به فلما لم يكن مذكوراً ولا مقدراً علم انها لم تكن صفة وجه صيرورته اسماً انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفاً دائماً بالغير فلم يطلب له موصوف فلما قصدوا تخصيصه ليكون تميزاً (لكونه صالحاً) لابهامه وشيوعه (لان يكون قطيفة وغيرها) يعني جرد ان يصلح ان يطلق على كل ما لا يشبهه سواء كان في اصله ريش ثم جرد كالقطيفة اولا كالسمك (مثل خاتم) وباب (في كونه) اي في كونه كل من خاتم وباب (صالحاً لا يكون فضة وغيرها) يعني لان يكون اصله فضة وذهب ورصاصا ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره (اضافوه) اي جرد (الى جنسه) وهو ما كان في اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة (الذي يتخصص به) اي الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة يعلم ان الجرد من الذي فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتماً) ويابا (الى افضة) وساج (فليس اضافته) اي الى اضافة جرد (اليها) اي قطيفة (من حيث انه) اي جرد (صفة لها) اي القطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافته اليها (من حيث انه) اي الجرد (جنس مبهم) يقبل التخصيص (اضيف اليها لتخصص) حتى لو لم يضاف يبقى على عمومته ولم يعلم من اي جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعني كان في الاصل ثياب اخلاق فحذف ثياب ثانياً منسياً بحيث لم يلتفت اليه اصلاً حتى صار اخلاق اسماً مبهماً يصلح لان يكون ثياباً وغيرها فلما اراد تخصيصه اضيف الى جنسه الذي يتخصص باضافته اليه فاضافته اليه لبس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه لتخصص (ولا يضاف اسم مماثل) (اي مشابه) (للمضاف اليه) اي لا يصير مضافاً اليه على تقدير الاضافة مجزاً بعلاقة الإولوية كقوله تعالى اني اراني احصر خيراً وقوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلاً (في العموم) مثل كل وجيع فلا يقال كل الجمع ولا جميع لكل فانها مماثلان في العموم (والخصوص) (الى ذلك المضاف اليه) متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضاً من قبيل التجاز الاولى (سواء كانا) اي المضاف والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناهما واحداً (كلث واسد)

(في الاعيان) جمع عين وهو ما يقوم بذاته كريد (و) رجل و (الجنث) بصم
الجبم وفتح ابياء المثناة جمع الجثة وهو شخص الانسان فهي اخص من الاعيان
لان الاعيان نعم الانسان وسيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق (وحبس
ومنع) (في المعاني) جمع معني وهو ما يتعلق به القصد (والاحداث) جمع
حدث وهو معني قائم بالعبر كالضرب والطول الا انه يخص بالمصادر فتكون
المعاني اعم فيهما عموم وخصوص مطلق ايضا ولم يورد هنا لا للعموم لفتنة
ولانها من امثلة التخصيص واكون هذه الامثلة صاحبة مثال العموم ايضا
بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اراد به فامتنعه متروكة (او صير
مترادفين بل) يكونان (متساويين في الصدق) يعني يصدق احدهما على ما
يصدق عليه الآخر (كالانسان) لان معني الانسان باعتبار النوع الحيوان المايط
(والسايط) معاه ذات منصف بالخط الان احدهما يصدق على ما يصدق
عليه الآخر لصحة الحمل حيث يقال الانسان ماطق والناطق انسان فلا يضاف
احد هذه الامثلة الى آخر فلا يقال لبث اسد ولا سلبت ولا مع حبس
ولا انسان ناطق ولا ماطق انسان بالاضافة فيها (لعمم الفائدة) (في ذكر
المضاف اليه) من تعريف المضاف او تخصيصه بالاضافة لان فيها تخفيف
المضاف بخلاف التثوي منه فيكون في عسر الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال
لسرح نذكر المضاف اليه لانه لا فائدة في ذكره (ذلك اذا قلت رأيت لبث
اسد) بالاضافة (لا تعبد) من هذا القول (الامتعبد) اي ما عبيد من قولك
(رأيت لبثا يدون ذكر الاسد) الذي يكون مضاعفا اليه (واضافة اللبث اليه
فيكون ذكر الاسد وضافة اللبث اليه لعلوا لا فائدة فيه) اي في ذكر الاسد لانه
ليس في ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحتزم من ان يكون
في كلامه لعلوا لا فائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه او الجنون (بخلاف
(اضافة العام الى الخاص) جعل متعلقا بقوله لعلم الفائدة ويحتمل ان يتعلق
بالاشارة الى الاسم المسائل كلبث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس بمائلا
للدراهم ولفظ معين ايضا ليس بمائلا للشيء بالاضافة بل يصير خاصا (في مثل
(كل الدراهم وعين الشيء) اراد بالمثل كل تركيب اضافي اضيفا فيه العام الى
الخاص (بانه) (اي المضاف) وهو كل وعين (فيهما) (يتخص) (اي يصير
خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص (ولا يبقى على
عمومه) بل يكون خاصا (سواء اذ انت الاضافة التعريف) اي التعريف المضاف
لان المضاف اليه معرف باللام المفيدة تعريف ما يخلط هي عليه والاضافة
معنوية (او تخصيص) اي تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعية

أفند كل من الدراهم نساهرة بحيث لا تحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع
 الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك والى
 الكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه (و) اما (اعية العين عن الشيء)
 اى كون العين عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام فيه) اى فى الشيء (للمهد)
 اى للعهد الخارجى او الذهنى بحسب القرائن كما زيد مثلا زيدا فتقول عين زيد
 او عمرو (مظاهرة) لا تحتاج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس ففهيها)
 اى فى اعية العين عن الشيء (خلفاء) قلنا العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته سواء
 كان موجودا او معدوما فيكون العين عاما والشيء فى عرفهم مختص بالوجود
 فيكون خاصا فا اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود قال
 المحشى تزيل الحفاء صحة عين اللاشئ ونفس اللاشئ والحفاء انما جاء من جعل
 اللاشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كاهو اللغة انتهى وفى بعض الشروح ان
 لفظ العين قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق
 وبعدها يختص بالشيء الذى لا يطلق الا على الموجود ثم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا
 ايضا (و) (يرد على قوالهم) اى قول النحاة او العرب (لا يضاف اسم مماثل
 للمضاف اليه فى العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه (قولهم سعيد كرز)
 بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد بطء اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم
 غير مضاف واقتب اضيف اسمه الى لقبه ليكون اللقب اشهر غالبا فقبل هذا سعيد
 كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم ليكون الاسم اصلا فقبل هذا
 عبد الله بطء او قفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرا او عطف بيان له (فان
 سعيدا وكرزا اسمان لمسمى) الا ان الاول اسم والثانى لقب (واحد) تأ كيدله
 (كليت واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر) يعنى اضيف الاسم الى اللقب
 (فاجيب) عنه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) يعنى بأول هذا القول (يحمل
 احدهما) اى احدهما اللفظين يعنى الاسم (على المدلول) والمسمى (والآخر) اى
 اللفظ الآخر يعنى اللقب (على اللفظ) والبدال (فكأنك اذا قلت جاءنى سعيد
 كرز) بالاضافة (قلت) جاءنى مدلول هذا اللفظ (اى مدلوله ومسماه) (ولم يقولوا)
 جاءنى (كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا
 والاصل فى مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد
 وضرب اليوم وغيرها من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه
 فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد الاول من عكسه (لان قصد هم بالاضافة
 التوضيح) اى توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه اذا
 كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ما وضعه الناس وما وضعوه

يكون اشتهر فيما بينهم والاسم ما وضعه ابوه فيكون اقل استعمالا فواضعوه
 بالاضافة اليه واذا فرغ من بيان ما جاز اضافته وما لم يجوز شرع في بيان
 الحروف الا ولخر من جواز اثباتها وحذفها فقال (واذا اضيف الاسم الصحيح)
 (وهو في عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بـ (الاسم الصحيح)
 بعرفهم انلبس لغيرهم فيه عرف (مالبس في آخره حرف علة) ولو اوبأ او
 لف سواء كان عينه اوقاؤه صحيحين مثل عمرو واو لا يعني اوقاؤه مثل زيد او عينه
 مثل وعد ويسر لان عرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب
 فيها القنطيا او تقديرها (او الملحق به) اي الاسم الذي الحق بالاسم الصحيح حتى
 يجري مجراه (وهو) اي الاسم الملحق به (ما في آخره و او يا ما قبلهما) اي
 قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء كان ذلك الساكن حرف علة اي فاعلا
 كرمي ومعزوا وغيره كطبي ودلوى ومعنى الحاقها بالصحيح على ما اذا اتفان يكون اعزله
 بالحركات الثلاث كالصحيح (واما كان ملحقا بالصحيح) في تحمل الحركات الثلاث
 فيكون الاعراب فيه لفظيا (لان حروف العلة بعد السكون) اي لان حروفه
 العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لا ينقل عليها) اي على تلك الحروف (الحركة)
 ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا ينقل على الحرف الصحيح (لمعارضه خفة
 السكون ثقل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعني لا تنقل
 الحركة على حروف العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف
 والحركة بعينه لا تنقل (ولان حروف العلة) التي وقعت (بعد السكون مثلها) اي مثل
 حرف العلة التي وقعت (بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان) يعني ان
 حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحروف العلة الواقعة في الابتداء
 (ولا ينقل عليها) اي على حروف العلة (الحركة بعد السكون يعني في الابتداء)
 سواء كان ضمة نحو قفل او كسرة نحو فشق او فتحة نحو قفل وسواء كان الفا او واو
 نحو وعد او يا ونحو يسر (كذلك) اي كما لا تنقل الحركة مطلقا على الحرف
 الواقع في الابتداء مطلقا لا تنقل (بعد السكون) اي بعد الحرف الساكن (الياء)
 متعلق بقوله واذا اضيف (المتكلم كسر آخره) جزاء الشرط وهو قوله واذا
 اضيف (للتناسب) يعني لتناسب كسرة آخره المتكلم لان الياء اصلها الكسرة
 اتولدها منها (مثل ثوبى ودارى في الصحيح) يعني هذان مشاغل لكون المضاف
 صحيحا لانه لبس في آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء
 في الاول والراء في الثاني (و) مثل (طبي ودلوى في الملحق به) هذان مشاغل
 لما الحق بهى بالصحيح لان آخر الاول باء ما قبلها ساكن و آخر الثاني واو
 كذلك (والباء) الواو للحال اوله مضاف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر

لكن يمر عليها وهو منطلق يعني الياء اللاحقة للصحيح أو لا على ان يكون
 اللام فيها للعهد واما الياء اللاحقة لغيرهما مفتوحة للساكنين (مفتوحة
 اوساكنة) اوههنا للتخير (وقد اختلف) مبنى للمفعول (في ان ايهما) من الفتح
 والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال (انه الفتح) لان واضع المفردات
 ينظر الى الكلمة حالي افرادها دون تركيبها وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار بان
 الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذا الاصل في الكلمة التي) وضعت (على حرف
 واحد هو الحركة) لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام
 الامر واملها (لئلا يلزم الابتداء بالساكن) اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم
 في علم التصريف (حقيقة) تميز فيما اذا كانت في صدر الكلام (او حكما) عطف
 على حقيقة اى فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها
 (والاصل فيما) اى في الكلمة التي (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمل الحركة الثقيلة
 من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو
 الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما هو عارض للتخويف) وهو انما يكون
 اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التي
 بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف بالاسكان بل
 لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والمحقق به
 حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين
 كونها مضافا اليها شرع في بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال
 مصدرا بالنساء التفصيلية (فان كان آخره) (اى آخر الاسم المضاف الى ياء
 المتكلم) اى الاسم الذى اريد اضافته اليها (الفا) يعنى ان لم يكن آخره صحيحا
 ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واو او ياء فان كان الفا (ثبت)
 فعل ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم (او الالف على اللغة الفصيحة لعدم
 موجب الانقلاب) اى لعدم ماوجب انقلابها اما واو وهو انضمام ما قبلها او ياء وهو
 انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم او انكسر ما قبلها تقلب واو او ياء ههنا
 ليس شئ من ذلك فيثبت على حالها سواء كانت منقلبة عن واو او ياء (نحو عصاى
 ورحاى) اوالف تأنيث مثل حبلاى وبشراى اوالف التثنية كسلاى وغلاماى
 (وهذيل) مبتدأ لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من) قبائل (العرب) (تقلبها) من
 قلب يقلب من باب ضرب متعدى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول
 الضمير المتصل به (اى تقلب قبيلة هذيل يعنى اهلها) (الالف حال كونها) اى
 حال كون الالف (لغير التثنية ياء) مفعول ثان لقوله تقلبها (لمشاكلة ياء المتكلم)
 المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى لمشاكلة تلك الياء المقلوبة

بـاء المتكلم لأن مشاكستها لكسر فلما اعتذر التزم الياء التي هي اختها (وتدغم)
 الزا المقلوبة بعد القلب (في الياء) أي في ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس
 واحد والاول ساكن والثاني متحرك فيجب الادغام للتخفيف (نحو عسى)
 قلب الالف واوا لأن اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو والياء اذا اجتمعا
 في كلمة والسابق ساكن قلب الواو ياء (ورجى) وفي الواو فية لأن اصل هذه
 الالف اما الواو والياء فان كانت واو وترد الالف الى الواو ثم قلب الواو الى الياء
 ثم تدغم الياء في الياء وان كانت الياء قلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء في الياء
 (ولا قلب الف الثانية ياء) حين اضافة الثانية الى ياء المتكلم (كسلامي)
 فيكون الف لثنية متفقا عليه في عدم القلب حين الاضافة (لالتباس المرفوع
 بغيره) أي بغير المرفوع (ببب القلب) أي بسبب قلبها ياء ولأنها حرف
 انحراب علامة الرفع واو قلبت لتغير الاحراب بدون تغير العامل (وان كان) (أي)
 آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (ياء) وذلك في المقوض بالواو ونحو غار
 اوبالبا فحوراض وفي المنى والمجموع على حدة نصبا وجرأ (دغمت) تلك
 اياء (في الياء المتكلم لاجتماع الثلثين) أي الحرفين المتجانسين (فيما هو كالكلمة
 الواحدة) لأن المضاف والمضاف اليه بمرتلة كلمة واحدة ولذا حذف من
 المضاف ما يدل على الانفصال من الثنوين وتكون وقت الاضافة وبني ما قبلها
 بعد الادغام مقنونة في الثانية وتكسورا في الجمع والمقوض لتدل الفتحمة وكسرة
 على الزا المدغمة (مثل مسلمين) منى او مجموعا نصبا وجرأ (اذا اضيف) نحو
 مسلمين (الى ياء المتكلم اسقط الثنوين) يعني نون لثنية والجمع (للاضافة) أي لاجل
 الاضافة لأنها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانفصال والانقضاء
 (وادغم الياء في الياء) لاجتماع الثلثين فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد
 هذا اصل (مسلم) بفتح الميم منى وكسرهما جمعا وقاضي ورامي وتاريخ وداعي
 بكسر ما قبلها ولادغام (وان كان) (آخره) أي آخر الاسم المضاف الى ياء
 المتكلم (واوا) وذلك في موضع واحد وهو المجموع بالواو واوون رفعا (قلبت) ا
 الواو (وقت الاضافة الى الياء) لاجتماع الواو والياء والاول ساكنة
 مثل مسلمون) يعني الجمع المذكور اسلم رفعا (اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
 الواو ياء) كراهة لاجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فتحذف
 با قلب ولادغام وبديل الفتحمة الى الكسرة لان هؤلا اخف من اضدادها يعني
 ان الياء اخف من الواو ولكسرة من الفتحمة ولادغام من ذلك وفي الرضى ونما
 لم يبق كراهة لاجتماع المتقاربين في الثلثين تخففا بالادغام (ودغمت) (الياء)
 المقلوبة من الواو (في ياء) يعني في ياء المتكلم (وكسر ما قبلها) أي كسر

الحرف الذي قبل المنقلبة لتسم (لأنها) أي لأن الواو (لما انقلب ياء ساكنة) لما عرفت (توجب بقاء الضمة قبلها تغييرها) لاحتالة إلى الواو لأن الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلب واو افتقع فيما تفرق فيلزم انكسار ما قبلها (فحرك ما قبلها) يعني يدل حركة ما قبلها (بالحركة المناسبة لها) أي للياء وهي الكسرة لتسليم الياء لأن انكساره يوجب سلامة الياء (فقبل مسلمي) بالكسر (وإن كان قبل الياء) التي في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (أو الواو) كذلك (فتحة) يعني أن كان الحرف الذي قبل الياء والواو مفتوحا قبل الإضافة إلى الياء (بقي ما قبلها) أي ذلك الحرف الذي قبل الياء (مفتوحا) بعد الإضافة على حاله ولم يغير اثلاثا لتبس الثانية بالجمع لو كسر لاجل الياء في الثانية وتكون الفتحة دالة على الألف المقلوبة من الواو في غيرها (كقولك في مسلمين) مثني (مسلمي) بالفتح (وفي مصطفون) واعلون في جمع مصطفي واعلي (مصطفي) واعلي بالفتح واختير الفتحة وإن كان المناسب الضمة لدلائها على الواو (لخفة الفتحة) ونقل التركيب والصيغة ولأن المحذوف أما الياء والألف والفتحة أولى بهما (وفتح الياء) (أي ياء المتكلم) وقت كونها مضافا إليها (في الصور) جمع صورة (الثلاث بالثلاث) لأن العدد يتبع موصوفه في التأنيث على ما سبأني أي في صورة كون آخر الاسم المضاف ألفا أو ياء أو واو أو لساكنين) (أي للروم اتقاء الساكنين) أحدهما آخر الاسم المضاف من الألف أو الياء أو الواو والثاني ياء المتكلم (أدلم تحرك) مبني للفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع إلى ياء المتكلم يعني إذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم اتقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى إذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتح) من بين الحركات وإن كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لخفة) لما مر أن الأصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة (وأما الأسماء) ههنا بمنزلة الاستثناء من قوله فإن كان آخره ألفا أو ياء أو واو فكذا الأسماء فأنها ليست مثلها في الحكم وإن كان في أواخرها الحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث أو من قوله وإذا حذف الاسم الصحيح فحكمه كذا الأسماء فإن آخرها صحيح بعد حذف الآخر ولذا أورده بأمثلة الاستيناف (السته) (التي مر البحث عنها) في بحث الأعراب بالحروف في صدر الكتب حال كونها (مضافة إلى غير ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة وفي الرضى وهي باعتبار الإضافة إلى ياء المتكلم على ضربين ضرب لا يقطع عن الإضافة ولا يضاف إلى مضمر وهو ذو وحدة فلا كلام فيه في هذا الباب وضرب يقطع ويضاف إلى مضمر وهو على ضربين ضرب إعرابه عن الكمية ولأمها محذوف وهو قولك فوه وحده وضرب إعرابه

الكلمة لام وهو الاربعة السابقة انتهى (فاخى واخى) قدم الاخ مع ان الارب
 احق بتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وراسخ في هذا الحكم
 (اى فالحال في اخ واب منهما) اى من الاسماء الستة (اذا اضيف) كل واحد
 منهما (الى ياء المتكلم ان يقال) قدر مبتدأ وخبر وجعل (اى واخى) مفعولا
 للمخبر ليصح الجمل على قوله الاسماء الستة (مثل يسى ودى بلا رد المحذوف)
 وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال (يجعله) اى يجعل المحذوف
 والياء متعلقة بقوله بلارد (نسبا) بكسر الون وفتحها وسكون السين (نسبا)
 ما كبده مثل قوله تعالى وكنت نسيا نسيا لانه اذا اجيز الحذف حال الافراد
 فحال الاضافة الحذف اول لانها اتقل من الافراد ولا جرائرها بعد الحذف مجرى
 الصحيح (واجاز المبرد) (فيهما) اى فى اخى واخى (اى واخى) قياسا على
 الاضافة الى غير ياء المتكلم (يرد لام الفعل) يعنى لام الكلمة (فيهما وهى) اى
 لام الفعل (الواو وجه لهما) اى جعل الواو (ياء وانظام الياء) المتصلة عن
 الواو (فى الياء) اى فى ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد الرد والقلب والانظام والتبديل
 (ونسك) اى المبرد (فى ذلك) اى فى رد لام الفعل حين اضافتهما الى ياء المتكلم
 بقول الشاعر واخى مالك ذوالجواز يدار الواو للقسم واحرف النى مشايه بلزس
 وذوالجواز اسم ما يدار الياء زائدة لتأكيد النى ودار خبرها ولك صفة يدار اى
 واخى ما ذوالجواز يدار مخصوصة لك ولانته اوله قد رأى حالك ذا الجواز وقد رأى
 قوله قد رأى قضاء يعنى تقدير الله وقضائه مبتدأ احلك اترك واسكنك ذا
 الجواز اسم سوق يعنى فى الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويناشدون
 ويتفاخرون ومعنى ارى اظن وارى بصفة المجهول (وحمل) المبرد فى ذلك
 (الاخ على الاب) لانهم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول
 شاهدا لهما صراحة واشارة (لتقاربهما) اى لتقارب الاب والاخ (لفظا)
 ومعنى) اما لفظا فظاهر لان فى اولهما همزة وآخرهما حرف علة يعنى الواو
 المحذوف واما معنى فليقام الاخ مقام الاب عدمه فى التصرف فى المال والفس
 (واجاب المصنف عنه) اى عما سئل به (بان ذلك خلاف القياس واستعمال
 الصحاح) يعنى وارد على خلاف قياس واستعمال الصحاح الذى يكون
 كلامهم دليلا وحجة اما كونه واردا على خلاف القياس فلفظا المقصود
 من الاضافة وهو التخفيف ههنا وان حصل التخفيف بحذف التووين الاله
 ارنكب ما هو اشد منه وهو الرد والقلب والانظام واما كونه واردا على خلاف
 استعمال الصحاح فلانه لم يرد منهم فى نظم ولا تروا إعادة المحذوف عند الاضافة
 الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازا مختصا بضمرة الشعر (مع انه محتمل

ان يكون المقسم به اى اى جمع اب) يعنى ان الـاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريده معنى العلم ايضا فينبذ محتسلا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه (فاصله ابين) جمع سلامة حالة الجر لما سبق ان الواو للقسم (سقطت النون فى الاضافة) يعنى اضافته الى ياء المتكلم (فاجتمعت باآن) احديهما حرف الجمع يعنى ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة (فادغمت) الياء (الاولى) التى هى حرف الاعراب (فى) الياء (الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثانى متحرك فادغم (فصار ابنى) واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الـاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد جاء جمعه) اى جمع الـاب (هكذا) اى جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون (فى قول الشاعر فلما بين) من التفعيل وهو الظهور والانكشاف لا مؤكد بالنون الثقيلة بل فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صوت وروى اشبا حنا جمع شبح (بكين) وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وفديتنا) من التقدية فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول (بالاينا) الالف للاشباع كفى قوله فكيف اتتاردن بهم الـآباء والامهات ايضا (اى لمسمعن وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان فى قوله اصواتنا مشمل قولك ضربت واكرمت زيدا (بكين وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب (آباؤنا فداؤكم) انتم يريدانهم لما سمعن وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن اليهم اى الى الجائين قائلات آباؤنا فداؤكم حتى يستقذوهن من ايدي من اخذهن او آداهن (تقول) صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى الخطاب ايضا مع ان اضافة الحم اليه غير صحيحة لانه لا يضاف الا الى الانثى الـاب محذوف مضاف اى حم زوجتى كذا فى الهندى (اى امرأة) مبتدأ (قائلة) خبره على موال كوكب انقضى الساعة اى قائلة هذا القول جعله صبغة الغائب مع ان المتبادر فى امثاله صبغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين بصبغة التأنيث واحتراز اعماله لهندى كما نقلناه آنفا (لا متاع اضافة الحم المذكور) لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها كايه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف اليها قول لا يحتاج فى التمثيل الى هذا التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصف بل المراد مجرد التمثيل فيجوز ان يكون القائل مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وهى صبغة الخطاب (حمى وهنى) (بلارد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل فيهما (واتما فاصلهما) اى حمى وهنى

عن اخواني) مع ان الاول ان يذكرهما متصلا بهما الاشتراكهما في حذف
لام الفعل وان اختلفا في الحرف الاول (لانه لم يتقل) مبنى للفعل (عن المبرد
فيهما) اى في حى وهى (في مشهور ما يخالف مذهب الجمهور) كما نقل عنه
في ابى واخى والموصول قائم مقام فاعل لم يتقل لانه لم يرد فيهما في بنفهم ولا تدريل
فاطع كما ورد في ابى ولا يجوز الحمل على اذبح كما حل الاخ عليه لهسم المناسبة بينهما
لافتنا ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف
الاصل ويانم منه النقل ايضا والمقصود من الاضافة التحفيف والعمل بالاصل
هو الاولى والاجرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (بعضهم) وهو ان يبعث
وين مالك (نكح الحلاف) الا انه ليس بمشهور (في الاسماء الاربعة) مناسبة
الاتحاد في كون لامهن واوا والمحذوف مهن ايضا للام عند الافراد وكون
اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا
(ويقال) لم يقل ههنا وتقول نقض الان الظاهر ان يذكر ههنا وتقول وفي السابق
يقال تأمل (في فم حال اضافته الى ياء المتكلم) لان اصله فوه كئى ووزن الاسماء
الستة فعلى كفرس حالة الافراد الافوك فانه يسكون كئى لان الاصل للسكون
ولا دليل على الحركة وفي البواني كون اللام حرف علة دليل على ان تكون العين
متحركة لان اللام قد يحذف ويسكن (في) (بارد) اى رد امسين للمعلوبة كما ورد
عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اى قلب الواو ياء لما مر غير مرة (والانغم)
لما مر مرارا (في الاكثر) متعلق بقوله يقال (اى في اكثر موارد استعماله) اى
في المواضع التيكثر استعمال الغم مضافا الى ياء المتكلم (وفي) بلارد ولا قلب
ولانغم (في بعضها) اى يقال فى في بعض موارد استعماله (ابقاء) بمفعول لا
لقوله يقال فى في بعضها الوجود شرط نصبه كما مر (للميم) متعلق بقوله ابقاء
(المعوض عن الواو عند قطعه) اى عند قطع لفظ الغم (عن الاضافة)
مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عن القطع لئلا يوجد
اسم على حرفين آخره واو في كلامهم واختير الميم في التعويض لما سبقتها الواو
في كونها شفوية وانما قبل في بعضها فمى ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى
الياء لا تستوجب ردها الى الواو ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها
الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقل (واذا قطعت)
على صيغة المجهول لا خطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) مضافا لان
لفظ فولا يقطع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها ستة (قبل)
عند التعداد مقطوعة عنها (انواب وحم وهى وفي) بلارد بل بالحذف
في الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات

الاعراب يعني ان كان اعرابه بازفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجزم
 فتكسر ولذا قال الشارح (بالحرركات الثلاث) في لفاء لم تابعة الحركات الاعرابية
 وقيل لالهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم الى غير الياء اعني فوق وفاك وفيك
 قيل ومن البديع في الفهم كونه مكدلوله دائريين الفتح والضم والكسر واقول
 وبالله التوفيق وهو بعده رفيع وانما جاز في لفم الحركات الثلاث دون اخواته
 لان مداوله لايسبق على حالة واحدة لانه دائري بين الاحوال الثلاث الانفتاح
 والانضمام والانخفاض فيجاز فيه الحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون
 اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحبوان والجولان وحيدى
 ولان الفهم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح (و) لكن (فتح الفاء) في قم
 سواء كانت الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة (افصح منهما) (اي من الضم
 والكسر) لحذف الفتحه ولو وافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة لانه في الوافية
 اما كون فتح الفاء في قم افصح فليكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء
 فليدخل على الواو المحذوفة يعني المددلة واما الكسر فيه فلانه لما عوض الواو ميم
 كما عوضت ياء فكما انه اذا عوضت ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت ميم
 انتهى وفي حم ست لغات ابتدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها
 اعرابه بالحرروف في الاضافة الى ياء المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا
 وثالثها قوله (وقد جاء حم مثل يد) مطلقا يعني حال الافراد والاضافة الى غير
 الياء (فيقال هذا حم اوجك ورأيت حم اوجك ومررت بحم اوجك بحذف
 اللام نسبيا ورابعها قوله (و) جاء (مثل) (حب) بسكون العين و
 (بالهمزة) يعني قلب الواو همزة بمناسبة التقابل في المخرج لان الواو شفوي
 والهمزة من اقصى الخلق (فيقال هذا حم اوجك ورأيت حم اوجك ومررت
 بحم اوجك) (و) خامسها جاء (مثل) (دلو) (با) بقاء (الواو على حالها)
 واسكان ما قبلها مطلقا (فيقال هذا حم اوجك ورأيت حم اوجك ومررت
 بحم اوجك) فالاعراب في هذه الاحوال الثلاثة بالحرركات مطلقا يعني بالضم
 رفعا وبالفتحه نصبا وبالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم
 لكون الاولين محكيحي والآخر ملحقا به (و) سادسها جاء (مثل) (عصا)
 بالفتح (المقدرة اول الفوطة) (فيقال هذا حم اوجك ورأيت حم اوجك ومررت
 بحم اوجك) والاعراب في هذا النوع بالحرركة تقديري لان محل الاعراب الالف
 المقدرة في حال الافراد والمفوضة في حال الاضافة وهي لا تقبل الحركة فكيف
 تقبل الاعراب (مطلقا) (اي جواز حم) تفسير المفهوم الاطلاق لا بيان اعرابه
 لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة مثل هذه الاسماء

الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل نجيء هذه الوجوه فيه
 اى فى حم (فى كل) واحد (من حالى الافراد والاضافة) من غير تفرقة بينهما
 ولما هن فنيها ثلاث امات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غيرياء المتكلم
 والاعراب بالحركة لفتلا عند القنصع عن الاضافة مطلقا وتقديرا عند الاضافة الى
 الياء وثالثها قوله (وجاهن مثليد مطلقا) (اى فى الافراد والاضافة) سواء اضيف
 الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقدير ياء وعد
 غيرها لفظيا (يقال هذاهن ورأيت هبا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت
 هنك ومررت بهنك) لورد المثالين مخالفا لما سبق تقنا واما غيرهما من الاسماء
 الستة فلها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفتلا عند القنصع عن الاضافة
 وبالحركة تقديرا عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى
 غيرها هذا عند المصنف وان كان فيهما اختلافات (وذو) اصله عند الفراء
 ذوو بالواو بن اولامد ياء كفلس وعند غيره كفلس (لا يضاف الى المضمر) ويستفاد
 منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه من المثني والمجموع والمؤنث الى المضمر
 ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرا متكلما او محاطا
 او غائبا ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمر على الاطلاق فيهما (لانه وضع وصلة)
 نصب على التمييز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف يعنى وضع
 ان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا ان
 يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يأت لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب ازيد
 اذهب فجاءوا يعنى فوضوا ذو وضافوه اليه ففسر لهم بعده ذلك فقالوا
 جاني رجل ذو ذهب ازيد ذو لذهب (والمضمر ليس باسم جنس) حتى يضاف
 اليه ولان المضمرات والاعلام الملم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بنوال الوصف
 بها (وقد اضيف) اى ذو (اليه) اى الى الضمير (على سبيل الشذوذ) لان ما خالف
 القياس يكون شاذا وذلك لان ضمير الغائب لما كان كاسم الجنس فى الابهام اجتازوا
 اضافة ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب فى حكم المعرفة
 ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذا (كقوله اشاعر) اها المعروف ما لم تبدل
 فيه الوجوه (اتما يعرف ذا الفضل من لسان ذوه) جمع ذو حالة رفعه لانه
 فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله * صيخا
 الخرجية من صفات * اباد ذوى دار ومثما ذوهها * (ولو قيل لا يضاف) ذو
 (الى غير اسم الجنس) يعنى واوقال بالمصنف مكان وذو لا يضاف الى مضمر
 وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس بل اتما يضاف اليه لا غير (لكن) قوله هذا
 (اشمل) من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم ولا الى

اسم الإشارة (وكانه) اى المصنف (خص المضمير بالذكر) الياء دخلت على
المقصود لكونه في صورة الاضافة الى مضمير في اخواته فالناسب للمقام ان يقول
وذو لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام في اخواته انما كان بالاضافة
الياء الالة فني ماضو الاشمل وهو اضافة الى المضمير مطلقا ليعلم منه ان عدم
اضافته الياء كان بالطريق الاول ليحصل فائدة اخرى وهي عدم اضافته
الى المضمير مطلقا (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعنى الاسماء الستة غير ذو
(حكم خاص) لذلك البعض يبحث لايوجد ذلك الحكم في البعض الاخر مثل رد
المحذوف عند المبرد في اخى وابى وارب والقلب والادغام في الاكثر في فني (عند
اضافته) اى اضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم فني) المصنف (اضافته)
اى اضافة ذو (الى المضمير مطلقا) يعنى سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا يعنى
ان المناسب للمقام النقل الى اضافته الى المضمير الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف
عدل الى نوعه وهو المضمير (نقيا) مفعول له لقوله فني (لاختصاصه) اى ذو
متعلق بقوله نقيا لاعلة لقوله فني (بحكم خاص) متعلق بالاختصاص والباء
داخله على المقصود لان المقصود عليه هو لفظة ذو والمعنى نقيا لاختصاص
حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اى اضافة ذو (الياء) اى الياء كما ان لكل
واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكانه قال وذو لا يضاف
الى مضمير فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولا يقطع)
عطف على قوله لا يضاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو) (عن الاضافة) اى
لا يقطع ذوعن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة
مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
وهذا الغرض يفوت اذا قطع كما اذا اضيف الى غير اسم الجنس ولذا اعلاه الشارح
بقوله (لان جعله) اى جعل ذو (وصلة الى الوصف باسماء الاجناس) يعنى لان
اجراء ما هو الفرض والمقصود من وصفه (لبس الاضافة) اى ذو (اليها) اى
الى اسماء الاجناس اى لا يحصل الفرض من وصفه الا بالاضافة اليها ولما فرغ من
بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخواتها شرع في بيان ما يتبعها
فقال (النواع) وهي الاسماء التي لا يسمها الاعراب الاعلى سبيل التبع غيرها
(وهي جمع تلبيح) لا تابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر
لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على تعبيته المذكور الذي لا يعقل كما
في المرفوعات (منقول من الوصفية الى الإسمية) فصارت كانه اسم على وزن فاعل
(والفاعل الاسمي يجمع على فواعل) لان الفاعل الاسمي يجمع بالالف والتاء
يعنى على وزن فاعلات اقول لا حاجة الى النقل لان الفاعل الوصفي ايضا يجمع

قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية اوصفت موصوف محذوف تقديره
وحدة شخصية (مثل جاني زيد العالم فان) صفة (العالم اذا لوحظ مع
زيد) الموصوف به في ايه موصوف به والعالم وصف له قائم به (كان) العالم
(في المرتبة الثانية منه) اي من زيد لان الصفة لكونها موضحة للموصوف
او مخصصة له لا تكون الا متأخرة عن الموصوف بمرتبة في الوصف الاول بمرتبتين
او اكثر (واعرابه) اي اعراب العالم (من جنس اعرابه) اي اعراب زيد لان
الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به (وهو الرفع
والرفع في كل واحد منهما) اي من زيد والعالم او من الموصوف والصفة
(ناشي) اي حاصل (من جهة واحدة شخصية) لان الصفة اذا كانت وصفاله
(وقائمة) به تكون جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا
كانت الصفة وصفا لسيبه وقائمة به لا تكون لذلك وان كان اعرابهما من جنس
واحد لكن لا يكون ناشئا من جهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسيبه
ونشأت عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السيبة خارجة عن
التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازي لا حقيقي فلا يضر
خروجها (وهي) اي الجهة الواحدة الشخصية (فاعلية زيد العالم لان المجيء
المنسوب الى زيد) الموصوف في قولك جاني زيد العالم (في قصد المتكلم
منسوب اليه) اي الى زيد (مع تابعه) العالم الا ان المجيء منسوب الى زيد
بالاضافة الى العالم بالتبع (لاليه مطلقا) سواء كان زيد موصوفا بالعلم اولا
اذ لو كان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف (فقوله
كل ثان) جنس (يشمل التوابع كلها) المقصودة من التعريف مؤخران كانت
هذه الامور او مقدمات لان المراد بالانوية الثانوية في الرتبة لا الذكر على
ما عرفت (وخبر المبتدأ) مؤخرا عن المبتدأ او مقدمات عليه وجوبا او جواز
(وخبري كان وان واخواتهما) اي اشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان
او عليها ولا وسواء قدم على اسم ان اولا (وثاني مفعولي ظننت) واخواته (واعطيت
واشابه اخر وقدم وكذلك يشمل ثاني وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال
ولتمييز وغيرها لان كل واحد منها ثان متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية
منه فدخلت في لتعريف بقوله كل ثان (وقوله باعراب سابقه يخرج الكل)
غير التوابع لانها هي المقصودة منه (الاخير المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت)
وثاني وثالث مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن
اثناب ولتمييز عن المنصوب نحو وفجرت الارض عيونا لان كل واحد منها
باعراب سابقه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المسئلة (لان

الفاعل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء) على المذهب المصور (عنى
 التجريد عن العوامل العقلية للاسناد لكن) لى لان (هذا المعنى) اى التجريد
 عنها للاسناد (من حيث انه يقتضى مسندا اليه) لوجود ما يدل على الذات
 (صار) التجريد عنها (عاملا في المبتدأ) لما امر ان المبتدأ يال عليها لما تحبذ
 أوأويلا (و) هذا المعنى ايضا (من حيث انه يقتضى مسندا) لوجود ما يدل
 على امر سى (صار) التجريد (عاملا في الخبر) لان الخبر يدل على الامر سى
 (فليس ارتفاعهما) اى ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة) بل من
 جهتين يعنى ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة
 كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) لى كما ان الابتداء
 اعنى التجريد عنها للاسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال
 القلوب معها (طنت من حيث انه يقتضى مقتونا فيه) يعنى يقتضى ما يدل على
 الذات بحيث يمكن ان يوجد الطن فيه ويكون قائما به (و) من حيث انه يقتضى
 (مقتونا) يعنى ان يكون وصفا يمكن ان يفتن (عل) اى طنت (في مفعول)
 يعنى عل في المفعول الاول من حيث انه مضمون قيدوقى للعروق لثاني من حيث
 انه مضمون (فليس انتصابهما) لى المفعول الاول والمفعول الثاني (من جهة
 واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا في جنس الاعراب متفقين مثل
 طنت زيدا علما انتصاب الاول من جهة كونه متنونا فيه وانتصاب الثاني من جهة
 كونه مضمونا لماعرفت (وكذا الافعال) التى هى تنعنى الى مفعولين ثلثيهما
 الاول (كاعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضى اخذا)
 يعنى ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يفهم معنى انتعابيه بها وهو الانتعاب
 (و) يقتضى ايضا (ما اخونا) يعنى ما يدل على ذات يمكن ان يفهم معنى المفعول
 بها وهو الماخونية (عل) اعضيت (في مفعوليه فليس انتصابهما) اى انتصاب
 كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المتغير
 في هذا التعريف) اى في تعريف التوابع وهو قوا باعرابها (بالسند) لى
 بالقياس (الى اللاحق) وهو التابع سواء كان الاول هو لثاني او غيرهما وهو
 لثالث فصاعدا (وللباقى) لى ما سبق بلا فصل سواء كان للتبوع اولا (انهم)
 خبران (من ان يكون) الاعراب فيهما (لقتلها) مثل قولك جاني زينة لعام
 (او) يكون فيهما (تدريبا) نحو جاني انفى القاضي او الاول تدري وثناني
 لفظى او بالعكس (او) من ان يكون الاعراب فيهما (محليا) نحو ضربت انت
 او الاول محلى وثناني اما لفظى او تدري او لثاني محلى والاول اما لفظى او تدري
 فالثاني محلى والاول محلى (حقيقة او حكما) تفصيل للاعراب لى سواء

كان ذلك الاعراب حقيقيا وحكما (فلا يرد) مثال المحلى في الاول (نحو جاني
شؤلاه الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لالفاظها ولا تقديرا
بل الاعراب فيه محلى ولذا لم يجز الحمل على لفظه بل على محله ومحل الرفع ولذا وجب
رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمي في الاول ايضا (يازيد العاقل) فان ضم زيد
وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه في حكمه ولذا جاز الوجهان في صفته المفردة
على ما سبق واذا لم يكن في حكم الرفع لم يجز رفع صفته حلا على اللفظ (و)
نحو (الرجل) فان فتح رجل في حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجيز حمل
(طريقا) على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حلا على المنعوت والرفع
حلا على الحمل البعيد كما سبق (ثم) اي بعد ما علمت الجنس والفصل وغيرهما
من القيود المذكورة في التعريف (اعلم ان لفظه كل ههنا) اي في تعريف التوابع
(ليست في موقعها) وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان
ناطق وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) اي تعريف
اي جنس واي نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس) كالعنوان والتوابع
(وبالجنس) الفرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وثان باعراب الخ
ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد)
مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هي لا تحتاج الى التعريف (و)
لا يكون التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس
والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (مالمحدود)
ههنا (في الحقيقة التابع) الذي هو احد التوابع لان الجنس لا يكون الا في المفرد
وفي الظاهر التوابع (والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة)
فلما دخل عليه كل كان التعريف للجنس بالافراد لان كلمة كل تصيد في مدخولها
عموم الافراد وشمولها اذا كان نكرة (لكنه) استدراك من قوله ليست في محله
وجواب له وتنبه على فائدة دخول كل وهي صدق المحدود على كل افراد الحد
يعنى الا انه (لمادخل عليه) اي على التعريف المذكور (كل افاد) الضمير المستكن
راجع الى الدخول المستفاد من دخل اي افاد دخول كل (صدق المحدود) صريحا
لان لفظه كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع (على كل افراد
الحد) نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعني بصدق على كل
فرد مما صدق عليه الحد (فيكون) للتعريف (مانعا) من دخول غيره فيه لانه
لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شيء ليس
له ان يدل على غيره (في الظاهر انحصار المحدود فيها) اي في افراد الحد (لعلم
ذكر غيرها) اي غير افراد الحد (فيكون) الحد (جامعا) لافراد لا انحصار

المحذور في افراد الحد (فيحصل) لما (حداً جامع) لافراده بسبب لشخص الحد
 فيها (ومانع) من دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد
 بحيث لا يصدق على غيره (يكون جمعه وسمعه كالخصوص عليه) اي كون الحد
 جامعاً لافراده وما نعا من دخول غيرها صار يدخل كل على الحد منصوصاً
 ومصرحاً واذ لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمع منصوصاً ومصرحاً بل مضمناً
 ولما فرغ من تعريف جنس لتوابع شرع في تعريف انواعها كما هو دأبه فقل
 (العت) والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد متباعدة للمتبعوث لكونه
 عية لان العالم في قولك جاني زيد العالم هو زيد لا ضميراً واكثر استعمالاً واوفر
 فائدة واكونه مذكوراً صلياً صريحاً في قوله ولا يضاف صفة دون غيرها
 (تابع) لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع كلها) يعني شامل لما هو المقصود
 منه وغيره لكونه جنساً (وقوله) مبتدأ خبره قوله الآتي احتراز (يدل على معنى
 في متبوعه) صفة للتابع (اي يدل) ذلك التابع حقيقياً كان او سيبياً (بهية تركيب
 مع متبوعه) والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلق به والضمير المجرود يرجع
 الى التابع اي دلالة التابع على معنى في متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مر كاً مع
 متبوعه (على حصول) متعلق بقوله يدل (معنى في متبوعه) (مطلقاً) (اي
 دلالة مطلقة) يريد ان تصاب مطلق على المصدرية اي على كونه صفة مصدر
 محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلق لكونه موصوفه مؤنثاً لان
 المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الحفة مطلوبه فلا يرد قول من قال جعل مطلقاً
 صفة للدلالة لتأنيثه العبرة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلق الا ان يقال لم يعتمد
 تأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بد له في الدلالة على معناه من التأنيث لان قوله هذا
 وجهها (غير مقيدة) تفسير للاطلاق (بخصوصية) بفتح الحاء ان كان الاء
 مصدرية لتلا يجمع للمصدران وضمهما ان كانت نسبة او مضافة الى (مادة من
 المواد) يائية يعني دلالة العت على معنى حاصل في متبوعه مطلقة بحيث نعم
 جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما في ليدل وغيره (استحراز عن سائر)
 اي باقى (التوابع) لما مر ان السائر بمعنى الباقي (فلا يرد عليه) اي على تعريف
 لعت (البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه) لان علمه بدل اشتمال من زيد لان
 نسبة الاعجاب لزيد تستلزم نيته الى علمه لم يسمي (والمعطوف في مثل قولك
 اعجبني زيد وعلمه) فان علمه في المثالين وان دل على معنى في متبوعه لكن دلالة
 عليه ليست مطلقة بل دلالة عليه ليست الا بخصوص مادة حتى لو جردت
 عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبني زيد داود وبارك (ولالتأكيد) لغفياً
 كان او موصوياً (في مثل قولك جاني القوم كلهم) اي جاني زيد زيد ولسا كان

في دلالة التأكيدي على معنى في متبوعه ابهام يند بقوله (لدلالة كلهم على)
 حصول (معنى الشمول في القوم) يعني لما قيل جاءني القوم توهم ان المجي
 صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فالنسبة حقيقية او مجازية اندفع ذلك
 التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقية واذا قيل جاءني زيد توهم ايضا ان
 النسبة اليه حقيقية او مجازية فلما اكد بزيد الثاني اندفع وعلم ان ماهو المراد منها
 الحقيقية (فان دلالة التوابع في هذه الامثلة) من البذل والعطف والتأكيدي
 (على حصول معنى) من العلم في الاولين والشمول في الاخسير (في المتبوع)
 متعلق بالحصول (انما هي) اي ليس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها)
 اي دلالتها ليس الا بعض الامثلة لا كلها (فلو جردت) تلك الامثلة (عن هذه
 المواد) بان يكون التوابع فيها غير ذلك المذكور فيها (كيقال اعجبني زيد غلامه)
 مكان اعجبني زيد علمه (او اعجبني زيد وغلامه) مكان اعجبني زيد وعلمه
 (او جاءني زيد نفسه) بدل جاءني القوم كلهم (لأنه) بالخطاب (لها) اي
 لهذه الامثلة (دلالة على معنى في متبوعاتها) بصيغة الجمع المؤنث اي في متبوع
 كل واحد منها اما في الاولين فظاهر لان الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل
 على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ
 نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل عليه في هذا المثال لان معنى
 النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد
 ايضا فصار كانه قال جاءني زيد زيد بخلاف نحو جاءني القوم كلهم فانه يدل على
 معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت (بخلاف الصفة فان الهيئة
 التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها) اي في متبوع
 الصفة (في اي مادة كانت) الصفة سواء كانت عاملها لفظيا او معنويا اعلم ان
 العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سببويه وقال الاخفش العامل
 فيها معنوي سواء كان العامل في الموصوف لفظيا او معنويا كما في المبتدأ والخبر
 وهو كونهما تابعة وقيل ان العامل الثاني يقتضيه من جنس العامل الاول يعني
 يقدر في قولك جاءني زيد العامل جاءني العالم والاولى لان المنسوب الى المتبوع
 في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده فان المجيء في قولك جاءني
 زيد يلاحظ ان يفسر في قصدك منسوب اليه زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا
 بقيد الظرافة وكذا الحال في جاءني زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لافائدة
 في ايراد الوصف لان الوصف انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة
 رفعه بقوله (وقائده) (اي وقائده النعت غالبا) اي في غالب الاحوال (تخصيص)
 (في النكرة) وفي عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات

(كرحل عالم) فان رحلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل
احتمله (اوتوصح) (في المعرفة) وهو في عرفهم عار من رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف (كريد الشريف) فان زينا وان كان معيا الا انه يحتمل غيره باعتبار
تعدد الوصف فلما وصف باطريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه (وقد يكون) اي
فائدة العت (لمجرد الشاء) اذا كان الوصف معلوما قل ذكره والشاء بالمديار
صفة الكمال (من غير قصد) بيان لمفوله لمجرد (تخصيص) كما في الاول (و)
قصد (توصح) كما في الثاني بان لا يكون الموصوف مكررة ولا معرفة يحتاج الى
الابصاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن الموصيف لمجرد الشاء كما سبق (نحو سم الله
الرحمن الرحيم) بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله
لا يطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولا تحارفا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى
الابصاح واما اذا كانا منصوبين فتعذر اعني او امدح او امر فوعين تقدير المتشبه
ولا يكونان مما يحس فيه وكلاهما صاف الحارفة على التقديم تعالى (و) قد يكون
(لمجرد) (النظم) من غير قصد تخصص او توصح ولا يلحق ايضا المدح والثناء
بل لا يستحق الا النظم والقدح (نحو اعود) من عاذبه وله قال الجأ اليه (بالله)
اي التحي واعتمد الله تعالى واعتصم (من الشيطان) شيطان على وزن يفعل
من الشطى وهو العدو قل على وزن فعلا من الشيط وهو الهلاك فعلى
الاول مصرف وعلى الثاني غيره صرف ويدل على الانصراف في الاول وعلى
عدمه في الثاني ما روى انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك ف قيل للملك ابصرف
حيان ام لا فقل الملك ان اكرمته فلا يصرف والا فيصرف ووجهه بانه
ان اكرمه فكله احياء فيكون من الحي فلا يصرف لزياده الالف والتثنية
والعلمية وان لم يكرمه فكله اهلكه فيكون من الحين فيصرف (ارحم) ففعل
معنى مفعول للمالعة في الرحم وهو ههما للعين والضرد وصف به مالعة في كونه
ملعونا ومطرونا (او) (قد يكون العت) (لمجرد) (التأكيد) اي ما يكيد معي
الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنها والتراما) مثل سمحة واحدة
(اذالوحدة) المؤكدة (تفهم من الياء) والثناء (في سمحة) لان الساء للوحدة
كثاء ثمرة والياء ايضا ساء الوحدة كصرب به بالفتح (واكذبت) الوحدة
المفهومة من الساء (بالوحدة) وانما اورد مثالا للأكيد دون الوافي لزيادة الابصاح
لان الوصف للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا يحاح الى التمثيل وقد يكون
الوصف للتعظيم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف
نحو الجسم الطويل العريض العميق الا ان المصنف لم يتعرض لهما لدحواهما
نيت قوله او لمجرد التأكيد (ولما كان غالب مواضع الصفة المشتقات) خبر كان

أي لما كان أكثر أمثلة لصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما
 (من التحوين) بيان لكثير (إن الاشتقاق شرط النعت) ليكون دلالة المشتق
 على معنى في متبوعه ظاهرة لأن أحمر مثلا يقتضي بذاته شبهة متصفا بالحمر فذلك
 استضعف سبويه نحو مررت برجل أسد (حتى يأولوا غير المشتق) الواقع صفة
 كالأسد في هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعني أولوه بما يليق بالمقام
 (ولم يمكن) أعطف الجملة على جلتى لما أي ولم يمكن رده لجواز العطف على
 معمول عامل واحد (هذا) أي شرط الاشتقاق في الصفة وتأويل غير المشتق
 بالمشتق (مريضيا) وقبولا (للمصنف رد بقوله) (ولافصل) لأن المقصود
 من النعت الدلالة على معنى في متبوعه لتخصيص المتبوع أو للتوضيح فلما حصل
 هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا أو غيره (أي لافرق) لأن
 الفصل في اللغة القاطع فلازمه الفرق فيكون تفسيره باللازم ولاهنا لنتي الجانس
 وفصل في محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها أي لافرق
 كائن (بين أن يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المشبهة واسم التفضيل (أو غيره) أي أو يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات
 (في صحة) متعلق بلا فرق (وقوعه) أي وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع
 الذي هو مضاف إلى الفاعل أي مشتق وغيره سواء في وقوع كل منهما نعتا
 (إذا كان وضعه) (أي وضع غير المشتق) يعني في التركيب بشرط أن يكون وضع
 غير المشتق (أعرض المعنى) وأعرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب
 وجوده على شيء ويقصده (أي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع)
 (نعموما) أي دلالة عامة أو وضعها عاما (أي في جميع استعمالات) فيه إشارة إلى
 أن نصب عموما على الظرفية وإن العموم في الاستعمال ويجوز نصبه على
 المصدرية كما نشرنا إليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا أو حالا
 أو نعتا (مثل تيمم) فإن النسبة إلى بني تميم لم تزل على المنسوب مادام منسوباً
 جميع الأزمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذو مال) يريد به أيضاً وفروعها
 (فإن التيمم) لكونه اسماً منسوباً (يدل دائماً) أي في جميع الأزمان سواء ذكر
 متبوعه أو لم يذكر (على أن لذات ما) أي لذات من الذوات (نسبة إلى قبيلة)
 بني تميم) فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعاني من غير تأويله بالمشتق سواء
 كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تيممي أو معرفة نحو زيد التيممي (وذو مال)
 لكونه بمعنى الصاحب وضعاً (يدل على أن ذاتاً ما صاحب مال) فتقع صفة لتلك
 الذات من غير تأويل أيضاً (أو خصوصاً) أعطف على عموماً (أي) إذا كان
 وضع غير المشتق أعرض المعنى (في بعض الاستعمالات) يعني لا يدل على معنى

(كرجل عالم) فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل
احتماله (او توضيح) (في العرق) وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال لخاص
في المعارف (كزيد الطريف) فان زيدا وان كان معينا الاله يحتمل غير ما عتبار
تعدد الوضع فلما وصف بالطريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه (وقد تكون) أي
قائمة العت (لمجرد الشاء) انما كان الوصف معلوما قبل ذكره والشاء بالمديان
صفة الكمال (من غير قصد) بيان لقوله لمجرد (تخصيص) (كافي الاول) (و)
قصد (توضيح) (كافي الثاني) ان لا يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى
الابضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوضيف لمجرد الشاء كما سبق (نحو بسم الله
الرحمن الرحيم) بالجرفيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله
لا يطلق على غيره تعالى لاحقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى
الابضاح ولما اذا كانا مصوبين بتقدير اعني او ادخل امور فوعين بتفسير المبتدأ
فلا يكونان مما نحن فيه وكلاهما وصف الجارية على التقديم تعالى (و) قد يكون
(لمجرد) (النعم) من غير قصد تخصيص او توضيح ولا يليق ايضا للندح والثناء
بل لا يستحق الا النعم والقدح (نحو اعوذ) من عابه وبيله قال الجا اليه (بانه)
اي التجي واعتمد اليه تعالى واختصم (من الشيطان) شيطان على وزن فاعل
من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى
الاول مصرف وعلى الثاني غيره مصرف ويدل على الانصراف في الاول وعلى
علمه في الثاني ما روى انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك انصرف
حيان لم لا تقول الملك ان اكرمته فلا ينصرف ولا فيصرف ووجهوه بانه
ان اكرمته فكله اجباء فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف وتكون
والعلية وان لم يكرمه فكله اهلكه فيكون من الحين فينصرف (الرجيم) فبعل
بمعنى مفعول للبالغة في الرجم وهو ههنا لعن والارد وصف به مبالغته في كونه
ملعونا ومضطرونا (او) (قد يكون) العت (لمجرد) (التاكيد) اي تا كيد معنى
الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا والتزاما (مثل نفخة واحدة)
(اذالوحدة) المؤكدة (تنههم من لئاه) والينباء (في نفخة) لان لئاه للوحدة
كأتمرة والباء ايضا بناء الوحدة كضرب به بالفتح (واكسبت) الوحدة
المفهومة من لئاه (بالوحدة) وانما اورد مثلا لئاه كيد دون البواق لزيادة الابضاح
لان الوصف للتاكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا تحتاج الى التمثيل وقد يكون
الوصف للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف
نحو الجسم الضويل العريض العميق الان للمصنف لم يفرض لهما الدخولهما
نحو قوله او لمجرد التاكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات) خبر كان

اى لما كان اكثر امثلة لصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما
 (من التحوين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط النعت) لتكون دلالة المشتق
 على معنى في متبوعه ناهية لان اجر مثالا يقتضي بذاته شبهة متصفا بالجرة فلذلك
 استضعف سبويه نحو مرت برجل اسد (حتى ايا ولوا غير المشتق) الواقع صفة
 كالاسد في هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعنى اولوه بما يليق بالمقام
 (ولما لم يكن) عطف الجملتين على جملتي لما اى ولما لم يكن رده لجواز العطف على
 معمولى عامل واحد (هذا) اى شرط الاشتقاق في الصفة وتأويل غير المشتق
 بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (للمصنف رد بقوله) (ولافصل) لان المقصود
 من النعت الدلالة على معنى في متبوعه لتخصيص المتبوع اول التوضيح فلما حصل
 هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا او غيره (اى لافرق) لان
 الفصل في اللغة القطع فلازم الفرق فيكون تفسيره باللازم ولاهنا لئلا يجنس
 وفضل في محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اى لافرق
 كائن (بين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
 المشبهة واسم التفضيل (او غيره) اى لو يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات
 (في صحة) متعلق بلافرق (وقوعه) اى وقوع غير المشتق (نعنا) مفعول الوقوع
 الذى هو مضاف الى الفاعل اى مشتق وغيره سواء في وقوع كل منهما نعنا
 (اذا كان وضعه) (اى وضع غير المشتق) يعنى في التركيب بشرط ان يكون وضع
 غير المشتق (لغرض المعنى) وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب
 وجوده على شئ ويقصده (اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع)
 (محموما) اى دلالة عامة او وضعها عاما (اى في جميع استعمالات) فيه اشارة الى
 ان نصب عموما على الظرفية وان العموم في الاستعمال ويجوز نصبه على
 المصدرية كما اشترنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا او حالا
 او نعنا (مثل تيمى) فان النسبة الى بنى تميم لم تزل على المنسوب مادام منسوب الى
 جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذى مال) يريد به ايضا وفروعها
 (فان التيمى) لكونه اسما منسوبيا (يدل دائما) اى في جميع الازمان سواء ذكر
 متبوعه او لم يذكر (على ان لذات ما) اى لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة)
 بنى تميم) فبقيت صفة لذات وجد فيها هذا المعانى من غير تأويله بالمشتق سواء
 كانت تلك الذات نكرة مشحور رجل تيمى او معرفة متحوزة تيمى (وذو مال)
 لكونه بمعنى المصاحب وضعها (يدل على ان ذاتا ما صاحب مال) فتقع صفة لذات
 الذات من غير تأويل ايضا (او خصوصا) عطف على عموما (اى) اذا كان
 وضع غير المشتق لغرض المعنى (في بعض الاستعمالات) يعنى لا يدل على معنى

في تبرعه في جميع الأزمان بل في بعض الأزمان بأن يصح كون ما وصفه به
 مذكورا لفظا (بأن يدل في بعض المواضع) يعني عند ذكر الموصوف (على
 حصول معنى لذات ما وحيثئذ) أي حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما
 (بحوزان يقع فعلا) تلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لفرض الدلالة
 على المعنى الواقع في التبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا (وفي بعضها) أي
 بعض المواضع (لا يدل على ذلك) أي المعنى الواقع في التبوع لعدم ذكر متبوعه
 لالفتنا ولا تقديرنا لأن المراد به حيثئذ الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد
 الدلالة على المعنى الواقع في التبوع لوجب ذكره إذا لم يذكر علم أن المراد الدلالة
 على الذات فقط (فحيثئذ لا يصح جعله فعلا) (مثل مررت برجل أي رجل)
 ولكن بشرط أن يضاف إلى اللفظ موصوفه وأن يضاف إلى الحركة لأن المضاق
 إلى المعرفة لبس فيه إبهام وكذا انت ارتجل كل الرجل يراد به البالغ الكامل في شئ
 (أي كامل في الرجولية) يقع الزاء أن كانت الباء مصدرية وضمها أن كانت
 نسية (فأي رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب) أي في تركيب كان موصوفها
 فيه نكرة واضيفت هي إلى عينه (على كمال الرجولية) يعني باعتبار دلالتها على
 حصول معنى الكمال في موصوفها (يصح أن يقع فعلا) لما قلنا فأي رجل مبتدأ
 ويصح أن يقع فعلا خبره والباء في باعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى فأي رجل
 في مثل هذا المثال يصح أن يقع فعلا باعتبار دلالة على معنى الكمال (وفي مثل أي
 رجل عندك لا يدل على هذا المعنى) أي على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط
 لعدم ذكر شيء ما قبلها صالح للموصوفية بها لالفتنا ولا تقديرنا لكونه مبتدأ
 والظرف خبره (فلا يصح أن يقع فعلا) لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم
 بأنفريد المراد لبس الالادلالة على الذات فقط (و) (مثل مررت) (بهذا
 الرجل) فإن الرجل وقع مفعولا لهذا للدلالة على معنى حاصل فيه وهو الذات
 المعينة (فإن هذا يدل على ذات مبهمه) لكون وضع اسم الإشارة لبس الالادلالة
 على الذات المبهمه (والرجل) يدل (على ذات معينة) لكون اللام فيه للتعريف
 فيكون ما دخلت هي عليه معرفة (وبخصوصية الذات المعينة) في الرجل بلام
 التعريف (بمرتلة معنى حاصل في الذات المبهمه) في هذا قبل الرجل على معنى
 حاصل في ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون
 معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة (فلهذا) أي لكونه دالا على الذات
 المعينة الحاصلة في هذا (يصح أن يقع الرجل صفة لهذا) فتكون الصفة للإيضاح
 (وفي المواضع الأخر) بضم الهجزة وفتح الحاء المجمة جمع أجرى مؤنث آخر
 وآخر اسم التفضيل وهما بمعنى الغير (التي لا يدل) الرجل أي مثل جاني الرجل

بدون ذكر هذا قبله او اخلل حامض والاعسل حلو (على هذا المعنى) دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما تدل على الذات لا غير (لا تضح ان يقع صفة) لعدم الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه الدلالة على حصول معنى فى المتبوع (وذهب بعضهم) اى من القائلين باسقاط الاشتقاق فيه الى ان الرجل) فى المثال المذكور (بدل من اسم الاشارة) بدل السكل لا صفة له لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيه يكون بدلا منه بدل السكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اى بعض منهم (الى انه) اى الرجل فيه (عطف بيان) لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان لا يوضح والاكثر من منهم المصنف على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لما سبق وهذا احد النعت (و) (مثل مررت بزيد هذا) فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه صفة لا يدل دلالاته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسر السارح بقوله (اى) مررت بزيد المشار اليه) فكما يصح هذا يصح ايضا ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لا يقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم او الى الضمير او الى مثله لما سيجئ ان الموصوف اخص من الصفة او مساو وفي الثلاثة الاول يكون اخص وفي الاخير مساويا له واما فى غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الاشارة صفة (فهذا) اى لفظ هذا (فى هذا الموضع) اى فى موضع يلى فيه اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يمكن ان يكون موصوفا به (يدل على معنى حاصل فى ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه (فوقع) اسم الاشارة (صفة له) اى زيد لا يوضح المعنى الحاصل فيه فتكون الصفة لا يوضح (وفي المواضع الاخر التى لا يدل) اسم الاشارة (على هذا المعنى) اى على معنى حاصل فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل (لا يصح) فيها (ان يقع صفة) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى فى غيره اذ لو كان مقصودا لوجب ان يلى ما يوصف به فلما لم يلى علم انه لا يراد منه معنى الوصفية ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى النعت وهو الافراد لكون المطابقة فيه اتم شرع فى بيان ماهو فى حكم الافراد فقال (وتوصف النكرة) او ما فى حكمها من ذى لاء يقصده فرد مبهم كقوله ولقد امر على التميم يسبى (لا المعرفة) لان الجملة من حيث هى جملة نكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتكثير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا (بالجملة) لا لمقابل بالجملة (الخبرية) (التى هى فى حكم النكرة) فوجود

المتتابع بينهما (لان الدلالة على) حصول (معنى في متبوعهما) اى الصفة
 (كما توجد) اى الدلالة على حصول معنى في المتبوع (في المفرد) الذى يكون
 صفة (كذلك) تأكيده لقوله كما (توجد) لدلالة ايضا (في الجملة الخبرية) فيصبح
 ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد (واعا فيد الجملة) الواقعة صفة (الخبرية)
 احتراز عن الانشائية لان فائدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كما في تكرار
 او توضيحها كما في المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا في الحال والى السابق
 ايضا حتى يخص او يوضح الجملة الانشائية غير ثابتة في الحال ولا في السابق
 بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح فلا يصح ان تقع صفة لاتسقاء
 الفائدة (لان الانشائية لاتقع صفة) لما قلنا (الابتداء بل بعيد) قيد بالبعد لان
 الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا ماولة اذا الجمل التي لها محل من الاعراب
 في تأويل مفرد مسبوك منها الا ان ذلك التأويل فيها قريب (كما اذا قلت)
 في توصيف الجملة الانشائية بحسب الضاهر (جاءني رجل اضربه) اذ انها
 ليست للشرط ولا للتعريف بل زائدة لتحسين الكلام (اى مقول) يعنى جاءني
 رجل مقول (في حقه اضربه) فلما توهم منه ان المأمور بالضرب للتكلم وليس
 كذلك دفع بقوله (اى مستحق لان يؤمر بضربه) فلا تكون الجملة الانشائية بعد
 التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قوله مقول او مستحق فيكون من
 قيل وصف الافراد لا وصف الجملة (ولزم) (فيها) اى في الجملة الخبرية الواقعة
 صفة (الصغير) ولم يقل ويلزم عائد كمال في الجملة الواقعة خبرا فلا بد من عائد
 لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفي في الربط
 الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا
 وجب ان يكون الرابط ما هو الاصل في الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه
 لضعفه (الراجع الى تلك الكرة) لال غيرها قلنا او تقدير مثل واتسوا يوما
 لا تجزى نفس الآية اى فيه (لربط) اى ليربط ذلك الضمير بوجوهه الى
 الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن الخاطب انها اجنبية غير قابلة
 لكونها صفة (نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها) اى في الجملة التي وقعت
 صفة (الضمير الرابط) الرجوع الى تلك الكرة بل تكون خالية عنه (تكون) تلك
 الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة
 في الاداة لاتقتضى الارتباط بعبرها لا شئنا انما على الاستناد التام المقضى المسند
 اليه والمسند فلا بد من رابط بخروجها عن الاستقلال ويوجهها اليه شئ قبلها
 كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحذفنا قلنا ولذا صرح المصنف (فلا يصح ان تقع
 مستقلة) اى تلك الكرة لعدم دلالتها على معنى في شئ قبلها بسبب كون الرابط

مفقودا (مثل جائني رجل زيد عالم) (وتوصيف) مبنى للمفعول (بحال الموصوف) الجار والجرور نائبه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة المعرفة ونكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة لما سبق ولذا عدل به آخر البحث عن بيان كونه جملة (اي بحال قائمة به) اي بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملائسة (نحو مرت رجل حسن) يجوز جعله لوصف المفرد ولو وصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعل (اذ الحسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه (و) بوصف (بحال متعلقه) بكسر اللام (اي) بحال (متعلق الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ما سبق تابع يدل على معنى في متبوعه مطاوعا وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف يدل عليه اول قول المصنف بحال المتعلق بقوله (يعني بصفة اعتبارية تحصل له) اي للموصوف (سبب متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه مواصلا له جازان وصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه (نحو مرت رجل حسن غلامه) يجوز ههنا الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اي معنى حاصل في الرجل (وان كان) الوصف وصفا (اعتباريا) اي مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام (فالاول) (اي النعت بحال الموصوف) اي بحال قائمة به (بتبعه) لاشادهم في الصدق حيث يصدق احدهما على ما صدق عليه الآخر فكانا شيئا واحدا فلم المطابقة في هذه الامور فلا يلزم "كون الشيء مثلا معرف ونكرة في حالة واحدة (اي) يتبع الوصف (الموصوف في عشرة امور) لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسره الشارح بقوله (يوجد منها في كل تركيب) من التراكيب العربية (اربعة) لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وتثنية وجعا ومذكر او مؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضدادا ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتذكير والتذكير والتذكير والتذكير فليأخذ من كل نوع فربما جتمع في كل تركيب اربعة (في الاعراب) سواء كان في كليهما لفظيا او بتقديرها اوفي احدهما لفظيا وفي الآخر تقديرها او بالحركة او بالحرف (رفعا ونصبا وجررا) النصب على الظرفية باعتبار المضاعف اي في حالة الرفع والنصب والجر (والتعريف والتذكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتذكير والتذكير) يعني ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الآخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الآخر ايضا مؤنثا وكذا الحال في البواقي (الان اذا كان) استثناء من قول الشارح يوجد منها في كل تركيب اربعة اي الوصف (صفة يستوي فيها) اي في الصفة (المذكور

والمؤنث) لان للصفة اذا كانت كذلك لم توجد قبها اربعة منها ليل انما توجد فيها ثلاثة منها الانتفاء ابتد كير والنايث في تلك النسبة للمساواة بينهما (كفعول بمعنى فاعل) بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين الفاعل والمفعول واما ان لم يذكر الموصوف فلا يستويان في ذلك لا يقع الالتباس من المذكر والمؤنث فله حينئذ يكون من عداد الاسماء (او فاعل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانهما لا يستويان بل يفتقان باناء خوف اللبس نحو ممرت بقتيل فلان وقتيله وجعل الاستواء في فعل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فاعل اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للعدل يعني فلا يكون الاستواء لاحدهما وعنده بالآخر ولم يعكس لان في فاعل ثغلا لاشتغاله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجرابه في الافعال كلها والحفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (او كان) الوصف (صفة مؤنثة تجري على المذكر) اي تجعل صفة للمذكر وتطلق عليه (كعلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهو الذي جمع كل شر (والثاني) (اي العت بحال متعلق الموصوف) (ينبغيه) اي ينبع الوصف للموصوف (في الحصة الاولى) بضم الهمزة وفتح الواو جمع لولي مؤنث اول (وهي) الحصة الاولى (الرفع والصب والجر والتعريف والتذكير) يعني اذا كان الموصوف معروفا تكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهليها ومنكرنا نكون الصفة ايضا كذلك نحو جاتني امرأة حامل وشاغبها وكذلك البواق (ويوجد منها) اي من تلك الحصة (في كل تركيب انسان) لانه لا يكون الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ومنكرة لكونها اضدادا ولان هذه الحصة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان واما ينبع الوصف الثاني موصوفه في هذه الحصة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفا سيبا اكتفى في المطابقة بهذا القدر حضا لرتبة التفرع عن رتبة الاصل (و) لا ينبع الوصف الموصوف (وفي البواق) (من تلك الامور العشرة) التي كان الوصف قد طابق الموصوف فيها في القسم الاول (وهي) بنى البواق (ايضا) اي كالامور التي طابق الوصف الموصوف فيها يعني كما كانت (خسة) الافراد والتشبة والجمع والتذكير والتأنيث) يعني ان الموصوف في هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو ممرت برجل ضاربة

امرأته وإذا كان مؤنثا لا يجب أيضا تأنيثه مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا
 الحال في البواقي فيكون الوصف في هذا القسم في الخمسة السابقة (كالفعل)
 في أنه يدور تأنيثه وتذكيره ونظائرهما على الاستناد إلى الفاعل ولا يكون بالموصوفة
 فيها لكونه مسندا إلى الظاهر (لشبهه به) أي لشبه الوصف بالفعل لكونه
 مسندا إلى الظاهر فصار بمنزلة الفعل (يعني ينظر إلى فاعله) أي فاعل الوصف
 (فإن كان) فاعله (مفردا) مذكرا أو مؤنثا (أو مثنى) كذلك (أو مجموعا) كذلك
 (أفراد) بالوصف سواء كان موصوفة مفردا أيضا نحو مررت برجل كريم أبوه
 أو مثنى نحو مررت برجلين كريم أبوهما أو مجموعا نحو مررت برجال كريم أبائهم
 لئلا يلزم تعدد الفاعل لأنه لو ثني أو جسع حين كون فاعله مثنى أو مجموعا لزم
 تعدده وهو ظاهر (كما يفرد الفعل) عند كون فاعله الظاهر مثنى أو مجموعا
 مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وإن كان) الفاعل (مذكرا أو مؤنثا حقيقيا بلا فصل)
 واقع بينهما (طبقه) أي طبق الوصف فاعله في التذكير والتأنيث وإن كان
 الموصوف بخلافه ليعلم من أول الأمر أن فاعله مذكرا أو مؤنثا (وجوبا) تمييز
 من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعللة المذكورة (في التذكير
 والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وإن كان فاعله) أي فاعل الوصف الثاني
 (مؤنثا غير حقيقي أو حقيقيا) إلا أنه كان (مفصولا عنه) حيث وقع فصل بينهما
 (يذكروا ويؤنث) ذلك الوصف يعني يخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقي أو مفصولا
 ووجوب التأنيث إنما يكون إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث
 لكون فاعله مؤنثا وإن كان غير حقيقي أو مفصولا (جوازا) ولما فرغ من بيان
 تشبيه النوع الثاني بالفعل في الخمسة الباقية أورد أمثلتها على ترتيب اللف فقال
 (تقول) أيضا لها وزيادة في التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل)
 مررت برجل (يقعد غلامه) مررت (برجلين قاعد غلامهما) كان (مثل) مررت
 برجلين (يقعد غلامهما) مررت (برجال قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت
 برجال (يقعد غلمانهم) ومررت بامرأة قائم أبوها) أعاد لفظ مررت تنبيه على أن هذه
 الأمثلة أوردت لتأنيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامرأة
 (يقوم أبوها) مررت (برجل قائم جاريتيه) مثال كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان
 (مثل) مررت برجل (تقوم جاريتيه) مررت (برجل معمور أو معمورة داره) مثال
 لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي وهنا مثل مررت برجل يعمر داره بآباء التحجانية
 أو الفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء بالسباق والسباق (أو) مررت
 (قائم أو) برجل (قائم في لدار جاريتيه) مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع
 الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل (يقوم أو تقوم) بالتذكير والتأنيث

(في انداز حارثه واربع) متأ هذا السؤال تتفرق بين الموصفين بالمرجع
 الوصف للموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم ينع في الثاني الذي الخمسة
 الاول وفي الخمسة الاخر صار كالعمل مع له في الاول ايضا يجوز ان يصير
 الوصف فيها كالعمل فكان على المصنف ان يقول وينع في اخيه نعم
 سواء كان وصفاً محل الموصوف او مفعلة وان كان كذلك وان لم يكن (ذا لغيره)
 ايها المصنف المصنف (حق الفطر) منصوب مترع الخفض اي تحق انسر
 في تعين الاصلان من غير تعين ولا في اسلب الككنم ومباذع ومساكن
 (وحد) النوع (الاول وهو الوصف خال للموصوف) في تحق قائمته
 (ايضا) اي كالوع اسن وهو الوصف حال متعلق للموصوف (في اخيه)
 السواق) ارفع والنصب والجر والتعريف والتكثير (كالعمل) في ان يكون
 تكثيره وايضه وفراديه ونسبه وجعه على الاسناد الى الفعل (لان واسله)
 اي فاعل الوصف الذي هو محل للموصوف (كاصمير للتمكن فيه) لكن
 مشعاً اوق حكمه يمحس الى الفاعل وهو اذ لم يكن طاهراً اختصر اما ر
 او مسكن وفي الصواب لا يكون الا متكاملاً ان يكون الصمير يبرز ان خصوص
 بالفعل كما ينبغي (اراجع الى موصوفه) للرفع (والفعل اذا اسند في اصمير)
 اراجع الى شيء قلته يكون مفرداً اذا كان مرجه مفعولاً او مفعلة اي الفعل
 (المثب) اي الب اصمير (في ثنية) انا كان مرجه مفعولاً مفعلة
 اصمير مرجه (و) مفعلة (لوقو) اي واو اصمير لما كان المرجع جعاً مذكراً
 عاقلاً (في جمع المذكر المفعول) مفعلة (اسون) انا كان مرجه جعاً مؤنثاً
 (في جمع المؤنث السالم) لان الون علامة الجمع المؤنث كما ان الؤو علامة الجمع
 المذكر العاقل (ويؤنث) ان فعل انا كان مرجه اصمير المنكر مفعولاً
 (في لواحدة مؤنثة) و كرايضاً في الواحد المذكر اذا كان مرجه مذكر او مؤنث
 في السؤال ان الوصف محل الموصوف في اخيه السواق كالعمل ووردت عليها على
 ترتيب الثمانية اصحابا فقال (فديك) المذكور (قلت) بناء الخفض (مررت برجل)
 صار في الامر ان اوله كبر مثل مررت برجل بمررت (و) مررت (برجلين) ساريين
 في ثنية مثل مررت برجلين بمررت (و) مررت (برجلين) ساريين (في الجمع)
 المذكور بفاعل مثل مررت برجلين بمررت (و) مررت (بامرأة صابرة) في الجمع
 وثلاث (و) مررت (بامرأتين صابرتين) في ثنية (و) مررت (سواء)
 صابرات (في الجمع المؤنث) كما تقول في الفعل (اذا اسند الى الصمير مررت
 برجل (بصرت) و) مررت برجلين (فصرت بامرأة) مررت برجل (بصرت) و)
 (و) مررت بامرأة (فصرت) و) مررت بامرأتين (فصرت) و) مررت

بالمرءة (بضم ر) هكذا هذا السؤال بعبارة اخرى (فلم اخصصت الثاني بهذا
 الحكم) الباء دخلت ههنا على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثاني
 بالمعنى فلم يجهت هذا الحكم اعني التبعية للموصوف في الخمسة الاول وكونه كالفعل
 في البواني مخصوصا بالنوع الثاني مع انه يجوز ان يجرى هذا الحكم في النوع الاول
 ايضا كذلك من غير تفرقة (قلنا) في جوابه (المقصود الاصل في هذا المقام)
 في تبعية الوصف للموصوف وعدم تبعيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف
 بحال الموصوف والوصف بحال متعلقه (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية)
 متعلق بهما ايضا في الاول (وعدمها) اى عدم التبعية في الثاني يعنى بيان تعلق
 الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له في الامور المذكورة وعدم تعلق الثاني
 وارتباطه بالتبعية فيها بل في بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال
 الموصوف (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (في الامور العشرة) المذكورة
 سابقا وكان يوجد في كل تركيب منها اربعة لما سبق (وكان) الوصف الاول
 (لا يترجمه مشابهته) اى مشابهة الوصف الاول (للفعل في الخمسة البواني عن
 هذه) متعلق بلا يترجمه (بالتبعية) يعنى تبعية الوصف الموصوف في الامور
 العشرة (لما عرفت) اى لكان الاتحاد والاتصال بينهما في الصدق والمعنى
 كانهما صارا شيئا واحدا (اكتفى) جواب لما اى المصنف (فيه) اى في الوصف
 الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعية) اختصارا واعلاما بان
 هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببه فكانه مسند اليه لا الى غيره (بخلاف
 الوصف الثاني) قائم بسببه لا بموصوفه (فانه) اى المصنف (لما حكم عليه)
 اى على الوصف الثاني (بالتبعية) اى بان يتبع الوصف الموصوف (في الخمسة
 الاول) الاعراب باتواعه الثلاثة والتعريف والتذكير بمنااسبة كونه وصفا سببا
 وهذا القدر يوجب المتابعة فيها لانهما امور ضعيفة تحصل باحدى مناسبة بخلاف
 الخمسة الاخر فانهما امور قوية تقتضى مناسبة قوية (لم يكتف) المصنف
 (فيه) اى في الوصف الثاني (بما حكم بعدم التبعية) فيها (فانه) اى الحكم بعدمها
 فيها (غير مضبوط) لان في بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى
 او مجموعا وفي بعضها يجب التذكير او التأنيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا
 او مؤنثا حقيقة بلا فصل وفي بعضها جاز التأنيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا
 حقيقة مع الفصل او مؤنثا غير حقيقي بدون (بل بين) المصنف (ضابطه عدم
 تبعيته له) اى تبعية الوصف للموصوف (بكونه) اى بكونه الوصف الثاني (كالفعل
 بالنسبة الى ظاهر بعده فبين علمه) اى حال ذلك الوصف (عند عدم التبعية)
 اى ليعلم انه يكون حال الوصف الثاني عند عدم كونه تابعا للتبعية كالفعل كما سبق

ولما نشأ في الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل ايها الم واجب الابد ان يوصف
ويفسره ليفيد زيادة معرفته فقال (ومن ثم) (اي ومن اجل كون الوصف الثاني
في الحصة البواتي كالفعل) (حسن قام رجل قاعد غلماؤه) لان الصفة اذا استندت
الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولولم تكن كالفعل
وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلماؤه لمطابقة الموصوف
وامتنع قام رجل قاعد غلماؤه لعدم المطابقة (كما حسن) قام رجل (يقعد غلماؤه
وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعدة غلماؤه) لكن الاول احسن لكونه اخف
وعبهم كون التأنيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التأنيث كبر اولي اكونه اصلا
(لان الفاعل) وهو غلماؤه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا اذا
جمع المذكر السالم وسأني الا انه (غير حقيقي) لما مر ان تأنيثه لكونه بمعنى
الجماعة فلا يكون حقيقيا (كما حسن) ان يقال قام رجل (يقعد غلماؤه) بل تأنيثه
المقنونة بتقنين من فوق للتأنيث لانها قد تكون للتذكير كما في الخطاب
المذكر (وضعف) (قام رجل) (قاعدون) بالخالق علامة جمع المذكر وهو
الواو والثون في الرفع (غلماؤه) ولولم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل
بلا عطف (لانه) اي لان مثل هذا التركيب (بمراة) قام رجل (يقعدون غلماؤه)
الا ان ضعف قاعدون غلماؤه اقل من ضعف يقعدون غلماؤه لان الالف والواو
في الفعل فاعل في الاغلب وتجر يدهما عن كونهما علامتي التثنية والجمع ضعيف
بخلافهما في معنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم تكونا
اصلا فاعلا اذ لو كانا كذلك لما اتفقتا في حالتي النصب والجر بل هما حرفان
اعراب سواء كانا في المشتق او غيره (والخالق) مصدر من خلق على وزن ذهب
كالخوق ومضافا الى الفاعل (علامتي المثني) اي الالف (والمجموع) اي
الواو (في الفعل المسند الى ظاهرهما) اي المثني والمجموع اسماء من اول الامر
ان فاعلهما مثني ومجموعا كما انت الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل
اي انا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) ما يضاف مع ضعف لاشعاره
بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف (ويجوز) (من غير حسن) لكون
الصيغة جمعا (ولا ضعف) لعدم شبهة الفعل ان يقال ان قام رجل (يقعد غلماؤه)
لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكأنه لم يجتمع فروع
للوصل (كان قعود جمعا) اي جمع قاعده كشهود وحلوس وسجود (ايضا)
أخر (ك) ان (قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير الاسم
المشابه للفعل لا مطلق الاسم يعني اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم
لكون التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اي الاسم المجموع المكسر

(الفعل ومناسبتة) في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى لاجزائه
المشابهة (لان الفعل لا يكثر) لانه لا يقبل التفسير فيكون التكسير من خواص
النفس لانه يقبل التغيير (فلم يكن) قام رجل (قعود علمانه) بجمع التكسير (مثل)
قام رجل (يقعدون علمانه) في الضعف لعدم مشابهته فلم يرث من الضعف
ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقتها ووصوفه ولا يذان تعدد الفعل بلا عطف
منها وان لم يوازن لفظا (الذي) صفة للمشببه وهو قوله مثل يقعدون علمانه
ويشوزان يكون صفة للمشببه وهو قوله قعود علمانه (اجتمع فيه فاعلان) بلا عطف
الضمير المرفوع وعلمانه (في الظاهر) متعلق باجتماع لانه في الحقيقة لم يجتمع فيه
فاعلان (الا) مستثاء من قوله فاعلان في الظاهر يعني الا ان ياول باحد الوجوه
الثلاثة فيجئئذ لا يلزم اجتماع الفاعلين الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت
في الاسم والفعل (من الاسمية الى الحرفية) يعني ان يجعل الواو حرفا لا على ان
الفاعل الاتي بمجموع من اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه
لفظ الحرف (او) يعني الثاني ان (يجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من المضمير)
يعني يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يدل
من المضمير الفاعل بدل الكل على ما سياتي وهذا وسط الوجوه لانه وان لم يلزم
منه الغناء الحرف الا انه يشعوبه (او) يعني الثالث ان (يجعل الفعل) مع فاعله
(خبر ما على المبتدأ) الذي هو الاسم المظهر لانه حينئذ يجعل مبتدأ اي
ان يجعل الفعل مع فاعله جملة في محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم المظهر
الذي وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه
لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم
لفظا على ما سبق ولم يفرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع
في بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه فقال (والمضمير) مطلقا سواء كان متكلما
او مخاطبا او نائبا (لا يوصف) مبنى للمفعول نائبا ما استكن راجع الى المضمير يعني
ان المضمير مطلقا لا يكون موصوفا بشئ بمثله او بغيره لانه لم توجد معرفة
مساوية له في التعريف او اوضح منه حتى يوصف بها الايضاح و (لان ضمير
المتكلم) متصلا كان او منفصلا و (ضمير المخاطب) ايضا كذلك كل واحد
منهما (اعرف المعارف واوضحهما) فتوصيف كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه
لا يمكن التوصيف للتخصيص لانه مخصوص بالنكرة والتوضيح تحصيل الحاصل
(فلا حاجة لهما) اي لضمير المتكلم والمخاطب (الى التوضيح) لما عرفت انهما
اوضح واعرف فاذا لم يحتاج فيهما الى التوضيح فلان لا احتياج لهما الى
التخصيص لولى لانه لا يكون الا في النكرات فلما وردان ذينك الضميرين لكونهما

عرفوا وصفا لا احاج اليها اني موصح الان صحت لما كان فيه انهم
 ما حور بوصفه دفعه قوله (وحل علمهما) اي سأل صير المكنم واحاط
 في علم الوصف (صير علمات) وان كان فيه انهم من وجه له من حسم
 يعني كما ان ذلك الصير يوصفان كذلك صير العلمات يوصف ايضا جلا
 عليها واحار الكافي وصره ممكنا قوله تعالى والاهو سري احكم وحل
 الجمهور منه على الدل او على ان هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما مائرا
 يجوز توصفه كما لو جعل الصير علما وحشد شعور توصفه (و) حل
 (على الوصف الموصح) اسم داعل من اوصح في عدم حوار الوصف
 (الوصف المصاح) اي كون الصفة للمدح (و) الوصف (للدل) اي كونه
 للدم (وعبرهما) من كونها لآ كد يعني كما ان الصير ما واعد لا يوصف
 للخصص والتوصح لا يوصف ايضا للمدح والدم وآ كد لان هو لا يوصف
 لوصف الموصح في الاذنه لان الاصل في وصف المعارف الموصح والصير
 للملم بوصف الموصح مع انه اصل فعلم الوصف بهؤلاء يكون هو الاول لان
 مرتبة العرف ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا (طردا للسان)
 (ولا يوصف به) اي لا يكون الصير مطلقا مطلقا كل او محطبا او باصدا
 لشيء مخصوصا او توصفا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا (لانه) اي الشئ
 (ليس في الصير معنى اوصفة) بل ليس فيه الا الدلالة على الذات (وهو)
 اي معنى الوصفة (للدلالة) اي دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل اجر
 ملا طه بل على ذات ما يعوم بها معنى الجرّة وهذا المعنى لا يوجد في الصير
 (لانه) اي الصير (لا يدل الاعلى الذات) كاسم الجامد مله به وحل ودرس
 (لا) يعني لا يدل (على قيام معنى بها) اي ماددا لا تلتبس فيه ذلك المعنى حتى
 يدل عليه ولانه لا يعرف منه فلو وقع تحت شيء لم ان يكون اشرى من المعصوب
 وداعبر حار لان الموصوف يجب ان يكون احص من الصفة لومساواة (وكانه)
 اي اطل انه (لم يقع في بعض السج) اي سمح الكافة (قوله ولا يوصف به)
 بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف احص او مساو لما سبق انه لا احص من
 الصير حتى يقع الصير صفة له لان الصير اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة شيء
 (وبهذا) اي ولعلم وقوع قوله ولا يوصف به فيه (اعذر الشارح اوصي)
 اي بين عذر المصنف في عدم ذكر قوله ولا يوصف به (ووال) اي الشارح اوصي
 لم يذكر (المصنف) في لثني بعد قوله والصير لا يوصف (لانه) اي بالصير
 (لا يوصف به) يعني ان المصنف بين ان الصفة لا يكون موصوفا لشيء ولم بين
 انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع صفة الصير (لانه)

اى الشان (بين ذلك) اى علم كونه صفة (بقوله) (والموصوف اخص اومساو)
 فانه لاشئ اخص من الضمير ولاشئ مساو له حتى يكون صفة له ولانه لما وجب
 ان يكون الموصوف اخص منها اومساو باله اعلم ان الضمير لا يكون صفة لاشئ
 لانه لا يوجد في المعارف اخص منه اومساو له على ما سأتى حتى يقع صفة له واعلم
 ان قوله والموصوف اخص اومساو يقسم بالقسم العقائدية الى اربعة اقسام ان
 يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم اومساو باله او الصفة
 مساو له ايضا مثل جاءنى الرجل الفاضل او تكون الصفة اخص منه وهذا
 القسم لا يتوزع الاثلا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره
 (اى الموصوف المعرفة) وصفة بالمعرفة لان الموصوف الكثرة لا يكون اخص
 من الصفة بل يكون مساو باله (اشد) اى اقوى (اختصاصا بالتعريف)
 يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والاعت على
 الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى (والعلومية من الصفة يعنى)
 يجب ان يكون الموصوف (اعرف منها) اى من الصفة (لانه) اى من الموصوف
 (المقصود الاصلى) فى التركيب الوصفى (فيجب ان يكون) الموصوف (اكمل
 من الصفة فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكمل منها فلا بد ان يكون (مساويا
 لها لانه) اى الموصوف (لم لم يكن اكمل منها فلا قل من ان لا يكون) الموصوف
 (ادون منها) يعنى لا يكون انقص منها بل يكون مساويا له (والمنقول) اى
 الذى نقل (عن سبويه وعليه) اى على ما نقل عنه مشى (جمهور النحاة) اى
 مشاهيرهم (ان اعرفها) اعرف المعارف واقواها (الضمير) بانواعها ولذا
 اوودها بصيغة الجمع ليكون دلالة عليها (ثم الاعلام) الشخصية (ثم اسم
 الاشارة) مفردا كان او مثنى اوجعا مذكرا كان او مؤنثا (ثم المعرف باللام)
 كذلك (والموصولات فينهما) فى بين المعرفة باللام وبين الموصولات
 (مساواة) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام التعريف
 او الجنس وكذا الموصول واما الثاني فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف
 كذا سائر الموصولات مثل الذى والى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل
 كاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه زيد خالده اما كون الضمير اخص من
 غيره فلهذا لم الالتباس فيه لانه اذا قلت انا وانت لا يلتبس بغيره دون غيرهما
 من المعارف وحل الغائب عليهما كونه من جنسهما ونوعهما واما كون
 العلم اخص من البوائى فلكونه معرفة وضعها واستعماله لانه لما كان فيها احتمالا ما
 صار ادنى رتبة من الضمير ولذا يمتاز توصيفه دون الضمير واما اسم الاشارة فانه
 وان كان معرفة وضعها لانه يمتاز استعماله استعمال الاجناس فيكون نكرة

انهما لا ولذا وجب توصيفه بنى اللام فقف على ما سيحكي في قوله لئلا
 وصفياب هذا بنى اللام وبهذا الاعتبار كان ادق حالا ومربية من الاعلام
 ولكون تعريفه وضعا فانيا لا عرضيا كان اخص من بنى اللام وكذا من الموصولات
 لما عرفت ما بينهما من المساواة (ومن ثمه) (اي ومن اجله) ولاجل ان من
 في مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعيلية (ان الموصوف اخص او مساو)
 (لم يوصف فواللام) اي الموصوف يلام لتعريف لا يوصف يعني لا يكون موصوفا
 بشي من الاشياء (المتصلة) (اي بنى اللام الآخر) اي بالمعرف باللام الذي
 يكون غير الاول لفتنا ولذا وصفه بالآخر وللايتوهم انه موصوف بعينه (او)
 لم يوصف فواللام انما (الموصول) سواء كان الالف واللام مثل جاني الرجل
 الضارب ابوه عمرا او غيره (فانه) اي الموصول (ايضا) اي كذا للام (مماثل
 للذي للام) يعني كما ان في اللام مماثل للذي للام الآخر حتى يكون صفته كذلك
 الموصول مماثل للذي للام فيكون صفة له (لما عرفت ان بينهما) نى بين
 الموصولات وبين بنى اللام (من المساواة في التعريف فخرجاني ارجل الفاضل)
 مثل لكون في اللام موصوفا بنى اللام الآخر (او) جاني (الرجل للذي كان
 عنده اس) مثال لكون المعرفة باللام موصوفا بالموصول وتحو قوله تعالى
 * قل ان الموت الذي تفرون منه * الآية (او) لم يوصف فواللام الا (بالضائق
 الى مثله) (اي مثل المعرفة باللام) للذي هو للموصوف يعني يكون موصوفا
 بالضائق الى المعرفة باللام ذلك اما (بلا واسطة) يعني لا يكون بين المضاف
 للذي هو صفة وبين المضاف اليه الذي هو المعرفة باللام بلا واسطة (فخرجاني
 الرجل صاحب الفرس) والباقي قوله بلا واسطة متعلق بالمضيق (او بواسطة)
 يعني يكون بينهما فاصل (فخرجاني الرجل صاحب جلم الفرس لان
 تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او اتقص منه) يعني ان تعريف
 المضاف يكون اتقص من تعريف المضاف اليه (على خلاف الواقع بين
 سبويه وغيره) فقد سبويه تعريف المضاف في مرتبة للمضاف اليه لانه
 اخذ تعريف منه واكسبه لان الاخذ وان لم يكن اقوى من اخذته فلا قل
 من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة
 فلم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكات الكلمة الواحدة اتقص وتبقى تعريف
 وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه
 لا اتقص منه ولا يزيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف
 للمضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف الى المضمرة صفة ولا موصوفا كما ان الضمير
 لا يكون موصوفا ولا صفة وهذا ليس بحجج لان المضاف الى الضمير يتبع موصوفا

مثل قولك جاءني غلامك الخريف ويقع صفة ايضا مثل جاءني غلامي صاحبك
قلت لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له في التحريف ان يكون مساويا له
في جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابهة لشيء
في وصفه لا يكون بمشابهة له في جميع اوصافه وفي الرضى المضاف الى الضمير
ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى
كل واحد من المبهمين والى ذى اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى
اللام وبالمضاف الى اسم الاشارة فينت بكل من المبهمين وبذى اللام
وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وبالمضاف الى ذى اللام فينت بذى اللام
وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينت بهما الى هنا كلامه فعلم
من هذان المضاف الى المضمر لا يقع صفة الا الى المضاف الى المضمر ايضا وبالمضاف
الى العلم اولى غيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف الى
المضمر كما ان العلم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه وبالمضاف الى اسم
الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم وبالمضاف الى ذى
اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة
وبالمضاف اليه فترتبة المضاف انتقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب التعريف
منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه الا يرى ان المنادى المفرد المعرفة
لاكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بناءه لا يكون لازما بل يكون عارضا فيجوز
ان تنصف المعارف بعضها ببعض على مذهب (بخلاف سائر) اى باقى (المعارف
فانها) اى المعارف الباقية (اخص من ذى اللام) وكذا الموصول لما عرفت ما نقل
عن سبويه وما عليه الجمهور فلا تكون وصفا لثلاث يكون المقصود ادنى من غيره
(فلو وقع اخص نعتا لغير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم
مثل جاءني زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة الى المعارف باللام مثل جاءني
الرجل صاحب زيد (فهو) اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين
المذكورين (محمول على البديل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب)
يعنى عند سبويه (وانما التزم) جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون
النعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة لانه
مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص
منها والاحتمال انه لا يجوز وصفه الابنى اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر
بقوله وانما التزم (وصف باب هذا) حين اريد وصفه اى جعله موصوفا (اى
باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا او ثنائى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (بذى اللام)

اى بالجنس المرفع باللام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب
 هذا (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذا المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء
 الرجال والنساء (مع ان القياس) الذى ذكره من كون اسم الاشارة اخص
 من المرفع باللام والموصول والمضاف الى احدهما وساويا لاسم الاشارة
 وللمضاف لاسم الاشارة (يقضى جواز وصفه) اى ان يكون موصوفا (بلى
 اللام والموصول والمضاف الى احدهما) يعنى والمضاف الى اسم الاشارة وباسم
 الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها وساويا لبعضها فينبغى ان
 يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدهما وهو المرفع
 باللام (للايهام) علة للالتزام (الواقع فى هذا الباب) اى باب اسم الاشارة
 (بحسب اصل الوضع) فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلى (المقتضى) اسم
 فاعل صفة بعد صفة للايهام (بيان الجنس) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه
 وضعيا ان يبين يحمل اسم الجنس المعرفة بلاجنس ايضا صفة لاسم الاشارة
 (فاذا اريد) به (رفعه) اى رفع ذلك الابهام (لا تصور) اى لا يمكن ان يرفع
 (بمثله) اى اسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشئ لا يتقدر ان يرفع ابهام ذلك
 الشئ فارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (لايهامه ولا يلبق) ايضا
 ان يرفع ابهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى
 المرفع باللام واللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا
 باحد هذه الاشياء الثلاثة (لانه) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه
 الاشياء يكون (كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف
 ليس فى ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع
 ابهام اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال
 من الفقير محال وما علق بالحال يكون محالا (فتعين) رفع الابهام الواقع فى باب
 اسم الاشارة (ذواللام) اى اسم الجنس المرفع باللام (لنعينه فى نفسه) يعنى
 بواسطة كون اللام موضوعا للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على
 الجنس فليبق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه) لما
 عرفت من المساواة بينهما (لانه) اى الموصول (مع صلته مثل ذى اللام)
 فباخذ حكمه فليبق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا
 على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا
 الكريم (ومن ثم) (اى ومن اجل التزام وصف باب هذا بلى اللام رفع الابهام
 ببيان الجنس) الباء متعلق بقوله رفع (ضعف) وصف اسم الاشارة بالوصف العلم
 لعدم كون الجنس مبنيا ولم يمنع لكونه معروفا باللام نحو (مررت بهذا الايض)

(لأنه) أى لان ايض وصف عام فمن حيث ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به
ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يبين به ضعف توصيفه به كما قلنا آنفا
(لا يبين به جنس الميهيم) المشار اليه (لان الايض) وصف (عام لا يختص
بجنس دون جنس) آخر يعنى لا يكون مخصوصا بجنس كالانسان او الفرس بل
يصح (ان يكون وصفا لجميع الاجناس ناشرك باسم الاشارة في الابهام بل هو
محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه) (وحسن) وصف باب اسم الاشارة
بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس الخصوص مثل
(مررت بهذا العالم) والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف
الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس فيقال مررت بهذا الرجل العالم
لان الاسم الجنس حذف من الين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة
لقيامه مقامه (لانه) أى الشأن (يتبين به) أى يجعل العالم وصفا لاسم الاشارة
(ان المشار اليه) أى ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العلم مختص به ولا يوجد
في غيره كالضاربك والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا
مذكر ووصفه ايضا مذكر يعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف
فرد من افراد الرجل لان بصيغة التذكير لا يشار الى المؤنث ووصف التذكير
ايضا لا يكون صفة للمؤنث (العطف) اورده عقيب التعت لان في العطف
معنى الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الوسادة ثاها لان بالعطف النحوى يثنى
طرف النسبة أى يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل او العمل ويوجد
ايضا في بعض حروفه الجمع فناسب الصفة لان الصفة تحتل مع الموصوف
ويتحد ان وقد يتوسط بعضها بين الصفات ولكنرة استعماله مثل الصفة (يعنى
المعطوف بالحروف) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف
العطف بالحروف لا مطلق العطف بهذا على اصطلاح البصريين واما عند
الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن سَمَك يقال ثغر نسق اذا تساوت
اسنانه وكذلك نسق اذا كان على نظام واحد (تابع) جنس شامل للتبابع
(مقصود) (اى قصد) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة أى
اعتمد على الموصوف ففيه معنى التحدث واريد منه زمان الحال الا ان الشارح فسره
بالماضى لا لكونه بمعنى الماضى بل لقصد التحقيق والثبوت (نسبة) أى نسبة
المعطوف (الى شئ) مثل زيد قائم وذاهب (او نسبة شئ اليه) أى الى المعطوف
مثل قولك جاءني زيد وعمر (بالنسبة) (الواقعة في الكلام) اسنادية كانت
وايقاعية اخبارية او انشائية وغيرها والكلام اخبارى او انشائي فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من (للفظ) (المقصود) الذى ذكر متكررا يعنى ان الباء

التي يجلس المرف بالام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب
 هذا (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذا المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء
 الرجال والتاء (مع ان القياس) السني ذكره من كون اسم الاشارة اخص
 من المرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما مساويا لاسم الاشارة
 والمضاف لاسم الاشارة (يقضي جواز وصفه) اي ان يكون موصوفاً (بني
 اللام والموصول والمضاف الى احدهما) يعني والمضاف الى اسم الاشارة وباسم
 الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها وساوياً لبعضها فينبغي ان
 يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعروف
 باللام (للايهام) علة للالتزام (الواقع في هذا السب) اي باب اسم الاشارة
 (بحسب اصل الوضع) فان اسم الاشارة وضع لفهم كلي (المقتضى) اسم
 فاعل صفة بعد صفة للايهام (ليان الجنس) يعني يقتضي ذلك الابهام لكونه
 وصيغاً ان يبين يجعل اسم الجنس المعرفة بلاجنس ايضاً صفة لاسم الاشارة
 (فانذاره) به (رفعه) اي رفع ذلك الابهام (لايتصور) اي لا يمكن ان يرفع
 (بمثله) اي اسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشيء لا يقدر ان يرفع ابهام تلك
 الشيء وان تقع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (لايهامه ولايلقي) ايضا
 ان يرفع ابهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى
 المرف باللام واللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضاً
 باحد هذه الاشياء الثلاثة (لانه) اي طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه
 الاشياء يكون (كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف
 ليس في ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع
 ابهام اسم الاشارة من احدها يكون محالاً لان الاستعارة من المستعير والسؤال
 من الفقير محال وما علق بالمحال يكون محالاً (فتعين) لرفع الابهام الواقع في باب
 اسم الاشارة (ذواللام) اي اسم الجنس المرف باللام (لتعينه في نفسه) يعني
 بواسطة كون اللام موضوعاً لتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون فالاعلى
 الجنس فليق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وجعل الموصول عليه) لما
 عرفت من المساواة بينهما (لانه) اي الموصول (مع سلته مثل في اللام)
 فآخذ حكمه فليق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضاً
 على الجنس (مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا
 الكريم (ومن ثمة) اي ومن اجل التزام وصف باب هذا باني اللام لرفع الابهام
 ببيان الجنس) الباء متعلق بقوله لرفع (ضعف) ووصف اسم الاشارة بالوصف العلم
 لعدم كون الجنس مبنياً ولم يتمتع لكونه معروفاً باللام نحو (مررت بهذا الابيض)

(لأنه) أي لأن أبيض وصف عام فمن حيث أن له دلالة على الجنس جاز توصيفه به
ومن حيث أن الجنس المشار إليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا أنف
(لا يتبين به جنس المبهم) المشار إليه (لأن الأبيض) وصف (عام لا يختص
بجنس دون جنس) آخر يعني لا يكون مخصوصا بجنس كالإنسان أو الفرس بل
يصح أن يكون وصفا لجميع الإجناس ناشرك باسم الإشارة في الإبهام بل هو
محتاج أيضا إلى التفسير فكيف يرفع إبهامه (وحسن) وصف باب اسم الإشارة
بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالتة على معنى الجنس الخصوص مثل
(مررت بهذا العالم) والأصل فيه أن يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف
الذي وقع صفة لاسم الإشارة ليان الجنس فيقال مررت بهذا الرجل العالم
لأن الاسم الجنس حذف من البين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الإشارة
إفهامه فقامه (لأنه) أي الشأن (يتبين به) أي يجعل العالم وصفا لاسم الإشارة
(أن المشار إليه) أي ما يشير إليه بهذا (إنسان) لأن العلم مختص به ولا يوجد
في غيره كالضارب والكاتب (بل) المشار إليه بهذا (رجل) لأن لفظ هذا
مذكر ووصفه أيضا مذكر يعلم بصيغة التذكير فيهما أن المشار إليه والموصوف
فرد من أفراد الرجل لأن بصيغة تذكير لا يشار إلى المؤنث ووصف التذكير
أيضا لا يكون صفة للمؤنث (العطف) أوردته عقب النعت لأن في العطف
معنى الجمع لأنه في اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لأن بالعطف التحوي يثنى
طرف النسبة أي يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل أو العمل ويوجد
أيضا في بعض حروفه الجمع فناسب الصفة لأن الصفة تشمل مع الموصوف
ويشدد أن وقد يتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة (يعني
المعطوف بالحروف) فيه إشارة إلى أن المصدر بمعنى المفعول وإلى أن المراد بالعطف
العطف بالحروف لا مطلق العطف وهذا على اصطلاح البصريين وأما عند
الكوفين فيقال له عطف النسق على وزن سمك يقال نغر نسق إذا تساوت
أسنانه وكذلك نسق إذا كان على نظام واحد (تابع) جنس شامل للتتابع
(مقصود) (أي قصد) فيه إشارة إلى أن المقصود عامل لأنه وقع صفة أي
اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث وأريد منه زمان الحال إلا أن الشارح فسره
بالماض لا يكونه بمعنى الماضي بل لقصد التحقيق والثبوت (نسبة) أي نسبة
المعطوف (إلى شيء) مثل زيد قائم وذاهب (أو نسبة شيء إليه) أي إلى المعطوف
مثل قولك جاني زيد وعمر (بالنسبة) (الواقعة في الكلام) أسنادية كانت
واقعية اخبارية أو انشائية أو غيرها والكلام اخباري أو انشائي فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من (للفظ المقصود) الذي ذكر منكر أي أن الباء

متعلقة في الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق في الحقيقة بالمصدر لكونه
اصلا وفي الظاهر بالفعل الاصطلاحي والشارح ههنا مشى على الحقيقة كما يقال
الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خيري في الظاهر والخير في الحقيقة مما يتعلق به
وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضي لا يجوز ان يعمل فيجب ان يفسر قصد
ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له
قرينة معينة فجعل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الا تكلفا اذ لو كان
مراد المصنف كذلك لقال العطف تابع قصد بالنسبة بصيغة الفعل الماضي
ولامانع منه وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والالكان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شيء او نسبة شيء
اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة
المقصود الى شيء او نسبة شيء اليه لان الجار والمجرور يكون في محل الرفع على
انه نائب الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء
اليه فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبة مع متبوعه فيجئ في تنظيم الكلام
المجتمعة ملهم الصواب اليه المرجع والمآب (مع متبوعه) قوله مع ظرف مستقر
او صفة لها اي بالنسبة للكائنة مع متبوعه او يكون مع معنى في اي تابع قصد
نسبته حال كونها مع متبوعه والكائنة في متبوعه يعني يشتركان في تلك النسبة
والى هذا اشار الشارح بقوله (اي كما يكون هو) اي التابع او المعطوف (مقصودا
بتلك النسبة) اي النسبة الواقعة في الكلام (يكون متبوعه) اي متبوع التابع
(ايضا) اي كالتابع (مقصودا بها) بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لا في زمان
الا ان نسبة المتبوع مقصودة او لا ونسبة التابع ثانيا (نحو جاني زيد وعمرو)
وزايد وعمرو ومررت بزيد وعمرو (فعمرو) في هذه الاشياء (تابع لانه) ثان
باعتبار سابقه من جهة واحدة ولانه (معطوف على زيد) بحرف الواو اقص
نسبة الجي في الاول ونسبة لروية في الثاني ونسبة المرورية في الثالث (اليه)
اي الى عمرو (نسبة الجي) انشاء متعلق بقصد (الواقعة في الكلام) اي في قوله
جاني زيد وهي النسبة الفاعلية او المفعولة او الانضافة (وكما ان نسبة الجي
اليه) اي الى عمرو والروية او المرورية اليه (مقصودة كذلك) تأكيد للنسبة
(نسبته) اي نسبة الجي (الى زيد الذي هو متبوعه) اي متبوع عمرو (ايضا)
اي كما ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هي (مقصودة) الى زيد الا ان
بين القصدين فرقا لان القصد في النسبة الى الاول كان بالاهمال والى الثاني
باتبع لكونه تابعا اليه ولما بين فوائد القيد المذكورة من حيث التفسير

والإيضاح شرع في بيان قوائدها أيضا من حيث أفهامها جنس وفصل
فقال (فقوله) في التعريف (مقصود بالنسبة احتراز عن غير البديل) لأن
البديل مقصود بالنسبة في الكلام (من التوابع) الباقية التي هي الصفة والتأكيـ
وعطف اليسان (لأنها) أي لأن هذه التوابع (غير مقصودة بالنسبة) في الكلام
لأنه لم ينسب إليها شيء ولا هي إلى شيء (بل المقصود) بالنسبة في الكلام
(متبوعها) أي متبوع كل واحد منها وانما جئت هي أما للتخصيص كما في
الصفة إذا كان الموصوف نكرة والتوضيح كما في الصفة أيضا عند كون الموصوف
معرفة وكما عطف البيان أو التقدير والشمول كما في التأكيـ وغيرها لا تقصد
النسبة إليها (وقوله مع متبوعه احتراز عن البديل لأنه) أي البديل (المقصود)
بالنسبة في الكلام (دونه) أي دون المبدل منه بقرينة ذكر البديل يعني ليس
المبدل منه مقصودا بالنسبة في الكلام بل انما جئ به ليكون توطئة ووسيلة إلى
ذكر البديل (قبل) أي اعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع لأفراده لأنه
(يخرج بقوله مع متبوعه) عن التعريف (المعطوف) فاعل يخرج (بلا)
مثل جاءني زيد لا عمرو (وبل) مثل جاءني زيد بل عمرو أو ما جاءني زيد بل
عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا عنه (ولكن) مثل جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
وأما جاءني زيد لكن عمرو جاء (ولم) مثل أريد في الدار أم عمرو (واو) مثل
جاءني زيدا وعمرو (وأما لأن المقصود بالنسبة في الكلام (معها) أي أحد هذه
الحروف (أحد الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما) أي مع ليس كلاهما
مقصودين بالنسبة في الكلام لأن المقصود بالنسبة في الأول هو المتبوع لا غير
وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه في حكم المسكوت عنه وفي الثالث
كذلك لأن الاستدراك كالاضراب إلا أن الحكم السابق يظلل في الاضراب
وفي الاستدراك لا ولا ولكن المقصود هو الثاني والمقصود بالنسبة في الحروف
الباقية وهي أم وأبا وأواحد الأمرين مبهما فيمكن المعطوف بأحد هذه الحروف
داخلا في التعريف لعدم صدقه عليه مع أنهم من أفراد المحدود (واجب)
عن هذا الاعتراض (بأن المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة في الكلام
أن لا يذكر توطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة) أن لا يكون
كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه
بذلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة في الكلام (معها) أي حال كونهما
مصاحبين في كونهما مقصودين فيهما لأن المعطوف عليه في العطف بلام مقصود
ثبوتا والمعطوف أيضا يمكن ثبوتا والمعطوف ييل مقصود ثبوتا وثبوتا والمعطوف
عليه مسكوت عنه وفي لكن كلاهما مقصودان إلا أن أحدهما ثبوتا والآخر

غيا اما الاول والثاني بلا شك وفي الثلاثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا
 لان احدهما يتوينا والاخر نفيًا ولكن منهما قبيحان المعطوف والمعتوف
 عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الكلام (بهذا المعنى) المذكور والمراد
 بقوله وهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لا يكون مذكورا
 لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لا يكون فرعًا للتبوع بل يكون
 كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا في ان يكون مقصودا بالنسبة في الكلام
 (ولم يحدد) اي حداه لطوف (بما ذكره) المصنف من التعريف (جمعا
 ومعنا) اي حال كونه جامعا لافراذه ومانعا عن دخول غير هاتيه (اردفد) بانه
 التوضيح) اي لانه ايضا صاح العطف لانه لا يعلم من التعريف مقعلا توسط
 احد الحروف بينهما بان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا
 وفي الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف التسق ذكره بعد تمام حده
 انتهى وله لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتدأ بوجوب توسط
 احد الحروف العشرة تكملا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعتوف
 وبيان ما هو المختار في الحروف ايضا وهو كونها عشرة (بقوله) (بتوسط يسه
) (اي بين ذلك التابع) والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع واليه اشار
 الشارح بقوله اي بين ذلك لتابع واما حال من المستكن في قوله مقصودا (وبين
 متبوعه) اي متبوع اتابع (احدا الحروف) فاعل بتوسط (العشرة) (وبما في
 تفصيلها في قسم الحروف) اي في بحثها وبيان الفرق بينهما (مثل قام زيد
 وعمر) مثال لقوله تابع مقصودا بتسب مع متبوعه واما فصل بينه وبين متبوعه بيان
 الحكم وهو قوله بتوسط بينه وبين متبوعه احدا الحروف العشرة مع ان الاصل
 ان يكون المثال يجب المثل لان بيان الحكم لكونه موضحا كاتمة للتعريف
 ويجوز ان يجعل مثلا للتوسط والاولى ان يجعل مثلا لكليهما ولذا اخره المصنف
 (ولم يكتف) في تعريف العطف (بقوله) (العطف) (تابع يتوسط به) (وبين
 متبوعه احد الحروف العشرة) بل عرفه اولا بقوله العطف تابع مقصود
 بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه
 آخره (لان الحروف) التي للعطف (قد توسط بين الصفات) المراد بالحروف
 ههنا التي تكون لمطلق الجمع وهي الواو وحدها ولم يثنه الشارح لوضوح
 اكتفاء المثال وقد توسط ايضا بين الابدال نحو قضيعة زيد ورجله عبي
 ان يكون رجله بدلا من زيد لا عطف عبي لانه حينئذ يكون معطوفا لبدلا
 (مثل جاني زيد العالم ولساعر) اي الذي يكتب الشعرا وينظمه لانه يقال
 لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر (والديب) بكسر الدال المهمل وبمعناه يا

منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة فارسي اللفظ الكاتب الذي يكتب
الكلام المشورا ويؤلفه (فالصفة الداخلة عليها) أي على الصفة (حرف
العطف) كما نرفع لأنه فاعل قوله الداخل مثل قولك هند جامل وشاحها ولا تقول
هند جاملة وشاحها (كالشاعر والديبر) في قولك جاءني زيد العالم والشاعر
والديبر (لها) أي تلك الصفة (جهتان) أي حالتان معتبرتان (أحديهما) أي
أحدى الجهتين (كونهما) أي أن تكون التي دخل عليها حرف العطف (صفة
زيد) كما أن الصفة الأولى التي لم يدخل عليها الحرف صفة زيد وتابعة له
(تابعة له) إلا أنه لا باصالة بل كانت بتبعيتها (بتبعية المعطوف للمعطوف عليه)
أي بواسطة تبعية والتأخر إنما هو في الذكرك فقط ويعلم كونها صفة له
من أنه لو حذف الحرف لجاز أيضا ولو كان عطفًا لما جاز حذفه (وآخر يهما)
أي الحالة الثانية (كونها معطوفة) أي تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة
السابقة عليها ويكون الواو للعطف (على الصفة المتقدمة) عليها (تابعة)
خبر بعد خبر لا يكون أو حال من اسمه المضاف إليه (لها) أي للصفة المتقدمة
عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفًا من جهة كالخبر المتعدد
بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (وحينئذ يصدق على هذه
الصفة) التي دخل عليها حرف العطف (من جهتها الأولى) أي من كونها
صفة زيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه (انها) أي هذه الصفة
(تابعة) تدل على معنى في متبوعاتها مطلقا (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد
الحروف العشرة لأنها صفة زيد) كما أن الصفة التي يدخل عليها
حرف العطف صفة زيد إلا أنه (يتوسط بينها وبين زيد) المنعوت بها
(حرف) من حروف (العطف) فتكون صفة له لامعطوفة على الصفة المتقدمة
عليها (لأنه يتوسط) متعلق بقوله لا يلزم (حرف) من حروف (العطف بين
الشئين) مطلقا (لا يلزم) خبر لأنه أي لا يجب (أن يكون عطف الشان على
الأول) بل يجوز عملا بالأصل لأن الأصل في حروف العطف العطف لجواز أن تكون
الواو ابتدائية أو استئنافية أو حاكية والفاء تفسيرية وجواب لما جراء الشرط
إلى غير ذلك وفي بعض النسخ لا يتوسط بل بالحرف الجر حينئذ يكون قوله ولا يلزم
من الإلزام، لأن الزوم أي لا يوجب وفي بعضها لا يستلزم أي لا يستوجب
(فلو لم يكن) قوله تابع (مقصودا بالنسبة مع متبوعه) واكتفى في التعريف بقوله
(عطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة) (لدخل هذه
الصفة) أي الصفة التي دخل عليها حرف العطف (من جهتها الأولى في حد
المعطوف) مع أنها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون
صدق المحدود فلا يكون الحيد مانعا لاغياره (وهي) الواو للحال والجملة حال

اى والحال ان هذه اصفة (من هذه الجملة) اى الحقة الاولى (الاست
 معطوبة) فى لازمة ولقصبل صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف
 (المطوف كذلك) (فلم يبق) الحد (مانعا) لاعتباره ادخول ما ليس من افراد
 المحدود فيه كهمه اصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز
 دخوله من اصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات اجاب عنه
 مؤيد بقوله (وقيل قد يجوز) (مختصا) وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه
 (وقوع لواو) (الماطفة) التى لم تبق الجمع ايق اصفة والموصوف لنا كيد
 (الصوق) مصدر ايق اى الاتصال اى لنا كيد اتصال اصفة بالموصوف
 وادلاله على ان اتصافه بهما امر ثابت كاه واجب (فى موضع) يتعلق بجوز
 (عبدية) فعل معنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث صفة مواضع اى
 مواضع معدونة لى هى (من لكشاف) يعنى كانت تلك المواضع فى لكشاف
 ومنها قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كئيبهم حيث كانت الجملة الاسمية
 صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لما كبر الاتصال (وحكم المصنف) يعنى ابن
 الحاجب فى شرح المفضل) اى فى شرحه له وسماه بالايضاح (فى باحث الاستثناء
 ان قوله تعالى وايها منذرون فى قوله تعالى واهلكنا من قرية الاولها) اى تلك
 القرية (منذرون) اى ابناء، كما وايدرونيهم وهم لا يندرون (صفة لقرية) ولتقدير
 الاقرية لهما منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فدخلت الواو لى الجمع
 المطلق لما كيد الصوق وسماء التقدير الاقرية ولهما منذرون واعلم ان هذه
 الآية ليس فيها الواو لادها بدون الواو وهذه الآية فى سورة الشعراء فالآية هى
 قوله وما اهلكنا من قرية الا الهام منذرون ذكرى وما كاطالين موالية التى وردت
 فيها الواو هى فى سورة الحجر هكذا وما اهلكنا من قرية الاولها كتاب معلوم
 ووجلت نسخة الآية فيها كما فى سورة الحجر ولعل ما ورد عن الشارح يكون
 هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكتاب لا يفتنى وجهه على من له
 نظر صائب (قلوا كنى) المصنف فى تعريف العطف (بقوله العطف
 تابع بتوسط يسه وبين متبوعه اجد الحروف العشرة) ولم يعرفه بقوله او
 العطف تابع مقصود بالسبب مع متبوعه (لدخل فيه) لى فى هذا العطف (مثل
 هذه الصفة) يعنى التى يدخل عليها حرف من حروف العطف (كيد الاضوق
 فلم يكن التعريف مانعا لاعتباره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه وناغير
 جاو (ونقل عن المصنف) يعنى ابن الحاجب (له) لى الناقل (قال فى كتاب الكافية)
 وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العقل فى مثل) الناقل يعنى النسخة التى
 يدخل عليها حرف العطف فى قولك (جاءنى زيد العالم ولما قل تابع توسط

بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) فصدق عليه هذا القول (وليس
 يعطف على التحقيق) بل كونه معطوفاً ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف
 العطف عليه لجواز حذفه ولو كان عطفاً على التحقيق لما جاز حذف حرف
 العطف منه (وانما هو) اى العاقل (باق على ما كان عليه في) حال (الوصفية)
 وهو كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه مطلقاً (وانما حسن دخول العاطف
 عليها) مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغير المعطوفين (النوع
 من الشبه بالمعطوف) اى المشابهة الصفة المعطوف في كون ما بعد كل منهما
 تغيراً ما قبله (لما بينهما) اى الصفة والموصوف (من التغير) لفظاً ومعنى اما
 لفظاً فلان يلفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الساطق
 مع الشخص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان تلك الذات لما احتملت
 ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسباً له كما ان المعطوف يغير المعطوف عليه
 لفظاً ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذا المناسبة ادخل عليها حرف العطف
 (فلما احسد العطف كذلك) يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين
 متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل فيه) اى في هذا الحد (بعض الصفات)
 كما مر من المثال (مع انه) اى البعض (ليس بمعطوف) فلم يكن الحد مانعاً لاغياره
 وقال المجتبى عضام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان في الوجه الاول
 جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفاً من وجه وفي هذا الوجه
 جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفاً من وجه الى هنا كلامه (وقال
 بعضهم فيه) اى فيما قيل من انه اكتفى في تعريف العطف بقوله العطف تابع
 يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه اولا بقوله تابع
 مقصوداً بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التي يدخل عليها حرف العطف
 (نظر لان الحروف المتوسطة بينهما) اى بين الصفات (عاطفة) كما ان
 الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والايانزم الغاؤها (لدلالاتها) اى ادلالة الحروف
 المتوسطة بينهما (فيها) اى في الصفات التي دخلت هي عليها (على ما تدل)
 تلك الحروف (عليه في غيرها) اى في غير الصفات (من الجمع) بيان لما في قوله
 على ما تدل كما في الواو (والترتيب) كما في الفاء (وغیر ذلك) من التعقيب والتأخر
 (ففي جعلها) اى جعل تلك الحروف (غير عاطفة في الصفات) وجعلها عاطفة
 في غيرها اى غير الصفات (ارتكاب امر بعيد) وهو المعنى المجازى لان كونها
 تأكيدياً للصوق معنى مجازى لها لا حقيقى وانما وصفه بالبعيد لان ما لا يكون
 حقيقة يكون بعيداً عن الفهم مولانا لما لم يكن له داع كان كانه بعيد مع جواز
 وجه آخر فيه اقرب وهو العطف (من غير ضرورة داعية اليه) اى الى ارتكاب

لأمر العبد وفيه كحاسبين أن الحرف المتوسط بين الصفات إنما هو الواو
 دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقاً فقط ويجوز أن يخرج الواو
 من أن يكون للعطف في مواضع كثيرة من كونه الابتدائية والحالية والمصاحبة
 وغير ذلك فلتكن ههنا لكيد معنى الجمعية وهي توجد في صفة بعد صفة
 بلا ذكر الواو بينهما كما في قولك جاني زيد العالم العاقل بل الأنسب أن أراد
 الواو فيهما بعد الصفة عن الموصوف واعلم أن الأسماء في عطف بعض على
 بعض على أربعة أنواع عقلاً عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمرة على مضمرة
 وعطف ظاهر على مضمرة وعطف مضمرة على ظاهر ولما كان في عطف بعضها
 شروطاً أراد أن يبين العطف فيها وشروطه فقال (وإذا عطف على)
 (الصم) (الرفوع) (لا) المضمرة (المصوب) متصلاً كان أو منفصلاً (و)
 لا المضمرة (المجوز) فإنه لا شرط للعطف فيهما (المتصل) (بارزاً كان) المضمرة
 المتصل (أو مستتراً) لأنها في الحكم الآتي سواء مع أن قوله الصم المرفوع المتصل
 يشملها (لا) المضمرة المرفوع (لا فصل) لأن الحكم الآتي لم يميز عليه (أكد)
 مبنى للمفعول من التأكيد أي أكد المرفوع المتصل بمضمرة (فصل) (أولاً)
 منصوب على التفرقة أي قبل العطف عليه (ثم) أي بعد التأكيد به (عطف
 عليه) أي على الصم المرفوع (ونلك) أي التأكيد أولاً ثم العطف عليه واقع
 (لأن) المصمر (المرفوع المتصل) بارزاً كان أو مستتراً (كالجزء مما) أي من
 الفعل الذي (انصل) ذلك المضمرة (بلا نقلاً) تمييزاً وذاوجب إسكان لام الفعل
 لتلايجمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث أنه) أي
 ذلك الصمير (متصل) به (لا يجوز اتصاله) لأن الأصل في الصمير الاتصال
 والاتصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما لم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف
 على قوله لنقلنا (من حيث أنه فاعل) لذلك الفعل (والفاعل) الذي يكون
 ضميراً متصلاً (كالجزء من الفعل) الذي اتصل به لأن الفعل محتاج إليه لانه يقوم به
 ويسد إليه ولاجل ذلك جعل جرأ منه (فلو عطف محله) أي على المضمرة الذي
 كان جرأ منه (بلا تأكيد) بالصمير المفصل (كان) ذلك لعطف في الامتاع
 (كالو عطف على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض حروف كلمة
 أخرى تمتنع لأنه يلزم منه عطف الاسم على الحروف وعطف كلمة على ما ليس
 بكلمة (فاً أكد) ذلك الضمير (أولاً بمتفصل) أي قبل العطف لئلا يفسد
 وأن كل كالجزم كلمة بنفسه فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض حروف
 الكلمة (لأنه) أي الشأن (بنلك) أي التأكيد (يظهر أن ذلك) الضمير
 (المتصل) بالثبوت (وأن كان) للوصل (كالجزء مما) اتصل به من حيث الظاهر

والجزء ادنى حالا من النفاهر القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعاً للضعيف
الذى لا يستغل بنفسه (منفصل) خبران (من حيث الحقيقة) وكلمة مستقلة
بنفسها يعلم هذا (بديل جواز افراده) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالبدال
المهملة واما بالزاي المجمة فى آخره (عما) اى من الفعل الذى (انصل به) الضمير
المرفوع (بنا كيد) اى بنا كيد الضمير متعلق بالافراد لان التأ كيد عين
المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه
ولكن انصل بهاءه وجعل جزءاً منه لمكان الاختصار (فيحصل له) اى لذلك
الضمير بسبب التأ كيد بالمنفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن العطف
عليه كما يحسن على الاسم الظاهر ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التأ كيد
لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأ كيد هو اولى لقربه
لانه اذا كان شئ معنوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل
بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأ كيد)
بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل (لان المعطوف فى حكم
المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفته على هذا التأ كيد (ان يكون هذا المعطوف
ايضا) اى كما كان المعطوف عليه تأ كيدا (تأ كيدا) قوله كان فى فكان ههنا زائدة
والمعنى فللزم الخ (وهو) كون المعطوف تأ كيدا (باطل) لما سبق ان التأ كيد عين
المؤكد وانت خبر ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظاً ومعنى فلا يصح ان
يعطف على تأ كيد فيجب ان يكون معطوفاً على الضمير المتصل لما سبق (فان كان
الضمير) المرفوع ضميراً (منفصلاً) لعارض الانفصال (نحو ما ضرب الاءت) او
الهاء او الواو (وزيد) فان انت وان كان مرفوعاً لانه منفصل بالاعن الفعل لغرض
لا يكون الاءه وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير (كالجزء) من
الفعل (لفظاً) وان كان جزءاً منه معنى فلا حاجة فيه الى التأ كيد لانتفاء احد شرطى
العلة وهو كونه جزءاً من الفعل لفظاً واولاه ان يكون جزءاً من الفعل لفظاً ومعنى وانتفاء
احد جزئى العلة يمتثل انتفاء الحكم (وكذا ان كان) الضمير ضميراً (متصلاً) لكن
لا مطلقاً بل يكون (منصوباً نحو وضربتك) وضربته ضربتني (وزيداً لم يكن)
الضمير المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزءاً لفظاً على عكس
الضمير المرفوع المنفصل (فلا حاجة فيهما) اى فى الضمير المرفوع المنفصل
والضمير المنصوب المتصل (الى التأ كيد بمنفصل) بل يحسن العطف فيهما
بلا تأ كيد ولا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلما مر واما الضمير المنصوب
المتصل فلا انتفاء احد شرطى العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء احد جزئى
العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجزوء المتصل نحو مريت بك وزيد لا حاجة

فيه الى ثلثا كيد الان اعادة الجسد فيه حسن لما سياتي (مثل ضربت انا) او است
(وزيد) مثال لما يكون فيه الصمير المرفوع بلزا (وزيد ضرب هو و غلامه)
او زيد ضرب هو وعمر ومثال لما يكون الصمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله
تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ولما كان لا كيد بالمفصل يحتاج الى البيان لانه
يحتمل ان يكون التاكيد مقدما على العطف ومتأخرا عنه يسهل واوضحه بآراء
المثال فقال ضربت انا وزيد وزوجه على نحو اضرب انت وزيد ونحو ضرب
هو و غلامه لان الداعي الى الحكم به في ذلك حتى طرد الباب والافهوي يحتمل ان يكون
من قبيل انفصال الصمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمفصل (الا
ان يقع فصل) استثناء من قوله اكد اولا بمفصل يعني اكد ذلك الصمير اولا بصمير
مرفوع منفصل مطابق له في جميع الاوقات والوقت وقوع الفصل بشئ (بين)
الصمير (المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه) اي على المضمر المرفوع
المتصل من منظر او مضمر آخر (فيحوز) حيثئذ (تركة) (اي ترك انا كيد)
بمتصل اكتفاء به وحصول العرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام
بوجود الفصل) ولو جئ بفصل لكان اطول والذويل يكون اتقل وطول الكلام
قد يعني عما هو الواجب فاعناؤه عما هو الاولى اولى واخرى (فخص الاختصار)
طالبا لتخفيف الكلام (بترك انا كيد) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاعناؤه
عنه (سواء كان الفصل قبل حرف العطف) (نحو ضربت اليوم وزيد) ومثله
قوله تعالى انا لمبعوثون او اباؤنا الاولون لان الهرة فيه قبل الحرف (او بعده)
اي بعد حرف العطف (كقوله تعالى ما شركا ولا اباؤنا) ولما كان فيه ابهام يسهل
بقوله (فان المعطوف) في الآية (هو اباؤنا) لان مرادهم نسبة عدم الشرك
الى ذواتهم والى اباؤهم يعني عدم الشرك مورثا من اباؤنا (و) لفظة (لا)
في ولا اباؤنا (زائدة بعد حرف العطف) الذي هو او انا كيد النفي مثل قوله
تعالى ما جاءنا من بشير ولا نذير ومثل قولك ما جاءني زيد ولا عمر فتكون لفظة لا
فصلا بعد حرف العطف (وايضا قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل ان
قام مقام التاكيد فكان ينبغي ان يقال ويجب (فانه) اي الحال والشان (قد يؤكده)
الصمير المرفوع المتصل (بالتفصل) حال كونه ملائسا (مع الفصل) بلا اهتمام
بالمعطوف عليه للزم البعد بالفصل اما بالفصل قول حرف العطف فقط
(كقوله تعالى فكبروا فيها هم والغاويون) او بعده وقبله معا كقوله تعالى ما عبدنا
من دونه من شيء فخن ولا اباؤنا او بعده فقط مثل ضربت انا ولا زيد فالاقسام
ثلاثة (وقد لا يؤكده) بل يكفي بالفصل فقط كقوله تعالى واستقيم امرت ومن تاب
معك وقوله سيصلي تارا ذات اهب وامرأته (قال امران) اي اجتماع الفصل

الحار لغوا وجه آخر فيه وهو انه تؤكد بفصل ثم يعصب عنه كعمل
 في الصمير المرفوع (دفعه قوله) وليس المحرور صمير معص (لانه مفصل
 دفعه مصهرا كذا او مصيرا) كما تحق (وجه (ق) بحث) (المصيران حتى يؤكده)
 اي بالصمير المحرور المفصل (اولا) اي قبل اعطف (ثم يعصب عنه كعمل
 في المرفوع المفصل) عرصد سلفا ولا توهم ايضا انه ادالم بحر ما كنهه بالمفصل
 لعدم كونه موجوبا فتؤكد المرفوع المفصل دفعه بقوله ايضا (وقى لسعره)
 المرفوع له) اي جعل الصمير المرفوع المفصل ما كنهه للصمير المحرور (مئل)
 اي اسدال لانه لم يرم منه اقامة الاقوى مقام الاقوى وهو عكس المعقول ومحالف
 ايضا للمعاس ولا توهم ايضا انه ادالم بحر التاكيد بالمفصل وفي اقامة المرفوع
 المفصل مقام المحرور ابتدال ولكنك بالمفصل كما اكفي في المرفوع المفصل
 دفعه بقوله (ولا يكفي بالعصل) لانه مقام الفصل (لان الفصل لا تأثير له)
 يعني لا وجود للفصل (الا في حوار) اي الا عند حوار (ترك التاكيد بالعصل)
 لان الفصل خلف عن الفصل والاصل للملح لغيره لعدم وجوده فعلم حوارا خلف
 هو الاول (للاحصار) اي لان يكون في الكلام احصارا لانه اداد كرا الا كنه
 والفصل ايضا يكون الكلام ملو بلا والطول يكون سببا لمعل فبحث لا يمكن
 التاكيد بالمفصل لعدمه) اي لعدم الصمير المفصل فيه (لا يصوره) اي الفصل
 (اثر) اي عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يكن لعدم وجوده
 فاختلف اول لعدم الحوار (كيف يكتفي به) اي لا اصل الاستعظام ههنا
 انكارى اي ولا يكفي باعصل عنه فعند الاصل لان الاصل ادالم بحر فكيف يحور
 خلفه لانه ماث عنه فانا تعدد الامور المذكورة كلها (فريق) (المشي) (الا
 اعاده العامل الاول) سواء كل تلك العامل حروما (محمود ربك وربك) (او)
 اسمها مصافا نحو (المال بيني وبين ريد) ليكون كالاسم المسفل فصحح المعص
 عليه كما يصحح عليه (والمعطوف) في هذين المثالين والمثال هما (هو المحرور)
 فقط (والعامل مكرر) لصحح انقطع لانه ادالم يكرر العامل لم يصحح العصب
 (وجزه) اي حر المعطوف (بالعامل الاول) كما عطف الاسم الظاهر على مثله
 مثل مرت ريد وعمرو (و) العامل (الثاني) كنعلم لانه لا احتياج الى المعنى والعمل
 لا يتردأ كنهها المصحح العطف ما كان كذلك لا يعمل واعمل للاولى من قولك
 ما ريتنا ولا راحل حاصرا (معنى) اي من حيث المعنى لا يتردأ ولا يتردأ لا يكون له
 معنى الا كما كنهه عملك (بذليل قولهم المال بيني وبينك اذ لا يضاف الى)
 الشيء (المعتمد) الذي يتصل الصفة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الى
 المعند كاي وايد وكلا وكلا فكان ينبغي ان يقال المال بين الا انه مفصل شريكه وانسوى

اعطى بين اليد للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقبل جره) اى جر المعطوف
 له (با) اعمال (الثاني كافي الحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (فى كنى بالله شهيدا)
 فى محسبك درهم اوقيا كما فى قولك هل زيد بقائم وماز يد بقاءم (وهذا)
 ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار (اذا اريد العطف) على الضمير المجرور (فى)
 لوف (حال السعة والاختيار) من غير ضرورة شعريه داعية اليها (مذهب
 مرين) لانهم قالوا اذا عطف على الضمير المجرور اعيدا لخفض حال السعة
 عندها (فيجوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التأكيـ
 د معا عند العطف على الضمير المرفوع المتصل لكن مع فتح فى حال السعة
 اختيار لافى حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن (اضطرارا) لان
 رورة يتنجح المحذور (واجاز الكوفون ايضا ترك الاعادة فى حال السعة)
 لرت انما حال الاضطرار حال كونهم (مستدلين بما) وقع (فى) بعض
 شعار (مثل قوله * فاليوم قدبت نهجونا وتشتنا * فاذهب فاك والايام من
 لان الايام معطوف على الضمير المجرور فى قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولان
 ف عليه بلا اعادة الجار جائز لما صح ما اختاره الشاعر وقاسوا حال السعة
 لم يكن فى الشعر عليه لانه اذا كان جائزا فى الشعر ففى غيره يكون هو الاولى
 ب عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع
 هذا العطف فى الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه فى غيره ولولا الضرورة
 ختاره والاحتمال ان لا يكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة وما بعدها)
 لامعه وقال المحشى عصام فيه اشعار بضعف استدلالهم يعنى فى قول
 ح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار
 تدلوا بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تسالون به والارحام واجب عنه
 ما به محتمل ان يكون والارحام فهما بان يكون الواو فيه القسم او بالنصب
 على محل الجار والمجرور كقوله مررت بزيد وعمرا او على الله اى تقول الله
 الارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا فى الغاضى البيضاوى او على تقدير
 الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيـ د) الضمير (المرفوع المتصل) سواء
 رزا (فى نحو) القوم (جاؤنى كلهم) او القوم جاؤا انفسهم او اجعـ
 بت انت او مستكنا محوز يد ضرب هو (والابدال منه) اى من الضمير
 ع المتصل (نحو اعجبني جالك) فى الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم فى البعض
 بنى الجار فى الغلط (من غير شرط تقدم التأكيـ د) لضمير (المتصل)
 صل الذى هو خلف عنه مع انه من التوابع ايضا وهما يجوز ان بلا تأكيـ
 د بل لا يجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيـ

بلا شرط (نا كيد الصمير المجرور) اى نا كيد الصمير المجرور بلا شرط شئ من
 التنا كيد بالمفصل والفصل (فى نحو مررت بك نفسك) وبفقهه وهذا لا يكون
 الا فى التنا كيد المعوى لانه يقال مررت بك است او اياك ويكون بالنفس والعين
 بشرط انه يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا مخاطبا يضاف
 اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسك
 (والابدال منه) اى من الصمير المجرور (نحو اعجبت بك جلالك) فى الاشتغال
 وزيد مررت بماخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به
 حجاره فى الملقط (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البديل (ولم يميز
 العطف فى الاول) اى فى الصمير المرفوع المفصل الا بعد التنا كيدا (لصمير
 المفصل) وحده او بافصل بدلا منه او بالتفصل والتفصل معا (و) لم يجر
 العطف (فى الثانى) اى فى الصمير المجرور (الامع اعادة الجار) اى جار الملقط
 عليه فى الملقط اسما كان او حرفا واما التنا كيد والابدال فى الموضوعين فجاء
 بلا شرط شئ من التنا كيد والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه (الا كيد عين
 المؤكد) بالفتح لفظيا كان اومه وبما لم يكن اجيبا حتى يحتاج الى التنا كيد بالمفصل
 او للفصل لزيادة ارتباطه (وبالدل فى الاعلى) لا يتخلو (اما) ان يكون (كل
 المتبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه) اى بعض المتبوع فى بدل البعض
 (او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبت زيد علمه فى بدل
 الاشتغال (والملقط قليل نادر) وهو وان لم يكن كله او بعضه او متعلقه فلفظا
 لاحكامه طرفا للباب (فهما) اى ا كيد والابدال (ليس باجيبين لمتبوعهما)
 اما التنا كيد اللفظي فلا عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعوى فانه وان لم يكن عين
 لمؤ كلفظا لانه متعده معنى واما بدل الكل فهو كما كيد المعوى عين البديل منه
 واما بدل البعض فهو جزء البديل منه واما بدل الاشتغال فهو صفة والمتعلق
 احد البديلين بالآخر تعلق المحلية والحلية كالتالى باجيبين (ولا منفصلين عنه)
 اى عن متبوعهما (امم تتخلل) اى دخول (الفواصل) كحرف العطف بينهما
 اى بين الابدال والتنا كيد (ويبين متبوعهما) وهذا ليس الا اتصالا (فلا حاجة
 فى ربطهما) اى ربط الابدال والتنا كيد (الى متبوعهما) الى تفصيل مناسبة
 زائدة) كما كيد بالضمير المفصل والاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كفى
 العطف على الصمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كفى العطف على الصمير
 المجرور (بختلاف العطف فان المعطوف) منفصل عن متبوعه لفظا بخلاف
 العطف ويكون احدهما مقابرا للآخر فمعنى من حيث لفظ المعطوف فى الاعلى
 (بغابر المعطوف عليه) مثل جاز زيد وعمرو (و) مع هذا (يتخلل بينهما)

أي بين المعطوفين (العاطف) فكان أحدهما اجنبيا من الآخر (فلا بد فيه) أي
 في العطف (من تحصيل مناسبة) زائدة على المناسبة الكائنة (بينهما) من
 الصداقة والعداوة والمالكية والملوكية وغيرها (بتأكيده) الضمير المرفوع
 (المتصل با) الضمير المرفوع (المتصل) والاكتفاء بالفصل (في المرفوع)
 أي عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا (وبإعادة الجار) عطف
 على قوله بتأكيده المتصل (في) الضمير (المجرور ليخرج) تعليل لقوله فلا بد فيه
 إلى آخره الضمير (المتصل المرفوع) الذي يكون هو المعطوف عليه (من
 صرافة) متعلق بقوله ليخرج قوله صرافة بكسر الصاد المهملة من صرف
 بصرف علي وزن دراية (الاتصال) أي ليخرج الضمير المتصل المرفوع عن كونه
 متصلا محضاً (وبه يناسب) عطف على يخرج أي ويناسب ذلك الضمير
 (المعطوف) أي الاسم الذي يعطف (عليه) أي على الضمير المرفوع المتصل
 ويكون كأنه منفصل (بتأكيده) أي بتأكيده الضمير المرفوع المتصل الجار
 متعلق بالفعلين (با) الضمير (المتصل ويقوى) هذا تعليل لقوله وبإعادة
 الجار في المجرور فالأول وليقوى مكان يقوى بإعادة اللام التعليلية لئلا يفهم عطفه
 على قوله ويناسب لقرينه فيكون حيثئذ من توابع ليخرج لانه تعليل مستقل
 فهو معطوف على قوله ليخرج تعليل مستقل لقوله وبإعادة الجار في المجرور
 كما أن قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيده المتصل بالمتصل في المجرور
 (مناسبة) إلى مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه (المجرور) المصدر
 ههنا جار لفاعله ونائب لمفعوله (بالضم الجار) متعلق بالمناسبة أو بقوله
 يقوى أي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه (إليه) إلى المعطوف المجرور
 (كما في المعطوف عليه) أي كما انضم الجار إلى المعطوف عليه واعلم أنه لم يذكر
 الصفة مع النها من التوابع أيضا لما سبق من أن الضمير الأيوصف ولا يوصف به
 إيا ما كان متصلا ومنفصلا ولا عطف البيان أيضا لما أنه في حكم الصفة
 في الإيضاح والمدح فحكمهما حكمهما يعني أن الضمير لا يكون مبنيا بعطف البيان
 وإن كان إيضاح من التوابع ولهذا سكت عنهما (أو المعطوف في حكم المعطوف
 عليه) يعني أن كل حكيم يجب ثبوت المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر
 إلى نفسه يجب ثبوت المعطوف أيضا ليكون في العطف (فائدة فيما يجوز له) أي
 للمعطوف عليه (ويستغنى من الأحوال) بيان لما في قوله فيما (العارضة له) أي
 الأحوال التي عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن في ذاته (نظرا إلى ما قبله)
 أي إلى عامله مثل أن يعرض له الرفع أو النصب أو الجر أو إلى شيء قبله من كونه
 جملة ذات ضمير مائد إليه مثل الذي قام أبوه وقعد أخوه زيد حيث لا يقال وقعد

عرو عطفنا على قام ابوه (بشرطان لا يكون ما يقتضيهما) اى الشئ الذى
المعطوف عليه يقتضى الاحوال (متقيا) اى متقيا (فى المعطوف) لانه اذا كان
متقيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وانما قلنا من الاحوال العارضة له
نظرا الى ما قبله احترازاً عن الاحوال العارضة له) اى للمعطوف عليه (من حيث
نفسه) اى نفس المعطوف عليه (كالباء) يعنى لا يلزم من كون المعطوف عليه
مبنيا ان يكون المعطوف مبنيا ايضا (والاعراب) اى لا يجب ان يكون المعطوف
معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا
لا انواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون
المعطوف مرفوعا او منصوبا ومجرورا اذا كان المعطوف معربا يا حبهما وهذا
ظاهر (والتعريف) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف معرفة عدد كون المعطوف
عليه معرفة (والنكير) يعنى اذا كان المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون
المعطوف نكرة (والافراد) اى لا يلزم ان يكون الثانى مفردا اذا كان الاول كذلك
(والثنية والجمع) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف ثنية او جمعا عند كون
المعطوف عليه مثنى او مجموعا (فان المعطوف فيها) اى فى هذه الاحوال (لبس
فى حكم المعطوف عليه) كما قلنا فى ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط
ان لا يكون لا يقتضيهما متقيا فى المعطوف احترازاً عن) ما اذا كان المعطوف
معرفا باللام والمعطوف عليه مثنى مثنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه
مثل زيد والشارح او معرفة بالهاء (مثل قولنا ياربجل والشارح) او كان المعطوف
عليه اسم لانى الجنس مثل لاربجل والغلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على
الرجل) مثلا (وليس فى حكمه) اى فى حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام)
لان الرجل فى ياربجل مجرد عن اللام واما الحارث فعلى به فلا يكون فى حكمه من
حيث التجرد (فان ما) اى الذى (يقضى تجرده عن اللام هو) اى الشئ
المقتضى (اجتماع اللام وحرف النداء) خرف لنداء اداة التعريف واللام
ايضا اداة التعريف واجتماع اللى التعريف بلا فاعل يمنع منه ان يكون احدهما
لغو لا محالة ويجب ان يصح الكلام عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام وحرف
النداء (مفقود فى المعطوف) فانه لبس فيه حرف لنداء حتى يقتضى تجرده
فان الاسم انما كان معرفا باللام بمنع دخول حرف النداء عليه لما قبله (واما نحو
رب ساء ومثلها) انتم ائمة امامنا اسبقية يعنى جواب عن سؤال تساءل
قوله بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما متقيا فى المعطوف كما لا يخفى على من له
قلب سعيد او الى السمع وهو شهيد والسبح لله بهتمت وسكون الحمد ولد
انتم من الضأن والمغز الى اربعة اشهر ذكرنا كان او نتي وجهه سخل وسخل

(تقدير النكرة) انشاء جواب اما واجار والجور المبتدأ الذي هو نحو (نقصه)
 قسم الثمين) لان الضمير وان كان معرفة لما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا
 لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعينة انما تنفذ تعريف المضاف عند
 كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للامه ودوما اذا كانت للجنس فلا تنفذ كما سبق
 ولذا فسره الشارح بقوله (اي رب شاة وسخلة لها او شمول) عطف على
 مثل قوله فبتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان
 راجعا الى الشاة اذ لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع
 ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة اولانه ليس يرجع الى الشاة المذكورة
 بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما
 على نكرة الضمير) الذي اضيف اليه السخلة (كره رجلا) في تقدير رب
 شي رجلا (على الشذوذ) لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا وما يكون
 محذورا لو وضعه يكون شاذا (اي رب شاة وسخلة شاة) يعني كما قلنا الضمير المضاف
 اليه يكون راجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة سابقا وهو يكون بمنزلة سخلة
 شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اي المذكورة سابقا الا ان الظاهر من الضمير
 ان رايه السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شيء لابعينه
 الاكن من جنس السابق يكون شادا ولذا قال على الشذوذ (وكذا) اي كالحكم
 المذكور سابقا (المعطوف) يكون (في حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم
 يختص ببعض المعطف على ما اشار اليه الشارح وما ذكره المصنف في المتن يكون
 عاما (في الاحوال العارضة له) للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اي ذاته ووصفه
 (والى غيره) اي غير نفسه اي ما قبله (ان كان معطوف مثل المعطوف عليه)
 في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف
 عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه (فلذا) اي لاجل
 ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادهما في الافراد
 والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (في قولك
 يا زيد وعمرو لان ضم زيد) اي لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال (بالنظر
 الى ما قبله) اعني (حرف النداء) لانه يقتضي بناء المنادى (والى) ذاته ووصفه
 اعني (كونه مفردا معرفة في نفسه) وبنائه (وعمره) المعطوف (مثل زيد في كونه
 مفردا معرفة) في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل
 يا زيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يا رجل وزيد لما سبق ان
 المعطوف غير ماذكر حكمه المنادى المستقل مطلقا (وامتنع بناءه) اي
 بناء المعطوف اذا كان مضافا (في) مثل قولك (يا زيد وعبد الله) او شبه

مضاف مثل بازید وخیرا من زیدا ونکرة لم یقصد تعریفها مثل یازید ورجلا
وکذا اذا کان للمادی مضافا وشبهه او نکره لم یبین المعطوف (فان) المعطوف
فی هذا المثال اعنی (عبدالله) لکونه مضافا (لیس) مثل زید یا زیدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف) فصبه واجب لان للمادی اذا کان مضافا قصد واجب
واذا کان المعطوف علی المادی مضافا فوجوب النصب فیه اولی ولذا لم یصب
غلام المعطوف فی قولک لا رجلا ولا غلام زید عندی لان نصب اسم لا یس
بالنظر الی لفظة لایل بالظن الیهما والی کونه مضافا الی نکره او مضافا الیه علی
ما سبق وهو مفقود فی المعطوف (ومن ثم) (ای ومن اجل) لی ولاجل لان من
فی مثل هذا المقام مستعار لمعنی التملیل (ان للمعطوف فی حکم المعطوف علیه)
لامطلقا بل فی الاحوال العارضة بالشرطین المذکورین (فیما) ای فی الحال الذی
(یحوز) ان یمجرى فیه (ویمتنع له) (لم یمنع) لعطف علی خبر ما الحجازیة بالجبر
او النصب (فی ترکیب) فیه کان خبر ما هذه مجرورا بحرف الجر الزائد مثل (ما زید
بقائم او) مصوبا مثل ما زید (قائما ولا ذاهبا) بالجبر او النصب (عمرو الافرغ)
(فی ذاهب) فی رفعه وجیه ان احدهما له مبتدأ لانه صفة مشبهة وقعت بعد
حرف النی وهو لا رافعة لظاهر وعمرو مرفوع علی انه فاعله سادس الخبر ویتلوهما
انه خبر مقسم وعمرو مبتدأ مؤخر للمسبق انه لنا طابوت مفرد اجاز الامر ان اذا
او نصب (ذاهب عطفًا علی قائما) (او خفض) عطفًا علی بقائم (لکان) لی
ذاهب (معنوقا علی قائم اوقائما فیکون) بواسطة العطف (خبر عن زید)
السی هو اسم ما کال المعطوف علیه اعنی قائما خبر عنه (وهو) ای کون ذاهب
عمرو خبر عن زید (ممتنع نظره عن ضمیر الوقع) المستکن (فی المعطوف
علیه العائد الی اسم ما) ای خلو ذاهب عن ضمیر رجوع الی اسم ما لان ذاهبا رافع
استظهارا بعده فی وجهه وضمیرا مستکما فیه راجعا الی ذلک الظاهر لالی اسم ما
فی وجهه ولم یکن فیه ضمیر رجوع الی زید اذ لو کان لزم ان یقع الفاعل وهو ممتنع
لانه واحد لبس الا (فتمنع الوقع) ای رافع ذاهب لعلی ان یکون خبرا مقدما
لمبتدأ مؤخر وهو عمرو) اختار هذا التوجید بن احتمال وجهها آخر کما ذکرناه
لک لیکون المنفی یجنب المنفی لان المنفی فی الجملة الاولى من زید هو اقیام فی النسبة
هو الیهاب ولزم تقدیم الخبر فی هذه الجملة لک لا یتوهم انه عطف بمفرد علی مفرد
لانه اذا قبل ولا عمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد علی مفرد (ویکون) عطف
علی ان یکون ای ویکون هذا الکلام اعنی ولا ذاهب عمرو (من قبیل عطف
جملة علی جملة) اسمیین (و) الحال له (لما منع منه) ای من هذا انه عطف
کما کان فی عطف المفرد علی المفرد بان عطف علی خبر ما منصوبا ویمجرورا

مع انه واقف امره (ولما كان لفظ ان يقول) فيه اشارة الى ان قول المصنف
والاجاز الى آخره جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اي انشاء ان
يكون حكم المعنوف فيها حكم المعنوف عليه فيما يجوز ويمتنع (منقضة
بقولهم) اي بقول العرب (الذي) اسم موصول (بطير) من مائر يطير من باب
ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته في
نحل الرفع على انه مبتدأ (فيغضب) من غضب يغضب من باب علم (زيد)
فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال اسم لما يذب ويدفع مرفوع انقلبا على انه
خير المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كاذنا (ويغضب
المعنوف) بهتته لان يغضب معنوف باعتبار اللفظ اي لفظ يغضب (عليه)
متعلق بالمعنوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ابس فيه) اي في يغضب
(ذلك الضمير) اي الضمير الراجع الى الموصول كاني المعنوف عليه الذي هو
يطير لان يغضب رافع ليدفوجب ان لا يجوز هذا التركيب اودم كون المعنوف
في حكم المعنوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اي بالاجوبة
الثلاثة التي انفهست بقوله (واما جاز) مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت (الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها) (اي الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة
وقعت (في هذا التركيب) (فاء السببية) بالاضافة (اي) لانها (فالفاء انسية
الى السبب) فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملازمة كلام
بالاستغناء وبين الملازمة بقوله (بان يكون معناها) اي معنى الفاء في هذا
التركيب (السببية) يعني تكون مستعملة في السبب لان ما قبلها في هذا التركيب
سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الاتيان في قولك
الذي يأتي فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعا
(لا العطف) اي لا يكون معناها فيه لعطف ما بعدها على قبلها وهذا هو
الجواب الاول يعني ان هذا التركيب مبني على منع كونها للعطف (فلارد)
هذا القول (نقضا) اي حال كونه ناقضا (على تلك القاعدة) والجواب الثاني
(او) ان (يكون معناها) اي معنى الفاء في هذا التركيب (السببية مع العطف)
اي مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلارد ايضا نقضا عليها
لان تخصص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية
لان المعطوفين يصير ان حيثئذ بمنزلة امر واحد فيكتفي برابطة المعطوف
عليه للمعطوف ولذا قال الشارح (لكنها) اي لكن الفاء العاطفة التي افادت
معنى السببية (تجعل الجملةين كجملة واحدة) لان السبب والمسبب كلاهما
واحد مثل الشرط والجزاء لان الفاء لما كانت موضوعا للجمع وان كان فيها

تعقيب جعلت الثانية جزءاً من الأولى (فيكون في باربط) الذي كان (في) الجملة
 (الأولى والمعنى) أي معنى هذا القول على تقدير أن تكون الفاعلية والفظف
 (الذي يطير في غضب زيد بسبب الذباب) بمعنى الذي يكون ملياً به سبباً
 لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران إلا أنه بشرط تقديم الطيران وتعقيب
 الغضب بالذباب والثالث من تلك الأجوبة أن تكون فيه مجرد العطف لكونها
 واحداً من حروفه للشيئية (أو يفهم منها شيئية) الجملة (الأولى للجملة
 الثانية) لكون الفاء مستعملة في الشيئية أيضاً فيقدر الضمير في الجملة ليصح العطف
 لما عرفت أن الفاء لجرد العطف (فاللغوي) أي معنى هذا القول على تقدير
 كون الفاء لجرد العطف (الذي يطير في غضب زيد) عفيه (بشيئية) أي
 بسبب طيرانه (الذباب) فالأولى من هذه الثلاثة الجواب الثاني لأن في الطرفين
 أحد معنى الفاء معنى العطف في الأول ومعنى الشيئية صريحاً في الثالث وأما
 الجواب الثاني فغير رعاية كلا المعنيين وإعطاء كل ذي حق حقه فكان أولى
 (ويعكن) عطف على يفهم يعني أن يكون الفاء لجرد العطف بلا فهم
 الشيئية فيقدر الضمير الرجوع إلى الموصول ليصح العطف بإضافة مضمون
 الطيران إليه متعلقاً بالمعطوف ولذا قال (أن يقدرفه) أي في المعطوف (ضمير)
 راجع إلى الموصول (أي الذي يطير في غضب زيد بسبب طيرانه الذباب) (وإذا عطف)
 (أي إذا وقع العطف) فيه إشارة إلى أن الفعل مبنى للمفعول له ونائبه ما سكن
 فيه راجع إلى مصدره على ضمير معنى الابتعاد على متوال قولك وقد حيل
 بين العبر والرتوان أي وقع الحياولة (بناء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق
 الجارية لأنه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس إلا العطف على
 معموليهما وقبل منصوب على المصدرية أي إذا عطف عطفاً مبنياً أو وقع
 العطف إيقاعاً مبنياً والأول أولى (على) (وجود) (عاملين) قدر مضافاً إليه لا يبنى
 الحكم على المعلوم بل إنما يبنى على الموجود إبان تعلق بقوله وقع (عطف)
 اسمان على معموليهما بعاطف واحد) مختلفين كما تأتي الأعراب كالنصب
 والمرفوع أو متفقين فيه كقولك أن زيداً ضرب غلامه وبكر أخوه في الأول
 وقولك أن زيداً ضرب غمراً وبكر أخو له في الثاني تأمل (ووال بعض شارحي
 الباب) أي شارحي هذا الكتاب لأنه من الباب لأن الباب يوزن بالعين لبعث الشيء
 أن كان اسم جنس أو شارحي المعنى بالباب إن كان اسم كتاب حيث قال إذا عطف
 شيئاً على معمول عاملين مختلفين لم يصح مطلقاً عد سبويه (لإظهار عدي
 أن العطف ههنا) أي في هذا البحث (لأطلقاً) (يحول على) معناه التحويل لما
 سبق أن العطف في اللغة الإمالة (أي إمالة الأسماء نحو العاملين بانه يجمعاً) أي

الاسمان (معموليهما) بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان
 جعل العطف للمعنى اللغوي ههنا او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف يارد
 والاطهر والاولى ما ذهب اليه الاكثر وهو قول الشارح (واكثر الشارحين على ان
 المعنى) الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشارحين اى معنى قول المصنف وهو
 اذا عطف الخ (على معمولى عاملين) اى اذا عطف على معمولى عاملين خلوة
 عن تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى
 العطف على معناه الاصطلاحي (وانما قال) المصنف (على معمولى عاملين)
 بناء على ما ذهب اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة الى انه الاول عند الشارح (لاعلى
 معمولى عاملين واحد) اى لم يقل واذا عطف على معمولى عامل واحد (فانه) اى
 هذا العطف (جائز اتفاقا) لان حروف العطف اتما وضعت لان تقوم مقام
 العامل الواحد وتنب عنه للاختصار فى اللفظ لان قولك جائى زيد وعمرو اصله
 جائى زيد جائى عمرو فيحذف الفعل الثانى واقيم مقامه حرف العطف للاختصار
 فيه ولا فائدة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهالة وغير ذلك (نحو ضرب زيد
 عمرا وبكر خالد) وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرة فاضلا
 وبشعر خالد اكراما وان زيدا قائم وعمرا ذاهب وما زيد قائما وبكر قاعدا
 وغير ذلك (ولا على اكثر) اى لم يقل على معمولى عوامل اكثر (من اثنين فانه)
 اى هذا العطف (لاخلاف فى امتناعه) لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم
 مقام العوامل وينوب عنها فظهر ان هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز
 بالاتفاق وهو العطف على معمولين او ثلاثة معمولات لعامل واحد وقسم
 لا يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلاثة او اكثر وقسم مختلف
 فيه وهو العطف على معمولى عاملين (متخلفين) (اى غير متحددين) ذاتا وعملا
 وذلك لا يكون الا (بان يكون) العامل (الثانى) غير (عين) العامل (الاول وذلك)
 اى قواه مختلفين كائن (لدفن) وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا
 وبكر خالد) وان ان زيدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) اى من باب العطف
 على معمولى عاملين تعدد العامل فيه ظاهرا (معناه) لبس منه لعدم تعدد العامل
 فيه (فى الحقيقة) (اذا العامل) فى هذا المثال ومثاله (هو) العامل (الاول) فقط
 (و) العامل (الثانى) تأكيده (لان العامل الثانى اذا كان على لفظ الاول يكون
 كلامه اضافيا للعمل ولا يجوز ان يعمل عاملان فى معمول واحد فيرجع الاول لسبقه
 ويكون الثانى تأكيده من غير ان يكون له مدخل فى العمل ولا يكون هذا من باب
 التنازع لان التنازع بمشترط ان يكون الثانى غير الاول وان يكون العطف وههنا
 ليس كذلك (وذلك العطف) اى العطف المختلف فيه مبتدا (كما وقع)

حذره طهر الا الحقة (في قولهم) اى في قول العرب (ما) لعنة ما هسه
 المشابهة لبس (كل) اسمها (سوداء) بالمد كحمرها مصاف اليه لكل عسر
 مصروف وهى الشوير بالصم وانصح الحقة السوداء ويقال لها بالركى فرحمه
 اوت وفي الحديث الشوير دواء من كل داء الا السام اى الموت وكان على رضى الله
 تعالى عنه يستعملها في كل داء يصيبه حتى في الرمد يعنى اذ اردت عينه ان تكحل بها
 فدى من ساعه كذا في شرح شرعة الاسلام (عرة) حبرها (ولا يصفا)
 اعطه لاهها اراثة لما كد البى مثل قولك ما رنعا ما ولا نرو وحاصرا ويصفا
 بالمد كحمرها وهى العصة الخالصة غير مصروف عطف على سوداء العامل فيها
 كل (شحنة) وهى ههما الكماء الدصاء التى يقال لها شحنة البوص والمراد
 ايضا بقوله يصفا الشئ الايص اى ولا شئ ايص رى شحنة الارض وهى
 معطوفة على عره الذى هو حرمها وهما العامل لعط ما وكل وقد عطف على
 معمول الثانى الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد (وكا) وقع (في قول
 الشاعر) وهو ابو ذؤيب (اكل امرئ) الهمره هـ لانكارا والتوسيع وهو
 راجع الى كل لان المسئول عندها ما ليها وكل مصوب معمول اول وامرئ
 مصاف اليه لى (وتحس) فعل مضارع معلوم واوله ما الحداث وقدر وقع
 بين معموليه و (امرأ) معمول ثانى لى التحسين كلى امرئ امرأ اى التحسين
 ان كل ما هو فى شكل الرجل وحلا وليس كذلك لان كل ما هو فى ردى الرجل لبس
 رجل (وآر) بالحر عطف على امرئ الاول الذى هو مصاف اليه لى كل (توقد)
 فعل المضارع مبنى للمفاعيل اصله تنوود حذف احدى النانين كقوله تعالى ناراً
 ناطية اصله تطفى والجملة صفة للنار (مالا ل) الداء فيه للظرفه كائنا فى قولك
 جلست بالسجد (نارا) بالصبر عطف على المفعول الثانى التحسين وقد عطف
 فى هذا لست معمولان على معمول عاملين محلهما وهما كل وتحسين لعاطف
 واحد ولولم يجر مثل هذا العصف لما احاداه الشاعر الفصح (فهذا) العصف
 اى عطف معمولان على معمول عاملين تحسعين (ون كان حاراً تحس الظاهر)
 اى بمعنى اظهر المتأخر من قول العرب وقول الشاعر (ليكنه) اى الا ان هـ
 لعطف (لم يجر) (عد الجمور) اى عدا كثر الجماء (تحس الحقة) اى
 بمعنى وصغ حرف العطف لان وصغه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد (لان
 الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يجر) اى لم يبدل لضعفه واكونه جرفاً
 (ان يقوم مقام عاملين محلهما) (حلافا للراء) يعنى ان الراء عطف الجمهور
 فى تجويز هذا العطف حلافا (فانه) اى الراء تجوز بهذا العطف تحس
 الحقيقة) والواقع لان حرف العطف للم يكن عاملاً بل وصغه ليس الا للسان

عن العامل اختصارا جاز ان يوجب مناب عاملين مختلفين كما جاز ان يوجب مناب
عامل واحد ولا يجوز ان يوجب مناب اكثر من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل
ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل (كما جاز) اى العطف المذكور
عندهم و (بحسب الصورة) عنده ايضا (ولا يؤول) عطف على خبر ان في فاته
وهو قوله يجوز احوال من فاعله لان المضارع المنفى يجوز ان يكون حالا بالواو
والضمير (الامثلة الواردة) عن العرب كالمثال الاول او عن شعراء العرب كالمثال
الثاني (عليها) اى على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين بحسب
الفاصل (ولا يقتصر) اى الفراء عطف على قوله ولا يؤول او يجوز احوال بعد
حال اى العطف المجوز عنده (على صورة السماع) وهى الصورة الآتية
في المتن كما اقتصر الجمهور عليها (بل يعمها) اى يعم الفراء تجوز العطف المذكور
صورة السماع (وغيرها) اى غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه اشارة
الى ان الاستثناء متصل والى انه استثناء من عموم الاحوال المتعلقة بقوله لم يجوز
مع تقيده بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جار) اى واقع خبره
(في جميع المواضع) والامثلة (عند الجمهور) غير سبويه (الافى) تقديم الجار على
الرافع (نحو فى الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم (عمرو) (و)
الافى تقديم الناصب على الجار نحو (ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا) وانا جاز هذا
سما عند الكوفيين لان العامل فى زيد هو الظرف كما ان الظرف وهو لفظ فى عامل
فى الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولى عامل واحد عندهم والمثال
الثانى محمول عليه لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المعنوى
كان كالمبهم فكأنه كان عطفًا على معمولى عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون
مذهبهم مذهب الكوفيين فى هذا المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل
زيد فى الدار لم يجوز عندهم ايضا والمثال الثانى محمول عليه لما سبق (يعنى الا
فى صورة تقديم الجار وتأخير المرفوع) كما فى الصورة الاولى (او) تأخير
(المنصوب) كما فى الصورة الثانية (لحيته فى كلامهم) اى لكون مثل هذا
العطف واقعا فى كلام العرب فوقوعه فيه سماعى (واقصر الجواز) اى جواز
العطف فى هاتين صورتين (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عنهما بان
يقاس عليهما غيرها (لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع) وهو ما تقدم
فيه الجزر مع تأخير المرفوع او المنصوب والعطف على معمولى عاملين مطلقا
خلاف الاصل فان اطر فى صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها
(خلافا لسبويه) يعنى يخالف سبويه الجمهور فى صورة السماع والفراء مطلقا
فى تجوز مثل هذا العطف (فاته) اى سبويه (لا يجوز هذا العطف) اى فى

صورة تقديم الجروز وتأخير المرفوع لوللتصوب كما يجوز الجمهور اعتمادا على
 اجتماع (بحسب الحقيقة) وإن كان بحسب الظاهر جائزا (في هذه الصورة) أي
 المذكورة آنفا التي جوزها الجمهور (أيضا) أي كما لا يجوز الصورة التي جوزها
 القراء مخالفًا للجمهور لأنه المذكورة هناك وهي قوله لأن الحرف الواحد لم يقو
 أن يقوم مقام العاملين (بل يجعلها) أي يجعل سيويه الصورة التي جوزها
 الجمهور والقراء أيضا (على حذف للمضاف) أي الجار وكان أصل قولهم ما كل
 سواد غرة ولا كل يعضا شحمة وأصل قوله «أكل امرئ نخسينا مرأ»
 «وكل نازق قد بالليل ناز» وأصل قوله في الدار زيد والخبرة عمرو
 في الدار زيد أوق الخبر عرا فحذف الجار في الكل اختصارا واكتفاء بما ذكر
 في المعطوف عليه فقد ذهب سيويه إلى حذف الجار (ولبقاء للمضاف إليه)
 أي المجرور (على إعرابه) الأول وهو كثير كما في قوله تعالى تسامون به والأحرار
 بالجر على تقدير وبالأحرار وفي قول الشاعر «فأذهب قلبك والأيلم» على تقدير
 وبالأيلم وكما في حذف حرف القسم مثل قول الخليل الله بالجر على تقدير
 والله وغير ذلك مما لا يحصى في كلامهم (تخوיר يدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة
 بجر الآخرة كما جاء) ذكر المضاف (في بعض لقراءة أي عرض الآخرة) لأن
 القراء يرجع بعضها بعضها وأعلم أن في هذا العطف يعني العطف على معمول
 عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب أحدها جاز متلفسا سواء كان معناه أوقياسا
 وهو مذهب القراء وتأييدها غير جاز متلفسا سواء كان قياسا أو سمعا بل السجوع
 متلفسا حذف الجار وإبقاء الجروز على حاله وهو مذهب سيويه وثانيها يقتصر
 على صورة السماع وفي غيرها يأول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق
 من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيويه لأن الحرف الغير العامل لتضعيف
 لا يقدر أن يقوم مقام العاملين لتقوين (لأنك) أما يجوز من أكد أو ما شال
 وأوى من أكد ومعناها لغة واحد وهو التحقيق أو رده عقيب إعطف لأن
 في لنا كيد للفظي يزاد حرف العطف تأكيدا للمعقوق نحو والله ثم والله وكقوله
 تعالى كلا سبعلسون ثم كلا سبعلسون (تابع) جنس يشمل التوابع كلها (بقرامر
 المتبوع) (أي حاله وسننه مجده السامع) يعني في ذهن السامع (يعني يحصل) ذلك
 التابع (حاله) أي حال المتبوع (أي ما مقرر اعنده) أي في ذهن السامع لم يحصل
 مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره وإن كان أو لا محظلا عنده فلما كثر الالات
 وتغير (في النسبة) متعلق بقوله يقرر (أي في كونه) أي كونه الشبوع (منشوبا)
 مثل قوله عليه الصلوة والسلام أي امرأة تكبت بغير إذن ولها فكاكها
 باطل بالحل باطل (أو منشوبا إليه) مثل فتش الأعر نقصد أوجاني زبني زيد (فتبت

عنده) أي عند المنصف (والمعنى أن النسب) كما في المثال الأول (أو المنسوب إليه)
 كالشمال الثاني (في هذه النسبة) أي النسبة المذكورة في التفسير (هو التفسير)
 لا غير) لأن المراد من التأكيده على ما فهم من ذكره ومن معناه التفسير الغامض
 تفسير المتبوع وتحقيقه وإزالة استغالة عند السامع لا التتابع لأنه مقرر ومثبت
 (وذلك) يشير إلى قائمة التأكيده والفرض منه أي الفرض من التأكيده والغائبة
 التي وضع لها التأكيده أحد ثلاثة أشياء أحدها (أما الدفع فبسرعة الغلبة عن
 السامع) حين كونه غافلاً عن النسبة فحينئذ إذا لم يؤكد لم يفهم فلدفع غيابه
 وإيقاظه والتنبية يؤكد ويقال جاعلي زيد نفسه أو زيد قتل قاتل (أو) تأييدها
 (للدفع ظن) أي ظن السامع (بالتكلم الغلط) في كلامه فيؤكد المتكلم ادفع ظن
 السامع في حقه الغلط والخطأ (وذلك الدفع) أي كل واحد من الدفعين (يكون
 بتكرير اللفظ) أي لا يكون الابتكار لفظ المنسوب أن كان ظنه أو الغلبة فيه فقط
 (نحو ضرب ضرب زيد) هذا مجرد تمثيل لأن البحث في الاسم أو الإشارة إلى أن
 التأكيده يجري في الأفعال أيضاً وأن كان البحث في الاسم يدل عليه قوله ويجري
 أي التأكيده مطلقاً في الألفاظ كلها (أو) بتكرير لفظ المنسوب إليه أن كان
 كل واحد من الظن أو الغلبة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد) أو بتكرير
 لفظهما جميعاً أن الظن أو الغلبة فيهما جميعاً مثل ضرب ضرب زيد زيد (أو)
 تأييدها (للدفع ظن السامع به) أي بالتكلم (تجاوزاً) أي ظن السامع أن المتكلم
 أراد بهذا اللفظ المعنى المجازي لا الحقيقي لأنه يقال تجاوز في كلامه أي تكلم
 بالمجاز لا بالحقيقة وذلك على قسمين (أما) أن يكون بظنه (في المنسوب نحو
 ذولك زيد قاتل قاتل) فإنه لما قيل قاتل تبادر إلى فهم السامع أن المراد منه
 الضرب فأكد به بقوله قاتل (دفعاً) توهم السامع أن يريد (التكلم بالقتل)
 معناه المجازي لا الحقيقي وهو (الضرب الشديد) لأن القتل لما كان محظوراً شرباً
 تبادر إلى فهم السامع أن المراد منه المعنى المجازي وهو التأديب بالضرب
 الشديد بعلاقة الأيلام الجملة على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قيل
 الاستعارة أو المجاز المرسل (فيجب حينئذ أيضاً) أي حين توهم السامع هذا المعنى
 (تكرير اللفظ) أي لفظ المنسوب (حتى لا يبق للسامع شك) واعتذار (في إرادة
 المعنى الحقيقي) أي في أن المتكلم لا يريد بهذا اللفظ إلا المعنى الحقيقي قطعاً
 وهو الموت بسبب الغير (أو) أما أن يكون (في المنسوب إليه) أي الشأن
 (ربما) أي كثيراً ما (ينسب الفعل إلى شيء) (الحال أن) (المراد) منه (نسبته)
 أي نسبة الفعل (إلى بعض متعلقاته) كما في الأفعال المنسوبة إلى السلاطين
 والأمراء وإلى من يلحق بهم لا أنهم كثيراً ما يحيلون الأمور إلى

من تبعهم مثل قوله فليس يدع لسانهم مع ان الدخ ليس بقائمه وتبنى انفسهم
 المديسة مع ان الساء فعل العملة (كما في قطع الاعمى اللص) فانه يتوهم ان الفصع
 ليس بقائمه بل عن امره الامير ولكن اسد اليه مجازا بعلاصة ان امره (اي
 قطع علامه) بامرهم (فيجب حشده) اي حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير
 المتسبب اليه) لدفع توهم السامع (لعننا) اي حال كون المتسبب اليه ملفوظا في
 تكريره فالحجار حشده ليس الا في النسبة فقط كما في قوله انت اربع الفل فصول قدح
 الامير الامير او بعد لاس يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فلهذا قيل ضرب
 زيد زيد وتكرير لفظ المتسبب اليه توهم ان النسبة حقيقة وليس فعل هو زيد
 او بخارية والماعل غير زيد وادخل ضرب زيد زيد على ان النسبة حقيقة وليس فعل
 هو زيد (اي ضرب هو لاس يقوم مقامه) من امره بالضرر حتى يكون الاسناد
 اليه محاربا بعلاقة الامر (او تكريره) عصف على قوله نكرير المتسبب اليه
 اي ويحب حشده تكرير المتسبب اليه (معنى) وذلك يكون بالافس والعمى
 بشرط ان يضاهى الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه او عينه) فيكون الاسناد اليه
 ايضا حقيقيا (او) في (الشمول) (اي التاكيد) الاصطلاحي قسمين الاول
 (ما يقرر امر المتووع في النسبة) اسامية او غيرها (بالتفصيل الذي ذكرناه او)
 الثاني ما يقرر امر المتووع ايضا لكس (في شمول المتووع افراد) يعنى
 في شمول الامر المتسبب الى المتووع افراد المتووع بحيث لا يسد مرد منها مثلي
 قولك جاني القوم كلهم فان التاكيد بكلهم اذا شمول المجئ افراد القوم جميعا
 ودفع المجئ منهم والتاكيد باجبعين اداد ان المجئ صدر منهم دفعة لا على
 انعاق بعد اعادة شمول الافراد (دفعا لئلا السامع) بالتكلم (يجوز) اي تكلم
 بالحد (لاني نفس المتسبب اليه) عصف على قوله في شمول المتووع يعنى ان هذا
 النوع من التاكيد لا يقرر شيئا في نفس المتسبب اليه من دفع ضرر العفلة عن
 السامع ودفع طم بالتمكلم (بل) لا يقرر الا (في شموله) اي المتووع يعنى الامر
 المتسبب الى المتووع (لافراد) فاشمول لا يكون الا في المتسبب اليه (فانه) اي
 الشال (كثيرا) مصوب على الطرفية او على الاصلدية ولعظة (ما) صفته
 قد صدق غير مرة (يدس) (اسأليا او غير اسأليا) (الى جميع افراد المتسبب
 اليه) كقولك ببقلة بنو افلان مع ان لقتل لم يصدر الا من واحد منهم (مع
 انه راد لنسبة) اي نسبة الفعل (الى بعضهم) اي الى بعض الافراد كالتكلم
 المذكور (فيدفع هذا الوهم بذكر كل) مثل اشتريت لعد كذا وقرأت الصحيفة
 كلها (واجمع) مثل اشتريت لعد لجمع في دفعة لا خفرا (واخواته) اي اخوات
 كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهم واتبع واتبع واتبع وتوهم

رتبة الجاهل مذكرا او مؤنثا (وكلاهما) مثل جاءني الزيدان كلاهما (ولاشئهم)
 مثل جاءني القوم ثلاثتهم (او اربعتهم) حين كون السامع عالما بان القوم الجائين
 ثلاثة او اربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير
 المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكدها الابدان يعرف المخاطب
 كية الجائين قبل ذكر التأكيذ واللام يكن تأكيذا كذا في الرضى (ونحوها فهذا)
 اي تقرير المتبوع في النسبة اوفي الشمول (هو الغرض من جميع الفاظ التأكيذ)
 والتعريف جامع لافراد (واذا عرفت هذا) اي كونه جامعا لافراد (فنقول)
 في بيان فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها (اخرج المصنف
 الصفة والعطف) بالحرف (وبالبدل عن حد التأكيذ بقوله) متعلق باخرج
 بقرره امر المتبوع اما البدل (اي اما خروج البدل (والعطف) بالحرف
 (فظاهر خروجهما به) اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا على معنى غير ما دل
 عليه المعطوف عليه في مثل جاءني زيد وعمر ولم يكن فيه تقرير ولا شمول لافي النسبة
 ولا ضميرها واما البدل فلانه لما كان المقصود منه الكلام الثاني والاول توطئة له
 كان الاول كانه لم يلم بوجوده فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثاني مدلول الاول
 كما في بدل الكل ولان التقرير مبني على ان يكون اتابع والمتبوع كلاهما مقصودين
 في النسبة الا ان اتابع مقصود للتقرير ويدل الثاني على ما يدل عليه الاول وهذا
 المعنى مقصود في البدل (واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها)
 دون التقرير سواء كانت في التكرات او المعارف لا على ما يدل عليه (وافادتها)
 اي افادة الصفة (توضيح متبوعها في بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف
 معرفة (ليست بالوضع) فالوضع فيه ليس الالغراض الاستعمال فلا تكون
 الصفة لتقرير موصوفها لافي النسبة ولا في الشمول (واما عطف البيان فهو
 توضيح متبوع) كالصفة الموصوفة فهو تقرير امر متبوعه ويحققه لكن لا
 اي لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع (في النسبة والشمول) بل انما يقرر نفسه وذاته
 فلو كان ممنوعا اليه مثل اقسام بالله ابو شخص عمر فان عمر يقرر ويحقق
 امر ابي شخص مع قطع النظر عن النسبة او لم يكن مثل زيد ابو عبد الله او ابو عبد الله
 زيد (هذا) اي بيان فوائد القيود (حاصل ما ذكره المصنف في شرحه) على
 الكافية (وهو) (اي التأكيذ) (لغني) مختص بالمعارف اذ يؤتى قال جاءني
 رجل رجل (لمن التعلقة فيه التي استعمل بها مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب
 زيد (اي منسوب الى اللقب) معني لفظا لانه يقرر نفس اللفظ (لخصوله من
 ذكر اللفظ) اي لفظ الشجر (ومعنى) وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند
 البصريين وعنه من عند الكوفيين (اي منسوب الى المعنى حصوله من

ملاحظة المعنى) لاس للفظ وحده الحصر انه لا يخلو لما ان يكون الثاني عن
الاول في اللفظ اولاً فان كان الاول فهو لساناً كند اللفظي وان كان الثاني فهو
التأكد المعنوي وسمى معرباً لانه لا يقرر الا المعنى (واللفظي) الذي هو قسم
(معد) اي من مطلق التأكد (مكرر اللفظ الاول) (اي مكرر اللفظ الاول)
فه اساره الى ان المصدر وهو التكرير مني للمفعول كالحلق عني المحلوق ومضاهي
الى ما تـ ، معام للماعل (ومعاده) اي معاد اللفظ الاول عطف نصيب (حصة)
عمر حانق ريد ريد (وأيتريدار ريد) ومر ريد ريد (او حكماً) كان
وقع الصير المفضل ما كندا للمتصل سواء كان مرفوعاً مسكناً محوًر يصير
هو او بارزاً (نحو صربت انت وصربت انا) او مضوياً نحو صربتك اياك
وصرته اياه (ما ذلك) اي مل هذه الامة (في حكم تكرير اللفظ) اي لفظ
المسوع (وان كان) الثاني (محملاً للاول لفظاً) لا راعط الصير المسلسل غير لفظ
الصير المفضل (اد الضرورة) اي ضرورة الاتصال في الاول وضرورة
الاتصال في الثاني (داعة الى المحالفة لانه لا يجوز تكريره) اي اللفظ الاول حال
كونه (مضلاً) لانه لا يجوز اتصال الثاني ولا مفصلاً لان الاول مع كونه مضلاً
بلامانع منه لا يجوز انفصاله واذا بعد جعل الاول متصلاً ولتاني مفصلاً
بعد الامكان (و محرى) (اي لكر ومضلاً) الاصطلاحى واللفظي فصيح قوله
في اللفظ كلها على عومه (لا لكر) اي لا تحرى التكرير (الذي هو التأكد
الاصطلاحى) وهو ما عرفت المصنف جعل الصير المتكرر في محرى واحصا الى
التكرير مطلقاً لى قوله (في اللفظ كلها) على عومه لان التأكد الاصطلاحى
لا يحرى في اللفظ كلها بل يخص بالاسماء فقط سواء كانت ذات اللفظ
(اسماء) لفظية او معنوية مل حانق ريد ريد او حانق ريد (او افعالا) مثل
صربت صربت ريد عمراً (او حروفاً) مثل ان ريداً قائم (او جلا) اما اسمية
محور ريد قائم او فعلية مثل صربت ريد صربت ريد (او مركبات تقييدية)
اي غير اسادة سواء كانت اضافة او غيرها مثل علام ريد علام ريد او بملك
بملك (او غير ذلك) المذكور بالا ان المشهور يؤكد بالمظهر لا بالصير لان التأكد
مكمل الاول والمقصود هو الاول والمصير اقوى من المظهر لانه اعرف ولا يباس
ان يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يحرك ريد وهو ان جار جكم محو
ما ذهب الاهورى ومصير يؤكد بالصير والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وصيرت
اسه او صيرت انا (ولا بعد ارجاع الصير) المستكن في محرى (الى التأكد اللفظي
الاصطلاحى) اي ويحرى التأكد اللفظي الاصطلاحى بصرية المقام لان
الاسباب بالمقام ليس الاهداء لتعريفه ولان التبع في التأكد اللفظي لا في مطلق

التكرار وان كان المعنى الاول يقيد (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطفاً على
 ارجاع الضمير الى ولا يعد ان يكون المراد من الالفاظ خاصة به لاقلة الجزئية
 ولا يكون التأكيد ايضاً بأكملها تأكيداً لما هو المراد والمعنى ويجرى التأكيد اللفظي
 الاصطلاحي في الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم) اي بذكر الالفاظ
 اسماء اغير المراد (عدم اختصاصه) اي ان لا يكون التأكيد اللفظي الاصطلاحي
 مخصوصه (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجري في اي اسم كان لا لقول
 في الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنوي فغيرها بلفظ عام لئلا يتوهم
 المخصوص (كالتأكيد المعنوي) (و) (التأكيد) (المعنوي) (مختص) (بالفاظ
 محصورة) (اي معدودة ومحدودة) لان كون لشيء محصوراً يستلزم العدد والحد
 وهي) مبتدأ اي الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام ما يؤكد المثنى
 خاصة وهو الكلام مضافاً الى مضمراً وما يؤكد الجمع بحسب الافراد وهو كل واجع
 ويساعه وما يؤكد المفراد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين
 (نفسه وعينه) وقد تراد الباء فيهما فيقال جاءني زيد بنفسه وبعينه (وكلاهما
 وكاء واجع ولا كنع وابتع وابصع) هذا المجموع خبر مثل السكجيين خل وعسل
 وما (بالصاد المهملة وقبل بالصاد المعجمة) واللغة الفصيحة ان يكون ابصع
 بالصاد المهملة (قبل لامعني لهذه الكلمات الثلاث) وهي اكنع وابتع وابصع
 (في حال الافراد) اي عند عدم كونها تأكيداً بل تذكر منفردة (مثل حسن بسن) لانها
 لا معنى لها عند انفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون
 من الالفاظ المهمة فلا معنى لذكرها في باب التأكيد الا ان يقال ذكرت فيها لكونها بمعنى
 الجمع فتكون تابعة لها (وقبل اكنع شئ من حول كنع اي تلم) ثم يقال اني عليه حول
 اكنع اي تلم من باب فتح فيكون حينئذ اكنع بمعنى اتم لان اكنع هو انتم (وابصع بالصاد
 المهملة من بصر العرق اي سال) واجتمع ثمن البصع المجمع يقال بصع الماء في نفرة
 جبل اي اجتمع فيه او بابه فتح ايضاً (و) ابصع (بالصاد المعجمة) شئ (عن يوضع اي
 زوى) من باب علم عرواى وهو من البصع لثمن او من باب ضرب وهو عن باب
 فتح ايضاً (وابصع من البصع) يوزن البصع (وهو طول الفهم) كاذيل (مع شدة مغزوة)
 ثم يركب من غرز يغرز من باب ضرب يضرب وهو كمن غرز فيه الحق وهو لا يتصور
 بحسب الحقيقة الحق اذيل وفي غيره لا يكون الا على سبيل تخیل لان المعز في الحقيقة
 يوضع موضع عليه القدم وقت ان يركب ويصاحبه بالذيل (وذكر ان البصع اي استخراج
 شاة خفية لا لترك البصع بل لاسم البصع وتسمى بها الذئب كطريقين هذه المعاني
 ووضعية الغلبة (و) (يتم) (عند التأكيد) (بالأصل) (صالح) (و) (لنعقل التردد
 والتمسك بالحق) (لاشغال من عرق على خروج عن الحق) (وتسمى تسمية التعميم

المستلزم لتتم النسبة اما اكتم فلان معناه التمام ومعناه التأكيدي العموم وهو
 تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما البصع فلان معناه الزم وهو
 شرب الماء على وجه التعلم ومعناه التأكيدي العموم وهو تعلم الافراد والاجزاء
 والمناسبة بينهما حاصلة واما البصع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت
 ومعناه التأكيدي العموم والسيلان ايضا عام وينبسط واما اتباع فلان معناه
 الضول مع الشدة ومعناه التأكيدي ايضا قوي علم وله طول فوجدت المناسبة
 بينهما ولا فرغ من تعداد القضاة التأكيدي للمعنى اراد ان يفصلها فقال مصنفا
 بلقاء (فالاولان) على سبيل التغليب جمعهما في فصل واحد لكونهما متحيزين
 في المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال بمعنى في الافراد
 والنسبة والجمع والتذكير ولتأنيث وان اختلف القضا (اي النفس والعين)
 (يعمان) (اي يقعان على الواحد والثني والجمع والمذكر والمؤنث) يعني يؤكدا
 كل واحد من هذه الامور الخمسة بصيغة منهما وضميرهما (باختلاف صيغتهما)
 اي صيغة النفس والعين (افرادا) تميز لوجال (وثنية وجمعا) (و) (اختلاف)
 (ضميرهما) (العاقل الى المتبوع المؤكد) يقع الضمير (تقول) جاني زيد (نفسه)
 اوعيه (في المذكر الواحد) يعني اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول جاني
 هند (نفسها) باختلاف الضمير وحده (في المؤنث الواحدة) يعني اذا كان
 متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاني ازيدان اولهندان (انفسهما) باختلاف
 الصيغة والضمير معا (ياراد صيغة الجمع في ثنية للمذكر والمؤنث) وهذا اصل
 في كل ما يضاف الى ضمير لثنية للاتصال لتمام بين المضاف والمضاف اليه
 لكره اجتماع اثنين في معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغير
 لفظهما وان كان معناه واحدا ايضا مثل قوله تعالى قد صغت قلوبيكما
 في موضع قلبا كما فلا يجوز نقاسهما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب
 نقاسهما وعيناهما) موضع انفسهما وعينهما اعتبارا لتغير المضاف والمضاف
 اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاني لقوم (انفسهم) باختلاف الضمير وحده
 (في جمع المذكر العاقل) يعني اذا كان المتبوع جمعا مذكرا فلا وجاني السائل
 (انفسهن) (في جمع المؤنث) يعني اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا فلا وجاني
 العاقل (وغير العاقل من الذكر) يعني اذا كان المتبوع المؤنث جمعا مذكرا غير
 عاقل يؤكده لئلا يكيد الجاري في الجمع للمؤنث العاقل تقول اشتريت لافرس لثنتين
 فمن غير العاقل من المذكر جار مجرى المؤنث لفصوره مثله (ولساني) (لثامني)
 المصنف (النفس والعين اولى تفليبا) في الذكر في الاول لا في اللذان لان غير
 المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثاني وبإثنين الثالث فقلب ما هو
 المذكور اولا على ما هو المذكور ثانيا لشرحه لقدمه فقبل الاولان ولكن يعتبر

[illegible]

الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان العدد بمواهما وصيغتهما فلا يؤكد ان
 الاما قبل الافتراق والاجتماع اوفى نى اجزاء (ولاحاجة الى ذكر الافراد) بعد
 قوله فواجز ايمان يقال الاذوا اجزاء وافراد بل لا يصح دكرها لانه يفيد جواز
 جاني الانسان كله من غير ان يراد به الامتلاك (لان الكل مالم يلاحظ افراده
 بجمعة ولم تقصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لا يصح تاكيد بكل
 واجمع) لعدم وجود شرط كونهما تاكيدا وهو الكلمة والاجتماع (ولا لكن يجب
 ان تكون تلك الاجزاء بحيث) اى فى مكان (يصح افتراقها) وامتيازها (حسا)
 نصب على التميز اوعلى المصدرية اى افتراقا حسا المراد بالحس ههنا حس
 البصر والافتراق الحسى فى نسبة الكلام ما يشاهد بالحس من ثبوت الفعل
 لبعض دون بعض كاجزاء القوم فى جاني القوم فانه يشاهد بحس البصر ثبوت
 المجئ لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجئ ثابت لكل فرد
 فردا وكذا باجمع ليعلم ان المجئ ثابت لهم دفعة فى آن واحد (او حكما) عطف
 على حسا والافتراق الحكمى ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون
 للحس البصرى دخل (كاجزاء العبد) فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا لانه
 يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشترت العبد وبعته
 فيصح تاكيد حثيثا بكل واجمع (ليكون فى التاكيد بكل واجمع) واخواتهما
 (فائدة) لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التاكيد باحدهما او بهما لانه
 لا يقال جاني زيد كله او اجمع لانه اذا جاء جاء كلا فلا يثبت ان يتوهم ثبوت الفعل
 لبعض دون بعض حتى يكون فى التاكيد بهما فائدة فلا يؤكدهما الاذوا اجزاء (مثل
 اكرمت القوم كلهم) وهو نظير نى اجزاء يصح افتراقها حسا (واشترت العبد
 كله) واجمع وهو نظير نى اجزاء يصح افتراقها حكما لانه يجوز اشتراؤه بعه
 دون بعضه لانه لا يصح افتراقه حسا او حكما بالنسبة الى بعض كالمجئ ولذهب فلا
 يقال جاني العبد كله ولا ذهب تعمله كله (فان العبد قد يتجرى فى الاشتراء) فى بالنسبة
 الى الاشتراء والبيع (فيصح تاكيد) اى تاكيد العبد بكل واجمع ليفيد الشئ (لئ
 شمول الاشتراء بجمع اجزاء لا بدق التاكيد بكل ويفيد ايضا الشئ فى آن واحد ليس
 عنفرق (بخلاف جاني زيد كله) واجمع اعلم صحة افتراق اجزائه اى اجزاء بالنسبة
 الى المجئ المنسوب اليه (لاحسا ولا حكما فى حكم المجئ) لما عرفت انه اذا جاء جاء كلا فلا
 يكون فى التاكيد بكل واجمع بالنسبة الى المجئ فائدة (واذا اكبا الضمير المرفوع) لا المقصود
 الجرور (المنصل) لا المنفصل (بارزا كان) لك الضمير المرفوع المنصل (او مستكما) واجبا
 او جازا (بالنفس والعين) اللذين هما من الفاظ التأيد للمعنى (هى اذا اريدتا كيد
 بهما اى تاكيد الضمير المرفوع المنصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل ذكر

سبب من سبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودى المعروف
الاول (كم) جزء من شرط (فذلك الضمير) اى الضمير المرفوع المتصل (اولا)
مفعول فى المرفوعة اى قبل ما كيد بما نفس والعين (بمنفصل) متعلق باكد اى
ضمير مرفوع منفصل لما سأتى (ثم) يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل
بالنفس واليمين) كما كان بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم
بأنه لو كان الضمير المؤكد مخالفا لضاف الى المخاطب المؤكد ليعلم انهما
يكونان فى مكان الضمير المؤكد مخالفا يضاف الى المخاطب اما بارزا (مثل ضربت
نفسك) او عينك وامام مستكنا مثل ضرب انت نفسك او عينك وان كان
اما كما فيضاد ايضا ايد اما بارزا نحو ضربت انفسى زيدا وامام مستكنا نحو
ضرب انفسى زيدا وان كان غالبا فيضاد ايضا ليه مثل زيد ضرب هو نفسه
او نفسك) المضاف الى المخاطب (ما كيد لانا الضمير) المتصل بالمخاطب الذى
انضرب (بعد ما كيدها) اى تاء الضمير (بمضمر منفصل هو) قوله (انت)
اولا (فذلك) اى لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل (لالتبس
بأكيد بالفاعل) اى لم يعلم ان الكلام مبنى على التأكيد اولا (اذا وقع) اى النفس
والعين (ما كيد المستكن) جوازا كان (نحو زيد اكرمنى هو نفسه) اى عينه
ووجهه نحو نكرم انت نفسك او عينك (فاولم يؤكد الضمير) المرفوع (المستكن
فى كرمى) بضمير مرفوع منفصل اى (بقوله هو) ولم يقل زيد اكرمنى هو
نفسه (بل قال زيد اكرمنى نفسه) او عينه (لالتبس نفسه الذى هو التأكيد بالفاعل)
فمنه لا يعلم ان هذا الكلام مؤكيد يجب ان يعمل بفهمه ويعتمد عليه اوانه خال
عن التأكيد فيعمل الصدق والكذب كما هو شأن الخبر الحالى عن التأكيد فوجب
التركيز اولا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس واليمين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكيد
يعتمد عليه (ولما وقع الالتباس) اى التباس التأكيد بالفاعل او الكلام المؤكيد بغيره (فى
هذه الصورة) اى فى صورة كون الضمير مستكنا بارزا (اجرى) مبنى للمفعول (بقية
الباب) اى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) اى على مثل هذه الصورة يعنى
يجب اذا كيد بالمنفصل اولا فيمتسبب بمتسبب ايضا ليترد الباب (وانما قيد الضمير
المرفوع) اجترارا عن الضمير المنصوب والجبرور كما اشعرنا (لجواز) تأكيد الضمير
المنصوب والجبرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما) اى بلا تأكيد الضمير المنصوب
المتصل (بنا الضمير المنصوب) (المنفصل) وهذا من باب التغليب والاف الجبرور لا منفصل
لانها ليست كالجزء مما اتصل به كالمرفوع لكونها مفضلة يتم الكلام بدونها
ولم يجب التبراز فيها على حدة لا يستكنا حتى يجب التأكيد فى المستكن للالتباس
ويجمل البوز عليه طرد الباب كما عمل فى المرفوع (نحو ضربت نفسك) وعينك

في المصوب (ومررتك تفك) وعينك في المجرود (لعم الميس) أي لعلم التباس
 التأكيد الذي يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضارع اليد لما عرفت انهما
 لا يتكنا كالمرفوع والاختصار مطلوب في الكلام (و) قيده ايضا (بالتصل)
 احترازًا عن الضمير المرفوع المفصل (جواز تأكيد) الضمير (المرفوع للمفصل)
 سواء كان متكلما ومخاطبا او غائبا (بالنفس والعين بلا تأكيد) أي تأكيد الضمير
 المرفوع للمفصل (بمفصل) أي بضمير مرفوع مفصل من جنس ونوعه (نحو
 أنت تفك) أو عينك (قائم) أو النفس أو عني حاضرًا وزيد هو تشديد وعينه حاضرًا
 (لعم التباس) أي التباس التأكيد بالضمير المؤكد لأنه لما كان منفصلا بوزن كان
 كالمظهر في الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج إلى تأكيد واختصار مطلوب
 (وإغافيد) هذا التأكيد (بالنفس والعين) ولم يند متعلقا (جواز تأكيد) الضمير
 (المرفوع للتصل بكل واجعين) وما يتفرع منهما لأن كل واحد منهما غير مستقل
 لا تعلم يوجد في سعة الكلام ما يسد اليد الفعل بالاستقلال فلا يقال في سعة جاكهم
 واجعون (بلا تأكيد بالمفصل) أي من غير تأكيد الضمير للتصل بالضمير المرفوع
 المتصل (نحو القوم جاؤا كلهم اجعون) بلا تأكيد حيث لا يقال إنهم جاؤهم
 كلهم اجعون (لعم التباس التأكيد) الذي هو كلهم اجعون (بالتفاعل) الذي
 هو الضمير المرفوع الراجع إلى القوم (لأن اللفظ) (كلا واجعين يلبس العواما قليلا)
 نصب على التمييز أو على المصدرية يعني لا يتعان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاؤ
 كلهم أو جاؤا اجعون وإنما يقال جاء كل القوم أو اجتمع الرجال (بمخلاق النفس
 والعين) فانهما يتعان فاعلا بأعضهما يقال زيد جاءته أو اجتمع زيد فلا
 زيد من التمييز بين كونهما تأكيد أو فاعلا (فانهما يليانها) أي يتعان بمدها على
 الفاعلية (كثيرا) يعني يوجد في كلامهم تأكيد الضمير المستكن فلو لم يؤكد
 أولا بالمفصل لالتبس التأكيد بالمفعول كما عرفت سابقا (واكتع) مبتدأ
 (واخوه) أي اخوا اكتع بارفع عنف عليه لأن رفع التثنية بالذات والوعد
 سقطت بالإضافة إلى الضمير لاسبق (يعني ابتع وأبضع) أي همؤلاه للكلمات
 ثلاث (إباع) (بفتح الهمزة) جمع نبع كغرس وفارس (علم ما هو المشهور)
 يعني المشهور أن فعلا متحركا بين يجمع على أفعال كما صورناه لك وسأكن
 أوين ايضا كذلك مثل قولك وأقول ولأن المبتدأ متعدي بالاضيق فينبغي أن يكون
 خفيه جمعا لا بكسر الهمزة مصدر تاج ولا بفتح ايضا جمع تابع فإن جمع فاعيله
 على معال مختلف فيه (الاجمع) متعلق بفعليه إبباع (يعني تسعمل هذه الكلمات
 الثلاث) اعني اكتع وابتع وأبضع (بمعينه) أي أجمع أمحق هو الأصل في هذه
 الكلمات (لأبلاصالة) أي لا تسعمل في معنى التأكيد بالأصل بل اثنا تسعمل

(بمعنى المكونة) أي تكون اجمع (ادل منها) أي من هذه الكلمات الثلاث (على
 تسوية) أي تكون دلالة اجمع على ما هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث
 (بمعنى المقصود) (الجمعة) لأن اجمع يدل عليها بالعادة والصفة معا ولأن له معنى
 شاملا كما أكدوا الجملة دون غيره فيكون ادل منها على المقصود وإذا كان
 كذلك فلا تنقسم (يعني اكنع واخواه) يعني ابعث وابعث في الذكر والترتيب
 (أي على اجمع) (لواجمعت) هذه الكلمات الثلاث (معد) أي مع اجمع لأنه لا يلزم
 تقديم الفرع على الأصل والأدنى على الأقرى وهذا عكس المعقول فينبغي أن يكون
 اجمع مقدما في الذكر والترتيب عليها (وذكرها) مبتدأ رأى ذكر اكنع مع اخويه) يعني
 ابعث وابعث (دونه) (أي دون ذكر اجمع) يعني من غير أن يكون اجمع مذكورا
 (سبب) خبر فلا يقال جاءني القوم اكنعون وابعثون وابعثون بدون ذكر اجمعون
 (على ضعف) (أولهم) ظهور دلالتها) أي دلالة هذه الكلمات الثلاث (على) معنى
 (الجمعة) المقصودة من هذه الكلمات لما سبق (وللزم) ذكر ما من شأنه التبعية بدون
 الأصل) يعني يلزم ذكر الفرع بدون الأصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما
 ينبغي عليه في الروي والرضي واعلم أن لواردت اجمع بين الفاظ التأكيد المعنوي قدمت
 النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكنعين إلى ابعثين أما تقديم النفس
 والعين على الكل فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها
 وقد تقدم النفس على العين فلان النفس لفظ متبوع لماهيتها حقيقة ولفظا
 من متبوعاتها بخلاف الحارجية المخصوصة وأما تقديم لفظ الكل على اجمع
 فمذكورة بما سدا وتابع المشتق الجامد أولى هنا كلامه (بالبديل) أورده عقيب
 لأنه كد المناسب كونه ضدا له في المقصود لأن المقصود ههنا الثاني وثمة الأول
 وثاني للتفرير والشمول وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء وفي الاصطلاح
 ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة (تابع) يشمل التتابع كلها
 (بمعنى مناسب) مبني للمفعول (إلى المتبوع) (أي بقصد النسبة إليه) أي إلى
 ما يشار إليه من الظرف متعلق بالمقصود لأنه عند وجود عدم شرط عمله
 (بمعنى المضارع المجهول) (بنسبة ملائمة إلى المتبوع) بخلاف المضاف
 (دونه) (أي دون المتبوع) ظرف أحوال أي حال كونه مجاوزا عن المتبوع (أي
 لا تكون النسبة إلى المتبوع) أي النسبة المأخوذة في الكلام استنادية كانت أو إيقاعية
 وإيضاحية (مقصودة ابتداء) منصوب على الظرفية أي مقصودة في النسبة
 (بنسبة ملائمة إليه) أي إلى المتبوع لأنه إذا كان الأمر كذلك فلا يحتاج إلى
 إبدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة إليه) أي إلى المتبوع
 (نونية) أي وسيلة (وتعهدا) ومقدمة (النسبة إلى التابع) حقيقة كافي الإبدال

الثلاثة او حكما كما في بدل اعطاه فانه وان لم يحول توطئة حقيقة بل كان سبق
 للسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم التوطئة ايضا وموجبه ان تقريره وتفكيره
 في حق لبيل وانما كانت توطئة ليكون في السببة اولا ابهلم واجمال وثانيا تفسير
 وتفصيل لتكون السببة في ذهن السامع اوقع وثبت (سواء كان ما نسب اليه) اي
 الى المتبوع للتوطئة (مسند اليه او غيره) يعني استاذية (مثل جاني زيد اخوك او)
 ابغاعية نحو (ضربت زيدا اخاك او) اصافية نحو (مررت بريد اخيك واحتز)
 المصنف (بقوله) في التعمير (مقصود بتأنيب الى المتبوع عن) التوابع الثلاثة
 (العت وثالثا كيد وعطف البيان لاني) اي لان هذه التوابع الثلاثة (ليست مقصودة
 بما) اي بنسبة ما (نسب اليه) اي الى المتبوع (بل المتبوع مقصود به) بالاصالة
 والاستقلال وانما هي بتوابع فيها الايضاح والتقرير (وبقوله دونه احتز عن العطف
 تحرف واحدا من المتبوع) اي المعطوف عليه (فيه) اي في اضعاف الحرف (مقصود
 بما) اي بنسبة ما (نسب اليه) اي الى المتبوع (مع التابع) والمقصود بالسببة من لبيل
 المبدل منه وهو الثاني لا الاول واقتضا ولا يصدق الحد اي حد لبيل (على المعطوف
 بل) سواء كان في كلام موجب مثل جاني زيد بل عمرو او لا لم نائب بل ما جاني
 زيد بل عمرو (لان متبوعه) اي لان متبوع المعطوف بل (مقصود) بالنسبة (باعتدال
 ثم بدا) اي طهر (له) حكم غير الحكم الاول اورأي غير رأي (فاعرض عنه) اي عن
 ذلك الحكم اورأي (وقصد المعطوف) وعطفه بل (فكلاهما) اي المعطوف
 والمعطوف عليه (مقصودان بهذا المعنى) يعني الاول مقصود بالسببة من غير
 ان يكون توطئة وتعمير الثاني والثاني مقصود بهما ايضا ولكن بالسكوت عن الاول
 والاعراض عنه لفظا ومعنى فليكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل
 فان الاول ليس بمقصود بهما بل ليس الا للتوطئة والتعمير (فان قبل هذا
 الحد) اي حد لبيل (لا يسأل) اي لا يكون شاهدا (لبدل لذى) وقع (يعني
 يعني البدل لذى وقع بعد الا في كلام غير موجب والحال ان المسئني منه مذكور
 لما عرفت سابقا في بحث المسئني بالا (مثل ما ظلم احمد الا زيد) وما رأيت احدا
 الا زيد وما مررت باحد الا بزيد (فان زيدا) في هذه الامثلة (بدل من احد
 بدل البعض من الكل مجلا على لفظه) (و) الحال انه (ليس بنسبة ما نسب
 اليه) اي الى احد (من علم القيام) بيان ما في قلوبهم ما نسب (مقصود) خبر
 ليس (بالنسبة الى زيد) لان نسبة القيام الى حد مقصودة تقيما والزيد مجازا
 واشترط في البدل ان متحد التبعين في الإيجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا
 (بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد) الذي هو مبدل منه (نسبة
 القيام الى زيد) الذي هو البدل وهما ليس كذلك لما قلنا ان السببة في الاول

سلب وهي عدم القيام وفي الثاني اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد
 النسبة فلم يكن التعريف جامعاً قلنا) ليس الشرط في لبدل اتحاد النسبة الشخصية
 بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لان (ما نسب الى المتبوع ههنا) اى فى المستثنى
 الذى يفتار فيه البدل (القيام فانه) اى الشان (نسب اليه) اى الى المتبوع جنس القيام
 لكن (نقيا ونسبة القيام بعينه) اى حال كون القيام معينا مجتسدا (الى المتابع مقصودة
 ولكن اثباتا) فيكون فيهما نسبة فى الاول سلبا وفى الثانى ايجابا وذلك التقدر لا يضر
 لبدل (فبصدق على زيده تابع مقصود نسبتة بنسبة ما نسب الى المتبوع) يصدق
 عليه تعريف البدل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا (دان النسبة المأخوذة
 فى الحد) اى فى حد البدل (اعم من ان يكون بطريق الاثبات) فيهما (او النقي)
 فيهما والا لاثبات فى احدهما والثنى فى الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق
 يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد فى جنس النسبة مع قنوع المنظر عن ان يكون
 بالايجاب والسلب (فيمكن ان يقصد بنسبة) ما نسب (الى شئ) نقيا نسبتة الى شئ
 آخر اثباتا) مثلا يمكن ان يقصد فى المثال المذكور بنسبة القيام الذى نسب الى
 احد نقيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة (ويكون الاول توطئة
 الى الثانى) يعنى تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنس
 النسبة لاشخصها (وهو) (اى البدل اربعة انواع) وقيل فى وجه الحصر ان البدل
 لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه او لا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو
 اما ان يكون بعضه او لا فان كان فهو الثانى والا فلا يخلو اما ان لا يكون اجنبيا
 من البدل منه او لا فان كان الثانى فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر
 عقلى وقيل فى وجهه وجوه اخر فطلب فى المطولات وهذا تقسيم الجنس الى
 انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى الكلى الى الجزئيات
 لا الكلى الى الاجزاء (بدل الكلى) (اى بدل هو كل المبدل منه) اى عينه ولكن يجب
 فيه موافقته للمتبوع فى الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف
 والتذكير لما سيجئ (و) (بدل) (البعض) (اى بدل هو بعض المبدل منه) يعنى يكون
 جزءا منه (فلاضافة) اى الاضافة الى الكل او البعض (فيهما) اى فى هذين النوعين
 (مثلا) اى بدل الاضافة التى (فى خاتم فضة) يعنى يشترط الى ان الاضافة بيانية لصحة
 حمل المضاف اليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البدل كل المبدل منه
 هو بعضه (و) (بدل) (الاشتمال) (اى بدل معبب غالبا) واتما قال غالب التلا يخرج عنه
 مثل ايجبى زيد عمله اوجسده لانه ليس فيه اشتمال بمعنى ان يكون البدل مسليا بل
 المبدل منه فيه محل للمبدل وهو حال فيه (عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما)
 بكسر الهمزة (اشتمال البدل على المبدل منه) يعنى يكون البدل شاملا للمبدل منه

ويخصه ويتعلل بما قاله (بحسب سلب بريد ثوبه) لأن الثوب شامل لرد وتخصه به
 (أو بالعكس) يعني بكون المبدل منه شاملاً له وتحسب اليه أمان يتعلل بما قاله قبل
 التحجير بدعيه فإن حصره بريد شامل لعلمه ومحملة اليه يتعلل به وأمان يتعلل به
 (بحسب ما لو كان عن الشهر الحرام قال فيه) فإن الشهر يشمل السال الذي فيه من
 الزمان يشمل وخصه بالفعل إلى جلب منه وفعل هذا يسا ولكن لم يتعلل بما قاله
 (وبدل له لفظ) (أي بدل منب عن العائد) الذي هو منب للمبدل فيكون العطف
 في المبدل منه لاقى الدليل لما أنه لفظ منب فسمى باسمه السبب وذلك كبر لأن المكلم
 أراد أن يقول مررت بحمار فسق لسانه فقال مررت برجل مكان شحار ثم مداركه
 فقال حصار فكون العطف في المبدل منه لاقى الدليل كما دللنا بما (وأضافه في أي أصوره
 الدليل إلى الاستعمال والعطف (في) أنواع (الآخرين) من قبيل صدقة السبب إلى
 السبب) لما كان الاشتغال بسبب اللادال وله لفظ كذلك سببه (لأنه ملائمة) أي
 لادى علاقه وهي كون أحدهما سائلاً للآخر أو كون الأول محللاً لتنفق في الاشتغال
 وملائمة السبب فيهما ولم يكن الإضافة فيهما ياتية أيضاً لعدم صحة التعلل أما
 في العطف فظاهر وأما في الاشتغال فلا لا يصح جعل المضاف المد على المضاف وقيل
 بدل العطف لاسع في فصيح للكلام لأنه أما يصدر من غير روة وفكر إذا تدبّر
 السامع فورد حينئذ للتدريج مل هذا من مدحهم مدحهم في السنة ومداركه
 (فالاول) (أي بدل الكل) أنه أشار إلى أن لادال للعيدا أخرجه ومعينه عن الإضافة
 (مدلوله مدلول الاول) لم يقل مدلوله مضافة الصيغة لظهور التمايزة لمدلول كذلك
 رجع الصمير إلى امر وأجمع أن المراد ليس كذلك (يعني تخذان) أي المبدل والمبدل
 منه (دانا) يعني أن ادب الذي دل عليه المبدل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه
 لا غير (لأن يتحد مفهومهما) لأنه لا يلزم اتحاد مفهومهما حال قد يكون محور
 صرته أنه وكثيراً ما لا يكون (لكونها) أي السبل والمبدل منه (متزاد عن) أي
 لاتحادهما مفهومهما (أو حواصن ريداً حرك فريد وأحرك وإن احتجعا مفهومهما فيهما
 متحدان دانا) لأن مفهوم الإح حيز مفهوم العالم لأن مفهوم الأول التسمية ومفهوم
 الثاني الشخصية لهما فبما هي ما جرى العلم بها كبد العلامة محرم * رجه أنه
 وأكرم مشواه * وحفل حباي العقيم مشواه * وماواه * ويلد ما حرره العاصل
 الهمام * ألحق عبدالله إحدى الأمام * حيث كتب ما بلا على هذا التبع * ممدنا
 من بدل العطف * فالله على التمس * والصلاة والسلام على حاتم الرسل المكرم

صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وأصحابه *

الملكين بكامله * آمين اللهم آمين *

يارب العالمين